

# شرح الكافية في النحو

محمد بن الشيخ الملة والدين المحقق الرضي الأسترآبادي

المتوفى سنة ٦٨٨ هـ

وبهامشة

حاشية للسيد شريف الجرجاني

من منشورات المكتبة الرضوية للاجلاء اللامعة البعثة

المؤسس الشيخ عبد الكريم الشيرازي



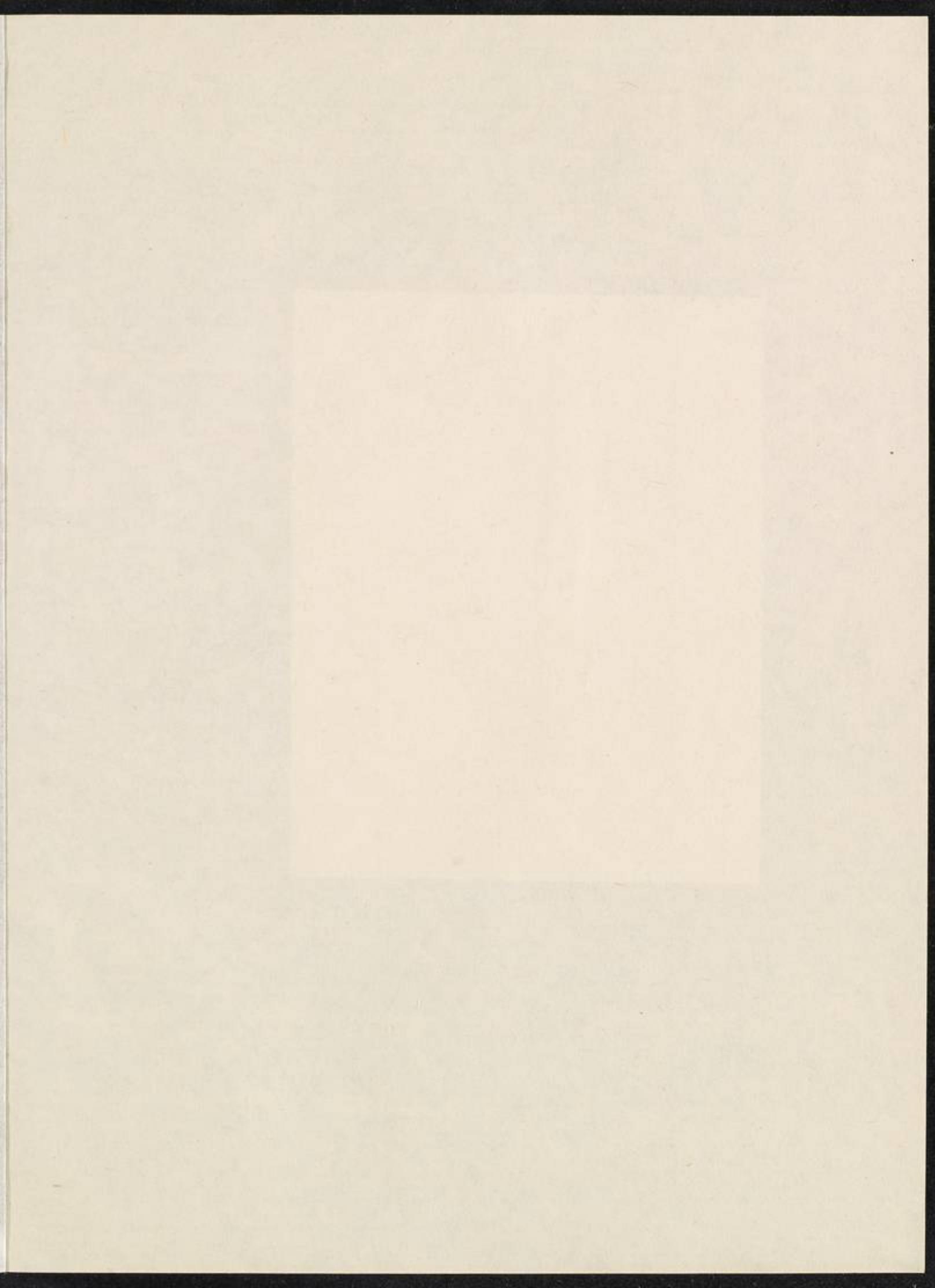
3 1142 01597 7971



**DATE DUE**

**DATE DUE**

<b>DATE DUE</b>	<b>DATE DUE</b>





﴿ فهرس الجزء الاول من شرح الكافية لنجم الأئمة محمد بن حسن الرضى ﴾

٠٠ ونونهما	٠٢ (الكلمة) وتحقيقتها مع الكلم واشتقاقها
٣٣ التقديرى للتعذر والاستنقال	٠٠ واطلافاها على القصيدة
٣٥ (غير المنصرف)	٠٣ الفرق بين القول والكلام واللفظ
٣٦ مشابهة الاسم للفعل ثلثة	٠٠ وبيان المفرد والمركب
٣٨ حكم غير المنصرف وما يجوز صرفه	٠٤ دفع المناقاة بين الوحدة والجنس وانه
٣٩ جمع الاقصى والفا التأنيث	٠٠ على ضربين موضع توافق المبتداء
٤٠ العدل	٠٠ للخبر ووضع المركبة
٤٤ وزن الفعل من الاسماء ثلثة اضرب	٠٦ قسمة الشئ الى جزئياته
٤٦ الوصف والصفات الغالبة	٠٧ دفع التناقض فى قولك من حرف جر
٤٨ التأنيث	٠٠ وتحقيق اتصاف الالفاظ بالاسمية والفعلية
٥٢ المعرفة	٠٧ (الكلام) والفرق بين الجملة والكلام
٥٣ العجمة	٠٠ والاسناد والاخبار
٥٤ منتهى الجموع	٠٩ (الاسم) وما فيه معنى الحرف قد يكون
٥٨ منع الصرف مقدم على الاعلال	٠٠ مفردا وقد يكون جملة
٥٩ التركيب والالف والنون	١٠ الفرق بين من ولفظ الابتداء
٦١ وزن الفعل	١٢ معنى كاف الاسمية والحرفية
٦٤ العملية المؤثرة ثلثة اضرب	١٢ استقلال معنى اسمى الاستفهام
٦٧ اختلاف سيويه والاختفش فى اجر	٠٠ والشروط وخواص الاسم ومعنى الحد
٧٠ جمع الباب باللام والاضافة ينكسر	٠٠ والاطراد والانعكاس
٧٠ (المرفوعات) (الفاعل)	١٤ بيان اقسام التنوين
٧٣ موضع وجوب تقدم الفاعل على المفعول	١٥ قد يقصد بالثنية والجمع التكرير
٧٥ موضع وجوب تأخره عنه وحذف	١٦ (المعرب)
٠٠ الفعل والفاعل	١٦ الفرق بين المعرب والمبنى فى الحكم
٧٧ تنازع الفعلين	٠٠ (الاعراب)
٨٣ (مفعول مالم يسم فاعله) وقيام الجملة	١٩ المحتاج الى تمييز معانى الكلام على ضربين
٠٠ المؤلة مقام الفاعل وناؤه	٢١ بيان اختلاف ناصب الفضلات
٨٥ (المبتدأ والخبر)	٢٢ وحذف حرف الجر لزوما
٨٦ المبتدأ الذى لا خبر له	٠٠ وضع الاسماء لتستعمل مركبة
٨٨ بيان عامل المبتدأ والخبر واصله التقديم	٢٣ انواع الاعراب
٨٨ وقوع المبتدأ نكرة بلا تخصيص او معه	٢٥ (العامل)
٩١ كون الخبر جملة	٢٦ بيان عامل المضاف اليه وتقسيم اسماء
٩١ بيان الرابطة والظرف يقدر بجملة	٠٠ المعربة
٩٤ ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم	٢٦ اسماء الستة
٠٠ عين ولاحالامنه ولاصفة له	٢٩ بيان اختلافات علامة التثنية والجمع



١٤٣ تابع تابع المنادى	٩٥ جواز رفع بعض الظروف
١٤٥ نداء يا الله خاصة	٩٦ وقوع اليوم خبرا عن لفظ الجمعة
١٤٧ المنادى المضاف الى ياء المتكلم	٠٠ والسبت
١٤٨ ترخيم المنادى	٩٧ اشتمال المبتدأ ماله صد الكلام
١٥٣ ما حذف للترخيم في حكم الثابت	٩٨ تضمن الخبر المفرد ماله الصدر
١٥٦ استعمال النداء في المندوب وزيادة	١٠٠ تعدد الخبر بلا عطف او معه
٠٠٠ الالف في اخره	١٠١ تضمن المبتدأ معنى الشرط في الخبر
٩٥٩ يجوز حذف حرف النداء	٠٠٠ الفاء
١٦٠ و يحذف المنادى	١٠٣ حذف المبتدأ والخبر جواز وكذا
١٦٢ ما ضم حاصله على شريطة التفسير	٠٠٠ وجوبا
١٦٤ ما يجب الصدر	١٠٥ اسم الجنس اما للاستفراق او الخصوص
١٦٧ الفعل المؤكدا لا يعمل فيما قبله	١٠٧ جواز رفع الحال مسدا لخبر
١٦٩ التفسير على ضربين	١٠٩ اصل المبتداء التعريف وتعدده
١٧٠ ما يختار فيه الرفع بالابتداء	١٠٩ (خبران واخواتها)
١٧٢ ما يختار فيه النصب بالعطف	١١١ (خبر لائني الجنس)
١٧٥ ما يستوى الامران	١١٢ (اسم ما ولا المشبهتين بليس)
١٧٦ ما يجب النصب	١١٢ (المنصوبات) فمنه المفعول المطلق
١٧٨ تفصيل ما يشتغل عنه المفسر من الضمير	١١٦ حذف فعله جوازا ووجوبا
١٨٠ التحذير	٠٠٠ وضابطة السماعي
١٨٣ (المفعول فيه) وتفسير المبهم من المكان	١١٨ اسماء اصوات مقام المصادر
١٨٥ نصب الفعل جميع انواع الزمان	٠٠٠ والمصادر المضبوطة
١٨٦ لفظ مكان وكذا لفظ الموضوع والمقام	١١٩ مواضع القياس ستة
وظرف الزمان على ضربين واسماء الشهر	١٢٣ توكيد لنفسه ولغيره
١٨٧ الظرف المتصرفه وغير المتصرفه	١٢٤ اجدك لاتفعل ١٢٧ (المفعول به)
١٨٩ انصرف الظروف وعدم	١٢٩ حذف فعله جوازا ووجوبا في
٠٠٠ انصرفها	٠٠٠ اربعة مواضع لازعمائك ومن انت
١٩٠ اعلام الاجناس وما يكثر جعل	٠٠٠ زيد وعذيرل واهلك والليل
٠٠٠ المصدر حينئذ	٠٠٠ وكليهما وتمر او الكلاب على البقر
١٩١ (المفعول له) والعلة الحاملة والغائبة	١٣١ المنادى
١٩٤ (المفعول معه) وعامل المفعول معه	١٣٢ وبنائه على ما يرفع به
١٩٨ (الحال) ٢٠١ عامل الحال	١٣٣ لام الاستغائه
٢٠٤ وجوب تقدمها	١٣٦ توابع المنادى
٢٠٧ عدم اشتراط الاشتقاق في الحال	١٣٩ لزوم اللام في الاعلام واقسامها
٠٠٠ والصفة	١٤٠ الاعلام الغالبة اربعة اقسام
٢٠٩ مدلل على حديثين على ضربين	١٤١ نداء المعرف باللام



- ٢١١ كونها جملة خبرية وما فيها من الرابط  
 ٢١٢ حذف العامل  
 ٢١٤ الظاهر ان المؤكدة تجئ بعد  
 ٠٠٠ الفعلية كما بعد الاسمية  
 ٢١٥ اختلاف عامل المؤكدة ( التميز )  
 ٢١٧ معنى المقدار  
 ٢١٨ معنى تمام الاسم  
 ٢٢١ التمييز عن النسبة وهو اما اسم او صفة  
 ٢٢٤ ( المستثنى ) وهل هو مشترك لفظي او لا  
 ٢٢٥ دفع التناقض في الاستثناء بوجوه  
 ٢٢٦ اعراب المستثنا والاختلاف في عامله  
 ٢٢٨ بيان قسمي المنقطع مع تحقيق لا عاصم  
 ٠٠٠ اليوم آه  
 ٢٣١ بيان شرط اختيار البدل في المستثنى  
 ٢٣٥ الاستثناء المفرغ  
 ٢٣٥ المفعول معه يجئ بعد الا  
 ٢٣٦ الاستثناء في التوابع وما فيه من  
 ٠٠٠ الاشكال وحله  
 ٢٣٧ تعذر البدل على اللفظ  
 ٢٤٠ بيان انواع الستة من احكام الاستثناء  
 ٢٤٤ مجرور بعد غير وسوى وسواء  
 ٢٤٥ وغير صفة جلت على الا  
 ٢٤٧ واعراب سوى وسواء  
 ٢٤٧ تفصيل لاسيما  
 ٢٤٩ الواو الداخلة على لاسيما اعتراضية و  
 ٠٠٠ جواز كونها عاطفة ولا خبر ولا لاسيما  
 ٠٠٠ محذوف ولا سواء مقام لاسيما ومطلب  
 ٠٠٠ مهم  
 ٢٥٠ حرف النفي مع الايفيد معنى الشرط  
 ٠٠٠ والجزاء يدخل الاو لا بمعنى الاعلى  
 ٠٠٠ الماضي اذا تقدمهما السؤال  
 ٢٥١ خبر كان واخواتها وبيان خصائصه  
 ٠٠٠ من وقوع خبر كان ماضيا بلا قداو عدمه  
 ٢٥٢ حذف عامل كان  
 ٢٥٥ ( اسم ان واخواتها )  
 ٢٥٥ ( المنصوب بلا التي لنفي الجنس )  
 ٢٥٦ وجه بناء اسمها وان النكرة في  
 ٠٠٠ سياق النفي تفيد العموم  
 ٢٥٦ دخول الجار على لاء التبرئة والجملة  
 ٠٠٠ التينية لا محل لها من الاعراب  
 ٢٥٧ بيان مشابهة لاء التبرئة لان  
 ٢٥٩ الجملة الاسمية مقدرة بالفعل في الدعاء  
 ٠٠٠ عدم تكرير تكرير لاني الموضوعين  
 ٢٦٠ تأويل العلم بنكرة وفي مثل لا حول  
 ٠٠٠ آه خمسة اوجه  
 ٢٦٠ تجويز عمل العاملين المتماثلين في معمول  
 ٠٠٠ واحد  
 ٢٦١ دخول الهمزة على لا واعراب نعت  
 ٠٠٠ اسم المبني وعطفة  
 ٢٦٥ الفصل بين المضافين باللام المقحمة  
 ٠٠٠ وبالظروف  
 ٢٦٦ ( خبر ما ولا المشهتين )  
 ٢٦٧ بيان ان العازلة وعملها  
 ٢٧١ لفظ لات كربت وتمت  
 ٢٧٢ ( المجرورات )  
 ٢٨٣ الاضافة المعنوية  
 ٣٧٥ اضافة غير الى ضد واحد  
 ٢٧٧ الاضافة اللفظية  
 ٢٧٨ اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى  
 ٠٠٠ معمولها  
 ٢٨٠ افادة اللفظية التخفيف  
 ٢٨٣ حكم المضاف الى السبب والاجنبي  
 ٢٨٥ عدم جواز اضافة الصفة الى  
 ٠٠٠ موصوفها وبالعكس  
 ٢٨٦ اضافة ذا و ذات و ذا صوب و ذا غوب  
 ٢٨٨ جوز الكوفيون اضافة الشيء الى  
 ٠٠٠ نفسه مع اختلاف اللفظين و اضافة  
 ٠٠٠ افعال التفضيل  
 ٢٨٩ حكم اي في الاضافة حكم افعال



٣٢٠ اجاز الكوفية ترك الجار اذا عطف  
على الضمير المجرور ومنع تواتر القراءات السبع  
٣٢١ المعطوف في حكم المعطوف عليه  
٣٢٣ العطف على العاملين مختلفين

٣٢٥ احكام العطف من حذف الواو مع  
... معطوفها وكذا ام مع معطوفها و  
... حذف الواو من دون المعطوف و  
حذف المعطوف عليه بعدلى وعدم حذفه  
... بعد حرف التصديق والعاطف ام  
... واما جواز تقديم المعطوف بالواو  
... والفاء وثم واو

٣٢٧ ومطابقة الضمير للمعطوف باو وحتى  
... وغيرهما

٣٢٧ لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى  
... المعطوف باو وعطف الفعل على  
الاسم وبالعكس عطف الماضى على  
... المضارع وبالعكس وعطف المفرد على  
على الجملة وبالعكس اذ تجانسوا وتطابق  
... الصفة والموصوف اكثر من تطابق  
الابتداء والخبر والحال وصاحبها وتجويز  
... المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد  
( التأكيد )

٣٠٠ الفرق بين الفاظ التأكيد اذا اضيف  
... او قطعت عن الاضافة والاثنان  
... لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح  
٣٣٢ التأكيد اللفظى على ضريين  
٣٣٣ قد يكون مع التأكيد اللفظى عاطف  
... بخلاف المعنوى وافادة بعض  
... الابدال معنى الفاظ الشمول

٣٣٦ التأكيد بالنفس والعين وبكل واجمع  
٣٣٧ ( البدل )

٣٣٩ للبدل اربعة اقسام

٣٤٠ كون المبدلين معرفتين او نكرتين

٣٤٠ وظاهرين ومضمرين وابدال الضميرين

٣٤٣ ( عطف البيان )

٢٩١ احكام الاضافة من حذف المضاف  
٢٩٢ وحذف المضاف اليه والفصل بينهما  
٢٩٣ المضاف الى ياء المتكلم من الصحيح او  
... المعتلة

٢٩٥ حكم اسماء الستة عند اضافتها

٢٩٦ حكمها عند القطع

٢٩٨ ( التوابع )

٢٩٩ الكلام على عامل التوابع وعامل

... البدل وبدلية الجار والمجرور من الجار

... والمجرور

٣٠١ ( النعت ) والصفة العامة والخاصة

... ومن العامة الخال والخبر

٣٠٣ فائده التخصيص والتواضع آه

... وعدم اشتراط اشتقاقه

٣٠٤ من الجوامد الواقعة صفة اما سماعى

... وقياسى ككل وجدو حق وشرعك

... وحسبك

٣٠٦ والسماعى ضربان

٣٠٧ وصف النكرة بالجملة وانها ليست

... نكرة ولا معرفة

٣٠٨ وصف بحال الموصوف وبمتعلقه

٣١٠ مطلب سواء عليهم ما اندرتهم الاية

٣١١ المضمير لا يوصف وكذا ذو اللام

٣١٢ مراتب التعريف

٣١٣ التزم وصف باب هذا بنى اللام

٣١٤ احكام النعت من جمع الاوصاف

... مع تفرق الموصوفات

٣١٥ وتفرق الصفات مع جمع الموصوفات

٣١٦ قطع الصفة رفعا ونصبامع ان واوها

... اعتراضية

٣١٧ حذف الموصوف وتقديم ما يصلح

... للنعت بابدال المنعوت والجر بالجار

٣١٨ ( العطف )

٣١٩ ولا يعاد العامل الاسمى والجار والمجرور

عطف على مثلها ام المجرور على المجرور



# شَرْحُ الْكَافِيَةِ

## فِي النَّحْوِ

Sharḥ al-kāfiyah fī al-naḥw

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْمُؤْتَمِرِ الْمَلْتَمَةِ وَالْدَيْنِ الْمُحَقِّقِ الرَّضِيِّ الْأَسْتَرَابَادِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٨ هـ

وَبِهَامِشَةٍ

حَاشِيَةٍ لِلسَّيِّدِ شَرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ

عَنْ مَنَسُورِ مَسْئُومِ الْمَكْتَبَةِ الرَّضَوِيَّةِ لِأَجْلِ اللّاهُوتِ الرَّضَوِيَّةِ

المؤسس الشيخ عبد الكريم التبريزي

حَقَّ الطَّبَعُ مَحْفُوظٌ

\* ناشر: انتشارات مرتضوی

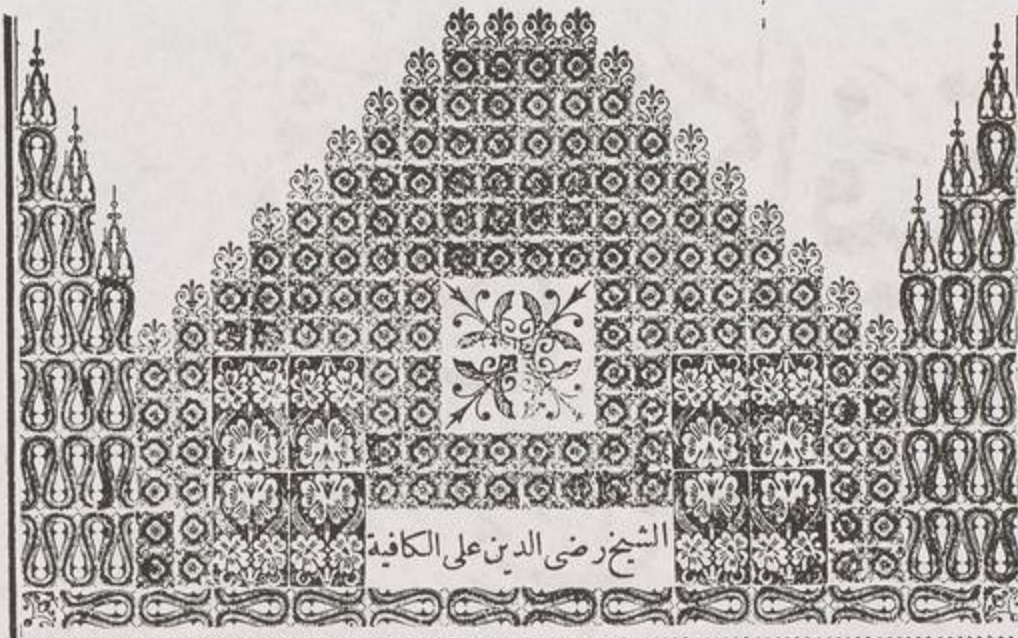
\* تیراژ: ۳۱۵۰ جلد

\* نوبت چاپ: دوم، زمستان ۱۳۶۶

\* چاپ از: چاپخانه حیدری

\* آدرس ناشر: ناصر خسرو، کوچه حاج نایب، تلفن ۳۱۹۱۳۱





بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله الذي جلت آؤه عن ان تحاط بعده \* وتعال كبرياؤه عن ان تشتمل بحدته \*  
 ٢ تاهت في موامى معرفته سابلة الافهام \* وغرقت في بحار عزته سابعة الاوهام \*  
 كل ما يخطر ببال ذوى الافكار فبعزل عن حقيقة ملكوته \* وجبعت ما تعقد عليه ضمائر  
 اولى الابصار فعلى خلاف مآذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته \* وصلواته على  
 خاتم انبيائه \* ومبلغ انبائه \* محمد بن عبدالله المشر به ٣ قبل ميلاده \* وعلى السادة  
 الاطهار ٤ من عترته واولاده \* وبعد فقد طلب الى بعض من اعنى بصلاح حاله \*  
 ٥ واسعفه بما تسعه مقدرتي من مقترحات آماله \* تعليق ما يجرى مجرى الشرح على  
 مقدمة ابن الحاجب عند قراتها على ٦ فانتدبت له ٧ مع عوز ما يحتاج اليه الغائص في هذا  
 ٨ اللجج \* والسالك لثقل هذا الفجج \* من الفطنة الوقادة والبصيرة النفاذة \* بذلا لمسؤله \*  
 وتحقيقا لموله \* ثم اقتضى الحال بعد الشروع \* ٩ التجاوز عن الاصول الى الفروع \*  
 فان جاء مرضيا فيبركات ٢ الجناب المقدس ٣ الغروي صلوات الله على مشرفه لانفاقه  
 فيه \* والامن قصور مؤلفه فيما يتحيمه \* والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حبيبنا  
 ونعم الوكيل \* (قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد) اعلم ان الكلم جنس الكلمة مثل  
 تمر وتمره وليس المجرى من التاء من هذا النوع جع الذي التا كايحيى تحقيقه في باب الجمع  
 بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء ٤ لكن الكلم لم يستعمل  
 ٥ الاعلى ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب \* وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام  
 من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في النفس ٦ وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
 ٢ قوله تاهت في موامى  
 المواهى المفاوز جمع موماة  
 واصلها موموة على فعلة  
 وهى مضاعف فلبت واوها  
 الفا لجرهما وانفتاح ما قبلها  
 ٣ قوله قبل ميلاده) اى  
 قبل زمان ولادته ٤ فوله  
 من عترته (عتره الرجل  
 نسله ورهطه الادنون اى  
 الاقربون ٥ قوله واسعفه)  
 اسعفت الرجل بحاجته اذا  
 قضيتها له واسعفته اعنته على  
 امره ٦ قوله فانتدبت له)  
 ندبه لامر فانتدب له اى دما  
 له فاجاب ٧ قوله مع عوز)  
 عوز الشئ عوزا اذا لم  
 يوجد ٨ قوله اللجج) اللجج  
 معظم الماء كاللجة والفجج  
 الطريق بين الجبلين ٩ قوله  
 (التجاوز عن الاصول)  
 تجاوزت الشئ وتجاوزته  
 بمعنى وتجاوز عنه اى عفا  
 وكأنه ضمن التجاوز معنى  
 التباعد

٢ قوله الجناب) بالفتح الفناء وما قرب من محلة القوم ٣ قوله الغروي) والغرى الحسن يقال (مجازا)  
 رجل غرى والغريان قبر مالك وعقيل سميان لان النعمان بن المنذر كان يغربهما بدم من يقتله يوم يؤسه ٤ قوله لكن  
 الكلم لم يستعمل) اى لم يطلق ٥ قوله (الاعلى ما فوق الاثنين فلذلك قيل الكلم جمع ٦ قوله وهو اشتقاق بعيد) لبعده  
 المناسبة المعنوية التي يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا كما لا يخفى



٧ (قوله كلمة شاعر) اي قصيدته ٨ قوله (والكلام بمعناه) اي بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ فيكون معناه المتكلم به ٩ (قوله لكن القول اشتهر) اي في عرف اللغة ٢ (قوله واشتهر الكلام لغة) اي في العرف اللغوي ٣ (قوله واللفظ خاص بما يخرج من الفم آه) ٣ قبل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات

كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه في حدها واجيب بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما على ما ذكر ليتناول الضمائر المنوية ولا شك ان تلك الكلمات من شانها ان يتلفظ بها قطعاً بل هي ملفوظة بالفعل ايضا وان لم تكن ملفوظة بالقياس اليه تعالى ٤ (قوله مع قصد ان يصير متواطئاً عليه) اي لا بد من قصد التواطؤ لان الغرض فهم المعنى وتفهمه من اللفظ ولا يتصور الا بالتواطؤ بينه وبين غيره وانما لم يصرحوا بذلك لان تعيين اللفظ بازاء المعنى لا يتخلو عنه ظاهراً فتأمل

٥ (قوله فلا يقال اذا استعملت) الاستعمال اطلاق اللفظ على المعنى وارادة فهمه منه وليس جعل اللفظ للمعنى وتعيينه بازائه بل هو متوقف عليه فلا حاجة الى التقييد باولا لاخر اوجه عن حد الوضع

٦ (قوله كما اذا سميت يزيد) اي بعد كونه مصدراً ٧ (قوله و محرفات

مجازا على القصيدة والجمال يقال ٧ كلمة شاعر قال الله تعالى ﴿ وتمت كلمة ربك الحسنى ﴾ واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه ٨ والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدراً على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصبها على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع جنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملًا او لا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على الممثل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له \* فالتقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعاني وعلى اكثر منه مفيداً كان او لا ٩ لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام ٢ واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعداً ٣ واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله \* ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنتك حيتك بضم الدال بمعنى دهنتك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سمى \* والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله او لا معنى من المعاني ٤ مع قصد ان يصير متواطئاً عليه بين قوم ٥ فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلاً او لا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى اخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه ٦ كما اذا سميت يزيد رجلاً ولا يقال لكل لفظة بدت من شخص لمعنى انها موضوعه له من دون اقتزان قصد التواطؤ بها ٧ ومحرفات العوام على هذا ليست الفاظاً موضوعية لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ ٨ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجاً الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون للمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملًا كان او لا ومع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على ٩ خلاف المشهور من اصطلاحهم ٢ ومعنى اللفظ ما يعنى به اي يراد بمعنى المفعول (قوله لمعنى مفرد يعنى به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كعنى ضرب ونصر فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا عليين واما مع العلمية فعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل

العوام آه) الظاهر ان المحرف الاول استعمل اللفظ المحرف في ذلك المعنى بتوهم وضعه لانه جعله له وعينه بازائه وانما فهم المعنى منه لمشابهته المحرف منه الموضوع لذلك المعنى فلا حاجة اذن الى التصريح بقصد التواطؤ لاخراج المحرفات



٢ ( قوله ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع اه ) فيخرج به المركبات ويخرج بالموضوع المبهلات ولا يرد حيثئذ ماسياتي من ان الوضع اخرج المركبات فلاحاجة الى قيد الافراد لاخراجها ولا ينبغي عليك ان اعتبار الافراد والتركيب في الالفاظ انما يحسن اذا اعتبر دلالتها على معنى او اعتبر ما يستلزم دلالتها عليه ﴿ ٤ ﴾ اعنى الوضع وعلى هذا فلو قال المص

جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذى يدل جزؤه على جزء معناه \* والمشهور فى اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخترع فى الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتيبين وليس له ان يقول انى اردت بالمعنى المفرد المعنى الذى لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن يخرج عن حد الكلمة ( ٢ ) ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجئ ( واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنسبة والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون ( ٣ ) واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لبالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن الممهل لانه دال ايضا على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ للمعنى كالمبهلات كام ونحوه من الهذيانا وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير عليم ( فان قيل ان التاء فى لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكما كتمرة وتمرا واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة ( ٤ ) فالجواب ان اللام فى مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجئ فى باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذى يحسن فيه لفظه كل كقوله تعالى ﴿ ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا ﴾ اى كل الانسان والام يجز الاستثناء لانه عند الجمهور من التحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة ٥ فيناقض الوحدة والثانى ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذاك احتمال عقلى كما فى قوله تعالى ﴿ لئن اكله الذئب ﴾ ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشترى اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ دلالة فيه على الكثرة ٦ والمقصود فى هذا الموضوع هو الثانى اى ماهية الجنس من حيث هى هى لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشئ لالبيان استغراقه ( ٧ ) ان قيل لم يقل لفظه ليوافق الخبر المبتدأ فى التأنيث ( فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او حكمها كالمنسوب اما فى الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبه ( وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اى ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل فى مثله نحو امرأة

الكلمة لفظ موضوع مفرد لكان مع رعاية ذلك الحسن قد سلم من هذا واما الاعتراض بالمركبات فهو مدفوع بما سياتى وربما يتوهم ان مفرد فى عبارة المص مرفوع صفة اخرى للفظ اخرت عن الصفة الاولى لما اشير اليه وفيه ان ذلك يوجب الالتباس وانه صرح فى شرحه بخلاف ذلك ومنهم من قال جعل المص المفرد صفة للمعنى واراد ايضا بالمعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لكنه لم يرد باللفظ المفرد مصطلح اهل الميزان بل اراد به ما ارتضاء فى مختصره ومنتهاه حيث قال اللفظ المفرد هو اللفظ بكلمة واحدة وقال المنطقيون ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه والمركب بخلافه فيهما فتحو بعلبك مركب على الاول لا الثانى ونحو يضرب بالعكس ويلزمهم ان نحو ضارب ويخرج مما لا ينحصر

مركب هذا كلامه فقد رد عليهم تفسيرهم بلزوم تركيب نحو ضارب كما اعترف به الشارح حيث قال فيما بعد ( صوم ) فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد وحيثئذ تعين ان يريد بالمعنى المفرد ما استفاد من اللفظ المفرد بالتفسير المذكور او لا فيكون معنى عبد الله علما مركبا ولا يكون عبد الله علما داخلا فى حد الكلمة والمراد بالكلمة فى حد المفرد هو المعنى ٥



٨ قوله فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليجرجه عنه آه ) فيستغنى بذلك عن قيد الافراد وحاصل الجواب ان جميع المركبات لا تخرج به فاحتجج الى قيد الافراد وبه يستغنى عن قيد الحاق التاء نعم من يدعى ان نحو عبدالله علم ليس كلمة واحدة يحتاج الى التاء لاخراج مثله ولعله انبسط **٥** بقواعد العربية ٩ قوله وحروف المضارعة على معنى ) وهو

الاستقبال او الحال  
٢ قوله ( وعلى حال  
الفاعل ) من التكلم  
والخطاب والتذكير مثلا  
٣ قوله ( والتنوين ولام  
التعريف ) لاخفاء في ان  
التنوين ولام التعريف من  
حروف المعاني وقد عدوهما  
فيهما فكل واحدة منهما  
كلمة على حياها قحو  
الرجل كمتان لا كلمة واحدة  
لان قيد افراد المعنى اخرجه  
عن حدها كما اخرج نحو  
قالا وقالوا لكن لشدة  
الامتزاج بينهما يطلق  
عليهما اللفظة كما مر  
واما الف التثنية وواو  
الجمع وياء النسبة وتاء التأنيث  
المتحركة والفاء التأنيث فقد  
قيل انها من حروف المباني  
زيدت في الكلم وجعل  
المجموع دالا على المعنى  
المقصود كالف ضارب وميم  
مضروب فان الدال على  
الفاعل هو مجموع لفظ  
ضارب الا ان هذه الدلالة  
انما حصلت بزيادة الالف  
فلذلك قيل انها الفاعل كما

صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثني ولا يجمع ( ٨ فان قيل كان ينبغي  
ان يقول لفظة ليجرجه عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات ) قلت لا يخرج مثل  
ذلك بناء الوحدة لان مثل قولك قالوا وقالوا كارتطى وبرقع لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ به  
مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين ( ان قيل هلا استغنى بقوله  
وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي الى المستعمل بعد  
وضع المفردات لالى الواضع ( فالجواب انا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان  
الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي تحتاج في معرفتها الى علم اللغة  
واما ان يضع قانونا لكي يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات  
القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي الجرد على وزن فاعل ومن باب افعال  
على وزن مفعول وكذا حال اسم المفعول والامر والالة والمضمر والجمع ونحو ذلك  
وتحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين  
مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب  
اجزاء الكلام وتحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة  
بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا ( ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصرى  
وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل  
على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف ٩ المضارعة على معنى في المضارع  
٢ وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التأنيث في قائمة ٣ والتنوين ولام التعريف والفاء التأنيث  
فيجب ان يكون لفظ كل واحد منهما مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين ( فالجواب ان جميع  
ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ٤ فاعرب المركب اعراب الكلمة  
وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ٥ وكذلك الحركات الاعرابية  
ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم  
المنسوب اليه نحو نمرى وعلوى ووشوى ونحو ذلك ٦ فتغيرت بالحرفين ٧ بنية المنسوب اليه  
والمضارع ٨ وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكن لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت  
٩ فلا يوجب تغير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجئ في اول التصريف  
ان شاء الله تعالى ٢ اما الفعل الماضي نحو ضرب فقيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث  
مدلول حروفه المرتبة والخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه  
الطارى على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع  
الحركات والسكنات الموضوعه وضعا معينا والحركات بما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة

قيل سين الاستفعال للسؤال ونون الانفعال للمطاوعة مع ان كل واحد من استفعال وانفعال كلمة حقيقة لا كلمتان في حكمها فكذلك نحو  
بصرى ومسلان فالالفاظ المشتملة على هذه الحروف كل واحد منها كلمة واحدة حقيقة وكذا الحال في حروف المضارعة فالهمزة  
في اضرب ليست كلمة بل هي مع ما بعدها كلمة واحدة حقيقة والضمير المستتر كلمة اخرى



من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة الحركات الطارئة مع الحرف الزائد ٣ ولا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطارىء كلمة صارت بالتركيب بجزء كلمة كما ادعينا في الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية ٤ فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارجو ان يقال ان الحركات الطارئة والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى المقصود فلذلك نسب الدلالة اليها كما مر ايماء اليه فالاعتراض مندفع ٥ قوله ( وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ ) اي لان المعنى الكلمة لفظ ٦ قوله فتقول هذا ايضا مغالطة ( فان قيل الاظهر ان يقال في الجواب معنى الكلمة هو مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس بلفظ بل له افراد هي الفاظ دالة على معان مفردة فلا يصح قولك معنى الكلمة اسم لان معناها لفظ قلنا هذا الجواب لا يجدى نفعا لان الخصم يدعى ان الفعل يصدق عليه معنى الكلمة وهو مفهوم لفظ دال على معنى مفرد وان كل ما يصدق عليه هذا المفهوم فهو لفظ يصح الاخبار عنه فالفعل يصح الاخبار عنه فيكون

٣ قوله ( ولا يصح ان يدعى ههنا ) لما ذكرنا من الاتفاق على انها كلمة واحدة ٤ قوله ( فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارجو ان يقال ان الحركات الطارئة والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى المقصود فلذلك نسب الدلالة اليها كما مر ايماء اليه فالاعتراض مندفع ٥ قوله ( وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ ) اي لان المعنى الكلمة لفظ ٦ قوله فتقول هذا ايضا مغالطة ( فان قيل الاظهر ان يقال في الجواب معنى الكلمة هو مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس بلفظ بل له افراد هي الفاظ دالة على معان مفردة فلا يصح قولك معنى الكلمة اسم لان معناها لفظ قلنا هذا الجواب لا يجدى نفعا لان الخصم يدعى ان الفعل يصدق عليه معنى الكلمة وهو مفهوم لفظ دال على معنى مفرد وان كل ما يصدق عليه هذا المفهوم فهو لفظ يصح الاخبار عنه فالفعل يصح الاخبار عنه فيكون



٧ (قوله قلت لم يردان من آه) يعني ان كلمة من في هذا التركيب اسم يدل على لفظه من المستعملة في معنى الابتداء والحكم بالحرفية انما هو على ذلك المدلول لا الدال الذي هو الاسم فلان تناقض اصلا وكذلك الحال في قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من وضرب اسمان لهما مستعملين في معنيهما ٧ فالمدكور في هذا التركيب هو الاسم والمحكوم عليه بالحرفية هو المسمى

واعلم ان هذا اعنى الحكم يكون من وضرب اذا اريد بهما لفظهما اسمين كلام ظاهري مال اليه جماعة نظرا الى جواز الحكم عليهما وليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع قطعاً لثبوتها في الالفاظ الممهلة كقولك جسق مهمل ودعوى وضع المهملات للدلالة على انفسها بما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا تصف بالاسمية والفعلية والحرفية في انفسها بل بالقياس الى ما وضعت هي بازائها من المعاني فاذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له في نفسه وتلفظت به واجريت عليه الحكم وقلت مثلا ضرب مركب من ثلاثة احرف لم يكن هناك ضرب دالا على شئ هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد احضر في ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع له وعين

( فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الاتناقض ٧ قلت لم يردان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له او لنحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد (ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له (وكذا قولهم الجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشئ الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ الجهول مطلقا مشعوره ومعناه اذ هو ما لا نعرفه ففي جميع ذلك مبتدآن احدهما محكوم عليه بشئ وهو المذكور في لفظك والاخر محكوم عليه بقبض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الامع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها) اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر ٨ اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله وهي اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعنى الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسه او على معنى لاني نفسه الثاني الحرف اعنى الكلمة الدالة على معنى لاني نفسه والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دائرة النفي والاثبات فتكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان قبيين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كإيناء المركب من الجنس والفصل هو الحد\* قوله (الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم) انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة ٢ وتوقف المركب على جزئه ونعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما او كونهما جزئيه ٣ وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنع في جواب من قال ازيد

بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه لانفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم به مستفاد له من غيره والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ كلها متساوية



تقدير ا فلذلك قال ان يخبر  
احتراز عن النسبة الاضافية  
٥ قوله (فكان على المص  
ان يقول كلمتين او اكثر) قيل  
الاسناد نسبة فلا يقوم  
الابشيتين مسندو مسند اليه  
لا باكثر وهما ما كلمتان او ما في  
حكيمهما في قبول الاسناد به  
او اليه فلذلك اقتصر على  
كلمتين  
٦ قوله (الاسناد الذي في  
خبر المبتداء في الحال)  
اي اذا كان جملة خبرية او  
في الاصل اذا كان انشائية  
او طلبية  
٧ قوله (جزاء الشرط  
وجواب القسم كلامان)  
جواب القسم كلام بلا تزاغ  
واما جواب الشرط فقيه  
ببحث والحق ان الكلام هو  
المجموع المركب من الشرط  
والجزاء لاجزاء وحده لان  
الصدق والكذب انما تعلقا  
بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة  
التي بين طرفي الجزاء يظهر لك  
ذلك بالتأمل في قولك ان  
ضربتني ضربتك فانه قد لا  
يوجد منك ضرب المخاطب  
اصلا ويكون هذا الكلام  
صادقا ولو كان الحكم  
المقصود متعلقا بالجزاء  
لم يتصور صدقه مع انتفاء  
مدلوله في الواقع بالكلية

قام او اقام زيد او احدهما مقدر ادون الاخر وهو اما فعل كافي ان زيد قام او الفاعل كما في زيد  
قام او المبتدأ او الخبر كافي قوله تعالى ﴿فصبر جميل﴾ والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في  
الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر  
واخص به ٤ (فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها  
(وقولنا في الحال كافي قام زيد وزيد قائم وقولنا في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام  
الانشائي نحو بعت وانت حر و في الطلبي نحو هل انت قائم وليتك اولئك قائم وكذا نحو  
اضرب لانه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا  
على سائر الجمل الطلبية فخفف بخلاف اللام وخذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال  
بدلالة قولك في الم بسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب  
لما قل استعمالها (وقولنا بكلمة كافي زيد قائم) (وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قائم ابوه  
٥) فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه  
لادليل عليه ويحییٰ فيه من يد بحث ان شاء الله تعالى (وقولنا على ان يكون الخبر عنه اهم  
ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد  
عرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع في الموضعين  
اخص بالفعل واهم بالذکر من المنصوبات كما يحییٰ في باب المصدر (وكان على المصنف ان  
يقول بالاسناد الاصل المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمى الفاعل  
والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو قائم الزيدان  
فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته  
٦ الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت  
كلها جلا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها التوكيد جواب القسم والذي  
في الشرطية لانها قيد في الجزاء ٧ جزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة  
الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصل سواء كانت  
مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما  
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه (والكلام ما تضمن الاسناد  
الاصلي وكان مقصود ذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس) واما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار  
لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبية والانشائي كما ذكرنا (واحترز بقوله  
بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض  
المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات  
الثابتة الممكنة بين الكلم الثالث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف  
وذلك لان احدا جزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند  
ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل يصلح لكونه  
مسندا لامسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الاشياء  
اعني الاسم والفعل والحرف لا يعد وستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل



٨ قوله او بمعنى مع آه) قيل رد على هذا الوجه الأخير ان الاسناد ح يكون داخل في المتضمن ويلزم اتحاد مع ما تضمنه فيما اذا تركيب الكلام من الكلمتين فقط نحو اضرب فيحتاج الى ان يأول بتضمنه كل واحد من الاجزاء الثلاثة وفيه بعد واما اذا جعل الباء للاستعانة متعلقة بتضمن كان المتضمن ٩ مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين

٩ قوله وقال المص ان الضمير في قولهم ما دل آه) قال المص في الايضاح الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكما كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكرناه كما لا يخفى على ذي فطنة واما اعتراض الشارح فليس بشئ اذ ليس مقصوده ان مؤدى لفظه في الموضوعين واحد بل لا تصور ذلك لان كون المعنى معقولا في نفسه ملحوظا في ذاته وكونه ملحوظا في غيره اذ تعرف حاله امر معقول كما اوضحناه واما حكم الدار كسبها مثلا فلا يوجد الا فيها سواء كان ناشيا من ذاتها او مستفادا من غيرها

مع الفعل او الحرف او الحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسندا اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسندا واما نحو يازيد فلسدياء مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسندا اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسندا اليه (فظهر بهذا المعنى قوله ولا يتأتى اى لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او فعل واسم والباء في قوله بالاستعانة اى تركيب من كلمتين بهذا الرابطة ٨ او بمعنى مع اى مع هذا الرابطة \* قوله (الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الا زمنا الثلاثة) لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بكل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرح به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر (قوله ما دل اى كلمة دات والاورد عليه الخط والعقد والنسبة والاشارة وانما اورد لفظه ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احداقسام الكلمة في قوله وهى اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلى والاسم جزئى لها (وقوله في نفسه الجارو المجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة ٩ (وقال المصنف ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك (وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره تقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها (ومعنى الكلام على ما اخترنا اعنى جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة ٢ والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غير هافغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد معنى ٣ فالحرف موجود لهناه في لفظ غيره امامقدم عليه كما في نحو بصرى او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصلى الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى

وكذلك قيمة الدار امر منسوب اليها سواء نشأت من ذاتها او من غيرها بل مقصوده التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره تارة اخرى وان امتازا بانه يصح ان يقال المعنى ملحوظ معتبر في نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة في نفسها او غيرها وذلك لان ارتباط حسنها بغيرها اذا كان سببها ليس بحيث يصح كون الغير ظاهرا بخلاف ارتباط المعنى بالغير فانه ملحوظ في ذلك الغير ومعتبر فيه ٢ قوله (والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها) قد طول الكلام في تحقيق ح



٤ قوله (وقديكون الحرف دالا على معنيين) والاكثر ان يدل على معنى واحد ٥ قوله (وقد تكون دالة على العين ايضا كالهزة في اضرب آه) اذا كانت هذه الحروف دالة على معاني الضمائر كانت هي بالاسمية والاستقلال اولى من الضمائر المقدره ولا معنى لجعل معانيها حاصله في تلك الضمائر واعلم ان الشارح تبع في هذا المقام ما وقع في عبارة المتقدمين من التهام ولم يدقق النظر فيها ليطالع على مقاصدها ٦ قوله (فمعنى ١٠ من ومعنى لفظ الابتداء سواء) هذا باطل

الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجوده فيه هل وقديكون معنى الحرف مادل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كادل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللزيم اضمارهما (٤ وقديكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان ٥ وقد تكون دالة على العين ايضا كالهزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال (ثم نقول ان معنى من الابتداء ٦ فمعنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء ٧ الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر يضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فلماذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يجز عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يجز عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنسوب بجنب شيء يدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى اصلا (فظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل في انفسهما والحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى طويل مثلا في جاء في رجل طويل موجود لمعناه اى الطول في موصوفه حتى صار الوصول متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذو فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لايقوم به الطول \* واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصه وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعنى ضاربة زيد لكنهم احتزروا عن مثله بقولهم دل اى دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يدكر الضارب ولا يخرج

قطعا اذ لو كان معناهما واحدا لصح الاخبار عن معنى من كما صح عن معنى الابتداء قال السكاكي لو كان الابتداء والانتها والظرفية معاني من والى وفي مع ان الابتداء والانتها والظرفية اسما كانت هي ايضا اسما لان الكلمة اذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمية لها وانما هي متعلقات معانيها اى اذا اتفادت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام وفي ذلك اشارة الى ما حققناه من معاني الحروف واما ما يقال من ان الواضع اشترط في دلالة من على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك في لفظ الابتداء فيرد عليه ان هذا الاشتراط مما لا فائدة له اصلا وايضا لم يرد نص بهذا الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر متعلقات الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة والجواب بان ذكر المتعلق في الحرف لتحصيل دلالة على معناه وفي الاسم اللازم الاضافة لتحصيل غاية من وضعه تحكيم بحت وايضا اذا كان معنى من صالحا في نفسه لان يحكم عليه وبه لكنه لا يفهم من لفظه من وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وفهم ذلك المعنى صح ان يحكم عليه وذلك بما لا يشبهه فساد على ذى مسكة في معرفة اللغة فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انما هو

دلالته على معناه وفي الاسم اللازم الاضافة لتحصيل غاية من وضعه تحكيم بحت وايضا اذا كان معنى من صالحا في نفسه لان يحكم عليه وبه لكنه لا يفهم من لفظه من وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وفهم ذلك المعنى صح ان يحكم عليه وذلك بما لا يشبهه فساد على ذى مسكة في معرفة اللغة فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انما هو



٨ قوله ( ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الاعلى معنى في غيره ) اي الحرف لا يدل الاعلى معنى معقول في غيره فلم يصلح للحكم عليه ولا به ووجب ﴿ ١١ ﴾ ذكر متعلقه والفعل يدل على حدث معقول في نفسه وعلى

نسبته الى غيره وهى معقولة في غيرها آله لتعرف حال طرفيها فوقع باعتبار الحدث محكوما به ووجب باعتبار النسبة المخصوصة ذكر فاعله كذا كمتعلق الحرف ٩ قوله ( ويتبين معنى قوله غير مقرر آه ) وذلك لان السلب انما يتقبل بتعقل الايجاب فاذا علم معنى الاقتران باحد الازمنة الثلاثة علم معنى عدم الاقتران به ٢ قوله ( ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ) او بالعكس ٣ قوله ( وكذا ان قلنا ايضا باشتراك في الحال والاستقبال ) الظاهر بين الحال والاستقبال لكنه اراد باشتراكهما فيه قلب ٤ قوله ( سواء كان الانشاء العارضى اي غير الاصل اعنى الوضعى ٥ قوله ( لازما ) اي غير مفارق عن ذلك الفعل

٦ قوله ( ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضى آه ) قال المص الماضى والمستقبل يدل على نفس الزمان والزمان

بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ٨ ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الاعلى معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الامعنى الابتداء في غيره ( قوله غير مقرر ن صفة بعد صفة لقوله معنى ٩ ويتبين معنى قوله غير مقرر ن بيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقرر ن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له او لا فيكون الطرف والمظروف مدلولى لفظ واحد بالوضع الاصلى فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان ووجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ( ويخرج نحو الصبح والغبوق والقبولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اي الماضى والحال والمستقبل ) وكذلك يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدان كل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند السامع لكن لا بدالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانها وان كانا لا يعملان عندهم الامع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا ( وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثانى كما يجئ في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع ٢ ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ٣ وكذا ان قلنا ايضا باشتراك في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والناس ذلك المعين على السامع لا يتخلل بكونه لاحدهما معينا ( وكذا تدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدها معينا في الوضع ٤ سواء كان الانشاء العارض ٥ لازما كفى عسى او غير لازم كفى بعث واشترت ٦ ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضى والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذى مضى والفعل الآتى والفعل الحالى لان لفظ الماضى ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماضى في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال ( والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقرر ن زمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشئ في الماضى او في المستقبل فان دلالة على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة بالوزن ومن ثمه تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر ٧ وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضى او البقاء في المكان او في الزمان قال الله تعالى

غير مقرر ن زمان فاذا اريد بهما الفعل الذى انقضى والذى لم يأت فالمعنى ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه فتوهم



٨ قوله ( والحق ان مثل هذا الابهال لا يحسن في الحدود ) وقد يقال لا اهمال مع الشهرة وتبادر المعنى المقصود من العبارة  
واما احتمال غير المقصود فلا يمنع الظهور ٩ قوله ﴿ ١٢ ﴾ ( وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من

﴿ كانت من الغابرين ﴾ وانما لم يفسر قوله الا زمنا الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل  
والحال ( ٨ والحق ان مثل هذا الابهال لا يحسن في الحدود ٩ وكذا لفظ الاقتران مهمل  
غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة  
في المعنى المقصود بها ( ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه  
الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه  
( فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن  
لا لفيها معناها الذي هو الشيء المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا تفيد  
معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام  
ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما  
من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف ( وكذا اسم الاشارة الا  
انه كثيرا ما يكتب في بقرينة غير لفظية للتخصيص ٢ واما الكاف الاسمية فمعناها المثل  
بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم كثير  
لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها ٣ بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها  
القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية  
صونا لحدى الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم  
بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله  
في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان  
( واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره  
نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام  
اذ تعين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء  
واى في الموضوعين دال على ذات ايضا وهى ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم  
( ويجوز الجواب عنه بما قال سيويه ان حرف الاستفهام والشرط اعني الهمزة  
وان حذفنا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت  
وان ايهم تضرب اضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالعنيان عارضان  
فيها وان كانا لازمين وكذا ماسوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب  
اي امن تضرب ومن معنى اي في التعيين في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان  
من تضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية هذا  
٤ ولوقلنا الحرف ما لا يدل الاعلى معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلا وبالكاف  
ورب وكم \* قوله \* ( ٥ ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه  
والاضافة ) الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس ٦ والخاصة مطردة

تفسيره ) وهوان الاقتران  
ياحد الازمنة الثلاثة انما  
هو بحيث يكون ذلك الزمان  
مدلول اللفظ ايضا وقديقال  
اعتبار الحثية مشهور في  
الحدود فالعنى ما دل على  
معنى مقترن من حيث هو  
مقترن فيكون دالاعلى  
الاقتران ايضا ٢ قوله  
( واما الكاف الاسمية فمعناها  
المثل آه ) فعنى الاسمية  
بالفارسية ما نند ومعنى  
الحرفية همجو ٣ قوله  
( بخلاف رب عند من قال  
بحرفيتها فان معناها القلة التي  
في مجرورها ) لا القليل  
٤ قوله ولوقلنا الحرف  
ما لا يدل الاعلى معنى في غيره  
لم يرد عليه آه ) اي لم يرد  
الاعتراض على حد الحرف  
بهذه الاسماء وان اكتفى  
بدلالته على معنى في غيره  
وردت نقصا عليه كالأفعال  
على ما مر ٥ قوله ( ومن  
خواصه ) اورد من  
للتبويض اذ من جللتها تاء  
التأنيث المتحركة وياء  
النسبة وكونه فاعلا ومفعولا  
وموصوفا ومثنى ومجموعا  
ومنادى ومصغرا وقد اشار

الشارح فيما بعد الى بعضها واطلق التأنيث ٦ قوله ( والخاصة مطردة غير منعكسة ) هكذا ( غير )  
ذكر المص في شرح المفصل قال بعضهم اراد ان ٥



( قوله والمراد بالاطراد ) حاصله ان الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم ٨ ( قوله فيطرده قضية الحدو المحدود ) جعل اول الاطراد صفة ١٣ ﴿ الحدو والخاصة فلذلك قدمهما في التركيب مبتدأ وجعله ثانيا باعتبار

القضية الحاصلة منهما ومن الحدود وذى الخاصة فاخر هما اذ ذلك حقهما فهما فيها

٩ ( قوله اي لام التعريف الحرفية ) لما صح اطلاق لام التعريف على لام الموصول وان لم يشتهر ذلك الاطلاق

دفع وهم الشمول بالتصريح بالحرفية ٢ ( قوله والفعل لا يدل على الذات الاضمتنا )

الظاهر من كلامهم جيعان دلالة الفعل الاصطلاحي وهو المقصود ههنا على الذات

التزامية لاتضمنية وبيان الشارح ظاهر في العكس فتأمل ٣ ( قوله الاضمتنا )

عليه ان الصفات ايضا لا تدل على الذات الاضمتنا كما علم مما سبق فيجب ان لا يعرف باللام

كالافعال والاولى ان يقال الاسم لما صح ان يكون محكوما

عليه وما وقع محكوما عليه لا يقصده غالباً مفهومه الذي هو واحد بل يقصد ذاته اعني

ما صدق عليه مفهومه وذلك متعدد فيحتاج الى تعيينه باللام واما المحكوم به

فحقه ان يراد به مفهومه وكذلك الروابط فلا حاجة هناك الى تعيين ٤ ( قوله واما

غير منعكسة ٧ والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك قولنا الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن كل مادل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل مادخله لام التعريف فهو اسم \* والمراد بالعكس عند النحاة ان تجعل مكان هذين تقيضيهما فنقول كل مالم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل مالم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس ان يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين ٨ فطرده قضية الحدو المحدود كلية مع جعل المحدود موضوعاً محوكل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وتنعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذلك محوكل مادخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام ( قوله دخول اللام ٩ اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الاعلى فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولا م جواب لو وغير ذلك ) وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعاً لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال ٢ والفعل لا يدل على الذات ٣ الاضمتنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه ٤ ( واما قول الشاعر \* يقول الخني ٥ وابعض العجم ناطقا \* الى ربنا صوت الحمار الجذع \* فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهة لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ فيجوز لا يجيء الا في ضرورة الشعر ) وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصلته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها ٦ فنقصوه ما لا يكون معمولا للفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معمولا وهو الرفع والنصب ( واما التنوين فاخص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها للتكثير نحو صه ومه ٧ ودج وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احدوا ابراهيم فليس يتمحض للتكثير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم ينصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتكثير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التكثير ايضا ٨ فاذا سميت بالاسم ٩ تتمحض للتمكن وانما اختص تنوين التكثير بالاسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف ٢ وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذف علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معر بالمشابته للفعل الذي اصله البناء واثابها للتعويض عن المضاف اليه كئنيذ ومررت بكل قائما وسيجيء ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من

قول الشاعر يقول الخني ) اي الفحش ( ٥ ( قوله وابعض العجم ناطقا ) تمييز بمعنى نطقا اي ابعض نطق العجم و اراد به صوتها ولا يصح اه



٣ ( قوله لم تثبت في نحو قوله تعالى من عرفات ) لانه غير منصرف ٤ ( قوله وليس فيها ابضاشى \* من تلك المعاني ) يعنى الاربعة  
 ٥ ( قوله لكنهم حطوها عن النون ) اى اقسام التنوين ٦ ( قوله لان التاء التى كانت فيها المحض التائىث سقطت فيه علامة والتاء لجمع المؤنث  
 لا لحض التائىث فلا يكون سببا لمنع الصرف ومع وجودها لا يمكن تقدير تاء اخرى اذ لم يعهد ذلك ٧ ( قوله وان قلنا انه لا علامة  
 تائىث فيها لا متمحضة آه ) لا بد فى المؤنث من علامة التائىث ﴿ ١٤ ﴾ اما لفظا او تقدير لانهم عرفوه بذلك ٨ ( قوله

اقوالهم ولا معنى له الا فى الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن ٣ لم تثبت فى نحو قوله  
 تعالى ﴿ من عرفات ﴾ ولو كانت للتكبير لم تثبت فى الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه  
 ولا للترنم فليبق الا ان يقال هى فى جمع المؤنث فى مقابلة النون فى جمع المذكور لان هذا معنى مناسب  
 الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما فى جمع المذكور فالنون فى جمع المذكور قائم مقام  
 التنوين التى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس  
 فى النون شىء من معانى الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التى فى جمع المؤنث السالم  
 علامة تمام الاسم فقط ٤ وليس فيها ابضاشى \* من تلك المعاني ٥ لكنهم حطوها عن النون بسقوطها  
 مع اللام وفى الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها \* وقال الربيعى و جار الله  
 ان التنوين فى نحو مسلمات للصرف \* قال جار الله وانما لم تسقط فى عرفات لان التائىث فيها  
 ضعيف ٦ لان التاء التى فيها كانت لحض التائىث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله  
 نظر لان عرفات مؤنث ٧ وان قلنا انه لا علامة تائىث فيها لا متمحضة للتائىث ولا مشتركة  
 لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا نقول هذه عرفات مبار كافيها ولا يجوز مبار كافيها الا بتأويل بعيد  
 ٨ كافي قوله \* ولا ارض اقبل ابقالها \* ٩ فتأينتها لا يقصر عن تائىث مصرالذى هو بتأويل  
 البقعة والاولى عندى ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن ٢ وانما لم يسقط فى نحو من عرفات لانه  
 لو سقط لتبغ الكسر فى السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسرفيه  
 متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين فى غير المنصرف للضرورة لم يخذف المانع هذا مع انه ٣ جوز  
 المبرد والزجاج ههنا مع العلية حذف التنوين وبقاء الكسر ويروى بيت امرى القيس \*  
 ٤ تورتها من اذرعات واهلها \* بيثرب ادنى دارها نظر على \* بكسر التاء بلاتنوين  
 ٥ وبعضهم يفتح التاء فى مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كسائر  
 ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين  
 فى مثله مع العلية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحمة ( واما تنوين  
 الترنم فهو فى الحقيقة لترك الترنم ٦ لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بنى تميم  
 فى روى مطلق وذلك ان الالف والواو والياء فى القوافى تصلح للترنم بما فيها من المد  
 فيسدل منها التنوين لمناسبتها اياها اذ اقصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد  
 وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال \* اقلى اللوم عاذل والعتابن \* وقولى  
 ان اصبت لقد اصابن \* ولم يسمع دخولها الحرف ٧ ولا يمتنع ذلك فى القياس نحو نعمن

كافي قوله ولا ارض ) اى  
 لا مكان ولا موضع ٩ ( قوله  
 فتأينتها لا يقصر عن تائىث  
 مصرالذى هو بتأويل  
 البقعة ) لا مانع فى مصر من  
 تقدير التاء ليكون مؤنثا  
 باعتبار ذلك التقدير وفى  
 عرفات ما ذكرنا من المانع  
 وهو انه لم يعهد تقدير التاء مع  
 وجودها واما تائىث الضمير  
 فيكفى فيه وجود التاء التى  
 لجمع المؤنث ولا يكفى ذلك  
 فى منع الصرف لضعفه ٢  
 ( قوله وانما لم يسقط فى نحو  
 من عرفات لانه لو سقط  
 لتبغ الكسر ) لان الكسر  
 فى غير المنصرف انما سقط  
 تبعا لسقوط التنوين ٣ ( قوله  
 جوز المبرد والزجاج ههنا  
 مع العلية حذف التنوين  
 وبقاء الكسر ) لان جعل  
 الكسر تابعا للتنوين فى السقوط  
 ههنا كافي سائر غير المنصرف  
 يوجب ذلك المحذور ٤  
 ( قوله تورتها ) تورتها اى  
 رأيت من بعيد ٥ ( قوله  
 وبعضهم يفتح التاء فى مثله )

ولا يبالي بما ذكر من المحذور ٦ ( قوله لانه انما يؤتى به اشعارا بترك ) ( فى القافية )

الترنم ) ويلحق آخر الايات والانصاف المصرة ٧ ( قوله ولا يمتنع ذلك فى القياس نحو نعمن )  
 التمثيل فى الحرف بالقافية المطلقة نحو ربن اولى



٨ ( قوله وهو كقوله وقاتم ) اي مغبر الجوانب ٩ ( قوله الاعماق ) العمق بالضم والفتح ايضا ما بعد من اطراف الفاو  
 ٢ ( قوله حاوى ) اي خالى ٣ ( قوله ﴿ ١٥ ﴾ الخترقن ) الموضوع الذى يمر فيه الرياح \* اخره مشتبه الاعلام  
 لما ع الخفقن الخفق السراب  
 اي رب مظلة كذا قطعته

٤ ( قوله وانما اختص  
 كون الشئ مسندا اليه آه )  
 فان قيل كيف يصح جعل  
 الاسناد اليه خاصة للاسم  
 مع شموله له فيكون منعكسا  
 قلنا لاشمول ولا انعكاس  
 ولذلك احتاج من عرف  
 الاسم بما يصح ان يحدث  
 عنه الى ان يقول او يكون في  
 معنى ما يصح ان يحدث عنه  
 ليدخل فيه الاسماء اللازمة  
 الظرفية

٥ ( قوله غزلا ناشدن  
 لنا آه ) شدن الغزال  
 شدونا قوى وطلع قرنه  
 واستغنى عن امه ( الضال  
 بالالف السدر البرى  
 الواحدة ضالة والسمة  
 بضم الميم من شجر الطلح  
 وجهه اسمر

٦ ( قوله وقول الجحاج

في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروى المقيد فيخص باسم الغالى لان الغلو تجاوز الحد  
 وحدها التوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترم فاذا دخل القافية  
 المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا  
 ٨ وهو كقوله ﴿ وقاتم ٩ الاعماق ٢ حاوى ٣ الخترقن ﴾ فيفتح ما قبل النون تشبيها  
 لها بالخليفة او يكسر لاسا كنين كافي حينئذ على ما يجئ في آخر الكتاب وانما الخلق بالروى  
 المقيد تشبيها بالمطلق ٤ وانما اختص كون الشئ مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه  
 اما في الحال او في الاصل كاذ كرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل  
 لا يدل على الذات الاضما والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية  
 والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا  
 فالتأنيث والتثنية والجمع فيه راجع الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله ﴿ يا أميلج ٥ غزلا  
 ناشدن لنا ﴾ من هؤلاء بين الضال والسمر ﴿ راجع الى المفعول المنجب منه اي هن مليحات  
 والتصغير للشفقة نحو يابني فهوشى موضوع غير موضعه كما ان التأنيث في ضربت  
 في غير موضعه واما نحو قوله تعالى ﴿ رب ارجعون ﴾ على تأويل ارجعنى ارجعنى  
 ارجعنى ٦ وقول الجحاج يا حرسى اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول بجمع  
 والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثله  
 او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعونى و اضربا بمعنى التكرير كاذ كرنا والتكرير ضم  
 الشئ الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتأنيث والتكرير والغالب فيما يفيد التأنيث  
 ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثني  
 والجموع لمشابهته لهما من حيث ان التأنيث كيد اللفظي ايضا ضم شئ الى مثله في اللفظ وان  
 كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل ليك وسعديك وقوله تعالى ﴿ ارجع  
 البصر كرتين ﴾ في كون اللفظ في صورة المثني وليس به ( واختص الاضافة اعنى كون  
 الشئ مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كافي غلام رجل واما متعرف كافي غلام زيد  
 والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو  
 ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهي  
 فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا في مثلها الا اسما ( ولم يذكر المص من  
 خواص الاسم كونه مضافا اليه لتلايرد عليه مثل قوله تعالى ﴿ يوم يجمع الله الوسل ﴾  
 من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتدروا عن الايراد  
 المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله قيل  
 والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف  
 نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد ﴿ واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجئ مثله  
 في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل

يا حرسى ( الحرس حرس السلطان وهم الحراس الواحد حرسى لانه قد صار اسم جنس فنسب اليه ولا تقل حارس الا بقصد  
 معنى الحراسة دون الجنس



٨ (قوله كما يقال في ضرب زيد مثلاً ان زيدا مركب الى ضرب) اي مضموم ٨ (قوله ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب آه) هذا مركب في نفسه والاول مركب مع غيره ٩ (قوله كما تقول مثلاً لحد الخفين هو زوج) وبهذا المعنى ورد قوله تعالى ثمانية أزواج من الضأن اثنين الآية ٢ (قوله وتقول لهما معازوج) هذا زوج في نفسه وكل واحد زوج للآخر لا في نفسه ٣ (قوله فيوهم ان المغرب من الاسماء لا يكون الامر كما من الاسماء لا يكون ﴿١٦﴾ الامر كما من شيئين فصاعدا كخمسة

عشرون نحوه) التمثيل ببعليك اظهر وان كان قوله ونحوه شامله وجعل التمثيل را جمعاً الى المركب مطلقاً لا يحسن ٤ (قوله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعراباً آه) قيل المبتدأ ركب مع الخبر وليس احدهما عاملاً في الآخر على المذهب المختار عند البصرية فالعبر في الاعراب التركيب الذي يتحقق معه العامل سواء كان مع العامل اولاً

وحده كان الاسمية في قولهم اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين ﴿١٦﴾ قوله (وهو معرب ومبنى المعرب المركب الذي لم يشبهه مبنى الاصل) هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الاقسامها فكأنه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود والتي نذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزاء الاخر ٧ كما يقال في ضرب زيد مثلاً ان زيدا مركب الى اضرب وضرب مركب الى زيد فهما مركبان ٨ ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا ٩ كما تقول مثلاً لحد الخفين هو زوج الاخر ٢ وتقول لهما معازوج ومراد المص المعنى الاول وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه واجزائه ٣ فيوهم ان المغرب من الاسماء لا يكون الامر كما من شيئين فصاعدا كخمسة عشرون نحوه وهذا باب المص يورد في حدود هذه المقدمة الفاظ غير مشهورة في المعنى المقصود اعتماداً منه على عنايته وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبنى الاصل معرباً بل الاسم المركب الى عامله ٤ الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعراباً بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الاخر كما يجيء وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعراباً معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحوح ويس (قوله ٥ مبنى الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسر في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور ٦ دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية ٧ فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بلى ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلاً في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجيء في باب لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمر المس وذلك

٥ (قوله مبنى الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد) فيه مناقشة تظهر بالتأمل في الفرق بين ان يقال هذا مبنى الاصل وهذا اصله البناء اذ المتبادر من الاول ان المشار اليه متصف بالبناء وذلك بحسب الاصل دون العروض المتبادر من الثاني ان

(بان يقال)

اصله ان يبني سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب وح يدفع ما اورده وينحصر مبنى الاصل في الامور الثلاثة والجملة من حيث هي من حيث هي جملة ٦ (قوله دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة) ودخل فيه ايضا الجملة من حيث هي جملة ٧ (قوله فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول آه) اي يخرج هذه الاسماء العربية عن حد المعرب



٨ قوله ( وهو الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان آه ) جعل صاحب الكشاف الاسماء المعددة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع ﴿ ١٧ ﴾ في العرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل

الاباء اجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في العرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد العقد والتركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة

٢ وهذا الحد نسخ ٩ قوله ( توقف كل محدود على حده فيكون دورا ) ولا يندفع الدور بما يقال ان الموقوف على معرفة العرب هو

الاختلاف الحاصل في كلام المنشي\* والذي توقف عليه معرفته هو الاختلاف الحاصل في كلامهم\* والذي توقف عليه معرفته هو الاختلاف الحاصل في كلام المنشي\* مطابقا لما في كلامهم هو المقصود الاصلى من معرفة العرب لكن معرفة العرب انما يترتب عليها ذلك الحصول اذا حصل منها او لا معرفة

بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع ان اى ان ضرب والالم يعمل فهو مشابه للماضى مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لامشابهته للماضى بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال ( وانما ذكر في حد العرب التركيب وكونه غير مشابه للمبنى الاصل احترازا من قسمي المبنى وذلك لان الاسم انما ان يبني لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفا على والمفعولية والاضافة وهو ٨ الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسماء حروف التهجى نحو الف باتاتا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخ وهدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المتركب اى الاسم الذي فيه سبب الاعراب فتخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويحى في التصريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعددة تعديدا انشاء الله تعالى ( واما ان يبني مع حصول موجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او للفعل على ما يحى في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتي ( فقوله الذي لم يشبهه مبنى الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه\* قوله ( وحكمه ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لقطا او تقديرا ) هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد العرب حكما من احكامه لازما له جملة النحاة حد العرب فقالوا العرب ما يختلف آخره باختلاف العامل ( قال المصنف ٢ وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس بمطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة العرب او لافان حددنا العرب باختلاف العامل كان معرفة العرب متوقفة على معرفة الاختلاف ٩ توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة العرب ليميز عند المنشي\* للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر ٢ اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة العرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف العرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة العرب ( ان قيل اى فرق بين العرب والمبنى في الحكم المذكور فان المبنى ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المتركب منه مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني قاض ( فالجواب ان العرب يختلف آخره تقديرا اى يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستئصال كما في المنقوص ٣ بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذا المانع من الاعراب في جلته وهو مناسبه للمبنى لاني اخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جلته نحو هذا فلماذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اى في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره

الاختلاف الحاصل ( ش ) في كلامهم فقوله ( ٢ ) المنشي\* مثلا هذا الاسم ( ل ) معرب وكل ما هو معرب فاختلفة في كلامهم هكذا فهذا الاسم اختلف في كلامهم هكذا وحينئذ يعطيه ذلك الاختلاف فالدور انما هو بالنظر الى المقصود من هم التعريف



٤ قوله ( هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح ) فانه فصل هذا عما بعده وبين ان هذا الحد اولى من حده باختلاف الآخر وطول فيه ثم قال قوله ليدل تنبيهه على علة وضع ١٨ ﴿ الاعراب في الاسماء فهذا اليدان بمنزلة

( قوله لفظا او تقدير ا مصدران بمعنى المفعول اى يختلف اخره اختلافا ملفوظا او مقدر ا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدر اى اختلاف لفظ او تقدير \* قوله ( الاعراب ما يختلف آخره به ) ٤ هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح \* وقوله ( ليدل على المعاني المعنوية عليه ) ٥ بيان لعله وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله اخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعنوية اى المتعاقبة ( قوله عليه اى على المعرب ) قوله ٦ ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما يعنى بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظه ما العامل ايضا لانه الشئ الذى يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالالة التى هى الاعراب ٧ فهما في الظاهر كلقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لاعلة ولهذا سموه عاملا ( ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعنى ان العامل كالعلة الموجودة بان يقال باء الاستعانة دخولها في الالة اكثر منه في الموجد ) ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وقعه لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذى كان على الاخر اتنى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شئ آخر واتنى لاجل ياء النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم ٨ وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثني وياه وواو الجمع وياه وذلك لانه قال الاعراب ما يختلف اخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثني والمجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة به لانك اخبرت مثلا في قولك جائنى مسلمان عن المثني ولم تخبر عن المفرد ثم تنبيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبني لعدم التركيب فلم يختلف اخر المعرب بهذه الاحرف ( ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان و مسلمان ليس في الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النونان ( قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسى على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الاخر ٩ لان الاختلاف امر لا يتحقق بثبوته في الاخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبتت الاختلاف من حيث لا تدرى بقولك ما يختلف اخره به ولا يختلف اخر شئ بشئ الا وهنالك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر ( وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا ٢ فهو امر واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم اخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شئ واحد والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا ( ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا آخر ٣ والانقلاب من حيث هو هو شئ واحد ( والحق

التصريح  
٥ قوله ( بيان لعله وضع الاعراب في الاسماء ) ولو كان من تمام الحد كما يحتمله عبارة المتن لم يرد النقص بالعامل

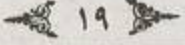
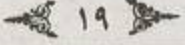
٦ قوله ( ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما ) اذا كان الاختلاف دالا على هذه المعاني كان هو الاعراب وهو باطل عند المصنف فالصواب ان الضمير لما

٧ قوله ( فهما في الظاهر كلقاطع والسكين ) ولا شك ان القطع انما حصل من القاطع بهذه الالة ٨ قوله وهذا تغير في الاخر وكذا في الف المثني وياه ( اه ) يعنى ان الفتح قبل الالف والياء في المثني والضم والكسر قبل الواو والياء في الجمع تغير في الاخر ايضا

٩ قوله ( لان الاختلاف امر لا يتحقق بثبوته آه ) لم يرد ان آخر المعرب لا يتصف بالاختلاف حتى يرد عليه ما ذكره الشارح بل اراد ان الاختلاف ليس امرا متحققا بل هو امر اعتبارى وليس

الموجود في آخر المعرب الا تلك الحركات والحروف الدالة على المعاني المعنوية عليه فهى الاعراب لذلك ( ان معنى الامر الاعتبارى الذى يتصف بها آخر المعرب والاستحالة في ان يكون امر موجود في آخر المعرب سببا لانصافه



٤ قوله ( فان زيد مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات آه ) قال ولئن سلم ان ثمة اى في آخر زيد امر ازيدا فلا بد ان يكون ناشيا عن متعدد  ١٩  من الضم والفتح والكسر واذا نشأ عن متعدد بطل تقسيم

الاعراب الى ثلاثة يريد ان الامر الزايد على تقدير تحقيقه هو الاختلاف الناشئ من متعدد اذ لا يعقل اختلاف من امر واحد ولا شك ان الاختلاف الناشئ من هذه الثلاثة لا يكون ثلاثة بل اثنين اذ ينشأ من الضم والفتح اختلاف ومن هذا الفتح والكسر اختلاف ففي المثال المذكور قد استوفى زيد اقسام الاعراب قطعا ولم يوجد هناك الا اختلافان وما يظن من حصول الاختلاف نظرا الى السكون السابق ليس بشئ لان نسبة الاختلاف الى طرفيه على السواء فاذا كان هو الاعراب وكان الاسم في احد طرفيه معربا لزم ان يكون في الطرف الاخر كذلك دفعا لتحكم فيكون في حال السكون السابق معربا ايضا وهو باطل وبما قررنا صار تقرير الشارح واعتراضه هباء منثورا ٦ قوله ( فقد حصل

ان معنى قولنا يختلف الاخر اى يتصف بصفة لم يكن عليها قبل ٤ فان زيد مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضمت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اى انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة ٦ فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتح غير انتقاله الى الضمة ٧ وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فهنا ثلاث اختلافات مغاير بعضها لبعض ٨ بحسب تعابير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلية في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلاثة كالأعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة \* هذا اذا عرب بالحركات وان عرب بالحروف فاختلف الآخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط اورده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبها الفا في النصب ويا في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذى زيد في الآخر لغرض يمينه اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو الميزيتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتى الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتى النصب والجر وكذا فوه وذومال فقد اختلف حال الواو والالف رفعا لانهما صارا لشئيين بعدما كانا لشيء واحد ( وينبغي ان يقدر كل واحدة من الكسرتين في نحو ان السمات وبالسمات غير الاخرى فالاختلاف في آخره ثلاثة فهما كضممتي فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا فتحنا نحو ان احدو باجد ويا ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين ٩ وليس كذا الف المثني وواو المجموع اذا جعلنا اعرابا لان علامتى التثنية والجمع لا يجوز حذفهما ٢ فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالأعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة حركة او حرف حرفا كما فهم المص فهى ايضا ثلاث اختلافات بحسب التحولات تحول الضمة قحمة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتح كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة قحمة غير تحول الفتح ضمة حصل ست اختلافات ( ٣ والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولاهو ثلاثة ( وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم تحول حركة الى حركة بعد ( ٤ والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما فيه اذن اختلاف ثم تقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة لكان الالتزام مشتركا بينه وبين النحاة ٥ لقوله ما اختلف آخره فلم ينقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف آخره ( فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قبل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره لا ما اختلف ( قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسماء \* اعلم ان ما يحتاج الى التمييز بين معانى الكلم على ضربين احدهما

بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتح ( اى من السكون ٧ قوله ) وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة ( آه ) اعتبر الانتقال من السكون الى احد الثلاثة على سبيل البديل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الآخر وهذا اه



ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الاخر كما في الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التأثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكهما ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني عن الاخر لان جعله لاحد المعنيين ه واضعاً كان او مستعملاً لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما ( والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر بطراً احدهما او احدها على الآخر او الآخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه ٧ ومن ثم احتاج كل مجازي قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يحتل به حرف دال عليه صاير كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثني والجمع السالم والنسب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلون ومسلات وزيدى ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرفاً ان المعنى لازماً للكلمة فان كان الطارئ معنى واحداً لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غير فلاحاجة الى العلامة لانها تطلب للتلبيس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشئين او الاشياء فاللايق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ٨ ولا تقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طراً ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طراً بسببه المعنى كأن هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه امام معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات ٧ وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثني والمجموع بالواو والنون لعله تذكرها في كل واحد منها ولم يحتل به حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثني والمجموع حرفاً التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل والحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر ( وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمدة واكثر منها ) ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير المكسر فيزيه مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار ٢ معنى كون الاسم مضافاً اليه معنى

٦ قوله ( واضعاً كان او مستعملاً لم يراع فيه المعنى الاخر ) اي الواضع في وضعه لم يلاحظ المعنى الاخر اصلاً وكذا المستعمل في استعماله فيه لم يلاحظ لعدم احتياجه اليها وربما لاحظته فنصب قرينة ٧ قوله ( ومن ثم احتاج كل مجازي الى قرينة ) فان المستعمل في المعنى المجازي لا بد له من ملا حظة المعنى الحقيقي فلا بد له من نصب قرينة مانعة منه بل الواضع في تجويز الاستعمال فيه يحتاج الى اعتبار قرينة اجالا ٨ قوله ( ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طراً ذلك المعنى ) كالعامل الذي يطراً به المعاني المعتورة على الاسماء ٩ قوله ( وجعلت ) اي العلامة في بعض الاسماء حروف المد ٢ قوله ( معنى كون الاسم مضافاً اليه معنى العمدة ) اي اضيف اليه معنى العمدة وهو معنى الفعل بواسطة حرف



العمدة بحرف معنى اخر منضم الى المعين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلى في هذه الفضلة نحو الله لافعلن فاذا عطف على المجرور فالجمل على الجر الظاهر اولى من الجمل على النصب المقدر ( وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى ﴿ و امسحوا برؤوسكم وارجلكم ﴾ بالنصب فان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجي \* ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقبل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئى الكلام ( وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الاخر على مذهب الكسائى والقراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر ( واختلف في ناصب الفضلات فقال القراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور ٣ اذ باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة ٤ فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة ( وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس بعيد لانه جعل الفعل الذى هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة ( وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى للفضلات ( وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل المهد المذكور ( وجعل الحرف الموصل لاحد جزئى الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ( ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذى اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف فى الاسم كما يجي \* فى باب الاضافة فيزول النصب المحلى عن المجرور لفظا لكون الناصب اى الفعل مع الفاعل محذوفا نسياما نسيا مع حرف الجار الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام فى نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثانى وعلى معنى من فى نحو خاتم فضية اذ هو مبين بالثانى فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجي \* فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التى تكون بواسطة ثم يخرج فى موضعين عن كونه علم الفضلة وبقى علمه للمضاف اليه فقط احدهما فيماضيف اليه الاسم والثانى فى المجرور المسند اليه نحو مر يزيد والاصل فيهما ٥ ايضا ذلك كما بينا ( وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا ٦ اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف وغير مختص باحد القيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقى ما بعدهما منصوبا فى اللفظ هذا ( واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شئ بل معانيها طارية على معانى الفاظ اخر كما مر فى حد الاسم ( واما الافعال فلا يلزمها الامعنى واحد طارىء كما مر بلى قد يطرأ عليها فى بعض المواضع احد المعينين المتبسين كما فى قولك ما بالله حاجة فيظلمك على ما يجي \* فى قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون

٣ قوله ( اذ باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة )  
اي ما عدهما من متعلقات الفعل

٤ قوله ( فهما معا سبب كونها فضلة اى فى كون الفضلة فضلة )

٥ قوله ( ايضا ذلك ) اى كونه حكم الفضلة  
٦ قوله ( اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين ) اى الاسم والفعل



٧ قوله ( أسماء الاصوات كسوخ وجه وده ) جه وده كلاهما زجر للابل و دج صباح للدجاج ٨ قوله ( تكتبان في الطريق لام الف ) قال ابو النجم العجلي اقبلت من عند زياد كالحرف تخط رجلاي بخط مختلف وتكتبان في الطريق لام الف قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفاء المتحركة تسمى همزة ويظهر من ذلك ان الالف يتناولهما معا الا انه مزين قسميهما باطلاق الالف على احدهما وتسمية الآخر بالهمزة وفي الكشف ان مسمى الالف لا يكون الا ساكنا فلم يمكن جعل المسمى ههنا صدر الاسم كافي الحروف الاخر ولم يستثن من أسماء الحروف ٢٢ ❦ الا الالف قبل وذلك لان اسم

وقالوا اعراب المضارع اصلي لا بمشابهته الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقدير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا ( فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كالتقدم في الاسماء المعدودة ) قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعملها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضها غير ووضعي ( وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما ٧ أسماء الاصوات كسوخ وجه وده لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني أسماء حروف التهجى لانها كالحكاية لحروف التهجى التي ليست بكلمة ومن ثم كانت او ايلها تلك الحروف المحكية الالفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة ( واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان تقول لا ولا تقول لام الف ) واما قوله ٨ تكتبان في الطريق لام الف ٩ فقصوده اللام والهمزة لاصورة لا ( ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلاثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيدودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كسوخ وجه وبا وتا ونا ( ٢ ) وانما صاغ على اقل من ثلاثة ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن ونا الضمير وكافه فعلم انه يبتنى لشبوت علته فجوز بناؤه على اقل من ثلاثة ( ثم نقول لا يلزم الكسائي والقراء ما الزما في ترفع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الاخر لانه يجب تقدم العامل على المعمول فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء ( وانما يلزمهما ذلك ٣ لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر ( ٥ قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر ٦ فاذا اختلف الجهتان فلا دور واما تقدم المبتدأ فلان حق

الهمزة محدث وهي داخلة في الالف وبالجملة فالالف اما مختص بالساكنة او متناول للمتحركة ايضا وقد حكم الشارح بانه اسم الهمزة فقط لانه مصدر بها على قياس سائر أسماء الحروف وجعل اسم الساكنة لفظة لا وفيه تكلف لا ينبغي ثم ان جعله أسماء الحروف في سلك الا صوات بعيد جدا لان أسماء الحروف تستعمل في التراكيب مراد بها معانيها التي يراد بها حال افرادها وتعرف باللام كذلك كسائر الاسماء العربية بخلاف الاصوات فانها اذا وقعت في التراكيب يراد بها الفاظها فالحق فيها ما حقق في الكشف منقولا عن ائمة النحو غاية ما في الباب ان وقوع هذه الاسماء بطريق التعديد كثير كما سماء العدد ٩

قوله ( فقصوده اللام والهمزة لاصورة لا ) الظاهر ان المراد صورة الالف الساكنة لان الهمزة لاصورة ( المنسوب ) لها معينة الا في اول الكلمة ٢ قوله ( وانما صاغ على اقل من ثلاثة آه ) قال صاحب الكشف ان أسماء الحروف تقع في التعديد كثيرا فحقت بالقصر فيما هو ممدود وبذلك يندفع كلام الشارح ٣ قوله ( لان العامل النحوي ليس مؤثرا ) فان قلت المؤثر في الحقيقة يجب تقدمه على اثره تقدما بالذات دون الزمان والتلفظ والمقصود هنا



٢ ( قوله واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما ) ومن جعل العامل فيهما معنى الأبتداء واعتبر فيه التجرد عن العوامل قال هو عامل ﴿ ٢٣ ﴾ معنوى ضعيف ينتفي عند دخول العوامل اللفظية فلذلك

يبطل عمله معها

٣ ( قوله ووجه مشابهتهما للفضلة ) اى المبتداء المنصوب والخبر المنصوب

٤ ( قوله تجىء في ابوابها ) اى العوامل المذكورة

٥ ( قوله وانما جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الآخر آه ) ومن قال العامل هو الأبتداء قال لما لم يكن شئ منها معمولا للأخر جاز تقدم كل واحد منهما على الآخر الا ان المحكوم عليه اولى بالتقديم

٦ ( قوله تداعين باسم الشيب في مثل ) قائله ذوالرومة وتمامه جوانبه من بصرة وسلام\* الشيب بكسر الشين صوت مشافر الابل عند شرب الماء والمثل اسم موضع وقيل الذى فيه ثلثة والبصرة حجارة رخوة يميل الى البياض والسلام بكسر السين الحجارة الرقيقة قوله تداعين

المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعاه واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذى يقال فيه اول الفكرة آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذى فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما فى الآخر فى نحو قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا ﴾ فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هى مؤثرة بمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمدة فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير اعلان فى الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين فى الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولادليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيويه من كون المبتدأ اصل الفاعل فى الرفع وعلى التقرير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة اصول فى النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ( ولما كان مستكرا فى ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر فى الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر ٢ واستحالة تقدم الشئ على مؤثره ضعف عملهما فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان اخواتها وما ولا التبرئة على ما يجىء فى ابوابها فصارت العمدة فى صورة الفضلة منتصبة وهى اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ٣ ووجه مشابهتهما للفضلة ٤ يجىء فى ابوابها ٥ وانما جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما فى الآخر والعامل مقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود الخبر عنه على الخبر وان كان الخبر مقدما فى العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ فى الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعى اعنى ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكره فى المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنيات وبعض الظروف ( واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤهما اصلى ولا يحتاج الى تعليل واعرابهما فى نحو قوله ﴿ ٦ تداعين باسم الشيب فى مثل ﴾ وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو ﴿ ويا هاج بينهم جدال ﴾ معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب ﴿ قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة ) اعلم ان الحركات فى الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده بجزأ من الياء وفتح الاتيان بعده بشئ من الالف والاف الحركية والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنتك لما كنت تأتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد

الضمير فيه للابل اى دعا بعضها بعضا الى الماء بهذا الصوت وهو شبيعة بعضها على بعض فى حوض مثل او مكان جوانبه من هذين الحجرين



٧ (قوله وبضد ذلك سکون الحرف یعنی ان سکون الحرف ان لا یؤتی ﴿ ٢٤ ﴾ بعده بشیء من هذه الأبعاض بلا فصل

سمى الحرف متحرکا كما نك حركت الحرف الى مخرج حرف المد ٧ وبضد ذلك سکون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف ٨ لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهى بعض حرف المد صارت حرف مد تاما ( وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضمنت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضمنا وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتح كأن الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اى اقتته بفتحك اياه فسمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا ( واما جر الفك الأسفل الى اسفل وحفظه فهو ككسر الشىء اذا المكسور يسقط ويهوى الى اسفل فسمى حركة الاعراب جرا وحفظا ٩ وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر فى المعنى المقصود ٢ من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشئ القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابى جزما والبنائى وقفا وسكونا ( وانما سمي العرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله تعالى عليه واله الثيب يعرب عنها لسانها ﴿ اى بين وسمى المبنى مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص ( قوله فالرفع علم الفاعلية ) اى علامتها ( والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون فى غير العمدة والنصب علم الفضلية فى الاصل ثم يدخل فى العمدة تشبيها بالفضلات كما مضى ( وعلى قول المصنف الرفع فى الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى اول لفظا كما فى غلام زيد وحسن الوجه ( فالرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو فى نحو جاء مسلم ومسلمون وابوك ( والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء فى نحو ان مسلما ومسلما وياك ومسلمين ومسلمين والجر ثلاثة اشياء الكسر والفتح والياء فى نحو يزيد وباحدو بمسلمين وبمسلمين ويا بك وكل ماسوى الضم فى الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر فروعها كما يحىء وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلو قوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما فى جاء الرجل وقد لا يكون كما فى حيث وكذا الكلام فى النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر فى عبارات البصرية فهى لاتقع الاعلى حركات غير اعرابية بنائية كانت كضممة حيث اولا كضممة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المصنف بالضممة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الآخر مطلقا ( وقوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف قال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة ٣ والظاهر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات

٨ ( قوله لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده ) ومن فرط الاتصال وشدة اللزوم تعذر او تعسر النطق بالحرف ابتداء بدون الحركة واما اذا تلفظ بالحرف بعد حرف آخر فلا تعسر اصلا فى ترك الحركة فالتيان بشىء من تلك الأبعاض لازم الحرف اما بعده بلا فصل واما قبله بلا فصل او مع فصل ٩ ( قوله وحركة البناء كسرا لان الاولين ) اى الجر والحفظ ٢ ( قوله من صورة الفم من الثالث ) اى الكسر ٣ ( قوله والظاهر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف ) يمكن ان يقال الظاهر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الحركات والحروف وذلك لان الاعراب انما سمي اعرابا لان فيه ابانة وكشفا عن المعنى والابانة انما هى للحركات والحروف انفسها لانها اعلام المعانى اتفاقا كما يدل عليه قوله الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة وايضا سمو المعانى بالمقتضية اى للاعراب ولا شك انها تقتضى اولا وبالذات ما هى علامة لها واما الاختلاف فهو

( وانما )

اى للاعراب ولا شك انها تقتضى اولا وبالذات ما هى علامة لها واما الاختلاف فهو



ع تابع لذلك الاقتضاء فالظاهر ان الاعراب هو تلك العلامات واما قوله البناء هو عدم الاختلاف فيكون الاعراب هو الاختلاف لانهما متقابلان فقول هذا التخيل يضمحل بان المعرب فيه شيان الاختلاف وما هو سببه واما المبنى فليس فيه الاعداد الاختلاف اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف وقد بينا ان الاختلاف لا يصلح ان يكون اعرابا بل الاعراب هو سبب ٢٥ ◀ الاختلاف ولما لم يكن في المبنى الاعداد الاختلاف اى البقاء على

حالة واحدة تعين ان يسمى بناء وليس الحركة والسكون في آخره سنيا لعدم الاختلاف فلذلك لم يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين

٤ ( قوله وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة آه ) واذ قيل الرفع علم الفاعلية مثلا فان اريد بالفاعلية ما هي صفة الاسم فالوجه في جعل الاعراب في آخر الكلمة ما ذكره وان اريد بها ما هي صفة لدلوله فالوجه ان يقال الدال على الوصف بعد الدال على الموصوف به

٥ للاعراب منه  
٦ ( قوله نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة

( ٤ ) وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف ( قوله والعامل مابه يتقوم المعنى المقتضى ٥ ) انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العامل الى بيانه ويعنى بالتقوم نحو من قيام العرض بالجواهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها وهى كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النجاة جعلوا الآلة كأنها هى الموجدة للمعاني وعلاماتها كما تقدم فلها سميت الآلات عوامل ( فالباء في قوله به يتقوم للاستعانة ٦ نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ابهاما ٢ لان الظاهر في نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير ( فاذ ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع المقدم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا صل غلام زيد غلام حصل لزيد فعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكرهنا عمل حرف الجر مقدرا ٣ وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه او متبين به كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيى في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا ولذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ( ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بوساطة الاولى فهو الجار بنفسه ( وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل مابه يتقوم المعنى المقتضى ( وان اراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد للفعل ( قوله فالمفرد

قائمة بالعامل بل بالاسم بواسطة العامل ( قوله لان الظاهر في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير ) اما

الظهور في نحو قام به فلاخفاء فيه واما في نحو تقوم به فلانه تفعل منه فعناه بحسب اللغة راجع اليه ٣ ( قوله وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة ) اعنى حين سئل كيف اصبحت قال خير اى بخير



٤ (قوله وكان عليه ان يضم اليه قيد آخر وهو ان لا يكون من الاسماء) ٢٦ الستة آه قبل الاسماء الستة يعلم خروجها

من هذا الحكم بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعراضها فلا حاجة الى الاحتراز عنها ورد بانه بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه وقد يقال هي اسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد يتخسر في عدد فاحتيط في الاحتراز عن غير المنصرف كيلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اذ ليس الاعتناء بحاله كالاكتفاء بما لا يتخسر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا

٥ (قوله ويجوز ان يكون المعنى ملتبساً بالضممة) فيكون البناء للصاق

٦ (قوله والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا آه) التمثيل بالكسر من جمع المؤنث اولى لان الكسر من جمع المذكور قد خرج بالقيد الاول وقد احتاط في القيد الاول بفعله احترازا

٤ (قوله وكان عليه ان يضم اليه قيد آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة) الستة آه قبل الاسماء الستة يعلم خروجها

المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضممة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضممة والكسرة غير المنصرف بالضممة والفتحة اخوك وابوك وجوك وهنوك وفوك وذومال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثني وكلام مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكور السالم واو لو وعشرون واخواتها بالواو والياء) هذا تقسيم الاسماء العربية بحسب اعراباتها المختلفة وذلك ان ابينا ان الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلاثة فهو يريد بيان مجال هذه الاعراب وان كل واحد منها في اى معرب يكون فبدأ بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها لثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلاث كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيان احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثني ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا (المنصرف احتراز عن غير المنصرف ٤ وكان عليه ان يضم اليه قيد آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احتراز عنه لوجب ان لا يستوفى شيء من المضاف الحركات الثلاث وثانيهما الجامع لثلاثة قيود الجمعية احترازا عن المثني اذا عرابه بالحروف وعن المفرد اذ قدم ذكره والتكثير احترازا عن السالم لان اعراب المذكور منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء (وانما اعراب الجمع المكسر اعراب المفرد اى بجميع الحركات اذا كان منصرفا لمشايبته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرده في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون) قوله بالضممة رفعا للجار والمجرور خبر المبتدأ (وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه) والياء في قوله بالضممة بمعنى مع ه ويجوز ان يكون المعنى ملتبساً بالضممة (ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين لعلم العمدة) وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المصنف قياسا نحو ان في الدار زيدا والجرة عمرا على ما يجيى (٦ والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا وهو شئ واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكور الذى هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفى للحركات نحو رجال اول للضم والفتح نحو مساجد (وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع للكسر اجراء له مجرى اصله اعني جمع المذكور السالم على ما يجيى بعد (والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شئ واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو اجد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجيى في بابه) ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا لثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلاثة كلا في محلها وهى الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير

من هذا الحكم بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعراضها فلا حاجة الى الاحتراز عنها ورد بانه بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه وقد يقال هي اسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد يتخسر في عدد فاحتيط في الاحتراز عن غير المنصرف كيلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اذ ليس الاعتناء بحاله كالاكتفاء بما لا يتخسر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا

٥ (قوله ويجوز ان يكون المعنى ملتبساً بالضممة)

فيكون البناء للصاق

٦ (قوله والثاني من الثلاثة

الاقسام ما فيه الضمة رفعا

والكسرة جرا ونصبا

آه) التمثيل بالكسر من

جمع المؤنث اولى لان

الكسر من جمع المذكور

قد خرج بالقيد الاول

وقد احتاط في القيد

الاول بفعله احترازا

عما لا يخرج القيد الثاني وهذا الاحتياط بالثاني انسب

(مصغرة)



٧ ( قوله لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه ) اي ما يصغر منها احتراز عن ذو ٨ ( قوله وتصريحه بهذه الاسماء الستة يعني عن الاحتراز عن تثنيها ﴿ ٢٧ ﴾ وجمعها ) قيل فلاجاجة ايضا الى قوله مضافة الى غير ما المتكلم لانه

اوردها مضافة الى غيرها واجيب بان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثني والمجموع بصيغة الواحد كذلك

٩ ( قوله وايش الغرض من ردها ) قيل هي كلمة مستقلة بمعنى اي شيء وليست مخففة منه

٢ ( قوله وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قيل الحروف آه ) ولانه لا يكون الا عراب في وسط الكلمة

٣ ( قوله وقال الربيعي ابو الحسين

٤ اوله ونني حينما يثني الهوى بصرى \* من حيث ما سلكوا ادنو فانظور

٥ ( قوله ينباع من زفرى غضوب جسرة ) اي قوية ضخمة وتماه زيافة مثل الفنيق المكرم

٦ ( قوله وقال الجرهمي انقلا بها هو الاعراب

مصغرة و اضافتها الى غير ما المتكلم لانها اذا تثبتت اوجعت فاعرابها سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليم وزن فعيل وحرف العلة المجمعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجي ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجي \* ( ٨ ) وتصريحه بهذه الاسماء الستة يعني عن الاحتراز عن تثنيها وجمعها وتصغيرها ( فلم في اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وجوك وهنوك اعلام للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه فهي مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها حرف اعراب ( وسنشهد هذا الوجه بعد ذكر الالوجه المقولة فيها فعن سيويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدره على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبع في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذف الضمة للاستئصال في الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستئصال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها ( والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة ٩ وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا نجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني ( وقال المصنف ظاهر مذهب سيويه ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين ( ٢ ) وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعفه ماتا اول المصنف كلام سيويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ما قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك ما لا نظير له ( ٣ ) وقال الربيعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الاوقنا بشرط سكون الحرف المنقول اليه ( وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله \* ٤ ادنو فانظور \* وقوله ٥ ينباع من زفرى غضوب جسرة \* وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلاختلال الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف ( ٦ ) وقال الجرهمي انقلا بها هو الاعراب واما هي فاما لام او عين فعلى قوله لا يكون

واما هي فاما لام او عين آه ) هذا يناسب ما قيل من ان الاعراب

هو الاختلاف والاعتراض عليه بما ذكره يناسب الاعتراض على ذلك بما تقدم من ان الاسم في التركيب الاول لا يكون معربا



في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة  
وقال ابو علي انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف  
اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترنا وان اراد ان الحركات  
مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حل المصنف كلام سيويوه  
عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها  
في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل  
منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تقيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبق  
ذو وفوك على حرف لقيام المبدل مقام المبدل منه هذا اخر كلامه ( ويقال عليه  
اي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما  
يصلح للاعراب من سنخها ٧ كما اقتصر في المثني والمجموع على ما يصلح للاعراب من  
سنخهما اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثني والمجموع ( ثم نقول انما جعل  
اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة هلى ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثني  
والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابها بالاستيفاء المفرد للحركات  
والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لتقلها وخفة الحركات لانها اقوى  
من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الاول لان الحروف اقوى لان كل حرف منها كركتين  
او اكثر فكرهوا ان يستبد المثني والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى  
فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات  
الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها  
فروعا لها وفضلوها على المثني والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كلاف في موضعه وكل  
واحد من المثني والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما في موضعه ( وانما اختاروا  
هذه الاسماء بخلاف نحو غدلشابهتها للمثني باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب  
( لابن وخصوصا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فنقوى المشابهة وخصوصا هذه الاسماء  
من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثني لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم  
مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها  
كأنها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات  
المجتلبة للاعراب ( وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد  
الى اصلها الا للاعراب واما في نحو حر فليس لامه حرف علة واما نحو ابن واسم فمهمزة  
الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها  
ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء او فاخترها  
لتكون الواو التي فيها اصلا للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها نحو  
يد ودم اذ لامه ياء ( ثم نقول جعلوا الواو ياء في الجر والفا في النصب ليكون الالف اعرابا  
مثل الفتح والياء مثل الكسر ٤ لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف  
في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها

٧ ( قوله كما اقتصر في  
المثني والمجموع على ما يصلح  
للاعراب من سنخها ) قد  
تقدم ان المختار عند  
الشارح ان المثني ونظائره  
كثتان في الحقيقة صارتا من  
شدة الامتزاج في حكم  
كلمة واحدة فلا يكون  
الالف في المثني كلام الكلمة  
او عينها في كونها من سنخ  
الكلمة  
٤ لانفتاح نسخه



٨ قوله ( على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب ) اي حال الافراد عن الاضافة ٩ قوله ( وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان آه ) المذروان اطراف الاليتين ولا واحد لهما لانه لو كان واحدا مذكرى على ما يزعم ابو عبيدة لقالوا مذيريان في التثنية لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال ٢ قوله ( وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل ) قال في الصحاح التناء ٢٩ بلد والكسر عقال البعير ونحوه من حبل مثنى وكل واحد من ثنيه فهو ثناء لو افرد تقول عقلت ثناء لو افرد تقول عقلت

البعير بثنائين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرفي حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال لنا فتركت الياء على الاصل لانه من ثنيت ولو افرد واحده وقيل ثناء لقليل ثناء ان بالهمز ككسا ان وردا ان ٣ قوله ( وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما ) قال في شرح المفصل اسماء الاشارة كلها مبنية عند المحققين لاحتمال وجهها الى معنى الاشارة كاحتياج المضمر الى التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقال بعض الناس ان المثنى معرب متمسكا بالاختلاف كسائر المثنيات ثم اجاب عن هذا التمسك بالتأويل بعد استشكله وقال ان ذان صيغة موضوعة للرفع وذن للنصب وحكم ان الحال في اللذان والذين كذلك واختار ايضا في

لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف والتثنية في الاربعة منها ٨ على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فطردا للباب ( ومعنى جوك ابوزوجك واخوه او ابنة وبالجملة فالحم نسب زوج المرأة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك ) والثاني من الثلاثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما جعل عليه ونعنى بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخوه الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا دخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد ( واما قوله في كلت رجلها سلامي زائدة \* فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثنان لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك كالف عصي بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من المثنى ( ٩ وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرد فانه ثابت في التقدير اذ كان مذكرى ثم ثنيت لم يمكنه مثل ذلك في ثنائين فكان عليه ان يذكره ( ٢ وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى المثنى كالم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثنان اذ ليس في المفرد معنى المثنى فالثنائين طرف الحبل المثنى فالثنى في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه ( ٣ وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذان قبحوا ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلاهما صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردا ( وانما اعرب المثنى وجع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بحفته لقله عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانما على اعرابهما وهموا وكما وكوا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لاحتمالهما على اعرابهما فجعل فيهما ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف الين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الاالياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر

شرح الكافية بناؤها فعلى هذا يجب على المص

هنا ان لا يذكرها لانه بصدد بيان الاعراب والاعراب فيها على ما اختاره نعم على مذهب من جعلها معربة يجب ذكرها اذا لم يجعل مشاة في الحقيقة والمصنف انما ارتكب كونها صيغا موضوعة للمثنى ليتها له الحكم بكونها غير معربة واذا جعلت معربة فالصواب ان يجعل مشاة حقيقة لكن قد خولف فيها نوع مخالفة ما القياس ما القياس مفرداتها



اولى بها فقلبت الف المثني وواو الجمع في الجرياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثني ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثني مع عدم استئصالها ( واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستئصاله قبل الياء الساكنة لوابقبت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمه ما قبلها وواو الجمع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف ٢ فارتفع التباس المجموع بالمثني بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في المثني لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر للميجي في التصريف وفتح في الجمع للفرق لخصل الاعتدال في المثني بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فظارية للاعراب كاذكرنا ( وقال سيبويه حرف المد في المثني والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثني والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور ٣ وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول ( وقال ابو علي لاعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما بدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لالفظ فقصد الاعراب اللفظي ونقول باي شيء نعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ماهو علامة المثني والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثني والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لاتنافي بينهما ٤ ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية ( فان قيل كيف يكون معرب بلا حروف اعراب ( قلنا ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به ( وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب ( وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب فقيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثني والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثني والمجموع دلائل الاعراب فذلك ما اخترناه ( وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كاذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة ( وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدر في متلوا الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيون في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك ( فان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثني والمجموع حصولها قبل تمام حروفها ( فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي

٢ قوله ( فارتفع التباس المجموع بالمثني بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ) قد توهم بعضهم ان الفرق بكسر النون وقمها الدفع الالتباس بين المثني والمجموع من المعتل اللام في حالتها النصب والجر وذلك لسقوط لام الفعل فلا يحصل الفرق بحركة ما قبل ياء الاعراب ففرق بحركة النون فيقال في المثني اشقين بكسر النون وفي الجمع اشقين بفتحها وهكذا مصطفين ومصطفين وهو سهو لان لام الفعل لا يحذف في المثني فيقال اشقيان و اشقين ويحذف في الجمع فلا اشتباه حتى يفرق بالنون

٣ قوله ( وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف غيره واما وضعفه فعناه نسبه الى الضعف

٤ قوله ( ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو ) لا الانقلاب



هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا  
 بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف  
 الكلمة امانون المثني والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى  
 كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين ه مع افادتها  
 هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني  
 شئ ( وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف  
 يكون في بعض المواضع علامة للتشكيك ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتشكيك  
 ) وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يازيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يازيدان  
 ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكين كالتنوين ( وكذا يسقط التنوين  
 رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكنى في الوقف  
 وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط  
 حذف بعد الضم والكسر وقلب الفا بعد الفتح لانه حرف معروض للحذف لعدم  
 لزومه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخفت بعد الفتح  
 بقلبها الفالخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف  
 علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما ( وان كان الساكن حرفا خيرا من جوهر  
 الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن وم بقت بحالها وكذا ان كانت الفا لخفتها  
 نحو الفتى وحبلتي ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضي ويرمى ويدعو فالاولى  
 الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف ( وقال سيديويه النون في الاصل عوض  
 من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من  
 الحركة فجاء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما  
 ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر  
 كانت كالعدم ثم انه رجع جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعدما كان  
 عوضا منهما ثبت معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها  
 حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان يفتي عوضا منهما وهو الاصل وفي الرجلان  
 عوض من الحركة فقط وفي رجلان فقط وفي رجلان وقل ليس عوضا  
 منهما ولا من احدهما وفي نحو يازيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما  
 قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة  
 ( وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو  
 ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لافي المعاني الخمسة وقيل  
 هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة ( وقال الفراء هو للفرق  
 بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوتها مع اللام يضعفه  
 وكذا مع الياء وواو الجمع ( وقيل هو بدل من تنوين في المثني ومن اكثر في المجموع  
 بناء على ان المثني كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما

ه مع كونها علامة  
 الكمال تكون على  
 افادته هذا المعنى على  
 خمسة اقسام نسخه



قول خرطت الورق اذا  
حسته وهو ان يقبض عن  
ملاؤه ثم يمدك عليه الى  
اسفله والقتاد شجر له شوكة  
مثال الابر (صحاح)

٦ فيها وان لم يتبع نسخته  
٢ ( قوله ولم تبدل التاء  
من الياء الا في اثنتين ) اى  
من لفظها فان التاء فيها بدل  
من الياء في اثنتين

٣ قوله ( وعند الجرعى )  
قال ابو عمر و الجرعى  
الاء ملحقة والالف لام  
الفعال فعنده وزنه فعمل  
ولو كان الامر كما زعم  
لقالوا في النسبة اليها  
تكتوى فلما قالوا كلوى  
وامضوا التاء علم انهم  
اجروها بجرى التاء التى  
في اخت التى اذا نسبت  
اليها قلت اخوى

٤ ( قوله قال فى كلت رجلها  
سلامى زايد قآه ) وقال فى  
الصحاح هكذا فى كلت  
رجلها سلامى واحدة  
كتناهما مقرونة بزائدة اراد  
فى احدى رجلها السلاميات  
عظام الاصابع قال ابو  
عبدة السلام فى الاصل  
عظم يكون فى فرس البعيره  
اخره ومن يحترث  
حري وحرك يهزل

ودون تصحيح ذلك ٦ خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد  
ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الاتونينا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظى  
( واما كلا فاعرب اعراب المثني لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفا ولا ينفك عن  
الاضافة حتى يميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثني المعنى وخص ذلك بحال  
اضافته الى المضمر وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلا كما وكلا لانه اذا كان مضافا الى  
المضمر فالغلب كونه جاريا على المثني تأكيده نحو جاءنى الرجلان كلاهما وجئنا كلانا  
وجئنا كلا كما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءنى بعد ذكر شخصين فلا يكون  
تأكيده وكذا كلا كما جئنا وكلانا جئنا واذا كان فى الغلب جاريا على المثني وهو  
موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثني ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لتبوعه فى  
الاعراب ثم طرد ذلك ٦ فيما اذا لم يتبع المثني المعرب نحو جئنا كلانا وجئنا كلا كما وجاء  
كلاهما وكلاهما جآنى ( واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجرى على المثني اصلا اذا  
يقال جاءنى اخواك كلا اخويك وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثني  
( وذكر صاحب المعنى ان بعض العرب يثبت الالف فى كلا وكنا مضافين الى المضمر فى  
الاحوال كفى المضافين الى المظهر ولا درى ما صحته ) والالف لا تبدل من الواو عند سيويه  
لابدال التاء منها فى المؤنث كفى اخت و بنت ٢ ولم تبدل التاء من الياء الا فى اثنتين وقال السيرافى هو  
بدلا من الياء لسماع الامالة فيه ( واما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف فى امالة الالف المنقلبة  
عن الواو ويجى الكلام عليه فى باب الامالة ) وكلتى فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا كما  
فى كلا وانما تجئ بالالف التأنيث بعد التاء ولم يكن جمعيا بين علامتى التأنيث لان التاء لم تمحض  
للتأنيث فلماذا جازتوسطها بل فيها رايحة منه لكونها بدلا من اللام فى المؤنث كاخت  
وبنت وثنان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم تنقلب تاء بنت واخت فى الوقف هاء ( واجاز  
يونس اختى و بنتى ولو كانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الامور ) والالف ايضا لما كانت  
تغير للاعراب صارت كأنها ليست للتأنيث فجاز الجمع بينهما ( ٣ ) وعند الجرعى وزنه فعمل  
ولم يثبت مثله فى كلامهم ( وعند الكوفيين الالف فى كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف  
نونيهما للزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى  
اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة فى المثني لافى الجمع قالوا لم  
يستعمل واحدهما اذلا احاطة فى الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء وقالوا ويجوز  
للضرورة استعمال الواحد ٤ قال \* فى كلت رجلها سلامى زائدة \* كلتاها مقرونة  
بواحدة \* وقال \* كلت كفيه توالى دائما \* يجيوش من عقاب ونعم \* والجواب انهما  
لو كانتا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال \* كلانا اذا ما نال شيئا فاته ٥ \* وقال تعالى  
\* كلتا الجنين اتت اكلمها \* ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى  
المظهر كسائر التثاني ( واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء  
ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء فى قوله فى كلت وضمه فى قوله كلت كفيه ولكن  
معنى المفرد مخالفا للمعنى المثني ( واعلم ان كلا وكلتا لاتضافان الا الى المعارف لان



٥ قوله قال انما فردت اولو  
وعشرون) قيل كان الواجب  
حينئذ على المص ان يذكر  
اولات مع جمع المؤنث السالم  
٦ قوله ( واما عليون  
وقلون فانها جمع عليية) العلية  
بالكسر الغرفة وزنها فعلية  
من المضاف هكذا قال بعضهم  
وقيل هي بالضم وزنها فعلية  
٧ قوله (ولنا ان نحد المثنى  
بانه اسم دال آه) هذا كلام  
لا يجديه نفعا في دفع قول  
المص لان اعتراضه على  
التحاة مبنى على تحديدهم  
المثنى والمجموع بما تقدم  
ذكره نعم ان اراد ان لنا ان  
نخترع لهما حدين آخرين لا  
نحتاج معهما الى استثناء تلك  
الامور فلا كلام فيه

٨ قوله ( واما ذوو ) فيلزم  
فيه حذف النون بسبب لزوم  
الاضافة

٩ قوله (والثاني باب غلامى)  
الاولى ان يقال يعنى كل  
ما عرب بالحركات لفظا من  
المفردات والمجموع المكسرة  
وجمع المؤنث السالم اذا  
اضيف الى ياء المتكلم فيخرج  
ايضا نحو عصاى وسكاراى  
ويدخل فيه نحو عبادى  
ومسلماتى ايضا

وضعهما للتأكيذ ولا يؤكد التأكيذ المعنوى الا المعارف كما يحى في بابه والمضاف اليه يجب  
ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلالا لرجلين او معنى نحو كلانا ( ولا يجوز تفريق المثنى  
الافى الشعر نحو كلالا زيد وعمره ) والحاق التاء بكلام مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو  
كلال المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى ﴿ كلتا الجنين آتت  
اكلها ﴾ ثم قال ﴿ وفجرنا خلأهما نهرا ﴾ ( والقسم الثالث ما فيه الواو والياء ه قال  
انما فردت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة  
ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها  
كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يأت اول في المفرد وكذا  
عشرون واخواته وليس عشرون وثلاث واربع احاد العشرون وثلاثون واربعون وان اوهم  
ذلك اذ لو كان كذلك لقليل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع  
ثلاثة وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها ٦ واما عليون وقلون ونحوها فانها  
جمع عليية وقلة ونحوها وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ٧ (ولنا ان نحد المثنى بانه اسم  
دال على مفردين في آخره الف او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثلاثان ومذروان  
والذنان وهذان بخلاف كلالا فتحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونجد جمع المذكر  
السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في اخره واو او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو  
وعشرون واخواته ( ٨ واما ذوو فهو داخل في حد الجمع المذكور على اى وجه كان  
لان واحده ذو قال ﴿ ولكنى اريد به الذوينا ﴾ قوله ( التقدير فيما تعذر كعصى وغلماى  
مطلقا او استنقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمى رفعا واللفظى فيما عداه ) هذا بيان ان  
الاعراب المذكور فى اى الاسماء العربية يكون مقدر او فى ايها يكون ظاهرا حصر الاسماء  
المقدرة الاعراب لا يمكن ضبطها فبقى ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب ( قوله فيما تعذر  
اى فى معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعنى الضمير  
مقامه فصار مرفوعا فاستتر فى الفعل \* اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر  
النطق به واستحالته واما تعسره واستنقاله فالتعذر فى باين يستحيل فى كل واحد منهما  
على الاطلاق اى رفعا ونصبا وجرا الاول باب عصى يعنى كل معرب مقصور فانه يتعذر  
اعرابه لفظا فى الاحول الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب  
حرفا اخر اى همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الف ٩ والثانى باب غلامى يعنى كل  
مفرد احترازا عن نحو غلاماى ومسلمى مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظى  
فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق  
الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر فى قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف  
الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اى كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضى لرفع الاسماء وكونه  
مسندا اليه مسبوق بثبوت اولافى نفسه والمسند اليه الجمى فى مثلنا ليس مطلق الغلام  
بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة



٢ قوله ( لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون ﴿ ٣٤ ﴾ حركة ما قبل الياء كسرة ) يتجه على

ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب ( ثم نقول انهم ٢ لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما اردوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشغولا بحركة لازمة واحتمال الحرف لركبتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة ( وكذا في نحو قاضي في المفرد يستحيل ظهور الاعراب فيه لوجوب ادغام حرف الاعراب ( واما المستقل اعراجه فشيئان يستقل في احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فالاول اسم المنقوص اي الذي حرف اعراجه ياء قبلها كسرة فيستقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستقل الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما الفتحه فلحققتها لا تستقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود اول كونه ممنوعا من مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامى مبنى على مايجئ والمقصور من القاب العرب ( والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جائي مسلمى والاصل مسلوى اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واوليتهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب اقلهما الى اخفهما اعنى الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيدوميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولاهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف ٢ والطرف محل التغيير فمن لم يكسر الضم في نحو سيل وميل اي لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكأنها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد ٣ فتحو سيل كهيام ( ٤ وان كان الاسم الذي قلب واوه ياء للادغام في الياء على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله ٥ فقالوا في جمع الوى لى ثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جائي مسلمى ( واما في حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جائي صالحا القوم وصالحوا القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمى فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا بجزء المضاف ( ٦ واما لفظه في الاحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامى فلذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في المستقل اعراجه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جائي زيد ومررت بزيد وان يعد

الشارح ان يقال كان الاولى ان يحصل تلك الكسرة المجتلية للياء بعد ورود العامل علامة الاعراب ايضا فتكون الكسرة حينئذ مفيدة لفائدتين بعدما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره في علامة التنبيه والجمع فيكون اعراب غلامى لفظيا في حالة الجر كما هو الاصل ٢ قوله والطرف محل التغيير فن نسمه لم يكسر الضم ) اي لم يقلب الضم كسرا ٣ قوله ( فتحوسيل كهيام ) الهيام بالضم اشد العطش وجنون العشق وداء يأخذ الابل قهيم في الارض لا ترعى ٤ قوله ( وان كان الاسم ) الى قوله لى مؤخر عن قوله وليست الياء الساكنة الى قوله كهيام ٤ قوله ( فقالوا في جمع الوى لى ) الولى هو الرجل المجتنب المنفرد ولا يزال كذلك ٦ قوله ( واما لفظه في الاحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامى ) دخول فى في باب غلامى ظاهر لاشبهه فيه واما في فيجتمل ان يقال اعراجه بالواو تقديرا في حال الرفع وبالياء لفظا في حال النصب والجر على قياس مسلمى وكأنه انما ادرجه في باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وان كانت قليلة ( في قسم )



في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكى في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معر بامقدر الاعراب وجوبا لاشغال محله بحركة الحكاية \* واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف كما رأيت لانه عدده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه و غلامك و غلامى ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجي في الظروف البنينة فاذا عرفت المعرب الذى اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيماعداه \* قوله (غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهى \* عدل ووصف وتأنيت ومعرفة ومعجمة ثم جمع ثم تركيب \* والنون زائدة من قبلها الف \* ووزن فعل وهذا القول تقريب \* مثل عمرو وطلحة وزينب و ابراهيم ومساجد ومعدي كرب و عمران واحد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين) قوله ما فيه علتان \* اعلم اولان قول النحاة ان الشئ الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه شئ اذا حصل ذلك الشئ ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشئ وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجه العلة و اياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهن ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا و علة مجاز لان كل واحد منهما جزء العلة لاعلة تامة اذ اجتماع اثنين منها يحصل الحكم فاعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها واستعرف الشروط ان شاء الله تعالى (ويدخل في الحد الذى ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب ٨ وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما المؤمنت كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك (ففي قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعرى الاسم عن السببين المعترين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او للتناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعنى اختلاف الاخر باختلاف العوامل لفظا او تقدير افانه لا يتخلف عن علة الاعراب ٩ وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعنى قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة (٢ وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التى هى التنوين اى علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف (وقوا هذا القول ٣ بانه للملم يكن مع

٨ قوله ( وكذا المجموع بالالف والتاء علماء) للمصنف ان يمنع وجود السببين المعترين في مسلمات علما كما عرف من كلام العلامة وان يجعل التنوين للمقابلة لا للممكن وان يحذف كما مر ٩ قوله (وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعنى قولهم هو ما لا يدخله الكسر) سبب عدول المص عن هذا الحد ما سبق في حد المص عن هذا ٢ قوله وكذا على ما حد المص يكون ما دخله اللام او الاضافة آه) قد يقال دخول اللام واذا اضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول اعتبار السببين او احد هما فلا يكون في الاسم مع اللام او الاضافة سببان معتبران كما في هند اذا اعتبر مقاومة سكون الوسط لاحد السببين فيمكن ان يدعى صرف الاسم مع اللام او الاضافة على مذهبه ايضا لان المراد بما ذكره في الحد سببان معتبران لثلا ينتقض بنحو هند اذا صرف ولا يمكن اجراء ذلك في الضرورة او التناسب ٣ قوله (بانه للملم يكن مع اللام او الاضافة تنوين حتى يحذف) اى حتى يحذف لاجل السببين فيصير ممنوعا من الصرف بحذفه ٥



اللام والاضافة تنوين حتى تحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لابطالة ٤ فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف لان التنوين لم توجد تحذف كما في اجران واجمون (هـ) وقال بعضهم انه لما شبه الفعل حذف الكسر والتنوين معالمنع الصرف ونحو الاجر واجركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعه مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة (وايضا تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الالمشابهة الفعل \* لا للضافة ولا للبناء ولا لشيء اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني (وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثني وجع المذكر السالم مع اجتماع السبين نحو اجران ومسلمون علمين للؤنث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف في تبعه الكسر (وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بلى ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد اى جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفها للعتين لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر (ثم نقول اصل الاسم الاعراب كاذ كرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهى على ثلاثة اضرب (احدها وهو اقواها ان يصير معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله (وثانيها وهو اوسطها ان يوافق من حيث تركيب الحروف الاصلية وبشابهه في شىء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التى فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الاقوى المشابهة للافعال اى الذى معناه معنى الفعل سواء كاسم الفاعل (وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجىء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى به عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل تنزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع التنوين والكسر معا كما تقدم (وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجىء فلتكلف واحدة منها الا اذا قامت

هـ لاجل السبين والاسقط ههنا وكان الاسم ممنوع الصرف من هذه الجهة ٤ قوله (فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف) وانما مثل بالاجر واجركم لان دخول اللام والاضافة لا يتا في وجود شىء من سببه بخلاف ما فيه علمية مؤثرة نحو احدكم وعثماننا اذ علمية مع الضافة واللام فيكون هذا عند المص ايضا منصرفا ولذلك قال اولايكون مادخله اللام والاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف هـ قوله (وقال بعضهم انه لما شبه الفعل حذف الكسر والتنوين آه) كان القياس على قولهم ان يحذف الكسر لامكانه مع تحقق مقتضيه اعني وجود السبين الا ان دخول اللام والاضافة اوجب فيهما ضعفا



٢ قوله ( فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من حواص الفعل ) اي وهو كونه فرعا من وجهين ٣ في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل ٣٧ - وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى

الفعل نسخته

٤ قوله ( اي يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا ) الاظهر ان يقال معناه يمنع الصرف عدلا ووصف وكذا وكذا والنون زائدة ( قوله وهو كل الف زائدة ) اي لا للتأنيث ٦ قوله ( كما في ارطى وذفرى آه ) قال الجوهري الارطى شجر من اشجار الرمل يدبغ به والفه للحلق لا للتأنيث لان الواحدة ارطاة والذفرى من القفاء هو الموضوع الذي يعرق من البعير خلف الاذن يقال هذه ذفرى اسيلة لاينون لان الفها للتأنيث وبعضهم يونه في النكرة ويجعل الفه للحاق بدرهم وهجرع والجنبطى القصير البطين يهمز ولا يهمز والنون والالف للحاق بسفرجل يقال رجل جنبطى بالنون و جنبطاة والقبعثرى العظيم الشديدا لالف ليست للتأنيث لانك تقول قبعثراة فلو كانت للتأنيث لما حقه تأنيث آخر هذا وما شبهه لا ينصرف في المعرفة

مقام اثنتين ( فان قلت اذا شبه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس ) ٢ فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير ٣ اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطي حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معا وعمل البواقي عمله حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا عمل عمل الفعل ( واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصلات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجئ في باب المبنى بنى الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل ) واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجئ في باب فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط ( قوله والنون زائده انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهى عدل ووصف الى آخره ) اي تكون علل منع المنصرف عدلا ووصفا وكذا والنون زائدة وقد احق باسباب المذكورة ما شابه الف التأنيث المقصورة ٥ وهو كل الف زائدة في آخر الاسم العبر سواء كانت للحاق ٦ كما في ارطى وذفرى وجنبطى اولا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التأنيث فاذا عد الالف والنون سببا لمشابهة الف التأنيث بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولاً لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء ٧ واما الف الاحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التأنيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التأنيث الممدودة لاجتماع شيئين ( احدهما ضعف ما يشبهه الف الاحاق الممدودة اي الهمزة في نحو حراء في باب التأنيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفاء ) والثاني كون همزة الاحاق في مقابلة الحرف الاصلى ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهة الف التأنيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلى والالف الاحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلى لكنها تشبه علامة التأنيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المقلة عن علامة التأنيث اي الف التأنيث الممدودة ( واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما تعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام

وينصرف في النكرة قال واما زيدت الالف في قبعثرى ليلحق بنات الخمسة بنات الستة وقد خطى في هذا الحكم ٧ قوله ( واما الف تأنيث الاحاق الممدودة ) كعلباء ملحق بسرداح



٨ (قوله ككون الاسم مصغرا او منسوبا آه) قال بعضهم التصغير ﴿ ٣٨ ﴾ والنسبة ينافيان الفعل لان المصغر والمنسوب

مو صوفان معنى فلذلك لم يعتبر بخلاف الجمعية والتأنيث فانهما لا ينافيان بل الفعل لما كان للحقيقة لم يحتاج اليهما

٩ (قوله وغير ذلك مما لا يحصى) ككونه مثنى وكونه مشتقا وكونه مقلوبا وكونه محذوفا منه شيء (قوله ويجوز صرفه

للضرورة او التناسب) قيل انما ذكر الجواز مع ان الضرورة موجبة للصرف لانه عطف عليه التناسب وهو غير موجب اولانه اراد بالضرورة ما يتناوله انكسار الوزن واتزخافه وذلك مجوز وليس بموجب (قوله فهو كقولهم

هنأني الشيء ومرأني) قال في الصحاح هنؤ الطعام وهني بالضم والكسر وهنأني الطعام وكذلك مرؤ الطعام ومرئي بالضم والكسر مثل فقه وفقه قال الاخفش يقال مرأني الطعام وبعضهم يقول امرأني الطعام وقال الفراء يقال هنأني ومرأني اذا تبعوها هنأني قالوها بغير الف واذا افردها قالوا امرأني

ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع النون التأنيث كما يجيء بعد اذ فرغ ما زيد اعليه ووزن الفعل في الاسم فرع ووزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا فرغ اخر لم يعتبروها ٨ ككون الاسم مصغرا او منسوبا وشاذا ٩ وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصوصة (قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره فتح فالفتح الذي في باجد عندهم عمل الجار وهو يعمل الجر لا بحالة (وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح خلفته وذلك لان مشابهته للمبني اى الفعل ضعيفة فحذفت علامة الاعراب مطلقا اى التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعرى من الجر (قوله ٢ ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسل واغلالا وقواريرا) قال الاخفش ان صرف مالا ينصرف مطلقا اى في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف مالا ينصرف فتمرت على ذلك سنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حل قوله تعالى ﴿ سلاسل واغلالا وقواريرا وقال هو والكسائي ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم الا فعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار نحو جاءني احد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف مافيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعال من في الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ماهو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وماهو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما نين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله ﴿ فا كان حصن ولا حابس ﴾ يفوقان مرداس في مجمع ومنعه الباقون استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا الوجه جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شيخى والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقلم يجوز ردها وان ثبت هناك رواية اخرى (قوله سلاسل صرف ليناسب المنصرف الذي يليه اى اغلالا ٣ فهو كقولهم هنأني الشيء ومرأني والاصل امرأني (قوله قواريرا يعنى اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف حينئذ كما تحتمل ان تكون بدلا من التنوين يحتمل ان تكون للاطلاق كما في قوله تعالى ﴿ الظنونا والسيلا والرسولا ﴾ فلا يكون نصا فيما استشهدله من صرف غير المنصرف وانما صرف ليناسب او اخرى الاى في هذه



٣ ( قوله و فرس مأمورة اى مؤمرة ) قال ابو عبيدة امرته بالمدوامرته لغتان بمعنى كثرته ومنه الحديث و امر هو اى كثر  
قال يعقوب و لم يقله احد غيره و قال ابو الحسن امر ماله بالكسراى كسروا امر الله ماله بالمدقال و انما قيل مأمورة للازدواج و الاصل  
مؤمرة على وزن مفعلة و السكة الطريقة المصطفة من النخل قال الاصمعي هي ههنا الحديدية التى تحرث بها و معنى مأبورة  
مصلمة و قيل ملقحة ٤ ( قوله و جار حزاب ) الحزابى بالخاء المهملة و الزاء المعجمة رجل حزاب و حزابية ايضا اذا كان غليظا  
ما ثلا الى القصر ٥ ( قوله و اما هو وزن ) هي ٣٩ قبيلة من قيس قوله ( و شرا حيل ) علم رجل و كذا

براقش اسم كنية و معارف اسم  
حى من اليمن قال الجوهري  
شرا حيل اسم رجل  
لا ينصرف فى معرفة و لاقى  
نكرة عند سيويه لانه بزنة  
جمع الجمع و ينصرف عند  
الاخفش فى النكرة فان  
صغرت انصرف عندهما  
لانه عربى و فارق السراويل  
لانها انجنية ٦ ( قوله نحو  
جالى و كالى فى المنسوب )  
لا يعلم من هذين المثالين كون  
ياء النسب غير معتد بها فى منع  
الصرف الا اذا جعل مجرد  
هذا الوزن سببا مستقلا فى  
المنع هذا ان قصد  
الاستدلال و ان قصد مجرد  
التثيل فلا كلام فيه  
٧ ( قوله و كذا تهام بفتح  
التاء فى المنسوب ) قال  
الجوهري تهامة بلد  
و النسبة اليها تهامى و تهام  
و اذا قمت التاء لم تشدد  
كافى يمان و شأ م الا ان  
الالف فى تهام من لفظها

السورة لان و اخر الاى كالفوائى يعتبر توافقهما و تجانسهما و كذا كل كلام مسجع الا ترى  
الى قوله عليه الصلاة و السلام ( خير المال سكة مأبورة ٣ و فرس مأمورة ) اى مؤمرة  
يعنى كثيرة النتاج و قال تعالى ( و الفجر ثم قال بسر و يمال سبحا لموافقة قلى \* ) قوله و ما  
يقوم مقامهما الجمع و الفا التأنيث ) اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سبيين  
و قوته لكونه لانظيره فى الاحاد العربية اما نحو ثمان و رباع اى الذى القى رباعيته و رجل شناع  
اى طويل ٤ و جار حزاب اى غليظ قصير فشاوذ و اما نحو الترامى و التغازى فالاصل فيه  
ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء ٥ و اما نحو هو وزن و شرا حيل علمين فنقول عن الجمع  
و سيجى حكمه و اما يمان و شأم فالالف فيهما عوض من احدى يائى النسب فهذا الوزن عارض لم  
يعتد به و ذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائى النسب و الالف الذى هو بدل من  
الاخرى و ياء النسب عارضة لا يعتد بها فى الوزن ٦ نحو جالى و كالى فى المنسوب الى جال  
و كالى ٧ و كذا تهام بفتح التاء فى المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال \* ارقنى الليلة برق  
بالتهم \* يالك برق من يشفه لايلم \* قال سيويه منهم من يقول يمانى و شأ مى بتشديد الياء  
و هو قليل و يجى و وجهه فى التصريف انشاء الله تعالى \* و انما تعد ياء النسب عارضة ٨  
فى قارى و كراسى ٩ و عوارى و بخاتى و دباسى و نحوها لانها ثبتت فى آحادها و صيغت هذه  
الجموع على اعتبار تلك اليات فى الاحاد و ليس ذلك اى اعتداد الياء فى المفرد و صوغ الجمع  
عليه مطردا الا ترى انك لا تقول فى جمع عجمى و عجمى و ان كان ياؤه للوحدة كما فى بختى  
و قيل ان ثمانيا مثل يمان الالف و الياء للنسب الى الثمن الذى هو جزء من ثمانية ( و فيه نظر  
اذلا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربعة و الخمس الى الخمس و لا معنى  
لنسب هذين العددين الى جزئيهما و تقدير النسب فى الزباعى انسب فيكون منسوب الى  
الرباعية و هى السن ( و يجوز ان يقال فى اثمانى انه منسوب الى الثمانية اى مجرد العدد لان  
الثمانى لا يستعمل الا فى المعدود و الثمانية فى الاصل العدد لا المعدود كما تقول فى صريح  
العدد ستة ضعف ثلاثة و لا تقول ست ضعف ثلاث و قد يجى تحقيقه فى باب العدد فالالف  
فيهما اذن غير الالف المنسوب اليه تقدير الكونه بدل من احدى يائى النسب و كذلك الياء غير  
الياء كما قيل فى هجان و فلك و قد جاء ثمان فى الشعر غير منصرف شادا قال الشاعر \* يحد

و فيها بدل عن احدى يائى النسبة و قد يستعمل التهمة فى موضع تهامة ٨ ( قوله فى قارى ) القمري منسوب الى طير قمر  
والاثنى قرية و الجمع قارى غير مصروف و الدبسى طير منسوب الى طير دبس و الادبس من الطير و الخليل مالونه بين السواد  
و الحجر ٩ ( قوله و عوارى ) العارية بالتشديد كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار و عيب



٢ ( قوله برمة اعشار ) اى انكسرت قطعاقوله ( وثوب اسمال ) السمل الخلق من الثياب يقال ثوب اسمال كما قالوا رخ  
 اقصاد تقصدت الرماح تكسرت ٣ ( قوله ونظفة امشاج ) نظفة امشاج هى ماء الرجل المختلط بماء المرأة ٤ ( قوله  
 ولا باجر وآنك ) الاجر قد يشد درأؤه قال فى الصحاح الأآنك الاسرب وافعل من صيغ الجمع ولم يجئ عليه الواحد الا آنك  
 واشد قال المص وايضا يحتمل ان يكون آنك فاعلا ٥ ( قوله ولا بايلم لانها لغة ردية ) الايلم خصوص المقل وفيه ثلاث لغات ايلم  
 وايلم وايلم والواحدة بالهاء والمقل ثمر الدوم وقد فسر ٤٠ ﴿ الدوم بشجر المقل ٦ ( قوله بلغتها ) تمامه

وثناني مولعا بلقاحها \* وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعاً  
 ( اما سراويل فاعجمي فى الاشهر وقد قيدنا الآحاد بالعربية او عربى مفرد شاذ او جمع تقدير ا  
 كما يجئ واما نحو اكلب واجال فانهما وان لم يأت لهما نظير فى الاحاد الا ان كونهما جمعى قلة  
 وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه فت فى عضد جمعيتها مع انه نسب  
 الى سيويه ان افعل مفرد وكذا قال تعالى ﴿ نمانى بطونه ﴾ والضمير للانعام وجاز وصف  
 المفرد به نحو ٢ برمة اعشار ووثوب اسمال ٣ ونظفة امشاج ( ولم يوصف المفرد بغير  
 هذا الوزن من المجموع ولا يصح الاعتذار بمجئ افعال فى الواحد نحو ادرج فى اسم موضع  
 لكونه منقولاً عن الجمع كداين ٤ ولا باجر وآنك لانهما اعجميان ٥ ولا بايلم لانها لغة ردية  
 شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او هو جمع لا واحد له بدليل  
 قوله \* ٦ بلغتها واجتمعت اشدى \* فانث الفعل وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام السبيين  
 لكونه نهاية جمع التفسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى  
 بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونم وانعام واناعم واما قوله عليه الصلاة والسلام  
 ﴿ انكن ٧ صواحيبات يوسف ﴾ وقوله \* جذب الصرارين بالكرور \* جمع صراء  
 جمع صار بمعنى الملاح فهما جمع سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التفسير وقيل للمالم يكن له فى الاحاد  
 له نظير اشبه الاعجمي الذى لانظيره فى كلام العرب فقيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا فقيه سبيان  
 لاسبب كالسبيين \* وقال الجزولى فيه الجمع وعدم النظير فى الآحاد وعدم النظير فيها عنده  
 سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتى فى سر وائل فقيه عنده ايضا سبيان والاسباب عنده  
 اكثر من التسعة \* وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرار الجمع حقيقة كالكالب او  
 كونه على وزن جمع الجمع كما جدد فلا اثر عنده لكونه اقصى جوع التفسير واما قيام التانيث  
 اعنى الممدودة والمقصورة مقام سبيين فلزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التانيث  
 فان بناءها على العروض وان اتفق فى بعض الاسماء لزومها ٨ كمنصوة ومحدودة وحجارة وخزاية  
 وغيرها كما يجئ فى باب التانيث \* قوله ( فالعدل خروجه عن صيغة الاصلية تحقياً كالثلاث  
 ومثلث واخروج جمع او تقدير اكمرو باب قطام فى تميم ) العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية  
 بغير القلب للتخفيف ولللاحاق ولا معنى ٩ فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس فى يأس وقولنا

وشطت الباطل عندى حدى  
 ٧ ( قوله صواحيبات  
 يوسف ) وكذا قوله قد  
 جرت الطير ايامينا جمع  
 ايامن جمع ايمن قوله ( وقوله )  
 اى العجاج قوله ( جذب  
 الصرارين ) فى الصحاح  
 الصارى الملاح والجمع  
 صراء مثل قارى وقراء  
 وكافر وكفار وقال فى باب  
 الرء الصرارى الملاح  
 والجمع الصرارىون واستشهد  
 بقول العجاج جذب  
 الصرارين بالكرور وقال  
 وقد يقال للملاح ايضا  
 الصارى كالفاضى والكرور  
 جمع كرو وهو جبل الشراع  
 ٨ ( قوله كمنصوة ومحدودة )  
 يقال فى رأسه عناصر اذا بقى  
 فى رأسه شعر متفرق فى  
 نواحيه الواحدة عنصوة  
 فهى فعلوة وبعضهم يقول  
 عنصوة يلحقها بعرقوة  
 والقمنصوة خلف الرأس  
 ٩ ( قوله فقولنا بغير القلب

ليخرج نحو ايس ) يمكن ان يلتزم كون ايس على وزن يابس نظرا الى عدد الحروف وخصوصية ( ولا )  
 الحركات والسكنات ولا يلاحظ فى ذلك ترتيب الحروف بحسب المقابلة بالفاء والعين واللام فانه امر اعتبارى فلا خروج عن  
 الصيغة الاصلية فلا حاجة الى الاحتراز واما نحو مقام ومقول فقيه علة تخرجه عن صيغته الاصلية والتبادر من الخروج اذا  
 اطلق ما لا يستند الى اخراج كفى قولك خرج زيد الى بلد كذا ونحو فخذو عنق لم يخرج عن صيغته الاصلية خروجاً تاماً  
 بل يستعمل على تلك ٥



ولالتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للخالق ليخرج نحو  
كوثر وقولنا ولا معنى ليخرج نحو رجيل ورجال ( ٢ قوله خروجه اي خروج الاسم  
ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصريف يقال اسم معدول اي مصروف  
عن بنيته والعدول الانصراف والخروج ( قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر  
ان قلنا انه معدول عن الاخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند  
تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم  
تصغ عليها الا ان تقول كائنها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها ( قوله تحقيقا  
نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اي خروج محقق كرجل سوء بمعنى  
رجل سيء او خروج تقدير اي خروج مقدر ويعنى بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل  
يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق  
الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم  
غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط  
بعدوله عن عامر بل كان كادد ( واما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان  
عن ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد فاندتهما تقسيم امر ذى  
اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام  
العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاء في القوم رجلا رجلا وابصرت العراق  
بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحقا للفرد المتنازع فيه  
بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر  
بمعنى ثلاث الاثلاثة ثلاثة فقبل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة  
اتقاها وجاء فعال من عشرة في قول الكهيت \* ولم يستر شوك حتى رميت \* فوق الرجال  
خصالا عشارا \* والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خاس وخمس  
وسداس ومسدس والسماع مفقود بلى يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة  
مع يأتى النسب نحو الخاسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى وعند سيبويه ان منع  
الصرف في هذا للعدل والوصف ( فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كعرضه  
في اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر في اربع ( قلت هذا التراكيب المعدول  
لم يوضع الاوصفا ولم يستعمل الامع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع  
المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه  
اذا الموضوع على الوصفية كاجر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن  
السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه  
عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين فقيه عدل لفظى وعدل معنوى وقيل  
ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير  
لفظ اثنين الى مثنى ( وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل ٣ والتعريف كما  
في عمر اذلا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على

لم يخرج عن صيغة له اصلية بل هو اسم له صيغة مأخوذ من اسم آخر له صيغة اخرى وكذا الحال في نحو رجيل ورجال اذا لم يكن حق رجال ان يكون على صيغة رجل بل لفظ مأخوذ من لفظ رجل فهناك اخذ صيغة من صيغة اخرى لا خروج اسم من صيغة الى اخرى فالحد محمول على ظاهره مستغن عما زاده من القيود وذكر بعضهم ناقلا عن المص انه لا بد من اعتبار الخروج عن المعنى الاصلى ايضا والاورد ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ كالجموع الواردة على خلاف القياس نحو امكن وكالمصغرات والنسوبات التى وردت على خلاف صيغها القياسية فتأمل في جريان هذا القيد في جميع المعدولات



( فمضى آخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاء في زيد آه ) هذا معنى ما يقال من ان آخر كان في الاصل موضوعا للاختلاف في الصفة فنقل الى الاختلاف في الذات

٥ قوله ( فمضى رجل آخر رجل غير زيد ) فاذا قيل جاء في زيد وآخر يفهم منه ان المراد رجل آخر بخلاف جاء في زيد وغيره

٦ وقوله ( في الجماعات المتأخرة ) الظاهر اعتبار التأخر لا الزيادة فيه

٧ قوله ( الاعلاة آه ) الغرض من الاستشهاد ان المضاف اليه محذوف من علالة وهو سايج تقديره الاعلاة سايج او بداهة سايج لدلالة الثاني عليه

٨ قوله ( ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واواخرآه ) لكن لا يكون على هذا القول لفظ آخر للمفرد المذكور معدولا لان مجرد حذف من لا يوجب عدلا وعلى القول يكون هو مع جميع تصاريفه معدولا لكنه لا يؤثر العدل فيه لاستغناء عنه بوزن الفعل والوصفية الاصلية ولا في غيره الا في آخر كما قرر في الشرح

ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجري على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاء في القوم مثني ( واما آخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث اخر وهو افعال التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر احران اخرون واواخر واخرى احران اخريات واخر مثل افضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلي والفضليان والفضليات والفضل ٤ فمضى اخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاء في زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ٥ فمضى رجل اخر رجل غير زيد ( ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاء في زيد وحار اخر ولا امرأة اخرى ) وتستعمل اخريات في المعنى الاول ولا تستعمل الامع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاء في فلان في اخريات الناس اي ٦ في الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعال التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق بال مجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان احران ورجال اخرون وامرأة اخرى ومراأتان احران ونسوة آخر ( قيل الدليل على عدل اخرانه لو كان مع من المقدره كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعال لان افعال التفضيل مادام بمن ظاهرة او مقدره لا يجوز مطابقتها له هوله بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الامع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا آتينا او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله ﴿ ٧ ﴾ الاعلاة او بداهة سايج \* اخذا من استقرار كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ( ولما منع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجود بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عربها من تلك الوجود فالاولى ان يقال في امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ) ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كاسم وسحر المعدولين عن ذى اللام وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى ﴿ من ايام اخر ﴾ ( واجيب بانه معدول عن ذى اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذى اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذى اللام بل لكونه علما ) وذهب ابن جنى الى ان قياس اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من ( ٨ ) ويلزم على هذا القول ان يكون احران واخرون واواخر عن اخرى واخرى واخرى معدولات ايضا عن اخر من الا ان اخرى واواخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التأنيث والجمعية والمثني والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو اجران واجمعون كما مر واما اخريات فاستعملها باللام



قوله ( فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المص اعنى خروجه عن صيغته الاصلية آه ) انما احتاج الى هذا التفسير ليصور العدل عن المضاف فان حذف المضاف اليه لا يخرج المضاف عن صيغته بخلاف حذف اللام فانها الشدة امتزاجها بمدخولها صارت من تمة صيغته بخلاف المضاف اليه وبخلاف لفظة ﴿ ٤٣ ﴾ من المحذوفة عن آخر على قول ٣ قوله ( وضع

تأكيدا للمعارف) ربما يدعى كون الفاظ التوكيد اعلاما جنسية لمعانيها ففيها علمية بخلاف نحو صباح اذ فيه شبه العلمية ٤ قوله ( ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعممة وضحوة ) وقد صرح فيما بعد بان صباحا ومساء وضحى اذا اريد بها معينات كانت معرفة منصرفه قال واما سحر اذا اريد به سحر بعينه فامرء مشكل سواء قلنا انه مبنى على الفتح او معرب غير منصرف وذلك لمخالفته لآخواته المذكورة هذا ما ذكره هناك ولا نزاع فيه الا بان الجوهري حكم بان ضحى اذا اردت به ضحى يومك لم تنونه كسحر ويفهم منه انه معرب غير منصرف واما ما ذكره ههنا من نحو عممة وضحوة ففيه بحث لان الظاهر انهما في حكم غدوة وبكرة وفيه اذا اريد بها معينات وهى غير منصرفه وصرح به المص فى الايضاح وقد عدها العلامة فى الاعلام الاجناس

والاضافة كما هو الاصل ولولم يكن ايضا لم بين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا ( وفى ادعاء كون الفاظ المؤنث والمثنى والجمع معدولة عن لفظ الواحد المذكور بعد فالاولى ان لا يدعى كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعال التفضيل على التعيين بل تقول هى معدولة عما كان حقها ولازمها فى الاصل اعنى احد الاشياء الثلاثة مطلقا ) وانما عدل عنه لتعريفه عن معنى افعال التفضيل الذى هو المستلزم لاحدها كما يجئ فى باب افعال التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كاذ كرنا ٣ فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصنف اعنى خروجه عن صيغته الاصلية بل تقول العدل اخراج اللفظ كاذ كرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعشية ومساء وبكرا معينات لان الاصل فى تخصيص اللفظ المطلق بشئ معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام والاضافة ) ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعها عن المضاف اليه الذى كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه فلم يمنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت فى سحر على ما يجئ ( واما جمع ومثله اخواته من كنع وبضع وتبع فالأكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعال كعمراء وجر قال ابو على ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعال الجموع على فعل ايضا وجمع مجوع على اجمعون لاجمع وقوله ﴿ حلائل اسودين واحرينا ﴾ شاذ كما يجئ فى باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكور والمؤنث لجازاء فى الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم لصفة وقياس جمع فعلاء اسما فعلى فى التفسير وفعلاوات فى التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك لجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجئ فى باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفى جمع فعلى الخليل انه تعريف اضافى وكذا فى اجمع لان الاصل فى جاء فى القوم اجمعون اجمعهم اى جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف ( وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجئ ) واما مع حذفه فما المانع من اعتباره ( وقال بعضهم فيه التعريف الوضعى كالاعلام اى ٣ وضع تأكيدا للمعارف بلا علامة التعريف والمؤكد لا يكون الا معرفة الاما جوز الكوفيون من نحو قوله ﴿ قدصرت البكرة يوما اجعا ﴾ مما كان المؤكد فيه محدودا ففيهما على هذا القول شبه العلمية ٤ ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعممة وضحوة اذا كانت

ووافق الشارح فيما بعد حيث عدها من الاعلام الجنسية ولا شك ان العلمية الجنسية مؤثرة فى منع الصرف مع التأنيث كاسامة وصرح الجوهري ايضا بان بكرة وغدوة اذا اريد بهما بكرة وغدوة بعينهما لا ينصرفان والتفصي عن ذلك بان تقدير العلمية لاجل منع الصرف وذلك مخصوص بغدوة هـ



ه وبكرة وفينة واماعشية وعممة اذا اردت بهما عشية ليلتك وعمتها فصروفتان اتفاقا كما صرح به المص في الايضاح في مباحث العدل بل صرح في مباحث الاعلام بان سحر اذا اريد به ٤٤ سحر بعينه غير منصرف للعدل

معينات فانها اذن معارف بلا علامة مخصوصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو التجم والصعق فيه العدل عن اللام مع شبه العلية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف ( وقال المصنف فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلى وان صار بالغلبة في باب التأكيد فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب ( لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اى الصفات هو امن باب اجر حراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب اجر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاسود واداهم ه قال اتانى وعيد الحوص من آل جعفر \* فباعده عمرو لونهيت الاحوصا فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعال فعلاء لا يجئ في الاغلب الا فى الالوان والخلق والاولى ان يقال انه فى الاصل افعال التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكأن معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع فى الاصل انه اتم جمعاً فى قرأتى من كل شىء فهو تفضيل لقولهم جميع نحو اجدوا شهر فى المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانمى عنه معنى التفضيل فعديل فى اللفظ عن لوازم افعال التفضيل الثلاثة اعنى اللام والاضافة ومن كما ذكرنا فى اخر ٦ فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف ( ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كاخري ( والجواب عنه انه لما انمى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ( ولما بقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعال صار كاجر الذى هو على افعال وهو صفة فجاز جمعاء كحمرء واذا جاز لك ان تقول حسناء وخسقاء وعلياء مع ان مذكراتها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعال هذا ٧ وكان على المصنف ان يذكر سحر معينا فى العدل المحقق اذ هو غير منصرف فى القول المشهور ٨ ويذكر ايضا امس رفعا على لغة بنى تميم كما يجئ فى الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلها وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام الهمد سواء صار بالغلبة علما نحو التجم والصعق او لا نحو قوله تعالى ﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾ اخذنا من استقراء كلامهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علميتها فقدره كما يجئ فى الظروف المبنية ( قوله او تقدير اقدمضى التقدير \* اعلم ان ماهو على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف وجر فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام ( احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء ٩ كحطم وختع فى مبالغة حاطم وختاع فهو كضروب فى مبالغة ضارب ( وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يافسق ٢ وبالكع فهو فى المذكر كفعال فى المؤنث نحو يافساق وبالكاع كما يجئ فى باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع

والعلية او مبنى وصرح فى مباحث العدل بان سحرا منونا يطلق على سحر بعينه فتأمل  
ه قوله ( قال اتانى وعيد الحوص من آل جعفر فبا عبده عمرو لو نهيت الا حوصا ) الحوص ضيق فى مؤخر العين والمرأة حوصاء وعنى بالاحوص اولاد الاحوص بن جعفر بن كلاب واراد بعبده عمرو عبده عمرو بن شرح ابن الاحوص هجما الاعشى علقمة ابن علاثة بن عوف بن الاحوص فاوعده بالقتل  
٦ قوله ( فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع آه ) فقد اجتمع العدل والوزن فلا يكونان متضادين  
٧ قوله ( وكان على المص ان يذكر سحر معينا ) وقيل مبنى لتضمنه معنى اللام كما  
٨ قوله ( ويذكر امس رفعا على لغة ) انما قال رفعا لما سيدخله ان مذهبهم ان يعربوه فى حال الرفع غير مصروف وان ينوه على الكسر فى حالتى النصب والجر قال سيديويه وبعض بنى تميم

يفتحون امس بعد مذ قال السيراني لانهم تركوا صرفه وسيأتى ٩ قوله ( كحطم وختع ) الحطم الكسر رجل حطم ( قالوا ) وحطمة ايضا اذا كان قليل الرحمة للماشية وختع فى الارض اى ذهب ودليل ختع اى ماهر بالدلالة ٢ قوله ( وبالكع ) لكع عليه ع



قالو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختص بالنداء بل ساوقا ما هما لمبا لغته في شيوع الاستعمال  
 كما ساق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاشياء  
 المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشايع وسيجيء لهذا  
 مزيد بحث في اسماء الافعال (ولما كان من مذهبه ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من  
 الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها فعمل لا ينصرف  
 اتفاقا نحو فسق علما للعدل والعلية وكذا فعال عند بنى تميم نحو تزال وفجار وفساف اعلاما وهذا  
 الذي قالوا حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط الفتاد كما يجي في اسماء  
 الافعال (وثالث الاقسام جمع فعلى افعال التفضيل ولا عدل فيها الا في اخر وجع واتباعه كما ذكرنا  
 هما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلية فهو غير منصرف ٣ كقتم  
 وجحي لانه ثبت قائم وجاح ٤ وعدم قتم وجحي قبل العلية ٥ فحكمتنا بكونه معدولا عن  
 فاعل جنسا ٦ وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء  
 وهو معدول وانما جلناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران  
 وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل فيه  
 على ما تقدم لثلاث تخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل بكونه في كلامهم  
 منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للشكوك فيه بالاغلب  
 ٧ اما دد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلان تقدير العدل فيه وان اختلف  
 احد الشرطين وذلك بان لا يجي له فاعل قبل العلية ولا فعل فهو منصرف لوجاء مثل ذلك  
 في كلامهم ولا اعرف له مثلا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلية مع ثبوت فعل ايضا قبلها  
 فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما  
 ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عمرو زفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل  
 صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد ٨ قال  
 الاعشى \* يا بى الظلامه منه ٩ النوفل الزفر \* لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمتنا بانهما حال  
 العلية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختلف الشرطان  
 كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا ايضا لو اتفق مجيئه ( فان قيل هلا حكم في المرتجلة  
 التي هي ٢ نحو موهب ومكوزة ومحجب وحيوة انها معدولة عن موهب ومكازة ومحجب  
 وحية (قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغييرات رجوع الى  
 الاصل من وجه فكأنها ليست بمعدولة اذا العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه  
 اما في محجب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ  
 منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح ٣ فاعدول  
 الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل ( وانما خولف جلا على الاكثر وذلك  
 لان مثل الفاء الواوى اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبنى على المضارع (وقد

٥ الوسخ لكع اى لصق به  
 رجل لكع اى لثيم وامرأة  
 لكع وقد لكع لكاعة فهو لكع  
 وامرأة لكعاء فلا يصرف  
 لكع في المعرفة لانه معدول  
 من الكع ولكاع من لكعاء  
 ٣ قوله (كقتم وجحي) قتم له  
 من المال اذا اعطاه دفعة جيدة  
 ٤ قوله (وعدم قتم) وقتم اسم  
 رجل معدول عن قائم وهو  
 المعطى يقال اجتمعاه وهو قلب  
 اجتاحه وجحي اسم رجل قال  
 الاخفش لا ينصرف لانه  
 مثل عمر ٥ قوله (فحكمتنا  
 بكونه معدولا عن فاعل  
 جنسا) هذا مخالف لما قد قيل  
 من ان عمر معدول عن عامر علما  
 ٦ قوله (وقطعنا بعدم  
 نقله عن فعل الجنسي)  
 اى اسم الجنس الصفة  
 ٧ قوله (اما دد) اذت النانة  
 تؤد اذت اى رجعت الحتين في  
 اجوافها والاد الداهية  
 والامر القطيع وكذلك الاد  
 على مثال فاعل وادد ابو قبيلة  
 بصرفه العرب وجعلوه  
 كقنب ولم يجعلوه كعمر  
 ٩ قوله (قال الاعشى الباهلي  
 يا بى الظلامه منه النوفل  
 الزفر) اوله اخور غائب  
 يعطيها ويسألها  
 ٩ قوله (النوفل) النوفل  
 الكثير العطاء اى يا بى  
 الظلامه لانه النوفل  
 الزفر والزفير ادخال النفس زفر زفر فهو زافر ٢ قوله (نحو موهب) هو اسم رجل ٣ قوله (فاعدول ٤



الى الكسر في نحو موضع وموجل) اى معتل الفاء الواوى من باب يفعل بالكسر اكثر منه من باب يفعل بالفتح ٧ (قوله  
وامامورق) قال الجوهري مورق شاذ كوحده ٨ (قوله لكن ٤٦) اكثر من مفعل كايحيى في التصريف )

حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل (٧) وامامورق في اسم رجل فانما صرف اما  
بناء على انه فوع على او على انه مفعول ٨ لكن كونه اكثر من مفعل كايحيى في التصريف او همهم انه  
غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علما (واماشمس بن مالك بضم الشين فللم يلزم لم يعتبر  
في الوزن (ولو سلنا زومه قلنا انه منقول عن جمع شمس والازم جواز صرفه وترك صرفه  
كافي هندلان امر العدل ظاهر وليس كالجمعة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن  
الايوسط ٩ واما حيوة فان الصيغة لم تغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حيوة وحيوة  
جميعا فعلة قلنا ان ترتكب كونها معدولة (قوله وقطام في تميم اى في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز  
ففيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة ويعني باب قطام  
ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كايحيى اسم فعل  
كزال وبنائه ظاهر وعلم للصادر على رأى النحاة كفجارج للجمرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى  
فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا المشابهة باب تزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن  
لثلاير ونحو سحاب وجهام وكلام وكهام فانها معربة فقالوا كما ان تزال معدول عن ازل ففساق  
وجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة (والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين  
بنائه كله قبل لمشابهتها ايضا التزال ووزنا وعدلا مقدر او بنو تميم افتروا فرقتين اكثرهم على ان ذات  
الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كخضار وانما قدر والعدل فيها تحصيلا  
للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء  
كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير  
العدل كما احتج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب  
حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه فيه  
ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان  
اولا وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال \* قوله (الوصف شرطه  
ان يكون في الاصل فلا تضربه الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم  
للحمة وادهم للقيد وضعف منع افعى للحمة واجدل للصقر واخيل للطائر ) الوصف ٣  
تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع ولا تضرب  
الغلبة فلذلك امتنع اسود وارقم \* وانا الى الآن لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف  
العارض غير معتد به في منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز  
ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها  
لقولهم اربعة لعدم شرط الوصف وليس قولهم ٤ ان التاء في اربعة ليست بطارية  
على اربع لان اربعة للمذكر واربع للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل  
ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارية بشئ \* وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد

اي مفعل بالفتح اكثر في  
الكلام من مفعل بالكسر  
٩ قوله (واما حيوة) الاصل  
حيوة فقلبت الياء التي هي  
لام الفعل واو فزال الادغام  
لكن لم تغير الصيغة  
٣ قوله تقدير الكلام شرطه  
ان يكون في الاصل آه) اشار  
بهذا التقدير الى ان عطف  
امتنع على صرف يقتضى  
تفرعه على ما تفرع هو عليه  
وليس بصحيح ولعل الوجه  
في العطف الصوري ان يجعل  
مجموع المعطوف والمعطوف  
عليه متفرعا على مجموع ما تقدم  
ويحال رد كل فرع الى اصله  
على ذهن المتعلم لظهور ان  
الفرع الاول انما هو للشرط  
المذكور بلا واسطة وان  
الثاني متعلق بالواسطة المترتبة  
على ذلك الشرط اعني عدم  
مضرة الغلبة واما قوله  
ضعف فهو عطف على  
صرف بلا اشكال كما سيذكره  
٤ قوله ان التاء في اربعة  
ليست بطارية على اربع  
آه) وليس ايضا بشئ  
ما قيل من ان المانع قبول التاء  
للتأنيث والتاء في اربعة  
ليست للتأنيث بل للتذكير

وذلك لان التاء في اربعة للتأنيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التأنيث في الجمع المذكور  
وكذا الحال في الزيدون الاربعة وان كان جمع سلامة



من الحيات وفيه سواد  
٢ قوله ( لا يتبع الموصوف  
لفظا فلا يقال قيد ادهم )  
والسرف في ذلك ان خصوصية  
الموصوف صارت بالغلبة  
داخلة في مفهوم الوصف  
مع ملاحظة اتصافه بمعنى  
المشتق منه فلا يصح اجراؤه  
على غيره وهو ظاهر ولا عليه  
ايضا ان يصير المعنى قيد هو  
قيد فيه دهمه والاسم اذا دل  
على ذات مبهمه باعتبار معنى  
مخصوص فهو الوصف  
مطلقا واذا دل على الذات  
فقط فهو اسم محض غير صفة  
مطلقا واذا دل على ذات  
معينة باعتبار معنى مخصوص  
فهو في عداد الاسماء وفيه  
شأبة الوصفية نحو آله  
وكتاب  
٣ جمع اسود قال احب  
لحبها السودان حتى  
احب لحبها سود الكلاب  
٤ قوله في كتاب الشعر  
الابرق ( الابرق كل ما فيه  
سواد وبياض والابرق  
غلظ فيه حجارة ورمل وطين  
مختلطة وجعه ابارق ) قوله  
والابطخ ( بطخه القاء على  
وجهه فانبطح وتبطح السيل  
اي اتسع في البطحاء والابطخ  
مسيل واسع فيه دقاق

بالوزن الاصل في يعمل لكونه ٥ قد يعرض له بعد ما يخرج عن الاعتبار وهو التاء  
في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن  
شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصل فيهما والمخرج  
عن اعتباره في حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف  
لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للذكور في الثاني  
اعني يعمل والوزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعمل فلو وزن ان مساويان في عدم  
الزوم و اربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل ( قوله فلا تضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون  
اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها شهرا به بحيث لا يحتاج  
لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل  
واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخواته وكذا  
النجم في الثريا والبيت في الكعبة ٦ فكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثرت استعماله  
في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا عنيت به ذلك النوع  
من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف نحو ليل  
اسود او غيره نحو عندى اسود من الرجال و بهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج  
الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار  
الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف ( ومعنى الغلبة تخصيص  
اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام  
اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي ٢ لا يتبع  
الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من  
حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد  
وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار  
الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلال له في باب اجرا اذا نكر بعد  
العلمية باب اسود الغالب لان معنى الوصف في اجر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد  
التنكير لان معنى رب اجر اذن رب مسمى باجر كان فيه الحجره او لاحتى يجوز في السود ان  
٣ السمي كل واحد منهم باجر رب اجر لقبته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف  
ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار  
الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كما سود لازم لبقائه  
بحاله قطعاً ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابى علي ٤ في كتاب الشعر  
الابرق والابطخ وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى  
الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فعملت ان معنى الوصف مقر



فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود انغالب حية سوداء ٥ ومعنى ارقم حية فيها اسود وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سوادى قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع صرف اجر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر (وقال بعضهم ربما لم تعتبر الصفة الغالبة بنحو ابطح ونحوه من الغالبات فتصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها (قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اي ولكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال ٦ نحو ايم افعى بل توهم انها موضوعة للصفة لما رواها انها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم اى شدته وكذا توهم الصفة في الاجدل الذى هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اى طائر ذو جدل وهو الاحكام (وقد قيل للدرع جدلاء فكأنها مؤنث اجدل وكذا توهم فى اخيل ان معناه الاصلى طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا (٧ ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثل اقلت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدّة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف فاما منع صرف مثله فغلط ووهم (قوله التأنيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوى كذلك وشرط تحتم تأثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقروماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممتنع) اعلم ان التأنيث على ضريين تأنيث بالالف وتأنيث بالتاء فاهو بالالف متحتم التأثير بلا شرط للزوم الالف وضعها على مامر ولذا قام مقام سبين وزيد بتاء التأنيث تاء زائدة فى اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تقلب هاء فى الوقف فتحو اخت وبت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث ٨ فعلى هذا الوسميت بنت واخت وهنت مذكرة لصرقتها (والتأنيث بالتاء على ضريين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرة حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة اولاهذا ولاذالك كعرة فالعلمية شرط تأثيره متحتما فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو امرأة قائمة وفى قائمة الوصف الاصلى والتأنيث بالتاء فالخلل لم يجىء الامن التأنيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكره المصنف حاصل وذلك انخلل ان وضع تاء التأنيث فى الاصل على العروض وعدم الثبات تقول فى قائمة قائم فلم يعدد بالعارض (وانما قلنا فى الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يجىء لهذا المعنى فى الصفات والاسماء الا غير لازمة

(لكلمة)

٥ (قوله ومعنى ارقم) الارقم الحية التى فيها اسود وبياض  
 ٦ قوله (نحو ايم افعى) الايم الحية  
 ٧ قوله (ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات اه) ظاهر كلام المص يقتضى ان نحو اسود وارقم وادهم زال عنه معنى الوصفية بالكلمة وان الاولين بمعنى الحية فقط والاخير بمعنى القيد مطلقا ومع ذلك يدعى ان تلك الوصفية الاصلية الزائلة بالكلمة معتبرة فى منع الصرف ولذلك استدل بمنع الصرف فى هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه فمح لا يمكن له ان يجعل عدم استعمال المتكلم اجدلا وافعى واخيلا فى معنى الوصفية سببا للصرف ويجزم بطلان منع الصرف فيها كما امكن ذلك للشارح ولا يمكن لاحد الجزم بانتفاء الوصفية الاصلية فيها بل الظاهر ذلك فلذلك حكم بعدم تحقق الوصفية الاصلية فيها ويضعف منع صرفها نعم يرد عليه ما اورده الشارح سابقا من ان هذه ه



للکلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة ورجلة وحجارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كافي حجارة وغرفة كايحيى في باب التأنيث ( ثم ان العملية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فناء ايشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترقيم كايحذف الحرف الاصلى وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضعه وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عايشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعت وضا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العملية في غير الكلم العربية فرماتصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كافي جبرائيل وميكائيل وارسطاطا ليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمى فالعب به ناشيت ( واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث في نحو غرفة والف الاخاق في نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الاحال الوضع وكلامنا فيما زاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمى ( وكذا الحكم ان لم تفقد الزيادة الا ما فاد العلم كناء الوحدة ولا م التعريف من غير اشتراك العلم ( وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضعه او لا لم يجز لزوال الوضع العلمى فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث ( وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واتعا على ما كان موضوعه جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتوين التمكن نحو هاشمى وطيحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كافي الزيدان والزيدون على ما يحيى في باب الاعلام \* فان قيل فاذا صار التاء بالعلية لازما فهلا قيل في نحو حرة انه قائم مقام سبين كالالف فتكون العلية شرط قيامه مقام سبين ولا تكون سببا \* قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم ( وثانيهما ان يكون التاء مقدرًا وهو الذى سماه المصنف بالمعنوى سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى كحلب ومصر ( والالف لا تقدر كالتاء اذا لالف للزومها لا تحذف حتى تقدر ( ولا تؤثر التاء مقدرًا ايضا الامع العلية ( ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوى ايضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو حايض وامرأة جريح كما فعل المصنف في شرحه لان المراد بالمؤنث المعنوى ما كان التاء فيه مقدرًا كما مر لا المؤنث الحقيقى وفي نحو حايض لتاء مقدرًا اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه عملاً للذكر كعقرب وليس كذلك و لكنت تقول في تصغيره تصغير الترقيم حيضة كاتقول في سماسمية وليس كذلك لانك تقول فيه حيض ( الا ترى الى نحو حايض منصرفا مع التأنيث والوصف ومثله مع العلية ايضا منصرف كايحيى ( وانما شرط فيه العلية ايضا لان

ه الاسماء لم تخرج عن

الوصفية بالكلية

٨ ( قوله فعلى هذا الوسميت

بينت واخت مذكرا

لصرفها ) وان سميت بها

مؤنثا حقيقيا كانت كهند في

جواز الصرف و عدمه

ويحتمل ان يقال انها

مصرفية قطعاً على قياس

ما مر من كلام العلامة في

عرفات وذلك لان التاء

الموجودة فيها لفظا ليست

بمتحضة للتأنيث فلا تعتبر

في منع الصرف ولا يمكن

معها تقدير تاء اخرى اذ لم

يعهد ذلك في كلامهم كما مر

هناك

هذه نسخة اوضح دلالة

على المقصود



المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية ( والفرق بينهما ان العلمية  
تصير التاء الظاهرة متحمة التأثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط  
كشاة عملا لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدر فضعيف فان سد مسده في اللفظ حرف  
اخر اثر وجوبا والافيه الخلاف كايحيى ومايسد مسده الحرف الاخير في الزايد على  
الثلاثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا تزداد الثالثة ٢ واما نحوثة وشاة فحذوف  
اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر  
فان تصغيره قديرة فلمؤنث بالتاء المقدر حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلاثة وسميت به  
لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا ولا هذا ولا ذلك وذلك  
لان فيه تاء مقدره وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة حزة ( وان كان ثلاثيا فاما ان يكون  
متحرك الاوسط اولا ) والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة او غير  
حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدره ولقيام تحرك الوسط  
مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف  
الرابع انك تقول في حبل حبل وحبلوى ٣ ولا تقول في جزى الاجزى كما لا تقول  
في جادى الاجادى ( وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا  
الى ضعف الساد مسد التاء ) وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف  
عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث وذلك كرجل سميت بسقر وكتاب  
سميته بقدم وانما لم يقدر لطرء ان التنكير في الوضع الثاني على ما ضعف تأنيثه  
في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير ( واما اذينة وعينة  
لرجلين فسمي بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسده شئ وذلك  
اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به  
مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل ٤ او اسم سيف مثلا فلا  
خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره ( فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا  
بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين الغوى والعلى فظهر فيه امر التأنيث  
( وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التأنيث ومايسد مسد  
الساد ) وكذا الخلاف فيما سكن خشوه للاعلال لاوضعا كدارونار وفي الثاني كيد اسم  
امرأة ( وان كان فيه العجمة كما هو جور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لاغير  
اذهما كنوح ولوط كايحيى وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لاغير لان العجمة  
وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كايحيى لكن مع سقوطها عن السببية  
لا تقصر عن تقوية السبين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع ( فظهر بهذا التفصيل  
ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة  
احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة ) وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث  
اذا سمي به مذكر تركها المصنف ( احدها ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر  
فان ربابا اسم امرأة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به

٢ ( قوله واما نحوثة  
وشاة فحذوف اللام )  
الثبة الجماعة واصلها  
ثبي والجمع ثبات وثبون  
وانابي والثبة ايضا وسط  
الحوض الذي يثوب اليه  
الماء والهاء ههنا عوض  
عن الواو الذاهبة من  
وسطه لان اصله ثوب  
كما قالوا اقامة فعوضوا  
الهاء من الواو والذاهبة  
من الوسط  
٣ ( قوله ولا تقول في جزى  
الاجزى ) جاز جزى  
اي سريع والجزنوع من  
السيف فوق العنق  
٤ اسم رجل على الثلاثة  
وسميت به لم ينصرف  
سواء سميت به مذكرا  
حقيقيا او مؤنثا حقيقيا  
اولا هذا ولا ذلك وذلك  
لان فيه تاء مقدره وحرفا  
سادا مسده فهو بمنزلة  
حزة وان كان ثلاثيا  
فاما ان يكون متحرك  
الاوسط اولا والاول  
ان سميت به مؤنثا حقيقيا  
كقدم في اسم امرأة او  
غير حقيقي كسقر لجهنم او  
اسم سيف آه نسخه



كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه في الاصل شخص حايض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذواته موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث ( وثانيها ان لا يكون تأنيث المؤنث الذي سمي به المذكر تأنيثا يحتاج الى تأويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التأنيث لو سميت بها مذكرا انصرفت لان تأنيثها لاجل تأويلها بجماعة ولا يلزم هذا التأويل بل لنا ان نؤولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء ورجال بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا ( وثالثها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا المؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الامنع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا اولا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زايذا على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما هـ لظهور امر التأنيث بالطراء آن مع ساد مسد التاء اوساد مسد الساد ( وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبجر يسمى بمثلهما امرأة فالخليل وسيبويه و ابو عمرو ينعونه الصرف متحتما كماه وجور لظهور امر التأنيث بالطراء آن ( و ابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله ( قوله و شرط تحتم تأثيره اي تأثير المعنوي والمراد به تأنيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب اولا كعقرب ( قوله زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان اخر حروف الزايد على الثلاثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام الزايد الساد مسد التاء ( واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الزايد المذكور وليست ايضا سيبا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يحى لكنها مقوية للتأنيث الضعيف تأثيره لكون علامته مقدرة بلانائب فالضعف من قبله لا من قبل العلية فهو المحتاج الى التقوية لا العلية فلذا قال و شرط تحتم تأثيره اي تأثير التأنيث المعنوي به ( قوله فهند يجوز صرفه خلوه من جميع شرائط التحتم الثلاث وزينب تمتع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة ( قوله فان سمي به مذكر اي بالمؤنث المقدر تاؤه الذي عبر عنه بالمعنوي ( قوله فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك

هـ ( قوله لظهور امر  
التأنيث بالطراء آن ) فان  
الطارى له جدة و طراوة  
وظهور وليس ذلك الامر  
الاصلى بل هو بمنزلة  
امرئال



٢ ( كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا و دابقا ) قال الجوهري حنين موضع يذكر ويؤنث فان قصدت البلد والموضع ذكرته و صرفته كقوله تعالى ويوم حنين وان قصدت البلدة والبقعة اثنته ولم تصرفه كما قال \* نصرورا نبيهم وشدوا ازره \* بحنين يوم تواكل الابطال \* قال ودابق اسم موضع والاغلب \* ٥٢ \* عليه التذكير والصرف لانه في الاصل

اسم نهر و قد يؤنث ولا يصرف

٣ قوله ( وترك صرفهم سدوس و خندف و هجر و عمان ) سدوس بالفتح ابو قبيلة و خندف اسم امرأة الياس بن مضر ونسب ولد الياس اليها و هجر اسم بلد مذكر مصروف وفي المثل كبضع تمر الى هجر والنسبة اليه هاجري على غير قياس وعن بالمكان اقام به و عمان بالتحفيف بلد و اما الذي بالشام فهو عمان بالفتح والتشديد

٤ قوله ( و قريش ) القرش الكسب والجمع وقد قرش يقرش قال الفراء وبه سميت قريش وهي قبيلة و ابوهم النضر بن كنانة بن حزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر فكل من كان من ولد النضر فهو قريش دون ولد كنانة ومن فوقعه فان اردت بقريش الحى صرفته وان اردت به القبيلة لم تصرفه

٥ ابن اذ بن طابخة بن الياس بن مضر ( منه )

الامر ضعيف الا اذا سدمسد علامته حرف ولا تقاومه الحركة القائمة مقام الساد ويكون ماء وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا تكون التاء مقدرة و سمي ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد و عقرب ممتنع لان الباء قام مقام تاء التأنيث ( واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب و بغداد و خراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم ٢ كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا و دابقا ٣ وترك صرفهم سدوس و خندف و هجر و عمان فالصرف في القبائل بتأويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحى وفي الاماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتأويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما ( وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما في ثمود و واسط ٤ و قريش فجوزهما ايضا على التأويل المذكور ( وان جهلت كيفية استعمالهما لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فنعوه الصرف قال \* وهم قريش الاكرمون اذا اتتموا \* طابوا فروما في العلى وعروقها \* ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مر ٦ و قيس بنت عيلان ( وكذا قديو ولون اسم الام بالحى فيصفونه بان ٧ نحو باهلة بن اعصر و باهلة امرأة و قديونث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جاثني قريش مصروفا اى اولاد قريش قال الله تعالى \* كذبت ثمود المرسلين \* بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى \* وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون \* ويجوز ان يكون صرف مثله لتأويله بالحى وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه ( واما نحو قولهم قرأت هودا فان جعلته اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على حذف المضاف اى سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كاه وجور ( واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان امرتها فلك الصرف بتأويل اللفظ وتركه بتأويل الكلمة والفظة ويحى بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجى اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى \* قوله ( المعرفة شرطها ان تكون عملية ) وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما

٦ ( قوله قيس بنت عيلان ) يقال لالياس بن مضر قيس بنت عيلان وليس في العرب عيلان غيره وهو في الاصل ( مبنيان )

اسم فرسه ويقال وهو لقب مضر لانه يقال قيس بن عيلان ٧ قوله ( نحو باهلة بن اعصر و باهلة امرأة ) باهلة اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس بن عيلان نسب ولده اليها وقولهم باهلة بن اعصر ٤



مبينان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب ( واما ذواللام والمضاد فلا  
 يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر  
 تبعاً للتنوين ٨ واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند  
 من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما  
 لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع  
 الصرف وهو ان لا كسر ولاتنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم  
 ) وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة لسقوط المضاد اليه منها  
 وتعرض المضاد لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف \* قوله ( العجمة شرطها  
 ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشر  
 و ابراهيم ممتنع ) قوله علمية في العجمية اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل  
 استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بل لازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام  
 العرب اولا الامع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما ك ابراهيم واسماعيل اولا  
 ك قالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع به راويه عيسى لجودة قرأته ( وانما اشترط  
 استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاجمى تقتضى ان لا يتصرف فيه تصرف  
 كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضى ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا  
 وقع اولاه مع العجمة وهي منافية للام والاضافة فامتعا معها جاز ان يمتنع ما بها  
 ايضا اعنى التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته  
 وبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر  
 ان الطارىء يزيل حكم المطرؤ عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف  
 ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذر بيجان في كركان  
 واذربا يكان ونحو ذلك ( واما اذا لم يقع الاجمى في كلام العرب اولا مع العلمية قبل  
 اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند  
 والبرق والبذخ فيصير الكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كأنه جعلت الكلمة  
 العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كنرجس  
 وبقم ففيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرفت كلجام علما ففي العجمة على  
 ما قال المصنف مجموع الشرطين واجب العلمية في العجمية مع احد الشرطين الباقين  
 وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط ( وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لاتاثيره  
 في العجمة فتحو ملك عندهم منصرف متحتما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين  
 المعينين كون الاجمى علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى  
 وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة  
 التأنيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شئ بل الاجمى بمجرد كونه ثانيا  
 سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم  
 لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب

٥ كقولهم تميم بنت مر  
 فالتذكير للحى والتأنيث  
 للقبيلة سواء كان الاسم  
 في الاصل لرجل او امرأة  
 ويعصرو وعصرا سم رجل  
 لا ينصرف لانه مثل يقتل  
 واقتل وهو ابو قبيلة منها  
 باهلة

٨ للسبيين وفيهما لم يحذف  
 التنوين للسبيين فكيف  
 نسخده



( ٩ ) والز محشرى تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل الاعمى اذا كان ثلاثيا ساكن  
الوسط جأزا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تأثير العجمة مع ساكن  
الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحر كه وليس بشئ<sup>١</sup> لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف  
في شئ من الكلام والقياس المذكور ايضا ممنعه ( والذي غره تخم منع صرف ماء وجور  
ولولا العجمة لكان مثل هندود عدي يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تأثير الشئ<sup>٢</sup>  
على ضربين اما لكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي واما لكونه سببا  
كالعدل في ثلث والعجمة في ماء وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن  
الوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح ( ويتبين بما تقدم  
علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن  
الوسط وذلك ان خفة الاول الحقة بالعربي وايضا فالتأنيث له معنى ثبوتى في الاصل  
وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو تصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى  
لها ثبوتى بل معناها امر عدى وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها  
مقدرة فالتأنيث اقوى منها ( قوله وشتر وهو حصن باران ) ويجوز ان يقال ان امتناعه  
من الصرف لاجل تأويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع  
اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لك لانه اسم ابى نوح النبى  
عليه السلام \* قوله ( الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغيرهاء كساجد ومصايح  
واما نحو فرازة فنصرف وحقا جرحا للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع  
وسراويل اذ لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعمى حل على موازنه وقيل عربى  
جمع سرواله تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض )  
قوله صيغة منتهى الجموع اى وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير  
جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب  
وجمع اكلب على اكلب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعم ( وانما قيدنا  
بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يحى<sup>٣</sup>  
في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم ( انكن صواحبات يوسف )  
وقوله \* جذب الصزاريين بالكروور \* وقوله \* واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم \*  
٢ خضع الرقاب نواكسى الابصار \* كما ذكره ابو على في الجملة ( وضابط هذه الصيغة  
ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر اولا  
كساجد ودواب او ثلاثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في جر  
وحسان مع ان فى كل واحد منهما الجمعية والصفة ( وانما شرط فى هذه الصيغة ان تكون  
بغيرهء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية  
وطواعية وعلاية فتكسر من قوة جمعته فلا يقوم مقام السيبين ولا سيما على مذهب  
من قال ان قيامه مقامهما لكونه لانظيره فى الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع  
وحزاب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب

٩ قوله ( والز محشرى  
تجاوز عما ذهب اليه  
المص ) تجاوز عنه بمعنى  
تعدي عنه وقد سبق نظيره

٢ قوله ( خضع الرقاب  
نواكسى الابصار )  
نكست الشئ قلبته على  
رأسه والناكس المطأطى  
رأسه وجمع فى الشعر على  
نواكس وهو شاذ كما ذكرناه  
فى فوارس قال الفرزدق  
نواكس الابصار كذا  
فى الصحاح فكان قوله كما  
ذكر ابو على اشارة الى  
ذلك



٣ انه اذا كان علما ينبغي ان يكون منصرفا نسخة ٤ قوله ( قوله فان قيل ليس بين الجمعية والعلمية تضاداً ) لم يقصد بهذا السؤال ان اعتبار الجمعية الاصلية بعد زوالها يتوقف على عدم التنافي بين الجمعية والعلمية فلا يصح اعتبارها في مساجد بعد العلم فانها ظاهر الفساد بل اراد في هذا المقام ان يتحقق ان الجمعية يمكن ان يجامع العلم وانها لا تعتبر في منع الصرف فكيف تعتبر اذا زالت بالكلية ليتحقق ان العلم معتبرة في منع صرف مساجد دون الجمعية على خلاف ما اختاره المص ٥ قوله ( الاطلاق قيد كيقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ) قيد معنى الاطلاق هو ان لا يعتبر قيد ولا عدمه فهو في الحقيقة بيان عدم التقييد بشئ من القيود وليس قيدا اصلا نعم اذا اعتبر انضمام مفهومه الى ماسمى مطلقا ٥٥ كان هناك تقييد ذاته بهذا المفهوم وليس هذا الانضمام بمحوظ اذا

المراد الاطلاق لا التقييد  
بالاطلاق وقد غير في  
بعض النسخ قوله الاطلاق  
قيد الى معناه ان الاطلاق  
انما ينافي الخصوص اذا  
كان قيدا ولا نسلم ان هذا  
التقييد آه م وهذا ايضا  
ساقط لان كلام المص هو  
ان الوصف مطلق اي  
غير مقيد بخصوصية  
الذات فلا يصدق على  
اسم واحد انه علم وانه  
صفة معا والا كان ذلك  
الاسم مقيدا بخصوصية  
الذات وغير مقيد بها  
وهو محال

والمؤثر هو المشروط مع الشرط ( قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف ) قوله  
علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما للضبع  
والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك ٣ لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع  
اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم للجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد  
على ما يجي في باب الاعلام ( فقيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى  
الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع ) والجواب عنه عند المصنف  
ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل  
كاذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر  
على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة  
مقام سيبين \* ٤ فان قيل ليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المصنف بعد  
من تضاد الوصف والعلمية ( فالجواب ليستا متضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية  
مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة السماة  
بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما يسمى بابانين جبلان فروعى مع العلمية معنى  
التثنية فهما وان جعلنا كشيء واحد مسمى بلفظ المثني لكنه يفهم من معنى ابانين معنى  
التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلان تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية ( والاولى  
عندى ان لاتنافى ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية  
تقيد بالخصوص والصفة تقيد بالعموم فتنافنا فنقول ٥ الاطلاق لا ينافي بالخصوص الا  
اذا كان الاطلاق قيدا كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لاعاما ولا خاصا بل لا بد  
فيه من الاطلاق ٧ ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل  
عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المص باطلاق العموم  
قلنا لانسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع

م هذه عبارة تلك النسخة  
فنقول الاطلاق لا ينافي  
الخصوص الا اذا كان  
اطلاق قيدا كما يقال  
الوصف لا بد فيه ان لا  
يكون لاعاما الى آخره منه

٧ قوله ( ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة ) معنى الوصف كما مر ان يدل الاسم على ذات مبهمة باعتبار معنى معين  
هو المقصود فاذا قصد به دلالة على ذات معينة لا باعتبار اتصافها بذلك المعنى فقد خرج عن الوصفية بالكلية كاجر علما الاسود  
وان قصد به ذات معينة مع اتصافها بذلك المعنى فقد زالت الوصفية لكن لا بالكلية كاسود للحية واجر علما لاجر اذا قصد به  
معنى الحجر فبين العلمية المتضمنة للملاحظة بالخصوصية وبين الوصفية الباقية على حالها بكما لها منافاة فلا يمكن ان يكون اسم  
علما ووصفا على الاطلاق وان امكن في العلم ان يلاحظ اتصاف الذات بمعنى من المعاني لكن ذلك الاسم لا يكون وصفا  
مقابلا للاسم غير الصفة بل يكون اسما فيه شأبة الوصفية واما في قولك هذا العالم فلم يخرج العالم عن الوصفية المطلقة لان  
الخصوصية مستفادة من غيره لانه فتأمل



٨ قوله (انما سميت هائثا) من هنأت البعير هنا اذا طليته بالقطران قال الاموى لتهنى بالكسراى تسمى قوله (قوله وان اراد المص آه) ٩ وقوله من حيث هي هي آه) لم يدع المص الا الاطلاق المنافي لاعتبار التقييد في مفهوم الصفة المجمع للقيود الوجودية والعدمية الخارجة عن مفهومها فلا يرد عليه ما ذكره فان الخصوص هناك مستفاد من خارج الصفة والانصاف ان الوصفية المقابلة للاسمية في قولهم اسم الجنس ٥٦ اما اسم غير صفة واما صفة معناها كما ذكرناه

الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخص ذلك صاحب كايحيى في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالة على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجرى وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لى في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجرى وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعية من الجرى فالعلمة ههنا كالغلبة هناك لافرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا ان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم ٨ انما سميت هائثا لتهنى وقول حسان \* وشق له من اسمه ليحمله \* فذو العرش محمود وهذا محمد \* وايضا فنحن نعلم ان القلب كالمظفر وقفة من الاعلام والقلب هو الذى يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلى وبؤكده هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلولم يجتمع الوصف مع العلمية كيف لمح ولو كانت الصفة ٩ من حيث هي هي تقتضى العموم وتنافى الخصوص لم يحز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه \* فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمنع هائثا \* ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملوح فيه الوصف الاصلى \* قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص السمي بها سواء لمح فيها المعنى الاصلى كما في القلب او لم يلح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلى انما يلح لمحاخفيا فيها ويؤما اليه ايماء مختلصا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلى لكونه كالنسخ مع لمح وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علماء انما لم تعتبر وان لم ينافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاعم في وضع العلم غير معنى الجمعية ( فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذى يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذى لم يلح فيه معنى الجمع وفي حاتم اذا

مرتين كون الاسم دالا على ذات ما مبهمه باعتبار معنى معين هو المقصود اولاترى ان اسماء الزمان والمكان والآله لم يجعلوها صفات لدلالاتها على ذات معينة باعتبار نسبة معنى اليها ولا شك ان الوصفية بهذا التفسير لا تجامع العلمية نعم ان فسرت بكون الاسم دالا على اتصاف ذات بمعنى اعم من ان يكون تلك الذات معينة او مبهمه امكن اجتماعها مع العلمية امكانا ظاهرا لكن المشهور في تفسيرها هو الاول وبه يظهر الفرعية في الاسم كما سيأتى في كلام الشارح فلذلك حكم المص بمنافاتها للعلمية وكان الشارح نظر الى الثانى فتحكم بعد المنافاة وقس على ما ذكرنا حال الجمعية مع العلمية فان مقتضى الجمعية في كرام

صححة اطلاقه على كل جماعة موصوفة بالكرم وذلك لا يجامع كونه علما لجماعة مخصوصة فالوصفية والجمعية (لم) اذا اعتبرنا على ما هما عليه من الاطلاق لا تجامعان العلمية نعم لا تزولان معها بالكلية بل يبقى معها اعتبار الاتصاف واعتبار التعدد فقال الشارح بقاء الانصاف اذا كان واجبا كما في نحو اسود من الصفات الغالبة كان معتبرا في منع الصرف وان لم يكن واجبا لم يعتد به سواء كان باقيا او لا واما الجمعية فلم يوجد فيها ما يعتد بها والله اعلم



لم يلمح فيه معنى الوصف فالاولى اذن في منع الصرف مساجد علما قال ابو علي وهو ان  
فيه العلية وشبه العجة حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعمى ليس يشبه العربي  
فيزيد عنده في الاسباب شبه العجة ( وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبني احدهما  
على سبب اخر ٢ كما قال ابو علي ان فيه شبه العجة وذلك ان الجزولي يعد عدم النظر  
في الاحاد سببا من الاسباب كالعلية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل  
غيره وكان سعيد ابن الاخفش بصرف نحو مساجد عمالزوال السبب وهو الجمع وهو  
خلاف المستعمل عندهم ( قوله وسراويل الا كثرون على انه غير منصرف قال \* فتى  
فارسي في سراويل راح \* واختلف في تعليقه فعند سيويه وبعده ابو علي انه اسم  
الجمعي مفرد عرب كما عرب الاجر ولكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو  
قناديل فحمل على ما يناسبه فمنع الصرف ولم يمنع الاجر مخفقا لان جمع ما وزنه ليس  
ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب وابحر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شئ  
لان العجة شرطها العلية وفيه اتسائيت المعنوي وشرطه ايضا العلية واما الصيغة  
فليست سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فسيويه يمنعه الصرف لا  
لسبب بل لموازنة غير المنصرف ( وقال الجزولي فيه عدم النظر والعجة الجنسية  
وعدم النظر عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها  
في هذا الوزن خاصة لاني غيره لا طراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن ( وقال المبرد  
هو عربي جمع سرولة والسروالة قطعة خرقه قال \* عليه من اللوم سرولة \*  
فليس يرق لمستعطف \* وبشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجزى في  
الاجاس فلا يقال لرجل رجال بلي جاء ذلك في الاعلام كداين في مدينة معينة ( وجوابه  
ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمرو ذلك ان لنا قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن  
لا ينصرف الا للجمعية ولم تحقق فيه لكونه لالة مفردة فقد رناها لثلاث تخرم القاعدة  
وايضا اذا اشتمل الشئ على الاقطاع جازلك ان تطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع  
منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن الافعال لانه قد جاء  
نحو قوله \* جاء الشتاء وقيصى اخلاق \* شرادم يعجب منه اتواق \* ٣ وشرادم لفظ  
جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيويه ان افعلالا مفرد وقال ابو الحسن ان  
من العرب من بصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيويه انه يقول  
بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيويه له بالاجر  
لاجل التعريب فقط لالكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد لانه اشبه من كلامهم  
ما لا ينصرف ( قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعنى الجمعية غير حاصل فلا  
يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم بصرف  
وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه فنظر الى ذلك المقدر ومن صرف  
فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو جار حزاب ان يقدر الجمع وذلك  
لجوز بعضه فيه الصرف وتركه نحو رأيت جار احزابي وحزابيا فنقول

كما قال نسخته

٢ قوله ( كما قال ابو علي )  
فان اباعلى جعل احد  
السبين ههنا مبني على سبب  
آخر هو العجة  
٣ قوله ( وشرادم لفظ  
جمع بالاتفاق ) الشرذمة  
الطائفة من الناس والقطعة  
من الشئ وثوب شرادم  
اي قطع وشرادم جمع بلا  
خلاف لفظ مفرد بالاتفاق



٤ قوله ( هو جمع حزباء ) الحزباء الارض الغليظة والحزباءه اخص منه ٥ قوله والجمع الحزابى كالصحارى بالتخفيف ( واصله التشديد كما قلنا فى الصحارى ٦ قوله ( سماء الاله فوق سبع سماء ٥٨ سماءيا ) سماءو البيت سقفه

٤ هو جمع حزباء اى الارض الغليظة ٥ والجمع الحزابى كالصحارى بالتخفيف ( قوله ونحو جوارى المنقوص من هذا الجمع \* اعلم ان الاكثر على ان جوارى فى اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب فى الجر جوارى قال الفرزدق \* فلو كان عبد الله مولى هجوتة \* ولكن عبد الله مولى مواليا \* وقال اخر \* سماء الاله فوق سبع سماءيا \* وهى قليلة واختارها الكسائى وابوزيد وعيسى بن عمر ولاخلاف فى النصب انه جوارى وانه غير منصرف ( ثم اختلفوا فى كون جوارى رفعا وجرا ٧ منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف ٨ وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستئصال الظاهر المحسوس فى الكلمة ( واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ماتين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذى هو الشرط فصار منصرفا ( والاعتراض عليه ان الياء الساقط فى حكم الثابت بدليل كسرة الراء فى جاء تنى جوارى وكسر الراء حكم لفظى كنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كتم وشج والاك كان كالمعدوم كيدودم ٩ ومن ثم صرف جندل وذلك مقصورى جندل وذلك ( وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة ثم جوارى بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين ( وقال سيويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستئصال ثم جوارى بحذف الياء لاستئصال الياء المكسور ما قبلها فى غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط فى الرجوع اى يلزم اجتماع الساكنين لورجعت ( والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح فى قولك مررت بجوارى كما فى اللغة القليلة الخيثة وذلك لان منع الصرف يقتضى شيئين حذف التنوين وتبعية الكسرة فى السقوط وصورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءنى الجوارى ومررت بالجوارى عند سيويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما ( وفسر السيرا فى وهو الحق قول سيويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا حذف الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيما كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء

جمعها على فعائل كما يجمع سحابة على سحاب ثم رده الى الاصل ولم ينون كما ينون جوارى ثم نصب الياء الاخيرة لانه جعله بمنزلة الصحيح الذى لا ينصرف كما تقول مررت بصحيف

٧ قوله ( منصرفا او غير منصرف ) المنقول من المصنف فى اماليه ان الصرف مذهب المبرد ومن قال بقوله ومنع الصرف مذهب سيويه ومن قال بقوله

٨ قوله ( وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى آه ) واما ما يقال من ان منع الصرف متوقف على اعتبار الاعراب الذى يطرأ على الاسم بعد اعتبار تركيبه مع غيره والاعلال متعلق به حال افراده المتقدم على التركيب فيتقدم عليه قطعافيه بحث لان الاعلال باسكان الحرف الاخير لا يتصور الا بملاحظة الاعراب

٩ قوله ( ومن ثمه صرف

جندل وذلك آه ) ذلك الالتميس ما يلى الارض من اسافله الواحد ذلك الالتميس وهو قصر ( بخلاف )  
الذالذ والجندل الحجارة ومنه سمي الرجل والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع فيه حجارة



بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال في مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين ( واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تبنيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بانقر عين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا وادوى بلاتوين اتفاقا لما انقلبت الياء القافية الجمع الاقصى ( وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ٢ ويجي فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة واعيل تصغير اعلى واذ جعل هذا النوع اعنى جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله مخالفا ل حاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال قبلي الياء كما كنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاء تى جوارى وقاضى واعيل ياء ساكنة ورأيت جوارى وقاضى واعيل ومررت بجوارى وقاضى واعيل ياء مفتوحة في الحالين ) وانما قدم منع الصرف لان العمليّة سبب قوى في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قوله \* ٣ يفوقان مرداس في جمع \* كما تقدم واما عند سيويه والتحليل فحال نحو جوار ٤ واعيل علما كان او نكرة سواء \* واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احى بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعدياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراه كاحيى والحى وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجي في التصريف انشاء الله تعالى فسيويه بعد حذف الياء نسيا يمنع الصرف لانه بقى في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لتقصانه عن الوزن بحذف الياء نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كثرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع ( والاولى قول سيويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احى نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهى الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كالجارى مجرى الفعل اعنى المحيى في الاعلال فاحيى عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كاسود في تصغير اسود كما يجي في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور \* قوله ( التركيب شرطه العمليّة وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك ) انما كان شرط التركيب العمليّة لان الكلمتين معا تدخلان في وضع العلم فيؤمن حذف احدهما اذا العمليّة كما قلنا تؤمن من النقصان ولو لاهما لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال ( قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العمليّة كما يجي في باب المنيات ) وكان عليه ان يقول ولا معر باجزوءه الاخير قبل العمليّة ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو ما زيد ( ويقول ايضا وان لا يكون الثانى

٢ قوله ( ويجي فيه الخلاف المذكور ) فسيويه يقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت قاضى ويجعل التنوين عوضا عن الياء كما في جوار ومن ذهب الى صرف جوار يقول ههنا هذه قاضى باثبات الياء ورأيت قاضى ومررت بقاضى باثباتها وقمها فظهر الاختلاف ههنا لفظا اذ لا خلاف في وجود ما يمنع الصرف فلا يتصور تنوين الصرف بخلاف جوار حيث اختلف في وجود ما يمنع الصرف فيه ٣ قوله ( يفوقان مرداس ) ردست القوم رميتهم بحجر والمر داس حجر يرمى به في البئر ليعلم فيها ماء ام لا ومنه سمي الرجل ٤ قوله ( واعيل ) حال اعيل كحال جوار في الاتفاق على صورة اللفظ والاختلاف في الصرف وعدمه لا كحال قاض اسم امرأة



نما يبنى قبل العملية ليخرج نحو سيويه وخسة عشر عملا فان الافصح اذن مراعاة البناء  
 الاول على ما يجي في باب المبنيات \* قوله ( ٥ ما فيه الف و نون ان كان اسما فشرطه العملية  
 كعمران او صفة فانتفاء فعلاية وقيل وجود فعلي ومن ثم اختلف في رجحان دون سكران  
 وندمان ) اعلم ان الالف والنون اتما توثران لمشا بهتتهما الف التأنيث الممدودة من جهة  
 امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن  
 التأنيث وتشا بهتها ايضا بوجوه اخر لا يضرب فواتها نحو تساوي الصدرين  
 وزنا فسكر من سكران كحمر من جراء وكون الزايد في نحو سكران مختصين  
 بالمذكر كما ان الزايد في نحو جراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة  
 اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو جراء كذلك وهذه الاوجه الثلاثة موجودة  
 في فعلاية فعلية غير حاصلة في عمران وعثمان وغطقان ونحوها وتشابهها ايضا بوجهين  
 آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زايدى  
 جراء معا وكون الزايد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان  
 مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث ( وقال المبرد جهة الشبه  
 ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني ٦ في النسب الى  
 صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها  
 واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاء وى وبهراوى كحمر اوى فابدلو النون من الواوى  
 شادا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجرأهم على هذا  
 الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياي ورقباني بزيادة النون من غير ان تبدل  
 من حرف فزيادتهما مع كونها مبدلة من حرف تناسبها اولى ( ثم انهم بعد اتفاقهم على  
 ان تأثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التأنيث اختلفوا وقال الاكثرون تحتاج الى  
 سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سيبين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر  
 اما العملية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة  
 الى سبب اخر فالعملية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بهما يمنع  
 عن زيادة التاء وهذا الانتفاء هو شرطها سواء كانت مع العملية او الوصف والوصف  
 عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين ( قوله  
 ان كان اسماى غير صفة وانما شرط فيه العملية ليسؤ من بهاعن دخول التاء كما ذكرنا  
 في التأنيث بالتاء ( قوله او صفة فانتفاء فعلاية عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة  
 على كان ٧ وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلاية  
 وليس هذا مما يجوز المصنف مثله كما يجي في باب العطف ( وقوله وقيل وجود فعلي  
 والاول اولى لان وجود فعلي ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل  
 ما يجي منه فعلي لا يجي منه فعلاية في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل  
 فعلاية جاء منه فعلي فعلاية ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلاية فعلية  
 وهذا دليل قوى على ان المعتبر في تأثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلي فاذا كان

٥ ان لف والنون اذا كانا  
 في اسم نسخة

٦ ( قوله في النسب الى  
 صنعاء وبهراء ) بهراء قبيلة  
 من قضاة

٧ اى على خبر كان وعلى  
 جواب ان لاصححه



٨ ( قوله ثم تقول منع صرف رجن اولى اذبه يصير الفرد اعنى رجن ملحقا بالاعم الاغلب ٢ ( قوله كم دون بيشة من حزن) اليش بكسر الباء نبت بيلاد ٦١ الهنبد وهو سم وبيشة اسم موضع وقد تهمز فيقال ببشة

٣ ( قوله نحو حسان وقبان حس الرود الكلاء استأصله قبان في الارض قبونا ذهب قب اللحم ذهب نداوته

٤ ( قوله نحو شيطان) شطن عنه اى بعد شاط يشيط اى هلك

٥ ( قوله ورمان) رمان قيل فعال كتفاح وخاض وان لم يكن تركيب رمن

مستعملا وقيل فعلان من رم ٦ ( قوله ولا في صرف

ندمان) ندم فهو ندمان اى نادم ونادمى فلان على الشراب فهو نديمى

وندمانى وجع النديم ندام وجع الندمان نداى والمرأة ندمانته والنسوة نداى ايضا

( قوله وخضم) هو اسم العبرين عمر بن تميم وقد غلب على القبيلة قيل سموا بذلك لكثرة خضمهم

وخضم ايضا اسم ماء ٨ ( قوله ونحو تنضب) تنضب شجر يتخذ منه السهام والتاء زائدة لانه ليس في الكلام فعل وفعل وفي الكلام تفعل مثل تقتل وتخرج الواحدة تنضبة

٨ ( قوله ويرمع) يرمع حجارة بيض رفاق تلح

٩ ( قوله وتدرأ وتدرأ) يقال فلان ذوتدرأ اى ذو قوة وعدة على دفع اعدائه عن نفسه واتمد حجر يكتمل به

المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رجن لا بواسطة وجود رجمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يضعوا منه مؤثنا لامن لفظه اعنى بالتاء ولا من غير لفظه اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف \* فان قلت لانسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلاية بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه \* قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجهها للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التأثير انتفاء التاء الاترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ( ٨ ثم نقول منع الصرف في رجن اولى لان المنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف فيثبت بهذا ايضا ان اشتراط التاء انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى ( وللخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة هل اتقى منه فعلاية اولا وهل وجدله فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بسباب سكران قال \* كم دون بيشة من خرق ومن علم \* كانه لامع عريان مسلوب \* وقد جائت الفاظ تحتمل نونها الاصلة فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتمل الزيادة فلا تصرف ٣ نحو حسان وقبان فهما اما من الحسن والقبن فيصرفان واما من الحس والقبن فلا يصرقان وكذا ٤ نحو شيطان ٥ ورمان ( وقال الاخفش اذا سميت باصيلا منع الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمزة ( قوله ومن ثم اختلف في رجن يعنى ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلاية لم يصرفه في قولك الله رجن الرحيم لحصول الشرط اذ لم يجىء الرجانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجىء رجمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ٦ ولا في صرف ندمان لان انتفاء الشرط على المذهبين \* ( قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشم وضرب اويكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع اجر وانصرف يعمل ( لجمى \* بعمله بالتاء ( قوله يختص بالفعل نحو شم فان هذا الوزن لم يأت في الاسماء العجمية نحو بقم ونحو شلم لبيت المقدس وكلامنا في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شم لفرس وبذر لماء وعثر لوضع ٧ وخضم لرجل فاصل هذه الكلمات كلها افعال ونحو يزيد ويشكر وترجس خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس اسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولات وترجس اعجمى ٨ ونحو تنضب ويرمع واعصرو اصبع ٩ وتدرأ واتمد من الغالبة في الفعل ( واما فعل فمن الخواص اذ لم يأت

٨ ( قوله ويرمع) يرمع حجارة بيض رفاق تلح

٩ ( قوله وتدرأ وتدرأ) يقال فلان ذوتدرأ اى ذو قوة وعدة على دفع اعدائه عن نفسه واتمد حجر يكتمل به



تضعيف ايتق ارشدت الى ان الهمزة والنون اصليان وان اشبهتا في الظاهر الزائد فايثق فعل ملحوق بجعفر كههد نسخة

٢ ( قوله كههد ) مهدد من اسماء للنساء وهو فعل والميم اصلية والذال ملحقة

٣ ( قوله و نون نهشل ) النهشل الذئب والصقر وهو مثل جعفر

٢ قوله ( وساسم ) ساسم بفتح السين شجرا سود

٣ قوله ( نحو ايدع وافكل ) الايدع الزعفران والافكل على افعال الرعدة

٤ فيكونان في غير الالوان والعيوب فكما يجيىء افعال فعلاء وهو اسم يجيىء افعال يفعل ايضا وهو فعل لان افعال فعلاء

من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وقحها في المضارع لم يجيىء الا قليلا نحو اشيب ففي كل ما ذكرنا يساوى الاسمى والفعلى ويزيد الفعلى بمجيئه حكاية عن النفس في باب جدت واحدفى غير الالوان والعيوب

فعل في اسماء الاجناس الأدئل لدوية وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال ﴾ وقولهم لطاير تبشر ولاخر تنوط لتنويطه عشه فيجوز في دئل بمعنى دوية ان يكون منقولا من فعل مالم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اى اسرع والدألان مشى سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دأل والتغير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرثم بمعنى الاست فهما شاذان ( قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اى اول وزن الفعل الذى في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها ٩ فالوق المشتق منه مألوق اذاسمى به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ايتق علما لكونه ملحوقا بجعفر ٢ كههد فالهمزة اصلية ولو كان افعال لوجب الادغام كاشد واحب واما ألبب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لب والفك شاذولم يأت في الكلام فعلا حتى يكون ملحقا به ٣ ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلية ( والتحاة قالوا في موضع قول المصنف او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اى يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء تساوى فيه الفعل والاسم لم يقل او وزن الفعل ( والذى حل المصنف على مخالفتهم شيئا احدهما انه رأى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كانت الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضى منه فاعل وفاعل الاسمى اقل قليل كخاتم وعالم ٢ وساسم ( والثانى انه رأى ان نحو احدواجر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثى ليس من الالوان والعيوب يجيىء منه افعال التفضيل ومنها ما يجيىء افعال فعلاء كاجر واعور وكلاهما اسمان واما افعال الفعلى فلم يجيىء منه الاماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كخرج واذهب لامن كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذارد على الاخفش قياس احسب واخل واظن واوجد وازعم على اعلم وارى ( قال ويجيىء افعال ماضيا للافعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثى قليلا كاشحم والحم واتمر ويقابله في الاسماء ومن غير الفعل الثلاثى ايضا في القلة ٣ نحو ايدع وافكل وارنب ( ولقائل ان يقول على قوله افعال فعلاء لم يجيىء من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب البصر بين وهو ان افعال التعجب فعل ٤ ومن كل ما يجيىء منه افعال التفضيل الاسمى يجيىء منه افعال التعجب الفعلى والذى جاء في فعل يفعل مفتوحى العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وقحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحدفى على افعال فعلاء ٥ اذ لا يجيىء من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجيىء في التصريف ان شاء الله تعالى ( لكن الانصاف ان الغلبة في افعال الفعلى

ومن باب اذهب ويذهب من كل ما يجيىء آه نسخة ٥ قوله اذ لا يجيىء من غير باب فعل يفعل الا قليلا) ه ( ليست)



ه ربما يقال باب الافعال ليس بقليل فاذا قوبل افعال التعجب بافعال التفضيل بقي هناك في الاسماء افعال فعلاء وافعل الاسمي من غير فعل كارب و اخواته وبقي في الافعال ماضى الافعال ومضارع يفعل من فعل ومن فعل وهذه الثلاثة تزيد على افعال فعلاء وافعل الاسمي زيادة ظاهرة

٦ وقال المصنف معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بما وقع على ذلك الوزن في القبيلين آه نسخته

٧ قوله ( وهو اما متعذر او متعسر ) اي العلم الذي هو معنى الاحاطة ههنا ٢ قوله ( وترتب ) امر ترتب اي ثابت قوله ( بضم التاء الاولى ) وبضم الثانية ايضا واما ترتب بضم التاء الاولى وقبح الثانية على ما في الصحاح فقيه وزن الفعل مع الشرط كما في ترتب بفتح التاء الاولى وضم الثانية

ليست بظاهرة ٦ اذ كون الوزن غالبا في احد القبيلين لا يمكن الحكم به الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين ٧ وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدئ فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل ( وفيه نظراذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما تعرف مثلا ان افعال في الفعل مثلا قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كذهب واجد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القائل به في نحو شم وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر ( وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الاوله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله ( واما غير المتصرف كتم وبئس وعسى فاقبل قليل فصارت هذه الزيادة لا طرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كالفعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزيادة في الفعل لا تكون الا لمعنى ( واما في الاسماء فقد تكون لمعنى كاجر وافضل منك وقد لا تكون كارب وافعل وايدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى ( وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرية الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم وترجح التاء في الجرادالوزن في الاسم الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة وبعملة اما الحاق التاء باسودة في الحية فلا يضر لان هذا الحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستفعل واستفعل ومنها تفاعل وتفعول وتفاعل ودحرج ودحرج ودحرج وافعل وافعل وافعل وكذا انفعال وانفعل وانفعل وغير ذلك ( واذ سميت بنرجس بكسر النون ٢ وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما فانصرف ارملة ويعمل مع الوصف الاصلى السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني نرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تقتل ( واذ غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتمدة في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهزمة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق وارق ( وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرية المعتمدة حاضرة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف العين كتقل وتبع وتنحف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تنحف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويفزو وكذا اخش وارم واغزل لان همزة الوصل بالفعل



ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لافعل ثلاثي متصرف الاوقياس امره ان يكون  
بهمزة الوصل نحو عد وقل اصله الهمزة لولم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة  
فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان  
سقوطه انما كان للجزم والوقف الجارى مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فنقول في  
المسمى بتقل واخش جاءني تقول واخشي وكذا في المسمى بقل وبع جاءني قول  
وبيع ( وان لم يكن في الغير الزيادة المتبعة المصدرية وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع  
وعدا وبقييل وبيع ٣ لم يعتبر الوزن الفائت الاصلى تقول جاءني قيل وبيع وفي قل  
وبيع وخف جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم فهو  
عند سيويه يضر ايضا بالوزن كما في رد وبيع ( وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل  
اخذ بالوزن لانه لا يجمع اذن العملية ( واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم  
خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم  
( واما التغيير في الاول فهو في العملية لازم اذ لم يصادفه الوزن العلمى الا بخففا هذا ( واعلم  
ان الوزن المشترك في الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا  
خلاف ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فنعم الصرف  
في نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما ( واعتبره عيسى بن عمر بشرط  
كونه منقولا عن الفعل ٤ نحو كعسب واستدل بقوله \* انا ابن جلا وطلاع الثيايا  
٥ \* متى اضع العمامة تعرفوني \* والجواب انه ان كان علما فمحكى لكون الفعل سمي به  
مع الضمير فتكون جملة كيزيد في قوله \* نبيت اخوالى بنى يزيد \* ظلما علينا لهم  
فديد \* وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اى انا ابن رجل جلا امره اى  
انكشف او جلا الامور اى كشفها وفيه ضعف لان الموصوف بالجمال لا يقدر الا بشرط  
تذكره في باب الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر ولا سيما اذ لزم منه اضافة غير الظرف  
الى الجملة \* قوله ( وما فيه عملية مؤثرة اذ انكر صرف لمتين من انها لا يجمع مؤثرة  
الاماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون الا احدهما فاذا  
نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد ) يعنى بكون العملية مؤثرة ان يكون منع صرف  
الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا  
لا غير او شرطا وسببامعا ( فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان تكون مع العدل في  
اسم لم يوضع الاعلما كعمر وقطام في تميم والثاني ان تكون مع الوزن سواء كان الاسم  
ممنوع الصرف قبل العلمية كاحجر او لا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين  
على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العملية سبب فيه عند ابي علي والجزولى والسبب  
الثاني عند ابي علي شبه العجة وعند الجزولى عدم النظر في الاحاد وليست سببا عند  
المصنف لاعتباره الجمع الاصلى فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف  
غير منصرف عند غيره ( واما سراويل علما فعند سيويه فيه العلمية والتأنيث المعنوى  
وقديذ كر لكن التأنيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التأنيث فقال سراويل كعقرب

٣ اصله قول وبيع

٤ قوله ( نحو كعسب )

كعسب الرجل اذا قرب  
بين الخطى

٥ قوله ( وطلاع الثيايا )

الثنية طريق العقبة يقال  
فلان طلاع الثيايا اذا كان  
ساميا لمعالى الامور



اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتأنيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا تؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغى سببا فيقول في جراء علما سيبان الثاني من الموضوعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصنف نحو مثني وثلاث فالأخفش وابوعلي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاد الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلية مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في اجراء المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر ( واما الخروج علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلية مع العلمية وكذا لكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم ) واما ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذا عدل في الاصل ( والاخفش والكوفيون يصرفون اخرو وجع ولكع اعلاما اذا العلمية وضع اخر ) وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ ( وعكس سيبويه الامر في صحرا اذا سمي به غير ما وضع له او لا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل ) والثاني اعني كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلف

٥ وهو الالف والنون مع العلمية سبب مقام سيبين عند بعضهم والعلمية شرطه وفي الحقيقة الشرط انتفاء التاء وهو معطل باحد ثلاثة اشياء العلمية كافي عمران ووجود فعلي كما في سكران واختصاص اللفظ كما في رجن وعند الباقيين الالف والنون سبب والعلمية سبب آخر كما مر فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانه يمنع بها من التاء فتشابه الف التأنيث فيقوم مثلها مقام سيبين وعند الباقيين العلمية سبب معها كما مر ( والثالث اعني ان تكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا وتقديرا وفي الابعجي وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجتمع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التأنيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغى سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعتنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التأنيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في آذربيجان لكان يزول تأثير الجمع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلاثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الاحاد في باب مساجد على الخلف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يصاد الاخرين

٥ وهو الالف والنون فان العلمية شرطها آه نسخة







قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية بصرفه ايضا بعدها (واما الكلام في اجر بعد التنكير فيسمى ء ومثله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء بصرفه الاخفش خلافا لسيبويه) وقال الاخفش لو سميت باسم مركب آخر جزئيه ذوالف التأنيث او الجمع الاقصى نحو معدى صحراء او معدى مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس بمجموع الكلمة اذن ذالف التأنيث ولا الجمع الاقصى حتى يمنعنا عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما (٢) وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذالف التأنيث مع جعل الجزأ الاخير بجزأ الكلمة ممنوع واما قوله بمجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فسلم (قوله مؤثرة) حال ومفعول تجماع ما ويعنى بماهى شرط فيه التأنيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما (قوله الاعدل) ٣ مستثنى مما بقى من المستثنى منه المقدر الذى استثنى منه لفظة ما بعد استثنائها اى لتجماع سببا غير السبب الذى هى شرط فيه الاعدل فكلا المستثنىين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الازيدا الاعرا اى ما ضربت احدا غير زيد الاعرا فالعلمية المؤثرة تجماع الاربعة الاشياء وهى شرط فيها وتجماع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هى سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذر بيجان فاذا نكربى بلاسبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع الاثني او ثلاثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان تكون معهما معا لتضادهما فلا يكون الامع احدهما كما في نحو عمر واحد فاذا نكر الاسم بقى على سبب واحد قال وانما قلت وهما متضاد ان ليصح حكمى الكلى بكون كل مافيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لولم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير ٤ لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فما تقدم (واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز ٥ لان كلامه في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعها لم تكن العلمية مؤثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان منقولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا تؤثر فيه العلمية الطارئة كما في جراء وسعدى علمين بلى لو كانت الاسباب الثلاثة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منها غير معينين فيكون للعلمية تأثيرا بكونها احد الثلاثة المؤثرة اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعها وينع طرء ان العلمية اذن على الوزن والعدل كما في نحو اصمت على ما مر اذ لولم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم تكن العلمية مؤثرة معهما اذا كانت العلمية اذن طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير (والجواب عن الاعتراض منع وجوب طرء ان العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت) والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك يمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا \* (قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل اجر علما ثم ينكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب خاتم

٢ وقول الاخفش قوى  
قوله مؤثرة آه نسخته

٤ قوله (مستثنى مما بقى من  
المستثنى منه المقدر الذى  
استثنى منه لفظة ما) يمكن  
ان يقال قوله لا تجماع  
مؤثرة الاماهى شرط  
فيه حاصل معناه  
كل ما تجماعه العلمية مؤثرة  
فهى شرط فيه فقوله الا  
العدل مستثنى من هذا  
الحاصل فيكون المقصود  
بالاستثناء اخراجها عن  
اشتراط العلمية فيهما وح  
يكون تفريع قوله فاذا نكر  
اظهر

٤ مع ان العلمية مؤثرة  
لبقاء آه نسخته  
٥ زيد في بعض النسخ  
من هنا الى قوله اذلو  
لم يتضادا



٢ قوله (قوله اعتبار منصوب على انه حال من سيويه  
 اي خالف سيويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيويه ٣ اذ معناه اعتبر سيويه دون الاخفش  
 (قوله ولا يلزمه باب خاتم) هذا جواب عن الزام الاخفش لسيويه في اعتبار الصفة بعد زوالها  
 وتقريره ان الوصف الاصلى لوجاز اعتباره بعد زواله لكان باب خاتم غير منصرف ٤ للعلية  
 الحالية والوصف الاصلى فاجاب المصنف عن سيويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في خاتم ما يمنع  
 من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف اجر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف  
 والعلية اذ الوصف يقتضى العموم والعلية خصوص وبين العموم والخصوص تناف (قوله  
 في حكم واحد) يعنى في الحكم يمنع العرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سييين فتكون  
 ٥ قد جعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم  
 اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع اجر على جر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل  
 العلية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين فلم يجتمع في حالة فاذا نكر اجر فانه يصح  
 اعتبار الوصف (وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب اجر  
 رب شخص فيه معنى الجرمة بل معنى رب اجر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسودا او  
 ابيض او اجر فعنى اعتبار الوصف الاصلى بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال  
 ما يضاؤه وهو العلية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريدا اثبات معنى الوصف الاصلى فيه لجاز بالنظر  
 الى اللفظ لزوال المانع هذا ٦ والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شئ خلاف الاصل اذ  
 المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف  
 الاصلى في حال التسمية كالوسمى مثلا باجر من فيه جرمة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار  
 الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلية ايضا لكنه لم يعتبر نيمها لان المقصود الهم  
 في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن  
 المعنى الاصلى ٧ كزيد وعمر و قليلا ما يلحق ذلك ٨ وان كان لم يعتبر في وضع العلم  
 الوصف الاصلى بل قطع النظر عنه بالكلية كالوسمى باجر اسود او اشقر لم يعتبر  
 بعد التنكير ايضا (وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو اجر انما  
 هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على معنى الصرف هذا كله في افعال فعلاء  
 وكذا فعلان فعلى ( واما افعال التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته  
 فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجاعا ولا يعتبر فيه سيويه الوصف  
 الاصلى كما اعتبر في نحو اجر وان كان مع من لم يصرف اجاعا بخلاف من الاخفش  
 كما كان في اجر ( اما الاول فلضعف افعال التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل  
 في الظاهر كما يعمل افعال فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعال الاسمى الذى لا معنى  
 للوصف فيه كافتك وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف ( واما افعال فعلاء فلتبوت عمله  
 في الظاهر قبل العلية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي

( في بيان )

٢ قوله (قوله اعتبار منصوب  
 على انه حال آه ) ويمكن ان  
 يجعل مفعولا له اي خالفه في  
 منع صرفه لاعتبار الصفة  
 ٣ لان معنى خالف سيويه  
 اعتبر الصفة بخلاف الا  
 خفش نسخته

٤ اذ فيه العلية نسخته

٥ قد جعت المتضادين (قوله  
 قد جعت المتضادين آه) اي  
 اعتبرتهما في حكم واحد  
 فكأنك جمعتهما في حالة  
 واحدة ٦ (قوله والحق ان

اعتبار ما زال بالكلية آه)

احتراز عن نحو اسود

٧ قوله كزيد وعمر و قليلا

ما يلحق ذلك) يقال زاد زيدا

وزيادة ويقال عمر الرجل

بالكسر عمر او عمرا على غير

قياس لان قياس مصدره

التحريك اي عاش زمانا طويلا

٨ (قوله وان كان لم يعتبر

في وضع العلم الوصف الا

صلى بل قطع النظر عنه

بالكلية آه ) وبذلك يظهر

اعتبار الوصف الاصلى

لكنه على خلاف القياس

عنده وعلى القياس عند

سيويه فلا نزاع بينهما

في الحكم ح



في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افعل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف (واما الثاني فانما وافق الاخفش سيويه في منع الصرف مع من ٩ لظهور وصفه اذن كما ذكرنا ولو لم يكن من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوضعي فلونون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال بسبب وجود علامته للوصف اعنى من ٢ بخلاف باب اجر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجما لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وانحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في جميع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها \* ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى آخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع و مساجد ربيع و مسجد ٣ ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغرته انصرف ايضا لزال علامة الجمع ووزنه المعتبر ( واذا صغرت سراويل علمالم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتأنيب المعنوي الذي يكون فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيبم ودحرج في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا تزيله كما تقول في تصغير اجد ورجس ويشكر وتغلب احميد و نرجس ويشيكر وتغلب لانه على وزن مضارع فيعمل نحو يطر ييطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب ٤ وفي تحلى تحيلى فبعضهم لا يعتبروه لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع مستأنف ( قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستأنفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث لكونه موضعا مستأنفا فلا ينصرف اذ يرتفع تصغير ادور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غليون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حيزة تصغير حيزة لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به ( والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادير والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا ٥ لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لما ينحصر الذات المبهمه المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقى الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثمان

٩ لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامة آه نسخة  
٢ قوله بخلاف باب اجر لعريه عن العلامة ( عري من ثيابه يعري عريا و فرس عري ليس عليه سرج ووجهه اعراء ٣ ) قوله ولو سميت به المذكر ( بخلاف المؤنث اذ هناك علمية وتأنيب

٤ ( قوله وفي تحلى تحيلى )  
التحلى ما افسده السكين من الجلد اذا قشر

٥ ( قوله لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية ) يظهر من هذا اعترافه بان الوصفية المعتبرة في منع الصرف لا تتجمع العلمية اصلا نعم لا يجب زوالها بالكلية معها



٦ ( قوله ومعرفة ما يقرب الفه ) قال عبد القاهر انما يجب قلب الالف قبل النون في التصغير اما للدلالة على ان النون اصلية واما لانه كسر ذلك الاسم على فعالين فان فقد الامر ان فليس الاحفظ ٧٠ ﴿ الالف ٢ ﴾ قوله ومن لم يقل بتبعية الكسر

في سكران وثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ٦ ومعرفة ما يقرب الفه مما لا يقرب تبين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلية والتأنيث والتركيب والعجمة ( قوله وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسرة ) اي كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر \* اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجامعها اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثني والجمع ( ويجوز ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكأنه ثابت فلم يحذف الكسر ٢ ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجم بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكأنه ليس فيه علتان من تسع فدخله الكسر فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفا وعلى الوجه الاول هو باق على حاله من عدم الانصراف لاسبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ( ٣ ) ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر ٤ فالاول اولى \* قوله ( المرفوعات هو ما شتمل على علم الفاعلية ) قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والبواقى محمولة عليها والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمدة كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه ( قوله هو ما شتمل ) ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعني ما لان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كطابقته للعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ( ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ) ويعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو ه اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في اخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع ( والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما شتمل على علم العمدة لان الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمدة ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العمدة على ما تقرر قبل \* ( قوله فانه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه ) قوله ( فانه الفاعل ) اي وما شتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدأ والخبر جلا على معنى ما

التنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة ( اي بالاضافة واللام فعلى مذهب غير المص هو منصرف حيث حدوا غير المنصرف بما منع منه الكسر والتنوين واما على مذهبه فهو غير منصرف ان لم يزل بهما ما يوجب منع صرفه وقد تقدم كلام في هذا المعنى ٣ ) قوله ويرد على الثاني ( اي على القول بحذف الكسر اصالة واما ذكره في توجيه الكسر ح مع اللام والاضافة ٤ ) قوله ( والاول اولى ) وهو القول بالتبعية ه الدالة على الفاعلية والابتداء والخبر وما جرى مجراهما فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كما لمبتدأ والخبر وخبران واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لنفي الجنس اذا دل كل واحد منها على كون الاسم عمدة الكلام نسخه ( قوله ونعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو الدالة على الفاعلية ) هذه النسخة هي الموافقة لتوجيه كلام



(انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه (قوله ما اسند اليه) قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد ونحوه (قوله او شبهه) يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه ليدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو زيد قد امك او في الدار او الظاهر نحو زيد امامك غلامه لكون الرفع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار على ما يجيء في باب المبتدأ (قوله وقدم عليه) الضمير فيه للفعل او شبهه وفي عليه لما ٧ واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدأ لان نحو زيد في قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو الخبر عنه في الحال او الاصل كما مر في حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدأ نحو انت زيد \* ان قيل فالمبتدأ في قولك قائم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه \* قلت هو مؤخر تقديرا وتقديمه كالتقديم (قوله على جهة قيامه به) اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائما او لا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا على طريقة اسناد القيام (ويعني بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغيير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعديد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما الصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر (وبقوله على جهة قيامه به) يخرج مفعول مالم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا يحترزان عنه ليدخل في الحد (وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي راجع الى انه اهل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا) وتمثله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا (والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل \* (قوله والاصل ان يلي فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا) قوله (يلي فعله) اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اي قرب منك (قوله فلذلك جاز) اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي

٧ (قوله واحترز بقوله  
وقدم عليه من المبتدأ او)  
قال المص هذا القيد لدفع  
توهم دخول زيد من زيد قام  
في حد الفاعل ولا حاجة اليه  
حقيقة لان قام مسند الى ضمير  
مستتر والمجموع مسند الى  
زيد الا انه اتفق ان الضمير هو  
زيد فتوهم انه وارد وليس  
بوارد لان هذه دلالة عقلية  
وحدنا باعتبار الدلالة اللغوية



الفعل فهو متقدم على الضمير تقديرًا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا مععل بما ذكر  
وذلك ان يقال انما لم يجوز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل و اصل الفاعل  
ان يلى الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكره  
ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون  
اوقع في النفس كما يجي ( وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه اوفى الضمير الذي يجي  
بمفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجي به الا لغرض رفع الابهام  
عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه ليكون مفعولا لانه لا يكونه للتمييز  
فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشئ الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام  
واما اذا جئت بعده بشئ الغرض الاصلى منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكتفى  
في التفسير لانه يحتمل على ما هو المراد الاصلى منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع القراء  
والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجي  
خلاف البصرية ( وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جنى نحو ضرب غلامه زيدا اى اتصال  
ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقترانه للفاعل  
واستشهد بقوله \* جزى ربه عنى عدى بن حاتم \* جزاء الكلاب العاويات ٢ وقد فصل  
\* وبقوله \* لما عصى اصحابه مصعبا \* اذى اليه الكيل صاع بصاع \* ويجوز التأويل  
رب الجزاء واصحاب العصيان وبقوله \* الاليت شعرى هل يلومن قومه \* زهيرا على  
ما جر من كل جانب \* ٣ والاولى تجوز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه  
مع قولهم في باب التنازع بما قالوا ( وكذا نقول يحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة  
المفعول الاول قبل الثاني وان تأخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجي في باب مفعول ما لم يسم  
فاعله ويقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيدا ( وكذا اذا كان للفعل  
مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فترتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا  
نحو قتلت بأخيه زيدا او مقدرنا نحو اخترت قومه زيدا اى من قومه فن ثمة حسن رجوع  
الضمير الى المتأخر عنه في المسئلتين \* قوله واذا اتقى الاعراب لفظا فيهما والقرينة  
او كان مضمرًا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه ( هذا بيان لما يعرض  
فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التأخير عنه ( قوله لفظا ) منصوب  
على التمييز اى اتقى لفظ الاعراب لا تقديره ( قوله فيهما ) اى في الفاعل والمفعول به الذى  
دل عليه سياق الكلام اى اذا اتقى الاعراب اللفظى في الفاعل والمفعول معا مع انقضاء  
القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة  
الموضوعة للتمييز بينهما اى الاعراب لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التى قد توجد  
في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجي فيلزم كل واحد مركزه  
ليعرفا بالمكان الاصلى والقرينة اللفظية كالأعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما  
نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى  
حبلى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمعنوية نحو اكل

٢ عوى الذئب والكلب  
وابن آوى يعوى عواء اذا  
صاح صحاح

٣ قوله والاولى تجوز  
ما ذهب اليه لكن على قلة ( )  
وذلك لوروده في كلام  
الفصحاء قال حسان رضى الله  
عنه ولوان مجدا اخلد الدهر  
واحدا من الناس ابنى مجده  
الدهر مطعما وقال غيره كسا  
حلمة ذا الحلم اثواب  
سودد ورقى نداءه ذا الندى  
في ذرى المجد وقال غيرهما  
جزى بنوه بالقبيلان من كبر  
وحسن فعل كما يجزى ستمار  
وقال غيرهم لما رأى طالبوه  
مصعبا ذعروا وكادوا ساعد  
المقدور ينتصر الى غير ذلك  
كقوله تغنى حلالها هند  
عن حلى



٤ قوله ( وذلك انهم لا يجيزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة ) فلم يجوزوا تحريك الياء فيهما ٥ قوله اما لو تقدم المفعول على الفاعل آه ) فيه نظر لانه ﴿ ٧٣ ﴾ لاجواب في كلامه لاما وقد ثبت انه لا بد له من جواب مقرون

بالفاء وقوله لكان في جواب لودون اما فتأمل

الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ونحو ذلك ( وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كضربت الاياك او مضمرا متصلا كضربتك لتلا بصير المتصل منفصلا \* فان قيل ففي المثال الذي اورده اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله \* قلت لما كان التاء فاعلا و ضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما ك بعض حروف الفعل الاترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك ٤ وذلك انهم لا يجيزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملة فصار ضمير المفعول في ضربتك كما انه اتصل بالعامل ٥ اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجاء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجاء لكنه من حيث كونه مفعولا لافضلة ( قوله او وقع مفعوله بعد الا ) اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الاعرا ( وينبغي ان تعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا لخاصة العامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في التأخر وما لذلك التأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الاعرا فضاربة زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا لاحد الا لعمرو اما مضرورية عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا والعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد مضرورية عمرو ومقصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضاربة زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في نحو ما جاء زيد الا را كبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا ٦ بخلاف ما جاء را كبا الا زيد ٧ فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد الاعرا مقصور على عمرو ومضرورية عمرو وعلى الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ نصير المضرورية خاصة والضاربة باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الاعرا زيد فعند هذا نقول ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا احد الاعرا زيدا اختل ايضا لان مضرورية عمرو في اصل المسئلة اعني في ما ضرب زيد الاعرا كانت على الاحتمال ٨ وبالتقدير المذكور الان صارت مضرورية عمرا مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربني الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا ٨ نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما ٩ او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل

٦ قوله ( بخلاف ما جاء را كبا الا زيد آه ) فانه لا يجوز ههنا ان يكون قد جاء غيره را كبا ويجوز ذلك هناك وايضا في الاول ينحصر بجيئه في حال الركوب ولا ينحصر ركوبه في حال الجئي وفي الثاني ينحصر الجئي را كبا في زيد ولا ينحصر زيد في الجئي را كبا لجواز ان يجئي غير را كبا ايضا اذا تعدد الجئي

٧ وبالتقدير المذكور الآن لا ضارب الا زيد ولا مضروب الاعرو فصار ضاربة هذا مقصورة على هذا ومضرورية هذا مقصورة على هذا هذامع ان استثناء شيئين آه

في نسخة اخرى

٨ قوله ( نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما اي لم تذكر المفعول فقط او الفاعل فقط بدليل قوله او قدرتهما

٩ وقوله ( او ذكرتهما ) اي ذكرت الفاعل عاما فقط او ذكرت المفعول عاما فقط بدليل قوله وكذا اذا ذكرت



٢ وما ضرب الازيدي وما ضرب احد الازيدي في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا  
 عامين نحو ما ضرب احد الازيدي عمرو او قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الازيدي  
 عمرا يقي المستثنيان غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شئ<sup>٢</sup> يتعلق به  
 الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شئ<sup>٢</sup> يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين  
 ذكرتهما خاصين فيكون في ما ضرب الاعمر ازيد المضروبة المطلقة مقصورة على عمرو والضاربة  
 المطلقة مقصورة على زيد وتختص مضروبة عمرو بزيد وهو عكس المعنى هذا مع ان استثناء  
 شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذا اصل  
 فيه الاوهى حرف فلا يستثنى بهما شيئا لاعلى وجه البديل ولا على غيره فلا تقول في البديل ما سخا  
 احد بشئ<sup>٢</sup> الاعمر و بدرهم ولا تقول في غير البديل ما سخا احد بشئ<sup>٢</sup> الاعمر الدينار (ويجوز  
 مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين  
 منهما جاز نحو ما ضرب احد احد الازيدي عمرا وذلك لان الاسمين يكونان بدلين مما قبل الا  
 كما<sup>٢</sup> نهما واقعان موقع ما بدلا منهما اى كما<sup>٢</sup> نهما وقعا قبل الا وليس بمستثنين فكأنك قلت ضرب زيد  
 عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمرة من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب  
 احد احد الازيدي ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الازيدي عمرا او كان  
 احدهما مذكورا دون الاخر ٣ نحو ما ضرب القوم الابعضهم بعضا او كلاهما مذكورين ٤  
 لكن المستثنين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد بشئ<sup>٢</sup> الازيد او الازيد السوط لم يجز لان  
 المستثنين اذن ليسا كالواقعين قبل الاوهى تضعف عن استثناء شيئين الاعلى الوجه المذكور فان  
 استدل من اجاز مطلقا بقوله تعالى ﴿ وما تراك اتبعك الا الذين هم ارادنا بادي الرأى ﴾ فانه  
 لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما تراك اتبعك احد في حالة الارادنا في بادي الرأى اى بلا  
 روية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا في بادي الرأى او بان الظرف  
 يكفيه راحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره (وان اردت في اصل المسئلة اعنى ما ضرب  
 الاعمر ازيد ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الاعمر فالعنى لا ينعكس  
 ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا  
 ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الازيد احد او تابعا للمستثنى نحو  
 ما جاءني الازيد الظريف او معمول لا غير العامل في المستثنى نحو قولك \* رأيتك اذ لم يبق الا الموت  
 ضاحكا \* وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني  
 الازيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملة واحدة فالاولى ان  
 لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل  
 فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من  
 وجه فكأنه وكل واحد منهما كالشئ<sup>٢</sup> الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبي

٢ قوله وما ضرب الازيدي او  
 ما ضرب احد الازيدي  
 في المفعول اى احد وفيه  
 بحث اذ يلزم حذف الفاعل  
 فكأنه جعل الضمير المستتر  
 من قبيل المقدر دون المذكور

٣ قوله (وما ضرب القوم)  
 اى احدا  
 ٤ قوله لكن المستثنين لم يبدلا  
 منهما (سواء لم يبدل شئ<sup>٢</sup> منهما  
 او بديل احدهما دون الاخر  
 بسوط نسخته طريق نسخته



من عامله اذ قولك اذلم يبق الاموت معمولا رأيتك و ضاحكا معمولا الاخر ( فاذا ثبت هذا فان وقع معمولا اخر لما قبل الابد المستثنى غير ثلاثة المذكورة امام رفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله \* كان لم يمت حتى سواك ولم تقم \* على احد الاعليك النوايح \* وكقوله \* لا اشتهى يا قوم الاركاها \* باب الامير ولا دفاع الحاجب \* اضمروا له \* ما ملاخر من جنس الاول اى قامت النوايح واشتهى باب الامير كارها والكسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا ولا كما في قولك ما مررت الارا كبا يزيد في الشعر وفي غيره بلا تقدير ناصب ولا رفع ( وابن الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز في ما ضرب زيد الاعمر ما ضرب الاعمر زيد و انما قلت في اول بيان المسئلة معمولا لخاصة لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الازيدا فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ \* يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيد الاعمر امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا ( قوله او معناها ) يعنى ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الاعمر فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرناه في ما ضرب زيد الاعمر ( وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* انما الاعمال بالنيات \* وانما الولاة للمعتق \* واجيب بان المراد في الخبرين التأكيد فكأنه ليس عمل الابالية وليس الولاة الا بالمعتق كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد \* قوله ( واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره ) بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تأخير الفاعل عن المفعول ( قوله اتصل به ) اى بالفاعل ضمير مفعول راجع الى مفعول وجب تأخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر ( وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كما تقدم ) وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هند ارجل ضربها هكذا قيل ( ولو قيل يجوز اكرم رجل هند ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير ممنوع بخلاف الصلة والموصول اذا الاتصال الذى بين الاولين اقل مما بين الاخيرين ( قوله او وقع بعد الا ) اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الازيدا معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الاعمر فان مضروبية ما قبل الامحصورة فيما بعدها والضرارية محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجا المذخور المذكور \* قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قاما وليك زيد ضارع لخصومة \*

٤ ( قوله اى قامت النوايح آه ) قيل فالفعل الاول ببق بلا فاعل الا ان يعتبر ضمير وفيه تعسف

٥ ( قوله وانما قلت آه ) قد فصل هذا المعنى سابقا بالحقاق في بعض النسخ ومع ذلك الا لحاق لا يحتاج الى هذا الكلام انما الولاة لمن اعتق نفسه



٦ (قوله زيد لمن قال من قام) الصواب ان قولك من قام جملة اسمية صورة فعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه لما اريد الاختصار ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلبت الجملة اسمية في الجواب روى التنبيه على اصل السؤال وقد ينسأ هذا المعنى كما ينبغي في حاشية تلخيص المفتاح فارجع اليها ٨ قوله والبيت لحارث بن نهيك وتماهه ( رجل نهيك اى شجاع لانه ينهك عدوه اى يبلغ فيه ٨ (قوله من قولهم ضرع ضراعة) خضع وذل ٢ (قوله مثل اورس فهو وارس) الورس نبت اصفر يكون باليمن يتخذ منه الغمرة للوجه تقول منه اورس المكان واورس الرسم اى اصفر ورقه بعد الادراك فهو وارس ولا يقال مورس وهو من النوادر والغمرة طلاء يتخذ من الورس وقد غمرت المرأة وجهها تغميرا اى طلت به وجهها ليصفولونها منه ٤ (قوله يقال طاح بطوح اى هلك وسقط وكذلك اذا تاه في الارض

ووجوبا في مثل ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد (قوله (لقيام قرينة جوازا) لا يحذف شئ من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا (قوله ٦ زيد لمن قال من قام) الظاهر ان زيدا مبتدأ لفاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذى انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا زيدا فان الاولى نصب الجواب كما يجئ في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بلى قولهم ﴿ الا حظية فلا الية بر فع حظية من باب حذف الفعل بخلاف اى ان لا يتفق لك حظية من النساء فان الال الية اى غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا كن حظية فلا كون الية (قوله ولبيك يزيد ضارع لخصومة) هذا ايضا من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال الان السؤال ايضا ههنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسأل عنه فكانه لما قال لبيك يزيد سأل سائل من بيك فقبل ضارع اى بيك ضارع والسؤال في الاول مصرح به ٧ والبيت للحارث بن نهيك وعجزه ﴿ وتختبئ مما تطيح الطوايح ﴾ يقال بكيت اى بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجئ في باب المعتدى وغير المعتدى من قسم الافعال والضارع الذليل ٨ من قولهم ضرع ضراعة (قوله لخصومة) متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكتفى برائحة الفعل اى بيك من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان زيد كان ملجأ وظهرا للذلاء والضعفاء والمختبئ الذى يأتىك للغروف من غير وسيلة يقال اختبئنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوايح بمعنى المطيحات يقال طوحت المطيحات وهو ما اعلى حذف الزوايد ٢ مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل ماء دافق اى ذودفق ٤ يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل (قوله مما تطيح متعلق بمختبئ اى يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله ومامصدرية اوبيكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنيا يزيد) ويجوز ان تكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال النكرم التى طوحتها الطوايح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية بورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لتصويره للمخاطب نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله (قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك) انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلوا ظهرته لم تحتاج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفوس



تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشئ مرتين مبهما مفسرا  
توكيد ليس في ذكره مرة ( وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم  
بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع  
الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثلا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه  
ويبطل ما نسب اليه بوجود النصب في ان زيدا ضربته الاعلى ما اجاز بعض الكوفيين  
من نحو \* لا تجزعي ٥ ان منفس اهلكته \* ٦ ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع  
لمنفس اي ان اهلك ٧ منفس وهو مع ذلك مردود على ما يجيى الكلام عليه بعد وجميع  
ما ذكرنا من الوقاف والخلاف يطرد في نحو \* لودات سوار لظمتني \* وهلا زيد قام  
اعنى كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف  
يؤدى معنى الفعل مثل ان الموضوعه للثبوت والتحقيق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق  
والتزم ان يكون خبرها فعل كما يجيى في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر  
وخبرها في صورة ذلك الفعل اعنى الفعل الماضى فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر  
وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى ﴿ لو ان الله هداني ﴾ اي لو ثبت وتحقق ان الله  
هداني فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر ( قوله وقد يحذفان معا مثل نعم ) اي  
يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجيى في  
التنازع ( وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معالان نعم حرف لا يفيد معناه  
الافرادى ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي  
فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقريته الكلام الذى صدقه لفظه نعم وذلك الكلام  
في مثلنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر  
بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف  
التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان \* قوله ( واذا تنازع الفعلان ظاهرا  
بعدهما فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت واكرمت  
زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين ) اعلم انه لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل  
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا ويشمل ايضا اكثر من  
عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل وهو الفعل  
وعلى اول المتعددات وهو الاثنان ( قوله ظاهرا بعدهما ) انما قال ذلك لان بعض المضمرات  
لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل  
التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث  
يمكن ان يعمل في التنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر  
والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله به  
او بما هو بجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب  
وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز

٥ ( قوله ان منفس )  
يقال لفلان منفس ونفيس  
اي مال كثير  
٦ آخره فاذا هلكت فعند  
ذلك فاجزعي  
٦ او ان اهلك



ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذى التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى التنازع بالفاعلية والغية فلا بد ان يكون ٧ فى العامل الملغى ضمير موافق للتنازع ( وانما لم يجوز ان يكون منه اذ لو كان الملغى ههنا هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للتنازع فان كان بدون الا صار هكذا ماضرت وما اكرم الا انا وما قام اى هو اعنى زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فى انما اكرم والا زيد مستثنى من المتعدد المقدر فى ما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنين من ماضرت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدر فيصير الضرب والقيام منفيين عن التنازع بعدما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار فى الملغى وان كان الاضمار فى الملغى مع الاقلت فى الاول ماضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفضل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى فى باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل فى التنازع وفى نايه اعنى الضمير كضربت واكرمنى زيد وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائى او يكون فيه نائب عن التنازع اعنى الضمير فى نحو ضربا واكرمت الزيدى ل يظهر كونه ملغى وكون الاخر هو العمل ولا يظهر فى الا انا الذى بعدما ضربت نيابة عن الا انا الذى بعدما اكرم كما ظهرت فى الف ضربا نيابة عن الزيدى فى قولك ضربا واكرمت الزيدى فلا يظهر كون ماضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل للاخر على السواء ( وكان يجب ان تقول فى الثانى ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله فى كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ( ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائى ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثانى كما هو مذهبه على ما يجرى ( ويلزم البصريين ايضا فى هذا المقام متابعة الكسائى فى مذهبه لانهم يوافقونه ههنا فى ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع الال دلالة الثانى عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الاول فى المنفصل المرفوع يجرى مثله فى اعمال الثانى فيه ( وان كان التنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ماضرت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع وتكون قد حذفت المفعول مع الامن الاول مع اعمال الثانى او من الثانى مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع فى المضمرة المنفصلة والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فقول المصنف ظاهرا غير وارد مورده ٢ وكذا قوله بعدما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعا فى ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت واياك ضربت واكرمت ( قوله فقد يكون فى الفاعلية ) اى يكون التنازع \* اعلم ان العاملين فى التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلاثة اضرب لانهما اما يتفقا فى التنازع فى الفاعلية حسب نحو ضربنى واكرمنى زيدا او فى المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او فى الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيدا وعمرا ولم يذكر

٧ فيه ضمير موافق للتنازع سواء كان الملغى هو الاول او الثانى وانما لم يجوز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول نصه  
فقول المصنف بعدهما آه  
نصه

٢ قوله ( وكذا قوله بعدما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعا فى ما هو قبله بحث لان الاختلاف فى الاختيار انما يتأنى فى المتأخر لا فى المتقدم لان الاول اقرب واهم ولا فى المتوسط لان العامل الاول قد تسلط عليه ولا مخالفة للاصل فى اعماله مع تساويهما فى القرب وامتياز الاول بالاهمية







على فسادها في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية (وقال جازان تأتي بفاعل  
 الاول ضمير بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت بالمتفصل لتعذر المتصل بلزوم  
 الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الفعل الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني  
 واكرمت زيدا هو تعين عنده الايتان بالضمير بعد المتنازع كإيت كل هذا حذرا مما لزم البصريين  
 والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل (قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه  
 والاظهرت) يعني اذا عملت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول وافق البصريون  
 ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه للزوم  
 الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلا  
 يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر (قوله ان استغنيت عنه)  
 في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك  
 على قلة (قوله والاظهرت) يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي  
 باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون  
 المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما بمصدر المفعول الثاني مضافا الى  
 الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به ان زيد في قولك  
 اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول  
 لافي الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار (واعترض على هذا بانه يجوز في السعة  
 وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عنه قيام القرينة لان كل واحد منهما  
 في الظاهر منصوب برأسه ظاهر في المفعولية كفعولي اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن  
 والشعر قال الله تعالى ﴿ ولا يحسبن الذين يخفون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ﴾  
 اي بخلم هو خيرا فحذف اولهما \* وقال الشاعر \* ٨ لا تخلنا على غراتك انا \* طال  
 ما ه قدوشى بناء الاعداء \* اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلنا انه امتنع الحذف  
 لم امتنع الاضمار نحو حسبني وحسبت زيدا قائما (قوله لكونه اضمارا قبل الذكر  
 في المفعول \* قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يحذف فهو كالفاعل فليجوز  
 فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في جلة جواز الاضمار قبل الذكر  
 وهي امتناع جواز حذفه سلنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز  
 اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فيقول ههنا  
 حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر السيرافي هذا (والحق ان يقال في هذا الاخير  
 ان الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب  
 كون مضمونهما مفعولا حقيقيا علمت وبابه \* (قوله وان عملت الاول اضمرت الفاعل  
 في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر) هذا بيان انه اذا عملت الاول  
 ٢ على ما هو المختار عند الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا يخلو اما ان يطلبه

٧ بالياء ٨ (قوله لا تخلنا) اي  
 لا تحسبنا جاز عين على غراتك  
 اي على اغراتك وقدوشى  
 يتقبلك الاعداء الى الملك فلم  
 يضرننا (قوله قدوشى بنا)  
 ووشى كلامه اي كذب  
 ووشى به الى السلطان وشاية  
 اي سعى ٨ اوله \* ايها الناطق  
 المرقش عنا \* عند عمرو وهل  
 لذلك انتهاء يعني ايها المتكلم  
 بالكذب والباطل عند الملك  
 هل لذلك الكلام انتهاء  
 المرقش المزين منه  
 ٢ على ما هو اختيار الكوفيين  
 نسخة



للفاعلية او للمفعولية فتقول في الاول ضربت وضربني زيد او ضربت وضرباني الزيد  
 وضربت وضربوني الزيد وضربت وضربتي هنداً وضربت وضربتاني الهنديين  
 وضربت وضربتي الهندات تضمير الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلاخلاف من  
 احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول  
 مقدا على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا ( قوله والمفعول على المختار )  
 اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا  
 ولا يحذفه نحو ضربني وضربته زيد ( ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلا اما اختيار  
 الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشغل  
 بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل  
 مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه  
 وانه موجه الى غيره ( فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة ٣ اعنى  
 عند اعمال الاول وطلب الثاني للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني  
 عن الضمير في قوله تعالى ﴿ هاؤم اقرؤا كتابه ﴾ وقوله تعالى ﴿ آتوني افرغ عليه  
 قطرا ﴾ دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا كان افصح الكلام اي القرآن  
 على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول ( قوله الا ان يمنع مانع  
 فتظهر ) على المختار وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من  
 اضماره مطابقا للعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع  
 او التذكير او التأنيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ( قال المصنف لم  
 يحز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ٤ ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى  
 ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع  
 والتذكير والتأنيث واجب بخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق  
 المرجوع اليه بخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا  
 كلامه ( والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم  
 وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم تلبس المخالفة بينهما قال تعالى ﴿ فان كانت  
 واحدة ﴾ وقوله ﴿ فان كن نساء ﴾ والضمير للاولاد فالاضمار قديا تى على المعنى المقصود  
 فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيد ان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للسند  
 اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيد قائمين وحسبت وحسبتي اياه هذا قائمة  
 وحسبتي وحسبتها اياها هند قائما وفي كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبى بين العامل  
 والمعمول وفي بعضها بين المبتدأ والخبر في الاصل ﴿ قوله ﴾ ( وقول امرئ القيس ﴿ كفانى  
 ولم اطلب قليل من المال ﴾ ليس منه لفساد المعنى ) هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت  
 في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة  
 اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور  
 اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفانى فاختر اعمال الاول مع انه لزمه شئ غير مختار

٣ اعنى اذا اعملت الاول  
 والثاني طالب للمفعول نحضه

٤ والاعتراض قد سبق قال  
 ولا اضماره آه نحضه

• اوله \* ولو ان ما سعى  
 لادنى معيشة



بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء  
اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروهه في ذلك الامر دون الامر الاخر  
الازيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر (اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح  
اذا كان هذا البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى (وبانه مبنى على مقدمة وهي ان لو  
تنق شرطها وجزائها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاء هما نحو لو كان لي مال  
لحجبت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم  
ترزني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت  
النفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشمتني اكرمك ٨ ولو شمتني لم اكرمك ٩ (رجعنا الى بيان  
فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع (فقول اوله \* فلوان ما سعى لادنى معيشة \* وقوله  
ان ما سعى لادنى معيشة شرط لو اى لو ثبت ان سعى لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعى  
لادنى معيشة اى ان طلبى لقليل من المال (وقوله كفاي) جزء لو وقوله لم اطلب قليل من المال  
عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منتفيا اى ثبت ان طلبى  
لقليل من المال وهو اثبات لانتفاء بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال  
الكوفي ان التناقض انما جاء لبعك الو او في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ٢ ان الو او للمحال  
(فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ الو او للعطف  
اكثر من و او الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله  
و غيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا \* فان قلت فالام  
توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله  
بعد \* ولكنما سعى لمجد مؤثلا \* وقيد برك المجد المؤثلا امثالي \* والمعنى لو كان سعى لتحصيل  
اقل ما يعاش به من المال ٣ لكننى اكنفى بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد (والا  
ظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسبيا كما في قوله تعالى ﴿ يقبض ويبسط ﴾ اى له القبض وله  
البسط وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعى لقليل من المال للمعنى ما وجدته منه عن السعى ولم يكن  
منى طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقروا مطمئن ولكنى اسعى لتحصيل مجد مؤثلا اى مؤصل  
مدخر لنفسي ولعقبى يرجع اليه عند التفاخر \* واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلاثة  
خلاف للجرى نحو اعلمت واعلمنى زيد عمرا قائما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل  
الاول واعلمنى واعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني  
(والاولى ان يقال اعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا  
هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا  
يتنازع فعلا تعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل تعجب تقول ما احسن  
وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا

٨ فالشم مثبت والاكرام  
منفى  
٩ فالشم منفى والاكرام  
مثبت

٢ (قوله ان الو او للمحال)  
فالمنى كفاي قليل من المال  
غير طالب له وفيه بحث وهو  
ان الكفاية انما هي على تقدير  
السعى لادنى معيشة فلا يجوز  
تقييدها بعدم الطلب كما  
يشهد به التأمل الصحيح من  
ذى فطرة سليمة  
٣ لكان يكتفى وجدان  
قليل من المال من الطلب  
والجد ويعنى منه نسخه



على اعمال الاول \* قوله ( مفعول مالم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني ) قوله ( مفعول مالم يسم فاعله ) اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله ( وقولهم فعل مالم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له ( قوله الى فعل ويفعل ) اي الى فعل ويفعل ونظائرهما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يم نحو افعل وافتعل واستفعل وفعل وفوعل وفعلل وتفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يم يفعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذى الزيادة ( قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت ) اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابهِ والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت يثبت لثالث مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جاريا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او في الدار ٢ لم يسم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى ﴿ قِيلَ يَا اَرْضِ ابْلَعِي مَاءَكِ ﴾ اي قيل هذا القول وهذا اللفظ ( وكذا قد تجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وهي في الحقيقة مأولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ اولم يهد لهم كم اهلكنا ﴾ اي تبين لكم فعلنا بهم واولم يهد لهم اهلا كنا فيصح نحو بين لكم كيف فعلنا ( وما اجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوى ولا يحذف المبتدأ الامع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم ( وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الاحكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام ( والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظرا لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء اخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرو فاعجبني مسندا

٢ فلا كلام في امتناع قيامه  
مقام الفاعل لان معنى غير  
المتصرف من الظروف ان  
يلزم النصب على الظرفية  
والجار والمجرور لا ينوب  
نسخه



الى ضرب وضرب مسندا الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسندا الى ذلك الشيء الى ذلك  
اللفظ بعينه لم يجوز وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك  
فرس غلام زيد ( واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان  
نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل  
( والذي ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام  
كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعدما كان مبتدأ فلا يجوز  
في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى  
عيسى وكذا في نحو اعلمت زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام  
الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان  
يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمت زيدا ابوك  
والمرفوع ثالث المفاعيل ( وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبتست مخالفتها  
نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لقريته جاز العدول كقوله تعالى ﴿ افرايت من اتخذ  
الهه هواه ﴾ ٣ هذا الذي قلنا من حيث القياس ولاشك ان السماع لم يأت الا بقيام  
اول مفعولى علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق ٤ بصقبه ( وكذا  
لم يسمع الا بقيام اول مفاعيل علمت كقوله ﴿ نبث عمرا غير شاكر نعمتي ﴾ \* لانه  
في الحقيقة فاعل علم اذ معنى علم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل  
علمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى  
فنقول اعلمت زيدا اباك ولا يلبس مع لزوم كل مركزه ( قوله والمفعول له والمفعول معه  
كذلك ) انما لا يقوم مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من  
ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يندكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل  
( ولاشك ان الفعل لا يبدله من مصدر اذ هو جزءه وكذا لا يبدله من زمان ومكان يقع فيهما  
ولا يبدل للتعدي من مفعول به يقع عليه ( ٥ وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة  
حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يتم مقام الفاعل كالمجرور  
بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئى للسمن اذ رب فعل بلاغرض لكونه عبثا فن ثم  
لم يتم المفعول له مقام الفاعل ( واتمالم يتم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل  
يفعل بلامصاحب مع ان معه الواو التي اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل  
بجزء الفعل ولو حذفها لم يعرف كونه مفعولا معه ( وكذا التمييز والمستثنى ليسا من  
ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا  
طيبت نفس زيد ( واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها  
في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا يبدل لكل فعل منه ( قوله واذا وجد المفعول به  
تعيين له ) اى للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد  
منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين ( واما الكوفيون وواقفهم بعض

٣ هذا مع انه لاشك مع  
هذا كله ان قيام الاول في  
علمت واعلمت مقام الفاعل  
اولى اما في علمت فلكونه بعد  
الفاعل بلا فصل احق  
بصقبه واما في علمت فلهذا  
ولكونه فاعلا بالنسبة الى  
الثاني والثالث لانه عالم وقيام  
الثاني في علمت بعد الاول  
اولى من الثالث ولا يلبس مع  
لزومه مركزه نحو اعلمت  
زيد اباك نسخته  
٤ قوله ( بصقبه ) صقت  
داره اى قربت ٥ واما  
الجار والمجرور فاما ان يلحقه  
بالمفعول به لانه هو لكن  
بواسطة حرف الجر او يلحقه  
بالظرف لجريه مجراه في كل  
حكم نحو ان من الكرام زيدا  
وان امامك نهرا ونحو  
ذلك واما المفعول له ففرض  
ورب فعل بلاغرض نسخته



التأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل اولى لانه واجب استدلالا  
 ٦ بالقرأة الشاذة ﴿ لولا نزل عليه القرآن ﴾ بالنصب ٧ وبقول الشاعر ولو ولدت فقيرة  
 جرو و كلب \* لسب بذلك الجر والكلابا \* وامثاله ( ومنع الجزولي نيابة المنصوب  
 لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير  
 والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاختفاء اجاز نيابة الظرف والمصدر مع  
 وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول المطلق  
 القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به ( وقد اجاز سيويه اضمار المصدر المفعول فيقال  
 لمن ينظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اى قعد القعود المتوقع  
 ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قت  
 فاستحسن اى استحسن قيامي ( ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون مجرد التوكيد  
 اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما ليفيده الفعل حتى يتبين احتياج  
 الفعل اليه ليصيرا معا كلا ما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته  
 على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذلك قال  
 المصنف ضربا شديدا وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل  
 فلا يقال ضرب شئ وجلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة  
 من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها ( ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا  
 ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز  
 بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت في الدار ضرب اى ضرب فيها وقوله  
 تعالى ﴿ كل اولئك كان عنه مسؤولا ﴾ عنه مرفوع المحل ٢ بمسؤلا المقدر المفسر  
 بمسؤلا الظاهر كما في قوله تعالى ﴿ وان احد من المشر كين استجارك ﴾ لكن ليس  
 في مسؤلا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا  
 يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول ( والاكثر على انه اذا فقد المفعول به  
 تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ( ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه  
 مفعول به لكن بواسطة حرف ( ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة  
 ) وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر ( والاولى ان يقال كل ما كان ادخل  
 في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن اختياره  
 ( قوله من باب اعطيت ) اى بماله مفعولان او للماليس بمبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى  
 الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيدا ط اى آخذ الدرهم معطو وفي كسوت  
 عمرا جبة عمرو مكتس وانجبة مكتساة وكذا في غيره \* قوله ( ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ  
 هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف  
 الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيد ان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا

٦ قوله ( بالقرأة الشاذة لولا  
 نزل عليه القرآن بالنصب )  
 وبقراءة ابي جعفر ليحزى  
 قوما بما كانوا يكسبون  
 ٧ قوله ( قوله وبقول الشاعر  
 ولو ولدت فقيرة آه ) ونظيره  
 قول الآخر اتيج لي من  
 العدى نذيرا \* به وقيت  
 الشر مستطيرا منه

٢ قوله ( بمسؤل ) اى مسؤلا  
 عنه في كتابه



٣ قوله ( والخبر هو المجرى  
 المسند به ) لم يوجد في نسخة  
 المتن عند الشارح لفظه به ولا  
 الهمزة في قوله او الصفة  
 ٤ قوله ( فكانها معدومان )  
 فالجريد اما حقيقى او حكمى  
 ٣ قوله ولكنه يشكل بقولهم  
 آه ) هذا الاشكال وما بعده  
 يتجه على تقديرى اطلاق  
 والتقييد بخلاف مامر  
 ٣ قوله ان لا ليس زائدا ولا  
 جاريا مجرى الزائد ) وانما لم  
 يجرى مجرى الزائد لتغييرها  
 معنى الكلام بالنفي  
 ٤ قوله هذا هو حد المبتدأ  
 الثانى وهو الصفة الواقعة آه  
 ٥ قوله والصفة المشبهة )  
 والمنسوب كقرشى في حكم  
 الصفة

جاز الامر ان والخبر ٣ هو المجرى المسند به للغياب للصفة المذكورة ) واعلم ان المبتدأ  
 اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد ميبين للماهية بجميع اجرائها فاذا  
 اختلف الشيطان في الماهية لم يجتمعا في حد فافر د المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو  
 الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ  
 المبتدأ وهى كان وان ووطن واخواتها وماو لا واولى ان نطلق ولا نخص عاملا دون عامل صونا  
 للحد عن اللفظ الجميل ونجيب عن قولهم بحسبك زيد وما فى الدار من احد بزيادة الباء  
 ومن ٤ فكانها معدومان وعن قولهم فى نحو ان زيدا منطلق وعمر وان عمرو معطوف على محل  
 اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظه ان لعدم تغييرها  
 معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التى لا فائدة فيها الا التأكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل  
 ظريف فى الدار جلال رف هذه الصفة على محل الاسم الذى هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش  
 والمبرد وهوان لاهذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل ( ووجه الاشكال  
 هو ٣ ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظى  
 وهو مبتدأ والالم يجز المحل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهوان  
 لاهذه ليست بعامة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ ( فان قيل نحن لانحمل الصفة  
 المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذى هو لامع اسمها وهذا المركب مجرد  
 عن العوامل ( فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم هو الاسم  
 المجرى وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم  
 واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة الاسم لا التبرئة  
 اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف فى الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب  
 وصيرورتهما كاسم واحد ( قوله الاسم المجرى ) لا يرد عليه نحو نسمع بالمعدي لان تراه  
 وقوله تعالى ﴿ سواء عليهم ان انذرتهم ﴾ عند من قال انذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم  
 اى سماعك بالمعدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه  
 لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرى عن العوامل اللفظية لدخل فيه  
 الاسماء التى لا تركيب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدأ الثانى بقوله مسندا اليه  
 خرجت الثلاثة ( قوله او الصفة الواقعة الى آخره ) ٤ هذا هو حد المبتدأ الثانى والتمامة  
 تكلفوا ادخال هذا ايضا فى حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد  
 الخبر وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده  
 ولو تكلف له تقدير خبر لم يتأت اذ هو فى المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثمة تم بفاعله  
 كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا  
 يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الاعلى لغتها كاونى البراغيث ويعنى بالصفة اسم الفاعل  
 واسم المفعول ٥ والصفة المشبهة ( قوله رافعة لظاهر ) احتراز عن نحو قائمان الزيدان  
 واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا



٦ في الام اقامان هما  
والصواب اقام هما  
٧ (قوله بعد حرف النفي  
والف الاستفهام آه) وكذا  
بعدين نحو اين جالس اخواك  
و بعد متى نحو متى ذاهب  
المران وبعده كيف نحو كيف  
مصبح ابنك وبعدهم نحوكم  
ماكت صديقك وبعدايان  
نحو ايان قادم رفيقك الى  
غير ذلك  
٨ (قوله غير ما سوف على  
زمن) الاسف شدة الحزن  
وقد آسف على ما فاته  
٢ فالعامل على هذا تجريد  
الاسم للاسناد اليه في المبتدأ  
الاول وتجريد الاسم لاسناده  
الى شئ آخر في المبتدأ الثاني  
نسخه

نحو اقام الزيدان او مضمر كقولك بعد ذكر الزيدان اقامان هما ٦ فان قولك هما فاعل مع كونه  
مضمر (قوله بعد ٧ حرف النفي والف الاستفهام) وكذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قام الزيدان  
واقام الزيدون وهل حسن الزيدان والاختفش والكوفيون جوز وارفع الصفة للظاهر على انه  
فاعل لهما من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قام الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيدان  
يعمل الطرف بلا اعتماد و اجري نحو غير قام الزيدان مجرى ما قام لكونه معناه قال \* ٨ غير ما سوف  
على الزمن \* ينقضى بالهم والحزن \* ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي على كما يجيئ  
في باب استثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك ويخطئ \* يوم لا اصيد  
فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لهما لما فيها من معنى الفعل (ولا يدخل نواسخ المبتدأ  
عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر) ورب عند ابي عمرو مبتدأ لا خبر له كقول رجل لما فيه من معنى  
التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجيئ في باب حروف الجر (ويجوز عند الاختفش والفراء ان قائما  
الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن  
القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الامع دخول معنى يناسب الفعل عليها كعنى النفي  
والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما ان وظن فليس من ذينك  
في شئ بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما (واما العامل في المبتدأ فقال  
البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد اليه ويكون معنى الابتداء  
في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شئ (واعترض بان التجريد امر عدمي  
فلا يؤثر) واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص  
اعنى عدم الشئ المعين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته ٢ (و فسر الجزولى الابتداء  
بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا تحقيقا او تقدير للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض  
بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزنجشري والجزولى هذا الابتداء هو  
العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيويه ان العامل في الخبر هو  
المبتدأ ويحكى هذا عن ابي علي و ابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قويا هذا  
في حد العامل (وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل  
وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد  
ايضا كما يجيئ (قوله فان طابقت مفردا جاز الامران) اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة  
للمفرد بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدأ مابعد فاعلها او كونها خبرا عما بعدها  
( فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون مفردة او لاقان  
كانت مفردة فالسناد اليه بعدها اما مفرد او لا والمفردة المفرد مابعدا يحتمل وجهين كما  
ذكرنا الآن والمفردة التي مابعدا ليس بمفرد مبتدأ لا غير مابعدا فاعلها والتي ليست  
بمفردة فلا بد من مطابقة مابعدا لها نحو اقامان الزيدان واقامون الزيدون والظاهر



انها خبر عما بعدها وتحمّل ان تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة \* يعاقبون فيكم ملائكة \* والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شئ اخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر ( قوله والخبر هو المجرّد ) دخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاسماء المعدودة ( قوله المسند ) اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة ( قوله المغاير للصفة المذكورة ) اخرج منه المبتدأ الثاني \* قوله ( واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار ) انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ( واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكون عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول ) وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعنى العمل والغى الامر المعنوي اعنى تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارى والاعتبار بالطارى دون المطر وأعليه ( واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقام زيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه ٣ فارادوا في الجملة المركبة منهما تنيم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايدان من اول الامر انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاما باسم اخر ( قوله ومن ثم ) اى ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة يعنى ان قيل لم جازت وفيها اضممار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد في داره فالعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا ( قوله وامتنع صاحبها في الدار ) امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها رجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ( ومن جوز ثمه ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ الخبره كطلب الفعل للفعل بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضى ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تأخير ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدأ \* ( قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه مامثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة وما حدخير منك وشرا هرذانا وفي الدار رجل وسلام عليك ) اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ماقال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصص ( واما قول المصنف ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مختص فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته ( وقال ابن الدهان وما احسن ماقال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص

٣ فارادوا من اول الامر  
انها فعلية ولو بدى بالاسم  
لا يحتمل صيرورته كلاما  
باسم آخر وبالفعل فلم يتعين  
للفعلية آه نسخه  
ومن ثمه جوز نسخه



الى مخدة عن قوب) العرقوب  
العصب الغليظ الموتر فوق  
عصب الانسان وعرقوب  
الدابة في رجلها بمنزلة الركبة  
قال الاصمعي كل ذي  
اربع عر قوباه في رجله  
وركبتاه في يديه

٢ الثرى التراب الندى  
قال الاصمعي العرب تقول  
شهر ثرى وشهر ترى وشهر  
ترعى اى تمطرا ولا ثم يطلع  
النبات فتراه ثم يطول فتراه  
النعص

٣ اى جعل الله اعوجاجا  
في الحجر لافيك يضرب  
في الدعاء بالخير ومدح  
بالمخاطب بعدم الاعوجاج  
٤ فغلط لانه على ما ذكرنا  
في تعليل كون المبتدأ  
معرفة او مختصا يجب  
ان يحصل له الاختصاص  
بغير الخبر حتى اذا حكمت  
بعد بالخبر عليه تكون  
حاكما على مختص قبل  
الحكم اما اذا قلنا ان  
الاختصاص يحصل له في  
الخبر فيكون غير مختص  
بدون الخبر فتكون قد  
حكمت بالخبر على غير  
المختص فيكون المحذور  
باقيا ولو كفى الاختصاص  
آه نسخته ٥ فظهر ما قلنا ان

المحكوم عليه بشئ او لا فضايط تجوز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين  
او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشئ واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول  
ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عدلوا  
ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائم في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم تخصص  
النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ وكذا  
في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قائم زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل  
في الدار ان تقول قائم في الدار رجل ( ولا انكران وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه  
نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه  
وجوبا لا يلبس بصفته ثم نقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع  
( احدها ماء التعجبية على مذهب سيويه كما يجي في بابها ) والثاني المبتدأ الذي هو فاعل  
في المعنى نحو شراهر ذاناب وامرأته عن الحرب وشراها الجأك ٥ الى مخدة عرقوب  
( الثالث المبتدأ الذي خبره ظرف او جار ومجرور ) الرابع كلمات الاستفهام نحو من  
عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار  
وارجل في الدار ام امرأة ( الخامس ما بعد واو الحال نحو ما اراك الا وشخص يضربك  
( السادس بعدما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها ) السابع الجواب  
نحو قولك رجل في جواب من جاءك اى رجل جاءني لان السؤال بالاسمية فالجواب  
بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ٢ ثرى وشهر ترى وشهر  
مرعى وقولهم امت في حجر ٣ لافيك وقوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ اما  
قول المصنف في ماء التعجبية وفي نحو شراهر ذاناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا  
والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا ٤ فقد ذكرنا ما عليه وهو  
ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن  
في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفى  
الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باى نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها  
او تأخر لان المختص في الصورتين حاصل ٥ على الجملة فظهر بما ذكرنا ان قول المص  
في نحو في الدار رجل ان المبتدأ يختص بالحكم المتقدم ليس بشئ واما قوله في نحو ارجل  
في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول  
لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باى نكرة  
كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب  
على ما ذكرنا ( ولو كان يجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون  
احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار  
او امرأة لعدم لفظه ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ آخر يتخصص  
التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يتجمع ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل نسخته



٦ في سياق النفي تفيد العموم  
نمضه

به المبتدأ ( قوله في احد خير منك ) ان وجه التخصيص فيه ان النكرة ٦ في سياق العموم  
فقولك احد عم جنس الانس حيث لم يبق احد منهم وفيه نظر وذلك ان التخصيص ان يجعل  
لبعض من الجملة شئ ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم  
وهو عدم الخبرة ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل العموم بشئ وكيف  
ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو  
كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخبرة على واحد غير معين لم يحصل للحطاب فائدة لعدم  
تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم  
عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من صحت نجا تحصل الفائدة فيها بسبب  
التعين الحاصل من العموم لاسبب تخصصها بشئ ( وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختر  
الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير اذا ارتفعت كلمة الشرط  
بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو  
من قام قت وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاء فانت ثقتي ورجائي ( وقيل الخبر هو  
الشرط والجزاء مضاف لضمير ورثتهما بسبب كلمة الشرط كالجمله الواحدة ) وقيل  
كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ما قيل فيها ( ويمكن ان يقال على مذهب سيويه  
ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحرف الاستفهام فحذفنا  
لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر  
او مفعولة له او للظاهر فقولك من قام قت اي ان من قام اي ان انسان قام كقوله  
تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ وقولك من ضربت ضربه اي من ضربت اي ان انسانا  
ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربه اي من ضربته فهو  
مفعول للمقدر المفسر بالظاهر ٧ وكذا في نحو ما كان فليكن كذا هو فاعل وفي ما فعلت  
افعل هو مفعول للفعل الظاهر بعده وفي ما فعلته افعل مفعول للفعل المقدر وما تفعل  
افعل ما تفعله افعله ( وكذا في كلمات الاستفهام ) وقوله في سلام عليك ) انه مختص  
بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا  
رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى  
ويل لك ويلى لك لان معنى ويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلى لك لكان خلفا من  
القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان  
مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى مخاطب انما كان  
بذكر الفعل الناصب والمسند اليه ( وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جاريا ومجرورا التقديم  
الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقيل ان تقول سلام ربما  
يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انخزل ابوتام وترك الانشاد  
على ما يحكى لما ابتدا القصيدة وقال \* على مثلها من اربع وملاعب \* فعارضه شخص  
كان حاضرا فقال \* لعنة الله والملائكة والناس اجمعين \* وبعد المصراع \* ٢ تذا

٧ وكذا نحو ما كان فليكن  
كذا وما تفعل افعل آه  
نمضه

٢ قوله ( تذا موصونات  
الدموع السواكب )  
الاذالة الاهانة واذالت  
المرأة قناعها اي ارسلته



مصونات الدموع السواكب \* هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كليت من لبيك وسجلت من سبحان الله فعني سلمت قلت سلام عليك كان لبيت وسجحت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فعني سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما فسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى المصدر سلمك الله اى جعلك سالما قال اصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اى هلاكاً فرفعوه بعد حذف الفعل تقضيا لغبار معنى الحدوث \* قوله (الخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف) اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية او فعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ابهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند الحاجة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف وهو المجرد المسند للغير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونه طلبية قوله تعالى ﴿بل انتم لامر حبابكم﴾ وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه (وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو ما زيد والله لا يضربه والاولى الجواز اذا منع) قوله فلا بد من عائد) لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدأ معنى اولافان كانت لم تحتاج الى الضمير كافي ضمير الشأن نحو هو زيد قائم وكفى قولك مقول زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاخبار كيجي ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابطة يجوز حذفه قياسا وسماعا لقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكرم بستين اى الكرمه لان جزئته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا اذا كان معرفا باللام كافي البر الكرم منه بستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله \* ولقد امر على التميم يسبني \* ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى في الخبر والعامل فيه الخبر اى البر الكرم كائن بستين كائنا منه (قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ



كل قال \* قد اصبحت ام الخيار تدعى \* على ذنبا كله لم اصنع \* وقال \* ثلاث كلهم  
 قتلت عمدا \* فاخرى الله رابعة تعود \* قال لان كلهم ضربت بمعنى الجداى ما منهم احد  
 الا ضربت وقال السيراني ليس هذا بحجة ٢ اذ كل موجب يتهاء رده الى الجمد كما تقول  
 في زيد ضربت ما زيد الامضروب ثم يقال له لا تأثير للجمد ٣ في جواز حذف الضمير معه  
 ( والسماع في غير ذلك اما في الجرور فحق قوله تعالى ﴿ ولن صبر وغفران ذلك لمن عزم  
 الامور ﴾ اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال \* ٤  
 فتوب لبست وثوب اجر \* او بصفة محلا نحو انا زيد ضارب ولا يخص مع كونه سماعا بالشعر  
 خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال  
 لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يجئ في باب الموصولات وجواز حذف الضمير  
 في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ اغنى للموصول عنها وهما  
 بتقدير مفرد نحو قوله تعالى ﴿ اهذا الذي بعث الله رسولا ﴾ ثم الحذف بعدها في الصفة  
 احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر  
 فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى ( وانما كان الحذف  
 في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة  
 من لوازم الموصول وضرورياته ) فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال  
 سيويه يجوز في الشعر بلا وصف ضعف وهو في غيره ضعيف ( واما وضع الظاهر  
 مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى ﴿ الحاقمة ما الحاقمة ﴾ اي ماهي  
 وان لم يكن فعند سيويه يجوز في الشعر ٥ بشرط ان يكون بلفظ الاول قال \* لعمرك ما معن تبارك  
 حقه \* ولا منسى \* معن ولا متيسر \* بجر منسى \* فاذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال \*  
 لا اري الموت يسبق الموت شي \* ٦ \* وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده \* وقال الاخفش يجوز  
 وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال \* اذا المرء يغش الكربة او شكت \* حبال  
 الهوينا بالفتى ان تقطعا \* وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قام ابوطاهر اذا كان زيد  
 يكتني بابي طاهر قال الله تعالى ﴿ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لانضيع اجر من  
 احسن عملا ﴾ ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده \* قوله وما  
 وقع ظرفا فالأكثر انه مقدر بجملة \* اي ظرفا او جارا ولم يذكره لجره مجراه  
 في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند  
 الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو  
 في نحو وازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه و لما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر  
 على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عنده خالفه في الاعراب فيكون  
 العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى  
 تقدير شيء يتعلق به الخبر ( واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به

٢ قوله ( اذ كل موجب  
 يتهاء رده الى الجمد ) فيه  
 تكلف ٣ قوله ( في جواز  
 حذف الضمير منه ) كان  
 ذلك باعتبار طول الكلام  
 ٤ صدره فاقلت جبا على  
 الركتين

٥ قوله ( بشرط ان يكون  
 باللفظ الاول ) اي في خبر  
 المبتدأ وغيره ٦ تمامه \*  
 نقص الموت ذا الفنى والفقيرا



لفظي اذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه (وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون  
الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك  
وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو  
مررت بزيدا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما  
لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب  
وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب  
اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور وراظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف  
مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له  
واما قوله تعالى ﴿ فلما رآه مستقرا عنده ﴾ فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا ( وكذا  
حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق  
الظرف والجار والمجرور الا بمفوظ موجود ( واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل  
لانا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انما زيد لمشاہبته  
للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولي وايضا للقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل  
في الدار فله درهم والمتعلق في الموضوعين فعل لا غير كما يأتى ( وذهب ابن السراج وابو الفتح  
الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا ( ولما منع ان يمنع قالوا انما  
كان اصله الافراد لانه القول المقتضى نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا  
كالمنسوب اليه والالكانت هناك نسبتان اواكثر فيكون خبران اواكثر لا خبر واحد فالتقدير  
في زيد ضرب غلامه زيدا ملك لغلام ضارب ( والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما  
قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة  
ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا  
يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء ( والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اي بتعلق  
بمحذوف بل هو منصوب بالمفوظ بعد الفاء نحو اما قدمك فزيد قائم فهو كالمفعول به  
في نحو اما زيد فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط \* واعلم ان صيرورة الجملة  
ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها  
ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك  
واقفا فخذ ابى على معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثمه وجب حذفه  
( وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقى الفعل في تركيبه ملاقة اسم  
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له ( وكذا الخلاف في ان الخبر الجمما هو  
ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق ( وذهب ابو علي ومن تابعه  
الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكده كقولهم \* فان فؤادي عندك الدهر اجمع \*  
ويعطف عليه كقوله \* الا يا نخلة من ذات عرق \* عليك ورحمة الله السلام \*



وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ﴿ في الجنة خالدين فيها ﴾ قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصول او موصوف او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدرية كقوله تعالى ﴿ ومن آياته انك ترى الارض خاشعة ﴾ لا صريح المصدر اما قوله \* ٢ احقابي ابناء سلمى بن جندل \* تهددكم اياي وسط المجالس \* فلا اعتماد للظرف قيل انما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالضمير في انها لا توصف مثله ( ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر قد تقدم على مبتدأه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالرفع مبدأ مقدم الخبر ( وعند الكوفيين والاعفسي في احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد ( وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لثلاث تقدم الضمير على مفسره وليس بشي لان حق المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد ( واما الاعفسي فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز في داره زيد يصح تقديم الخبر و يمنع كون زيد فاعلا والالزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدأ والام ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه نحو في داره زيد فاما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقدم الاصلى ( والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاعفسي وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ و صيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في ا كفانه درج الميت \* واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة ٣ الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرء القيس \* اليوم خمر وغدا امر \* اي شرب خمر وقوله \* اكل عام نعم نحوونه اي حوايته ه ولو قلت الارض يوم الجمعة اوزيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شي بزمان هو في غيره حاصل مثله ( ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بغير شرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كأنه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ( ويجوز نصب هذا الزمان

٢ قوله ( احقابي ابناء سلمى بن جندل ) سلمى حى من دارم و ابو سلمى بضم السين والد زهير الشاعر وليس في العرب خبره

٣ الا في ثلاثة مواضع الاول ان يشبه العين بالمعنى آه نسخه ٤ وتاممه يلحقه قوم وتتجونه ه والثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاص كقولك لا كوكب الليلة قال تعالى ( ليس لوقعتها كاذبة ) على تأويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤولا به عن زمان خاص واسم العين عام نحو في اي ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا آه نسخه



المنكر وجره بقى نحو الصوم في يوم او يوم ما خلا فالكوفيين وذلك ان في عندهم بوجوب التبعض فلا يجوزون صمت في يوم الجمعة بل بوجوب النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا يعلم افادة في التبعض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاو عند البصريين وواجب الكوفيون النصب كما او جبو هما في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفة او منكرافا لا غلب نصبه او جره بقى اتفاقا بين الفريقين نحو الخروج يوما في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى ﴿الحج اشهر معلومات﴾ فلنا كيد امر الحج ودماء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة (واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه ٧ وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب وادراك منى بين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اى مكانك منى مكان قريب او من الخبر اى انت منى ذو مكان قريب (ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يحكى عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارى امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله ٨ الا جبرئيل امامها \* خلافا للجرحى والكوفيين ٩ واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال سيويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلانقل هو منى مجلسك ومنتكأ زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو منى مكان مجلسك ومكان منتكأ زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد (ومما استعملته العرب مقعد قولهم هو منى مزجر الكلب اى مهان ومقعد القابلة اى قريب وكذا مقعد لآزار ومقعد الحائن وهو منى مناط الثريا اى بعيد قال ابو ذؤيب \* فوردن والعيوق ٢ مقعد رابى \* الضرباء فوق النجم لا يتلغ \* اى عال مشرف كالامين على الياسرين فانه اعلى منهم ليشرف عليهم كى لا يخونوا (قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمنط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء وبعده عنه ببعده عن الاحتواء (وفيه نظر وذلك لان الظرف في قولك انت منى مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك منى فرسخ وانت منى برية ومنزلك منى ليلة اى ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومنى متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة منى هذا القدر (وكذا قولهم هو منى فوت اليد اى اذا مدت اليه يدي لم امله وهو منى دعوة الرجل اى اذا صاح الرجل لم تبلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل (واما

٦ او جبو ظ

٧ قوله (وان كان آه فيه)

اشارة الى الفرق بين ماذا

كان الظرف المتصرف خبرا

عن اسم مكان وبينه اذا كان

خبرا عن اسم آخر كزيد مثلا

وهذا الفرق لم يفهم من قوله

فالرفع مرجوح آه

٨ صدره شهدنا فماتلقى لنا

من كتيبة \* مد الدهر

٩ وان لم يتصرف كالفوق

والتحتم لزم نصبه اجاعا

وان كان خبرا عن المكان

نحو دارى خلفك ومنزلى

امامك جوز وارفعه في السعة

نسخه

٢ قوله (مقعد رابى الضرباء

فوق النجم لا يتلغ) ربأت

القوم اذا كنت طليعة لهم

على شرف م والضرب

الذى يضرب بالقداح وهو

المؤكل بها والجمع الضرباء

وقوله لا يتلغ اى لا يرفع

رأسه م اى على محل مرتفع

فوق نسخه



انتصاب نحو قولك دارى خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا اويوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اى ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى تباعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لها كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مالى ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اى دنوا نملة كما قيل في قوله تعالى ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات﴾ ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر اى ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم دارى من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمر واذا دخلت من وجب الرفع في الظروف التى بعد المرور لان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس بشئ اذ يقال دارى من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا انت منى فرسخين بالنصب على ان منى خبر المبتدأ اى من اشياعى وفرسخين حال اى ذوى سير فرسخين او على الظرف اى في فرسخين اى انت من اشياعى ماسرنا فرسخين كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿سلمان منا﴾ واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت اولم تضيف وترك الاضافة قليل عندهم وهى عند الكوفية لاتكون ظروف الامع الاضافة اما عند الافراد فهى بمعنى اسم الفاعل فعنى جلست خلفا عندهم اى متأخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اى مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اى متأخر ومتقدم والبصرية تجوز نصبها على قلة ٢ كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهى باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشئ عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما يمكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله ﴿وساغ لى الشراب وكنت قبلا﴾ ٣ ا كاد اغص بالماء الحميم ﴿اى قبل ذلك يقوى مذهب البصرية﴾ ٤ واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظى الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما فى الاصل مصدرين فعنى اليوم الجمعة والسبت اى الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت فى معنى اليومين ( ولايجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما معنى اليومين واليوم لا يكون فى اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اى الآن فعنى اليوم الاحد اى الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا (ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو امام مستق او جامد وكلاهما اما ان يغير المبتدأ لفظا او لا والاول اما ان يتحده معنى زيدا خوفاً وزيد قائم او يغيره معنى ايضا والمغيار يقع خبرا عنه اما المساواته فى معنى كقوله تعالى ﴿وازواجه امهاتهم﴾ والحذف المضاف من المبتدأ او الخبر نحو دارى منك فرسخان اى بعد دارى فرسخان او دارى منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هى كقول الخنساء \* ترتع مارتعت حتى اذا ادكرت \* فانها هى اقبال وادبار \* وقوله تعالى ﴿ولكن البر من آمن﴾ وان قدرنا المضاف فى مثله فى المبتدأ اى لكن ذا

٢ قوله ( كما ذكرنا ) هذا الحكم اعنى لزوم النصب فى غير المتصرف قد علم من قوله فلا كلام فى امتناع رفعه ٣ قوله ( ا كاد اغص بالماء الحميم ) الحميم الماء الحار والحميم ايضا المطر الذى يأتى فى شدة الجر

٤ ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة او السبت مما كان فى الاصل بمعنى المصدر جاز على ضعفه نحو اليوم الجمعة والسبت اى الاجتماع او السكون ولايجوز لو ذكر مع الاحد والاثنان اذ الظرف لا ظرف له آه نسخه



البر من آمن وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى  
 الصفة نحو ولكن الباروهي مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغير  
 المبتدأ لفظا يذكر للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقوله \* انا ابو النجم وشعري  
 شعري \* اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشئ آخر كما يقال مثلا شعري ملبح وتقول  
 انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال \* رفوني وقالوا يا خويلد لاترع \* فقلت وانكرت الوجوه  
 هم هم \* واما الجامد فان كان مأولا بالمشتق نحو قولك ه هذا القاع عرفج كله اي غليظ  
 تحمل الضمير فكله ههنا تأكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخرا عن الخبر وان لم يكن  
 مأولا به لم يتحملة خلافا للكسائي فكانه نظرا الى ان معنى زيدا خوك متصف بالاخوة وهذا  
 زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد  
 بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي يقدره اهل المنطق بين المبتدأ والخبر فالجامد  
 كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائي لكنه لم يمشبه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق  
 وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفاه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع  
 الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى  
 على غير من هو له اكد المستكن به بمنفصل خبرا كان المحتمل للضمير نحو انا زيدا يضاربه انا ونعتا  
 نحو لقيت رجلا يضاربه انا او حالا نحو لقيت زيدا مكرمدانت او صلة نحو الضاربه انا زيدا وان  
 امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فواجبوه  
 طردا نحو هندا زيد يضاربه هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تعالى \* قوله  
 ( واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساويين  
 مثل افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له مثل زيد قام وحب تقديمه ) قوله ( من ابوك  
 مبنى على مذهب سيويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهاما او نكرة  
 هي افعال تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه  
 وغير سيويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام  
 وما جاء بك وابهم قام ومن قام قت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمنى ونحو  
 ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالغير  
 على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى  
 ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه ( وكذلك حكم  
 المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدده نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم  
 لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ماله الصدر  
 ( قوله او كانا معرفتين او متساويين ) ليس على الاطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر  
 معرفتين او متساويين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله \* بنونا  
 بنوا بناؤنا وبناتنا \* بنوهن ابنا الرجال الاباعد \* وذلك لاننا نعرف ان الخبر محط الفائدة  
 فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة  
 اي مثل ابى حنيفة ولو اردت تشبيه ابى حنيفة بابى يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول

٤ قوله ( رفوني وقالوا  
 يا خويلد لاترع ) يقال  
 رفوت الثوب ارفوه  
 يهمز ولا يهمز ورفوت  
 الرجل سكنته من الرعب  
 قال ابو خراش الهذلي  
 واسمه خويلد رفوني  
 البيت وقوله لاترع اي  
 لاتحف ولا يلحقك خوف  
 ورعت فلانا وروعته  
 فارتاع اي افرعته ففرع  
 وفي الصحيح لم ترع في البيت  
 ٥ قوله ( هذا القاع  
 عرفج ) القاع الارض  
 المستوية والعرفج شجر  
 ينبت في السهل الواحدة  
 مرعبة



٢ قوله ( وارى الجنى  
اشتارته ايدعوا سل )  
ارى السحاب ودقه والارى  
ايضا العسل اشتار العسل  
اجتاها

ابى تمام \* لعاب الافاعى القاتلات لعابه \* ٢ وارى الجنى اشتارته ايدعوا سل \* اى بنوا  
بنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعى ( قوله او كان الخبر فعلا له ) اى فعلا مسندا الى ضمير  
المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا  
نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشبه المبتدأ بالبدل من الضمير او بالفاعل على  
لغة \* يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك جلا على المفرد مع انه قيل فى قوله تعالى  
\* ثم عموا وصموا كثير منهم \* وقوله تعالى \* واسروا النجوى الذين ظلموا \* ان  
كثير والذين مبتدأ مقدم الخبرين ( ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذى  
يا تبنى فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذى هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو  
عقيب الشرط لاستحقاق ادائه صدر الكلام ( ويجب ايضا تأخير الخبر اذا جاء بعد الا  
لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى  
كاذكرنا فى تقديم الفاعل وتأخيره ولا يجوز التقديم مع الاملابجى فى باب الاستثناء  
( ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير  
الشان للزوم تصدرا \* قوله ( واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل ابن  
زيدا وكان مصححا ٣ مثل فى الدار رجل ٤ او متعلقه ضمير فى المبتدأ مثل على التمرة مثلها  
زيدا ٦ او عن ان مثل عندي انك قائم وجب تقديمه ) هذا بيان لموجبات تقديم الخبر  
وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام لم يجب تقديمه  
نحو زيد من ابوه اذا استفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر  
جملة من الجملة بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ماصر من تمامها من  
الكلمة المغيرة لغيرها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى يدخلها  
فلا يقال ان من يا تبنى اشكره ( واما قولهم علمت ايهم فى الدار فان الفعل لما كان من  
افعال القلوب وليس اثرها المعنوى بظاهر كفعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب  
والمشى جوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي واللام الابتداء مع تأثيره  
فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم فى ظنى ومنع من  
العمل فيه ظاهرا احتراماً لفظ المقتضى للمصدر ( واما قولهم الذى ما يضرب والذى  
ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر  
فى صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو فى دار من هو اولى بالجواز لان المبتدأ  
كما انه لا يؤثر معنى من المعانى فى الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع  
صلته كذلك ( فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا ابن مفرد وقوله قبيل وما وقع ظرفا  
فالاكثر انه مقدر بجملة ( قلت لاشك ان لفظ ابن اسم مفرد فى الوضع سواء قدر  
بالجملة او بالمفرد فان فى ابن زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال  
انه خبر مفرد ( وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه  
على المبتدأ اما مع الخبر نحو غلام راكب زيدا وبدونه نحو غلام زيد راكب ( قوله  
واذا تضمن الخبر المفرد ) اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة

٣ وله ليس فى المقروءة  
على ابن الحاجب  
٤ او متعلقه صحح الشارح  
بكسر اللام وفتح اللام  
فى المقروءة على ابن الحاجب  
٦ او يكون خبرا عن ان  
نسخه



الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد ( قوله او كان محصحا  
 اى كان الخبر اى تقدمه محصحا ليجئ المبتدأ نكرة على ما ذكر قبل فى جواز تنكير  
 المبتدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا  
 عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال فى ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكر فى  
 الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال  
 الظرف خبرا نلوقل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما فى  
 قوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة ﴾ وتقديم الخبر غير  
 الظرف على المبتدأ لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت فى رجل قائم قائم رجل  
 احتمل ككون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه ( واما الظرف فانه اذا تقدم تعيين  
 للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيويه ( واما على مذهب  
 الاخفش والكوفيين فالظرف عامل فى الاسم الذى بعده فليس اذن من هذا الباب  
 قولنا فى الاغلب احتراز عن قولهم امت فى حجر لافيك \* وقولنا مما لا يتضمن معنى  
 الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويلك فان الاغلب تأخير الخبر لما ذكرنا قبل  
 ( قوله او متعلقه ) اى متعلق الخبر بكسر اللام ومعنى بالمتعلق جزؤا الخبر فقولك على التمرة خبر  
 والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور  
 وحده يتعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق فى الحقيقة بل بسبب تعلق المجرور ما بعامله  
 القاصر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى  
 لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زيدا على التمرة لكان مثل صاحبها فى الدار  
 وقد تقدم امتناعه واذ كان الضمير فى صفة المبتدأ نحو على التمرة زيد مثلها جاز  
 تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفة نحو زيد على التمرة مثلها اذ الفصل  
 بين الصفة والموصوف جاز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير  
 وتأخر الخبر عنه نحو فى الدار مالها قائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين  
 خلافا للباقيين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبه التأخر لتعلقه بالخبر وليس بشئ  
 لان التقدم اللفظى كاف فى صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى ﴿ واذا بتلى  
 ابراهيم ربه ﴾ ووافق الكسائى البصريين فى جواز نحو زيدا غلامه ضارب  
 لافى نحو زيدا غلامه ضرب وكأنه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله  
 متأخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة ( والاولى الجواز فى الكل لما ذكرنا  
 من الاكتفاء بالتقدم اللفظى ( قوله او عن ان ) يعنى او كان الخبر عن ان مع اسمها  
 وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها  
 مع صلتها فاعل عند ابى على اذا كان الخبر ظرفا ( وانما تعين تقديم الخبر لثلا يلبس  
 بان المكسورة ٧ لانه لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا  
 قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم تدفع  
 الفتحه الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لانها صدر الكلام بخلاف

٧ لان المكسورة لا تصلح  
 ان تكون مع اسمها  
 وخبرها مبتدأ لكونها  
 جملة والمبتدأ مفرد فاذا  
 تقدم الخبر عرف من  
 اول الامر ان الذى يجئ  
 بعده ان المفتوحة لان  
 الخبر لا بد له من مبتدأ  
 ولا يصلح له الا المفتوحة  
 واما ان قلت ان زيدا  
 قائم عندي فرما التبتست  
 المفتوحة بالمكسورة  
 لانك لو جئت آه نسخه  
 ٧ قوله ( لان المكسورة آه )  
 هذه النسخة تؤدي الى  
 التكرار



المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبران  
 اللبس أيضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الطرف تعلقه  
 بخبر ان ( واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدأ وانه ليس في حيز ان المفتوحة  
 اذهى حرف موصولة ويجيء في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على  
 الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لانها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة  
 مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جلة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد الخبر  
 هي ان المفتوحة لا غير ( واذا كان ان المفتوحة مع صلتهما بعد امانحو امانك خارج  
 فلا صدقه فانها تقدم على خبرها لما تذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا توسط  
 بين اما وفاتها فلا يلبس المفتوحة بالمكسورة ( ويجب ايضا تأخير المبتدأ الذي  
 بعد الالفاظ نحو ما قائم الازياد ومعنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا  
 انعكس الحصر وان قدمته مع الالم يجوز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في  
 الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء ( واذا كان تقديم الخبر يفهم  
 منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم نحو قولك تمجي انا اذا كان المراد التفاخر بتمج  
 او غير ذلك مما يقدم له الخبر ٢ \* قوله ( وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل ) اعلم ان  
 تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما  
 عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد وههنا الخبر عنه  
 بالعالم غير الخبر عنه بالجاهل ( والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما  
 ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد  
 جائع ناعم لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيد للاول فان لم تكن متضادة  
 كقوله تعالى ﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ ففي كل واحد  
 ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين  
 اما ان يتصف جزؤه المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الآخر او يتصف  
 المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو  
 في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الان الفرق بينهما ان  
 الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل  
 عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود ٣ فانه يرجع الى  
 مجموع المبتدأ بدليل مطابقتها له افرادا وثنية وجعا كقولك هما ابيضان  
 اسودان وهم بيض اسود ( وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود  
 كان المراد بالاول احدهما عالم والآخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي  
 الاول فان كل واحد منهما مفرد عن الآخر واذا جاز اسناد الشئ الى الشئ مع  
 ان المسند اليه في الحقيقة متعلقة الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام  
 نصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة  
 جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول النار نجح احرأى ظاهر قشره ومنه قولهم

٢ كما اذا قصدت بيان انك  
 من تميم لا غير قلت تمجي انا  
 نسخه

٣ قوله ( فانه يرجع الى  
 مجموع المبتدأ بدليل  
 مطابقتها له ) قد يقال  
 لدلالة المطابقة المذكورة  
 على رجوع الضمير الى  
 مجموع المبتدأ لان اختلافه  
 يستلزم اختلاف بعضه  
 اختلافا على سنته اذا اعتبر  
 البعض مطلقا من كل  
 ويجاب بانه لا كلام في صحة  
 هذا الاعتبار والدال على  
 رجوع الضمير الى مجموع المبتدأ  
 هو وجوب المطابقة حيث  
 لا يصح مع تعدد الأبعاض  
 البيض والأبعاض السود  
 في واحد مثلا بان يقال  
 هذان اسودان ابيضان  
 اسود بيض فتأمل



٤ ( قوله وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ) فالثابت ظاهرا في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة  
لاكل واحد من الظهين فالخير ان معا ﴿ ١٠١ ﴾ يتضمنان ضميرا واحداً وتاء ويل مركا هو المشهور

٦ اذا المعنى في جميع  
اجزائه نسخته

٥ ( قوله نحو هذا اسود  
وابيض وهذا حلو

وحامض ) كان دخول  
العاطف ههنا للنظر

الى تعدد الخبر لفظا  
والاولى تركه واما نحو

ابيض اسود فان نظر  
الى تأويله بالابلق كان

الاولى تركه وان  
نظر الى ان المبتدأ

والخبر متعدد ان معنى  
كان الاولى ان يؤتى به

٦ ( قوله لان المبتدأ  
مفكوك تقدير آه )

لم يرد ان هذا من قبيل  
العطف فيما بين الجمل

بل اراد تصوير الفك  
فان قلت اذا كان من قبيل

العطف في المفردات  
وجب تشارك المفردين

في الاسناد الى شئ واحد  
وهو باطل قطعاً

قلت ربما يعتبر العطف  
بينهما اولا حتى يصيرا

به كشيء واحد فيسند  
المجموع الى مجموع

المبتدأ على ارادة  
التفصيل اعتمادا لهم

زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجهان نصباً وجراً واما الثاني اعني ما انصف  
فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلوا حامض فلا اشكال فيه لان الضمير  
يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذا المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها  
كلها حوضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احد هما بالآخر وحصل  
بالانكسار كيفية متوسطة بينهما \* واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على  
الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع  
وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله \* الى الملك القرم  
وابن الهمام \* وليث الكتبية في المزدحم \* وكذا ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كل  
واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ هـ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو حامض  
واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو  
٦ لان المبتدأ مفكوك تقديراً اي احد هما عالم والآخر جاهل \* ( قوله وقد يتضمن  
المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف  
والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي يأتي اوفى الدار فله درهم وكل رجل يأتي  
اوفى الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما ) اعلم ان الفاء  
تدخل ( على خبر المبتدأ الواقع بعد ما وجو بانحو ما زيد فقائم ولا تحذف الا للضرورة  
كقوله \* فاما القتال لاقتال لديكم \* اولا ضمير القول كقوله تعالى \* فاما الذين اسودت  
وجوههم اكفرتم \* اي يقال لهم اكفرتم وتجيء علة الايتيان بالفاء في خبر مثل هذا  
المبتدأ في حروف الشرط وتدخل جوازا في خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيثان  
احد هما الاسم الموصول اما بفعل او ظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة  
ايضا في نحو \* الزانية والزاني فاجلدوا \* وصلتها لا تكون الا فعلا في صورة اسم  
الفاعل او المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي  
يدخل في خبره الفاء ان يكون تاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط  
نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى \* ان الذين  
قتلوا المؤمنين والمؤمنات \* الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين  
حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعالى \* وما افاء الله على رسوله منهم فـ  
اوجفتم \* وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى \* قل ان الموت  
الذي تفرون منه فانه ملائكتكم \* اذ لا يريد كل موت تفرون منه بل قام اذرب موت  
فر منه الشخص فملاقاه ذلك النوع كوت بالقتل بالسيف مثلا ولا فاه نوع اخر منه فالعنى  
هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيتكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم  
يكن موصولا لانه موصوف بالموصول ( وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو  
معنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف

على فهم السامع واذا تعدد المبتدأ لفظا ايضا كان ذكر

العاطف اوجب ومنه قوله ان متن كل علم وعمود كل صناعة والوجه في العطف بين الخبرين ما ذكرناه فتأمل



نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم ) وانما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كاجزاء الذي يدخله الفاء واما الصلة والصفة فيكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين ( وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا ﴾ لانه دخيل في معنى الشر ( وكذا كان حق الصلة ان لا تكون الافعال مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه للملم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون بما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا ﴾ وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفاء لكونه كاجزاء فمن حيث انه ليس جزء الشرط حقيقة جاز تجريده منها ) مع قصد السببية نحو الذي يأتيه درهم ( ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تعالى ﴿ قل ان الموت الذي تفرون منه ﴾ الآية الملافة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملافة وكذا في قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويحى تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تعالى ( والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار نحو كل رجل يأتيه او امامك او في الدار فله درهم ( وقد يحى صفتها ايضا ما ضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غذا فله درهم لما ذكرنا في الموصول ( وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعه للكلمات الشرط في الابهام ( وكذا ان كان مضافا الى غير موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم ( وعند سيويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت ( والاختش يميز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد وانشد \* ٢ وقائلة خولان فانكح فتأثم \* واكرومة الحين خلوكا هيا وسيويه يؤول مثله بنحو هذه خولان فانكح ( قوله وليت ولعل مانعان باتفاق ) جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا ما ذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ للكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرية بل لازم التصدر ٣ الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا المؤمنين ﴾ الآية ( والحق المالكى بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يحى في الحروف المشبهة بالفعل ( وكذا اجري بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يحى في الموضع المشار اليه اجراهما مجرى ان المكسورة ( واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شي

٢ ( قوله وقائلة خولان فانكح فتأثم آه ) يقال خولان قبيلة من اليمن والاكر ومة من الكرم كالاجوبة من العجب ٣ في قوله واذا تضمن الخبر المفرد نسخته



٤ ( قوله ان من يدخل الكنيسة يوماً ) الكنيسة يوماً ) الكنيسة معبد النصرى قوله جثا ذرا الجؤ ذر ولد البقرة الوحشية ه قوله قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ( آه ) قال المص في ايضاح الفصل وهو يعنى منع سيويوه من دخول الفاء في خبر ان يعيد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد استشهد سيويوه في كتابه بعد قوله ( الذين ينفقون اموالهم بقوله تعالى ) قل ان الموت الذى تقرون منه ( واما الفقه فيعدمه وقوعه في مخالفة الواضحات قال والظاهر ان نسبة هذا المنع اليه مبنية على نقل الزمخشري فانه وان ابهم الكلام في الفصل الا انه اوضحه معللا في غيره

٦ بدله لولا زيد لكان كذا ومثل ضربى زيدا قائما ومثل كل رجل وضيعته ومثل لعمر ك لافعلن كذا بخط ابن الحاجب قوله كذا ليس في المقروء وجعله بدلا تعسف ظاهر

٨ ( قوله وعامله محذوف على ما قال المص اي ففاجأت وقت ) وهو المختار في الكشف

من نواسخ الابتداء الا في الضرورة فيضم مع ذلك بعدها ضمير الشأن حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جلتها وذلك نحو قوله \* ٤ ان من يدخل الكنيسة يوما \* يلق فيها جأ ذرا وظباء ( قوله والحق بعضهم ان بهما ) اي الحق ان في المنع من دخول الفاء وليت ولعل ه قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا المحقق سيويوه خلافا للاخفش ( ونقل العبدى وابوالبقاء وابن يعيش ان يجوز لدخول الفاء مع ان سيويوه خلافا للاخفش ) قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق ) لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى ( وما ذكره المصنف من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشئ \* لحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال الله تعالى \* ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم \* ) قوله وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره نحو ٦ لولا على لهلك عمر وضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمر ك لافعلن كذا ) المستهل المبصر للهلال وقد ذكرنا انه لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جوازا الامع قرينة دالة على تعيينه \* اعلم انه قد يحذف المبتدأ وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجيئ في بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترجيح كما يجيئ فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيئ في بابه ( قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اي حذفوا واجبا وواجزا واذا في قوله اذا السبع للمفاجأة ) واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان تكون خبر المبتدأ الذى بعدها اي فبالمكان السبع فنقول على هذا مررت فاذا زيدا قائما واذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ) ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذا لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الاحيى على ما يجيئ في الظروف المبنية ( وما ذكره لا يطرده في جميع مواضع اذا المفاجأة اذا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب ) وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان تكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ( ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اي في ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ) ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف اي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاداعن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان



اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ( ونقل عن ابن بري ان اذا المفاجأة حرف فعلى هذا خبر المبتدأ في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف ) ( واما الفاء الداخلة على اذا المفاجأة فنقل عن الزبدي انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اى مفاجأة السبع لازمة للخروج ( وقال المازني هي زائدة وليس بشئ ) اذ لا يجوز حذفها ( وقال ابوبكر مبرمان هي للعطف جلا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب ( قوله التزم في موضعه ) يقال التزمه الشيء فالتزمه اى قبل ملازمته اى في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر المقدر في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف \* اولها المبتدأ الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين ( وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل ( وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله \* لودات سوار لطمتني \* وهو قريب من وجهه وذلك ان الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما تبقى مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا على لهلك عمر لولم يوجد على لهلك عمر ينتفي الاول اى اتنى انتفاء وجوده على انتفاء هلاكه عمرو انتفاء الانتفاء ثبوت فن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كقاعدة لوفى قولك لولم تأتني شمتك كما مر في بيان قوله \* ولو ان ما سعى لادنى معيشة \* كفاني ولم اطلب قليل من المال \* لكن منع البصريين من هذا التقدير وجلهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لوالداخلة على لا لان الفعل بعد لوا اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الامكرا في الاغلب كما يجيء في قسم الحروف ولا تكثير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في اما زيد فقام لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ في الاغلب كما في لولا على لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين ٣ وهي لفظ لولا اذ هي موضوعة لتدل ٤ على انتفاء اللزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لو ( وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال \* قالت امامة لما جئت زائرها \* هلا رميت بعض الاسهم السود \* لادر درك انى قدر ميتهم \* ٥ لولا حددت ولا عذرى لمحدود ٦ \* ) وثانيها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربني او بمعنى المصدر وهو افعال التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجيء في باب نحو اخطب ما يكون اى كون واكثر ٤ شربى

٢ اى يعلم قطعاً انتفاء الاول لانتهاء الثاني لانه لازمه اى الثاني لازم للاول واذا اتنى اللازم اتنى الملزوم قطعاً بخلاف العكس

٣ قوله وهي لفظ لولا اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء اللزوم الموجود في النسخ المتعددة لفظ لولا وح لا يصح قوله اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء اللزوم كما لا يخفى فالاولى ان يقال لفظ لولا ويجعل حكمه ذلك يقتضى دلالة لولا على وجود ما بعدها كانه قيل لولا كلمة برأسها لكنها مركبة من لو ولا فناسب ذلك ان يكون لولا دالة على وجود ما بعدها

٤ على ان الاسم الذي بعدها موجود بدلالة انتفاء جوابها فقولنا لولا على بمعنى لولا على موجود نسخته

٥ قوله لولا حددت ولا عذرى لمحدود ( عذره يعذره عذرا وعذرا او الاسم المعذرة والعذرى

٦ اى لولا الحد وهو الحرمان نسخته



السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربني زيدا او الى المفعول نحو  
ضربني زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربني زيدا  
قائما او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربني هندا قائما او قائمة (ويقع هذا الحال  
فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال) ويقال سمع اذني زيدا يقول ذلك  
اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف (وان كانت الحال المذكورة جملة  
اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربني زيدا وعلامه قائم قال النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ﴾ اذ الحال  
فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر  
(وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فتقول ضربني  
زيدا ابوه قائم كما في قوله كلمته فوه الى في) (ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر  
المذكور بالتوابع نحو ضربني زيدا كله او ضربني زيدا الشديد قائما) ومنعه  
غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له  
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء  
(وفي خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن باب شاذ الى انه  
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربني زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو قائم  
الزيدان عندهما) (وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى  
والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربني  
زيدا قائما حاصل) (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر  
مضاف الى صاحب الحال اي ضربني زيدا ضربه قائما اي ماضربني اياه الا هذا  
الضرب المتعدي وكذا ٨ اكثر شربي السويق شربه ملتوتا) (وذهب البصريون  
الى انه حال من معمول المصدر معنى لالفاظا والعامل في الحال محذوف اي ضربني زيدا  
حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان  
معنى ضربني زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا  
من تقدير البصرية والافخشي (ويبانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني  
الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض  
ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فعنى التراب  
يايس والماء بارد ان كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم يقض  
الطهارة ان النوم مع الجلوس لا يقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام  
قرينة انحصار فهو للنصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شري الجميع وشرب  
الجميع ممنعان) فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية  
بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل  
ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه  
اعني ما اضرب زيدا الا قائما) (واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المنحصر له

٨ قوله ( اكثر شربي  
السويق ملتوتا ) يقال  
لت الشئ يلته اذا شده  
واوثقه ولت السويق  
الته اذا جدحته



فيكون المعنى ضربى زيدا المختص بحال التام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه  
لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا  
في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه ( وبهذا يبطل  
مذهب ابن درستويه ايضا لانه لاحصر في قولك اضرب زيدا قائما ) وما يفسد  
مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد  
مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد  
تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ ( وكذا نقول في قولهم اكثر  
شربى السويق ملتوتا ان معناه ان شربى له ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت فلو قدرناه  
على مذهب الكوفية اكثر شربى السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق  
عليه اذ يجوز ان نقول هذا اللفظ او تريد اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير  
ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربى السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر  
شربه ملتوتا ( ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك  
عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا  
قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيديويه في باب المفعول معه ان  
تقدير مالك وزيدا مالك وملا بستك زيدا هذا ( والقرينة الدالة على تعيين الخبر  
الذى هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن  
تقييده بقيد الابدع حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا  
وجوب الحذف واصله عندهم ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما ( وليس اذا للاستقبال  
ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى ﴿ واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض ﴾  
وقوله ﴿ واذا ما غضبوا هم يغفرون ﴾ ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف  
متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك ٣ والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما  
ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى  
الظرفيه اذ معنى جائي زيد راكبا اى في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم  
مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر ( فان قيل لم لا يكون كان المقدره ناقصة وقائما  
خبرها ( قيل لان مثل هذا المنصوب اى الذى يجىء بعد المصدر المضبوط بالضوابط  
المذكورة لا يكون الانكارة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه  
ولسمع ذلك مع طول الابتداء هذا ما قيل فيه ٤ والذى يظهر لى ان تقديره بنحو ضربى  
زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول فى المعنى وضربى زيدا يلابسه قائما  
اذا كان عن الفاعل فى المعنى اولى ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقي  
ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال على ما اورد مع قيام القرينة  
تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ  
والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا  
فيكون على هذا مستريحين من حذف اذا مع شرطه الذى هو العامل ولم يثبت مثله

٣ (قوله والركض فى الميدان)  
الميدان واحدا للميادين يقال  
مادالشيء يمد اذا تحرك  
٤ مع طول الاستقراء هذا  
ما قيل وفيه تكلفات  
كثيرة آه نسخته



في كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال على ان كان تامة لا ناقصة وعلى مذهب من يجوز  
 ان يعمل في الحال غير العامل في صاحبها يجوز ان يكون التقدير ضربى زيدا  
 حاصل قائما فيكون العامل حاصلًا وذو الحال معمول ضربى وفيه تكلفات كثيرة  
 من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول  
 عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان  
 قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظيره والذي اوقعهم  
 في هذا ووقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل  
 دلهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه (والحق انه يجوز اختلاف العاملين على مذهب  
 اليه المالكى) فنقول تقديره ضربى زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل  
 وفي صاحبها ضربى وهو الياء اوزيدا فنقول حذفنا كأن او حاصل العامل  
 في الحال لكونه عاماشاملا لجميع الافعال كما حذفناه في نحوزيد عندك او في الدار  
 لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام  
 العامل كما تقدم بيانه \* واعلم انه يجوز رفع الحال السامسد الخبر عن افعال  
 المضاف الى المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير  
 قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيويوه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون  
 اخطب مجاز افجاز جعله قائما ايضا (ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة  
 فلا تقول ضربى زيدا قائم اذا لم يجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز  
 ) ويجوز ان يقدر في افعال المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر ضربى  
 السويق وضربى زيدا وذلك لكثرة وقوع المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذر  
 شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اى اوقات كون الامير فتكون  
 قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع  
 اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة يرفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع المصدرية زمانا  
 وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الواقع فيه كقوله \* وما ليل المطى بناثم \* ومنع المبرد من نحو  
 قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام  
 ( واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة زيدا مصدرا وذلك  
 باضافته الى المصدرية ( قوله وكل رجل وضعته ) الضيعة في اللغة العقار وهى ههنا  
 كناية عن الصنعة ) وضابط هذا كل مبتداء عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان  
 ( قال الكوفيون وضيعة خبر المبتداء لان الواو بمعنى مع فكانت قلت كل رجل مع ضيعة  
 فاذا صرحت بمع لم تحتاج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعنى مع فلا يكون هذا المثال اذن  
 مما نحن فيه اى مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع تكون في اللفظ  
 للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضعته عطفًا على المبتداء لم يكن خبرا ( فان قيل  
 يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتداء كما هو مذهب السيرافى  
 في نصب المفعول معه على ما يحى في بابه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه



فلانا اي يعارضه ويفعل  
مثل فعله وهما يتباريان  
وفلان يباري الريح  
سحاء

٥ (قوله طليحان) طلح  
البعير اعبي فهو طليح  
وناقة طليح اسفار اذا  
جهدها السير

٣ وتكثير الخبر لان الاصل  
ان يكون الخبر عنه معلوما  
والخبر بمجهولا والنكرة  
مناسبة للمجهول وقد  
يعرفان ويترك ان بشرط  
الفائدة نحو الله الهنا  
وتمرة خير من زنبور  
ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة  
الا عند سيبويه في نحو كم  
مالك واقصد رجلا خير  
منه ابوه كما ذكرنا فان قبل  
الكلام موضوع للفائدة  
فاذا كان الخبر معرفة فما  
الفائدة في ذلك الكلام  
فالجواب ان المقاد في نحو  
اخوك زيد اطلاق لفظ  
زيد المعرفة على اخوك  
المعرفة وهذا الذي  
جهله المخاطب لاذات  
زيد فلا يضر تعريف  
لفظ الخبر لان المجهول  
اسناد الخبر الى المبتدأ  
وجله عليه لانفس الخبر  
لكنه جيء بالخبر نكرة في

هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها في الاصل  
حرفا فانتقل الى ما بعدها ( فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا  
حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محل لقيامه مقام الخبر  
نحو زيد معك كما تقول زيد عندك ( وقال البصريون الخبر المحذوف اي كل رجل وضيعته  
مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا  
( وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد  
الخبر ولوجاز ان نقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على  
تقدير الكوفيين في قولك ضربني زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم  
ان يقولوا ايضا تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ( ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل  
مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمر و ثم  
حذف مقرون واقيم المعطوف مقامه لبق البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير  
ساد مسده ( ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب  
حذف خبره هذا ( والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة  
٣ وانتم والساعة في قرن واحد ﴿ فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال ( قال  
الكوفيون ان ولي معطوف على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الاخر جازان يكون ذلك  
الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل او لا فالاول نحو زيد والريح ياربها  
في ياربها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمر يضربه ( وقريب منه قول  
امير المؤمنين على رضي الله عنه ﴿ فهم واجنة كمن قدر آها ﴿ وانما جاز ذلك لتضمن الخبر  
ضميرهما ( والبصريون ينعون مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك  
كالصفة فلا يقال زيد وعمر ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا  
لا غير فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ٤ وباربها حال ﴿ واعلم انه قد يعنى  
ما اضيف اليه المبتدأ عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال راكب الناقة ه طليحان  
وقولك مقاتل زيد قويان اي زيد ومن يقاومه زيد قويان ( قوله ولعمرك لا فعلن ) ضابطه  
كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمان الله كما يجيء في باب القسم فان تعيينه  
للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما قسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر  
المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التحفيف  
لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك لتفعلن ( وقد ترك  
المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو  
زيد قد املك او في الدار على ما ذكرنا قبل ( وتجوز ابن جنى اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه  
لان الامرين اي الدلالة على تعيين الخبر والسد بشيء اخر مسده حاصلان فوجب الحذف  
( ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا  
دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ﴿ ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ  
٢ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تكثير الخبر لانه مسند فشا به الفعل



والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم  
عنها فجردناه مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل  
فكان نكرة ( واما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه  
مسندا ومسندا اليه و الفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازماله دون  
الاسم ) واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشئ  
لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه ( واما الذي ينبغي ان يكون مجهولا  
هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة  
المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته ) واذا تعددت المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه  
عمه خاله ابنته صهرها جاريتها سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله  
بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ الاول فتكون الجملة التي  
بعد الاول وهى مركبة من اجل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى  
ضمير متلوه الا المبتدأ الاول ( وان لم تضاف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله  
فانك تأتي بالعوايد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر العوايد لاول المبتدآت وما قبل  
الاخر لما بعد اول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو عند زيد عمرو بكر خالد  
قائم عنده في داره بامرهم معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد  
ثم جعلت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطته في داره فكانك قلت عمرو  
بكر مع خالد في داره اى عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبرا عن  
زيد مع رابطة بامرهم فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بامرهم اى بامر  
زيد اى زيد امرهم بجمع بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة  
معها فكانك قلت هند زيد امرهم بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس  
ان كانت المبتدآت اكثر \* ( قوله خبران واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف  
نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا ) اعلم انه لما كان  
مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يمكن له بد من ان  
يدعى ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال  
ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثانيا جزئى الجملة  
وخبران واخواتها يشبهه لكون عامله اى ان واخواته مشابهة للفعل المتعدى الا انه  
قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة  
مشبه بخبر ان المشبه للفاعل و اسم ما المجازية مشبه لاسم ليس انذى هو فاعل  
( و قدتين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما المجازية للمفعول  
) وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات  
واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمدة فاعلة كانت اولا والنصب علامة  
الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج  
في نصب بعض العمدة وهى اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها



وخبر ما المجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجيء في بابها علمت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما المجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعنى ليس شئ واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس اعنى تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدى على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهو اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبران واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدى ( قوله بعد دخول هذه الحروف ) يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لارجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حده خبر المبتدأ بقوله المجرى المسند الى اخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى ﴿ ولعبد مؤمن خير ﴾ ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدأ لسلم من الاعتراض ( قوله وامره اى حاله وشانه كامر خبر المبتدأ ) اى في اقسامه من كونه مفردا وجلة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبنا ومخذوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جلة فلا بد من الضمير ولا يحدف الا اذا علم ( قوله الا في تقديمه ) اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ ٣ وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما عملت العمل لفرعيتها لم تصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ماله صدر الكلام كما يجيء في قسم الحروف ( قوله الا ان يكون ظرفا ) استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيًا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ﴿ ان الينا اياهم ثم ان علينا حسابهم ﴾ وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا

٣ وانما كان كذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فلم تصرف آه نحوه



لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصارت مع كل شيء كقريبه ولم تكن اجنبية منه فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار مجراه ٢ لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف \* قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها نحو لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه) ٣ وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان لا للبالغ في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للبالغ في الاثبات وقيل جلت عليها حل النقيض على النقيض ٤ وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لارجل ظريف (قال سيديويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولارجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صدر الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بناءه مع قرينه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها) قال المصنف ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لارجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال مماثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لارجل ظريف في الصفة اظهر وقال في مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بالمنصوب والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوزوا رفعه جلا على المحل وذلك لان لاهذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا المحل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز المحل على المحل بخلاف لان فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان تقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ به كالفعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز المحل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالمحل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لان التي الابتداء معها كالباقى اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء قنحا فصار نصب تابعه جلا على قنحه المشابه للنصب بعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا لرفع تابعه جلا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد (قوله ظريف فيها) لافائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى صحيح ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون

لكثرته في الكلام مثله  
واحتياجه الى الفعل  
او معناه ولناسبته له لان  
الظرف في الحقيقة جار  
ومجرور لكونه بمعنى  
في نسخه  
٣) قوله وجه مشابهته  
للفاعل مشابهته لخبر ان  
بسبب مشابهة تامله لان  
٤) (قوله وارتفاع خبر  
لا بها ان لم يكن اسمها  
مبنيا عند جميع النحاة آه)  
ما تقدم من قول الكوفيين  
ان حل على اطلاقه  
مناف لهذا الاجماع والاولى  
ان يقال اراد جميع نحاة  
البصرة القائلين بعمل لا وان  
واخواتها في اخبارها

٥ قوله (سمح) اي قبيح



ظريف صفة لغلام رجل و الظرف خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف  
 ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر ( قوله  
 ٦ و بنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا ) اقتدى فيه بجماد الله قال الجزولي بنو تميم لا  
 يلفظون به الا ان يكون ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق  
 ان بنى تميم يحذفون وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم  
 تقم فلا يجوز حذفه رأسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الايتان به  
 فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر  
 الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بنى تميم \* قوله ( اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند  
 بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لاشاذ ) اسم ما وخبرها قد  
 يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف ٧ واما الجملة الاسمية  
 التي تدخلها لا ٨ فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لانحو لا زيد فيها ولا عرو  
 او يكون جزءا آها نكرتين نحو لا رجل قائم ( قوله وهو في لاشاذ ) اي عمل ليس في لاشاذ  
 قالوا يجرى في الشعر فقط نحو قوله \* من صد عن نيرانها \* فان ابن قيس لا يبرح  
 \* والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لاشاذا ولا قياسا ولم يوجد في شئ من كلامهم خبر  
 لا منصوبا كخبر ما وليس وهي في نحو لا يبرح ومستصرخ الاولى ان يقال هي التي في  
 نحو لا اله الا لا التبرئة الا انه يجوز لها ان تهمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب  
 ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا يبرح وذلك  
 لضعفها في العمل كما يجرى في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع  
 ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء  
 كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان يكون  
 لغير الاستغراق مع القرينة فيجوز لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها  
 او انفتح فهي نص في الاستغراق كما ان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز  
 العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق  
 فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان ٩ \* قوله ( المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية )  
 قديين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة  
 الفتحمة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلات واياك ومسلمين وقد قسم  
 النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة ومحمولا عليه وهو  
 غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل  
 بعضها في حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ الجيء في جاءني زيد  
 راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط  
 اخراجه وكأثرهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شئ آخر هو المفعول  
 المطلق كما يجيء في جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين  
 وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر

٦ قوله ( و بنو تميم لا يثبتونه  
 آه ) قال الزمخشري و بنو  
 تميم لا يثبتونه في كلامهم  
 اصلا

٧ بخلاف اسم لا وخبرها  
 بلى يجيء اسم لا معرفة مع  
 تكرار لا ووجه مشابهة اسم  
 ما في لغة الحجاز للفاعل  
 مشابهته لاسم ليس ووجه  
 مشابهة ما ليس للنفي  
 ودخول الجملة الاسمية  
 وكونها في الاظهر لنفي الحال  
 كليس نسخته

٨ قوله فاما ان يكون المبتدأ  
 فيها معرفة مع تكرير لانحو  
 لا زيد فيها ولا عرو وهذه  
 الداخلة على المعرفة مكررة  
 هي لا التبرئة كما هو المشهور  
 وسنذكره عن قريب

٩ هذا ختم الكلام في  
 المرفوعات



٢ قوله ( قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي آه ) جعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل الذي هو التأثير بناء على انهم لا يميزون بينهما ولذلك حكموا بان المفعول المطلق

هو المصدر وان قرئ قوله وفعله على صيغة الماضي معطوفا على اوجده كما يتبادر اليه الوهم فما ذكرناه يفهم من قوله ولاجل قيام هذا المفعول به آه

وان كان الاصلة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذرب فعل بلاعلة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه (والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتميز والمستثنى واما سائر المنصوبات فعمد شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبرها المجازية وخبر كان واخوانها (قوله فنه المفعول المطلق وهو اسم مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه) ٢ قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه (اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدماك يوم الجمعة فليس مافعله فاعل الفعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان ٣ مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لافعل الاوله مفعول مطلق ذكر اولم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلاعلة (وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الراجع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكرامك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكرام مضروب له فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا (قال سيويه في قولهم جئتكم خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فانسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام با بعد من قولهم صيد عليه يومان وولده ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا فجعله كما ترى في غاية البعد (وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب (وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لاعلة له ولاغرض قليل بخلاف الفعل بلامصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى (وانما سمي مانحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كما لمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه (قوله هو اسم مافعله) ٣ قال انما قلت ههنا اسم

٣ مما اوجده الفاعل المذكور الا ان فاعلية الفاعل ليست لاسناده اليه لان في قولك ضربته تأديبا ضاربية المتكلم لاجل اسناد الضرب اليه لاسناد التأديب فالاولى تقديم ما صار الفاعل الذي هو اول مطلوبات الفعل بسببه فاعلا على غيره نسخته

٣ قوله ( قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود اه ) اعترض بانه لا حاجة الى ذكره لان كلامه في قسم الاسم فلو قال مافعله لكان المراد الاسم قطعاً فكانه قال هو اسم فعل مدلوله فاعل فعل مذكور بمعناه



٤ قوله (فلم يكن داخل حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه لم يفعله هذا آه) فان قيل فعلى هذا لا يكون ضربا في ضربت ضربا داخلا ايضا لانه لم يفعله بل فعل مدلوله الذي هو الحدث واجيب بانهم ﴿ ١١٤ ﴾ يجرون صفات المدلولات المطابقة على

بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شئ فعله المتكلم الذي هو فاعل فعل المذكور (قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم او جده بالقول اى قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله مافعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم مافعله لكونه اسما وتأويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك لفظ او جده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب ٤ فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا (ويعنى باسم مافعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان يقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفنى فناء جار مجرى مافعله الفاعل (واحتراز بقوله فاعل فعل المذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فاعله فاعل فعل ما لم يكن لم يفعله فاعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسن الضرب) قوله (مذكور) صفة فعل وكذا قوله بمعناه ٥ والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما (قوله بمعناه) احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لمافعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ٦ ويطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت جنى وابعضت بغضى على ان المنصوبات مفعول بها \* قوله (ويكون للتأكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لايتى ولا يجمع بخلاف اخويه) المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا ٧ فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لالاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل (ويعنى بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضربوب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقرى ٨ والقر فضاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس (وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة) واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو اعلم صالحا اى عملا صالحا ومنه ضربت ضرب

الالفاظ الدالة عليها دون صفات المدلولات التضمنية ٥ قوله (والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما) قيل عوده الى ما لا يصح قطعاً لان المراد به الحدث ولا معنى له واما عوده الى اسم ففيه ان الفعل لا يكون بمعناه قطعاً والجواب ان المراد اشتماله على معنى ذلك الاسم فلا محذور

٦ قوله (ويطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي آه) وربما يدفع بان المراد اسم مافعله فاعل فعل المذكور بحسب ذلك الفعل المذكور وليست هذه الامور اذا كانت مفعولاتها صادرة عن الفاعل باعتبار الفعل المذكور بل باعتبار فعل آخر من جنس ذلك الفعل

٧ قوله (فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لالاخبار) اى لا النسبة الاخبارية التي في ضربت ٨ الفهقرى الرجوع الى خلف فاذا قلت رجعت الفهقرى فكأنك قلت رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لان

الفهقرى ضرب من الرجوع صحاح ٨ قوله (والقر فضاء) القر فضاء ضرب من القعود بمد ويقصر (الامير) وهو جلسة المحتبى الا انه يحتبى بيديه مكان الثوب



الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذف المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لاتفعل فعل غيرك ( واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر اما بمن نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعال التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقدمت خير مقدم لان ايا و افعال التفضيل بعض ما يضافان اليه كما يجيء في باب الاضافة ( ويجوز ان يكون هذا ٩ مما حذف موصوفه اي ضربا اي ضرب و ضربا اشد ضرب ( واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا ( واما ان يكون مصدرا مثنى او جموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال تعالى ﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾ او معر فبالام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء والقهقري في رجع القهقري مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيويه ( وقال البردهو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصاء والرجوع القهقري ( وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقري القهقري وتقرض القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفالشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح يميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا ( ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اي ضربا الفا ( واما الة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواط والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الة مقامه دالة على العدد بافراها ( وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الة مقام المثنى والمجموع مثاة ومجموعة فقبل ضربت سوطين واسواط وتثنيتهما وجعها تثنية المصدر وجعه لاثنية الة وجعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواط مع انك لم تضربه العدد المذكور الابسوط واحد لكنك تثبت الة وجعها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ( ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ( وقد اجتمع في هذا القسم اي فيما قام فيه الة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربين وضروبا قاصدا لاختلاف الانواع ( قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع ) اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الالماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا ( قوله

٩ اي كل واحد من مثالي ما بين  
كونه بمعنى المصدر بالاضافة



بمخلاف اخويه ) يعنى النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون  
العدد اثنين فصاعدا ) قوله ( وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا ) اى قد يكون المصدر بغير  
لفظ الفعل وذلك امامصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقى الفعل فى الاشتقاق  
٢ نحو قوله تعالى ﴿ وتبتل اليه تبتلا والله انبتكم من الارض نباتا ﴾ واما ان لا يلاقى  
فيه نحو قعدت جلوسا ( ومذهب سيويه فى كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى  
تبتل اليه وتبتل نفسك تبتلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا  
( ومذهب المازنى والمبرد والسيرا فى انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل  
عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه ) واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملة  
الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله ﴿ هذا سراقة للقران يدرسه ﴾ والمرؤ  
عند الرشى ان يلقيها ذيب ﴿ اى يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو  
اعجبني الضرب الذى ضربته او اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو  
اعجبني ضربى فضربت ذلك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكنته كلاما فانهما  
ليسا بمصدرين لشيء من الافعال ﴿ قوله ( وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا  
كقوله لمن قدم خبز مقدم ووجوبا تماما مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدعا ووجدا وشكرا  
وعجبا ) اعلم انه لا بد فى الواجب الحذف والجايزة من القرينة ( قوله ٣ جواز او وجوبا )  
نصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه  
وبعضه يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسا ( واقول الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها  
ان لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقته به من فاعل او مفعول اما بحرف جرا او باضافة  
المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعايا وجدعاك  
جدعا وشكرت شكر او جدت جدا ( وفى نهج البلاغة فى الخطبة البكالية ﴿ نحمده  
على عظيم احسانه ﴿ ونير برهانه ﴿ ونوامى فضله وامتنانه ﴿ جدا يكون لحقه اداء ﴿  
واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعدا لله وحنانك  
ودو اليك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولييك وسعديك  
ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسالك اى شدة وسحقالك اى بعد او كذا بعدالك  
او بين مفعوله بحرف جر نحو عقراك اى جرحا وجدعاك والجذع قطع الانف او الاذن  
او الشفة او اليد وشكرالك وجدالك وعجبامنك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا  
والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط  
والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف  
الجر لالبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ﴿ ومكروا مكبرهم ﴾ وسعى لها سعيها ﴿  
وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما  
الفعل ويتصل به فاستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام والزموم  
بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اى الفعل فى نحو جدالك وشكرالك وعجبا

( منك )

٢ قال زين العرب فى شرح  
المصابيح ان العرب يستعملون  
القعود فى مقابلة القيام  
والجلوس فى مقابلة  
الاضطجاع ونحوه وحكى  
ان النصر بن ثميل دخل على  
المأمون وقام بين يديه فقال  
له المأمون اجلس فقال  
يا امير المؤمنين لست بمضطجع  
فاجلس قال فكيف اقول قال  
قل اقعد

٣ ( قوله جواز او وجوبا  
نصب على المصدر ) الصواب  
قوله سماعا وقياسا نصب على  
المصدر بفعل محذوف وما فى  
الكتاب سهو من القلم  
كما لا يخفى

تحنن على مرة بعد اخرى  
وحنانا بعد حنان وتحنن  
ترجم وحنان كحجاب  
الرجة والرزق ودو اليك  
اى مساولة على الامر  
وتد اول بعد تداول



منك ومعاذ الله وسبحان ( واما التقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى ﴿ كتاب الله عليكم  
 \* وصبغة الله \* ووعده الله ﴾ اولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو  
 لبك وسعديك ودوايك وهذا ذك وهجاءك فيقي المصدر مبهما لا يدري ما تعلق به  
 من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما  
 ينتهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر فبح اظهار الفعل بل لم يحز فلا يقال كتب  
 كتاب الله ووعده وعده الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واجد جدالك  
 وعقر الله عقراك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل  
 معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة  
 او بحرف الجر فلوظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلا  
 بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ واما قولهم ٤ حردت  
 حرده وحدت حده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء  
 في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله ﴿ دار لسعدى  
 اذه من هواك ﴾ والمعنى قصدت به جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه ( ويجوز ان  
 يكون المعنى حردته حرده الذي يليق به وحده الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان  
 النوع كما في قوله تعالى ﴿ وقد مكروا مكرهم \* وفعلت فعلتك وقوله تعالى ﴿ وسعى  
 لها سعيها ﴾ ( واجار والجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ  
 الواجب حذفه ليلي الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل ٢ كانه قائم  
 مقام الفعل كما كان ولي الفعل ٣ والمعنى هولك اي هذا الدعاء لك ( وكذا كل ما فيه من  
 التبينية المبينة للعارف نحو قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فن الله ﴾ ان جعلنا ما بمعنى  
 الذي واما المبنية للنكرة فهي صفة لها كالوجعلنا ما في الاية نكرة وقدين ايضا بعض  
 انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مر حبابك واهلا بفلان اي هذا  
 الدعاء مختص بك هذا ان فسرت مر حبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحيبا وان  
 فسرت بالمصدر اي رحب موضعك مر حبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجملة  
 المفسرة المحذوفة المبتدأ لا محل لها لانها مستأنفة \* ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال  
 المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها  
 بحيث لا ينوي قبلها تقديرا بل بصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة  
 اسماء افعال كما يجيء في بابها نحو هيئات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبنى ولا يكون  
 لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه وبنائها على الفتح  
 اكثر اذن لتبقى مبنية على الاعراب الذي استحقه حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال  
 الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر  
 كالفعل فيقال هيئات زيد ( ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال  
 فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصادر قال الله تعالى هيئات هيئات  
 لما تواعدون ﴾ فهو بمنزلة بعدا لما تواعدون استعمالا واما في المعنى فهيات اسم فعل

٤ قوله حردت حرده  
 يقول حردت حردك اي  
 قصدت قصدك

٢ لزوم حذف الفعل قبله  
 نسخة  
 ٣ (قوله والمعنى هولك  
 اي هذا الدعاء لك )  
 والمشهور النصب على الحال

٤ ان زادت على حرفين  
 نسخة



والالم بين ( واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرًا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا وهذه المصادر كما انها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم تستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنصب فيها نصبا عرفنا ان الفعل مقدر قبلها وبناء الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها ( وقد يجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيد ورويد زيدا وبله زيد وبله زيدا ( ويجوز ان يكون حاشي من هذا الباب هـ فيكون حاشي زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة ﴿ حاشا لله ﴾ منون او يكون حاشي لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيات لزيد ( ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم توضع افعالها نحو دفرا الهى تننا وبهرا اى تعسااما بهرا بمعنى غلبة فعله فعل مستعمل فهما مثل القهقرى والقرفصاء اعني ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما وبيننا بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير انت دفرا وتعتس بهرا ( ومنها اسماء اعيان هي الة مقامة مقام المصادر نحو ترباك وجندلا اى رميت رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ( ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئلك اى هناة وعانذاك اى عيادا وهي مثل قم قائما اى قياما وتعال جأيا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قائما ( ومنها اسماء اصوات قامت مقام المصادر كما هانك اى توجعا ٦ وواهالك اى طيبا ووافة لك اى كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان في الاصل صوتا وان لم يبين بالجار نحو ايها اى كفاو وبها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار مالا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق ( والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو ٧ وى لزيد وذلك نحو آها وواها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلى نحو اف لكما ٨ واوه على اخوانى وآه من ذنوبى ( والظاهر ان ويك وويحك وويسك وويك من هذا الباب ( واصل كلها وى على ما قال الفراء جئ بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وى لك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا في قوله ﴿ فخير نحو عند الناس منكم ﴾ ٩ اذا الداعى المثوب قال يالا ﴿ فصار معربا بتمامه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لاما اخرى نحو ويلاك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقيل ويلاك كما مر في سلام عليك

هـ ( قوله فيكون حاشا زيدا مصدرا مضافا ) لاحرف جر حاشى كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء تقول اساء القوم حاشى زيد وهى حرف من حروف الجر فوضعت موضع التنزيه والبراءة فعنى حاشى الله براءة الله وتنزيهه وهى قراءة ابن مسعود على اضافة حاشى الى الله اضافة البراءة ثم قال الله وتعتس بهرا البيان من يرى وينزه والدليل على تنزيل حاشى منزلته قراءة ابى السماك حاشا لله بالنون كشاف ٦ قوله ( وواهالك اى طيبا ) اذا تعجبت من طيب شئ قلت واهاله ما اطيبه ٧ قوله ( وى لزيد آه ) وى كلمة تعجب يقال وىك ووى لعبد الله واما ويه فكلمة يقال فى الاستحاث ٨ قوله ( واوه ) اوه من كذا كلمة توجع وربما قلبوا الواو الفاقالوا آه ٩ قوله ( منهم ) اذا الداعى المثوب ( الثوب فى اذان الفجر ان يقال الصلاة خير من النوم



٣ قوله (ولانتكاي) نكأت  
الفرحة اي قشرتها

٤ قوله (قرح الفؤاد فيجمعها)  
يجمعها بكسر الياء وهم  
لا يقولون يعلم بالكسر لكن  
لما اجتمعت يأن قويت  
تحمل الكسر

٥ قوله (قعدك وعمرك آه)  
قال بعد ما ذكر هذه الامثلة  
اعنى قعدك وقعيدك لا آتيك  
وقعدك الله وقعيدك الله  
لا آتيك هذه مصادر منصوبة  
بفعل مضمر والمعنى  
بصاحبك الذي هو صاحب  
كل نجوى كما يقال نشدتك  
الله ومعنى عمر الله احلف  
ببقاء الله ودوامه واذقلت  
عمرك الله فكانك قلت  
يتعمرك الله اي باقرارك له  
بالبقاء وقال في شرح  
المفصل عمرك الله فيه معنى  
السؤال ولذلك يجاب بما  
يجاب به قسم السؤال  
وكذلك في قعدك الله معنى  
السؤال ايضا كعمرك الله

٢ قوله (وكذا قعدك الله  
تقديرا) انما قال تقدير الان  
فعله لم يستعمل كما مر  
وسيصرح به ايضا

٣ قوله (اي اسئل الله  
تعميرك او اسأل الله عمرك  
آه) يقال سألته الشيء  
وعن الشيء ايضا

ثم جعل ويج وويت وويس كنايةات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم  
استشنعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر  
قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحوه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء  
الافعال كما يقوم المصدر الاصلى مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل (ويجوز في كل  
صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدرته ويكون بناؤه نظرا الى  
اصله حتى كان صوتا لالكونه اسم فعل فضه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك  
لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى  
بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصله فلا ضرورة تلجنا الى  
كونها اسماء افعال (ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك  
الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرهما من لائق به وهما عند سيبويه منصوبان على  
المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال \* عمرتك الله الا ما ذكرت لنا \* هل  
كنت جارتنا ايام ذي سلم \* ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال  
فيكون جوابهما مافيه الطلب كالامر والنهي قال \* قعيدك ان لا تسمعي ملامة \* ٣ ولا  
تنكاي \* قرح الفؤاد فيجمعها \* وان زائدة وقال \* ايها المنكح الثريا سهيلا \* عمرك الله  
كيف يلتقيان \* هي شامية اذا ما استقلت \* وسهيل اذا استقل يمانى \* وقد ذكر  
الجوهري استعمال \* قعدك وعمرك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا آتيك  
وكذا قعيدك وقعدك الله لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله  
ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم (قال الجوهري وقد جاء عمرك الله في  
غير القسم واستشهد بقوله \* عمرك الله كيف يلتقيان \* وقال المعنى سألت الله ان يطيل عمرك  
ولم يرد القسم) وقد ذكرنا انه في البيت قسم السؤال (والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا  
لحذف الزوائد من المصدر وقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول ٢ وكذا قعدك الله  
تقديرا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال  
تعدى الى المفعول الثاني اعنى الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل ان جعلت قاعدا متمكنا  
بالسؤال من الله تعالى (واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي عمرك الله  
تعميرا) ويجوز ان لا يكون انتصا بهما على المصدر ويكون التقدير اسأل الله عمرك ٣ اي  
اسأل الله تعميرك واسأل الله قعدك اي قعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسأل متعد الى  
مفعولين او يكون المعنى اسأل بحق تعميرك الله اي اعتقادك بقاءه وابدته وبتقعيدك الله  
اي نسبتك اياه الى القعود اي الدوام والتمكن فيكون انتصا بهما بحذف حرف القسم  
نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفان الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به  
للمصدرين (ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اي قعيدك  
اي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التأويل  
قولهم قعيدك الله بعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى هذا مذهب



سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر وعلى تأويلهما باسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبدأ السؤال بالدعاء للسؤال كأنه قيل طول الله عمرك افعل لي كذا وكذا \* قوله ( وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الاسيرا ومانت الاسير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا ) قوله ما وقع مثبتا الى آخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لوجعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الاجازا لكونه صاحب ذلك المصدر ( والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الاسيرا وما الدهر الاقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تقريبا تقريبا ) وكذا ان دخل على المبتدأ نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الاسيرا من هذا ( وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤدي الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابته لاسم الفاعل الذي لادلالة فيه وضعه على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام والزموم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وما زيد الاسير كما ذكرنا في المبتدأ في قولنا فانما هي اقبال وادبار فينمحي اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ومثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا ان فاعلها او مفعولها بين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تبيينا لمعنى الدوام قال \* عجب لتلك قضية واقامتى \* فيكم على تلك القضية اعجب \* قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال جد لله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك ( قوله مثبتا بعد نفي ) انما شرطهما لانه لو كان منفيبا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا ( قوله داخل على اسم ) صفة لنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرط وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الاسيرا وما وجدتك الاسير البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه الاجازا ( قوله او معنى نفي ) يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا ( واعلم ان هذا المصدر الذي



بعد الا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا و معرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الاسير ليريد او باللام  
 نحو ما زيد الاسير وكذا يجي مكررا نحو ما زيد الاسير اسيرا قالوا فحينئذ حذف الفعل او جب  
 لقيام الاول مقامه (قوله او وقع مكررا) فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون  
 خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ ولا يعطى لفظه هذه  
 الفائدة الابتكاف ﴿ قوله ﴾ (ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى ﴿  
 ﴾ فشدوا الوثاق فاما ما بعد و اما فداء ﴾ يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل  
 او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق يعني باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغيره  
 المطلوب منه وسماء اثر الان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي  
 يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة \* واعلم ان ضابط هذا القسم  
 ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد و اغراض فاذا ذكرت تلك  
 الفوائد و الاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة و جب  
 حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن  
 ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح  
 ذلك وتكررت تلك الفوائد استنقل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه  
 مقام متضمناته فوجب حذفها فقوله تعالى ﴿ شدوا الوثاق ﴾ جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب  
 من شد الوثاق اما قبل او استرقاق او من او فداء فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله ﴿ فاما  
 ما بعد و اما فداء ﴾ وتقول في الخبرية زيد يكتب فقرأه بعد او يعا و يعا و عمر و يشتري طعاما فاما  
 يعا و اما ا كلا ونحو ذلك ﴿ قوله ﴾ ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتتة على  
 اسم معناه و صاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت جار و صراخ صراخ الشكلى  
 يعني ان قوله صوت جار مصدر فائدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت جار ( قوله بعد  
 جملة ) يعني بها نحوه صوت وهذه الجملة مشتتة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب  
 وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتتة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك  
 الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو  
 ان يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا  
 لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى  
 الصلحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى  
 الفعل اعني على الحدث و اكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين  
 الجملة المتقدمة والمصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلماذا و جب  
 حذفه ٢ فالاصل له صوت بصوته صوت جار اي تصويت جار فاقم الاسم مقام  
 المصدر كما في اعطى عطاء و كلم كلاما و ظاهر كلام سيويه ان المصدر منصوب  
 بقوله له صوت لا يفعل مقدر ( قال سيويه و انما انتصب لانك مررت به في حال تصويت

٤ قوله متضمن المصدر الذي  
 هو اغراضه مقام متضمناته  
 هي الافعال الناصبة

(٢ قوله فالاصل له صوت  
 بصوته صوت جار) الصوت  
 معروف وقدصات الشيء  
 بصوت صوت وكذلك صوت  
 تصويتا



ومعالجة يعنى ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهو ٣ بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد افترن بالجملة ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث اى الحال الماضية وهو لفظ مررت فى مسئلتنا للمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوى (وقد قيل ان العامل فى المصدر المنصوب الاسم الذى بمعناه فى الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يحى فى باب المصدر فهو كما تقول عجت من ضربك ضرب الامير اى من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو وضربه (وفى هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويسمى لوقلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الشكلى بمعنى له صراخ لان معنى له ان يفعل اى يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعاً بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل (وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان تامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثانى من هذه الاقوال الثلاثة فى نحو قوله تعالى ﴿ صنع الله ووعده الله وكتب الله وصبغة الله ﴾ لان قبلها ما يؤدى معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالذكورة قبلها القيامها مقام افعالها (واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعنى نحو صوت حار وصراخ الشكلى اما على البدل ٤ واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف ٥ اى مثل صوت حار فيجيز اذن تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة لان مثل لا يعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اى مثل اخى زيد ورد عليه سيبويه وقال لوجاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مأول بالمشتق اى له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اى جرى ومثله قليل كما يحى فى باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير فاذا انتصب المصدر اعنى نحو ٦ صوتا حسنا جازان يكون حاله على احد التاويلين المذكورين فى الوصف وذو الحال الضمير المستكن فى له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفاً نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظى كما فى جاء نى زيد زيد لان الثانى مع وصفه صار كاسم واحد مفيد مالم يفده الاول ولولم يكن معه الصفة لكان تأكيد الاخير ومن جعله وصفاً مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الاترى انهم جعلوا الحال الموصوفة حالاً لان فى وصفه معنى الحالية كما فى قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ وهذا كما قال سيبويه فى نحو لاماء ماء باردا ٧ فان كررت فصار وصفاً فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثانى لكونه تكرر لاول موصوفاً بشئ كالوصف للاول ومن جعله بدلاً فان معنى الوصف فى تابعه فى الظاهر لافيه ولا منع عندى ان يكون الثانى اعنى صوت حسن توكيداً لفظياً كما يحى فى باب النداء (واجاز

( الخليل )

٣ فهو ما دل الى الجملة لانها بمعنى الكلام ٤ او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يحى فى باب البدل واما على الوصف آه نسخته (قوله اى مثل صوت حار فيجيز اذن تعريفه مع كون الموصوف نكرة) كان يقال صوت الحمار (٦ قوله صوتا حسنا جازان يكون حالاً على احد التاويلين المذكورين فى الوصف) اى مثل صوت الحمار او متكرراً ٧ (قوله فان كررت فصار وصفاً فانت فيه بالخيار) كما هو حكم الوصف فى لارجل ظريف وظريفان ٧ فان كرر منى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف الثانى نحو لاماء ماء باردا فان شئت بينت الثانى نظراً الى كونه تكرر اللفظياً وان شئت اعربت به رفعا ونصبا وذلك لانه لما وصف صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموصوفة فى قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ والاعراب فى المكرر الموصوف اولى نظراً الى كونه كالصفة من الاعراب فى المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعنى باردا فليس فيه الا الاعراب



٧ قوله ( في بيت رؤية فيها  
ازدهاف ايما ازدهاف )  
الزهف الخفة والترق وفيه  
ازدهاف اي استعجال وتقم  
ومنه قول رؤية فيه ازدهاف  
ايما ازدهاف نصب ايما على  
الحال صحاح واوله \* لولا  
توقى على الاشراف \*  
\* المحتنى في النفنغ النفنغ \*  
\* في مثل مهوى هوة  
الوصاف \* قولك اقوالا  
مع التحلاف \* فيها ازدهاف  
ايما ازدهاف \* \* والله بين  
القلب والاضعاف \* اي  
لولا انى اتوقى لرميت بي  
في الهواء البعيد في مثل هوة  
الوصاف وهوته مثل عند  
العرب قولك يدل من التاء  
في المحتنى فيها ازدهاف اي  
في تلك الاقوال تسارع الى  
الحلف والله اي هو بين  
القلب وما يحويه فلا يخفى  
عليه ما تضمير لي ايما الاب  
يخاطب اياه العجاج ٩ او دعوة  
الحق اذ هو دعاء الحق نسخته  
٢ على التفصيل ان قولهم  
الحق في جميع نسخته

الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا ما على المصدر او على الحال وانما اختار سيويه  
الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعل الثاني  
مع تابعه تابع الاول حتى يكون تابع الثاني كتابع الاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة  
صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر  
الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة  
من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا وبدلا كما  
ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت جارا وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست  
اذن كالفعل لخلوها مما اسند اليها الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه  
على المصدر او الحال كما مر وروى في بيت رؤية \* ٧ فيها ازدهاف ايما ازدهاف \* نصب  
ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله  
\* قوله ( ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل له على الفدرهم اعترافا ويسمى  
توكيد نفسه ) يعني يكون المصدر مضمونا لجملة لا محتمل تلك الجملة من جميع المصادر  
الاذاك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الاذاك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر  
يؤكد نفسه فاعترافا في له على الفدرهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة  
كما ان المصدر يؤكد نفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي  
الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان ( واما في مسئلتنا  
فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكما لها لا مضمون احد جزئها ) ومنه قولهم الله اكبر  
دعوة الحق لان الله اكبر اول اذان الذي هو الدعاء الحق ٩ اذ هو دعاء الى الصلاة  
فدعوة الحق كرجل صدق وجار سوء ومنه قوله \* انى لا منحك الصدود واننى \*  
قسما اليك مع الصدود لا مئيل \* لان قسما بمعنى التأكيده وهو الحاصل في الكلام السابق  
بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر  
نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمه ما من الكلام نص  
على معاني هذه المصادر وحي بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل اليأس من اظهار  
فعلها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة  
وكونها تأكيدها لانفسها ولا يمتنع في كل ما هو تأكيده لنفسه من المصادر ان يقال الجملة  
المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتأديتها معناها كما قلنا في نحو لزيد صوت  
صوت جارف فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره \* قوله ( ومنها ما وقع مضمون  
جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيد غيره ) اعلم ان قولك زيد قائم حقا  
مثل رجوع زيد القهقري في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول  
جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل \* ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة  
مؤكد لنفسه والافليس بمؤكد لان معنى التأكيده تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن  
الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فمكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه ٢ مؤكدا لنفسه



ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ماهو في معنى القول قال تعالى ﴿ ذلك عيسى بن مريم قول الحق ﴾ وقولهم هذا القول لا قولك اى هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدرية اى قولاً غير قولك ( ومعنى هذا زيد كعنى قوله \* انا ابو النجم اى هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا زيد قائم حقا اى قولاً حقا ( وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل ٣ وكذا قول ابى طالب \* اذا لاتبعناه على كل حالة \* من الدهر جدا غير قول التهازل \* اى قولاً جدا ( وكذا قولك لافعلنه البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يدولى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر ٤ وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة منى التى لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدم مفعولا بهما قلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا قلت بياناً للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهى مقولة فغنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولاً حقا مطابقاً للخارج ( وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصاً بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الاعلى الصدق ( واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو تقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمنع عقلاً ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً ( وكذا ما يجئ بعد الامر والنهى من المؤكد لغيره كالبتة يدلان عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهى قاطع بطلب تركه ( واما قولهم ٥ اجدك لا تفعل كذا قال \* اجدك لا تقضيان كرا كما \* ولا يستعمل الامع النفي فليس مؤكداً للفعل المذكور بعده ٦ كما توهم بعضهم اذلوا كد قوله جدياً قوله لا تقضيان كرا كما لكان مؤكداً لمضمون المفرد اعنى الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجوع زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها ( فان قلت جدياً مضمون عدم قضاء مخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلاً فيكون مؤكداً للجملة لا للمفرد ( قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسندته الى مخاطبين او غيرهما ويعارض بنحو زيد رجوع القهقرى فان القهقرى فى هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جدياً مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكداً لغيره اذا اكد معنى القول الذى هو مضمون الجملة لكونها مقولة ( ولا يجوز ان يقدر اجدك اقول لا تقضيان كما قدرنا فى بيت ابى طالب اقول اتبعناه على كل حالة جد الفساد المعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى اجد منك كما قال الاصمعي ومثله قوله \* احقا بنى ابناء سلمى بن جندل \* تهددكم اياى وسط المجالس \* اى فى حق ٥ ومعنى حقا وجدك متقاربان او نقول انتصابه

٣ قوله ( وكذا قول ابى طالب اذن لاتبعناه على كل حالة آه ) هذا من قصيدة له فى مدح النبي عليه السلام واوله \* فوالله لولا ان اجئ بسبة \* تحير على اشياخنا فى المحافل \* ومعنى تحير اى ترجع ٤ قوله ( وكذا قولهم افعله البتة آه ) وقطعت همزة البتة على خلاف القياس ٥ اوله \* خليلي هيا طال ما قدر قدتما ٦ قوله كما توهم بعضهم آه ) كالزنجشبرى والمص فى الايضاح قوله ( اجدك و اجدك بمعنى ولا يتكلم به الامضا فاقال الاصمعي معناه اجد منك هذا ونصبه على طرح الباء قيل ما اتاك فى الشعر من قولك اجدك فهو بكسر الجيم واذا اتاك بالواو وجدك فهو مفتوح ٥ قوله ( ومعنى حقا وجدك متقاربان ) جد فى الامر يجد ويجدو وكذا اجد



على الحال ٢ كافي فعلته جهدك على الخلاف الذي يحى فيه (والعامل في اجد كما الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا بما لان لها صدر الكلام) ويجوز ان يقال هو بتقدير اجد ان جدا ثم بين ما يسأل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقدتين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان تكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كافي المؤكدة لنفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولاً بلاطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا ليس بشيء اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانصابه بنزع الخافض كما قيل في اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله (فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانه انما تؤكد بمثل هذا التأكيذ اذا توهم المخاطب ثبوت تقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانت اكدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولتقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر المثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذه عبارة التأخرين وسيبويه يسمي المؤكد لنفسه التأكيذ الخاص والمؤكد لغيره التأكيذ العام (وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالتفيس (وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالتأكيذتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعنى قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف (قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى بأسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب (فلاضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله ووعده الله للامن من اظهار الفعل مع حصول النائب عنه \* (قوله ومنها ما وقع مثني نحو ليبيك وسعديك) ليس وقوعه مثني من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربين اى مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل وليبيك مثني عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لى وليس بوجه لبقاء ياءه مضافا الى الظاهر قال ﴿ دعوت لنا بنا مسورا ﴾ فلبى فلبى يدي مسورا ﴿ قال ابو على معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعى بالياء واصل لبيك البالك البابين اى اقيم خدمتك وامثال مأمورك ولا ابرح عن

٢ (قوله كافي فعلته جهدك على الخلاف) الجهد والجهد الطاقة وقرى الاجهدهم بالفتح والضم قال الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح من قولك اجهد جهدك في هذا الامر اى ابلغ غايتك ولا يقال اجهد جهدك بالضم فائدة هذه الزيادة المحققة المضروب عليها الاعتذار عن دخول هذه المصادر في ضابطة الاضافة مع ان ناصبها مذكور على ما ذكره ههنا فتأمل

٤ (قوله دعوت لنا بنا يدي مسورا آه) مسورا اسم رجل ولبى الاول فعل من التفعيل المعنى دعوت مسورا المانابى اى اصابنى من الحاجة فلبانى اى فاجابنى ثم قال فلبى يدي مسورا اى اقيم في طاعته اقامة بعد اقامة واكون كالشيء الذى يسديه اى اكون تحت تصرفه وحكمه



٢ (قوله وقولهم دوايك اى تداول الامر دواين) تداولته الايدى ١٢٦ ﴿ اى اخذته هذه مرة وهذه مرة

مكاني كالمقيم في موضع والثنية للتكرير كما في قوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ والمعنى البيا كثيرا متاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المحيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع الأمور به حتى يمثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد واما قولهم لى يلبى فهو مشتق من لبيك لان معنى لى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى تزه وسلم بمعنى جعله سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اى اسعدك اى اعينك اسعدين الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام ٢ وقولهم دوايك اى تداول الامر دواين ٣ وهذا ذك اى اسرع اسراعين قال ﴿ ضربا هذا ذك ٤ وطعنا وخضا ﴾ اى ضربا يقال فيه هذا ذك كقوله ﴿ جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط ﴾ وهجاجيك اى كف كفين كلها مصادر لم يستعمل الا للتكرير بخلاف حنانك ومثلها حوايك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال ﴿ فقالت حنان ما اتى بك هاهنا ﴾ اذونسب ام انت بالحى عارف \* ومعنى حنانك اى تحن تحننا بعد تحن (ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لانه قوله ﴿ ارضى وذؤبان الخطوب تنوشنى ﴾ وامكرا وانت فى الحديد وقياما قد علم الله وأقياما وقد قعد الناس (وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموج عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر فى التوبيخ نحو اقاما وقد قعد الناس واقامنا قد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يبحى فى باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبينه كما يقول المحيب للطالب نعم ونعمة عين اى افعل وانعم عينك انعاما اى اقرها فحذف الزوايد واضاف الى المفعول ٦ او نعمت عينك نعمة اى قره وهذا مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولاهما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد على الناهى لا فعلن ذلك ورنغا وهو انا ويقول \* اغتديت ولا اغتداء الغراب ﴿ واهتديت ولا اهتداء القطا ﴾ اى ولا اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك (وانما وجب حذف الفعل فى هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغناءه عنه) ومن القياسات نحو ﴿ وتبتل اليه تبتلا ﴾ عند سيويه وهذا آخر القياسات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهى فاها لفيك اى فاء الداهية والمعنى ذهبت ذهيا والاصل فوها لفيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى الحال كلمته فاه الى فى اى مشافها ويجوز ان تكون هذه ايضا بمعنى المصدر اى كلمته مشافهة الا انه ٧ لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك فى فاها لفيك ثم جعلت الجملة التى هى فوها لفيك بمعنى المصدر اى اصابة داهية فانحى عنها معنى المبتدأ والخبر وكذا صار معنى فاه

٣ (قوله وهذا ذك) الهذ  
الاسراع فى القطع وفى القراءة  
٤ (قوله وطعنا وخضا)  
الوخض طعن غير جائف  
وقد وخضته بالرخ  
٥ (قوله ارضى وذؤبان  
الخطوب تنوشنى) الذئب  
معروف وجمعه اذؤب  
وذئاب وذؤبان وذؤبان  
العرب صعا ليكها الذين  
يتلصصون يقال للرجل اذا  
تناول رجلا لياخذ برأسه  
ولحيته ناهه ينوشه نوشا  
٦ (قوله او نعمت عينك  
نعمة اى قره) ويقال ايضا  
ونعم عين ونعام عين ونعمى  
عين  
٧ لا يجب حذف فعله بخلاف  
فاها لفيك فلما انحى عنها  
معنى المبتدأ والخبر وصار  
معنى فاها لفيك اصابة  
داهية ومعنى فاه الى فى اى  
مشافهة او مشافها من غير ان  
يفهم من المضاف والمضاف  
اليه معنى ومن الجار  
والجرور معنى آخر كما كان  
فى الاصل اعرب من الجملتين  
ما قبل الاعراب وهو الجزء  
الاول باعراب المصدر  
او الحال اى فاه وفاها فلما  
صارت الجملة آه نسخه



الى في آى مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذى صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقبل في فوها وفوه فاها وفاء وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانتا عليه وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اى جعل الله فالداهية الى فيك اى جعلها مشافهتك \* قوله ( المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما ) قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا وحدثت قتلا فكانك اوفعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوفعت عليه الايجاد وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الابه فعلى تفسيره ينبغى ان تكون المجرورات في مررت زيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولاشك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء فى الاصطلاحهم وكلامنا فى المطلق وايضا ٨ فان معنى اشترك فى قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الابشى آخر وهو عمرو وغيره وليس بمفعول فى الاصطلاح ( والاقرب فى رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المفعول مثبتا ( فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج عنه جميع المفعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب فى قولك ضربت ضربا وحدثت ضربا وان كان مفعولا للتكلم فى المثالين الا انه لا يقال فى الاول ان ضربا مضروب ويقال فى الثانى انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال فى سرت اليوم فرسخا وحدثت وزيدا اكرامك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه واكراما مفعوله وكذا فى قولك مررت زيد وقت الى زيد زيد ممرور به ومقوم اليه وزيدا فى قربت زيدا وحدثت زيدا وبعثت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبعيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه ومجئى اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغى له ( وقولنا المثبت او المفعول مثبتا ليعم زيدا فى نحو ضربت زيد وما ضربت زيدا ( وافعال القلوب فى الحقيقة لاتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثانى مضافا الى الاول فالعلوم فى علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما متعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الاخر مع انهما فى الاصل مبتدأ وخبر لانه لو حذف احدهما لكنت كالحذف بعض الكلمة ( وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد فى قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذا جبة مكساة ومعطوة اى مأخوذة وكذا نحو حفرت زيدا النهر زيد المحفر والنهر محفور فالمعنى حلت زيدا على

٨ قوله ( فان معنى اشترك فى قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك آه ) قد يقال هو مسند الى زيد وعمرو معا بحسب المعنى المقصود والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل كما لا يخفى وعمرو فاعل حقيقة وقصدا وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمرو وفيه مما قصد جهة فاعليته بل جهة مفعوليته اعنى تعلق الفعل به من حيث الوقوع



ان يكتسى الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطالع  
المقدر كما قال بعضهم اى احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل  
انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطالع اى جلته  
على ان يحفر النهر كما مر ( وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو  
المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما  
معامتين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت ( وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الالف واللام  
اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى ﴿ وما ادرى  
ما يفعل بي ولا بكم ﴾ وكذا الضمير في المفعول فيه ومعناه ( ٢ ) واما نصب المفعول فالفعل  
عند البصريين او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضى للرفع اى الفاعلية والمعنى المقتضى  
لنصب اى المفعولية ( وقال الفراء هو الفعل والفاعل ) وقال هشام بن معاوية من الكوفيين  
هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى ببناء على ان النصب علامة  
الفضلة لاعلامه المفعولية ( وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال  
في الفاعل ان عاملة الاسناد على ما تقدم ﴿ قوله ( وقد تقدم على الفعل ) هذا الحكم  
ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة  
اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تأخير منصوب  
الفعل عنه ان كان الفعل بنون تأكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن  
ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم  
والالم يؤخر عن مرتبة اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنا فران في  
الظاهر ( وكذا يجب تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب  
موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان  
الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجيئ ( وكذا  
لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحروف  
الموصولة. وصلتها كما يجيئ في باب الموصولات ) ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان  
تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط وواضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم  
ضربت و اى حين تركب اركب و غلام ايهم ضربت و غلام من لقيت ف اكرمته  
( وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب  
سواء نحو قوله تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر ﴾ وذلك لما يجيئ في حروف الشرط  
من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد ما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم  
ايهما شئت وتخلي الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا ( وكذا ان سد  
شرط آخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب  
( ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متأخر في التقدير من وجوه  
احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله

٢ قوله ( واما نصب المفعول  
فالفعل عند البصريين ) كانه  
هو الرفع للفاعل عندهم



والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بعلامه كانه لامفسرله  
 قبله بخلاف قوله تعالى ﴿ واذبتلى ابراهيم ربه ﴾ لان المنصوب متأخر من جهة  
 المفعولية فقط ٢ وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متأخر من جهة المفعولية والمفعولية  
 ( واجازه البصرية وهو الحقا كتفاء بالتقدم اللفظى وكذا منع الكوفيون نحو غلامه  
 او غلام اخيه ضرب زيد واى شئ اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك  
 لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ٣ ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على  
 الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا  
 وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه  
 البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يحجز تقديم  
 المفسر وحده اى الفاعل اخرنا ما اتصل به المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب  
 زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك اكل الازيد لانك حذف الفاعل الذى  
 هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه  
 البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل \* واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل  
 على مفسره الظاهر اى لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كإيجى في المنصوب على شريطة  
 التفسير \* قوله ( وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيدا لمن قال من اضرب  
 ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعى نحو امراء ونفسه ( وانتهوا خيرا لكم ) واهلا  
 وسهلا ) القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب  
 فنقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رأيت شخصا في يده خشبة قاصدا لضرب شخص  
 فنقول زيدا ( قوله امرأ ونفسه ) اى دع امرأ والواو بمعنى مع او للعطف وعلة  
 وجوب الحذف فى السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به  
 ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى  
 قوله تعالى ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ تفسير سيبويه انتهوا عن التلث واثوا خيرا لكم  
 ( وقال الكسائى التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال  
 عبدالله المقتول اى كن ذلك ( وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا  
 اى تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراك  
 اوسع لك بتقدير حسبك واث خيرا لك وورا لث واثت مكانا اوسع لك يقوى مذهب  
 سيبويه اى تقدير ائت فى الآية وكذا قوله \* ٤ فواعده سرحتى مالك \* او الربى بينهما  
 اسهلا \* اى قولى ائت مكانا اسهل ٥ وكذا قولهم انه امر اقصدا اى انه عن هذا  
 واثت امر اقصدا وقرينة ائت فى هذه المواضع انك نهيت فى الاول عن شئ ثم جئت  
 بعده بما انتهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينصب بائت او اقصدا او ما يفيد هذا  
 المعنى وليس قولهم امر اقصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورد الزمخشري  
 فى ذلك اورد سيبويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله

٢ وكذا جاز زيدا ضرب  
 غلامه لانه متأخر من جهة  
 المفعولية نسخه  
 ٣ قوله ( ولا يجوز ان  
 يقدره قبل المفعول المتقدم  
 على الفعل آه ) واما اذا جعل  
 زيد فاعل اراد وفي احد  
 ضمير مستتر راجع اليه فلا  
 مانع

٤ ( قوله فواعده سرحتى  
 مالك ) السرح شجر عظام  
 طوال الواحدة سرحة  
 يقال هى الآء على وزن  
 الآء وسرحة ايضا اسم  
 موضع وقد يكتنى بها عن  
 المرأة فيقال سرحة فلان  
 م بالفتح شجر حسن المنظر  
 مر الطم

٥ ( قوله وكذا قولهم انه  
 امر اقصدا اى انه عن  
 هذا واثت امر اقصدا آه )  
 قال المصنف تقدير ائت فى  
 هذه المواضع كما ذكره  
 سيبويه اظهر والمعنى عليه  
 ولذلك اظهره فى مثل ائت  
 واثت امر اقصدا وعد  
 الزمخشري انه امر ا  
 قاصدا مما يجب الحذف  
 فيه غلط



ولعله سمعته واثت امر اقصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خير الكرم  
 وخيرالك والافاللاثة متقاربة المعنى ومعنى امر اقصدا اذا قصد والقصد فى الامر  
 خلاف القصور والافراط قال \* كلاطر فى قصد الامور ذميم \* ( قوله اهلا ) اى اتيت  
 اهلا لاجانب وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك لاوعرا ( وقال المبرد هى منصوبة  
 على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا واهلت اهلا اى تأهلت تأهلا فقد رله  
 فعلا وان لم يكن له كما قيل فى نحو القهقرى على نحو ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على  
 وضع سهلا موضع سهولة ( ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كأن  
 المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيماء الصدق صادر  
 من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اى هذا الحق ولا توهم زعماتك ويجوز ان يكون  
 التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك ( ومنها قولهم من انت  
 زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى يزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر  
 ذلك عليه اى من انت ذا كرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذا كرا على الحال من معنى  
 من انت اى من تكون كما قيل فى كيف انت وقصعة من تريد اى كيف تكون ويقال  
 هذا ايضا فى ذكر عظيما بسوء اى من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اى كلامك  
 زيد نحو كلمته فوه الى فى والنصب اقوى واشهر ( ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير  
 اما بمعنى العاذر كالسمع او المعذر كاللايم بمعنى المولى واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان  
 يكون العذير بمعنى العذر الا ان الفعل فى مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما فى  
 الاصوات ٢ كالصهيل والنائم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها  
 قال \* جارى لاتستكرى عذبرى \* سبرى واشفاقى على بعيرى \* بين بقوله سبرى  
 واشفاقى الحال التى ينبغى ان يعذرفيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع  
 الى المخاطب اى اخضر هاذرك او عذرك او الحال التى تعذرفيها ولا تلام وهى ٣ فعل  
 المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اى من  
 اجل الاساءة اليه وايداه ٤ اى انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروى عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لابي بكر \* اعذرنى من عابشة \* اى من جهة تأديبها  
 وتعريكها وفى الخبر \* لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم \* اى يقيموا العذر  
 بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبتهم ومهلكهم فعنى من انفسهم اى من جهة انفسهم واهلا كما  
 ويقال من يعذرنى من فلان اى من اجل ايدائى اياه اى الى عذر فى ايدائه فهل ههنا من  
 يعذرنى ( ومنها قولهم اهلك والليل ان كان الواو فيه بمعنى مع فالعنى الحق اهلك مع الليل  
 اى لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اى  
 الحق اهلك واسبق الليل ( ومنها كليهما وترا اى اعطنى كليهما وترا واصله انه قال  
 شخص بين يديه زيد وسنام وترا اى هذين تريد مشيرا الى الزيد والسنام فقال ذلك  
 الاخر ذلك ( ومنها قولهم الكلاب على البقر اى ارسل واحشفا وسوكيلة اى انجمع  
 حشفا وكل شىء ولا شتية حراى اصنع كل شىء ولا ترتكب شتية حرواى تاأتنى فاهل الليل

٤ الرحب بالضم السعة

٢ ( قوله كالصهيل والنائم )  
 النائم صوت ضعيف كالانين  
 يقال نامت القوس وسمعت  
 نائم الاسد

٣ ( قوله وهو فعل المكروه )  
 الى ذلك الشخص اى لك  
 العذراء ) هذا على المعنيين  
 الاولين اعنى العاذر  
 والعذر ظاهر واما على  
 المعنى الثالث فلا يصح هذا  
 التقدير اعنى قوله اى من  
 الاجل الاساءة كما لا يخفى  
 ٤ ( قوله اى انت ذو عذر )  
 آه ) هذا محمول معناه  
 على التقادير الثلاثة



واهل النهار اى فتأى اهل الليل واهل النهار اى اهلاك بالليل والنهار وديارا الاحبة  
 اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب  
 رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجل وقديقال كلاهما بالرفع  
 وتمر اوكل شىء ولاشئمة حراى كلاهما الى ه وكل شىء امم ووجوب الحذف فى جميع ما ذكر  
 وامثالها لكونها امثالا او كالمثل فى كثرة الاستعمال والامثال لا تغير \* واعلم ان المفعول به  
 يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كما يحىء فى بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع  
 قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجل اذلا فائدة فى التعجب من دون المتعجب منه  
 ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا فى جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام  
 وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين  
 اما منوى كما فى قوله تعالى ﴿ يغفر لمن يشاء ﴾ اى لمن يشاؤه او غير منوى وذلك اما  
 لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى ﴿ يخالفون عن امره اى يعدلون وقوله ﴿ وان  
 تعتذر بالمثل من ذى ضرورتها ﴾ الى الضيف يجرح فى عراقيتها نصلى \* اى يؤثر بالجرح  
 واما للبانغة بترك التقيد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى ﴿ والله يقبض ويبسط  
 ﴾ قوله (والثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعوا لفظا او تقديرا)  
 قوله المطلوب اقباله اى الذى يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه (قال المصنف المطلوب  
 اقباله اخرج المندوب ٣ لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعوا  
 ٤ اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف المصنف بهذا الحد وقال ان  
 الزمخشري لم يجد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو وحد بامر معنوى اى كونه مطاوب الاقبال  
 دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد ولو وحد بامر لفظى اى ما دخل عليه يا واخواتها دخل  
 فيه المندوب وايس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لاشكاله فان المنادى  
 عنده كل مادخله ياء واخواتها والمندوب عنده منادى على وجه التفجع ه كما صرح به لما  
 فصل احكام المنادى فى الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيويه انه منادى كما قال  
 الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له  
 تعال فانا مشتاق اليك ومنه ٦ قولهم فى المرائى لا تبعد اى لا تهلك كأنهم من ضمنهم بالميت  
 عن الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا تبعدت ولا هلكت وكذا  
 المندوب المتوجع عليه نحو واويلاه وايبوراه وواحزنه اى احضر حتى يتعجب من  
 فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى ﴿ لاتدعوا اليوم ثورا واحدا وادعوا  
 ثورا كثيرا ﴾ امرهم بقول وايبورا وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة  
 وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فعنى يالماء وباللدواهى احضرا حتى يتعجب  
 منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص  
 والعارض غير متعده هذا واتصاب المنادى عند سيويه على انه مفعول به وناصبه  
 الفعل المقدر واصله عنده يا ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفًا لازما لكثرة الاستعمال  
 لدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء

٥ قوله وكل شىء امم) يقال  
 الامم الشىء اليسير  
 ٦ قوله فان تعتذر بالمثل) يقال  
 المثل هو السنة الفخط  
 ٣ قوله (لانه المتفجع عليه  
 لا المطلوب اقباله) التفجعة  
 الرزيةة وقد فجعته المصيبة  
 اى وجعته وكذلك فجعته  
 وتفجعت له اى توجعت  
 ٤ قوله (اخرج نحو زيد  
 فى قولك اطلب اقبال زيد  
 وقد تصلف بهذا آه) الاولى  
 ان يقال فى قولك ليقبل زيد  
 فان ما ذكره ظاهر فى الاخبار  
 فلا يكون زيد فيه مطلوباً  
 اقباله بل مجزاً عن طلب اقباله  
 ٥ قوله (كما صرح به لما فصل  
 آه) حيث قال واتصابه محلاً  
 اذا كان مفرداً معرفة كقولك  
 يا زيد ثم قال او مندوباً كقولك  
 يا زيد آه  
 ٦ قوله (ومنه قولهم فى  
 المرائى لا تبعد) رثيت الميت  
 مرثية ورثوته اذا بكيته  
 وعددت محاسنه وكذلك  
 اذا نظمت فيه شعراً



لسده مسد الفعل وليس بعيدلانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين فيازيد جلة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيويوه جزء آ الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسد هما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لانداء بدون المنادى وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدر او كان يعوضا منه لكان جلة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيها بلفظ الماضى ( وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواته اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فمحوز فى اداته ما لا يجوز فى غيرها الا ترى الى الترقيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا المتكلم لان اسم الفعل لا يضم فى ضمير المتكلم (والجواب ان اسم كل فعل يجرى مجرى ذلك الفعل فى كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز فى اسم الفعل شىء من الضمائر تقول صه فى المفرد المذكر والمؤنث وكذا فى مثاهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم فى اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفى اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل تم منى دون المنادى لكونه جلة (والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل كلاما بوجوده كالجملة القسمية والشرطية والنداء لابده من منادى \* واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يازيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اى منتصبا بعامل مقدر كاقيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يازيد قائما اذا ناديته فى حال قيامه قال ومنه قوله \* يابؤس للجهل ضرار الاقوام \* والظاهر ان عامله بؤس الذى بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجهل تقدير الزيادة اللام فهو مثل اعجبني مجى زيد راكبا \* قوله (ويبنى على ما يرفع به ان كان مقردا معرفة مثل يازيد ويارجل ويازيدان ويازيدون) انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قوله يبنى على الضم فان نحو يازيدان ويازيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو ( وقال الكسائى المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدأ بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ٦ ولو قمتناه لشابه غير المنصرف فرقتاه ولم نثونه ليكون فرقا بينه وبين ما يرفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده هو الخبر ( قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات فى كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل ( وقال الفراء اصل يازيد يازيدا ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبنى على الضم وقبح المضاف

٦ قوله (ولو قمتناه لشابه غير المنصرف) اى لاشتباه المنادى المعرفة بالمنادى المفرد النكرة اذا كان غير منصرف نحو يا حجر لغير معين



لوقوع المضاف اليه موقع الف يازيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا ادري مايقول  
 في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لايجرى المضاف مجراهما في كونه منصوبا ( قوله  
 مفردا ) اى الذى لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يازيدان ويازيدون  
 ويعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيضم نحو  
 يازيد ويارجل ويا هذا ويانت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضى ويا فتى  
 وفي المبنى قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ( ويونس يحذف الياء في المنقوص ويعوض  
 منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بل لام واضافة ولا  
 يحذف في بامرى من الراءه خوفا من الاجحاف بالكلمة ) وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه  
 موقع الكاف الاسميه المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا  
 وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف مشابه للكاف في ذلك لفظا ومعنى ( وانما  
 قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى المشابهة الحرف بوجه او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى  
 واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس  
 مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جازيا يانت نظرا الى المظهر قال  
 \* يا بجر بن ابجر يا اتا \* انت الذى طلقت عام جعنا \* وجازيا اياك نظرا الى كونه  
 مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفتك قاله لايه لما اراد ان يتكلم واذا  
 اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال  
 \* سلام الله يا مطر عليها \* وليس عليك يا مطر السلام \* وعند يونس بنصب رجوعا به  
 الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن ( وانما بنى المفرد على  
 الحركة لان له عرفا في الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركتى المنادى العرب  
 نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك  
 ومن قبل \* قوله ( ويخفف بلام الاستغاثة نحو يا يزيد ويفتح لاحاق الفها  
 وللام نحو يازيداء وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويارجلا لغير  
 معين ) هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا الله ارجع منه نحو يا  
 للماء ويا للدواهي وهى لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب ( وانما  
 اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لعناهما اذا المستغاث مخصوص من بين امثاله  
 بالداء وكذا التعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية  
 لادعوا والمقدر عند سيويه او حرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز  
 ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار اولضعف النائب منابه الا ترى انك  
 تقول ضربني لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما قمت لام  
 الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه  
 قدبلى ياما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحويا للظلم وباليضعف  
 اى يا قوم والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه لما يحمى  
 في حروف الجر فان عطفت بغير ياء نحو قوله \* يا الكهول وللشبان للعجب \* كسرت



لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع ياء فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله \* ياعظافنا ويا رباح \* وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين ( وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامة على تأويل انه مدعوله والمنادى محذوف نحو يالدواهي وبالهاء وبالفلقية ٣ ) وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يالزيد يآل زيد فحقف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لاآله نحو يالدواهي وبالله ونحوهما ( وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بمادل عليه ما قبله من الكلام اى استغث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاولى فمضى يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يالزيد لاقتلك قال \* ٤ مهلهل يالبكر انشروا الى كليب \* يالبكر اين اين الفرار \* وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لاحقيقة ولا مجازا ( ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يالزيد قد كان كذا وانت تحذنه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والتعجب منه والمهدد ( قولوا لالام ) قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والتعجب منه فكل واحد ٦ من ياء والالف يعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة ياء ومرة الفاء كزيادة المندوب على ما يجيئ \* ( وانما صار المستغاث به والتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجرح حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجرح ( قوله وينصب ماسواهما ) اى ينصب ماسوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وماسواهما ثلاثة اقسام المضاف والمضارع والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسم ما يجيئ بعده شئ من تمامه امام معمول للاول نحو ياطالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسم الشئ واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيويه وكذا تقول لاثلاثة وثلاثين عندي ( وقال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والافلا يقال عندهما في غير العلم يا ثلاثة والثلاثون او والثلاثين كيازيد والحارث اذا قصد جماعة معينة

٣ الفليقة الداهية

يالبكر) مهلهل اخوكليب  
بن وائل يقال شعر  
مهلهل اى رقيق قيل  
انما سمى به لانه اول من  
ارق الشعر  
٦ من اللانحة



والاقلت يا ثلاثة وثلاثين نحو يارجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء  
وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد وامانعت هوجلة  
او ظرف نحو قولك يا حلما لا يعجل ويا جوادا لا يعجل قال \* ٢ ايشاعر الاشاعر  
اليوم مثله \* جرير ولكن في كليب تواضع \* وقال \* اعبدا حل في شعبي غريبا \*  
الوما لا بالثا و اغتربا \* وقال \* ادار ٣ بحزوى هجت للعين عبرة \* ٤ فاء الهوى  
يرفض او يترقرق \* وقال \* الايانخلة من ذات عرق \* عليك ورجة الله  
السلام \* فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذالم تجعله علما جاز  
ان يعرف بالقصد كما في يارجل وان لا يعرف لعدم القصد كما رجلا فنقول في النكرة  
يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلاثين ظرفاء ويا عبدا حل في شعبي غريبا وتقول في  
المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلاثة وثلاثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف  
بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حلما لا يعجل القدوس وادارا بحزوى الدراسة  
لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة  
على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حلما لا يعجل  
غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد  
بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يارجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف  
فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يارجل  
وامرأة ويارجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يارجلا وامرأة ويارجلا ظريفا  
بخلاف نحو يا ثلاثة وثلاثين اذا الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى ٥ وبخلاف  
نحو يا حلما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب  
لا يا حلما لا يعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما  
وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حلما لا يعجل وادارا بحزوى  
مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يارجلا ظريفا ( فان قيل اجعل  
الجملة او الظرف صلة للذي وقد صح وصف المعرفة ( قيل بعد الكلام اذن جدا  
عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترقيم وحذف  
حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بجواز نحو يارجلا را كبا لمعين ٦ لجعله  
من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يارا كبا لمعين على حذف الموصوف وفي  
كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجوازه ( وفيه اشكال لاستلزام لارجلا را كبا ولا قائل به  
واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكييد فلا يجوز ان يكون المنادى  
بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما في ثلاثة وثلاثين  
في العدد فلا يلزم من ضم متبوعاتها فساد كالتزم في نحو يا حلما لا يعجل ( قوله ويارجلا  
لغير معين ) الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يارجلا  
ظريفا ونحو قوله \* فيارا كبا اما عرضت فبلغا \* ندماى من نجران ان لا تلاقيا \*  
انما جاز عندهما اما لكون را كبا وصفا لموصوف مقدر اي يارجلا را كبا اولكونه

٢ قوله ( قال ايشاعر  
الاشاعر اليوم ) هو جرير  
يعجو عباس بن يزيد  
الكندي

٣ حزوى اسم موضع  
بعينه و اراد بماء الهوى  
الدمع لانه يعثه ومعنى  
يرفض ينصب متفرقا وتر  
قرقه جولانه في العين

٤ قوله ( فاء الهوى  
يرفض او يترقرق ) ار  
فضاض الماء ترششه يقال  
رقرقت الماء فترقرق اي  
جاء وذهب

٥ قوله ( وبخلاف نحو  
يا حلما لا يعجل لان الجملة  
والظرف لا يكونان صفة  
للمعرفة آه ) ولا يصح الحمل  
على الحال اذ ليس المعنى  
على تقييد النداء

٦ على انه مضارع آه  
نسخه

٧ اي يجوز يارجلا  
راكبا لمعين



معرفة ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لافي اللفظ ولا في التقدير اذلا مانع من ذلك ( واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذ اجاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبدالله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال الا ان نصب واجرى المضارع للمضاف اذ اصلح اللام مجرى المضاف \* قوله ( وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف المتمتع دخول ياعليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيدا لعاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابوعمر والنصب وابوالعباس ان كان كالحسن فكالخليل والافكابي عمرو والمضافة المعنوية تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار قمحه ) كان عليه ان يقول توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في اخره زيادة الاستغاثه ٧ فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا وعمرا ٨ ولا يجوز عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو ضرب زيد وعمرو فسبغى الكلام عليه في باب الاضافة ( وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشئ اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه ( ثم تقول توابع المنادى على ضربين اما بدل او عطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذواللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وكان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التوكيد كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ويا رجلا اذا قصدت التعريف وكذا يا عبدالله ورجلا ويا عبدالله ورجلا واذ كان مضافا او مضاربا له نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يا زيدا خانا ويا عبدالله اخ وذلك لان البدل ساد مسد البدل منه والاول في حكم الساقط وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره النداء هذا مانص عليه سيبويه واجاز يا زيد وعمروا على الموضع اذ بين مباشرة حرف النداء حقيقة وبين ماهو في حكم المباشرة فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة ومخلتها ( وعلى ما اجاز لا يمنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع جلا على اللفظ وكذا اجاز يا عبدالله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجاز

٧ ( قوله فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا وعمرا آه ) وكذلك يقال يا جميعا جميعين ولا يجوز اجمعون وكذا يقال يا زيدا الظريف بالنصب فقط  
٨ ويا جميعا اجمعين ويا زيدا اخا في البدل وكذا المجرور باللام نحو يا للكحول ولا الشبان ونحو يا لزيد وعمرو ونحو يا لزيد الظريف لا ترفع توابعه ولا تنصب



قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستأنف والذي ارى ان عطف البيان هو البديل كما يجيء في باب التوابع فيطرديه حكم البديل نحو يا عالم زيد وياذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البديل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يجيء في التوابع ( فان قيل فاذا كان البديل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لتبوعهما فليجز لارجل غلام لعمرو في البديل ولا غلام وجارية في العطف ) قلت لم يطرده ذلك فيه اما لان بناء اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرًا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشا بهتها لان كما يجيء في بابها الاترى الى انزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز انزالها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف ياعلى انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف ( واما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتأكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للنساقى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا يحمل لتبوعها ( وقال الاخفش في عطف النسق ذى اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة حكم كونه في حكم المستأنف معنى وكأنه باشره حرف النداء كما تقول في يائها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرديه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البديل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تبع المعرب او المبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للنساقى المبني على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضى ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع من ان تكون مضافة اولا والمضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال \* يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه \* ٢ جرتنى صاحب الاحلام \* وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال و الاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا مضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فخكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اى المضافة مضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف وياتيم كلكم في التأكيد وجاز ياتيم كلهم نظرا الى لفظ تيم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذى اللام لا يكون مضافا مضافة حقيقية ( وابن الابارى يميز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وياذا وفي التأكيد ياتيم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذى اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظى فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد لانه هو هو لفظا ومعنى

٢ جرت بحاء مهملة مضمومة  
بعدها جيم ساكنة يريد  
بذلك والد امرى القيس  
الشاعر قتلته بنو اسد



والتالث على عطف البيان من موضع الاول او على عطف المصدر يعنى يانصر نصر نصرا او على ان الاول عطف بيان والثاني مصدر او بالعكس والثاني ان يضم الاول ويرفع الثاني على انه عطف بيان من الاول وينصب الثالث على الموضع او على المصدر والثالث ان يضم الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول او تأكيد لفظي له وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر والرابع ان ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما تقول طلحة الخير وخاتم الجود والتكبير للتفخيم وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر او يكون الاول جنسا والثاني علما فكأنه خوطب النصر مجازاة على هذا فالتالث لا يكون الامصادر

فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة ﴿ انى واسطار سطر سطر سطر ﴾ ٢ لقائل يانصر نصر نصرا ﴿ وفي جعل ابى على وجار الله يازيد زيد بدلا وجعل سيويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيد ان ما لا يفيد الاول من غير معنى التأكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التأكيد فان وصفت الثاني نحو يازيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى ﴿ بالناصية ناصية كاذبة ﴾ كما ذكرنا في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى بونس عن رؤبة انه كان يقول يازيد زيدا الطويل بنصب زيد الثاني على انه توكيد مثل ياتيم اجعين فلا يمتنع اذ رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يحى في قولهم لاماء ماء باردا ﴿ ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد جلا على اللفظ ولم يحز في المضاف عند غير ابن الانبارى لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للعرب في اعرابه لاليني في بناءه الاترى انك لاتقول جاني هؤلاء الكرام بجر الصفة جلا على اللفظ بل يجب رفعها على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك قحة نحو لارجل فلشابهة الضمة للرفع جازان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للرفع وقلل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب ( واما ابن الانبارى فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للرفع وتابع الرفع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس بعيد في القياس لكنه لم يثبت ( فان قيل فلم يجوز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لارجل ظريف فكنت تقول يازيد الظريف واللام لاتمنع البناء كما لم تمنع في الخمسة عشر ( قلت انما جاز ذلك في الاثنى في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لارجل ظريف فيها لاظرافة في الرجال الذين فيها فالنفي مضمون الصفة فهي لنفي الظرفاء لانفي الرجال فكانه قيل لاظريف فيها بخلاف يازيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع فبان الفرق على انه اورد الاخفش في مسأله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البناء نحو يازيد الطويل ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل ( قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع ) اى في المنسوق ذى اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى



مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيهها على استقلاله  
 معنى كما في يائها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه  
 موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف وكان الوجه ان ينظر  
 الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ٢ ويلزم الخليل  
 واباعمر و نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع او النصب في التابع المذكور  
 مع كون المتبوع غيره المضموم ( قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل ) اي المبرد  
 يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز  
 حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق اباعمر في اختيار النصب مع لزوم اللام  
 كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ( ويحتاج ههنا الى  
 معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان  
 في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك  
 الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العملية مع لام العهد ليفيد  
 الاختصاص به وصار بكثرة الاستعمال عماله ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقي كاذت اللام  
 في مثله لازمة لانه لم يصح علم الامع اللام فصارت ك بعض حروف ذلك العلم وذلك  
 اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة فكالصعق ومن الاعلام الاتفاقية  
 ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من  
 الصفة او المصدر او لا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل  
 والعلاء والنضر تكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى  
 تكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العملية وان لم يكن العلم محتاجا  
 الى التعريف وذلك للحم الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح  
 كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم ٧ كلقبيح والجهم لو سمي بهما فكأنك  
 اخرجتهما عن العملية واطلقتها على المسمين بها او صافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت  
 هاتئذتها والصفات قبل العملية اذا اسعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب  
 لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قديوصف  
 بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة  
 عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لاتقول في محمد وعلى الحمد والعلی بل  
 يجوز دخواللام في اكثرها وماليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل  
 المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد  
 والكلب في المسمى بكلب قالوا بنوا ليث في بنى ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن في  
 الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي فحينئذ اما ان  
 تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في اصل فعلا وليس بمطردين قياسين قال \* علا  
 زيدنا يوم النقارأس زيد كم \* بابيض ماض الشفرتين يمان \* وقال \* رأيت الوليد بن  
 يزيد مباركا \* شديد ابا حنا الخلافة كاهله \* واما اعلام ايام لاسبوع كالاخذ

٢ قوله ( ويلزم الخليل  
 واباعمر و نظرا الى العلتين )  
 للخليل ان يقول اردت  
 ان الرفع اولى للتنبيه  
 على الاستقلال مع رطابة  
 الاتباع اللفظي ولا  
 يتصور ذلك الا اذا كان  
 المتبوع مضموما واما  
 السؤال على ابي عمر  
 فساقت لان المتبوع اذا  
 كان منصوبا تعين النصب  
 في التابع قطعا واذا كان  
 مجرورا يحمل على لفظه  
 كما

٧ قوله كالقبيح والجهم )  
 رجل جهم الوجه اي  
 كالحال الوجه



والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبية وان لم يثبت الثلاثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك وان لم يثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا في الثلاثاء والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام مائت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشترى في الكوكب المعين فاننا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فالحق بما عرف وعند المصنف ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين وغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشترى ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسائهم صارا بالغلبة علما قال بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها (وانما ارتكبت سيبويه تلك الطريقة اجراء للامها مجرى واحدا في التقدير لما أمكن وكان الاكثر مائت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها مائت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس واثنيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالثلثاء واثنيها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسية لفظه كالمشترى ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالدبران والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا ٩ بطوله (ومذهب المبرد ليس ما حال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بلي يلحق بهما الوصفية الاصلية فقط فكأنه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف اليه ( قوله والمضافة المعنوية ) اى التوابع المضافة وهى في مقابلة قوله قبل وتوابع المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو \* يا ذا الجوفنا وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما مضافان علتين احد بهما ان صفة اسم الاشارة لا تكون الا مفردة كما يحى في باب الوصف فكأنه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والخوف اسم موصول مع صلته في حكم المفردة وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذى ضمرت عنسه ولو كان الذى ضمرت عنسه يقبل حركة لم تكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وتزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف

٩ كلامه نسخه



ليس باسم الإشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتساقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارما للمضاف لكن لا يجرى تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجرى مجراه اذا كان منادى ( قوله غير ما ذكر ) اي غير ذى اللام ( قوله مطلقا ) اي مفردين كانا ولا وكان متبوعهما مضموما اولا ( قوله والعلم الموصوف باين ) حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليس مثلهما في النداء اما في غير النداء ففي جريها مجراها وجهان الاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا باين متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يزيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يارجل ابن زيد وكونه موصوفا باين احترازا عن نحو يزيد ابن عمرو في الدار على ان ابن عمر مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يزيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير قبح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير قبح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفقهه وسهل ذلك كون الفتحمة حركته المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة ( والكوفيون يجوزون قبح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة كانت نحو يزيد ذا المال ) وبعض البصريين يجوزون قبح المنادى المفرد المعرفة علما كان اولا اذا وقع موصوفا باين الواقع بين متفقي اللفظ نحو عالم بن العالم ( والعلم المتصف باين وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا ) ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاني زيد بن عمرو وقوله \* جارية من قيس بن ثعلبة \* شاذ ( وان اختل احدى الشرائط لم يحذف التنوين ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لانتينتهما ووجههما وتضغيرهما لانه لا يكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثني والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما \* قوله واذا نودي المرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل و التزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة ) لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاينة للتوين فهي كالتوين فن ثم قل بناء الاسم معها كالحمة عشر واخواته والان فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الاخر وزيادة لا تستنكر كما في لقدوا الان على ما يجيء في موضعيهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف لحصول الاستغناء باحدهما ( وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء



ولا يتم ما قال في بالله وباعبدالله ( وقال المازني في اسم الاشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء  
 الفاتت من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اي ياهذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع  
 من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء واي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين  
 هذا ( ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء و اللام بشئ طلبوا اسما مبهما غير دال  
 على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شئ اخر يقع النداء في الظاهر على  
 هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى تخصصه الذي هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة  
 المنادى ان يكون متميزا ماهية ٢ وان لم يكن معلوم الذات فلامعنى نحو يا شئ ويا موجود  
 الا ان يكنى بمتلهم عن ان المخاطب ماهية شئ مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم  
 الشئ و الموجود وهذا مجاز و كلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصرف بالصفة  
 المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي تخصصه نحو اي رجل واسم الاشارة  
 واما لفظ شئ وما بمعنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما  
 بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما  
 بشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم اخر بعده واما  
 ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك  
 فالأغلب ان يكون ذلك منكرا كافي ربه رجلا واما نحو رأته زيدا فقليل واما الموصول  
 فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ( ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج  
 الى الوصف من اسم الاشارة لانه كذا كرنا وضع مبهما مزال ابهام باسم بعده بخلاف  
 اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلهذا قد يقتصر على ياهذا دون  
 يالها ومن ثم يجوز بعضهم في نعت ياهذا النصب و الرفع كما في يازيد الظريف و اوجب  
 رفع نعت اي ( وفصل بعضهم في وصف ياهذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو ياهذا  
 الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والاجاز الرفع و النصب نحو ياهذا الطويل  
 رفعا ونصبا ( واما المازني والزجاج فجوزا النصب و الرفع في وصف اسم الاشارة و اي  
 قياسا على نحو يازيد الظريف ولم يثبت ( وانما قطع اي المتوصل به الى نداء ذي اللام عن  
 الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا  
 ذو اللام الذي هو وصفه فلم يمكن التنبية بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما يمكن بلزوم  
 الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبية من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف  
 اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ﴿ اياما تدعوا ﴾ وليس هذا موضع التنوين وايضا  
 التنوين يبدل من مضاف اليه معلوم مقدر كافي قوله تعالى ﴿ ورفعا بعضهم فوق  
 بعض درجات ﴾ و ﴿ كلا هدينا ﴾ والقصد ههنا الابهام و هاء التنبية ايضا مناسب  
 للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم ان يكون اسم الاشارة اوضح من اي وصف اي به في بعض المواضع  
 نحو يا يهذا فيقتصر عليه ( وانما توصل باي الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة  
 في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شئ فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى  
 فيه بحروف الخطاب كايحي في بابه فقوش في بعض الاماكن من ان يدخله حرف

٢ وقوله ( وان يكون )  
 اي وان لم يكن ملوما كاي  
 يارجلا  
 هذه النسخة محمولة على  
 التكرار



يجعله مخاطبا اى حرف النداء ففصل بينهما باى فى بعض المواضع لتناكرهما فى الظاهر  
 ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها الرجل ٣ فعلى ما ذكرنا ليس هذا  
 التركيب مصوغا لاجل نداء الم عرف باللام على ما او ما اليه المصنف بل لاجل نداء اسم  
 الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايها من دون الوصف باسم الجنس  
 ( وقال الاخفش فى يا ايها الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة  
 صلة اى ( وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا زيد عليه  
 كلمتان اعنى ايها ( ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع اى موصولة فى غير هذا الموضع  
 وندور كونها موصوفة كما يجيى فى باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت  
 مضارعة للضاف فوجب نصبها ( والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالأغلب بناؤها  
 على الضم كما يأتى فى الموصول فحرف النداء على هذا تكون داخلة على اسم مبنى على  
 الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للضاف كما فى قولك يا من قال كذا ( والاكثر ان على ان  
 ذا اللام ووصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات بالمهمة  
 وهو الراجولية وهذا حدالعت كما يجيى اى مادل على معنى فى متبوعه ( وقال بعضهم  
 هو عطف بيان لعدم الاشتقاق ( والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط فى الوصف كما يجيى  
 فى باب الوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس الم عرف باللام كما يأتى فى باب النعت اما  
 اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت اسماء الاشارة  
 بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات  
 نحو هذا العالم قبيح هذا الابيض ( واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من  
 لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت  
 المنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل لمعهود لان لفظ هذا لا يفيد الاتعيين  
 الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج  
 المبهم الى صفته فمن ثمة لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم  
 الرجل كما يجوز فى غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تقريظ صفاته نحو هؤلاء الرجل  
 والفرس والبقر ( قوله والتزموا رفع الرجل ) اى اسم الجنس الواقع صفة لاي ٢  
 وهذا وان كان القياس جواز نصبه ايضا كما فى يازيد الظريف لكن نهوا بالتزام رفعه  
 على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء ( واما الظريف فى يازيد الظريف  
 فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف فى تجوز نصبه  
 قبل قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه \* اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل  
 متبوعه مطلقا ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل التابع التابع على ظاهرا عراب  
 التابع سواء كان المنادى اى او هذا او غيرهما ٣ تقول فى غيرهما ٤ يازيد الطويل ذو الجملة  
 اذا جعلته صفة للطويل وان جعلته على زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجملة  
 لا غير كان نعنا للطويل اولزيد واما فى اى فان التابع الذى يجيى بعد وصفه لا يكون  
 الا تابعا لوصف اى لانه هو المنادى فى الحقيقة و اى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان

٣ فعلى هذا ليس نحويا  
 ايها الرجل لاجل آه  
 نسخته

٢ صفة مفردة لمنادى  
 مضموم نسخته  
 ٣ قال سيبويه تقول نسخته  
 ٤ قوله ( يازيد الطويل  
 والجملة ) الوفرة الشعرية  
 ذالى شحمة الاذن والجملة  
 اكبر منها والجملة اكبر  
 من الجملة وهى التى الت  
 بالمنكبين



ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ( ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اى ولا يجوز لانه لا يوصف الابدى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه ( وان ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البديل مما يجوز كونه صفة لاي اعنى الجنس ذاللام فلا تقول يا ايها الرجل زيدوان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جازيا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجيء في باب البديل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد وزيد بالرفع والنصب ( ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اى لما تقدم ان التابع الذى يعد وصف اى لا يتبع اى ( واما اذا جئت به بعد وصف اسم الاشارة فيجوز فيه الامر ان اسم الاشارة قد يستبدل من دون وصفه فنقول يا هذا الرجل زيد وذو المال جلا على الوصف وزيد بالضم وذا المال جلا على هذا واذ كان ذلك التابع عطف نسق بمجردا عن اللام لم يجز الاجله على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجملة لانك لو اجلته على الوصف كان وصفه هذا واسم الاشارة لا يوصف الابدى اللام كما قلنا في اى ( هو ولا يجوز عطف المضاف لارفعاً ولا نصباً على المفرد الذى هو صفة للمنادى المضمون نحو يا زيد الطويل وذو الجملة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على الرفع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجملة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفاً على زيد ( واجاز المازنى الرفع جلا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجبله ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث ( والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظاً ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في الصورتين تقديرهما لالفظاً ( قوله لانها توابع معرب ) يرمى الى ان المعرب لا محله والى انه لا يحمل على محله وترك ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر ( اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضته له محل من الاعراب مع كونه معرباً لفظاً نحو حسن الوجه ومودب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر قال \* طلب المعقب حقه المظلوم \* واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر ما يوهى خلاف ذلك فهو يضمه عاملاً كقوله في ضارب زيد وعمرا ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرا ولا يجوز في نحو حسن الوجه والبديل الرفع في المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفى لكنه يشكك باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيداً منطلق وعمرو ( وله ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع اسمه وخبره ولا تقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا نقول

ه قال الابدلسي  
نسخه



في نحو قوله \* فان لم تجد من دون عدنان والدا \* ٧ ودون معد فلترعك العواذل \* وقوله \*  
 فلسنا بالجبال ولا الحديد \* ان المنصوب عطف على الجار والمجرور ( قوله والتزموارف الرجل )  
 كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم يجز فيه النصب كما في يازيد  
 الظريف ( قوله وتوابعه ) كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اي اذا  
 كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز  
 في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في يابها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل  
 هو المنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن  
 ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم بل مثله ( قوله وقالوا يا الله خاصة ) يعني لم يدخل  
 حرف النداء من جملة ما فيه اللام الالفة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام لزومها  
 للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا قال \* يسمعها لاه الكبار \* وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما  
 الا قليلا قال \* معاذ لاه ان تكون كظبية \* ولادمية ولا عقيلة ررب \* واما النجم والصعق  
 والذي وبابه فان لامها لازمة لكتبتها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء  
 واصله اناس ولا يجتمعان الا في الشعر كقوله \* ان النمايا يطلعن على الاناس الآمنينا \* الا انها  
 ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس فقالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة  
 العبادة واله بفتح العين اي عبد فآله بمعنى مألوه اي معبود فالله في الاصل من الاعلام  
 الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولي من  
 يؤوله اي يعبد وصار مع لام العهد علماله فلكثر استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها  
 اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقله اجتماعهما ( ولا نقول  
 اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قديجي الآله في السعة اورد  
 ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف كان يسمى عبدالرحمن بن امية عبدا لآله فلما  
 خفت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا  
 اللام الاولى وادغوها في الثانية ولا تدغم لو خفت نحو الالاهة بمعنى العبادة لان  
 التخفيف مع عروضه غير غالب كما اغلب في الله فكان اللامين لم يلتقيا ( والاكثر في بالله  
 قطع الهمزة وذلك للايدان من اول الامران الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل  
 وصارا بجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع ياء اللام فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط  
 الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل ( وحكى ابو علي يا الله بالوصل على  
 الاصل ) وجوز سيويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اي استتر فيقال في قطع همزته  
 واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه  
 تعالى وخواصه في اللهم وتالله وآله وهالله ذوالله مجرورا بحرف مقدر في السعة  
 وافتالله لتفعلن بقطع الهمزة كما يجيء في باب القسم ( وقوله \* من اجلك يا التي تيمت  
 قلبي \* وانت بخيلة بالوصل غني \* شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ

٦ قوله ( فلترعك العواذل )  
 وزعته ازعه وزعا كفته  
 ٧ قوله ( ودون معدآه ) فانه  
 حل دون الآخر على محل  
 دون الاول لان معتى لم تجد  
 من دون عدنان لم تجدان دون  
 عدنان والدا يقول قصارى  
 الانسان الموت فينبغي ان  
 يتعظ بموت من قبله ويرتدع  
 عن المعاصي فيقول انسب  
 الى عدنان او معد فان لم تجد  
 من بينها من الآباء باقيا فاعلم  
 انك ستصير الى مصيرهم  
 واراد بالعواذل ما زعه  
 ويكفه من حوادث الدهر  
 وزواجه سماها عواذل  
 على السعة



لزوم اللام وقوله ﴿ في الغلامان اللذان فرا ﴾ ٢ ايا كان تبغياً لى شراً ﴿ اشذ ﴾ ( وبعض الكوفيين  
يجوز دخول يا على ذى اللام مطلقاً في السعة واليمين في اللهم عوض من يا آخرتا تبركاً بالابتداء  
باسمه تعالى وقال الفراء اصله يا الله اماناً بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم  
لا تؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال ﴿ انى اذ لما حدث الماء ﴾ اقول يا اللهم  
يا اللهم \* وقد زاد ٣ ما قال \* وما عليك ان تقولى كلاً \* سمحت او صليت يا اللهم ما \* اردد  
علينا شيخنا مسلماً \* ولا يوصف اللهم عند سيويه كلاً لا يوصف اخواته اعنى الاسماء المختصة  
بالنداء نحو ٤ يا هناه ٥ ويا نومان ويا ملكهان وقل ( وقد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله  
وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى ﴿ قل اللهم فاطر السموات والارض ﴾  
وهو عند سيويه على النداء المستأنف ولا يرى في الاسماء المختصة بالنداء مانعاً من الوصف  
بلى السماع مفقود فيها ( قوله ولك في مثل ياتيم تيم عدى الضم والنصب ) يعنى بمثله ٦  
المنادى المكرر اذ اولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فالثانى واجب النصب ولك في الاول  
الضم والنصب قال \* ياتيم تيم عدى لا بالكم \* لا يلقينكم في سورة عمر \* وقال \* يا يزيد ياء  
الذيل \* تطاول الليل عليك فازل \* اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرقة والثانى  
عطف بيان وهو البدل على ما يأتى في بابه واما نصب الاول فقال سيويه ان تيم الثانى مقمّم بين  
المضاف والمضاف اليه وهو تاء كيد لفظى لتيم الاول وقدمر في توابع المنادى المنبى ان التاء كيد  
اللفظى في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بناءية فكما ان الاول  
محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثانى مع انه ليس بمضاف ( وشبهه سيويه باللام المقحمة بين  
المصاف والمضاف اليه في لا بالكتا كيد اللام المقدره وانما جئنا كيد المضاف لفظاً بينه وبين  
المضاف اليه لابعده المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء  
على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف  
اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيى في باب الاضافة لانك لما  
كررت الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثانى هو الاول وكأنه لا فصل  
هناك الا ترى انك تقول ان ان زيد قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف  
وتقول لا لارجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لاء التبرئة واجبة الرفع كقوله  
تعالى ﴿ لا فيها غول ﴾ وقال \* فلا والله لا يلقى لمانى \* ولا للمابهم ابداء دواء \* مع ان  
حروف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله \* وصا ليالات ككما يؤثفين \*  
من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية ( وقال المبرد ان تيم الاول  
مضاف الى عدى مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما تبدل  
في قوله تعالى ﴿ كلا هدينا ﴾ لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف  
اعنى عدى الظاهر الذى اضيف اليه تيم الثانى فكان المضاف اليه الاول  
لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلا المضافين نحو قوله \* بين

٢ قوله ايا كان تبغياً لى شراً)  
بغية الشئ اذا طلبته وفي  
رواية ان يكسب لى شراً  
٣ فى اخره نسخ ٤ قوله  
( يا هناه من كلمة كناية ومعناه  
شئ حقير تقول فى النداء  
ياهن اقبل ويا هنان اقبلا  
وياهنون اقبلوا ولك ان  
تدخل فيه الهاء فتقول يا هنه  
كما تقول له وماليه وسلطانيه  
تزيد الهاء لبيان الحركة ولك  
ان تشبع الحركة فتولد الالف  
فتقول يا هناه اقبل وهذه  
اللفظة مخصوصة بالنداء كما  
خص به يافل ولك ان تقول  
يا هناه اقبل بهاء مضمومة  
ويا هنانيه اقبلا وياهنونا  
اقبلوا وحركة الهاء فيهن  
منكرة ولكن هكذا رواه  
الاخفش ٥ قوله ( يا نومان  
ويا ملكهان آه ) يقال يا نومان  
يقال يا نومان للكثير النوم  
ولا يقال رجل نومان لانه  
يختص بالنداء المنادى المفرد  
اذ تكرر لفظه وولى الاسم  
الثانى آه نسخه



ذراعى وجبهة الاسد \* وقولهم نصف وربيع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما (وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعدم موافقة المبرد في ان اصله ياتيم عدى تيم عدى ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر والذي اضيف اليه الثانى محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثانى بقى ياتيم عدى تيم تقدم تيم على عدى لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل في نحو ذراعى وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له ههنا ان يقول ان الفصل كالفصل لان المضاف الثانى ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدى فالاول قول المبرد (وقد اجاز السيرافى وجهها رابعا في نحو ياتيم تيم عدى وهو انه كان في الاصل ياتيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب الثانى كما في يازيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بان ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اى صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف في التبيين \* قوله ( والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامى ويا غلامى ويا غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابى ويا امى ويا ابنت ويا بنت فتحوا كسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم ) اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان الواضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وقائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لثلاثا بتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يحمّل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة ( وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الاحالة التركيب ولولم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلمة التى ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحو ما ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذ لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعنى الفتح والسكون مطردان في غير النداء ايضا نحو جاءنى غلامى واما يا غلام محذوف الياء في النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسر دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة ( وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شادا في المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجترأ بالفتح عن الالف اما فتح يا بنى واصله يا بنيا



قليس بشاذ كما شد يا غلام لاجتماع اليائين (وقديضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القرأة الشاذة رب احكم ورب ماورد في الندره الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج (قوله وبالهاء وقفا) اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف كما يجي في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضى باسكان الضاد كما يجي في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح (قوله وقالوا يا ابي ويا امي) يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيد ان عليها يجوز ابدال الياء تاء تأنيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجعمون بينهما وانما بدلت تاء التأنيث لانها تدل في بعض المواضع على التثخيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظنتا التثخيم ودليل كونها للتأنيث انقلابها في الوقف هاء (وقال الكوفيون التاء للتأنيث وياء الاضافة مقدره بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا) ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من التاء لترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس لثلا تلتبس ببناء الاب والام بل تاء (والفراء يقف عليهما بالتاء لانها ليست للتأنيث المحض كما في اخت وبنت) والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما تفتح هذه التاء لانها بدل عن ياء حر كتبها الفتح لو حركت (وقال الاندلسي اصل يا ابت ويا امت يا ابنا ويا امنا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لانستثقل فتحذف واما حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فمحتمل للنقل الحاصل بالتركيب وقيل يا ابت ويا امت انهما رخا بحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يجي من نحو قوله \* ٢ كليني نهم يا امية ناصب \* وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجازيا ابتا ويا امثالانه جمع بين عوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه ٣ (قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى) المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامى من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجزاء بالفتحة عن الف لزيادة استنقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف يا نحو يا غلامى \* قوله (وترخيم المنادى جائز وهو في غيره ضرورة

٢ (قوله كليني لهم امية ناصب) هم ناصب اي ذونصب مثل تامر ولابن ويقال هو فاعل بمعنى مفعول فيه لانه ينصب فيه ويتعب كقولهم ليل نائم اي ينام فيه ٣ (قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة) قديتوهم ان العمه في حكم العم



انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرة ولكون المقصود في النداء هو المنادى له  
 ٢ فقصده بسرعة الفراغ من النداء الاقضاء الى المقصود بحذف اخره اعتبارا \* قوله ( وهو  
 حذف في اخره تخفيفا ) يعنون بالحذف للتخفيف مالم يكن له موجب كما كان في باب قاض  
 وعصا والافكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلاعلة وحذف  
 الاعتبار مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو الالة فهذا اصطلاح منهم وهذا  
 الذي ذكره ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع  
 اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتبارا جوازا فنخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا  
 لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف  
 صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذ  
 المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى الى ان مورد الاعراب ما قبله ( ويخرج منه الحذف  
 في باب عصا وقاض لان الحذف لالة الاعتبار ويخرج ايضا حذف لام نحو يدوم لانه  
 واجب \* قوله ( وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جلة ويكون اما علما زائدا  
 على ثلاثة احرف واما بناء تأنيث ) شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة  
 وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جلة  
 والشرط الاخير ثبوتى غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلاثة احرف  
 والثاني كونه بناء تأنيث وانما يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف ( وانما  
 لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى ( واجاز الكوفيون ترخيم المضاف  
 ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله \* خذوا حظكم بال عكرم ٣ واذكروا \* او  
 اصرنا والرحم بالغيب تذكر \* وقوله \* اباعر ولا تبعد فكل ابن حرة \* سيدعوه داعى  
 موته فيجيب \* اى بال عكرمة وابعروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كافي  
 قول ذى الرمة \* ديار مية اذمى تساعقنا \* ولا يرى مثلها عجم ولا عرب \* وقول المنبى \*  
 لله ما فعل الصوارم والقنا \* في عمرو خاب ٤ وضية الاغنام \* ٥ وبعض العرب يرخم  
 الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط ( والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط  
 علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخان نحو رجل علما ( ونقل ابن الخشاب عن  
 الكوفيين جواز ترخيم الثلاثى علما سكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى  
 للضرورة وان خلا من تأنيث وعلية على تقدير الاستقلال كان او علانية المحذوف  
 عند سيويه ( والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيويه بقوله \* الاضحت  
 حب الكرم ٦ رماما \* ٧ واضحت منك ٨ شاسعة اماما اى امامة وانما لم يجز ترخيم  
 المضاف والمضاف اليه على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علين لانها اذا سمي بهما  
 يراعى حال جزئيهما قبل العلية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجئ  
 في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اى  
 الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلية وانمحي بعد العلية عن كل واحد من جزئيهما معنى

٢ فيقصد سرعة نسمه

٣ ( قوله واذكروا او  
 اصرنا والرحم بالغيب  
 تذكر ) الاصرة ما عطفك  
 على رجل من رحم او قرابة  
 او صهر او معروف والجمع  
 الاوصرو والرحم القرابة  
 والرحم مثله

٤ ( قوله وضية الاغنام )  
 جعلهم اغناما لانهم كانوا  
 جاهلين حيث عصوه ففعل  
 بهم ما فعل وقد يتوهم ان  
 الاغنام بالتاء لابلنون من  
 الغنمة وهو العجمة والاعتم  
 هو الذى لا يفصح شيئا  
 والجمع عتم

٥ ( قوله وبعض العرب آه  
 اراد عمرو بن حابس

٦ ( قوله رماما ) اى بالية  
 جمع رمة

٧ ( قوله واضحت منك  
 شاسعة اماما ) قال المصنف في  
 الايضاح ورده المبرد بان  
 الرواية وما عهدى كعهدك  
 يا اماما وهو من تعسفاته

٨ ( قوله شاسعة ) اى  
 بعيدة



الاستقلال لان عبدالله وتأبط شرا من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معالم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترقيم فيهما بالكلية ( ويجوز ان يعلل امتناع ترقيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره يدلل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترقيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترقيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف (٨) وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد عليه الترقيم الذي وهو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترقيم المضاف والجملة علمين ( وامتنع الترقيم في المستغاث الذي في اخره زيادة المدلان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل نادر (قوله ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف اما اشترط العلمية في الترقيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترقيم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما لقي ( وانما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسا مطردا على اقل ابنية العرب اى عن الثلاثى بلاعلة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يدوم فان النقص فيه وان كان بلاعلة لكنه قليل غير قياسى والشذوذ لا يعاب به وبخلاف نحو عم وشبح وعصافانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملحثة الى الحذف (فان قلت المنادى المرخم مبنى والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو ما ومن) قلت البناء فيه عارض فهو في حكم العرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بناء تأنيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم كفى باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى اعنى اخر المنادى (وانما لم يبال ببقاء نحوثة وشاة بعد الترقيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترقيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل \* قبل البكاء كنت عابسة \* ٩ وقبل النعاس كنت مضمرّة \* ولو اعتبرنا سد التاء مسد لام الكلمة بكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكثر بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزمه حذفه في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس لاثنى التأنيث هذه الاحوال ( قال سيويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء

٨ (وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب) واما النصب الحاصل في المضاف حال العلمية فليس اثر النداء ولا باعتبار ما قبل هذه الحالة

٩ قوله (وقبل النعاس كنت مضمرّة) الضمر والضمير على مثال العسر والعسر الهزال وخفة اللحم يقال ضمير الفرس بالفتح وبالضم ايضا ضمورا واضمرته وضميرته



ثلاثة اواكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني قح التاء كما في قوله \* كلبني لهم يا ميمة ناصب \* ولبل افاقيه بطى الكواكب \* فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وقحها ( ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا باخره الهاء فيقولون في ياطلح ياطلمه وقليل ما يوقف بسكون الحاء لانهم يلحقون هاء السكت ٢ باخر ما ليست حركة اخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو روقه وانه وحيهله وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ويفنى عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله \* ففي قبيل التفرق يا ضباعا \* ولايك موقف منك الوداعا \* ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ماشد من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله وليس اطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان ( وقال المبرده هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال \* فقالوا تعال ٣ يا زى ابن محزم \* فقلت لهم انى خليف صداء \* وكانهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شئ من جوهرها لا يزداد عليها شئ اخر من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجئ سائر التواضع \* قوله ( فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفنا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد ( قسم ما يحذف للترخيم ثلاثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لانهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة في مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفنا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وحرسان ويأتى النسب وما شبههما نحو كوفي ورومي وكروسي والفا التائيت كصحراء وهزمة الاخلاق مع الالف التي قبلها ٢ كافي حرباء وعلباء ( قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اى الحسن على ما هو مذهب سيويه لافعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لامن باب حراء ٣ ورجح مذهب سيويه بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجمع ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت الا في احد وايقضا لم يثبت في الصفات اسماء بمعنى الجميلة والواسمات حتى يكون اسماء علما منقولاً منه وعلى مذهب سيويه اذا سميت به رجلا لم ينصرف لالفى التائيت وعند غيره ينصرف لانه مثل رباب اذا سمي به رجل في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكرا ( قوله او حرف صحيح ) كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التائيت قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف ٤ في نحو

٢ في الوقف كثيرا تسحبه  
٣ قوله ( يا زى ) رخم يزيد  
يحذف الدال صداء قبيلة من  
البن اوسى من بنى اسد وقيل  
اسم فرسه ٢ قوله ( كافي حرباء  
وعلباء ) الحرباء هوا كبر  
من العظاية يستقبل الشمس  
ويدور معها كيف دارت  
ويتلون الوانا بحر الشمس  
وهو ذ كرام حيين والعلباء  
عصب العنق  
٣ وقد يجئ في التصريف  
جمع الفريقيين فيه وتر  
جيجاتهما نسخه ٤ قوله ( في  
نحو غفرانة وسعلاة ) الغفرانة  
الناقة القوية والسعلاة اخبث  
الغيلان وكذلك السعلاء  
يمد ويقصر



عفرانة وسعلاة الالثناء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف كما في ه مستباح ومستحج ( ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدة الفا او واو او ياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو ٦ كنهور ومشرىف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبردون ٧ ملحقان بمجرد حل اولم يكونا له ٨ كعليق وقبیط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المدة فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما (واما مذهب ورش في مد نحو الموت والحسينين وفقا فمما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاول حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخرا والترجيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة لم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تبسيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا ( قوله وهو اكثر من اربعة احرف ) انما اشترط هذا لتلايق بعد الحذف على حرفين ( والفراء يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجب كما في نحو عمار ومسكين ومنصور ) قوله وهو اكثر من اربعة احرف ( قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لاني قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمي يرخم بحذف زيادته للترخيم لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة ) وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون ودمي والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكأنه مثل ثمود ( واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف في نحو جراء والمشهور حذف الزيادتين معا ) وبعضهم يجوز يا جراء مفتوح الهمزة قياسا على ذى الثناء في نحو قوله \* كلبني لهم يا امية ناصب \* والوجه المنع لان اختصاص ذى الثناء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعمل غير المرجم منه معاملة المرجم ولا كذلك ذوى الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لثلاثي لتبس بالمدكر ( وكذلك لا يجيز بعضهم لثله ترخيم المثني وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لثلاثي لتبس بالفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم ٩ مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدي اذ لو ضم لالتبس ببناء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما منع سيويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم ايضا لان له مذكرا فيشبهه واما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكرا له اذن من لفظه فيلتبس به ( وقال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا ) ( اقول لاشك ان اللبس فيما قال سيويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لان جميعها مشروط

٥ قوله ( كما في مستحج )  
 ( مستحج ) تحت الرجل  
 مما اعطيته واستحجته سألته  
 العطاء

٦ قوله ( كنهور ومشرىف )  
 الكنهور العظيم من  
 السحاب والشرياف ورق  
 الزرع اذا طال وكثر حتى  
 يخاف فسادة فيقطع يقال  
 شريفة الزرع اذا قطعت  
 شريافه

٧ قوله ( ملحقين بمجرد دخل )  
 الجر دخل العظيم من الابل  
 الضخم

٨ قوله ( كعليق وقبیط العليق )  
 مثال القبيط نبت يتعلق  
 بالشجر يقال له بالفارسية  
 سرند وربما قالوا العليقي  
 مثال القبيطى الناطف  
 وكذلك القبيط والقبيطاء  
 بالتخفيف والمديقال اذا خفت  
 مددت واذا شدت قصرت  
 ٩ قوله ( مطلقا ) اي على اللتين



بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيد اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان اولاً والافلا ( والفراء المحذوف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل اخره ساكن ٣ نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لثلا يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان المحذوف كالمفوط ( والكوفيون يحذفون ٤ في نحو حولايا ويزدرايا الاحرف الثلاثة اعنى الالفين مع الياء التي بينهما كزيادة الجمع ( والبصريون يجتزئون بحذف الالف الاخيرة لتحسن الياء قبله بحركته من الحذف ( قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير ) لما يريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظيمين متصلين ٥ عنده فهو اقبل للفتك من مفاصل المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكمله فاذا رخت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخليه تاء لانها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل ان يضم اليها عشر كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمه بالها لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التأنيث الا في بعض اللغات ( قالوا فاذا رخت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ومن ثمه لا يضاف اثناعشر كما يضاف ثلاثة عشر واخواتها كما يجئ في باب المركب ( قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون ( قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد ) اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذوو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب \* قوله ( وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا ) اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقى بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لعلة موجبة قياسية كان لم تغن بالاس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غدو يدودم معتقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص مارأيت وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبية المخاطب ليصغى الى ما يجئ بعده من الكلام المنادى له فصار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ( ومن جعله اسما برأسه نظرا الى انه وان كان قياسيا

٣ قوله ( هرقل وسبطر )  
هرقل ملك الروم على وزن  
خندف ويقال ايضا هرقل  
على وزن دمشق واسد  
سبطر على وزن هز برای  
يمتد عند الوثبة  
٤ قوله ( في نحو حولايا  
ويزدرايا ) لكنهم يقبلونها  
همزة فيقولون يا حولاء  
على اللغة القليلة كما سيأتي  
في ترخيم شقاوة وخزاية  
٥ اي عند التركيب



مطرذا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوى الثبوت لم يغير ما بقى الا في مواضع بعضها مختلف فيه و بعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه ( قال الجمهور في نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضى برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذى حذفه ) وقال المصنف ونعم ما قال لوقيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة اى لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ( ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلى السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسمحار بفتح الهزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتح والالف فتقول يا اسمحار بالفتح لانه التقي ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله \* عجت لمولود وليس له اب \* وذى ولد لم يلد له ابوان \* وقولهم انطلق في تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم راءه على نية الاستقلال شابه الفعل الذى هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما تبع في الفعل وصيانة له من الكسر ما يمكن تحوّل يلدّه وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار ( وغير سيبويه يجيز في نحو اسمحار مرخا الكسر ايضا للساكنين ٢ على حاله على هذه اللغة اى الكثيرة كما في هرق ) والفراء يحذف الراء الاولى ايضا في اسمحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في نحو ٣ ارزب بناء على اصله في هرق فاما اذا لم يكن المدغم اصلى السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا منهم تقول في المسمى بتحاب يا تحاب وفي راد ياراد وفي مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يقولون الساكن على سكونه اذا المدغم فيه كالثابت ( او الفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم ٤ فيقول يا سمحر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وفتح العين في مقر ولا يحذف الحرف الساكن كما في نحو ٥ خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك في خدب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة ( وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاضى ويا اعلى في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان للياء في قاضى اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في سمحر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ( ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوى الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا ثمولان الواو في التقدير ليس اخر الكلمة ( ومنع الفراء من ذلك لان الواو في الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرق على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل حرف محذوف ثمود في حكم الثابت حذف الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز ياعم ويوسع وياعم في ترخيم عمود وسعيد وعماد كامر ( واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان

٢ وهو اولى لكونه اسما  
واما ان لم يكن قبل المدغم  
ساكن آخر نحو

٣ ارزب

٤ قوله ( فيقول يا سمحر  
بكسر الراء ويا مقر بسكون  
القاف وفتح العين في مقراء )  
اى الراء التى هى عين الكلمة  
٥ وخدب فيبقى الساكن  
على حاله نسخه

٢ ومنهم من يجيز ابقاؤه  
على حاله نسخه

٣ قوله ( نحو ارزب )  
ركب ارزب اى ضم  
والركب منبت العانة  
٤ قوله ( وخدب ) رجل  
خدب اى ضم



٢ قوله ( ويامرو )  
 المر وحجارة بيض براقه  
 يقدح منها النار الواحدة  
 مروة وبها سميت المروة  
 بمكة  
 ٣ قوله ( وياخزاء ) اى  
 خزى خزاية اى استخبي  
 فهو خزيان  
 ٤ قوله ( كما تقول يالاء  
 فى المسمى بلات ) هى  
 كلمة لازدت عليها التاء  
 ٥ قوله ( اسم ) على  
 حرفين  
 ٦ لم يرد المحذوف نسجه  
 ٨ قوله ( بجخذب )  
 الجخذب ضرب من  
 الجنادب وهو الاخضر  
 الطويل والجخذب ايضا  
 الجمل الضخم  
 ٧ وقوله ( وقذعمل )  
 القذعمل والقذ عملة الضخم  
 من الابل ويقال ما عنده  
 قذ عملة اى شىء  
 ٩ قوله ( وفى خضم  
 ياخض ) خضم على وزن  
 بقم اسم رجل ابى قبيلة  
 وقد غلب على القبيلة  
 يزعمون انهم سمو بذلك  
 لكثرة الخضم وهو المضغ  
 فيهم

كان صحيحا او فى حكمه نحو يا حار ٢ ويامرو ويأقرى فى حارث ومروة وقرية وتقديرا  
 ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفأخو يا قاضى ويامشترافى قاضية ومشتراة وان كان  
 واوا بعد ضمة كما فى قلنسوة وشمود ابدلت الواو ياء والضممة كثرة نحو يا قلنسى وياشمى  
 وفى الكثيرة قلت يا شموى يا قلنسى لانه لم يأت فى كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها  
 ضمة الا وتقلب الواو ياء والضممة كسرة نحو التغازى والادلى لما يجىء فى التصريف  
 فى باب الاعلال والمنادى فى حكم المتمكن لعروض بناءه وان كان ما قبل المحذوف ياء  
 او واوا بعد فتحة قلبتها الفاء تقول فى غليان وتزوان يا غلى ويا تزا وفى الكثيرة يا غلى  
 ويا تزا لانك اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى تقلب الفاء بخلاف ماذا  
 لم تنوه كما يجىء فى التصريف ان شاء الله تعالى ( وان كان واوا او ياء بعد الف زيادة  
 قلبت همزة نحو يا شقاء ٣ ويا خزاء فى شقاوة وخزاية وفى الكثيرة يا شقاو ويا خزاي  
 لاز كل واوا وياء تطرفت بعد الف زائدة قلبت الفاء ثم همزة كما فى رداء وكساء لان مثل  
 هذه الواو والياء انما تقلبان الفاء همزة اذا تطرفتا كما يجىء فى التصريف ( وان كان  
 ما قبل المحذوف ثانى الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته  
 لا ما كان كيا شاة فى ترخيم شاه اوفاء كما تقول فى ترخيم شيه وديه ياوشى وياودى برد العين  
 الى سكونها عند الاخفش وياوشى وياودى بقاء حركة العين عند سيويه والاول  
 اولى لان تحريك العين انما كان لحذف الفاء كما يجىء فى باب النسب فان الاخفش يقول  
 وشى وسيويه وشوى وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثانى ذاللين ٤ كما تقول  
 يالاء فى المسمى بلات وان لم يكن الثانى حرف لين لم ترد للحذف كما تقول ياثب وياعد  
 فى ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجىء فى  
 المعربات ٥ اسم ثانية حرف لين ٦ لثلا يقط ذلك اللين مع التنوين لسا كنين فيبقى  
 العرب على حرف واحد ( وان ادت هذه اللغة اى القلى الى قلب مالا يكون منقلبا  
 كما يرخم جبليان وحبلىوى فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تؤدى الى كون الف  
 فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم يعهد الالتأنيث غير منقلبة عن شىء ( وقياس قول الاخفش  
 جوازها لانه يكون اذن ملحقا ٧ بجخذب بفتح الدال ) واما السيرافى فاجازها  
 وان لم يثبت فعلا قال لان هذا شىء عرض وليس بنية اصلية ( وكذا ذكر المبرد عن  
 المازنى فى كل مادى بنية الاستقلال فيه الى وزن لانظيره انه لا يرخه الاعلى بنية المحذوف  
 وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق ٨ وقذعمل وسعود وهندلع وعنفوان  
 ) واجاز السيرافى ترخيم جميعها على بنية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية  
 الا ترى انه يجوز اتفاقا ان تقول فى منصور على بنية الاستقلال يامنص ٩ وفى خضم  
 ياخض مع ان مفعوفع ليسا من ابنتهم فتقول يا طيلس ويا فرزدو يا قذعم ويا سعى ويا هندل  
 ويا عنفى فالواو اذا رخت صحراوى على القلى قلبت الواو همزة فلوازلتها عن النداء  
 لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التأنيث بل هى منقلبة عن الواو المنقلبة  
 عن الهمز المنقلب عن الف التأنيث فبعد التأنيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا



الى الاصل \* قوله ( وقد استعملوا صيغة النداء في ٢ المندوب وهو المتفجع عليه يا اووا واختص بواو حكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في اخره ) هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده ( قوله المتفجع عليه ) دخل فيه المجرور ٣ في نحو تفجعت على زيد فلما قال يا اووا واخرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد قسمي المندوب وهو التوجع منه نحو واحزنا اووا ويللا وواثورا ( قوله واختص بوا ) يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظه وا فوازيد مختص بالندبة ويازيد مشترك بين الندبة والنداء ( وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل ) قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ( فيقال وازيد واعد الله واطالعا جبلا اذا كان معروفا معنا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة ) وقال المصنف بناء على مذهبه اعني ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه ٤ كما ان المنادى مخصوص بلفظ المنادى في المندوب لا اشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لا اشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركتها في معنى الاختصاص كما سيجيء ( قوله ولك زيادة الالف في اخره ) اي لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا اووا ( وقال الاندلسي يجب الحاقهما مع ياللا يلبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والواجب الحاق معها تقول يا محمدا على بلا الحاق ( وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف بالندبة نحو يا زيد ووازيد ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب ) قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيد والهالك في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه \* قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه وواغلامكموه ) اخر الكلمة لا يتخلوا من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان تكون حركته اعرابية او لا والعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجل في المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجل وواغلام الرجل ( والقراء يجوز اتباع المدة للحركات ه قياسا على مدة الانكار نحو واضرب الرجل وواغلامكيه ولم يثبت ) وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاخترت فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واو ولا ياء الا للضرورة كما يجيء واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللغراء ان يقول الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث اعلاما

٢ قوله ( المندوب ) من ندب الميت اي بكى عليه وعد محاسنه ليعلم الناس انه اصابه امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع ٣ قوله ( في نحو تفجعت على زيد ) اي توجعت

٤ قوله ( كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال

٥ قوله ( قياسا على مدة الانكار ) مدة الانكار تتبع حركة الاخر فيقال في هذا عمرا عمروه وفي رأيت عثمان اعثماناه وفي مررت بخدام اخداميه وان كان الاخر ساكنا حرك بالكسر ثم تبعته المدة كقولك في جاءني زيدا زيدنيه ومعناها انكار ان يكون الامر على مازع المخاطب او انكار ان يكون الامر على خلاف مازعه



مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مدالندبة كذا كرنا فلا تقلب الالبس ( قال  
الاندلسي والمصنف تبعتها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها ( قال سيويوه  
وتقول في ندبة يازيدو ياغلام يعني ماسقط منه ياء الاضافة وازيداه وواغلاماه قحت الكسرة  
كما قحت الضمة في يازيد ( قلت ولو اخترنا ههنا مختار الاندلسي اتباع المدة للحركة غير  
الاعرابية كان اولي ٦ لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعدالنون التثنية التي بعدالالف  
اكثر من سلامتها فوازيدانيه اكثر من وازيدناه لثلا يشبهه المثني بفعالن واما التي بعدالياء  
فالالف هو الوجه نحو قوله و اجمعتي الشاميتيناه وان كانت الحركة غير اعرابية  
وادى الالف الى اللبس اتبعها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه في غلام المخاطبة لثلا يلبس  
بغلام المخاطب ووا منهوه في المسمى منه لثلا يلبس بالمسمى بمنها ولا يجوز في النداء المحض  
ياغلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة ( واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا  
في الحقيقة بل متفجعا عليه جازواغلامكاه والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا والفا او واوا  
اوياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذف مع مدة  
الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادي الذي هو محل التخفيف ( واجاز الفراء  
في المنون المندوب ثلاثة اوجه اخرى احدها قحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها  
للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة  
الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرهما للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة  
الانكار ( وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفاحذفها لالف الندبة عند النحاة  
نحو وامعلاه واغلامكاه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجئ  
في التصريف ( وقال المصنف بل استغنى بها عن الف الندبة وان كان واوا اوياء فان كانت  
الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضيه وباراضيه وياراميه ويا يرميه  
٧ ويا سمندواه واما اذا نذبت ياغلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيويوه ياغلاميه لان  
اصلها الفتح عنده ( واجاز المبرد ياغلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها  
في المضاف الى المضاف الى الياء نحووا انقطاع ظهراء ( قال السيرافي والقياس فيهما واحد  
يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين ( قال المصنف الحذف نيس بوجه وقال نحو واغلاميه  
اوجه اما لان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجئ واما لان  
السكون العارض فيه كالاصلى بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها  
استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلبها لف المقصور نحو مصطفىان  
وذلك للزوم الف التثنية في المثني بخلاف مدة الندبة فانها لاتلزم المندوب ( اما قوله  
اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه ( واما قوله السكون العارض فيه كالاصلى  
فقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجازان بغنى عنها كاذهبت اليه  
واما الياء فلا لقولك يا قاضيه في يا قاضي وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا  
مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه وواخا غلاميه  
وواضربوا ووا اضربي اذا سمي بهما فانك تكثفي بما فيهما من المد عن الف الندبة

٦ ( قوله لحصول اللبس )  
لا احتمال ان يكون المراد ندبة  
ياغلام بالضم ٧ ( قوله  
ويا سمندواه ) لم اجد هذه  
الكلمة مستعملة جنسا كيف  
ولو كانت اسم جنس لوجب  
قلب الواو ياء كما هو القياس  
الواجب الاطراد وجعلها  
علما مرتجلا او اعجميا مشكلا  
ايضالا انها معرفة اذ لا وجه  
لبنائها فيجب القلب ايضا  
وفاية ما يتكلف تصحيحها ان  
تجعل اعجمية محكية على حالها  
فلا يرد وجوب القلب لكن  
يبقى الكلام في ان الحركة  
مقدرة على الواو او الكلمة  
بتامها في محل التحرك وقد  
يتوهم انها تصحيف سندو علما  
منقول عن الفعل لكنها ح  
يكون جملة محكية على حالها  
فلا تكون الحركة مقدرة  
بل محكية وقد صرح بان  
واضربوا لا اصل لها في  
الحركة ولو مثل يبدعوا  
علما لكان اقرب وقد ضرب  
في بعض النسخ على هذه  
الكلمة والله اعلم بالصواب  
م قال الشيخ لم يظهر لي معناه



لكون مدهما اصليا بخلاف مد نحو يا قاضى فان اصل هذه الياء الحركة والفاء الندبة ليست لازمة للندوب كذا كرنا فقد لا يؤتى بهامع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره مداصلى وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو وقاتل لواء وياقاتل كياه واما ميم الجمع فلا يأتى بعدها الف الندبة لثلا يلتبس المجموع بالثنى نحو واغلامكموه ووالخا غلامهمى والواو والياء بعدها اما اللتان حذفنا في الجمع للاستئصال كما يجئ في المضمرات ردتا لمد الندبة واستغنى بهما عن الف الندبة كما قلنا ٢ في غلامه و غلامه و غلامه واما الف المد فقلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الف نحو يامناه في المسمى بمن ( وسيدويه يحيز نحو واقنسر وناه اذ لا منع ) وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكور ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجعه فلا يجوز وازيد وناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذن من ان تلزمه الياء كما يجئ في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيدناه واقنسرناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والافلا وليس بشئ اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمنع فيما امتناعه ( وتقول في المسمى باثنى عشر عند سيديويه واثناعشراء بالالف في اثنى لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت واثنان ) وقال الكوفيون واثنى عشراء بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا تسقط الا في الاضافة فكانه مضاف ( واجاز ابن كيسان الوجهين \* قوله ( ولك الهاء في الوقف ) يعنى ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت اوياء او الفاء جائز في الوقف لا واجب ( وبعضهم يوجبها مع الالف لثلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفاء نحو ياغلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القائل معوا لانها تكفى في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة ( وانما الحقوا هذه الهاء بان الحرف المدو لا سيما الالف خفيا فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يجئ في بابها من التصريف وهذه الهاء تحذف وصلاور بما ثبتت فيه في الشعر اما م كسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما ( وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال \* يامر حباه بحمار ٣ ناجية \* والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلوا في الشعر وفي غيره \* قوله ( ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجله وامتنع وازيد الطويله خلافا لبونس ) هذا الذى ذكر في المتفجع عليه واما المتوجع منه فانك تقول وامصيتاه وليست بمعروفة ويعنى بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه ( وانما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضاربا زيدا اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه

٢ في منهو نسخه

٣ قوله ( ناجية ) الناجية السريعة تنجو بمن ركبها



المتفجع عليه واشتهر به وكذلك يا حسنا وجههوه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعرفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحووا امير المؤمنين والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو اخطت مدتها المضاف لانك من المضاف اليه فالحققتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حبر ماني وان لم تكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف واطالعا جبلاه وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه ( وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لاخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه (وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته (وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظ او اتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها (وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمعتي الشاميتناه والجمجة القدح (وحكى الكوفيون وارجلا مسجماه (وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين (وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربمانوتوا المندوب في الوصل نحو وازيدا يا هذا \* قوله (ويجوز حذف حرف النداء الامع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو يوسف اعرض عن هذا \* وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافند مخنوق واطرق كرى ) يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيارجل اولم يتعرف كيارجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه ولا (وانما لا تحذفه من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها ( وانما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف والتنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا بهذا من غير ان تصف هذا بنى اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو وايها الرجل او بوصف وصفه نحو وايها الرجل (وانما لم يحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان



متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل من انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تناظر ظاهرا فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهى حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ﴿ ثم انتم هؤلاء ﴾ وليس في الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجيى في الحروف فيبقى على هذا من المعارف التى يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اى معرفة كانت والموصولات واما المضمرة فيشذنها وانحويا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الى (ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اى يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تكبيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فللبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانها منا ديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلنا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الز ما لفظ علم النداء تنبيهها على الحقيقة المنقولين هما منها (ولم يذكر المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهى منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميم منه فى آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف منه ٢ لئلا يكون اجحافا (قوله اصبح ليل) اى ادخل فى الصباح وصر صبحا لانه ام جندب زوجة امرى القيس ٣ تبرم به وكان مفركا ويقال انه سألها عن سبب تفريكه من له فقالت له لانك ثقيل الصدر خفيف الجوز سريع الارقا بطى الافاقة (قوله ٤ اطرق كرا) رقية يصيدون بها الكرى يقولون ﴿ اطرق كرا ان النعام فى القرى ﴾ ما ان ارى هنا كرا ﴿ فيسكن و يطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبع حامرى ام عامرى والمعنى ان النعام الذى هو ا كبر منك قد اصطيد وحل الى القرى فلا تحلى ايضا (ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق) قاله شخص وقع فى الليل على سليك بن سلكة وهونام مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل ه وانت مقمر اى انت آمن من ان اغتالك فقيم استجمالك فى الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلهما امثالا ﴿ قوله (وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الايا اسجدوا) المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسياما نسيا كما تقدم (قوله الايا اسجدوا) بتخفيف الاعلى انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرأ الايا اسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لاوي اسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او نقول ان لا يسجدوا بدل من السيل اى قصدهم عن السجود ويجوز

٢ قوله ( قوله لثلا يكون اجحافا) اجحاف به اى ذهب به وسيل جحاف بالضم اذا جرف كل شئ وذهب به ٣ قوله (تبرم به وكان مفركا) برم به بالكسر اذا سئمه وكذا تبرم به وفركت المرأة زوجها فركا اى ابغضته وكذا فركاها زوجها ولم تسمع هذه اللفظة فى غير الزوجين ويقال رجل مفرك بالتشديد الذى تبغضه النساء ٤ قوله ( اطرق كرا رقية) وفى المثل اطرق كرا اطرق كرا ان النعام فى القرى يضرب للمعجب بنفسه يقال اطرق اذا ارخى عينيه ينظر الى الارض ٥ قوله (وانت مقمر) يقال اقرنا اى طلع علينا القمر



٦ قوله (في لجة امسك فلانا  
 عن فل) سابقه \* تير ايديها  
 عجاج القسطل \* اذ عصبت  
 في العطن المغر بل \* تدافع  
 الشيب ولم تقتل \* في لجة  
 البيت فقوله عجاج اي الغبار  
 والدخان ايضا وقوله  
 القسطل بالسين والصاد  
 ايضا الغبار وقوله عصبت  
 اجتمعت وتدافع الشيب  
 اي يدافن تدافع الشيب  
 وقوله في لجة اختلاط الا  
 صوات واما قوله ولم يقتل  
 من الاقتال واصله تقتل  
 فلما اريد ادغام التاء في التاء  
 سكنت الاولى ومعنى البيت  
 اذا اجتمعت الابل في عطن له  
 تراب كالدقيق المغر بل  
 ارتفع الغبار من ايديهن لدفع  
 بعضهن بعضا على الماء تدافع  
 الشيوخ ذوى الاحلام ولا  
 يقتلن وقد كثرت اصوات  
 الرعاة لقول بعضهم لبعض  
 امسك البعير الفلاني عن  
 البعير لئلا يضره

٧ قوله انا معاشر الانبياء  
 فينا بكاء بكاءات الناقة او  
 الشاة تبكاً بكاء اي قل لبنا  
 ٨ (وقوله يكشف الضباب)  
 الضباب الغبار

ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لازادة اي فزين لهم الشيطان ان يسجدوا  
 هذا \* واعلم انه قد جاء اسماء لاتستعمل في غير النداء وهي فل وفلة وليس فل ترخيم فلان  
 والام يحز في المذكر الاي فلا الاعلى مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو ياعم في يا عماد  
 ولو كان ترخيم فلان لقليل في المؤنث يافلان يحذف تاء فلانة ومن ذلك يامكرمان وما  
 ملامان ويا نومان اي يا كريم ويا لثيم ويا نائم كذا ياملكعان اي يالكع وكل ' سو على  
 مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ماهو  
 على فعل في سب المذكر وفعل في سب المؤنث نحو خبث ولكع وخبث ولكاع  
 وفعل هذه قياسية عند سيويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها  
 ومفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى  
 كقوله \* ٦ في لجة امسك فلانا عن فل \* وقال \* اطوف اطوف ثم آوى \* الى بيت  
 قصيدته لكاع \* ويسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا وما اصله النداء باب  
 الاختصاص وذلك ان تأتي باى وتجريه مجراء في النداء من ضمه والمجى بهاء التنبيه في مقام  
 المضاف اليه ووصف اي بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني او المشارك  
 فيه نحو نحن وانا لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه  
 وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين  
 الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا  
 بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لالافتخار والالتصاغر نحو  
 انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد  
 بصفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى  
 باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالمخاطب من بين امثاله  
 ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء  
 لاحقيقة كما في يازيد ولا مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء  
 في الخالي عن معناه بالكلية وحال ظاهراى ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني  
 كحالهما في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب  
 لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء اقتت ام قعدت  
 ان اقتت او قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة بتقدير  
 مبتدأ عطف عليه اسم آخر اي سواء قيامك وقعودك كما يجيى في باب حروف العطف  
 وقد يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف  
 باللام نحو نحن العرب اقرى للنزل او مضاف نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* ٧ انا  
 معاشر الانبياء فانك فينا بكاء \* اي قلة كلام وقولهم نحو آل فلان كرماء وربما كان  
 المنصوب علما قال \* بنا تيمما ٨ يكشف الضباب \* قال ابو عمر وان العرب  
 نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني قال \* انا بني ضبة



لانقر\* اقول لاشك ان الاربعة المذكورة كثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس  
الاختصاص محصورا فيها (قال المصنف المعروف باللام ليس منقولاً عن النداء لان المنادى  
لا يكون ذاللام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولاً  
عن المنادى ونصبه بالمقدرة كافي ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امده  
قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى  
ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى  
واحد (ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى  
حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للآم وقد يأتي  
الاختصاص الذي باللام او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة  
اتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق  
او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكر اقليل من هذا الباب بل هو منصوب  
اما على المدح نحو الحمد لله الحميد والذم نحو ﴿ وامرأته حماله الحطب ﴾ او الترجم نحو  
قوله \* ٢ لنا يوم وللكروان يوم \* تطير البائسات ولا نظير \* وقوله \* وياوى الى  
نسوة عطل \* وشعنا مراضيع مثل السعالى \* بفعل لا يظهر وهو اعني او اخص في الجميع  
او امده واذم و اترجم كل في موضعه هذا ما قيل (ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يعد لان  
في الجميع معنى الاختصاص فتكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم  
ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى ﴿ وامرأته حماله الحطب ﴾ ينصب عليه ٣ ما يشبهه في القبح  
شىء مما قبله كقوله \* ٤ لحي الله جرما كما ذر شارق \* وجوه كلاب هارشت فاز بارت \* وقال \*  
٦ اقارع عوف لاحاول غيرها \* وجوه قروود تبغى من تجادع \* واعلم انه ليس لك  
في قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله  
لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ماسراباك واخب اخوك الصالحين فاما  
ان تنصبه على المدح او ترفعه عليه اي هما المسلمين واعني الصالحين كما يجيء في باب النعت  
واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين  
اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف  
بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى  
الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لما منع لفظي يرفع او ينصب على  
المدح او الذم او الترجم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والافهوه عطف بيان لان  
فيه شرحا وبيانا كالوصف \* قوله ( الثالث ما ضمير عامله على شريطة التفسير  
وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لوسلط عليه هو  
او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا  
حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت وآهنت ولا بست )

٢ (قوله لنا يوم وللكروان يوم  
تطير البائسات) اي الكروان  
والتأنيث باعتبار قصد الا  
فرد من الجنس والبائسات  
نصب على الاختصاص يقال  
بئس الرجل ياأس بؤسا  
اشدت حاجته لفظة ما مر  
فوعه ينصب اي اسم وشيء  
مرفوع يشبهه ٤ (قوله لحي  
الله) لحي الله اي قبحه ولعنه  
اي ابغده ٥ (قوله هارشت  
فاز بارت) الهراش والمهراشة  
بالكلاب تحريش بعضها على  
بعض واز بارت الكلاب  
تفتت واز بارت الشعر انتفش  
٦ (قوله وقال اقارع) الا  
قارع الشداد والقارعة  
الشديدة من شدائد الدهر



انما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقرير الناصب ليفسره فإظهار الفعل يعني عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرفع في نحو قوله تعالى ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ كما ذكرنا في باب الفاعل ( وهذا عند الكسائي والفراء ليس مما ناصبه مضمربل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما غيره ان اختل ٧ المعنى بتسليطه عليه فالعامل فيه مادل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعمروا ضربت اخاه فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لسده مسدجاوزت وفي عمرا ضربت اخاه لسده مسداهنت وليس قبل الاسم في الموضوعين فعل مضمربل ناصب عندهما ( وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد ايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلاً كيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذا الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ( ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهرا وشبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولنا فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والجرور في زيدا مررت به اذا المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عمرو واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابس في الصورتين بعيدة كما يجئ في مذهب البصريين ايضا ( واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع في نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدأ لفاعل كما تقدم في باب الفاعل ( ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتقاع امرء بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا التأخر ٩ لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله ( قوله كل اسم بعده فعل ) احتراز عن نحو زيدا بولك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربته وزيدا انت ضاربه ( قوله او شبهه ) ليشمل نحو زيدا اناضابه او انا محبوس عليه ويعنى بشبهه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلب لا يفسر كما يجئ ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء

٧ احدهما نسخته  
قوله اخاه ليس في نسخته

٨ قوله ( الا ترى الى قولهم  
زيدا مررت به وزيدا  
ضربت غلامه آه ) قبل عليه  
ان لم تقدر عاملا في زيدا  
يلزم دخول العامل اولافي  
البديل وهو غير سائغ وان  
قدرت عاملا فيه فقد حصل  
المطلوب اذا المقصود تقدير  
ناصب ويطرد هذا في جميع  
المثل  
نسخته  
قوله ( ولو كان الضمير راجعا  
الى المنصوب المقدم لم يجز  
ليس في نسخته  
٩ قوله ( لان الفعل باتفاق من  
جميع النحاة لا يرفع ما قبله )  
قيل فيه نظر



فسر الرفع او الناصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته ( ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد اهند ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو ) وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيد اضربه العمران وما زيد ضاربه البكران والالم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لالفاظه ولا محلا فلا يجوز زيد اضاربه العمران كما يجوز زيد اضربه العمران ( قوله مشتغل عنه بضميره ) اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي انما يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيد اضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال انه اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر من مظانه فلم يبق الا النصب فعنى مشتغل عنه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه ( قوله او متعلقه ) اي مشتغل بضميره او بما يتعلق به ذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضميره نحو زيد اضربت غلامه ومنه نحو زيد اضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا بعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيد اضربت رجلا يحبه وزيد اضربت الذي يحبه واما عطف عليه موصوفا عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله \* فكل اراهم اصبحوا يعقلونه \* صحاحات مال ٢ طالعات بمخرم \* مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تته المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الاترى انك تقول هندا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها ( واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره ٣ وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيد انى ضربته وعمرو لبتك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ( ومن الواجب تصدرها كم نحو زيدكم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته وأضربه وكذا العرض نحو زيدا لا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته او لا اولولا او لوما وكذا الالتمنى نحو هندا لا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمر ويضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال \* قد اصبحت ام الخيار تدعى \* على ذنبا كالم اصنع \* يروى برفع كله

٢ قوله ( طالعات بمخرم )

المخرم بكسر الراء منقطع  
انف الجبل والجمع المخارم

٣ قوله ( لو سلط عليه هو

او مناسبه لنصبه ) وانما

جهما لان حاصلهما واحد

كامل

( ونصبه )



ونصبه اما لن فليل ذلك فيها لكونها تقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب  
واما لم فلا متراجها بالفعل بتغيرها معناه الى الماضي حتى صارت بجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام  
حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع  
بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر  
الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربه  
( ومن الواجب تصدرا حرف الشرط نحو زيد ان ضربه يضربك وزيد لو ضربه يضربك  
وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب  
البصريين على ما يجي في بابها ) واما الكوفيين فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط  
نحو زيد ان قام اضرب ( واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيد ان  
تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه  
او ايكم يضربها ) واحترز به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التجب لانه لا يتصرف في معموله  
بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعال التفضيل في نحو زيد انت اكرم عليه  
ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه  
يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة  
والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف  
في تأويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاما فالرفع  
اذن واجب في نحو ايهم اضربه حررت على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا  
لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد ان تضربه خير وزيد  
رجل يضربه موفق وانما لم تعمل فيهما كراهة لوقوع معمول حيث لا يمكن  
وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل  
فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام  
وكذا لا يعمل ما بعد الايما قبلها فيجب الرفع في ما رجل الاعطيه كذا وذلك لما ذكرنا  
في باب الفاعل ان ما بعد الامن حيث الحقيقة جلة مستأنفة لكن صيرت الجتان في صورة  
جلة قصدا للاختصار فاقصر على عمل ما قبل الايما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد  
ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل  
فيما هو جلة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على  
معموله ( وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد  
ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الالرفع على الابتداء  
وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يحز لان المفعول  
المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا  
يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا



لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعنى نحو زيد اضرب ولا العكس اعنى كون الفاعل مفسرا  
للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان  
لا يكون التخالف المعنوى بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا  
( ونحو نعم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان  
الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول  
في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول  
كما يحى في باب جاز نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيد اظن  
منطلقا و ظن مسندا الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان تقدم عليه ما هو في صورة  
المفعول مع تأخره تبه واما نحو ضرب زيد اسيدته وما ضرب زيدا الامر و فالاحتياج الى تقدم  
المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الاكتمالين قبل ( واما اذا كان كل  
واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان تقول في الفاعل زيد لم يضرب الا هو وفي  
المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه  
ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت يجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد ومثله  
لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا ( وقد جوز بعضهم نحو غلام هند  
ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر ( وكذا اجاز ايقاع الفعل  
المسندا الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت زيد اضرب  
اى ضرب زيد التي ضربته وهو كالاول معنى كأنك قلت ضاربة زيد ضرب ( ومنع الفراء  
المسئلتين وينبغى لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم للفاعل في نحو غلام  
هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام  
هند لان المضاف اليه بجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التأخير  
في ضرب غلامه زيدا ( والذى ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا بالفاعل  
وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام  
هند وكذا لا يفسر ما اضيف المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار  
الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز  
احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول  
لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيدا  
سيدة وضرب زيد سيدة فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر  
( وكذا يحتز بقوله مشتغل عنه وبقوله لوسلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وقائه  
وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه  
الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلائل على ان ما بعدها من ذويل ما قبلها فيكره وقوع  
معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اى يكون شئ مما قبلها من ذويل ما بعدها



واما نحو قوله تعالى ﴿ اذ جاء نصر الله والفتح ﴾ الى قوله فسبح فاما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها  
اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها  
لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم  
الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر وثيابك  
فطهر والرجز فاهجر ﴾ وقوله تعالى ﴿ واما بنعمة ربك فحدث ﴾ فالفاء في الجميع للسببية  
وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي نذكره في حروف  
الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل  
واحد منهما ﴾ على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قوله كل رجل يأتيني فانا اكرمه لانها فاء  
السببية الواقعة موقعها اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة  
الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فابعد الفاء لا غير كجزاء بلى لولم يتضمن الموصول  
والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن شئ فاجلدوا  
الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث ﴾  
كما يجيء في حروف الشرط وشعل اجدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى  
﴿ فليذ وقوه ﴾ على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذ وقوه وبمعنى  
اما هذا فليذ وقوه وبمعنى هذا جيم فليذ وقوه (ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي  
لا يكون الاسم المتقدم عليه من جلته بل من جلته اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلت  
عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جلته وذيوله فخرج على هذا ايضا قوله تعالى  
﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ عند سبويه اذ التقدير عنده فيما تلى عليكم  
حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج زيد اضربه او لا تضربه لانه لان الفعل المؤكد  
بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم (قال البصريون انما يجوز نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سلت  
عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض عن الناصب ودال عليه فلا قل من ان يكون  
مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم اعني بضميره  
او متعلقه لنصبه فالصحيح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هاذ اذ  
كلامهم) فان قيل اشترط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب مقدر مفسرا بالظاهر ويؤدي  
الى صحة مذهب الكسائي والقراء اي ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر  
العامل بحيث لو لا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب في اطرافه في مفسر عامل الرفع في  
نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن الرفع اذ لا يعمل الفعل الرفع  
فيما قبله (قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محمل  
غير التفسير حل عليه وان لم يكن له محمل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا  
ففي نحو زيد هل ضربته وهلاضربه للفعل محمل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ  
فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد فاما في نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ ولوذات سوار لطمتمني \*



فلم يكن للفعل محمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ٢  
ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحتمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه (وكذا في ازيد قام بل  
نقول زيد مبتدأ لافاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانالم يضطر الى جعل الفعل  
مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيويه والجرمي (واختار الاخفش  
في نحو ازيد قام ان يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام (ومن ثم قال  
سيويه في نحو أنت زيد ضربته ان يرفع زيد اولى لان انت مبتدأ لافاعل على ما قدمناه فبقي خبر  
المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفع اولى من نصبه لما سئبت في شرح قوله عند عدم  
قرينة خلافه) واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو ازيد قام اليوم زيدا  
ضربه فاختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر  
داخلة على فعل (وقال الاخفش في أنت زيد ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة  
الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت زيدا ضربته فلما حذف الفعل  
انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيويه ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه  
لا يحتمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة (ويلزم الاخفش تجوز ارتفاع زيد بالفاعلية  
في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرفع لا يكون الافعال اذ لا يضطر الى اضمار  
الفعل الرفع الا بعد حرف لازم للفعل كحرف في الشرط وحروف التحضيض (واما مفسر الناصب  
فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسره بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيدا انا ضربه  
(قوله او مناسبة لنصبه) ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبة والظاهر انها ملحقة  
ولم تكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والاخرج نحو زيدا  
مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتى ينصب زيد الان التسليط  
يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيدا في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك  
لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن يطلب  
في موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكنه ان يتعدى  
اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى ﴿ فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة ﴾  
والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق  
نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشغل فيه  
المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلم ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود  
بعد تقرير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت  
اي غلام زيد فنقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني  
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان  
قبل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه  
او مناسبهما اورفعه لذلك الاسم ايضا ولا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع

١ وذا لا يجوز نسخ



قبله نحو ازيد عمرا ضربه سيويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ خبرا عنه اى  
 ازيد ضرب عمرا ضربه ( والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد  
 وعمرا مفعوله اى اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما واما فى نحو ان زيد عمرا  
 ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربه  
 والمنصوب محلا بالسوط زيدا ضربه وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحدود  
 قبل اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو اكل الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت  
 محبوس عليه وقد يكتشفه اسمان نحو اى اليوم الخوان اللحم اكل عليه او ان زيد عمرا اليوم  
 ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربه اى اهنت زيدا  
 ضربه اخاه ضربه وازيدا اخاه غلامه ضربه اى لابتست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه  
 ضربه ( قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده ) التفسير كما ذكر على ضربين اما ان يكون  
 المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربه اى ضربت زيدا ضربه او يكون لفظ المفسر دال على  
 معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما فى مررت به وضربت غلامه وحبت عليه وهذا الثانى على  
 ثلاثة اقسام ٢ لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك  
 الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر  
 قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا فى بك او فى به او فى بغلامك او فى باحيك او فى  
 اى شىء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل  
 الظاهر مع معموله المعين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل المقدر فقد رد ذلك المعنى وذلك نحو زيدا  
 ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اى معمول كان بل  
 هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ماجرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا  
 ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت  
 عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض  
 بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول كان وان لم يكن هذا الثانى ايضا  
 اضمرت معنى لابتست فانه يطرد فى كل فعل مشتغل بضمير او بمتعلق الضمير اى متعلق  
 كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر  
 عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كفى ان زيد قام وان زيدا  
 ضربه وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مررت به وان زيدا مررت  
 به فلك ان تضمير فعل الملايسة مطلقا اى ان لو بس زيد وان لابتست زيدا وكذا  
 فى ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لو بس الخوان وان لابتسته  
 واما ان قلت اكل الخوان اكل عليه اللحم فانتك تضمير لابس وفاعله ما اسندت اليه الفعل المبني  
 للمفعول اى االابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد  
 ( ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك  
 اللازم اضمرته كفى ان زيد مررت به وان زيدا مررت به اى ان جووز زيد وان جاوزت

٢ ( قوله لانه ان امكن ان  
 يقدر ما هو ) هذا كلام  
 جيد متين لكن عبارة المص  
 فى شرحه هكذا وهذا  
 المقدر ان يمكن تقديره مثل  
 الفعل المذكور كان اولى  
 مثل زيدا ضربه وان لم  
 يمكن فعناه مع معموله الخاص  
 وان لم يمكن فعناه مع معموله  
 العام فقد جعل معناه مع  
 معموله الخاص مقدما وذلك  
 عكس ما ذكره الشارح  
 وقد فسرت عبارة المص بان  
 المجاوزة معنى مررت مع  
 معموله الخاص كمررت بك  
 ومررت بزيد وان الاهانة  
 معنى الضرب مع معموله  
 العام كضربت النصارى  
 لان ضرب المتكلم لجميع  
 النصارى غير متصور



زيد' والافعل الملبسة كما ذكرنا في أ الخوان اكل عليه وأ الخوان اكلت عليه وان كان  
المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضمرفعل الملبسة ه مطلقا اي فيما عمل فيه بحرف  
الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اي ان لو بس زيد  
وان لابتست زيدا وكذا في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ( ولك  
ان تفصل فتضمرف في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك  
الاسم المذكور فنقول في ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب  
متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل  
الظاهر تفسير المقدر ومعمول الظاهر تفسيراً للمتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيد لقي  
عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه مع بعد معنى الملبسة ههنا كما تقدم في مثل  
مذهب الكسائي ( والتفصيل اولى من اضممار الملبسة مطلقا لانه يتعذر اضممارها  
للمرفوع في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمرف العامل  
في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد  
متعديا مع المضاف المذكور فنقول في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه  
ان التقدير ان جووز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت  
بغلامه وان لم يوجد متعد بمضاهي الملبسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا  
اكلت على خوانه اي ان لو بس زيد اكل على خوانه وان لابتست زيدا اكلت  
على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار  
نحواً اليوم زيدا ضربته وأ بالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل  
في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر  
مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيد عمرا ضربته اي ان ضرب زيد عمرا ضربته  
فلا لشكال ( وكذا في ان زيدا عمرو ضربته والاضمرف فعل الملبسة كما في ان اللحم الخوان  
اكل عليه ان لابس اللحم الخوان \* قوله ( ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه  
او عند وجود اقوى منها كما مع غير الطلب واذا للمفاجأة ) حال الاسم المحدود لا بعد  
واربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه  
ولم يذ كر جمهور النحاة ماوجب رفعه واثبتته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل  
مشتغلا بمجروره تحقق فاعلية الفاعل بان يكون آله الفعل نحواً السوط ضرب به  
زيدلانه لما حقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور  
الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه  
لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلابلى ما بعد اذا المفاجأة واجب الرفع في نحو  
خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وكما يجي \* ثم اعلم ان المصنف ابتداء بما يختار رفعه لان  
الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فينبى بقوله  
بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل

ه قوله ( مطلقاً آه ) اي  
سواء كان هناك فعل متعد  
بنفسه بمعنى ذلك الفعل  
الذي عمل في الضمير بواسطة  
حرف الجر اولا وحاصله  
ترك التصيل الذي اشار  
اليه بقوله ولك ان تفصل



كما كان ناصبه اذا نصب فعل ( قوله عند عدم قرينة خلافه ) الضمير في خلافه للرفع وخلاف  
 الرفع النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر  
 فلا يدخله لانه لا يكون الا بجر وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلب عليه والمعنى  
 يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها  
 النصب والتي يتساوى معها الامر ان على ما يجئ شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد  
 مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم بما نحن فيه بل يريد  
 قرائن النصب التي سنذكرها على ما اثرنا اليه ( وانما اختيار الرفع على النصب مع ذلك التقدير  
 لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه يعامل معنوي  
 عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف واضمر وعلى ما اخترنا في رفع المبتدأ نقول انما  
 اختير الرفع على النصب لانه يعامل ظاهر دون النصب ( قوله او عند وجود اقوى منها ) اي  
 عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب  
 وتكون اقوى منها شيان فقط على ما ذكرنا او اذا المفاجأة اما ما قبحنا ثلاث قرائن للنصب  
 هي مع احدبها مغلوطة ومع الاخر بين غالبية اما الاولى فالطلب على ما يأتي والاخرين عطف  
 الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا تجامع من قرائن  
 النصب الا واحدة واذا غالبية عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرية بها معطوفة على فعلية  
 كما يجئ اما اما فاما يرجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح النصب  
 في مثلها بغيرها انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونها فعليتين  
 نحو قام زيد وعمر اكرمه اولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونها فعليتين نحو زيد  
 اكرمه في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمر فقط  
 اكرمه واما زيد فقد اعطيته ديناراً في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي  
 يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها  
 لكون وضعها لصد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فرجعت بسببها الجملة  
 الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما  
 في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله  
 تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ﴾ لكن عملها في الصورتين  
 انها منعت مقتضى النصب من التأثير فبقى مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة  
 الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله ﴿ التي الصحيفة كي يخفف رحله ﴾  
 والزيد حتى نعله القاها ﴿ فهي وان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست  
 متمحضة للاستيناف كما لا ترى انها لا تقع في اول الكلام كما فلم يكن الرفع بعدها  
 اولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع  
 الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو هل زيد ضربته



وزيد ليترك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلاثة فهي مغلوطة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكره فلا تضربه واما عمرا فرجه الله تعالى وانما صارت مغلوطة لان وقوع هذه الاشياء خيرا للبتدأ قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ( واما قوله تعالى ﴿ بل انتم لامرحبا بكم ﴾ فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا ضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربه وعمرو ا لا تضربه واما قولهم ان قلة نحو زيدا ضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتلها الا بتأويل بعيد يخرج للامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد اطلب منك ضربه فنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو ازيد منطلق وليت عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمروه هل ضربه وزيد ليترك قتلته ولا يجب في خبر المبتدأ احتمال الصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي به فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرأتين النصب كما ذكرنا واما ليست من قرأتين الرفع كما بينا بقى التعارض في اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجأة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون ان يتقدمها شيء كما تقع اما لكن التحاة قالوا انها اذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبية على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو (٦) وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا تجيء بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بلى لوسم نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم ( وفي غير هذا الموضع يجب رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم السماع فلا يصل منعه بناء على الاجماع المذكور ﴿ قوله ﴾ ( ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب ٢ وبعد حرفي النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي ٣ وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل ﴿ انا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ هذه قرأتين يختار معها النصب في الاسم المذكور ( قوله بالعطف على جملة فعلية ) نحو قام زيد وعمرا اكرمه وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعلين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهذا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده

٦ قوله ( وفيما قالوا نظر وذلك لانهم ) في بعض الحواشي ان المناظرة التي جرت بين سيويه والكسائي في فاذا هوى او اياها تدل على الخلاف ويتضح الحال في مباحث الظروف البنوية ٢ وبعد حرف الاستفهام وحرف النفي كذا في المقروءة ٣ اذهى مواقع الفعل نسخه



وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيويوه ( والظاهر ان الثانية اعتراضية لامعطوفة ٤ ) قوله ( وبعد حرف النفي ) هي لاوما وان نحو قوله \* ٥ فلاحسبا فخرت به ليم \* ولاجدا اذا ازدهم الجدود \* وكذا ما زيدا ضربته ( وانما اختيار النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ٦ ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولان يكره اقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان يجزمها للفعلين واما ليس فيمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسما والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته ( وبعض من قال بحرفيتها جواز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا لا بقولهم ليس الطيب الامسك برفع المسك كما يجي \* في باب ما لا يحتمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اي ما خلق الله فيجيز ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشأن والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى ﴿ فانها لاتعنى الابصار ﴾ قوله ( وحرف الاستفهام ) علة او اويته بالفعل كعلة اولوية حرف النفي به ( قال سيويوه ليس جواز الرفع في الهمزة بجوازه في نحو قام زيد وعمر وكنته يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيويوه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية \* واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو ازيد خرج واثنيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجي \* في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الاعلى قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الابان تعانقه فيجب ان توليه اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين ( وقد مر الخلاف بين سيويوه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو انت زيدا ضربته والوافق في اختيار النصب اذا فصل بظرف في نحو اليوم زيدا ضربته ( والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متي زيدا ضربت ومتي زيد خرج فالرفع في متي زيد

٤ قوله ( لامعطوفة ) اذ يلزم عطف الخبرية على الانشائية  
٥ قوله ( ولاحسبا آه ) والتقدير ولاذكرت حسبا فخرت به يخاطب رجلا من تيم بن عدي اي لم تذكر لهم حسبا تفخرون به ولا لك جد شريف تعول عليه عند ازدهام الناس للمفاخر  
٦ قوله ( ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل آه ) العمل في هذه الافعال اظهر لانها تكرر للمقدر



ضربته اقبج القبيحين كاذ كرنا في هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء  
 فحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن ( واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا  
 وانما جاز بلا قبج نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم  
 المحدود فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة ( قوله واذا الشرطية )  
 فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة  
 الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله \* اذ انحصم ابرى مائل الرأس  
 انكب \* ونقل عن سيويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها  
 لكن على ضعف ( والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيدا ومقدرة  
 نحو \* اذا السماء انشقت \* اي اذا انشقت السماء ( ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية  
 فيجب عنده تأويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء فقوله واذا  
 الشرطية يعنى على مذهب سيويه والاخفش وانما اختار ابعدها الفعلية لان الشرط بالفعل  
 اولى كالنفي والاستفهام وانما يوجب الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريضة في الشرط  
 كان ولو ولاظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى على ما يحى في الظروف المبينة ( واما على  
 مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الاعلى وجه اذ كره وهو ان بعضهم يجوز  
 في جميع ما ذكرنا ونذكره منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر  
 الذي هو لازم ذلك الظاهر ( قال السيرافي يجوز هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد  
 قتلته ( وروى الكوفيون \* لا تجزى ٣ ان منفس اهلكته \* فاذا هلكت فعند ذلك  
 فاجزى \* اي ان اهلك منفس او ان هلك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد  
 في بيت ذى الرمة \* اذا ابن ابى موسى بلال بلغته \* فقام بفاس بين وصليك جازر  
 \* على رواية رفع ابن ابى موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر  
 في الرفع والنصب اذا امكن ( قوله وحيث ) حيث دالة على المجازاة في المكان كذا  
 في الزمان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه ( ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل  
 من استعمالها اذا فاتها تدخل على الاسمية التي جزاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد  
 جالس ٤ اما اذا كسعت بما نحو حيثما فهمي وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط  
 نحو متى وانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال \* فتى ٥ واغل يزرهم  
 يحويه \* ويعطف عليه كأس الساقى \* وقال \* ٦ صعدة نابتة في حابر \* انما الريح تملها  
 تمل \* فلواضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزره فالتصنيف واجب لوجوب  
 تقدير الفعل بعدها ( قوله وفي الامر والنهي ) قد تقدم ذلك بعلته ( قوله وعند خوف  
 لبس المفسر بالصفة ) اذا اردت مثلا ان تجربان كل واحد من مماليك اشترته بعشرين  
 ديناراً وانك لم تملك احدا منهم الا بشرائك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليك اشترته  
 بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشترت كل واحد من  
 مماليك بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشترته خبراله وقولك بعشرين

ودخول الظهر يقال رجل  
 ابرى وامرأة بزواء والنكب  
 داء يأخذ الابل في مناكبها  
 فتطلع منه وتمشى منحرفا  
 يقال نكب البعير فهو انكب  
 قال العديس لا يكون النكب  
 الا في الكتف قال الشاعر  
 اذ انحصم آه وهو من صفات  
 المتناول الحابر

٣ قوله ( ان منفس ) المنفس  
 المال الكثير يقال فلان منفس  
 ونفيس اي مال كثير وقد  
 لامت امرأة النمر للنمر جزعا  
 من الفقر على اتلاف ماله  
 فقال لها لا تجزى لاهلاكى  
 نفيس المال فاني كفيل  
 باخلافه بعد التلف واذا  
 هلكت فاجزى اذ لا خلف  
 لك منى

٤ قوله ( اما اذا كسعت )  
 الكسع ان تضرب مؤخر  
 الانسان بيدك او بصدر  
 قدمك

٥ قوله ( قال فغنى واغل )  
 الواغل الداخل بين الشارين  
 من غير ان يدعى

٦ قوله ( وقال صعدة نابتة )  
 الصعدة القناة المستوية تثبت  
 كذلك لا تحتاج الى تقيف  
 والحائر مجتمع الماء يصف  
 الشاعر امرأة تشبه قدها  
 بالصعدة وهي الرخ المستوية



٢ قوله (وعلى ان خلقناه  
صفة) لقائل ان يقول اذا  
جعل خلقناه صفة كان  
المعنى كل مخلوق متصف  
بانه مخلوقنا كائن بقدر  
وعلى هذا لا يمنع نظرا  
الى هذا المعنى ان يكون  
هناك مخلوقات غير متصفة  
بتلك الصفة فلا يندرج تحت  
الحكم واما اذا جعلناه خبرا  
اونصبنا كل شئ فلا مجال  
لهذا الاحتمال نظرا الى نفس  
المعنى المفهوم من الكلام  
فقد اختلف المعنيان قطعا  
ولا يجده نفعان كل مخلوق  
متصف بتلك الصفة في  
الواقع لانه انما يفهم من  
خارج الكلام ولا شك ان  
المقصود ذلك المعنى الذي  
لا احتمال فيه فالمثال مطابق  
اذا دقق النظر فيه

متعلقا به اى كل واحد منهم مشتري بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون  
اشترته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشترته من الممالك فهو  
بعشرين فالبتدأ اذن على التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من ممالك اعم من  
اشترته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملكات والبتدأ  
على الثانى لا يقع الاعلى من اشترته انت فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى  
هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشترى لك  
غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثه  
او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود  
والرفع محتمل له ولغيره ( والمثال الذى اورده المصنف من الكتاب العزيز اعنى قوله  
تعالى ﴿ انا كل شئ خلقناه بقدر ﴾ لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء  
جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتثليل وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل  
مخلوق نصبت كل اورفعته و سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك  
ان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق  
جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه  
الاية ليس كما فى قوله تعالى ﴿ والله على كل شئ قدير ﴾ لان معناه انه قادر على كل ممكن  
غير متناه ( فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل  
مخلوق مخلوق بقدر ٢ وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحدا لفظ  
كل شئ فى الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول  
اعم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا ( ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام  
يحمله فعلية كما اذا قيل اريت احدا او ايتهم او غلام ايتهم رأت فتقول زيد ايتته وانما كان النصب  
اولى لي مطابق الجواب السؤال فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا  
يضربانه لان معناه يضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية ( واختار الكسائى النصب اذا  
كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد فى المعنى هو الضارب  
وان كان فى اللفظ مبتدأ فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا ﴿ قوله ( ويستوى  
الامر ان فى مثل زيد قام وعمرا اكرمه ) يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا  
كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه  
يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التى هى الكبرى فيختار الرفع مع جواز  
النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهما اسميين وان يكون عطفا على الفعلية  
التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا فى كونهما فعليين ( فان قيل بل الرفع  
اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية  
منه الى الاسمية ( وهذا المثال اعنى زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيويه ( واعترض  
عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف فى حكم



المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ وليس في عمرو وكلته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد قلت عمرا لم يجوز بعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل ( واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرا في وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض السيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبين جملة اسمية المصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو وكلته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبير اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد ( واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها ( ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يأتي في باب المضمرات ( واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجوز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه ( واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها ( واسد الاعتراضات هو الاول ) والجواب ما قال السيرا في ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش نخلو المعطوف عن الضمير ( وجوزوه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمه قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمه يستوي في بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكر اكرمه فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا للمفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره \* قوله ( ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته ) حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمه واما اما فهمي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخويها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدى وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجيء غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذا ما عند سيبويه ٢ ويقبح الفصل بينهما وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا ما زيد قام واذا زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما ( قوله وحرف التحضيض ) وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المحففة قد تكون للتحضيض كما يجيء في قوله \* الارجلا جزاء الله خيرا \* التقدير الاتروني اي هلا تروني ( وحرف التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء

٢ لكنه لا يفصل بينها وبين معمولها اتفاقا لافي الضرورة



٢ قوله ( تعدون عقر النبي افضل مجدكم \* بنى ضو طرى لولا الكمي المقنعا ) اناب الناقه المسنة واجمع النبي  
 انيب الضو طر والضو طرى الرجل الضخم الذي لا يغناه عنده والكمي الشجاع التكمي في سلاحه لانه كمي نفسه  
 اى سترها بالدرع والبيضة ١٧٧ ٣ كرفى الشرط وجيع هذه الاحوال اعنى البقاء على الاصل من

الاختصاص والغلبة في  
 الافعال والاشراك بين  
 القبيلين والاختصاص  
 بالاسماء امور موقوفة  
 على السماع لا طريق  
 للقياس فيها ولا علة  
 مخصصة لكل واحد  
 منها بما اختص هذا وقد  
 جاء حرف التخصيص  
 قبل الاسمية شاذا قال  
 \* ونيت ليلى ارسلت  
 بشفاعته الى فهلا نفس  
 ليلى شفيها \* واما  
 حرفا الشرط فانحلاف  
 في لو قد مضى في باب  
 المبتدأ واما ان فاكثر  
 البصريين على انه لا يدخل  
 الا في فعل ظاهرا ومقدر  
 م ونقل عن الاخفش  
 جواز ارتفاع الاسم  
 بعده على الابتداء بشرط  
 كون خبره فعلا ومن  
 الحروف اللازمة دخولها  
 على الافعال الالعرض  
 فيجب النصب بعدها نحو  
 الازيد اتركه على ما يحى  
 الكلام فيه في اسم لاننى  
 الجنس نسخه  
 م قوله ( ونقل عن الا  
 خفش ) قد تقدم الاشارة  
 الى قول الاخفش في بحث

اتفاقا منهم. وقد يقدر الفعل بعدها امامفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير  
 مفسر كما في قوله \* ٢ تعدون عقر النبي افضل مجدكم \* بنى ضو طرى لولا الكمي  
 المقنعا \* اى لولا تعدون ( وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بهما بلا مفسر  
 نحو ان سيفا فيسيف ونحو \* اطلبوا العلم ولو بالصين \* ولا شك ان التخصيص  
 والعرض والاستفهام والنفي والشرط والنهي والتمني معان تليق بالفعل فكان  
 القياس اختصاص الحروف الدائمة عندها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك  
 الاصل من الاختصاص كحروف التخصيص وبعضها اختصت بالاسمية كليت  
 ولعل وبعضها استعملت في القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا  
 للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال ٣ كالا لعرض على ما يحى الكلام عليه  
 في اسم لاننى الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو \* ان امرء هلك \*  
 يجوز عند الاخفش والقراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب في ان زيدا  
 ضربته والازيدا ضربته في العرض \* قوله ( وليس مثل ازيد ذهب به منه  
 فالرفع ) اى فالرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده  
 فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اى عن العمل فيه اى عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه  
 فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا ( وقوله بضميره او متعلقه اى بنصب ضميره  
 او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع ضميره ففي قولك ازيد  
 ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى  
 مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوز ان السراج والسيرا في في مثل  
 هذا المبني للمفعول اسناده الى مصدر مقدر اى ازيد اذهب الذهب به فيكون المجرور  
 في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم  
 الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله ( وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق  
 من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدر ان قبل الاسم فعلا متعديا نحو  
 اذهب شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدى كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم  
 يضمرون في نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اى ان ضرب زيد  
 ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذا الاصل موافقة الاسم المحدود بضميره او متعلقه  
 في الرفع او النصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم  
 فتوى في ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بفرعاه وتوى  
 في ان زيدا ضربته او حرق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حرق على غلامه  
 الضلالة ناصبا \* قوله ( وكذا \* كل شى فعلوه في الزبر \* اى ليس من

حذف الفعل ( ش ) في قوله وان ( ١٢ ) احد من المشركين ( ل ) استجارك \* ( قوله في الزبر ) الزبر جمع زبور  
 وهو الكتاب وفعلوه جملة مجرورة المحل صفة لشى اى كل شى مفعول لهم من الاشياء ثابت ومكتوب في الزبر وهو  
 وهم انه من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ومع هذا فالرفع واجب لانك لو نصبت فسد المعنى لانم



هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنالو نصبت كل شىء بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شىء ان علقنا الجار بفعلوا ونحن لم نفعل في الزبر اى في صحف اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها فعلا بل الكلام الكاتبون او قعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعنا لكل شىء صار المعنى فعلوا كل شىء مثبت في صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما يريد في قوله تعالى ﴿ وكل صغير وكبير مستتر ﴾ وفعلوه صفة كل شىء اى كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة \* قوله ( ونحو الزانية والزانى فاجلدوا ) الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجلتان عند سيويه والافالختر النصب ) اقول جميع الشرائط فيه حاصلة في بدء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر ﴾ الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الاماروى في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تحمل له التحية وجهها يخرج به عن الحد المذكور لثلايلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى ﴿ اذ اجاء نصر الله ﴾ الى قوله فسبح كما يحى في الظروف المبنية او تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما في ﴿ وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر ﴾ واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فابعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية هى كذلك لكون الالف واللام في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخير المبتدأ كالجزاء وهذا الذى ذكرته مذهب القراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيويه هما جلتان اى الزانية مبتدأ محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد قوله فاجلدوا هو الذى وعد بان حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا ( قوله والا فالمختار النصب ) اى لولا التقدير ان المذكور ان المبرد وسيويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقريظة الطلب التى هى اقوى قرأته وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيويه ٦ ( واعلم ان ما يشتغل عنه المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الافالفعل المقدر ينبغى ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيد لم يقيم الا هو ان قام زيد لم يقيم الا هو وفي نحو ان زيدا لم يضرب الا اياه ان يضرب زيد لم يضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر ( و كذا زيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى يتقضى نفي الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الاضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفى المنقوض نفيه بالا الا ترى ان قام زيد في

٢ التقدير فعلوا كل شىء  
في الزبر من الاوامر  
والنواهي وليس الامر  
كذلك فليس من هذا الباب  
٦ هذا آخر شرح ما ذكره  
المصنف



مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الا هو وكذا تضرب زيدا يوافق معنى لم تضرب الاياه  
 ( فاذا تقرر هذا قلنا قديكون في المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب  
 وقديكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اى متخالفان رفعا ونصبا وقديكون فيه متعلقان  
 بضميرين كذلك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان  
 او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور  
 او اضمار ناصب مثاله ان زيدا لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا  
 لم يعطك زيدا لم يعطك اياه فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان  
 رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن  
 بعد الافلا بد من تقدير موجب كما تقدم ( وتسلط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال  
 اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فلا اعتبار بالمتصل يعنى  
 ان كان مرفوعا اضمرا الرفع وان كان منصوبا اضمرا الناصب فالاول نحو ان زيد اعطاك  
 اياه واياه راجع الى زيد ورازكون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما  
 منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الاياه التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه وان لم يضرب  
 زيد لم يضرب الاياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه  
 والمفعول مفسر الفاعل الذى هو ضمير متصل وقدينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول  
 في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تأخره ولكن بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو  
 زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيد لم يضرب الاياه لكان التقدير  
 ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان ( والثاني اى الذى المتصل فيه منصوب  
 نحو ان زيد لم يضربه الا هو اى ان لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل  
 لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذى هو ضمير متصل وقد تقدم  
 امتناع ذلك ( وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الخق به  
 كهدمت وفقدت والاتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك  
 الا في افعال القلوب كما يحى في بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه  
 اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اى ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان  
 التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذى هو ضمير متصل ولا يجوز  
 لا في افعال القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول نحو زيد اعلم قائما فكيف مع تأخره عن  
 الضمير ولكن بالتسليط ان زيدا اعلم قائما ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور  
 ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميرى المفسر كقولك  
 بعد جرى ذكر زيد ان اياه علمه قائما اى ان علمه علمه قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر  
 عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما اى ان علمه علمه قائما باستتار الضمير  
 لما ظهر العامل ( واما المفسر الذى معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد  
 ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه او ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضرب غلامه  
 فلا اعتبار بالضمير المتصل بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبت



٤ ( قوله ان لابس زيد ) ويكون المعنى ان لابس زيد نفسه بضرب غلامه فالمعنى صحيح لكن العبارة مختلفة كما ذكره ولا يصح ان يقدز لابس وضميره للغلام لانه مفعول متأخر فلا يصلح مفسرا ايضا بل على هذا بعد ٣ ( قوله واما ان كان الضمير في المسئلتين ) يعني في مسألة كون الضمير المخالف للفاعل ١٨٠ مرفوعا وقدين الحال في صور الاتصال

اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان ضرب ليدا اي غلام زيد على ما ذكرنا قبل من ان المضاف في مثله محذوف فيفسر المفعول الفاعل ظاهرا مع تأخر المفعول ومع المضاف يفسر ذيل المفعول الفاعل وكلاهما لا يجوز كما تقدم في اول هذا الباب وعلى تقدير المصنف يكون التقدير ٢ ان لابس زيد وضمير لابس لزيد ولا يجوز كما قدمناه وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير ذيل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب غلام هند ضربت فكيف مع تأخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اي متعلق زيد بضرب ولا يجوز ( ٣ واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جازر رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الاياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة اولى ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الاياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الاياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذف الضمير المستثنى حذف اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا بضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو وعلى تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلابس بضرب غلامه الا هو ( واما المفسر الذي معه متعلقان بضمير الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اي ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا ٤ لابس بضرب ابيه هذا ما عرض لتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب \* قوله ( الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق ) سمي اللفظ المحذوره من نحو اياك والاسد ونحو الاسد والاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير ( قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده ) مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا بهد مقدرا واما لفظ المحذر

اغنى قولك ان زيدا ضرب غلامه ويعلم منه حال ان زيدا ضرب غلامه فانه يتعين الرفع اي ان مر زيد مر بغلامه ولا يجوز النصب على تقدير ان لابس زيدا مر بغلامه ولا على تقدير ان جاوز زيدا اي متعلق زيد و الضمير لزيد على التقديرين ( وفي مسألة كون الضمير المخالف للفاعل في الاعراب منصوبا كما في قولك ان زيدا ضربه غلامه وان زيدا ضربه غلامه ولم يذكر تفصيل هذه المسئلة لانه يعلم بالمقايسة اذ يتعين النصب على تقدير ان ضرب زيدا ضربه غلامه لان غلامه ان كان فاعلا للمقدر المفسر فذاك وان كان فاعلا للمفسر كما هو الظاهر فهو فاعل فسر فاعلا كما ان فعله فسر فعل ذلك الفاعل ولا يجوز الرفع على تقدير ان لابس زيد ضربه غلامه و الضمير المتصل لزيد لانه يلزم كون الفاعل مفسرا

( منه )

للمفعول المتصل وقس باقي الاحوال على ما فصله والظاهر ان المسئلة الثانية سقطت من القلم اذ دأبه في امثال هذه المقامات التوضيح في المطالب دون حوالة بعضها على بعض ٤ ( قوله لابس ) فاعله ضمير راجع الى الاخ



منه مكررا معمولا لبعده مقدر نحو الاسد الاسد ( قوله تحذيرا بمابعده ) مفعول له  
والعامل فيه المصدر اعنى التقدير اى بان تقدر اتق تحذيرا بمابعده ذلك المعمول  
كالاسد الذى بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعد السماجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى  
اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اى تحيته ولو قال بتقدير نح او بعد  
كان اولى ( قوله او ذكر المحذر منه مكررا ) فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر فى عطفه  
على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول  
او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه فى تقسيم  
المنصوبات الاثرى الى قوله الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر  
منصوب حكمه كذا ( وفى بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان  
او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغى ان يليه مثل المذكور قبل كافى نحو جاءنى زيد  
او عمرو بلى لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين مابعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم يبدولك  
فتقول او امشى بمعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثانى كما يجىء  
فى جروف العطف ( قال سيويه فى قوله تعالى ﴿ ولا تطع منهم آثما او كفورا ﴾  
لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن  
النهى عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا  
يستقيم فعلى كل وجه فى لفظه نظر ( وضابط هذا الباب ان تقول كل محذور معمول لحذر  
او بعد او شبههما مذکور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدره  
يجب اضممار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعده فيدخل فى الاول نحو اياك والاسد  
واياى والشر وما زراسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمرة والظاهر لا يجىء  
الامضافا الى المخاطب والمضمرة لا يجىء فى الاغلب الا مخاطبا وقديجىء متكلما كما مر  
واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم  
اذ بلغ الرجل الستين فايه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا  
وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيويه يقدر نحو اياى والشر  
بنحو لاحذر ونحوه فيكون على هذا تحذر التحذيرا قال الخليل بعضهم يقول له اياك  
فيقول اياى اذ قبل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسى واحفظ وغير سيويه يقدر  
فى نحو اياى والشر حذر خطابا كما فى اياك وقول سيويه اولى ليكون الفاعل والمفعول  
شيئا واحدا كما فى اياك والشر وقول عمر رضى الله تعالى عنه لجماعة ﴿ اياى ٢ وان  
يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح ﴾ يحتمل امر المتكلم اى  
لا بعد نفسى عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اى بعدونى عن مشاهدة حذفه  
واما الثانى اعنى المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك  
نفسك واياك اياك واياه اياه واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمرة متكلما  
او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد والاسد  
اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى

٢ ( قوله وان يحذف احدكم  
الارنب بالعصا وليذك لكم  
الاسل والرماح ) حذفته  
بالعصا اى رميته بها والاسل  
شجر ويقال كل شجر له  
شوك فشوكه اسل ويسمى  
الرماح اسلا



﴿ دكت الارض دكادكا ﴾ ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولاننا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر وكون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الاعن ذكر المحذر منه على ابلاغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا ( قال المصنف كان اصل اياك والاسد اتقك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى القاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يحز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجيء في باب المضمرات فصار منفصلا وارى ان هذا الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد او منح باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ماضرت الاياك وماضرت الاياى ( فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول فى الحقيقة فى ماضرت الاياى ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اى ماضرت احدا الاياى فالفاعل والمفعول فيه ليسا فى الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياى ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه فى كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت فى اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله ( وقد صرح السيرافى بجواز نحو اياى ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف فى شرح المفصل عند قول جار الله الله احد فمعنى اياى ضربت ضربت الاياى واياك نعبد اى مانعبد الاياك وانما وجب الحذف فى الاول والثانى لان القصد كما قلنا فى النداء ان يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذوف وذلك لانه لا يستعمل هذه الالفاظ الا اذا شارف المكروه ان يرهق والمعطوف فى اياك والاسد فى المكرر وانما وجب حذف العامل فى نحو اياك والاسد لانه فى معنى المكرر الذى ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اى بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تباعد الاسد عن نفسك بان تباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد ( فان قلت المعطوف فى حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف ( فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا فى الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا وكذا الاسد مبعدا للمعنى اياك بعد وبعد الاسد \* قوله ( وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من ) اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان اول المعنى فالذى بغير ان نحو اياك



والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعد تنفسك من الاسد والذى مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف و اياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها بتأويل اسم فلما طال لفظ ما هو فى الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف نياتا بحذف حرف الجر الذى هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صاران مع صلتها فى محل النصب عند سيويه نحو الله لافعلن ( وقال الخليل والكسائى هى باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غيران وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اى من ذنب وبعاء الخيراى بغير له ( وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غيران وان ولم يثبت فلهذا لم يحذف الجار من اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يسمع ( فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو على فى قوله تعالى ﴿ ولاعلى الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت ﴾ اى وقلت واما قول الشاعر  
\* فاياك اياك المرء فانه \* الى الشر دعاء وللشر جالب \* فاما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكرر والمرء منصوب باحذر وهذا قول سيويه واما لان المرء مصدر بمعنى ان تمارى فحمل فى جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه ( وهذا قول ابن ابي اسحق ولا يمنع ان يدعى ان الواو التى فى المحذر بمعنى مع \* وقد ترك المصنف بابا اخر مما يجب اضماره فعلة قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله \* اخاك اخاك ان من لا اخاله \* كساع ٣ الى الهجاء بغير سلاح \* والذى مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعينها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم فى التحذير والخلاف فى وجوب حذفه فى المكرر ههنا مثله هناك ( وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف فى عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع \* قوله ( المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان) يعنى بقوله فعل مذكور الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو قسم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت ( واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل فى يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل فى لفظك فلم يكن فى اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة فى قولك خرجت فى يوم الجمعة داخل فى هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير فى يعنى ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى وما ينصب

٣ قوله ( الى الهجاء آه  
الهجاء الحرب يمد ويقصر



٢ قوله ( ولاخلاف آه ) في بعض النسخ هكذا ولاخلاف في انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان ما ثبت آه وقد ضرب فيها على قوله فقال هؤلاء الى قوله وفي جوفه فتأمل ﴿ ١٨٤ ﴾ ٣ في الزمان فيخرج المقادير المعينة من

بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القول فانهم لا يطلقون المفعول فيه الاعلى المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بقى من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور \* قوله ( وشرط نصبه تقديره في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والافلا وفسر المبهم بالجهات الست وجل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرة وما بعد دخلت مثل دخلت الدار على الاصح ) ظروف الزمان كلها اي مبهما وموقها يقبل ذلك اي يقبل النصب بتقديره في والمبهم من الزمان هو الذي لاحدله يحصره معرفة كان او نكرة تحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ماله نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان ( قوله وظرف المكان ان كان مبهما ) اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلاخلاف على الظرفية ( وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فتخرج منه المقادير المسوحة كفرسخ وميل ٢ ولاخلاف في انتصابها على الظرفية ٣ فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه ( وتكلف المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصرف فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه ( وقال الموقت ما كان له اسمه بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلية فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاشياء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما تضاف اليه ٤ ( وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها ) وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء خارج عن مسمى المكان مع انه ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال نمت مضرب زيد وقت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا او الثاني لا ينتصب على

المكان بالمساحة كفرسخ وميل ولاخلاف في انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان ما ثبت له اسمه لاجل اضافته الى شيء خارج عن مسماه فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهة وجانب وذرى وكنف ووجه بمعنى جهة وعند ولدى ومكان وموضع ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وما هو بمعناها ويخرج عنه المعدود بالمساحة كالليل والفرسخ والبريد فلا جرم تقول هؤلاء ينتصب من المكان شيثان المبهم والمعدود على ما قال الجزولي آه نسخته

٤ فعلى قوله سمي المكان المبهم مبهما لانه لا يطلق عليه الاسم بمجرد النظر الى ذاته بل اطلاق الاسم عليه يحتاج الى اعتبار شيء آخر خارج عن ذلك المكان فهو مبهم في ذاته متعين الاسم بذلك الخارج فظرف المكان عنده قسمان مبهم وموقت وعند الجزولي ثلاثة اقسام مبهم ومعدود وموقت ثم تقول مقتضى ما حده

المصنف مبهم المكان ان ينتصب على الظرفية قياسا نحو قولك جوف البيت وخارج الدار ( الظرفية ) وداخلها ولا ينتصب على مانص عليه سيبويه نسخته



٥ من الحدث الواقع فيه سواء عم هذا الضرب من اسم المكان جميع الاحداث حتى يقال لمكان كل حدث كلفظ المكان والموضع والمقام فانه يقال مكان الضرب وموضع القتل والاكل ومقام النصر والقطع اولم يتم نحو المجلس والمقعد نسخة ٥ (قوله من الحدث الواقع ﴿ ١٨٥ ﴾ الى قولي نحو المجلس والمقعد) هذه النسخة تدل على جواز ضربت

مكان الضرب وقاتلت

مكان القتال دون النسخة

الآخري

٦ (قوله ورمى بالسهم)

رمى الشيء من يدي أي

القيته فارتمى ورمى

بالسهم رميا ورمية

٧ فان الخلف يصير قداما

كالمستقبل يصير ماضيا وكذا

المعدود يتغير بتغير القياس

المساحي واما اسم المكان

المشتق من حدث بمعنى

الاستقرار فانما انتصب

على الظرفية لكونه متضمنا

لمصدر معناه الاستقرار

في ظرف فمضمونه مثل هذا

المكان مشعر بكونه ظرفا

لحدث كدلالة صيغة اسم

مكان فالمكان في مثله مدلول

عليه بشيئين بخلاف

نحو المضرب والقتل

والمنصرفان مضمونها

اعني الضرب والقتل

والنصر ليس بمعنى

الاستقرار في ظرف فهو

لايشعر بالظرفية فيه

(وانما لم ينتصب مثل

الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمضرب ونحوها والاول ينصبه على الظرفية الفعل المشتق ٥ مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسد والمقتل والميت فقول قاتلت موضع القتال ونصرت مكان النصر وكذا تقول قتت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسده وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ وكذا نمت مبيته واقت مشياه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ٦ ورمى بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشمكت منزل فلان (وقال الاكثر من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ماسواها) وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية تم قالوا جل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانصب انتصابها لمشابتها للجهات في الابهام (قال المصنف وكذا جل لفظ مكان على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف في منه تخفيفا ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هؤلاء الاكثر ان تحمل المقادير المسووحة على الجهات الست لمشابتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداءه وانتهائه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا ٧ واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالاته عليه عقلية لالفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ماشابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة (٨) واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار (واما قول

هذا لمكان الا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو قعدت مقعده واويت مأواه او المشتق مما يقاربه

مما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ لان لفظ هذا المكان لايشعر الا بكونه

ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار ولا يتعدى اليه الا ما فيه معنى الاستقرار نسخة ٨ (قوله واما انتصاب) جواب سؤال

مقدر هو ان مثل المقعد والمجلس من أسماء المكان اذا اضيف يصير محدودا فينبغي ان لا ينتصب فاجاب بقوله واما انتصاب آه



نحو قانت مكان القتال او مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه ومثله لفظ الموضوع والمقام وكذا نحو المقعد والمجلس والثوى كما مر آه ٣ نسخة هذه النسخة موافقة للنسخة الاولى التي اولها من الحدث الواقع فيه سواء عم هذا الضرب آه سيد

٤ ( قوله فلا يفينكم قناو عوارضا ولا قبلن الخيل لابة ضرغد) العوارض بضم العين جبل بلاد طى عليه قبر حاتم وبنى ايضا جبل ضرغد ايضا جبل ويقال مقبرة فيصرف على الاول ولا يصرف على الثانى واللابة الحرة والخيل الفرسان والخيل ايضا يقال اقبلته الشئ اى جعلته يلى قبائه يقال اقبلنا الرماح نحو القوم واقبلت الابل افواه الوادى

٥ ( قوله لدن بهز الكف يعسل منه ) ربح لدن ورمح لدن عسل الذئب يعسل عسلا وعسلانا وهو الحبيب وعسل الرمح عسلانا اذا اهتز واضطرب والرمح عسال

٦ ( قوله ومنزلة الشفاف) الشفاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحيجاب

المصنف فى الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاؤها الاشتراك فى لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلاثة لاعلى الوقت المعين المراد به ههنا المحصور كاليوم واليلة والشهر والسنة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشئ الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لاعلى مبهم المكان بالتفسير الذى فسره ( قوله ولفظ مكان ) ٢ وكذا لفظ الموضوع والمقام ونحوه بالشرط المذكور فى الكل وهو اتصابه بما فيه معنى الاستقرار ( قوله وما بعد دخلت \* اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذا لافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعنى فى معها فى غير المبهم ايضا و اتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيويه ( وقال الجرمى دخلت متعد فابعده مفعول به لامفعول فيه ( والاصح انه لازم الاترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى نحو دخلت فى الامر ودخلت فى مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل فى مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت فى البلد وكذا نحو قوله تعالى \* وسكنتم فى مساكن الذين ظلموا انفسهم \* وقولك نزلت فى الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعل فى مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا برجمان كونه لازما فن ثم قال على الاصح ( واما نحو ذهب الشام فاتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله \* فلا يفينكم قناو عوارضا \* ولا قبلن الخيل لابة ضرغد \* اى فى قنا وفى عوارض وهما موضعان ومثله قوله \* لدن بهز الكيف يعسل منه \* فيه كما عسل الطريق الثعلب \* ويكثر حذف فى وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياسى نحو هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخائن ٦ ومنزلة الشفاف \* ولا بأس ان تذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والجوز ٧ وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما يمكن كما تقول شهرا فى جواب كم صمت او كم سريت فالاول يع جميع ايامه والثانى جميع ليله (والذى يصلح جوابا لمتى هو لزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان اولا ومحدودا كان كيوم الجمعة اولا كازمن الماضى ومعرفة كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة ايام وكذا لو قلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان جاز



لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبويض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا للتبويض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد ٨ فما يصلح الاجواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الاجواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاول من رمضان (قال سيويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لاتصلح الاجوابا لكم يعنى الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى ﴿ يسبحون الليل والنهار ﴾ اى الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى النهار وليل معينين فيقمان جوابا لمتى (وقال سيويه اسماء الشهور كالحرم وصفر الى اخرها اذا لم يصف اليها اسم الشهر فهمى كالدهر والليل والنهار واللايد اى يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جلة واحدة لعدة الايام كانت قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت اليها شهر اصارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعمت والافاى فرق بينهما من حيث المعنى (قوله كانه قيل كانه سير عليه الثلاثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا \* ولندكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف مالم يستعمل الامنصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد ينجر من بالى وحتى ايضا وينجر اين بالى ايضا مع عدم تصر فهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك و ﴿ من بيننا وبينك حجاب ﴾ واما نحو جئت من عندك و ﴿ وهبلى من لدنك ﴾ فلا ابتداء الغاية والمتصرف من الظروف مالم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزو ما كاذ واذا على تفصيل يأتى في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجىء في المركبات وقد يجىء حيث واذ متصرفين نحو ﴿ الله اعلم حيث يجعل رسالته ﴾ وقوله تعالى ﴿ بعد اذا نزلت ﴾ ٨ ومن العربية غير المتصرفة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذات صباح وذات مساء وذات صبح وذات غبوق فهذه الاربعة بغير تاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة ختم وهم يصر فونها قال شاعرهم ﴿ عزمت على اقامة ذى صباح ﴾ لامر ما يسود من يسود \* واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرتا التصرف كما يجىء في باب الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجىء في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجىء في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بيناى فراق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم ياتيه ومعنى التصغير تقريب

٧ وذلك اذا لم يكن ذلك الفعل مما يختص ببعض اوقات الزمان دون بعض ٨ وليس كل ما يصلح جوابا لمتى يصلح جوابا لكم كالمختص غير المعدود فما يصلح لهما وهو المختص المعدود اذا كان جوابا لكم استغرفه الفعل وليس ايضا كل ما يصلح جوابا لكم يصلح جوابا لمتى كالمعدود الذى لا يختص نحو ثلثة ايام وشهر او سنة آه نمخه

٨ ومنه من العربية بعيدات نمخه



زمن اللقاء اعنى بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع  
 و من العربات غير المتصرفة ماعين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر  
 ٩ وسحر وسحير وعشية وعممة ومساء وصباح ونهار وليل واعنى بالتعيين ان تريد  
 غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكره وسحره وعشيته وعمة ليلتك ومساها  
 تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وبكرة وغدوة يكونان ايضا  
 عليين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجى حكمهما فتكونان اذن متصرفتين  
 والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبنى على كونها معينة من دون العلية  
 وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علية ولاآلة تعريف كهذه الظروف المعينة  
 لازمالطريقة واحدة اعنى الظرفية تنبها على مخالفته لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة  
 صارت معرفة فلا بد فيها امامن العلية وامامن اللام او الاضافة وهذه كانت نكرات  
 فتعينت بمجرد عناية المتكلم لبالآلة ولا بالعلية والدليل على انها ليست اعلاما ان عممة  
 وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعيينها ولو كانت اعلاما  
 لم تصرف فتعريف هذه الاسماء اذن بكونها معدولة عن اللام فهى معدولة عن  
 اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس فى لغة اهل الحجاز اعنى البناء اذا لو تضمنتها  
 لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ  
 الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذالم يكن مضافا لامعرا بلام العهد سواء كان  
 علما او لا كالبيت والتجم والصعق وقوله تعالى ﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾ بلى  
 وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة بمنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلية  
 فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السيبين ( وقال بعضهم انه عند تعيينه متضمن للام  
 فهو عنده مبنى كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لآخواته المذكورة  
 من ضحى وبكره ومساء وصباحا ونهارا و ليلا معينة فانها منونة اتفاقا الامازغم  
 الجوهري ان ضحى معينة لا تصرف كسحر ولا ادري ما صحته اما غدوة وبكرة  
 فهما وان كانتا معينتين مع العلية الا ان تلك العلية هى الجنسية كما فى اسامة ونذكر  
 فى باب العلم ان علم الجنس فى معنى النكرة على ان الخليل كما يجىء بعيد حكي ايتك اليوم  
 غدوة وبكرة منونين (والحق عبدالقاهر عممة وضحوة معينتين بسحر فى منع الصرف  
 لاعن سماع والاولى منعه اذ لم تسمعا الامنوتين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه  
 المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلية والمقدرة كسحر عند  
 الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين  
 جاز تنوينهما كما فى ضحوة نحو ايتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه  
 سمع من يوثق به آتيك بكرة وهو يريد الاثنان فى يومه او غده لكن الاغلب المشهور  
 فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا كذلك عليين للجنس كما يجىء فيقدر العلية فيهما  
 كما فى سحر فالقصد مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبنى على تعيينها من دون  
 علية ولاآلة تعريف وتعيينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها فى مثل هذا

٩ قوله (وسحر) السحر  
 قبيل الصبح تقول لقيته  
 سحر يا هذا اذا اردت به  
 سحر ليلتك لم تصرفه  
 لانه معدول عن المعرف  
 باللام وهو معرفة تقول  
 سر على فرسك سحر  
 يافتى فلا ترفعه لانه ظرف  
 غير متمكن وان اردت به  
 سحرا لا بعينه صرفته  
 والحجرة بالضم السحر  
 الاعلى  
 ٩ قوله (وسحير) تقول  
 سر على فرسك سحيرا  
 وانما ترفعه لان التصغير  
 لم يدخله فى الظروف  
 المتكئة كما دخله فى الاسماء  
 المتصرفة



التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغديه وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها فالظروف الثلاثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذالم تكن معينة كانت متصرفه نحو صيد عليه غدوة فاذا تصرفت وارادت تعيينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول رأيت عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى ( واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرتين اتفاقا وان لم تكونا معينتين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فتمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنى تحتها واذالم يقصد تعيينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال الله تعالى ﴿ ولقد صبحهم بكرة ﴾ واذا قلت كل غدوة وبكرة اورب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص التكرات والاغلب الاكثر في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من التكرات نحو اسامة وثعالة وجيئل فهى مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هى الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشى ( قال سيويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف الواو انما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر ( وحكى ابو على عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيته الزينة بعد الفينة اى الحين بعد الحين فهى علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اى في الندرية ( وذكر سيويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعنى انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال ( قال السيرافي حكاية سيويه لا تردو سحر غير منصرف لالكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكائبة ما هو ادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة

٢ وحوال وحوالى وحول وحولى واحوال والثنية للتكرير كما في قوله تعالى ﴿ ارجع البصر كرتين ﴾ وكذا هنا واخوانه وبدل ومكان بمعناه ولفظنا يمين وشمال كثيرا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقى من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظ بين اذالم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق ﴿ ٣ صلاة ورس وسطها قد تغلقا ﴾ ووسط بحريك السين متصرف وقد يدخل دون التى بمعنى قدام معنيان آخران هى في احدهما متصرفه وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شئ دون اى خسيس ومعناها الاخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى

٢ قوله ( وحوال وحوالى  
 وحوال آه) يقال قعدوا  
 حوله وحواله واحواله  
 وحوليه وحواليه ولا  
 تقل حواليه بالكسر  
 ٣ قوله ( صلاة ورس  
 وسطها قد تغلقا )  
 الصلاة الفهر وكذلك  
 الصلاة قال امرء القيس  
 مداك عروس او صلاة  
 حنظل فاضاف الى  
 الحنظل لانه يفلق بها اذا  
 يبس الفهر وهو حجر  
 يملأ الكف يسحق عليه  
 الطيب والورس نبت  
 اصفر باليمن تتخذ منه الفمرة  
 فلغته فانفلق وتفلق اى  
 شقته فانشق



﴿ أتخذ من دونه آلهة ﴾ كان المعنى أ إذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطب  
الله الذى هو خلفهم وورائهم فهم كأنهم قد امه فى المكان تعالى الله عنه ومما يلزمها  
الظرفية عند سيويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله ﴿ الاقلت الخنساء يوم لقيتها ﴾  
اراك ﴿ حديثا ناعم البال افرما ﴾ اى زمانا حديثا وجوز فى لفظتى مليا وقريبا خاصة  
التصرف نحو قولك سير على الفرس ملى من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير  
سيويه فانهم اختاروا فى الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير  
نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذى هو الظرف المنصوب واما عدم  
تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسمعى ﴿ واعلم انه يكثر جعل المصدر حينما لسعة  
الكلام نحو انتظرنى جزر جزورين وسير عليه ترويحيتين اى مثل زمان جزر جزورين  
ومثل زمان ترويحيتين قال تعالى ﴿ وادبار النجوم ﴾ اى وقت ادبارها وكل ذلك على  
حذف المضاف وعند ابي على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضممار مضاف وذلك  
لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولى الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما  
بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم  
الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى ﴿ وذكركم بايام الله ﴾ اى بوقايعة  
وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو مشيت ه غلوة سهم  
ورمية نشابة اى مسافة غلوة سهم وفى الحديث ﴿ اقطع النبي صلى الله عليه وسلم زيرا  
حضر فرسه ﴾ وقد يقوم المضاف اليه الذى هو اسم عين مقام مضافه الذى هو  
مصدر قائم مقام مضافه الذى هو حين نحو ﴿ لا تيك السمير والقمير اى مدة طلوع القمر  
ومنه قوله ﴿ باكرت حاجتها ﴾ الدجاج بسحرة ﴿ اى وقت صياحه هذا اذا كان باكرت  
بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور ( قال النحاة قد يتوسع فى الظرف المتصرف فيجعل مفعولا  
به فيثبت يسوغ ان يضم مستغنيا عن لفظ فى كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه  
المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ وقوله ﴿  
ياسارق الليلة اهل الدار ﴾ وقد اتفقوا على ان معناه متوسعافيه وغير متوسع فيه سواء  
ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع فى طرف المتعدى الى اثنين حتى يلحق  
بالتعدى الى ثلاثة فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان التعدى الى ثلاثة محصور  
فلا يزداد عليه وجوزة الاكثرون واما التوسع فى ظرف التعدى الى ثلاثة فلم يجوزه الا  
الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معناتعد الى اكثر من ثلاثة وجوزوا  
فى الافعال الناقصة نحو يوم الجمعة ليسه زيد قائما هذا ما قالوا والذى ارى ان جميع  
الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان فى الاصل خرجت فى يوم الجمعة  
كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة  
حرف فى اللفظ والمعنى على ما كان عليه وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به تعدى اليه  
الفعل بنفسه بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا فى قولك استغفرت الله ذنبا  
الا ان حذف حرفى الجر اى فى واللام صار قياسا فى البابين كما كان حذف حرف الجر

٤ قوله (حديثا ناعم البال  
افرما) الافرع كثير شعر  
الرأس

٥ قوله (غلوة سهم آه)  
غلوت بالسهم غلوا اذا  
رमित به اقصى ما يقدر  
عليه وابعده

٢ قوله لا تيك السمير  
والقمير) يقال لا افعله  
السمير والقمير اى ما دام  
الناس يسمرون فى ليلة  
قراء

٣ قوله (باكرت حاجتها  
الدجاج بسحرة) آخره  
لاعل منها حين هب نيا مها  
﴿ الشعر للبيد بن ربيعة  
العامرى والضمير للخمير  
والعلل الشرب الثانى  
يقال عله وعل بنفسه  
يتعدى ولا يتعدى

٤ الدجاج ههنا الديكة  
والمعنى بادرت بشر بها  
صباح الديكة وتلك  
الشربة الجاشرية

وهى من قولهم جشر  
الصبح



قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا تقول في مررت بزيد وقت الى عمر ومررت زيدا وقت عمرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتيهما على الحرفين المقدرين فعلى ماقررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين ( واما قول المصنف في نحو يوم الجمعة صتمه ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظة هذا ههنا ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والانتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فعلا او مفعولا به ( قلنا على ماوصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لانسلم انه يجب نصبه فان المفعول به ينجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة وانما لم يقع المفعول له ضميرا ولا اسم اشارة كالمفعول فيه لقلة استعماله فارادوا ان يكون لفظ المصدر مصحبا ليدل على كونه مفعولا به ( فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام ( كالك يوم الدين ) كمايجي و اضافة المصدر الى ظرفه كاضافته مختصة الى المفعول به بمعنى اللام فهي مختصة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله \* باكرت حاجتها الدجاج بسحرة \* اى حاجتى اليها فهي في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملاسة نحو كوكب الخرقاء ه وقيل اللفظ وليس بمعنى في كاذب اليه المصنف على مايجي في باب الاضافة \* قوله ( وينتصب بعامل مضموم وعلى شريطة التفسير ) اعلم ان انتصابه بعامل مضموم اما ان يكون بعامل جازم الاظهار او بمتممه كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اى كان ذلك حينئذ واسمع الان والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به مفعولا فاختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه ويوم الجمعة سرفيه او لا سرفيه ومثال لبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه \* قوله ( المفعول له هو مفاعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جينا خلا للزجاج فانه عنده مصدر ) قوله فعل مذكور اى مضمون لفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه ( قوله مذكور ) احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التأديب اعجبنى التأديب فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه فالحق ان نقول في المفعول له هو مفاعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو مفاعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لثلا ينتقض الحدان بنحو قولك ضربت

ه ( قوله وقيل اللفظ )  
اللفظ موضع قريب من  
الكوفة



وقد اعجبني التأديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول له  
 ليين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته تأديبا وقد يتقدم وجوده  
 عليه كما في قعدت جينا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود  
 الفعل كما في قعدت جينا وتأخر عنه كما في جئتك اصلا حالك وذلك لان الغرض المتأخر  
 وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلة الاربع كما هو مذکور في  
 مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له  
 هو العلة الحاملة لعامله وليس بمفعول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته  
 تأديبا وان الضرب علة التأديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جينا وجعل  
 المفعول له علة لمضمون عامله يطرد ٦ لان التأديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له  
 يؤذن بكونه علة لان اللام في قوله له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المفعول نحو فعلت  
 هذه العلة (قوله خلافا لالزجاج) مذهبه ان ما يسميه التامة مفعول له هو المفعول المطلق  
 لبيان النوع وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته  
 تأديبا فان معناه ادبته بالضرب والتأديب مجمل وانضرب بيان له فكانت قلت ادبته بالضرب  
 تأديبا ويصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون  
 العامل هو المفعول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس وكذا بيان  
 الجبن ولا يقال قعوده جبن الاجزاء وكذا قولك جئتك اصلا حالك بالاعطاء او النصح  
 او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله  
 يقدر في مثله قعود جبن ومجئ اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف (قال المصنف  
 ردا على الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول  
 مطلق فكذا تأديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تأديب ايضا يفيد معنى  
 للتأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني ٢ واي منع في ان يتفق في المعنى  
 المقصود المختلفان في الاعراب الاترى ان معنى جئت را كجئت وقت ركوبى والاول  
 حال والثاني مفعول فيه (والجرمى يقول ان ما يسمى مفعول له منتصب نصب المصادر  
 التي تكون حالا فيلزم تكثيره ويقدر نحو قوله تعالى ﴿ حذر الموت ﴾ محاذرين الموت  
 لتكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله ﴿ وزعل المحبور والهول من تهور  
 الهبور ﴾ الا ان يجعلهما مصدرين للمحالين المقدرين قبلهما اي زعلا زعل المحبور  
 ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك ووحدك على ما يجيء في باب  
 الحال ومذهب البصريين اولى من الباقيين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره  
 ﴿ قوله ﴾ وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل  
 ومقارناله (يعنى ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لاشروط كون الاسم مفعول له  
 فتحول للسمن ولا كرامك الزائر في قولك جئتك للسمن ولا كرامك الزائر عنده مفعول له  
 على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه  
 في الموضوعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجيء لكنه خلاف اصطلاح

٦ (قوله لان التأديب علة  
 حاملة على الضرب آه)  
 المفعول له سبب حامل  
 للفاعل على الفعل ويتقسم  
 الى قسمين احدهما علة  
 غائية للفعل كالتأديب  
 للضرب والثاني ما ليس  
 كذلك كالجبن للقعود  
 والقسم الاول يكون بحسب  
 تعقله علة للفعل وبحسب  
 وجوده في الخارج معلولا  
 له والقسم الثاني يكون  
 بحسب وجوده في الخارج  
 علة للفعل

٢ (قوله واي منع في ان  
 يتفقا آه) قد يقال الممنوع  
 هو الاتفاق في المفهوم دون  
 الاتفاق في مأل المعنى  
 المقصود منه



٣ ومنه ضربته تقويما ووعظته تأديبا لكن بين قولك جئتك اصلا حالالك وبين قولك ضربته تقويما فرقا دقيقا وهوان  
 الاصلاح يقع بفعل آخر بعد المجئ كما يجئ اليه مثلا فتعطيه شيئا او تعظه فتصلح بهذا الفعل الذي بعد المجئ حاله بخلاف  
 التقويم في ضربته تقويما فان المتكلم يوجد بنفسه ١٩٣ ❀ الضرب لاشئ آخر بعده وكذا قولك اعطيتك كذا مكافاة

لفعلك فالمكافاة حصلت  
 منك بنفس الاعطاء فلشدة  
 الامتزاج في مثل هذا صح  
 ان يقال ضربك تقويم  
 ووعظك تأديب واعطاؤك  
 مكافاة وهذا الذي اؤاهم  
 الزجاج حتى قال انه مفعول  
 مطلق لانه لما رأى ان معنى  
 ضربت قومت بالضرب  
 فقال معنى قولك ضربت  
 تقويما قومت بالضرب  
 تقويما ويجوز لك ايضا ان  
 تقول في نحو جئتك اصلا  
 ان مجئك اصلا لكن  
 مجازا بعد من مجاز قولك  
 اعطاؤك مكافاة اقرب  
 اذلا واسطة بين الحديثين  
 ههنا بخلاف قولك مجئك  
 اصلا كاتين آه نسخه  
 ٤ (قوله ان قومته من زيغه  
 لم يقم آه) اوله تقويم الشارح  
 من زيغاته فيستوى ما نحتاج  
 منه وانحنى ❀ او يستقيم

٥ قوله (يركب كل عاقر  
 جهور ❀ مخافة وزعل  
 المحبور آه) العاقر

القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر  
 باللام المعلن به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشئ  
 واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث  
 في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جينا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان  
 المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلا حالالك وشهدت الحرب  
 ايقاعا للهدنة بين الفريقين ٣ فاذا كان الحدث المعلن تفضيلا وتفسير المصدر المجرى كما في ضربته تأديبا  
 واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث  
 واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو  
 المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشئ لا يكون علة نفسه بل  
 هي اثره اي ضربته لتأديبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعنى التأديب لم ينتصب عند النحاة  
 لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب  
 في الزمان كما قال ابن دريد ❀ والشيخ ٤ ان قومته من زيغه ❀ لم يقم التثقيف منه ما التوى ❀  
 وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا  
 وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول  
 والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه في نهج البلاغة  
 ❀ فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطه واستتماما للبلية ❀ والمستحق للسخطه ابليس والمعطى  
 للنظرة هو الله تعالى لا يجوز ان يكون استحقاقا حالامن المفعول لان استتماما اذن يكون حالا  
 من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج ❀  
 يركب ٥ كل عاقر جهور ❀ مخافة وزعل المحبور ❀ والهول ٦ من تهور الهبور ❀ فان  
 الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو على عدم المقارنة  
 في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة ❀ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ❀  
 بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا (قوله وانما يجوز حذفها) اي حذف اللام (قوله اذا  
 كان فعلا لفاعل الفعل المعلن) اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل  
 المعلن بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا (واقصر المصنف على شرطين  
 مما شرط في المفعول له فلم بشرط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل  
 المعلن ولم بشرط كونه بتقدير اللام وجواب له وان لا يكون من غير لفظ الفعل لانه علم

العظيم من الرمل (ش) لا يثبت شيئا (١٣) والجهور المشرفة (ل) على ما حواها وهي الجمعية والجمهور  
 من الناس جلهم والزعل النشاط وقد زعل بالكسر فهو زعل هار الجرف وهو رته فتهور وانهار اي انهدم الهبر  
 ما طمان من الارض والجمع الهبور ٦ من تهول نسخة قوله تهول من تهولت للشئ اذا تصورت له بصورة امر هائل



ذلك من الحد (وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تلاشى ولا يتيق حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها يتيق (والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فاسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال يجوز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضرته تأديبا اتفاقا (فان قال هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة اصلاح و ارادة تأديب (قلنا يجوز ايضا جئتك اكرامك لى وجئتك اليوم اكرامك غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتك سنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف (فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جينا فهو من افعال القلوب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اى يكون غرضه ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجنته اصلاحا (قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثير المتأججى جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدر المفيدة للعية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشى وجوب تكثير المفعول له لمشابهة الحال والتميز وبيت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم \* واغفر عوراء الكريم ادخاره \* واعرض عن شتم اللئيم تكريما \* وكذا قوله تعالى ﴿ حذر الموت ﴾ وقال الجزولى اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لا كرام لك ومنعه الاندلسى وقال لا ارى منه مانعا ( وقال ابن جعفر انه في حال تنكيه يشبه الحال والتميز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا ﴾ والباء للسيبة ههنا كاللام قال المالكى اذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامر ان في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلى \* قوله (المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا ومعنى) قوله لمصاحبة معمول فعلى احتراز عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ويعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للتكلم في السير في وقت واحد اى وقع سيرهما معا في قولك سرت انا وزيدا بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا للمفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك، وزيدا درهم فان الكاف مفعول فى المعنى اذ المعنى يكفيك واماتين عمرا فى المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى جائى زيد



وعمره ويحتمل تصاحب الرجلين في الجحى ويحتمل حصول مجئ أحدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيب بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل اظهر \* قوله ( فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيدا وعمرا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت زيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما زيد وعمرو والاتين النصب نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع ) اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو والعطف الذي فيه معنى الجمع كما يجئ في بابها فناسب معنى المعية ان قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها ( وجوز ابو الفتح تقدمه على المفعول المصاحب تمسكا بقوله \* جعلت وفخشاغية ونجمة \* ثلاث خلال لست عنها بمرعوى \* والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة ( وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر للبتداء والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوى وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كأنك قلت جاء البرد ولا بلبس الطيالة او صاحبها وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل ( وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة وانصببت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته ( وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما بعدها مارية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته ( قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان ) هذا اولى مما قاله عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف للداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة ( وقوله جئت انا وزيدا وعمرا ) مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت انا وزيدا عند عبد القاهر اوجب وذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه ( قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى ( ٢ ) وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجرى النيل لما اقترن به ما يصح منه السير كقوله تعالى ﴿ والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال ﴾ وقريب

٢ البصريين نمضة

٢ قوله ( وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير ) فيقدر حينئذ يسير بمعنى يجري لان يحمل اسير على المعنى الحقيقي والمجازي معا وكذا الحال في الآية



منه قوله تعالى ﴿فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين﴾ او على حذف جرى في المعطوف كقوله علقتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء وقيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ﴿وذو مرة فاستوى﴾ وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصده مصاحبة المخاطب في العلم لانه والتقدير الاصلى فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل اجترأك عليه لما علمت من ترك مكافاته للمجرمين تعالى عنه فانت وربك اي اتما مقترنان فاننا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف (وقال عبدالقاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك وكذا قول العبدى ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعدهما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك (قوله وان لم يحز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا) جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لانه واجب وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا يمنع كما يجي في باب العطف (قوله وان كان معنى) اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوى على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعربه قوى او لا فالاول نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى المصدر الذى فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلاك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم رأسك والحائط او امرأ أو نفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما زيد وعمر ووما شان زيد وعمر (قال المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره اغير ضرورة وليس بشئ لان النص على المصاحبة هو الداعى الى النصب وقد يكون الداعى الى النصب ضروريا ولو سلمنا انه ليس بضرورى قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم



يكن ضروريا ( وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النص والافلا ( والثاني نحو مالك وزيدا وماشائك يجعل الضمير مكان الظاهر المجرور ( فالكوفيين يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار ( والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدر الضعفه ( فقال المصنف ههنا انه تعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف ( وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تعالى ﴿ تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْارْحَامَ ﴾ بالجر في قراءة حزة وفي النصب في مثل هذا عنى ماشائك او مالك وزيدا وماشان زيد وعمر اربعة اوجه الاكثر ان على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك ومالك اي ماتصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فتظاфра على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذالك وابلك لفوات ما الاستفهامية ( وقال سيويه تقديره ماشائك وشان ملابتك زيدا ومالك وملابتك عمرا وماشان زيد وملاسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر ( قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسة ايضا يعنى ان سيويه لا يريد بتقدير ملابتك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وبقاء البعض الاخر كما يجئ في باب المصدر وانما قدر سيويه بهذلتين المعنى فقط لان اللفظ مقدر بما ذكر ( قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وماشائك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل على ان النكار انما هو للملابسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى الملابسة ( وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كافي ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك ( وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلباس كانك قلت مالك لابست زيدا والواو دال على معنى لابس وانما ارتكبا هذاتقاديما لزم سيويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بهاذلا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدى مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني اعنى الذى لا يكون في لفظه مشعر بالعامل قوى نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من تربد وما التجدى والمتغور فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدة المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية ( قال سيويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعدما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشئ اذا كثرو وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كأنه منطوق به ( ورد المبرد تقدير سيويه وقال لامعنى لتخصيصه ما بالماضى وكيف بالمستقبل ( قال السيرافي لم يقصد سيويه بتمثيله التخصيص وانما ار التمثيل على الوجه



الممكن والتمثيل ليس حدا لا يتجاوز وقول الراعي \* ازمان قومي والجماعة كالذي \*  
 ٢ منع الرحالة ان تميل بميلا \* اي ازمان كان قومي والجماعة ( وقول بعضهم انا واياه  
 في لحاف اي كنت واياه في لحاف ابعد من نحو مانت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب  
 وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما  
 ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه ( قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم  
 على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت ورأيتك فالرفع فيه واجب  
 وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الضميرى نصبة بالخبر المقدر وانكره ابن  
 بابشاد ويجب على مجزى النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت  
 الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى  
 معان من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو  
 الاصل جائز نحو زيدا وعمر القيت فنقول العامل في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف وانما  
 امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد  
 المفعول معه حال مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه في مطابقة  
 ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت  
 وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع  
 ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا خلاف ذهب الاخفش وابوعلى الى كونه قياسا  
 وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى \* فاجعوا امركم وشركائكم \*  
 ٣ لا يجوز ان يعطف شركاءكم فيه على ما قبله الا بتقدير فعل لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان  
 لا يقال اجعت زيدا فيكون التقدير اجعوا امركم واجعوا شركاءكم والاولى جعله مفعولا  
 معه اي اجعوا امركم مع شركائكم للسلامة من الاضمار \* قوله ( الحال ما بين هيئة الفاعل  
 او المفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما )  
 قال المصنف لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحدود ان يكون  
 لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة  
 الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في  
 قولك زيدا رجل عالم مع انها مبنية لهيئة خبر المبتدأ لهيئة الفاعل بل انما علم كون عالم  
 في جاءني رجل عالم ببيان الهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك  
 جاءني زيدا راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت  
 رجل قائما اخولك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل ( اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم  
 ان يدل على كل ما يدكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يدكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا  
 الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه بما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول  
 مطلقا في حالة الفعل فيظن في جاءني زيدا راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا في حال المجيء فيكون

٣ قوله ( كالذي منع الرحالة  
 ان تميل بميلا ) الرحالة سرج  
 من جلود ليس فيه حشب  
 كانوا يتخذونه للرخص  
 الشديد

٣ الاولى انتصاب شركائكم  
 على انه مفعول معه وقالوا  
 يجوز ان يكون الواو للعطف  
 على ان ينتصب شركاءكم

بمقدر اي واجعوا  
 شركائكم وذلك لان الاجماع  
 لا يتعدى الى الاعيان لا يقال  
 اجعت زيدا نسخته



٤ قوله ( وقد تر الوظيف وساقها آه ) ترت النواة من مرضاحها تتروتر اى ندرت وضرب يده بالسيف فآثرها اى قطعها واندرها والوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والابل ونحوهما اى يقول الشيخ المذكور فى البيت السابق وقد سقط عظم ساق ناقة ﴿ ١٩٩ ﴾ التى عقرتها والبيت السابق ﴿ فرت ككها ذات خلف جلالة

﴿ عقيلة شيخ كالويل  
يلندد ﴿ قوله مرضاحها  
من رضحت النواة كسرتها  
وقوله ككها اى ناقة  
ضمة سمينه والخلف جلد  
الضرع والويل العصا  
الطويلة الغليظة ه قوله  
( قد آتيت بمؤيد ) وآده  
اى دفنه حيا والمؤيد الداهية  
٦ قوله ( وقد اغتدى  
والطير فى وكناتها ﴿  
بمنجد قيدا لا وابد هيكل ﴿  
الاغتداء الغدو وهو  
نقيض الرواح والوكنة  
بالضم موقع الطير اى ما وقعت  
المنجد الماضى فى السير  
والهيكل الفرس الطويل  
الصنم ويقال للجواد  
قيدا لا وابد لانه ينعما من  
النوات والفرار

٢ قوله ( كان حواميه  
مدبرا ) الحاميتان ما عن  
يمين السنك و شماله  
والسنك طرف مقدم  
الحافر

٣ قوله ( عوذ و بهثة  
حاشدون عليهم آه ) عوذ  
بالضم ابوحى من العرب و بهثة  
بالضم ابوحى من سليم يقال  
جاء فلان حاشدا اى مستعدا

غلطا ويخرج عن هذا الحد الحال التى هى جملة بعد عامل ليس معه ذو حال نحو قوله ﴿ تقول ٤  
وقد تر الوظيف وساقها ﴿ الست ترى ان ه قد آتيت بمؤيد ﴿ وقوله ٦ وقد  
اغتدى والطير فى وكناتها ﴿ بمنجد قيدا لا وابد هيكل ﴿ ويخرج ايضا الحال عن المضاف  
اليه اذا لم يكن المضاف عاملا فى الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى ﴿ قل بل ملة  
ابراهيم حنيفا ﴿ وقوله تعالى ﴿ دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ﴿ وقول الشاعر ﴿  
٢ كأن حواميه مدبرا ﴿ خضبن وان لم يكن تخضب ﴿ وقوله ٣ عوذ و بهثة  
حاشدون عليهم ﴿ حلق الحديد مضاعفا يتلهم ﴿ واما قوله تعالى ﴿ النار مشوا كم ﴿  
اى موضع مشوا كم اى ثوائكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا  
فالمنصوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان  
الحال عما اضيف اليه غير العامل فى الحال لا يجئ الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا  
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع  
ملة ابراهيم جازفكائه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف  
اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما فى قوله تعالى ﴿ ان  
دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ﴿ فقول مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع  
وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال  
عن المضاف اليه حال عن المضاف الذى هو جزء المضاف اليه لان دابر الشئ اصله فكائه  
قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكائه حال عن مفعول مالم يسم فاعله وكذا كان  
حواميه مدبرا اى تشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكائه حال من الفاعل  
او المفعول وكذا قولهم عليهم حلق الحديد مضاعفا ( فالاولى ان نقول الحال على  
ضريين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام  
يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذى فى ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول  
او بما يجرى مجرى فقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية فى نحو ركب زيد  
وركب مع ركوبه غلامه اذا لم نجعلها حالا ويخرج قولنا حصول مضمونه المصدر  
فى نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج  
النعته بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او بالمفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه  
ذلك التعلق وقولنا او بما يجرى مجراها يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو ﴿ هذا  
بعلى شيخا ﴿ وكائه خارجا من جنب صفحته على ما يجئ والحال عن المضاف اليه الذى  
لا يكون فى المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل فى الحد الحال فى نحو قوله  
﴿ تقول وقد تر الوظيف وساقها ﴿ وفى قوله ﴿ وقد اغتدى والطير فى وكناتها ﴿  
وحد المؤكدة اسم غير حدث يجئ مقرر المضمون جملة كما يجئ شرحها فقولنا

متهيا والحلقة بالتسكين حلقة الدروع وكذا حلقة الباب وحلقة القوم والجمع حلق بالفتح على غير قياس وقال الاصمعي  
حلق بالكسر ٣ عول نسخه الجمل الحالية الحالية عن الضمير ليست مبينة لهيئة الفاعل ولا المفعول بل هى م



غير حدث احتراز عن المنصوب في نحو رجوع رجوعاً \* ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكباً عن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجرداً عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكباً فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكباً زيداً فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء الحال عن الفاعل والمفعول معاً فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه احصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكباً زيداً راكباً او لقيت زيدا راكباً راكباً وان كانا مختلفين فان كانا هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هذا مصعداً منحدراً وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدراً زيدا مصعداً ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعداً منحدراً والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرجت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد الحالى الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكباً وماشياً قال \* ٥ وانا سوف تدر كئنا المنايا \* مقدرة لنا ومقدرينا \* وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء لشيء واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضاً او غير متضادة ٦ كقوله تعالى ﴿ اخرج منها مذؤم مدحورا ﴾ \* كإيجيئان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لاقياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حلالاً من ضمير مذؤم ما واستنكر مثله في المتضادة فنهها مطلقاً ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى لوعظفت احداهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيد من مختلفين كافي قوله تعالى ﴿ مذؤم مدحورا ﴾ او بمتضادين في محلين غير متمزجين كما في اشتريته ابيض اسوداً وتمزجين كافي اشتريته حلوا حامضاً فلا بأس به \* واعلم ان تكرير الحال بعد ما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب زيدا اما قائماً واما قاعداً وكذا بعد لا لانهما تكرر في الاغلب كإيجيئ في اسم لالتبرئة نحو جاني زيد لارا كبا ولا ماشياً ويندر افرادها نحو جاني زيد لارا كبا (قوله لفظاً او معنى) حال من الفاعل او المفعول اى ملفوظاً او معنوياً وقد ذكرنا ان الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فهو شيخنا في قوله تعالى ﴿ هذا بعلى شيخنا ﴾ \* فان بعلى خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول لدلول هذا اى ابيه على بعلى او اشير اليه شيخنا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله \* كأنه خارجاً من جنب صفحته \* ٧ سفود شرب نسوه عند مفتاد \* اذا المعنى يشبه خارجاً سفود شرب ولا يفسره باشبه خارجاً لان

م مينة لهيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول كما في قولك لقيتك والجيش قادم ونحوه الا انه جعل بيان هيئة زمان الفاعلية والمفعولية بياناً لهيئة ذات الفاعل والمفعول لكون الهيئة الاولى لازمة للثانية لان الفاعلية والمفعولية لا تنفكان عن الزمان وهيئة فعل هيئة اللازم هيئة للزوم مساحمة ٥ قوله ( وانا سوف تدر كئنا المنايا آء ) البيت للمروين ككثوم في قصيدته التي من جملة القصائد السبع المعلقة ٦ قوله ( كقوله تعالى اخرج منها مذؤم مدحورا ) الذأم العيب والذم والدحور الطرد والابعاد ٧ قوله ( سفود شرب نسوه عند مفتاد ) السفود الحديدية التي يشوى بها اللحم وفادت اللحم وافتادته اذا شوته والشرب جمع شارب كصعب وصاحب والشرب الجماعة والمفتادة المشوى



المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه ( وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالمفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف عاملي الحال وصاحبها \* قوله ( وعاملها الفعل او شبهه او معناه ) يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحوها انا زيد قائما عند من جوزها التنبه من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذازيد راكبا وحرف النداء نحو ياربنا منعمنا واما حرفا التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدتين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كهمورا كبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ماشائك واقفا فلان الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وان تشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لانعله \* قوله ( وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول ) انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضايع ولم تأول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى ( فقوله غالبا ) يرجع الى تعريف صاحبها لالي تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب ( قوله وارسلها العراك ) هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدا وطاقتك ووجدك ورجع عوده على بدئه وفيه قولان ( قال سيديويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة ووجدك في الاصل وحدثك فحذف التاء لقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى ﴿ اقام الصلاة ﴾



والوحدة الانفراد ويجوز ان يكون الواحد ٢ والوحدة مصدر وحدي يحد يقال وحدا  
وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى  
الاجتهاد ( وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة ) وقولهم على بدئه متعلق  
بعوده او يرجع والحال مؤكدة والبء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اى عائدا  
على ما ابتداء ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اى رجوع على بدئه عوده المعهود  
كأنه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو  
قوله تعالى ﴿ وفعلت فعلتك ﴾ فلا يكون من هذا الباب ( وقال ابو علي ان هذه  
المصادر منصوبة على انها مفعولات معلقة للحال المقدر اى ارسلها معتركة العراك  
وافعله مجتهدا جهداك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اى انفرادك ورجع عائدا عوده  
وكلها مضافة الى الفاعل فلها حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه  
المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية  
مقام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قد امك ولا يعرب اعراب مقام مقامه  
( وقوله فارسلها العراك ) صدر بيت للبيد و يروى فاوردتها العراك قال ﴿ فارسلها  
العراك ولم ينددها ﴾ ولم يشفق على ه نغص الدخال ﴿ يصف الحمار والاتن والذخال  
في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين  
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم  
شربه فعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على  
انه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاجه اما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول  
ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى  
كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه  
ان يكون قضهم مبتداء بقضيضهم خبره مثل قولهم كفته فوه الى فى اى فوه الى  
فى وهو ههنا اظهر لانهم استعملوه على الاصل فقالوا كفته فوه الى فى ثم انمحي  
عن الجملتين اعنى قضهم بقضيضهم وفوه الى فى معنى الجملة والكلام لما فهم منها معنى  
المفرد لان معنى فوه الى فى صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت  
الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب  
المفرد الذى قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق فى فاهالفيك سواء وكذا ينبغى  
ان نقول فى يدا بيد اى ذويد بذى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعث  
الشاء بدرهم اى شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى  
كل رجل كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت ﴾ اى كل نفس وكذا قولهم بعث الشاء  
شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقروان اى كل  
شاة فنصب ههنا الجز آن لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان تأتى به على الاصل نحو  
بعث الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدأ التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فى

ه النغص بالصاد المهملة  
عدم تميم الشرب وبالجملة  
تحريك الرأس وكلاهما  
رواية



٦ قبلتها ودموعى مزج  
ادمعها \*

٧ قوله ( في مواضع  
معدودة قريع وحده )  
القريع السيد والقريع  
الفحل لانه مقترع من الابل  
اي مختار او انه يقرع الناقة  
يقال فلان قريع دهره

٨ قوله ( على منواله )  
النوال الخشب الذي يلف  
عليه الحائك الثوب

٩ قوله ( ويقال فلان  
جحيش وحده آه )  
الجحيش ولد الحمار ويقال  
للرجل اذا استبد برأيه  
جحيش وحده وعير وحده  
وهماذم

٢ كلمة نمت هي العاطفة  
قد يلحقها التاء في عطف  
الجمل سيلكوتى

٣ قوله ( في صفين فابالنا  
امس اسد العرين ) صفين  
موضع كانت به وقعة  
والعرين والعرينة مأوى  
الاسد واصل العرين جماعة  
الشجر

شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه ليتنكر لثلايقى العرب على حرف واحد  
وقد جاء فالقم قال النبي ٦ \* وقبلتى على خوف فالقم \* فحذف المضاف اليه وابدل  
من الواو ميما لثلايقى على حرف واحد وهذا شئ قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا  
فيه من ذكر حال قضهم بقضيتهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب  
نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيتهم ورأيت القوم قضهم بقضيتهم ومررت بالقوم  
قضهم بقضيتهم اما على التأكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزءها الاول اعراب  
جميعهم لصيرورتها بمعناه على ما ذكرنا في الحال او على البدل اي جاء قاضهم مع مقضوهم  
( ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اي لامع غيره فهو في المعنى ضد معا  
في قولك جاؤا معا وكما ان في معا خلافا هل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على  
الظرف اي في زمان واحد فكذا اختلف في وحده في نحو جاء وحده اهو حال اي منفردا  
او ظرف اي لامع غيره جاء وحده مجرورا ٧ في مواضع معدودة قريع وحده ونسج  
وحده اي انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج ٨ على منواله مثله فاستعير للشخص  
المنقطع النظير ٩ ويقال فلان جحيش وحده وعير وحده ورجيل وحده في المعجب  
برأيه وقيل جاء على وحده اي على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير  
والاضافة الى المضمر ولان النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير  
المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من اللم وهو الكثير يقال  
امرأة جاء المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر  
اي الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف التاء جلا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل  
بمعنى المفعول كقوله تعالى \* ان رحمة الله قريب من المحسنين \* وهو صفة الجماء اي  
الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله \* ولقد امر على التائب  
يسبني \* فضيت ٢ ثمة قلت لا يعينى \* ويقال ايضا مررت بهم جاء غفيرا ومنه  
قولهم دخلوا الاول فالاول قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم \* يذهب الصالحون  
اسلافا الاول فالاول \* اي مرتين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله  
على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاء في الرجال ثلاثهم  
واربعتهم وخستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم  
منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في الجئى وبنو تميم  
يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيده وربما عومل بالعاملتين العدد المركب  
نحو جاء في الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا  
كما يجئ في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في ( وقال الكوفيون هو  
مفعول به اي جاعلا فاه الى في ) وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من فيه  
الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال ماشيته يده يدي ونحوه خلافا لهشام  
واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين رضى الله تعالى عنه ٣ في صفين \* فما بالناس



اسد العرين \* ٤ وما بالنا اليوم شاء التجف \* فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل  
 شاء التجف ويجوز ان يؤولا بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضافا كما قال سيويه في جهده  
 ونحوه \* قوله ( فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها ) اعلم انه يجوز تنكير ذى الحال  
 اذا اختص بوصف كجاء في الحديث ﴿ سابق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الخيل  
 فأتى فرس له سابقا ﴾ وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى  
 جارية رجل مختالة او سبقه نقي او شبهه نحو قوله \* فاحل سعدى غريبا ببلدة \* وقيل جاءنى رجل  
 راكبا او نهى او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرا فلا يبقى فيه ابهام  
 كما ذكرنا في باب المبتداء او كان الوصف به على خلاف الاصل نحو قولك جئتني رجال مثنى  
 وثلاث لان المقصود تقسيمهم على هذين العددين في حال المجئ والوصف لا يفيد هذه الفائدة  
 او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جئتني رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو  
 جئتني راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذا الوصف لا يتقدم على الموصوف  
 واما اذا تأخر نحو جئتني رجل راكبا فقد يشبهه في حال انتصاب ذى الحال بالوصف نحو رأيت  
 رجلا راكبا فطرد المنع رفعوا جروا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله \*  
 لمية موحشاطل قديم \* فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الاعلى مذهب  
 الاخفش من تجوز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيويه فيلزم كون  
 الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها وهو الحق اذا مانع  
 جوز كون لمية عاملا في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء ( فان قيل هلا جاز ان يكون  
 معنى الابتداء على مذهب سيويه اى ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحده  
 عامل الحال وصاحبها ) قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا  
 فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به \* واعلم انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى  
 ضربت مجردا زيد اى ضربته \* قوله ( ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف ولا على  
 المجرور في الاصح ) قد عرفت قبل العامل المعنوى وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى  
 ما قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف (سيويه لا يبيزه اصلا  
 نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار  
 وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار  
 زيد كما تقدم في المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ فانه وافق سيويه في المنع فلا يجوز قائما زيد  
 في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند  
 الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اى  
 المبتدأ اى فى نحو زيد قائما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز  
 اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا ان

٤ قوله ( وما بالنا اليوم شاء  
 التجف ) التجف والتجفة  
 بالتحريك مكان لا يعلوه الماء  
 مستطيل منقاد الشاء جمع  
 شاء يطلق على الغنم



الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه نائب عنه أي زيدا ما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيدا في الدار زيد قائما فجاء اتفاقا ( واما اذا كان الحال ايضا ظرفا وجارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظرف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غير هاهنا نحو ﴿ ان الينا اياهم ﴾ قالوا ومن ذلك البر الكبريستين اي الكر منه بستين فنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب نحو تميمي ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقته في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كالفعل التمجيد فلا يقال راكبا احسن بزيد فمما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل ( وظاهر لفظ جار الله في المفصل يوزن بجواز تقديم الحال عليها وواضع في العمل من الصفة المشبهة افعال التفضيل الا ترى انه لا يطرده لظهور مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجيء في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيدا قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجيء الكلام عليه عن قريب ( واجاز الزجاء ان تقول درهمك موزونا درهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتداء والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتكم مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدر التقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او الحرف مصدرى كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمها على صلاتها متأخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجيء في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدرى واللام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا مجردة ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا ٢ واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان زيدا راكبا سائر والله راكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله تحشرون ﴾ وتقدمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المنصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء

٢ قال المالكي واذا كان  
العامل مصدرا بلام الابتداء  
فلا يجوز ان زيدا راكبا  
لساير وكذا اذا صدر بلام  
القسم فلا يجوز والله راكبا  
لا يسير لان اصلها لام الابتداء  
كما يجيء في باب القسم وانا لا  
ارى منع من الفصل بين  
اللامين والعامل بالحال  
فتقول ان زيدا راكبا ساير  
والله راكبا اسير كقوله  
تعالى ﴿ لالى الله تحشرون ﴾  
نسخه



زيد وزيد را كبا ماش و مجردا مضروب ( قوله بخلاف الظرف ) يعنى ان الحال وان كان  
 مشابها للظرف من حيث المعنى لان را كبا في جئتك را كبا بمعنى وقت الركوب الا ان الظرف  
 يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم  
 الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى ﴿ كل يوم هو في شأن ﴾ وقولهم كل يوم لك ثوب  
 ( والحال لا يتقدم عليه عند سبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش ٣ بشرط تأخره عن المبتدأ كما  
 مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد فيقول بخلاف الظرف  
 فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبية والتشبيه وغير ذلك  
 اتفاقا \* واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في  
 الاصل وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله  
 تعالى ﴿ واما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها ﴾ وقوله تعالى ﴿ فكان عاقبتهما انهما  
 في النار خالدين فيها ﴾ فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الايتين لانك لو رفعته  
 خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدة ٤ واما عند البصر بين فالحالية راجحة على  
 الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون  
 الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تأكيديا للاول والتأكيدي غير عزيز  
 في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون  
 متعلقا بمقدر فخرية الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصر بين  
 نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر وارجاز الفراء والكسائي نصب ذلك  
 الاسم نحو فيك زيد راغب على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف  
 اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك ( قوله  
 ولا على المجرور في الاصح ) الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه  
 وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها \* واعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها  
 اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان  
 ذوا الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء را كبا زيد ولا يجوزون را كبا  
 جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذى الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال  
 فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذوا الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه  
 مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذوا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال  
 عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذى الحال المتأخر واما  
 اذا كان ضميرا فالضمير ان يشتركان في عودهما على مفسر لهما واما جواز تلك الصورة  
 الواحدة اعنى نحو جاء را كبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل والحال  
 ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر ( واما البصرية فاجازوا تقديم الحال على صاحبه  
 المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال التأخير عن صاحبه  
 فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في داره زيد وفي الفاعل

٣ من جميعه على الظرف  
 وشبهه نسخه

٤ واما مع نصبه حالا  
 فالظرف الاول يكون خبر  
 المبتدأ والثاني متعلقا بالحال  
 فله فائدة



والمفعول نحو قوله تعالى ﴿ فلو جس في نفسه خيفة موسى ﴾ واما ان كان ذو الحال مجرورا فان انجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى ﴿ اتبع ملة ابراهيم حنيفا ﴾ او لانحو جائتني مجردا ضاربه زيدا وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة (ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى ﴿ وما ارسلناك الا كافة للناس ﴾ ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالحمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا وقال الشاعر \* لنن كان ٤ برد الماء حر ان صاديا \* الى حبيبا انه لحبيب \* وقال اخر اذا المرء اعيت المروة ناشيا \* فطلبها كهلا عليه شديد \* ٥ وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للبانة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ﴿ ملة ابراهيم حنيفا ﴾ اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها الاشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا يبين في حد العامل ان معنى الفعل قد انظمس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف بمالمس بعامل في الحال الى ذى الحال الاجزؤه نحو انظر الى يدي ما شيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله تعالى ﴿ ملة ابراهيم حنيفا ﴾ كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو تحرك ماشيا يدي مع اننا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الاو معناها نحو ما جائتني راكبا لا يزيد وانما جائتني راكبا زيد مثل ما في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيدا خوه \* قوله ( وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا طيب منه رطبا ) هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا طيب منه رطبا هذا مبسرا طيب منه مرطبا اي كائنا بسرا وكائنا رطبا و ﴿ هذه ناقة الله لكم ﴾ اي دالة ( قال المصنف وهو الحق لاحاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حده وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي

٤ (قوله خران صاديا) الخان  
العطشان ٥ (قوله وبعضهم  
يجعل كافة حالا عن الكاف)  
وبعضهم يجعل كافة صفة  
المصدر اى ارسالة كافة وهو  
ايضا تكلف ٢ (قوله مثل هذا  
بسرا طيب اليسر صار  
رطبا) (قوله خوط بان)  
اخوط الغصن الناعم لسنة  
يقال خوط بان الواحدة  
خوطة والبان ضرب من  
الشجر واحدها بانة ومنه دهن  
البان



اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطباً الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفاً بها وذلك نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآناً عربياً ﴾ وقولك جاءني زيد رجلاً بهياً ومنها ما يقصده التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه في بعض ايام صفين \* فابالنا امس اسد العرين \* وما بالنا اليوم شاء الجحف \* وقول المتنبي \* بدت قراومالت خو طبان \* وفاخت عنبر اورنت غزالا \* وفي تأويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافاً قبله اي امثال اسد العرين ومثل قر والثاني ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعثت الشاء شاه ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء قسطاً وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتي بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاه ودرهما او بحرف الجر نحو بعثت البر فقيرين بدرهم واخذت ذكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير ديناراً كل واحد لذي كل واحدة من هذه الاحوال كانت جزءاً اولاً من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا و جاؤني رجلا رجلا وواحدوا واحدا ورجلين رجلين ورجالاً رجلاً اي مفصلاً هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكرراً وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفاً عليه بالفاء او ثم نحو دخلوا رجلاً رجلاً و مضوا كبكبة ثم كبكبة اي مرتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خز او فرغ له نحو يعجبني الفضة خاتماً والحديد سيفاً او نوع له نحو يعجبني الخلي خاتماً والعلم نحو ومنها الحال في نحو هذا بسرا الطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئاً بنفسه او بغيره بالالتشبه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا الا هذا بسرا هذا رطبا (واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعال التفضيل والالتشبه لضعفها في العمل فلا تقدم معمو لهما عليهما ويشكل ذلك عليه بمثل قولك زيد رجلاً احسن منه را كبا فانه جائز اتفاقاً مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمر نخلت بسرا الطيب منه رطبا والاشراسي بسرا طيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعال بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل في الحال متقيد به فلو كان هذا عاملاً في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلي شيخنا تقيدت ولم تقع الاحال شيخوخته والمجئ في جاءني زيد را كبا لم يكن الاحال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا طيب منه رطبا في غير حال البسرية (واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في اول

٣ (قوله مضوا كبكبة) الكبة بالضم جماعة من الخليل وكذلك الكبكية

٥ (قوله الاشرسي) الاشرسي نوع من التمر



الحالين بان المبتدأ اذا تقييد بحال لم يقييد الخبر بالحال الا ترى ان اسم الاشارة لما تقييد بالحال في هذا زيد قائما لم يقييد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقييد الخبر بالحال اتفاقا فلا يقييد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما اولا فانه لا يلزم من امتناع تقييد المبتدأ والخير معا بالحال في مثال معين امتناع تقييدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانع من تقييدهما معا ليس في غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائما الاستحالة تقييدهما بحال واحدة ولو سلم ايضا اطراد استحالة تقييد المبتدأ والخير في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقييد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم ( ولنقدم على بيان تعليقه مقدمة فنقول ما يدل على حديثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للمعمل على ضربين احدهما ما يدل على حديثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمرو فان ضارب كل واحد منهما يتعلق بالآخر او يقعان معا ويتعلق كلاهما بشئ واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حديثها من منصوب الاخر مفعولا به وقد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زمانا هما لان العرض وقوع الحديثين معا ويتميز مستثنا هما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الاسيويه واهل الكوفة الاالكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حديثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الاخر وبغير ما يتعلق به الاخر ووقوعه في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعال ﴿ هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان ﴾ وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا آلت التشبيه تدل على حديثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حديثين معينين اعنى حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيدا حسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا و لعمرو المفضول حسنا و اما آلة التمثيل فلا تدل بصيغته على حديثين معينين بل تدل بمعناها على حديثين مطلقيين لان معنى زيد كعمرو وان هناك حالة يشتركان فيها فلهمما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ماهي فقير مصرح به في اللفظ فعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حالته ودأبه يوم الجمعة حالته ودأبه يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والدأب اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضر والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله



٢\* كدأبك من ام الحويرث قبلها\* بدأبك لما كان بمعنى تمتك فكنتى ولم يصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة ترل على الحدت المعين فيتعلق بها جار ان كاتعلق الجا في بيت امرء القيس بدأبك لما كنى به عن التمتع وذلك نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أنت منى بمنزلة هرون من موسى\* كى قريب منى قرب هرون من موسى قال\* ولقد نزلت فلا تظنى غيره\* منى بمنزلة المحب المكرم\* وتقول أمولى منى بمنزلة الثريامن المتناول اى بعيد منى بعدها منه ( اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدتين من الاخر فى افعال التفضيل و الة التشبيه و باي فاعل و تفاعل و غير هما بما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فليل يفضل زيدا را كبا على عمرو رجلا و تشاتم زيد قائما و عمرو قاعدا و رامي زيد فى الدار عمرا فى السوق و كذا فى افعال التفضيل و آلة التمثيل نحو زيد منى كعمرو منك و بكر للضيف اكرم منه للجار و عمرو قائما احسن منه قاعدا و بكر قاعدا مثله قائما و زيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل و الممثل بجنبهما و متعلق حدث المفضل عليه و الممثل به بجنبهما دفعا للالتباس و حرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما منع ضعفهما و اما الضمير المستكن فى افعال و فى آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا و ممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم و مع هذا كله فلا رى بأسا بان يقال ههنا وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال على رضى الله عنه فى الجار\* و الله لابن ابى طالب أنس بالموت من الطفل بشى امه\* و هذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس و بان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما و قاعدا حال من المجرور و قائما من الضمير المرفوع كما فى اول الباب فى نحو ضربت زيدا قائما قاعدا ( قال المالكي و من الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاتى بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما انت الكامل فى الرجولية عالما و مثله هو زهير شعرا و كونه حالا رأى الخليل و قال احمد ابن يحيى هو مصدر اى انت العالم علما و الذى ارى ان المصدر فى مثله يتميز لانه فاعل فى المعنى اى انت الكامل علما اى علمه و هو الكامل شعرا اى شعره و الدليل عليه انك تقول هو قارون كنزا و الخليل عروضا و سيويه نحوا و هذه ليست باحوال و لا مصادر\* ثم اعلم انه لا قياس فى شىء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبورا و لقيته فجأت و عيانا و كلمته مشافهة و آتيته ركضا و عدوا او مشيا و البرد يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة و سرعة و بطأ و نحو ذلك و اما ما ليس من تقسيماته و انواعه فلا خلاف انه ليس بقياسى فلا يقال جاء ضحكا او بكاء و نحو ذلك لعدم السماع ( ثم انه قد ذهب الاخفش و البرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لالحالية و العامل محذوف اى آتيته اركض ركضا كما هو مذهب ابى على فى ارسائها العراك ولو كان كما قال الجاز تعريفها و غيرهما على ان انتصابها على الحال لاعلى حذف المضاف فعنى مشيا ماشيا وقع المصدر صفة كما ان

٣ قوله ( كدأبك من ام آه ) و تمامه\* و جارتها ام الرباب بمأسل ٣\* اى اعتدت البكاء من عينة كعادتك من هاتين المرأتين و اصابك من التعب منها ما اصابك منهما قبل كذا فى الشرح و البيت السابق يدل على هذا المعنى

٣ مأسل بفتح السين اسم رملة و جبل بعينه ٤ و قوله ( نحو قلته صبورا ) يقال قتل فلان صبورا و حلف صبورا اذا حبس على القتل حتى يقتل او على اليمين حتى يحلف صبرته اى حبسته



الصفة وقعت مصدرا في نحو قمت فأنا على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء  
ولا يمنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اى اتينه ذاركض الا انه لا مبالغة  
فيه كما مر في خبر المبتدأ ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كتبه فاه الى في وهشام  
يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدايد وارسلمها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال  
معرفة واما نحو جاء البرق فبين اوصاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لاجل كما يجيء  
في الافعال الناقصة \* قوله ( ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو  
او بالضمير على ضعف والمضارع المثنى بالضمير وحده وماسواهما بالواو والضمير  
او باحدهما ولا بد في الماضى المثنى من قد ظاهرة او مقدره ) اما جواز كون الحال جملة  
فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون  
المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون  
عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاني زيد راكبا ان المجيء الذى هو  
مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان  
الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اماطلية او ايقاعية بالاستقراء ه وانت في الطلبية  
لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول  
ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت  
يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت  
الوقوع بلى يعرف بالعقل لامن دلالة اللفظ ان وقت التلغظ بلفظ الايقاع وقت وقوع  
مضمونه ( قوله فالاسمية بالواو والضمير ) انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة  
التي هي خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجيء فضلا بعد تمام الكلام فاحتجج  
في الاكثر الى فضل ربط مصدر الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط  
اعنى الواو التي اصلها الجمع لتؤذن من الاول الامر ان الجملة لم تتبع على الاستقلال واما خبر  
المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو لان بالخبر يتم الكلام بالصلة يتم جزء الكلام  
والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه معنى كأنها من تمامه فاكتفى في ثلثتها  
بالضمير بلى قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما  
بعد الانحوا ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءنى رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض  
لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدأ مصدره بالواو ( قوله او بالواو او بالضمير ) اجتماع الواو  
والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا  
في الربط ( واما انفراد الضمير فقال الاندلسى ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب  
الواو ايضا نحو جاني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى  
المفرد سواء اذا المعنى جاني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال  
جملة وان اردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير  
فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاني زيد يديه على رأسه وكتبه فوه الى في او خبرا  
نحو قوله \* خرجت مع البازى على سواد \* فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك

ه ( قوله وانت في الطلبية

لست على يقين من حصول

مضمونها ) يعنى معناها

المصدرى الذى يدل عليه

يجوهرها فان ذلك هو

مضمونها الاصلى واما

الطلب فهو مدلول الصيغة

العارضة وهو في حكم

الايقاع من الانشآت

الايقاعية فتأمل

٢ هو لبشارين برد و صدره

\* اذا انكرتني بلدة او انكرتها \*



النهار وانتصف بمعنى  
ومنه قول المسيب بن علس  
يدكر غائصا \* نصف النهار  
الماء غامرة ورفيقه بالغيب  
لا يدري \* يعني والماء غامرة  
فحذف واو الحال هكذا  
في الصحاح فعلى هذا الضمير  
في الحال قتأمل

٤ ( قوله جاءني زيد عليه  
جبة وشي ) الوشي نوع  
من الثياب معروف

٥ ( قوله فالحقه بالهاديات  
ودونه جواهرها في صرة  
لم تزيل ) فالحقنا أي الحقنا  
الفرس باوائل الوحش  
والحال ان الجواهر  
والتخلفات في جاعة  
وسنصطادها ايضا قبل  
تفرقها على غفلة منها  
والجواهر الدواخل في  
الحجرة والمكان قال في  
الصحاح الصرة الضجة  
والصيحة والصرة الجماعة  
والصرة الشدة من كرب  
 وغيره وقول امرء القيس  
فالحقه البيت يحتمل هذه  
الوجوه الثلاثة هو يصف  
فرسه وقوله لم تزيل أي  
لم تفرق

٦ ( قوله وبيداء سملق )  
السلق القاع الصفصيف  
وكذلك السملق بزيادة الميم

لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو  
والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر الجملة كقوله \* ٣ نصف النهار الماء  
غامره \* فلا شك في ضعفه وقلته ( وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية  
ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم ٤ جاءني زيد عليه جبة وشي \* بمعنى  
مستقرة عليه جبة وشي \* يريدانه ليس بجملة بل هو مفرد تقدير افلذا خلا من الواو وذلك  
لان الظرف اذا اعتمد على المبتدأ جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد انه  
وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله \* ٥ فالحقه بالهاديات ودونه \* جواهرها  
في صرة لم تزيل \* وقوله وان امرء الاسرى اليك ودونه \* من الارض موماة ٦ وبيداء  
سملق \* ولو كان مفردا لم يجز الواو وايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي \* ولو لم يكن  
جملة لم يدخل عليه ان وان ارادانه لا يتمتع ان يقدر بمفرد فسلم وحكم الجملة المصدرية  
بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من  
انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف  
نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كأنها باقية على سميتها بخلاف لا يكون وما كان  
ونحوهما وقد تخلوا الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابس نحو فولك خرجت زيد  
على الباب وهو قليل ( قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده ) وذلك لان المضارع على  
وزن اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما  
هو يصلح للحال وضعها وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغنى  
عن الواو وقد سمع قت واصلك عينه وذلك ما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها  
بتقدير وانا اصلك فتكون اسمية تقدير او بشرط في المضارع الواقع حال خلوه من حرف  
الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه  
المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا ضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال باحد  
المعنيين غير حال بالآخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة  
أي المصدرية بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن  
التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قداما ظاهرة او مقدره في الماضي اذا كان حالا  
مع ان حالته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان  
يستشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالجى \* بلفظ  
قد ههنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك ( قوله  
وماسواهما ) أي ماسوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلاثة اقسام المضارع المنفي  
والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلاثة اوجه  
اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صارت تسعة اقسام وهذه امثلتها  
جاءني زيد وماركب غلامه وماركب عمرو وماركب غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه  
ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه  
هذا ما قاله المصنف ( وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم ٧ لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير



اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لناقضته للحال  
 ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى  
 الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا  
 اتنى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا  
 انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا اتنى  
 المضارع بلازمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده  
 عن الواو كما ثبت لان معنى جاءني زيد لا ير كب اى غير راكب فهو واقع موقع المفرد  
 ودخوله لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فالهنا جازان تررنى  
 لا ازرك وفلا ازورك كما جازان تررنى ازرك ورازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن  
 مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس  
 الحال في الحقيقة في نحو لا ير كب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو ير كب لان  
 الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا يتنى المضارع حالا بلن لما ذكرنا  
 قبل (قوله ولا بد في الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة) قد تقدم علة ذلك (والاخش  
 والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضى المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو  
 قوله \* ٧ كما انتفض العصفور ببله القطر \* وقوله تعالى \* اوجاؤكم حصرت  
 صدورهم \* وغيرهم اوجبوه للماضى والاول قريب وقيل ان الماضى في نحو قولهم  
 اضربه قام او قد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والى انه شرط لاحال  
 اى ان قام او قد كما يجيء في حروف العطف ولو كان حالا لسمع منه قد او الواو كما  
 في غيره من الماضى الواقع حالا واذا كان الماضى بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو  
 وقد اكثر نحو مالقيته الا اكرمنى لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو  
 تاويل الامكرم الى فصار كالمضارع المثبت وقديجى مع الواو وقد نحو قولك مالقيته  
 الاوقد اكرمنى ومع الواو وحدها نحو مالقيته الاواكرمنى لان الواو مع الاتدخل  
 في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رجل الاولة نفس امارة ولم يسمع فيه قد  
 من دون الواو نحو مالقيته الاوقد اكرمنى وفي غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضى  
 المثبت ضمير قبوت قد معه اكثر من تر كها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوتعالى اوجاؤكم  
 حضرت صدورهم \* قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من  
 انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فتح و جاءني زيد وقد خرج ابوه  
 اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لا بد منهما كقوله \*  
 تقول وقد تر الوظيف وساقها \* الست ترى ان قد اتيت بمؤيد \* ولا يقال جاءني زيد  
 قد خرج عمرو ولا جاءني زيد وخرج عمرو ( واجاز الاندلسى على ضعف دخول قد  
 في الماضى المنفى بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا  
 لكون قد لتحقيق وقوع الفعل ومالقيته \* قوله ( ويجوز حذف العامل كقولك  
 للسافر راشدا مهديا ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه وشرطها ان

٧ قوله ( كما انتفض آه )  
 اوله \* واني لتعروني  
 لذ كراك هزة \* او  
 نفضه بخطه



تكون مقررة لمضمون جملة اسمية ) اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائز اكان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف خلف زيدا او في غير الاستفهام كقوله تعالى ﴿ ايجسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ﴾ اي بل نجمعها قادرين و من المواضع التي يحذف منها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي آخذا في الازدياد يقال هذا في ذى اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربني زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميامرة وقيسيا اخرى وقوله ﴿ ٢ ﴾ في السلم اعيار اجفاء وغلظة ﴿ وفي الحرب اشباه النساء العوارك ﴾ خلاف البر وعركت المرأة اي حاضت ﴿ ٣ ﴾ وفي العيادة او لاد العلات ( ينو العلات او لاد الرجل من نسوة شتى انما سمين علات لانه عل من هذه بعد الاولى والعل هو الشرب الثاني

٤ قوله ( المنتقلة ) اي عن صاحب في وقت نحو جاء زيد راكبا فان الركب منتقل عن ذلك في وقت

٥ قوله تعالى ﴿ ثم وليتم مديرين ﴾ وقولهم تعال جايئا وقم قائما قال تعالى ﴿ والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ﴾ على قراءة النصب في الاربعة وقال تعالى ﴿ كالتى نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا ﴾ وتخالف العامل والحال اذن اكثر من تواققهما وللاول ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيديويه في نحو اقاعد او قدسار الركب واما المؤكدة فليست بقيد بتقيدها مالمها ٤ كالمنتقلة واذا جائت بعد الاسمى وجب ان يكون جزءا هامعا فبين جامدين تجي



اما لتقرير مضمون الخبر وثأ كيد واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر  
 كقوله \* انا ابن دارة مشهورا بهانسي \* وهل بدارة يا للناس من عار \*  
 وكقولا انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت  
 عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة  
 واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر لنفسك نحو انا عبد الله آ كلا  
 كما يأكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك  
 الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا و \* هذه ناقة الله لكن آية \* ه وهو  
 الحق بيننا فقولك آ كلا ومرحوما ومصداقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا  
 بهانسي وقولك كاملا وسفاك الدماء وآية ومعروفا وبيننا لتقرير مضمون الجملة  
 وثأ كيد و قولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم  
 الاول اى الذى للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق  
 حتى يؤكد بمصداق وكذلك ليس في كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين لان مضمون  
 الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القران فصار كأنه هو  
 وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للسكنة ( واختف في العامل في المؤكدة التي بعد  
 الاسمية فقال سيويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال  
 حقت الامر ٦ اى تحققت وعرفته اى اتحققه واتبه عطوفا ( وفيه نظر اذ لا معنى  
 لقولك ٧ تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا  
 فهو مفعول ثان للاحال ( وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم  
 سخيا وليس بشئ لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ  
 هذا المعنى وايضا لا يترد ذلك في نحو \* هذه ناقة الله لكم آية \* وهو الحق  
 مصداقا \* وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما ( وقال ابن خروف العامل مبتدأ لتضمنه  
 معنى التنبه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد  
 ابوك مما لم يثبت نظيره في شئ من كلامهم ( والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك  
 وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه او لغيره كأنه قال يعطف  
 عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصداقا وذلك لان الجملة وان كان  
 جزء آها جامدين جودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئها الى الاخر  
 معنى معانى الفعل الاترى ان معنى انا زيد انا كأن زيد فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة  
 على جزئى الجملة ولا على احدهما لضعفهما في العمل وذلك خلفا معنى الفعل فيها هذا  
 ويحوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما ليت زيدا راكبا  
 ولا يجوز الحذف اذا ثابت عن غيرها كما في ضربى زيدا قائما واذا توقف المراد على  
 ذكرها كما تقول في الحصر لا تأتيني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة  
 وقاطبة ولا تضافان وتقع كافة في كلام من لا يوثق بعريته مضافة غير حال وقد خطوا  
 فيه \* قوله ( ٨ التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة ) قوله

٥ وهو زيد معروفا وهو

الحق مصداقا نسجه

٦ قوله ( اى تحققت ) وكذا

حققت

٧ قوله تيقنت الاب آه

وصرت منه على يقين

٨ التمييز مصدر ميزت اذا

خلصت شيئا من شئ وشبهه

بالمفعول انه واقع في الامثلة

موقع المفعول ( حلبي )



ما يرفع الابهام ( جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما ) وقال عن ذات ( احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لاعن ذات ) قلت سلمنا ان الحال تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لاعن نفسها ( وكذا زيد القهقرى في قولك رجع زيد القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لاعن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمه وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاني ٩ رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمه بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر احد او صافه تمييزا يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل اذن رفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا على مافسره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاني العالم زيد وكذا البدل ٢ من الضمير الغالب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وره رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلاثة رجال وله ان يعتذر ٣ بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد ينجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذا كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفر سخان ( قوله الابهام المستقر ) قال احتزرت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابضرب عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يثبت منه بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما ايضا من جهة الابهام ٤ ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسر والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد كما يخل به ( قوله عن ذات مذكورة او مقدره ) ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة \* ( قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرين درهما وسيأتي واما في غيره نحو رطل زيتا ٥ ومنوان سمننا وعلى التمرة مثلها زيدا فيفردا ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر ) قوله فالاول يعني الذي يدفع الابهام عن ذات مذكورة ( قوله عن مفرد ) لفظة عن في مثله تفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال افعلت هذا عن امرك وعن

٩ وقوله ( رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمه بالوضع صالحة لكل فرد ) الماهية معلومة والابهام في الافراد كما في الرجوع بعينه وكذا الحال في جاني العالم فان الماهية المخصوصة مفهومة من هذه الصفة

٢ قوله ( من الضمير الغائب في نحو مررت به زيدا ) هذا اذا لم يرجع الضمير في به الى مذكور لكن حقه حينئذ ان يميز لان يبدل منه وان رجع الى مذكور فلا استواء في الابهام

٣ عن الاعتراض بنحو خاتم فضة ومائة رجل بان المجرور في هذين داخل نسخه

٤ قوله ( لا يدل لفظ المستقر على انه وضعي ) وربما يقال المطلق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوضعي • وقفي ان برا نسخه



تقدمك اى ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له  
او عن نسبة في جملة او شبهها اى النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شئ في الظاهر  
والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله  
بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اى للاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد  
في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع  
اذ هو في الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم  
ينتصب عن تمام الاسم او عن تمام الكلام اى ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له  
بالمفعول الذى يحى بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع  
بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى ﴿ لتركبن طبقا عن طبق ﴾ والاول اولى ( قوله عن  
مفرد مقدار غالبا ) تقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعة  
عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو  
الغالب او غير مقدار ( والمقدار ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره وبين والمقادير  
اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل  
كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج  
والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والمسوح  
كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة  
للتقدير كقوله تعالى ﴿ ملء الارض ذهبا ﴾ وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك  
انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا  
وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز اردت بها  
المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد  
بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما  
يوزن به وكذا في غيرها ( وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله  
ويكون بحيث يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا ه وباب ساجا و ثوب خزا  
والحفص في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى تمييز ونصب المميز  
نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار  
اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنونين  
بالاضافة وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثانى  
على التمييز ( وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي  
المائة والالف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه  
قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا و ماثين عاما واثماتر كوا الجر في العدد المركب نحو  
احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى  
مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلاً لثلاثة اسماء كاسم واحد

٤ قوله ( كصنجات  
الوزن ) صنجة الميزان  
معرب قال ابن السكيت  
ولا تقل صنجة

٥ قوله ( وباب ساجا )  
الساج ضرب من الشجر



لقفا ومعنى واما نحو ثلثة عشر ك فمخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذى فى اخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كاذ كرنا فى صدر الكتاب بل مشا بهلها فلم يحذف فى الاضافة حذف نون الجمع فيها لمبايتها اياها ولم يثبت معها لمشا بهتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشر ودرهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشرون قال \* وستوك قد كربت تكمل \* اجراء له مجرى احد عشر ( قوله واما فى غيره ) اى فى غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمننا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبيل واما بالتونين وهو اما ظاهر كما فى رطل زيتا واما مقدر كما فى خمسة عشر وفى كم واما بنون التثنية كما فى منوان سمننا واما بالاضافة كما فى مثلها والمبهم المحتاج الى التمييز فى ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملء اى قدرا ما يملأ به الشئ فرجلا تفسير مثل وزيد تفسير ملء ( ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التونين ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاقنى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا لمشا بهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التى تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا وقد يكون الاسم فى نفسه تاما لاشئ آخر اعنى لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز ( وذلك فى شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كواضع التجب نحو ياله رجلا ويالها قصة ويالك ليللا ويولها خطة وما احسنها مقلة والله دره رجلا جاءنى وويحه رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اى الذى فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب فى التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا و اى رجل ردا عليه ولا ريب فى ان التمييز فى نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعنى من ويله الى ياله فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله كرم الله وجهه فى نهج البلاغة \* ياله مراما ما ابعد \* وقول امرء القيس \* فيالك من ليل كان نجومه \* بكل مغار القتل شدت يذبل \* ٢ \* وقول ذى الرمة \* ويلها ٣ روحة والريح ٤ معصفة \* والغيث مرتجز والليل مقرب \* وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد فياله رجلا ويولها فارسا ويوايحه رجلا

٢ وبعده \* كان الثريا علقت فى مصامها \* بامراس كتان الى صم جندل \* مغار القتل الجبل الشديد القتل ومحكمه ويذبل اسم جبل وكانه يتجمت من طول تلك الليلة حتى كان نجومه شدت فى جبل لا تتحرك اصلا فلا تحول نجومها السارية من مصامها و موضعها والامراس الاحبال وكتان خيط قنب والبيت لامرء القيس ٣ قوله روحة من الرواح ضد الصباح ومعصفة اى شديدة من قولهم اعصفت الريح اذا اشتدت والغيث مرتجز اى قائل بالرجز وهو الشعر وهو كناية عن كثرة الامطار بحيث ان اقطاره متقاربة كتقارب اجزاء الرجز والليل مقرب اى قريب

٤ قوله معصفة اى صاففة



ولقيت زيدا فله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يالك من شجاع والله  
 درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن  
 النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يالزيد  
 رجلا وكقول الشاعر \* ويلم ايام الشباب معيشة \* مع الكثرة يعطاه الفتى الملتف الندى  
 \* والله درزيد رجلا قال \* لله در انوشروان من رجل \* ما كان اعرفه بالدون والسفل  
 \* وويل زيد رجلا ومثله قولهم قال الله عز من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا او  
 من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمرة كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا  
 وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فعنى  
 لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويل ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام  
 الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا  
 فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يحى لهذا من زيد  
 شرح في التمييز عن النسبة ( وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى \* ماذا اراد الله بهذا مثلا \* )  
 فيمن قال انه تمييز لاحال وكذا قولك جبذا زيد رجلا والعامل في التمييز ٤ في القسمين هو  
 الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب  
 للتمييز في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه  
 رجلا ( قوله في فردان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ) ليس بتقسيم حسن  
 والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول  
 اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب  
 افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب  
 كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان  
 عددا لا احاد ولا يجوز ان تقصد الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان  
 كل عشرة نوع او تقول عشرون ضربا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد  
 لا يثنى بميزها المنصوب ولا يجمع كما يحى في بابها وان كان عن عدد ليس بجنس ويجب  
 افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت  
 الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والافراد نحو عندي مثله تمرا  
 او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمر او  
 ان لم يكن جنسا طبقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين  
 او رجلا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعنى بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد  
 عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس ( قوله  
 ه فان كان بالتونين او بنون التثنية جازت الاضافة ) انما جازت اثار التخفيف وذلك نحو  
 رطل زيت و منواسمن وكان عليه ان يقيد التونين بالظاهرة فان ما فيه تونين مقدرة وهو  
 في باين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى  
 التمييز كما يحى في بابهما ( قوله والافلا ) وذلك اذا كان مع نون الجمع او الاضافة امانون

٤ عن الضمير واسم الاشارة  
 نسخه

ه قوله فان كان وفي المتن ثم  
 ان كان



٦ اللام للتعجب والمدح وهو  
 اما التعجب من خيره وجوده  
 او من لبنه الذي ارتضعه  
 من ثدي امه و ترباه  
 مثل ذلك الولد الكامل في  
 الصفات والدر في الاصل  
 مصدر در اللبن اى نزل من  
 الضرع وقيل اريد به ههنا  
 الخير فانهم يعتقدون ان اللبن  
 منشأ لكل خير لانه من  
 غالب اقواتهم وهو مرفوع  
 بالابتداء عند سيبويه  
 وبالظرف عند ابى الحسن  
 وفارسا من باب تمييز النسبة  
 عند المص او من تمييز المفرد  
 عند الزمخشري وصاحب  
 الهادى حلبي  
 ٧ فان قلت ان التمييز ما يرفع  
 الابهام عن ذات و ظاهر ان  
 النسبة ليست بذات قلت  
 قوله عن نسبة غير متعلق  
 بقوله الثانى بل متعلق  
 بمتعلق الثانى وهو يرفع اى  
 والثانى عن ذات مقدرة  
 ناشئة عن نسبة فى علم السامع  
 وان نشأت النسبة عن  
 الذات فى الحقيقة حلبي  
 ٢ (قوله زيد متفقى شحما)  
 تفقا السحابة عن ماؤها  
 اى تشققت

الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هى مشبهة له واما قولهم فى حسنون  
 وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا فى التمييز عن  
 المفرد وكذا قولهم ممتلىء ماء ومثلثان ماء ومثلثان ماء وانا اكثر منه ما ليس مما انتصب فيه  
 التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن  
 النسبة كما فى امتلاء الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة  
 معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف  
 عطف فان اضيفت مع حذف المضاف اليه كما تقول فى عندي مثل زيد رجلا مثل رجل  
 فسد المعنى لانه تريدي عندي رجل ولا تريدي عندي شىء مثل رجل وكذا الوقت فى عندي  
 ملؤه عسلا ملء عسل لان الملىء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل (قوله  
 وعن غير مقدار) قد ذكرنا لم كان الجرفيه اكثر \* قوله (والثانى عن نسبة فى جملة او ما  
 ضاهاها نحو طاب زيد نفسا و زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او فى اضافة مثل يعجبني  
 طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ٦ والله دره فارسا) ٧ يعنى بالثانى ما يرفع الابهام عن ذات  
 مقدرة (قوله عن نسبة فى جملة) اى نسبة حاصلة فى جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم  
 الفاعل مع مرفوعه نحو ٢ زيد متفقى شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول معه نحو  
 الارض مفجرة عينا او افعال التفضيل معه نحو انا اكثر منك ما لا وخير مستقرا او الصفة  
 المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل  
 نحو حسبك زيد رجلا وويلم زيد رجلا وويلم زيد فارسا (قوله او فى اضافة) عطف على قوله  
 فى جملة اى نسبة فى اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل فى شبه الجملة اعنى  
 ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما  
 او كان درمضافا الى ظاهر واما ان كان درمضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد  
 والحق ان التمييز فى نحو لله در زيد فارسا وويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة فى شبه جملة  
 ايضا لان فيه معنى الفعل اى عجبنا من زيد فارسا وعجبنا من لذات الشباب معيشة (قوله ابا  
 وابوة ودارا وعلما) تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس  
 ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا والله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ونعنى  
 بما انتصب التمييز عنه الاسم الذى اقيم مقام التمييز حتى يبقى التمييز بسبب قيام ذلك الاسم  
 مقامه فضلا كزيد فى طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض فى قوله تعالى  
 ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان  
 فى الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يصلح ان يكون نفسه و متعلقه نحو طاب زيد ابا  
 يجوز ان تريدي بابا نفس زيد وان تريديه ابا واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة  
 نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه و صفة متعلقه نحو طاب  
 زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره او طاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون  
 نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقه لا غير نحو طاب زيد دارا (والقسمة الحاصرة  
 ههنا ان تقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والا اول اما ان يصلح



٣ ( قوله كفى زيد رجلا )  
 الظاهر انك اذا قلت كفى  
 زيد كان هناك ابهام في ان  
 الكافي من زيد ماذا هو  
 رجوليته او علمه وشهادته  
 فاذا قلت رجلا كان المقصود  
 رجوليته اي كفى رجلية  
 زيد وكذا اذا قلت شهيدا  
 كان المعنى كفى شهادته وعلى  
 هذا ينبغي ان يضاف ههنا  
 ايضا شئ الى زيد فيقال كفى  
 شئ زيد هو رجوليته وما  
 ذكره الشارح ههنا وفيما  
 تقدم يدل على ان الابهام في  
 ان الذات الكافي الذي هو  
 زيد ماذا فيكون التردد  
 والابهام في ذات موصوف  
 بالرجولية وذات موصوف  
 بالشهادة الى غير ذلك  
 فيفسر بذات مع صفة  
 الرجولية او بذات مع صفة  
 الشهادة والحق ما ذكرناه  
 وكذا الحال في طاب زيد  
 ابا اذا كان الاب عبارة عن  
 زيد فان حاصله ايضا طاب  
 زيد ابوة والتقدير طاب شئ  
 زيد هو ابوته وكذا معنى لله  
 در زيد فارساله در فر وسيته  
 وكذا معنى عز قائله عز قائلته  
 وعلى هذا قياس نظيره  
 فتأمل  
 ٤ اما وصفا نسخته

ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيدا ابا او لا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان  
 يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاوول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب  
 زيد ابوة او لا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات  
 المقدرة ههنا قلنا في ٣ كفى زيد رجلا كفى شئ زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شئ زيد  
 نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي الشئ المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته  
 صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شئ ورجلا تمييز لشئ  
 المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين  
 كان منسوب اليه الفعل او شبه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصل جعلنا  
 ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل  
 زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه ٤ او وصفاله او غير وصف  
 اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابوزيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد  
 جعلنا النفس كالمعلق له حتى صح اضافتها اليه \* قوله ( ثم ان كان اسما يصح جعله لما  
 انتصب عنه جاز ان يكون له ولتعلقه والافهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون  
 جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال ) يعني  
 ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه  
 اولا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة  
 جاز ان يكون له ولتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا  
 في طاب زيدا ابا فانه يصح ان يكون زيد او ان يكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون ما صح  
 ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يربطها  
 ابوة زيد نفسه لا ولاده وان يربط ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا  
 في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح  
 ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه ( قوله فيطابق فيهما )  
 يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع  
 ( قوله فيهما ) اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه  
 ( وقوله ما قصد ) اي المفرد والمثنى والجمع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد  
 ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب  
 عنه اي زيد فثبته ان ثبت زيد او جعلته ان جعلته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت  
 اياه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثبتت ابا فقلت  
 طاب زيد ابوين لان المقصود به مثنى وان قصدت آباء جعلته فقلت طاب زيد آباء  
 لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين  
 وطاب الزيدون آباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القران ان كان  
 فاما ان اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا  
 نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء وطاب الزيدون ابوين او آباء



الاكثرين حصا \* وبعده \*  
قوم هم الانف والاذناب  
غيرهم \* ومن يسوي بانف  
النافة الدنيا \*

٦ ( قوله غضاضة ) ذلة  
ومنقصة

٧ ( قوله وابشر بذلك )  
بشرت الرجل ابشره بشرا  
و بشرت بكذا ابشر اى  
استبشرت

٨ ( قوله وقرمك عيوننا )  
قرت عينه تقروهي تقيض  
سخت

٢ ( قوله ورجح المصنف

الى قوله وانا لا ارى

بينهما فرقا ) اعتبر المص ان

العامل هو التعجب نفسه

او المدح نفسه فكانه قال

على سبيل الانشاء تعجب

منه فارسا فان جعل تميزا

كان المعنى تعجبت من فرسيته

وان جعل حالا كان المعنى

تعجبت منه في حال فروسيته

فيتقيد انشاء التعجب بزمان

الفروسية وليس بمقصود

والشارح زاد اعتبار معنى

الحسن فيه وجعله عاملا

في التمييز والحال فصار مأل

المعنى على الوجهين واحدا

فلايس في ان التميز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والاطابق ما انتصب عنه واما  
ان اختلفا وكان التميز جنسا نحو طاب الزيد ان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل  
اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه وملتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا تطابق به  
ما تقصده فيما لا يصح الاملتعلقه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذا ما قاله المصنف  
والاولى ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس  
فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحوهم حسنون وجها وطيون عرضا ويجوز  
وجوها واعراضا قال الله تعالى ﴿ فان ظنن لكم عن شئ منه نفسا ﴾ وقال على  
رضى الله تعالى عنه ﴿ فطيبوا عن انفسكم نفسا ﴾ واما اذا اللبس فالمطابقة لا غير  
لا يجوز زيد طيب ابوا انت تريد آباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد  
دارين قال الله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيوننا ﴾ واما قول الخطيئة ﴿ ه والا كرمين  
اذا ما ينسبون ابا ﴾ فانما وحد الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثني  
اذا لم يلبس نحو قر زيد عيوننا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
﴿ فاصدع بامرئك ما عليك ﴾ ٦ غضاضة ﴿ ٧ وابشر بذلك ﴾ ٨ وقرمك عيوننا ﴿ قوله الا  
ان يكون جنسا ﴾ قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت  
ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آباءه وكذا تقول طاب الزيدان  
او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه  
الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قال تعالى  
﴿ بالاحسرين اعمالا ﴾ ( قوله وان كان صفة ) قسيم قوله ان كان اسما يعنى ان الصفة  
لم تجىء صالحة لما انتصب عنه وملتعلقه كاجاء الاسم بل لم يجىء الا لما انتصب عنه فقط  
فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى  
يكون جنسا وذلك نحو لله درك اودر زيد فارسا وكني زيد شجاعا ( قوله واحتملت  
الحال ) قال الاكثرون هي تمييز ( وقال بعضهم هي حال اى ما عجبه في حال فروسيته  
( ٢ ورجح المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص  
المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عند ما احسن  
فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه  
في حال فروسيته وتصريحهم بمن في الله درك من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم  
عز من قائل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب  
عنه بدليل تصريحهم به في نحو يالك من ليل وعز من قائل وقائله الله من شاعر ومررت  
برجل هدىك من رجل وحسبك من رجل اى هدىك هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب  
عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو  
طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله درك فالدر في الاصل ما يدر اى  
ما ينزل من الضرع من اللبن ومن النعيم من المطرد وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح  
الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منشى العجايب



فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه تعالى نحو قولهم  
 لله انت والله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله \* قوله ( ولا يتقدم التمييز والاصح ان  
 لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والبرد ) اي لا يتقدم التمييز على عامل اذا كان عن تمام  
 الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله \* ثلاثون للمجر حول لا كيلا \* ضرورة  
 وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي  
 كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل  
 التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا ودر  
 زيد فارسا وويلم زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل  
 ٣ وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم  
 رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم  
 فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل  
 الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فجوزه المازني والكسائي  
 والبرد نظر الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور  
 كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو \* وفجرنا الارض  
 عيوننا \* اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلا الاناء ماء  
 اي ملاء الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل في ليست العلة  
 بمرضية اذ ربما يخرج الشئ عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كفعول ما لم يسم فاعله  
 كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد  
 الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صوزة المفعول حكم المفعول من  
 جواز التقديم ( وقيل ان الاصل في التمييز ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء  
 كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثله وسمن منوان  
 وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها لغرض الابهام  
 اولا ليكون اوقع في النفس لانه يتشوق النفس الى معرفة ن ابهم عليها وايضا اذا فسرت  
 بعد الابهام فقد ذكرته اجالا وتفصيلا وتقدمه مما نخل بهذا المعنى فلما كان تقدمه  
 يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال  
 وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف  
 ضايعا ( واجاز الكوفيون كونه معرفة ٤ نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم  
 بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه ) وعند البصريين معنى سفه  
 نفسه سفها اوسفه في نفسه والم بطنه متضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره  
 وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يحى  
 في باب الاضافة \* واعلم انه لو قيل ان افعال التفضيل اذا اضيف الى شئ فالذي يجري  
 عليه افعال التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده  
 على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه افعال و متعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا

٣ اي افعال التفضيل  
 ٤ قوله ( نحو سفه نفسه )  
 قال في الصحاح قولهم سفه  
 نفسه واخوانه كان الاصل  
 فيها سفهت نفس زيد ورشد  
 امره فلما حول الفعل الى  
 الرجل انتصب ما بعده  
 بوقوع الفعل عليه لانه صار  
 في معنى سفه نفسه بالتشديد  
 هذا قول البصريين  
 والكسائي ويجوز عندهم  
 تقديم هذا المنصوب كما يجوز  
 غلامه ضرب زيد وقال  
 الفراء لما حول الفعل من  
 النفس الى صاحبها خرج  
 ما بعده مفسر البديل على  
 ان السفه فيه وكان حكمه ان  
 يكون سفه زيد نفسا لان  
 المفسر لا يكون الا نكرة  
 ولكنه ترك على اضافته  
 ونصب كنصب النكرة  
 تشبيها بها ولا يجوز عنده  
 تقديمه لان المفسر لا يتقدم



٥ ففي قولك زيدا فره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيدا فره منك عبدا زيد هو مولى العبد ( اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيويه اى هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين في الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل لاسببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك يزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى ﴿ فالله خير حافظا ﴾ انتصب حافظا على التمييز اى خير من حافظ فهو والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين ( وقول الاعشى ﴿ تقول ابنتي حين ٦ جد الرحيل ﴾ ابرحت ربا و ابرحت جارا ﴾ ابرحت اى جئت بالبرح او صرت ذابرح والبرح الشدة فمعنى ابرحت صرت ذاشدة وكال اى بالغت ٧ و كملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اى ابرح جار هوانت وكذا قوله ﴿ اجار تاما انت جارة ﴾ لان ماء الاستفهامية تفيد التفخيم كافي قوله تعالى ﴿ القارعة ما القارعة ﴾ اى كملت جارة فمعنى ما انت كملت فالمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شراهر ذاناب ان شره مبتدأ لفظا فاعل معنى المنصوب في مثله تمييز عن النسبة تقديرا اى كأن مبتدأ لفظا بمعنى كأن لفظه مبتدأ وكأن معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم ﴿ قوله ( المستثنى متصل ومنقطع ٨ فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج ) اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بمحد مفرد من حيث المعنى قال وذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد وذلك لان الخدميين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حد واحد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج بلى يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية ( قوله لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لان سلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيًا واثباتًا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لان تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كافي جاءني القوم الا جارا المخالفة الحمار القوم في المجيء ( قوله من متعدد ) اى من شئ ذى عدد ( قوله لفظا او تقديرا ) تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرًا نحو ما جاءني الا زيد اى ما جاءني احد الا زيد ( قوله بالا واخواتها ) ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجيء زيد فالمستثنى الذى لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيدا ولم يكن نحو جاءني القوم الا جارا فقدتين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ( ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار

٥ قوله ( ففي قولك زيد افره عبد ) فره بالكسر اشرو بطر فهو فره وفره بالضم فهو فاره اى حاذق وقياسه فره ٦ قوله ( جد الرحيل ) وفي الصحاح اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا و ابرحت جارا اى اجبت وبالغت ٧ قوله ( وكملت ربا ) وكل ثلث لغات ارداها الكسر ٨ المتصل المخرج كذا في المقروءة



معقولته لان زيدا في قولك جاء في القوم الازيدا لوقلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف  
 الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولاخراج الابدال دخول فان جاز الشك  
 في مثله لم يصح في نحو قوله على دينار الا اذا قلنا لعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو  
 المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع  
 القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد  
 في الكتاب العزيز ٢ من الاستثناء شئ كثير كقوله تعالى ﴿ فلبث فيهم الف سنة الا  
 حسين عاما ﴾ فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن  
 مثله علوا كبيرا ( فقال بعضهم نختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام  
 مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الازيدا قرينة تدل السامع على  
 مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشئ لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج  
 ولاخراج الامع الدخول وايضا بتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحوله على  
 عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ  
 العشرة تسعة وهو محال ( وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى  
 والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقوله على عشرة الا واحدا بمعنى له على  
 تسعة لافرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم  
 لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعه هي له مفردة بلا استثناء  
 وهو الخمستان والامفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شئ من هذه  
 المعاني الثلاثة وايضا اجاعهم على ان الاستثناء مخرج يبطله هذا ويلزم مثل ما فروا منه  
 في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع ﴾  
 لان الناس جنس يع المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم  
 وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده ( وقال اخرون وهو الصحيح المنذفع عنه  
 الاشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل  
 البعض داخل في المبدل منه والتناقض بمجئ زيد وانتفاء مجيئه في جاني القوم الا زيدا  
 غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجئ منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب  
 الى القوم مع قولك الازيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاني غلام زيد ٤ ورأيت غلاما  
 ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شئ ذي جزئين  
 او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا  
 وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما يبق من اجزاء المنسوب اليه يجران استحق الجر  
 كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك  
 نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع  
 نحو جاني القوم الازيدا لان المجموع هو المسند اليه ( فزيدة الكلام ان دخول المستثنى  
 في جنس المستثنى منه ثم اخرجه بالاواخواتها انما كما ناقل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم

٢ قوله ( من الاستثناء )  
 الا في المنقطع

٤ قوله ( ورأيت غلاما  
 ظريفا ) وكذا سائر  
 المتبوعات مع توابعها



التناقض في نحو جاءني القوم الازيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤني ولا في نحوله على عشرة الادرهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحده على وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ٥ ففي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والخراج قبل النسبة فلا تناقض \* قوله ( وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدا على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد خلاو عدا في الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ) شرع بين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ٦ ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يتنجح الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى وإنما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصبه مستثناه كما يجيء واختلف في عامل النصب في المستثنى ( فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول ) وقال المبردو الزجاج العامل فيه الالقيام معنى الاستثناء به والعامل مابه يتقوم المعنى المقضى ولكونها نائية عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن نادى ( وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الامحذوفة الخبر فتقدير قام القوم الازيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدر او الموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالاعنده تكون كالنائب عن ان المقدرة ( وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لافاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فلا العاطفة فكان اصل قام القوم الازيدا قام القوم ان زيدا ٢ لاقام اي لم يقم فلان في حكم ما قبل الا ونقضه نفيها كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان ( وفيما قال نظر من وجوه لان لاعلى المعنى الذي اوردنا غير عاطفة ٣ ومع التسليم فان لا العاطفة لاتأتى الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الازيد ولان فيما قال عز لا لان مرة وللأخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معاني موضع ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الازيد ( وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادى والا

( وحرف )

٥ ( قوله في الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع آه ) هذا مخالف لما سبق في بحث تقديم الفاعل اذا وقع مفعوله بعد الا من ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا في الصورة المذكورة وذلك لان ما بعد الامن حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الازيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة اذ يشعر كلامه هنا كون المستثنى مع المستثنى منه من جملة واحدة معنى ٦ ( قوله ما اجتمع فيه شرطان آه ) قيل لكن يحتاج الى قيد آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج قرأت الايوم كذا فانه منصوب على الظرفية لاعلى الاستثناء وفيه بحث لان الكلام في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله اذا كان بعد عدا ٢ ادخال لاعلى الماضي من غير تكرير قليل جدا ٣ لانها داخلية على الخبر وليس هناك معطوف عليه وقوله مع التسليم اشارة الى امكان تقدير المعطوف عليه اي ان زيدا قعدوا لاقام



وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعمل ما ثبتت ورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكننا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكننا نقدر بعد انت والاسد ونحوه (وقال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الاقال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الازيدا اخوتك وهذا لا يرد الاعلى مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعى ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى اذا الجملة ليست بانقض مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذى يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقوية بها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيويه في كتابه في مواضع فنقول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم ٤ هذا كاه في المستثنى المتصل (واما المنقطع فذهب سيويه انه ايضا منتصب بما قبل الامن الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب فحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهى وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهاذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غنى الا انه شقى والمتأخرون لما رواها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن للاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءنى القوم الا جارا اى لكن جارا لم يجىء (قالوا وقديجى خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى ﴿الاقوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم﴾ وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كاتصابه في المتصل (وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيًا وايجابًا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك دينار ان سوى الدينار الفلانى وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجىء والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءنى القوم الازيد لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدى الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب (قوله او مقدما على المستثنى منه) يعنى اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البطل لان البطل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكي يونس ان بعض العرب يقول مالى الابوك احد فجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول مالى الابوك

٤ فذهب على هذا ان الجملة  
عامة في المستثنى لتمامها للمعنى  
الفعل فيها سواء كان معنى  
الفعل فيه اولا وهو المختار  
عندى نسخه



صديقا على ان ابوك مبتداً ولى خبره وصديقا حال وتقول من لى ابوك صديقا فمن مبتداً  
 ولى خبره وابوك بدل من من كائنك قلت الى احد الابوك وصديقا حال وتقول مالى الازيدا  
 صديق وعمر او عمرو وقتنصب عمرا على العطف على زيدا ورفعته على انه مبتداً محذوف الخبر  
 اى وعمر وكذلك \* واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان تأخر عناسب  
 الى المستثنى منه نحو ماجاءنى الازيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخير  
 عن المستثنى منه نحو القوم الازيدا ضربت (ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا  
 فى الاختيار نحو قولك الازيدا قام القوم وقوله \* وبلدة \* ليس بها طورى \* ولا خلا الجن  
 بها انسى \* شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طورى ولا بها انسى خلا الجن فاضمر  
 الحكم والمستثنى منه وبها انسى الظاهر تفسيره فاذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى  
 منه وذلك فى الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الازيدا  
 لم اضرب وزيد الا را كمال يأتى (وجوز الكوفيون فى السعة تقدم المستثنى على المستثنى  
 منه والحكم معاً نحو الازيدا ضربنى القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى فى المفرغ على  
 الحكم نحو الازيدا لم اضرب) (والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا وبتعنه القياس  
 ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه فى الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم  
 الى المجموع وهو فى الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم  
 المجئى فى قولك جاءنى القوم الازيدا وان لم يكن فى الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون  
 بعد المخرج منه فكان حقه ان يجئ بعد الحكم والمستثنى منه معالكنه جوزوا لكثرة استعماله  
 تقدمه على احدهما نحو جاءنى الازيدا القوم والقوم الازيدا اخوتك ولم يجوز تقدمه عليهما  
 معا وفى المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه \* واعلم ايضا انه لا يلزم ان  
 يكون العامل فى المستثنى هو العامل فى المستثنى منه بل قد يختلفان كما فى قولك القوم  
 الازيدا اخوتك هذا عندهم من جعل العامل فى المبتداً الابتداء لا الخبر (قوله او منقطعا على  
 الاكثر) اى منقطعا بعد الانحوا فى الدر احد الاحجار اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا  
 لان بدل الغلط غير موجود فى الفصحى من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين  
 احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ماجاءنى القوم الاحجار  
 وما جاءنى زيد الاعرا فهنا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذى يجوز حذفه  
 اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا فالاول نحو قولك ما فى الدار ٦ احد  
 الاحجار يصح ان يجعل الحمار انسان للدار كما قال ابو ذؤيب \* فان تمس ٣ فى دار برهوة  
 ناويا \* انيسك اصداء القبور تصيح \* ومثله مالى عتاب الا لسيف (فلسيويه فى مثل  
 هذا وجهان اذا ابدلت احدهما جعل المنقطع كالتصل لصحة دخول البدل فى البدل  
 منه والثانى ان الاصل فى نحو لا احد فيها الاحجار ان يقال ما فيها الاحجار اى ما فيها  
 شئ الاحجار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن  
 استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كائنك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من

٥ (قوله ليس بها طورى)  
 الطور الجبل والطورى  
 الوحشى من الطير والناس  
 يقال جام طورى وطورانى  
 ويقال ما بها طورى اى احد  
 قال العجاج وبلدة البيت

٦ لفظا احداذا وقع فى النفى  
 كان لمن يعقل فلهذا كان  
 استثناء الحمار منقطعا

٣ (قوله فان تمس فى دار  
 برهوة ناويا آه) الرهوة  
 والرهو المكان المرتفع  
 والمنخفض ايضا يجتمع فيه  
 الماء وهو من الاضداد  
 ورهوة فى شعرا بنى ذؤيب  
 عقبه بمكان معروف والصدى  
 ذكر البوم والصدى ايضا  
 ما يجيبك بمثل صوتك  
 فى الجبال وغيرها



الادعي فقلت لا احد فيها تأكيدي لاني كون الادعي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد اقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيهها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول ( وذهب المازني الى انه من باب تغليب العاقل على غيره كاتقول الزيدان والجمار جاؤني وهذا لا يطرده في جميع الباب نحو قوله تعالى ﴿ وما لهم به من علم الا اتباع الظن ﴾ وقولهم ليس له سلطان الا التكف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول سيويه وذلك نحو ما جاءني زيد الاعرو وما اعانه اخوانكم الاخوانه قال ﴿ ٤ ﴾ والحرب لا يبق لجاحها التخييل والراح ﴿ ٥ ﴾ الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح ﴿ ٦ ﴾ وقال ﴿ عشية لا تغني الرماح مكانها ﴾ ولا النبل الا المشر في المصمم ﴿ ٧ ﴾ والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون المجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى ﴿ لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ﴾ اي من رحمه الله تعالى ( وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فاستثناء متصل ( وقال السيرا في المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واما قوله تعالى ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية يهون عن الفساد في الارض الا قليلا ﴾ وقوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس ﴾ فلا يجوز الابدال في الآيتين لان التحضيض كالامر والشرط ولا يجوز ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد وكان الزجاج يجوز البدل في قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية آمنت ما آمنت قرية لان اللوم على ما فات دلالة على انتفاؤه ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الاسلاما بسلام اي متاركة ووداعا من قوله تعالى ﴿ واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ﴾ ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متناعمة و يجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ماضر الامانفح وما زاد الامانفص وما فيهما مصدرية وابوسعيد وابن مبرمان يقدران الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ( ومنه سيويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ﴿ ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم ﴾ بهن فلول من قراع التكايب ﴿ وقوله ﴿ فتى كملت اخلاقه غير انه ﴾ جواد فاي بقى من المال باقيا ﴿ فظاهر فيه اول وجهي سيويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه ناقص واحد وهو وجوده الكامل الممزق لماله يعدون ما في ظاهره ادنى شأبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه ففني عين الكمال عن معاليه ( قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر ) قال السيرا في لم ارا احدا ذكرا الجر بعد عدا الا لاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها ( وقال اي السيرا في ما علم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان

٤ قوله ( لا يبق لجاحها التخييل و المراح ) جمع الرجل اذا قمع عينه كالشخص والمرح شدة الفرح والنشاط والاسم المراح بكسر الميم النجدة الشجاعة حافر وقاح اي صلب

٥ قراع التكايب قبلها



النصب بها اكثر كما ذكر سيويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخالك ذم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قدم كونهما في محل نصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فتعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعا عند النجاة بعضهم ٦ وفيه نظر لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان تضر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اى جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ٧ ما النساء وذكرهن بعدا مضمره وقال بعضهم مأمول بالا ولم يثبت ( قوله وما خلا وما عدا ) انما لزم النصب بعدهما لان ماصدرية وهى تدخل على الفعلية غالباً كما يحى في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اى وقت ما خلا مجيئهم زيدا اى وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع الماصدرية نحو ٨ ما ذر شارق ونحوه ( وجوز الجرعى الجرب بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان مازائدة ( قوله وليس ولا يكون ) هما ايضا في محل نصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلها واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى ﴿ انا انزلناه في ليلة القدر ﴾ وقوله تعالى ﴿ حتى تورات بالحجاب ﴾ بخلاف ذلك ( واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرًا ومعرف باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا اولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتنى امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما ذن مالحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رأيت رجلا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يحى مثل ذلك في خلا وعا ولم تستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرع على انه قال الاحوص ﴿ فما ترك الصنع الذى قد تركته ﴾ ولا الغيظ منى ليس جلدا واعظما ﴿ اى الاجلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله ﴿ وكل ابى باسل غير اننى ﴾ ٩ اذا عرضت اولى الطرايد ابسل ( الطريدة ما طردت من صيد وغيره والطريدة الوسيقة وهو ما يسرق من الابل الباسل الشجاع

٦ قوله ( وفيه نظر آه قيل المراد البعض المطلق فيستقيم وقيل الضمير للجائى

٧ اوله كل شئ مهه ومهاه اى منصوبا بلفظ عدا كما يدل عليه ما روى ايضا ما خلا النساء وذكرهن وهذا من الضروب في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية

٨ اى ما طلعت شمس

٩ قوله ( اذا عرضت اولى الطرايد ابسل ) الطريدة ما طردت من صيد وغيره والطريدة الوسيقة وهو ما يسرق من الابل الباسل الشجاع



فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالاعلى اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء و احدوا اسخه  
 نحو قولك ما احد ضربته الازيدا يجوز ذلك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا  
 الازيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدأ  
 نحو ما احد لقيته كريم الازيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الازيدا بالرفع بدلا  
 من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الازيدا والابدال من صاحب الضمير اولى لانه  
 الاصل ولا يحتاج الى تأويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال  
 او الاصل لم يجوز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الازيدا بالرفع بدلا  
 من ضمير يقول لان القول ايسر بمنفى بل المنفى الضرب ( قال سيديويه اذا قلت ما رأيت احدا يقول  
 ذلك الازيدا او رأيت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا  
 قوله ) وانا لا ارى بأسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح  
 للابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الازيد لان المعنى  
 ما انصفني احد كلمته الازيدا ومنه قول عدى بن زيد \* في ليلة لا ترى بها احدا \* يحكى علينا  
 الاكوا كبها ٢ \* وترى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كاذب اليه سيديويه نظر  
 لكونه محال فالظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى بلى قلت لا وذي احدا وحقا لله  
 تعالى الازيدا لم يجوز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط وكذا  
 يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاءني  
 اخوا احد الازيد وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو اتاني غلام لاحد الازيد  
 ( قولنا او مؤول به يدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الازيد وقل رجل يقول ذلك الازيد وقل  
 رجل يقول ذلك الازيد وفي قل رجل وقلما رجل وقل رجل معنى النفي ) قال ابو علي قلما يكون  
 بمعنى النفي الصريح نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجي  
 في نواصب الفعل قال ويجي \* بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله \* ٣ قلما عرس حتى هجته \*  
 بالتبشير من الصبح الاول \* والاعلى الاول وكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ  
 الابتداء كما لا تدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او نظرا لان  
 اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جة لم يحسن على ما قال الاخفش قال  
 ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلا عطائه معنى الفعل  
 الا ترى ان سيديويه اجاز حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سمى به كالجمله وفاعل قل وقلما  
 لا يكون الانكارة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالجزور برب قال ابو علي  
 اقل مبتدأ حذف خبره هو جوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا  
 وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الازيد موجود كما لا معنى لقولك اقام  
 الريدان موجود قال او نقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقام الريدان  
 ( وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الازيد خبر المبتدأ والا زيد يبدل

٢ يعني انه خلا بمن يحبه في ليلة  
 لا يطلع فيها عليهما ولا يخبر  
 بحالهما الا الكواكب لو كانت  
 ممن يخبر

٣ قوله ( قلما عرس حتى هجته  
 بالتبشير ) هاج الشيء يهيج  
 هيجا اي ثار وهاجه غيره  
 يتعدى ولا يتعدى والتبشير  
 البشرى وتبشير الصبح  
 اوائله وكذلك اوائل كل  
 شيء



من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الازيدان و اقل رجال يقولون ذلك الازيدون قال وانما ثنى ضمير يقولان و جمع ضمير يقولون لان افعال التفضيل كما يجئ في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مشاة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثاني قولي ابي على لانك تقول اقل من يقول ذلك الازيد وقل من يقول ذلك الازيد ومن نكرة لا بد لها من وصف و اقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول ٤ فالجمله اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى مانفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه طرحته في التفسير فيبقى يقول ذلك الازيد ولا يصح فالرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الازيد اى ما يقول ذلك الازيد وينبغى ان يكون تأويل النفي ظاهرا ومن ثم رد على الزجاج في تجويز الرفع في قوم يونس في قوله تعالى ﴿فلولا كانت قرية آمنت﴾ الآية فجعل التخصيص كالنفي وقد تجرى لفظة ابي وما تصرف منه مجرى النفي قال تعالى ﴿فابي اكثر الناس الا كفورا﴾ ويا بى الله الا ان يتم نوره ﴿والمفرغ لا يجئ في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابي القوم ان يأتوني الازيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتأويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ ﴿فشربوا منه الا قليل﴾ اى لم يطعموه الا قليل ولا يجوز مات الناس الازيد اى لم يعش الناس الازيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريع نحو ليقم القوم الازيد وان قام احد الازيد تمت (وكان الزجاج يحيز البدل في قوله تعالى ﴿فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس﴾ لتأويله التخصيص بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذا لوم على ما فات دلالة على انتفائه (وقدره النجاة واما قوله تعالى ﴿ولو لا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا﴾ فالنصب لا غير وقولنا غير مردوده كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام الازيد ارضا على من قال قام القوم الازيد اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين واولنا وان لا يتراخي المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الازيد فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك \* فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان عبرته بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جاز (وقال الكسائى والفراء لاحرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الاوانه للاستثناء وانما جعلاه عطفًا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في اخر معنى ما قام القوم الازيد ما قام القوم وقام زيد (والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية) قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا

٤ ذلك الازيد نسخه

٥ (قوله مات الناس) ومن هذا القبيل مات الناس العالمون



٢ هو جواب السيرا في ٣ (قوله فيوجب البدل) اي حكمه اولاتباع ٤ (قوله فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائين)  
قال المص فالاولى ان يقال اكثر القراء ٣ على الوجه المرجوح ولا بأس به بل المحذور اتفاقهم على المرجوح مع ان بعض الناس  
قد جوز ذلك ايضا ٣ وهم ما عدا ابن كثير وابي عمر ٢٣٣ (قوله الاستثناء من اسرى يقتضى كونها غير مسرى بها)

الاشتمال فهو وشبهه بدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام (والجواب انه بدل البعض ولم يحتاج الى الضمير لقريظة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه) قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب (٢) والجواب انه لا يمنع منه مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاء القوم الازيد قولنا الازيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطف لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع كما ناه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لان احكام العطف (والقراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكر ٣ فيوجب البدل في نحو ما جاء في احد الازيد ويحيز النصب والابدال في ما جاء في القوم الازيد والازيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه والمستثنى منه معرف باللام فلا يجوز جاني قوم الازيد الان دخول زيدا في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو قوله على عشرة الا واحد (وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاء في القوم الازيد فانه يجوز جاني القوم الازيد فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ﴿ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم﴾ بالابدال وبقوله تعالى ﴿ما فعلوه الا قليل﴾ فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاء في احد الازيد وما جاء في رجل الاعمر وفانه يحيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاني احد الازيد حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل للقراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما ذلك هذا (ولما تقرران الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ﴿ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك﴾ تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجد غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى ﴿فاسر باهلك﴾ لامن قوله ولا يلتفت منكم احد ٤ فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائين اذن ولا يجوز تناقض القرائات لانها كلها قرآن ولاتناقض في القران (قال وبيان التناقض ٥ ان الاستثناء من اسرى يقتضى كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضى كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها) (والجواب ٦ ان الاسراء وان كان

المنهل وجعله ابن هشام منقطعا وانه جملة وقعت بعد النحو (لست عليهم بمسيطر) الاية فليراجع ٦ (قوله ان الاسراء وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيداه) اي هو ما موربان يسرى باهله اسراء مخصوصا مقيد بقيد فلا استثناء سواء م



م رجع الى المقيد او الى القيد  
محصوله واحد ولا تناقض  
هناك وفيه بحث لان الاستثناء  
اذا رجع الى القيد كان المعنى  
فاسر بجميع اهلك اسراء  
لالتفات فيه الامن امرأتك  
فيكون الاسراء بهاد اخلافي  
المأمور به واذا رجع الى  
المقيد لم يكن الاسراء بها  
داخلا في المأمور به فيكون  
المحذور باقيا بحاله فالخلص  
هو ما اشرنا اليه

مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا الالتفات فيه  
الامر أنك فانك تسرى بها اسراء مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شئت من اسراء من لا يلتفت ولا  
تناقض وهذا كما تقول امرش ولا تتبخر اي امرش مشيا لا تتبخر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى مند قبل  
صفته نحو ما جاء في رجل الامر وخير من زيد فعند سيويوه اتباعه اولى من النصب لان المبدل  
منه وهو الموصوف متقدم وحكى ان سيويوه يختار النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك  
على الابدال نظرا الى ان الصفة بجزء الموصوف فكانه لم تقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا  
فان الابدال من شئ علامة الاستغناء عنه والغائبه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداده والاعتناء  
بالشئ بعد الاستغناء عنه بعيد \* قوله (ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير  
مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم  
كذا ومن ثم لم يحز ما زال زيدا (اعلمنا) هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المرفوع والمفرغ في الحقيقة  
هو الفعل قبل الالانه لم يشغل بمسئتي منه فعمل في المسئتي \* واعلم ان المنسوب اليه الفعل  
اوشبهه كاتكرر ذكره هو المسئتي منه مع المسئتي وانما عرب المسئتي منه بما يقتضيه المنسوب  
دون المسئتي لانه الجزء الاول والمسئتي صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن  
اتباع المسئتي للمسئتي منه في الاعراب فهو اولى كافي ما قام القوم الا زيد اي انا بكونه من تمام المنسوب  
اليه وعبارة امكان اتباعه اياه بتجوز حذف المسئتي منه وقيام المسئتي مقامه على البدل وذلك  
في غير الموجب وان لم يحز حذفه كافي الموجب لم يحز اتباع المسئتي اياه بل وجب نصبه لكونه  
في حيز الفضلات كذا ذكرنا واما علة امتناع حذف المسئتي منه في الموجب وجوازه في غير  
الموجب فلان المسئتي المتصل الذي كلامه فيه يجب دخوله تحت المسئتي منه عند جميع النحاة الا  
المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون بحجة الاستثناء بصحة  
دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاء في رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج  
اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل  
والدليل المستمر دلالة على المخرج منه هو المسئتي لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه بعمه  
وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول  
المسئتي فيه ولا ان يكون بعضا معينيا دخل فيه المسئتي قطع العدم قيام قرينة في الاغلب على مثل  
ذلك البعض فلم يبق الاجماع لجنس ليتحقق دخول المسئتي فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير  
الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها  
ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها  
ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل  
الا التمساح ويعلم الله تعالى الا قدم العالم او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الاستحيلات  
وقرأت الا يوم كذا وضره بالابالوسط قال تعالى \* ومن يولهم يومئذ برة الا متحرقا



لقتال \* ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كانه اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد فتقول ا لقيت الافلانا لكن الاغلب عدم التفريع في الموجب ويجوز التفريع في موجب مؤول بالنفي كما في قوله تعالى \* فابى اكثر الناس الا كفورا \* فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزء اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غير فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفى في مقام الازيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الازيد كالم يكن القوم تمام المسند اليه في مقام القوم الازيد ابل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان كالمسند اليه لفظا (والاستثناء المفرغ يجرى في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر اما الفاعل والمخرب فمحو ما ضرب الازيد وما ضرب الازيد وليس منطلقا الازيد والمفاعيل نحو ما ضربت الازيد او ما مررت الازيد وان نظن الاظنا ومارأته الا يوم الجمعة والاقدامك وما ضربته الا ناديا واما المفعول معه فلا يجرى بعد الا لا يقال لا تمس الازيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيًا واثباتًا فالأؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الاعطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمر وكاتقع الصفة واما وقوع الواو والحال بعدها نحو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من المحققات بالمفعول الحال نحو ما جاء زيد الا راكبًا والتميز نحو ما امتلاء الاناء الاماء ونحو قوله تعالى \* وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم \* الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا ففصل لصفه انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالاجزى بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احد الا وهو خير منك ومارجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثانى في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول على رضى الله تعالى عنه \* قد كنت وما اهدت بالحرب \* تشبيها بالحالية ( واما التفريع في المبتدأ والخبر وفروعهما فمحو ما زيد الا قائم ومما قائم الازيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيدا لاعالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الازيدا فزيدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان الازيدا فيها وزيدا لارا كبا لم يأتنى لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الازيدا اخوتك واين الازيدا اخوتك لان العامل اى الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الازيدا اخوتك

٨ قوله (لقيت الافلانا) ومنه  
اضمرت المفعول الا ان يمنع  
مانع وقوله ويحسن الالبهر  
عند الاحبة وقيل هذان  
المثالثان واما لهما من قبيل  
المؤول تأمل



ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الازيدا احد وما عندك الازيدا احد ولا يجوز ما الازيدا عندك احد ولا هل الازيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما (وفي المفعول المطلق اذا كان للتأكيد (ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى ﴿ ان نظن الاظننا ﴾ وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه (وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم كأنك اذا قلت جاءني زيد جاز ان توهم انه جاءك من يجرى مجراه فقلت جاءني زيد زيد لرفع هذا التوهم ٣ فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كالمعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال \* وما اغتره الشيب الا اغترارا \* قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير أي ان نحن الانظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو تكلف (واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا منع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتغال وما ضرب زيد الرأسه في بدل البعض أي ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه منه ولا ضرب زيد عضوله الرأسه وعطف النسق لم يجيء فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك لان عطف البيان لوجاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التأكيد لانه لم توضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التأكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى بقدرها وتخرج الفاظ التأكيد منها والوصف نحو جاءني احد لا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه (وفيه وفي خبر المبتدأ نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا اراكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الابصفة الظرافة وما زيد متصف الابصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال الاعلى حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولولم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال (وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان مادونه في حكم العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها (٤ وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف أي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فنقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والقراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله \*

٣ قوله ( فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم اهـ ) لا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وانه يظهره فائدة التأكيد واما الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن التوهم والاولى ما افاده الامام السكاكي من ان المصدر في امثال هذه المواضع محمول على النوع بجعل التنوين للتحقير او للتعظيم او غير ذلك مما يناسب المقام

٤ قوله ( وقال المالكي في الصفة انه صفة بدل آهـ ) فيه بحث لانك اذا قلت في ما زيد الا قائم تقديره ما زيد الا رجل قائم كان الاشكال باقيا بحاله لان زيد ليس منحصرا في رجل قائم بل هو رجل موصوف بصفات اخرى وكذا الكلام في الحال واما تقدير الموصوف فيما ذكره المالكي فقد اندفع به ذلك الاشكال كما لا يخفى



يطالبني عى ثمانين ناقة \* ومالى ياغفرآ الاثمانيا \* ويجوز ان يريد الاثمانية جبال فرخ  
 فى غير النداء ضرورة وماجازة مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر فى الاعراب  
 ولا سيما فى الفاعل اذ لا يجوز حذفه الامع قائم مقامه وهو يحيز مقام الازيدا ( قوله  
 وهو فى غير الموجب ليفيد ) يعنى بغير الموجب النهى والاستفهام والنفى الصريح او المؤول كما  
 ذكرنا ( قوله ليفيد ) قد تقدم لك لو قلت قام الازيد لكان المعنى قام جميع الناس الازيد وهو  
 بعيد وقرينة تخصص جماعة من الناس من جلتهم زيد منتفية فى الاغلب فامتنع الاستثناء  
 المفرغ فى الموجب ( قوله الا ان يستقيم المعنى ) اى يستقيم فى الايجاب معنى الاستثناء المفرغ  
 الذى يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الايوم كذا اذ لا بعد ان يقرأ فى جميع الايام الا اليوم  
 العين واغلبه ان يكون فى الفضلات كالظرف والجارو المجرور والحال كما تقدم ( قوله ومن ثم )  
 اى ومن جهة ان المفرغ انما يحيز فى غير الموجب امتنع مازال زيد الاعلما لان مازال موجب  
 اذ انفى اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يحيز فى الافعال الناقصة فيكون المعنى دام  
 زيد على جميع الصفات الاعلى صفة العلم وهو محال ( ولقائل ان يقول اجل الصفات  
 المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله مما لا يتناقض واستثنى من جلتهما العلم كما قيل مازيد الاعلما  
 فى الصفات المنفية ٢ او اجل ذلك على المبالغة فى نفي صفة العلم كانتك قلت امكن ان يجمع  
 فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما جلت هناك على المبالغة فى اثبات الوصف ( قال  
 المصنف ووجه آخر ههنا فى منع نحو مازال زيد الاعلما وذلك ان مازال لا يثبت خبره  
 والا لئن بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منقيا ( ولقائل ان يقول مازال لا يثبت خبره  
 ان لم يعرض ما يقبله الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لثبته خبره الا اذا عرض ما يقتضى اثباته  
 نحو ليس زيدا الا فضلا \* قوله ( واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل  
 ما جاءنى من احد الازيد ولا احد فيها الامر وما زيد شيئا الاشى لان من لا تتراد بعد الاثبات  
 وما ولا تقدر ان عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالانحلاف ليس  
 زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هى لاجله ومن  
 ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع مازيد الا قائما ) اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ فى اربعة مواضع  
 فى المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيده لتأكيد غير الموجب نحو مازيد  
 اوليس زيدا وهل زيد بشىء وفى اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لارجل  
 ولا غلام رجل وفى الخبر المنصوب بماء المجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن  
 المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء  
 باشرت المجرور كما فى جاءنى من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاءنى من رجل  
 وامرأة والا لآلية بعد غير الموجب ناقصة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب  
 كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها  
 وضعت لتدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرة  
 لها نحو مازيد بقائم اى قيامه غير ثابت قطعا او تابعا لمباشرها نحو مازيد بقائم ولا

٢ قوله ( او اجل ذلك  
 على المبالغة ) اذا جل قولنا  
 مازيد الاعلما على المبالغة كان  
 معناه ان جميع الصفات قد  
 اتفى عنه الا صفة العلم ويلزم  
 من ذلك ان يجعل سائر  
 صفاته الموجودة له فى حكم  
 العدم نظرا الى كمال العلم  
 وقصور تلك الصفات فيه  
 وهذا معنى يقبله الطباع  
 السليمة واذا جل مازال زيد  
 الاعلما على المبالغة كان  
 معناه دام زيد على جميع  
 الصفات الاعلى صفة العلم  
 ويلزم منه ان يجعل الصفات  
 المعدومة عنه فى حكم  
 الموجودة له نظرا الى ان  
 ثبوت تلك الصفات له اقرب  
 من ثبوت صفة العلم وفيه  
 سماحة



قاعد والالاتية بعدها مبطله لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يبق مؤكدا وكذا تعذر  
الابدال من اسم لاو خبره ما المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا  
قبل والابتطال النفي الذي عملاله فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب  
الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجوز زيادة من  
في الموجب نحو ( قد كان من مطرو ) ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ لان كلامنا في من  
الاستغرافية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها  
في الموجب ليست هذه وكذا الباء الزيادة في نحو التي بيده وكفى بالله وبحسبك غير  
هذه التي نحن فيها اى التي لتأ كيد غير الايجاب ٣ ( وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء  
المذكورتين اى المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكر نحو ما جاءني من احد  
الارجل فاضل ما زيد بشئ الا شئ حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلمهم نظروا الى  
ان عدم الايجاب وان زال بالا لان من الاستغرافية لما لزم المنكر وضعها والباء  
المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان تعمل  
في المنكر لمشابهته ما ينبغي ان تدخل فيه وان كان في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة  
الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما  
لما بعد الاتم المعرف والمنكر وما ذكره كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد  
الايهما ( وقال ابو علي انما يجوز جر البدل في ما جاءني من احد زيد ونصبه في لارجل الا زيد  
لامتناع دخول من الاستغرافية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطردها هذا التعليل في نحو  
ما جاءني من احد الارجل صالح ولا يجوز جر اتفاقا ٤ من البصريين ولا في نحو لارجل  
في الدار الارجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجاها ولنا ان نقول انما يجوز  
الابدال على لفظ اسم لاو خبره ما المذكورين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضى بقاء نفيهما  
بعدهما اذ لا يعملان الا للنفي ويجئ الا يقتضى زوال نفيهما بعدهما فيلزم التناقض ( فان قيل  
يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعاب به لان معنى ليس وما سوى  
اجاها منهم ( قلت سلمنا تساوى معنيهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد  
الا لا يقتضى بقاء نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعاليتها لا تزول  
بالاكيزول نفيها ( فان قيل فقد اثبت لهما معنيين احدهما يزول بالا وهو النفي والاخر  
لا يزول به وهو الفعلية ومماثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية  
( قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق لعلامات الافعال اياها  
نحو ليست ولست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون  
خبرها مطلقا او في الحال كما يجئ ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي  
مضمون الخبر وهو معنى ماشئ واحد في الحقيقة والمغزى وان كان في نفي الكون معنى  
الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظا آخر ذلك وهو معنى ما فن ثم قيل انها بمعنى  
واحد اى في الحقيقة ٥ ورب شيئين معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شئ واحد

٣ فلا بد من تجوز زيادة الباء  
في نحو التي بيده اعني في المو  
جب اعمال الباء فيما بعد الا في  
ما زيد بشئ الا شئ نسخه

٤ منهم نسخه

٥ والمغزى نسخه اى المقصد



( فاذا ثبت هذا قلنا ان الانتقضة معنى النفي في ليس وبقى معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان زيدا لا منطلقا واما ان ليس ايضا تفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو الجملة بعدها فيدبغى ان يكون حرفا ولا يكون فيهما معنى الفعلية ( فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان تكون بمعنى ما ثبت وما حصل فتفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها للكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان الكون المثبت في غيرها عارضة كتجرد عسى وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب ( فان قلت فاذا لم يجز الجرو والانسب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشئ الابشى لا يعبا به ولم يجز انصب في نحو ما زيد شيئا الاشئ لا يعبا به فما وجه الرفع ( قلت المبتدأ والخبر يترافعا كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبت بهما لكن يبقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمر وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الاعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ماء التجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد مندوحة لم تحمل على هذا الاعراب المحلى فلا يقال ما زيد رجلا ظرف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلى القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمر حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلى الضعيف ٢ فاما اذا اضطر الى المحل عليه كما في نحو ما زيد بشئ اوشيا الاشئ وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعدا وولكن قاعد كما في خبر ما قالوا اجب الحمل عليه اجابة الداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمنع النصب على الاستثناء لكنه هنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيد لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته ملتبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيد ولا يلتبس بالبدل غير الجائر في ما جاءني احد الا زيد او اما في ما رأيت احدا الا زيد فانه يلتبس ببدل جائر فعلى هذا لا يكاد يجئ النصب في نحو لا احد فيها الا زيد الا في القليل قال الشاعر \* ٣ مهامها وخروقا لانيس بها \* الا الصوايح والاصداء والبوما \* وقال \* ٤ ولا امر للعصى الامضيعة \* وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذى الحال لكونه عاما كانه قال للعصى امر مضيعا واما نحو قولك ( لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار ) فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا وما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيويه ان احدا لا يقول ذلك

٢ قوله ( فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشئ آه ) اي كما انه اذا انتقض النفي في خبر ما بالا وجب العود للضرورة الى الرفع الذي هو الاعراب الاصل له كذلك اذا انتقض النفي في البدل عنه او فيما عطف عليه وجب اعتبار الرفع في ذلك الخبر لتصحيح الاعراب ٣ قوله ( مهامها وخروقا ) الخرق الارض الواسعة ينخرق فيها الرياح والجمع خروق ٤ صدره وضيعتم امرى بمنعرج اللوى



الازيد قبل زيد من الضمير في يقول فترفعه او من احدا فنصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الموجب وانما نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه جلا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احدا لزيد كما جاز ان تقول علمت زيد ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجئ في افعال القلوب فلما اجرته مجرى الواقع في حيز المنفى جاز ان يكون الازيد بدلا من لفظ احدا كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكأنه واقع لى حيز غير الموجب فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما رأيتهم الازيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز المنفى ايضا اذا لمعنى ما رأيت القوم الازيدا \* ولا بأس بان تذكر بعض ما همله المصنف من احكام الاستثناء وهي انواع ( احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا ٢ لمثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل ( وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئا بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال ما ضرب احدا احدا الازيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اى ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل ( وثالثها انه لا يمنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له على عشرة الاخسة وكذا لا يمنع استثناء الاكثر نحوه على عشرة الاسبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل الماشرين في الصورتين توهموا ان المتكلم متجاوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم الخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الاعلى ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف وبعيد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعده منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطناه فليرجع اليه \* ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الازيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره وافدت بجاءني القوم الازيد الفائدتين وكذا في لم يجئني القوم الازيدا على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخص لى عليك عشرة فقلت لك على عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية واو قلت مكانه لك على ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك على عشرة الاخسة او الاستهجن بلاريب اما لو كان جواب من قال لى عليك عشرة او حصل هناك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك على عشرة الا تسعة ( ورابعا انه اذا اجتمع شيان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغيرا

٢ قوله ( لمثل ما قلنا ) من  
عدم جواز اعمال ما قبل  
الا فيما بعدها الا في احد  
امور ثلاثة



معنى اولا فان تغايرا وامكن اشترا كهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما براب  
وابن الازيدا اى زيد اب بار وابن بار وان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن اياه الازيدا  
او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الازيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرت  
فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الاخر فهو استثناء منه وليه اولا نحو ( ما فدى  
وصى نبيا الاعليا ) وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو  
من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الازيدا وكذا ما فضل ابا ابن الازيدا لان اختصاصه بالاقرب  
اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقد مها معافان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى  
فلاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الازيدا  
ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الازيدا  
احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالتقدم  
احق به لان اصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الازيدا ابن ويقدر  
ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو  
ما ضرب احد وما قتل الاخالدا لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى ﴿ فاجلدوهم  
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ﴾ كما يحىء ( وخامسها انك اذا كررت الالف امان  
تكرر ها للتأكيد اولا فان كررتها للتأكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق ولا بد  
من حرف العطف قبل الانحو ما جاءني الازيد والاعمر واما ان يكون بدلا وهو اما  
بدل الكل نحو ما جاءني الازيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت  
الازيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الازيدا لاعلمه او بدل الغلط نحو ما جاءني  
الازيدا لاعمر واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الازيد اذا كان زيد هو  
الاخ وان كررتها لغير التأكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما  
ان يكون في العدد او في غيره ( فالذى في غير العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا  
هاشما الاعقلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب  
والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى  
منه مذكور ونعنى بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر  
وعلى هذا وبالشفع الثانى والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منى خارج وكل شفع  
مثبب داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكين غير قريش مع جميع بنى هاشم الاعقلا  
وتقول في غير الموجب ما جاءني المكيون الا قريش الهاشما الاعقلا ان يجوز لك  
في كل وتر النصب على الاستثناء والبديل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور  
ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل و كل  
شفع منى خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكين مع عقيل جميع قريش الهاشما  
( والذى في العدد نحو له على عشرة الاتسعة الاثمانية الاسبعة السته الخمسة الاربعة  
الاثلاثة الاثني الا واحد في الموجب فكل وتر منى خارج وكل شفع موجب داخل كما كان



٢ ( قوله لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحدها ) وذكر بعضهم طريقا آخر وهو ان جميع الأزواج اعني العشرة والثمانية والستة والاربعة والاثني عشر ومجموعها ثلاثون وجميع الاعداد الافراد اعني التسعة والسبعة والخمسة والثلاثة والواحد منفية ومجموعها خمسة وعشرون فاذا اسقطنا مجموع المنفيات عن مجموع المثبتات بقى خمسة وهذا وان كان طريقا ظاهرا لم يعلم منه كونه تلك الاستثناءات المتعاقبة وارادة على مقتضى القواعد الخفية من كون كل استثناء راجعا الى ما قبله وما ذكره الشارح واف **٢٤٢** - باظهار المطلوب والجريان على القواعد

ولم يلتفت الى ما اشتبه من ان القائل بعد ما قال الا واحدا اذا قال الا اثنين الاثلاثة وهكذا الى ان يقول الا تسعة لزمه واحد وذلك لعدم كونه جاريا على القواعد اما اذا لم يؤول وجعل كل استثناء راجعا الى ما يليه فظاهر لكونه استثناء للاكثر عن الاقل واما اذا اول وقيل ان قوله الا اثنين راجع الى الخمسة المنفية عند قوله الا واحدا فلانه يستلزم الاستثناء المستغرق عند قوله الاثمانية فيكون باطلا ويكون الواجب اثنين نعم يمكن بيان وجوب الواحد بذلك الطريق وهو ان يجمع جميع المثبتات في النزول والصعود وذلك خمسون ويجمع جميع المنفيات فيهما وذلك تسعة واربعون فاذا التقي المنفيات عن المثبتات بقى واحد وقد عرفت

في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة ٢ لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقى اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقى ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقى اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقى خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ماله على عشرة الاتسعة الاثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فتكون التسعة مثبتة داخلية نسقط منها الثمانية يبقى واحد تضاف اليه سبعة تصير ثمانية نسقط منها ستة يبقى اثنان نضم اليها خمسة تصير سبعة نسقط منها اربعة يبقى ثلاثة نضم اليها ثلاثة تصير ستة نسقط منها اثنين يبقى اربعة نضم اليها واحدا تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الاتسعة بالنصب لم تكن مقرا بشيء لان المعنى ماله عشرة مستثنى منها تسعة اى ماله على واحد واذا قلت الاتسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله على الاتسعة ( وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الازيدا وزيدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة رحمه الله على وهنه وهو ان الاستثناء من المنفى لا يكون موجبا تمسكا بنحو **١** لاصلاة الابفاتحة الكتاب **٢** وانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلاة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء **٣** وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناءه من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة الاثلاثة الاربعة فذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اى الثلاثة منى خارج والشفع اى الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الاثلاثة سبعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الاربعة تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فتكون احد عشر ( وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفى انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفى وقولك الاربعة لا يمكن ان يكون من الثلاثة فهو امان العشرة كان الاثلاثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتتان فتكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب

ان ذلك لم يعلم منه الجريان على القواعد فلا يكفي في اثبات المطلوب ومنهم من قال قوله الا اثنين راجع الى قوله ( غيره ) الاثلاثة لانه اذن صالح لرجوعه اليه وزعم ان رجوعه اليه هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهو راجع الى الستة المنفية عند قوله الاثلاثة قال واذا اثبت الاثنان وضم الى الخمسة الواجبة كان المثبت سبعة والمنفى ثلاثة واعترض بانه يلزم بما ذكره ان يكون المنفى اربعة فيلزم ان يكون اصل العدد احد عشر ثم تعسف لدفعه وطول الكلام والظاهر ان من قال بوجوب الواحد نظرا الى ذلك الطريق الاجالى وقد عرفت ما فيه **٣** ( وقوله وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا آه )



غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلاثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحوه على خمسة الاستة وكذا اذا قلت له على عشرة الا خمسة الاستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الازيدا الاعمر الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلاخذ المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه اولا كالساقط ومثاله ما جاء احد الازيدا والازيدا الاعمر الا بكرا الا خالدا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من المتأخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وبقاها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الازيدا الاعمر احدا لا بكرا والاكبرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فليريق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الازيدا الاعمر الا بكرا الا خالدا (ونقل عن الاخفش تجويز اضممار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضممار حرف العطف بالفاشي المشهور \* واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنياتها مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الازيدا الاعمر الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقى من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الاعمر وخالدا مخرج مما بقى من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الازيدا الاعمر الا خالدا عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالدا مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو ما جاءني القوم الازيدا الاعمر الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الاعمر و جاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يحز في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الحبز الازيدا لان المنفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الحبز فقط الازيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الحبز الازيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الحبز الازيدا او النصب واجب في اول المستثنيين لانه عن

لعلمهم تحيلوا ان الاصل في الكلام هو الاثبات والنفي طارئ عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب كان الاستثناء راجعا الى المثبت كما نك قلت له على عشرة الاتسعة ويصير حاصله ان له عليك واحدا فاذا ادخلت النفي كان المعنى ليس له على واحد فلا يلزمك شي كما صرحوا به واما اذا قلت الاتسعة بالرفع فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات والنفي داخلا في الكلام بعده فوجب الحمل على الابدال من النفي ويكون المعنى كما قالوا ليس له على الاتسعة والاستثناء من المنفي اثبات عندهم فيصح ما قالوا



موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الالمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الحبز الازيد والايزدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب (وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ﴾ الآية فما يقتضيه مذهب محققى البصرة وهو ان الجملة بكاملها عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا للممول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجوزونه حلا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بنى تميم والنخاعة هم البصريون الافلانا \* قوله (ومحفوظ بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) قوله ومحفوظ عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات ٣ كافي حجة القراءة فتح السين مع المد وكسرهما مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر (قوله وبعد حاشا في الاكثر) التزم سيويه حرفية حاشا لقولهم حاشاى من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا ٤ يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر \* رأيت الناس ما حاشى قريشا \* فانا نحن افضلهم فعلا \* وما حكى المازنى من قول بعضهم \* اللهم اغفرلى ولن يسمع حاشا الشيطان واما الاصبع نسخته

٦ (قوله سجع الجودى) والحمد والحمد والحمد المكان الصلب المرتفع على وزن عسر وعسر والجودى جبل بارض الجزيرة قيل جبل بالوصل بفتح الجيم والميم ٦ اوله ولا ارى احدا في الناس يشبهه \*

موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الالمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الحبز الازيد والايزدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب (وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ﴾ الآية فما يقتضيه مذهب محققى البصرة وهو ان الجملة بكاملها عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا للممول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجوزونه حلا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بنى تميم والنخاعة هم البصريون الافلانا \* قوله (ومحفوظ بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) قوله ومحفوظ عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات ٣ كافي حجة القراءة فتح السين مع المد وكسرهما مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر (قوله وبعد حاشا في الاكثر) التزم سيويه حرفية حاشا لقولهم حاشاى من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا ٤ يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر \* رأيت الناس ما حاشى قريشا \* فانا نحن افضلهم فعلا \* وما حكى المازنى من قول بعضهم \* اللهم اغفرلى ولن يسمع حاشا الشيطان واما الاصبع نسخته

٦ (قوله سجع الجودى) والحمد والحمد والحمد المكان الصلب المرتفع على وزن عسر وعسر والجودى جبل بارض الجزيرة قيل جبل بالوصل بفتح الجيم والميم ٦ اوله ولا ارى احدا في الناس يشبهه \*



٧ قوله ( وكذا غيره )  
 كالحقولة بمعنى قول لا  
 حول ولا قوة الا بالله  
 ٨ قوله ( مما يصمه ) او  
 يشينه اي مما يصيبه

وسبحت اي قلت سبحان الله وليت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذي  
 هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها التسبيح قول سبحان الله والتسليم قول  
 سلام عليك والبسمة قول بسم الله ٧ وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد  
 واستدلالة على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوى لان الحرف  
 الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سوا فعل في سوف افعل وكثرفها حاش وقل حشا  
 لان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه  
 الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره اوفيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما اردوا  
 تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه وتعالى من السوء ثم يبرنون من اردوا  
 تبرئته على معنى ان الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص ٨ مما يصمه فيكون أكد  
 وابلغ قال تعالى ﴿ قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء ﴾ وقد جاء في كلامهم الاقبل  
 ما خلا وما عد الاقبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي  
 دخول الاعلى حاشا الجارة \* قوله ( وغير صفة جلت على الا في الاستثناء كما جلت  
 هي عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل ﴿ لو كان  
 فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴾ وضعف في غيره \* قوله ( غير مبتدأ وصفة خبره \* اعلم ان  
 اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير  
 زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به والاصل هو  
 الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي تين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون  
 فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا في حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيًا  
 واثباتًا فلما اجتمع مابعد غير ومابعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها جلت ام ادوات  
 الاستثناء اي الا في بعض المواضع على غير في الصفة وجلت غير على الا في الاستثناء  
 في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار مابعد الامغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد  
 غير ولا تعتبر مغايرته له نفيًا واثباتًا كما كان في اصلها وصار مابعد غير مغايرا لما قبلها  
 نفيًا واثباتًا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان جل غير  
 على الا اكثر من العكس لان غيرا اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع  
 غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرًا عن  
 المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالاعتذر  
 الاضافة اليها ولم يحمل الاعلى غير الا بالشرائط التي نذكرها ٨ فاذا دخل الاعلى  
 غير والا في الاصل حرف لا تتحمل الاعراب روعي اصلها فجعل اعرابها التي كانت  
 تستحقه لولا المانع المذكور على مابعدا عارية ٩ واذا دخل غير على الا واصل غير  
 من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب ومابعد الذي صار مستثنى يتطفل غير على  
 الامشغول بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع  
 المذكور اي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر  
 لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى انتصابه من دون واسطة كما كان

٨ فاذا حل نس

٩ اي لا اصلية



في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهة الظروف المبهمة باهامه وانما لم يحتج الى مثل هذا العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان غير هي الواسطة لا تنصب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفاً على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد ( قال الفراء يجوز ان يبني غير في الاستثناء مطلقاً سواء اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف يعني الاومنه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله \* ٣ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت \* كما يحى في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله \* غيراني ٤ قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء \* من هذا الباب اي مبني على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى \* مثل ما انكم تنطقون \* ويجوز ان يكون منصوباً لكونه استثناء منقطعاً ( وقولهم بيد مثل غير ولا تجيء الا في المنقطع مضافة الى ان وصلتها قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم \* انا افصح العرب بيداني من قريش \* ويجوز ان يقال بنائها لاضافتها الى ان وان يقال هي منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع ( قوله كما جلت هي عليها في الصفة ) اي جلت الاعلى غير في الصفة ( قوله لجمع ) اي ما يدل على الجمعية جمعاً كان كرجال او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظاً كان او تقديراً فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الاوصاف كما جاز في غير وذلك ليكون اظهر في كونها صفة ( وشرط كون الجمع منكراً لانه اذا كان معرفاً نحو جاءني الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيداً فلا يتعذر ايضاً الاستثناء الذي هو الاصل في الا فالسامع يحمل الاعلى اصلها من الاستثناء فاختر كونه منكراً غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حل الاعلى غير الاستثناء ( واشترط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل اورجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصوراً على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الدرهما وربما كان المنكور محصوراً وتجاوز الصفة لعدم دخوله قطعاً فيه كقوله عندي عشرة رجال الا زيد ففيه الصفة لا غير وكذا في المحصور الاخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الاعمر و فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنان منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس في مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع ( هذا كله مبني على ان المستثنى

٣ قوله ( لم يمنع الشرب منها آه ) اخره بزفوف كأنها هقلة امرئال دوية سقاء \* قوله بزفوف اي بناقة خفيفة سريعة قوله ام رئال فراخ النعام واحدها رأل قوله دوية منسوبة الى الدوقوله سقاء طويلة الساق

٤ قوله ( قد استعين على الهم اذا خف بالثوى ) اي استعين على هي اذا خف بالمقيم الانطلاق والانكماش والنجاء الاسراع

٤ تمامه جامدة في غصون ذات او قال آه والبيت الذي قبله ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا فيها قصرت الى وجنا شمالاً قوله لم يمنع ضمير منها عايد على الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله ثم ارعويت والمعنى لم يمنع الناقة من الشرب الاسماعها صوت تلك الحمامة قوله او قال جمع وقل بالفتح وهو لجارة او باسكانها وهو شجرة المقل او ثمره



واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة ( واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول ) وقال الاندلسي والمالكي لا بد لالا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كذا ذكر المصنف جمع او شبهه منكر او معروف باللام الجنسية قال \* انيحت فالقلت بلدة فوق بلدة \* قليل بها الاصوات الابغامها \* ويجوز في البيت ان تكون الالاستثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كاذكرنا ( ومذهب سيويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا يزيد ان يكون الازيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله \* وكل اخ مفارقة اخوه \* لعمرايك الالفرقدان \* وقوله عليه الصلوة والسلام \* الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم \* وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الابد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع ( وقال المصنف في البيت شذوذ ان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جازله وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقتين لم يجعل الاصفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى \* لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا \* قال سيويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الا الله لفسدتا لم يجز يعني ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال ( قال المصنف ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي الا في قلا و اقل رجل و ابي ومتصرفاته كافي مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول في آلهة المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصده الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم من انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيدا على انه استثناء متصل واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لومعنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما جرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى \* فلو لا كانت قرية آمنت \* الآية بجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجزاء الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريع معهما بجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله في الهة فلا يضر المبرد لانه يكتفى في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم ه ( قوله وهو في غيره ضعيف ) يعني جعل الاصفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله \* وكل اخ مفارقة اخوه \* البيت ضعيف هذا عند المصنف ولا يضعف عند سيويه واتباعه كما تقدم \* قوله ( واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح ) انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى \* مكانا سوى \* اي مستويا ثم حذف الموصوف

ه قوله ( كما تقدم ) من انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيدا على انه استثناء متصل



واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان  
 فى سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى  
 افادة معنى البدل تقول انتلى مكان عمرو اى بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكأئن  
 مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا  
 لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان  
 مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز فى سوى القطع عن  
 المضاف اليه كما يجوز فى غير على ما يجيىء والترم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف  
 فلا يجيز جاءنى القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر فى كلامهم وعند البصريين  
 هو لازم النصب على الظرفية لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف  
 اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا فى الاصل والا فليس الآن  
 فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته فى الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءنى  
 الذى سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها  
 رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال \*  
 ولم يبق سوى العدو ان دناهم كما دانوا \* وقال \* تجانف عن جوالجامة ناقتى \* وما  
 عدلت عن اهلها لسوائكا \* ومثله عند البصريين شاذ لا يجيىء الا فى ضرورة الشعر  
 وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه  
 فيقولون جاءنى سواءك وفى الدار سواءك ومثل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب انصابه  
 على الظرفية قوله تعالى \* ومنهم دون ذلك \* ولقد تقطع بينكم \* وتقول لى فوق  
 السداسى ودون السباعى \* واعلم ان المستثنى قد يحذف من الاوغير الكاشين بعد  
 ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكاشين بعد لا تقول جاءنى زيد ليس الا وليس غير  
 بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجيىء فى الظروف المبنيّة وغير  
 خبر ليس اى ليس الجائى غيره ( وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف  
 اليه وابقى المضاف على حاله كقوله \* خالط من سلمى خياشيم وفا \* وهو ضعيف  
 من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثانى ان حذف المضاف اليه وابقا  
 المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد  
 حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش فى الحالين نحو ليس غير وليس  
 غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه ( وحكى الاخفش ليس غيره وليس  
 غيره وهذا مما يقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال  
 حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا فى غير هذا الموضع لكثرة استعماله فى الاستثناء  
 والنصب على اضممار اسم ليس اى ليس الجائى غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند  
 الاخفش ان يأتى بعد لم يكن نحو جاءنى زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على  
 التفسيرين المذكورين قال وتقول جئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك  
 ( واما اسما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منه على اولويته بالحكم



المتقدم وانما عدد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اوليته بالحكم فان جر ما بعده فبإضافة سى اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخير مبتدأ محذوف وما بمعنى الذى او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئى الجملة الاسمية التى هى صلة كقراءة من قرأ ﴿تماما على الذى احسن﴾ او صفة قليل وليس نصب الاسم بعد لاسيما بقياس لكنه روى بيت امرء القيس \* ولاسيما يوم ابداة جبل \* بنصب يوما ايضا فتكفوا لنصبه وجوها قال بعضهم مانكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اى اعنى يوما وقيل على التمييز (قال الاندلسى لا ينصب بعد لاسيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كافي كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة) قال الاخفش فى قولهم ان فلانا كريم لاسيما ان آتيته قاعدا ما ههنا زائدة عوضا من المضاف اليه اى ولا مثله ان آتيته قاعدا \* واعلم ان الواو التى تدخل على لاسيما فى بعض المواضع كقوله \* ولاسيما يوم ابداة جبل \* اعتراضية كما فى قوله \* فانت طلاق والطلاق الية \* اذ هى مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسى بمعنى المثل فعنى جاءنى القوم ولاسيما زيد اى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤنى اى هو كان اخص بى واشد اخلاصا فى الجبى وخبر لا محذوف وتصرف فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيماء محذوف لا ولاسيما يخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر فى باب الاختصاص من نقل نحو ابها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوى فصار فى نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم اى ورفع الرجل كذلك لاسيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولاسيما راكبا او على القرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى نحو احبه ولاسيما وهوراكب وكذا قولك احبه ولاسيما ان ركب اى وخصوصا ان ركب فنجواب الشرط مدلول خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اى اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اى ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغى ان يؤول ما ذكره الاخفش اعنى قوله ان فلانا لكريم لاسيما ان آتيته قاعدا اى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال قعوده ويجوز مجئ الواو قبل لاسيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجئها الا ان مجئها اكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاى اولى واعذب وقد يقال لاسيما \* واعلم ان اصل الا تدخل على الاسم وقد يلىها فى المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد

صدره الارب يوم لك  
منهن صالح \* السى  
كأثل يقال هذان سيان  
اى شيهان والجبل  
موضع وهذا من السبع  
المعلقات  
واعرب نس



الاي يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الايضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا لا للعموم ذي الحال وانما شرط التفرغ لتكون الاملاءة عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دفعها عما يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته الاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحدقيدن وذلك اما اقتارانه بقدم نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها له من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفي نحو قولك ما انعمت عليها لاشكر وما اتيت الا اتاني وعنده عليه الصلاة والسلام ﴿ ما ليس الشيطان من بني آدم الا انهم من قبل النساء ﴾ وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الالمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالجار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الالمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الايديد معنى الشرط والجزء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزء مع حرف النفي والافيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما زوره الا يزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الالهنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كذا كرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزء فيكون ما بعد الاعلى هذا المعنى اما ضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرتة الا واكرمني ولا زوره الا واكرمني وانما اطرده الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالانجاز ان يستظهر مطردا في ربطه مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو فنعم اطرده نحو ما زوره الا واكرمني وندرت واصك عينه كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما زرتة الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرتة الا قد زارني لانك ان نظرت الى معنى الجزء الذي يستفاد عن مثل هذا الحال فالجزء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابها وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه بمضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقرا يدا به غذا اي عازما على الصيد وكذا معنى الخبر اي ما ليس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل ( وقد تدخل الواو بمعناها

وما في الحديث من  
الاشكال والجواب حقه  
سعد الدين في حاشية  
الكشاف في تفسير سورة  
النساء



على الماضي اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك بالله الافعلت وقول عمر رضى الله تعالى عنه في كتابه الى ابي موسى ﴿ عزمت عليك لما ضربت كاتيك سوطا ﴾ كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فنشد اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدى الى واحد مطاوع للاول المتعدى الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعالى ﴿ ابغىكم آلهما ﴾ اي ابغى لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لا قسم به تعالى عليك ومعنى الافعلت الافعلك والالنعض معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الافعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولاً به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلاً ماضياً لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضياً ثم انت تجر عنه فهو مثل قوله تعالى ﴿ وسيق الذين ﴾ ونادى اصحاب النار ﴿ وقولهم رحك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك ( ولما في الاستثناء لا تجيء الابد النفي ظاهراً او مقدر اكاراً وت لا تجيء الا في المفرغ نحو قوله تعالى ﴿ وان كل لما جيع لدينا محضرون ﴾ قوله ( خبر كان واخواتها هو السند بعد دخولها مثل كان زيد قائماً وامره ٢ على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة ) لما قال هو السند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل كذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان ( قوله وامره على نحو خبر المبتدأ ) اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفرداً وجملة ومقدماً على المسند اليه ومتأخر عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفاً والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقاً و ظرفاً وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ ( وقد ينحصر خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضها هنا وبعضها في الافعال الناقصة فمما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبره لغواً فينبغي ان يقال كان زيد قائماً او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم ٢ لمثل تلك العلة سواء وجهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة لتفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجوز وقوع خبرها ماضياً بلا قد فلا تقدرها في قوله تعالى ﴿ ولقد كانوا عاهدوا الله ﴾ وان كان قيصه قد من دبر ﴿ وفي قول الشاعر ﴿ وكان طوى كسحا على على مستكنة ﴾ فلا هو ابداه ولم يتقدم ﴿ ولا في قوله ﴿ اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا ﴾ ٤ اخني عليها الذي اخني على لبد ﴿ اذ لا منع من قيام شيتين يفيدان معنى المضي ( ومنع ابن

٢ كامر نمخه  
٢ ( قوله لمثل تلك العلة )  
اي لدلالة تكون على الحال  
والاستقبال فنقع المضارع  
في خبره لغواً  
٤ ( قوله اخني عليها الذي  
اخني على لبد ) اخني عليه  
الدهر اي اتى عليه  
واهلكته ويزعم العرب  
ان لقمان هو الذي بعثه  
عاد الى وفدها الى الحرم  
ليستسقى لها فلما اهلكوا  
خير لقمان بين بقاء سبع  
بقرات من اظلم عفر  
في جبل وعرا لا يمسه القطر  
وبقاء سبعة انسر كلما هلك  
نسر خلف بعده آخر  
فاختار النسر فكان آخر  
نسوره يسمى لبد وهو  
منصرف لانه ليس بمعدول  
كذا في الصحاح ام ظي  
جمع ظي



مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من مازال ولازال  
ومراد فانها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حال مستمرة وهي  
مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر به الحال  
المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت ممتاثلا ثم نكست وكذا مازال  
واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الا ان تمنع قرينة وما يصلح  
للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد او الصفة نحو زيد قائم او غني او مضروب  
او الفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويسخو بوجوده اي هذا عادته لانه  
وان كان في الاصل فعلا دالا على احد الا زمانه الا انه لمضارعه اسم الفاعل لفظا ومعنى  
يستعمل غير المفيد للزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت رأيت زيدا لا يدل على الاستمرار  
واذا قلت كنت اراه فظاهرة الاستمرار فناسبت الثلاثة اي الجامد والصفة والمضارع  
لصلاحيتها للاستمرار ان تقع اخبارا لصار ومازال واخواتها بخلاف الماضي فانه  
لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فليقع خبرا لهذه الافعال واما مادام فلم يقع خبرها  
ماضيا لان ما المفيدة للدة نحو ما ذر شارق قلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال  
كايحي في قسم الافعال فلماذا تقول اجلس مادام زيد جالسا وقد يحيى بمعنى الماضي  
كقوله تعالى ﴿مادمت حيا﴾ واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيويه على ما بين  
في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة  
او مضارع لمشايبته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع اخبار جميعها  
ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع (قوله ويتقدم معرفة) هذا بخلاف خبر المبتدأ  
لانه لم يجز تقدمه على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة للاباس اما ههنا فلا ليس وان كانا  
معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما  
نحو كان زيدا هذا وينبغي ههنا ايضا اذا اتنى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز  
التقديم نحو كان الفتى هذا \* قوله (وقد يحذف مامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم  
ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا  
انطلقت اي لان كنت (قوله مامله) اي مامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا  
الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان \* واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها  
بعدان ولو ان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو ﴿اطلبوا العلم ولو بالصبين﴾  
اي ولو كان العلم بالصبين وادفع الشر ولو اصبعا اي ولو كان الدفع اصبعا اي قليلا  
وقوله \* قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا \* فاعتذارك من شئ اذا قبل \* اي ان كان حقا  
وتقول لا ارتحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا ولو راجلا اي ان كنت ولو كنت  
وكذا الخطاب نحو ارجل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت (واما في مثل  
التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعدان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد  
نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول نظريه فان جاز مع  
كان المحذوفة بعد ان تقديره او معه او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه

ه ( قوله فصر في ممتاثلا  
تمائل من علتة اي اقبل  
وهو اليوم امثل

مادمت فيهم نس



يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على  
ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود  
لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لان له اعمالا وفي تلك  
الاعمال خيرا وان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذي قلنا ضعيف من حيث المعنى  
واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول  
الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه  
الذي هو بجزءه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا ( فان قلت فقد رفرع كان التامة ) قلت  
يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا كثيرا الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة  
على المحذوف وان لم يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا  
فراكب وان راكبا فراكب اي ان كنت راكبا فان راكبا كجور بما جرما بعد ان او ان  
لامع ما بعد فائهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف جر  
نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسييف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا  
بسيف ( وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لاصالح ٣ فطالح اي ان لا يكن  
المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على  
الجار بتقديم ذكره قتين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم  
الذي بعد الفاء فرفعه او لان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه  
فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لايق نحو فيجزي خيرا  
وحذف المبتدأ اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان  
وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجيء الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه  
مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا واما  
اذا كان مقدر فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فزيديا ضربه فاذا ثبت ان نصب الاول  
ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضوعين ورفعهما  
ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد ( قوله ويجب الحذف ) اي يجب  
حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله \* ابا خراشة امانت ذانقر \* فان قومي  
لم تأكلهم الضبيع \* اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور  
في المفعول له ثم حذف كان وايدل منه ما فوجب الحذف لثلاثي جمع بين العوض والعوض  
منه واجاز المراد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم  
النون الساكنة في الميم وجوبا فبقى الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل  
منفصلا فصار امانت وتقول ايضا ما زيد قائما اتمت ( وقال الكوفيون ان المفتوحة  
بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا القراءتان  
في قوله تعالى \* ان تضل \* اي قبح الهمزة وكسرهما بمعنى واحد اي بمعنى الشرط  
وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا يرى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة  
اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله امانت ذانقر البيت ان كنت ذاعدد فلست

٣ قوله فطالح ( الطلاح  
ضد الصلاح



بفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله \* اما اقت واما انت مرتحلا  
 \* ٤ فالله يكلاء ماتاني وماتذر \* مع عطف اما انت بفتح الهمزة على ماقت بكسر  
 الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق  
 معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع  
 كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفًا لازما ولما كان معنى الشرط ههنا  
 ظاهرا قل سيويه دخل في ان معنى اذا ما بمعنى اذا ما واذما شرطية بلا خلاف ولا بد عند  
 البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذاتر الذي هو بمعنى  
 لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم ياكلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما  
 نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد  
 الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الامع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى ﴿ واما بنعمة  
 ربك فحدث ﴾ واما مقدره نحو ﴿ وربك فكبير ﴾ كما يجيء في حروف الشرط فيقدر  
 البصريون اما انت ذاتر تنكبر وتفخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلاء  
 جواب اما اقت والعامل في اما انت مرتحلا محذوف اي يكلاء ك الله لاجل ارتحالك  
 وكله تكلف والاولى ان نقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان  
 حذف شرطها جواز المغير حرف الشرط عن صورته نحو ان سيفا فسييف وان حقا  
 وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كافي ان زيد كان منطلقا وان  
 حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها  
 لان بقائها على وضعها الاصلى مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلى بلا مفسر  
 هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعى سهل حذف شرطها على سبيل  
 الوجوب لانها تبصير كأنها ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما ليكون  
 كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ( ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف  
 منها كان مع اسمها وخبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء  
 لتؤذن بها ان اما في الاصل حرف شرط لان الفاء علم السببية فجيء بها لما تغير صورة  
 حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع  
 اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فنطلق اي اما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق اي  
 ان يكن شيء موجودا يوجد انطلاقه اي هو منطلق لاجل حاله فلا بد اذن من اقامة جزء  
 من اجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيء في حروف الشرط وان كان الثاني  
 فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت  
 ذاتر فان قومي واما قح همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبتته الكوفيون  
 فليس بمشهور ( وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا ) وقال سيويه لم يحذف  
 الفعل مع اما المكسورة وقال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تأكيد الفعل  
 فن تمهجاز في \* اما تخاف \* ٢ ومن عضة ما يبين شكيرها \* النون كما جازت مع اللام في  
 نحو لتفعلن كما يجيء في نون التأكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكد وقد جاء

٤ ( قوله فالله يكلاء ما يبتنى  
 وماتذر ) كلاء الله كلاءة  
 بالكسراى حفظه

٣ ( قوله و من عضة ما يبتنى  
 شكيرها ) اوله اذامات  
 منهم واحد سرف ابنه \*  
 والعضة واحدة العضة  
 وهى كل شجر يعظم وله  
 شوك والشكير ما يبتنى  
 حول الشجر من اصلها



كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواته نحو رأيتك لدن قائما اي لدن كنت قائما قال \*  
 ٣ من لدشولا فالى اتلائها \* اي من اركان شولا والاتلاء ان تلد الناقصة فتصيرت ذات  
 تلو \* قوله ( اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم ) ينتقض  
 بمثل اخوه في قولك ان زيدا قائم اخوه \* قوله ( المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند  
 اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبهابه مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك  
 فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او مقصولا بينه وبين لاوجب  
 الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متأول ) لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما  
 قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس  
 منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التمييز بالتمييزات  
 المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا ابا اجتماعها وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا  
 او مشبهابه وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجيء ولو قصد الى اسم  
 لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها  
 ( قوله يليها ونكرة ومضافا ) احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير  
 المجرور في اليه ( قوله لا غلام رجل لك ) مضاف ( وقوله لا عشرين درهما لك )  
 مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى ( قوله فان كان مفردا ) اي  
 فان كان اسم لا مفردا ولم يجز ذكر اسم لا نصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا  
 يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا ( قوله على  
 ما ينصب به ) هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح دخل فيه نحو  
 لا غلامين لك ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه  
 المثني والمجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرا في اعرابية خلافا للبرد والاختفش  
 وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجال قول سيويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها  
 فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة  
 اسم واحد كخمس عشرة فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بنى  
 بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا ( وقال الزجاج  
 بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر  
 من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله ( قال ابو سعيد انما مركب  
 مع عامله لافادة لاء التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار  
 لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لامع النكرة كما ان من مركب معها  
 تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معرفة  
 ) والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم  
 المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والتي ليس باشدهند  
 بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين  
 ( وقال سيويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة ولا معمولها  
 في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان اختصاصها

٣ ( قوله من لدشولا فالى  
 اتلائها ) الشول النوق التي  
 جف عنها واتي عليها وارتفع  
 ضرعها من نتاجها سبعة  
 اشهر او ثمانية الواحدة شائلة  
 والتلو ولد الناقعة الذي يتلوها



بالتكثير وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببناءه أو سبب حذف تنوين معمولها عند من قال بأعرابه لأنها بمجموع الشئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر معمولات وهذا ضعيف اعني بناء معمول أو حذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته (والحق ان نقول انه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لارجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لارجل في الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لانصابل هو الظاهر كما ان ما جاء في من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما في رجل اذ يجوز ان يقال لارجل في الدار بل رجلان وما جاء في رجلان ولا يجوز لارجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاء في من رجل بل رجلان للزوم التناقض فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وانما بنيت على ما نصب به ليكون البناء على حركة استحقة النكرة في الاصل قبل البناء ولم بين المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسم فيصير الاسم بها الى ما استحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون مضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر ك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لاقال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لارجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني وخلافا للبريد فان قال به لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فنقوض بنحو يازيدان ويازيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقبل يازيدان ويازيدان والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثني والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لامبني نحو لارجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلاثة وثلاثين ولا شك ان المثني والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقص بيازيدان ويازيدون (وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع) والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لامركب مع المنفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنقول حضور موتان وحضر موتون في المسمى بحضر موت كما يجيء في باب المثني واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبينه على الكسر مع التنوين قياسا لاسما عانظرا الى ان التنوين للقبالة لا للتمكن بدليل قوله تعالى ﴿من عرفات﴾ وهو منغوض بنحو يامسلات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلاتنونه بلاتنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى على ما نصب به والمازني يفتح بلاتنوين نحو قوله ﴿اودى الشباب الذي مجد عواقبه﴾ فيه تلذذ ولا لذات للشيب ﴿حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعدلاء التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولي مما قبله طردا للباب على نسق واحد ﴿واعلم ان الجار اذا دخل على لاء التبرئة منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا

٤ طريف نسخ



مال و غضبت من لاشئ \* وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل  
 لا انما كان لمشابهتها ان كما يجئ وتوسطها يبطل الشبه لان ان لا بد لها من التصدر ورمما قح نظرا  
 الى لفظ لا فليل كنت بلامال وذلك كما بنى مع لاء الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش  
 \* لولم يكن غطفان لا ذنوب لها \* الى لامت ذووا حسا بها عمرا \* فلا زائدة وقد اعتبرت  
 فبنى الاسم لها فمما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى  
 ﴿ لا تثرىب عليكم اليوم ﴾ عند سيويه وجهور النحاة الظرف بعد المنفى لا يتعلق بالمنفى  
 والا كان مضارعا للمضاف فاتصب كافي لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو  
 خبر المبتدأ كافي قولك عليك تثرىب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى  
 ﴿ لا عاصم اليوم من امر الله ﴾ اليوم خبر المبتدأ وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على  
 حذف المضاف ٣ وقوله من امر الله خبر المبتدأ محذوف اي العصمة المنفية من امر الله وهذه  
 الجملة التبيينية لاجلها كما قلنا في سقبالك ان التقدير هو لك وانما لم يكن للجملة الميينة محل  
 لانها مستأنفة لفظا وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظن  
 ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفى وان او همت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف  
 وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا  
 كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستغاثة وما عليك  
 المعول وليس بك الاتجاء ومنه ﴿ لا تثرىب عليكم ﴾ وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعنى  
 ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ لتضمنه ضمير ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك  
 مار على ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لامصليا  
 في الجامع اذا نقيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع اي ليس في الوجود من يصلى  
 في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلى في غيره واذا قلت لامصلى  
 في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلى سواء صلى في الجامع او في غيره هذا ( وحكى ابو على  
 عن البغداديين انهم يميزون كون الظرف والجار في نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم  
 اليوم من امر الله من صلة المنفى المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى ( وذهب  
 ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف ( قوله  
 وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير \* اعلم ان لاء التبرئة انما  
 تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير  
 ولاء التبرئة للبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلنا في الطرفين اعنى في النفي والاثبات  
 تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين احدهما  
 ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهتها الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني  
 ان الظاهر ان بين ان ولاء التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ولا مقاربة فعلى هذا نقول  
 انما لم تعمل في المعرفة لان ووجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها

٢ قوله ( لا تثرىب عليكم  
 اليوم تربت عليه قبحت  
 عليه فعله

٣ كذا في بعض النسخ الى  
 قوله لفظا



مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى يندفي الجنس بانفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكلم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لاء التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ( ومن قال ان الفتحه امر اية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد اتنى التركيب بالفصل وقيل انما لم بين مع الفصل لانها لما مزجا تعدى البناء من لالى المنفى بسبب التركيب فاذا اتنى التركيب اتنى تعدى البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغىها مع كون المنفى نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلاثة اى التي الغيت فيها لاما وجوبا كافي المعرفة والمفصول واما جوازا كافي النكرة المتصلة تكريرا ولا يجب ذلك اذا عملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفى الجنس وعملها ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكون ان الامع لاء التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفى الجنس في النكرات لان نفى الجنس هو تكرير النفى في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفى الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة ( واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير لافي المواضع الثلاثة امام المعرفة فحولا زيد في الدار وقولهم لانولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فتحو لافيها رجل قال \* بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت \* ركا بها ان لالينا رجوعها \* واما مع المنكر المتصل فتحو لارجل في الدار قال \* وانت امرء منا خلقت لغيرنا \* حياتك لانفع وموتك فاجع \* ومثله قولهم لاسواء وقوله \* فانا ابن قيس لابراح \* وقوله تركتني حين لامال اعيش به \* ٦ \* وحين جن زمان الناس اوكلبا \* واجيب بان قولهم لانولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى تناول وهو ههنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك وما خوذك هذا الفعل اى لا ينبغي ان تأخذه وتناوله وبشذوذ قوله ان لالينا رجوعها ولانفع ولابراح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لاسواء ٢ وبكون لافي لاسواء عوضا من المبتدأ المحذوف اذ لا يقال هما لاسواء على ما ذهب اليه سيوييه واما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال وبان لابراح ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس فهو تحكّم وقيل ان لافي لانفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لاعمل ليس والاولى حل ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا نقول يجب في الاختيار تكرير لالمهمة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لامر حبا اى لالقيت امر حبا اولارحب موضعك امر حبا ولا اهلا اى لا ايت اهلا ولا سهلا اى لا و طئت سهلا ولا نعمة اى لا نمت عينك نعمة وكذا لامسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لاسلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى واكثر لانه في الاصل امر او نهى فكأنه قيل لاسلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدأ ولا اصابك السوء او اذا دخلت على نولك نحو لانولك

٦ ( قوله وحين جن زمان الناس اوكلبا ) الكلب شبه جنون يأخذ الكلب فاذا هقر انسانا كلب ٢ كذا في بعض النسخ الى قوله تحكّم



٣ وثاني الموضوعين ان يستعمل  
لا مكان غير وبمعناه اعني غير  
الذي لا يقصد به اثبات  
موصوف له بل يقصد به  
سلب ماضيف اليه كما تقول  
كنت بغير مال اذا قصدت  
سلب المال ولم يقصد اثبات  
موصوف لغير اذ ليس  
مرادك انك كنت مع شيء  
هو غير المال المال فتقول  
غضبت من لاشي ومانت  
الا كلاشي وانك ولا شيئا  
سواء فلا استعمال لاستعمال  
غير وبمعناه باشرتها العوامل  
التي لم باشرها قبل ذلك اذ لم  
يجز في لارجل في الدار ان  
يدخل عليه ان او غيرها  
ولكونها بمعناه تقول انت  
غير قائم ولا قاعد آمة (٦) نمخه  
طويله

٤ (قوله اي علاك الشيب في  
وقت وقت الشيب) والظاهر  
ان يعكس ويقال المعنى قد  
سبت في وقت واقع في اثناء  
وقت الشيب فاضاف الوقت  
الاول الى الثاني لاشتمال  
الثاني عليه

٥ (قوله قلو صي حين لاجين  
حينين او تحن) القلوص من  
النوق الشابة وهي بمنزلة  
الجارية من النساء

ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لافي هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل  
لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾  
على مايجئ في قسم الحروف وثانيهما ٣ ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط واحد هان  
تدخل على لفظ شيء سواء انجز بالاضافة نحو هو ابن لاشي او بحرف الجر اي حرف كان نحو  
كنت بلاشي و غضبت من لاشي و امانت الا كلاشي و خلقت من لاشي و اوانصب نحو انك  
ولاشيئا سواء او ارتفع نحو انت لاشي و ثانيها ان ينجر ما بعد لاء الجر قبلها نحو كنت بلا مال  
ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من بين حروف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة و اما قول  
جرير \* ما بال جهلك بعد الحلم والدين \* وقد علاك مشيب حين لاجين \* فالاولى ان لازائدة كما  
في قوله \* في بئر لاجور سري وما شعر \* ٤ اي علاك الشيب في وقت وقت الشيب اي لم تشب  
قبل او انه اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب والاول اي الوقت الاول من الثلثين الى  
ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه (وقال ابو علي لا غير زائدة على تأويل  
وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين و اما قول الشاعر \* حنت ه قلو صي حين لاجين محن \* فحين  
الاول مضاف الى الجملة اي حين لاجين حينين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لاء على المجرور بغير  
كقوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ وقولك زيد غير فارس ولا شجاع  
وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم  
راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم و اما المعروف باللام فان  
التعريف فيه غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها  
بمعنى غير نحو لارجل ولا غلام رجل بخلاف العلم و اما المعروف باللام مع لاء التبرئة فلا بد معه  
من تكريرها في نحو لارجل في الدار ولا المرأة استضعف هذا التعريف بعد خروج لالي  
معنى غير ولضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع  
والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط يلزم  
تكرارها ايضا نحو قوله تعالى ﴿ الى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يعنى من الهمب ﴾ وقولك  
زيد لارا كب ولا ماش وجاءني زيد لارا كبا ولا ماشيا و اما قول العوام نحو انا لارا كب واللا  
انسان اعم من اللاحيان فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة  
استعمال لامع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل بعد لاء عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك بتعذر  
تقدير من الاستغراقية بعد لاء لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جازجت  
بلازيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير  
بمعناها ونعني بكون لا بمعنى غير كونها النفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام  
وبكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر \* واعلم انه قد يؤن العلم المشتهر  
ببعض الخلال بنكرة فينتصب بلاء التبرئة وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لاحسن  
في الحسن البصري وكذا لاصعق في الصعق او بما اضيف اليه نحو لامرء قيس ولا



ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظتي عبدالله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تكثيرهما قال \* لاهيثم اليلة للطي \* وقال \* اري الحاجات عند ابى ٤ حبيب \* نكدن ولا امية في البلاد \* ولتاويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وانما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفى في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يعرف بالاضافة الى اى معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه (ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا باحسن لها لا يفصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقضاكم على ﴾ فصار اسمه رضى الله تعالى عنه كالجنس المفيد للمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتكثيرهما بالمعنى المذكور (وجوز القراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التأويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع \* قوله (وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني) يعنى اذا كررت لامع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه (الاول فتحهما ووجهه ان يجعل لافى الموضوعين للتبرئة فتبنى اسميهما كالموافردت كل منهما عن صاحبتهما ويجوز على مذهب سيويه ان تقدر بعدهما خبرا لهما معا اى لاحول ولا قوة لنا اى موجود ان لنا لان مذهبنا ان المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمر و ضاربان ويجوز ايضا عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اى لاحول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملة (واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما مماثلان فيجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيد وان عمرا قائمان كأنهما شئ واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله (والثاني فتح الاول ونصب الثاني على ان تكون الثانية زائدة لتأكيدي نفي الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانت قلت لاحول وقوة كقوله \* فلا اب وانا مثل مروان وابنه ٢ \* على ما يجئ فلا يجوز عند سيويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لاحول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده

٥ قوله ( خبيب ) خبيب اسم رجل وهو خبيب ابن عبدالله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بابى خبيب

٢ وتاممه اذا هو بالمجدار تدى وتأزرا قال \* لانسب اليوم ولاخلة اتسع الخرق على الراقع قال \* لعمر كم الصغار بعينه لام الى ان كان ذلك الاب قال تعالى لا فارض ولا بكر وقال الشاعر \* وما هجرتك حتى قلت معلنه لاناقتلى في هذا ولاجل



في الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذن لا وحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا ( والثالث قبح الاول ورفع الثاني على ان لازامة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل كما يجئ في لآب وابن فعند سيويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اي لاحول وقوة موجودان لكونه خبرا مبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لاحول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لاحول ولا قوة على ما يجئ بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسثلتنا وهي لاحول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لاء التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر مجذوف نحو لآب ابراح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لاء التبرئة ملغاة لم تكرر للضرورة ( والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه لا يجوز الغاء لاء التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ( ومذهب سيويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا واحدا والكلام جملة ( والخامس رفع الاول وقبح الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لان يتوافق الاسمان بعدهما في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا ( فاذا تقرر هذا فلا حاجة بناء الما ذكر المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فاننا لانضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجمع للتبرئة الغيت فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبيين \* قوله ( واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمنى ) قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول تلحق الف الاستفهام اذ لا فيكون الالف مجرد الاستفهام بل لا بد ان تكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمنى او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام او العرض تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان \* ٤ الاطعان ولا فرسان عادية \* الاتجشؤم وسط التناير \* ٥ وفي مثل الاقاص بالغير يضرب لمن ذل بعد عزة فعني الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر سيويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه

٤ قوله ( الاطعان ولا فرسان عادية ) من العدو والاستفهام للتقرير اي لاطعان لكم ولا فرسان لانكم تنعمون بالافراط في الاكل الى ان يحصل لكم الجشاء قاعدين حول التناير ويروى البساتين ٥ قوله ( وفي المثل الاقاص بالغير ) قال في الصحاح قص الفرس وغيره يقمص قصا وقاصا اي استن وهو ان يرفع يديه ويطرخهما معا ويعجن برجليه وفي المثل ما بالغير من قاص وهو الحمار يضرب لمن ذل بعد عزه



الجزولى والمصنف ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطأ لأنها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها فى نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمنى كقوله \* الاسيل الى خرفا شربها \* الاسيل الى نصر بن حجاج \* فلما زنى والمبرد قالاً حكمها حكم المجردة فيحوز عندهما العطف والوصف على الموضوع نحو الامال كثير انفقه والاماء وخر شربهما وخرها عندهما اما ظاهر او مقدر كفى المجردة ( واختار المصنف والجزولى مذهبهما ) وقال سيويه لا يجوز حمل التابع على الموضوع ولا خبر لها اذا التمنى يعنىها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فعنى الاغلام اتمنى غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اى هبلى غلاما واما ما يلى لاي اسم فالاخلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب فى المضاف والمضارع له والبناء فى المفرد المنكر واما قوله \* الارجلا جزاء الله خيرا \* ٧ يدل على محصلة تبيت \* ٨ والبيت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الاحرف تحضيض كهلا وسيدكر فى قسم الحروف والفعل محذوف اى هلاترونى رجلا ويروى الالغاء فى الا التى للتمنى نحو الارجل جزاء الله خيرا وروى الارجل بالجر اى الامن رجل \* قوله ( ونعت المبنى الاول مفردا يلىه مبنى ومعرّب رفعا ونصبا نحو لارجل ظريف وظريفا وظريفوا والاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لارب وابتا ) قوله نعت مبتدأ والاول صفته ومبنى خبره وقوله مفردا يلىه حالان من الضمير فى مبنى والعامل مبنى اى يبنى النعت اذاولى مبنى لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لالتى هى سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه فى المعنى هو المبنى الذى وليها اعنى اسم لا وفى اللفظ متصلا به والثانى كون النفى فى المعنى داخلا فيه لان المنفى فى قولك ٩ لارجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فىكان لا دخلت عليه فكانك قلت لاظريف فلذا لم يبين صفة المنادى فى نحو يازيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لالتى هى سبب البناء اذا الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبنى بلا لانتعّ العرب احترازا عن نحو لاغلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول والثانى وما بعده فلا يبنى كريم فى نحو لارجل ظريف كريم وان يلى النعت المبنى فلا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف فى نحو لاغلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى فى نحو لارجل حسن الوجه وانما لم يبين نعت العرب لانتقاء الوجه الاول والثالث فيه ٢ من الالوجه الثلاثة المذكورة اذ ليس هو المبنى بلا وايضا بعد منها ولم يبين النعت الثانى وما بعده ٣ لانتقاء الاول والثالث ولانتقائهما لم يبين النعت المفصول من المبنى بغير النعت ايضا وانما لم يبين النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لاسمين لها فكيف يبنيان بجرهما مجرى اسمها ولانقول فى هذا النعت المبنى انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن فى دفع الاعتراض الوارد فى جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة الى

٧ قوله ( يدل على محصلة المحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن تبيت اى تبيت تفعل كذا والمضمن من البيت ما لا يتم معناه الا بالذى يلىه

٨ تمامه \* ترجل متى وتقم بيتى واعطيتها الاتاوة اذ رضيت \* قوله ترجل اى تسرح وقوله تقم اى تكنس والاتاوة قال فى الشواهد الخراج والرشوة ٩ قوله ( لارجل ظريف ) الظرافة الكياسة

٣ قوله ( من الثلاثة المذكورة ) يعنى فى قوله لاجتماع ثلاثة اشياء ٣ قوله ( لانتقاء الاول ) باعتبار عدم الانصال لفظا لابعبار كونه فى المعنى هو المبنى



تكلفات مستهجنة ( وقال ابن برهان والسير في تفصيا من هذا ليست لافي هذا الموضوع خاصة مركبة مع المنفى بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلها كما تعمل في خمسة عشر اذا قلت لاجسة عشر ولنا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركب لامع المنفى في هذا الموضوع وفي غيره وعن تركب المنفى ههنا مع نعته ( قوله ومعرب رفاعا ونصبا) سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها ( وقال يحيى بن معط صفة المبنى المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبنى المضموم مضافة ولفارق ان يفرق بان يالو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته لارفعه وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادى بنأى فكان حل وصفه المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف المنفى بلا فان الفتح فيه بنأى على قول واعرابي ضعيف على آخر والرفع اعرابي فكان حل وصفه المضاف الذي لا يتمتع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركته الاعرابية جائزا ( وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المصنف كما مر في خبر لاء التبرئة ( ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبنى لافي نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لافي محل الاسم ولافى الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كالم يجز رفع او صاف اسماء تلك لانفاء معنى الابتداء معها كلها ( ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوهما لضعف عمل لا الاترى انه يطل بالفصل ويدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على رأى المبرد فهمى عامل ضعيف تعمل لمشايبته المشبهة اعنى ان مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اسمها الاصلى اعنى الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفى مضافا كان المنفى او مفردا ومضافا كان الوصف او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع جلا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لافي الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب جلا على الحركة البنائية لمشايبتها للاعرابية بعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة محدثة لها كما مر في نحو يازيد الظريف ويجوز ان نقول ان النصب في الصفة جلا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى رفع ونصب ( قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز) لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في سائر توابع المنفى المبنى ( ومن قال رب شاة و"مخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجي في باب المعرفة ولا يجوز البناء في



المعطوف كإجاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز  
 لاب وابن كقلت في النداء يازيد وعمر و ذلك لضعف لاعتن التأثير الا فيما يليه او كان في حكم  
 ما يليه اي النعت المذكور على انه قد نقل نحو لارجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من  
 جعل العامل في خبر المبنى نفس لالا مبتدأ ان لا يجوز رفع المعطوف جلا على المحل الابعدا الخبر  
 كافي ان (وقال الاندلسي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان  
 والتوكيد اللفظي فلانص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمهما مع اسم لاحتكامهما مع المنادى المضموم  
 ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لارجل صاحب لي (وقال ابن مالك البدل ان كان  
 نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها) (وقول الاندلسي اقرب اذا لم يفصل  
 البدل المفرد المنكر عن المنفى المبنى لانه لا يقصر عن النعت الذي يبني جوازا اذا جمع الشرط  
 بل يربى عليه من حيث كونه ٥ هو المقصود بالنسبه) (ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف  
 بان الوصف ٦ متركب كالوصف فتركيب لامع الموصوف كتركيبهما مع الوصف واما البدل  
 فيجعل البدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط  
 ولا مع لالانها داخله على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه  
 لم يبق دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل  
 كما يجئ في بابه ونذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل  
 في باب لاء التبرئة وباب النداء كما تقول لامثله احدولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد (قال امرء  
 القيس \* ويلها في الهواء الجوطالبة \* ولا كهذا الذي في الارض مطلوب \* وهذا يدل على انه  
 يجوز رفع صفة المضاف جلا على المحل اذ لافرق بين عطف البيان والوصف واذا جلت  
 على اللفظ قلت لامثله احد او لا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كافي  
 قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا) (واما قول جرير \* لا كالعشبة زيرا ومزورا \* فقيل انتصاب  
 زيرا بتقدير ان فعل اي لا اري كعشبة اليوم اي كزيرا عشبة اليوم زيرا كما تقول ما رأيت  
 كاليوم رجلا وذلك ان العشبة ليست بالزيرا حتى يكون عطف بيان لها (واقول مع تقدير  
 كزيرا عشبة اليوم زيرا صار الاخر هو الاصل الاول كافي قولك لا كالعشبة عشبة وعشبة  
 فيجوز ان يكون زيرا تابعا على اللفظ ٧ واما التأ كيد فلا يجوز تأ كيد المنفى المبنى تأ كيدا  
 معنويا لان المنكر لا يؤ كذا ذلك التأ كيد كما يجئ في باب التأ كيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرناه  
 في المنادى كونه على لفظ المؤ كد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك  
 وان كررت مبنى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني لاماء ماء باردا فان  
 شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربت به رفعا ونصبا وذلك لانك لما  
 وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه  
 قرأنا عربيا \* فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب  
 في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعنى باردا فليس فيه الا الاعراب \* قوله

٥ هو المنفى بلا وهو المقصود  
 فيجب بناؤه كذا في بعض  
 النسخ غير المعتمدة  
 ٦ يتركب مع الموصوف  
 واما البدل نسخه

٧ هذا كله على مذهب  
 النحاة وقد يجئ في باب  
 التوابع ان عطف البيان  
 هو البدل حكمه اذن حكمه  
 نسخه



( ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز لشبهه بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يحز لا ابافيهما وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيويه ) يعني ان الكثير ان يقال لا اباله ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخا له فتكون معربة اتفاقا واجاز سيويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا \* ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى ( فقبل لهم اللام لانظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر ) اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدره وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة كتم الثاني في ياتيم تيم عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كالفصل ( فقبل لهم ما الذي جعلهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة تؤكد دون سائر الاضافات المقدرة باللام ) اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بالا لرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفية المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابال رجل حاله كذا ولا غلامي لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله \* وقدمات شماخ ٤ ومات مزرد \* واي كريم لا اباك يخلد \* فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يدك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لانهما الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله \* يا بوس للجهل ضرار الاقوام \* قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا ابالك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابالك اذا المعرفة لا توافق النكرة معنى ( والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابالك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان ابالك و اب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا ابالك محذوف اي لا ابالك موجودا ما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجودك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ولا خلاف في اتحاد نحوي الجملتين مع كون المسند اليه في احدهما معرفة والاخرى نكرة ( ثم قال المصنف ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطى حكم المضاف من اثبات الالف في ابواخا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا يريد بمشابهته للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك

٤ ( قوله وقدمات شماخ  
ومات مزرد ) مزرد اخو  
شماخ الشاعر ابن ابي شداد



لوجوب تنوينه كافي لاحسن وجهه ولاحفاظا كتاب الله وايضا فان ابالك و ابالك عنده  
 شئ واحد من حيث المعنى ولك في لاب لك اما خبر لاوصفة لاسمها واسم لا لايصير  
 بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لارجل في الدار ولاغلام ظريفا  
 ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لارجل في الدار ولاغلاما ظريفا ( قوله لمشاركته له ) اي  
 لمشاركة نحو ابالك لابالك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل  
 معنى المضاف الذي هو ابوك واصله ابك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لاحذف  
 اللام واضيف صار المضاف معرفة في ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما  
 يجي في باب الاضافة و اب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز  
 اي من جهة ان اعطاء حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز لا باقيا ولا رقيب عليها لان  
 المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعلی ( قوله لفساد المعنى ) يعني ان المعروف لا يكون  
 بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقديره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا في المنكر لا بالرجل  
 طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لاغلامين  
 ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلانتفاع الفصل  
 بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المصنف فللفصل بين شبه  
 المضافين بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون  
 الظرف المستقر نحو لا يدي بهالك ولاغلامي اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان  
 الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجزه سيويه والخليل بل او جباثبات  
 النون الالضرورة الشعر كما في قوله \* ٦ كان اصوات من ايقالهن بنا \* او اخر الميس  
 انقاض الفراريج \* قوله ( ويحذف في مثل لاعليك ) اي لا بأس عليك اي يحذف اسم لافي  
 لاعليك ولا يحذف الاسم الامع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الامع وجود الاسم لثلا يكون  
 اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جازا ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي  
 لامثله موجود وجازا ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرف جرف فالاسم  
 محذوف اي لا احد كزيد \* قوله ( خبر ماو لا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهي  
 ججازية واذا زيدت ان مع ما وانقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه  
 بموجب فالرفع ( قوله هو المسند بعد دخولهما ) اي دخول ما في مسئلتها ولا في  
 مسئلتها لانها تجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر كان ( قوله وهي ججازية )  
 اي هذه اللغة وهي اعمال ماو لا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لاعن الجازيين  
 ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الججازية اذن اعمال ماو وحدها دون  
 لاعل ليس بشروط سيجي وغير الجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا ( قوله واذا  
 زيدت ان مع ما ) هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله \*  
 ٢ وما ان طبنا جبن ولكن \* منا بانا ودولة آخرينا \* اعلم ان الاصل في ما ان لا تعمل  
 كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل

٦ قول ( كان اصوات من  
 ايقالهن اء ) الايقال السير  
 السريع وآخره الرحل  
 هي التي يستند اليها الراكب  
 والميس شجر يتخذ منه  
 الرحال وانقضت الدجاجة  
 او العقاب اي صوتت قال  
 الراجز تنقض انقاض  
 الدجاج المحض

٢ قوله ( وما ان طبنا )  
 الطب الدأب والعادة



٣ وعلى لغتهم ورد التنزيل  
قال تعالى ما هذا بشر او ما هن  
امهاتهم ٤ قوله (بني غدانة)  
غدانة حى من ير بوغ  
والصريف الفضة ٥ والمعنى  
في قوله وما ان طبنا جبن نفي  
نسخه

٦ قوله (الاوارى ما ان لاه)  
الارى محبس الدابة وقد  
سمى الاخية آريا وهو حبل  
يشده الدابة في محبسها وتامه  
والنؤى كاحوض بالظلومة  
الجلد \* النؤى حاجز حول  
البيت والخيمة من التراب لثلا  
يصله الماء والجلد الارض  
الغليظة ٧ قوله لا ياما يقال  
فعل كذا بعد لاى اى بعد  
شدة وابطاء ولاى لا ياما  
ابطأ وما زائدة اى ايتها بعد  
ابطاء ٨ قال تعالى وما محمد الا  
رسول ٢ قوله (ويروى  
مامسيئا من اعتب) اعتبني  
فلان اذا عاد الى مسرتي  
راجعا عن الاساءة اى ازال  
العتب والهمزة للسلب ٣ فتح  
الواو فيه بالنقل من ان  
وصلها للضرورة وذلك  
جائز

لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل ٣ واما الحجازيون فانهم  
اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها ليس لان معناها سواء في الحقيقة وذلك لان معنى  
ليس في الاصل ما كان ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقى مفيدا نفي الكون ومعنى ما مجرد  
النفي ومعلوم ان نفي الشئ \* بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة كذا ذكرنا في باب الاستثناء وعند  
النحاة ان ما وليس كلاهما نفي الحال ( والحق انهما المطلق النفي كما يجي \* في الافعال الناقصة فلما كان  
قياس اعمالها ضعيفا انزلت لادنى عارض فمن ذلك يجي \* ان بعدها وانما عزلتها لانهما وان كانت  
زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد  
الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفي ما في نحو ما زيد الا مطلق ويجوز ان يقال انما انزلت  
للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافه شذوذ او هو عند المبرد قياس  
انشد ابو علي \* ٤ بني غدانة ما انتم ذهباء \* ولا صريفا ولكن انتم الخرف \* وان العازلة عند  
الكوفيين نافية لازادة ولعلمهم بقولون هي نافية زيدة لتأكيد نفي ما الا فان النفي اذا دخل على  
النفي افاد الايجاب ٥ (ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى الا مفصلا بينهما كما في ان  
زيد قائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق والتأكد فلان قد  
يشوبها معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن بحثا للتحقيق وكذا في الا ان مع ان في الامعنى  
التحقيق لان فيها معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء \* ٦ الاوارى ما ان لا يبينها \* بالجمع  
بين ثلاثة احرف نافية والرواية ٧ لا ياما يبينها وما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان  
عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ٨ (ونقل  
عن يونس انه يجوز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك \* وما الدهر الا منجنونا باهله  
\* وما طالب الحاجات الامعذبا \* واجيب بان المضاف محذوف من الاول اى دوران  
منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ﴿ ومن قنصاهم كل ممزق ﴾ فيكون مثل  
قولك ما زيد الاسيرا على ماضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يقدم نفس الخبر  
ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا  
تتصرف في العمل بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل ( وقال ابن عصفور وتبعه العبدى  
لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جاريا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل  
ان واخوانها ( قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره  
( قال الربيعي الاعمال عندى هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق \* فاصبحوا  
قد اعد الله دولتهم \* انهم قريش واذما مثلهم بشر \* فان سيبويه حكى ان بعض الناس  
ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اى اذا ما في الدنيا بشر  
ومثلهم حال من بشر مقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اى في مثل  
حاله وفي مثل مكانهم من الرفع ٦ ويروى \* مامسيئا من اعتب قالوا ونحو قوله  
\* ٣ لوانك يا حسين خلقت حرا \* وما بالحر انت ولا الخليق \* دليل على



جواز تقديم الخبر المنصوب اذا الباء لا تدخل الاعلى الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزحشرى امتناع دخولها على خبر ماء التيمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعدما المكوفة بان اتفقا نحو ما ان زيد بقا قال \* لعمرك ما ان ابو مالك \* بواه ولا بضعيف قواه \* ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلا للربيعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاص النفي بالاول وذلك لان الباء لتأكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعده نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد تزداد في خبر لاء التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار ٤ وقيل هي بمعنى ه في ور بما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الالية بعد باب رأيت منقيا كقوله تعالى ﴿ او لم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر ﴾ وقد تزداد بعد ليت قال \* ندمت على لسان كان منى \* ٦ فليت بانه في جوف عكم \* وما يطل عمل ما ان تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضار بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى ﴿ فامنكم من احد عنه حاجزين ﴾ واما الخبر اذا تقدم وكان ظرفا فقد ذكر حاله ( وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر وان تصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشئ لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس الجورور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب الجورور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الامع ان وان ( واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء بديل موجب نحو ما قائما الازيد اي ما اجدا قائما الازيد وليس بشئ لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام التعدد المقدر فيكون قد عملا ما على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الازيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم ٧ ولا يجوز ايضا ان تعمل مامع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظروف ومنع انتقاض النفي ( قوله واذا عطف عليه ) اي على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة ( قوله بموجب ) وذلك اذا عطف عليه ببل او لكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف ( قوله فالرفع ) اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلانعيده ( وقال عبد القاهر هو خبر لمبتدأ محذوف اي ما زيد بقا لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطف عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا من باب النقطع كما يجيء في باب العطف ( وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثير ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما ينزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في قوله \* مشائم ليسوا مصلحين عشيرة \* ٢ ولانائب الايين غرابها

٤ وقد روى ابن مالك الرفع في خير على ان لا بمعنى ليس او ليس خبر اخير بعده النار على زيادة الباء ه وقد يؤتى بفي صريحا نحو قوله \* ولا خير في خير يرى الشردونه ولا في صديق كل يوم يعاتبه \* ٦ ( قوله فليت بانه في جوف عكم ) العكم العدل وهما عكمان اي عدلان ٧ وايضا لا تعمل نسخ بكسر الجيم اي بحرف موجب اي وليس بناعب والمآزني وابو العباس لا يجيز ان هذه الرواية وهي عندهما ولا ناعبا لانه لا يجوز ان يضم الخافض

( قوله ولا ناعب ) نعب  
الغراب صاح



\* وليس ما ذهب اليه بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر جلا على اللفظ والنصب جلا على المحل قال \* معاوى اننا بشر ٣ فاسبح \* فلسنا بالجبال ولا الحديد \* ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والابتداء محذوف اى ولا هو قاعد وقد يجز المعطوف على خبرهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله \* مشائيم ليسوا مصلحين \* البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر فان عطف على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرتعا به بعده ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز ذلك في ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما ولا قاعدا فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعدا غلامه فيكون من عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس لفي المطلق فظاهرهما الحال ونقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعدا فلقيام ونصبت فالقيام والقعود منتفیان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما في ما زيدا وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعدا فالجملتان حالتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلاثة اعنى ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه يرفع قاعدا ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعدا ابوه ولا في ليس اذ لا يطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسم على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفًا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عاطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين عنى ماسيحي من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد او ما زيد

٣ (قوله فاسبح آه) الاسباح  
حسن العفو يقال ملكت  
فاسبح ويقال اذا سألت  
فاسبح اى سهل الفاظك  
وارفق معاوى مرخم من  
معاوية



بقائم ولا قاعد ابوه جازلك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسم مامكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جلتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفتيح نحو قوله تعالى ﴿ القارعة ما القارعة ﴾ واما في الجملتين فكثير وان اتصلنا كقوله تعالى ﴿ لن نؤمن حتى نؤتي مثل ماوتى رسل الله الله اعلم ﴾ وان جعلت موضع السبب اسمه بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابوزيد لم يحز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربط بتكرار الاسم لفظا فلذا جازم مع ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يحز نصب مقيمة لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اي ابوزينب وان جعلت موضع ه السبب اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمر الا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه اوفى معموله ضمير يرجع الى اسم مالكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يحز عطف الخبر على الخبر لم يبق الاعطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوازنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربيعي هذا في ما واما في ليس فيجوز نصب قاعدا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على تاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترطه المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجيء في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الابتدир العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا ( ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجيء في التوابع ) واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله \* ان هو مستوليا على احد \* الاعلى اضعف المجانين \* وليس بمشهور ( وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تكرر ذكره ) قال الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعبرة لاعمال ما بل هي فيها اول فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن رأى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد تلحق لالتاء نحو لات فتختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو ﴿ لات حين مناص ﴾ وقد تدخل على لفظه اوان ولفظة هنا ايضا ( وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد \* ولات ساعة مندم \* )

ه هذا السبب نسخ



والتاء في لات للتأنيث كما في ربت وئمت قالوا اما لتأنيث الكلمة اى لا اولبالغة النفي كما في علامة فاذا اوليها حين فقصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اى لات الحين حين مناص وتعمل عمل ايس لمشابهتهاله ٢ بكسع التاء اذ تصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يحى في نحو عبدالله ليس منطلقا لان الحرف لا يضم فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا واخبر محذوف اى لات حين مناص حاصله ولا تستعمل الاحذوفة احد الجزئين هذا قول سيويه (وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فعنى لات حين مناص اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب او خبر المبتدأله مواضع متعينة ولا يمنع دعوى كون لات هى لاء التبرئة ويقويه لزوم تكبير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فان خبر محذوف كما في لاحول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات حين حين مناص كما في لاعليك (ونقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام حين ٣ كجاء \* العاطفون تحين مامن عاطف \* والمطمعون زمان مامن مطعم \* وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهر لات حين وايضا فانهم يقولون لات او ان ولات هنا ولا يقال تا وان ولاتهننا) واما اللات او ان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كاذ كر السيرا في عنهم وليس بشئ اذ لو كان جر غير او ان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذ وايضا لو كان جار الكان لابدله من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرا في والمبرد مبنى لكونه مضافا في الاصل الى جملة بمعنى قوله \* طلبوا صلحنا ولات او ان \* فاجبا ان ايس حين بقاء \* اى لات او ان طلبوا ثم حذف الجملة وبنى او ان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لثلاثة سوا كن كما كسر ذال اذ (او تقول حذف الجملة وبنى على الكسر للساكنين لاعلى السكون لثلاثين اجتماع ساكنين ثم اى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في الميئات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا تبدل في نحو من قبل (وقيل ان او ان مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من او ان فكذا يكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الارجل اى لا من رجل واملات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال \* حنت نوار ولات هنا حنت \* وبدا الذى كانت ٤ نوار اجنت \* وهو يضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة \* قال \* ٥ فى اثر الاظعان عينك تلمح \* نعم لات هنا ان قلبك ٦ متيح \* اى ليس هنا تلمح ورفع ما بعد الا فى نحو ايس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لخلهم ليس على ما قال ابو على في ليس ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها ولا يطرذ ذلك العذر لوروره في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلان الطيب او صفقه واخبر محذوف اى ليس الا المسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ساد مسده اذن ولم يثبت \* قوله (المجرورات هو ما شتمل على علم المضاف اليه) يتبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى لثلاثة الكسر

٢ قوله (بكسع التاء)  
الكسع ان تضرب دبر  
الانسان يدك او بصدر  
قدمك استعارة لزيادة  
الحرف اخيرا

٣ متصلة بحين وهى النافية  
للجنس لانها كانت في مصحف  
عثمان ابن عفان رضى الله  
عنه متصلة بها هذا بناء على  
ان حين و تحين لغتان

٤ نوار اسم ام الشاعر  
٥ قوله (فى اثر الاظعان  
عينك) اظعان جمع ظعينة  
وهى اليهودج سواء كانت  
فيها امرأة او لا

٦ قوله (متيح) يقال  
رجل متيح اى متعرض لما  
لا يعنيه

٧ قوله ليس الا المسك آه)  
ولا بد من اعتبار تقدم  
الاعلى الجملة كما لا يخفى



والفتح والياء قوله (والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ) بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا) بنى الامر او لا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه (وقد سماه سيويوه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة وامان حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت يزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر (قوله لفظا) نحو زيد في مررت يزيد (قوله او تقديرا) كافي غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان ذكرا لا اختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اى يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدر (قوله مرادا) حال بعد حال اى مقدر مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد (ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس فى حكم الملقوظ به حيث لم يجز والمقدر فى الاضافة مراد اى عمله وهو الجر باق كان كالك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم العرب بانه ما يختلف اخره ويفضى الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جري بعد ذلك كما قلت فى الفاعل انما نحوه ليعرف فيرفع ثم جعلت فى حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر \* واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه فى قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا فى ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يحتج فى اضافته اليه لافى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدغم اسم الفاعل بحرف جر فى بعض المواضع وان كان من فعل متعدد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفى العامل فى المضاف اليه خلاف بينهم كما مر فى اول الكتاب وفى العامل فى المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا لا نزيد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نزيد الاضافة التى تكون بسبب حرف الجر (وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو على فى هذا الباب لا يعمل الجر الانبساطه عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشايبته للمضاف الحقيقى بجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهى غير العوامل يعنى ان العامل مابه تقوم هذه المعانى المقتضية كما تقدم فى اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما تقوم به المقتضى لالى المقتضى فقيل الرفع

٨ من الدعامة اى يقوى  
وهو اللفظ



هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما تقوم به المقتضى امرا  
 ظاهر اجليا في الاغلب \* قوله (فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها) قال  
 في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم يفصل اللفظي عن المعنوي بقوله بعد  
 فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها (وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا  
 كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج  
 في التقديرى وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه  
 يكون فعلا او بمعنى الفعل (قوله مجردا تنوينه) اى التنوين او مقام مقامه من نونى التثنية  
 والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف الاضافة كفى  
 كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانها دليل  
 تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثني والجمع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا  
 تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة  
 (وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث اذا امن اللبس كقوله تعالى ﴿واقم الصلوة وائتاه  
 الزكوة﴾ وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه \* قوله (وهى  
 معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهى بمعنى اللام  
 فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من فى جنس المضاف او بمعنى فى ظرفه وهو قليل  
 نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة  
 وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازة الكوفيون من التثنية الاثواب وشبهة من العدد  
 ضعيف) اعلم انه لا تلتبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بمضاداتها اللفظية التى هى كون  
 المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى  
 معمولها اى هى على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة  
 لكن لا تكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم  
 الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة  
 اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى (قوله فيما عدا جنس المضاف) ما كناية عن  
 المضاف اليه اى فى مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ويعنى بكون المضاف  
 اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو  
 بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على  
 بعضه وكذا يزداد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه  
 لان من التى تتضمنها الاضافة هى التبيينية كما فى خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من  
 البنية ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين كما فى قوله تعالى ﴿فاجتنبوا الرجس  
 من الاوثان﴾ واما قولك ثلثة دراهم وراقود دخل فانما كنىته فيه بالمقدار عن المقدر  
 كما يجيى فى باب العدد فالثلثة هى الدراهم والراقود هو الخلل ومن ثم تقول دراهم ثلثة  
 وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدر فى اصل الوضع غير المقدر به (وبقولنا

ثلثة تسقطا آتاهم مضافة عند  
 جميع التمام \* منها اذا قيل  
 ابو عذرها وليت شعري واقام  
 الصلاة \* العذرة البكرة  
 ويقال فلان ابو عذرها  
 اذا كان هو الذى اخترعها  
 وافترضها صحاح



يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم  
 الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على مايجب من التأويل  
 لان الثاني اعنى الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف  
 هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة  
 الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح  
 اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان نقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما  
 قاله باقى النحاة ولانقول ان اضافة الظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة  
 واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملى الخشبة لصاحبه خذ  
 طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهى التى يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل مالم  
 يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالتفسير الذى مر من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام  
 وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهى بتقدير من ولانثالث لهما (قوله وتفيد  
 تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة) يعنى الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت  
 تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية  
 ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى  
 غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية زيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له  
 دون غيره او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ  
 اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العمية هذا اصل وضعها  
 ثم قديقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام فى اصل  
 الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله \* ولقد امر على اللثيم  
 بسبى \* وذلك على خلاف وضعه فلا تظن من اطلاق قولهم فى مثل غلام زيد انه بمعنى  
 اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى  
 غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جاعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان  
 لم يكن له الا واحد (قوله وتخصيصا مع النكرة) نحو قولك غلام رجل تخصص  
 من غلام امرأة (قوله وشرطها اى شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من  
 التعريف) فان كان ذالام حذف لاه وان كان غلمانا كما يجعل واحدا من جملة من سمى  
 بذلك اللفظ نحو قوله \* علازيدنا يوم النقارأس زيدكم \* بابيض ماضى الشفرتين يمان \*  
 ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والبهيمات لتعذر تكبيرها (وعندى انه  
 يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا فى  
 باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الصدق يجوز ذلك  
 وان لم يكن فى الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم \* مضر الحمراء وانما رالشاء وزيد  
 الخليل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف فى الاغلب  
 عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة



فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف  
 المعرف تخصيص مع الزيادة وهي التعيين \* واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير  
 بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو غيرك ومثلك وكل ماهو بمعناهما  
 من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا  
 دون اخرى اذ كل ما في الوجود الاذاته موصوف بهذه الصفة وكذا بمائة زيدا لا تخص  
 ذاتا بلى نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول  
 والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا ينحصر ( قال ابن السري اذا اضيفت  
 غيرا الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لا نحصر الغيرية كقولك عليك بالحركة غير  
 السكون فلذلك كان قوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ صفة ﴿ الذين انعمت عليهم ﴾  
 اذ ليس ان رضى الله تعالى عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصسه  
 بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بماثلتك في شئ من الاشياء كالعلم او الشجاعة او نحو  
 ذلك فقبل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشئ الفلاني والمعرفة والنكرة  
 معا نيها فكل شئ خالص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة ( وقدح ابن السراج في قوله هذا  
 بقوله تعالى ﴿ نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل ﴾ مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اى  
 الصلاح لان علمهم كان فسادا وبقول الشاعر \* ان قلت خيرا قال سرا غيره \* والجواب  
 انه على البدل لا للصفة او جل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم  
 التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير  
 ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل  
 ضارب وانما جاز هذا لملهم غير على لا فكأنك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد  
 لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلاء التبرئة من حمل لاعلى غير  
 والدليل على تأخيرها العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى ﴿ غير المغضوب  
 عليهم ولا الضالين ﴾ ٢ كانه قال لا للمغضوب عليهم ولا الضالين ( وسمع سيويه لى  
 عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره  
 ) ومنعهما الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون  
 ايما رجل و اى رجل لعدم السماع وان لم يمنع القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة  
 لانه انحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في علم  
 وسمع فعنى مررت بالرجل شبيهك اى من يشبهك في جميع الوجوه ( وقال ابو سعيد  
 في مثلك وغيرك وما في معناه انما لم تعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى  
 مفعوله اى مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق و اضافة اسم الفاعل  
 انما تكون لفظية اذا اردت الحال او الاستقبال ( ٣ فالجواب انه لما فات موازنة المضارع  
 لم يشترط فيه احد الزمانين او نقول شرط كون اضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية  
 ان لا يكونا بمعنى الماضى لان ان يكونا بمعنى الحال والاستقبال كما سيحى في هذا الباب والاستمرار

٢ قوله ( كانه آه ) كذا  
 وقع في بعض النسخ

٣ فالجواب انها تكون  
 لفظية اذا كان اسم الفاعل  
 بمعنى الحال والاستقبال او  
 لاستمرار كما يحى بعيد هذا  
 والاطلاق يفيد الاستمرار



كما يجئ بعدوا لاطلاق يفيد الاستمرار ( وقالوا في حسبك وشرعك وكافيك وناهيك وكفيك ونهيك ونهاك انها انما لم تعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفك زيد وكذا اخواته وانما بنى قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسما فاعمال كما يجئ في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليهما من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى ﴿ فان حسبك الله ﴾ لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل وتكون صفة للكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم تن ولم تجمع لمساواة قدك وقطك غير المتصرفين ( وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل ورجلين كافيك من رجلين ٤ وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له في عدم التصرف بجري قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقبل برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته ( وقالوا مررت برجل هذك من رجل ورجلين هذك من رجلين ورجال هذك من رجال وبامرأة هذك ومعنى هذك اي اثقلت وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فادته وربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك ورجال هداك وبامرأة هداك وبامرأتين هداك وبنسوة هداك ويجوز ان يقال في حسبك وهداك ونهيك ونهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل مصادر ( وبعض العرب يجعل واحداه وعبد بطنه نكرتين ٦ قال حاتم \* اماوى انى رب واحداه \* اخذت فلاقت عليه ولاسر \* وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشئ بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وكذا في قوله رب واحداه اي رب رجل واحداه وسيجئ في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك صاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ نحو رأيت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك ( واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو ما جاءنى غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله \* ولقد امر على اللثيم يسبنى \* وقد يكتسى المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذى هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال \* لما اتى خبر الزبير تواضعت \* سور المدينة والجبيل الخشع \* اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال \* اذا بعض السنين تعرفتني \* كفى الايتام فقد ابى اليتيم \* وقال \* مر اليبالى اسرعت في نقضى \* اخذن بعضى وتركن بعضى \* اذ يقال

٤ ورجال كافيه من رجال  
نسخه

٦ قوله ( قال حاتم اماوى  
انى ) الماوية المرأة كانها  
منسوبة الى الماء وماوية  
امرأة حاتم



السنون تعرفن واليالي اخذن ومنه قوله \* فاحب الديار شغفن قلبي \* ولكن حب من سكن الديارا \* فاكنتسى التأنيث والجمع وقد يكتسى المضاف البناء من المضاف اليه كما يجئ في الظروف المبنية ( قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف ) قد موجهه ( وقوله وما اجازه الكوفيون اه ) نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لاتعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبين ان هذا المرف من اي نوع هو كانت ذكرت اولا ان عندى ثلاثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هو ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعث الثلاثة اي تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب ( وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول ٨ لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظيره لافي المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لالتعريف وفي هذا الاعتذار نظرا ما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما جئ بالعدد لنصوصية كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم يأت بالعددين و ايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى \* سبع بقرات سمان \* واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة \* قوله ( واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الاتخفيف في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضارب زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف ٢ الواهب المائة الهجان وعبدها \* وانما جاز الضارب الرجل جلا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فبين قال انه مضاف جلا على ضاربك ( قوله ان يكون صفة ) اي يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ٣ ساج ( قوله مضافة الى معمولها ) اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لالي معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لالي معمولها فاضافتها محضة ( قال المصنف ومن ذلك \* مالك يوم الدين \* على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما يدعى المصنف في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون بما كان مفعولا فيه فانسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو

٨ لاضافة النكرة الى المعرفة  
نسخه

٢ البيت للاعشى واخره  
عودا تزجى بينها اطفالها  
٣ قوله ( ساج ) ساج نوع  
من الشجر



ياسارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فتكون الاضافة غير محضة قال \* رب  
 ابن عم لسليبي \* مشعمل \* طباخ ساعات الكرى زاد الكسل \* ولعل المصنف جعل مالك  
 يوم الدين بتقدير اللام كصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك  
 مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في في ظرفه والوجه في تعرف مالك يوم الدين حتى وقع  
 صفة لله انه بمعنى اللام نحو قيل كبر لارضى الله عنه او انه بمعنى الماضى كانه قال ملك  
 يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كخلق السموات و ايراده ماضيا على طرز قوله تعالى  
 \* وسيق الذين و نادى اصحاب النار \* لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى  
 وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله تعالى على وجه البدل والاول اولى والمتفق  
 عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجئ واسم المفعول  
 المضاف الى مفعول مالم يسم فاعله او الى المنصوب المفعول والصفة المشبهة المضافة الى  
 ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجئ في بابها ان شاء الله  
 تعالى والمختلف فيه هل هو لفظى او معنوى ثلاثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف  
 مضاف الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها و اضافة افعال التفضيل  
 بمعنى من وسجيئك بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة  
 لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف  
 اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذى هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا  
 في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوى فتكون الاضافة كلا اضافة وهو  
 المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول  
 او افعال تفضيل اما افعال التفضيل فسيجيئ حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهمى ابدأ جأزة  
 العمل فاضافتها ابدال لفظية واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جأز  
 مطلقا سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى الحال والاستقبال اولم يكونا لاحدا الا زمنا الثلاثة بل كانا  
 للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان  
 ادنى مشابهة للفعل تكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا  
 الاترى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابى على ونحو مررت  
 برجل مصرى جاره وكذا هـ برجل خز صفة سرجه واذا كان كذا فاضافتها الى سبب هو  
 فاعلها معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان المضاف في الحقيقة نعت  
 المضاف اليه الاترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام  
 وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المخصص فلم يمكن تعيين  
 هذه الثلاثة مما اضيفت اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف  
 اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما  
 الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الا زمنا الثلاثة  
 نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابك بكر لكن لا يضاف الى مثل

٤ قوله (مشعمل) مشعمل

مبادر

٤ المشعمل الحاد في امره

المشمر يقول اذا كسل

اصعبه عن الزاد عند

تعريهم لغبلة الكرى

عليهم كفاهم ذلك الرجل

وشمر في خدمتهم والعرب

تفخر بذلك فاضاف

الطباخ الى الساعات مجازا

و نصب الزاد على انه

مفعول به ويجوز ان يكون

الزاد مجرورا على انه اضيف

اليه الطباخ وفصل بساعات

الكرى للضرورة



هذا المرفوع اذا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجئ وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رايحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب اول من امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشا بهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فمحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهرة واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشا بهته للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمر ويسخو بموجوده اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبى اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبى لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم وانية المبالغة لما كانت للاستمرار لا للاحد الا زمند عملت نحو \* انه لمنحار ٦ بوائكها \* وضروب بنصل السيف سوق سمانها \* واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطاوباتهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله \* بمنجرد قيد الاوابد هيكلي \* اى مقيد الاوابد ومنه قولهم \* ٢ هذه ناقة عبر الهواجر \* اى جارية فيها كقوله \* ياسارق الليلة اهل الدار \* واما اذا كانا بمعنى الماضى فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضى فلم يعملما عمله الا عند الكسائى فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على ان كونها بمعنى الماضى محضة قوله تعالى ﴿ الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملكة رسلا ﴾ جعل فاطرو جاعل صفتين للعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملاسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت فى الماضى واشتهرت فى نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد فى غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملاسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملاسة المضاف للمضاف اليه يصح تعينه به او تخصصه ولا سيما اذا كان بمعنى الاستمرار فى الفعل غير وضيعى فان وضعه على الحدوث قال سيديويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل فى محل المجرور به نصبا كما فى صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصح بل

٥ ( قوله برجل خز صفة  
سرجه ) صفة الدار  
وصفة السرج واحدة  
الصفف ٦ ( قوله بوائكها )  
جمع بائكة من باكت الناقة  
تبوك اذا سمعت ٢ ( قوله  
هذه ناقة عبر الهواجر )  
جل عبر اسفار و جال عبر  
اسفار و ناقة عبر اسفار اى  
لا يزال يسافر عليها



تقدره كأنه جامد قال الله تعالى ﴿ حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ﴾ ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبى اى المنصوب قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر ﴿ واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضميمة وهى ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اى ان ضرب و تقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهرا ومضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى ﴿ او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيماً ﴾ فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبيها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واطافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او تعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه زيد ( فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر فى عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول محتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتى فى ابوابها ) قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدى اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل و اسما الفاعل والمفعول يطلبانها لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعمل عمل الفعل فالمحصل ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلماذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوى لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلماذا اذا جررت فى اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول ( قوله ولا تقيد الاتخفيفا فى اللفظ ) وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظى والتخفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى لا يكون الا فى المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو ومكسو والقراء واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السبين والصفة المشبهة فقد يكون



في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستناره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيحكي في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه ( فان قلت كيف ادعيت انها لم تقذف الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه ) قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصل لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بالتفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصوصة ولا معرفة ( قوله ومن ثمه جاز مررت برجل حسن الوجه ) اي من جهة انها لم تقذف تعريفيا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تقذف تعريفيا جازت هذه المسئلة ( وامتنع زيد حسن الوجه ) فلوافادت تعريفيا لم تجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ( ومن جهة انها تقيد تخفيفا جاز الضارب بازيد ) لحصول التخفيف بحذف النون ( وامتنع الضارب زيد ) لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة ( قال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فلتجز فيه ايضا ( قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لانحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا ان انزى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر اتما انت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجرفيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه خللت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وحي باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله \* لحافي لحاف الضيف ٢ والبرد برده \* والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا يلجأ باللام مع قصد الاضافة نصبوا او لا ما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقبل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل لتصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة

٢ اي بردى برده



الوصف الى موصوفه اذ الرفع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب  
 الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون  
 في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها  
 على الاصح كما يجي لم يجزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعا فجعلوا المرفوع في صورة  
 المنصوب حتى لا تكون كأنك اضفت الوصف الى موصوفها قتيبن من هذا التطويل ان المختار  
 في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيهه بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف  
 فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم تقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع  
 ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر  
 بالحسن الوجه مع ان حقه النصب (وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه  
 وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجردة مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة  
 اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية) ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز  
 اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا ان يقول الضارب  
 زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر  
 ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب  
 زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تأويله هذا هو ضارب زيد وهذا هو ضارب رجل  
 اي هذا الذي هو ضارب زيد و ضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير  
 ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة (قال السيرافي في هذا قول  
 فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي  
 هذا الذي هو غلام زيد) قال المصنف واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك  
 قولين كما يجي عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس  
 الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حل في صحة الاضافة وان لم يحصل  
 بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بل انظر الى التخفيف (وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست  
 للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة  
 كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخره امانونا  
 اونونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تمة الاول فلولا محذفا ولم  
 تضاف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة  
 في ضاربك من غير نظر الى تخفيف حل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف  
 لانها باب واحد ٤ لافرق بينهما الا اللام (هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك  
 لان للفراء ان يقول اذا جازلك حل ذى اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على  
 المجرد منها لعله في المجرد دون ذى اللام وهي اجتماع النقيضين لولم يضاف لما ذكرت

٤ وحله الصفوى على  
 كون كل منهما مضافا الى  
 الضمير المتصل بلا تخفيف  
 ففي تنظير الشارح ح نظر



انهما من باب واحد فهلا جازى جل ذى اللام فى الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد فى صحة الاضافة لعلة حاصلة فى المجرد دون ذى اللام وهى حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد وهذا وينبغى ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا من اللام معها وكذا حال الصفة المشبهة \* فاعلم اولا ان اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما فى حكم الصفة المشبهة كما يجئ واما اسمى الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبى المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمرة فالظاهر ان ولى المجرد جاز اضافته اليه ولم تجب نحو ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بهامثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف الواو ونين نحو الضاربا زيد والضاربوا زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون بها خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشايبته للمحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخى الرجل ( قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك جرى ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام ( ومذهبه ان الضار به ليس بمضاف بلى قد يجعل ضمير المعرف باللام فى التابع مثل المعرف باللام كما فى قوله \* الواهب المائة الهجان وعبدها \* لانه يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى التبوع كما يجئ عن قريب وان ولى المقترن باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا هـ من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للقراء كما روى وان ولى المجرد عن اللام او المقرون بهما مضمرة فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور ( وحكى بعضهم جواز ضاربك وضاربى ٦ فى الشعر وانشد \* وليس حاملى الابن جال \* وقيل بل النون للوقاية تشبيها بجمنى وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحمانى لاحاملى وانشد ايضا \* هم الفاعلون اخير والامرونه \* اذا ما خشوا من محدث الامر معظما \* قال سيديويه البيت مصنوع وانشد ايضا \* ولم يرتفق والناس محتضرونه \* جميعا وايدى المعتفين ٨ رواهقة \* قال سيديويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية ( وقال المبرد الهاء فى الامرونه ومحتضرونه للسكت لم يحذفها اجراء ٢ لوصول مجرى الوقف وحركتها تشبيها لها بهاء الضمير لما ثبتت وصلا ( ثم ان الضمير بعد المجرد فى موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما فى موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر ( واما الضمير بعد ذى اللام فقال سيديويه ان لم يكن ذى اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتباره الضمير بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة

٥ وهى المفعول به المعرف باللام او المضاف الى المعرف بها وهلم جرا او المضاف الى ضمير المعرف به فى قول ابن مالك

٦ اصله ضاربى بفتح الياء ثم كسر التنوين لياء لوجوب كسر ما قبلها واما ضاربك فبسكون النون لعدم مقتضى الكسر

٧ ( قوله ولم يرتفق به ) ارتفق به اى انتفع به حضره واحتضر بمعنى

٨ ( قوله رواهقه ) رهقه اى غشيه

٢ للسكت اجرى الوصل مجرى الوقف نسخه



الهزة للاستفهام ومن  
للتعليل والدمنة بالكسر  
مايق من آثار الدار وفيهما  
اى عليهما والباء فى بحقل  
بمعنى فى ومحلها النصب على  
الحال والمراد بهما موضع  
الرخامى وقد عفى آمحال من  
الدمنتين اى اندرس آثارهما  
وعلى بمعنى فى وجارتا صفا  
كلام اضافى فاعل اقامت  
اراد بهما الاثنتين الصفا  
الجلب او الحجر الاملس  
وكيتا الاعالى صفة جارتا  
اى اعاليها شديد الحرارة  
وجوتنا مصطلحا اى  
اسافلها مسودة والمصطفى  
بالضم موضع النار وفجوتنا  
صفة مشبهة من جان  
اضيفت الى ما اضيف الى  
ضمير موصوفها اعى  
مصطلحا وضميره يعود  
الى جارتا فتح مثل مررت  
برجل حسن وجهه  
بالاضافة

ومنصوبا كما فى قوله \* الحافظوا عورة العشرة \* بالنصب ( وقال الرمانى والمبرد  
فى احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذى اللام مفردا كان او مثنى او جموعا مجرورا بالاضافة  
هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما فى تابع المضاف اليه فسيبويه يميز فيه ما لا يجوز  
فى المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف  
بيان وهو فى الحقيقة البدل على ما يأتى فى بابه فان قدرت البدل قائما مقام البدل منهم لم يجز  
ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا فى باب المنادى فى نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد  
(وقال المبرد لا يتبع مجرور ذى اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشده \* انا بن تارك البكرى  
بشرا \* ينصب بشرا لا غير جلا على محل البكرى (وقال قديعطف على مجرور ذى اللام  
ما يكون فى قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعنى المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه  
فى قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله \* الواهب المائة الهجان وعبدها \*  
وتقديره وعبد المائة ( قال واما اذا عطف عليه نحو زيدا و غلام زيد فليس فيه الا النصب  
جلا على محل المجرور ( ومذهب سيبويه قوى اذ قد يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع  
لان القبح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير  
ذلك ( واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللان زمان فاما ان تكون مجردة من  
اللام او مقرونة بها فان ولى المجردة منها ظاهر سببى مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد  
نصبه كما ذكرنا و جاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات  
او منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه ابى الغلام وحسن وجه وحسن  
وجه ابى غلام او مضافا الى ضمير ذى اللام كذلك اذا لم يكن ذواللام صاحب الصفة  
نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقديضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد  
حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال \* اقامت على ربعيها جارتا صفا \*  
كيتا الاعالى جوتنا مصطلحا \* وكذا ما هو فى حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله \*  
\* رحيب قطاب الجيب منهار فيقة \* بحس الندامى بضة المتجرد \* اذا حذفت التنوين من  
رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين ( وقال المبرد الضمير الذى فى مصطلحا  
للاعلى لان المعنى كيتا الاعلى فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجرى فى باب الصفة  
المشبهة علة استقبحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة فى بيت طرفة  
رحيب بالتنوين وان ولى المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن  
الغلام كريمه خلافا للكسائى على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها  
بالمفعول كما فى حسن الوجه ويحذف التنوين والتنوين للمعاقبة لاللاضافة كما ذكرنا  
من مذهب الاخفش وهشام فى اسم الفاعل المجرد وان ولى ذات اللام ظاهر سببى  
مرفوع بها فان اضافة اليه وجب ان يكون ذالام بدرجة او بدرجات نحو الحسن  
وجه ابى الغلام اذ لا يجوز الحسن وجهه ولا الحسن وجهه لما يجرى فى باب الصفة المشبهة  
( وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل

( وجه )

رجل بض اى رقيق الجلد ممتلىء وجارية بضة



وجه غلامه وليس بوجه اذليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام  
والجميله ولا يجوز اتفاقا بلى القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثني او المجموع الى  
اي ضمير كان او الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت  
بالرجلين الحسنين غلامهما والجميلية وكذا بالرجال الحسنين الغلام والجميلي وجهه ويجيء في باب  
الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى (ولا تضاف الصفة الى مرفوع  
بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك لثلاث بق الصفة بغير مرفوع  
بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول (قوله المائة الهجان) اي مائة الناقة والهجان  
البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجيء في باب الجمع (قوله وعبدها) اي العبد  
الذي يراها وتام البيت \* عودا ٦ تزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عاذة وهي الحديثة  
النتاج وزجي اي ساق \* قوله (ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو  
مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق  
ثياب متأول ولا يضاف اسم مائل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس  
ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز  
ونحوه متأول) اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان  
يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص  
اولا يكون والاول على ضربين اما ان تجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالمسمى  
الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى  
العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التأويل  
اولا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي الحى والاسم اذا اضيف الى  
الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد  
بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص  
ولا ينعكس الامراى لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتخصيص الابهام فلا يقال مثلا زيد  
نفس لان المعلوم العين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسى من غيره الابهام والذي يحتاج الى  
التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذوات  
مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذوات صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف  
الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحى مضافا الى ما هو المقصود  
بالنسبة نحو قالهن حتى رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب  
وجب تأخير اللقب لانه ايبن واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز  
نصب اللقب المؤخر ورفع على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا  
دون الاخر وانه ان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي  
الاكثر (وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة  
الاول اليه) وقد اجاز الزجاج والقراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر

٦ قوله (تزجي) اي العبد  
سميت عائدا الان ولدها  
يعوذ بها الصغرة والمعنى يهب  
المائة من الابل وراعيا  
وخص الهجان وهي البيض  
اكبر منها لانها حال



رجال من طي منهم  
مرامر بن مرة قال الشاعر  
\* تعلمت باجاد آل مرامر  
وسودت اثوابي واست  
بكاتب \* وانما قال آل  
مرامر لانه كان قد سمي كل  
واحد من اولاده بكلمة من  
ابجاد وهي ثمانية كذا في  
الصحاح وعلى هذا فظاهر  
كلام الشرح محتمل وكأنه  
سقط من القلم شيء فتأمل  
٣ وفي بعض النسخ ال  
آل فلا اختلال  
٤ قوله ( الاقبح آه ) قبحه  
الله اي نحاه عن الخير تقول  
قبحاله وقبحا ايضا  
٥ قوله ( خائفة على  
الاحاق ) احق اي اتى  
بولد احق  
٦ قوله ( في مثل ) اي  
حوض ثلث الشيء فائلم  
وتلم والمثل موضع  
قوله ( من بصرة وسلام )  
البصرة بجارة رخوة الى  
البياض ماهى وبها سميت  
البصرة والسلمة واحدة  
السلام وهي الجارة  
٨ قوله ( لاينعش ) نعشه  
اي رفعه والتخون التناقض  
والتخون ايضا التمهيد تقول  
انغزال ناعش لا يرفع طرفه  
الا ان تجئ امه وهي المتعمدة  
له ويقال الاماتقص نومه  
دعاء امه له وبغام الظبية  
صوتها وقد بعثت تبغ بالكسر وبعثت الرجل اذا لم تفصح له عن معنى ما تحدثه به البيت لذي الرمة ( به القطا )

نحو جاء في قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما لم تجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب  
مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر ( فاذا تقرر هذا قلنا ان التأويل نحو  
سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ  
ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني زيد  
والمراد المدلول ٢ وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب  
ولا ينعكس التأويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد  
كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول مالا يصح نسبه الى الالفاظ نحو  
ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز ( فان قلت فلم لم يقدموا اللقب مضافا الى  
الاسم او غير مضاف ) قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى  
عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات  
او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم ( واما ذا وذات وماتصرف منهما اذا اضيفت  
الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اي  
وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا  
جئته ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض  
الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبح  
والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فلمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم  
يضاف المسمى الى اسمه وقوله \* اليكم ذوى آل النبي تطلعت \* نوازع من قلبي ظمء  
وألب \* اي اصحاب هذا الاسم وجاءني ذوا سيديويه اي صاحبها هذا الاسم كما يجئني في باب  
الجمع واما قولهم آل حم ٣ وآل مرامر في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور  
المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حي في نحو  
قولهم هذا حي زيد فتأويله شخصه الحي فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة  
العام الى الخاص وانما ذكر اللفظ حي مبالغة وتأكيذا فمعنى هذا حي زيد اي المشار اليه  
عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلا في باب المبالغة فاذا قلت فعلة حي زيد  
فكانك قلت فعلة هو بنفسه وهو حي موجود لانه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حي زيد  
اي هو هو بعينه حيا قائما لا يرب فيه ثم صار يستعمل في التأكيذ بمعنى ذاته وعينه وان كان  
المشار اليه ميتا قال \* ٤ الاقبح الاله بنى زياد \* وحي ابيهم قبح الحمار \* وقال \* يا قرآن  
ابا حي خويلد \* قد كنت ٥ خائفة على الاحاق \* ( وقد حكى بعض النحاة بالغاء لفظ حي  
وزيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكوا بزيادة لفظ الاسم في قوله \* الى الحول ثم  
اسم السلام عليكما \* ومن يك حولا كاملا فقد اعتذر \* وفي قوله \* تداعين باسم  
الشيب ٦ في مثل \* جوانبه من بصرة وسلام \* وفي قوله \* ٨ لاينعش الطرف الاما  
تخوته \* داع يناديه باسم الماء بغموم \* وبالغناء لفظ المقام في قول الشماخ \* ذعرت

صوتها وقد بعثت تبغ بالكسر وبعثت الرجل اذا لم تفصح له عن معنى ما تحدثه به البيت لذي الرمة ( به القطا )



٩ قوله (كالرجل العين)  
هوشي ينصب وسط الزرع  
يستردبه الوحوش

٢ قوله (اذناك لا تخصص  
ولا تعريف بخلاف هذا آه)  
وفي بعض النسخ اذ تلك  
لا تخصص ولا تعرف بخلاف  
هذه وهو ظاهر

به القطا ونفيت عنه مقام الذئب ٩ كالرجل العين والحق ان الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اي لفظه الدال عليه وكنيته يعني سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب اذا لاسم هو اللفظ والصوت والسمي هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتخصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون جاءني اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الامع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين ويناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات تقول مكانك مني بعيد اي انت مني بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذي هو فيه والمختلف في جواز اضافة احدهما الى الاخر الموصوف وصفته (فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهاد الاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه تخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذا صلحها قطيفة جرد المسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم ٢ اذناك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه فان الاول ههنا هو الثاني من حيث المعنى لانها موصوف وصفة فتخصص الثاني وتعرفه بتخصص الاول ويعرفه واما بنحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعده في اللفظ عن الجور به غاية التباعد فعلى هذا نقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة (والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يحى من مذهب الفراء ولولم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان في احدهما زيادة فائدة كما في نفس زيد (وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس بشئ لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلان سلم له وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحقاء كسيف شجاع اي المضاف اليه في الحقيقة هو موصوف هذا الجور لانه حذف واقم صفته مقامه اي بقلة الحبة الحقاء وانما نسبوها الى الحلق لانها تثبت في مجارى السيول ومواطن الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجدهم للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى اي اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة لان المعنى شئ جرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذا جرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من



الفضة ومن غير فالإضافة بمعنى من ( ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجاء مع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والجماء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلاة الاولى كصلاة ٢ الوتيرة وبقلة الجماء كبقلة الكزبرة وجانب الغربي بجانب اليمن ( واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كسحط ٣ النوى وليث اسد فالقراء يحيز اضافة احدهما الى الاخر للتخفيف ( قال ان العرب يحيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله ٤ فقلت انجوا عنها نجاء الجلدانه \* سير ضيكما منها سنام وغاربه \* والتجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كافي نفع البلاغة \* لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم \* وقوله \* ورخاء الدعة ٥ وسكاك الهواء \* ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ( ومما اختلف فيه هل اضافته محضة ام لا على ما تقدم افعال التفضيل فنقول هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجئ ذكر احكامه في بابيه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابن علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعال كالموظهر من فان الجار في قولك افضل من الابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بعده سواء انجر بمن ظاهرة او مقدره فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهته اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجئ في بابيه لا يرفع فاعلامظهر الا بشرائط تأتي في بابيه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي تنصبه الجوامد ايضا كافي عشرون درهما نحو احسن وجهها ودليل تنكيره قول الشاعر \* ٦ ملك اضلع لبرية لا \* يوجد فيها المديه كفاء \* وقوله ولم ارقوما مثلنا خير قومهم \* اقل به منا على قومهم فخرا \* ومذهب سيويه ان اضافة افعال التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاي فيدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقى بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيدا ظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد من بقى بعد زيد من افراد الناس فالمعنى ٧ بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد من بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشئ على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقى من المضاف اليه بعد

٢ كذا في النسخ ولعله  
صلاة الوتر ٣ النوى  
الوجه الذي ينويه المسافر  
من قرب او بعدوهى مؤنثة  
لا غير صحاح ٤ قوله ( فقلت  
انجوا عنها نجاء الجلد ) التجا  
مقصود من قولك نجوت  
جلد البعير عنه وانجيتة اذا  
سلخته وقال يخاطب ضيفين  
طرقاه فقلت البيت قال القراء  
اضاف التجا الى الجلد لان  
العرب يضيف الشئ اذا  
اختلف اللفظان

٥ قوله ( وسكاك الهواء )  
السكاك والسكاكة الهواء  
الذي يلاقى اعنان السماء

٦ قوله ( ملك اضلع البريه )  
الضلاعة القوة هو اضلع  
اي اقوى  
٧ زيد نسخ



خروج هذا المفضل منه فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كافي قولك بعض القوم وثلاثهم  
 وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل  
 من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كافي خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف  
 كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى  
 كإضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة بدليل قوله تعالى ﴿ قَبَارِكُ اللَّهُ  
 أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ وقوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف أي هو اضلع وخير قومهم  
 نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعال مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه  
 إلى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتقاً على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته  
 اولم يكن نحو زيد افضل ٨ بغداد أي افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد  
 فالإضافة فيه لاجل التخصيص كافي غلام زيد ومصارع مصر لانتفضيله على اجزاء  
 المضاف اليه فهذه الإضافة محضة اتفاقاً بمعنى اللام ( ثم نقول افضل بالمعنى الاول امان  
 تضيفه إلى المعرفة او النكرة فان اضمته إلى المعرفة لم يجز ان تكون مفردة نحو افضل  
 الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان ذلك الواحد من اسماء  
 الاجناس التي يقع لفظ مفرد لها على القليل والكثير نحو البرقي اطيب التمر جازو الرجل  
 ليس جنساً بهذا المعنى فنقول زيد افضل الرجلين أي احدهما المفضل على الآخر وافضل  
 الرجال أي احدهم المفضل على كل واحد من الباقيين واما اذا اضمته إلى النكرة فيجوز  
 اضافته إلى الواحد والثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيد ان افضل رجلين  
 والزيدون افضل رجال فيتطابق صاحب افعال والمضاف اليه افراداً وتثنية وجعاً  
 ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعال مثنى او مجموعاً قال الله تعالى ﴿ وَلَا تَكُونُوا  
 أُولَٰئِكَ قَرِيبَهُ ﴾ وحكم أي في الإضافة حكم افعال يعني انك اذا اضفت اياً إلى المعرفة  
 فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعاً واذا اضفت إلى النكرة جاز كون المضاف اليه  
 مفرداً ومثنى ومجموعاً والعلة في ذلك ان اياً استفهما كان او شرطاً او موصولاً  
 موضوع ليكون جزءاً من جملة معينه بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعال المضاف  
 بالمعنى الاول فنقولنا جزءاً من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن  
 اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءاً من جملة بعده وقولنا معينه ليخرج نحو  
 زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير  
 معينه من عرض الرجال وكذا يخرج نحو أي رجلين زيدواي رجال هو فانه لا يجوز  
 اذ وضع أي للتعين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن  
 امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك أي زيدا احسنا وجهه ام يده ام رجله  
 فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز أي بغداد اطيب أي دورها  
 دورها الا ان يقدر المضاف أي احسن اعضائه وأي اعضاء زيد وأي دور بغداد  
 فأى موضوع لتعيين بعض من كل معين وفعال بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين  
 بعده على سائر ابعاضه ( فاذا تقر هذقلنا لم يجز زيد افضل الرجل وأي الرجل هذا

٨ وفيه اثنا عشرة لفظة



لان الرجل ليس كلابشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرنى اطيب التمر وقولك اى التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف فيهما بعضها من الجملة المعينة بعده وهى المثني وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور فى جميعها ليس فى الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسؤل ومن امثاله فتكون فى الحقيقة منقسمة الى المسؤل وامثاله كما شرطنا فمعنى اى رجل اى قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين اى اى اقسام من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا فى اقل نحو زيد افضل رجل اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضيفته الى المعرفة او الى النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او ثنية او جمعا فللهذا لم يحجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين ثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاء زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزئتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظن ان صاحب افعال التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فنقول فى زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان فى النكرة سواء وكذا اى لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثني حتى يعين احد تلك الاقسام ويجوز اى الرجال هذا واى الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزئتها افرادا او ثنيات وجوعا ( فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه فى النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يحجز مثل ذلك فى المعرفة ( قلت لان المنكر لا يختص فى اصل الوضع بواحد بعينه فصيح ان يعتبر به عن كل واحد واحد على البديل الى ان يفنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها تخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واى وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزؤه بالعطف نحو اى زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسؤل عنه فى اى والمفضل فى اقل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا وهذه واما قولهم اى واىك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب اذ كان لا يدل عليه الضمير فى اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اى رعاية



لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرير اى للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال \* فاني ما وايتك كان شرا \* ففيد الى المقامة لا يراها \* وجاء مثله في الضرورة \* ٣ اظلمى واطلمه \* واى معرب مع ان فيه اما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه الاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الامع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى \* اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى \* اى اى اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يجيى في الموصول قال تعالى \* باى ارض تموت \* (قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم) اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم (قوله كليث واسد وحبس ومنع) مثالان للخصوص الا ان الاول عين والثانى معنى (قوله عين الشئ) يريد بالشئ شيئا معينا كزيد وعمرو وكما تقول عين زيد والافالشيء اعم من العين وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلا بأس ان تذكرها (احدها حذف المضاف اذا من اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال \* فهل لكم فيما الى فانتى \* طيب بما اعبيء النطاسى حذيم \* اى ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى \* واسئل القرية \* وقد تترك عند سيوبه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شئ كما يقال في المثل ما كل سوداء تمرة ولا يضاء شحمة اى ولا كل يضاء قال ولولم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفًا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك وايضا لو كان معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور باجنبي وذلك لا يجوز كما يجيى في باب العطف ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفًا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين ه لكان الداخل عليه لا الزيادة لتأكيد النفي معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاءني غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو اذ المجيى ليس منفيًا عن زيد بل عن غلامه

٣ قال الراجز \* يارب  
موسى اظلمى واطلمه \*  
سلط عليه ملكا ليرجده \*  
٤ (قوله النطاسى) النطاسى  
الحاذق

٤ والى لعله بنى عندي  
وابن حذيم طيب معروف  
عندهم الا ان في بعض نسخ  
المفصل بالجيم

٥ لم يجوز لان الداخل عليه  
لا الزيادة لتأكيد النفي  
الذى في المعطوف عليه  
انما يعطف على ما دخل عليه  
الحكم المنفي نحو ما جاءني  
زيد ولا عمرو لان المجيى  
المنفي دخل على زيد ولا  
يجوز ما جاءني غلام زيد  
ولا عمرو بجر عمرو اذ  
المجيى ليس منفيًا عن زيد  
بل عن غلامه



٦ المثبت نسخته

٢ ( قوله وقد جعلتني من خزيمة اصبعاً ) حذيمة بالحاء المهملة المفتوحة والزاء المكسورة اوله \* فادرك ابقاء العرادة ظلها \* وقد البيت وبعده \* امرتكم امرى بمنعرج اللوى \* ولا امر للعصى الامضيعة \* اذ المرء لم يفسح الكريمة او شكت \* حبال الهوينى ٣ بالفتى ان تقطعا \* والهوينى المشى على هيئة ٣ فيه ان تقطعا نسخته ٤ ( قوله الاعلاة البيت ) الاعلاة استثناء منقطع اى لا تقبل منكم عطاء ولا خفارة ولكن تزوركم بالخيول والسلاح هو للاعشى واوله \* وهناك يكذب ظنكم ان لا اجتماع ولا زيارة \* ولا براءة للبرى ولا عطاء ولا خفارة \* الاعلاة آه قوله للبرى اى من كان بريئاً لا ينفعه براءته لان شر الحرب يعمكم كلكم قوله ولا خفارة اى لازمة ولا عهد اى اذا غزوناكم بطل ظنكم ان لا تغزوكم ولا تزوركم بالخيول والسلاح

المذكورة ( قال بعضهم ان في هذا الجواب نظراً وذلك لانه وان كان المثل مقحماً من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظاً مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلي لا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون ( اقول اداء لفظ المفرد معنى المثني والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثني والمجموع وكذلك استعمال المجرى من علامة التانيث مجرى ٦ المؤنث كثير فعلى هذا لا يمنع من اكتساء المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فكما مر من قوله \* مر اليبالى اسرعت \* واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذاك واما الجمع فكقوله \* وما حب الديار شغفن قلبي \* واما اداء القاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجىء الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز في المثني مثل اخيك و ابيك يقولان وفي التانيث كقوله عليه الصلاة والسلام ﴿ ما رأيت مثل الجنة نام طالها ﴾ و قد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال \* يسقون من ورد البريص عليهم \* بردى يصفق بالرحيق السلسل \* اى ماء بردى وهى نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث اى نحو قطعت السارق فاندملت اى قطعت يده وفي العقل كقوله تعالى ﴿ وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون ﴾ فقال هم ( وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله فاذا له صوت صوت حجار برفع صوت الثانى اى مثل صوت حجار فاجاز ان تقول هذا رجل اخو زيد اى مثل اخي زيد ( واستضعفه سيويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا وان قولهم قضية ولا باحسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لاء التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله \* ٢ وقد جعلتني من خزيمة اصبعاً \* اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفاً فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او مشبهها في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط و عوض ومنذ وحيث كما يجىء في الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيدا ومن غيرها كقوله \* يامن رأى عارضا اسر به \* بين ذراعى وجهه الاسد \* وقوله \* ٤ اعلاة او بداهة سابع نهد الجزيرة \* لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبين المضاف لان المضاف اليه كالباقى بما يفسره الثانى هذا على قول المبرد ومذهب سيويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثانى مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير الاعلاة سابع او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول

(والمضاف)



والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في ياتيم تيم عدى ( ومذهب سيويه في زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدأ الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا ) ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو ياتيم تيم عدى فربما يغتفر فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لافصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذوان كقوله تعالى ﴿ وكلا ضربناه الامثال ﴾ ورفعنا بعضهم فوق بعض ﴿ واذ قطع كل وبعض عن الاضافة فالأكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزوه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكي الخليل في المؤنث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضافين ﴿ اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله ﴿ لما رأته سائدا ما استعبرت ﴾ لله در اليوم من لامها ﴿ وقوله ﴿ كان اصوات من ايعالهن بنا ﴾ او آخر الميس انقاض الفراريج ﴿ وبغيرهما عزيز ٦ جدا نحو قوله ﴿ تمر على ما استمر وقد شفت ﴾ غلائل عبد القيس منها صدورها ﴿ ( وحكي ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلاله كقراءة ابن عامر ﴿ قتل اولادهم شركائهم ﴾ وهو مثل قوله ﴿ فزججتها بمزجة زج القلوص ﴾ ابي مزاده وقوله ﴿ تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ﴾ نفي الدراهم نقاد الصياريف ﴿ عند من روى بنصب الدراهم وجر نقاد ( وانكرا كثر النجاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كإمر في باب لاء التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او مينا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذلك ٧ ولانسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصولين ﴿ قوله ( واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفائتت وهذيل تقلبها غير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفحمت الياء للساكنين ( قوله الاسم الصحيح ) الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو ووعد وزيد ويعنى بالملحق به ما آخره ياء او واو وقبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسی وآبى ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه ( قوله كسر آخره ) انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبه ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا

٥ ( قوله سائدا ) اسم جبل  
٥ بعده \* تذكرت ارضا بها اهلها \* اخوالها فيها واعامها \* اى تذكرت  
٦ قليل نسخه

٧ منع الرضى تواتر القراءات السبع موافقة للزمخشري في هذه الزلة وجهور المحققين ذهبوا الى ان القراءات السبع متواترة ذكر ذلك المولى التفتازاني في شرحه للكشاف



ففي ولهذا قالوا في الافصح في قلب الواو ياء كايحي ( قوله والياء مفتوحة او ساكنة )  
 يعني الياء اللاحقة للصحيح والمحقق به واما الياء اللاحقة لغيرهما مفتوحة للساكنين  
 كايحي وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف  
 الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك ( قوله فان كان آخره الفا ) يعني ان لم يكن  
 الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلوا آخره من ان يكون الفا او واو او ياء والالف ثبتت  
 في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كسملى اولا كفتاي وحبلاى ومغزاي وهذيل  
 تجز قلب الالف التي ليست للتثنية ياء كانهم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب  
 في الصحيح والمحقق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة على ما ذكرنا في اول الكتاب  
 ومن ثم نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفحة قبله فغيروها  
 الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لثلاثي التثنية الرفع بغيره بسبب  
 قلب الالف واما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب  
 قلب الالف ياء بل لوابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا ( فان قيل فكان الواجب  
 على هذا ان لا يقلب واو الجمع في جاءني مسلوى ياء لثلاثي التثنية الرفع بغيره ) قلت بينهما  
 فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة  
 وانما جاز هذيل قلبها لامر استحسانى لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى  
 الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلوى فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع  
 الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في  
 بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في  
 الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال \* يا ابن الزبير ٣ طالما عصيكا \*  
 وطالما عينينا ليكا \* لنضربن بسيفنا قفيكا \* ( قوله وان كان ياء ) اى ان كان آخر الاسم ياء  
 وذلك في المنقوص نحو قاضى وفي المثني والمجموع نصبا وجرانحو مسلى ومسلى ( قوله  
 وان كان واو ) وذلك في المجموع بالواو والنون رفعوا وانما قلبت الواو ياء لان قياس  
 لغتهم كايحي في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلب الواو ياء  
 وادغام اولاهما في الثانية وانما لم يبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اى اللين  
 فخنق بالادغام فقلب اقلهما اى الواو الى الاخف اى الياء وسهل امر الادغام  
 تعرضهما له بسكون الاول وتقلب الواو ياء سواء اولاهما كطى او ثانيا كسيد واصلهما  
 طوى وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها  
 نحو مصطفي واعلى في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم تؤد الى لبس  
 وزن بوزن وجب قلبها كسرة لياء كفى مسلى وسهل ذلك قربها من الاخير الذي  
 هو محل التغيير فلماذا لم تقلب في سيل وميل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو  
 مسلى بالادغام تمموا بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل وان ادى الى اللبس فانت مخير في  
 قلبها كسرة وابقائها نحولى في جميع الوى اذ يشتهه فعل بفعل ( قوله وفتح الياء  
 للساكنين ) يعني اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون

٣ قوله ( طالما عصيكا  
 وطالما عينينا ) العصى  
 مقصور مصدر عصى  
 بالسيف اذا ضرب به  
 عنى بالكسر تعب وعينته  
 وعنى بكذا



كما جاز في الصحيح والمحقق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء الياء ساكنة مع الالف في قراءة نافع ﴿ محياى ومماتى ﴾ وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف رجا في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حزة ﴿ وما انتم بمصرخي ﴾ وهو عند النحاة ضعيف قال ﴿ قال لها ٤ هل لك ياتاني ﴾ قوله ( واما الاسماء الستة فابي واخي واجاز المبرد ابى واخى وتقول حى وهنى ويقال فى فى الاكثرو فى ) هذا حكم الاسماء الستة عند اضا فتها الى ياء المتكلم وهى باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه فى هذا الباب اذ نحن ننكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهى على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولاهما محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعنى ابوك واخوك وجوك وهنوك اما فوك فحالته ثلاث قطع الاضافة واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى غيرهما فى حال القطع فيجب ابدال الواو ميمالا امتناع حذفه وابقائه اما الحذف فليقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرها اولها واما الابقاء فلادائه منونا الى اجتماع الساكنين فيؤول امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيان نسيان فلوم يقبل الواو ميمالدار الاعراب على العين كما فى بدودم فوجب قلبها الفا لحر كها وانفتاح ما قبلها فيلتقى ساكنان الالف والتنوين فتحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها فى المخرج وهى الميم لكونهما شفويين واما قوله ﴿ خالط من سلى خياشيم وفا ﴾ فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها ( قال ابو على يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا فى النصب كما فى الرفع والجر كما قال ﴿ كفى بالنأى من اسماء ٦ كاف ﴾ قال ﴿ واخذ ٧ من كل حى عصم ﴾ وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما فى الاحوال الثلث وقياس اصله فوى كهدى ثم فوى لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات الثلث على الكسر لتناسب وكان العين ههنا كما لحركة الاعرابية الواو كالضممة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء فى الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التى ليست باعراب ولا بناء عند المصنف او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية فى يازيد بالاعرابية فجى بدلها بالواو والالف فى يازيدان ويازيد ون وشبهت الفتحة البنائية فى لارجل بالاعرابية فجى بدلها بالياء فقيل لارجلين

٤ قوله ( هل لك ياتاني )  
تاسم اشارة بمعنى هذه  
وفى فى ياء المتكلم

٥ تمامه ﴿ صهباخرطوما  
عقارا قرقفا ﴾ كلها الخمر  
واوله ﴿ كأن ذافد امة  
منظفا ﴾ قطف من اعنابه  
ما قطفنا ﴿ يصف به  
عذوبة ريقها وفاعل  
خالط راجع الى ذافد امة  
وهى ماء العنب ومفعوله  
صهبا وخياشيم بدل  
بعض من سلى وهى  
حال من صهبا اى  
خالط من خياشيم سلى  
وفاها ريقها التى هى  
صهبا كانه عقار ومنظفا  
اى مصفا وقطف اهله  
واسند الى السبب مجازا  
٦ كفى نسخه

٧ قوله ( من كل حى عصم )  
العصمة بضم العين القلادة  
بكسرها الحفظ



ولامسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت الباء التي هي عين في في مشبهة بالاعرابية وما قبل الباء الاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفاء في في وقد يقال في وفيه وفيم زيد في جميع حالات الاضافه قال \* كالحوت لاير وبه شيء يلتمه \* يصيح ظمأن وفي البحر ف \* والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولاساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو قال \* هما نفسا في في من فويهما \* على النايح العاوى اشد رجاء \* وهو جمع بين البديل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الباء التي هي قدمت على اللام قدمت على العين واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاءتم زيد كما مر ( واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلاثة احوال احديها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد ثبتت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتهما وثانيتهما الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذا في ابوك واخول جعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء في لغاتهما وثالثتهما الاضافة الى ياء المتكلم ( قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلامعنى لردها معها ) واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتهما كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ واب فقط كما نقل جار الله والمصنف ولما ردها لزم الياء لما قلنا في في على الاصح وشبهته قول الشاعر \* وابي مالك ذوا المجاز بدار \* واجيب بانه يحتمل ان يكون ابي جعلا ب مضافا الى الياء اذ يقال في اب ابون قال \* فلما تين اصواتنا \* بكين وفدينا بالايينا \* كما قيل في اخ اخون قال \* وكنت لهم كشر بني الاخينا \* والمذهب لا يثبت بالتحتملات \* قوله ( واذ قطعت قبل اخواب وحم وهن وفيه وقح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يدوخب ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا ووذو لا يضاف الى مضمرة ولا يقطع ) \* اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا محذوفين اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا ( وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولاهما اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وتقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيتهما ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصى مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخب مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء مطلقا ) واما هن ففيه ثلاث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحرف في حالة الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها ولما لم يكن هي المشهورة

٨ قوله ( اشد رجاء )  
جمع رجة وهي الحجارة  
الضخمة



زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثتها  
 تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله \* رحى وفي رجلك  
 ما فيهما \* وقد بداهنك من المتر \* فللضرورة وليس بلغة رابعة ( وفي فم لغات  
 اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة الميم  
 حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلت  
 الفاء محذوف اللام نسيما مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثنية الفاء بناء على ان الواو التي ابدل  
 منها الميم تقلب في حالة الاضافة الفاء ياء فيكون الفاء في الحالات الثلاث اذن مثلثا لا  
 للاعراب فحوز تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة  
 فم مثلت الفاء مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البديل والمبدل منه او الميم بدل من اللام  
 قدمت على العين كما فيكون قوله فمويهما مثني فم والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم  
 مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال \* حتى اذا ما خرجت من قمه \* قال ابن جني هو  
 للضرورة وليست بلغة وكان الميم بدلان من العين واللام والجمع اتمام العاشرة اتباع  
 الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورأيت فم ونظرت الى فم وكأنه نظر فيها  
 الى حالة الاضافة بلاميم اعني فوك وفك وفك وقد يتبع فاء مرء ايضا حرف اعرابه فيقال  
 مرؤ ومرأ ومرء وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا ( وفي دم ثلاث لغات  
 القصر كعصى والتضعيف كد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد ( قوله  
 وذو لا يضاف الى مضمرو لا يقطع ) انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة  
 الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا مثلا ان يصفوا شخصا بالذهب فلم  
 يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو و اضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما  
 كان جنس المضمرة والاعلام مما لا يقع صفة كما يجيء لم يتوصل بذو الى الوصف بهما  
 وان كان بعد التوصل بصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء  
 الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس  
 ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل و ايضا لو حذف المضاف الموصوف به  
 والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل  
 على محمد وذويه فشاذا كان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله \* فلا اعني  
 بذلك اسفليكم \* ولكني اريد به الذوينا \* شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب  
 واما قولهم ذوزيد وذوى ال النبي فانما جاز لتأويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم  
 واصحاب هذا الاسم ( قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين  
 الافوك كاذ كرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها  
 وصار اعرابها معها بالحروف كما في اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة جلوها  
 في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعهما  
 على افعال كباء وآء واحاء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما  
 ذو فلا دليل في ادواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا



٩ يخرج هذه الاشياء بيان ذلك ان اعراب الاسماء كالرفع والنصب والجر لها مقتضيات لاجلها يثبت كل نوع من الاعراب فقتضى نوع الرفع في الاصل الفاعلية وكون الاسم مبتدأ وكونه خبرا ثم كونه قائما مقام الفاعل في نحو ضرب زيد وكونه خبرا ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابه الخبر ان الفاعل لانه بصيربه ثانيا مطلوبى ان ولا العاملتين عمل الفعل الفرعى وكذا كونه اسم ما الحجازية اذ بهذا الكون يشابه الفاعل اعنى اسم ليس ومقتضى نوع النصب في الاصل المفعولية ثم كون الاسم اسم ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابهان المفعول اذ به يصير الاسم اول مطلوبى ان ولا العاملتين عمل الفعل الفرعى والعمل الفرعى للفعل نصب المفعول قبل رفع الفاعل وكذا كونه خبرا ان وخبر ما اذ بهذا الكون يصير كالمفعول اعنى كان المفعول مطلوب ثان بعد الفاعل فهذه ﴿ ٢٩٨ ﴾ الاخبار مطلوبة ثانية بعدما هو كالفاعل

اعنى الاسماء وكذا كون الاسم حالا او تمييزا او مستثنى اذ به يصير الاسم وصلة كالمفعول ومفعوليته المفعول الاول من باب اعطيت غير مفعولية المفعول به الثانى لان مفعولية الاول لكونه محمولا على ملابسة الثانى فهو ملابس ومن ثمة فيه معنى الفاعلية فزيد فى اعطيت زيدا درهما وكسوة زيدا جبة واضربت زيدا عمرا محمول على العظو والاكساء والضرب ومفعولية الثانى لكونه ملابسا فالدرهم معطو اى مأخوذ واجبة مكتساة وعمرو مضروب وكذا مفعولية اول مفعولى

كحوض واحواض وبيت وبيات ودليل تحريك عينه مؤنثه اعنى ذات واصلها ذوات كقوة لقولهم فى مثاها ذواتا فحذف العين فى ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت فى المؤنث ذية كطية ( وقال الخليل وزن ذوفعل بالسكون واللام محذوفة فى جميع متصرفات ذوات فى ذات وذواتا ) وقال الفراء الاخ ساكن العين فى الاصل ولعله قال ذلك لقله آخاء واما عن فانه لم يسمع فيه اهناء حتى يستبدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهوهنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل فى هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام ذوياء لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وباب طويتا كثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى اذا اشتبه الامر ولام اب واخ وجم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وجوان وهنوان واخوة واخوات واما هنيهة فى هنيهة فلان لامه ذات وجهين وكذا الام جم قديكون همزا كاتين \* ( قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة ) قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وكل ما وصله خبر المبتدأ كخبرى كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثانى مفعولى اعطيت ( قوله باعراب سابقة ) اى مع اعراب سابقة يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثانى مفعولى ظننت واعطيت والحال عن المنصوب بنحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيوننا ( قوله من جهة واحدة ) قال المصنف ٩ يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهى كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثانى من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول فى ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثانى من جهة كونه حالا

علمت بخلاف مفعولية ثانيهما لان مفعولية الاول لكونه مضافا اليه المفعول الحقيقى لعلمت ومفعولية ( وكذا )

الثانى لكونه متضمنا للمفعول الحقيقى له كما مر فى باب المفعول به ومقتضى نوع الجر كون الاسم مضافا اليه معنى نحو مررت بزيد و غلام زيدا ومشاها للضاف اليه معنى كضارب زيد وحسن الوجه قنين بهذا ان انتصاب اول مفعولى علمت واعطيت من جهة غير جهة انتصاب ثانيهما وكذا انتصاب الاول والثانى فى ضربت زيدا مجردا وفجرنا الارض عيوننا اذ انتصاب الاول للمفعولية وانتصاب الثانى لشبه المفعولية واما انتصاب منصوبى لقيت زيدا الظريف ومنصوبى لقيت زيدا وعمرا وغير ذلك من التوابع فمن جهة واحدة وهى كونهما ملقيين وينتقض هذا الحد بالخبر بنى الخبر نحو زيد عالم فاضل و علمت زيدا فاضلا حلما وبالحال بعد الحال نحو فقعده مذموما محذولا وبالمستثنى بعد المستثنى نحو جاءنى هـ



ه القوم الازيدا الاعمر اذ الثاني في الجميع باعراب سابقه من جهة واحدة ويدخل في قوله ثان النعت الثاني وما فوقه وكذا التأكيد وعطف النسق لان كل واحد منها ثان للتبوع كالتابع الاول قوله كل ثان فيه نظر لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا حصر جميع مفرداته. واما الكلام آه نسخة ٣ ( قوله وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة ) العامل فيهما كما هو المشهور هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد وهذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ﴿ ٢٩٩ ﴾ ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما

بالعامل المذكور من جهة واحدة وكذا طنت من حيث انه يقتضى منظونا فيه ومنظونا عمل في مفعوليه فليس اتصا بهما بالعامل من جهة واحدة وكذلك نحو ضربت زيدا مجردا من حيث انه يقتضى محلا يقع عليه و هيئة له في حال وقوعه عليه عمل في مفعوليه فليس الجهة واحدة وقس على ذلك ماعداه

٤ عمدة في الكلام نسخ  
٥ ( قوله وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد ) لا تدعى تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعمولات كما بينا وفي نحو قولك جاءني زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل هو من حيث انه يقتضى مسندا اليه عمل فيهما معا واما قوله ثم نقول

وكذا في ﴿ فجرنا الارض عيونا ﴾ انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تمييزا ( ٣ وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات ٥ وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو ﴿ هو الغفور الودود ﴾ الآية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو ﴿ فتعد مذموما محذولا ﴾ وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الازيدا الاعمر لا يتغير اسمائها ولا جهات اعرابها فينبغي ان تدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا ( وقوله كل ثان ) فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التأكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلامها ثان للتبوع كالتابع الاول ( واما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال ) قال سيبويه العامل فيها هو العامل في التبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كافي المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة ( وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى التبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوب الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد و جاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معني حتى صار التابع والتبوع معا كفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاول انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاولى معني فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالمشاذ النادر فلا يحتمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصر الى الامر الخفي اذا امكن العمل

الاخبار المتعددة آه فجوابه ان ليس شيء مما ذكرت ثانيا رتبة بل تلفظا فقط والمراد ما هو ثان يستحق سابقه تقدما عليه رتبة ليكون ثانيا كاملا مستحقا لكونه ثانيا ومن قال ان الرفع علامة العمدة والنصب علامة الفضلة فله ايضا ان يبين تعدد الجهات في العمدة والفضلات فان كون الشيء عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل



بالظاهر الجلي ( ولما البديل فالخفش والرماني والفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فحقوقوله تعالى ﴿جعلنا من يكفر بالرحن لبيوتهم﴾ وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقتها للبديل منه تعريفا وتنكيها ( والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره ( فان قيل لولم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى ﴿الذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾ من آمن بعض الذين استضعفوا ( قلنا لما يحصل من اللام فائدة الالاتأكد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسمونه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا تكرر في اللفظ في البديل من العوامل الاحرف الجر لكونه ٦ كبعض حروف المجرور ( والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذن ان العامل هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ( ومذهب سيويه والبرد والسيرافي والزحشرى والمصنف ان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه اذا المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البديل فحكمه فيما ذكرنا حكم البديل ( واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال ( قال سيويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف ( وقال الفارسي في الايضاح الشعرى وابن جنى في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يازيد وعمرو واقول لادليل فيه اذعلة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يازيد والحارث اعنى اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقنضى للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لان يقدر له حرفا آخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين ( والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لاجتهله في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدر الواجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكن معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد ههنا معا بدرهم وايضالم يجز يازيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضالم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ سبق خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة ( وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على سائر التوابع لكون استعماله

٦ كاجر من المجرور  
وكبعض حروفه نسخته



٧ قوله (وينتقض حده) لا انتقاض بهذه الاسماء لان المراد مادل على ذات ماى مبهمه لاتعين فيها باعتبار معنى معين ولما اعتبر في مفهومه المعنى المعين علم ٣٠١ انه المقصود الاصلى ولما اكتفى في الذات بالابهام علم انه ليس كذلك ونحو المقتل قد

اعتبر فيه تعين الذات لان معناه مكان فيه القتل لا شىء فيه القتل

٢ قوله (قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا آه) قد ذكر المص في بعض تصانيفه ان ما يدكر في تحديد الالفاظ يراد انها تذكروا للدلالة عليه وضعا فاذا قيل المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل يراد انه ما ذكر ليديل على ذلك فلا ينتقض حده بنحو زيد ضربته فعلى هذا يكون معنى قوله تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليديل على ذلك فلا ينتقض بما ذكره لان علمه انما ذكر لييسند اليه الاعجاب الاليدل على معنى في متبوعه

٣ قوله (نحو برجل قائم ابوه) كان المص نظرا الى ان كون رجل قائم الاب معنى فيه وان كان اعتباريا قوله (اذ كلهم في جاءنى القوم كلهم آه) الظاهر ان لفظ كلهم انما ذكر ليديل

اكثر \* قوله (النعته تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا) قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو زيد قائم وجاءنى زيد راكبا اذ يقال هما وصفان ونعنى بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءنى رجل ضارب (قال حد العام مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ٧ وينتقض حده باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دالا على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية (قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات) ولقائل ان يمنع في الموضوعين اى في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلانسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينعكك لان الصفات ايضا اذ اذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذ اذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ولولم يدل الاعلى المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن (ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة مادل على ذات باعتبار معنى وكيف تدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شىء الامع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشىء وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ (فلان منع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض رب فلم يصغ منه هذه الصيغة المختصة الال للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والمحبوس فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحبس (٢ قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا) قال تابع) يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثانى لما ذكرنا في حد التابع (وقولنا يدل على معنى في متبوعه) يخرج عنه ما سواه (قلت يدخل فيه البديل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول ٣ نحو برجل قائم ابوه فيه (ثم نقول اما خروج البديل وعطف البيان وعطف النسق والثأ كيد الذى هو تكرير لفظى او معنوى فظاهر واما الثأ كيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد ٤ اذ كلهم في جاءنى

على احاطة الجبى للقوم واما كون القوم مشمولاً للجبى فامر لازم لا معنى مقصود اصلى فلفظ كلهم يدل على ٧ حال النسبة قصدا لاعلى معنى في متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا ٧ احاطة نسخ



القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم ( فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما ) فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ واليهن اثنين ﴿ نعمتا ﴾ ( قوله مطلقا ) فصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيدا لكن لا مطلقا بل مقيد بحال الضرب ( هـ ) اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ( ولا يبعد لو حددنا الوصف العام اى ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية ٦ لكل ما يخص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعمتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلاثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لانيح زيدا سد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بلى يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيء فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اى رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الالتي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شئ بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجاءني القوم ثلاثهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اى جيبها او جيعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لوجرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مثقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار في مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يخص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا تبغ بالوضع الالهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهى اسماء لاصفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجيء بعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضا ٧ ( ونقول في حد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل ورجل اى رجل ورجل تيمى ورجل حسن وجهه ورجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد عمله ﴿ قوله ﴾ ( وفأدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التأكيد نحو نفخة واحدة ﴿ معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في التكرار وذلك ان رجل

هـ قوله ( اقول قد خرج آه ) هذا كلام صحيح والمصنف معترف به ولكنه يجعل ذلك احترازا لدفع الوهم بناء على اشتراك الحال مع النعت في الدلالة على هيئة الذات وافتراقهما في التقييد والاطلاق ونظير هذا الاحتراز قد وقع في تعريف الفاعل ٦ لكل ما يماثله تعريفه وتكبرا نسخه

٧ وصفا نسخه



في قولك جاءني برجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قلت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلا ما كانت اولاً نحو زيد العالم والرجل الفاضل ( قوله وقد يكون لمجرد التثناء ) لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بان مجيئه لمجرد التثناء او الذم او التوكيد قليل وانما يكون لمجرد التثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان بمالاشريك له في ذلك الاسم نحو ﴿ بسم الرحمن الرحيم ﴾ اذلاشريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان بماله شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم والفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الاكثي قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف لتأكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو ﴿ نفخة واحدة والهين اثنين ﴾ فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولاً واحاطة فالتابع تأكيد لصفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى ﴿ الهين اثنين انما هو واحد ﴾ وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجرى لمجرد الترجيح نحو انا زيد البأس الفقير ﴿ قوله ( ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تمبى وذي مال او خصوصا مثل مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا ) قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالاته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه ﴿ اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد ووصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترطه فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا وبكون الحال هيئة للفاعل او المفعول ( قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما ) اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جمع استعمالاته كالتسوية والمضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرًا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما ٣ و ذو الطائفة لان الذي قام بمعنى القاسم ( قوله او خصوصا ) يعني به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته وهي كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لوجعته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال

٣ واما ذواتي في لغة طي  
بمعنى الذي فحقها ان يوصف  
بها المعارف تقول انا ذو  
عرفت صحاح



اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا ( فان قيل لم يلزم ان يوصف  
باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير أسماء الاشارة  
كاجاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك  
الاسد فان شخصا وسبع مبهمان كاسم الاشارة ( قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة  
زائدة على ما كان يحصل من أسماء الاجناس لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد  
الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان  
في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله  
\* ٤ رباء شماء لا يأوى لقلتها \* الا السحاب والالاب والسبل \* وكالاورق في الحمام  
والاطلس في الذئب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل  
فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معنيا وفي بابها الرجل للموصوف فائدة منع  
حرف النداء من مباشرة ذى اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا  
على ما قال المصنف اى واسم الاشارة في نحو مررت برجل اى رجل وبزيد هذا  
فاى انما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم  
والمضاف الى المضمرة والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما  
في غير هذه المواضع فلا يقع صفة ( والذي يقوى عندي ان اى رجل لا يدل بالوضع  
على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة  
للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤل عنه فاستعيرت لوصف الشيء  
بالكمال في معنى من المعاني والتعجب في حاله والجامع بينهما ان الكمال البالغ فاية الكمال  
بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ( ومن ثم قال الفراء  
في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اى الواقعة صفة ان تكون  
صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل  
اذ معنى اى الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اى الرجال هو بخلاف  
اى رجل هو فعناه اى فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جاءت  
بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيد اى رجل وتجاوز المخالفة بين الموصوف  
والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية ايمامة وايمامة واما اسم  
الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمرة والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف  
اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلذا عدم الموضوع للدلالة على  
المعنى خصوصا وجميع ما ذكره من الجوامد قياسى عموما كان كالنسب وذنو والموصول  
ذى اللام وذو الطائفة او خصوصا كالى التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة  
واسم الاشارة التابع لما ذكرنا ( وقد بقی من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها  
المصنف وهى على ضربين قياسى وسماعى فمن القياسى كل وجد وحق تابعة للجنس  
مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق  
الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل

٤ قوله ( رباء آه ) رباء فعال  
من ربأت الجبل صعده  
وشماء صفة هضبة  
والالاب المطر لانهم يزعمون  
ان السحاب يأخذ الماء من  
الارض فهو يأوب اليها  
والسبل المطر بين السماء  
والارض ومن العلوم ان  
المرتفعة بهذه الصفة  
لاتكون الاهضبة

٥ من القياسى عموما  
نسخه



وحق الرجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه  
الفاظ الثلاثة كالتأكيده للفظي فلماذا لم يجوز انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى  
الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها التكرات ايضا ٦ فيقال انت رجل  
كل الرجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخبر ما تفرق  
في جميع الرجال ومعنى جد الرجل او كان مأسواك هزل وحق الرجل اى من سواك  
باطل وهما من باب جرد قطيعة ويقال ايضا في الذم انت اللثيم جد اللثيم وحق اللثيم  
وانت لثيم جد لثيم وحق لثيم ومنه قولك ماشئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك  
جاءنى رجل ماشئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهى  
خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذى شئت اوشئ شئت ويجوز  
ان تكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبها وانما استعمل مادون من لان  
ماللهم امره وان كان من اولى العلم كقوله تعالى ﴿ وما رب العالمين ﴾ وقوله تعالى  
﴿ انى نذت لك ما فى بطنى محررا ﴾ وما نحن فيه موضع الابهام وفى معنى قولك رجل  
ماشئت من رجل عندى ٨ رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال  
نهيك اونهاك ٨ او كفيك من رجال ورجل همك من رجل وهدك من رجل كما ذكرنا  
فى باب الاضافة والجار والمجرور فى جميع ذلك يفيدان المذكور هو المخصوص بالمدح  
من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا  
فى افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجوز مثل ذلك بعد كثيرا مما يقصده به  
المدح والتعجب نحو مالك من ليل ولله در زيد من رجل وقائله الله من شاعر وقال عز  
من قائل والمعنى فى الجميع واحد اى هو الممدوح والتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس  
اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى مهمومك  
اى مقصودك او من همه اى اذابه اى يذيك وصف محاسنه كقولهم هدك اى ينقل عليك  
عدمناقه من هذه المصيبة اى او هنته وكسرتة ومن المقيس ايضا ان تكرر الموصوف  
وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل رجل صدق ورجل حار سوء والمراد  
بالصدق فى مثل هذا المقام مطلق الجودة لا للصدق فى الحديث وذلك لان الصدق  
فى الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه فى مطلق الجودة فيقال ثوب  
صدق وخل صادق الجموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء  
بشئ قالوا كذب عليك ( قال عمرو بن معدى كرب لمن شكاليه المعص كذب عليك  
العسل اى العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال ﴿ وذبيانية  
اوصت بنبيها ﴾ ٢ بان كذب القراطف والقروف ﴿ اى عليكم ﴾ بهما والاضافة فى نحو  
رجل صدق ودائرة السوء للابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر  
الصفة نحو خبر السوء اى الخبر السيئ فمعنى رجل صدق رجل صادق اى جيد فكأنك  
قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار رجل  
مع صفته سفة للاول كما مر فى باب لاء التبرئة فى نحو لاماء باردا ويجوز ان يكون الثانى

٦ نحو انت نسح

٧ ( قوله رجل شرعك  
آه ) شرعك اى حسبك  
وفى المثل شرعك  
ما بلغك المحلا يضرب  
فى التبليغ باليسير  
٨ ( قوله وكفيك الكفى  
مصدر كفانى الشئ )

٢ ( قوله بان كذب  
القراطف والقروف )  
القراطف القطيفة  
والقرف جلد يدبع  
بالقرفة وهى قشر  
الرمان ويجعل فيه اللحم  
المطبوخ بالتوابل



بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى ﴿ بالناصية ناصية كاذبة خاطئة ﴾ الا ان وجوب تطابقهما  
 تعريفا وتكبرا يرجح كونه صفة (ومن القياسى الوصف بالمقادير نحو عندى رجال ثلثة قال  
 عليه السلام ﴿ الناس كابل مائة لا تجد فيها رحلة واحدة ﴾ وتقول عندى برقىزان وكذا  
 الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة  
 والكثرة ونحو ذلك (والسماعى على ضربين اما شابع كثير وهو الوصف بالمصدر والاعلى  
 ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى  
 مرضى (قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم  
 الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كما نهما من كثرة الفعل تجسمانه (واما غير شابع وهو  
 ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعانى يوصف به جنس اخر كقولك مررت برجل  
 اسد) قال المبرد هو بتقدير مثل اى مثل اسد ويقوى وتأويله قولهم مررت برجل اسد شدة  
 اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما فى قولك  
 الكوز ممتلىء ماء على ما ذكرنا فى الحال فى قولهم هوز هير شعرا وقديقال برجل الاسد شدة  
 وهو بدل عند سيويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا  
 فى قولهم له صوت صوت حار ويقولون مررت برجل نار حرة اى مثل نار حرة  
 ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حرة بمعنى كامل شدة وكامل حرة فلا يكون بتقدير  
 حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا فى باب الحال والمنصوب  
 فى هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور (وقال غير المبرد بل  
 بتأويل الجوهر فى مثل هذا بما يلىق به من الاوصاف فعنى برجل اسداى جرى و برجل  
 حار اى بليد ولا معنى للتمييز فى نحو برجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر \*  
 وليل يقول الناس من ظلماته \* سواء صحىحات العيون وعورها \* كان لنا منه بيوتا  
 حصينة \* مسوحا اعاليها وساجا ستورها \* اى سودا اعاليها وكشيفا ستورها ( وثانيها  
 جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اى  
 كامل فى الرجولية ورأيت اسدا اسدا اى كاملا ( وثالثها جنس مصنوع منه الشئ  
 يوصف به ذلك الشئ نحو هذا خاتم حديد ( قال سيويه يستكره نحو خاتم طين  
 وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج فى الشعر ايضا ( قال السيرافى اذا قلت مررت بسرج  
 خز صفته وبصحيفة طين خاتمها و برجل فضة حلية سيفه و بدار ساج بابها و اردت  
 حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون قولك بدأبة اسد ابوها وانت تريد  
 بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل  
 على المعنى جاز هذا كلامه ( قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها  
 فضة حقيقة وكذا فى طين خاتمها لكنه جوز على قبج الوصف بالجواهر على المعنى  
 بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عر فنج كله اى كأن  
 من عر فنج ومررت بقوم عرب اجمعون اى كأنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان



معنى بسرج خز صفته اى بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اى مشرقه وان لم يكن فضة واما عين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايح قولهم مررت برجل ابي عشرة واخلك وابلك \* قوله (وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير) اعلم ان الجملة ليست لانكرة ولا معرفة لان التعريف والتكثير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشاربها الى خارج اشارة وضعية والتكثير ان لا يشاربها الى خارج في الوضع كما يجئ في باب المعرفة والنكرة واذالم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتكثير فيخص قولهم النعت يوافق الدعوت في التعريف والتكثير بالنعت المفرد (فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة) قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كفي المواضع المذكورة (وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشارة الى ان الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشئ لان معنى التكثير ليس كون الشئ مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اعنى كون الذات غير مشاربها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشئ مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد (قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة مضافا الى المحكوم عليه كعلم زيد في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم وكذا زيدا المتكلم هي المجهولة في انا زيد فلا يلزم من تكثير المضمون تكثير المتضمن الذي هو نفس الخبر والصفة ولولزم ذلك للزم تكثير كل خبر وكل نعت لانها حكمان فكان يلزم بطلان نحو جاءني زيد العالم وانا زيد وجواز هذا مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجئ بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جلتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعث وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتثني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها وللملم يكن خبر المبتدأ معرفة للمبتدأ ولا يخصصه جاز كونه انشائية كما مر في بابها ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرفة

٩ فان المجهول في جاءني زيد  
العالم وزيد هو العالم انتساب  
العلم الى زيد ولو وجب تكثير  
همالم يحز جاءني زيد العالم  
وانا زيد وجواز مقطوع به  
نسخه



وكيف يقدر ما لا يصح  
 التصريح به  
 ٤ (وقوله هل رأيت الذئب  
 قط) جملة استفهامية وقعت  
 صفة لمذق بناء على اضمار  
 القول والمذق اللبّن تحتلط بالماء  
 فنقل بياضه وبصير لونه  
 يضرب الى الكهبة فيشبهه  
 بلون الذئب  
 • (قوله اخبر تعله) اصله  
 تقلى من قلاه يقلبه ابغضه  
 حذف الياء للجزم لانه جواب  
 الامر والهاء السكت كافي  
 كتابيه وقولهم لاخبرن خبرك  
 لاعلمن علمك تقول منه خبرته  
 اخبره خبرا بالضم وخبرة  
 بالكسر اذا بلوته واخبرته  
 فقوله اخبر امر بالتجربة وقع  
 مفعولا تانيا لوجدت لاصفة  
 للناس لان الجملة لانقع صفة  
 للمعرفة بدون توسط الاسم  
 الموصول فعلم انه مفعول  
 والمفعول الثاني في باب ظننت  
 خبر مبتدأ في الاصل وما لا يحتمل  
 الصدق والكذب لا يكون  
 خبرا للمبتدأ فيكون قوله اخبر  
 تعله محمولا على اضمار القول  
 اى ووجدتهم مقولا فيهم هذا  
 القول اى ان اخبرتهم ابغضتهم

بلام لا تشير بها الى واحد بعينه كقوله \* ولقد امر على اللثيم بسبني \* لان تعريفه لفظى على  
 ما يحى في باب المعارف ولا تقدر على ادخال الالف واللام في الوصف لي مطابق الموصوف لفظا  
 في التعريف ( وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك  
 وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعمتان على نية الالف واللام وانما  
 جزأهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لامعنى تحتته فلا يجوز في العلم  
 ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا  
 يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك  
 ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرية بالمضارع فلا تقول بالرجل قام ولا بالرجل ابوه  
 قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة لتطابق الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام في الاسم  
 او في المضارع للاسم نحو يقول ويفوه ونحوه (وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لاصفة  
 (قوله ويلزم الضمير) انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول  
 وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول  
 بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت  
 مررت برجل قام عمر ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يخصص به فاذا قلت  
 قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يندف الضمير كما مر في  
 خبر المبتدأ وقد تقع العطفية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة  
 كقوله \* جاؤا بمذق ٤ هل رأيت الذئب قط \* اى بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع  
 حالانحو لقيت زيدا اضربه واقتله اى مقولا في حقه هذا القول ومفعولا تانيا في باب ظن  
 نحو ﴿ وجدت الناس ه اخبر تعله ﴾ قوله (ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه  
 نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتكبير والافراد  
 والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل )  
 قوله (بحال الموصوف) الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اى يجعل حال  
 الموصوف اى هيئته وصفاله وهو الكثير كما في رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال  
 متعلق الشئ وصفه لذلك الشئ لتزله منزلة حاله نحو برجل مصرى جاره في  
 حصول الفائدة بذلك وهذا السببى ان كان منونا فهو يجرى على الاول رفعاً ونصباً وجراً  
 بلاخلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسما  
 الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضى  
 وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة تجب اضافتها الى فاعلها  
 ان اضيفت نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا  
 او غيره فالماضى اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يعرف لاضافته  
 الى معموله ولا يجوز اضافة الماضى المتعدى الى الفاعل لانك ان اضيفته الى الفاعل بلا  
 ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التمس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل  
 سببى وان ذكرت المفعول به لم يحز ايضا لان اسم الفاعل الماضى لا ينصب مفعولا به



وان اضعفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو يزيد ضارب عمرو  
 غلامه امس ويزيد ضارب غلامه عمرو اذ لولم تذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف  
 بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله ٥ وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيويه ان  
 ينعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد  
 الآن او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا يرى كالتقاتل والضارب او غير  
 علاج كالعالم والعارف والمحالط والملازم ( وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا  
 فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل  
 ضاربه عمرو ويزيد مخالطه داء ( والزمه سيويه تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة  
 ٦ لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب الرجل  
 غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو يزيد مخالطه داء فربما لا يلزمه لارتكابه  
 انه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل نقول الضمير في محل النصب على انه  
 مفعول كامر في الاضافة على مذهب بعضهم ( والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا  
 كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل  
 ضاربه عمرو ( وسيويه يوافق في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في  
 وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة \* ٧ ونظرن من خلل الستور باعين \* مرضى  
 مخالطها السقام صحاح \* واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كامر  
 في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره \* حين ٨ العراقيب العصا  
 وتركته \* به نفس عال مخالطه بهر \* برفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء  
 ( وقال عيسى بن عمران كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما  
 غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاولى  
 ( وسيويه ينازعه ايضا في الوجوب لافي الجواز والزمه سيويه بما لا يحصى لهما عنه وذلك  
 انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سيبيا كان او غيره يجوز  
 جريه على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا وكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون  
 تقديرا ولا سبب في اضافة عارض لا يجاب الرفع او النصب فاجاب احدهما بلا موجب  
 تحكم هذا كاه اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس الالرفع  
 على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمة  
 بمنزلة مالم يؤخذ من الفعل كما تجعل صاحبه كذا فعلى هذا نقول في المثنى والمجموع برجل  
 ملازمه الزيدان وملازمه بنوفلان ومما يقع سيبيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول  
 والصنفه المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصرى حاره لكونه بمعنى منسوب  
 فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا على قبج سواء نحو مررت برجل سواء هو والعدم وسواء  
 ابوه وامه والقصيح المشهور رفع سواء على الابتداء والخبر فعلى هذا يقبح كون  
 انذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى ﴿ انذرتهم ام لم

٥ قوله وان لم يكن السببي  
 ماضيا جاز عند سيويه آه )  
 لم يذكر في السببي المضاف  
 بمعنى الماضى خلافا في جواز  
 وقوعه نعتا فدل على الاتفاق  
 كما في المنون مطلقا

٦ قوله ( لان المانع عنده  
 من اجرائه آه ) واذا لم يجز  
 الاجراء جاز النصب على  
 الحال ان لم يكن التعريف  
 مانعا عنده بل وجب ان  
 لم يمكن وجه ثالث فتأمل

٧ قوله ( ونظرن من  
 خلل آه ) الخلل واحد  
 الخلال كجبل وجبال  
 وقرى من خلله ومن  
 خلاله

٨ قوله ( العراقيب )  
 العرقوب العصب الغليظ  
 الموترفوق عقب الانسان  
 وعرقوب الدابة في رجلها  
 بمنزلة الركبة في يدها البهر  
 بالضم تتابع النفس وبالفتح  
 مصدر يقال بهره الحمل اي  
 عليه



تذرههم ﴿ على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتداء والخبر وقبجاه مررت برجل سواء درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستوف هو من اثنين فصاعدا ومن السماعى القبيح قولك برجل حسبك فضله ومررت برجل برجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمايه وبجية ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشئ نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعانى نحو برجل اسد غلامه اى جرى وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابى عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التى تقع صفات لاعلى القياس كما تقدم ذكرها ( قوله فالاول يتبعه ) اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى اربعة اشياء ٢ من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة التى هى الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ٣ ونظفة امشاج فلان ٤ البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والنظفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشئ المركب منها جاز وصفه بها وجرأهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال الله تعالى ﴿ نسفيكم بما فى بطونه ﴾ والضمير للانعام ( وقال سيويه افعال واحد لاجمع وجاء قيص شراذم ٥ ولحم خراذيل ٦ وثانها واحد من التعريف والتنكير ( واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهدا بقوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا ﴾ والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفسا او نصبا كما يجئ فى موضعه ( واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلاثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر وانما تبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى ( قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول ) اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول اعنى واحدا من ثلاثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير ( قوله وفى البواقى كالفعل ) اى هذا السببى فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افراد السببى كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببى كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث او يذكرا اذا كان الفاعل غير حقيقى التأنيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله وكأنا كالفعل لان فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب ورجلين ضارين ورجال ضارين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة

٢ قوله ( من جملة العشرة الاشياء المذكورة آه ) ينبغي ان يجعل بدلا او عطف بيان للعشرة لاضافة اليها العشرة لانه استضعف ذلك كما مر  
٣ قوله ( ونظفة امشاج ) مشيج وامشاج كيتيم وايتام صحاح  
٤ البرمة القدر والجمع برام بالكسر صحاح  
٥ الشردمة الطائفة من الناس والقطعة من الشئ وثوب شراذم اى قطع صحاح وكذا شراذيم  
٦ قوله ( خراذيل ) خردلت اللحم بالذال والذال قطعته صغارا  
٦ الخردل معروف والواحد خردلة



ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن\*  
 قوله (ومن ثمه حسن قام رجل قاعد غلماؤه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلماؤه) اي ومن جهة  
 ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلماؤه كما حسن يقعد غلماؤه وحسن ايضا قاعدة غلماؤه  
 لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلماؤه وضعف جاءني رجل قاعدون غلماؤه  
 لانه بمنزلة يقعدون غلماؤه ولحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثني  
 والجموع ضعيف كما يجيء في اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلماؤه واقل من ضعف  
 يقعدون غلماؤه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين  
 للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في مثني الاسم وجموعه فانهما حرفان  
 وضعا علامتين للمثني والجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم يتقلبا في حالتي  
 النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي  
 لفاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلماؤه وان كان قعود ايضا جمعا  
 كقاعدون لانه اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته  
 لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلماؤه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلماؤه لمشايبته  
 ليقعدون غلماؤه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية  
 او تجعل المظهر بدلا من المضمير او تجعل الفعل خبرا مقدا على المبتدأ فعلى هذا يضعف  
 مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل  
 قاعدان ابواه\* قوله (والمضمير لا يوصف ولا يوصف به) اعلم ان المضمير لا يوصف ولا يوصف به  
 اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف  
 المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد  
 للذم والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف  
 الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح  
 المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما الجملة على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما  
 واما انه لا يوصف به فلما يجيء من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص  
 او مساويا ولا اخص من المضمير ولا مساويا له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة  
 لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلورجع الى دال على  
 معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت  
 هو (واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى ﴿لا اله الا هو العزيز  
 الحكيم﴾ وقولك مررت به المسكين والجهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر  
 المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو  
 فانه لا شيء اخص من المضمير ولا مساو له\* قوله (والموصوف اخص او مساو ومن  
 ثم لم يوصف ذوالالام الا بمثله او بالمضاف الى مثله) ينبغي اولان تعرف انه ليس مرادهم  
 بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه



لفظ الصفة او مساوياله فان هذا لا يطرده لاقى المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانت تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في النكرات فانت تقول رأيت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرة والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اى اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارى على مدليهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اى مشار اليه كان لكن التعريف الاشارى اقوى من تعريف ذى اللام كما يجيى فاعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغى ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى تبني عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو ( فالتقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرة ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقترب به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع ٢ اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فاجتمع فيه معرفة بالقلب والعين اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعرف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى ﴿ لئن اكله الذئب ﴾ كما يجيى في باب المعرفة والنكرة والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتب التعريف منه هذا عند سيبويه ( واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمرة ولا يوصف المضمرة فعنده نحو الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لاصفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ( ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمرة ثم المبهمة ثم ذو اللام ولعلمهم نظروا الى ان العلم من حين وضع لم يقصده الامدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركة فيوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجيى في باب المعارف ( وعند ابن كيسان الاول المضمرة ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول ( وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمرة ثم العلم ثم ذو اللام ( وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اى الذى لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما

٢ به نس



في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اى الذى لا يشته مفسره ثم المشار به والمنادى ثم  
الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه (اقول المشهور الذى عليه الجمهور فاذا تقرر  
ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابع الغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب  
لاصفة فاسم الاشارة في قولك يزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة وعند غيره و عليه فقس  
وانما لم يجوز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضى ان يبدأ المتكلم بما هو اخص  
فان اكتفى به المخاطب فذو التولم يحتاج الى نعت و الا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة  
(فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى  
واشهر) فنقول المضمير لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات  
المعينة للمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى اتضح ذلك المعنى  
بالسمية نحو اجر واشقرا اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو  
الذى والى واللاقى وبابها لمشايتها لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة ٣ فصاعدا بخلاف  
من وما وما اى الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا  
قليل فروعى ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائفة وان كانت على حرفين كما في قوله \* قولا  
لهذا المرء ذوجاء ساعيا \* هلم فان المشرى الفرائض \* لمشايتها لذو الموضوع لوصف باسماء  
الاجناس نحو رجل ذومال واما وقوع الموصول موصوفا فلما عرف له مثالا قطعيا (بلى قال  
الزجاج ان الموفون صفة لمن آمن كما يجئ والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت  
بالمبهمين وذى اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذى اللام ولا ينعت بالمضاف الى  
المضمير لانه اعرف من العلم اذا اعتبار المضاف فى التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف  
الا بذى اللام والموصول لما يجئ وكان القياس ان يوصف كل واحد من المبهمين وبذى اللام  
وبالمضاف الى احدها هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه  
مثله على ما بينا (وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب  
زيد قال والمنع منه تعسف) وعلى مذهب سيويه لوجاء مثل ذلك فهو بدل لاصفة فان جعلنا  
المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمير ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف  
الى المضمير والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام ٤ واما المضاف الى اسم الاشارة  
فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى  
اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا  
كله على مذهب سيويه الذى عليه الجمهور (ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف  
المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم  
فهو عنده بدل لا يوصف على مامر وقدتين بما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام  
الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله \* لهذا المرء ذوجاء  
ساعيا \* قوله (وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت

٢ احرف نسخة

٤ واما المضاف الى العلم فينعت  
بكل واحد من المبهمين وبذى  
اللام وبالمضاف الى المضمير  
وبالمضاف الى العلم والى كل  
من المبهمين والى ذى اللام  
واما المضاف الى اسم آه  
نسخه



٦ فعلى نسخة زيادة بان  
اي حكمك بان آه

بهذا الابيض وحسن بهذا العالم) كأنه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك ٦ بان  
الموصوف اخص او مساوان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف  
الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الابدى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال  
كذا وبهذا ذوقا كذا على اللغة الطائيه ( فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم الذات  
وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن  
تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذواللام او المضاف  
الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين  
فى نفسه كذى اللام لبالشىء الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه  
تعريفه المستعار فاقصر على ذى اللام لتعيينه فى نفسه وحل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى  
ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة ذواللام وان كانت  
زائدة الاذو الطائيه وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع  
اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذى اللام عطف بيان لاسم الاشارة ( قوله ومن ثمه  
ضعف ) اى من جهة ان المراد من وصف المبهم تبين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا  
الابيض لان الابيض عام لا يخص نوعا دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا  
العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم \* ولا بأس ان نذكر  
بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت وهى اقسام ( احدها جمع الاوصاف مع تفرق  
الموصوفات \* اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان فى الاعراب بسبب  
عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جازا افراد كل واحد منهما بوصف وجاز  
جمعهما فى وصف واحدا فالاول نحو جاءنى زيد الظريف وعمرو الظريف والثانى نحو جاءنى  
زيد وعمرو الظريفان ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما فى النعت غلبت التذكير على  
التأنيث كما رأيت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقلبين وكذا فى خبر المبتدأ  
والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءنى زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا  
تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما فى وصف واحدا فلا تقول هذه ناقة وفضيلها الراتعان ولا راتعان  
لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما  
فى نعت مقطوع نحو جاءنى رجل وزيد الظريفين وان اتفقا اعرابا بسبب العطف  
نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف  
او تجمعهما فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد  
مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولا مختلفى الاعراب فان اختلفا معنى  
ايضا لم يجوز جمعهما فى وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت  
مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقي زيد الظريف  
عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريف نعت الثأني بجنبه

( ونعت )



ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصر بين اذا اتفقا معني نحو ضارب زيد عمرا ( واجاز هشام ) وتعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وتعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا او لا وفي الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو والظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اى كانا ٢ رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين ٣ او مبتدئين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والممولان مشتركان في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدئين جاز عند سيبويه والتحليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفيا وتنكيريا نحو قام زيد وقعد عمرو والظريفان وضربت زيدا واكرمت ٤ بكرا الطويلين وجاءني غلام زيد وابو عمرو والظريفين واخوك زيد وابوك عمرو والظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدئين او للخبرين ( والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان ) والمبرد يمنع نحو هذا رجل وتلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قريبا وبعد اخلاف سيبويه فانه جعل خبر يهما كفاعلي الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم يشترك الممولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفيا وتنكيريا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوى ابنين لفلان كرام على ان كرام ووصف لاخوى ولا بينين معا بل تقول كراما على القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخوى ابنيك العقلاء الحكماء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر كذا لا تقول هذا رجل وفي الدار اخر كريمان لان الممولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والاخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف الممولين تعريفيا وتنكيريا ( وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شئ واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا لغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف ) واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا لكسائى فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو والظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا \* واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تنثني الاعلى من اثبته وعلته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لاتعلم قبعلها بمنزلة واحدة ( وثانيها تفريق الصفات مع جمع الموصوفات \* اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان تجيء

- ٢ اسمين او فعلين او حرفين  
نسخه  
٣ او حرفين نسخه  
٤ عمرا الظريفين او نسخه



بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف ان خبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبرزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم برزاز او هم شاعر وكاتب وبرزاز او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم برزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيها فقطع الوصف الى الرفع فقط اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لهما معنى نحو بالرجلين ضاحكا وبيا كيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع الى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله \* فلا تجعلى ضيفى مقرب \* و آخر معزول عن البيت جانب \* اى منهما ضيف مقرب ومنها آخر معزول وقوله \* فاصبح فى حيث التقينا ٢ شريدهم \* طليق ومكتوف اليدين ومن عفا \* اى منهم طليق وقوله من عفا اى از عفه الموت اى قاربه وفي الثانى اى فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت ثلاثة رجال كاتب وشاعر ( وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا بقوله \* ٣ كان حولهم لما استقلت \* ثلاثة اكلب يتطاردان \* واما ان كان الموصوف متحدوا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر كاتب برزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب ( وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا \* اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتأكيد نحو امس الدابرونقحة واحدة لانه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف فى مثل ذلك نص فى معنى الصفة دال عليه فلماذا لم يقطع التأكيد فى نحو جاءنى القوم اجمعون اكتبون والشرط الاخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع فى ذلك اثنانى اللزوم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم فى الاغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعنا اول كقوله تعالى \* وامرأته حاملة الحطب \* وقولك الحمد لله الحميد ( وشرط الزجاجة فى القطع تكرر النعت والآية رد عليه ) فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته ليتبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبین وان لا يكون النعت الثانى ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصيصها لم يحز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف مجئى نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص فى القطع اعنى الواو \* قال \* وياؤى الى نسوة عطل \* وشعثا مرضيع مثل السعالى \* ويجوز فى المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق \* لا يبعدن قومى الذين هم \* سم العداة وآفة الجزر \* ٤ النازلين بكل معترك \* والطيبون معا قد الازل \* والواو فى النعت المقطوع اعتراضية

٢ قوله ( شريدهم )  
الشريد الطريد من عفا  
زعه اى قتله مكانه وكذلك  
ازعه اذا قتله سريعا كذا  
فى الصحاح ٣ قوله ( كان  
حولهم ) الجمول بالضم  
بلا هاء الابل التى عليها  
الهودج كانت فيها النساء  
اولا بمعنى الاحال ايضا واما  
الجمولة بالفتح والهاء فهى  
الابل التى تحمل

٤ النازلون والطينين نسخة



نصبته اورفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفًا وتنكيرًا كقوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده ﴾ واذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذا الاتباع بمد القطع فيجوز الاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحًا او ذمًا او ترغيبًا نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبهمر والمسكين وقد يكون تشديعًا نحو بزيد الغاصب حتى وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات (ويونس اوجب الاتباع في الترجيح اما على النعت فيما يمكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيت البائس ومررت به المسكين) والخليل اجاز قطعه رفعًا ونصبًا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئًا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز او صاحب الثياب الابدل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعاني المذكورة او لا وسواء كان المعطوف عليه نعتًا او لا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائم بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو هـ والاتباع باق بحاله اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ﴿ ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بهمهم ﴾ ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا اجاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اى في جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا (ورابعها حذف الموصوف \* اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى ﴿ وعندهم قاصرات الطرف عين ﴾ فان ووصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجرور بمن او بنى قال تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ وقال ﴿ وما منا الا له مقام معلوم ﴾ اى ما من ملائكتنا الا ملأه مقام معلوم \* وقال الشاعر \* وما الدهر الا تارتان فمنهما \* اموت واخرى ابغى العيش اكدح \* اى منهما تارة اموت فيها (وحكى سيبويه ما منهم مات الارأيتيه في حال كذا وقال \* فكلمتها نثنين كالماء منهما \* واخرى على لوح احمر من الجمر ٦ \* وقال \* لو قلت ما في قومها لم يتيم \* يفضلها في حسب ٧ \* وميسم \* فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال \* انا ابن جلا وطلاع الثنايا \* متى اضع العمامة تعرفونى \* وقال \* مالك عندي غير سهم وحجر \* ٨ \* وغير كبداء شديدة الوتر \* كانت بكفى كان من ارمى البشر \* وقال \* كانتك من جبال بنى اقيش \* يقع خلف رجله بشن \* وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتل عليه قبله فيكون كانه مذكور \* ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال \* والمؤمن العائذات الطير يسميها \* ركبنا مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى ﴿ وغرايب سود ﴾ لان حتى غريب ان يتبع اسود لكونه

هـ فقط

نصحه

٦ اى منهما كالماء ٧ ( قوله  
وميسم) الميسم الجمال يتيم من  
اتم كسر تاؤه في لغة ٨ ( قوله  
وغير كبداء آه) الكبداء قوس  
يملاء مقبضها الكف



٢ ( قوله ليس لكم بسى ) بسى اى يمثل قوله ( هموز ) الهمز مثل ٣١٨ - الغمرو الضغظ يقال همزت الشىء فى كفى

تأ كيداله نحو اجر قانى وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الاضرورة والنية التأخير  
كما تقول فى ان رجلا ضربك فى الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف  
او جملة قدم المفرد و اخر احد الباقيين فى الاغلب كقوله تعالى ﴿ وهذا كتاب انزلناه ﴾  
وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى ﴿ وهذا كتاب انزلناه مبارك ﴾  
وقوله تعالى ﴿ فسوف يأتى الله يقوم بحبهم ويحبونه اذلة ﴾ وقال الشاعر \* اقا سيبه بطنى  
الكواكب \* وربمانوت الصفقة ولم تذكر لعلها \* قال \* الايهما الطير المرتبة بالضحى \* على  
خالد لقد وقعت على لحم \* اى لحم اى لحم واذاولى النعت لا او اما واجب تكريره كما ذكرنا فى الحال  
قال تعالى ﴿ لا فرض ولا بكر ﴾ وتقول لقيت رجلا اما علما واما جاهلا وقد يوصف المضاف  
اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف  
والمضاف اليه فجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثانى لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى  
ما ينبغى ان يضاف اليه المضاف نحو هذا حجر ضبى وهذا حب رمانى والذى هو لك الحجر والحب  
لا الضب والرمان ) والخليل بشرط فى الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية  
وجعا وتذكيرا وتثنية فلا يجزى الا هذان حجرا ضب خربان ولا يجزى خربين خلافا لسيبويه  
( واستشهد سيبويه بقوله \* فاياكم وحية بطن واد \* هموز الناب ٢ ليس لكم بسى \* بجر هموز  
( وقال بعض البصريين ان التقدير هذا حجر ضب خرب حجره محذف المضاف الى الضمير فاستتر  
الضمير المرفوع فى خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز  
الناب هموز ناب حية ثم حذف المضاف اى حية فبقى هموز ناب ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر  
الضمير فيه كما فى حسن الوجه ٣ \* قوله ( العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه  
وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسأأتى نحو قام زيد وعمرو ) ( قوله مقصود بالنسبة )  
يخرج الوصف وعطف البيان والتأكيد على ما قال لان المقصود فى هذه الثلاثة هو  
المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان  
المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشىء فالمقصود هو المبين والبيان  
فرعه وكذا انما تجىء بالتأ كيد اما البيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه فى الحقيقة  
لا غيره لم يقع غلط ولا مجاز فى نسبة الفعل اليه واما البيان ان المذكور بلفظ العموم باق على  
عمومه غير خاص ويعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة  
الاسم اليه اذا كان مضافا ( قوله ٥ مع متبوعه ) يخرج البديل لانه هو المقصود عندهم  
دون متبوعه وسندكر الكلام عليه فى باب ونذكر ان عطف البيان هو البديل ( ويخرج  
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو ٦ لان المقصود بالنسبة معها  
احد الامر بن من المعطوف والمعطوف عليه ( قوله يتوسط بينه الى آخره ) ليس من تمام  
الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده ولم استغن فى الحد بقولى العطف  
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ٧ لان الصفات يعطف بعضها

٣ وفى قوله \* كبير اناس  
فى بجد مزمل \* بجر مزمل  
لمجاورته لاناس تقديرا لا  
لبجاد وذلك لان الجار  
والمجرور متعلق بمزمل  
والتقدير كبير اناس مزمل  
فى بجاد او مشبهاتها نسخه  
٥ ( قوله مع متبوعه ) يخرج  
البديل لانه هو المقصود عندهم  
دون متبوعه وسندكر الكلام  
عليه فى باب ونذكر ان عطف  
البيان هو البديل ويخرج بقوله  
مع متبوعه المعطوف بلا  
وبل ولكن وام آه اجيب  
عن هذه الثلاثة بان التابع  
والمتبوع معا مقصود ان  
بالنسبة وان كان احدهما  
بالاثبات والآخر بالنفي وهذا  
الجواب ظاهر فى لا ولكن  
واما فى بل فاما يصح اذا  
جعل المتبوع فيه مقابلا  
للتابع فى الحكم اثباتا ونفيا  
لا اذا جعل فى حكم المكوت  
٦ ( قوله لان المقصود بالنسبة  
معها احد الامر بن آه ) قد  
يقال احدهما مطلقا نسبة  
اليها على السواء فيصدق  
انهما من حيث الابهام  
مقصود ان بالنسبة وان لم  
يكن شىء منهما بخصوصه  
مقصودا بالنسبة ٧ ( قوله  
لان الصفات يعطف آه )  
قد جوز الازمخشري وقوع  
الواو بين ه



هـ الموصوف والصفة  
 لتأ كيد اللصوق في مواضع  
 عديدة من الكشاف وحكم  
 المص في شرح المفصل في  
 مباحث الاستثناء ان قوله  
 تعالى ولها منذرون في  
 قوله وما اهلكنا من قرية  
 الا ولها منذرون صفة  
 لقرية فلوا كتفى بقوله تابع  
 يتوسط لدخل فيه مثل هذه  
 الصفة فتأمل وقال في امالي  
 الكافية ان مثل جاء في زيد العالم  
 والعالم والعاقل تابع يتوسط  
 بينه وبين متبوعه احد  
 العشرة وليس بعطف على  
 التحقيق وانما هو باق على  
 ما كان عليه في الوصفية  
 وانما حسن دخول العاطف  
 لنوع من الشبه بالمعطوف  
 لما بينهما من التغاير  
 هـ ولا يجوز نسخه

على بعض كقوله \* الى الملك القرم وابن الهمام \* وليث الكتبية في المزدحم \* وقوله \*  
 يالهدف زياطة المحرث \* الصابح فالغائم فالآيب \* ٩ ويجوز ان يمتدح على حده بمثل  
 هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست  
 بمعطوفة واطلاقتهم العطف عليها مجاز \* قوله ( واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل  
 مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على  
 المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وزيد ) انما اكد بالمنفصل في الاول لان  
 المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر  
 والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأ كيد كان  
 كالو عطف على بعض حروف كلمة فاكد او لا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من  
 حيث الحقيقة بتدليل جواز افراده مما اتصل بتأ كيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون  
 العطف على هذا التأ كيد الظاهر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن ان يكون  
 هذا المعطوف ايضا تأ كيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب انا انت و  
 زيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيد لم يكن كالجزء معنى ويجوز  
 تأ كيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا ( قوله الا ان يقع  
 فصل فيجوز تركه ) سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله \* فلست بنازل الامت  
 \* برحلى او خيالنها الكذوب \* او بعدها كقوله تعالى ﴿ ما شر كنا ولا باؤنا ﴾  
 فان المعطوف هو باؤنا ولا زائدة لتأ كيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله  
 تعالى ﴿ فكذبوا فيهاهم والعاورون \* وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا باؤنا ﴾  
 وقد لا يؤكد والامر ان متساويان فلذا قال ويجوز تركه وانما جاز الترك لان طول  
 الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي  
 امرأة والحافظ وعورة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك  
 ان مذهب البصريين ان التأ كيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأ كيد  
 ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب ( واما الكوفيون  
 فيجوزون العطف المذكور بلا تأ كيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح ( قوله واذا  
 عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض ) انما لزم ذلك لان اتصال الضمير المجرور  
 بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله  
 والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون  
 كالعطف على بعض حروف الكلمة فن لم يجوز اذا عطف المضمر على المجرور الا اعادة  
 الجار ايضا نحو مررت بزید وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل  
 كما يجئ في المضمرات حتى يؤكده اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق  
 الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وزيد  
 ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الالهذا الغرض وانه لا معنى له كما في



قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر  
 بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضى طرفين ففرقنا ان تكرير الثاني لهذا  
 الغرض فقط فان البس نحو جاءني غلامك و غلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما  
 لم يحز بلى يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود ( فان قلت فاقول بعد اعادة الخافض أقول  
 الجارو المجرور عطف على الجارو المجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور ) قلت النظر  
 المستقيم يقتضى ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا  
 معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت  
 بك و زيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى اذ لا يقتضى الباء الاولى من حيث المعنى  
 اسمين يجران به كما اقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون استؤنف معنى الجار والمجرور  
 فيكون بسبب الاستئناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء  
 الثانية محتلمة مثل الغرض الذي اجتلبه بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور  
 عطف على المجرور ههنا كما في مسألة بين ( فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف بمجرور مع تكرر  
 العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره اعنى العامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو  
 من حيث المعنى كالعدم كما قال سيويه في نحو لا بالزيد ان جره بالاضافة باللام الظاهرة والاولى  
 ان يحيل جره على العامل المتكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كنى زيد فانها  
 لا تلغى مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعنى لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار  
 مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله \* فاليوم ٢ قربت تهجونا  
 وتشتنا \* فاذهب فابك والايام من عجب \* واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة  
 مستدلين بالاشعار ولادليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله  
 تعالى ﴿ تساءلون به والارحام ﴾ بالجر في قراءة حزة ( واجيب بان الباء مقدرة والجر  
 بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا نحو الله لافعلن  
 وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه اذن  
 يكون قسم السؤال لان قبله ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به ﴾ وقسم السؤال لا يكون  
 الامع الباء كما يجئ والظاهر ان حزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا  
 نسلم تواتر القراءات السبع ( وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور  
 المتصل بلا اعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت و زيد  
 قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وايس بشئ لانه لم يسمع ذلك مع ان تأكيده  
 المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف ) فان قيل كيف جاز  
 تأكيده المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جالك من غير  
 شرط تقدم التأكيده بالمنفصل و جاز ايضا تأكيده الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك  
 والابدال منه نحو اعجبت بك جالك من غير اعادة الجار ولم يحز العطف في الاول الابدال  
 التأكيده بالمنفصل وفي الثاني الامع اعادة الجار ( فالجواب ان التأكيده والبدل ليسا باجنبيين

٢ قدبت نسخ



منفصلين عن متبوعهما لالفاظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتأ كيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فليذكر جري ما هو كجزء من متبوعه على ما هو كجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كجزء مما قبله ومتصل به واما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع ( فان قلت فهلا طردوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبواتها كما قلت ولم افروا النفس والعين بتأ كيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التأ كيد ( قلت ذلك لعله اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم تؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان ثابتا او غائبا بالتأ كيد نحو زيد جاءني نفسه وهدى جاءني نفسها ثم طردوا الحكم في البواقي مع ان ضمائرهما بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجع فلا يلتبس بالفاعل في نحو الكتاب قرىء كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قلت كلكم ولا مررت بكلكم بلي قد استعمل مبتدأ لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور اولا ان مرتبته المتأخر اعني ٤ خبر المبتدأ كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تأ كيد مؤكداهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس تستعمل غير تأ كيد ولفظ كل لا يستعمل الا تأ كيدا وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه \* قوله ( والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يحز في ما زيد بقاءه اوقائما ولا ذاهب عمره والارفع وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية ) لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير ماثداليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب او المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف \* الواهب المائة الهجان وعبدها \* ونقول في رب شاة ومخلتها ان المعطوف نكرة كما يحى في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز نحو قوله \* علقها تبنا وماء باردا \* وقوله \* متقلدا سيفا ورمحا \* لكنه انما جاز لان المنصوب بعد العاطف ههنا معمول لعامل مقدر معطوف على العامل الاول حذف اعتمادا على فهم المراد اي علقها تبنا وسقيتها ماء باردا ومتقلدا سيفا وحاملا رمحا وكذا وجب

٤ هن نمضه



بناء على الاصل المتقدم ايضا ان لا يجوز يازيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يالكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يابها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يازيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لارجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلاء التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يازيد وعبدالله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لارجل ولازيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها ( فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد اجر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذا خبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه ( قوله ومن ثم لم يميز في ما زيد بقائم اوقائما ولا ذاهب عمرو والالرفع ) وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم اوقائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجاء ولا في ذاهبا عمرو ( فان قلت فجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ( قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولازيد عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذاهب ٢ على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة قبل فليرجع اليه ( وانما جاز مررت برجل قائم ابواه لاقاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف جلا على المعنى لان المعنى لاقاعد ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المشي في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لاقبيحة ٣ لانه بتقدير لاقبيحة جاريته ( قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب ) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما

٢ قوله ( على عطف الاسم والخبر آه ) اى المجموع على المجموع ليكون عطف الجملة على الجملة  
٣ لان الضمير المستحق في قبيحة راجع الى جاريته فكانت قلت لاقبيحة جاريته نسجه



في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق ( و اجاب بان هذه الفاء لسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المصنف ( والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا او لا او بغير ذلك جاز تجرد احدي الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي قرينتها وكجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في مسألة الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد في جاءني زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا تقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لانه من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمر او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا و اياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا ٤ لان ذلك المفرد المعطوف صار من جملة اجزائها بسبب العطف اذ لا يستقل المفرد فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كأحد اجزائها فاكتفى بالضمير في احدهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي تقوم القيمة ولا ينتبه انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لادلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا و اياها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او او خلاف فلا يجزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فتبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ بخلاف الواو فانها للجمع فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تين في حد التوابع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء ثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اياه فان قصدت بالتركيب التأكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير \* قوله ( واذا عطف على عاملين ٦ لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه ) معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين او المرفوعين على معمولي عاملين مختلفين

٤ اذ المعطوف المفرد كجزءه  
المعطوف عليه لاجل  
عدم الاستقلال فلما آه نسخته

٦ مختلفين ليس في المفروء  
الا في بعض نسخ



نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا وهذا عطف متفق الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف العمولان على عاملين بل على معمولي ليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف العمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكرا خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلاثة او اكثر \* اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكرا خالد فهذا لا يجوز اجاها منهم ممن جاوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جاوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فللهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو واجزه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كالايجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فللهذا جوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ( ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فتحسبوا قولهم مررت الى الغزو بجيش والحج ركب لايجوز اجاها اي الاسمين اوليت حرف العطف اذا اخريتي مفصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولايجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان نقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فيختلف فيه منع منه الكسائي والفرء وابو علي في السعة وذلك اذالم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجائى زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال \* اتعرف ام لارسم دار معطلا \* من انعام يغشاه ومن عام اول \* ٢ قطار وتارات خريق كأنها \* مضلة بو في رعييل فجملا \* فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جائى امس عمرو اليوم زيد وضرب زيد وعمرا وبكرا خالدا ولايجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لايجوز مررت بزيد وامس خالد ( قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالتائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله و اجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولي ليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم

٢ قوله ( قطار ) القطار جمع القطر وهو المطر والخريق الريح الباردة الشديدة الهبوب قوله مضلة بو في رعييل فجملا البو جلد الحوار يحشى لتعطف عليه الوالدة اي الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة ما لم يفصل عن امه فاذا فصل عنها فهو فصيل كذا في الصحاح والرعييل اي في قطع



والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون مابعد القسم عطفاً على ما قبله بل الجملة القسمة اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتي عمرا وبالظن نحو خرج محمدا واظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفيهما ولا ام لان ام العاطفة اى المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما يجيء في حروف العطف ( ولترجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور لا غير كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والقراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والقراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور نحو قولهم ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء وقوله تعالى ﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة ﴾ اى وللذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى ﴿ واختلاف الليل والنهار ﴾ الى قوله آيات او آيات على القرائين بان آيات اعيدت ٤ توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والقراء ( واما المتأخرون فان الاعلم الشنمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العطف قال لانه ليس يستوى آخر الكلام واوله قال فاذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله في تقدم الخبرين على المخبر عنهما ( قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه ٥ لاستواء اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه ( والمصنف جوز بالقييد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيد والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل قال لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرده في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه بقي الاشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والقراء حتى لا يكون تحكما ( قوله خلافا للقراء ) يعني ان القراء يجيزه مطلقا وفي هذه الاحالة نظر على ما قلنا ( قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ) اى يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور ( قوله خلافا لسيبويه ) اى لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ﴿ ولندكر بقية احكام العطف فمنها انه قد يحدف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو

٤ قوله ( توكيدا للاولى آه ) وهى قوله لا آيات فالنصب على لفظها والرفع على محلها في النصب يكون العامل ان وفي الرفع العامل هو الابتداء العامل في محل الايات وعلى التقديرين الآية من صورة العطف على عاملين

٥ قوله ( لاستواء آخر الكلام واوله ) بذلك يظهر بطلان ما ذكر من ان احدهما يكون مجرورا والالكان المعمولان لعامل واحد



اي اشترك عمرو وزيد قال تعالى ﴿ لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل ﴾ الآية  
 اي لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح ومن انفق من بعد وكذا ام مع معطوفها كقولك  
 لمن قال انا صلي ليلا ونهارا في الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو  
 من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتوك تحمّلهم  
 قلت ﴾ اي وقلت وحكي ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال  
 اكل البن والسمك كل سمكا لبنا اي اولبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما  
 وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلي واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلي وعمرو اي  
 بلي قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق  
 المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلي فزيد وبلي ثم زيد وبلي اوزيد وبلي لازيد  
 لان بلي للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلي قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر  
 نعم لكن زيد اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقرر لما سبقها نفيا  
 كان او اثباتا ولكن للثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف وتقول  
 لمن قال مات الناس بلي حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلي بل عمرو او نعم بل عمرو  
 اي بلي قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف  
 التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق  
 الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف  
 عليه بام قال تعالى ﴿ ام من هو قانت آناه الليل ﴾ اي الكافر خير ام من هو قانت (ويجوز  
 تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو  
 ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف  
 على العامل فلا يجوز زيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل  
 في المعطوف بواسطة العاطف فهو كآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها  
 ولاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع  
 فن ثم لم يتقدم على ٧ معطوف عليه التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون  
 اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال  
 وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ  
 مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمرو زيدا قائمان وما زيد عمرو  
 قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد  
 فنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو  
 زيد قائمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا  
 تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتأخره عن العامل  
 على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه  
 مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ماجاني وزيد الاعرو وانما جاني وزيد عمرو وذلك  
 ٢ لما تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها تخالفهما نفيا واثباتا كما مر

٦ ( قوله مات الناس بلي  
 حتى الانبياء ) الظاهر ان  
 لفظه بلي وقعت موقع نعم  
 سهوا من القلم لما سيجيء من  
 ان استعمال بلي في الايجاب  
 شاذا وتقول لعله مامات

٧ معمول نسخة

٢ لكون ما بعد الا نسخة



في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ( ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جا آنى ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى ﴿ والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها ﴾ فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكتزون على الكنوز وقوله تعالى ﴿ والله ورسوله احق ان يرضوه ﴾ اى يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر ٣ ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو وعلى حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اى وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفًا على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت فاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف ( قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما امامن الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اى زيد قام فعمرو قام وامامن الثاني نحو زيد قام فعمرو اى فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقيون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذا اشترك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقاي واما لا ولكن وبل وام واو واما مطابقة الضمير معها وتركها موكولا ان قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه ٣ مبتدأين وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اناك وكذا تقول زيد او هند جاءني ولا تقول جاءتنى اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمه وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمه وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني مع انى دعوتهما وزيدا وعمرو جاءني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في اوائى للإباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحته ويجوز وباحتهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او اما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ﴿ ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما ﴾ وليس اولى بمعنى الواو كما قاله بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولى بالغنى والفقير معا وانما قال تعالى ﴿ واذا رأوا تجارة اولهوا انفضوا اليها ﴾ بافراد الضمير مع ان الانقضاء اليهما كان معا لان الضمير راجع الى الرواية المدلول عليها بقوله رأوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز \* قوله ٤ وكان سيان ان لا يسرخوا غنما \* او يسرحوه بها واغربت السرح \* فقال

٣ وقوله تعالى ﴿ واذا رأوا تجارة اولهوا انفضوا اليها ﴾ اى الى الرواية

٢ المبتدأين نسخ

٤ قوله ( وكان سيان ان لا يسرخوا ) سرحت الماشية سرحا والسرح المسال السائم يقال فرس سريح وخيل سرح وناقلة سرح اى سريعة



مع سيان اويسرحوه ( والحق ويسرحوه ) وتقول ازيدا ضربت ام عمرا او عمرا  
وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد ولكن عمرو اوبل عمرو وقد دعوتهما ( ومنها  
انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى ﴿ فالتق  
الاصباح وجعل الليل سكنا ﴾ على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله تعالى  
﴿ صافات ويقبضن ﴾ اي يصفقن ويقبضن قال ﴿ ه بات يغشيها بعضب بامر ﴾  
يقصد في اسوقها وجاثر ﴿ اي ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل وبضرب على  
العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا  
لبعضهم قال تعالى ﴿ والذين يمسكون بالكتاب واماوا الصلوة ﴾ ونحو ان الذين  
كفروا ويصدون ﴿ وارسل الرياح قشيرا سحابا ﴾ وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد  
زيد غدا وبالعكس ( وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتأويل  
نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها  
فراغا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فهو  
مررت برجل شريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما  
اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ  
والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيها دون البواقي  
فقولك جئتك اخاف وراجيا وعند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه  
كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جنى وذلك بالواو  
دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف ﴿ واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا  
عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اي وعمرو  
كذلك قال ﴿ وعض زمان يا ابن مروان لم يدع ﴾ من المال الامسحتا او مجلف ﴿  
المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف جل  
على المعنى اذ معنى لم يدع الامسحتا لم يبق من جوره الامسحت ويجوز ان يكون المعنى  
او هو مجلف واو منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف او يكون  
مجلف مصدرا عطف على عض كما في قوله تعالى ﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾ قوله ﴿  
( التأكيد تابع يقرر امر التبوع في النسبة او الشمول ) قوله يقرر معنى التقرير ههنا  
ان يكون مفهوم التأكيد ومؤداة ثابتا في التبوع ويكون لفظ التبوع يدل عليه  
صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس  
زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم  
اذ لابد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ( ثم ان التأكيد  
يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضاع على  
معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما غفلته او لظنه بالمتكلم الغلط  
او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضعه التأكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم  
ضرر غفلة السامع عنه وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احدهذين

• قوله ( بات يغشيها )  
ضربت الرجل بالسوط  
اذا ضربته به



٢ ( قوله فيجب ايضا تكرير اللفظ آه ) - ٣٢٩ - وقد يكرر المنسوب اليه ثلاثين شك في كونه حقيقة كقولك

أريت الاسد الاسد في موضع يستغرب وجوده فيه

٣ قوله ( في كونه حقيقة ) اي لغوية

٤ قوله ( في النسبة او الشمول بيان للامر ) اطلق بالنسبة ليتناول كونه منسوبا

و كونه منسوبا اليه فتأمل

٥ قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد وان قرر

وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن بذلك

الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في قوله

تعالى نفخة آه نسخه

٦ وفي اكثر النسخ ولا تقولوا آه وهو سهو

٧ ( قوله اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة

واحدة ) قال المصنف في الجواب تقرير امر المتبوع

لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة

لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا

وايضان واحدة ان لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم

اعتراض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي

مدلولة للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من

النفخة ضمنا لا قصدا

الامر من فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد او ضرب ضرب زيد ولا ينجع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو ( وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينجعك وربما يكرر غير المنسوب و المنسوب اليه لظنك غفلة السامع اول دفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ﴿ ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ﴾ ولا يدخل هذا النوع من التأكيد في حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التأكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما تنسب الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل ٢ فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك ٣ في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ﴿ ايما امرأة تكلمت به غير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل ﴾ والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما تنسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامرهم فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير ( والثالث ان يظن السامع به تجوزا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المتخصصة كثيرة في دفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثهم واربعهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد ( قوله امر المتبوع ) اي ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور اليه او كونها شاملة عامة له فالتكرير لفظيا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه مناسب اليه عاما لاجزائه شاملا ( وقوله ٤ في النسبة او الشمول ) بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك في العلو اعظم من ان يوصف وامرى في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر فالعنى يقرر امر المتبوع في باب كونه منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحو قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا آلهين اثنين انما هو اله واحد ﴾ فان اثنين وواحد وان قررا وحققا امر متبوعهما وهو الاثنية والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا ﴾ ولا من باب شمول الاتخاذ للآلهين وكذا في قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ فلفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لآحاد النفخة اذ لا آحادها ( وقد ٧ اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظه واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة



فيجب ان يكون تأكيذا ( واجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن ذلك دلالة تضمن  
 لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة  
 تضمننا لا مطابقة ( ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة  
 فكل مدلول لتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمننا او التزاما  
 وايضا اجعون في قولك جاءني الرجال اجعون يقرر مدلول القوم تضمننا لا مطابقة لان  
 كونهم مجتمعين في الجعي بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا  
 معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين  
 وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظة كلا  
 موضوعا للثنية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد ( فان قلت بل  
 معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدان وكلا الزيدان هما الزيدان ففهوم  
 التأكيدي مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجعون اجعهم على ما هو مذهب الخليل  
 ومعنى اجع القوم معنى القوم مطابقة ( قلت هذا وهم لان التأكيدي هو كلا المضاف  
 ومعناه الاثنان لهما الذي هو المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدان فعني كلا الزيدان  
 اثنانها الا انه لم يستعمل لفظ اثنانها والاثنان مدلول لفظ الزيدان ضمنا لا مطابقة \* واعلم  
 انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ  
 الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد  
 تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا  
 الوحدة والاثنية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه  
 المعاني الالفاظ جميع فان الاغلب فيه كما يجيء قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع  
 المذكورين باعتبار نسبة الفعل ( وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضرور بعضها  
 لم يجيء الامنصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اي لم يشاركه  
 احد في الجعي وبعضها لم يجيء الاتابعا على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا  
 الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو  
 بالزيدين اثنيهما واجعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا تجيء الاتابعة مضافة في  
 التقدير على رأى الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين كجاءتني القبيلة جمعاء والقبائل  
 جمع وهو قليل وقديضاف اجع اضافة ظاهرة فيؤكده لكن بقاء زائدة نحو جاءني  
 القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه  
 نحو رأيت عينه ورأيت عينه واما جميع فهو بمعنى اجعين ويستعمل على احد ثلاثة اوجه  
 اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى ﴿ عسى الله ان يأتيني بهم جميعا ﴾ اي بهم  
 اجعين وليس بمعنى مجتمعين في حال الجعي وان اردت ذلك المعنى فقل يأتيني بهم معابل معناه  
 انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الايمان او افرقوا كاجعين من حيث المعنى سواء واما  
 مضافا غير تأكيد تليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا  
 تأكيدا وهو اقل الثلاثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التأكيدي



ومرة حالا وذلك من الثلاثة فافوقها كما مر باب الحال نحو جاء في القوم ثلاثهم وجاء في ثلاثهم ولا يؤكد بثلاثة واخوانها لا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيدي والالم يكن تأكيديا بخلاف الوصف في نحو جاء في رجال ثلاثة قسبين بهذا انك تقول الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول في التأكيدي او الحال وهما بمعنى واحد ههنا ووحده وكلاهما واجمعون واخوانه لغير معين العدد وثلاثهم واربعهم فافوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التأكيدي او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ توأكيدي وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا تخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التأكيدي الا يقوله او الشمول والافعالها تأكيديا وصفة سواء ( قال المصنف ٢ يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول ) اقول ان كان معنى التقرير ماذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاء في العالم زيد والفاضل عمرو اذ دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه ٣ وذلك مع قلة الاشتراك نحو \* اقسم بالله ابو حفص عمر \* اذا فرضنا انه ليس هناك ممن سمي بابي حفص الا اثنان او ثلاثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات \* قوله ( وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاء في زيد ويحجرى في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ ٤ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع واتبع وابضع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهن والثاني للثنى كلاهما ككتاهما والباقي لغير الثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهما وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع ) اعلم ان التأكيدي اما لتقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمننا لامطابقة وذلك بكل او كل واجمع وثلاثهم واربعهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يحجرى في الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حرفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف ٥ الا التي تؤدي معنى الجملة وتحذف معه في الغالب وهي لا ونم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليهما مع الابتداء بهما فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء اولان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله \* فلا والله لا يلقي لماني \* ولا للمابهم ابد اشفاء \* وقوله \* وصاليات

٢ ( قوله يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ) اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيدي بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها لتدل على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره ٣ لكن لا بعينه نسخه ٤ مخصوصة نسخه

٥ الا ما يؤدي نسخه



ككما يؤثفين \* والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور بل  
يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت وضربت وان كان العماد في الاول  
معمولا ظاهرا فالمختار عند الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم يكن  
غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكرريره وحده نحو ان زيدا قائم  
والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عند الاول بمعمول ظاهر  
اختير في عند الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا لبتة قائم ويجوز عمده بظاهره  
ايضا وقد جوزوا في تكررير الضمير المتصل وجها آخر غير تكررير العماد وهو ان تكره  
منفصلا فنقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكررير اللفظ وان كان الثاني مخالفا  
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكرريره متصلا بلاعاد لثلا يصير  
المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل  
حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب  
المنفصل اذ المنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورأيت اياه لكنهم كما اجازوا تأكيده  
بالمنصوب المنفصل اجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيتة هو  
فالمرفوع المنفصل يقع تأكيده لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا  
وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصلته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور  
فتصرف فيه اكثر ومن ثمة لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجي في باب  
الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل  
لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب المثني وجعي التصحيح وباب ما لا ينصرف  
( وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تأكيده وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب  
فان المعنيين واحده وهو تكررير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تأكيده لاتحاد المعنيين  
والفرق بين البدل والتأكيده معنوي كما يظهر في حدك منهنما ( وقال الزمخشري في  
مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا عجيب من الاول اذ هو صريح التكررير لفظا ومعنى  
فهو تأكيده لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يزيد زيد بدل وجميع ذلك  
تأكيده لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب  
نحو ثلاث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيد بن استحسنتهما اياه كما يجي في باب البدل ولا  
يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز لك في التأكيده لان  
المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجي مرفوعا الا ترى انك تقول  
في باب النداء يا زيدا خ فجملة كالنداء المسبق لهذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكرره  
بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال \* فابن الى ابن النجاء بغلتي \* اناك اناك اللاحقون  
احبس احبس \* وقال في الحرف المستقل \* لا لا ابوح بحب ٧ مية انها \* اخذت على  
موثقا وعهودا \* او مع فصل كقوله \* ترا كما من ابل ترا كما \* وقال تعالى \* وهم  
بالآخرة هم كافرون \* ويحسن التكررير اذا ذكرت ما يطلب شيئين او لهما له ذيل فيكرر  
المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى \* لا تحسبن \* بالتاء \* الذين يفرحون

نسخه

٧ بئنة



بما توجبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم ﴿ بالتاء ايضا ﴾ بمفاضة من العذاب ﴿  
فانه طال المفعول الاول بصلته ﴾ التأكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ  
الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاهما في  
الحرف الاخير ويسمى اتباعا ( وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر  
نحو هنيئاً مرثياً وهو سرير اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام  
لفظاً ٢ وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافرد معنى نحو قولك حسن بسن فسن  
او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشراى استخرجته  
( وقولهم اكتبون ابعثون قيل من القسم الثاني اى لامعنى لها مفردة وقيل من الثالث  
مشتق من حول كتع اى تام ومن تبصع العرق اى سال او من بصع اى روى ومن  
البتع وهو طول العنق مع شدة مفررة وعلى الوجهين يمكن ان يحمل ٣ ما قال ابن  
برهان ان هذه الالفاظ تأكيد لاجمعون للمؤكد الاول فكأنه جعلها اما من القسم  
الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او خبيث نبيث ( وباب الاتباع  
بعضه مبنى ٤ كحيص بيص وحيث يث كما يجي في المركب ويجب ان يراعى تجانس  
اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلماذا قلبوا واوبوص ياء واصله حيص بوص ( وقد  
يكون مع التأكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى ﴿ فلا تحسبنهم ﴾  
بعد قوله لا تحسبن بخلاف التأكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض  
ولا تقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجهون  
ولاجاءني القوم كلهم لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف  
مستقلاً بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تبنيها على المدح او الذم والترحم  
الذى فيه والفاظ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على  
بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فتقطع وفلو عطف او قطعت لكان كعطف  
الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي  
بالفاء او ثم فلما يجي في حروف العطف ( وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول  
فيجري مجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه اويده ورجله وهو  
بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معامنى كله  
فيجوز ان يكون ارتقا عهما على البدل وعلى التأكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا  
وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشى ومطر قومك ليلهم ونهارهم  
هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التأكيد لان المعنى مطرت اما كننا  
كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها  
فيجوز ان يكون ارتقا عها على التأكيد وجريها مجرى ٥ اجمعون جاز حذف الضمير  
منها ولا يطر ذلك في ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن  
وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر  
قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقوله صيد يومان على ان اسناد الفعل

٢ او تقوية نسخ

٣ على نسخه  
٤ قوله ( كحيص بيص )  
وقعوا في حيص بيص  
اى في فتنة تموج باهلها  
متأخرين ومتقدمين تركوا  
البلاد حيث يث اى  
منتشرين مسرعين

٥ اجمع نسخه



المبنى للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره  
 وبطنه اما على انه مفعول ثانى على ظهره وبطنه كقوله تعالى ﴿ واختر موسى قومه ﴾  
 اى من قومه او على الظرف اى فى ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت  
 الشام وعلى الوجهين لا يقياس عليه فلا يقال ضرب زيد الرجل واليد وتقول مطرتهم  
 السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثانى او البدل وكذا تقول مطرنا  
 السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا ( قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع  
 والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثانى وتقول مظر قومك الليل والنهار  
 على الظرف وهذا جميع الفاظ التأكيد ( قوله فالأولان ) يعنى نفسه وعينه ( قوله  
 يعمان ) اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع فى المذكر والمؤنث فلو اُحد المؤنث  
 تغير الضمير فقط تقول وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير فى مثنى  
 المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال  
 نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو  
 قلوبكما اولى من قلبا كما كايحى فى باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة  
 انفسهن واعينهن ( قوله والثانى ) يعنى كلا لمثنى المذكر وكلتا لمثنى المؤنث تقول  
 كلانا وكلتا وكلتا وهما ( قوله والباقي ) اى كله واجمع الى ابضع لغير المثنى اى للمفردين  
 والجمعين باختلاف الضمير فقط فى كله نحو كاه وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم  
 وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ فى البواقي يعنى فى اجمع وما بعده تقول  
 للواحد المذكر اجمع ا كنع اتبع ابضع وللواحدة جمعا كنعاء بجمع وجمع المذكر  
 العاقل اجمعون ا كنعون اتبعون ابضعون وجمع المؤنث جمع كنع تبع بصع عا قلا  
 كان او غيره ( ويجوز لك اجراء ما للواحدة اعنى جمعا واخواتها على كل جمع الاجمع  
 سلامة المذكر لانه لا يؤنث كايحى فتقول بالرجال او بالنسوة او بالزينات  
 او بالدور كلها جمعا كنعاء بجمع بصعاء لتأويلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك ايضا  
 اجراء جميع المجموع الاجمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور او بالدور  
 كلهن جمع كنع تبع بصع كما تقول بالنسوة وبالزينات كلهن جمع كنع ( وجوز الانداسى  
 فى جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كنع على تأويل  
 الجماعات مستشهدا بقول جرير \* اقبلن من ثملات ٦ او وادى خيم \* على قلاص  
 مثل خيطان السلم \* ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اى فرقة خارجة وقوله تعالى  
 ﴿ والصفات صفا ﴾ اى الطوائف الصفات وليس بشئ لان ذلك انما جازى فى نحو  
 الخوارج والصفات لكون واحدها مؤنث اللفظ ذكرنا ( وقد اجاز الكوفيون  
 والاخفش لمثنى المذكر اجمعان ا كنعان ابصعان اتبعان ولمثنى المؤنث جمعاوان  
 كنعواوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع \* ( قوله ولا يؤكد بكل واجمع الاذو  
 اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحوا كرمتم القوم كلهم واشتريت العبد كله يخلاف  
 جاء زيد كله ) يعنى بالذى يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افراد

٦ قوله ( او وادى خيم )  
 خيم جبل قال جرير اقبلن  
 من تجران او جبنى خيم  
 ٦ قوله ( ثملان ) ثملان  
 جبل



يتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذی يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل  
 الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال  
 كالشراء والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشترت العبد كله فانه يصح شراء  
 بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالجبي والذهب فلا  
 تقول جاءني العبد كله وذهب زيد فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى الجبي بان يجي  
 بعض منه ولا يجي الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيد ان كلاهما لان الزيدان  
 لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصاص اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان  
 يقال اختصم زيد وحده ( واجاز الاخفش اختصم الزيد ان كلاهما وهو مردود  
 بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشترت العبد بين واشترت العبيد من  
 افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشترت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك  
 الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشترت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشبهه  
 برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر  
 فيسبق ٢ الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين ٣ قلت اشترت  
 جميع اجزاء العبيد وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما  
 ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبتته لافراد  
 المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اى شئ هو اولى به من رفع الاحتمال الذي  
 يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتمييز عن غيرها اولى من  
 تأكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني مع تأكيد النكرات شئ واحد ٤ وهو  
 جواز تأكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه الصلاة والسلام  
 ﴿ فنكاحها باطل باطل باطل ﴾ ومثله قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ فهو مثل  
 ضرب ضرب زيد ( واما تكرير المنكر في نحو قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله  
 تعالى ﴿ وجاء ربك والملك صفا صفا ﴾ فليس في الحقيقة تأكيد اذ ليس الثاني لتقرير  
 ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا  
 مختلفة ( وقد اجاز الكوفيون تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم  
 ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه بعبء  
 لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد  
 تعريفا وتكريا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودرهم مما ليس بمعلوم المقدار  
 فلا خلاف في امتناع تأكيدها واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله ﴿ ياليتني كنت  
 صيبا مرضعا ﴾ ٥ تحملى الذلقاء حولا اجعما \* وقول الآخر ﴿ قدصرت البكرة  
 يوما اجعما \* واما قوله \* اولاك بنوخير وشر كليهما \* جميعا ومعروف الم ومنكر  
 \* فحمل كليهما على البدل عند اهل المصرين اولى لان خير وشر ليسا بموقنين ويجوز  
 مجي كليهما غير تأكيد اذا كان تابعا لما ليس بتأكيد كقوله تعالى ﴿ اما يبلغن عندك  
 الكبر احدهما او كلاهما ﴾ فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تأكيدا

٢ الوهم  
 ٣ الاحتمال الثاني نسفه  
 ٤ قوله ( وهو جواز  
 تأكيدها اذا كانت النكرة  
 حكما لا محكوما عليه) فلا  
 يصح على هذا جاءني  
 رجل رجل لدفع توهم  
 غفلة السامع او اعتقاده  
 غلط المتكلم وقد يقال  
 المنسوع تأكيد المنكر  
 تأكيدا معنويا لا تأكيدا  
 لفظيا وهذا اقرب ولهذا  
 علل عدم الجواز بكون  
 تلك الالفاظ معرفة  
 ٥ قوله ( تحملى الذلقاء  
 حولا اجعما ) الذلف  
 صغر الانف واستواء  
 الارنبه يقال رجل اذلف  
 وامرأة ذلفاء وبه سميت  
 ياقوتة اخرجت من كبس



والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على  
 البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه  
 اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها  
 خبر المبتدأ نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين ذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون  
 حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة ٦ وكونه في الصفة اولى منه في خبر  
 المبتدأ وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتأكيد للتطويل  
 فتناويا ( وقال هشام اذا عطف على شيء لم يحتاج الى تأكيده ولعله نظر الى ان العطف  
 عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد وعمر ولا نكر بما تجوزت  
 في نسبة الضرب الى زيدا وربما غلظت في ذكر زيد وارادت ضرب بكر وعطفت بناء على  
 ان المذكور بكر \* قوله ( واذا اكد المضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل  
 نحو ضربت انت نفسك ) قدمضى شرحه في باب العطف \* قوله ( واكتع واخواه  
 ٧ اتباع لاجع فلا تقدم وذكرها دونه ضعيف ) اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ  
 التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى  
 ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم  
 النفس على صفتها اولى ( واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع  
 لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله  
 تعالى \* كل شيء هلك الا وجهه \* اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا  
 واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعال وايضا  
 ان كلا قديع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تأكيذا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه  
 ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه  
 اظهر في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام هذا المعنى خاف فيهما  
 وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايهاشئت من النفس الى اجمع  
 لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس وابعص ومتصرفاته  
 واخواه من دون كل واما اكتع واخواه فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم  
 جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابعص ومتصرفاته ( قال وهذا يدل على قلته  
 والبغدادية جعلوا النهاية ابعص واخواه فقالوا اجمع اكتع ابصع ابعص وكذا ذكر  
 الجزولي والزنجشري قدم ابعص على ابصع وتبعه المصنف ولا ادري ما صحته والمشهور  
 ابصع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع  
 وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع ابعص ابعص ولا خلاف  
 انه لا يجوز تأخير اجمع عن احدى اخواته ( وقال ابن كيسان تبدأ بايتهن شئت بعد اجمع  
 والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية  
 والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع  
 جاءني القوم اکتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بضع وايضا جمع تبع وايضا جمع

٦ وخبر المبتدأ ومن الصفة  
 اولى منه في خبر المبتدأ  
 نسخة

٧ المشهور بفتح الهمة وفي  
 المقروءة على المص بكسرهما



٨ ( قوله فمجد الملائكة كلهم اجمعون ﴿ ٣٣٧ ﴾ ان كلهم دال على الاحاطة آه ) هذا مما لا نزاع فيه لكن للاجماع

بين كلهم و اجمعون في الآية  
جمله بعضهم على المبالغة  
في الشمول والاحاطة لكثرة  
الملائكة كثرة غير محصورة  
ولا حظ بعضهم ان اجمعون  
بحسب اصل الاشتقاق يدل  
على الاجتماع فلا يعد قصد  
ذلك المعنى مع تلك المبالغة  
تكثير الفائدة ٢ ( قوله او  
تخلصهم فان الدهر خلاص )  
الاخلاص الترك ٣ ( قوله  
بطن عرعري ) عرعري موضع  
٤ ( قوله ان السبدل هو  
المقصود بالنسبة دون  
متبوعه بخلاف عطف البيان  
آه ) الظاهر انهم لم يريدوا  
انه ليس مقصودا بالنسبة  
اصلا بل ارادوا انه ليس  
مقصودا اصليا والحاصل  
ان مثل قولك جاءني زيد  
اخوك ان قصدت فيه  
الاسناد الى الاول وجئت  
بالثاني تمة له توضيحا للثاني  
عطف بيان وان قصدت فيه  
الاسناد الى الثاني وجئت  
بالاول توطئة له مبالغة في  
الاسناد فالثاني بدل وح  
يكون التوضيح الحاصل به  
مقصودا تبعا والمقصود  
اصالة هو الاسناد اليه بعد  
التوطئة فالفرق ظاهر كما  
حققه المتأخرون ه لان  
الابهام آه وقع نسخه

بصع تبع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معاوجب الترتيب  
المذكور ( قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون ا كتعون ابصعون ابتعون فكلهم  
تأ كيد للقوم و اجمعون تأ كيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منهما تأ كيد لما قبله ) ( وقال غيره  
الصحيح ان كلها تأ كيد للمؤ كد الاول كالصفات المتتالية ) ( وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى  
﴿ ٨ ﴾ فمجد الملائكة كلهم اجمعون ﴿ ان كلهم دال على الاحاطة و اجمعون على ان السجود  
منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة  
اتفاقا منهم لاجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانها ترادف  
لفظين لمعنى واحد و اى محذور في ذلك مع قصد المبالغة ﴿ قوله ( البديل تابع مقصود بما نسب  
الى المتبوع دونه ) قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التأ كيد والوصف و عطف  
البيان كما قال ( قوله دونه ) يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا  
والمقصود بالنسبة من البديل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو  
جاءني زيد بل عمرو قال المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق ( اقول وانا الى الان  
لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البديل  
كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فتحو  
مررت برجل عبد الله كأنه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه  
ومثله قوله تعالى ﴿ وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله ﴾ قال ومن البديل ايضا  
قولك مررت بقوم عبد الله وزيد و خالد والرفع جيد اى هم عبد الله وزيد و خالد قال ﴿ يامى  
ان تفقدى قوما ولدتهم ﴿ او تخلصهم ﴿ فان الدهر خلاص ﴿ عمرو و عبد مناف والذى  
عهدت ﴿ ٣ بطن عرعري الظلم عباس ﴿ قالوا الفرق بينهما ٤ ان البديل هو المقصود  
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول  
( والجواب اننا لانسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا  
الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدان  
الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كذا في كل  
واحد من الثلاثة صوتا للكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم  
فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوب اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان  
ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ( ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا  
احد ثلاثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفه نحو زيد رجل صالح  
او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد و برجل صالح زيد وقد يكون  
الثاني مجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان  
للابهام اولا ثم التفسير ثانيا ه وقعا وتأثيرا ليس للثاني بالفسر اولا وذلك نحو برجل زيد  
فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا



ولا يجوز العكس نحو يزيد رجل اذا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من  
 جملة بدل الكل ما يكون الثاني موصفا للاول وذلك اما بان يكون شئ اسمان هو باحدهما  
 اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله \* اقسم بالله ابو حفص عمر \* فان ابن  
 الخطاب رضى الله تعالى عنه كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه  
 عمر ولا من كنية ابو حفص الاياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو  
 بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد اولا كما اذا كان كخمسة اخوه اسم  
 احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين يزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاء اخوك زيد فزيد  
 احد افراد اخيك اى هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءنى  
 زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول  
 عند الاقتران واما عند الاقتران فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على  
 خمسة (والاغلب ان يكون البديل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتاج الى  
 متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله \* فلا وايك خير منك انى \* ليؤذيني  
 الصمغ والصهيل \* قدر الموصوف اى فلا وايك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك  
 لو حذفت الاول في جاءنى زيد العالم لاحتاج الثانى الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من  
 موصوف فلذا قيل ان الثانى في نحو ٦ العائدات الطير بدل وفي الطير العائدات صفة وبخلاف  
 التأ كيدفانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من  
 اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبديل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم  
 يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأ كيد جازا اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم  
 مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جازان يعتبره غير مستقل اخرى فالاول نحو  
 يازيداخ وياخانا زيد مبنين والثانى نحو يا غلام بشرو بشرا عربا بالوجهين وياخانا زيدا  
 بالنصب وكذا قوله \* انا ابن التارك البكرى بشر \* بالجرو وكذا المنسوق يجوز جعله  
 مستقلا نحو يازيد وعرو وغير مستقل نحو يازيد والحارث ٧ للعلة المذكورة بعينها وانما  
 لم يجز يازيد وعمر ولا يازيد وعمر وبالتنوين كما جاز يا غلام بشرو بشرا في البديل لان العاطف  
 كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرة له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجال  
 والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد ٢ التجوز  
 والمساحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلاثة فتقصد بالرغيف ثلاث الرغيف ثم تبين ذلك  
 بقولك ثلاثة وكذا في بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد  
 به الثانى نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيدا اذا اعجبك علمه وسلب  
 زيدا اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه  
 (وقال سيويوه في قولهم رأيت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رأيت  
 اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك نيت الاسم توكيدا كقوله تعالى ﴿ فسجد

٥ قوله (ليؤذيني الصمغ)  
 صمغ الفرس وجمعه اذا  
 صوت لطلب العلف قوله  
 (الصهيل) الصهيل صوت  
 الفرس ٦ قوله (نحو  
 العائدات الطير) جمع العائدة  
 من العود اى المؤمن العائدات  
 ٨ قوله (للعلة المذكورة)  
 وهى ان المنسوق لا يدل على  
 معنى في المتبوع ولا يفهم  
 معناه من المتبوع وكان  
 اعرابه بتبعية الاول ٢ معنى  
 نسخته



الملائكة كلهم اجمعون ﴿ وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق  
 الاخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهره ا فباى شئ يعرف  
 المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعى ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل و فرقوا  
 ايضا بينهما بعد وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكير بخلاف عطف البيان ( والجواب  
 تجويز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي \* قوله ( وهو  
 بدل الكل و بدل البعض و بدل الاشتمال و بدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه  
 والثالث بينه ٩ وبينه ملابسة بغير هما والرابع ان تصد اليه بعد ان غلظت بغيره ) قوله فالاول  
 مدلوله مدلول الاول ) فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في زيد اخيك لو كان عين مدلول زيد  
 لكان تأكيذا واخوك بدل على اخوة المخاطب ولم يكن بدل علمها زيد لكن مراده انهما يطلقان  
 على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر ( قوله والثاني جزؤه )  
 اى بدل البعض جزؤه الاول نحو كسرت زيدا يداه ( قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما ) اى  
 بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو  
 جاءني زيد غلامه او حاره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط ( وانما قيل لهذا  
 بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على  
 المظروف بل من حديث كونه دالا عليه اجالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس  
 عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيسمى الثاني ملخصا لما اجل في الاول  
 مبنيا له ) وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل  
 منه على البدل ليفيد ويتم لان اعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد  
 لا يكتب في به من جهة المعنى لانه لا يعجبك للحمة ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر  
 في انه لم يسلب نفسه بل سلب شئ منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى  
 ﴿ يستلونك عن الشهر الحرام ﴾ غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين  
 وكذا العن اصحاب الاخذ ومطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخذ وما استحقوا به اللعن  
 بخلاف ضربت زيد عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ  
 آخر ولا نقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيفه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط  
 بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة  
 على البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير  
 ان القاتل سيفه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ( ودليل حصر  
 الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول اولا والاول  
 بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول اولا والاول بدل البعض والثاني  
 اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثاني اى متقاضيا له بوجه ما  
 اولا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط ( وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة

٨ قوله ( فباى شئ يعرف  
 المخاطب ذلك فيما لم يتكرر  
 فيه ) يعرف ذلك بمقامات  
 الكلام وقرائن الاحوال فان  
 كان المناسب للمقام المبالغة  
 في الاسناد وتكرار الحكم حل  
 على قصد تكرير العامل  
 وان كان المناسب له مجرد  
 التوضيح حل على عدم  
 القصد ٩ وبين الاول نسخه



اقسام اباد و هو ان تذ كر المبدل منه عن قصدو تعمد ثم توهم انك غلط لكون الثاني اجنبياً وهذا يعتمد على الشعراء كثير اللبابة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الادنى الى على كقولك هند نجم بدر شمس كأنك وان كنت معتمد الذ كر تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس ( واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلاً ان تقول جاءني حمار فسبقت لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار ( واما نسيان وهو ان يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تدارك به ذكر المقصود ولا ينجي الغلط الصريح ولا يدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية و فطانه فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضطراب عن الاول المغلوط فيه بل ومعنى بدل الغلط البديل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لان يكون البديل هو الغلط (وبدل الكل من الكل يجب موافقته للتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث فقط لافي التعريف والتشكيك واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضاً قوله ( ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصبة ناصبة كاذبة اعلم ان البديل والمبدل منه في الابدال الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل يزيد اخيك برجل اخ لك يزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض يزيد رأسه برجل رأسه يزيد رأسه امثلة الاشتمال يزيد علمه برجل علمه يزيد علمه برجل علمه امثلة الغلط يزيد الحمار برجل حمار يزيد حمار برجل الحمار ( قوله وان كان نكرة ) اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل وان درويت نكرة بالنصب فالعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة ( قال ابو علي في الجملة وهو الحق يجوز تركه اي ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البديل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى ( بالواد المقدس طوى ) اذا لم يجعل ٦ طوى اسم الوادي ٨ بل كان مثل حطم و ختم من العطي لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وقول الشاعر \* انا وجدنا بني جلان كلهم \* كساعد الضب لا طول ولا قصر \* اي لا ذى طول ولا ذى قصر وقوله \* فلا وايبك خير منك \* البيت فان لم تغد النكرة الا ما فاده الاول لم يحز لانه يكون ابهاماً بعد التفسير نحو يزيد رجل وقدمه انه لا فائدة فيه \* قوله ( ويكونان ظاهرين ومضميرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل الامن الغائب نحو ضربته زيداً ) هذه قسمة اخرى مستأنفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضاً ستة عشر فهذه قسمة البديل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتشكيك فامثلة الكل من الكل وهما مظهران يزيد اخيك واذا كانا مضميرين فنحو لقيتهم ٨ اياهم اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والتمائة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاً كيد لفظي لرجوعهما الى شى واحد وقد اتفقوا

٦ طوى اسم موضع بالشام  
تكسر طاؤه وتضم ولا  
يصرف فن صرفه جعله  
اسم وادومكان وجعله نكرة  
ومن لم يصرفه جعله بلدة  
وبقعة وجعله معرفة وقال  
بعضهم طوى وطوى الشى  
المثنى وهو صفة وليس يعلم  
وهو مصروف لا غير وقالوا  
في قوله تعالى انك بالواد  
المقدس طوى طوى مرتين  
اي قدس وقال الحسن اي  
ثبت فيه البركة والتقديس  
مرتين ٧ ( قوله بل كان مثل  
حطم و ختم ) ختم في الارض  
اي ذهب وليل خيم على  
مثال صرداي ماهر بالدلالة  
٨ اياها نسخته



كلهم في مثل ﴿ اسكن انت وزوجك الجنة ﴾ ان انت تأكيد وكذا في مررت بك انت  
وبه هو فكذلك هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك  
ولورجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تأكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رأيت  
زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته  
زيدا والاخ هو زيد وامثلة البعض قطعت زيديده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيديده  
ثم قطعت اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يديده وقعت زيدا اياها والنحاة يوردون في مثله  
نحو يديده قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن  
ذكرنا جلتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعت يده وامثلة  
الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر  
من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته  
وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة والمضمر من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد  
والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد  
كرهته الدابة وربما سمي بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول  
على الثاني لكونه كلاله ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد في بدل البعض  
والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما  
ليسا ببدل الغلط بلي يجوز ترك الضمير اذا اشتمر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى ﴿ قتل  
اصحاب الاخدود النار ﴾ لاشتهار قصتهم وانهم ملاؤا الاخدود نارا ( وقال الكوفيون  
يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطرارضنا على حذف  
المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله ﴿ لحافي لحاف الضعيف والبرد برده ﴾ ( قال ابن  
الخشاب لا يجوز جاءني زيد لاخ اى اخوه اتفاقا واما اعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل  
فقد مضى في باب التأكيد ( قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر ) الى آخره ﴿ اعلم ان بدل  
البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب ﴿ قال  
الشاعر في بدل البعض ﴿ او عدني بالسجين والاداهم ﴿ ٢ رجلى ورجلى شئنا المناسم ﴿ وقال في  
الاشتمال ﴿ ذريني ان حكمتك ان بطاعا ﴿ وما الفيتني حلمي مضارعا ﴿ بخلاف بدل الكل من الكل فان غير  
الاخفش لا يجوز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول \* قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد  
مالم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجوز يزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة  
لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من  
احد الضميرين اى المتكلم والمخاطب وهما عرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من  
المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف  
وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحدا  
لكان الثاني تأكيدا لاوله وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة المستكنة والكرم

٢ ( قوله رجلى ) منصوبة  
بدل من الضمير المنصوب  
وتقديره او عد رجلى  
بالسجين والاداهم وهى  
القيود الواحداهم ورجلى  
غليظة لانها لم تجعلها في القيد  
وقيل معناه او عدني بالسجين  
واو عد رجلى باداهم  
وتقريره انه عطف على  
عاملين والقول الاول اولى  
٢ ( قوله رجلى ورجلى  
شئنا المناسم ) الشئ بالتحريك  
مصدر شئت كفه اى غلظت  
وخشنت ورجل شئ  
الاصابع وكذلك العضو  
والنسم بالكسر خف البعير



ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول الاترى الى حواز مررت بزید رجل  
 قائل فرب نكرة افادت مالا تفيد المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في  
 تلك النكرة ( واستدل الاخفش بقوله تعالى ﴿ ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين  
 خسروا ﴾ والباقون يقولون هونعت مقطوع للذم امام رفوع الموضع او منصوبه ولا  
 يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الاترى الى  
 قوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا ﴾ ( وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير  
 اللازم الاستنار وهو في افعال امر او تفعل في الخطاب و افعل و تفعل واذا وقع ما يوهم ذلك  
 فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجبني جالك اي تعجبني بجالك ولعل ذلك  
 استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع لظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام  
 فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا لبيان انه بدل من متضمن الاستفهام  
 واما قوله تعالى ﴿ عم يتساءلون عن البناء العظيم ﴾ فهو كانه جواب الاستفهام وليس يبدل  
 ( واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة  
 هو البديل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البديل والمبدل منه بتبين منه ان الاول ليس  
 في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لوجوب  
 عود الضمير اليه في بدلي البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو  
 ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاء زيدا كريم ٤  
 وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال ٥ و كانه لهق السراة كانه ٦ ما حاجبه  
 معين بسواد ٧ ولم يقل معينان ٨ وقال ان السيوف عدوها ورواحها ٩ تركت هو اذن  
 ٧ مثل قرن الاعضب ٨ ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل  
 من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ﴿ ومن يفعل ذلك يلق  
 انا ما يضاعف له العذاب ﴾ وكقول الشاعر ٩ ان على الله ان تبايعا \* تؤخذ كرها او تجي  
 طابعا ١٠ ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تأكيدا لا بد لا نحو ان تنصر تعز نصرك  
 ولا اعرف به شاهدا والذي يفصل به مذكوران كان وافي بما في المذكور من الاعداد جاز  
 في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى ﴿ قد كان لكم آية في فتنين التفتاثة تقاتل  
 في سبيل الله ﴾ الآية اي منهم فئة وقال الشاعر ١١ و كنت كذي رجلين رجل صحبة ١٢  
 واخرى رمي فيها الزمان فشلت ١٣ يروي رجل رفعا وجرا وان لم يف تعين لرفع نحو مررت  
 برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الوافي وغيره في البديل باضمار اعني كما مر في  
 باب لوصف ١٤ واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدى بالنعته ثم بالتاكيد ثم بالبديل ثم  
 بالمنسوق اما لابتداء بالنعته قبل التأكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا يؤكد ( وابن  
 كيسان يقدم التأكيد على النعته اذ النعته يفيد مالا يفيد الاول بخلاف التأكيد وانما يقدم  
 التأكيد على البديل لان مدلول البديل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التأكيد

٤ ( قوله ) وقد يعتبر الاول  
 في اللفظ اي في البديل  
 مطلقا

٥ ( وقوله ) و كانه لهق آه )  
 اللهق بالتحريك الابيض  
 وسراة كل شيء ظهره  
 ووسطه

٦ قوله ( ما حاجبه معين )  
 ما في قوله ما حاجبه زائدة  
 والعين سواد اي صب  
 السواد فيه يعني انه ابيض  
 ولا سواد فيه الا في حاجبيه  
 والشاهد فيه في بدل  
 الحاجبين من الضمير المتصل  
 في كانه و ضمير معين بسواد  
 يرجع الى الضمير في كانه  
 لا الى الحاجبين

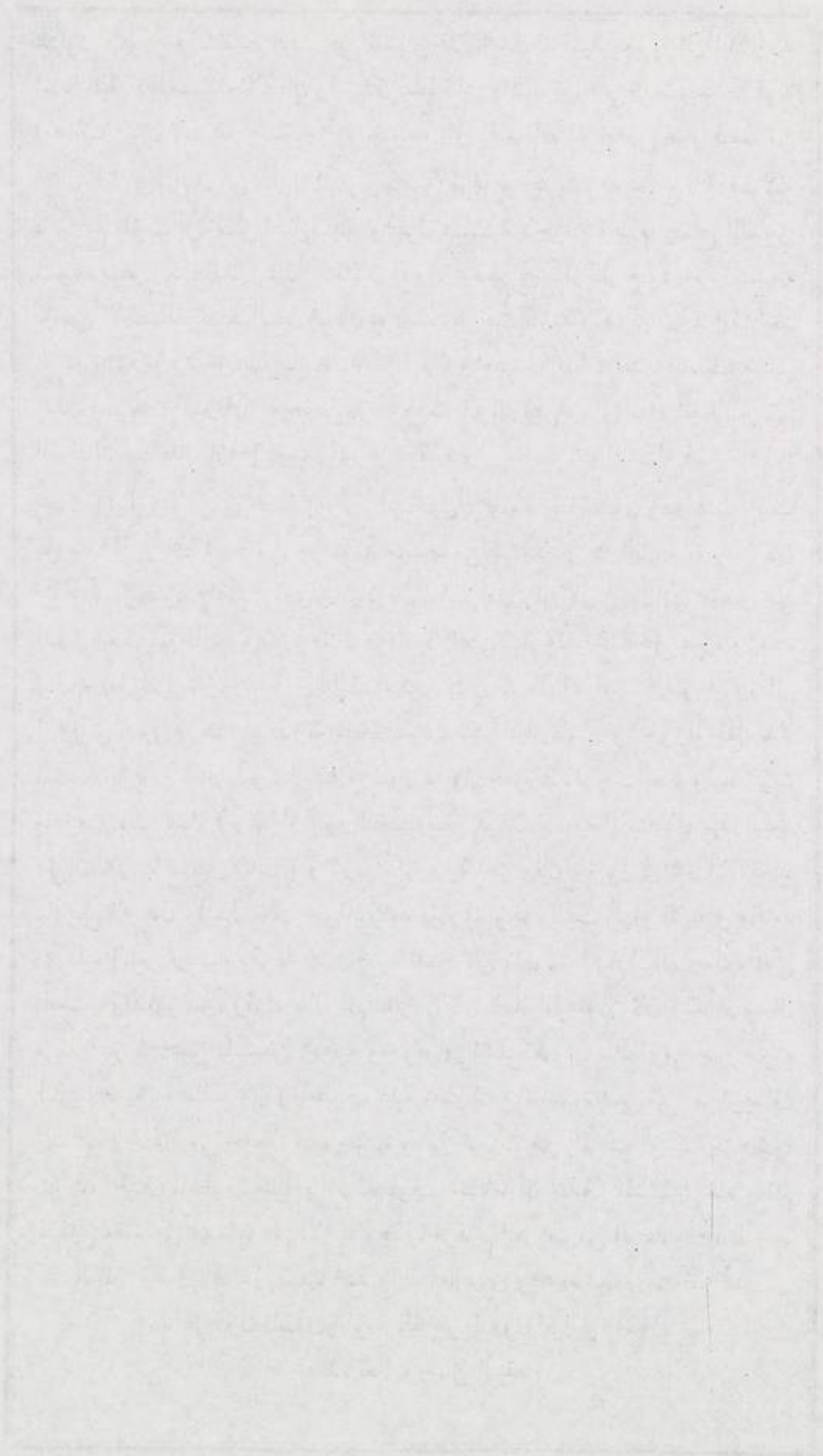
٧ قوله ( مثل قرن الا  
 غضب ) الا غضب مكسور  
 القرن الداخل



مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه  
 اما بالكلية او بالبعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه \* قوله  
 ( عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسام بالله ابو حفص عمرو فصله من  
 البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكرى بشر ) قوله يوضح متبوعه يخرج التأكيد لانه  
 لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق  
 لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند الحاجة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم  
 فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحد بهذا الحد  
 الابدال الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق  
 البدل ( قوله \* اقسام بالله ابو حفص عمر \* قصته انه اتى اعرابي الى عمر ابن الخطاب رضى  
 الله تعالى عنه فقال ان اهلى بعيدي واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم  
 يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيده ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف  
 بعيده \* اقسام بالله ابو حفص عمر \* ٨ ما مسها من نقب ولادبر \* اغفر له اللهم ان كان  
 فجر \* وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال له اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى  
 التقيا فاخديده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيده وزوده  
 وكساه ( قوله في مثل \* انا ابن التارك البكرى بشر \* قال انما قلت في مثل اشارة الى  
 ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا خانا الحارث ٩ ولا يجوز لوجعل بدلا  
 لعدم جوازيا ٩ الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت  
 ما عليه في باب البدل ( والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت  
 على ان الثاني عطف بيان لا بدل ) والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب  
 بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدى وتمامه  
 \* عليه الطير ترفيه وقوعا \* ٢ فعليه الطير ثاني مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى  
 المصير والانهو حال وقوله حال من الطير ان كان فاعلا عليه وان كان مبتدأ فهو حال  
 من الضمير المسيحق المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمر وجوده  
 الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شئ من اوصاف  
 زيد علمه وخصلة من خصال عمر وجوده وكذا كسرت من زيد يده اى كسرت عضوا  
 منه يده حذف المعطوف عليه واقم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام  
 المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الازيد وهذا اخر قسم العربات من الاسماء والحمد لله رب  
 العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه اجمعين \* ثم الحمد  
 لله على درك المسؤل وبلوغ الغرض المأمول ثم الجزء الاول  
 بحمده تعالى وحسن تأييده

٨ قوله ( ما مسها من نقب  
 ولادبر ) نقيب البعير  
 بالكسر اذا رقت اخفافه  
 ونقب الخلف الملبوس اى  
 تحرق والدبر تحرق ظهر  
 الدابة من الركوب ونحوه  
 ٩ الحارث نسخته  
 ٢ فالتارك ان عديناه الى  
 مفعولين فقوله عليه الطير  
 ثانيهما والافهو حال نسخته







﴿ فهرس الجزء الثاني من شرح الكافية لجم الاثمة محمد بن حسن الرضى ﴾

- ٥٣ ماء الاسمية لمعان ستة  
٥٥ لمن اربعة معان  
٥٥ تحقيق الماهية ومراعات اللفظ والمعنى  
٥٥ في من وما  
٥٦ مبحث اى واية وكاين  
٥٨ ماذا ومن ذا وما هذا ومن هذا  
٥٩ وقوع لعل صلة واحكام الموصول من  
٥٥ عدم تقدم الصلة والفصل والحذف  
٦١ احكام من وما واى فى الاستفهام من  
٥٥ نحو منو وما و منى بحكاية الاعراب  
٦٥ ( اسماء الافعال )  
٦٦ اصوات منقولة الى المصادر ضربان  
٦٧ لفظ آمين و بيان اعراب اسماء الافعال  
٥٥ ومعنى كذب  
٦٩ الفرق بين صه و صه وان اسماء الافعال  
٥٥ متعدية ولازمة فمن الاول ها وهات  
٥٥ وبه وتيدور وبه  
٧١ ومن اللازمة صه وايماء وفداء وهيت  
٥٥ ودع ودعا ولعا ودعدعا وهلا وهيا  
٥٥ وقدك و قظك و بجلك و حى و حيهل  
٧٢ ملجاء منهما هم  
٧٣ ماهو بمعنى الخبر هيات و شتان  
٧٤ سرعان و سكان و بطان و اف بلغاتها  
٥٥ وكذا اوه والظروف  
٧٥ فعال بمعنى الامر و فرقا و عرمار  
٧٧ فعال المصدر والصفة المؤنثة لازمة  
٥٥ النداء اولا والاعلام الشخصية  
٧٨ اختلاف علة بناؤها من المصادر والصفات  
٧٩ ( الاصوات ) وهى ثلاثة اقسام  
٨٢ ماهو حكاية عن اصوات الانسان  
٨٤ ( المركبات ) والعلم المركب ضربان  
٨٦ بناء تركيب تعدادى ومزجى
- ٠٢ ( المبني ) والقباه  
٠٣ ( المضمير ) و بيان المقى من وضعه  
٠٥ بيان التقدم الحكيمى وهذا الضمير  
٠٠ هل هو نكرة ام معرفة  
٠٦ تفسير استقلال الضمير والمرفوع المتصل  
٠٩ المرفوع المنفصل ١٠ المنصوب المتصل  
١٣ المنصوب المنفصل ومواضع جواز  
٠٠ المتصل  
١٦ تقديم المفعول يفيد القصر واجتماع  
٠٠ الضميرين  
١٩ المختار الانفصال فى خبر كان وجواز  
٠٠ لبسنى وليسى  
٢١ نون الوقاية و نون الاعراب  
٢٢ بيان ضمير الفصل والعماد و شرطه  
٠٠ و وصف المعرفة بالنكرة  
٢٤ قصر المبتدأ على الخبر وعكسه  
٢٦ الخلاف فى ضمير الفصل بانه اسم او حرف  
٠٠ وفى كل مولود يولد على فطرة الاسلام  
٠٩ ثلاثة اوجه وتفسير ضمير لسان  
٢٩ ( اسم الاشارة )  
٢٩ بناء اسماء الاشارة  
٣٢ لحوق حرف التنبيه وكاف الخطاب  
٣٣ وضع اسم الاشارة  
٣٥ ( الموصول ) و بيان صلته  
٣٦ الموصولات معارف وصلتها معلومة للسامع  
٠٠ وانها جملة خبرية مع لزوم العائد فيه  
٣٧ الاختلاف فى لام اسمى الفاعل والمفعول  
٣٩ الاعراب للصلة واصل الذى  
٤١ ذوات الطائفة وذا وجواز حذف العائد  
٤٤ باب الاخبار بالذى لتمرين المتعلم  
٤٥ تعذره اذالم يوجد شروطه الثلاثة  
٤٩ حكم الاخبار فى باب التنازع



- ٨٩ ومنها بادي بدي وقالى قلا وايدى سبا  
 ٩١ ويوم يوم وكفة وكفة وصخرة بحرة بحرة  
 ٠٠ وشعر و بفر وشذر مذر وخذع مذع  
 ٠٠ واخول اخول وحيث بيث وبين بين  
 وقاش  
 ٠٠ ماش و خاق باق و حيص بيص و خاز باز  
 ٩٣ (الكنيات) وكم واسماء الشرط كلها كنيات  
 ٩٤ بناء كم الخبرية وكذا وكائن  
 ٩٥ كبت وذيت  
 ٩٦ كم الاستفهامية والخبرية  
 ٩٧ بيان اعراب كم الثلاثة  
 ٩٩ سرجوا زعل الشرط في ادائه  
 ٠٠ دون الجزاء و اعراب تمييز كم  
 ١٠٠ ميمز كم لا يكون الانكسرة ومعنى كائن كذا  
 ١٠١ (الظروف) منها المقطوعة  
 ٠٠٠ عن الاضافة وبنائها  
 ١٠٢ تسمية الظروف غايات والظروف  
 ٠٠٠ اما واجبة الاضافة الى الجمل كحيث  
 ٠٠٠ واذا واذا او جازتها وهي الزمان  
 ١٠٣ اضافة ريث وآية وذو  
 ١٠٥ الاختلاف في اضافتها الى ظاهر الجملة  
 او الى مصدرها ويومئذ وساعتئذ  
 ١٠٧ لا يجوز المعاند الى ظرف الزمان المضاف  
 ٠٠٠ الى الجمل منها وينبى منه المفرد والجمع  
 ٠٠٠ المكسر لا المثني وانه على ضربين  
 ١٠٧ غير ومثل وبنائهما و بناء حيث ومنها اذا  
 ١٠٩ معنى كلمة الشرط ووضع اذا ولو وان  
 ٠٠٠ واستعمال ان في الماضي على وجوه ثلاثة  
 ١١٠ العامل في متى وكل ظرف فيه معنى  
 ٠٠٠ الشرط شرطه وفي اذا  
 ١١٣ وقوع اذا واذا في جواب بينا وبينما  
 ١١٥ بحث اذواين وانى ومتى واين وكيف  
 ١١٧ مذومند  
 ١٢٣ لدى ولدن وقط وعوض  
 ١٢٥ امس وسهر
- ١٢٦ الان ولما ومع  
 ١٢٨ (المعرفة والنكرة)  
 ١٢٩ استثناء المثني من المثني وكذا الجمع  
 ١٣٠ المضمرات والمعرف باللام والنداء  
 ١٣٦ (العلم) ووضع اعلام الاجناس  
 ١٣٢ الاعلام اللفظية  
 ١٣٤ الاوزان المعبر بها عن موزوناتها كفعالان  
 ١٣٥ الاعداد اذا قصد بها العدد والكلمة  
 ٠٠٠ التي اريد لفظها دون معناها  
 ٠٠٠ واطلاق اسم الجنس  
 ١٣٧ اذ اثني العلم او جمع زال التعريف  
 ٢٣٨ الكناية بهن وهنة والعلم اما منقول  
 ٠٠٠ او مرتجل  
 ١٣٨ الاعلام على ثلاثة اضرب  
 ١٤٠ اذا جعل الكلمة المبنية علما لغير ذلك اللفظ  
 ١٤٢ اذا سمي بفوا وبجرف واحد وغيرهما  
 ٠٠٠ وتسمية السور باسماء حروف المعجم  
 ١٤٥ (النكرة) ووقوعها في سياق النفي آه  
 ٠٠٠ (واسماء العدد)  
 ١٤٧ الالفاظ المستعملة في النفي وغلبة العدد  
 ٠٠٠ في التعبير بها عن المحدود  
 ١٤٨ اصول العدد واستعمال الاحد  
 ١٤٩ تأنيث الفاظ العدد وانه باعتبار المحدود  
 ١٥١ ليس في العدد لفظا مشتركا  
 ١٥٢ يميز الفاظ العدد  
 ١٥٥ اذا كان المحدود مؤنثا واللفظ مذكرا  
 ٠٠٠ او بالعكس فوجهان  
 ١٥٧ الليل مقدم على اليوم عند العرب  
 ١٥٨ اشتقاق الواحد من المحدود باعتبار  
 ٠٠٠ تصديره وباعتبار حاله  
 ١٥٩ لا يجوز الاشتقاق فوق العشرة  
 ١٦١ (المذكر والمؤنث)  
 ١٦١ تاء بنت واخت وهنت وكتناوشتان  
 ٠٠٠ وتجي التاء لاربعة عشر معنى



٢٠٢	ابنية المبالغة ثلثة	١٦٣	ياء النسب والجمع لا يجتمعان
٢٠٣	( اسم المفعول )	١٦٥	اصل التاء للفرق بين المذكر والمؤنث
٢٠٥	( الصفة المشبهة )	١٦٦	ومما لا يلحقه التاء ويستوى فيه المذكر
٢٠٦	تقسيم مسائلها الى ثمانية عشر	٠٠٠	والالف المقصورة اما للالحاق او للتكثير
٢٠٨	اصل هذه المسائل مسئلتان	٠٠٠	او التأنيث وبيان اوزانها واوزان الممدودة
٢١٠	حكم المعمول المعرف باللام كالمضاف	١٦٩	المؤنث الحقيقي واللفظي واسناد
٠٠٠	اليه	٠٠٠	الفعل اليه
٢١٢	( اسم التفضيل )	١٧١	( بحث المثني )
٢١٤	كيفية استعماله باحد ثلثة اوجه	١٧٣	الالف المقصورة والممدودة
٢١٦	فاذا اضيف له معنيان وما الاصل فيه	١٧٥	ما حذف اخره اعتباطا وحذف نون
٢١٧	جواز تجريده عن الثلثة وتصريف	٠٠٠	المثني
٠٠٠	اول	١٧٧	( المجموع )
٢١٩	واخره الاء والياء والياء وحسنه وسوئ	١٧٩	المصحح والمكسر وشرط المذكر
٢١٩	شرط عمله	٠٠٠	السالم
٢٢٣	( الفعل ) وخواصه	١٨١	لا يجوز اطلاق العاقل على الله تعالى
٢٢٤	( الماضي ) ٢٢٦ ( المضارع )	١٨٣	الجمع الشاذ سنون وابينون ودهيد
٢٢٩	بيان اعرابه	٠٠٠	هون وايبكرون والو وعليون
٢٣١	تعينه للحال او الاستقبال وصرفه الى	٠٠٠	والعالمون وعشرون واخواته
٠٠٠	الماضي بلم ولما ولولو واذور بما وانتصابه	٠٠٠	وارضون وابون واخون وهنون
٠٠٠	بان ولن	٠٠٠	وبنون ويلغون ودرخون وبرجون
٢٣٢	ان الثقيلة والمخففة	٠٠٠	وفتكرون وعفرون وغيرها
٢٣٤	جواز كون ان مخففة ومفسرة	١٨٦	جمع المركب المزجي وتثنيته وجمع
٠٠٠	ومصدرية وومعنى لن واذن	٠٠٠	سيبويه وجمع تابط شرا وجمع العلم
٢٣٩	معنى كي ٢٤٠ معنى حتى	٠٠٠	المركب اضافيا وتثنيته وجمع ابن
٢٤٢	متى يرفع وينصب المضارع بعد حتى	٠٠٠	كذا وذو كذا ( جمع المؤنث )
٢٤٤	لام كي والفاء بشرطين	١٨٨	احكام المجموع بالالف والتاء
٢٤٨	تقدير ان بعد الواو واو	١٩٠	جمع التكسير وجمع القلة
٢٥١	وانجزام المضارع بلم ولما وللام الامر ولا	٩١	( المصدر )
٢٥٢	كلم المجازات ان ومهما اذا ما حيثما	١٩٢	معنى المصدر عرض لابطاله من المحل
٠٠٠	والعامل في الشرط والجزاء	١٩٤	مشابهة المصدر للفعل
٢٥٦	يجوز اعتراض القسم والنداء	١٩٧	المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل
٠٠٠	والاسمية بينهما	١٩٨	( اسم الفاعل )
٢٥٨	تقدم هو جواب معنى على الشرط	١٩٩	بيان اعتماده بصاحبه ومعنى الصاحب
٢٦١	يجوز تخالف الشرط ومعطوفه	٢٠١	معنى حكاية الحال
٢٦٢	بيان موضع دخول الفاء		



٣٤٨	وتفصيل معاني الحروف الستة	٢٦٥	فجى اذا موضع الفاء وتقدير ان بعد
٠٠٠	ووجوب كسران	٠٠٠	الخمسة
٣٥٢	تصرف لاجرم وشد وعز وجهد	٢٦٧	( الامر )
٣٥٣	هل العطف على اسم ان او على كليهما	٢٦٩	( فعل مالم يسم فاعله )
٣٥٥	دخول اللام مع ان فقط	٢٧٠	الاشمام
٣٥٧	اصل شهود لهنك لرجل	٢٨٢	المتعدى وغير المتعدى ومعنى مايقال
٣٥٩	معنى كان ولكن ولعل وليت شعري	٠٠٠	انه متعدى بنفسه وبحرف
٣٦٣	( حروف العطف ) ومعنى الجمع	٢٧٣	ولايجوز حذف الجار الامع ان وان
٠٠٠	المطلق والترتيب	٠٠٠	ولا يغير شئ من الجار معنى الفعل الالباء
٣٦٩	حتى واو واما وام لاحد الامور	٢٧٦	( افعال القلوب )
٣٧٣	ام على ضربين متصلة ومنقطعة وهل	٢٧٩	بيان خصائصها
٠٠٠	وهل بمعنى قد	٢٨١	معنى الالغاء والتعليق
٣٧٥	وهزمة التسوية وام التسوية	٢٨٥	لفظ هب ورأى
٣٧٧	معنى لاوبل ولكن	٢٨٦	ما ينصب الجزئين من غير افعال القلوب
٣٨٠	( حروف التنبيه )	٢٩٠	( افعال الناقصة )
٣٨١	حروف النداء وحروف الايجاب	٢٩٣	معنى كان وصار وغيرهما
٣٨٤	حروف الزيادة	٢٩٧	جواز تقديم اخبارها على اسمائها
٣٨٥	حرفا التفسير	٣٠١	( افعال المقاربة )
٣٨٦	حروف المصدر	٣٠٧	( فعل التعجب )
٣٨٧	حروف التخصيض وحروف التوقع	٣١١	( افعال المدح والذم )
٣٨٨	حروف الاستفهام	٣١٩	( الحرف ) ( حروف الجر ) منها من
٣٨٩	حروف الشرط ان ولو واما	٣٢٤	معنى الى وفي والباء واللام
٣٩١	بيان تقدم القسم اول الكلام على	٣٢٩	معنى رب
٠٠٠	الشرط	٣٣٤	وواو القسم ولهاثلاثة شروط
٣٩٥	بيان وضع اما وثقيقه ويأثى بعد	٣٣٥	من الله وايم الله وايم الله وم الله
٠٠٠	اما ما يتكرر ذكره بعد الفاء	٣٣٧	تكرر الواو بعد واو القسم وتلقيا
٤٠٠	حروف الردع	٠٠٠	باللام
٤٠١	تاء التأنيث الساكنة	٤٣٨	القسم على ضربين
٤٠٢	التنوين ونون التأكيد خفيفة	٣٤١	جبراجل ومعنى عن وعلى والسكاف
٠٠٠	ومشدة	٠٠٠	ومذومندوشا وعداوخلا
٤٠٨	( احكام هاء السكت )	٣٤٥	بيان ما التي بعد قد وكثرو طال
٤١٠	وسين الكساسة وشين الكشكشة	٠٠٠	( والحروف المشبهة )
٠٠٠	وحرف الانكار	٣٤٦	الفرق بين ليت ولعل
٤١١	حرف التذكير	٣٤٨	كون الجملة الطلبية خبرا وبيان ماء
		٠٠٠	الكافة



# شَرَحُ الْكُفَايَةِ فِي النُّجُومِ

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمِلَّةِ وَالِدِ بْنِ الْمُحَقِّقِ الرَّضِيِّ الْأُسْتَرَابَادِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٨ هـ

وَبِهَامِشَةٍ

حَاشِيَةٍ لِلسَّيِّدِ شَرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ

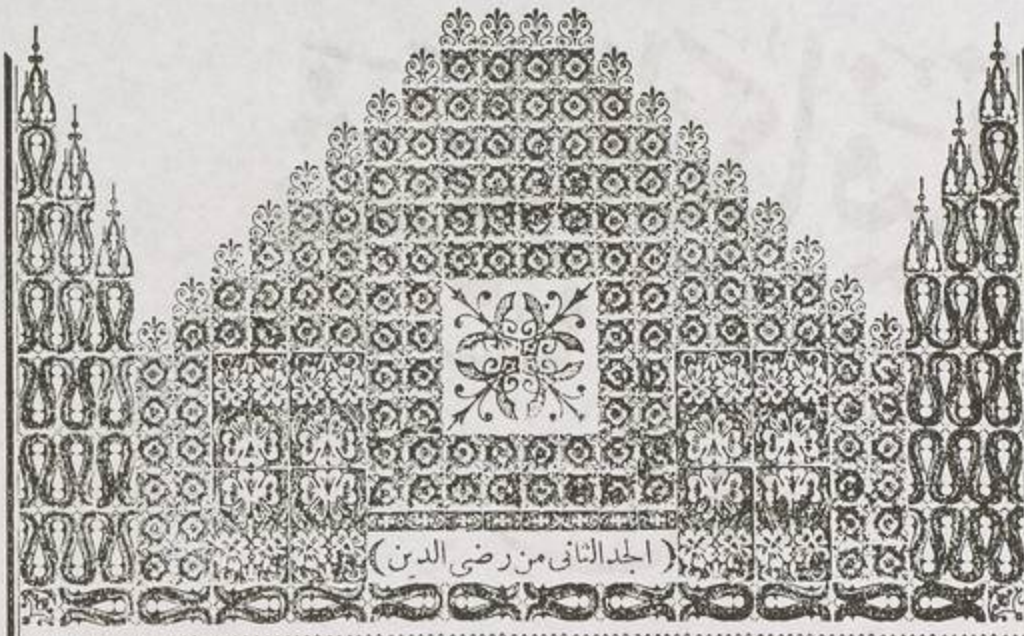
عَنْ مَنَسُورِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّضِيِّ لِأَجْلِ اللَّامِ وَالْجَمْعِ فِيهَا

المؤسس الشيخ عبد الكريم التبريزي

حَقَّ الطَّبْعُ مَحْفُوظٌ

رقم التليفون ٥٣٢١٣٨





بسم الله الرحمن الرحيم

\* قوله ( المبنى ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب ) المبنى كما مر في حد المرب ضربان اما مبنى لفقد ان موجب الاعراب الذى هو التركيب كالاسماء المعددة كواحد اثنان ثلاثة والفاء تاء ناء وزيد عمر وبكر واما مبنى لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجه وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضى او الامر وهى التى سماها مبنى الاصل او كونه اسم فعل كما يجئى قال ولا يفسد الحد بلفظة اولانها لمجرد احد الشيتين ههنا لالشك الذى ينافى تبين ماهية قال ولم اقل فى حده ما لا يختلف اخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبنى فلا يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبنى فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدى الى الدور كما ذكر فى الاعراب هذا كلامه وقدم الكلام عليه فى حد المرب فلانعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى ولولم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى \* قوله ( والقباه ضم وفتح وكسر ووقف ٢ ) اى القاب حركات او اخره وسكونها والضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبنى كقولك حيث مبنى على الضم او حركات المرب كقولك فى زيد انه متحرك بالضم فى حال الرفع اولاهذا ولاذالك كقولك فى جيم رجل انه متحرك بالضم ولا تقع على حروف البناء فلا يقال ان يازيدان مبنى على الضم واما القاب الاعراب فانها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا يقال فى نحو جاءنى زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المصنف (والذى يغلب فى ظنى ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعنى الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام

٢ وحكمه ان لا يختلف  
آخره لاختلاف العوامل  
كذا فى المقررة



حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رأيت الزيدان ان الزيدان منصوب مجازا وكذلك اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحد في خلق الله السموات وواحد ان الاول منصوب والثاني مجرور فايش المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لارجلين انه مفتوح وكذا في لامسلات عند من يكسر ويقال في يازيدان ويازيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المصنف على النحاة اطلاقهم ان يازيدان مبنى على الضم ولا لارجلين على الفتح وجه هذا ( والتميز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهما ومتأخريهما تقريبا على السامع ) واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبنى وعلى العكس ولا يفرقون بينهما \* قوله ( وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف ) حصر جميع المبنيات جلة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احديهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيتين \* ( والمضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما ) اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الالمعينين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب ٣ بعينهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم انه غير الاول ( وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا ونحن وانما وهما مجراها طرد الباب ٤ واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادى واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضى لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص ( قوله ما وضع لمتكلم ) يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يازيد افعال كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لاعتبار تقدم الذكر فمن ثمة قلت ياتيم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وكذا لا تقول للمسمى

٣ بعليهما نسخته

٤ كذا زيد في بعض النسخ



بزيد زيد ضربت لكنها ليست لغائب تقدم ذكره كهو وهى ونحوهما وانما جاز ياتيم  
كلكم ٦ لان يادليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم ٧ ويدخل في حده لفظ  
التكلم والمخاطب الا ان يقال ماوضع لتكلم به او المخاطب به اى لتكلم بهذا اللفظ  
الموضوع والمخاطب به وكذا في حد اسماء الاشارة ينبغي ان يقيد فيقال ماوضع لمشار  
اليه به حتى لايدخل لفظ المشار اليه ( قوله لفظا او معنى او حكما ) قسم التقدم اللفظى  
قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيا نحو ضرب زيد غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا  
نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم فى اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا التقدم  
المعنوى قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظا متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء  
مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ اى العدل اقرب لان  
الفعل يدل على المصدر والزمان والثانى ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لانضمنا  
كقوله تعالى ﴿ ولا يويه لكل واحد منهما ﴾ لانه لما ساق الكلام قبل فى ذكر الميراث  
لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير  
كلامه رجه الله تعالى وفيه مخالفة لطريقته المألوفة لان عاده جعل التقدير قسم اللفظ  
لا قسمه كما قال فى اول الكتاب فى العرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعيد  
التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظى فيما عداه فجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى  
اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لالفاظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال  
ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه  
متقدم لفظا من حيث التقدير قيل فعد نحو ﴿ اعدلوا هو اقرب ﴾ ايضا من هذا  
القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا فى التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر  
فى نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر فى نحو ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾  
والتقدم فى كليهما ليس لفظيا بل هو تقديرى وكلامنا فى التقدم اللفظى لا فى المفسر  
الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب فى باب الفاعل وهو قوله فى ضرب غلامه  
زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقديرا ومعنويا وهو راجع الى زيد وهو  
متأخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فعله من باب المتقدم معنى لالفاظا  
وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظى ان يذكر المفسر قبل الضمير  
ذكرا صريحا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل  
من حيث المعنى مقدم على المفعول لو كان من حيث المعنى متأخرا كقوله تعالى ﴿ واذا تبلى  
ابراهيم ربه ﴾ لان المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم  
مما يصلح للتفسير شيئا فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءنى زيد وبكر فضربته  
اى ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءنى عالم وجاهل فاكرمه  
والتقدم المعنوى ان لا يكون المفسر مصرحا بتقديمه بل هناك شىء اخر غير ذلك الضمير  
يقضى كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضروب كغنى الفاعلية المقتضى كون  
الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضى لكون المبتدأ

٦ ولم يجز للمسمى بزيد ان  
يقول ضربت آه وليس  
فى زيد ضربت آه نسخه  
٧ هذا الى قوله المشار اليه  
ليس فى اكثر النسخ



قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضى تقدمه على الثاني نحو  
 اعطيت درهمه زيدا وكذا نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر  
 المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو \* هذا سراقا للقرآن يدرسه \* او منفصل  
 عنه نحو قوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ وقوله تعالى ﴿ بل هو  
 شر لهم ﴾ وكذا الصفة كقوله ﴿ اذا زجر السفيه جرى اليه ﴾ اي الى السفيه وكسياق  
 الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ﴿ ولا يوبه ﴾ لان سياق ذكر  
 الميراث دال على المورث دلالة التزامية او بعيدا كقوله تعالى ﴿ حتى توارث بالجاب ﴾  
 اذا العشى يدل على توارى الشمس وكقوله تعالى ﴿ انا انزلناه في ليلة القدر ﴾ اذا النزول  
 في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى  
 ﴿ شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن ﴾ وكذا قوله تعالى ﴿ ماترك على ظهرها  
 من دابة ﴾ فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا  
 الفناء مع لفظة على في قوله تعالى ﴿ كل من عليها فان ﴾ وكذا قوله تعالى ﴿ فان  
 كانت واحدة ﴾ اي ان كانت الوارثة واحدة اذ هو في بيان الوارث والتقدم الحكمي  
 ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير الا ذلك  
 الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لالفاظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم  
 نظرا الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه  
 الواضع معرفة لانفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره  
 بقي مبهما منكر لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه ( فان  
 قلت فايش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه ) قلت قصد التفخيم  
 والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا او لا شيئا مبهما حتى تشوق نفس السامع  
 الى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر  
 مذكور امرتين بالاجمال او لا والتفصيل ثانيا فيكون آكد ( فان قلت فهذا الضمير  
 الذي هذا حاله يبقى على وضعه معر فاما بصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم  
 المفسر ) قلت الذي ارى انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة ( وعند النحاة يبقى معر فالكنا  
 تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول  
 الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها  
 بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر  
 المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسى التعريف من المضاف اليه اما  
 الجبران في ربه رجلا وبئس رجلا ونم رجلا وساء مثلا فظاهر لان الاسم المميز المنصوب  
 لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم  
 مقام المفسر المتقدم فالجبران في مثله في غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه  
 مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير ( واما في ضمير الشأن والقصة  
 فالجملة بعده وان لم تأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشأن

٤ وتماه \* وخالف  
 والسفيه الى خلاف \*



بذكره مجلا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالبتدا سهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير دون الاول واما تأخر المفسر في باب التنازع نحو ضرب بنى وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لان يجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان بالمفسر لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن ه والثلاثة في ضمير التنازع معدومة اعني قصد التفخيم والاتيان بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالضمير نضعف فن حذف الكسائي الفاعل في مثله مع ان فيه محذورا ايضا ( وما جازه المبرد والافخش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصرية لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كانا لعامل واحدا كثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية في باب التنازع ( قال المصنف اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم فتعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ٢ ولا يتم ما ذكر في باب التنازع اذ لا يقصد هناك التفخيم \* قوله ( وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل ) يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتمتة له ابل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ان لا تعبدوا الاياه وما ضربت الاياك او اتصل به نحو ما انت قائما عندنا لجزاية وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت قائما فليس كاجزاء مما قبله والالم يجر انفصاله عما قبله والمتصل ما متصل بعامله الذي قبله ويكون كالتمتة لذلك العامل وبعض حروفه فالضمير المستتر في نحو زيد ضرب ويضرب وهدى ضربت وتضرب واضرب امرا واضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان ٣ الى اخر تصاريدها كلها متصلة كما يجيء تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو \* اسكن انت وزوجك الجنة \* وهدى زيد ضاربه هي بل البارز في الجميع تأكيد للفاعل لفاعل كما يجيء شرحه وهو منفصل بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعمرو اسكن اليوم انت وزوجك وهدى زيد ضاربه اليوم هي ٤ \* قوله ( وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربين وضربين والثاني انا الى هن والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن ) اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اوله وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الامتصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزاء الاخير لعامله يعني يجيء العامل اولا ثم يجيء الضمير بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك ( فان قيل ليس الفصل جائزا بين المضاف

• وانت في باب التنازع لم تقصد التفخيم ولا جئت بالمفسر لمجرد التفسير ولا كان متصلا بالضمير بل هو منفصل منه فلذا حذف الكسائي الفاعل مع انه محذور ايضا ليس بدون الاول نسخة ٢ ولا يستمر ما ذكر في ضمير نسخة

٣ والزيدون ضاربون وهدى ضاربة والهندان ضاربات وانت ضارب وانما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانما ضاربتان وانت ضاربات وانا ضارب ونحن ضاربون نسخة

٤ بخلاف ذلك المستتر نسخة



والمضاف اليه في الشعر ( قلت ذلك مع الظاهر قبيح فامتنع في المضمر الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر ) وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصارت للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغائب ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره ٥ لان المشاهدة تكفي في الفرق وانما ارتجل لمثنى المتكلم وجعه صيغة وهي نا وكذا قولك نحن ولم يزيدوا للمثنى الفاعل للمجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجعه والغائب وجعه لان مثاهما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل لك فصل اتماقلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجيء وكذا في الجمع اذا قيل فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن وارادت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد اوانا وانت اوانا وهو ٦ وتقول في الجمع انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فللم يكتن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصل لم يمكنهم اجراء تثنيه وجعه على وفق ما جرى عليه سائر التثاني والمجموع فارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القرائن وكثيرا ما يجيء في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قوله ﴿ صغت قلو بكماء ﴾ وقد يقول المعظم فعلنا ونحن واينا عدا لنفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منها نصوص وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتم وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربنا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين المثنىين والتاء حرف تأنيث ويجب ان يكون المقدر ان في ضرب وضربت معايرين كما في البارز نحو هو وهي هذا (وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع ثلثي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى \* واعلم ان اول ما ابتدئ بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر فنقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولاً ثم المخاطب ثم الغائب وقبحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وقبحوا للمخاطبة ٧ لان خطاب المذكر اكثر التخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تما لثلاثا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت قمته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة

٥ لقلة الالتباس في المتكلم  
نسخة

٦ واذا اردت المجموع  
قيل فصل قلت انا آه  
نسخة

٧ لان رواية المصلحين  
في المذكر المقدم اولى  
المؤنث اولى  
نسخة



مستثناة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغتها ولكونها من مخرج الواو اى شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا الضماير وجعواها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم يأتوا بنونى المثنى والجمع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان والذنان والذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حسنا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التى ضمها لاجله للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم العربى كما يجئ في التصريف واما ان ولى ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار ك بعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا (وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذالتى ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردالها الى اصلها وقد تكسر كما يجئ وزيدت للمؤنث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشايبته بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون الثلاثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان مفسر الغائب لفظا متقدما فى الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا ان تكون ضمير الغيب اخصر من ضمير بهما ٢ فابتدؤا فى المفردين بغاية التخفيف وهى التقدير من دون ان يلفظ بشئ منه واقتصروا للمثنى مذكروه ومؤنثه على الالف الذى هو علامة التثنية فى كل مثنى وعلى الواو فى جمع المذكر وقد يستغنى بالضممة عن الواو فى الضرورة قال \* فلوان الاطباء كان حولى \* وكان مع الاطباء الاساءة ٣ \* استثقالا للواو المضموم ما قبلها فى الاخير واقتصروا على نون واحدة فى مقابلة الواو اذا كانت واحدة (وقول النحاة ٤ ان الفاعل فى نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهى تدرى لضيق العبارة عليهم لانه لم يضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصرح به وكيف ذاو يجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الاهو ( فان قلت بل المفصول المصرح به غير المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر فى ضرب وضربت ينبغى ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغى ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء فى ضربت وضربت فهى حرف للتأنيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقل جعل الالف والواو والنون حروفا كتاء التأنيث كما يجئ فى اخر الكتاب نحو قاما اخواك واكلونى البراغيث ٦ ويعصرن السليط اقراره هذا كله فى الماضى واما فى المضارع والامر فلم يبرز الضمير فى افعال وتفعال لاشعار حر فى المضارعة بالفاعل لان افعال مشعر بان فاعله انا وتفعال مشعر بنحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص فى المفرد الغائب فلم يحتا جواله الى ضمير بارز واما تفعال فانه وان كان محتملا للمخاطب والغائبة لكونهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحد فى عدم ابراز ضميرها

٨ اما فى المبني فقد جاء وان كان نادرا نحو هو نسخة ٢ فحذفوا فى اللفظ فى المفرد اذ لا اخف من المحذوف نسخة

٣ الاساءة مكسور ممدود الدواء بعينه والاساءة الاطبة جمع الاسى مثل الراجع الراعى والاسى الطيب والجمع اساءة مثل رام وورامة صحاح

٤ ان نحو زيد ضرب الفاعل فيه مضمير اى ضرب هو وكذا فى هند ضربت اى ضربت هى انما اضطر والى هذين الضميرين عند التصريح بالمقدر فيهما لضيق العبارة عليهم لانهم لم يوضع نسخة ٦ اوله ولكن ديا فى ابوه وامه \* بحوران يعصرن السليط اقراره \* قاله الفرزدق

٦ قوله ويعصرون السليط) هو الزيت عند عامة العرب وعند اهل اليمن دهن السمسم



٥ فان قيل فلم لم تجيء الضمائر  
بعدها منفصلة كافي  
ما بمعنى ليس فانه لم لا يجوز  
اتصال الضمير بها جاء  
بعدها منفصلا نحو ما انت  
كرهنا على ما يجيء قلت  
لجري الصفات مجرى  
الفعل المضارع فلينفصل  
عنها كافي الفعل المضارع  
الافى نحو اقامت هما وما قائم  
انتائم لما آه نسخه

٦ اى فصدى قال فى  
الصحيح كل صادق وقعت  
قبل الدال فانه يجوز ان  
تشمها رايحة الزاء اذا  
تحركت وان تقلبها زاء محضا  
اذا سكنت وكان من عادة  
العرب يفسدون الابل  
فى زمن الشدة ويجعلون  
دهها فى معاء ثم يشوونه  
لاطعام الضيف وقد جىء  
بحاتم وطلب منه ان يفسدها  
على غادتهم فذبحها فقبل لها  
هل لا فصدتها فقال هكذا  
فردى

٧ ( قوله من كثرة التخليط )  
التخليط فى الامر الافساد  
واختلط فلان فسد عقله

٨ تدرت السنم علوته

٩ ( قوله اذا كان قبل  
همزة مفتوحة او مضمومة  
دون المكسورة ) نحو  
انا اقل وانا انبئكم وان  
الانا تيزير

ولعل هذا هو الذى جل الاخفش على ان قال الياء فى تضرين ليس بضمير بل حرف  
تأنيث كما قيل فى هذى والضمير لازم الاستتار او انه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل  
من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضى ان يكون اخف واما الفعل امرا ولا تفعل نهيا  
فحكهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهى مأخوذان من المضارع كما يجيء  
فى قسم الافعال ( ومذهب المازنى ان الحروف الاربعة فى المضارع والامر اعنى الالف  
فى المثنيات والواو فى جمعى المذكر والياء فى المخاطبة والنون فى جمعى المؤنث علامات كالف  
الصفات وواوها فى نحو ضاربان وحسنون وهى كلها حروف والفاعل مستكن عنده  
ولعل ذلك جلا للمضارع على اسم الفاعل واستنكار الوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها  
اى النون واما الضمير المرفوعة فى الصفات اعنى اسم الفاعل واسم المفعول  
والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة فى اقتضاء الفاعل بل اقتضاه هاله  
لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على  
ما يجيء بعد وايضا الالف والواو مثنيات الاسماء وجوعها الجامدة كالزيد ان والزيدن  
حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بل اريب فجعلت مثنيات الصفات وجوعها على  
نهج مثنيات الجامدة وجوعها لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت  
الالف علامة للمثنى والواو علامة للجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواو بالمثنى والمجموع لثلا  
يجتمع الفان وواو ان فاستكن الضمير ان الالف فى المثنى والواو فى المجموع والدليل على ان  
الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلبا لهما بالعوامل نحو لقيت ضارين وضارين  
والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءنى زيد را كبا غلامه فلم يعمل جاءنى  
فى غلامه وكذا استكن النون فى ضاربات ومضروبوات تبع الاستتار الضمير فى جمع المذكر  
اذ هو الاصل واذا استتر فى المثنى والمجموع فالاستتار فى مفرداتهما اجدر فلزم الاستتار  
فى الكل ٥ فلا ترى الفاعل ضمير ابارزا فى الصفات الا فى نحو اقامت هما وما قائم انتائم واما فى نحو  
زيد عمر وضاربه هو فالنقص ليس بفاعل بل هو تأكيده لما سيجىء ( ثم لما فرغوا من وضع  
المرفوع المتصل فى الافعال والصفات اخذوا فى وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للبتكم المذكر  
والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هانا وقد تمد همزته نحو انا فعلت وقد تسكن نونه فى الوصل  
( وعند البصر بين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون فى حالة الوقف  
ليبان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون  
النون فلذا يكتب بالالف لان الخط مبنى على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها  
ساكنة وقد يبين فتحها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فردى ٦ انه وقال \* ان كنت  
ادرى فعلى بدنه \* ٧ من كثرة التخليط فى من انه \* وبنو تميم يثبتون الالف فى الوصل  
ايضا فى السعة وغيرهم لا يثبتونها فى الوصل الا فى ضرورة كقوله \* انا سيف العشيعة  
فاعرفونى \* جيدا قد تدرت ٨ السناما \* وجاء فى قراءة نافع اثبات الالف ٥ اذا كان قبل  
همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة ( قال ابو على لا يعرف فرقا بين الهمزة وغيرها







( وبعض العرب يلحق بكاف المذ كرا اذا اتصلت بهاء الضمير الفا وبكاف المؤنث ياء حكي  
 سبويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها لكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهاه قال ابو علي وقد  
 تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال \* رميته ٤ فاقصدت وما اخطأت الرمية \* وربما  
 كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكمما وبكم  
 وبكن وعليكما وعليكم وعلين والكلام في حذف واو عليكموا واسكان الميم كما مضى في نحو  
 ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل الغائب من هذا القسم اختصروا مفرديه من  
 المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوها ياء هي الفافصارها  
 لان ضمير المذ كرا اذا ولي الكسر تقلب واوه ياء نحو بهي لما نذ كره فحافوا التباس المؤنث  
 بالمذ كرو وحركة هاء المذ كرامة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فان كان قبلها احداهما فاهل  
 الجواز يقون ضمتهما ويقولون بهو ولد بهو وغيرهم يكسرونها وعلته ان الهاء حرف خفيف  
 فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت  
 الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان  
 ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا  
 للكسر وهذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها وتركه فنقول نظير  
 في هاء المذ كرفان وليت المتحرك اشبع حركتها نحو بهي وبهو وله وضربوه وغلما هو  
 فيتولد من الضم واو ومن الكسرية ( وبنوعيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو  
 والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلماه ويجوزون تسكين  
 الهاء ايضا كقوله \* فبت لدى البيت العتيق اريغه \* ٦ ومطواي مشتاقان له ارقان \*  
 وغيرهم يجوزونهما اي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت هاء  
 الضمير ساكنة حرف لين كان الساكن كمليه او غيره كنه فالختار اختلاس الحركة اي ترك  
 الوصل لان الهاء حرف خفي كما قلنا فكانه التقي ساكنان ( وابن كثير يصل مطلقا نحو عليها  
 ومنه ونحوهما فعلى هذا تجئ في هاء المذ كرا الذي بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها  
 واختلاسها وصلها اربع لغات والكسرة اكثر واشهر الاولى كسر الهاء من غير وصل ياء  
 وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان في الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها  
 مع وصلها ياء نحو بهي وعليه وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة  
 ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهه وبهو ويجئ  
 فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهي اشمام كسر الهاء شيئا من الضمة بلا وصل  
 وان حذف قبل هاء المذ كرا حرف لين جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فلقه واغز  
 جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن  
 المحذوف قبلها حذف عارضا وجاز اسكان الهاء اجراء لا وصل مجرى الوقف وقد  
 قرئ بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثني والجمعين فان كان قبلها قحمة او ضمة  
 فهي مضومة لا غير نحو لهما وغلماهم وان كان الف او واو او ساكن صحيح فكذلك

٤ قوله ( فاقصدت آه )  
 اقصدته اي قتله مكانه

٦ قوله ( ومطواي )  
 مشتاقان اي صاحباي  
 المطو الصاحب والنظيرة







اياك بمعنى نفسك ( وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياى اسماء بكما لها وهو ضعيف  
 اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمره ما يختلف آخره كفا وهاء وياء ) وقال بعض  
 الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير  
 بسببها منفصلة وليس هذا القول بعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد تفتح همزة  
 ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حلوا ضمير المجرور على المنصوب لان  
 المجرور مفعول لكن بواسطة وحلوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون  
 المجرور متصلا على ماضى فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء \* قوله  
 ( فالرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضى للغائب والغائبة وفي المضارع للتكلم مطلقا  
 والمخاطب والغائب وفي الصفة مطلقا ) اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان  
 المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو بجزء الفعل بفوزوا  
 في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير  
 المتصل بجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل عنه كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شئ  
 ويكون فيما ابقى دليل على ما لقي كما مضى في الترخيم وعلة استتاره ٤ فيما يستتر فيه قد  
 مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غائب الماضى في وغائبه وفي المضارع في افعال  
 ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغائبة وافعل وفي جميع الصفات واسماء الافعال والظروف  
 وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لظاهر اولا مضمرا وهي افعال وتفعل ونفعل مخاطبا  
 وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اى في الواحد والمثنى والجمع وما يظهر في نحو  
 \* اسكن انت وزوجك الجنة \* تأ كيد للمستتر لفاعل بدليل انك لاتقول لافعل الا انا  
 ولاتفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل المظهر والضمير  
 المنفصل نحو ضرب زيد وماضرت الالهى وتضرب هند وما يضرب الالهى وكذا  
 في الصفة المفردة نحو قائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي على اذا اعتمد  
 نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل  
 الظاهر نحو هيات زيد والمضمر المنفصل نحو هياتها \* قوله ( ولا يسوغ المنفصل الا  
 لتعذرا المتصل وذلك بالتقديم على عامله وبالفضل لغرض اوبا لحذف اوبكون العامل  
 معنويا وحرفا والضمير مرفوع اوبكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو  
 اياك ضربت وماضريك الا انا واياك والشر وانا وزيد وما انت قائما وهند زيد ضاربه  
 هي ) اعلم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف  
 اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال  
 ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا ( اقول الضمير المرفوع والضمير  
 المنصوب يصلحان كما مر لان يكون متصلين منفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر  
 موافقهما ) فنقول ان الاصل في الضمير المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان  
 المتصل كما مر كجزء الاخير من الكلمة التي يليها وكون الشئ بجزء كلمة انما يتيم اذا كانت  
 مقتضية لها بالاصالة ومن حيث الطبع والذات والفعل مقتضى للرفوع كذلك ومن

٤ من بين الافعال في غائب  
 الماضى وغائبه وفي  
 المضارع في افعال وتفعل  
 ويفعل وتفعل مخاطبا  
 وغائبة وافعل وفي جميع  
 الصفات واسماء الافعال  
 والظروف قد تقدمت  
 ولا يظهر الضمير المتصل  
 في هذه المواضع اصلا  
 وفي خمسة منها آه نسخة



ايمه لا يخلو فعل منه فصيح ان يجعل الضمير المرفوع كجزء الاخير منه واما ساثر ما يرفع فهو اما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى وليس بكلمة واما مبتدأ وخبر كما اخترناه في اول الكتاب والمبتدأ اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا والخبر اما اسم واما جملة وليس المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما ما المجازية فليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع اذ هو حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثمه كان النصب في نحو ما زيد اضربه اولى من الرفع ٨ وايضا عملها للرفع بالمشابهة لابلالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بهما نحو ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الاشياء اذن الا منفصلا واما اسم الفاعل او اسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالجملة على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجي وكذا نقول الفعل هو المقتضى للنصب بالاصالة وسائر ما ينصب الضمير وهو ان واخواتها وما المجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما تنصب بمشابهة الفعل والجملة عليه وكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالجملة عليه لكنه لما جاز في الاصل اى الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلا جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجي ( فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربه وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وقدم في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لازم الانفصال في الموضعين ٩ لان الضمير المتصل ما يكون كجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كجزء الاخير من عامله الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تأكيديا نحو ﴿ اسكن انت وزوجك ﴾ ولقيت اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظة اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الانحو ما ضربت الا اياك وما ضربت الا انا واما قوله ﴿ وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ﴾ الا يجاورنا الاكديار ﴿ فشاذا ليقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله ﴿ ٢ كانا يوم قرى انما نقتل ايانا ﴾ ومنها ان يبلى اما نحو جاءني اما انت او زيد ورأيت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولى علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيرا عمرا قلت الذى علمت زيدا اياه ابوك والذى اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذى علمته زيدا ولا الذى اعطيته

٨ ولضعفها في العمل لانه لم يعمها غير اهل الحجاز نسخة

٩ لانه لا يمكن ان يكون كجزء الاخير من العامل المحذوف او المؤخر نسخة

٢ اوله \* لقينا منهم جمعا  
فاو في الجمع ما كانا \* وبعده  
\* قتلنا منهم كل فتى ابيض  
حسانا \* يرى برقل في  
يردين من اراد بحزنا \*



زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى  
والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك  
الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر  
على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لازالة اللبس  
في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت  
عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته  
زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة اول رعاية اصل المفعول الثاني اذا العامل فيه في الاصل  
ما يجب انفصاله عنه كافي كنت اياه على ما يجي وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان  
يكول مرفوعا او منصوبا فالرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدأ او خبرا او خبر  
ان واخواتها او اسم مالم امر واما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة  
او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل  
كاذكرنا في الفعل وجب انفصاله نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب اما هو او  
اخوك وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز  
بعد الصفة اذا جرت على غير ما هي له فانه تأكيد للضمير المستكن فيها لافاعلها كافي  
اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطردا نحو اني يدون ضار بوجهم نحن  
والزيدان الهند ان ضار باهما هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعدون غلمان  
(وقال الزمخشري في احاجيه بل نقول ضار بهم نحن وضار باهما هما فان ثبت ذلك  
فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا  
مع المرفوعين جلتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو ما قائم انما  
واقدامك هما وافي الدار انما عند ابي علي وذلك لانه يعرض لهما اذن كونهما مع  
مرفوعهما جلتين فاعتنى بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاطهر اذن الى اللفظ فرقا  
بينه كأننا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير  
المرفوع به احد جزئي الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على  
ما هو حق ماشابه الفعل كما يجي فان لم يفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف  
المعتمدين على مامر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول  
والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة  
كاحتياج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء  
الامستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم  
يجعل المرفوع بها بجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك  
٦ واما الضمير المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر  
بالفعل الامع ضميمة ان تقول اعجبني ضربت انت زيدا اذا لم تصف والاضافة اكثر  
لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير  
الفعل واما الضمير المنصوب فكان حقه ايضا ان لا يتصل الا بالفعل كالمرفوع لطلب

٦ واذا كان الضمير المنصوب  
مع غيره فان كان آه نسخته



الفعل له بالذات والبواقي بالجمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغناء عنه لكونه فضلا جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه فاذا كان مع غير الفعل فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كما للجازية نحو ما زيد اياك او فصل بينهما لغرض لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله كاذ كرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيد او انا ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يخلو من ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالخرف يجب اتصال الضمير به نحو انا قائم واناك في الدار وليتك قاعدولا تقول ان في الدار اياك وذلك لان الحروف غير مستقل فالاتصال به واجب مع الامكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل ٧ كقوله \* تراها من ابل تراها \* وتقول رويدة وحيله ( وحكي يونس عليكى وانما وجب الاتصال في القسمين لما ذكرنا من ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويدك ورويدك اياه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف ذلك الكاف واما المصدر فان كان منون لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر للفعل فيجب ان تقول اعجبني ضرب اياك ان لم تضاف والاضافة اكثر ) ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربك وضاربك ان يكون حذف التنوين في ضربك ايضا للمعاينة لاللاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة وان كان المصدر ذالما فلا شهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاينة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به ( وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسما الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر له ٨ تقول ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك والمعطى اياك والمعطاك ومعطى اياك ومعطاك واما الظرف والجار والجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعدي الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المصنف ( قوله او بالفصل لغرض ) احتراز عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه ( فان قلت ليس ذكر الفاعل قبل المفعول مقيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم ) قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بلى قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه على الفاعل اهم ( والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله تعالى ﴿ بل الله فاعبد ﴾ اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله \* ضمنت اياهم الارض \* فضرورة ( قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على

٧ لانه وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل سواء كان كالفعل في وجوب الاتصال به قال تركها آه نسجده

٨ ومع هذا فالاولى انفصال الضمير المنصوب بعدهما نحو ضارب اياك نسجده



غير من هي له ) قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تأكيد للمسند اليه ( ثم نقول انما برز هذا الضمير تأكيداً اذا جرت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان تكون نعمتا نحو مرتت هند برجل ضاربه هي اوجالا نحو جئتماني وجاءني زيد ضاربه انما او صلة نحو الضاربه انت زيدا وخبرا نحو زيد هند ضاربهها هو ( فنقول اذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اي التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربهها هو او يضربها هو فلو لم تأت بالضمير في ضاربهها ايضا لعلم ان الضارب لزيد لاهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيد ان العمران ضارباهما هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمعين ٢ وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربه او اضربه والزيدان نحن ضرابانا او يضرباننا وهندانا ضربتني او تضربيني الا في غائبة المضارع مع مخاطب وفي غائبة مع مخاطبين نحو انت هند تضربها و هند انت تضربك واتما الهندان تضربانهما والهندان انما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابرار الضمير واما النصفه فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتأكيد بالضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضارباهما نحن والزيدون نحن ضاربوناهم وكقول المؤنث انا هند ضاربهها انا فلما رفع الايتان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الايتان به عند البصريين في صورة الصفة التثنية اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن ( واما الكوفيون فاجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربه قال \* وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة ٣ ويبدأ سملق \* لمحقوقة ان تستجيبى لصوته \* وان تعلمي ان المعان موفق \* وكذا اذا لم يرتفع اللبس بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيد ضميره اللبس او لم يلبس لان التأكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها واتما الهندان تضربانهما و هند انت تضربك والهندان انما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتأكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما ( فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع للباس ففي نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء يعرف ان ضارب مسند الى انا اذ لو كان مسند الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم يكن تقوبه في رفع اللبس بهذا الضمير ( قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به مجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خفيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي بضمير لا يجوز حذفه مجرد رفع اللبس \* قوله ( واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتك وضربك والافهو منفصل مثل اعطيتك اياك واياه ) اذا ولي ضمير ان عاملا

٢ قوله وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف ولا اعتبار بالمفعول المذكور ورفعه اللبس كما سيأتي

٣ قوله ويبدأ سملق لمحقوقة ( السملق القاع الصفصف وكذلك السملق بزيادة الميم وقال الكسائي حق لك ان تفعل كذا وحققت ان تفعل كذا بمعنى وحق له ان تفعل كذا وهو حقيق به ومحقوق به اي خليق له ٤ المرفوع نسخة



٦ فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله نحو ﴿ اسكن انت ﴾ ورأيتك اياك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كأحد اجزائه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكأشأجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولى ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني اولانحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كجزء من رافعه على ما مر وان ولى العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاك زيد اوجاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذى يلى ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه فى التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب اتصاله عندسيبويه وغيرسيبويه جوز الاتصال ولا انفصال نحو اعطاك زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلته وخلتك اياه ووجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جلته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال فى باب خلت اولى منه فى باب اعطيت لان المفعول الاول فى باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى فى باب ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفى مفعولى خلت فاذا بعد راحة المبتدأ والخبر اللذين حققهما الانفصال وجب اتصال اولهما لقربه من الفعل فالاولى فى الثاني الانفصال رعاية للاصل والثانى اعنى الاعرف يجب انفصاله عندسيبويه ( وحكى سيبويه عن النحاة تجوز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهانى قال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها ( واستجد المبرد مذهب النحاة وانما لم يبحى فى الثاني الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول بكونه اعرف فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذى جوز ذلك قياسا لاسماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعنى المساوى للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاها واعطاها هوهاه قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربى لكنه ليس بالكثير فى كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكن غائبين فالمرديجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحاة القائلين بجواز اعطاهاوك واعطاهانى تجوز منحتينى اى منحتنى نسمى ٨ وهذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا المشهور لانه يأنف الثاني من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمه وذيوله وانما جاز ذلك فى الغائبين لعود كل واحد منهما الى غير ما عاد اليه الاخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقيم اجتماع المثلى لفظا ومعنى وانما لم يبحى فى التابع نحو ضربتهوه كجاء اعطاهاوه لان طلب الفعل المتعدى للمفعول ضرورى من حيث المعنى بخلاف طلبه للتأكيد فلما كان جذب للمفعول اشد كان اتصاله اليق من اتصال التأكيد هذا كله فى الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول

٦ خاليا من موانع اتصال الضمير به المذكورة نسخته وقد جاء ذلك فى شعر ابى الطيب حيث قال \* خلت البلاد من الغزاة ليلها \* فاما طهاك الله كى لا يخزنا \* فقدم ما للغائب على ما للمخاطب

٨ اذا منحت نفسه نسخته



٢ يعني اذا كان ما بعد الضمير

المجرور انقص تعريفا  
كان لك فيه الاتصال  
والانفصال قال آه نسخه  
٣ لان الفعل يطلبه بنفسه  
وهما يطلبانه بالمشابهة  
ومن ثم لم يجوز ههنا  
ضربوك وضربهوه من  
جوز هناك اعطاهوك  
واعطاهاه وان كان آه  
٤ واما اذا تساويا وجب  
انفصال الثاني واما قوله  
وقد جعلت آه نسخه  
٥ قوله (وقد جعلت نفسي  
تطيب لضغمة) يقال ضغم  
الشدة وضغمه للشدة  
فقوله لضغمة من الثاني اي  
عضة للشدة له ولضغمة  
ها من الاول اي عضتها  
للشدة ومعنى البيت ان  
نفسى طابت لما اصابته  
من الشدة لاصابة من  
قصدي وهو مدرك ومرة  
مثلها وقوله يقرع صفة  
لضغمة فصل بينهما  
للضرورة

٦ قوله (كعديد الطيس)  
الطيس هو الكثير من  
الرمل والماء وغيرهما  
٦ واسم ليس راجع الى  
الكرم الاستفادة من الكرام  
والمعنى عددت قومي  
وكانوا كعدد الرمل في  
الكثرة ومع تلك الكثرة  
ما بقى منهم كريم غيري

منهما مرفوع متصل ولا يكون الامسترا كما مرفوع ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز  
اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو زيد ضارب اياك وان كان الاول مجرورا فان كان  
الثاني منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب ٢ اي ينظر الى الثاني هل  
هو انقص تعريفا او ازيد او مساو وتقول في الانقص ضربكها وضربك اياها قال \*  
فلا تطمع أبيت اللعن فيها \* ومنعكها بشئ \* يستطاع \* وكذا اسم الفاعل نحو معطيها  
ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتك واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولي الضمير المجرور  
اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به  
من المصدر واسم الفاعل ٣ لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته وكذا  
يشذ الاتصال في الثاني فيهما اذا كان ازيد ٤ او مساويا نحو ضربوك وضربهوه قال  
\* ٥ وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة \* لضغمة ما يقرع العظم نابها \* وان كان  
بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او  
انقص او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك  
هو وضربك انا وضربه وهو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش  
كما في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي  
يلي المجرور كما (قوله وليس احدهما مرفوعا) لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه  
واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا (قوله فان كان احدهما اعرف)  
انما كان ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال  
الثاني نحو اعطاك اياك وضربي اياي (قوله وقدمته) اي قدمت الاعرف لانه اذا كان  
احدهما اعرف واخرته وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه  
اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة احدها ان لا يكون احدهما مرفوعا والثاني ان يكون  
احدهما اعرف والثالث ان يكون الاعرف مقديما (كان لك الخيار في الثاني) وعلل  
جمع ذلك مفهومة بما قدمنا (قوله والافوه منفصل) اي ان لم يكن احدهما اعرف  
كاعطاك اياك او ان كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك فالثاني  
منفصل كما رأيت \* قوله (والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى اخرها  
وعسيت الى اخرها وجاء لولاك وعسالك الى اخرهما) انما كان المختار في خبر كان  
واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل  
الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كالجحى  
في الافعال الناقصة قال عمرو بن ابي ربيعة \* لئن كان اياه لقد حال بعدنا \* عن العهد  
والانسان قديغير \* وقال \* ليت هذا الليل شهر لانرى فيه عربيا \* ليس اياي واياك ولا  
نخشى رقبيا \* وقد جاء على ما حكى سيويه ليسني وكانني قال \* عددت قومي ٦ كعديد  
الطيس \* اذ ذهب القوم الكرام ليسني \* وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال  
عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود \* فالايكها وتكنه فانه \* اخوها غذته امه بلبانها \*  
ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته (قوله والاكثر لولا انت



الى اخرها ) يعنى ان الاولى ان يجىء بعد لولا غير التخصيضية ضمير مرفوع منفصل لانه  
 امامبتداً او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتداً فيجب على الالوجه  
 الثلاثة الانفصال وقد يجىء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه  
 منعه وقال هو خطأ والصحيح وروده وان كان قليلاً كقوله ٤ \* لولاك هذا العام الحج  
 \* قوله \* وكم موطن لولاى طحت كما هوى \* باجرامه • من قلة النبق منهوى \*  
 والضمير عند سيويه مجرور ولولا عنده حرف جر ههنا خاصة قال ولا يبعد ان يكون  
 لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف  
 جر مع انها مع غيره غير عاملة بل هى حرف يبتداً بعدها نحو لولا زيد ولولانت ومثل  
 ذلك بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها كما يجىء  
 وفي قوله نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زائداً كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق  
 في نحو لولاك لم افعل ظاهراً ولا يصح تقديره ( وقال ابو سعيد السيرافى الجار والمجرور  
 اى لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون  
 بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائداً فلا بد له من متعلق فيكون مفعولاً لذلك المتعلق  
 لامبتداً ( وعند الاخفش والقراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب  
 المرفوع عن المجرور في نحو ما انا كانت ( وان رجح مذهب سيويه بان التغيير عنده  
 تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه  
 تغيير اثني عشر ضميراً يرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض  
 ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا يجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل  
 وان كثر اذا كان مستعملاً هون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان اقل  
 وكذلك الاولى ان يجىء بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا الى عسين  
 لانه فعل وما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه  
 ثلاثة مذاهب ( قال سيويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع  
 والاشفاق تقول عساك ان تفعل كذا تحمله على لعل في اسمه فنصبه به وبقى خبره مقترنا  
 بان كما كان مقتضاه في الاصل ٧ اعنى في نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر من وجه  
 محمول على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بان  
 ٨ لان خبر لعل في الاصل خبر المبتداً ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في نحو  
 عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من  
 استعمال عسى زيد يخرج وذلك لجهم عسى على لعل في اسمه فاجروا خبره ايضا في  
 طرح ان مجرى خبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال  
 لعلك خارج وربما يجىء خبر لعل مضارعاً بان جلالها على عسى في الخبر وحده كما حل  
 عسى في عساك ان تفعل على لعل في اسمه وحده قال \* لعلك يوما ان تلم ملة ٩ \* وقال  
 بعضهم الخبر محذوف اى لعلك تهلك ان تلم ملة اى لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير  
 في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيويه عسى مغير عن اصله والضمائر جارية على

٤ صدره او مت بكفيها من  
 الهودج  
 • قوله ( من قلة النبق )  
 النبق الجبل الشاهق  
 ٦ كم ليث اعقن لى اذا اسبل  
 عربيت فكاننى اعظم الليثين  
 اقداما

٧ لان اصل خبر عسى  
 اقترانه بان نحو عسى  
 نسخته

٨ لان حق خبر لعل ان  
 يكون اسما صريحا او فعلا  
 بغير ان نسخته

٩ تمامه \* عليك من اللامى  
 يد عنك اجذما



القياس تبعاً لتغير عسى كما قال في لولاك وحل عسى على لعل في نسب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميراً كما كان جر لولا عنده مختصاً بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج اتفاقاً منهم واستدل على كون الضمير منصوباً بلحوق نون الوقاية في عساني قال \* ولي نفس اقول لها اذا ما \* تنازعني لعل او عساني \* لان هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة ( وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسماً لعسى وقولك ان تفعل او تفعل منصوب المحل خبرها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل (ونقل عن المبرد وجهان في نحو \* يا ابتاعك او عساك \* احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها واسم مضمير فيها مرفوع فيكون كقولهم \* عسى الغويرا بؤسا \* وهو ضعيف من وجوه احدها ان يجيء خبر عسى اسماً صريحاً شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجرداً نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك ففعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالاً من الكاف ويضم اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما تقول في قولك عساك تظفر بالمراد عسى الواصل اياك ظافراً او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالعبدى فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمير مفسر ظاهر ٤ وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم الى جانب الفعل فانصل به كافي ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتاعك او عساك على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاني زيد ليس الا اي ليس الجائي الازيدا واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل ضمارة كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما مر في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند الحاجة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبراً لان احدهما جثة والاخر حدث الا ان يقدر في احدهما مضاف اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجيء في افعال المقاربة \* قوله ( ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ومع المضارع عرباً عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان اخواتها مخير ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل ( اعلم عن نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء التنكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح والياء فرماه كاتين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما طردا للباب اولكون الكسر مقدر على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضى ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التأكيدي نحو

٢ قوله (يا ابتاعك) اوله \* نقول بنتي قدانا انا كما اى حان وقت رحيلك الى من تلتمس منه مالا ومنفعة ولعلك ان سافرت اصبت ما تحتاج اليه

٣ قوله (عسى الغويرا بؤسا) قال الاصمعي اصله انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم او اتاهم العدو فيه فقتلوهم فصار مثل لكل شئ يخاف ان يأتي منه شرو قال ابن الكلبي الغوير ماء لكذب معروف وهذا المثل تكلمت به الزباء كما تنكب قصيرا للخمى بالاجمال الطريق المنهج واخذ على الغوير ٤ وايضا لو كان كذا لكان عسى اياك اولى كما قلنا في كنت اياك لانه خبر المبتدأ نسخته



اضربني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني وضربتني وضربتني انما جار  
 لكون نوني الاعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل  
 من الكسر الذي للسالكين في نحو ﴿قل ادعوا الله﴾ واضرب اضرب لان الكسرة  
 العارضة للياء الزم من العارضة للسالكين في نحو قل ادعوا اذ الياء لكونها ضميرا  
 متصلا كجزء الكلمة وثانية الكامتين في نحو قل ادعوا مستثناة هـ ( فنقول تلزم هذه  
 النون جميع امثلة الماضي وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه  
 نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين  
 فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير الاولى نحو يضربني اونونا  
 التأكيد الخفيفة والثقيلة اولا وقوله ٦ هل تبلغني دارها شديدة \* لعنت بمحروم  
 الشراب مصرم \* نونه الاولى فيه خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون  
 الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونوني التأكيد وان كان اجماع المثليين  
 في الكل حاصل لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذا عراب الفعل ليس لمعنى  
 كما هو مذهب البصريين على ما يأتي في قسم الافعال فكلاهما لا مرلفظي بخلاف نون  
 الضمير ونوني التأكيد هذا على مذهب من قال المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان  
 الثقل جاء منها لامن نون الاعراب اما على قول سيويه وهو ان المحذوف نون  
 الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فاعلة في عدم حذف نون  
 الضمير ونوني التأكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف  
 نون الوقاية مع نون الضمير لضرورة قال \* ٧ تراه كالتغام يعل مسكا \* يسوء الغاليات  
 اذا فليتي \* ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذا الفاعل لا يحذف وقد تدغم نون  
 الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلاثة اوجه حذف احدهما  
 وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى  
 ﴿ اتحاجونني ﴾ على الثلاثة ( قوله ولدن ) حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند  
 سيويه والزجاج الال للضرورة وغند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة  
 لثبوتها في السبع وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المصنف امامع الماضي او مع ليت  
 ومن وعن لكانه تبع الجزولي فانه قال في لدن انت مخير والقراءة حملتها على ما قال  
 والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم  
 وانما لم يأتوا بها في على والى ولدى وان كان آخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لانهم  
 من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا  
 او واو او ياء تحركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كاتين في باب الاضافة  
 فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو فتاى ورحاى وعصاى وقاضى في قاضى ومسلمى  
 في مسلمين وعشرى ومسلمى في عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين ( فان قلت  
 فكان يجب ان لا تجلب ايضا في نحو يدعوني وضربوني واضربوني ورماني  
 وضرباني واضرباني واضربني وان يقولوا يدعى واضربى واضربى ورمى

٥ الصواب مستثناة كما  
 صحح في بعض النسخ  
 ٦ قوله (هل يبلغني دارها  
 شديدة لعنت بمحروم  
 الشراب) الشدييات من  
 النوق منسوبة الى موضع  
 بالين ويقال منسوبة الى  
 محل يقال له شدن المحروم  
 المنوع والمصرم المقطوع  
 والشراب اللبن اى هل  
 تلحقني دارها ناقة كانها  
 فعل قد دعى عليها ان  
 يقطع لبنها لثلاثه  
 قوتها

٧ قوله (تراه كالتغام)  
 التغام بالفتح نبت يكون  
 بالجلل يبيض اذا يبس يشبهه  
 الشيب ويقال له بالفارسية  
 در منه اسيد (قوله اذا  
 فليتي) من فليت رأسه من  
 القمل



وضرباي واضرباي ( قلت ذلك اجزاء لباب الفعل مجرى واحدا وجلا للفرع على الاصل لان الاصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ولولم تجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل به الضمائر المذكورة ( قوله وان واخواتها ) يعنى باخواتها ان وكائن ولكن واماليت ولعل فسيجيء حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشايتها الفعل على مايجيى في الحروف واما جواز حذفها فلان الاالحاق للمشابهة لا بالاصالة ولا اجتماع الامثال في ان وان وكائن ولكن ان اخلقت مع كثرة استعمالها ( قوله ويختار في ليت ) المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية لايجوز فيه الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيويه وغيره قال \* كنية جابر اذ قال لبي \* اصادفه وافقد بعض مالى \* ( قوله من وعن وقد وقط ) كذا قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا تجوز الا في الشعر قال \* ابها السائل عنهم وعنى \* لست من قيس ولا قيس منى \* وقال \* ٢ قدى من نصر الخبيبين قدى \* ٣ ليس الامام بالشحيح المحدث \* ( وانما الحلق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اى للمحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على القتح والضم اللازمين ) قال سيويه يقال في لدلى ولو اضفت الكاف الجارة الى الياء لقلت ما انت كى لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذوزون ويعدان من الاسماء المتكئة بلزومهما السكون الذى لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل فى الحاق النون ( قوله وعكسها لعل ) اى حذفها معه اولى لاجتماع اللامات فيه وهى مشابهة للنون قريبة منها فى المخرج وليس بين الاولى والاخيرتين الاحرف واحد اعنى العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف فى بجل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قدوقط لكراهة لام ساكنة قبل النون وتعرس النطق بها ولفظ ليس كليت اى ان الاثبات معها اولى كما قال \* عليه رجلا ليسنى \* وجاء ليسى قال \* اذهب القوم الكرام ليسى \* جلا على غيرى وجاء عساي جلا على لعلى والاكثر عسانى ويجوز الحاقها فى اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا فى الاصل حكى يونس عليكنى وحكى الفراء مكانكى وقوله \* وليس حاملنى الابن جال \* شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا فى باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون فى فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربى منك وما احسنى وما اجلى ( قال السيرا فى لست ادرى عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم فى افعال زيدا لانه اسم عندهم فى الاصل \* قوله ( ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فضلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعال من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ مابعد خبره ) قوله قبل العوامل نحو زيد هو المنطلق ( قوله وبعدها ) اى بعد

٢ قوله قدى من نصر الخبيبين قدى ( خبيب اسم رجل هو خبيب بن عبد الله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بابى خبيب والخبيان عبد الله بن الزبير وابنه ويقال هو واخوه مصعب ومن روى فى البيت صيغة الجمع ارادثلثتهم قال ابن السكيت اراد اباخبيب ومن كان على رايه

٣ قوله ( ليس الامام آه ) قيل انما قال ذلك لان عبد الله كان معروفا بالبخل حتى حكى ان اعرابيا جاءه مستنحما فلم يدفع اليه شيئا فقال لعن الله ناقة جلتنى اليك فقال عبد الله انها وراكبها ولما كان قد بمعنى حسب اسقط النون فى قدى فقال قدى بدون النون كما يقال حسبى بدونها



دخول عوامل المبتدأ والخبر وهو باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما المجازية نحو ما زيد هو القائم وباب كان نحو كنت انت الرقيب ( قوله صيغة مرفوع ) لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجي هل هو ضمير اولا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع ( قوله مطابق للمبتدأ ) اى في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو ﴿ انى انا الله وانه هو الغفور وانك انت العزيز ﴾ ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب كقوله ﴿ وكائن بالا باطح من صديق ﴾ يرانى لواصبت هو المصابا ﴿ اى يرى مصابى هو المصاب ( قوله يسمى فضلا ) هذا فى اصطلاح البصريين ( قال المتأخرون انماسمى فضلا لانه فصل به بين كون مابعدنا نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان توهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فيجئت بالفصل ليتعين كونه خبر الاصفة ( وقال الخليل وسيبويه سمي فضلا لفصله الاسم الذى قبله انه مابعد ٦ بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره ومأل المعنيين الى شئ واحد الا ان تقديرهما احسن من تقديرهم ( و الكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل فى الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجي ابعده مبتدأ بلا ناسخ او منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذالام تعريف صالحا لو وصف المبتدأ به ٧ وذلك لانه اذا دخل على المبتدأ ناسخ يميزه الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابيهما نحو كان او ان او ما المجازية لم يحتج الى الفصل واذا كان المبتدأ نكرة لم يؤت بالفصل لانه يفيد التأكيد ولا تؤكد النكرة الا بما سبق استثناءه فى باب التأكيد وانما قلنا ان الفصل يفيد التأكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تأكيده لانه يجي بعد الظاهر ٨ والضمير لا يؤكده الظاهر فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو ﴿ انك لانت الحليم ﴾ ولا يقال ان زيدا لنفسه قائما وقد يجمع بين النفس والتأكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى ﴿ فسجد الملائكة كلهم اجمعون ﴾ ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد و اجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه فى منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت اولهما فضلا والثانى تأكيده لان الفصل كالتأكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتأكيد نحو اظنه هو لقائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدأ الذى يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا امن من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذى بعده الفصل ان يكون معرفة باللام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتأكيد فناسب ذلك تأكيده المبتدأ بالفصل فالمبتدأ المخبر عنه بنى اللام ان كان معرفة بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام ﴿ الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة ﴾

٦ ودلالته على ان مابعد  
نسخه

٧ وانما قلنا كان القياس  
بجيه بعد المبتدأ الخالى من  
النواسخ او الداخلى عليه  
فمل القلب لانه اذا دخل  
على المبتدأ كان وان او ما  
تميز الخبر عن النعت لمخالفة  
اعرابه لاعراب الاسم وانما  
قلنا كان حق المبتدأ ان يكون  
معرفة لان الفصل يفيد  
التأكيد لان معنى نسخه  
٨ والضمير ولا يؤكده الظاهر  
بالضمير نسخه



اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الامال ودين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتدأ لام الجنس فان خبر المعرفة باللام مقصور على المبتدأ سواء كان اللام في الخبر للجنس نحو ﴿ انت العزيز الحكيم ﴾ اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل اول العهد نحو رأيت الكريم وانت الكريم اي انت ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القائم او زائدا داخلا في الموصول نحو انت الذي قال كذا ( ٩ ) ثم انه اتسع في الفصل فادخل حيث لا لبس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتدأ والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وان زيدا هو القائم وعند كون المبتدأ ضميرا نحو ﴿ انى انا الغفور الرحيم ﴾ وعند كون الخبر فعل التفضيل لمشا بهته ذا اللام ووجه المشابهة له كون مخصصه حرفا يقتضيها افعال التفضيل معنى اعنى من فهمى ملتبسة به ومتحدة معه كما ان مخصص ذى اللام حرف متحدة معه اى اللام ومن ممة جاز وما يحسن بالرجل خيرا منك ان يفعل كذا ولوكون من التفضيلية كاللام معنى لا يعمال فلا تقول الافضل من زيد كما يجيى في بابه ( وجوز اهل المدينة مجيى الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خيرا منك ) قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة تصير هم اياه لغوا يعنى اذا كان مستبعدا في المعرفة مع انه قياسه كما مر فاظنك بالنكرة ( واجاز الجزولى وقوعه بين افعلى تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو ولست اعرف به شاهدا قاطعا ٢ وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رأيت زيدا هو مثلك وهو غير و كذا جوز نحو رأيت زيدا هو مثلك وهو غيرك في صورة المعرفة و امتناع دخول اللام عليهما ٣ وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تعالى ﴿ انى انا اخوك ﴾ وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو انى انا زيد ٤ والحق ان كل هذا ادعاء ولم يثبت صحتها بينة من قرآن او كلام موثوق به ونحو قوله تعالى ( انى انا خوك ) ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدأ ما بعده خبره والجملة خبر ان بلى لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورأيت زيدا هو مثلك او غير وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فضلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغى ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعال التفضيل كاذ كرسيويه ( واجاز المازنى وقوعه قبل المضارع لمشا بهته للاسم و امتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال تعالى ( ومكر اولئك هو يبور ) قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضى لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كأنه اسم امتنع دخول اللام عليه وهذا الذى قاله دعوى ايضا بلا حجة وقوله تعالى ( ومكر اولئك هو يبور ) ليس بنص في كونه فضلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشئ كقوله تعالى ( وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحي )

٩ وفي بعض النسخ توسط هنا قوله الا تى وانما جى بصيغة ضمير مرفوع الى قوله وهذا الذى ذكرنا هو الغرض من الفصل فى الاصل كما هو فى هذه النسخ  
٢ نحو رأيت خيرا من زيد هو افضل من عمرو ونسخه  
٣ ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغى ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او معرفة او نكرة هي افعال التفضيل وكذا نسخه  
٤ ولو ثبت نحو اظنك انت اخاك و اظنك وانت زيدا لصح قولهم و جاز آه نسخه

٥ وما استدل به من نحو نسخه



وروى عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة ( هؤلاء بناتى هن اطهر لكم )  
 بالنصب وكذا روى عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان فى لحنه  
 يعنى بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجاز وا الفصل بين الخبرين اذا كان للبتدا  
 خبران معرفان باللام نحو هذا الخلو هو الحامض حتى لا يلبس الخبر الثانى بنعت الاول  
 وانا لاعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو القائم زيداً منهم  
 من التباس الخبر بالصفة اذا لصفة لا يتقدم على الموصوف ( وجوزه الكسائى كاجاز  
 نحو قوله تعالى ( كنت انت الرقيب عليهم ) مع الا من من اللبس هذا وانما حى بصيغة  
 ضمير مرفوع منفصل مطابق للبتدا ليكون فى صورة مبتداً ثان ما بعده خبره والجملة  
 خبر المبتداً الاول فيتميز بهذا السبب ذواللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس  
 بمبتداً حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده فى نحو ظننت زيدا هو القائم وكنت انت  
 القائم ثم لما كان الغرض المهم من الاثيان بالفصل ما ذكرنا اى دفع التباس الخبر الذى بعده  
 بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعنى افادة المعنى فى غيره صار حرفاً وانخلع عنه لباس  
 الاسمية فلزم صيغة معينة اى صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب  
 كاذكرنا لان الحرف عديمة التصرف لكنه بقى فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية  
 اعنى كونه مفرداً ومثنى ومجموعاً ومذكراً ومؤنثاً ومتكلماً ومخاطباً وغائباً لعدم عراقته  
 فى الحرفية ومثله كاف الخطاب فى هذا التصرف لما تجرد عن من الاسمية ودخله معنى  
 الحرفية اى افادته فى غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذى قبله مخاطباً به واحد  
 او مثنى او مجموع مذكر او مؤنث فانه صار حرفاً مع بقاء التصرف المذكور فيه ( فان  
 قلت قلنا اسما كثيرة مفيدة للمعنى فى غيرها كالاسماء الاستفهامية والشرطية مع بقائها على  
 الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك ( قلت بينهما فرق وذلك ان اسما  
 الاستفهام والشرط ٦ دالة على معنى فى انفسها ودالة على معنى فى غيرها والفصل  
 وكاف الخطاب الحرفية لا يد لان الاعلى معنى فى غيرهما وقد تقدم فى حد الاسم ان الحد  
 الصحيح للحرف ان يقال هو الذى لا يدل الاعلى معنى فى غيره ولا يقال هو ما دل على  
 معنى فى غيره ( اعلم انه انما يتعين فضلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر  
 وكان ما بعده منصوباً نحو كان زيد هو المنطلق او اذا دخلها لام الام ابتداء وانتصب  
 ما بعدها وان كانت ايضا بعد مضمير نحو ان كنت لان الكريم وذلك لانها اذا كانت  
 بعد مضمير باللام ابتداء جاز كونه جاز كونه تاً كيداً لذلك الضمير نحو ( انه هو الغفور ) فانه  
 قد يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع كما مر فى باب الابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر  
 وانتصب ما بعدها فانها لا تكون تاً كيداً لان المظهر لا يؤكد بالمضمير ولا تكون مبتدأة  
 لا تنصب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام  
 الابتداء على التاً كيد ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعدها ٧ وقوله تعالى ( انك لانت الحليم )  
 يحتمل ان يكون مبتدأً وفصلاً ولا يجوز كونه تاً كيداً لاجل اللام كما ذكرنا ( قوله ولا  
 موضع له عند الخليل ) الاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا الغيت

٦ معنى الحرفية مدلولها  
 ضمناً لا مطابقة ولم يوضع  
 مجرد الاستفهام والشرط  
 بل لمعنى الاسمية ثم حذف  
 حروف الشرط

والاستفهام قبلها لكثرة  
 الاستعمال وضمنت  
 معانيها كما تقدم فى حد  
 الاسم بخلاف الفصل  
 وكاف الخطاب فى ذلك  
 فان معنى الحرفية اى كون  
 ما بعده خبراً لصفة وكون  
 المخاطب باسم الاشارة  
 واحداً او غيره مدلولاً  
 الكلمتين مطابقة ولم  
 يؤت بهما الا لهذا  
 الغرض فقط فلذا حكم  
 بحر فيتهما وهذا الذى  
 ذكرنا هو الغرض من  
 الفصل فى الاصل قوله  
 ولا موضع آه نسخه  
 ٧ فى قوله تعالى ( انه  
 هو الغفور ) يحتمل  
 الصيغة كونها فصلاً  
 وتاً كيداً ومبتدأً وفى آه  
 نسخه



٨ ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تأكيداً للنصب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع يؤكد آه

٩ وانما يتعين فضليته اذا كان بعد اسم ظاهر او كان مابعد منصوباً اما الاول فلانه لا يتحمل التأكيد اذن واما الثاني فلانه لا يتحمل اذن كونه مبتدأ ما بعده خبره ويتعين ايضا اذا دخله لام الابتداء وانصب ما بعدها نحو ان كان زيد له والمنطلق واما في غير هذين الموضعين فتحتمل ايضا كونه تأكيداً ان كان قبله ضمير نحو انه هو الغفور ومبتدأ ان كان مابعده مرفوعاً نحو زيد هو المنطلق او دخل عليه لام الابتداء نحو انت الحليم قوله آه ٢ والجملة الاسمية وهي ابواه هما اللذان

٢ ( قوله سمع ضوضاء وجلبة ) الضوضاء اصوات الناس والجلبة الاصوات

٣ ( قوله حتى ما تأتي الخزابق ) الخزابق الجماعة من الناس والطيرو التحل وغيرها

في نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس سهلاً كالغاء الحرف ( وقال بعض البصريين انه حرف استنكاراً لخلو الاسم عن الاعراب لفظاً ومحلاً ولما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه ( والكوفيون يجعلون له محلاً من الاعراب ويقولون هو تأكيداً لما قبله ٨ فان ضمير المرفوع قديؤكده المنصوب والمجرور كما مر في باب التأكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت ( ويرد عليهم ان المضمير لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القائم ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تأكيد الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه ككريم ( وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم مابعده لانه يقع مع مابعد كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو \* انتك لانت الحليم \* وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نر اسماً يتبع مابعد في الاعراب ٩ ( قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ مابعد خبره ) فلا ينصب مابعد في باب كان وباب علمت وما المجازية وعليه ما نقل في غير السبعة \* ولكن كانوا هم الظالمون \* وان ترن انا اقل \* بالرفع وقوله عليه الصلاة والسلام \* كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه او ينصرانه \* فيه ثلثة اوجه احدها ان في يكون ضمير الشأن والثاني ان فيه ضمير المولود وقوله ابواه هما اللذان جملة خير كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان ٢ وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروى هما اللذان فابواه اسم كان والذين خبره وهما فصل \* قوله ( ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلاً ومتصلاً مستتراً وبارزاً على حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوباً بضعيف الامع ان اذا خففت فانه لازم ) قوله ضمير غائب ان لم يكن غائباً دون الفصل فانه يكون غائباً وحاضراً كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشأن والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالعود اليه امام ذكره وهو الاغلب او مؤنثاً كما يجيء وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤل عنه بسؤال مقدر تقول مثلاً هو الامير مقبلاً كانه ٢ سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فيسأل ما الشأن والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشأن هذا فلما كان العود اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتبعه بلا فصل لانه معين للمسؤل عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدآت لكن سميت تفسيراً لما بينته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشأن فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعنى به فلا يقال مثلاً هو الذباب بطير وقديؤكده عن ضمير الامر المستفهم عنه تقديراً بالمفرد تقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية قال ابو الطيب \* هو البين ٣ حتى ما تأتي الخزابق \* كانه قال اي شيء وقع من المصائب فقال هو البين وقوله حتى ما تأتي مبنى على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى



لايتأني جامات الابل ايضا ( واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشأن مفرد مؤل بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان او الزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به ( وكذا اجاز نحو ظنته قائما زيد او الزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم اخواك وما هو بذهاب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الانحو ليس بقائمين اخواك وما هو بذهاب الزيدان ٤ على ان يكون اخواك اسم ليس بقائمين خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير الشأن والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها ( و ذكر السيراني تجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو بذهاب الزيدان وجهها وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون ضمير الشأن مفسرا بجملة وفيما ذكر نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما تكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفس مالا على المبتدأ بعدها فخير ما في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد ( وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذهابين اخواك وما هو بذهاب زيد على ان في ليس ضمير الشأن قال لان الشأن تفسيره جملة ولا يكون الباء في خبر ما وليس الا اذا كان مفردا واما قوله تعالى ﴿ وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر ﴾ فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل لو يعمر وان يعمر بدل من هو او يكون هورا جمعا الى احدهم وان يعمر فاعل بمزحزحه نحو ما زيد بنافعه فضله ( والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشأن لانها مفسرة فالاولى استغناء جزئها عن مفسر ( واجاز الكوفيون عدم التصريح باحد جزئها نحو انه ضربت وانه قامت وليس لهم به شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشأن مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره لما مر في باب المبتدأ ه ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه لثلايزول الابهام المقصود منه ولا يؤكد لانه اشد ابهاما من المنكرو لا تؤكد النكرات ويختار تأنيث الضمير لرجوعه الى المؤنث اى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنثا لقصد المطابقة لالان مفسره ذلك المؤنث كقوله تعالى ﴿ فانها لاتعمى الابصار ﴾ وقوله ﴿ على انها تعفو الكلوم واما ﴾ يؤكل بالادنى وان جل ما يعضى \* والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلا فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القرآن مجرزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود منهم فلا يراعى مطابقتهم للفضلات وتأنيثه وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذالم يدخله نواسخ المبتدأ فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى ﴿ فانها لاتعمى الابصار ﴾ وتقول ما هو قائم زيد ( قوله ويكون منفصلا ) وذلك اذا كان مبتدأ او اسم ما ( ويكون متصلا منصوبا بارزا في بابي ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد ( قوله وحذفه منصوبا ضعيفا ) لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذا خبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الامع القرينة الدالة عليه ومجوز

٤ على ان يكون خبرا مقدا واسم ليس اخواك او ضمير الشأن واجاز السيراني ما هو بذهاب اخواك لان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبر ما وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما تكون جملة اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النسق لاعلى المبتدأ عند البصريين وبعض البصريين لا يجوز نحو ليس بذهابين اخواك وما هو بذهاب زيد على ان في ليس ضمير الشأن قال لان الشأن تفسيره جملة ولا يكون في ابتداء الجملة الباء واما قوله تعالى آه ه ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه كل هذا لثلايزول الابهام المقصود منه ويختار آه نسخه



حذفه منصوباً مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ٦ \* ان من يدخل الكنيسة يوماً \* يلق فيها جثاً ذر او طباء \* وقوله \* ان من لام في بني بنت حسان \* الله واعصه في الخطوب \* وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كالمجازة كما مر في باب المبتدأ (قوله الامع ان اذا خففت فانه لازم) اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر (وقال المصنف كما يجيء في باب الحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله \* فلوانك في يوم الرحاء سألتني \* فراقك ٧ والاكثر مع الالغاء ظاهراً لانها تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة الملقاة فانها اذا الغيت ظاهراً الغيت مطلقاً ولم تعمل تقديرًا وانما عملت المفتوحة الملقاة ظاهراً في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط (وانما طلبوا الارتباط النقطي بينهما لارتباط بينهما معنوي تام وذلك انها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير المفرد اي المصدر اذ هي حرف مصدرى فكأن ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرًا في حال الغائها لفظاً وقد اجاز سيويه ٨ الغاؤها لفظاً وتقديرًا كالمكسورة فتكون كالمصدرية هي مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا يربط بينهما لفظاً ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس بعيد (واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصاً بضمير المتكلم ثم مخاطب ثم الغائب ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا وانت وهو قلتما \* قوله (اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر ولثناه دان ودين وللمؤنث تاوتى وته وذه وذي ولثناه تان وتين ولجمعهما اولاء مدا وقصرا ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذلك الى ذا كن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذلك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشدتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا وهنا فلذلك خاصة) اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام ٢ او الكلمة ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في ازيد ضارب والنفي في ما ضرب عمرو والتني والترجي والابتداء والانهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها حروف النفي وليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجرى مجرى الحرف في عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني المختلفة ٣ وكتغير الصيغة في الجمع والمضمر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وقولنا غير المشتقة احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحوها وفي اسماء الحروف وحلت البواقي نحو اولاء واولى عليها وقيل آه نسخه

٦ وهو للاختل  
٧ ومع الالغاء ظاهراً  
فالاكثر على انها تعمل  
آه نسخه  
٨ ان يكون الالغاء فيها  
كالالغاء في المكسورة اعني  
لا يكون لها عمل لالفاظها  
ولتقديرها نسخه  
٢ او الكلم بعد ثبوتها  
ان آه نسخه  
٣ وكية النسبة وكتغير  
البنية وحده في نحو غرفة  
وغرف وكسرة وكسر  
وكتغيرها مع زيادة حرف  
كما في التصغير وبعض  
جوع التكسير وقولنا  
في الاغلب احتراز عن  
اسماء الاشارة وبقولنا  
يدخل الكلم بعد ثبوتها  
يخرج معاني المصادر  
المشتق منها الافعال  
والاسماء لان تلك المعاني  
لا تدخل الكلم بعد ثبوتها  
وصوغها ثم نقول لما كانت  
الاشارة معنى يدخل الكلم  
كالرجل والفرس في قولك  
هذا الرجل وذاك الفرس  
ولم يوضع لها حرف يدل  
عليها صارت اسماً  
الاشارة كالتضمنة معنى  
الحرف وقيل انما بنيت  
لان وضع بعضها نحو ذا  
وتا وذي وتى وضع  
الحروف وحلت البواقي نحو اولاء واولى عليها وقيل آه نسخه



معينة او بشخص معين  
فالجواب آه نسخة  
٥ قوله (لان الاشارة جزء  
المحدود) بل هي قيد  
المحدود مع استغنائه عن  
الحد وما ذكره المص  
انما يتجه اذا حد الاشارة  
بما ذكر فيه المشار اليه  
فيجاب بان المحدود هو  
المعنى الاصطلاحي

٢ المنقلبة هي نسخة

٣ لان التغيرات الى الاخر  
اسرع و حذفها اكثر  
ففي موضع الاحتمال يحتمل  
الكلمة على الاغلب  
وقيل اصله آه نسخة

٤ (قوله كسه) سه اصله  
سته بدليل جمعه على استاه  
مثل جبل و اجال حذفت  
عين الفعل اعتبارا فقبل  
سه وهو العجز و قد يراد  
به حقة الدبر و في الحديث  
العين و كاء السه و قد  
تحذف اللام و يعوض  
منه الالف في الاول فيقال  
است

٥ و قلبت اللام و حذفت  
العين مع وجود اللام  
غير كثير فلا جرم كان  
القول الاول اولى و ان  
كان يترجح هذا القول  
بكون باب طويت اكثر من  
باب حيت و قال آه نسخة

الاشارة معنى ولم يوضع لهذا المعنى حرف فكان حقها ان تكون كاسماء الشرط  
والاستفهام على ما ذكرنا في حد الاسم حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها  
و ضمنت معناهما فتكون اسماء الاشارة كالتضمنة لمعنى الحرف ( و قيل انما بنيت لاحتياجها  
الى القرينة الرافعة لابهائها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل  
كاحتياج الحرف الى غيره ( فان قلت المضمرات و جمع المظهرات وخاصة ما فيه لام  
العهد داخله في هذا الحد لان المضمر يشار به الى الموعود اليه والمظهرات ٤ ان كانت  
نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالى واحد معين  
( فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اي بالجوارح والاعضاء  
لا عقلية والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها للمشار اليه اشارة عقلية ذهنية فلم يحتج  
في الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون  
الذهنية فالاصل على هذا ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد  
فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصيره كالمشاهد وكذلك ان اشير  
بها الى ما يستحيل احساسه و مشاهدته نحو ﴿ ذلكم الله و ذلكما بما علمني ربي ﴾ قال  
المصنف ما معناه انه ليس حده لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور  
كالزم من قولهم العلم ما ووجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح  
النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم  
الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اي  
اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم  
حتى يلزم الدور ههنا كالزم هناك ( قلت هذا السؤال غير وارد و الاشارة في قوله اسماء  
الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التي تكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي  
وانما يرد السؤال ٥ لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد  
وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء  
ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد ( قوله ذا المذكر ) قال الاخفش هو من مضاعف الياء  
لان سيويه حكي فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب نحو نحيوت فلما مد ايضاياء و اصله ذبي  
بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتبارا اولا كما في بدو دم  
ثم قلبت العين الف لان المحذوف اعتبارا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الا ترى الى  
نحو مرتو ( فان قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها ٢ والمقلوب هو اللام  
المتحركة ( قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام ٣ لكونها في موضع التغيير ومن ثم  
قل المحذوف العين اعتبارا ٤ كسه و كثر المحذوف اللام كدم و يدوغد ونحوها وقيل  
اصله ذوى لان باب طويت اكثر من باب حيت ثم امان نقول حذفت اللام فقلبت العين  
الفا و الامالة تمنعه و امان نقول حذفت العين ٥ وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله  
من باب حيت اولى ( وقال الكوفيون الاسم الدال وحدها والالف زائدة لان تثنيته دان  
بحذفها والذي حل البصريين على جعله من الثلاثية لان الثنائية غلبة احكام الاسماء



٦ فتحكم عليه بانه ثلاثي  
كالاسماء المتمكنة وبه يدفع  
قول الكوفيين نسخه

المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وجمعه وتحقيره ٦ ويضعف بذلك قول  
الكوفيين ( والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لا اجتماع الالفين ولم يرد الي اصله  
فرقا بين المتمكن وغيره نحو قتيان وغيره كحذف الياء في اللذان ) قال ابن يعيش لا بأس  
بان نقول هوشاي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة  
كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها حرف  
لين وسمى بها ولو كان اصله ثلثة قلت ذاي رداله الي اصله ومشاه فان بحذف الالف  
للساكنين كما ذكرنا ( قال الاكثرون ان المثني مبنى لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع  
وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحد ولوبنيت عليه لقليل ذيان فذان صيغة للرفع  
وذان صيغة اخرى للنصب والجر ) وقال بعضهم بل هو معرب لا اختلاف آخره باختلاف  
العوامل وادعاء ان كل واحدة منهما صيغة مستأنفة خلاف الظاهر ( فقال الزجاج  
لم يبن شي من المثني لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثني على نهج واحد اذا كانت التثنية  
لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا  
وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان والذين كما في ذان وذين  
وقد جاء ذان وتان والذنان والتنان في الاحوال الثلاث وعليه حل بعضهم قوله تعالى  
﴿ان هذان﴾ وللمؤنث تا وذى بقلب ذال ذاتاء حتى صارتا او قلب الفه ياء حتى صار  
ذى وذلك لان التاء والياء قد تكونان للتأنيث كضارية وتضريين فنامن ذا كالتى  
من الذى وذى من ذا كهى من هووتى بالجمع بين التاء والياء ولانقول ان التاء والياء ههنا  
علامة التأنيث بل نقول تخصيص ابداهما بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض  
المواضع علامتى التأنيث كما في اخت و بنت وكلتا فان تانها ليست علامة التأنيث وذه  
بقلب ياء ذى هاء ٧ واصل ذلك ان يقلب هاء في الوقف لبيان الياء كما يجي في باب الوقف  
ثم يجري الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الاصل ايضاوته بقلب الذال تاء وقد يكسر  
الهاء آن باختلاس اى من غير صلة نحو ذه وته في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر  
ذهى وتهى بياء ساكنة وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يجي في بابه ( وقد يقال  
في المؤنث ذاة ولشاه تان وتين على الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعهما اولاء عاقلا  
كان او غيره قال \* ذم المنازل بعدمزلة اللوى \* والعيش بعد اولئك الايام \* وقد ينون  
مكسورا ويكون التنوين للتكثير كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون فأنتهما البعد  
حتى يصير المشار اليهم كالمكسورين فيكون اولاء كاولئك وقد يقصر فيكتب بالياء لان  
الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستئصال اكتناف ثقيلين للكلمة وهما الضمة في الاول  
والواو في الاخير ولهذا يكتب اهل الكوفة الف نحو القوي والضحى بالياء مع ان  
اصلها واو ومن ثم يثنى بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان  
انقه عن واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة  
الاخيرة نحو الاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طومار واما قولهم  
هولاء على وزن توراب قال \* تجلد لا يقل هولاء هذا \* بكى لما بكى اسفا وغيظا \* فليس

٧ كما قالوا في هنية هنية  
لان الهاء يكون عوضا  
في الوقف من علامة  
التأنيث التي هي التاء  
فشبهت الياء بالتاء في ابدال  
الهاء عنها وان كان في  
الوصل وتاه آه نسخه



بلغه بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الفها وقلب همزة اولاء واوا ( قوله ويلحق بها  
 حرف التنبيه ) يعنى ها ٢ انما تلحق من جملة المفردات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف  
 اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم ٣ الحسية فجئ في اوائلها  
 بحروف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اى شئ يشير من الاشياء  
 الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط  
 لافى البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا من  
 هناك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذى يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار  
 المتوسط الذى ربما يحول بينه ٤ وبينه حائل ولم يدخل فى البعيد الذى لا يمكن ابصاره  
 اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس فى مرأى فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام ( قوله  
 ويتصل بها حرف الخطاب ) قد دللنا عند ذكر الفصل على كون هذه الكاف حرفا  
 لا اسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع  
 ذلك كما فى كاف ضربتك ٥ ولندكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون  
 القريب ٦ فان فائدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل ( فنقول ان وضع اسماء الاشارة  
 للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه حسا ولا يشار بالاشارة الحسية فى الاغلب الا  
 الى الحاضر القريب الذى يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به وكان متممضا  
 بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب  
 اثنان فى كلام واحد الا ان يجمعوا فى كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما واتما فعلتما او بعطف  
 احدهما على الآخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد  
 الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك اعنى اخرجته الكاف  
 عن ان يقع مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هذا كما لا تقول يا غلامك ولا غلامك  
 قلت كذا فالكاف توجب كون ما وليته غائبا فى التعبير عنه نحو غلامك قال كذا وان لم  
 يمتنع حضوره اذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب فلما وردت الكاف فى اسم  
 الاشارة معنى الغيبة وقد كان ٧ كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه  
 القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال المتوسط فاذا اردت  
 التنصيص على البعد جئت بعلامته وهى اللام فقلت ذلك ثم نقول لفظ ذلك  
 يصح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه اولائم يؤتى باسم  
 الاشارة تقول فى العين جاني رجل فقلت لذلك الرجل وفى المعنى تضاربوا ضربا  
 بليغا فهالنى ذلك الضرب ( ٨ وانما يورد اسم الاشارة بلفظ البعد لان المحكى  
 عنه غائب ويجوز فى هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب  
 نحو قلت لهذا الرجل وهالنى هذا الضرب اى هذا المذكور عن قريب ٦ لان المحكى  
 عنه وان كان غائبا الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضرا وكذا يجوز ذلك فى القول  
 المسموع عن قريب ذكر اسم اشارته بلفظ الغيبة والبعد كما تقول بالله الطالب الغالب  
 وذلك قسم عظيم لافعلن قال تعالى ﴿ كذلك يضرب الله للناس امثالهم ﴾ مشيرا بذلك

٢ وهى كما يجيئ فى الحروف  
 تلحق الجمل فى تاء عذرة على  
 خلاف فيها هل هى  
 مفصولة من اسم الاشارة  
 او لا كما يجيئ وتلحق من  
 المفردات اسماء الاشارة  
 فقط كثيرا وانما كثر دخولها  
 فيها لان آه

نسخه

٣ باليد او بجارحة اخرى  
 الى المشار اليه  
 ٤ وبين المتكلم نسخه  
 ٥ وبك وقد ذكرنا هناك  
 فائدتها نسخه  
 ٦ ( قوله فائدتها ) وتلك  
 الفائدة كون اسم الاشارة  
 التى قبله مخاطبا به واحد  
 او مثنى او مجموع مذكر  
 او مؤنث  
 ٧ هو موضوع

٨ وانما يجيئ باسم الاشارة  
 بلفظ الغيبة نسخه  
 ٦ وكذا يجوز ذلك فى المعنى  
 الحاضر اذا تقدم ذكره  
 ذكر اسم الاشارة بلفظ  
 الغيبة والبعد نسخه



الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ﴿ ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم ﴾ الآية ٧ وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال سماعه فصار في حكم الغائب البعيد والاعراب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فتقول وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى ﴿ فذلكن الذي لمتنني فيه ﴾ ويجوز ان يكون قوله تعالى ﴿ ذلك الكتاب ﴾ من باب عظمة المشار اليه او المشير وقوله ﴿ فقلت له ٨ والرمح يأطرمته ﴾ تأمل خفافا اني انادلكا ﴿ من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت ونحو ذلك ( فتقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة كالشخص البعيد والمعاني مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اذن اعنى ذلك ونحوه كضمير الغائب يحتاج الى المذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير راجع الى ما قبله وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلى وابصروا نظر و كلا ليس ونم و بنس و حسبت وكذا رويد والنجاء و جهل و ارايت بمعنى اخبرني كما يجيء ( قوله ويقال ذاللقريب الى آخره ) للارأى المصنف اثر استعمال ذى القرب من اسماء الاشارة في موضع ذى البعيد منها وبالعكس لضرب من التأويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقرب وبعضها بالبعيد فلم يأخذ مذهبها ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذاللقريب يعنى لم يحقق ذلك عندي ( واقول انا لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقرب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فذهب بعضهم انه لا واسطة بين البعيد والقريب كما في حروف النداء على ما يجيء فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد ( وجهورهم على ان بين البعيد والقريب واسطة فقالوا ذائم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول ءالك و للؤنث تي وتاوذى وته وذه بسكون الهائين وبكسرهما ايضا امامع اختلاس او مع اشباع كما تقدم وذات ثم تيك وهى كثيرة الاستعمال وتاك وهى دونها واما ذيك فقد اوردها الزمخشري وابن مالك وفي الصحاح لاتقل ذيك فانه خطأ ثم تلك وهى كثيرة وتلك بفتح التاء وتلك وتالك ثلاثها قليلة ٩ وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واحذفها فحركت اللام بالكسر لساكنين وكذا في تيك لان الياء التى بعد الفتحه قريبة من الالف فى الخفة واما تلك فادخلت اللام التى فيها على تى ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرين والياء بل بقيت على سكونها فحذفت الياء لساكنين واما تلك فحذف الف تا فلغة قليلة ولشئى ذان و ذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو فى المثنيين بدل من اللام فى ذلك

٧ لان المعنى لا يدركه الحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو فى حكم الغائب آه نسخته ٨ قوله ( والرمح يأطر منه ) اطرت القوس اطرها اطرا اذا احتيتها وتأطر الرمح تنى

٩ قوله ( وانما حركت اللام بالكسر فى ذلك ) وكذا الحال فى تالك



تالك كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واو لالك فاجتمع المثان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد تغييره عن حاله بالادغام في الثاني فتغيره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية الى الاولى لتبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فيصير ذالك فتقلب اللام نونا وتدغم فيه كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوى كادغام النون في اللام كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى ( وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تنية الذي والتي اللذان واللثان مشددي النون عوضا من الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع ها كما لا يقال ها ذلك ( وقال الاندلسي لافرق عند اللغويين المشدد والمخفف في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد وفي جمعها اولاء واو لى ثم اولئك واو لاء ثم اولئك واو لاء بالنون كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد وعلى رأى اخر اولاء ثم اولئك ثم اولئك واو لاء ( وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد اقتنعوا للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ﴿ ذلك لمن خشى العنت منكم ﴾ وقوله ﴿ ذلك ادنى ان لا تعولوا ﴾ كما قد يشار بمالوا احد الى الاثنين كقوله تعالى ﴿ عوان بين ذلك ﴾ والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه ﴿ تأويل المثني والمجموع بالمذكور وربما استغنى عن الميم في ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفصل هاء التثنية عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه وذلك بانا واخواته كثيرا نحوها انا ذواها اتم اولاء وها هو ذا كيجي في حروف التثنية وبغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله ﴿ تعلمن هال عمر الله ذاقسما ﴾ وقولهم لاهال الله ذام فعلت كيجي في باب القسم او غير قسم كقوله ﴿ هان تا عذرة ان لم تكن نفعت ﴾ وقوله ﴿ ونحن اقسما المال نصفين بيننا ﴾ فقلت لهم هذا لهاها وذاليا ﴿ اي هذا لها وهذا ليا ففصل بينها وذا بحرف العطف ( قوله تلك وذاك وتاك مشددين واو لالك مثل ذلك ) تعرض لبيان ما هو مثل ذلك الذي للبعيد لان الذي للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام وكذا الذي للمتوسط اذ هو المقترن بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط الياء في تلك وانقلابها نونا في ذاك وتاك وهذا لعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور ( قوله وثم وهنا وهنا للمكان خاصة ) يعنى ان ههنا الفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية امام منصوبا ومجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد ( واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فكهنالك للبعيد وقد تجر التثنية بمن



٢ (قوله نوار) نوار اسم لابنة عبد شمس كانت قد عشقت ملكافهم الملك بان يقع على عبد شمس فشعرت نوار بذلك و آذنت اياها فقال رجل من اقربائها حنت نوار اي اشتاقت الى من تحبه وليس الوقت حين الحنين وهنا اصله في المكان فاستعمل في معنى الحنين هنا لان لا التي يكسعونها ٣ بالتاء لاتدخل الاعلى الاحيان ولان المراد انكار الحنين بعد الكبر وذلك انما يتحقق بالزمان لا بالمكان ٣ يقال كسعه اي ضربه من خلفه والكسع هنا استعارة لزيادة الحرف اخيرا ٤ ووقع في بعض النسخ هنا اتمام الجلد الاول ٥ في المعرف الا هو نسخه ٦ والموصول يكون جزء الجملة اذا الفاعل في جاني ايهم لقيته هو الموصول فقط لانه هو المرفوع لكنه ليس جزءا تاما اذ لا يجوز الاقتصار عليه نه

وقد تحجب هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم وقولهم ثمك خطأ وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان قال الله تعالى ﴿هنالك الولاية لله الحق﴾ اي حينئذ قال ﴿حنت ٢ نوار ولات هنا حنت﴾ اي لات حين حنت فهي ظرف زمان لاضافتها الى الجملة كما تجيء في بعض الظروف المبينة ان شاء الله تعالى ٤ ﴿قوله (الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلته وعائد) انتصاب جزءا على انه خبر يتم لتضمنه معنى بصير وذلك ان الافعال الناقصة لاحصر لها على ما يتبين في بابها بمعنى يتم جزءا تاما وكذا تقول كان تسعة فكلمتها عشرة اي صيرتها عشرة كاملة ( قال المصنف ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلته من قبيل العالم من قام به العلم اي من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك محال وذلك ان الجهول في قولك العالم ماهية العلم لا كونه ذاعلم اذ كل احد يعلم ان الفاعل ذو الفعل فلويين العلم في الحد وقال العالم من قام به الماهية الفلانية لم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يلحق به صلة وانما الاشكال في ماهية الصلة اي هي فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشيء بما لا يشك ٥ من ذلك الشيء الا هو ( فقال المصنف انما قلت انه ليس من هذا الباب لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح لافي اللغة ثم قال انما قلت بصلته ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما فر منه لان معنى كلامه اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شيء واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر بان في نفس الحد اشكالا من دون التفسير قال ولو جعل موضع بصلته بجملة لارتفع الاشكال هذا حق (قوله يتم جزءا) اي بصير جزءا الجملة ونعني بجزءا الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد تكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزءا للجملة لم يمكن الا بصلته وعائد ٦ (قوله وعائد) اي ضمير يعود اليه قال هو احتراز عما يجب اضافتها الى الجملة كحيث واذفانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وحد الموصول الحرفي ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجيء في حروف المصدر ولا يحتاج الى عائد ولا ان تكون صلته جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم (وبعضهم يقدر القول فيه حتى تصير خبرية اي امرتك بان قلت لك قم وبيجيء البحث فيه في نواصب المضارع وانما بنيت الموصولات لان منها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن واللام على ما قبل ثم حلت البواقي عليها طردا للباب او لاحتياجها في تمامها جزءا الى صلة وعائد كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية ﴿قوله (وصلته جملة خبرية والعائد ضميره)﴾ انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو باسم الله الذي يبقى ويفنى كل شيء او الذي هو باق او في احد الازمنة نحو الذي ضربني او اضربه او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له



مستمر اوفى احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب  
 غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سبيه حكما على  
 شئ دائما او في بعض الازمنة نحو الذي اخوك هو والذي اخوك غلامه او الذي  
 مضروبك هو او غلامه (فهذا يصلح دليلا على اشياء اخرها ان الموصولات معارف  
 وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية  
 المعارف ويسقطه اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فهلا  
 تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي  
 ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة وموصولة وذلك لانا  
 نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم  
 والمخاطب بمضمون صلته فعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان  
 المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان تكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها  
 موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص  
 بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضع لانسان لا تخصيص فيه  
 بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتهما والفرق  
 بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم  
 وليس المراد به مطلق التخصص الاتري انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه  
 شئ آخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة ٢ لكونه غير وضعي كما تقول رأيت اليوم رجلا سلم  
 عليك اليوم وحده قيل كل احد وكذا قولك اني اعبد الها خلق السموات والارض ونحو  
 ذلك ( فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها ) قلت لان سلم  
 تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولوسلنا ايضا فالتخصص في الحقيقة ٣ تقييد  
 الموصول بالصلة كما ان رجل وطويل لا تخصيص في كل واحد منهما على الانفراد  
 وقد حصل التخصص بتقييد الموصوف بهذا الوصف فالمقصود ان تقييد الشئ  
 بشئ تخصص وان كان المقيد به غير خاص وحده ( ٤ وقال بعضهم انما كانت الصلة  
 معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة ( وفيه نظر فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة  
 بسبب الضمير فعرفت الموصول لم يجز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا  
 وان قصدوا انه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به اذن  
 تعلق بوجه نحو بالذي ضرب عمرو فصحح ( وثانيها ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة  
 للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة  
 ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا يقال انا الذي ٦ دوخ  
 البلاد الامن يعتقد انه يعلم ان شخصا دوخها ( وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول  
 معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشئ اما  
 اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب

٢ لان ذلك ليس وضعيا  
 كما تقول رأيت رجلا ويسلم  
 عليك اليوم نسخته

٣ هو اجتماع الموصول  
 والصلة كما ان رجل طويل  
 كان في كل منهما الموم فاذا  
 قلت رجل طويل تخصص  
 رجل باجتماعه مع طويل  
 فثبت ان العام يتخصص  
 باجتماعه مع عام آخر  
 فالتخصص في الحقيقة هو  
 هو اجتماعهما نسخته

٤ قوله ( وقال بعضهم آه )  
 والتحقيق ان التعريف هو  
 الاشارة الى علم المخاطب  
 بمدلول اللفظ سواء كانت  
 تلك الاشارة بجوهر اللفظ  
 كما في العلم او بغيره كما في  
 غيره وقد فصلنا هذا المعنى  
 في بعض ٥

حواشينا فارجع اليها وح  
 يسقطا اكثر ما تكلفه في هذا  
 المقام

٥ الظان المراد بالحواشي  
 المذكورة حاشيته على  
 المطول

٦ قوله ( دوخ البلاد )  
 وداخ البلاد يدوخها تهرها  
 واستولى على اهلها وكذلك  
 دوخ البلاد



في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في الخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان الخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كإمر في باب المبتدأ (وثالثها ان الصلة ينبغي ان تكون جملة لان الحكم على شئ بشئ من مضمونات الجمل او ما شبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا لا بالشبه وهو الجملة وينبغي عنها ظرف او جار ومجرور منوى معه فعل وفاعل هو العائد (ورابعها انه يجب ان تكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونهما الا بعد ايراد صيغتهما واما قول الشاعر \* واني لراج نظرة قبل التي \* لعلني وان شطت نواها ازورها \* فمثل قوله \* جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط \* اي التي اقول لعلني ازورها ٧ وقد تقع القسمية صلة قال الله تعالى \* وان منكم لمن ليبطئن \* اي لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم ولا يرى منه مانعا (وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجيبة صلة من دون اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاد وسائر المتأخرين وهو الوجه لكونها انشائية) وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو اوسبيه او محكوم به هو اوسبيه فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بناؤه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقى الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذي فيها وقد يغني الظاهر عن العائد على قلة نحو ما جاءني زيد الذي ضرب زيد \* قوله (وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول) لما ذكر ان الصلة يجب ان تكون جملة استدرك ذلك فكأنه قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول \* اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كافي سائر الاسماء الجمادة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول ( وذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فتأقل ما هو كالكلمة الواحدة يكون احد جزئها جملة فتخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا في الذي الذ والذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المشي والجموع نحو الحافظوا عورة العشيبة كايحيى ( والاولى ان نقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المروبه زيد ( اجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فعني الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد ( وفيما ارتكبه يلزمه محذوران احدهما افعال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اي الموصوف وذى الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام وعلمهما من غير اعتماد

٧ (قوله وقد تقع القسمية صلة) لان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية دون نفس القسم الذي هو جملة انشائية



على شئ مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى ﴿ فَنَهَمُ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه ( قلت الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله تعالى ﴿ وَمَنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾ وقوله ﴿ وَامَّا قَوْلُ مَنْ جَالِ بْنِ اَقِيْشٍ ﴾ البيت وايضا الجار والمجرور يكفيه راحة معنى الفعل (واما قول التحاة يا ضار با غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال في السعة جاءني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق عنده بين اللامين كما لا يقال جاءني حسن وجهه في الاختيار بلي قديحي مثله في الشعر نحو قوله ﴿ بسود نواصيها وجرء كفيها ﴾ وصفر تراقيها وبيض خدودها ﴿ ٢ ﴾ ولوجاز عمل اسم الفاعل او المفعول ذواللام لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلي لانه دخله على مذهبه ما هو من خواص الاسماء اعني لام التعريف فتباعده عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحدف النون قياسا في نحو الحافظ واعورة العشرة كما لا يحدف مع المجرد عنها ( فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكر هو ادخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفاعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضارب او يضرب ويزيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلته عارية كما في الـ ٣ الكاشة بمعنى غير على مامر في باب الاستثناء فقلت جاءني الضارب ورأيت الضارب ومررت بالضارب ( فان قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلته ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب في الصلات بمشابهة الفعل لاعلى وجه الاصاله وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا يحتاجوا الى ان تقولوا انما عملا بلا اعتماد لكونهما في الحقيقة فعلين ( فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام دلهم على انهما في الحقيقة فعلا الاترى ان اسمى الفاعل والمفعول اذا وقعا عقب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي (واتما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها

٢ و لو كان ذواللام اسم فاعل او مفعول تاملا نسخته

٣ اذا صارت بمعنى غير على ما ذكرنا نسخته



للحكم لنقصان مشا بهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الامع ضمنية ان كما  
 مر في باب الاضافة وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الاجلة ( قيل وتوصل  
 في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية ايضا ٤ وقد دخلت على الاسمية على ما حكى الفراء في غير  
 الشعر قال ان رجلا قبل فقال له آخرها هوذا فقال السامع نعم الها هوذا وقد وصلت في الشعر  
 بالمضارع في قوله \* ٥ ويستخرج اليربوع من ناقائه \* ومن حجره ذى الشحمة يتقصع  
 \* يقول اخنا وابعض العجم ناطقا \* الى ربنا صوت الحمار الجذع \* وقد ذهب اهل الكوفة  
 الى انه يجوز ان يكون الاسم الجاهد المعروف باللام موصولا قالوا في قوله \* لعمري لانت  
 البيت اكرم اهله \* واقعد في افناه بالاصائل \* ان التقدر لانت الذى اكرم اهله لكنه  
 موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة ( وعند البصريين اللام غير مقصود قصده  
 والمضارع صفة كما في قوله \* ولقد امر على اللثيم يسبنى \* وانما جاز مررت بالرجل القائم  
 ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القائم ابواه لا الذى قعد الاستتار ضمير المثني في القاعدين  
 وظهوره في قعدا وخفاء الموصول في القاعدين وظهوره في الذى قعدا فكنا نك قلت مررت  
 برجل قائم ابواه لا قاعدين \* واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود  
 بالكلام وانما جى بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اى الموصول نحو جاءني ابيهم  
 ضربته ورأيت ابيهم ضربته ومررت بابيهم ضربته وكذا في اللذان والتان فيمن قال باعرا ابهما  
 واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبينها  
 له كما في الجملة الواقعة صفة للنكرات وليس بشئ لان الموصولات معارف اتفقا منهم والجملة  
 لاتقع صفات للمعارف كما مر في الوصف ( والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب ٢ اذ لم  
 يصح وقوع الاسم المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجملة  
 اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في الاربعة المواضع المذكورة فقط  
 وذلك ٣ لان الاعراب للاسم في الاصل او للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد  
 والصلة جملة لا غير \* قوله ( وهى الذى والتى واللذان والتان بالالف والياء والاولى  
 والذين واللاى واللاتى والواتى وما ومن واى واية وذو الطائفة وذابعدماء الاستفهام  
 والالف واللام ) هذا حصر لجميع الاسماء الموصولة والذى عند البصريين على وزن عم  
 وشج ارادوا الوصف بهما من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن  
 فادخلوا عليه اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا تكون موصوفة كعرفة توصف بالنكرة  
 وانما قلنا بزيادة اللام لما مر من ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما  
 معرفتين بلا لام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو نزع تارة وادخلت اخرى لا وهم  
 كونها للتعريف كما في الرجل ورجل ( وانما وصف بذو الطائفة وان لم تكن على وزن  
 الصفات نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذوالذى توصل به الى الوصف باسماء  
 الاجناس ٤ ( وقال الكوفيون اصل الذى الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام  
 عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة والام التعريف

٤ كقوله \* هم القوم  
 الرسول الله منهم \* لهم دانت  
 رقاب بنى معد \* اى الذى  
 رسول الله ٥ وقد يخرج  
 نسخه

٢ لان الجملة انما يقدر لها  
 اعراب اذا صح وقوع المفرد  
 مقامها نسخه

٣ لان المعربات من الجملة  
 محصورة تصح جميعها ان  
 تكون مفردة والصلة  
 لاتصح كونها مفردة نسخه

٤ فى نحو جاءني رجل  
 ذوال نسخه



السا كنة ثم حركوا الذال بالكسر واشعبوا الكسرة فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشعب فتولدت الف وكل ذاقرب من دعوى علم الغيب وتقول في الواحد المؤنث التي بقلب الذال تاء كما قلنا في ذاوتا وقد تشدديا آهما نحو الذي والتي فاذا شددنا ٦ اعربت الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب كما في اي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد يوجب الاعراب ( وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال \* وليس المال فاعلمه بمال \* وان اغناك الا الذي \* ينال به العلاء وبصطفيه \* لا قرب اقر به وللقصى \* وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد ٧ ( قال الاندلسي لعل الجزولي سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم رآه في الشعر المذكور مكسورا فحكم باعرابه وقد يحذف الياء في الذي والتي مكسورا ما قبلهما اوسا كذا قال الشاعر في الكسر \* والذلو شاء لكننت صحرا \* اوجبلا صم مشخرا \* وقال آخر في التسكين \* كالذ تربي زبية فاصطيدا \* وقال \* فقللت تلومك ان نفسي \* اراها لانعوذ بالتيم \* قال الاندلسي الوجوه الثلاثة فيهما اي تشديد الياء وحذفها ٩ ساكنا ما قبلها او مكسورا يجوز ان تكون لضرورة الشعر لانها لغات اذا الخفف بشدد للضرورة وكذا يكتب لها بالكسر عن الياء وتحذف الحركة بعد الاكتفاء قال الا ان ينقلوها في حال السعة لافي الشعر فسمعاذن وطاعة وتنسية الذي والتي اللذان واللتان يحذف اليائين وجاز تشديد النونين ابدالاً من الياء المحذوفة وهلهما معربان او مبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلاثة في غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند الاختلاف كما مر واما مشى الضمير نحوهما وكما قلتما فلما غير عن وضع واحدة ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستأنفة وخرج عن نسق المثنيات وقد تحذف النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال \* ابني كليب ان عى الذا \* قتلا الملوك وفككا الاغلا \* وقال \* هما اللتا لولدت تميم \* لقبل فخر لهم صميم \* وجمع الذي في ذوى العلم الذين في الاحوال الثلاث على الاكثر والذون في الرفع هذلية ( قال جارا لله اعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد ٢ وهذا كما قال الجزولي ان الذي مشدد الياء معرب فكان اصله الذيون فحذفت احدى اليائين ثم عمل به ما عمل بقاضون ( وحكى بعضهم الذيون رفعا والذيين نصبا وجرا وهي لغة من شدد الياء لجمعه بلا حذف شيء منه وقد تحذف النون من اللذون تخفيفا قال \* قومي الذ وبعاظ طيروا شررا \* من روس قومك ضربا بالصاويل \* ومن الذين ايضا قال \* وان الذي ٣ حانت بفلج دماؤهم \* هم القوم كل القوم يام خالد \* ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفردا للفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي \* وان الجيش الذي كقوله تعالى \* كمثل الذي استوقد نارا \* فحمل على اللفظ اي الجمع الذي استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الاية مخففا من الذين لم يجوز افراد الضمير العائد اليه وكذا قوله تعالى \* والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون \* وهذا كثير

٦ فعند الجزولي اعربت آه  
نسخه

٧ اغض ما استطعت فالكريم

الذي يالف الحلم ان جفاه بذى

٨ ( قوله كالذ تربي زبية

فاصطيدا ) الزبية الزابية

لا يعلوها الماء وفي المثل بلغ

السيل الزبي والزبية حفرة

تحفر للاسد وسميت بذلك

لانهم كانوا يحفرونها في موضع

قال يقال تربيت زبية

٩ بسكون الذل والتاء

وكسرهما نسخه

٢ وهذا يقوى قول الجزولي

نسخه

٣ ( قوله حانت بفلج ) فلج

اسم موضع بين البصرة

وضرية مذ كرمصروف

وضريه قرية لبني كلاب

على طريق البصرة الى مكة

وهي الى مكة اقرب



اعنى ذكر الذى مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون  
من الذين نحو جاني الرجال الذى قالوا كذا فهو قليل كقلة اللذا في المثني وقد يقال  
لذى ولذان والتي ولتان ولاتي بلا لام وجع الذى من غير لفظه الاولى بوزن العلى  
واللائين رفعا ونصبا وجرا ويحذف النون فيقال اللاتى بهمزة بعدها ياء سا كنة نحو  
القاضى وهو قليل في المذ كرقأ الاخفش \* واللاتى يؤلون من نسائهم \* ويقال  
اللاء يحذف الياء وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا وجع التي اللاتي على وزن  
فاعل من التي وهو اسم جمع كالجمال والباقر واللاتى بالهمز مكان التاء وهو كثير في  
جمع \* التي دون جمع الذى واللواتى واللواتى كأنهما جمعا الجمع وقد تحذف الياء ات  
من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد تسهل الهمزة من اللاء بين الهمزة  
والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش \* اللاء يئسن \* وقد يقال اللاي يياء  
سا كنة بعد الالف من غير همزة كقراءة ابى عمرو والبرى قال ابو عمرو هي لغة قريش كأنهم  
حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء اجراء للوصل مجرى  
الوقف وقد يقال اللوا يحذف التاء والياء معا وقد يقال اللات كالات مكسورة التاء  
او معربة اعراب المسلمات والاولى جمع التي ايضا لا من لفظه فالذى والتي يشتر كان في الاولى  
واللاتى الا ان الاولى في جمع المذكر اكثر واللاتى بالعكس ( وبمعنى الذى وفروعه من المثني  
والجموع والمؤنث من وما واى مضافا الى معرفة لتكون موصولة معرفة والاضافة  
اماظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة نحو لقيت اياضربت ( قال الكسائى يجب  
ان يكون عامل اى مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعنى كذا  
وضعها الواضع فقال له السائل استحييت لك يا شيخ يعنى ان هذا ايضا متنازع فيه  
٦ وقد علل له ابن بادش بان قال اى موضوعه على الابهام والابهام لا يتحقق الا  
في المستقبل الذى لا يدري مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضى والحال فانهما محصوران  
فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اى الموضوعه على الابهام  
وليس بشئ لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر ( وعند الكوفيين يلزم ايضا  
تقديم عامله عليه ) وخالفهم البصريون في الموضوعين لعدم الدليل على الدعويين واذا  
اريد به المؤنث جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايهم لقيت  
وايهم لقيت ( قال الاندلسى التانيث فيه شاذ كما شذ في كنهن وخيرة الناس وشرة الناس  
وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو اياهم اخواك وابوهم  
اخوتك وهما اشذ من التانيث ويجوز همتا تصرفهما في باب الاعراب ( قوله وذو الطائية )  
الاكثر ان ذو الطائية لا تصرف نحو جاءني ذوفعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت  
وذو فعلتا وذو فعلن قال \* وبئرى وذو حفرت وذو طويت \* اى التي حفرتها ولا  
تعرب ايضا قال \* قولاهذا المرء ذوجاء ساعيا \* هلم فان المشر في الفرائض \* ولم  
يقل ذى جاء وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها مامر اعنى عدم تصرفها مع بنائها  
والثانية حكاهما الجزولى ذو لمفرد المذكر ومشاه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد

٥ المؤنث نسخة

٦ قوله ( وقد علل له ابن  
بادش ) كذا في اكثر  
النسخ وفي بعضها ابن  
بابشاد او ابن فارس



المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهى كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة فى الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهى تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جمع متصرفاتها حلا للموصولة على التى بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية ( قوله وذا بعدما الاستفهامية ) ( اما الكوفيون فيجوزون كون ذوا جميع اسماء الاشارة موصولة بعدما ٧ الاستفهامية كانت او لاستدلالا بقوله تعالى ﴿ ثم انتم هؤلاء تقتلون ﴾ اى انتم الذين وقوله ﴿ عدس مالعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملي تطلق ﴾ اى الذى تحمليه وقوله تعالى ﴿ وماتلك بيمنك ﴾ اى مالتى بيمنك ولم يجوز البصريون ذلك الا فى ذا بشرط كونه بعد ما الاستفهامية اذ لم تكن زائدة فى نحو ماذا صنعت يحتمل كونها زائدة وبمعنى الذى وقولك ماذا الذى صنعت نص فى الزيادة ومثله ذا بعد من الاستفهامية نحو من ذالقت و ﴿ من ذا الذى يقرض الله قرضا ﴾ واعتذر البصريون عن المواضع التى استدلت بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذى هو خلاف الاصل ( وخالف الاخفش وابن السراج النحاة فى كون المصدريه حرفا وجعلها اسماء فهما يقدر ان فى صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تعالى ﴿ بما رحبت ﴾ اى بالرحب الذى رحبته وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا فى موضع والاصل عدم الاضمار وسيجئ الكلام عليها فى الحروف المصدريه ﴿ قوله ( والعائد المفعول يجوز حذفه ) عائد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا خلفا ، موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها كما مر فى الخلاف مع المازنى ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ( ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءنى الذى ماضرت اياه واما فى غيره فلا منع كقولك ضيع زيد ان الذى اعطيتها اى اعطيتها اياه وكذا الذى انا ضارب زيد اى ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا فى محل النصب كما يجئ اى الذى انا ضاربه والشرط الثانى ان يكون مفعولا نحو الذى ضربت زيد لان الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذى اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف فى نحو الذى انه قائم واما المجرور فيحذف بشرط ان يجزى بالاضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيد اى ضاربه كما تقدم او يجزى بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى ﴿ انسجد لما تأمرنا ﴾ اى تأمر نابه اى باكرامه وقوله تعالى ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ اى تؤمر به اى باظهاره قال ﴿ فقلت لها لا والذى حج حاتم ﴾ اخونك عهدا اننى غير ٢ حول ﴿ اى حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او مو صوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذى مررت اى

٧ او من الاستفهاميتين اذ لم يكن زائدا كما فى قوله تعالى من ذا الذى يقرض الله اى من الذى وماذا لذى صنع اى ما الذى وذا فى الموضعين زائد اذ بعده موصول ويجوز ايضا فى نحو من ذالقت وماذا لقت ان يكون زائدا وهو صولا كما يجئ واعتذروا عن المواضع آه نسخة

٢ خوان نسخة



٣ لان الجارين ممتثلان  
وكذا الفعلان اللذان  
تعلقا بهما وهما مررت  
ومررت ممتثلان نسخة

٤ واما خبر ان وحكمه  
حكم خبر المبتدأ اي كما  
ذكرنا نسخه

مررت به ٣ فالجار ان ممتثلان وكذا ماتعلقا بهما ومثال الموصوف مررت يزيد الذي  
مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان  
احتمل مررت معه اوله او نحو ذلك ( ومذهب الكسائي في مثله التدرج في الحذف وهو ان  
يحذف حرف الجر او لا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ( ومذهب  
سيويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له  
ههنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفها مع المجرور بهما واما الضمير المرفوع  
فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ اذ غير ذلك اما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ اقل قليل فلا يكون  
في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحتمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدأ  
لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل فلا يجوز حذفه ٤ او خبران واخواتها ولم يثبت حذفه  
الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجيء وايضا هو في الاصل خبر  
المبتدأ واما اسم ما المجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدأ المحذوف ان  
لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جاريا ومجرورا اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف انه  
حذف شيء اذا الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدأ  
المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تعالى  
﴿ ايهم اشد على الرحمن عتيا ﴾ وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس  
الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة ( وقال الاندلسي لان لها من التمكن ما ليس  
لاخواتها فلها اضافة وتعرب فتصرف في صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم تكن في صلة اي  
لم تحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى ﴿ وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله ﴾  
طالت الصلة بالعطف عليهما ( واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة  
اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ في الشواذ ﴿ على الذي احسن ﴾  
بالرفع ويروي ما انا بالذي قائل لك شيئا \* واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا  
عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظاهرات كلها غيب نحو انا  
الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما جلا على المعنى قال على كرم الله وجهه ( انا الذي  
ممتني امي حيدره ) ( قال المازني لو لم اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه  
خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا  
جلا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه امامه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي  
وهب المسائين اي مثل حاتم وان كان ضمير ان جازلك في غير التشبيه جل احدهما على  
اللفظ والاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذي قال  
كذا وضربت عمرا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالتكلم او بالمخاطب لم يجز  
الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فائدة اذن في الاخبار  
لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار



بانا لغوا وكذا قولك الذى قلت انت فظهر بهذا ان قوله القاتلى انت انا ليس بوجهه والوجه ان يقال القاتله انت انا \* واعلم ان حذف الضمير في المعطوفة على الصلة احسن من حذفه من المعطوف عليها نحو هذا الذى ضربته وقتلت فلهاذا حسن حذف الضمير في المعطوفة على الجملة التى هى خبر المبتدأ نحو زيد ضربته وقتلت وان قبح حذفه من المعطوف عليها \* قوله ( واذا اخبرت بالذى صدرتها وجعلت موضع الخبر عنه ضميرها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذى ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشأن والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه ) هذا باب تسميته النحاة باب الاخبار بالذى او بالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل وتدكيره اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما بمعرفة ان الجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضميرين وبمعرفة ان ضمير الشأن لا يخبر عنه انه يجب تصدوره لغرض الابهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم اخبر عن ( ا ) الذى في ضمن الجملة الفلانية ( ب ) الموصول اى صغ من هذه الجملة بجملة اخرى اسمية واخبر في الثانية ( با ) اى عن ذات متصفة بما تصف به ( ا ) في الاولى معبرا عن تلك الذات ( ب ) الموصول ولا تغير الاولى عن وضعها الاقدر ويفيد هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان تجعل في الثانية ( ب ) مبتدأ مصدر را لان المسؤل منك ان تخبر عن تلك الذات اى ( ب ) والخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبه الصدر ولا بد ان تجعل مكان ( ا ) ضميرا راجعا الى ( ب ) لان المسؤل ان تصف ( ب ) بالوصف الذى كان ( لا ) بلا تغيير شىء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ( ب ) مكان ( ا ) لتصدر ( ب ) فان ( ب ) مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكان ( ا ) ولا بد ان تؤخر ( ا ) في الجملة الثانية خبرا لان المسؤل ان يخبر عن ( ب ) ( با ) ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم يخبر عن ( ا ) ( ب ) الموصول بل اخبرت عن ( ب ) الموصول ( با ) الا انك لما اخبرت عن ( ب ) ( با ) والمبتدأ في المعنى هو الخبر اى يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ( ب ) فقد اخبرت عما يطلق عليه ( ا ) فكانك اخبرت عن ( ا ) وانما ذكرت الخبر عنه باسم ( ا ) دون ( ب ) لان ( ا ) هو المذكور في الجملة الاولى التى هى المصوغة المفروغ منها المعلوم اجزاؤها دون ( ب ) ( فا ) هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال ( ب ) الموصول فليس معناه اجعل ( ب ) مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان تجعل ( ب ) الموصول مبتدأ ومثال ذلك ان يقول العالم للتعلم ليدرب به او ليخبر به اخبر عن زيدا في قولك ضربت زيدا بالذى فالمعنى اجعل الذى مبتدأ خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهى ضربت زيدا صلة للذى بلا تغيير شىء منها الا ان تجعل مكان زيدا ضميرا عائدا الى الذى وتؤخر زيدا خبرا عن الذى فتقول للذى ضربته زيد



فالفارق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف انك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبك ولكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الاعلى الوجه الثاني اى تخاطب من يعرف انك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرو، ذلك لوقع الاخبار عنه بانه زيد ضايعا فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الاولى ( قوله صدرتها ) اى جعلت الذى فى الصدر مبتداً ( قوله واخرته خبرا ) خبر انصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متأخرا ( قوله وكذلك الالف واللام فى الجملة الفعلية ) لا تخبر بالالف واللام الا عن اسم فى الجملة الفعلية خاصة ( قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها ) قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبب من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيًا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اى ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيًا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اى ضرب او يضرب وليس شئ من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبب منها احدهما مع المرفوع بلى هما مع مرفوعيهما جلتان اسميتان فى نحو اضارب الزيدان واما مضروب البكران لكن فى اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة للام كما سيجى بعيد ويجب ان يكون الفعل الذى يسبب منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وجبذا وعسى وليس لا يجى منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى نحو ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون فى اول ذلك الفعل وحرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام ( قوله فان تعذر امر منها ) اى امر من الامور الثلاثة وهى تصدير الموصول ووضع عائد اليه مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا ( فبالشرط الاول وهو تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم فى الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الاخبارية ( ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدرية بالذى لانهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا اما قوله \* من النفر اللاتى الذين اذا هم \* بهاب اللثام حلقة الباب قعقعوا \* فيروونه من النفر الشم الذين والاولى تجوز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظى كما انه قال من النفر اللاتى فان تغايرا نحو الذى من فعل كان اسهل عندهم ( قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجى فى كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدرى بهم نحو الذى الذى فى داره عمرو زيد فقولك فى داره صلة الذى الاخير وعائده مستتر فى الظرف وعمرو خبر الذى الاخير والذى الاخير مع صلته وخبره صلة الذى الاول وعائده الاول الهاء المجرور فى داره وزيد خبر الذى الاول كانت قلت الذى ساكن داره عمرو زيد وتقول الذى التى اللذان ابواهما قاعد ان لديها



كريمان عزيزه عنده حسن تبديء بالوصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغناؤه بما في حيزه عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعد ان صلة اللذان وعائده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعائد الى التي من صلته الضمير المجرور في لدبها فالتى مبتدأ مع صلته المذكورة وعزيزه عنده خبره والجملة اعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة اليه الهاء المجرور في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حذف محذوف الغلط واعط كل موصول حقه ( وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام الخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور ٧ والظرف اذا تضمن هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بكم واسم لا التبرئة وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في زيد ايمارجل والاستغراق في نحو كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النسب في نحو لا احد ٨ ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل حبذا والمعارف السادة مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وسائر ما ذكرنا في باب الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والاضمار يزيله والمصدر العامل اذا لا يجوز نحو مروري يزيد حسن وهو بعمر وقبح لان لفظ المصدر مراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل ( وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت سيرا ) وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه ( واجاز المازني على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى ضربت وضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة ويقبح الاخبار عن المصدر الذي للتأكيد لعري الاخبار عن فائدة معتبرة والمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذوم منذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر صريحا في تعيين الجنس والاضمار يخجل بذلك ( وبعضهم جوزة نحو الذي هذا مائة الدرهم والمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو قود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة والمضاد دون المضاف اليه اذا ضمير لا يضاف والموصوف بدون الصفة كالصفة بدون الصفة والموصوف قال لان بدون صلته وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظهما شرط ( واما البديل والمبديل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البديل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدال منه وايضا تخلو الصلة من العائد في نحو جاءني زيد ابوك ان اخبر عن البديل عند من يجعل البديل في حكم تكرير العامل ( وبعضهم

٧ والحرف نسخه

٨ قوله ( ولا عريب ولا كتيع ) اي احد



اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البديل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ويجوز ان يقول برجل هو واضعا للرفوع مقام المجرور ( والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذا ضمير نفس مابعد ومنعه الزيادة اذا ضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول وكخبر عسى واخواتها وكالفاظ التأكيدي في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التأكيدي وايضا يبقى خبر الموصول تأكيديا بلا مؤكدي وكعطف البيان دون المعطوف والمضاف اليه ٢ من الكنى والاعلام للاناسي وغيرها كابي القاسم او امرئ القيس وابن آوى وابن عرس وابن قرة وابن مقرض وام حنين وسام ابرص اذا لمضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قرح في قوس قزح وككل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلمك وكذ ومنذ فانهما لا يضمرا ان وكذا كل ظاهر قام مقام المضمير في نحو الحاققة ما الحاققة وقوله \* لا اري الموت يسبق الموت شئ \* مما اظهاره يفيد التفخيم ( ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدأ ويخرج ايضا ما اجاز اضمار لكن الضمير لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضمائر لا تجيء الا بمهمة مميزة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اى استحقه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد قائم اذا المبتدأ استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجوز لانا قلنا يجب ان يقوم مقام الخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وايضا تبقى الصلة خالية من عائد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عائدا الى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خاليا من عائد الى المبتدأ وقولك هو في الاخير ليس في خبر خبر زيد ( قوله والاسم المشتمل عليه ) اى الاسم الذي احد جزئية ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعنى لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدأ ( قوله عليه ) اى على الضمير المستحق لغيره قبل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدأ وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اى ضمير شئت منهما ( وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لالعدم رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل لعدم فائدة في الخبر لم يفدها المبتدأ لان في قولك الذي زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضميره وقد اضر وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس ما قال بشئ لان ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول نصافي زيد حتى يخلوا الاخبار بزيد عنه من الفائدة بيان ذلك انك ان اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخو زيد زيد فقد عرفنا بالمبتدأ ان ههنا شخصا هو مضروب اخي زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيد او غيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فائدة مجددة وهى ان زيدا

٢ من الاعلام والكنى  
للوحوش واحشاش  
الارض وغيرها نسخة



مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى الذى ضارب زيد اخوه زيد مضمون الصلة الذى يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد (وقال صاحب المعنى لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشئ اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل دليل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضميرين به بل يكتفى باحدهما فنقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عائد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لاتعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته (وبالشرط الثالث وهو تأخير المخبر عنه خبرا يخرج كل ما لا يصح تأخيره كضمير الشأن اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما وايبهم وكذا كم الخبرية وكأين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتكئة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سخر وعشا ومساء معينات وكذا المصادر اللازمة نصبها كسبحان وليك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بنى كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فنقول الذى سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبنى على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذى ضربت له تأديب هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيد ان فى ضرب الزيد ان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد فى ماجاء فى الزيد ويفصل ايضا المرفوع المتصل الذى كان فى الجملة قبل الاخبار متصلا اذا اخبرت بالالف واللام وجرى صلتها على غير من هى له كما اذا اخبرت عن زيد فى ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم فى باب المضمرات ان المنفصل فى مثله تأكيد للمستتر لافاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلاثة فى باب المضمر اعنى المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيدا فى ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد فى ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اى ضمير كان فلا بد من تأخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ \* ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا



لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز  
 الحمل على المعنى كافي ﴿ انا الذي سميتني امي حيدرة ﴾ لعدم الفائدة فلا تقول في الاخبار  
 عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت  
 فليس اذن قوله ﴿ القاتلي انت انا ﴾ بصحيح الاخبار عن الكاف على ما تقدم الإشارة  
 اليه ( واما اختاروا الاخبار بالذي دون من وما وای وسائر الموصولات لانه ام الباب  
 وهو اكثر استعمالا ولا يكون الاموصولا ( واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا  
 لكثرة التغير معه بسبب الفعل اسم فاعل او مفعول و ابراز الضمير كافي نحو الضاربه  
 انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيها كثر ( ولذا ذكر حكم الاخبار في باب  
 التنازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا يغير الترتيب وبراى  
 ترتيب التنازعين على حالهما ما يمكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة  
 المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل  
 الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن التنازع فيه الذي ضرب واكرم  
 زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد  
 كان قبل راجعا الى زيد اذ لم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما  
 كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل وتقول بالالف  
 واللام عند الروماني وابن السراج وجاعة من التأخرين الضارب واكرم زيد عطفت  
 الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على  
 ما قدمنا ( والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتى بالمخبر عنه في الاخير خبرا  
 عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما يقول العاقل والمكرم زيد وكانه  
 في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل  
 قوله ﴿ الى الملك القرم وابن المهمل ﴾ وليث الكتيبة في المزدحم ﴿ وعزى الروماني  
 الى المازني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جلتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين  
 لان المبتدأ والخبر نظيرا للفعل والفاعل ( فنقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب  
 هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك  
 وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فمما  
 لا يرجح به على المذهب الاول ادعطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة  
 التغير ( واما ابو الحسن فله ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة ٤ من حيث كون  
 التنازع فيه بجزء كل واحدة منهما فهو الرابطة بينهما وان اعلمت الاول في مسئلتنا قلت  
 ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت بمقام زيد ضميرا فاستتر  
 في ضرب لان الفرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم  
 زيد ( وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب والمكرم  
 هو زيد لتكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليهما كما كان في الاصل  
 الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئها واذا وجه العاملان من جهة المفعولية واعمل

٤ من حيث لم تستغن  
 احديهما عن الاخرى  
 لاجل التنازع بينهما  
 نسخه



الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذی الذي ضربت واكرم  
 زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غائب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى  
 فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد  
 تقدم ان الموصول اذا كان مبتدأ وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجوز جعل الضمير  
 على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انالعدم فائدة الاخبار والتنازع ههنا باق على حاله  
 لجواز انتصاب زيدا بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه  
 ليس باجنبي كما يجيء في هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا ( وعند  
 الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب  
 اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة ( وقياس قول المازني الضارب انا  
 والمكرم زيدا انا وكذا تخبر عن تاء اكرم بالذی وبالالف واللام سواء على المذهب  
 الثلاثة وتقول في الاخبار عن زيدا بالذی الذي ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام  
 الضاربه انا واكرمته زيد ابرزت ضمير المفعول في الضاربه وان كان محذوفا في الاصل  
 لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وبرزت انا جرى الصفة على غير من هي له  
 وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل ( وتقول على مذهب  
 الاخفش الضاربه انا والمكرم انا زيد وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر  
 والمكرم انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا عمل الاول  
 نحو ضربت واكرمته زيدا بابرز الهاء في اكرمته على المختار كما مر في باب التنازع  
 مخبرا عن التاء الاول بالذی الذي ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب  
 واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين ( وعند الاخفش عند الضارب زيدا والمكرم  
 انا قدمت زيد الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته ( وعند  
 المازني الضارب زيدا انا والمكرم انا الاخبار عن تاء اكرمت كالخبر عن تاء ضربت  
 سواء عند كلهم ( واما الاخبار عن زيدا بالذی فنقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد  
 تصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه  
 انا واكرمته زيدا الهاء في الضاربه وهو الضمير القائم مقام زيد وبرزت انا جرى الصفة  
 على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرم انا زيد وعند المازني الضاربه  
 انا والمكرم انا هو زيد وزيد خبر للضاربه لانه كان في الاصل مفعول ضربت والجملة  
 المعطوفة اعني المكرم انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها وتقول في ضربني  
 وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء والتاء بالذی الذي ضربته وضرب زيدا  
 انا ولا تقول ضربني ٩ ولا ضربت لامر والتنازع باق على حاله ( وتقول في التثنية على  
 مذهب البصريين الذي ضرباه وضرب الزيد انا ( وعند الكسائي الذي ضربته  
 وضرب الزيد انا يحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا  
 انا ابرزت هو جرى الصفة على غير صاحبها والتنازع باق ( وعلى مذهب الاخفش  
 الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر

٩ وضربت زيدا عند  
 اعمال الثاني مخبرا عن الياء  
 والتاء بالذی الذي ضربته  
 وضرب زيدا انا ولا تقول  
 ضربني ولا ضربت كما مر  
 نحوه



٣ قوله ( وعند المازني الضاربتى والضاربها انا هند ) انا خبر الضاربها وهند خبر الضاربتى قوله ( الضاربتة هند انا ) انا فاعل بارزو وهند خبر عنهما

٦ قوله عند الاخفش الضارب والضاربتة هند انا ) لم يظهر لنا خير انا ههنا فائدة و الظاهر تقديمه كقدمه في الاخبار عن الياء فان نظر الى ان الاصل قد وجد فيه بعد الجملة الثانية ماهو من تمتة الاولى في المعنى ووجب ان يرعى ذلك مطلقا في جميع الصور سواء عمل الثانى او الاول الا ان يكون هناك مانع عن تلك الرعاية

٧ وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل نسخه ٨ قوله (مخبرا عن الياء آه ) نحو ضربت واكرمت زيدا على اعمال الثانى ( قوله وعند الاخفش ) وفي تأخير انا ههنا مراعاة لحال الاصل حيث وقع فيه بعض متعلقات الجملة الاولى متأخرا عن الثانية وفي الاخبار عن التاء قدم انا على حاله لتلا يشبهه هند وهى خبر الضاربتى

انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس في جمع المواضع ( وعند المازني في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيدا انا لاذ كرنا وفي الاخبار عن التاء الضاربي هو مبتدأ وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربي زيد لمامروان اخبرت عن زيدا بالذى قلت الذى ضربني وضربته زيد لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مرو بالالف واللام الضاربي وضربته زيد ( وعند الاخفش الضاربي والضاربه انا زيد بباراز انا لجرى ضاربه على غير من هوله ) وعند المازني الضاربي هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا زيد وان عملت الاول والمختار ضربتني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن الياء والتاء بالذى الذى ضربته وضربها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربتة وضربها هند انا وهند فاعل ضاربتة ( وعند الاخفش الضاربتة هند والضاربها انا قدمت هند الى جنب عامله لتلا يفصل بين بعض الصلة وبعض الاجنبي ) وعند المازني الضاربتة هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند بالتي التي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتى وضربتها هند ( وعند الاخفش الضاربتى والضاربها انا هند ) ٣ وعند المازني الضاربتى والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن التاء او الياء في ضربت وضربتني هند بالذى عند اعمال الثانى الذى ضرب وضربته هند انا ولا يجوز ضربتني لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا ٦ وعند الاخفش الضارب والضاربتة هند انا ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب والضاربتى هند انا والضارب مبتدأ وانا خبره ٧ و عن الياء الضارب انا والضاربتة هند انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عائد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وبرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها ( وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتى هند ) وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر والضاربتى هند وان عملت الاول قلت مخبرا بالذى عن التاء والياء الذى ضرب وضربته هند انا وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا والتنازع باق فيهما ( وعند الاخفش الضارب هند والضاربتة هي انا بتقديم هند الى جنب عامله لمامر ) ويقول المازني ٨ مخبرا عن التاء الضارب هند والضاربتى هي انا وانا خبرا لضارب وعن الياء الضارب هند انا والضاربتة هي انا وتقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني هند وباللام الضاربها انا وضربتني هند ( وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتى هند ) وعند المازني الضاربها انا والضاربتى هي هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء والياء بالذى الذى اعطى واعطاء زيد درهما انا وباللام المعطى واعطاء زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين ( وعند الاخفش المعطى والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولى الاول نحو المعطى زيد درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول برد مفعولى وفي الثانى باقامة الضميرين

بالتأكيذ لو اخر ٩ ( قوله والضاربتى هي هند وهى خبر الضاربتى



مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في التعمد الى واحد اعنى جعل الكلام جلتين لقال المعطى زيدا درهما انا والمعطيه هواياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذى اعطيت واعطاني درهما زيد والمعطيه انا واعطاني درهما زيد بابرار عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر وابرار انا يجرى الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطى بالاضافة او المعطى اياى كآتين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطى انا مراعاة للاصل والمازنى يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثانى وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عايدته كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثانى بذكر الاول فان رددنا مفعولى الاول كما هو مذهب المازنى قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه او المعطى اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربى اياك وضربك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطى درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لا ضمرت المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهذا لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن درهم قلت الذى اعطيت واعطايه زيد درهم وصلت الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه انا واعطايه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا والمعطيه انا والمعطى انا يحذف الضمير والمعطيه او المعطى اياه زيد درهم كضربك وضربى اياك والمازنى يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيد او المعطيه او المعطى اياه هو درهم وتقول في ظننت وظننى زيدا حاك مخبرا عن التاء او الياء بالذى الذى ظن وظه زيد انا وباللام الظان وظنه زيدا حاك انا يحذف مفعولى الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيد انا (المازنى لو جعله جلتين ورد المحذوف قال الظان زيدا انا والظانه هو اياه انا فالتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اناك وهو ضمير زيد ابرزته لجرى الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذى ظننت وظننى اناك زيد والظانه انا اناك وظننى اياه او ظنننه زيد نحو خلتك وخلتك اياه على ماضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لكونه ضمير اللام فلا يحذف وبمضمم يحذفه مراعاة للاصل واظهرت ثانى مفعولى الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليهما ذكر الاخر وبرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها) وعند الاخفش الظانه انا اناك والظانه او الظانى اياه زيد وان اخبرت عن اناك قلت الذى ظننت وظنننه زيد او ظننى اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظنننه او ظننى اياه اخوك واجار بعضهم الظانه انا زيدا والاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضمائر ان ثانى المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس باولهما) وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظانى هو اياه اخوك او الظانه هو اخوك كما مر في خلتك وضربك وابرار الضمير في الظانه هو والظانى هو اياه لكون الصفة للالف واللام التى هى الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول في اعلمت واعلمنى زيد عمرا منطلقا مخبرا عن التاء او الياء بالذى الذى اعلم واعلم زيد عمرا منطلقا انا ٩ وباللام المعلم واعلمه زيد

٩ وان اخبرت عن زيد بالذى قلت الذى اعلمت واعلمنى زيد عمرا منطلقا زيد نفسه



عمرًا منطلقًا أنا ( وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمرًا منطلقًا أنا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرًا منطلقًا زيد وباللام المعلمه أنا واعلمني عمرًا منطلقًا زيد هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الاول ( وعند سيويه المعلمه أنا عمرًا منطلقًا واعلمني اياه زيد ( وعند الاخفش المعلمه أنا والمعلمي عمرًا منطلقًا زيد اذا اقتصر على اول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه أنا عمرًا منطلقًا والمعلمي اياه اياه زيد فاياها الاول لعمره والثاني لمنطلقًا ويجوز المعلميه اياه زيد نحو ضربك وضربي اياك وان اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد منطلقًا عمرو وباللام المعلم انا زيد اياه منطلقًا واعلمني اياه زيد عمرو ابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها وياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عائذ اللام لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلاً اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه أنا لاتبس بالمفعول الاول كما مر في مفعول مالم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقًا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث ( قيل ووجب ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيدًا لثلاثي لاتبس الثاني بالاول ( ولقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان ذكر احد الباقيين يوجب ذكر الثاني فيتعين ان المفعولين هما الثاني والثالث بلي يمكن ان يقال ووجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول ( وتقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدًا اياه منطلقًا والمعلمي هو اياه اياه عمرو فاياها الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو والخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقًا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرًا اياه منطلقًا والمعلم انا زيدًا عمرًا اياه واعلمني اياه منطلقًا ابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد الى اللام اعني اياه الذي بعد عمرًا لثلاثي لاتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمرًا لذكر الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدًا ففيه النظر المذكور ويجوز اعلمني اياه ( وعند الاخفش المعلم انا زيدًا عمرًا اياه والمعلمي هو اياه منطلقًا او المعلميه اياه هو وانما ابرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة \* قوله ( وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة ) لما كان في المبتدات ما يوافق لفظه الموصول لم يجعل له باب برأسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما يوافق اسم الفعل في اللفظ من المبتدات في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا برأسها فنهاما ( قوله وما الاسمية ) اعلم ان ماتكون حرفية ايضا وهي حينئذ على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف ( قوله موصولة ) كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما صنعتك وما صنعت ويدخلها معنى التحقير كقوله \* ما انت ويب ابيك والفخر \* ومعنى التعظيم كقوله \* يا سيد اما انت من سيد ٣ و \* الحاقة ما الحاقة \* ومعنى الانكار نحو \* فيم انت من ذكراها \* اي لاتذكرها على احد التأويلات

٣ تمامه موطأ الاكتاف  
رحب الذراع



وقد تحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند انجرارها بحرف جر او مضاف  
 وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدم  
 عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا  
 يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم  
 يحذف ٤ آخر من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه حرفا صحيحا ولا آخر اى  
 لجرى مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقبجاء الالف ثابتا قال \* على ما قام يشتمنى  
 لثيم \* ٦ كخزير تمرغ في دمان \* واذا جاء ذابعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو  
 بما ذاتشغل وذلك لان ذا للملئوث زيادته ولا كونه موصولا الامع ما صار مامع ذا  
 كلمة واحدة فصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه  
 من الحوادث ولذالم يحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية  
 في التصدر والشرطية في نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بفرد نحو مررت  
 بما مجب لك واما بجملة كقوله \* ربما تكره النفوس من الامر \* ٧ له فرجة كحل  
 العقال \* وجاز ان يكون ماهنا كافة كما في قوله تعالى ﴿ربما يود الذين﴾ قال المصنف  
 الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لثلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار  
 والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا  
 قوله ولا يمتنع ان تكون من المتعلقة بتكره وهى للتبويض كما في اخذت من الدراهم اى  
 من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكره من الامر شيئا وقوله له فرجة صفة الامر لان  
 اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين تكره معنى تشمئز وتقبيض ( ويعنى بالتامة  
 نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيويه ونعماهى اى نعم شيئا هى عند  
 الزمخشري وابى على وتكون ايضا م معرفة تامة اى غير موصوفة ولا موصولة عند  
 سيويه بمعنى الشئ قال في ﴿فنعماهى﴾ اى نعم الشئ هى وكذا في دققته دقانعا اى  
 نعم الشئ ونم الدق ( وما المصدرية حرف عند سيويه اسم موصول عند الاخفش  
 والرماني والمبرد كما مر قبل واما الذى المصدرية فلا خلاف في اسميتها للام فيها  
 وذلك نحو قول على رضى الله عنه في النهج ﴿نزلت انفسهم منهم في البلاء كالذى  
 نزلت في الرخاء﴾ اى نزولا كالنزول الذى نزلته في الرخاء (قوله وصفة) اختلف  
 في ما التى تلى النكرة لافادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم اسم فعنى قوله مثلا  
 ماى مثلا اى مثل وقال بعضهم زيادة فتكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة  
 الاسماء لاستبدادها بالجزئية ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما  
 زيد لفائدة الفصل وايضا ثبتت زيادتها نحو ﴿فبمراجعة من الله﴾ ووصفيتها لم تثبت  
 فالجبل على مائت في موضع الالتباس اولى وفائدة ماهذه اما التحقير نحو هل اعطيت  
 الاعطية ماو التعظيم نحو \* لامر ما جدع قصير انفه \* ولامر ما يسود من يسود \*  
 او انتوبيع نحو اضربه ضربا ماى نوعا من انواعه اى نوع كان وتجتمع هذه المعاني  
 كلها في الابهام وتأكيد التنكير اى عطية لاتعرف من حقارتها وامر مجهول له ظمته

٤ آخر من الاستفهامية  
 مجرورة ولا كم لكونه  
 حرفا صحيحا ولا من اى  
 لجرى آخره مجرى الحرف  
 نسخه

٦ قوله ( كخزير تمرغ  
 فى الدمان ) اذا انشقت  
 التخلّة عن عفن وسواد  
 قيل قد اصابه الدمان  
 ٧ لها رواية



وضربا مجهولا غير معين \* قوله ( ومن كذلك الا في التمام والصفة ) اما من الموصولة  
فمحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من  
غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالفرد كقوله \* فكفى بناء فضلا على من  
غيرنا \* حب النبي محمد ايانا \* وبالجملة كقوله \* رب من انضجت غيظا صدره \* قد  
تمنى لي موتا لم يطع \* ولا يجي تامة اي غير محتاجة الى الصفة والصلة الا عند ابي  
علي فانه يجوز كونها نكرة غير موصوفة ونجى عند الكوفيين حرفا زائدا وانشدوا  
\* آل الزبير سنام المجد قد علمت \* ٨ ذاك العشيرة والاثرون من عدادا \* ( وهي عند  
البصريين موصوفة اي الاثرون انسانا معدودا وانشدوا ايضا \* ٩ ياشاة من قنص  
لمن حلت له \* حرمت على وليتها لم تحرم \* والمشهور ياشاة ما قنص ( وعلة بناء  
ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصوليتين ظاهرة ٢ واما الموصوفتان فلما  
لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما المشابهتهما لهما موصولتين لفظا وكذا ما التامة  
( ومن في وجوهها لذى العلم ولا تفرد لما لا يعلم خلافا لقطرب وتقع على ما لا يعلم تغليبا  
كقوله تعالى \* ومن لستم له برازقين \* وتقول اشتر من في الدار غلاما كان او جارية  
او فرسا ومنه قوله تعالى \* ففهم من يمشى على بطنه \* ومنهم من يمشى على اربع \*  
وذلك لانه قال تعالى ومنهم والضمير عائد الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بنى على  
هذا التغليب فقال من يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع ( وما في الغالب لما لا يعلم  
وقد جاء في العالم قليلا حتى ابوزيد سبحان من سخر كرن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده  
وقال تعالى \* وما ملكت ايمانكم \* وتستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو  
زيد ماهو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك وتستعمل  
ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء  
ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المسائة او نقول انه  
منسوب الى ماهو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة كقولهم كنتى تقول ماهذا افرس  
ام بقرام انسان فاذا عرفت انه انسان مثلا وشككت انه زيدا وعمرو لم تقل ماهو  
وقلت من هو وقول فرعون ومارب العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا  
قال موسى عليه السلام \* رب السموات \* ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية ويكون  
موسى عليه السلام اجابه ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تبنيها لفرعون على انه  
تعالى لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخر كرن  
لنا وما سبح الرعد بحمده يجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية ( ومن وما في اللفظ  
مفردان مذكر ان صالحان للثنى والجمع والمؤنث فان عنى بهما احد هذه الاشياء  
فراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب وانما كان  
كذلك لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى  
وكذلك في غير من وما تقول ذلك الشخص لقيته وان كان مؤنثا قال تعالى \* خلقكم  
من نفس واحدة \* والمراد آدم عليه السلام وتقول ثلاث انفس من الرجال وثلاثة

٨ قوله ( ذاك العشيرة  
والاثرون ) الثروة كثرة  
العدد يقال ثرا القوم  
يثرون اذا كثروا ونموا  
٩ قوله ( ياشاة من قنص )  
القنص بالتحريك الصيد  
كالتنصيص  
٢ واما لان وضعهما  
وضع الحروف كما قيل  
وهذه الاخيرة تعهما  
في وجوههما نسخة



اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجيىء في باب العدد ( وان تقدم على المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى اختيار مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولك منهن من احبها فهو اولى من قولك احبه لتقدم لفظه منهن فلماذا لم يختلف القراء في تذكير ﴿ من يقنت منكن ﴾ ومن يأت ﴿ بخلاف قوله تعالى ﴿ وتعمل ﴾ لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى فلذا قال ﴿ نؤتها اجرها ﴾ وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من حبه وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقتها للمحمول على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر لهي المحمولة على معنى من الذى بمعنى التى والخبر المشتق يجب مطابقتها للبندأ تذكيرا وتأنيثا و افرادا وتثنية وجمعا ( واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراد به من الذى يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التى صدر الصلة كافي قولهم ما انا بالذى قائل لك شيئا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما مر فيقدر مذكرا و لكون مراعاة اللفظ اكثر و اولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ﴿ من يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات تجري من تحتها الانهار ﴾ جلا على اللفظ ثم قال ﴿ خالد بن ﴾ جلا على المعنى ولكونها اولى ايضا رجع سبحانه بعد قوله خالد بن الى الحمل على اللفظ فقال ﴿ خالد بن فيها ابدأ قد احسن الله رزقا ﴾ واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابوسعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا فى اللام الموصولة فانه يمنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء خلفاء موصوليتها ثم انك ان اتيت لها بصاحب من الموصوف و البندأ نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم المؤدب خدامهم لم يجز فيما يعبر عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت سالحة كمن وما للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك خلفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف فى نحوهما الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لاليها وان لم تجيىء بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله ﴿ او تصبى فى الطاعن المولى ﴾ اى فى الطاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده لكونه صفة ٦ ﴿ قوله ( واى واية كمن وهى معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها ) قد ذكرنا حكم اى فى التذكير والتأنيت والافراد والتثنية والجمع فإى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ﴿ ايا ماندعوا فله الاسماء الحسنى ﴾ والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا فى النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة ٧ كافي نحو مررت باى معجب لك قيل جاء الذى نكرة موصوفة نحو بالذى محسن اليك واى تقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما فان فيه خلافا كما مر فلا درى لم لم يذكره المصنف ههنا بل جعلها كمن التى لاتقع صفة ولعله رأى ان الصفة فى الاصل استفهامية لان معنى برجل اى برجل اى برجل

٦ مقدر مفرد اللفظ اى  
فى الجمع الظاهر عن

٧ (قوله كافي نحو مررت)  
اى مثل ما



عظيم يسأل عن حالة لانه لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى  
 الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف (واى معربة من بين اخواتها الموصولات  
 على اختلاف في اللذان واللتان وذو الطائفة ومن بين اخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام  
 والشرط وانما ذلك لازامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمى وليس كل مضاف  
 بمعرب بل ماهولازم الاضافة ٨ الاثرى الى عدم اعراب خمسة عشر وكمرجل لعدم  
 لزومها الاضافة وكذا يضاف لدن الى الفعل ايضا كما يضاف الى الاسم والاضافة  
 اليه كلا اضافة كما يجي في الظروف المبنية وانما الزموها الاضافة لان وضعها لتفيد  
 بمضا من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب  
 كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه كما في قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا ﴾ ٩ الا في كائين  
 فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه يصير كالمتبني على ما يجي في الكنسايات  
 (قوله الا اذا حذف صدر صلتها) صلتها اما اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف ملها شئ  
 فلا تبني اى معها والاسمية قد يحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا راجعا  
 الى اى فلا يحذف المبتدأ في نحو اضرب ابهم غلامه قائم وابهم زيد غلامه (٢ وانما  
 يحذف كثيرا مع اى دون سائر الموصولات لكونه مستقلا مع صلته بلزوم اضافته وانما  
 لم يحذف احد جزئى الفعلية لان التصاق الجزئين فيها اشد وانما حذف المبتدأ اذا كان  
 ضمير الموصول لانه بالنظر الى موصول كالاسم المكرر على الولاء بمعنى فاذا حذف  
 المبتدأ صار مبنيا كاخواته الموصولة وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد  
 النزوع اليها فبانه سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه  
 بعض ما يوضحه ويبينه اعني الصلة لانها المبنية للموصول كما مر كما يحذف من قبل وبعد  
 المضاف اليه المبن للمضاف هذا هو مذهب سيويوه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم  
 عند حذف المبتدأ (قال سيويوه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء في الشواذ  
 ﴿ ابهم اشد على الرحمن ﴾ بنصب ابهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمما لها بل حذف  
 احد جزئها وقديقي ماهو معتمد الفائدة اى الخبر (قال الجرهمي خرجت من خندق الكوفة  
 حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ابهم افضل الامنصوبا وان لم يضاف  
 مع حذف المبتدأ نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا  
 لاسما فتقول اكرم اى افضل مضموما بلا تنوين) والخليل ويونس يقولان اضرب  
 اى افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجي من مذهبهما (قال سيويوه لا يرفع  
 نحو اضرب ايا افضل ولا يبني ايضا على الضم قياسا على اضرب ابهم افضل لان ذلك  
 مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا اى اورفعوا او ضموا  
 لاتبعناهم (قال الجزولى اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف  
 اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد) وذهب  
 الكوفيون والخليل الى ان نحو ابهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء  
 ما بعدها خبرها وهى استفهامية لاموصولة قالوا وهى في الاية مبتدأ خبره اشد ومن كل

٨ فخمسة عشر غير  
 معرب واما كمرجل فانه  
 قد ينتصب ما بعد كم  
 الخبرية واما لدن فانه  
 يضاف الى الفعل ايضا  
 والاضافة اليه كلا اضافة  
 نسخته

٩ (قوله الا في كائين فانه  
 مقطوع عن الاضافة)  
 اى بلا تقدير المضاف اليه  
 ٢ وانما يحذف لكونه  
 ضميرا والضمائر كثيرة  
 الحذف في الصلة ولبقاء  
 ما هو معتمد الفائدة اى  
 الخبر وقيام المضاف  
 اليه مقامه ولتكن اى  
 في نفسها آه نسخته



شعبة معمول لنز عن كاتقول اكلت من كل طعام قال تعالى ﴿ واوتيت من كل شئ ﴾  
 ٣ فتكون من التبعض والكلام محكي اعني ان ايهم اشد صفة شعبة على اضممار القول  
 اي كل شعبة مقول فيهم ايهم اشد كقوله ﴿ جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط ﴾ ٤  
 قال الخليل وايهم على هذا استفهامية نحو قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب  
 الذي يقال له ٥ ايهم افضل كما قال الاخطل ﴿ ولقد ايتت مع الفتاة بمنزل ﴾ فابيت لاخرج  
 ولا محروم ﴿ اي ايتت مقولاً في لاخرج ولا محروم اي هو لاخرج ولا محروم ﴾ قال  
 سيويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب الذي  
 يقال له الفاسق الخبيث بلى مثل ذلك يحى في ضرورة الشعر لافسحة الكلام ومذهب  
 يونس في مثله ان الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل ويجوز التعليق في غير افعال  
 القلوب ايضاً نحو اضرب واقتل ايهم افضل كما يحى في باب افعال القلوب وليس بشئ  
 لان المعلق يجب كونه في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون  
 جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء واي بعد نحو اضرب واقتل لا تكون  
 استفهامية اذ لا معنى لها الاعلى وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده  
 ﴿ وقال الاخفش في الآية من فيها زائدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل  
 شعبة مفعول لنز عن وايهم اشد جملة مستأنفة لانعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل  
 شعبة اي لنز عن ايهم ٦ من كل فريق ٧ يشيع ايهم هو اشد واي بمعنى الذي ( وعند  
 ابي عمرو اية اذا حذف منها ما نضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال  
 لتعرفها بالصلة والتأنيث فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف تعريف  
 الموصولات واهتد بقاء التأنيث بلاسمية ( وغيره بصرفها وهو القياس ﴿ قوله ﴾ ( وفي  
 ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر اي شئ وجوابه نصب )  
 اعلم ان ذا لايجي موصولة ولا زائدة الامع ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ما ذاهو  
 وقولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى الذي اي ما الذي هو  
 خير منك على حذف المبتدأ نحو ما انا بانذي قائل واما قولك من ذا قائماً فذافيه اسم  
 الاشارة لا غير ويحتمل في ﴿ من ذا الذي يقرض الله ﴾ وماذا الذي ان تكون زائدة  
 وان تكون اسم اشارة كما في قوله تعالى ﴿ امن هذا الذي هو جندكم ﴾ وهاء التنبية  
 تدخل على اسم الاشارة فيقال ايضاً ما هذا الذي تقول وقد جاء زائدة بعد ما موصولة  
 قال ﴿ دعى ماذا علمت سابقه ﴾ ولكن بالمغيب نبئني ﴿ ولقائل ان يمنع مجي ذاموصولة  
 مطلقاً ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تعالى ﴿ يسئلونك  
 ماذا ينفقون قل العفو ﴾ ورفع البدل في قوله ﴿ الانسا لان المرء ماذا يحاول ﴾ ٨ أنجب  
 فيقضى ام ضلال وباطل ﴿ فلان ما مبتدأ والفعل بعدنا المزيده خبره على تقدير حذف  
 الضمير من الجملة التي هي خبر ما ﴾ والذي جلهم على ادعاء كون ذاهنا موصولة رفع  
 الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق  
 للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيراً لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل

٣ ﴿ قوله فيكون من  
 للتبعض ﴾ اي لنز عن بعض  
 كل شعبة يقال فيهم ايهم  
 اشد  
 ٤ ﴿ قوله كالخليل وايهم  
 آه ﴾ وفي الكشف ان  
 تقدير الآية عند الخليل  
 لنز عن الذين يقال فيهم  
 ايهم اشد ثم قال ويجوز  
 ان يكون انزع واقعا  
 على من كل شعبة اي  
 لنز عن بعض كل شعبة  
 فكان قائلاً قال من هم قليل  
 ايهم اشد اي الذين هم  
 اشد

٥ الصواب لجماعته اي  
 افضل  
 ٥ لطلبه نسخه

٦ ﴿ قوله من كل فريق  
 يشيع ﴾ اي يشيعهم اعتاهم  
 وهذا اظهر في المعنى من  
 يشيعهم

٧ قوله ﴿ يشيع آه ﴾ شاعه  
 اي تبعه واشاعه اي  
 جعله تابعاً

٨ ﴿ قوله انجب فيقضى  
 ام ضلال وباطل ﴾ قيل  
 اراد مرءاً معيناً يقول  
 اعليه نذر في الاجتهاد  
 في طلب المال وتحصيل  
 الامال فهو يسعى في ذلك  
 وفاء بالنذر ام هذا الفعل  
 منه ضلال صادر عنه



٩ ثم ان حذف الضمير من  
الجملة الخبرية قليل كما مر  
نسخه

منه فوجب ان يكون ما ذابحاول جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية ٩ واما ما ذكر من  
حذف الضمير في خبر المبتدأ فقليل نادر كما تقدم في باب المبتدأ وتجرد الجملة الخبرية في نحو  
ما ذابحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة  
كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر كما مر  
في المبتدأ ( وانما قل اظهار الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات  
لزمها لما الاستفهامية او من لان ذا لا تكون موصولة الا قبلها احدهما فكان التناقل  
الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة  
اولى وهذا كما جاز حذف المبتدأ في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لتناقلها  
بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا  
اذن جملة ابتدائية ذامبتدأ وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيويه ما مبتدأ مع تنكيره  
وذا خبره على ما مر في باب المبتدأ والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على  
انه خبر مبتدأ محذوف وذلك المبتدأ ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى ﴿اساطير  
الاولين﴾ ليس بجواب لقوله لا كفار ﴿ماذا انزل ربكم﴾ اذ لو كان جوابا له لكان  
المعنى هو اساطير الاولين اى الذى انزله ربنا اساطير الاولين والكفار لا يقرّون بالانزال  
فهو اذن كلام مستأنف اى ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان  
ذا مزيدة فاما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتأخر فالسؤال اذن جملة فعلية فيكون  
الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضممار مثل الفعل الذى انتصب به  
ما في السؤال فحذف للدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ﴿ماذا انزل ربكم قالوا خيرا﴾  
اى انزل خيرا وانما لزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصریح  
٢ بكون انزل مقدر والرفع يحتمل استئناف الكلام كما ذكرنا في اساطير الاولين ويحتمل  
تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدأ كما في قوله تعالى ﴿قل العفو﴾ وان اشتغل الفعل  
بعد ما ذا بضمير منصوب نحو ما ذا تفعله او بمتعلقه نحو ما ذا تقضى حقه فكون ما مبتدأ اولى  
وان جعلت ذا زائدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على  
شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى كانت ذا موصولة او زائدة واما في نحو ما ذا قيل وما  
ذا عرض ٣ وقوله تعالى ﴿وماذا عليهم لو آمنوا﴾ وماذا احل لهم ﴿ماليس بعد ذا فعل  
ناصب لما قبله ولا مشتغل عنه بضمير او متعلقة بالجملة ابتدائية جعلت ذا زائدة او موصولة  
فرفع البدل اذن واجب ورفع الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر ﴿وماذا عسى  
الواشون ان يتحدثوا﴾ سوى ان يقولوا اننى لك عاشق ﴿قيل ذافيه زائدة لاموصولة  
اذ الصلة لا تكون الاخبارية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم في خبر المبتدأ ايضا (فان قيل خبر  
المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى ﴿بل انتم لامر حبا بكم﴾ وزيد اضربه (قيل الصلة  
ايضا جاءت لعل مع جزئها كقوله ﴿وانى لراج نظرة قبل التى﴾ لعل وان شطت نواها  
ازورها ﴿وعسى و لعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للنازع ان يقدره ايضا في

٢ بتقدير الانزال والرفع  
كان محتملا لان يقدر  
الموصول المذكور في  
السؤال مبتدأ كما في قوله  
العفو وان يكون المبتدأ  
غيره والكلام مستأنف  
كما ذكرنا في قوله اساطير  
الاولين نسخه  
٣ وماذا حدث فما كان  
الفعل فيه لازما فهى  
جملة اسمية سواء كانت  
ذا مزيدة او موصولة  
فرفع البدل واجب ورفع  
الجواب مختار على كل  
ومثله قوله وماذا عليهم  
لو آمنوا وقول الشاعر آه  
نسخه



خبر المبتدأ ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا ليكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا \* ولا بأس ان تذكر بعض ما هم له المصنف من احكام الموصول واحكام من وما واى فى الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئى اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبنية له فيجب للصلة التأخر فلا تقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا تعمل الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزؤها وقد تقرر ان جزءا منها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان تكون مصدرة بل اولكن او علامة جواب القسم ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لان ذلك المتعلق به المقدم اذن جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض يتابع للموصول كالوصف والبدل والعطفين والتأكيد ولا يخبر عن الموصول ولا باستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجىء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء فى الشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدهما اماصلة لهما معا او صلة للاخير و صلة الاول محذوفة مدلولة بالظاهرة عليها كما يجىء بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدليل وذلك نحو قوله \* من اللواتى والتى واللاتى \* زعم ان كبرت لداتى \* وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذى اياه ضربت لان الفصل ليس باجنى منهما ولا يجوز مثله اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدريه هى والجملة التى بعدها تأويل المصدر فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذا فى الالف واللام الموصولة اذ لا تدخل الاعلى فعل فى صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التى هى صلة كما تقول فى باب التنازع معملا للاول الذى ضربت وضربونى غلما نه زيد اذ ليس الفصل باجنى من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاء فى الذى قائم ابوه والذى ضرب زيدا اخوه والذى زيدا ضرب ابوه اذ لا مانع منه ( فان قيل ليس كان الموصول والصلة كجزئى اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كجزئيين فكان ينبغى ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول ) قلت بلى هما ايضا كجزئيين الا انهما كجزئيين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل كجزئيين يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذى هو الصلة واجب لكونها مبنية للموصول لما مر فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر مادام لا يتقدم على اسمه ( ويجوز قليلا حذف صلة الموصون الاسمى غير الالف واللام اذا علمت قال \* فان ادع اللواتى من اناس \* اضاعوهن لادع \* الذين \* وقد التزم حذفها مع التيا معطوفا دلها التى اذا قصد بهما الدواهى ليقيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل فى حيز البيان فلذلك تركنا على ابها مهمما بغير صلة مبنية ويجوز كون تصغير التيا للتعظيم كفى قوله \* دو بهية تصفر منها الانامل \* واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من

ه ادعوا نسخته



الموصلات الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تعالى ﴿ وما لنا الاله مقام معلوم ﴾ اى الامن له مقام ونحوه قول المتنبي ﴿ بس الليالى سهرت من طربى ﴾ ويجوز ان يكون من هذا لعمري لانت ٧ البيت اكرم اهله ﴿ واقعد فى افناه بالاصائل ﴾ ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حرف الكلمة وان كانت فاءا ودينا كشيبة وسه وليس الموصل بالزق منهما ( ولا يحذف من الموصلات الحرفية الا ان فى المواضع المخصوصة كما يجيىء فى الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التى قبلها كالنسابة عنها ﴿ واما احكام من وما واى فى الاستفهام فقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جازلك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيته فى لفظ من تقول منوا ذاقيل جاءنى رجل ومنوا ذاقيل رأيت رجلا ومنى اذاقيل مررت برجل ومنان ومنين اذاقيل جاءنى رجلان ورأيت رجلين ومررت برجلين ومنون اذاقيل جاءنى مسلمون اورجال او قوم وفى النصب والجر منين ومنة اذاقيل جاءتنى ضاربة او طالق وكذا فى النصب والجر لا يختلف ومنان اذا قيل جاءتنى ضابتان او طالقان وفى النصب والجر منتين ومنات اذاقيل جاءتنى مسلمات او ضوارب وكذا فى النصب والجر لا يختلف ( اما اشتراط الاستفهام عن المذكور فى الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكى المذكور قبل الحكاية ثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى وغرضهم فى الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسؤل عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا ( وانما اشترط فى لحاق العلامات المذكورة بمن كونه سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها فى الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيىء لان الاستفهام عن المعارف ليس فى الكثرة فى الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف ٢ المسؤل عنه كما فى النكرات ولو كررت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة المكررة اذا كررت فلا بد فى الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانياهى المذكورة اولاتقول من الرجل لمن قال جاءنى رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يكن حكايتها فان لم تقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير حذف النكرة واثبت العلامات فى لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة ٣ فلذا كان حذفها بعد من اكثر من اثباتها ومع الحذف فى الحكاية فى من اولى لاجل التنصيص من اول الامر على ان المستفهم عنه يورده بعدها المذكورة لانك اذا لم تحك فى لفظ من فرمما توهم السامع ان المستفهم عنه يورده بعدها ( واما الاشتراط العقل فى هذه الحكاية فظاهر لان من لعقلاء واما اشتراط الوقف على من ولم يشترط ذلك اى بل تقول فيها اى يافتى وايا يافتى وبأى يافتى كما يجيىء فلان من مبنية ٤ مستنكر عليها الاعراب قصدوا تبعيدها من الاعراب فاثبتوا حكاية الاعراب عليها فى حالة لا يكون فيها على المفرد المذكور فى الاغلب وهو اصل المثنى والمجموع والمؤنث

٦ ( قوله بس الليالى  
سهرت من طربى اى  
التى سهرت فيها تمامه  
شوقا الى من يبيت يرقدها  
٧ ( قوله البيت اكرم )  
اى الذى اكرم

٢ المعارف كما طلب بحذف  
النكرات ولو ذكرت  
نسخه

٣ وانما كثرت الحكاية فى  
السؤال عن النكر لان  
السؤال عنه كما ذكرنا  
كثير غالب والحكاية  
نص فى كون المستفهم  
عنه ذلك المذكور فى لفظ  
المخاطب وان قلت من  
الرجل او من هو فرمما  
او هم هذا اللفظ ان  
المسؤل عنه معهود آخر  
غير هذا المذكور فى كلام  
المخاطب وازالة الابهام  
بايراد ما هو نص فى المراد  
فى كثير الاستعمال مناسبة  
واما اشتراط آه نسخه

٤ يستنكر عليها الاعراب  
فاثبتوا عليها العلامات  
فى حالة لا يكون فيها على  
الكلمة فى الاغلب اعراب  
آه نسخه



اعراب ولاتنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما اى فانها كانت معرفة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لاوصلا ولا وقفا ( واما زادوا في المفرد المذكور الواو والياء والالف بدل الحركات لانهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكنت الكلمة في حالة الوقف محرمة ه بصورة الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا تشبهها ساكنة وجاؤا قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد ( وقال السيرافي بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اى ثم لما كان الحال حال الوقف واخر الموقوف عليه عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب في منة اذهاء التأنيت لاتكون في الوقف الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التأنيت وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات فاذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجر وامانت في ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى مسلمات وهندسات في الوقف فانه لا يثبت فيه شئ من حركاته بخلاف منو وميني ومنا فانه بمنزلة نحو زيد ورجل ويثبت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حرف المد بعدها اعني الفتح نحو زيدا فلم يستنكر في من الجارى مجراه عند قصد الحكاية اثبات الحركات والمدات بعدها واسكان النون في متان ومنتين تنبيه على ان التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تأنيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تاء التأنيت وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت لالم تتمخض التاء للتأنيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منت والاكثر تحريكها فيه ٦ لانك لم تقدر في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا قل من حكاية تاء التأنيت كما هو حقه واما في المثني فقد حكيت الاعراب لمجئتك في الرفع بالالف وفي النصب والجر بالياء نحو منتان ومنتين وقد جاء نحو منتان محرك النون التي قبل التاء هذا ( ولك في من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان آخران احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكور حاكيا للاعراب فقط ولا تحكى علامات المثني والمجموع والمؤنث وان كنت تسأل عنها اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها لكل بلفظ واحد فنقول اذا قيل جاء في رجل او رجلا او امرأة او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيتها افراد من على كل حال بلا حكاية الاعراب ولالعلامات اخر كما في حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن المنكور ( واما اى فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جازلك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثني والمجموع والمؤنث في لفظها ٢ الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكور بل تعربه بالحركات في الوصل نحو اى يافتى واى يافتى وفي الوقف تسكن ياؤه في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية

ه ولا يجوز فاثبتوا بدل الحركات نسخة

٦ لانهم زادوا التاء دلالة ونصا على ان السؤال عن مؤنث وكون تاء التأنيت مفتوح ما قبلها ومنقلبا هاء في الوقف ادل على كونها للتأنيث واما نحو قوله \* م بل جوز تيهاء كظهر الجففت \* وكتاء بنت واخت قليلان وربما جاء آه نسخة

م ( قوله بل جوز تيهاء ) الجوز الوسط ورب مقدرة بعد بل

٢ قوله ( الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكور ) وقس عليه التثنية والجمع والمؤنث



٣ قوله (وجه آخر وصلا)  
ويعرف من ذلك حال  
الوقف عليها لانها كسائر  
المعربات كما مر

٤ قوله (والاولى آه) هذا  
هو الوجه الثاني

٥ قوله (عمواظلاما) عم  
صباحا كلمة تحية كأنه  
مخدوف من نعم نعم كما يقال  
كل قال يونس هو من وعت  
الداراءها وعم اذا قلت لها  
انعمي

٦ قوله (لانه لم يتقدم جمع  
منكر) وتقدير انه كان  
في لفظ الجن نكرة فاستفهم  
الواصل عنها بناء على  
ان الحاق العلامة لا يكون  
الا في استفهام عن النكرة  
كما علم بالاستقراء تعسف  
٢ لكونه اكثر استعمالا من  
غيره لكونه ادل على  
المسمى والمراد من الحكاية  
تنصيب المذكور وقد  
امر ان رفع الابهام تكثيرا  
الاستعمال انسب وايضا  
الاعلام غير متصرفه  
في ذالها مصونة من  
الزيادة والنقصان كما  
مضى في باب غير المنصرف  
فتناسب ان لا يتصرف  
في اعرابها ايضا وهو  
معنى الحكاية والشروط  
آه نسخته

في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلان اصل اي  
ان تستعمل في المقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر في من وانما اشترط  
في حكايتها كون المحكى مذكورا منكورا لما مر في من وولك في اي ٣ وجه آخر وصلا  
وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فنقول اي ايا واي في المفرد والمثنى والمجموع  
مذكرا كان او مؤنثا وفي الحركات اللاحقة لاي في حال الحكاية وجهان احدهما انها  
اعرابها فتكون مبتدأة مخدوفة الخبر ومفعولة مخدوفة الفعل ومجرورة مضمرة الجار  
وهذا ضعيف لان اضممار الجار قليل نادر وايضا تنية اي وجعها لغير الحكاية ضعيفان  
كما مر (٤ والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه  
الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو اي رجل هو (واجاز  
يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اي فيقول من يافتى ومنى يافتى ومن يافتى وعليه  
حل قول الشاعر \* اتوانارى فقلت منون انتم \* فقالوا الجن قلت ٥ عمواظلاما \*  
وليس بشئ ٦ لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى (وحكى يونس انه سمع ضرب من منا  
استفهام عن الضارب والمضروب قال سيبيويه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا  
لا يقبه كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام) واما اعرابها فليل حكاية  
كأنه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والافكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر  
انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لاعلى وجه الحكاية الاترى الى قوله  
منون انتم وايس محكى كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة  
لا تلحق من الا في اخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رأيت رجلا وامرأة قلت  
من ومنه واذا قيل رأيت امرأة ورجلا قلت من ومنا وفي جاني رجل وامرأتان من  
ومنان وعليه فقس (واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل  
بمن وعن غير العاقل باي نحو من واين فبين قال لقيت رجلا وجارين وعليه فقس  
(واما المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه  
اشهرها انه لاحكاية فيها ولا في من بعد حذفها (وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه  
عنه سيبيويه انها تذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رأيت اخا زيد قلت من  
اخا زيد (واجاز ذلك سيبيويه لاعلى وجه الاختيار كما قيل دعنى من تمرتان وليس بقرشيا  
كايحي) وثالثها ان تحذف وتثبت علامات الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون  
المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبيويه انه يقال ذهبت  
معهم فيقال مع منين ويقال قدرأيته فنقول منا ويقال خلف دار عبدالله فيقال دارمنى  
(اما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الجواز ومذهب بنى تميم  
فاهل الجواز يحكون العلم بعد من بشروط (وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره  
من المعارف ٢ لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف سائر المعارف فان كل واحد  
منها لاي معين كان كما يأتى في باب المعارف والحكاية لدفع الاشتراك فكانت بالاعلام  
انسب (والشروط المذكورة ان لا يكون المسؤل عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه



ولامعطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابها تغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤل عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رأيت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا اباع محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الجواز لانه وان اغنى الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جواز الحكاية فيه فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب وان قال رأيت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير ( واما عطف النسق بلا تكرير من فهو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما ( وحكى سيديويه عن قوم واستحسنه انه تجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما اولانحو من زيدا وعمرا ومن زيد واخامرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا ولقيت زيدا واخامرو ( والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل تجب الرفع لان المتبوع لا تجوز حكايته فكذا التابع واما ان عدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه تجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم ٤ وذلك ليكون كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه استفهما مستقلا فيكون لكل واحد منهما حكم نفسه كما لو انفرد ( ومن الشروط وان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا ومن زيدا فلا تجوز الحكاية اتفاقا لزوال الابس اذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بان السؤال اتما هو عن ذكره دون غيره وتجاوز حكاية القرب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانه علم ايضا على ما يحكى بيانه وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلية بالتثنية والجمع كما يحكى في باب العلم ( ثم نقول اذا حكي ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لاعلى انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع تعذر اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا ٥ في اول الكتاب ( وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول لعامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف ٦ لما مر هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار منى ( وانما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فاتوابه مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس ( واما اذا سألت باى عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى

٤ لانقطاع الثاني عن الاول  
صريحاً فيكون لكل واحد  
من المعطوف والمعطوف  
عليه حكم نفسه لو انفرد  
نسخه

٥ في المضاف الى ياء المتكلم  
نسخه  
٦ لزوم الجر بحار مقدر  
كما مضى هناك نسخه







ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما وصله البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كما مضى والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذي جعلهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض وظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جاراً ومجروراً (واما تعين اصولها وانها عن اى شئ نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به ٣ وفداء لك الاقوام ٤ بالكسر وامامك زيدا وعليك زيدا اذا استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيدوبله زيد بالاضافة وفداءك بالرفع والنصب وامامك زيد برفع زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان ٥ وبطآن وشتان فانها ٦ كليان في المصادر وكهيات فانه كقوافة وتزال فانه كفتجار وتيد كضرب فنقول انها كانت في اصل مصادر لانه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للنسبة بينهما وزنا ولاخاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال (ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصرا اسم فعل نحو ابها في الكف ووبها في الاغراء وواها في التعجب والاستطابة وعاود عدا في الانتعاش وويك وويحك وويسك ووي وعمرو على ما مر في باب المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه وها ودع اى انتعش ٧ وبس اى ارفق وهيا وهلا وحى وايه وهيك وهيك وهيت وسيحى معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه ومه وايه وهي مفتوحة لامنصوبة وفي الضرب الثاني بقاؤه على المصدرية وبنائه مراعاة لاصله اعنى اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق واما الخ وكخ واف واوه ونج اذ لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب نحو افا اوتين بالحرف كما فلك فالاولى ان يقال ٨ بقائها على ما كانت عليه وانها لم تنصب مصادر ولا اسماء الافعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعذك اى احذر من خلفك وخذرك عمرا وخذرك عمرا والنجاء ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يبق دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اى تقدم تقديما او احذر فرطك اى تقدمك وبعذك اى ابعده بعد او حذررك وخذرك عمرا اى احذر عمرا حذرا او حذارا ٩ والنجاء اى انج النجاء والكاف حرف كما في ذلك ( فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا تقدر اذن باعتبار الاصل لاني حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت كونه عارضا بالدليل اذرب اصل

٣ قوله وفداء الفداء بكسر الفاء  
يمد ويقصر ويفتحها بعض  
صحاح  
٤ (قوله بالكسرة) اى  
بكسر الهزة وتنوينها  
واما الفاء فكسورة على  
ما يعلم من الصحاح وقال  
بعضهم هي مفتوحة  
٥ (قوله وبطآن) يقال  
بطآن ذاخروجا اى بطؤ  
اذا خروجا  
٦ (قوله كليان) لو اء بدينه  
ليانا اى مظه

٧ (قوله وبس) يقال  
للساقبة بس وهو صوت  
لراعى ليسكن به الساقبة  
عند الحلب  
٨ انها باقية على كونها  
اسماء اصوات ولم تنصب  
آه نسخه

٩ (قوله النجاء اى انج  
النجاء) نجوت نجاء اى  
اسرعت



مرفوض وعارض لازم ( واما أمين فقيل سرياني وليس الامن اوزان العجمة كقبايل  
وهابيل بمعنى افعال على ما فسره النبي عليه السلام حين سأله ابن عباس رضى الله عنهما  
وبنى على الفتح ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله  
القصر ثم مدفيكون عربيا مصدرا في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل ( وكان  
القياس ان لا يقال لاسم الفعل الذى هو في الاصل جار ومجرور نحو عليك واليك اسم  
فعل لانا نقول لمثل صه ورويد انه اسم بالنظر الى اصله والجار والمجرور لم يكن اسما  
الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كالمطرد  
في نحو رجك الله ولم يضرب فيصح ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب  
اسم فعل كما يجيء \* ثم اعلم ان بعضهم يدعى ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها  
مبتدأة لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشئ \* لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل  
اى ذوقايم فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار  
باللفظ فان في قولك ٢ تسمع بالمعيدي تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم  
الفعل اذن ككاف ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل  
من الاعراب لسكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا  
اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية  
والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا  
في المفعول المطلق ( وما ذكره بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية  
ليس بشئ \* اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل  
فلم تكن مبنية ولا نقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه  
صار كفتح فاء جعفر وكذا لانقول في عليك واليك اسمي فعل انهما حرفا جر مع  
مجرورين متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف اليه في الاول صارا ككلمة وكذا  
الجار والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفضل  
وبينة علمين لذات و صار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك  
وعليك اسمي فعل كعبد الله وتأبط شرا علمين فهي منقولة عن اصولها الى معنى  
الفعل نقل الاعلام ( وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال  
على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لانه اسم بشئ \* ٣ اذ العربي القح ربما يقول صه مع  
انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصمت او امتنع  
او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدى هذا المعنى لصح فعلنا ان المقصود منه  
المعنى لا اللفظ ( وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنتره \* كذب العتيق وما شئ  
بارد \* ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي \* اذا روى بنصب العتيق وكذا في قول من نظر  
الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب ٤ عليك البزر والنوى بنصب البزر ( قال محمد بن  
السري ان مصر تنصبه واليمن ترفع فعني كذب عليك البزراى الزمه وخذه ووجه  
ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان وبما يغرى بصاحبه ويأخذه المكذوب

٢ قوله ( تسمع بالمعيدي )  
قال الكسائي في المثل ان  
تسمع بالمعيدي خير من  
ان تراه وهو تصغير معدي  
منسوب الى معدة وانما  
خففت استنقا لا للجمع  
بين الشديدين مع ياء  
التصغير يضرب للرجل  
الذى له صيت وذكر  
في الناس فاذا رأته ازدرت  
مرآته وقال ابن السكيت  
تسمع بالمعيدي لان تراه قال  
وكان تأويله تأويل امرائه  
قال اسمع به وولاته

٣ قوله ( اذ العربي القح )  
اى الخالص

٤ قوله ( عليك البزر )  
البزر بزر البقل وغيره



عليه فصار معنى كذب فلان الاغراء به اى الزمه وخذه فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغراء كأنك قلت افترى عليك فخذته ثم استعمل في الاغراء بكل شئ وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اى عليك بالعسلان \* قال وذبيانية اوصت بنيتها \* ٢ بان كذب القراطف والقروف \* اى عليكم بها ( وكذب الحج ) اى عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب به جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب الزم ( قال ابو على في كذب عليك البزيران فاعل كذب مضمر اى كذب السمن اى لم يوجد والبزير منصوب بعليك اى الزمه ولا يتأتى له هذا في قول عنتره كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اقرب ) واسماء الافعال حكمها في التعدى والازوم حكم الافعال التى هى بمعناها الا ان الباء تزداد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمد بحرف عادته اىصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف اجار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لكون عملهما لتضمينهما معنى الفعل ( وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله \* ٣ يا ايها المايح دلوى دونكا \* انى رأيت الناس يحمدونكا \* ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوى اى دلوى قد امك فخذها ( واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذا الامر كثير ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعانى اسماء الاقوال امر كانت او غيره ابلغ واكد من معانى الافعال التى يقال ان هذه الاسماء بمعناها ( اما ما كان مصدرا فى الاصل والاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء افعال فلما تبين فى المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا ( واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بنصب زيد كان فى الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذته فقد امكنت فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة لسياد المأمور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عنى اى ضم رجلك وتقلك اليك واذهب عنى ووراك اى تأخر وراك فجرى فى كلها الاختصار لغرض التأكيد وكل ما هو بمعنى الخبر فقيه معنى التعجب فعنى هيئات اى ما بعده وشتان اى ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اى ما سرعه وبطان اى ما بطاء والتعجب هو التأكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها وروزه فى شئ منها دليل فعليته وانه ليس منها كهلم وهات على ما يحى وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين فى جميع هذه الاسماء قياسا بل سماع فيقتصر على السمع ( فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر فى الاصل نحو امامك واليك اولا فهو فى الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفى الثانى ينظر فان كان الاسم الذى اتصل به الكاف بما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد

٢ قوله ( بان كذب القراطف ) القراطف القطيفة وهو دثار مخجل والقرف وعاء من جلد يدبغ بالقرفة وهى قشور الرمان ويجعل فيه الخلع وهو لحم يطبخ بتوابل فيفرغ فيه اى عليكم بالقراطف والقروف فاعتموها

٣ قوله ( يا ايها المايح دلوى ) المايح هو الذى ينزل البر ويملأ الدلو وذلك اذا قل ماؤها



زيد وزيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يحز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لم يأت ها زيدا بالاضافة كما جاء رويدك زيدا ومثله التجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذهبنا اليه (وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشئ) لاننا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بلي يمكن دعوى ذلك في نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل مع ان وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في نحو رويدها مجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف (وقال الكسائي الكاف في الجمع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا) وقال ابن بابشاد الكاف في الجمع حرف خطاب كما في ذلك ويطل قوله بما اورد على الفراء (واما التنوين اللاحقة لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتكثير وليست لتكثير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التكثير راجع الى المصدر الذي ذاك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر او لا فينتقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا كما مر فصح بمعنى سكوتا واياه بمعنى زيادة فيكون الجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي المسكوت عنه اي افعال السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا ما في كف عن هذا الشيء واياه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه ٦ واما التنكير فيدفع كانه للابهام والتفخيم كما في قوله \* الا ايها الطير المربة بالضحى \* على خالد لقد وقعت على لحم \* اي لحم واى لحم فكان معنى صه اسكت سكوتا واى سكوت اي سكوتا بليغا اي اسكت عن كل كلال وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف (وقال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما تدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه بتنوين الاول وسكون هاء الثاني فالاول قول ذي الرمة \* وقفنا قلنا ايه عن ام سالم \* وما بال تكليم الديار البلاقع \* انما جاز غير منون وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه جرد عن معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجالا \* واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هي امامتعدية اولازمة (فن المتعدية ها وهو اسم لخذوفه ثمانى لغات الاولى ها بالالف مفردة سا كنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان تلحق

٦ وكذا التنكير فمعنى صه  
اسكت سكوتا اي افعال مطلق  
السكوت عن كل كلام لان  
سكوتا جنس لاتعين فيه  
فيكون المعنى على انه يأمره  
بالسكوت عن كل كلام لان  
مطلق السكوت واقع على  
كل سكوت يفرض عن اي  
حديث كان وليس ترك آه  
نسخه



هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها نحو هاك هاك هاك هاك  
هاك هاكن الثالثة ان تلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف  
نحو هاء هاؤما هاؤم هاءهاؤما هاؤن الرابعة ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف  
الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء لكل السادسة ان  
تصرف هذه الخامسة تصريف ذرودع السابعة ان تصرفها تصريف خف  
(ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له هاء فقال الى م اهاء واهاء بفتح همزة  
المتكلم وكسرها الثامنة ان تلحق الالف همزة وتصرفها تصريف نادو الثلاث الاخيرة  
افعال غير متصرفة لاماضى لها ولا مضارع وليست باسماء افعال قال الجوهري هاء  
بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذوا ذاقيل لك هاء بالفتح قلت ما هاء اى  
ما اخذوما اهاء على ما لم يسم فاعله اى ما اعطى وهذا الذى قال مبنى على السابعة  
نحو ما اخاف وما اخاف (ومنها هات بمعنى اعطى وتصرف بحسب المسامير افرادا  
وثنية وجعا وتذكيرا وتأنينا تقول هات هاتيا هاتوا هاتى هاتين وتصرفه دليل فعليته  
تقول هات لاهاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة وما هاتيك كما اعطيك (قال الجوهري  
لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس يتم التصرف ٢) وقال الخليل  
اصل هات آت من اتى يؤتى ايتاء فقلبت الهمزة هاء (ومن قال هو اسم فعل قال لحوق  
الضمائر به لقوة مشابهته لفظا للافعال ويقول فى نحو مهاتاة وهاتيت انه مشتق من هات كالحاشى  
من حاشى وبسمل من بسم الله (ومنها بله اى دعوى يستعمل مصدرا واسم فعل كاذ كرنا فيقال  
بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيد كدع زيدا (وحكى ابو على عن الاخفش  
انه يجى بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله \* تدر الجماجم ضاحيا حاماتها \* بله الاكف  
كانها لم تخلق \* بنصب الاكف ورفعها وجره واذا كان بمعنى اى كيف جازان يدخله من  
حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان با تى بالصخرة كيف ومن اين  
ويروى من بهل على القلب ( و ذكر الاخفش فى باب الاستثناء فى قوله \* اعطيهم الجهد  
منى بله ما ساع \* ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى قيل ٣ ومنه قوله عليه  
السلام بله ما \* اطلعتهم عليه (ومنها تيد زيدا اى امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال  
ابو على لم يحك احد لحاق الكاف ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به  
فعلى ما قال كانه جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر  
قال ابو على تيل من التؤدة قلبت الواو تاء وابدل الهمزة ياء كما حكى سيبويه بيس الرجل  
فى بئس ( و منها رويد زيدا وهو فى الاصل تصغير اروادا مصدر اروداى رفق  
تصغير الترخيم اى ارفق رफقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون ٦ تصغير رود  
بمعنى الرفق عدى الى المفعول به مصدرا واسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ويجى  
على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول  
\* كضرب الرقاب \* ورويد زيدا كضربا زيدا الثانى ان يجعل المصدر بمعنى  
اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اى مرودا او حالا نحو سيرو

٢ قالوا وكذا يدخله فى باب  
الفعل الصريح نسخه

٣ قوله ( ومنه قوله عليه  
السلام بله

٤ ما اطلعتهم عليه ( وفى

الحديث القدسى اعددت

لعبادى الصالحين ما لا عين

رأت ولا اذن سمعت ولا خطر

على قلب بشر بله بشر بله

ما اطلعتهم عليه اى سوى

٥ قوله ( كما حكى سيبويه بيس

الرجل فى بئس بئس الرجل)

يبأس بؤسا اشتدت حاجته

وبئس فى الذم منقول منه

٦ قوله ( تصغير رود )

يقال فلان يمشى على رود

اى على مهل



رويدا الى مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى ﴿اهلهم رويدا﴾  
 يحتمل المصدر و صفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة  
 الاستعمال ٧ بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويدا بنصب زيدا  
 وانما فتح ٨ رعاية لاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدا يحتمل ان يكون اسم فعل  
 والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد زادما على رويدا اسم  
 فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويدا ما الشعر اى دع الشعر  
 (ومن اللازمة صه اى اسكت ومه اى اكفف واه اى زد فى الحديث او فى العمل  
 وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم  
 الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الامونا وخطاء ذا الرمة فى قوله ﴿وقفنا فقلنا ايه عن  
 ام سالم﴾ وقال ابن السرى انه اراد المنون اذ معناه هات حديثا اى حديث كان عن ام  
 سالم فتركه للضرورة (ومنها ايهما اى كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق  
 الزجر ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام المصدر معر بامنصوبا كسقيا ورعا اى كفا يقال  
 ايهاعنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبني فالتنوين اذن كما فى صه وكذا كل تنوين بعد  
 المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا وحيهلا وويها وجوز ابن السرى  
 فى ايهما الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد تبدل همزة ايه واياهاء  
 فيقال هيه وويهها (ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال ﴿مهلا فداء لك الاقوام كلهم  
 ﴿وما اثم من مال ومن ولد﴾ اى ليفدك) ومنها هيت مفتوح الهاء مثل التاء كئاء حيث  
 وفيه لغة رابعة وهى كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع  
 واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كما فى لكما الا ان اف يجوز  
 اعرابه اعراب المصادر نحو فالك وهيت واجب البناء نظر الى الاصل مع كونه مصدرا  
 واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام المصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا  
 قد بينا فى المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التى يقال انها اسماء  
 افعال يجوز فيها ان يقال بقائها على مصدريتها و بناؤها نظرا الى اصلها حين كان  
 صوتا وهو الاقوى فى نفسى اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب  
 على ما بينا هنالك فالاولى اذن ان نقول ان ماهو فى صورة المنصوب نحو افاو تقامبنى على  
 الفتح والتنوين فيه كما فى صه لان الاصل بقاء كل شئ على ما كان عليه (ومنها دع ودعا  
 ولعا ودعدعا اى انتعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعنى  
 الدعدعة بمعنى قول دع دع للعاثر (ومنها هلاوله معنيان اسكن واسرع قال ﴿الاحياء  
 ليلي ٢ وقولا لهاهلا﴾ فقد ركب ٣ امر اغر محجلا اى اسرعى (ومنها هيا وقد يلحق  
 الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك فيقال  
 هيك والمعنى اسرع (ومنها قدك وقطك و بجلك وكان الاصل قدك وقطك اى اقطع  
 هذا الامر قطعا فهو فى الاصل مصدر مضاف الى الفاعل فاقيم مقام الفعل فبنى فحذف  
 المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اى اكتفاء يقال

٧ بان لا يقدر الفعل قبله بل  
 يقام المصدر مقامه نسخة  
 ٨ لبنائه على الحركة المستحقة  
 فى حال الاعراب نسخة

٢ (قوله وقولا لهاهلا)  
 هلا زجر للخيل وللناقة  
 ايضا اى توسعى وتبجى وقد  
 بسكن بهلا المؤنث عند دنوا  
 لفعل منها قال الجعدى  
 الاحياء البيت قيل هجابه  
 ليلي الاخيلية فاجابته بقولها  
 وعيرتنى داء بامك مثله  
 واى جواد لا يقال له هلا  
 ٣ ايرا اغر محجلا اى  
 اسكنى نسخة



٤ ايجلنى اى كفانى الا ان الضمير قد يحذف من يجمل بخلاف قط و قط فعنى قدك اى ا كتف  
 ومعنى قدنى لا كتف قال \* قدنى من مصر الخبيين قدى \* ليس الامام بالشحج المخد  
 \* وقال \* ومتى اهلك ه فلا احفله \* بجلى الآن من العيش بجل \* ولم يصر حسب  
 وان كان قريبا منها فى المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدأ وحالا كما مر  
 فى باب الاضافة ويجب نون الوقاية فى قد و قط دون يجمل فى الاعراب لكونهما على  
 حرفين دونه كما مر فى باب المضمرات ( ومنها حى اى اقبل يعدى بعلى نحو حى على الصلاة  
 اى اقبل عليها وعن ابى الخطاب ان بعض العرب يقول ٦ جهل الصلاة وقد جاء حى  
 متعديا بمعنى ائت قال \* ٢ انشأت ٣ ما بال رفقة \* حى الجول فان الركب قد ذهب \* وقد  
 يركب حى مع هلا الذى بمعنى اسر واستعمل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى  
 اما بالى نحو جهل الى الثريد واما بالباء نحو جهلا بعمر اى اسرع بذكره والباء للتعدية  
 كذهب به او بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو جهل على زيد او بمعنى ائت فيتعدى بنفسه  
 نحو جهل الثريد ( وفى المركب لغات جهل يحذف الف هلا للتركيب حتى يكون خمسة  
 عشر وقد يسكن هاؤه لتوالى الفتحات نحو جهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما  
 التسوين مركبين فيقال جهلا و جهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين  
 المنونين قلبت نونهما الفاء واثبت الالف فيهما فى الوصل لغة ردية ه وقول لبيد  
 \* يتماهى فى الذى قلت له \* ولقد يسمع قولى جهل سكن اللام للقافية ولا يجوز فى غير  
 الوقف وفى الكتاب الشعرى لابي على جهل بكسر اللام وتسويته وعند ابى على  
 حالهما مع التركيب فى احتمال الضمير كحال نحو حلو خامض يعنى ان فى كل منهما ضميرا  
 كما كان قبل التركيب وفى المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون  
 المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ائت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحد اوليس فى كل  
 واحد منهما ضمير لانه انمعى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله \* فهيج  
 الحى من كلب فظل لهم \* يوم كثير تناديه و جهله \* فضمة اللام حركة اعراب وهو  
 مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبنى غير جملة نسب الى لفظه حكم جازان يحكى كقولك  
 ضرب فعل ماضى قال \* بجهلا ٦ يزجون كل مطية \* امام المطايا سيرها المتقاذف \* فحى  
 و جازان يجرى بوجوه الاعراب كقوله \* ان لو او ان ليتاعنا \* وقوله \* تناديه و جهله \*  
 فاعرب وذلك لانه صار اسما للكلمة كما يحى فى باب العلم وقد يقال جهلك ( و بما جاء متعديا  
 ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال تعالى \* هلم بنا \* و بمعنى احضره نحو قوله  
 تعالى \* هلم شهداءكم الذين \* وهو عند الخليل هاء التنييه ركب معها لم امر من قولك  
 لم الله شعته اى جمع اى اجمع نفسك بنا فى اللازم واجمع غيرك فى التعدى ولما غير معناه  
 عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسما  
 الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الجواز مع ان اصله التصرف ولم  
 يقولوا فيه الم كما هو القياس عندهم فى اردد و امدد ولم يقولوا هلم وهلم كما يجوز ذلك  
 فى مد كل ذلك لثقل التركيب قال تعالى \* هلم شهداءكم \* ولم يقل هلموا ( وقال الكوفيون

( اصله )

٤ ( قوله يقال ايجلنى ) ايجله  
 الشئ كفاء  
 ٥ ( قول فلا احفله ) حفلت  
 كذا اى باليت به ويقال  
 لا تحفل به اى لا تبال به  
 ٦ ( قوله جهل الصلوة )  
 اى يصل بهل كما يوصل بعلى  
 ومعناه اتوا الصلوة  
 ٢ ( قوله انشأت اسأله آه )  
 هو لابن عربى انشاء يسأل  
 غلامه كيف اخذ الركب  
 ٣ ( قوله ما بال رفقة )  
 الرفقة بالضم والكسر  
 الجماعة ترافقهم فى سفرك  
 ٤ ( قوله حى الجول )  
 الجولة الابل التى تحمل  
 واما الجول بالضم بلاهه  
 فهى الابل التى عليها الهوادج  
 ٥ ( قوله وقول لبيد يتماهى  
 آه ) يذكر صاحبها فى السفر  
 كان امره بالرحيل والامتراء  
 فى الشئ الشك فيه وكذلك  
 التماهى  
 ٦ ( قوله يزجون كل مطية )  
 اى هذه القبيلة يسوقون  
 بلفظ جهلا كل مطية  
 سيرها المتابع امام المطايا



اصله هلام وهلا كلمة استجمال كما مر فغير الى هل التخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو في القياس في نحو ﴿ قد افلح ﴾ الا انه الزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب ( وقال ابو علي في كتاب الشعر ردا عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يتركب منه هلم ) وقال الزمخشري يجئ هل ساكن اللام ٧ ضمن ام عند الكوفيين معنى اسرع او قبل وتعدي بالي في اللازم فقليل هلم الى واما في المتعدي نحو هلم زيد فهو باق على معناه اي اسرع اقصد زيدا فاحضره ( وبنو تميم يصر فونه نظرا الى اصله وليست بالقصيحة نحو هلم هلموا هلمى هلمن هلمن ) وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن ببقاء هلم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في الضمير ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيدي وتبقى ميم هلم على تشديدها وفتحها كما زيدت النون في منى وعنى محافظة على سكون نون من وعن ( قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الالف في ردات وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما ادغم قبل دخول التاء فيزيد الفاء قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ) ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب المزيدي قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبنيا باللام اجراء له وان لم يكن في الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء الافعال التي تين بحرف الجر نظرا الى اصلها الذي هو المصدر نحو قوله تعالى ﴿ هيهات لما توعدون ﴾ اي بعدا ( وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب لاهلم اليه مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب ٢ لاهلمه معدي بنفسه كأنك قلت لاهلم والهاء المفتوحة زائدة اولاً ثم على المذهب الاخر فم تغير في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الامر ( ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات وفي تائها الحركات الثلاث وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثنية التاء ايضا وقد تنون في هذه اللغات الست وقد تسكن التاء في الوصل ايضا لجرأه فيه مجراء في الوقف وقد يحذف التاء نحو هيهات واياها وقد تلحق هذه ٣ الرابعة عشر كافي الخطاب نحو اياهاك وقد تنون ايضا نحو اياها وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين ( وقال صاحب المعنى بنون مكسورة ) وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلافة نحو قوقة قلبت الياء الاخيرة الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء لتأنيث فالوقف عليها اذن بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كسلما فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول قوقيات في جمع قوقة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكة كما حذفوا الف هذا وياء الذي في المثني والمضمومة التاء تحتل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا يمنع ان تقول التاء والالف فيها زائدتان فهي مثل كوكب ولا يمنع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية وتقول فتح التاء على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فالتثنية بقوة الحركة على قوة معنى

٧ وكان بمعنى اسرع اصل هلم الى عند الكوفيين اقصده الى وهلم زيدا اي اقصده بالاحضار وبنو تميم آه نسخته

٢ قوله ( لاهلمه ) اي لاهلمك صحاح

٣ وفي بعض النسخ الخامسة عشر لكن الاولى هو الصواب لعدم دخول الكاف عند سكون التاء حتى يكون لغة اخرى



البعديه اذ معناه ما بعده كاذ كرناو كان القياس بناء على هذا الوجه الاخير اعني ان اصله هيمية في الاحوال ان لا يوقف عليه الا بالهاء وانما يوقف عليه بالتاء في الاكثر تبيينا على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت (٤) وهذا الوجه اولى من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتاء زائداً تين لان باب قلقال اكثر من باب سلس ٥ ويير ( ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فيطلب فاعلين فصاعداً كافترق نحو شتان زيد وعمر و قد يزداد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمر و قد يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمر ( وقال ربيعة الرقي \* لستان ما بين اليزيد بن في الندي \* يزيد سليم والاغر ابن حاتم \* وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وموهمه شيطان احد هماغة في شتان وهي كسر النون والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الامثني او ماهو بمعنى المثنى ولا يكون جمعاً ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلاله واللغة الفصيحة وهي فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبراً لجاز تأخيره عن المبتدأ اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متأخراً وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما لا يصلح ههنا ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افتراق الخالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمر وحالتان بخل وجود مثل على معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالآخر كما يقال في الاعيان بنى وبينك نهران مع ان يكون احدهما نهرين بجنب احدهما والاخر بجنب الآخر بل لا يقال في المعاني بينهما شئ او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشئ او الشيين او الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اي مشترك فيهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيد بن بمعنى افتراق الخالان اللتان بين اليزيد بن وهما البخل والجود لكان كل واحدة من الخصلتين مشتركة فيهما وهو ضد المقصود ( فنقول انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعداً وما كناية عن البون او المسافة اي بعدما بينهما من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زائداً كما كان من دون بين وستان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله تعالى ﴿ يفصل بينكم ﴾ قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرفع استنكار الاخر اجه عن النصب المستعمله في اغلب استعماله ومثله قوله تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ وقولهم لي فوق الخماسي ودون السداسي ( وقال الزجاج بنى شتان على الفتح لانه مصدر لانظيره وورود لسان يكذبه ( ٢ ) ومنها سرعان ووشكان مثلثي الفاء بمعنى سريع وقرب مع تعجب اي ما قرب وما اسرع ( ومنها بطآن بضم الباء وقحها اي بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح هيات ( ٣ ) ومنها اف وفيها احدي عشرة لغة اف مضمومة الهزة مشددة الفاء مثلثها بتؤين ودونه واف بكسر الهزة والفاء بلا تنوين وافى ككبرى مما لا واف كخذا وافة منونة وغير منونة وقد تتبع المنونة تفة فيقال افة وتفة وقد يرفع افة كويل ( ومنها اوه بفتح الهزة وسكون الواو وكسر الهاء وا آه بقلب الواو الفاء اوه بكسر الواو

٤ قوله ( وهذا الوجه اولى من الوجه الاول الوجه الاول هو ان يجعل التاء والالف زائداً تين كما مر وقوله ومن جعل وجه آخر لم تذكره سابقاً وقوله لان تعليل للحكمين ٥ بين نسخه ٦ قوله ( ومنها شتان بمعنى ) امرشت اي متفرق وشت الامر شتان وشتا تاى تفرق

٢ قوله ( ومنها ) اي ومن اسماء الافعال فتأمل

٣ وذكر في القاهوس اربعون لغة



مشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر  
 الواو المشددة وحذف الهاء واوه واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء  
 مع المد وجاء اوة بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تمد الهمزة في هذه  
 فيقال آوة كأمين في امين وليست على وزن فاعلة اذ لو كانت اياها لانقلبت اللام ياء  
 كما في قاوية من قويت ويقال في اوة اوتاه وفي آوة اوتاه زيادة الالف والهاء كما في الندبة  
 فتكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وجاء اوية  
 تحقير اوة تحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول ( قال ابو علي وهذه اجدر لانها اقل تصرفا  
 قال ويجوز ان يكون تصغير آوة تصغير الترخيم كحريث في جارث ) ومنها الظروف  
 وشبهها بحر ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذ قليلا نحو قوله عليه شخصا  
 ليسنى وقوله عليه الصلاة والسلام ﴿ من اشتهى منكم الباءة فليتزوج ومن لم  
 يستطيع فعله بالصوم ﴾ فانه له وجاء ﴿ فعندك ودونك ولديك بمعنى خذ والاصل  
 عندك زيد فخذ وكذا لديك زيد ودونك زيد يرفع ما بعدها على الابتداء فاقصر  
 من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثرت استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل  
 عمله والظروف مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقا في اصلها حين كانت  
 ظروفًا كما قلنا في المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها كتلك المصادر لقيامها  
 مقام ما لا محل ووراءك اي تأخر وامامك اي تقدم او احذر من جهة امامك ويجوز  
 ان يقال هما باقيا على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير  
 استقرروا كوامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك زيدا اي خذه كان  
 الاصل عليك اخذه ويقال اليك عنى والاصل ضم علقك اليك وتصح عنى فاقصر كما  
 ذكرناه ( وسمع ابو الخطاب من قبل له اليك فقال الى اي اتحنى فهو خبر شاذ مخالف  
 لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان تكون او امر فلا يقال على ودوني  
 قياسا عليه واما على بمعنى اولي اي اعطى فهو مخالف للقياس من وجه اخر اذ هو  
 امر لكن الضمير المجرور به في معنى المفعول يقال على زيدا اي قرّبه وقياس ان يكون  
 المجرور فاعلا ( وسمع الاخفش على عبد الله زيدا اي قرّبه اياه وهو اشد من على لجره  
 المظهر ) والكسائي يجوز ٦ انجراره بجميع ظروف المسكان وحروف الجر قياسا  
 وغيره يقصره على السماع وهو الوجه ( ويجوز تأكيد الضمير المجرور لبارز في هذه  
 الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال  
 ويجوز تأكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال  
 نحو عليكم كلكم بالرفع ﴿ قوله ( وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كئزال بمعنى انزل  
 وفعال مصدر معرفة كفجار وصفة نحو فساق مبنية لمشايبته له عدلا وزنة وعلما للاعيان  
 مؤثنا كقطام وغلاب مبنية في الحجاز معرب في تميم الاما آخره راء نحو حضار فعال المبنى  
 على اربعة اضرب ( الاول اسم فعل كئزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي  
 نظرا الى كثرته فيه ) قال المصنف لو قيل على مذهبه ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل

٤ قوله فان له وجاء (الوجاء  
 رض عروق الخصيتين  
 ووجاءت عنقه وجاء  
 ضربته

٦ الاغراء نسخته



امر الاسم فعل لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة بجران صيغة افعال  
قال ولكنه لم يقله احد منهم لارأوا ان افعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا يمنع من  
اشترالك الاسماء والافعال في صيغة كافي فعل وفعل وفعل ( قال ولما رأوا من دخول الكسر  
فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر على الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا  
منه وهذا عذر قريب وقبح فعال في الامر لغة اسدية ) واقول لو كان فعال فعلا لاتصل  
به الضماير كما في سائر الافعال ( وقال المبرد فعال في الامر من الثلاثي مسموع فلا يقال قوام  
وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحدان يتدع صيغة لم يقلها العرب وليس لنا في ابنية المبالغة  
ان نقيس فلا نقول في شاكر وغافر شكير وغفير ( قلت هذا القول منه مبني على ان فعال  
معدول عن افعال للمبالغة وكذا يقولون اكثرهم وفيه نظر كما يجيء ( قال الاندلسي مع المبرد  
قوى فالاولى ان يتأول ما قال سيويه بانه اراد ٧ بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرة  
( واما في الرباعي فلا كثرون على انه لم يأت منه ٨ الا حرفان قرقر اي صوت قال  
\* ٩ قالت له ريح الصبا قرقر \* والثاني عر عار اي تلاعبوا بالعرعة ٢ وهي لعبة لهم  
قال \* يدعوها وليدهم عر عار \* قال المبرد لم يأت في الرباعي عدل اصلا واما قرقر حكاية  
صوت الرعد وعر عار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيراف في الاولى  
ما قال سيويه لان حكاية الاصوات لا يخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق ولو ارادوا  
الحكاية لقالوا قرقر وعر عار ( وعند الاخفش فعال امر من الرباعي قياس \* واعلم  
ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة  
في الامر كفعال وفعال مبالغة فاعل وكذا قالوا في نحو شتان ووشكان وسرعان انها  
معدولة والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه ( قال عبد القاهر اصل  
تزال اتزل اتزل ثلاثا واكثر والثالث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل اتزلي الحقوا  
الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار الثالث كما الحقوا الالف في \* القيا في  
في جهنم \* دليلا على التكرار المشي واصله القى الق والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا  
تزال عن اتزلي فتزال اذن مؤنث كاتزلي ٣ يعني ابهم جعلوا الالف التي هي دليل  
تشبه الفاعل دليل تشبه الفعل للتكرير والياء التي هي دليل تأنيث الفاعل علامة تأنيث  
٤ اي كونه مكررا ثلاثا او اكثر قال ودليل تأنيث فعال الامر قوله \* ولانت اشجع  
من اسامة اذ \* دعيت تزال ولج ٥ في الذعر \* وذا كلامه والذي اري ان كون اسماء  
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه الاصل في كل معدول عن شيء  
ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه اخذا من استقراء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل  
من الفعلية الى الاسمية ( واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال على ٦ ما بينا قبل  
لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر تأنيث الفعل في دعيت تزال لا يدل على ان اصل  
تزال فعل امر مكرر بل هو لتأويل تزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما يجيء في باب العلم  
وكذا الايخلو قسما المصدر صفة من معنى المبالغة فحماد ولكاع ابلغ من الحمد ولكعاه  
( الثاني من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم لي الى

٧ ( قوله بالاطراد ) اي  
اطراد فعال في الثلاثي  
كما قال سيويه

٨ الامر نسخة

٩ ( قوله قالت له ريح

الصبا قرقر ) تمامه

واختلط المعروف بالانكار

٢ ( قوله وهي لعبة لهم )

تلك اللعبة هي حسا اوزكا

اي زوج او فرد وصدر

البيت مكتنفي جنبي عكاظ

كليهما يعني ان تلك القبيلة

تزلوا حول عكاظ متخفين

ويلعب صبيانهم بهما يدعون

اي يقولون عر عار لان

الصبي اذا لم يجد احدا يرفع

صوته قائلا عر عار فاذا

سمعوه خرجوا اليه ولعبوا

تلك اللعبة

٣ فن ثم قال الشاعر آه

نسخه

٤ الفعل نسخة

٥ قوله ( في الذعر ) ذعرته

افزعت ذعرا او الاسم الذعير

بالضم ٦ تين في المفعول

المطلق نسخة



الان دليل قاطع على تعريفه ولاتأنيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني كروير وسبحان على مايجي في باب العلم وربما استدل على تأنيث اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان اتفاقا اذلا يطلقان على المؤنث كمايجي وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة في قوله \* انا اقتسنا خطيننا بيننا \* فحملت برة واحتملت فجار \* لتعريف قرينته وهي برة وهذا الدليل كالاول في الغرابة اذ جعل كلمة على اخرى في التأنيث او التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤنثا شئ بديع بلى لو ثبت وصف نحو فجار بالمؤنث المعرف نحو فجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به على الامرين التأنيث والتعريف على ان السير في جواز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صابرتان بالغلبة علمين كمايجي في القسم الثالث ولو سلنا فايش الدليل على تعريف كل ماهو من هذا القسم على ان قولهم في الظباء اذوردت الماء فلا عباب ٦ اي فلاعب واذالم ترد فلا اباب ٧ اي لا ب لا نزاع اليه وقول المنتمس \* جادلها جاد ولا تقولي \* طوال الدهر ما ذكرت جاد \* اي قولي لها جودا ولا تقولي لها جدا وشكرا ( وقول العرب ٨ لامساس اي لامس ظاهرة في التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز عند الحاجة جعلها منصرفة كصياح وهذا منهم دليل على تردهم في كونها مؤنثة ( الثالث الصفة المؤنثة ولم يجي في صفة المذكر وجميعها يستعمل من دون الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سمعا نحويا لكاع اي بالكعاء ويا فساق ويا خبات اي يافسقة ويا خبيثة ٩ ويارطاب ٢ ويا دار وكذا ياخصاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضرابة ٣ ويا خزاق من الخزق وهو الذرق ولا تجي هذه اللازمة للنداء علما للجنس اي لاتكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث تصير علما له كالصعق ونحوه على مايجي في الاعلام ( واما غير لازمة للنداء وهي على ضربين احدهما ماصار بالغلبة علما جنسيا كما في اسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وجباد للنية كانت في الاصل صفة عامة لكل ما يخلق به ويجذب اي يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنيا وكذا حناذ وبراخ للشمس من الخند وهو الشئ والبراح وهو الزوال وكلاهما وازام وجداع للسنة وسباط للحمي لانسباطها في البدن من الشعر السبط ومثله كثير ككرار للخريزة التي تؤخذ بها المرأة زوجها سميت كرا لانها تكرر الزوج اي ترده بزعمهم يقال يا كرا كرايه ان ادبر فرديه وان اقبل فسرته وفشاش وحياد وصمام للداهية لانها تفسح اي تخرج ريح الكبر وتحمي اي تميل سميت به تفؤلا وتصم اي تشديقا \* فشاش فشيء من استه الي فيه اي اخرج ريح الكبر منه من استه مع فيه ويقال حيدى حياى اي ارجعى ياراجعة ويقال صمى صمام اي اشتدى ياشديدة اي زيدي في الشدة او ابقى على شدتك كالتأويلين في قوله تعالى \* اهدنا الصراط المستقيم \* ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعت حداد حديه اي ياداهية الحادة اي المانعة وفيات للغارة يقولون

٦ (قوله اي فلاعب آه)  
العاب شرب الماء من غير  
مص

٧ (قوله اي لا اب) اب  
اباى تها للذهب وتجهز  
٨ (قوله لامساس) مثل  
قطام وبني لانه معدول عن  
المس واما قوله تعالى  
لامساس اي لامس ولا  
امس

٩ (قوله ويارطاب آه) اي  
يارطبة الفرج وهذا شتم  
لامة كناية عن الاستخاضة  
والزنى

٢ (قوله ويا دار) دفرة  
اي منثنة

٣ (قوله ويا حذاق) اي  
يا حاذقة والمراد النبت  
وفي الصحاح خذق الطائر  
بالذال المعجمة ذرقه قال  
والخزق بلزاء المعجمة الطعن  
والخزق السنان



فيحى فياح اى اتسعى ياه تسعة على تأويل صمى صمام ويقال كويته وقاع وهى علم كية على الجاعرتين وانتصاها على المصدر من كويته اى كية واقعة لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع كانها طامرة اى واثبة ويقال للضبع قنم وجعار وفشاح من القم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفشح وهو تفريح ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام الجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حناذ الطالعة ولولم تكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها نحو فشاح فشيء وحداد حديه وحيدى حياذ كامر فى باب النداء (والضرب الثانى من غير اللازمة للنداء مابقى على وصفيتها نحو قطاط اى قاطة كافية قال \* اطلت ه فراطهم حتى اذا ما \* قتلت سراتهم كانت قطاط \* وسببته سبة تكون لزام اى لازمة ولاتب فلانا عندى بلال اى بالة اى لا يصيبه عندى ندى ولا يصاله منى صلة وقال \* والخيل تعذوا فى الصعيد بباد \* اى متبعدة متفرقة فهو حال ( والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله \* قد كنت احسبكم ٦ اسود خفية \* فاذا لصفاب تبيض ٧ فيه الحجر \* بتذكير الضمير الراجع الى لصفاب فلنأويله بالموضع ويروى يبيض فيها ولصفاب منزل من منازل بنى تميم وخصاف فحل وفى المثل اجرأ من خاصى خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة فنعه وخصاه وكذا حضار فى كوكب وظفار مدينة وقد يسمى بنحو هذه المؤنثة رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب وقظام وحذام وبهان وغلاب وسبحاح لنسوة معينة وسكاب ٨ لمكة وكساب وخطاف لكبتين ومناع وملاع لهضبتيين ووبار وشراف لارضين وعرار لبقرة وظفار لمدينة ( ٩ وجميع المصادر والصفات مبنية اتقافا ) وقد اختلف فى علة بنائها قال المبرد فيها ثلاثة اسباب التأنيث والعدل والعلية قال بسبين يسلب الاسم بعض التمكن فيستحق بالثلاثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الالبناء وفى قوله نظر وذلك لانه لم يقم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر وعلى علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى ولو ثبت التأنيث فى المصادر لم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوض بنحو اذر بيجان فان فيها اكثر من سبين ونحو عمر اذا سمى به مؤنث فانه اذن معرب اتقافا مع اجتماع التأنيث فيه والعدل والعلمية ( وقيل بنيت لتضمن تاء التأنيث وبعد تسليم تقدير تاء التأنيث فى المصادر فهو منقوض بنحو هند ودار ونار مما لا يحصى ) وقال المصنف لمشابهة تزال زنة فورد عليه بنحو سحاب ٢ وكهام وجهان من المعربات فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الفجور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائر ترادف لفظين فى معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر لا اضطرار وجودهما مبنيين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون تزال الذى هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ذلك ما عليه وان قدر العدل فى الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف ( والاولى ان يقال بنى قسم المصادر والصفات لمشابهتهما لفعال الامرى وزنا ومبالغة بخلاف نحو نبات وكلام ومضاء

٥ قوله فراطهم ) فارطت

القوم سابقهم

٦ ( قوله اسود خفية )

قولهم اسود خفية كقولهم

اسود غابة

٧ ( قوله فيه الحجر ) الحجر

نوع من الطير كالعصفور

٨ الرمكة الاثى من

البراذين صحاح

٩ وقسم نسخته

٢ ( قوله وكهام وجهام )

الكهام السيف الكليل

والجهام السحاب لاء فيه



فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية كصرام وحاداد فكان حقها الاعراب لان الكلمة  
 المبنية اذا سمى بها غير لفظها وجب اعرابها كما سمى بآين شخص على ما يجيء في باب الاعلام  
 لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية اعلام لفظية على ما يجيء في باب العلم فعنى الوصف باق  
 في جميعها اذ هي اوصاف غالبية ( واما الاعلام الشخصية كقطام وخدام فبنو تميم جر وافيها  
 على القياس باعرابهم لها غير منصرفة اما الاعراب فلعبها عن معنى الوصفية واما عدم  
 انصرافها فلما فيها من العلمية والتأنيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف  
 فيها حتى يراعى البناء الذي يكون لها في حال الوصف لكنهم ٣ رأوا انه لا تضاد بين الوصف  
 والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب لا ينصرف بنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير  
 منقولة عن الاوصاف اجراء مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول اجروا  
 الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء لجامع العلمية ( وقال المصنف هي معرفة  
 غير منصرفة عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل  
 والوصف في نحن فساقى عند النحاة والعدل والعلمية في فشاخ وفيات ونحوهما من الاعلام  
 الجنسية مع اتفاقهم على بنائها وفي ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظر كما مضى وهذا مذهب  
 الاقل من بني تميم ( واما مذهب الاكثر منهم وفتحائهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية  
 الا ما كان اخره من نحو حضار فانهم ينونونه وذلك لان تقديرى الاعراب والبناء في جميع  
 الشخصية مستقيمان لكن قديتر جمع احد التقديرين لغرض وغرض تخصيص البناء بنى الرأء  
 قصد الامالة اذ هي مستحسن والمصحح للامالة ههنا كسرة الرأء وهي لا تحصل الا بتقدير علة  
 البناء لانه اذا عرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بنى كسر دائما فاذا كان كذا كان تقدير علة  
 البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما يمنع ( واما  
 القليل من بني تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون قياس البناء ( وقال المصنف  
 في القسم الاخير اى العلم الشخصى ان فيه عند اهل الحجاز عد لا تقديريا اى ليحصل  
 بذلك مشابهة هذا القسم لباب نزال بالوجهين العدل والوزن فيحصل موجب للبناء  
 اذ لو كتفى بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس  
 لنا قاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وخدام كاليس لنا عامر المعدول عنه عمر ( قال  
 وعند فصحاء بني تميم في نحو حضار العدل التقديرى والوزن ونحو قطام التأنيث  
 والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الا العدل اذ الكفاية حاصلة بالتأنيث والعلمية  
 ( قال وبعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل  
 اى من باب العلم الشخصى فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصى ٥ لما  
 اضطروا في بعضه اى ذى الرأء هذا و قد مر الكلام على تقدير العدل \* قوله ( الاصوات  
 كل لفظ حكى به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كخنخ ) اعلم ان الالفاظ  
 التى تسميها النحاة اصواتا على ثلاثة اقسام ( احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات

٣ لما رأوا آه جوزوا بنائها  
 نسخة

٤ فلما كان الامالة مقصودة  
 فى اللغة ولا تحصل الا  
 بتقدير علة البناء وكان  
 تقديرها للغرض المذكور  
 اولى آه نسخة

٥ لمن اضطرت نسخة



الجم كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان تكون مثل المحكى وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محرّكة بحركات صحيحة وليس المحكى كذلك لانه شبه المركب من الحروف وليس مركبا منها اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصارة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانسان الا في النادر كما في البيغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين اعنى الحكاية والمحكى قضاء لحق الحكاية اى كونها كالمحكى سواء فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات ( وثانيها اصوات خارجة عن الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعاً على معان في انفسهم كافتوتف فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن يترق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف وكذلك آه للتوجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة منهم طبعاً كاح الذى السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها ٦ نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة كما من لغات اف واوه ( وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها اما الجعبي كلفاظ الدعاء نحو ٧ جوت وقوس ونحوهما واما الذهب وكهلا وهج وهجا ونحوها واما امر اخر ٨ كسأل للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات الجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تنصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال الله تعالى ﴿ كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء ﴾ بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء وغير ذلك واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحتها ثم يحترضه مقارناً لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتأديبه واما بآيناسه واطعامه فكان الحيوان يمثل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفى الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرت اوضده فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهى لذلك الحيوان ( وانما وضعوا مثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد على الخواج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوا من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدبو والقرد والكلب وغير ذلك هذا ( وانا لا ارى منعا من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب او البر لما استغنى بها الطالب عن اسماء افعال

٦ قوله ( نسقوها نسق الكلام ) نسقت الكلام نسقا اذا عطفت بعضه

على بعض

٧ قوله ( جوت وقوس )

دعاء للكلب وقيل زجره

وهذا الاخير هو المذكور

في هذا الشرع قال وقس

دعاء له فعلى هذا المناسب

له ان يقول وقس بدل

قوله وقوس

٨ سأسأت بالحجار دعوته

ليشرب وقلت له سأسأ



٢ من جنس الاصوات لان هذه في الاصل اصوات ساذجة او مقطعة لا كلمات دالة على معان اى بالوضع كما بينا في كل واحد من الاقسام الثلاثة اذ الحكايات ﴿ ٨١ ﴾ اصلها اعنى المحكى لم يكن مركبا من الحروف الصحيحة فلا يكون

كلاما وما بصوت به للبهائم كانت مركبة من الحروف لكن كانت في الاصل غير دالة على معنى كما مر ومثلا فتف واخ كانت في الاصل الفاظا طبيعية لا وضعية فسميت باسم ساذج الصوت ثم جعلت الاقسام الثلاثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثناء كلامهم آه نسخته

٣ نحو اف وتنف واح بما هو الفاظ طبيعية غير وضعية ٤ نحو اف لك اى كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصدر نحو واهالك اى طيبا فهذه آه نسخته

٥ في الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذى هو مقتضى الاعراب ولكون وضع بعضها وضع الحروف اعنى على حرفين كما قيل واذا وقعت آه نسخته

٦ قوله ( واذا وقعت مركبة جازان تعرب وهذا آه ) اى جازان تعرب وان تبني وقوله واف لكما مثال للبناء

٧ قوله ( فى مثل ) ثلث

بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم فتكون او امر ونواهى لان الله سبحانه وتعالى جعل العجاوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا بأس بان تخاطب وتكلم بما تفهمه كالعقلاء ( ثم تقول انما سميت الاقسام الثلاثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا ٢ صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات العجاوات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على الخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية ٣ وكما بصوت به للحيوانات ( وهذه الاقسام الثلاثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقبل اصوات ثم جعلت الثلاثة بعد هذه الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثناء الكلام كاللغات فعاملوها معاملة غيرها واحقوها باشرف الكلمات اى بالاسماء ليكون ادل على دخولها في ظاهر اقسام الكلمات فصر فوها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذى هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاقى واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لامعناه كقوله باسم الماء وقوله كراعت بالجوت فهو كقولك امرته با ضرب اى بهذا اللفظ ويجعلوا معانى بعضها معانى المصادر ٤ فيئذ اما ان تعربها اعراب المصدر نحو واهالك او لا نحو اف لكما فهذه الاصوات من الكلمات كالنسانس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كاللغات والتنوين فيما دخلته تنوين اللاحق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ماثاله بعضهم من ان تنوين غاقى للتشكيك بشئ اذ لا معنى للتعريف والتشكيك فيه ولا منع ان نقول في تنوين نحو صه و ايه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال ان نحو صه كان صوتا في الاصل ونستريح اذن بما تكلفناه هناك لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين ( وانما بنى اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ٥ ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم تكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذى هو مقتضى الاعراب ٦ واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كما هو منك واف لكما اذا قصدت الفاظها لامعانها قال جهم بن العباس \* تردى بجبل وعاج وانما \* من العاج والحيهل جن جنونها \* وقال \* تداعين باسم الشيب ٧ فى مثل \* جوانها ٨ من بصرة وسلام \* وقال \* كراعت بالجوت الظمء الصواديا \* على الحكاية مع الالف واللام وتقول زجرته بهيدو بهيدو وهذا كما تقول في الكلمات المبنية اذا قصدت الفاظها \* ان تواء وان لينا عناء \* ولا يحد الله باين ولا باين على ما يحى في الاعلام ان شاء الله تعالى والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والحيهل بالجرو باسم الشيب ٩ لكونها علامة الاسم الذى اصله الاعراب وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين

الشيء فأتلم وتلم ( نى ) ٨ قوله ( من بصرة ) ( ٦ ) البصرة بجارة رخوة فيها بياض ٨ قوله ( وسلام ) السلام بجارة واحدها سلة ٩ لتبعيده الاسم عن شبه الحرف نسخته



كل الاين وكل الاين معربا ومبنيًا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في ثريدة كان ودكها عيون الضياون فقال اشد الهل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذى والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقوله بجيمل ٦ وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن وان ادخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصد فهي مبنيّة لانها تنوين الاخلاق والمقابلة لاتنوين التمكن كما مر هذا هو الكلام عليها اجالا ( واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او الجمادات او الجمادات طيح وهو حكاية صوت الضاحك ( وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب ( وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب ( وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ( ومنها ماء بميم مماله وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الطيبة اذا دعت ولدها ( وطاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض ( وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ( ومن الاصوات التي يصوت بها للبهائم هلا زجر الخيل اى توسعى في الجرى وقد تزجر به الناقة ايضا ( وعدس لزجر البغل وقد سمي به بغل وفي قوله \* عدس ما لعباد عليك امارة \* نجوت وهذا تحمليين طليق \* ٧ زجر وليس باسم البغل والا لم يسكن اخره الا ان يقال اجرى الوصل مجرى الوقف ( وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك الدال بلاتنوين ففيه اربع لغات، وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال \* حتى استقامت له الافاق طائعة \* فما يقال له هيد ولاهاد \* اى لا يمنع من شىء ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا له هيد مالك اى لم يسألوه عن حاله ( وسع وجه لزجرها وقد يقال للسبع ايضا ( وجوب مثلث الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا ( وكذا حاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد تقصر ان يقال اذا بنيت الفعل منهما ٨ حاحيت وعايت بابدال الالف ياء واصلها حاحي وعاي كما تقول لايت لمن اكثر من قول لا لا ( وتقول جى وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب ( وحل زجر للناقة وكذا هيح بفتح الهاء وكسر الجيم اوسكونها ( وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون ( وحب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا جاء مكسورة الهاء منونا وغير منون ( وهدع تسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء وقد تسكن دعاء للربع ٩ ونح بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا هيح وايح بكسر اولهما ويجوز في الخائين الكسر والسكون ( ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هيح بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد تكسر الجيم منونة وكذا هجا وفع وفاع لزجر الغنم ايضا ( وبس دعاء لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة وثى بكسر التاء وقيل بفتحها

٦ وعاج زجر للناقة

٧ فقولاه آه يحتمل الامرين

الا ان الوقف على السين

يقوى كونه زجرا نسخه

٨ (قوله حاحيت) حاحيت

من حاء كد عدعت من دع

فهو على وزن فففعت فهو

بمنزلة فعلت لا فاعلت

ويدل على ذلك الححاء

والعياء بالفتح كالززال

٩ (قوله دعاء للربع) الربع

ما ينتج في الربع وهو اول

النتاج وما ينتج في آخر

النتاج فهو هبع



وسكون الهمزة دعاء للتبس عند الفساد ( وحم وعه وعيز بكسر العين والزاي وروى  
 قتح العين زجر للضأن ) ( وساء وتشؤ للحمار المورد ) ( وعوه دعاء للبحش وهى دعاء  
 للفرس ) ( ووج صياح بالدجاج ) ( وقوس زجر لا كلب بسكون السين وقس دعاء له ) ( وده  
 بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها سا كنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسى  
 وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها فى البناء فى قولهم الاده فلاده اى ان لا يكن  
 ضرب الان فلا يكون ضرب بعد هذا ) ( ومن الاصوات الدالة على احوال فى نفس  
 المتكلم وى وهى للتندم او التعجب وقد ذكرنا فى باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله  
 ٢ وال وان اللام كان حرف جرو وكان الاصل وى لك اى عجبالك ثم كثر استعماله معه حتى  
 ركب معه وصار لام الفعل وصار ويلك كقولك حتى قالو ويلاو ويل ( ومذهب غيره ان  
 ويل وويح وويس وويب كلمات برأسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لافعال لها وقولهم ويله  
 يروى بكسر اللام وضمها فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدأ محذوف الخبر  
 اى هلاكها حاصل اى اهلكها الله وهذا كما يقال فى التعجب قاتله الله فان الشئ اذا بلغ غاية  
 يدعى عليه صوتا له عن عين الكمال كقوله \* رمى الله فى عينى بثينة بالقذى \* وفى العز  
 من انبائها بالقوادح \* وقولهم \* قاتله الله \* من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما  
 صار ويله ككلمة واحدة مفيدة لمعنى عجا واما ان يقال اصله وى لانه اى عجا لها اى ولد  
 ولدت فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا لقصد  
 التركيب المذكور والكسر على ان صله وى لانه فحذفت الهمزة على غير القياس مع ضمها  
 ) ( واما نحو ويكأن نحو \* ويكأن الله فهو عند الخليل وسيبويه وى التى للتعجب ركبت  
 مع كأن مثقلة كما فى الآية او مخففة كما فى قوله \* ويكأن ٣ من يكن له نشب يجب و من يفتقر  
 يعش عيس ضر \* وفى هذا القول نوع تعسف فى المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر فى نحو  
 قوله تعالى \* ويكأن الله يبسط الرزق \* وويكأنه لا يفلح الكافرون \* وفى قوله \* ويكأن  
 من يكن له نشب \* وقال الفراء وى كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب ٤ كقوله \* قبل  
 الفوارس ويك عنتر اقدم \* اى ويك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى \* ويكأنه لا يفلح  
 الكافرون \* المترانه كأن المخاطب كان يدعى انهم يفلحون فقال له \* عجا منك فسئل  
 لم تعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون فحذفت حرف الجر مع ان وان كاهو القياس  
 واستدل على كونه بمعنى المتران اعرابية سألت زوجها ابنك فتال ويكأنه وراء  
 البيت اى المترانه وراء البيت ثم لما صار معنى ويكأن المتر لم يغير كاف الخطاب للمؤنث  
 والمثنى والمجموع بل لزمتم حالة واحدة وهذا الذى قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ( ومن  
 هذا النوع اف واوه وقد ذكرناهما فى اسماء الافعال ) ( ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين  
 كلمة بقولها الانسان اذا اصابه بغتة ماضيه ويوجهه كالجرة والخزة ) ( ومنه نج وهى كلمة  
 تقال عند الاعجاب والرضى بالشئ وتكرر للبالغة فيقال نج نج فان وصلته حفته ونوته  
 مكسورا الحاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعها \* روافده اكرم

٢ وى نسخه

٣ ( قوله من يكن له نشب )

النشب المال والعقار

٣ اوله سألتانى الطلاق

ان رأتنى \* قل مالى قد

جئتمنى بنكر \*

٤ قوله كقوله قيل آه )

ويروى قول اوله ولقد

شفا نفسى و ابرا سقمها

\* وقبله \* والخيل تقنم

الخبار عوايسا \* من بين

شيطمة واجرد شيطم

\* قيل ان الخبار الارض

الينة وقيل العثار وليس

بمعروف والشيطم السريع

وقال ابو عمرو والشيطم الطويل

والاجرد القليل الشعر الا

ملس وعوايس جمع عايسة

مثل ضاربة والبيت فى

قصيدة لعنتر بن سداد

العيسى



الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم ٥ \* واذا بين باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى (وحكى ابن السكيت به بمعنى بخ بخ (ومنه اخ بكسر الهمزة وقحها وحاء مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله \* وصار وصل الغايات اخاً \* وروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اى مكروها (ومنه ٤ طبخ حكاية صوت الضاحك وشيب صوت مشافرا لابل عند الشرب (وعبط صوت الفتيان اذا تصابحوا في اللعب كلها مكسورة الاوخر (٥ ومنه مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم للصوت يخرج عند التطق بالشتين اى اى التصويت بانقراج احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرديمثلة رداياس بالكلية بل فيه الطماع مامن حيث العادة ومن ثم قيل ان فى مض لمطعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة صيغت كلمة وهى مض وسمى الصوت بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى بناء سائر الحكايات عن الاصوات \* قوله (المركب كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة) لا يطلب فى الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشئ ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كفى سائر الحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اى اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين ٦ وليس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة فى ابواب النحو كلمات مفردة (وقوله من كلمتين) اى حاصل من تأليفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف (قوله ليس بينهما نسبة) اى ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى به لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليس بمبنيين بعد التسمية بهما وكلامنا فى المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب ٧ واما الجملة فلا توصف قبل العلمية لابل اعراب ولا بالبناء لانها من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهى محكية اللفظ على ما يجئ فلا يطلق عليها انها معربة فى الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخر بالحركة التى كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذى كان كذلك (وقد خرج عن هذا الحد بعض الحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئية نسبة ما وهى نسبة العطف وغيره ولا يدخل فى هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية نحو معدى كرب وبعليك \* ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما ركب للعلمية او كان مركبا قبلها (والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون فى الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء اولى فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مرعاة للاصل ويجوز اعراه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا لكن على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت فى معدى كرب كما يجئ فيجئ فى المضاف اليه الضرف والمنع كما يجئ ولا

(يستنكر)

٥ (قوله خضم آه) الخضم هو الكثير العطاء ٤ من هنا الى قوله مض ليس فى اكثر النسخ

٥ قال الشاعر \* سألتها الوصل فقالت مض \* وحركت لى رأسها المنقض \* اى صوت بشفتيها بالرد

٦ هنا مع ان الوحدة ايضا لم تكن محتاجا اليها نسخته ٧ واما الجملة فانها معربة بعد العلمية لكن لم يتعاقب انواع الاعراب عليها لاشتغال محلها اعنى الحرف الاخير باعراب محكى اذهى محكية فتحكمها حكمها قبل العلمية وهى قبل التسمية بها لا توصف بالاعراب والبناء لانها من عوارض الكلم لا الكلام فثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكره المصنف فى باب الكنايات انها مبنية الاصل وقد خرج آه لسخه



يستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من  
 الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم يسمع في نحو سيويه الاضافة واما الجزء الاول  
 فواجب البناء ان لم يضاف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان  
 معربا في الاصل او مبني على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وابقاؤه على حركته اى  
 حركة كانت وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما اسم والاو اسم نحو سيويه  
 او فعل نحو جاء ويه او حرف نحو من ويه واما فعل خال من الضمير والاو اسم نحو انا ضرب  
 او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاو اسم نحو اين من او فعل  
 نحو ضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كعدى  
 كرب وبعليك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير  
 منصرف وقد بينى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين  
 احديهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف  
 صدر هذا المركب الى مجزئه فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كعدى ككرب فان حرف  
 العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللمجزئ حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم  
 لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصورى  
 كما اعتد به في اسكان ياء معدى كرب وهو ضعيف مبنى على وجه ضعيف اعنى على الاضافة  
 اما ضعفه فلان التركيب الاضافى غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة  
 فلانها ليست حقيقية بل شبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان  
 احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقية لا تنصب ياء نحو معدى كرب في النصب  
 ( والثانى اى الذى كان مركبا قبل العملية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء  
 الثانى قبل العملية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا اولا فان كان وجب ابقاؤه  
 على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له  
 قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان  
 كذلك قبل العملية كما مر فى المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل  
 عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احتراماً  
 لخصوص الاعراب او عمومه وان لم يترك الاعراب على اخر الجزء الاول  
 الذى هو بعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان فى الاصل مبني  
 كما فى الفعلية اذا كان الفعل مبني وكما فى سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم  
 يضرب وكذا فى نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذ الاسماء ٤ بعد هذه الاحرف مبتدأة  
 فى الظاهر ( قال سيويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية  
 اذ العاطف اما عامل او كالعامل على ما مر فى باب التوابع ٥ وكذا كل اسم معمول  
 للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك انه لا يخلو  
 ان يكون احاديا اولا فان كان فعند سيويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله

٤ ( قوله بعد هذه الاحرف )  
 فيكون الاسماء بعدها مستحقة  
 لاعراب معين هو الرفع  
 ٥ ( قوله وكذلك اسم  
 معمول ) اى واجب الحكاية



كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي ( وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما في الاخرى وتعرب به اعراب المضاف كما تزيد هما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجئ في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا لان الحرفين انما زدتهما عليه في حال الافراد لثلا يسقط حرف اللين للسا كنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقي سا كنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف لا غير فان كان ثانيا فمما حرف مدزدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيد مشددة الياء كما تزيده في الافراد على ما يجئ في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك آمن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة ( واجاز الزجاج الحكاية في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شروان لم يكن الاول حرفا لحكاية كاذ كرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد ( وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكما كما لا يكون المفرد محكما كذا قال سيويه هذا ٥ وقد جاء صدر الجملة المسمى بهامضافا الى مجزئه اذا لم يكن الصدر ضميرا ٦ تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا لاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبني على حركة مشابهة لحركة الاعراب كما في ازيد ولزيد لاجل فيحكي الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء للحركة البنائية مجرى ماشابهته من الاعرابية ( وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو من ان يكون مماله قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب اولا فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقلة نظيفة سواء سمى به رجل او امرأة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فلا كثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف وان كان اسما فكانت سميت بامرأة عاقلة كما تقول الحسن والحسين والحارث باللام اعتبارا الاصل الصفة واذا سميت بطلحة وزيد لم تصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب ٧ فان اردت بطلحة واحدا لطلح لاسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكي بلامتبع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضى اعراب خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لثلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدى كرب في وجهى التركيب والاضافة الاعطف النسق فان حرف

٥ قوله ( وقد جاء الى قوله والاولى ) فلا يكون التشبيه بالمضاف مختصا بحرف الجر ٦ قوله ( تشبيها ) اي تشبيها لفظيا

٧ قوله ( فان اردت بطلحة واحد الطلح ) الطلح شجر عظام لها شوك واحدها طلحة



العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلية فبنائهما اولى بعدها لقيام  
 موجبه في كليهما اما في الاول فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن الحرف ويجوز  
 كما في نحو معدى كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا  
 كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني فيه  
 حرفا وان لم يكن عاطفا من نحو بيت بنت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلية وانما جاز  
 اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحي بالعلية (وان لم  
 يكن للجزء الثاني قبل العلية لا مطلق اعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما  
 قام وقد قام وكلما واذما وانما وكأن ٨ ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام فيما سمي به  
 من المركب \* قوله ( فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتهما  
 الاثني عشر والاعرب الثاني كعلبك وبني الاول في الافصح ) اعلم ان اصل خمسة  
 عشر خمسة وعشر حذف الواو قصدا لمزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا  
 المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لآب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد  
 كعشرة وكائة بخلاف نحو لآب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقود بخلاف  
 سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد  
 التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن  
 الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لهما ٢ في الاعراب  
 اصلا وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل ٣ الحاصل من التركيب ( واجاز بعض الكوفيين  
 اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب  
 وانشد \* كلف من عنائه وشقوته \* بنت ثمانى عشرة من حخته \* وبني حادي عشر الى  
 تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما نقول الخامس  
 والعشرون والرابع والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشرة مركبا  
 كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في العدد فتقول الثاني والعشرون كما قلت  
 في العدد اثنان وعشرون ( فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من  
 المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرون رجلا ثلثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلثة  
 عشر رجلا اي ثلثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحدا من الثلثة وعشرة  
 ولا معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلثة والعشرون بل المعنى الواحد من الثلثة  
 والعشرة والواحد من الثلثة والعشرين فاما معنى هذا العطف ( قلت كان القياس ان يبني  
 من مجموع جزئي المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف  
 والمعطوف عليه في نحو ثلثة وعشرين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل  
 من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا ٤ اسمي فاعل بدلان على مفردين وهو ضد  
 المقصود فتبين ان عشرين في قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما  
 في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرون ولو كان  
 بمعنى المفرد لقلت في ثلثة عشر ثالث عشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين

٨ قوله ( ولعل ) لعل كلمة  
 شك واصلمها عل واللام  
 في اولها زائدة

٢ عراقة في الاعراب  
 ٣ العارض من جعل كلتين  
 كلمة واحدة نسخته

٤ اسمي فاعلين دالين نسخته



اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة فقول ارادوا بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بنى من الفاظ الآحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو ثاشر مثلا في ثلثة عشر او ثالش كان يلبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها سبكيها من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامران المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحاطتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا ويستوى فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك جائني ثالث عشر جائني واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لاعلى واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة فعطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه ( فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر ) قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلاثة الى ثلثة فيقال ثالث ثلثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضاف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او فوقها لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الحسين رضى الله عنه ثالث الاثني عشر كما يجي في باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقاءه على بناءه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف كثلثة عشر مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجي في باب العدد ( فان قلت فلم يجز الاعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاين ( قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اى صدره يتعسر اعرابه لازوم دور ان الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف نحو كل الاين فان اللام باشرت فيه ما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثاني في نحو ثلثة عشر زيد فن ثم جوز الاخفش اعرابه كما يجي في باب العدد ( قوله الاثني عشر ) جمهور النحاة على ان اثني عشر معرب المصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان والمسلمان وتمحلوا لاعرابه علة كما يجي ( وقال ابن درستويه هو مبنى كسائر اخواته من الصدور لكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثني عشر صيغة مستأنفة كما مر في هذان وهذين واللذان والذين ) وانما اعرب عند الجمهور المصدر ٧ منه لانه عرض بعد دخول علة

٦ اضيف في نحو ثالث ثلثة مع ان معنى ثالث واحد من ثلثة وانما اضيف الى ثلثة عشر لاحتمال نسخها

٧ في اثني عشر لانه عرض بعد ثبوت علة البناء في هذا الصدر وهى تركيبه نسخها



البناء فيه اى تركيبه مع الثانى وكون الاعراب لواعراب كالحاصل فى وسط الكلمة ما واجب كونها كالمعدوم وذلك انهم لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كاذكرنا فى صدر الكتاب ولم يحذف النون لاجل البناء الا ترى الى بناء نحو يازيدان ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو فى مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكائن فى وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبل والاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل النون فى المثنى والجمع كما يختلف قبل التنوين فصار ٨ اثنا عشر كائنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنى عشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة عشر وكخسة عشر ولا تقول اثنا عشر كانه كائنانك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والجمع لم يعهد فى غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة فصار كما انه مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعرب ٩ لانه امتنع حذف علامة التننية اى الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشىء لان نحو يازيدان ويازيدون مبنى اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى جرد علامة التننية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع (قوله والاعراب الثانى كعبلك وبني الاول فى الافصح) وقد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه (ومن المركبات قولهم بادي بدي وفيه لغات احدها هذه وهى سكون يائى الاول والثانى تقول اعطه بادي بدي والاصل بادي بدي فالاول فاعل من بدأت الشىء اى فعلته ابتداء والثانى فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اى اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدي مصدر الفعل المقدم وهو الاعطاء فى مثلنا فعلى هذا هو فى الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغى ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما استفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي بدي مبتدئا ٢ وذلك كما قلنا فى قولهم فاهالفيك وبعته يدايد فى باب الحال فشبّه المضاف والمضاف اليه لانحاء معناهما الاصلى وافادتهما معنى المفرد بالمركب فى نحو خسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذا فادته لمعناه اى العدد المعين كفاذة عشرة لمعناها فبنى الاول لكونه جزء الثانى واحتياجه اليه وبنى الثانى وان لم يتضمن الحرف تشبيها له بما تضمنه نحو خسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا فى معدى كرب ولم بين الجزآن ولا احدهما فى نحو يدايد ونحو شاة ودرهما وان افادا افادة المفرد ولذلك اعرب اولهما اعراب المفرد الذى يفيد ان معناه كما تبين فى باب الحال لظهور انفكاك الجزئين احدهما من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء ثانى جزئى بادي بدي تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء ثانى معدى كرب لقصد هم التخفيف ههنا اكثر الا ترى الى تخفيف همزتى بادي بدي على غير القياس كما يجيى فكثير بناؤه ايضا على غير القياس لان الكلمة تخف بالبناء لتجرده عن التنوين

٨ وفى بعض النسخ اثنى عشر  
اى هذا اللفظ

٩ لم يجزان يحذف لاجل  
التركيب علامة التننية اى  
الالف التى جعلت اعرابا فلم  
يسقط الاعراب لكونه  
علامة المثنى بعينها بشىء  
بدليل بناء يازيدان ويازيدون  
مع ان هذه العلة قائمة نسخته  
٢ فحذف الكلمتان لصيرور  
تتما ككلمة بتسكين الهمز من  
الاولى وقلبه ياء وحذف  
الهمزة من الثانية وكلا  
التخفيفين على خلاف القياس  
ثم بنيا لما يجيى وثانيتها آه  
نسخه



والاعراب وانما لم بين الجزآن ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وان انحى عن الجزئين ايضا معنيهما الافراديان كما انحى في بادى بدى لان العلم ينقل بالكلية عن معنى الى معنى اخر من غير ملح للاصل الالحاق في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير المضاف من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادى بدى فان معناه الاصلى مقصود مما نقل اليه الا ان المنقول منه اضافى والمنقول اليه افرادى ( وجعل جار الله بادى بدى وبادى بدا وابدى سبا من باب معدى كرب ٣ وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ٤ ولو كان الامر كما قال جار الله ٥ لوجب ادخال التنوين في بدى وبادى لان فيهما تركيبا بلاغية ولم يسمعا منونين وكذا ايدى سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى ايدى سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم \* وجثثك من سبأ﴾ لان المضطر الى هذا التأويل ترك التنوين ( واما قالى فلا فعد هاسيبويه من اخوات ايدى سبا و جار الله من اخوات معدى كرب ولا دليل فيها على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزتى بادى بدى فنقول انه سكن الهمز من بادى وقلب ياء وحذف الهمزة من بدى وكلا التخفيفين خلاف القياس ( وثانيتها بادى بدا اولى كلمتى هذه كاولى كلمتى اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدءا كنبات لان بدأ على وزن طلب لم يأت من هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفا وبدءا مصدر بمعنى المفعول ٥ فهو كبدى من حيث المعنى ( والثالثة والرابعة والخامسة بادى بدأ او بدى او بدءا الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين ساكنة الياء والثانية اما على وزن سح او كريم او جبان والبدأ والبدء مصدران بمعنى المفعول وليس الجزآن في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الهمزة بادى السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كما غير مخففة وقد يقال بدءا ذى بدأ وبدءا ذى بدءا وبدءا ذى بدءا على فعلة ذى فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه في الثلاث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضارب مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كفى بادى بدى او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اى وقت ابتداءك بما تتدى به فهو مصدر مضاف الى المفعول ( ومنها ايدى سبا في قولهم تفرقوا ايدى سبا و ابادى سبا اى مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم ٦ سيل العرم والايدي كناية عن الابناء ٧ والاسرة لانهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدى سبا وامره في بناء الاول والثاني ٨ كما مر في بادى بدى فلذا الهمزة ايدى السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت الفاوقد يقال ايدى سبا بالتنوين فيكون ايدى وايدى مضافين

(الى سبا)

٣ لان باب خمسة عشر نسخه

٤ لاتضمن الثانى حرفا مثله نسخه

٥ لوجب صرف بدى وبادى بادخال التنوين فيهما لان فى بادى بدى وبادى بدا تركيبا فقط على قرنا من دون العلية ولم يسمعا منونين وكذا اوجب تنوين سبا لانه ههنا اسم رجل نسخه

٥ معناه معنى بدى بنيت الكلمة الاولى من اللغتين وان كانت مضافة لصيرور فهما كلمة على مامر وبنيت الثانية منهما لتشبيهها بانه نحو خمسة عشر ولم يكن بناؤها ضعيفا كما كان فى نحو معدى كرب على ما ذكرناه لقصد تخفيف ههنا الا ترى الى تخفيف همزتى بادى بدى على غير القياس فجاز بناؤها على غير القياس ايضا لان الكلمة تكون اخف لفظا بالبناء منها بالاعراب لدخول التنوين فى المعرب والاعراب وان كان مقدرًا وجعل جار الله الى قوله مبنيا نسخه

٦ قوله (سيل العرم) العرم المثناة لا واحدا منها من لفظها ويقال واحدا عرمة

٧ قوله (والاسرة) اسرة الرجل رهطه ٨ كما مر نسخه



الى سبالكنه يلزم سكون ياؤها وقلب همزة سبا ( وقد استعمل جوازا كخمسة عشر  
 مبنية الجزئين ظروف كيوم يوم و صباح مساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة  
 وهو جارى بيت بيت واخبرته اولقيته صحرة بحرة ويجوز ايضا اضافة الصدر من  
 هذه الظروف والاحوال الى العجزة وانما لم يتعين بناء الجزئين فيهما كما تعين في نحو خمسة  
 عشر لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون  
 كلها بتقدير حرف العطف وان لا تكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم و صباح  
 مساء وحين حين اي يوما فيوما و صباحا فساء وحيننا فحيننا اي كل يوم وكل صباح ومساء  
 وكل حين والفاء يؤدى معنى هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة  
 اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبها بلا فصل الى ما لا ينهاى فاقصر  
 على اول المكرر اي التثنية كما في قوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ ولبك ونحوه  
 وكذا في صباح ومساء وحين حين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة معناه متواجهين ذوى  
 كفة منى وكفة منه كأن كلا منهما كان يكف صاحبه عن التولى والاعراض واصل  
 جارى بيت بيت ٩ والمعنى ملاصقا بيتى وبيته اي مجتمعان ملتزمان كما تقول كل رجل  
 وضيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعث الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صحرة  
 بحرة ومعناه ظاهرين ذوى صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق  
 واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا للخبر اي اذا صحرة ويجوز ان يكون مصدرا لاحالا  
 اي لقاء واخبار اذا صحرة وان لم تقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوم بعد يوم  
 و صباحا بعد مساء وحيننا بعد حين كقوله ﴿ ولا تبلى بسالتهم وانهم صلوا بالحرب  
 حيننا بعد حين ﴾ ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كما يروى عن رؤبة كفة عن كفة  
 اي بعد كفة كقولهم كبرا عن كبر وهو جارى بيت بيت اي ذابت مع بيت او عند بيت  
 واخبرته صحرة مع بحرة واذا ضموا نخرة اليهما اعرابوا الثلثة نحو صحرة بحرة نخرة على  
 الاتباع كما في خبيث نبيث اذ يتعذر تركيب ثلاث كلمات والنحر ايضا بمعنى الاظهار لان  
 نحر الابل يتضمنه ومنه قولك قتلته نحر او قولهم للعالم نحرير لان القتل والنحر يتضمنان  
 اظهرا ما في داخل الحيوان ( فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فلما ان تكون  
 الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير الحرف واما ان تكون  
 لتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معدى كرب وكذا في نحو خمسة  
 عشر اذا جعل علما جازت الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال  
 عن الطريقة والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال ﴿ فلولا يوم يوم ما اردنا  
 ﴿ جزاءك والقروض لها جزاء ﴾ وتقول اتينته في كل يوم يوم واتيتك في صباح مساء  
 وذلك لان علة بناء الاسمين لم تكن فيها ظاهرة كما مر لكنه حسن تقدير ذلك وقوعها  
 موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال الشبيه به فاذا لم تقع موقعهما لم يقدر ذلك  
 ( واستعمل كخمسة عشر وجوبا احوالا لازمة للحالية نحو تفرقوا شغربغر وشذر منذر  
 بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفائين ٣ واخول اخول كلها بمعنى

٩ يتاليت نسخة  
 ٣ قوله (واخول اخول كلها  
 بمعنى منتشرين آه) يقال  
 تطير الشرراخول اخول  
 اي متفرقا وهو الشرار  
 الذي يتطير من الحديد الحار  
 اذا ضرب وذهب القوم  
 اخول اخول اذا تفرقوا شتى  
 وهما اسمان جعلوا واحدا  
 وبنيا على الفتح ٣ واما قولهم  
 لساقطوا اخول اخول قال  
 الشاعر \* تساقط عنده روقه  
 ضار ياتها \* سقاط حديد  
 القين اخول اخولا \* فاصله  
 اخول لاخول او اخولا على  
 اخول او اخولا فاخولا  
 بدليل قوله ساقطهن اخولا  
 فاخولا وبنى لتضمنه  
 معنى حرف الجر او حرف  
 العطف وهو في موضع  
 الحال اي متفرقا متبدا



منتشرين وتركبهم حيث بيث اي متفرقين ضايعين وسقط بين بين اي بين الحى وبين الميت وبين الثانية زائدة • كفى قولهم المال بينى وبينك ولم يسمع في هذه الكلمات الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما فى الاولى فشعر من اشتغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضب وبغر من بعر النجم اي هاج بالمطر ونشره وشذر من التشذر اي التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال شذربذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضة اي فسدت وخذع من الخذع وهو القمع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشى الاخبار وينشرها وحيث بيث وقد ينونان وقد يقال حيث بيث بكسر الفائين واصلهما حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاث والاستبائة وهما بمعنى يقال استحثت الشئ اذا ضاع فى التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح التائين وحاث باث بكسرهما ايضاتشبهها بالاصوات نحو فاش ماش وخاق باق وجاز قلب الواو ياء او الفاء للاستئصال الحاصل بالتركيب ومن نونهما فلكون الثانى اتباعا كما فى خبيث نبيث ( وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كخذع مذع وشذر مذر لم تستعمل الامع التركيب ) ونذر مثل هذا المركب فى غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف فى مثله غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا فى حيص بيص اي فى قننه عظيمة بفتح الصادين والفاء ان مكسورتان او مفتوحتان والحيص الهرب والبوص سبق والتقدم اي وقعوا فى هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم القننة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينون الجزء آن مع كسر الفائين وقمهما فيكونان معربين والثانى اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصادين والفاء آن مفتوحتان او مكسوتان تشبهها بالاصوات وجاء خاص باص كحاث باث بفتحهما

٨ واما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خزى اي قهر وغلظ ومن فاعل بزى اذا سما وارتفع كأنه قيل هو الخازى البازى فركبا وجعلا سما واحدا وتصرف فيه على سبعة اوجه خاز بار ٩ بحذف اليائين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وخاز باز تشبيها بخمسة عشر وكان اصله الخازى والبازى على عطف احد النعتين على الاخر وخاز باز كعبلك على ان بينى اولهما على الفتح لو الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو بعلمك نظرا الى الاصل الزاى وانما منع الصرف فى هذين الوجهين للعلية الجنسية والتركيب فاذا دخله اللام انكسر الثانى جرا كما فى سائر غير المنصرف وخاز باز باعرا ابهما على اضافة الاول الى الثانى كما يجوز فى بعلمك فيجوز الصرف الثانى وترك صرفه وخاز باز كقاصعاء ٢ وخز باز كقر طاس وليس الاخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسى فى عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم تغير ما كان مبنيا عن بناءه كما فى الخمسة عشر قال ٣ وجن الخاز باز به الجنونا \* ولها خمسة معان ضرب من العشب وذباب يكون فى العشب وصوت الذباب ٤ وداء

٥ لان بين تقتضى شيئين  
نسخه

٨ قوله ( واما الخاز باز فانه  
مركب من اسم فاعل خزى  
اي قهر آه ) خزاه يخزوه  
خرجوا اذا ساسه وقهره لكن  
ذكره فى القاموس فى باب  
الخوز لمصححه

٩ بكسر الزائين نسخه  
٢ قال \* مثل الكلاب تهر  
عند بيوتها \* ورمت لها  
زمها من الخز باز وهو معرب  
على هذه اللفظة ٣ اوله تقفا  
فوفه القلع السوارى  
٤ قوله ( وداء فى الهازم  
آه ) اللهم متان عظمان ثابتان  
فى الميئين تحت الاذنين  
ويقال هما مضيعتان عليتان  
تحتهما



ه وائتملم يحز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وتشبيهها بخمسة عشر كفاعل ذلك بايدي سبا  
و بادى بدا وان انمحي من جزئها ايضا معناهما ﴿ ٩٣ ﴾ الافراديان كما انمحي ذلك من جزئي ايدى سبالان الاعلام

المنقولة يراعى اصلها في كلا  
مهم لان العلم ينقل من معنى  
آخر من غير المح للاصل الا  
لما خفيا وذلك ايضا في بعض  
المواضع كفاعل بنحو الحسن  
والعباس فلما غير من حيث  
العنى تغييرا تاما لم يغير من  
حيث اللفظ ليكون فيه دليل  
على الاصل المنقول منه من  
احد الطرفين اللفظ والمعنى  
بخلاف هذه المركبات فان  
معناها الاصلى المنقول عنه  
مقصود من ذلك المعنى  
المنقول اليه اذ معنى ايدى  
سبالمثلهم في التفرقة فالاصل  
موهن بالتفرقة اليلبغ الكامل  
الذى هو المعنى المنقول اليه  
فلما يكن في المعنى تغيير كثير  
جوزوا تغير اللفظ عما كان  
لان المعنى يكتفى في الايدان  
٦ بالاصل المنقول عنه  
نسخه

٦ قوله (بالاصل المنقول  
منه) قد سبق هذا المعنى  
في الفمضة الاخرى التى  
في بطن الكتاب فاربع  
اليها

٧ للفرج ولفصل القبيح  
وكوطت ٨ قوله  
(مواكبها) الموكب

٢ قوله

في الهازم والسنور ( واما حق باق للنكاح وقاش ماش للقمماش فكل واحد منهما سمي بصوته  
فبقيا على نائهما ه قوله ( الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للمحدث ) الكناية  
في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شىء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه  
اماللابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت  
ايها ما على بعض من يسمع اولشناعة المعبر عنه كمن ٧ في الفرج او الفعل القبيح كوطت و فعلت  
عن جامعت والغائط للمحدث ار للاختصار كالضماثر الراجعة الى متقدم اولنوع من الفصاحة  
كقولك كثير الرماد لكثير القرى او غير ذلك من الاعراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون  
المراد معنى ذلك اللفظ كقوله ﴿ كان فعلة لم تملأ ٨ مواكبها ﴾ ديار بكر ولم تخلع ولم تهب ﴿  
اي خولة وكقولك مررت برجل افعلى اى احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ ٩ كالانغاز  
والمعيات نحو ا كفف ا كفف في مهمه وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح  
النحاة كقولهم افعال صفة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها  
عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجئ في باب الاعلام ( فيكون على هذا كم  
الاستفهامية كناية لانها سؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها اسماء الاستفهام  
لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذى العلم المعين غير المصرح باسمه  
ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو وأ ذلك الفاضل ام ذلك الجاهل وكذا اين سؤال عن مكان  
معين غير مصرح باسمه ( وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام  
بمعنى اى الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما تكنى بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن  
المعيات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت مكان اين زيد اى الدار ام  
فى السوق ام فى الخان الى غير ذلك من جميع المعينات فحرف الشرط وحرف الاستفهام  
مقدوران قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهى كنايات عن المعينات التى لاتتناهى  
كامر ( وقول المصنف ليس نحو من وما وكيف كناية بمنوع اذ كثيرا ما يجرى فى كلامهم  
ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصرح  
بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال على المعنى بوساطة المرجوع اليه غير صريح  
بظاهره فيه ويقال كنييت عن كذا بكذا وكنوت كل ﴿ وانى لا كنوت ٢ عن قدور  
بغيرها ﴿ واعرب احيانا بها فاصارح ﴿ فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا ﴿  
واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها بالانفاق وهما معربان والمبنى  
منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم تعد ههنا لان  
لها بابا اخر هى اخص به فالكنايات كالظروف فى كون كل واحد منهما قسامين معربا  
ومبنيا ( قال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمه يعبر بها عما وقع فى كلام متكلم

جماعة من الفرسان ٩ قوله ( كالانغاز ) الغزى كلامه اذا عبي مراده والاسم للغز وجمع الانغاز ٢ قوله  
( عن قدور بغيرها ) القدور من النساء التى تنزه عن الاقدار



مفسرا اما لا بهامه على المخاطب اول نسيانه فكلم لا تكون من هذا القبيل على ما قر به استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بلى مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل في حده وكأين خارج عنه نحو قولك كأين رجل عندي \* ٣ واعلم ان بناء كم الخبرية لشبهها باختها الاستفهامية ( قال المصنف والاندلسي اول تضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف ( فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمي كلامه صدقا والافكذابا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر بكم او برب لا بدفيه من ان يقصد المتكلم مطابقته للخارج نحوكم رجل لقيته ورب من انضجت غيظا صدره فيصح ان يقال مالقيت رجلا ولم تنضج صدر احد وجواز التصديق والتكذيب دليل كونهما خبرين ( فالجواب ان معنى الانشاء في كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للعنيين خارجا بل هو الموجود لهما بكلامه بلى يقصد ان في الخارج كثرة اوقلة لاستكثاره او استقلاله فلا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت اللقاء وما استقلت الانضاج كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وايس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعدد قيامه منقيا بهذا الكلام كما افادكم رجل لقيته انك تعدد لقائه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه في الخارج ويأتي تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى ( واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارابه الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاها لفيك وأيدى سبا فصار الكلمتان ككلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبران ولا تقول ان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سيبويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما يجئ في حروف الجرفيقي ذاعلى اصل بناءه ( قوله كذا للعدد ) وقد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا اما كأين فهو كاف التشبيه دخلت على اى التي هي في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكأين مثل كذا في كون المجرورين مبهمين عند السامع الا ان في ذاك اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اى فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكأين في الاصل عن الكاف لاعن ذاك واى كما في مثلك رجلا لانك تين في كذا رجلا وكأين رجلا ان مثل العدد المبهم من اى جنس هو ولم تين العدد المبهم حتى يكون التمييز عن ذاك واى ( فإى في الاصل كان معربا لكنه كما قلنا في كذا وانحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كأنه اسم مبنى على السكون اخره نون ساكنة كما في من لاتنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون

٢ واما بناء كم الخبرية  
فلكونها موضوعة  
وضع الحروف على ما  
قيل اولشبهها باحتها  
الاستفهامية نسخه



مع ان التنوين لاصورة لها خطأ (ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقليل كائن بالالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة) قال يونس هو اسم فاعل من كان (وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لماركبوهما اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء اى صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما (وقال الخليل الياء الساكنة من اى قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفاتحة كها وانفتح ما قبلها فاجتمع ساكنان الف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخرى بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمفروض (وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلب الفاتحة كها وانفتح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اى الياء الساكنة على الهمزة وقلب الفاعل مع سكونها كما في ٦ طائى وحارى ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة تماما للتغيير وحذفت للتنوين بدليل ان من لغاته نبي نحو كيع وقديقال كيا بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفاتحة كها وانفتح ما قبلها وقديقال كاي نحو كعي بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء كاي نحو كع اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشيخ (وعند الكوفيين كم ايضا مركب مثل كاي وكذا من كاف التشبيه وماوذلك لان ما كما ذكرنا في الموصولات للمجهول ماهيته فهي في ابهام اى وذائم حذفت الفها وسكن الميم للتركيب وحذف الفها اذا كانت في الاستفهام قياس نحو لم وفيم فتكون كم الاستفهامية كقوله \* يا ابا الاسود لم خليتني \* واما عند البصريين فلا تركيب في كم (واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي هي لا تستحق اعرابا ولا بناء كما في المركبات) فان قيل فيمكن ان لا تكون مبنية ايضا كالجمل (قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات من الاسماء ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يجوز ان يخلو منهما مثله بقى على الاصل الذي ينبغي ان تكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات ٧ وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب الاعراب سبب البناء كقيل عدم العلة علة العدم (فان قلت انهما وضعتا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اى زيد قائم مثلا وهو في موضع النصب (قلت ان الاعراب المحلى في الجملة عارض فلم يعتد به وبنائهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما في اين وكيف اولكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا تستعملان الا مكررتين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففتان من كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال التاء منهما كما في بنت والوقف عليهما بالتاء كما على بنت

٦ في نسبة طي كسيد  
وحيرة بالكسر محلة في  
نيسابور قاموس

٧ لا يحتاج الى سبب البناء  
وهو الخالي عن التركيب فان  
قلت نسخه



من العرب من يستعملهما على الاصل فلان تكونان الامتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولا مهمما لا واواذليس في الكلام مثل حيوت وواوحيوان بدل من الماء الا عند المازني وعنده واوحيوان اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كية وذية واوا ولم نقل ان اصلهما كوية وذوية ٢ لان التاء في كيت وذيت بدل من اللام فلو كان العين واوا لقلت كون وذوت والتاء فيهما لكونهما ٣ عبارتين عن القصة وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة \* قوله (فكم الاستفهامية ميمها منصوب مفرد ويميز الخبرية مجرور مفرد ومجموع وتدخل من فيهما ولهما صدر الكلام) كم الاستفهامية وكم الخبرية تدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتجج الى التمييز المبين للعدود ولا يحذف الادلليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدنانير اى كم دينار او كم عندى اى كم دينار قالوا وحذف ميمها الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات (ويميز الاستفهامية منصوب مفرد جلالها على المرتبة الوسطى من العدد وسيجيء العلة في باب العدد وانما حلت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقدير الكن فصل الميم عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحوكم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطرارا كما قال ٤ \* على اننى بعدما قدمضى \* ثلثون للهجر حولا كيلا \* وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع ميمه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجدوا لفظا دالا على المعدود مع العدد كما في المفرد والثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع ميمه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الاخر بخلاف كم الاستفهامية مع ميمها (ولا يجوز جر ميمها الاستفهامية الا اذا انجرت هى بجر الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله الجر مع النصب ٥ وذلك لان الميم والميمز في المعنى شئ واحد فكان الجار الداخل على كم داخل على ميمه فالجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى ميمه كما في الخبرية والجوز قصد تطابق كم وميمه جرا وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ومجوز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم ٦ لان بدل متضمن الاستفهام يقترب بهمة الاستفهام كما مر في باب البدل (ولا يكون ميمكم الاستفهامية مجموعا كميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز السيرافيدى في العدد اعشرون غلانا لك اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغى جواز كم غلانا لك بهذا المعنى (وقال البصريون لوجاء نحوكم غلانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اى كم نفسا لك في حال كونهم غلانا والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال (والجر في ميمها الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة (وانما جواز الفراء ٢ على الجار

٢ لان اللام اولى بالحذف

من العين

٣ عبارة عن القضيتين  
نسخه

٤ قال الاخر فاشهد عند الله

ان قد رأيتها \* وعشرون

منها اصبعان ورايا

٥ والمجوز قصد تطابق كم

جرا والجر عند الزجاج

بسبب اضافة كم الى ميمه كما

في الخبرية  
نسخه

٦ لان ما يدل عن متضمن

الاستفهام يجب مقارنته

لهمة آه  
نسخه

٢ ونسب الى الخليل ايضا

نسخه



المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على ميم الخبرية نحو  
 ﴿كم من ملك﴾ وكم من قرية ﴿والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة  
 عليه فان فصل بين الخبرية وميزها جاز جره عند الفراء لانه يجزه عن المقدره لابلضافة  
 وغيره يوجب نصبه حلا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الاعلى  
 مذهب يونس فانه يميز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجيز في الاختيار نحو  
 قوله ﴿كم يجود﴾ مقرف نال العلى ﴿وكريم بخله فوضعه﴾ وقال الاندلسي ان  
 يونس يميز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذالم يمكن مستقرا ولم ينقل غيره عدم  
 الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كاهم في باب لا التبرئة نحو لابلاليوم لك والدليل  
 على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله ﴿كم في بنى سعد بن بكر سيد﴾ ضم الدسبعة  
 ماجد نفاع ﴿وسيدويه لا يميز الجر مع انفصل وان كان بالظرف الا للضرورة نحو  
 قوله ﴿كم في بنى سعد بن بكر سيد﴾ البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يميزه الا الفراء  
 بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله ﴿كم نالني منهم فضلا على عدم﴾ اذ لا اكاد  
 من الاقتار ٤ احتمل ﴿واذا كان الفصل بين كم الخبرية وميزها بفعل متعد وجب الاتيان  
 من ثلثا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله تعالى ﴿كم تركوا من جنات﴾  
 وكم اهلكنا من قرية ﴿وحال كم الاستفهامية المجرور ميزها مع الفصل كحال كم الخبرية  
 في جمع ما ذكرنا (وبعض العرب ينصب ميم كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل  
 ايضا اعتمادا في التميز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان تكون  
 كم عمه بالنصب خبرية (وانما انجز ميم كم الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير  
 فصار ميزه كميز العدد الكثير وهو المائة والالف (وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد  
 الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة ٥ فاستغنى تلك الدلالة عن جمع  
 الميم ٦ واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوزوا جمع ميزه  
 تصريحا بالكثرة (قوله وتدخل من فيهما) اي في ميم فيهما اما في الخبرية فكثير نحو  
 ﴿كم من ملك في السموات﴾ وكم من قرية ﴿وذلك الموافقة جرا للمميز المضاف  
 اليه كم واما ميم كم الاستفهامية فلما اثر عليه مجرورا بمن ٧ في نظم ولانثر ولادل على  
 جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا انجز الميم بمن وجب تقدير كم منونة  
 (قوله ولهما صدر الكلام) اما الاستفهامية فلا استفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى  
 الانشائي في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام  
 ولي في تضمنها معنى الانشاء اعني رب وكم نظر كما يجيء في باب التعجب وانما وجب تصدر  
 متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من  
 الاستفهام والعرض والتنى والتشبيه ونحو ذلك فتحقق صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل  
 السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء الغير في آخرها تشوش خاطره لانه يجوز  
 رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويجوز بقاء الجملة على حالها فيترقب جملة اخرى  
 يؤثر ذلك المؤثر فيها ﴿قوله (وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده

٣ قوله (مقرف) المقرف  
 الذي داني المهجين من  
 الفرس وغيره الذي امه  
 عربية وابوه ليس كذلك  
 لان الاقراف من قبل  
 الفحل والمهجنة من قبل  
 الام

٤ قوله (اجتمل) جملت  
 الشحم واجلته اذا اذنته  
 ٥ كالمائة والالف وما  
 يتضاعف منهما فاستغنى  
 بذلك نسخته

٦ ليكون تصريحا في  
 الدلالة على الكثرة نسخته  
 ٧ قوله (في نظم ولانثر ولا  
 دل عليه) جوز الز محمري  
 ان يكون كم في قوله تعالى  
 سل بنى اسرائيل كم آتيناهم  
 من آية بينة استفهامية  
 وخبرية

٧ وقال سعد الدين ان كم  
 فيه استفهامية لوقوعها  
 بعد قوله سل والله اعلم



فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جز او مضاف  
فمجرور والافروغ مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام  
والشرط ( قوله ( كلاهما ) اي كم الاستفهامي وكم الخبري وانما وقع كل منهما مرفوعا  
ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وهما قائلان لعوامل  
الرفع والنصب والجر ٢ ( قوله فكل ما بعده فعل ) اخذ يفصل مواقعهما في الاعراب  
يعنى اذا كان بعدكم فعل لم يشغل عن ٣ نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحوكم  
رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في نحوكم رجلا ضربت غلامه كان كم  
منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى  
المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحوكم رجلا ضربت وكم غلام ملكت  
والاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت  
فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك  
من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فبقولك يوما  
تعين للظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب  
بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره والضمير  
في الجملة مقدر على ضعف كما مر ( قوله ما بعده فعل ) اي فعل وشبهه ليشتمل نحوكم يوما  
انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او  
مصدرا او خبرا كان نحوكم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحوكم ظننت مالك ( قوله كل  
ما بعده فعل غير مشتغل عنه ) منتقض بقولك كم جاءك فان جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره  
٤ لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لولم ينصب ضميره كما ذكرنا في المنصوب  
على شريطة التفسير ( وكل ما قبله حرف جز او مضاف فمجرور ) انما جاز تقدم حرف الجر  
والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخير الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله  
فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة  
مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف ما للاستفهامية  
المجرورة كما مر في الموصولات تقول بكم رجل مررت و غلام كم رجل ضربت ويكون  
اعراب المضاف كاعراب كم لولم يكن مضافا اليه ( قوله والافه مرفوع ) اي ان لم يكن بعده  
فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لاقبله عامل ولا بعده  
كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ او خبرا فلما ان لا يكون  
بعده فعل نحوكم مالك ٥ او ان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحوكم  
رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحوكم رجلا ضربته او ضربت  
غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او بمتعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا  
ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير ٦ على ماتين  
فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب بعدكم ويميزه لحفظ

٢ فيرتفعان وينتصبان  
وينجران نسخة  
٣ العمل في كم بالعمل في  
الضمير الراجع اليه كما اشتغل  
في نحوكم رجلا ضربته  
او في متعلق ذلك الضمير  
اشتغل في نحوكم رجلا  
آه نسخة

٤ لانه لا يعمل في كم لولم  
يعمل في ضميره مع ان كم  
مرفوع المحل مبتدأ  
نسخة

٥ وان كان كان نسخة  
٦ كابين قبل ولا منع من  
تقديره قبلها نسخة



التصدر على كم ومنع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود ( قوله ان لم يكن يعنى كم ظرفا ) وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحوكم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولاداخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشغول عنه لان التقدير كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجل جاءنى واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا لامبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ ( قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط ) اى تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كتى واين واذا ان لم ينجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجيى في باب الظروف ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان ( واما اسماء الشرط الظرفية فلا تكون الامنصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو من وما يقع مواقع كم ٦ مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالرفوع اما مبتدأ نحو من ضرب ومن قام قت واما خبر ولا يكون الا استفهاما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجورور نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمر امر منضرب ومنصوبا مفعولا به نحو نحو من وما وى الى الشرط لالى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان اولازما فهى مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا للضميرها او لمتعلق ضميرها نحو من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأ ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشغول عنها بضميرها ولا بمتعلق ضميرها فهى منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأ على ضعف ( ولو جوزنا عمل الجزاء فى اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم فى متى جئتني جئتك على ما يجيى فى الظروف المبنية لجاز ان تكون فى نحو من جاءك فاكرم ومن ضرب زيدا فاضرب منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزء وان تكون فى نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل مضمر يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل فى اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير ( والسر فى جواز عمل الشرط فى ادائه دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للتصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظ اصلا وان كان ٧ متأخرا لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصيرها مرتبة التأخر من حيث العمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ٨ ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلشرط تأخره عنها لم يجوز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كتى واين او غيره كمن وما ( والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان

٦ بالابتداء نحو من ضرب  
ومن قام قت وخبرا نحو  
من انت وما دينك ولا تقع  
كلمة الشرط خبرا ومجرورا  
نحو غلام من انت وبما  
مررت وغلام من تضرب  
اضرب وبمن تمر امر  
ومنصوبا مفعولا به نحو  
آه نسخته  
٧ فى اللفظ ايضا متأخرا  
بل لا يعمل فيها الا معنى  
الابتداء لان مرتبة نسخته  
٨ ما لا يجوز تقدمه عليها  
لفظا بوجه وهو الشرط  
واما الجزاء فانه يجوز ان  
يتقدم عليها اما باقيا على  
الجزائية كما هو مذهب  
اليكوفيين او ساقطا عنها  
دالا على الجزاء كذهب  
البنصريين على ما يجيى  
فى قسم الافعال فلم يجوز عمله  
فيها آه نسخته



قلنا ان حرف الشرط مقدرة قبل كلماته كما هو مذهب سيديويه فكلماته اذن معمولة لفعل  
 مقدر يفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل  
 الاعلى فعل ظاهر او مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل  
 ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم \* قوله ( وفي تمييز  
 \* كم عمه لك يا جرير وخالة \* ثلاثة اوجه وقد يحذف في مثل كم مالك وكم \* ملكت )  
 البيت للفرزدق وتماه \* فدعاء قد حلبت على عشاري \* القدعاء لمعوجة الرسغ من  
 اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم الى انسيهما يعني انها لكثرة الخدمة  
 صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبتها الى شوه الخلقة وانما عدي حلبت بعلي لتضمينه  
 حلبت عشاري معنى ثقلت او تسلطت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني  
 على كره مني ( ووجه النصب في عمه كون كم خبرية على ما تقدم من جواز النصب تمييزها  
 عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس  
 الحلب ثابتة الا انه ذهب عنى عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف  
 المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا وجرنا فانصب على الاستفهام على سبيل التهكم  
 والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرنا على الاخبار  
 فترتفع عمه بالابتداء ولك صفتها وانخر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما  
 مفعول مطلق خبر المبتدأ او ظرف له كما تقول اضربتين زيد ضربا ومريتين زيد ضرب  
 \* واذا لم \* ان يميز كما لا يكون الانكسرة استفهاما كان او لا اما الاستفهامية فلو جوب تنكير  
 المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم \* ومعدود كذلك والغرض  
 من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالانكسرة فلو عرف  
 وقع التعريف ضايعا وكم في حالتها مفرد اللفظ منذر قال الاندلسي فيجوز الحمل على  
 الافظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسؤل عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى  
 نحو كم رجلا جاءك وجاءك وكذا الخبرية ( وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى  
 ككل فينبغي على هذا ان لا يعود اليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم  
 عن عدد الجماعة الذين جاؤا المخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين  
 جاءك لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع ووجب التصريح بالثنائية  
 والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال على ما مر في باب  
 الاضافة ولم يسمع كم رجلين لاستفهاما ولا خبرا ويجوز كم امرأة جاءتك وجئتك  
 وجاءك جملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدأ بلا  
 ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونساء جاؤك بعطف المجموع على يميز  
 الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسختها وكم ناقة وفصيلها فذلك  
 المعطوف ايضا نكرة على مانين في باب المعارف ( وقد جوز بعض النحاة نحوكم رجلا  
 ونساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله \* الواهب المائة الهجان  
 وعبدها \* وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم

٩ ضربت نسخته

٢ ان كم مختصة بالنكرات  
 استفهامية كانت او خبرية  
 نسخته

٣ عند المخاطب فابهم  
 المعدودون ايضا ليكون  
 ادل على ابرام عددهم اذ بما  
 يعرف العدد بمعرفة المعدود  
 وكم آه نسخته



المعطوف عليه وتقول لقيت امرأة وكم رجلا وهي جاءني عطفا على كم ولا يجوز كم رجلا واياها بالعطف على التمييز لان المرأة الملقية ذات واحدة فلا يدخل فيها التقليل ولا التكثير ( واما كائين فنقل ابوسعيد السيرافي عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم كائين لك كما لا يستقيم رب لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كائين جاز حذف ميزها واما رب فخرف جر لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كائين ( وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب ميزها لمجئته بعد المنون فكان ميزها كميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كائين في الاستفهام قليلا دون كذا ( ٥ ومنه قول ابى ابن كعب لزر بن حبيش كائين تعد سورة الاحزاب اى كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف ميزها وهما قليلان ويلزمها التصدر دون كذا ٦ لما قلنا في كم الخبرية وورود كذا كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكرره بلا واو ويكتفى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا ولادلاله فيد على التكثير اتفاقا وكفى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر و بابها وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين و بابها وبه قال ابو حنيفة رحمه الله فطابقوا به العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجرا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد ميز كذا في كلامهم مجرورا والشافعي رحمه الله لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كية العدد نصا والمبهمة لاتدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهم واحد ٦ وهو الحق واعراب كذا وكائين كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف فيهما وحده في محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل \* قوله ( الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب ) اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ٧ ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك وينبغي ان تعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو ٨ قوله \* الاعلاله او بدهامة ساج \* وان لم يورد فلا يحذف الا مما هو دال على امر نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكورة وكل وبعض واذومع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف لاحتياجها الى معنى ذلك المحذوف ( فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبني مع وجود ما يحتاج اليه من صلتهما ( قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء اما حيث واذا واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان

٥ وفي القاموس قال ابى بن كعب لابن مسعود كائين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين ٦ لتضمنها معنى الانشاء نحو كم الخبرية نسخته ٦ وهذا الذى قاله هو الحق نسخته ٧ قال الفرزدق \* ولقد شددت عليك كل ثنية واتي فوق بنى كليب من عل \* اى من فوق ٨ قوله ياتي تيم عدى و



اضافتها ليست بظاهرة اذا لاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما تبدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبيننا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله ( وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او عادته على مامر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه ايضا عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال \* ونحن قتلنا الازداد ذنوة \* فاشربوا بعدا على لذة خرا \* وقال \* فساغ على الشراب وكنت قبلا \* اكاد اغص بالماء \* الحميم \* ( ومنه القراءة الشاذة \* لله الامر من قبل ومن بعد \* ويقال ابدأ به اولافعل هذا لافرق في المعنى بين ما عرب من هذه الظروف المقطوعة وما بنى منها وهو الحقي ( وقال بعضهم ٢ بل انما عربت لعدم تضمن معنى الاضافة فعنى كنت قبلا اي قديما وابدأ به اولاي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اي متقدما ومتأخرا لان من زائدة ( قيل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كقيل في المنادى المضموم يامطر يامطر فيمطر ان يكون قوله فاشربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا ) وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى السني بل تكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استعرب صيروتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعى الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه ( وتقول جئت من عل معربا ايضا كم ومن مال كقاض ومن معال كرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح الفاء مثلث اللام فاذا بنيت عل على الضم وجب حذف اللام اي الياء نسيا منسيا اذ لو قلت على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفها وقلت من على ٢ لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته واما نحو يا قاضى فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه واذا قصدت بناء علو سا كنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمها وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلهما اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو من علو فاما التقدير المضاف اليه كما في قوله \* خالط من سلمى خياشيم وفا \* وقولهم ليس غير بالفتح على مامر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الامع جار قبلة او مع الاضافة الى ياء الضمير واما لبنائه على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات ويروى بيت اعشى باهلة \* انى اتنى ٣ لسان لا اسربها \* من علو لا يعجب منها ولا سخر \* بضم واوها وكسرها وفتحها ( وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعنى المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفه فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او ليخالف حركة بنائها حركة اعرابها ( قوله و اجرى

٩ الحميم ههنا البادر وفي غير هذا الحار والحميم العرق والقريب وفي نسخة القرات ٢- بل انما هي اذن معربة لعدم نسخة

٢ لاشتبه بالمعرب موقوفا عليه واذا آه نسخة ٣ قوله لسان لا اسربها) اللسان جارحة الكلام وقد يكتنى بها عن الكلمة فتؤنث حينئذ قال اعشى باهلة انى اتنى البيت وكان قد اتاه خبر مقتل اخيه المنتشر



مجره لا غير وليس غير وحسب) شبه غير بالظروف والغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ولا بهام غير لا تعرف بالاضافة وهي اشدا بهاما من مثل فلذا لم يبين مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الامع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس ٤ وغير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشا بهتها للغايات بالا بهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبنى على الضم تشبيها بغير اذا لا يعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة \* قوله (ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر) اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل على ضريين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلاثة لا غير حيث في المكان واذ واذا في الزمان ٥ على خلاف فاذا هل هي مضافة الى الجملة التي تليها او لا كما يحىء وحيث واذ يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا ففي جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ( واما جائزة الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة مستفاد منها احد الازمنة الثلاثة اشترط ذلك ليتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين واما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذا المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته لانفس الجملة فعلى هذا ٦ لا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة ( فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة وضعا فلذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية ٧ والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد لزمان منها بكون ثاني جزئها فعلا كقوله تعا \* يوم هم على النار يفتنون \* او بكون مضمونها مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلاثة وان كان جزءها اسمين اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج اميرا وفي المستقبل نحو لا خذتك حين لاشيء لك قال تعالى \* يوم هم بارزون \* وقال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الجائر الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى جلا على اذ الواجبة الاضافة الى الجمل وقوله تعالى \* يوم هم على النار يفتنون \* وقوله \* يوم هم بارزون \* ونحو ذلك يكذبه ( هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدرى كان وان وما قبل الجملة قال الله تعالى \* من قبل ان نطمس وجوها \* ومن بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق \* ومن قبل ٨ ان تلقوه \* ونحو ذلك ( واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطؤ مقاما مقام الزمان المضاف والاصل

٤ المذكورة واعلم انها

بعد نسخها

٥ اما اذا فقيه الخلاف

الذي يحىء هل الجملة التي

تليه عاملة فيه او لا فان

كانت عاملة فيه فليس

بمضاف اليها وان لم

يكن فهو مضاف اليها

وحيث آه نسخها

٦ لا يضاف على الجواز

نسخها احتراز من الوجوب

فانه يضاف المكان على

ما تقدم

٧ ثم قد يضاف الى الاسمية

المستفاد منها الزمان

وذلك اما بكون نسخها

٨ وما وقع في جميع النسخ

من بعد فسهو



زمان ريث خروجى اى مدة ان يبطل خروجى حتى يدخل فى الوجود والمعنى الى ان  
 اخرج فهو نحو آتيك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية ( و كذا  
 آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية لمشا بهتها الوقت لان الاوقات علامات  
 يوقت بها الحوادث ويعين بها الافعال لكن لما كان ريث وآية دخيلين فى معنى الزمان  
 اضيف الى الفعلية فى الاغلب مصدره بحرف مصدرى قال \* بآية يقدمون الخيل  
 ٩ شعنا \* كان على سنا بكها مداما \* وقال \* الامن مبلغ عنى تميما \* بآية ما يحبون الطعاما  
 \* وتقول اقم ريثما اخرج فاذا جازان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدرى  
 على ما نقله الكوفيون كما يجي فكيف بما يشابهه ( ويضاف ذو ايضا معربا كما عرابه  
 فى نحو ذومال بالواو والالف والياء الى الفعلية فى قولهم اذهب بذى تسلم و اذهب  
 بذى تسلمان و اذهبو ابذى تسلمون فقال بعضهم هو شاذ وذى صفة للامر اى اذهب مع  
 الامر ذى السلامة اى مع الامر الذى تسلم فيه والباء بمعنى مع ( وقال السيرافى الموصوف بذى  
 الوقت اى اذهب فى وقت ذى السلامة اى فى وقت تسلم فيه والباء بمعنى فى فلا تكون الاضافة  
 شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل ( وقال بعضهم هو ذو الطائفة اعربت وهو بعيد  
 لما مر فى الموصولات انها بالواو فى الاحوال على الاشهر وربما استعملت ذو فى  
 الاضافة الى الفعل اجع استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاءنى ذو فعل و ذوا فعلا  
 و ذو و افعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذات فعلن ويحتمل ان يكون طائفة على  
 ما حكى ابن الدهان كما مر فى الموصولات وان تكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعلية  
 شاذا ( وقال سيويه اذا كان احد جزئى الجملة التى تلى حيث واذا فعلا فتصدير ذلك  
 الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى فحيث يجلس زيد اولى من  
 حيث زيد يجلس وفيما ذكر من ذلك فى اذا نظر لكثرة نحو قوله تعالى \* اذا السماء انشقت  
 \* اذا السماء انقطرت \* واذا الكواكب انتثرت \* واما الكلام فى بناء حيث فسيأتى  
 بعد ( وقد يشبهه غير ومثل بالظروف المضافة الى الجمل لزو ما عنى حيث واذا واذا وذلك  
 لانها ٢ نسيان مثلها ولانه لاحصر فيهما كما انها غير محصورة بمحدود حاصرة انحصار  
 نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا مشبهين بها تشبيها بعيدا لم يضافا  
 الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدره بحرف مصدرى كقوله تعالى  
 \* مثل ما انكم تنطقون \* وقوله \* لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت \* حمامة  
 فى غصون ذات او قال \* وقوله \* غير انى قد استعين على الهم \* اذا خف بالثوى  
 النجاء ٣ \* وانما صدر ما اضيفا اليه بحرف مصدرى دون ما اضيف اليه الزمان الجائر  
 اضافته الى الجملة وان كما الاضافة اليها فى كلا القسمين غير لازمة ٤ لان التناسب بين  
 الزمان المضاف والجملة المضاف اليها فى دلالتهما على الزمان و كون الزمان ظرفا  
 لمصدر الجملة المضاف اليها ٥ منع من الحرف الفاصل بين المضافين اى الحرف المصدرى  
 فى الزمان وايضا بموجودين فى مثل وغيره فاحتج معهما الى الحرف المصدرى مع انه نقل  
 الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو

٩ جمع اشعث وهو مغير  
 الرأس وسنا بك جمع  
 سنبوك وهو طرف  
 مقدم الحافر

٣ مبهمان كتلك الظروف  
 لكن لما كان غير ومثل  
 مشبهين بها نسخه

٣ وبعده \* بزفوف كانها  
 هقلة ام رئال دوية سقفاء  
 \* آنت نبأة و افزعها  
 القناص عصر او قد تنا  
 الامساء \* قوله بزفوف  
 سريعة وهقلة نعامة وام  
 رئال ولدها ودوية قارض  
 بعيدة الاطراف وسقفاء  
 مرتفع وانست نبأة اى  
 احست صوت خفى  
 والقناص الصيادون  
 وعصرا اى عشاء

٤ والجملة المضاف اليها  
 الزمان فى تأويل المصدر  
 ايضا لان التناسب بين  
 المضاف والمضاف اليه  
 ٥ اغنيا عن الحرف  
 المصدرى نسخه



اعجبني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب  
 والبناء كما في ﴿ مثل ما انكم تنطقون ﴾ وغير ان نطقت على ما يأتي ( واختلف في كون  
 الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنته والنزاع في الحقيقة  
 منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها  
 لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي  
 خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد  
 في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام تعذر دخولها  
 على الجملة ( قال صاحب المعنى يعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال جئتك  
 يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم ( قلت ومع غرابة هذا الاستعمال  
 وعدم سماعه ينبغي ان لا يعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتدأ في الاسمية  
 نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كبير قدم اذ المعنى يوم قدم امير \* ثم اعلم انه يضاف  
 الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قال الله تعالى ﴿ هذا  
 يوم لا ينطقون ﴾ وهذا يوم ينفع الصادقين ﴿ بالرفع و ﴿ الله اعلم حيث يجعل  
 رسالته ﴾ وهو مفعول به ليعلم مقدره وقال + باذلة حيث يكون من يتذلل \* وقال ابو علي  
 في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضوعين صفة لامضاف اليه قال لان حيث يضاف  
 ظرفا لاسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكونه اي يجعل فيه ويكون فيه والاولى ان  
 نقول انه مضاف ولما منع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان  
 ( واما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى ان المضافة في المعنى  
 الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين  
 وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى  
 بخلاف نحو قوله تعالى ﴿ بعد اذ انتم مسلمون ﴾ اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله  
 تعالى ﴿ يوم الوقت المعلوم ﴾ فقال ابو علي في الجملة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان  
 معنى قوله تعالى ﴿ قم ميقات ربه ﴾ تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود ﴿  
 قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضخ النهار واما برهة من الزمان  
 ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه ( والذي  
 يدولي ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل  
 الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن  
 ان يبدل منها تنوين لاحقة بهذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذلان كلا  
 واخوبها لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك  
 المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تعالى ﴿ وكلا آتينا  
 حكما وعلما \* ورفعنا بعضهم فوق بعض ﴾ وقوله \* نهيتك عن طلابك ام عمرو \*  
 بعاقبة وانت اذن صحيح \* لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا  
 لبعده معنى التنكير والتمكن منه ( واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى



فلو قلت جاءني زيد وكنت حيناً كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حيناً منه أي حين ذلك لم يكن ظاهراً في ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتشكيك فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوماً وحيناً وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتشكيك توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة بالمضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفاً لازماً للاضافة الى الجمل خفيفاً في اللفظ صالحاً لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك متعوداً بحذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها كما في قوله \* وانت اذ صحبح \* فجيء بعده هذه الظروف بدلاً منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كأنه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد فيما حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضافاً الى مثل ذلك المحذوف كقوله \* الاعلالة او بدهاة ساج \* نهد الجزارة ولما توصل بأذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلية وماضية مجرد اذ عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية فيجوز استعماله في المستقبل ايضاً كقوله تعالى ﴿ فويل يومئذ للكافرين ﴾ ونحوه والحق ان اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه انتوين في غير نحو يومئذ جاز قحمة ايضاً ومنه وقوله تعالى ﴿ ففعلتها اذا وانا من الضالين ﴾ اي فعلتها اذ ربيتني اذ لا معنى للجزء ههنا كما قيل في اذن انها للجواب والجزاء وكسر الذال في نحو حينئذ لالتقاء الساكنين لا للجزء خلافاً للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناء اذ يمنع جره وايضاً نحن نعلم انه في قوله وانت اذ صحبح ليس بمجرور وهو مثله في حينئذ لكنهم انما الزموا الكسر لتكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول ويجوز في غيره الفتح ايضاً كقوله تعالى ﴿ اذ وانا من الضالين ﴾ كما بينا \* واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفاً للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة اليه ضمير فلا يقال آيتك يوم قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفاً لمضمونها فيكون كأنك قلت يوم قدوم زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطاً بان كان منوناً نحو يوماً قدم فيه زيد قال تعالى ﴿ يوم تبيض وجوه ﴾ وقد يقول العوام يوم تسود فيه الوجوه ونحو ذلك ٢ \* ولذا ذكر شرح قوله في آخر الباب ( والظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير ما وان ) ههنا فانه محتاج اليه لبيان بناء حيث ( فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجمل انما يبنى منه المفرد والجمع المكسر اذ ابني ولا يبني المثني لما ذكرنا في نحو هذان والذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ واما اذ ففيها خلاف على



ما يحى هل هي مضافة الى شرطها او لا واما جازة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضاقتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف ( واما جازة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله \* على حين ماتبت المشيب على الصبي \* فقلت ألمّا تصحح والشيب وازع \* فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراف فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البناء اذن عارضة واما البناء فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبنى الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسى منه المضاف احكامه من التعريف والتكثير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا تضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف الى العملية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى \* هذا يوم ينفع الصادقين \* او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيًا في اللفظ نحو جنتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبعة من فتح قوله تعالى \* هذا يوم ينفع \* لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله تعالى \* يوم لا تملك نفس لنفس شيئا \* على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل \* يوم الدين \* واما غير المضاف الى ماصدره ان وان ومثل المضاف الى ماصدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابها وبنائها قال تعالى \* انه لحق مثل ما انكم تنطقون \* ففتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا بمعنى انه لحق تحققا مثل حقيقة نطقكم وقال \* لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت \* حامة في غصون ذات او قال \* ففتح غير مع كونه فاعلا يمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الاكمام في باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهنهما لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وليهما ولان فيهما الابهام مثلها لفقد الحصر كالمبنى وهو ما وان واقع موقع ما اضيف اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او الخفيفة لجاز اعرابها وبنائها نحو مثل وغير ( وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذني نحو حينئذ واعرابها قرى قوله تعالى \* من خزي يومئذ \* بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعرض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلو وقع اذ المبنى موقع المضاف اليه لفظا كما ينافسار نحو قوله \* على حين ماتبت المشيب \* ثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجمل يجوز بناؤها ليس ينبغي ان يكون على اطلاقه ( وقوله مثل وغير مع ما وان ) اي مثل مع ما وغير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل ( وقال المصنف بنى حيث لانه موضوع لمكان ٢ حدث يتضمنه الجملة فشابه



الموصلات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذواذا ويجوز ان يقال في اذانه بنى لان وضعه وضع الحروف كما يقول بعضهم وبنى حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح الشاء ويكسر وقد يخلف يائها واو مثلثة الشاء ايضا واعرابها ٣ لغة فقعسية وندرت اضافتها الى مفرد قال \* ونظعنهم حيث الكلى بمد ضربهم \* بيض المواضي حيث لى العمائم \* وقال \* اما ترى حيث سهيل طالعا ٤ \* وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اى حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذى بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بناءه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقا لالى جملة ولا الى مفرد اندر وظرفيتها غالبية للازمة قال ٥ \* لدى حيث القت رحلها ام قشم \* وكذا في قوله \* اما ترى حيث سهيل \* وهو مفعول ترى وكذا قوله تعالى \* الله اعلم حيث يجعل رسالته \* وحكى هى احسن الناس حيث نظر ناظر اى وجهها فهو تمييز ( وقال الاخفش قد يراد به حين كافي قوله \* للفتى عقل يعيش به \* حيث تهدى ساقه قدمه ٦ \* قوله ( ومنها اذا وهى للمستقبل وفيها معنى الشرط ٧ فلذلك اختير بعدها الفعل وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها واذا مضى ويتبع بعدها الجملتان ) قد تقدم ههنا علة بنائها واذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل بعدها فقول قديكون اذا الماضى كاذ كافي قوله تعالى \* حتى اذا بلغ بين السدين \* وحتى اذا ساوى بين الصدفين \* وحتى اذا جمل ناراً \* كان اذا تكون للمستقبل كما في قوله تعالى \* واذا لم يهتدوه فسيقولون \* على انه يمكن ان يؤل بالتعليلية وكفى قوله تعالى ( فسوف يعملون اذا اغلال في اعناقهم \* ويمكن ان تكون من باب \* ونادى اصحاب الجنة \* وقد تكون اذا مع جملتها لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى \* واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض قالوا \* اى هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله تعالى \* واذا لقوا الذين آمنوا \* واذا ما اتوك تحملمهم قلت لا اجد \* والاصل فى استعمال اذا ان تكون لزمان من ازمة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم كما ان اذا لزمان من ازمة الماضى مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى \* اذا الشمس كورت \* ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جلتين يلزم من وجود مضمون او لاهمافرض حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثانى لازمه فهذا المفروض وجوده قديكون فى الماضى فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوعه له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمال فيه ان لاعلى انها موضوعه له كما يجىء فلماذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى كما يجىء فى حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وانتفاء اللازم ينتفى الملزوم وقديكون فى المستقبل وقد وضعت له

٣ قوله ( لغة فقعسية  
 فققس ابو قبيلة  
 ٤ تمامه \* نجما يضىء  
 كالشهاب ساطعا \*  
 ٥ صدره \* فشد ولم تفرع  
 بيوت كثيرة وام قشم  
 المنية وروى الى حيث  
 القت رحلها اى موضع  
 شدة الامر قال ابو عبيدة  
 ام قشم العنكبوت والبيت  
 لزهير بن ابي سلمى  
 ٦ ولا يمنع هنا حله على  
 المكان نسخه  
 ٧ غالباً فلذا نسخه



ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الابتضن معناها فلو موضوعه لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وان موضوعه لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعد وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بعدمه سواء شك في وقوعه كما في حقنا اولم يشك كان الواقعة في كلامه تعالى ( وقد تستعمل ان الشرطية في الماضي على احد ثلاثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى ﴿ ان كان قبضه قد من قبل فصدقت ﴾ واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ﴿ ان كنت قلته فقد علمته ﴾ واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل وانت وان اعطيت جاهائيم واستعملها في الماضي على خلاف وضعها ولا تستعمل فيه في الاغلب الاو شرطها كان لما يأتي في الجوازم ٣ وقد يستعمل لوفى المستقبل بمعنى ان وقد تكون ايضا للاستمرار كذا كرنا في اذا قال عليه الصلوة والسلام ﴿ لو ان لابن آدم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا ﴾ فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمار ان قبل متى وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيويه في ٤ اسماء الشرط صار بعد العروض عريقا ثابتا اذ لم توضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذاله فجاز ان يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلماذا لم يحزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ﴿ ترفع لي خندف والله يرفع لي ﴾ نارا اذا خدت نيرانهم تقد ﴿ وقال ﴿ اذا قصرت اسيا فسا كان وصلها ﴿ خطانا الى اعدائنا فنضارب ﴿ ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك لجبي جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كقوله تعالى ﴿ اذا جاء نصر الله والفتح ﴾ الى قوله فسبح ﴿ كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ﴾ الى قوله ﴿ فلهم عذاب جهنم ﴾ وقوله تعالى ﴿ واما افاء الله على رسوله ﴾ الى قوله فاما وجفتم ﴿

٣ كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم وقوله تعالى لو تعملون علم اليقين وقوله عليه الصلوة والسلام لو تعملون ما اعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا ونحو ذلك

٤ كلمات الشرط والاستفهام نسخة



لان الفتن والافاء متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو  
 الفرض ومنه ايضا قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ والفاء في مثل هذا الموضع  
 في الحقيقة زائدة وانما رتب اذا والموصول في الايات المذكورة والجملة ان بعدهما ترتيب  
 كلمة الشرط وجعلت الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب  
 على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط وتحصيل  
 هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح  
 وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في نحو قوله تعالى ﴿ اذا ما امت لسوف  
 اخرج حيا ﴾ كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم  
 واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فاذا  
 تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون  
 ولا يجوز ان يكون جزاءه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف على ما مر الا ترى  
 انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم على ماضى في الكنسايات ولو جاز ايضا  
 عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلا توجها الى معمول والا قرب  
 اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا هو الا بعد كما هو اختيار  
 الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المذموم عند اهل المصرين كما في زارني  
 وزرته زيد فكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيه او متى جئتني ولم يسمع (واما  
 الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل بمعنى الجواب في بعض المواضع بعد  
 ان او اللام او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم وفلا نت مكرم فما لا يتم  
 لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب  
 كما مر آنفا (واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاءه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى  
 واخواته والاولى ان تفصل وتقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من  
 متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتني بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل  
 فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون ٨ الذي في  
 محل الشرط وهو مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا  
 اليه ولا تالت استقراء ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان  
 فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يأت في كلامه فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه  
 كما في سائر الظروف المتخصصة بمضمون الجملة التي بعدها لاعلى سبيل الوصفية كقوله  
 تعالى ﴿ يوم يجمع الله الرسل ﴾ وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل  
 الوصف في موصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين او اكثر  
 كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جزء كلام يجوز ان يعمل اولاهما  
 في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض  
 اجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر فكذلك ما هو بمنزلة المعنى فمن ثم لم تعمل  
 صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عمل

٨ الاول اذا الاول مخصص  
 نسخة



فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب ﴿ وايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ﴾ بلى ان لم يعمل الشرط في كفته نحو من قام قلت جاز وقوعهما موقع المبتدأ على ما هو مذهب بعضهم ( فاذا تقرر هذا قلنا ان الفاء في قوله تعالى ﴿ اذا جاء نصر الله ﴾ الى قوله ﴿ فسبح ﴾ زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للعرض المذكور وانما حكمنا بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكرنا ان السببية لا تخلو من معنى التعقيب واذا جاء ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب الجبى بل في وقت الجبى ( وقال المصنف في شرح المفصل ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا مجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلة اذا كيف لتخصيصها ٢ تخصص متى في متى قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا منهم ﴿ واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تعالى ﴿ اذا مات لسوف اخرج خيا ﴾ وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاجراخ والموت في وقت ( فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية لقيام القرينة والمعنى انما ماتت وصرت رميا ابعت اى مع اجتماع الامرين كما قال تعالى ﴿ اذ امتنا وكننا ترابا وعظاما انا لمبعوثون ﴾ وكثير في القرآن مثله ( واستدل ايضا بنحو قولهم اذا جئتنى اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتنى اليوم كان سبب الاكرام لك غدا كما قيل في نحو ان جئتنى اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتنى اليوم يكن جزاء لجمي اليك امس ولعدم عراقة اذا في الشرطية ورسوخه فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى ﴿ واذا ما غضبوا هم يغفرون ﴾ وقوله تعالى ﴿ والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ﴾ ولا منع من كون هم في الايتين تأكيذا لهما وللضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا لجمي الاسمية الخالية عن الفعل بعدها في قوله ﴿ اذا انخضم ابرى مائل الرأس انكب ﴾ قيل ليس في اذا في نحو قوله تعالى ﴿ والليل اذا يغشى ﴾ معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لظاهرا ولا مقدر العدم توقف معنى الكلام عليه وليس ههنا ما يدل على جواز الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقمم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل ( فان قيل فاذا كان ظرفا بمجرد ايش ناصبه قلت قال المصنف ناصبه حال من الليل اى والليل حاصل وقت غشيانه ولي فيه نظر اذ لا شئ ههنا يقدر عاملا في حاصل الامعنى القسم فهو حال من مفعول اقمم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال صراخه

٢ جواب لو والمعنى مجرد الذكر بعد اذ لا يفيد تخصيصها كما ان ذكر الفعل بعد متى لا يقتضى تخصيص متى اذ هي ليست مضافة

٣ ( قوله اذا انخضم ابرى مائل الرأس انكب ) البزاء خروج الصدر ودخول الظهر يقال رجل ابرى وامرأة بزواء والنكب الميل في المشى والنكب داء يأخذ الابل في مناكبها فتظلع وتمشى تحرف يقال نكب البعير فهو انكب قال الشاعر اذا انخضم فهو من صفة المتناول الحائر

٣ صدره \* فهلا عدوني لمثل تفاقدا

٤ ( قوله والليل اذا يغشى ) اى اذا اجتمع واستوى

ليلة اربعة عشر

٥ جواب نسخته



وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك في وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كامر وايضا في قوله تعالى ﴿ والقمر اذا اتسق ﴾ ٦ يلزم ان يكون الزمان حالا عن الجئة ولا يجوز كالاجوز ان يكون خبرا عنها ( وقيل اذا بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني ٧ ان المعنى بحق القمر متسقا لاجتق وقت اتساق القمر ( وليس بعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشيء الا حاله العظيمة فتعلقه بالمصدر المقدر على ما ذكرنا في المفعول معه من جواز عمله مقدر عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتبني بريحة الفعل وتوهمه كاهو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذ اركب اي من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء اتعجب كالم يصلح هناك لكونه معمولا لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الامن عظيم في معنى كالا يقسم الابعظيم في معنى من المعاني ( واذ جاء اذا بعد حتى كقوله تعالى ﴿ حتى اذا حلك فاتم ﴾ فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملة من متصب باخرهما كامر وحتى تكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه انه يستأنف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى ﴿ حتى يقول الرسول ﴾ بالرفع وتقول سرحتي بكل الناس ﴿ وقال بعضهم يجوز ان يتجرد بعد حتى عن الشرطية وينجز حتى ولعله حله عليه قوله ﴿ حتى اذا اسلكوهم ﴾ ٨ في فتاوة ٩ كاترد الجملة الشرذا \* وهذا البيت آخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها ( وقال الميداني اذ فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز الوجود كما في قوله تعالى ﴿ اذا السماء انشقت ﴾ اي يكون امور لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى ( اذا دعاكم دعوة من الارض اذا اتم تخرجون ﴾ فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجأة في مكان الفاء كما يجيء في باب الشرط ( وقوله وقد تقع للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها ) وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجأة في باب المبتدأ وان الاقرب كونها حرفا فلا محل لها والتي تقع جوابا للشرط للمفاجأة كما يجيء في جروف الجزم ( والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على ان زيدا مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجأة عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجأة تدل على معنى وجدت فتعمل عمله لان معنى مفاجئك الشيء وجدانك له فجأة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القائم والقائم ثاني مفعوليه ( ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقب اشد لسعة من الزبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها

( وقال )

٦ قوله ( اذا اتسق ) اي اجتمع واستدار ليلة اربعة عشر وما في الصحيفة المقابلة في نسخة السيد فهو

٧ انه تعالى لا يقسم بوقت اتساق القمر في قوله والقمر اذا اتسق بل يقسم به متسقا وليس بعداه نسخة ٨ قوله في فتاوة ( فتاوة اسم عقبة اي اسلكوهم في طريق فتاوة

٩ قوله ( كما يطرد الجملة الشرذا ) شرد البعير يشرد شرودا وشرادا نفر فهو شاردا وجعه شرد كخادم وخدم وهو شرود وجعه شرد كزبور وزبر وروى الشرذا والشردا ايضا في قوله حتى اذا اسلكوهم ٩ قاله عبد مناف بن ربيع الهذلي سلك واسلك بمعنى واحد شلت الابل اشلها شلا اذا طردتها فان شلت والاسم الشلل والجملة اصحاب الجمال



(وقال سيويه لا يجوز الا فاذا هوهى لان اذا المفاجأة يجب الابتداء بعدها (قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها اجلى قالت انا طائر قيل لها طيرى قالت اتاجل ان كانت اذا عندهم كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومنعولين (قال بلي يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال اي فبالمكان عمرو قائما وامام المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدأ (وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا كوجدت مع احد منغوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله \* فأصحت ٢ ولو كانت خراسان دونها \* رآها مكان الشوق او هوى اقر با \* اي رآها هوى اقر ب (قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واظن الحكاية في هذا عن ثعلب غلطا لان العماد عند اهل المصريين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو في مسئلتنا اصلا هذا آخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معرفا باللام او فعل التفضيل وفي الاتيان به مع غيرهما نظر كما مر في باب الضمائر وقوله او هوى اقر ب بمعنى او هوى في مكان اقر ب فهو نصب على الظرف ( وقد تقع اذا واذا في جواب بينا وبينما وكنتا هما اذن للمفاجأة والاغلب مجئ اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا قال \* فينا نسوس الناس والامر امرنا \* اذ نحن منهم ٣ سوقة تنصف \* ولا يجئ بعدها المفاجأة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجأة الا الاسمية وكان الاصمعي ٤ لا يستصحح الا تركهما في جواب بينا وبينما لكثرة مجئ جوابيهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان المكسور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين على رضى الله عنه وهو من الفصاحة \* بحيث هو بينا هو يستقيلهما في حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته \* ولما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضى عن الاقتضاء واشبعوا الفتح فتولدت الف ليكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما في انا والنظوننا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فرا فكما وتقدير فعلت بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فين كتابتين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او الالف واضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهى غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة او جثت غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى

٢ فلو كانت آه الشرق آه نسخته

٣ ( قوله سوقة ) السوقة  
خلاف الملك يستوى فيه  
الواحد والجمع والمؤنث  
والذكر قالت بنت النعمان  
بن المنذر فينا نسوس  
البيت قوله ( تنصف )  
اي نخدم الناس  
٤ يقول



الإحداث نحو بين قيام زيد وعوده إلا ان يراد به مجازا المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء استعيرت لما بين الحدين مكانا فلماذا وقع بين خبرا عن الجثة وبينما المضاف تقديره الى زمان محذوف وظاهرا الى جملة مقدره بحدث لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلماذا جاز اضافته الى الجمل (وكل ما قلنا في بيما يطرد في كلا من مجئ ما الكافة لتكفبه عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضافان اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما في كلا من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابهها اكثر من مشابهة بينهما فلم يدخل الاعلى الفعلية بخلاف بيما وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلا بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بختم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي فيه ككلمات الشرط ففيه وفي كما راحة الشرط (واما حيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا كمن وما ومتى فالعامل في كلا وحيث ما هو في محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في اذا لانهما في الاغلب يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيك وكما اصبحت فسبح الله وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما تستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان في المقطوع بوجوده نحو متى طلعت الشمس اتيك وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلا في الماضي وفي المستقبل (ولنا ان ترتكب بناء بينا وبينما وكلا على الفتح لكون اضافتهما كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب هي منصوبة فيها حتى تراعى حركتها الاعرابية ( وانما ترتب بينا وبينما وكلا مع جعلتها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذا واذا للمفاجأة في جواب بينا وبينما ليدل على اقتران مضمون الاول بالثاني مفاجأة بلا تراخ فيكون آكد في معنى اللزوم (وقيل في كلا انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدر فيجوز ادعاء مثله في بينما فان دخل اذا واذا للمفاجأة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجأة ظرف مكان وكذا ينبغي ان نقول في اذا المفاجأة فاذا اذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينما وبينما ظرفا زمان له فعنى بينا زيد قائم اذ رأى هند ا رأى زيد هندا بين اوقات قيامه في ذلك المكان اى في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدآن خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هندا حاصل بين اوقات قيامه والاولى القول بحرفية كلمتي المفاجأة كما هو مذهب ابن برى فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجأة او نقول انهما زائدتان وليستا للمفاجأة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابوعبيدة بزيادة اذ في نحو قوله تعالى ﴿ واذا وعدنا ﴾ وبزيادة اذا في قوله ﴿ حتى



إذا اسلكوهم في قنائة \* البيت والكلام على مثل قوله تعالى ﴿ فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون ﴾ كالكلام على بينما زيد قائم اذا رأى عمرا سواء ويجوز ان يكون اذا في جواب بينما واذا ولما نحو قوله تعالى ﴿ فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ﴾ ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا يجعله مضافا الى الجملة التي يليها بل يجعل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة اي وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون وكذا في الباقيين في الجملة المضاف اليها اذا محذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون و ﴿ اذا فريق منهم برهم يشركون ﴾ وكذا تقول اذا وقعت جوابا لان في نحو قوله تعالى ﴿ وان تصبهم سيئة ﴾ الآية اي اذا اصابهم يقنطون اي في تلك الحالة يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلانقدر لها جلة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا وبينما ولما وان قلنا بحرفية اذا في جواب الاشياء الاربعة فلا اشكال لانه اذن حرف كالفاء سواء ( وقد يجئ اذ للفجأة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر قال ﴿ بينا ٢ تعانقه الكرام ٣ وروغه ﴾ يوما اتبع له جرى سلفع ﴿ بتقديرين اوقات تعانقه والاعرف الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر اي تعانقه حاصل ( قوله ومنها اذ للماضى ويقع بعدها الجملتان ) وذلك بلا فصل لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذ موضوعة للماضى فتنافيا واذ اذا دخل على المضارع قلبه الى الماضى كقوله تعالى ﴿ واذا يمكركم الذين ﴾ واذ يقول ﴿ ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى ﴿ بعد اذ نجانا الله منها ﴾ وقوله تعالى ﴿ بعد اذ اتمم همتدون ﴾ ولم يعهد مجرورا باسم الابدع ويقع مفعولا بها كقولك اذ من يأتنا نكرمه وقوله تعالى ﴿ واذا كر اخاعد اذا نذر ﴾ على ان اذ بدل من قوله اخاعد ه وقيل في نحو قوله تعالى ﴿ واذا واعدنا ﴾ انها زائدة كما مضى وقيل هي مفعولة لا ذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة ٦ وان حذف لقيام القرينه عوضت منها التنوين كما في قوله ﴿ وانت اذ صحیح ﴾ فيكسر ذا لها او يفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر ويجئ اذ للتعليل نحو جئت اذ انت كريم اي لانك والاولى حرفيتها اذن اذلا معنى لتا ويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصحى اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضى فايلاؤه الماضى اولى للمشاكاة والمناسبة ولا يرد عليه نحو اذ زيد يقوم لان اذا على مذهب سيويه داخله على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر ( واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الاستقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني نحو اذ زيد يقوم فقل له كذا والحق انه قبيح قليل الاستعمال ( وقال المصنف معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذ زيد يقوم فقل له كذا مقصود به القيام

٢ ( قوله تعانقه ) عانقاه

ونعانقاه

٣ ( قوله وروغه ) راغ

الثعلب روغا وروغانا

وفي المثل روغى جعار

وانظرى ابن المفرد

٤ ( قوله سلفع السلفع من

الرجال الجسور

٥ وفي نحو قوله تعالى واذا

واعدنا قال ابو عبيدة هي

زائدة نسخته

٦ وان علمت حذفت وعوض

منها نسخته



الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلية مما لم تثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية  
 واذا جاءت ما بعد اذا فهي باقية على ما كانت عليه لاتصيرها جازمة متعينة للشرط  
 بخلاف اذ فانها تصير جازمة بما كما يجئ في الجوازم ( ومنهم من قال يجازى باذاما زفيم  
 الشرط والجزاء وانشد للفرزدق \* وكان اذا مايسل السيف يضرب \* والرواية  
 متيما \* قوله ( ومنها ان واني للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان  
 استفهاما وكيف للحال استفهاما ) اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين  
 تكن اكن وناؤها على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستئصال الضم والكسر بعد  
 الياء ( واني لها ثلثة معان استفهامية كانت او شرطية احدهما اين الان انى مع من فى  
 الاستعمال اماظاهرة كقوله \* من اين عشرون لنا من انى \* اى من اين او مقدرة كقوله تعالى  
 \* انى لك هذا \* اى من انى اى من اين ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من  
 لانها تدخل فى اكثر الظروف التى لاتصرف او يقل تصرفها نحو من عند ومن بعد  
 ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصارت مثل فى فجاز ان تضمر فى الظروف اضمار  
 فى ومنه قوله \* صريع غوان راقهن ورقنه \* لدن شب حتى شاب سود الذوائب \* اى  
 من لدن شب ويجئ انى بمعنى كيف \* نحو انى يؤفكون \* ويجوز ان يكون بمعنى من  
 اين يؤفكون ويجئ بمعنى متى وقد اول قوله تعالى \* انى شتم \* على الوجة الثلثة  
 ولا يجئ بمعنى متى وكيف الاو بعده فعل ( واما انى الشرطية فكقوله \* فاصبحت انى  
 تأتها تلنيس بها \* كلامر كيهما تحت رجليك ٢ شاجر \* اى من اين تأتها ( قوله ومتى  
 للزمان فيهما ) اى فى الاستفهام والشرط وربما جرت هذيل بمتى على انها بمعنى من  
 كقوله \* شربن بماء البحر ثم ترفعت \* متى ليج خضر لهن ٣ شيج \* او بمعنى فى فيكون  
 على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكي ابو زيد وضمته متى كى اى وسط كى او فى كى  
 ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجنة واما قولهم متى انت وبلادك فتى ليس  
 بخبر بل هو ظرف خبر المبتدأ الذى بعده غير ساد مسده كاسد فى نحو امامك زيد وانت  
 وبلادك نحو كل رجل وضيعته اى متى انت وبلادك مجتمعان ( وايان للزمان استفهاما )  
 كتى الاستفهامية الان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو قوله  
 تعالى \* ايان مرساها \* وايان يوم الدين \* ولا يقال ايان نمت وكسر همزته لغة سليم  
 ( وقال الاندلسى كسرنونها لغة والاولى الفتح لجاورة الالف ) وكتب الجمهور  
 ساكتة عن كونها للشرط ( ٤ واجاز بعض المتأخرين ذلك وهو غير مسموع ويختص  
 ايان فى الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل فى الماضى والمستقبل ( قال ابن جنى  
 ينبغى ان يكون ايان من لفظ اى لا من اين لان اين للمكان ولقلة فعال وكثرة فعلان فى الاسماء  
 فلو سميت بها لم تصرفها ( قال الاندلسى ينبغى ان يكون اصلها اى او ان فحذفت الهمزة  
 مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب ( وقيل اصله اى آن اى اى حين فحذف  
 بحذف الهمزة فانصلت الالف والنون باى وفيه نظر لان آن غير مستعمل بغير لام التعريف  
 و اى لا يضاف الى مفرد معرفة ( قوله وكيف للحال استفهاما ) انما عد كيف فى الظروف

٢ ( قوله شاجر ) اى داخل  
 ٣ ( قوله شيج ) نأجت  
 الريح تنأج شيجا تحركت  
 ولها شيج اى مرت سريع مع  
 صوت

٤ و عليه قوله \* ايان تؤمنك  
 تأمن غيرنا واذا \* لم يأتك  
 الا من منالم تزل فرعا \*



لانه بمعنى على اى حال والجار ه والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش  
وعند سيويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان  
ظرفا لابدل منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت ( ولاخفش ان يقول  
يجوز ابدال الجار والجرور منها نحو كيف زيدا على الصحة ام على حال السقم فكيف  
عند سيويه مقدر بقولنا على اى حال حاصل ( وعند الاخفش بقولنا على اى حال  
وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب  
المحل على الحال بجوابها والبدل منها منصوبان تقول فى الجواب متكئا على آخر او معتمدا  
وفى البدل كيف يقوم زيدا معتمدا ام لا ٦ فكانك قلت باى صفة موصوفا يقوم زيدا معتمدا  
ام لا فمعتمدا بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف فى مثل هذا الموضع  
وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك القول فكان  
معنى كيف يقوم زيد قياما حاصل على اى صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال  
لسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اى المصدر  
مقدرا جاز ذلك بجوابه نحو قياما سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام قياما بطيئا وان  
جاء بعد كيف مالا يستغنى به نحو كيف زيد فهو فى محل الرفع على انه خبر المتبدا  
فتقول ٢ فى جوابه صحيح او سقيم وفى البدل منه اصحيح ام سقيم ٣ وان دخلت نواسخ  
الابتداء على غير المستقبل الذى بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا ٤ فكيف  
منصوب المحل خبرا ثانيا لمطلوبى ذلك الناسخ والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون  
جوابه الانكرة فلا يجوز ان يقول الصحيح فى جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كإروى  
على كيف تباع الاحرين واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى  
الاستفهام لسقوطه عن الصدر ( والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف  
وكيفما قياسا ولا يجوز البصريون الاشدودا ( قال سيويه انها فى الجزاء مستكرهة  
( وقال الخليل مخرجها مخرج الجازاة يعنى فى نحو قولهم كيف تكون اكون لان فيها  
معنى العموم الذى يعتبر فى كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها فى السعة وجاء فى كيف كى  
قال \* اوراعيان لبعران شردن لنا \* كى لا يحسان من بعرا اثرا \* قال الاندلسى امان  
يقال هى لغة فى كيف او يقال حذف فاء كيف ضرورة \* قوله ( ومذومند بمعنى اول  
المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجمع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل  
او ان يقدر زمان مضاف وهو مبتدا وخبره مابعد خلافا للزجاج ) عند النحاة ان اصل  
مذمند فحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرته على منيد وجعته على  
امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذا غلب المحذف وهو تصرف فيبعد عن الحرف  
فان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف منه نحو رب ورب فهذا كما قال بعضهم فى  
اذانه مقصور من اذا ومنع منه صاحب المعنى فى الموضعين وقال قولهم منيد وامناذ غير  
منقول عن العرب واما تحريك ذال مذ فى نحو هذا اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا  
يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للتابع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن

٥ والجرور عندهم  
كالظرف فهو متعلق باسم  
فاعل مقدر اى كائن كيف  
فان جاء بعد كيف قول نسخه  
٦ وهذا البدل فى الحقيقة  
من اسم الفاعل الذى هو  
ساد مسده ويجوز ان يقدر  
كيف فى مثل هذا صفة  
مصدر الفعل الذى بعده  
فكان معنى كيف يقوم زيد  
يقوم قياما كائنا على اى حال  
ولا يضر الاستفهام الذى  
فى كيف تقدير شئ قبله لان  
المعتبر التصدر اللفظى وهو  
حاصل فتقول فى البدل  
اقياما سريعا ام بطيئا وفى  
الجواب قياما سريعا وان  
جاء بعده مالا يستغنى به نحو  
كيف نسخه

٢ فى جواب كيف زيد  
نسخه

٣ والجواب والبدل لاسم  
الفاعل المتعلق به كيف فى  
الحقيقة وان دخلت آه نسخه

٤ فهو منصوب الموضع  
خبرا او مفعولا به  
والاستفهام آه نسخه



اولالغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فحذف فلما احتجج الى التحريك  
 للساكنين ردالى اصله كما في نحو لهم اليوم وكسريم مذومند لغة سلبية ( قال الاخفش  
 منذ لغة اهل الحجاز واما منذ لغة بنى تميم وغيرهم ويشاركهم فيه اهل الحجاز ) وحكى  
 ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميين يرفعون بهما مطلقا ( وجهور العرب  
 اذا استعملوا منذ الذى هو لغة اهل الحجاز على ما حكى اولا يجرون بهما معا فى الحاضر  
 اتفاقا وانما الخلاف بينهم فى الجر بهما فى الماضى ولا يستعملان فى المستقبل اتفاقا ) قال  
 الفراء منذ مركبة من من وذو ولعل اللغة السلبية غرته فالرفوع عنده فى نحو منذ يوم  
 الجمعة خبر مبتدأ محذوف اى من الذى هو يوم الجمعة اى من الوقت الذى على حذف  
 الموصوف وذوطائية وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو مارأيته منذ يومان من ابتداء  
 الوقت الذى هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى ( وقال بعض الكوفيين  
 اصل منذ من اذ فر كبا وضم الذال للساكنين فالرفوع فاعل فعل مقدر فقدير منذ يوم الجمعة  
 من اذ مضى يوم الجمعة اى من وقت مضى يوم الجمعة وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو  
 مارأيته منذ يومان من اذ ابتداء يومان اى اذ ابتداء اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما  
 فى الوجود اى من وقت ابتداء يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغى  
 ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين مركبة اذ يتعذر التأويلان المذكور ان فى الجارة  
 بل يكون حرفا موافق اللفظ للفظ هذا الاسم المركب ( وقال بعض البصريين هما اسمان  
 على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعللة البناء عند هؤلاء اما فى حال رفع  
 مابعدهما فلما تجى ٤ من كون المضاف اليه جملة كما فى حيث واما فى حال جره فلتضمهما  
 معنى الحرف لان معنى مذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف  
 الى الزمان متضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا وكذا معنى مذ شهر اى من  
 اول شهر قبل وقتنا على ما سيجى ٥ انه لا بد لذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان فى جميع  
 متصرفاتهما ( فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر مابعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما  
 حرفا جر وبعض البصريين ٥ على انهما اسمان واذالم ينجر مابعدهما فلا خلاف فى  
 كونهما اسمين لكن فى ارتفاع مابعدهما اقوال ( الاول للجمهور البصريين انهما مبتدآن  
 مابعدهما خبرهما على ما يجى ٤ تقريره ) والثانى لابي القاسم الزجاجى انهما خبرا مبتدآن  
 مقدمان فان فسر الزجاجى مذومند باول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجى ٤ من تفسير  
 البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا  
 كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدأ  
 المؤخر ٦ الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما تقول  
 مثلا فى مارأيته منذ يوم الجمعة اى مع انتهائها اى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفى مارأيته  
 مذ يومان اى عقبيها وبعدها اى بعد الرؤية يومان فله وجه مع تعسف عظيم من  
 حيث المعنى ( والثالث والرابع قول الفراء وبعض ٧ الكوفيين كما تقدم ولا بأس ان تركب  
 مذهبا خامسا من هذه المذاهب ومما قال المالكي فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية

٤ من حذف المضاف اليه  
نسخه

٥ على ما ذكرنا عنهم على  
انهما نسخه

٦ كما مر فى باب المبتدأ من  
نحو يوم الجمعة قتال اذ  
الزمان انما يصح نسخه  
٧ البصريين نسخه



لزمان خاصة فاخذوا لفظ من الذي هو مشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع اذالذي هو للزمان الماضي وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما يجيء وهما معنى من واذا فغلب على الظن تركبه منهما مع مناسبة لفظه لفظهما وامور النحو اكثرها ظني ( فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقى منذبون واذال ساكنين وحق اذان يضاف الى الجمل والاضافة اليها كلاضافة كما مضى والاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشبه الغايات العربية الاصل كما شابهها كقبل وبعد لما صار على ثلاثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشبه الغايات العربية الاصل كما شابهها حيث فكانه حرف لاسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلاثة احرف واكثر فبقى منذ كما هو اللغة السليبية ثم استقلوا الخروج من الكسر الى ضم لازم مع بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا تخفيفه بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصل اذ التحريك انما كان للساكنين والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان المحدود كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو ما رأيت من ذيو يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو مذيو يومان ومذسنتان ومزيد قائم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم بانصالة بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو مذيو يوم الجمعة ومذيو يوم قدمت فيه ومذقام زيد تريديوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام ففي الاول يجب ان يكون اصل مذمن اول اذ حذف اول المضاف الى اذ ثم ركب منذ من من واذا كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد قائم من اول وقت نوم زيد واما الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحذفه اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فنقول يضاف منذ الى جلتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلمها بهذا ٢ القيد مستعملة لاول المدة واما التي احد جزئها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط ٣ لتركيبه من اذ الموضوع للماضي ( وقال الاخفش لا يجوز مذيقوم زيد للزوم مجازين كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجيء في تقرير مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم كقلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفا كما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرية بحرف مصدرى لتغير اذ بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كريت وآية على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعدها بحرف مصدرى

٨ الضمة انما كانت لصيرورتها على ثلاثة احرف كما مر ثم الغرض من هذا التركيب تحديد زمان الفعل الذي هو قبل منذ نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة فالقصد بتحديد زمان عدم الرؤية وتحديد الزمان يحصل آه نسخه

٢ الشرط نسخه

٣ لان اذ مختص به وهو مركب منه نسخه



لكونهما غير صريحين في الظرفية فنقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئها كما يحكى بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف احد جزئى الجملة المضاف اليها وجوبا اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان و منذ رجب اذا كنت في رجب و منذ شهر نحن فيه و منذ شهرنا و كان الباقي اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو اقرؤه منذ يوم الجمعة و منذ يوم قدم فيه زيد و مثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه و يجوز انتفاؤها في جميع اجزائه و ذلك لجواز دخول الحد في المحدود و خروجه منه و ما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب و يجوز كون الزمان ٤ المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص نحو ما رأيت منذ سنة الجماعة و منذ شهر رجب و مذيوما لقائك و مذعشر ذى الحجة و اما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته مذعشر ذى الحجة و انت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الآن و كذا اليوم الثانى الى الان و كذا اليوم الثالث الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الان فكيف تبقى حتى تقطع في الثانى و الثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشرة ان قلنا بدخول الحد في المحدود في نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة و ان لم نقل به فالعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة في مذيووم الجمعة او عند انقضائها و يجوز ايضا حذف احد جزئى الجملة اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقريئة الحال نحو منذ نوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما و منذ خروج زيد اذا مضى خروجه ( و انما وجب حذف احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا و ان لم يسد مسد المحذوف شىء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال و تقدير الاول مذابتدا يومان على حذف الفعل اى من وقت ابتداء يومين اى اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان ٦ مبتدآن على حذف خبر المبتدأ و جاز الابداء بالنكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم ( و انما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذى اخره وقت التكلم في جميع استعماله سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة و تقدير الثانى مذ كان يوم الجمعة او مذيووم الجمعة كائن اى من وقت كون يوم الجمعة و جاز ان تجعل لكون يوم الجمعة و قناع على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد ( و اما المصدر الدال على احدهما فنقول في المعنى الاول مذنومه اذا كان وقت التكلم نائما اى مذابتدا نومه او نومه مبتدىء و في المعنى الثانى مذ خروجه اى مذ كان خروجه او خروجه كائن و يجوز ان يكون مذ انك قائم في المعنى الاول و منذ ان الله خلقني في الثانى من هذا ( ثم نقول انهم جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة و المصادر نحو منذ يومين و منذ يوم الجمعة و منذ سفره و منه قولهم مذكم سرت و كم سؤال عن الزمان اى من وقت يومين اى من وقت ابتداءهما

٤ ( قوله المراد به الاول )  
اى اول الزمان المتصل  
آخره بزمان التكلم

٦ كائنان نسخه



اي من وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت  
ابتداء كم منها وانما جاز ذلك لخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب  
مع هذا مراعاة اصل منذ من انضمامه اذا ضافته الى المفرد عارضة قليلة كما ابقى ضمته حيث  
عند اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ  
الى ما ترى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رأيت مذ يوم  
الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي  
مر اصل منذ (ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ  
حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية  
ثم قيل حتى حين وحتى مدة فعلى ما مر لا بد لذ في كل موضع دخله من معنى ابتداء الغاية  
ولا يكون بمعنى في وحده كما يجيء وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضعه ادنى  
تعسف فان ذلك يجوز ان يغتفر مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى  
وتيرة واحدة (ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذو منذ وهو مذهب جمهور  
البصريين) قال مذو منذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة) مذهبهم انه اذا ارتفع  
الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذي  
قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رأيت مذ يوم الجمعة اي الاول مدة انتفاء الرؤية يوم  
الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا  
ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رأيت مذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن  
العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رأيت مذ يوم لقيتني فيه  
اذا المقصود بيان زمان مختص (واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان الفعل  
او منفيا نحو صحبتني منذ يومان اي مدة صحبتته يومان فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد  
سواء كان مفردا او لا معرفة او لا نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان  
وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم  
ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيتني مذ عمرنا  
ومذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد  
(قوله المقصود بالعدد) اي المقصود مع العدد والباء بمعنى مع والا كان الواجب  
ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت  
بالعدد يومين (قال الاخفش لا تقول ما رأيت مذ يومان وقد رأيت امس قال ويجوز  
ان يقال ما رأيت مذ يومان وقد رأيت اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم  
فلا شك فيه لانه يكون قد اكتمل لانتهاء الرؤية يومان واما اذا كان في اوله اعنى وقت  
الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم اي يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا  
ان كان في وسطه تجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب  
بعض اليوم الاخر وان اعتدلت بهما معا جازلك ان تقول منذ ثلاثة ايام (قال ويجوز



ان تقول مارأيته مذيومان يوم الاثنين وقدرأيته يوم الجمعة ولاعتد بيوم الاخبار  
ولايوم الانقطاع قال ويجوز ان تقول مارأيته مذيومان وانت لم تره منذ عشرة قال  
لانك تكون قد اخطرت عن بعض ماضى (اقول وعلى ما بيننا وهوان منذ لا بد فيه من  
معنى الابتداء فى جميع مواقعه لايجوز ذلك (وقال انهم يقولون مذاليوم ولايقولون  
مذالشهر ولامذ السنة ويقولون مذلعام قال وهو على غير القياس قال ولايقال مذيوم  
استغناء بقولهم مذامس ولايقولون مذلساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا  
الى السماع فيها ونعمت والافالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه جوز مذاقل  
من ساعة (قوله وقديقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف) الى هذه الثلاثة  
لان معنى مارأيته مذ سفره او مذاره سافر او مذار سفره ومذ زمان انه سافر  
ومذ زمان سافر (ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اى مذ زمان زيد  
مسافر على مذهبهم) ومذومذ الاسميان عندهم مبتدان مابعدهما خبرهما اذ معنى  
مارأيته مذيوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى مارأيته مذيومان او مدة  
انتفاء الرؤية يومان فكانه كان فى الاصل فى الموضوعين مذمارأيته حتى تكون الجملة مضافا  
اليها فحذفت لتقدم مايدل عليها (وبنى مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم  
وقيل بنى مذلكونه على وضع الحروف ثم حل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل جلا على  
مذومذ الحرفين عندهم وقيل للزومهما صدر الجملة اذ لايتقدم الخبر عليهما فصارا  
كحرف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية عندهم جلتان فارأيته جملة ومذ  
يوم الجمعة جملة اخرى قالوا ولايجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا  
صرحت بتفسيرهما كما تقول مارأيته وامذ ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة  
بالاولى متمترجة بها فصارتا كالجملتين الواحدة والاخرى للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسر  
(وقال السيرافى هى منتصبة المحل على الحال اى مارأيته متقدما) قالوا واذا انجر  
مابعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو مارأيته  
مذيوم الجمعة اى منه ولايتيم لهم ذلك فى نحو قولك مارأيته مذيومين اذا اردت جميع المدة  
اذلا معنى لقولك مارأيته من يومين الا ان يفسروه بمن اول يومين بتقدير المضاف وهو  
اول وان كان الفعل حالاً نحو ما اراه مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى فى (قال الاندلسى  
وهذا تقريب والاخذ يقتضى ابتداء الغاية ولا يقتضيه فى هذا تمام الكلام فى تقرير  
المذاهب واليك الخيار فى الاختيار (واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع  
جازلك ان توافق بالمعطوف مابعد مذجرا اورفعيا وان تنصبه بالعطف على نفس مذ  
على ما اخترناه لانه ظرف منصوب ارتفع مابعد او انجر الا ان المعطوف ان وافق  
مابعد مذ فى كونه لاول المدة او المجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف  
على مذ اولى فمثال الموافقة فى المجموع مارأيته مذسنة ويوم وفى اول المدة مارأيته  
مذيوم الجمعة ويوم الخميس او مذيوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا  
بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة مارأيته مذيوم الجمعة



وخسة ايام او مذخسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة والآخر لمجموعها  
 قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذيجوز الرفع  
 والنصب والجر في المعطوف في نحو مذقام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان  
 المقدر والنصب على معنى مذقام زيد لان معناه من زمان قيام زيدا وعلى تقدير فعل اخر  
 اى وما رأيت يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على ماذ لازم مقدر بعده  
 قيل وربما دخلت كاف الجر على مذيروى عن بعض العرب انه قيل له منذ كم قعد فلان  
 فقال كذاخذت في حديثك قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذفت  
 الفها وسكنت الميم التقاء ٢ كما قال \* يا ابا الاسود لم اسلمتني \* لهموم ٣ طارقات و ذكر \*  
 وهذا اخر الكلام في مذومند \* قوله ( ومنها لدى ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن  
 ولد ولد ولد ) لدن مثل عضد سا كنة النون هي المشهورة ومعناها اول غايه زمان  
 او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت  
 للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لانضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله \* صريع  
 غوان راقهن ورقنه \* لدن شب حتى شاب سود الذوايب \* ويجوز تصدير الجملة  
 بحرف مصدرى للمتمحض لدن في الاصل للزمان ٤ ( قال عمرو بن حسان \* فان الكثر  
 اعيانى قديما \* ولم اقر لدن انى غلام \* وفيها ثمانى لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرها  
 فكان لدن خفف بحذف الضمة كما في عضد فالتقى سا كنان فاما ان تحذف النون فيبقى  
 لدوامان تحرك الدال قحما او كسر السا كنين واما ان تحرك النون لسا كنين كسرا  
 لان ٥ زوال السا كنين يحصل بكل ذلك فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها  
 وقد جاء لدن ولد فكان لدن خفف بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد  
 قايلا كما يحى في التصريف فالتقى سا كنان فاما ان تحذف النون واما ان تكسر لسا كنين  
 وقد جاء لدن بفتح نون لدن التي هي ام الجمع واشهر اللغات ولدا بمعنى لدن الان لدن  
 ولغاتنا المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اماظاهرة وهو الاغلب او مقدرة  
 فهي بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعندا عم تصرفا  
 من لدى لان عند يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حركه وان كان بعيد بخلاف  
 لدى فانه لا يستعمل في البعيد ٦ و اعراب لدن المشهورة لغة قيسية ( قال المصنف الوجه  
 في بناء لدن واخواته ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها  
 بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبناؤها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي  
 ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اى على اقل من ثلثة احرف بناء من  
 الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشايتها المبنى على ما ذكرنا  
 في صدر الكتاب في ٧ حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع  
 الحروف فالوجه اذن في بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفه  
 في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف  
 دونها ( واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بناءه ومعنى عند القرب حسا او معنى

٢ وانما قدرت الكاف  
 للتشبيه في كم ليكون السؤال  
 مطابقا للجواب في التشبيه  
 فالعنى فيه كاي شئ قعد فلان  
 ٣ ( قوله طارقات و ذكر )  
 الذكر والذكرى ضد  
 النسيان وكذلك الذكرة  
 قال \* انى الميك الحيسال  
 يطيف ومطافه لك ذكرة  
 وشعوف \*

٤ ارانى لدن ان غاب البيت  
 نسخه

٥ التقاء السا كنين قديزال  
 بتحريك الاول كما في لم يكن  
 الذين وبتحريك الثانى  
 كما في لم يلد له نسخه

٦ و اعراب اللغة الاولى  
 اعنى التي على وزن عضد  
 لغة قيسية نسخه

٧ شرح قوله الاعراب  
 ما اختلف آخره به نسخه



نحو عندي انك غني وربما قحمت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف  
 نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة الى مضمرة فلا يقول من لده بل من لدنه ولدنك ويجر لدن  
 ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز  
 نصبها ايضا مع الجر وقد ترفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع  
 غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم  
 وتكسر كما سبق في الغائتها ثم قد يحذف نونه فشا به حركات الدال حركات الاعراب من جهة  
 تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كرا قود خلا  
 فنصبها تشبيها بالتميز ٢ او تشبيها بالمفعول الذي هو الاصل في نحو ضارب زيدا وغدوة بمد لدن  
 لا تكون الامنونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتميز فانه لا يكون الانكسرة واما لا ناو  
 حذفنا التنوين لم يدرأ منصوبة هي ام مجرورة وام الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي  
 لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة والفلدى تعامل معاملة اف على والى فتسليم مع  
 الظاهر وتقلب باء غالب مع المضمرة ( وقد حكى سيويه عن الخليل عن قوم من العرب لذلك والاك  
 وعلاك قال \* طاروا علاهن فطر علاها \* ٣ واشدد بمثنى حقب حقواها \* وانما  
 قلب الف هذه الكلم الثلاث مع المضمرة تشبيها بالفرمى اذا اتصل بالمضمرة المرفوع نحو  
 رميت وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير  
 المجرور كالكلمة الواحدة كالرفع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه  
 بالف نحو غز الان الواو ثقيل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك  
 وفناك لان لهذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشيء آخر بخلاف الف الى وعلى ولدى  
 وقلبت الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من  
 المقصور الذي لا اصل لالفه بالمضمرة الا هذه الثلاثة واما حثاه على ما جوزه المبرد فليس بمسموع  
 وانما هو قياس منه \* قوله ( وقط للماضى المنفى وعودى للمستقبل المنفى ) معنى قط الوقت  
 الماضى عموما ومعنى عودى المستقبل عموما ويختصان بالفي وعودى في الاصل اسم للزمان  
 والدهر فقط وعودى المبنيان بمعنى ابدأ لكن عودى قد يستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى ابدأ  
 فيعرب قال \* فلولا نيل عودى ٤ في خصماتي واوصالى ٥ \* ويقال افعل ذلك من  
 ذى عودى كما يقال ٦ من ذى انف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدأ  
 لانه مشتق من القط وهو القطع كما تقول لا افعله البتة الا ان قط تبني لما سئذ كره  
 بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون الفى لفظا ومعنى نحو كنت اراد قطاى  
 دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط وقد يستعمل عودى  
 المبني للمضى ومع الاثبات ايضا قال \* ولولا دفاعى عن ٧ عفاق ومشهدى \* هوت  
 بعفاق عودى عفاق مغرب \* وهو منفي معنى لكونه في جواب لولا وبناء عودى على  
 الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عودى  
 العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر

٢ فى راقود خلا نسخته  
 ٣ ( قوله واشدد بمثنى  
 حقب حقواها ) الحقب  
 حبل يشد به الرحل الى بطن  
 البعير مما يلي ثيله كي لا يجتذبه  
 التصدر ٢ الثيل وعاء ذكر  
 البعير ٢ الخضة بتشديد  
 الميم مستغلق الذراع  
 ٥ وتما \* لطاعت صدور  
 الخيل طعنا ليس بالآلى \*  
 وروى ولولا نيل عوض  
 فى خطاى واوصالى لطاعت  
 صدور القوم طعنا ليس  
 بالآلى \*  
 ٦ ( قوله من ذى انف ) يقال  
 آتيتك من ذى انف كما تقول  
 من ذى قبل اي فيما يستقبل من  
 الزمان  
 ٧ ( قوله عن عفاق ) عفاق  
 اسم رجل اكلته باهلة فى حط  
 اصابها



فكان المعنى ما بقى في الدهر داهر ( وبنى قط قيل لان بعض لغاته على وضع الحروف كإيبيء والاولى ان يقال بنى تضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضى واما ابدأ ٦ فليس الاستغراق لازما لمعناه الا ترى الى قولهم طال الابد على ابد بنى قط على الضم جلا على اخيه عوض وهذه اشهر لغاته اعنى مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة كند و قد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل وجاء فى عوض قبح الضاد وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقولة \* ٦ رضيعى لبان ندى ام ٧ تقاسما \* باسمم داج عوض لا تفرق \* ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلّة بنائه تضمنه للام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو امسه فكان فى الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدى كما هو عادة كل اسم قصديه الى واحد من بين الجماعة السماة به كاذكرنا فى باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحدث ولم يبين صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذى هو معنى اللام ٨ غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره فى امس لانتك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يبين تعريفهما كما يتبين فى قولك لقيته امس ( واما سحر فامرء مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه مخالف لاخوانه من صباحا ومساء وضحى معينة اذهى معربة منصرفه فهو شاذ من بين اخواته مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بنى امس تفضيلا لتعريف الداخلى فى الوجود ٩ على تعريف المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهنى فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منتفيا فى حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روى عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغدوليست بمشهوره ( واما بنو تميم فالذى نقل عنهم سيويه اعرابه غير مصروف فى حال الرفع وبنائه على الكسر كالحجازيين فى حالتى النصب والجر ( قال سيويه وبعض بنى تميم يفتحون امس بعد مذ ( قال السيرافى وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذي رفع ويخفف فلما ترك صرفه من رفع منهم نحو مذا مس تركه ايضا بعدها من يجر فكان مشبها بنفسه قال \* لقد رأيت عجبا مذا مسا \* مجازا مثل السعالى خسا \* قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل ( قال سيويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذ سميت به وذلك ان كل مفرد مبنى تسمى به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجيى فى باب الاعلام وان سميت به على لغة بنى تميم صرفته ايضا فى الاحوال لانه لا بد من صرفه فى النصب والجر لانه مبنى على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته فى الحالتين وجب الصرف فى الرفع ايضا اذ ليس فى الكلام اسم منصرف فى الجر والنصب غير منصرف فى الرفع ( ووجه منع الصرف فى امس

٦ فليس كذا الشبوع نحو  
قوله طال الابد وبنائه قط  
على الضم جلا نسخته  
٦ ( قوله رضيعى لبان )  
قال فى الصحاح اللبان بالكسر  
كالرضاع يقال هو اخوه  
بلبان امه قال ابن السكيت  
لا يقال بلبن امه لان اللبن  
هو الذى يشرب  
٧ تخالفا نسخته  
٨ المقدر ليس بظاهر نسخته  
٩ فى باب التغير والتعريف



اعتبار علميته المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعا وبناء  
نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع إن الجميع  
من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذلك وذلك انه جازان يعتبر فيه علة  
البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدؤا باعتبار الاعراب اولا  
اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع  
فصار في حال الرفع معربا غير المنصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب  
مستويتان حركة في غير المنصرف فارادوا ان تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك  
الاستواء فلو جعلنا مستويين في الضم لم يبين اعرابهما رفعا اذ كانت تصير مثل حيث  
في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم يبين بناؤهما اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف  
فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بين عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا يكون  
هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز ( وقال  
الزمخشري وجاعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع الاحوال  
ولعله غرهم قول بعض بني تميم لقد رأيت عجبا مذا مسا (وقد قال سيديويه ان بعضهم  
يفتحون امس بعد مذقيد هذا القول بقوله بعضهم ويقولون بعد مذقيد كيف يطلق  
بان كاهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكرا امس كقولك كل غدي يصير  
امسا وكل امس يصير اول من امس او اضيف نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو  
ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وربما بنى المقارن  
لام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام ٣ ) قال سيديويه ولا تصغر امس كما لا يصغر غدا  
وان ثنى اوجع فالاعراب لان اللام اتما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس  
لشهرته من بين اشباهه فاذا ثنى اوجع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم  
شهرة المثني والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة  
كما قال الزجاجي مغترا بقوله رأيت عجبا مذا مسا ( ومنها الان قال الزجاج بنى لتضمنه  
معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام  
هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها ) وقال السيرا في شبه الحرف بلزومها  
في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام  
وسائر الاسماء تكون في اول الوضع نكرة ثم تعرف ثم تنكر ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف  
فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف لا يتصرف فيها ( وقال ابو علي بنى  
لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فزائدة اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على  
الذكرات فتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها ) وقال الفراء اصله الفعل من ان  
يأين ادخل عليه اللام بمعنى الذي اي الوقت الذي حان ودخل قال هذا كما نقل عن  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ نهى عن قبل وقال ﴾ فانهما فعلا استعمال  
الاسماء وتركوا على البناء الذي كانا عليه ( والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن  
قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والان ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء

٣ الاصلية نسخة



٤ لانتفاء الثاني لانتفاء  
الاول نسخة

٢ اولم يفعل

٣ قوله ( لا افضل  
عليه وتفضل بمعنى

٤ قوله ( قحزوني ) خزاه  
يخزوه ساسه اى ولانت

مالك امرى قسوسنى  
قال لكون وضعها وضع

٥ الحروف اولشا بهتها للحرف  
نسخه

٦ والجر نحو خرجت من  
معه اى من عنده وان كان

دخول من عليه شاذا وليس  
موضوعا وضع الحروف لان

الحق انه محذوف اللام كما  
يجئ مع انه قد تقدم ان وضع

الاسم وضع الحرف مسبوق  
بالنظر من الواضع الى

مشابته في الاستعمال للحرف  
فلا يكون سبب بناء الاسم

وتسكين عينها آه نسخة  
٧ على تقدير الاسمية الا

وضع الحروف وقد ذكرنا  
ما عليه ولو كان ايضا كذا

وكان وضعه كذلك موجبا  
للبناء لبني من دون الاسكان

ايضا ثم نقول آه نسخة

في امس انه امر من امسى يمسى وقد يقال في الان لان وهو من باب تخفيف الهمزة ( ومنها لما  
وهو ظرف بمعنى اذا سم عند ابى على ويستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيويه  
محتمل فانه قال لما وقع امر لغيره وانما يكون مثل لو فشبها بلو ولو حرف فقال ابن خروف  
ان لما حرف وحل كلام سيويه على انه شرط في الماضي كلوا لان لو ٤ لانتفاء الاول لانتفاء  
الثاني ولما الثبوت الثاني لثبوت الاول ( وقال لو كان ظرفا لم يحز لما سلم دخل الجنة ) والجواب انه  
على التأكيذ والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ( ومن قال هو ظرف قال وضع موضع كلمة  
الشرط مع جعلتها للغرض الذي ذكرنا في اذا ويليه فعل ماض لفظا ومعنى ٢ وجوابه  
ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة قال تعالى ﴿ فلما كتب عليهم القتال  
اذا فريق ﴾ او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا ( وقريب من  
الظروف المبنية قولهم لى ابوك اى لله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم  
حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقد رلام التعريف بقى لاه ابوك كما قال ﴿ لاه ابن عمك ٣  
لافضلت في حسب ﴾ عنى ولانت ديانى قحزوني ﴿ فبنى لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى  
موضع العين وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الياء  
لسكون العين كما هو احد مذاهب سيويه في الله وهو انه من لاه يليه اى تستر فتفتح خلفه الفتحة  
على الياء دون الكسرة وانضمة وقد تحذف الياء فيقال له ابوك وانما قلب لان الكسر لم يبين  
في لاه لانتباسه بالجر الذى هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير  
ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبست بالاعرابية في نحو الله لافعلن بالنصب  
( وامامع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف معرب لازم للنصب وظاهر كلام سيويه  
انه مبنى قال سألته يعنى الخليل عن معكم لاي شى نصبتها يعنى لم تبين على السكون هذا لفظه فن قال  
انها مبنية ٥ فلما بهته للحرف بقلة التصرف فيها اذ لا يكون الامنصوبا والاولى الحكم  
باعرابه لدخول من التوين في نحو كنا معا ٦ وانجراره بمن وان كان شاذا نحو جئت من  
معه اى عنده وتسكين عينها لغة ربيعة يقولون مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسر  
واعينه نحو كنت مع القوم ( قال بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جر  
اذ لا موجب للبناء ٧ فيه معدوما في مع المفتوحة العين المعربة لوقلنا باسميته ( ثم نقول  
يلزم اضافة مع ان ذكر قبله احد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله  
المصطحبان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا اى في زمان  
وكنا معا اى في مكان وقيل انتصابه على الحالية اى مجتمعين ( والفرق بين فعلنا  
معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا  
اولا والالف في معا عند الخليل بدل من التوين اذ لا لام له في الاصل عنده وهى  
عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام استنكار الاعراب  
الموضوع على حرفين فع عندهما عكس اخوك ترد لاهما في غير الاضافة ويحذف  
في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لاهما ﴿ قوله ( والظروف المضافة الى الجمل واذا



يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ماوان ) وقد مضى شرحه فيما تقدم  
 ٨ \* قوله ( المعرفة والنكرة المعرفة ماوضع لشيء بعينه وهي المضمرة والاعلام  
 والمبهمات وما عرف بالالف واللام او بالنداء او المضاف الى احدهما معني ) قوله بعينه احتراز  
 عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل  
 في حده الا الاعلام اذ المضمرة والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها تصلح لكل معين  
 قصده المستعمل فالمعنى ماوضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود  
 الواضع كافي الاعلام او لا كافي غيرها ( ولو قال ماوضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح  
 ) وانما جعل ذا اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مر كبا لما مر في حد الاسم ان  
 المركبات ايضا موضوعا بالتأويل الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله  
 وكونه بجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ( ويدخل في هذا الحد  
 العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضع الشئ معين ويدخل المضمرة في ربه رجلا  
 ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة  
 مختصة قبل يحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضرته لان هذا الضمير لهذا الرجل  
 الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضرته بالرجل واما الضمير  
 في نحو رب شاة وسختها فنكرة كافي ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم او لا  
 ) والاصرح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل  
 فيه جميع الضماير وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود  
 نكرة اذا كان ٢ المنكر المعود اليه او المعهود مخصوصا قبل يحكم لانه اشير بهما  
 الى خارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص المعود اليه بشئ قيل نحو  
 ارجل قائم ابوه وأظبي كان امك ام حمار كما يجيء البحث فيه في باب كان ونحو ربه  
 رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وبالهاقصة ورب رجل واخيه فالضماير كلها نكرة اذ لم يسبق  
 اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجوز وكذا كل شاة سوداء  
 وسختها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه  
 الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منهما الى مخصوص عند الوضع  
 ) ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو  
 اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته  
 وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقى اذ ليس فيه اشارة لاستعماله  
 وضعنا ( فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة  
 فيها حسية بالوضع كما مر في بابها ) وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة  
 على ٣ ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب  
 بلسان من الالسننة الامن سبق معرفته لذلك اللسان فعلى هذا كل كلمة اشارة الى  
 ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلولم نقل الى خارج لدخل فيه

٨ في آخر بحث حيث

٢ النكرة المعهود اليها او  
 المعهودة مخصوصة نسخها

٣ معنى



الاسماء معارفها ونكراتها (فتبين بما ذكرنا ان قول المصنف في نحو قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ﴿ ان يأكله الذنب ﴾ ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام ٤ (فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة لنظية كاسيحي في الاعلام ) فنقول اولاً ان التنوين في كل اسم متمكن غير عايد التمكن والتكثير معاً ومعنى تكثير الشيء شياعه في امته وكونه بعضاً مجهولاً من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة هي كونه بعضاً من كل اذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فينظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة لاحالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل ٦ كقرينة الشرى الدالة على ان المشتري بعض في قولك اشتر اللحم ولا دالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى ﴿ او اجد على النار هدى ﴾ فهي اللام التي جئ بها لتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الواحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلماء او تجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء ( وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالاً على ماهية خارجة فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورهما في الذهن خالية عن الكمية والبعضية لكن كلامنا في الشخصات الخارجية لان الالفاظ بموضوعة بازائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها الى التنوين وجب كونه لا لكل ( فعلى هذا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ الماء طاهر ﴾ اي كل الماء والنوم حدث ﴿ اي كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة للبعضية لا مطلقة ولا معينة ( فلهاذا جاز وان كان قليلاً وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش و ﴿ لا تحرم الاملاجة والاملاجتان ﴾ مفيد للاستغراق الذي يفيد الاسم او كان منكر نحو لا تحرم املاجة ٧ ولا املاجتان ( فالفرد في مثله بمع جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدان اي الاكل واحد منهما وقوله تعالى ﴿ ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا ﴾ اي الاكل واحد منهم ولا يجوز ان نقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدان معا ولا الاثلاثكم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعاً ( وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخوتك اي الاثنتين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخوتك معا بل يجوز على الانقطاع ( واما الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدان والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فعنى لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل عالين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والجمع في غير الموجب قال صلى الله عليه وسلم ﴿ لا تحرم الاملاجة ﴾ اي كل واحد واحد من هذا الجنس وكذا ( الاملاجتان )

٤ لان اللفظ الذي تدخل عليه اللام دال على الماهية بدون اللام فحمل اللام على الفائدة الجديدة اولى من حمله على تعريف الطبيعة ولذا قال فالحق ان تعريفه

٦ كالفقرينة في قولك اشتر اللحم فان الشرى قرينة ان المشتري بعض نسخته

٧ الا علاج الارضاع



اي كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثني الا المثني  
واما الجمع نحو مالقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو بمنزلة منكر في سياق غير الموجب مفرد  
وغيره في استعمالهم اي مالقيت احد من العلماء والا الزيدان ولا اثنين ولا جماعة فيصح  
استثناء المفرد والمثنى والجمع منه نحو مالقيت العلماء الا الزيدان والا الزيدان  
فقوله تعالى ﴿ لا تدركه الابصار ﴾ اي شئ من الابصار لاجمع الابصار ٨ كما توهمه  
بعضهم فحال الجمع في الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى هذا هو المعلوم من  
استقراء كلامهم ( واما النكرة المستغرقة نحو مالقيت رجلا او رجلين او رجلا فلا يستثنى  
من واحدها ومثاها ومجموعها الامثالها فقولك مالقيت رجلا الا الزيدان اي الاكل  
واحد منهم ولا يجوز ان تقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدان معا وتقول مالقيت  
اخوين متصافين ٩ الا الزيدان والابن فلان اي الاثنين منهم ولا يجوز الازيدا وتقول  
مالقيت رجلا الا الزيدان ولا يجوز الاخويك ولا الازيدا الاعلى الانقطاع لان المعنى  
مالقيت جماعة من الرجال ( وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق  
فان كان هناك عهد فاللام عهدية للتعريف على ما يجي في بابه وان لم يكن فان كان فيه  
علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الاثمرة او التمرتين فلا فرق اذن بن المعرفة  
والمنكر معنى فكانك قلت ما اعطيتك الاثمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتا هما نحو  
اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل اتنوين الذي فيه  
للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فعني ٢ اشتريت تمرا ولقيت رجلا شيئا من التمر  
وجامعة من الرجال بخلاف المعرفة باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن  
البعضية مستفادة من القرينة ٣ كالشري واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت  
هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة  
بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمنه جاز وصف المعرفة باللام من هذا النوع بالمنكر  
نحو قوله ﴿ ولقد امرت على اللثيم بسبني ﴾ وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل  
خير منك كما مر في باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لامعنى للتعريف فيها الا التي  
للعهود الخارجى ( قوله وهى المضمرات ) قد تقدم ذكرها ويعنى بالمبهمات اسماء الاشارة  
والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت بمبهمات وان كانت معارف لان الاسم  
الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه بهم عند مخاطب لان بحضرة المتكلم  
اشياء يحتمل ان تكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلوات مبهمة عند  
المخاطب ولم يقولوا للمضمر الغائب بهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند  
المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية ( قوله وما عرف باللام ) هذا مذهب  
سيبويه اعنى ان حرف التعريف هى اللام وحدها والهمزة للوصل قحت مع ان اصل  
همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف ( والدليل على ان اللام هى المعرفة  
فقط تخطى العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصوررتها  
كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يخطها العامل الضعيف

٨ لانه من قبيل سلب العموم  
وفي طريقته لم يقم كل انسان  
لا جميع الابصار لانه من  
قبيل عموم السلب نحو كل  
انسان لم يقم كما توهمه  
نسخه

٩ لان التصافى لا يكون الا  
بين اثنين فلا يجوز التأويل  
بكل واحد منهما نسخه  
٢ رأيت تمرا ورجلا لا نسخه  
٣ كالرؤية نسخه



واما نحو ان لا تفعل ٤ وان لا تفعل وبلا مال فلجملمهم لخاصة من جميع ما هو على حرفين  
 بجزء الكلمة فلذا يقولون الا لافرس واللا انسان واما نحو بهذا وفيما رحمة فان الفاصل  
 بين العامل والمعمول مالم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده عد الفاصل به كالفصل وللامتزاج  
 التام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل مغاير الرجل حتى جازتوا اليهما في قافيتين ٥ ولم  
 يكن ابطاء ٦ واما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير ٧ اي  
 التنوين على حرف فالاولى كون دليل التعريف مثله ( وقال الخليل ال بكما لها آلة التعريف  
 نحو هل وقد استدل لا لا بفتح الهزرة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكر نحو قولك  
 الى اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند  
 الاضطرار كالوقوف على قد في نحو قوله \* ٨ ازف التزجل غير ان ركابنا \* لما نزل برحانا  
 وكان قد \* وذلك قوله \* يا خليلي اربعا واستجرا ال \* منزل الدارس ٩ من اهل  
 الحلال \* واما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال ( وذكر المبرد في كتاب  
 الشافي ان حرف التعريف همزة المفتوحة وحدها واما ضم اللام اليها مثلا يشبهه التعريف  
 بالاستقهام ( وفي لغة حير ونفر من طى ابدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه  
 صلى الله عليه وسلم \* ليس من امبراص مصيام في امسفر \* ولام العهد التي عهد المخاطب  
 مدلول مصحو بها قبل ذكره اي لقيه وادركه يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهده اما يجرى  
 ذكره مقدما كما في قوله تعالى \* كما ارسلنا الى فرعون رسولا \* فعصى فرعون الرسول \*  
 او يعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جرى ذكره نحو قولك خرج الامير والقاضي اذا لم  
 يكن في البلد الا قاض واحد مشهور او امير واحد وقد يزداد اللام في العلم كقوله \* اما  
 ودماء فايرات تحالها \* ٢ على قنة العزى ٣ وبالنسر ٤ عندما \* على ما يجي وفي الحال  
 نحو الجماء الغفير وفي التمييز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح كما يأتي في باب العدد وقد  
 تكون الزائدة لازمة كما في الذي ومتصرفاته ( ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من  
 الضمير ٥ نحو برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام من  
 الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة ٦ اذا كانت جملة والخبر  
 المشتق ويجوز في غيره كقوله \* خافي لحاف الضيف والبرد برده \* وقال الكوفيون  
 قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعزفها البصريون واللام في وصف  
 اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة  
 اليه وهي في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل ويعرض للام  
 العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما نذكر في الاعلام ( قوله والنداء ) نحو يارجل  
 ومن لم يعده من التحوين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع  
 كاف الخطاب كما في باب النداء ( قوله والمضاف الى احدها ٧ معنى ) احتراز عن الاضافة  
 اللفظية واما يعرف ٨ بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير  
 ومثل وشبهه على ما مر في الاضافة \* قوله ( العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره

٤ فانما تخطى ان ما هو على حرفين لقوته لانه يجزم الشرط والجزاء معا على المذهب الصحيح واما نحو بهذا نسخة

٥ ( قوله ولم يكن ابطاء ) الايطاء في الشعر اعادة القوافي ٦ وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معرفة ووضع ساكنة نسخة

٧ الذي هو ضد التعريف على حرف وهو النون فالاولى ان يكون نسخة

٨ ( قوله ازف ) ازف دنا ٩ ( قوله من اهل الحلال ) قوم حلة اي نزول وفيهم كثرة وكذلك حي حلال

٢ ( قوله على قنة العزى ) القنة بالضم اعلى الجبل قال اما ودماء فايرات البيت

٣ اي وينسر فزيدت اللام في العلم قل تعالى ولا يغوس ويعوق ونسرا

٤ ( قوله عنديما ) العندم البقم ٥ في نحو مررت برجل نسخة

هذا جازع عند البصريين مع فحبه خلو الصفة عن الضمير ٦ التي هي جملة والخبر او الوصف المشتق نسخة

٧ سوى المعرف بالنداء فانه لا يقع مضافا اليه وان المراد بالمضاف الى احدها اعم مما بالذات او بالواسطة فيدخل المضاف الى المضاف الى المعرفة ٨ لان المبهات والمضمرات ه



بوضع واحد) (قوله غير متناول غيره) يخرج سائر المعارف ٩ تناولها بالوضع اى معين كان بخلاف العلم على ما تقدم (قوله بوضع واحد) متعلق بمتناول اى لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما فى الاعلام المشتركة فانما يتناول بوضع آخر اى بتسمية اخرى لا بتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم يسمى به شخص اخر فانه وان كان متناول بالوضع لمعنيين لكن تناوله للمعنيين الثانى بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين فاما ذكر قوله بوضع واحد فلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ( ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكره المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقايق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام فى نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع حقيقة فى الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلى عقلى ٩ لجزئياته الخارجة نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس فى الخارج على وجه انتشريك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجى ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا فى الفرد الخارجى على مذهبه اذ ليس موضوعا له على ما اختار وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجى لمطابقتها له كالمواطنيين ( قال الاندلسى فلا تقول فى اسد معين فى الخارج اسامة كما تقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية فى الخارج ليس الا شيئا من هذا الجنس مطلقا لا واحدا معينا محصورا لوصاف المعرفة وكذا ينبغى عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد فلان لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنسبة على هذا التكلف فى الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم رأوا نحو اسامة و ثعالة و ابا الحصين وام عامر ٢ و اويس الهاشمى اعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على نحو اويس و اضافة ابوام وابن و بنت الى غيرها كما فى الكنى فى الاعلام الاناسى و تجئ عنها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضع فان ذلك لا يجرى مجرى الاعلام فى الاحكام المذكورة (واقول اذا كان لنا تأنيث لفظى كعرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسى فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظى اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما فى اسامة و سعاله ( ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسى من الطير والوحوش و احناش الارض والمعانى فوضعوا لبعضها اسما و كنية نحو اسامة ٣ و ابو الحارث فى الاسد و لبعضها اسما بلا كنية كقتم للضبعان و لبعضها كنية بلا اسم كما فى براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض و حارقبان و فى اكثر امثال هذه الاعلام لمحو معنى يناسب المسمى بها كضاجر لعظم بطنها و ابن دأية لوقوعه على دأية البعير ونحو ذلك وقالوا فى المعانى

٥ وذا اللام وضعها الواضع لتطلق على اى معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لسمى معين ولا نظر له الى تناوله معينا آخر كما كان فى سائر المعارف قوله بوضع آه نسخه

٩ الجزئى ما يدخل تحت كلى يصح كون الكلى خبرا عنه نحو الانسان حيوان فالحيوان كلى

٢ (قوله و اويس) اويس اسم للذئب جاء مصغرا مثل كيت و جين

٣ و ابو الحارث للاسد نسخه



لئنة شعوب وام قشع وللمبررة برّة وللكلية زوبر وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة  
وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولادلل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا  
فلا يكون علما واذ قطع فقد جاء منون في الشعر كقوله \* سبحانه ثم سبحانا نعوذ به \* وقبلنا  
سبح الجودي ٣ والحمد \* وقد جاء باللام كقوله \* سبحانك اللهم ذال سبحان \* قالوا ودليل  
علميته قوله \* سبحان من علمته الفاخر \* ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو  
مراد للعلم به وابق المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين  
كقوله \* خالط من سلمى خياشيم وفا \* ٤ واما اولى لك فهو علم للوعيد فالولى مبتدأ ولك  
خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا فاعل فعلاء وانه علم ما حكى ابو زيد من  
قولهم اولاة الآن وهاء الآن اذا اوعدوا فدخلت اء التأنيث دال على انه ليس افعلا  
التفضيل ولا فاعل فعلاء بل هو مثل ارمل وارملة واصحاة واولاة ايضا علم فمن ثمة  
لم ينصرف وهو من وليه الشر اى قربه وليس اولى اسم فعل ايضا بدليل اولاة في  
تأنيثه بالرفع والان خبر اولاة اى الشر القريب الآن واما هاء الان فالزمان متعلق باسم  
الفعل كذا قال ابو علي فجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقوله التاء لا يضر  
الوزن لان ذلك في علم آخر فهو كما لو سميت بارمل وارملة فكلاهما متمنان من الصرف  
اذ كل علم موضوع وضعا مستأ نفعا \* واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت  
الاسم تنوين التكبير صار لفظ اسامة وثعالة ونحوهما كالاسد والتعلب اذا كان اللام  
فيهما لتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق  
الاعم القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اى كل واحد  
من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة  
قال \* ولا انت اجراً ٦ من اسامة \* اذ دعيت تزال ولج ٧ في الذعر \* فيصح  
الاستثناء من مثله كما صح في قوله تعالى \* ان الانسان لبي خسر الا الذين آمنوا \* تقول  
اسامة يفرس الانسان الا الداجن ٨ منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال  
هذه الاعلام ككلامها كحال ذى اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذواللام مفردا  
مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب واللحم والسوق وقد عرفت حكمه (وقد  
اجرى النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن  
بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات  
ككل ورب على ما يحى فقالوا فعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف فوصفوه بالمعرنة  
ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعال صفة ومنعوا الصرف منها ما جاء مع  
العلمية فيه ٩ سبب آخر كتاء التأنيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعبر كافعل او الالف  
والنون المزيدين كفعالان او الالف الزائدة المقصورة للتأنيث (واذا نكرت هذه  
كها بدخول كل اورب او من الاستغرافية او غيرها من علامات التنكير انصرفت  
نحو قولك كك فلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التأنيث  
لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتأنيث ولغيره نحو قولك كل فعلى تقلب

٣ (قوله والحمد) الحمد  
والحمد مثل عسر وعسر  
المكان الصلب

٤ (قوله واما اولى في  
اولى لك آء) قولهم اولى  
لك تهديد ووعيد قال  
الاصمعي معناه قاربه ما يملكه  
اى نزل به وانشد فعادى بين  
حادثين منها \* واولى ان يزيد  
على الثلاث \* اى قارب ان  
يزيد قال ثعلب لم يقل احد  
في اولى احسن مما قاله الاصمعي

٦ اى من هذا الجنس  
٧ (قوله في الذعر) يقال  
ذعرته ذعرا اى افزعته  
والاسم الذعر بالضم

٨ الداجن هو الذى يقتنى  
في البيوت وما يالف البيت  
وكل كلب او طير يالف المنزل  
داجن

٩ سببا نسخة



الفه في التثنية ياء ٢ فانه يجوز فيه الاعتبار ان جعلت الفه للتأنيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتذكيره بدخول كل وذلك لان نحوارطى وسلى داخلان في فعلى فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذى مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك ثمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة ذلك ( وانما احد الاول من الاعلام دون الثانى بدليل صرف ثمرة وجرادة لانهم رأوا بعضه منقولاً كالاتى من مدلول الى مدلول آخر فان افعال مثلها وضع لثة للزائد في الفعل على آخر فهو من الفعل كما كبر من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانية فاء ساكنة وهما عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجلاً كما تجال الاعلام نحو قولك فعللة التى هى مصدر الرباعى حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز للاحاقها بالاعلام انهم رأوها اذا عبرت بها عن موزوناتهما تقع على فرد مشاع منها كما تقع النكرات فبعدت من النكرات لفظاً ومعنى ( فان قلت فليجعلوا هذه الكنایات من قسم الاعلام دون الاوزان التى يكفى بها عن موزوناتهما مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل او جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد ( قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من لفظة الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذى هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسى فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس آخر او مرتجل جنس فلم يصلح ان يجعل علماً بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسى ( ومن ثم قال الخليل لما سأله سيوبه عن قولهم كل افعال اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعال وقد قلت لا ينصرف فقال افعال ههنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفاً لا ينصرف وكما ان افعال في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضاً لدخول لفظ كل المختص بالنكرات عليه ففى افعال ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا عملية ( وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعال فالاولى والاكثر انه لا يجرى بجرى الاعلام فيصرف ٣ افعال اذا كان الاول اعنى الذى عبر به عن لفظ موزونه انما اجرى بجرى الاعلام لكونه كالعلم منقولاً الى مدلول اخر اعنى الموزون او مرتجله وافعل فى قولك وزن اصبع افعال ليس عبارة عن الموزون بل عن الوزن اى وزن اصبع هذا الوزن لانه الموزون فعلى هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين فى الوزن اذ ليس فيه العملية الا انه حذف منه التنوين ليقابل موزونه فى التجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف ( والزمخشرى جعل هذا القسم ايضاً علماً وهو الحق فيقول وزن اصبع افعال بحذف التنوين ( قال المصنف انما ذهب اليه اجراءه بجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الآساد فانك تجر به بجرى الاعلام كما كان فى هذا الجنس علماً نحو قولك اسامة خير من ثعلبة فكذا يجرى الوزن ههنا بجرى الجنس اعنى الذى ليس معه الموزون نحو افعال حكمه كذا ( وهذا القياس الذى ذكره فيه

٣ ههنا فعلى هذا نسخه



٣ فبمعنى نسخته

نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون ٣ معناه الموزون واذا كان معه الموزون فبمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعال وزن اصبع هذا الوزن المعين فليس في الخالين كاسامة في حاله اي كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الخالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما لماهية معينة كما ادعى وليس اسامة المراد به واحد من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العملية كما بينا بل تعريفه في الخالين لفظي سواء كان جنسا او فردا مشاعا وليس قياسا فيقاس عليه ( والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولاً من معنى الى معنى آخر هو الوزن او مرتجلاله كما كان الاول منقولاً من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلاله ومع اجراءه لمثل هذا مجرى الاعلام ينون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لاتنين الصرف ( والقسم الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال ٤ المتنبى \* كان فعلة لم تملأ مواكبها \* ديار بكر ولم تجلغ ولم تهب \* فنعاه الصرف لان موزونه خولة وتقول مررت برجل افعال اي احق ( وقال المازني ليس في فعلة عملية ولا في افعال معنى الوصف فهو اذن ينظر الى لفظ الكناية لالي الموزون المكني عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالهما على سبب منع الصرف ويصرف نحو مررت برجل افعال اي احق وفعلة اي حزة ( ومذهب سيويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جار في اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما يجئ ( واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتا حركتها وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها اولاً نحو قولك افعال امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مراداً به الفعل الذي لاحظه لا في الصرف ولا في تركه او مراداً به وزن الفعل لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة كقولك افعال الذي همزته مكسورة امر للمخاطب ( فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات اولاً والاول ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علماً وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه فليس بعلم الا اذا كان كناية عن العلم نحو قوله \* كان فعلة لم تملأ مواكبها \* البيت وفي جريه مجرى موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين سيويه والمازني وارلم يكن معناه معنى الموزون بل المراد ٢ لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العملية سبب آخر وانكرته فحكمه حكم النكرات في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل ٣ اريد الاوزان فهي اعلام وفاقا لجار الله العلامة ( وقال ابن جنى في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ الفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المحدود كانت اعلاماً فلا تنصرف اذا انضم الى العملية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين ( قال المصنف الظاهر ان جار الله كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكنت مبتدأ بالنكرة من

٤ ابوالطيب نسخته

٢ مجرد نسخته  
٣ قصد مجرد الإوزان  
فهى اعلام وفاقا للزبحشرى  
ووقع في بعض نسخ  
الفصل وكذا في سر  
الصناعة لابن جنى ما معناه  
نسخته



غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلولا انه علم لكننت مستعملا مفردا نكرة في الايجاب للعموم قال ونعم ما قال وجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذا من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة ٤ اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها فمجوز الابتداء بالنكرة ههنا كونها للعموم ٥ وقد جاءت النكرة غير المبتدأ ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت ﴾ وقوله ﴿ ونفس وما سواها ﴾ واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهمي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متساول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اي يصير علما لا بوضع واضح معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ٦ ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين باداقي التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذواللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذلك ابن عمر وغير ذلك وذواللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون يجرى ذكر العهد قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني ٥ فان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكون هذا الاسم اليق به من بين امثاله وكذا البيت في بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ٦ ابن عباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد ٧ سواء فلا يقال غلام زيد الا لابق غلامه بهذا الاسم بكونه اعظمهم او اخصهم به وبالجملة لاشهرهم بغلاميته حتى كان غيره ليس غلاما بالنسبة اليه ( فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالين في العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما في سائر الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين اتفاقيا لزم الاضافة ٨ فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذواللام فلاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة نابتة وذلك قليل ( قال سيويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلالام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ( ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من انغالبية وقد ذكرنا لغوالب بتقاسيها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم ٢ قليلا فلما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات ٣ او يعرف وذلك بان يؤول بواحد من الجماعة السمة به ٤ فيدخل عليه اللام كقوله ﴿ رأيت الوليد بن يزيد مباركا ﴾ شديدا ٥ باعباء الخلافة كاهله ﴿ او الاضافة نحو قوله ﴿ علازينا يوم النقا رأس زيدكم ﴾ بابيض ماضى الشفرتين يمان ﴿ وهي اكثر من اللام ( وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخليل وانما الشاء ومضرا الحمراء وان لم يكن اشتراك في العلم ( واذ اثني العلم او جمع فلا بد من زوال

٤ لما قدم من معنى العموم  
اي نسخه  
٥ حتى جاز ذلك في غير

٥ كان معنى نسخه  
٦ ابن العباس نسخه  
٧ المشار به الى ماعلمه  
المخاطب من دون تقدم  
ذكره سواء نسخه  
٨ في المضاف فلا يجوز  
تجريده عن المضاف اليه  
نسخه  
٢ تحقيقا نحو نسخه  
٣ اذا كانت مفردة او  
تقدرا وذلك اذا تؤول  
نسخه  
٤ وذلك قليل فيجوز  
دخول اللام في هذا التأول  
كقوله  
٥ باحناء نسخه



التعريف العلمى لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او المجموع ليس موضوعا الا فى اسماء معدودة نحو ابانين وعماتين وعرفات كما يجئ فاذا زال التعريف العلمى وقد قلنا ان تكثير الاعلام قليل ٦ قال المصنف وجب جبر ذلك التعريف الفئات باخصر اذ اتى التعريف وهى اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الامرين باللام العهدية كما قلنا فى نحو قولك خرج انقاضى اذا لم يكن فى البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفئات من المثنى والمجموع بل يجزى تكبيرهما ووصفهما بالتكبير والاستقراء يقوى ما ذهب اليه المصنف مع القياس وجرى مجرى العلم الحقيقى العلم اللفظى قليل فى ثنية اسامته وجمعه الاسامتان والاسامات ( فان قيل فعلى ما قررت تكبير العلم من لوازم ثنيته وجمعه وتكثيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتها ايضا وليس كذلك ( قيل العلم واقع فى كلامهم كثيرا فلم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى مثل ما كرهوه من مثل جاءنى رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تكثيره الذى هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى ثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك فجزوا التعريف الزائل بالزامه اللام لزوم التعريف العلمى له فكان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التكرير الشنيع وحفظ العلم عن التكبير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية الجهود ( وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك فى اشياء مشتركة فى الاسماء لازم تصاحبها كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللآخر ابان العطشان لقله الماء فيه وكذا عماتان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عمية وكذا جادبان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احدهما الجبلين مثلا لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا كاشئ الواحد المسمى بالمثنى كما تسمى مثلا شخصا يزيد ان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما يزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان عرفات كابانين وعماتين كان كل موضع منها كان يسمى عرفة فليل عرفات للمجموع واما اذرع لبلد بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كساجد موضوعا لشخص معين \* واعلم انه يكفى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسى خاصة فيجريان مجرى المكنى عنه اى يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجرى افعال بمعنى احق مجرى المكنى عنه فى الامتناع من الصرف على مامر ولا يجوز تكبير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جاءنى فلان وفلان آخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كنى عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كنى بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسماء كانت او كنى ادخل عليهما لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية اعلام الانسان لان انس الانسان يحسنه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تكبير قال ابن السراج وتبعه المصنف ان لفظ فلان لم يأت الاحكام كقوله

٦ على قول المصنف جبر



تعالى ﴿ ياليتنى لم اتخذ فلانا خليلا ﴾ وهو منقبض بما روى الاصمعي عن مرارة العباسي \*  
 سكنوا شيئا والاخص واصبحت \* تزلت منازلهم بنو ذبيان \* واذا فلان مات عن اكرامة \*  
 رقعوا معاوز ففقد فلان \* بقول معن بن اوس المزني \* اخذت بعين المال حتى نهكته \*  
 وبالدين حتى ما كاد اذ ان \* وحتى سألت القرص عند ذوى الغنى \* ورد فلان حاجتى  
 وفلان \* ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلذا  
 انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا اسكنت النون فتاء التانيث مبدلة عن اللام كما في اخت  
 وبنت وسكنت العين ليؤذن بان التاء ايست مجرد التانيث لان تاء التانيث يفتح ما قبلها قيل  
 وقديكنى بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد \* الله اعطاك فضلا من  
 عطيته \* على هن وهن فيما مضى وهن \* يعنى عبدالله ٧ وحسنوا ابراهيم بنى حسن بن حسين  
 وكانوا وعدوه شيئا فاحلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اى على لثيم ولثيم حوشوا  
 عن ذلك (ومنه ياهناه للنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن وياهنان وياهنون  
 وفي التانيث ياهنت وياهنتان وياهنات (وقديلى او اخر هن ما يلى او اخر المندوب وان لم تكن  
 مندوبة تقول ياهناء بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء تزداد  
 في السعة وصلوا ووقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال \* يا مر حباه بحمار ناجيه \* وقال \*  
 يارب يارياه اياك اسل \* في حال الضرورة (هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ولما رأى  
 اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعنى في هذه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي  
 واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنية وقال بعضهم هي بدل من الهزمة المبدلة من الواو ابدالها  
 في كساء وان لم يستعمل هناء كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك ومجئ الكسر في هاء هناه يقوى  
 مذهب الكوفيين وايضا اختصاص ٨ الالف والهاء بالنداء وايضا الحاق الالف والهاء في جميع  
 تصاريفه وصلوا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه وياهنانه او ياهنانيه كما مر في المندوب  
 وياهنونه وياهنائه وياهنانه او ياهنانيه وياهنانه ويكنى بهنيت عن جامعة ونحوه من  
 الافعال المستهجنة والقياس هنوت لان لامة واو بدليل هنوات \* واعلم ان العلم امامنقول  
 او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم عين كثور واسد او معنى كفضل  
 والاسم اما صفة كخاتم او غيرها كما مر وقد يكون الاسم صوتا كبة واما عن فعل  
 اما ما مضى كشمركعب واما مضارع كتغلب وبشكر واما امر كاصمت لبرية معينة  
 وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وبلد اصمت  
 والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا  
 ما يغير لفظها عند النقل تبعاً لنقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين  
 (والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اى اخترت لها من غير  
 روية وهو من ارتجل الامر ٢ كانه فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد متأنيا فيه  
 والمرتجل نحو حنتف وفقعس وقال بعضهم هما منقولان من الخنتف اى الجراد

٧ هذه الرواية فريفة ما فيها  
 مربية لان حسنان بن زيد لم يكن  
 معاصرا لعبد الله بن الحسن  
 وابناه لانهم استشهدوا في  
 زمن الدوائقي والحسن بن  
 زيد لم يدرك ذلك العصر  
 وايضا فالحسن كان اعلى كهبا  
 وارفع قدرا من ان يذمهم ابن  
 هرمة عنده وايضا ما كان  
 لعبد الله بن الحسن ابن اسمه  
 حسن بل كان ابناؤه محمدا  
 ابراهيم ويحيى بل يحتمل انه  
 بفلان وفلان عن خلفاء بنى  
 العباس المعاصرين للحسن  
 المعادين له

٨ زيادة الالف والهاء في  
 حال النداء نسخة

٢ اى فعله على رجليه كانه  
 تذكر انه ينبغي ان يعمل وهو  
 قائم على رجليه فلم يتان فيه ولم  
 يقعد متدبرا فيه بل فعله على  
 حاله تلك قائما لم يرتجل نسخة



والفقعس اى البلادة وما كان مشتقا من التركيب مستعمل لكن غير للعلمية بزيادة حرف كغظفان من غطف العيش اى سعته او نقصانه كعمر ٣ مع تغيير الحركة كان اولا فهو ايضا مجل اذ ليس منقولا من مسمى الى آخر وان كان مشتقا واما ان غير ما هو ثابت فى الجنس اما بفتك الادغام كما فى محب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محب كقردد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض وموهب لرجل والقياس كسر العين كوعد وموضع وليسا على فوعل من مظب ومهب لانهما لم يستعملا فى كلامهم واما بكسر المفتوح كعدى كرب عند من قال اصله عدى كغزى ومرمى لاعدى واما بفتح ما يعلى ككوزة لرجل ومريم وليسا بفعولة وفعال من ماز ومرم لعدم استعمالهما واما مدين فيجوز ان يكون من مدن اى اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيويه عينها ولا مها ياء والحاوى والحواء ليسا من تركيبها بل من حوى اى جمع لجمعها لها فى سقطه وعند غيره اصل حية حوية لقولهم الحاوى والحواء قلبت العين الى موضع اللام فى حيوة عندهم فالكلم بهذه التغييرات عند النحاة تصير مرتجلة لانها لم تستعمل فى الاجاس مع هذه التغييرات ولوقيل بنقلها والتغيير اما مع النقل او بعده فى حال العلمية كفى شمس لجاز ( والاعلام على ثلاثة اضرب اما اسم وهو الذى لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمر او لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعائد الكلب فى الذم وكالمصطفى والمرضى ومظفر الدين وفخر الدين فى المدح ولفظ اللقب فى القديم كان فى الذم اشهر منه فى المدح والنبز فى الذم خاصة واما كنية وهى الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن آوى وبنت ورد ان والكنية من كنية اى سرت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم ( والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح المقلب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها وقد تكنى الشخص بالا والاد الذين له كابي الحسن لاهير المؤمنين على رضى الله عنه وقد يكنى فى الصغر تفاقولا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك ( واذ اقصدا لجمع بين اللقب والاسم اتى بالاسم اولاً ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شئ آخر من معنى النعت فلواتى به اولاً لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا امان يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصباً على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او مختلفين فى ذلك وان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم فى باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا وهو الاولى لما روى الفراء قيس قفة ويحيى عينان ٨ لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتونين قيس واجراء الرقيات عليه والاشهر اضافة قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب لقيس

٣ من عامر بنقصان حرف مع تغيير البنية ويجوز ان يكون جمع عمرة فيكون منقولا عن الجمع وترك صرفه على غير قياس

٤ فان الكنية تعظم لا بمعناها بل بعدم التصريح باسمه نسخته

٨ بالاتباع



٩ الضبر نسخته ٢٠ اجري نعامة على بهس وفي نسخ بين آه وتلبس ٣ وعلى هذا اذا سمي بالمشي مثلا لا يجوز ان يسمى به مرة ثانية وثنيه لان لفظ التثنية وحكاية امر ابيها موجودان والمشي لا يثنى ١٤٠ ٤ دوية عن بضعة مجنطية ٥ قبل النون لوجهين

والاضافة كسعيد كرز او على ان الاضافة لادنى ملابسة لتكاحه نسوة اسم كل منها رقية وقيل هن جداته وقيل شيب ثلاث كذلك قال \* قل لابن قيس اخي الرقيات \* ما احسن ٩ العرف في المصيبات \* وقال الشاعر في الاجراء \* ومن طلب الاوتار ما حزانفه \* قصير ورام الموت بالسيف بهس \* ٢ نعامة ما صرع القوم رهطه \* تين في اوابه كيف يلبس \* وقديقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه ( ثم نقول اذا اردت التسمية بشيء من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حده كضاربان وضاربون او جاريا مجراهما كاثان وعشرون اعرب في الاكثر اعراه قبل التسمية ٣ ويجوز ان تجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان حروف قرعبلانة ٤ غاية عدد حروف الكلمة فلا تجعل النون في مستعبان ومستعبتون معتقب الاعراب فاذا اعربت النون الزم المثنى الالف دون الياء لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء قحمة قال \* الايديار الحى بالسبعان \* والزم الجمع الياء ٥ دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس يقال هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين ( قال الازهرى ومنهم من يقول البحران على القياس لكن النسبة الى البحران الذي هو القياس اكثر فبحراني اكثر من بحريني وان كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحران كذلك وجاء في الجمع الواو قليلا ٦ مع الياء قالوا قنسرين وقنسررون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبررون لان مثل زيتون في كلامهم موجود ( وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو قبل ٧ النون المجعول معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا الى هذا ( قال ابو علي لاشاهدله وهو بعيد عن انقياس وقال في قوله \* ٨ ولها بالماطررون اذا \* اكل التبل الذي جمع \* بكسر النون انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سيويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح والناطرون بالنون والطاء المكسورة وقد روى في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذن بل من تمام الاسم الاعجمي والاناكسر في موضع الجر وان قلنا انه عربي فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس الماطرين بالياء ففي جعل الواو مكان الياء اشكال وطورون وجيرون اعجميان ٩ واذا سميت بالمجموع بالالف وائناء كعرفات واذرعات ففيه المذاهب الثلاثة المذكورة في اول الكتاب عند ذكر التنوين ( واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا لاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقديجئ معربا نحو قولك ليت ينصب ويرفع قال \* ليت شعري واين مني ليت \* ان لو او ان ليتاعناء \* فان اولته بالمد ككاللفظ فهو منصرف مطلقا وان

احدهما القوة دلالة الياء اذا الياء تدل على شيئين والواو تدل على شيء واحد فالحافظ على ما يدل على شيئين اولا والثاني ان الواو يدل على الرفع من غير اشتراك فيحصل في الكلمة دليلا اعراب مع ثقل الواو واما الياء فلم يعتد بها خلفتها واشتركت دلالتها فاشبهت ياء غسيلين وبلغين منصورين فلاح بن محمد البني

٦ قال \* طال ليلى وبت كالحزون \* واعتزني المهموم بالمطرون \* ٧ نون الجمع اذا كان معتقب نسخته

٨ ( قوله ولها بالماطرون ) موضع بالشام

٩ فاذا سميت مذكرا بالمجموع بالالف والتاء فذهت البصريين اعراه كما كان قبل التسمية مع التنوين لانه تنوين المقابلة لاتنوين التمكين وعند المبرد لعرب الا اعراب الاول ولا يدخله التنوين فيروى \* تنورتها من اذرعات \* بالكسرو وبعض

النحويين يعربه اعراب ما لا ينصرف ويقحه في حالة الجر فيروى من اذرعات بالفتح ومذهب البصريين ( اولته ) اشهر لقوله تعالى من عرفات وقد مضى هذا مشروحا في اول الكتاب واذا نقلت نسخته



٢ سواء كان حرفا صحيحا نحو من وم او علة حرف بخلاف ٣ ومررت بمن مخففة واما حرف العلة فتضعفها سواء جعلت الكلمة علما للفظ او لغير اللفظ ﴿ ١٤١ ﴾ ولا يضطر ارك اليه على ما ذكره وانما ضعفت الحرف الصحيح

اذالم ينقل اللفظ الى معنى آخر ولم يضعفه اذا نقلته فقلت اكثر من السك ومن الهل لان المنقول الى معنى آخر لا يغير لفظه ما يمكن لثلا يكون ذلك تغييرا في اللفظ والمعنى معا فيقال جاءني كم بالتخفيف كما يقال هذه يد تجعل من باب ما حذف لامه التي هي حرف العلة فنصغر على كى كيدية واما ما لم ينقل الى معنى آخر فلا بأس بتغيير لفظه بلا ضرورة فيضعف ثاني حرفه ليكون على اقل اوزان المعربات وهو الثلاثي فان قصدت اللفظ والثانية حرف علة نحو لو وفي ولا وهو وهي زدت عليها حرفا من جنسها فينقلب الالف همزة للساكنين تقول هذه لو وفي ولا لانك لو اعربت بلا زيادة شيء لسقطت حرف العلة للتسوية فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا لو لناها بالكلمة ومنعنا الصرف يجب ايضا الزيادة لاننا انما من كذا نقل عن خط الش

اوله بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كلية فهو كهندي في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني ٢ اذا كان حرفا صحيحا نحو من وم بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف الثاني الصحيح بل تقول جاءني كم ورأيت منا ٣ مخففين فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كى كيدية وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلاثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذف من غيره وانما جعلتها من باب يداى مما حذف لامه نسيا لان باب عصى لانه لم يكن لها لام في الوجود فكان جعلها من باب يداى مما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى (وتقول في الاول اكثر من الكم ومن الهل مشددتين وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية اى المجمعون علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى (واذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي تقول هذا لو وفي ولا زدت على الف لا الف الآخر وجعلته همزة تشبيهها براء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف آخر لسقطت حرف العلة للتسوية فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا لو اولناه بالكلمة او سميها به المراد وجب التضعيف لاننا انما من التنكير فيجى التنوين اذن وحكى عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المحتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لو وفي ولا وفي الاول اى التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولا جل خوف بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء حروف المجمع الكائنة على حرفين نحو بانا نارا وان لم يكن المعرب منها علما ضعفت الالف وقلبها همزة للساكنين فنقول هذه باء وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاي فهو على ثلاثة احرف آخرها الياء كالواو اعربته اولم تعربه وفيه لغة اخرى زى نحو كى فاذا ركبتها واعربتها قلت كتبت زيا نحو كيا (ولا يجوز الحكاية في اسماء حروف المجمع مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت باء حسنة كاجاز في نحو من وما ولت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز لك حكاية تلك الحال في التركيب بخلاف اسماء حروف المجمع فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجرى مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوع لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمي بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جازت اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذى كان بسببه مبني اصلا

ه كاجاز حكاية الكلمات المبنية اذا سمي بها لان لها حالة استعمال في الكلام المركب مع البناء فجاز حكاية تلك الحالة بخلاف اسماء حروف المجمع فانها لم تقع مع البناء في الكلام المركب الا في فواتح السور والدليل على ان آه



بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعى معناها من وجه و ذلك  
ان معنى ان تنصب وترفع اى ان التى معناها التحقيق تنصب وترفع فلك اذن نظر الى  
اصل معناها (والدليل على ان المدفى نحو قولك هذه باء مزيد ولم يكن فى اصل الوضع  
٦ قولك فى الافراد باتاناً بلامد وما وضع على ثلاثة يكون فى حال الافراد ايضا كذلك  
كزيد وعمر و بكر) وسيبويه جعل ابا جاد وهو ازا او حطيا بياء مشددة عربيات فهى اذن نصرفة  
وجعل سعض و يكون وقريشيات اعجميات فلا تنصرف للجمجمة والعلمية وانما جعل الاول  
عربية لان ابا جاد مثل ابي بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهو از من هو ز الرجل اى  
مات وحطى من حط يحط (وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافى لاشك  
ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم اخط بالسريانية وقريشيات يدخلها التنوين كفى  
عرفات ٥ وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلكون  
اى هذا اللفظ او هذه الكلمة (واذا سمي بفقو قال الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا  
لما فردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولو لا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب  
سيبويه فى ذواذا سمي به فانه يقول هذا ذوى كفتى ورأيت ذوى ومهرت بذوى بناء  
على ان عينه متحركة (وقال الخليل بل نقول هذا ذى فعل بقلب الواو ياء لسكون العين  
على مامر من مذهبهما فى باب الاضافة ٦ واجاز الزجاج فى فواذا سمي به ان يقال فوه  
ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف علة كما شدد فى هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب  
الاجنبى وان سميت مؤنثا فهو كان كالمؤنثا بزيادة على الخلاف الذى مر فى باب غير المنصرف  
وان سميها بهى فهو كالمؤنثا بهى بيهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما  
ان يكون جزء كلمة او لاول والثانى اما ان يكون متحركا فى الاصل كواو العطف ولا م الجر ياء الاضافة  
على قول اول فان كان متحركا كسئل ثلاثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى ٧  
لكون الحرفين مجانسين لحركته (وانما جعلوه ثلاثة لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول  
فى المسمى بياء الجربى وايضا لو زدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقط بالتنوين  
فصار العرب على حرف واحد وتقول فى المسمى بلام الابتداء وان كان الحرف  
ساكنا كلام التعريف عند سيبويه و ياء الاضافة على مذهب بعضهم فتحكمه عند  
سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجيى وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف  
مجانس الكسر اى الياء فتقول لى وذلك لانه لا بد من تحريك هذا الساكن المبتدأ به اذا  
اردنا زيادة حرفين عليه والساكن اذا حرك حركه بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر  
عليه ولانه يفتح عند الاضطرار فى نحو غلاماى ثم يضعف مجانس الفتح فيقال ياء وان  
كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا اوسا كنا فالتحرك عند سيبويه يكمل  
ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بشىء من  
تلك الكلمة فالبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل فى المسمى باحد حروفه وقال  
غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كل بالعين نحو رج فى المسمى

٦ انك تقول فى حال الافراد

نسخه

٥ وان جعلت الكلمة المبينة  
اسما لمسمى آخر غير اللفظ

فالواجب فيه الاعراب فلا  
يجوز الحكاية وذلك لانك

لم تراعى اصل معناها الذى  
كانت بسببه مبينة بل اخرجته

عنها بالكلية بخلاف ما اذا  
جعلتها اسما للكلمة نحو قولك

ان تنصب وترفع فان معناه  
ان التى معناها التحقيق تنصب

وترفع فلك اذن نظر الى  
اصل معناها وحكمها مسمى

بها الشخص سواء كانت على  
حرفين او اكثر حكما مسمى

بها اللفظ سواء الا انك لا تضعف  
الحرف الثانى الصحيح نحو

جاءنى من كاذرنا واما فواذا  
سمى به شخص فقال الخليل

تقول فم لان العرب  
نسخه

٦ والزجاج يميزان يقال  
فى فواذا سمي به فوه ردا

نسخه

٧ من غيره لمناسبة حركته  
وانما جعل نسخه



براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فآؤه كعدة والاختفش يكمله بالفاء نحو رل فيكون محذوف العين كسه وهو الاولي لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس فالبرد يكمله بما كل به المتحرك اعني يرد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة فيقول اع واس ٩ واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمة لكونها لو وصل فتقول هذا اس وقام اس ( وقال قد لقي بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمز ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمز غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى الاسم المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمز كما زاد سيبويه ويقطعها هربا بما لزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة قليل وانما تكون في الفعل والاسم الجارى مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهاذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتهما كقولك بوحش اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كان واسم اقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين تكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني واما بالفاء عند الاختفش ٢ وان كان ذلك الساكن مما قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم كنون انطلاق كل بالحرف الذي بعدها فتقول انط وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا كاردد ويردد ادغمت فقلت اردت ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء كفردد ومهدد وكثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض ازال في الاسم وهو الجزم او الوقف الجارى مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سمى بألبب من قولك بنات البني ولهذا يرد ٣ اللام او العين اذا سمى بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل ويبيع وخف وقل وبع فتقول جاءني يغز ٤ ويرم ٥ والتنوين للعوض كما في قاض اسم امرأة ويخشى كيجي واغز وارم واخشى ويخاف ويقول ويبيع وقول ويبيع وخاف كما مر في غير المنصرف واما سل اذا سميت به فانك لاترد ٦ الهمزة لانها لاتحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين في يك لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة في لم يغز ( ويحذف هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سمى به نحو ره وقه ويرضه لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذلولم تردها لاحتجت الى زيادة الف اجنبي كافي لافرد الاصل اولى فتقول جاءني رأى والاختفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول ان ارأى غير منصرف لان الرأ تصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع اللام

- ٩ اذا جاء في الابتداء او اذا وصلته بكلام اسقطت الهمزة نحو هذا اس وقام اس وقال قد لقي نسخته  
 ٢ ولا يكون ذلك الساكن فاء لتعذر الابتداء بالساكن وان سميت آه نسخته  
 ٣ لانه حذف الجزم ولا جزم في الاسماء ولا ما يجرى مجراه ولذا لا يرد في نحو يعد ويهب لان حذف الفاء فيهما لا الجزم ولا للوقف بل لعله اخرى  
 ٤ بقلب الضمة كسرة والواو ياء كما في ادل فيصير من باب قاض نسخته  
 ٥ ويخشى واغز وارم واخشى الى قوله غير المنصرف ويكون يغز ويرم واغز وارم كقاض اسم امرأة على الخلاف المذكور في غير المنصرف واما سل نسخته  
 ٦ الهمزة لانه لم تحذف نسخته



٧ يتعاقبون فيكم وملائكة بالليل وملائكة بالنهار الحديث ٨ واما التاء فبدل من اللام وليس لمحض التأنيث ولهذا لم يفتح ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء لتأنيث ابدلت من اللام فهي مثل ثبة علم مذكر واما هنت ساكن النون فاذا سمي به رد الى هنة لانه مراد فاجاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي تلزمه كالان والافضل وكذا الذي والتي وفروعهما لان اصل العلم ان يستغنى عن اللام ( واذما سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها جاز الحكاية كتحكي ١٤٤ ❦ الكلمة المبنية اذا جعلتها اسم اللفظ

المحذوفة الفاء في قه فتقول جاءني وتي اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كافي في وانما فتحت الواو خلفه الفتح واكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلبة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في نحو ضربت نحوا كاوتى البراغيث وجب الحاق نون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعربا باعراب المثني والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بضربان ويضربون على لغة ٧ يتعاقبون عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقدم ذلك في المركبات ولو سميت بنوى واو لى فلا بد من رد النون التي اسقطت للاضافة ولو سميت بضربن على لغة يعصرن السليطا قاربه جعلت النون معتقب الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن ( ولو سميت مذكرا بينت واخت صرفت لانها كهذا اذا سمي به مذكرا ٨ اذ التاء ليست للتأنيث بل بدل من اللام كما مر في غير المنصرف وقال بعضهم لا ينصرف لان في التاء راحة التأنيث فهي مثل ثبة علم مذكر واما هنت اذا سميت به فانك ترده الى هنة لانه مراد فاجاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي كان تلزمه اذا سمي به كالان والافضل والذي والتي وفروعهما لان اصل العلم ان يستغنى عن اللام ( واذما سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها او سميت بها غير السور من انسان او غيره فان امكن اعرابها وجب ذلك اذا كانت مفردة نحو قرأت قاف ونون غير منصرفه للتأنيث والعلية ويجوز الصرف كما في هند وكذا اذا سميت بها امرأة وان سميت بها رجلا فالصرف وكذا وجب الاعراب مع منع الصرف ان كانت مركبة من اسمين كبس وحم او من ثلاثة اشان منها بوزن المفرد كطسم لان طس بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير وحكى عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صادو الباقي حشولا يعتد به ❦ قوله (واعرفها المضمرة المتكلم ثم المخاطب) اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه ربما دخل الالتباس في المخاطب

مفردة كانت او مركبة نحو قرأت قاف ونون ويس والم ويجوز ان لا تحكيها فيمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة او مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلاثة اشان منها بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم الا من كلمتين وجوز جار الله حكاية نحوق ن ونحويس وحم ونحو طسم ايضا مع جعلها اسماء لغير السور وفيه نظر وذلك اننا ان المبنى اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وعلى مذهب جار الله وهو ان هذه

الاسماء المعدودة معرفة لكنها لم يعرب لعدم مقتضى الاعراب فكيف تحكى ولا تعرب مع حصول ( بخلاف )

المقتضى للاعراب اذا سميت بها غير السور وحكى عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها فاعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشو وان سميت بها غير تلك السور اما انسانا او غيره فالاعراب واجب ثم يمنع الصرف ان انضم مع العلية بسبب اخر كالتأنيث في الف اذا كان اسم امرأة والتركيب في نحو كحم والبدال قوله آه نسخته



بخلاف المتكلم \* قوله ( والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه ) حدها على ما ذكرنا من حد المعرفة ما لم يشربه الى خارج اشارة وضعية والاحترازات تفهم من حد المعرفة \* واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا مفردة كانت او مشاة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون الاستغراق احتمالا مرجوحا فلذا اتى بالقرينة نحو ما جاءني رجل واحده رجلان او بل رجال وما جاءني رجلان هما اخواك وهل جاءك رجالهم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلهذا كان لارجل ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواه ٩ واذا دخلها من ظاهرا نحو ما جاءني من رجل او مقدر انحو لارجل اي لا من رجل فهو نص في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كإذ ذكر النجاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق كان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهي لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني من هذا الجنس واحد الى ما لا يتناهي فمن ثم تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد ومن احد وان وقعت النكرة ٢ لا في سياق الاشياء الثلاثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون الاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتدأة كتمرة خير من زبور ورجل خير من امرأة وقليل في غيره كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت ﴾ والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرفة باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم لان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق ٣ بل اللام والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة \* قوله ( اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء ) مقصوده تحديد الفاظ العدد لماهية العدد وكية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوع للاستفهام عن حقيقة الشيء ٢ وكيفية الشيء وصفه المعين الذي يستفهم عنهما بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احتراز عن الجمع فانه وضع للعدد غير معين ويخرج منه المآت والالوف ( وقوله آحاد ) جمع واحد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية آحاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فتقول واحد فليس هنا آحاد اشياء وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان لانهما وضعا لكمية الشيء ايضا وان كانا وضعا مع ذلك لماهية ذلك الشيء ايضا ٣ ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد قالوا لان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والتزاع

٩ واما اذا دخل تلك النكرة من فهمي للاستغراق نساخو نسخته

٢ في غير النفي والنهي والاستفهام

٣ يسبق الى الوهم مع النكرة بلا قرينة نسخته

٢ قوله ( وكيفية الشيء وصفه المعين الذي يسأل عنه بكيف فكانه قال

اسم العدد اه قديقال انه عرف اسماء العدد بانها

موضوعه لكميات آحاد الاشياء ويفهم منه ان كل واحد منها يكون موضوعا

لكمية واحدة من تلك الكميات فلا اعتراض

٣ قوله ( ولو قال العدد المتبادر من العبارة ان

الكمية نفس الموضوع له وفي نحو رجلان ليس الامر كذلك فلا يرد



فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل  
الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة اى الموضوع للكمية يدخل  
الواحد والاثنان \* قوله ( اصولها اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف )  
يعنى ان الالفاظ التى يرجع اليها جميع اسماء العدد ٤ اثنا عشرة كلمة وان كانت تلك  
الاسماء غير متناهية وما عدتلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كائنان والقان او يجمع كعشرين  
واخواته الجارية بمجرى الجمع او بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة وكائة والف  
وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلاثمائة وثلاثة  
آلاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلاثمائة وثلاثة  
آلاف ونحو ذلك ثم شرع فى كيفية تبين استعمالها للمذكر والمؤنث \* فقال ( واحد  
واثنان واحدة واثنان وثنان ) يعنى ان واحدا واثنان للمذكر وواحدة واثنان وثنان  
للمؤنث جرى واحد واثنان فى التذكير والتأنيث على القياس ذواتا للمؤنث والمجرد  
عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اى انفرد فالواحد بمعنى  
المنفرد اى العدد المنفرد ويستعمل فى المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد  
وقوم واحدون والتكسير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو  
ويقال فى الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسره ووحيد وتبدل الواو فى هذا  
التركيب همزة اما فى احدان فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة فى الاول  
٥ كان كاجوه او فى الوسط كفؤس واما فى احد فشاذ عند الجميع واما فى احدى فهو قياس  
عند المازنى اى ابدال الواو المكسورة فى الاول همزة كالداء واشاح شاذ عند غيره واذا  
استعمل فى الاعداد المنيفة اختاروا لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا  
وقديقع فى التنيف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة  
عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد  
واحدى فى غير التنيف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم واحدا هن ولا يستعمل  
احدى الا فى التنيف او مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم العماء بعد نفي  
او نهى او استفهام او شرط نحو ما جاءنى احد ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى  
\* لستن كاحد من النساء \* وتعريفه حينئذ نادر وقد يستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده  
ان تضمن ضميره نحو ان احدا لا يقول كذا كما مر فى باب الاستثناء ولا يقع احد فى ايجاب  
يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الازيدا خلافا للبرد ( ويستعمل واحد ايضا لعموم  
العقلاء فى غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهم ) وقال  
ابو على همزة احد المستعمل فى غير الموجب ٢ اصلية لا بدل من الواو واما فى الموجب نحو  
قوله تعالى \* قل هو الله احد \* فهى بدل اتفاقا كانه لما لم ير فى نحو ما جاءنى احد معنى  
الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان نقول همزته فى كل موضع بدل من الواو  
ومعنى ما جاءنى احد ما جاءنى واحد فكيف ما فوجه ( وقد يستعمل قليلا احد فى الموجب  
بلا تنيف ولا اضافة استعمال واحد قال الله تعالى \* قل هو الله احد \* وقد يقال فى

٤ وان كانت غير متناهية  
اثنا عشرة كلمة وما عداها  
فتفرع عنها اما بتثنية آه  
واما يجمع نسخه

٥ اولا كاجوه واجوه و  
وقت واقت وفؤوس  
نسخه

٦ اولا كوشاح واشاح  
وولدة والدة نسخه

٢ للاستغراق نسخة



٣ بدرة وبدر نسخته  
 ٤ قوله ( وطورى ما  
 بالدار طورى اى احد  
 ما بالدار اريم وما بها ارم  
 بحذف الياء اى ما بها احد  
 ما بالدار كتيع احد  
 ما بالدار كراب بالتحديد  
 اى احد ما بالدار عوى  
 بالضم اى احدا بالدار  
 شفر اى احد  
 ٥ قوله (ودبيح) ما بالدار  
 دبيح بالكسر والتشديد  
 اى ما بها احد وشك ابو  
 عبيد فى الجيم والحاء  
 وسألت عنه فى البداية  
 جماعة من الاعراب  
 فقالوا ما بالدار دى وما  
 زادوا الى على ذلك  
 ٦ قوله ( وازوازي) فى  
 الصحاح ازا لظي بأز  
 اى قفز فى عدوه بمعنى  
 وثب فهو اباز واوز  
 وما بالدار اوزاى احد  
 ٧ قوله ( وتكأة) رجل  
 تكأة على عيال كهمزة  
 كثير الاتكام والتكأة ايضا  
 مايتكأ عليه  
 ٧ تكلة نسخته  
 ٨ فى غير هذا الفن نسخته  
 ٩ فتحو ثلاثة رجال اغلب  
 فى الاستعمال من نحو  
 رجال نسخته  
 ٢ وهو من نسخته

المدح ونفى المثل هو احد الاحدين وهو احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها  
 ٣ بسدرة وسدر فعنى هو احدى الاحد داهية هى احدى الاحد قال \* حتى استشار  
 وابى احدى الاحد \* ويستعمل استعمال احد فى الاستغراق فى غير الموجب الفاظ وهى  
 عريب وديا وودارى ودورى ووطورى وطورى وطارى وارم واريم وكتيع وكراب  
 ودعوى وشفر وقد يضم شينه وقد لا يحسب نفي او دى ٥ ودييح ٦ وازوازي ونامور  
 وتومور وتومرى ونمى ( واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحد من المثني واثنان  
 محذوف اللام التاء للتأنيث واثنان مثل بنت تاء التأنيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال  
 التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث ٧ وتكأة \* قوله ( ثلاثة الى عشرة ثلاث الى  
 عشر ) يعنى ان ثلاثة الى عشرة للمذكر نحو ثلاثة رجال واربعة رجال وثلاث الى عشر  
 للمؤنث نحو ثلاث نسوة وتسعة نسوة خولف باب التذكير والتأنيث من ثلاثة الى عشرة  
 فانت للمذكر وذكور للمؤنث ( وعلل ذلك بوجوده والاقترب عندى ان يقال ان ما فوق  
 الاثنين من العدد موضوع على التأنيث فى اصل وضعه واعنى باصل وضعه ان يعبر به  
 عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلاثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المحدود  
 كما فى جاءنى ثلاثة رجال فلا يقال فى مطلق العددست ضعف ثلاث وانما وضع على التأنيث  
 فى الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا فى كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين  
 فاذا صار المذكر فى نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتأنيث العرض فى نفسه  
 اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما ذكر ٨ فى موضعه  
 ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المحدود فطراً عليها اذن معنى الوصف  
 الذى هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى رجال ثلاثة رجال معدودة بهذا العدد ولكنه  
 مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب ٩ فاستعمال  
 نحو ثلاثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلاثة وان كان الثانى ايضا كثير الاستعمال  
 وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ فى الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضا فتها  
 الى معدود انها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع  
 الفاظ العدد ان تضاف الى معدود انها فان لم تضاف ٢ كما من احد عشر الى مائة فلعله  
 كما يجيى فاضافة ثلاثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلف  
 المذكورين اهل المصرين اضيفت الصفة الى ما كان موصوفها وهل المضاف اليه الان  
 باق على موصوفيه كما هو مذهب الكوفية او موصوف المضاف محذوف تام والمضاف  
 اليه مبيز له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور فى باب الاضافة فلا منع ان  
 يقال تجوز الكوفية نحو الثلاثة الاواب تعريف المضاف لان الاضافة عندهم فى مثلها  
 لفظية فلم يترك دخول اللام فى الاول ايضا وان كان تعرف الثانى هو تعرفه كما مر فى باب  
 الاضافة وليس ذلك بطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع به فى العدد  
 فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف فى الفاظ العدد وجرت تابعة لالفاظ المعدودات  
 كثيرا نحو رجال ثلاثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الموصوف اتى بما كان موصوفا



بعدها اما مضا فاليه نحو ثلاثة رجال ومائة رجل واما بن نحو ثلاثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرون درهما جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكور والمؤنث بالتاء مطردا ٢ فان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب وضاربة واما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة و غلام و غلامه وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع وبرقميز لكن لا كالاعداد في الكثرة ( فنقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تأنيثها الموضوعه هي عليه بان ٣ تجعل التاء الدالة على تأنيث لحقته دالة على تأنيث موصوفه وذلك من الثلاثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة للجمع فقل رجلان ثلاثة كرجال ضاربة واذاجي بما كان موصوفا لها مضا فاليه نحو ثلاثة رجال ٤ صارت الاعداد تابعة للمضاف اليه في التأنيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخر للغرضين المذكورين ٥ ( اما اذا كان المميز مفردا وذلك مافوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يبق عين الموصوف المؤنث كما يجي فاصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل ٦ مائة رجل والفرهم رجال مائة و دراهم الف ولم توافق الاعداد موصوفاتها المجموعه في التأنيث اذا جرت عليها ٧ كما ذكرنا لان او اخر عشرون واخواتها لزما الواو والنون ولزم آخر مائة التاء لما يجي قبعهما الالف في ترك الموافقة لما استقر ٨ بالاولين الفطام عن العادة فلما لم توافق موصوفاتها اذا جرت عليها لم توافقها ايضا اذا ضيفت اليها فقل الف رجل و الف امرأة ومائة رجل ومائة امرأة ( وانما بقي الثلاثة الى التسعة مع التنيف ايضا على حالها قبل التنيف وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان ميزها المجموع محذوف اكتفى بالمميز الاخير عنه اذ عادة الفاظ العدد اذا ترادفت انه يجتزأ بميز العدد الاخير من جعلتها تقول مائة وثلاثة وثلثون رجلا كان الاصل مائة رجل و ثلاثة رجال وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال و عشر رجلا وميز العشر اذا لم يكن مع النيف يخالف ميزه مع النيف ٩ اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان ميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا و ثلثة وثلثون رجلا وكذا قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان ٢ ميزها المقدر مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر ( فلما قصدوا اجراءها مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء فيها ٣ اذا كانت موصوفاتها مؤنثة وحذفه منها مع تذكير الموصوفات ولا موصوف له مذكرا اذ لا يصلح الا صفة للجمع والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مؤنث فلما ثبتوا التاء فيها مع الجمع لم يتبين ما قصدوه من اجراءه مجرى الصفات المشتقة ولظن ان التاء هي التي كانت لتأنيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتأنيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم تكن للوحدة لزما التاء في الاغلب كالصفة والغرفة ٤ والعنصوة والحجارة فمن ثم لم يقبلوا لام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمهما التاء اذ يقال عباة وشقاء

( وذلك )

٢ وذلك لان هذا نسخه

٣ جعلت آه على تأنيث ما لحقته نسخه

٤ بقيت الاعداد تابعة له نسخه

٥ اى رعاية اصلها في الجود وقصد التخفيف

٦ مائة درهم والف رجل دراهم مائة ورجال الف

ولم توافق الاعداد الثلاثة موصوفاتها ايضا

نحو رجال ونساء لان عشرين واخواته لزم

واخوها الواو نسخه

٧ قوله ( كما ذكرنا ) من العبارات لبيان الاصل

٨ بهما الفطام عن عاداتها وايضا لما لم توافق هذه

الاعداد تميزها وهو اكثر استعمالا من الموصوف

لم توافق موصوفها ايضا مع اصل التمييز فلم يقل رجال الفة وانما بقي

نسخه

٩ اذ ميزه بلا تنيف مجموع مجرور ومع التنيف مفرد نسخه

٢ قوله ( ميزها المجموع مقدر ) اى ميز الثلاثة الى التسعة

٣ مع تأنيث موصوفها وحذفها منها مع تذكرة

نسخه

٤ قوله ( والعنصوة ) العنصوة الخصلة من الشعر



• قوله ( على نحو طفاوة ) الطفاوة بالضم دارة الشمس ويقال اصبنا طفاوة من الربيع اى شيئاً منه صحاح ٦ قوله ( وخزاية )  
 خزى يخزى خزاية اى استخبي فهو خزيان وقوم خزايا وامرأة خزايا صحاح ٨ وتمهيد هذه القاعدة اعنى تأنيث لفظ  
 العدد لاجل تأنيث جمع المذكر مبنى على جمع المذكر المكسر لانه مؤنث بخلاف جمع المذكر السالم وانما بنيت  
 على الكسر لان جمع المذكر السالم ﴿ ١٤٩ ﴾ ان كان وصفا لا يقع بميزا للعدد عند سيويه نحو ثلاثة مسلمين وكذا

اربعة ظرفاء الا قليلا  
 اذا المظ بالتمييز تعيين  
 الجنس والصفات قاصرة  
 في هذه الافادة اذا كثرت  
 للعموم وان كان علما قليلا  
 ما يقع بميزاله ايضا لان  
 العرض الاله من تمييز  
 العدديان الجنس لا التعيين  
 فميزه وان كان مجرورا  
 منكر في الاغلب وجمع  
 العلم لا بدله من اللام كما  
 فلما تمهدت القاعدة  
 المذكورة على المكسر  
 ترواضافة العدد الى  
 جمع المذكر السالم بالكلية  
 فلم يقولوا ثلاثة الزيد  
 لثلاثين القاعدة المعلومة  
 ولم يضيفوها الى جمع  
 المؤنث السالم ايضا  
 مع وجود المكسر وان لم  
 ينخرم القاعدة لان تأنيثه  
 المعتبر هو الطارى لا الاول  
 كما يجيى في التأنيث فلا يقال  
 ثلاث كسرات بل ثلاث  
 كثر لان تصحيحه موهوم  
 لبقاء تأنيثه القديم كما بقى

وذلك لان مبنى التاء التى ليست للوحدة فى الجوامد على اللزوم فحملوهما على نحو ٥  
 طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزمه التاء ( واما فى الصفات وفى المقصود به الوحدة فهى  
 غير لازمة فلها نقول عزاء واستقاء فلو ثبتت التاء فيها فى الجمعين لشابهت تاء نحو الصفة  
 والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تأنيثه خفى فكانه مذكر بالنسبة  
 الى تأنيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تأنيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب  
 الجمعية كتأنيث جمع المذكر الذى كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلى معتبرا لم يجز فى السعة  
 قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امرأة فكما ازال التأنيث العارض التذكير الاصلى فى رجال  
 وايام ازال التأنيث الاصلى ايضا فى نسوة لكن هذا الطارى ظاهر مشهور فى رجال خفى فى  
 نسوة لان الشئ لا يفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصارت نسوة كأنه مذكر خلفاء تأنيثه فليل  
 رجال ثلثة ونسوة ثلاث فصارت التاء التى كانت فى الاصل لتأنيث مجرد العدد على ما قررنا  
 لتأنيث العدد ٨ هذا كله فى جمع المكسر ( واما الجمع السالم فلا يقع بميزا للعدد عند سيويه  
 ان كان وصفا لا نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات اذا المطلوب من التمييز تعيين  
 الجنس والصفات قاصرة فى هذه الفائدة اذا كثرت للعموم فلذا لا تقول فى الجمع المكسر  
 وصفا ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه بميزا لان جمع العلم لا بد فيه  
 من اللام والعرض الاله من تمييز العدديان الجنس لا التعيين فميزه منكر فى الاغلب  
 وان كان مجرورا فلذا قل ثلثة الزيد و ثلاث زينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر  
 لم يميز بالسالم فى الاغلب فلا يقال ثلاث كسرات بل تقول ثلاث كسر لقله تمييز العدد  
 بالسالم فى غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى ﴿ سبع سنبلات ﴾ مع وجود سنابل وان لم  
 يأت له مكسر يميز بالسالم كقوله تعالى ﴿ ثلاث عورات ﴾ ثبت ان الاغلب فى تمييز  
 الثلثة الى العشرة لجمع المكسر فبنى امر تأنيثها وتذكيرها عليه دون جمع السلامة  
 ( فاذا تقرر هذا قلنا ينظر فى تأنيث الثلثة واخواتها الى واحد العدود ان كان العدود  
 جمعا لا الى لفظ العدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقة كثلث نسوة وطوالق  
 او مجازا كثلث غرف و عيون حذف التاء فيهما كما رأيت وان كان الواحد منه مذكرا  
 ثبتت التاء فيها سواء كان فى لفظ الجمع علامة التأنيث كاربعة جامات وثلثة بنات عرس  
 وبنات آوى والواحد جام و ابن عرس و ابن آوى او لم تكن فيه علامة التأنيث كثلثة  
 رجال وان جاء تذكير الواحد وتأنيثه ٩ كساق ولسان جاز تذكير العدد وتأنيثه نحو  
 خمسة السنة وخمس السنة وخمس سوق وخمس سوق وان كان العدود صفة نابعة عن

فى الزيد تذكيره القديم ولهذا وهم بعض النحاة انه لا يجوز جاء الزينات كما يجوز  
 جاء نسوة ونحن قلنا انما حذف التاء فى لفظ العدد خلفاء تأنيث جمع المؤنث فلو قيل ثلاث كسرات لكان الغاء لتأنيث  
 المميز مع كونه فى الظ مضعافا بانضمام الطارى الى القديم بلى يجوز ثلاث عورات لفقد المكسر وانما جاز نظرا  
 الى زوال تأنيث مفرد ك فى التكسير ٩ ( قوله كساق ) الساق ساق القدم وجمعه سوق كاسد واسد فاذا تقرر ان نسخته



الموصوف اعتبر حال الموصوف لاحال الصفة قال الله تعالى ﴿ فله عشر امثالها ﴾ وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها ( وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اما اسم جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهمط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال الله تعالى ﴿ تسعة رهط ﴾ وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلاث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملها كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان انا حذفتها كيف وقع النص والمعدود نحو عندي ذكور ثلثة من الخيل او عندي من الخيل ذكور ثلثة او عندي من الخيل ثلثة ذكور او عندي من الخيل ثلثة ذكور بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلاث من الخيل ذكور فحينئذ ينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يحضرنه له مثال اثبتتها الحاقا للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث ولئلا يترك منه بجمع المذكر وان جاء تذكيره وتأنيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تأنيثه ( وما لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر فيه الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ) ويجوز الامر ان في نحو ثلثة من النخل و ثلاث من النخل لانه يدكر ويؤنث قال تعالى ﴿ نخل منقعر ﴾ ونخل حاوية ﴿ وانما قلت ثلثة اشياء ولم تنظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كظرفاء لانه قائم مقام جمع شئ فكأنه جمع لاسم جمع ( فاذا تقرر امر التذكير والتأنيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثني عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جرى الواحد والاثنين على القياس وجرى الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشرة اوفوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الالفاظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس اي تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما راجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزه في التذكير والتأنيث في التنيف لانه كان بلا تيف ايضا موافقا لمميزه تذكيرا وتأنيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليلا قوله ( احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنا عشرة ثلثة عشر الى تسع عشرة ) اي احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنا عشرة للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله ( وتيمم تكسر الشين ) يعني شين عشرة المركب في المؤنث لما كرهوا توالي اربع قححات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالتنيف الذي في آخره قححة عدلو من قحح وسطها الى كسره ( واما



٢ ( قوله نحو عزة ) العزة  
الفرقة من الناس والهاء  
عوض عن اللام والجمع  
عزى على فعل وعزون  
يقال في الدار عزون اى  
اصناف من الناس  
ولم يقولوا عزات والثبة  
الجماعة واصلمهاثني والجمع  
ثبات وثبون  
٣ والمقلاء والقلة عودان  
يلعب بهما الصبيان المقلاء  
الذى يضرب به والقلة  
الصغيرة التى تنصب  
واصلها قلو والهاء عوض  
والجمع قلات وقلون  
٤ ومثال المعنى نحو حسبنا  
الله وجوها للزيدين اى  
وجوه الزيدين  
٥ ( قوله وكرون ) الكرة  
التي تضرب بالصولجان  
واصلها كرو والهاء  
عوض ويجمع على كرين  
وكرين بالكسر وكرات  
٦ والمعطوف عليه اى  
العقد والنيف بلفظ ماتقدم  
نسخه

الجزايون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لثلا يكون ازالة ثقل بقل اخر  
وهى الفصحى وقد تفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر  
المركب بمحرك الاخر لاجتماع اربع قنحات احداها قنحة آخر النيف نحو احد عشر  
وثلاثة عشر بخلاف اثنا عشر \* قوله ( عشرون واخواتها فيهما ) يعنى في المذكر  
والمؤنث كان قياس هذه العقود ان يقال عشيران رجلا مثنى وثلاث عشرات رجلا  
الى تسع عشرات رجلا فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف اليه اعنى لفظ عشرات  
وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة  
ومائة والى فكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه  
صارت ككلمة حذف لامها نحو ٢ عزة وثبة وقلة لانه لم يستعمل ثلثة بمعنى ثلاث عشرات  
كما استعمل نحو عزة وثبة محذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية  
المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلاث عشرات لاشتبهت بثلثة التى فى مرتبة الاحاد فلم يحصل  
التعيين المقصود بوضع العدد ( ومن ثم لا ترى فى الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا  
كما يحى فى غيرها من الالفاظ وسيحى فى باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف لانه  
شايع بالواو والنون نحو ٣ قلون وثبون ومئون فقيل عشرون وثلثون تشبيها لها  
بهذه المحذوفة اللام ( وابتدى بتغيير عشيران المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة  
المجموع ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسى فى اخواتها التى بعده اذ جمع المثنى غير  
قياسى لم يحى الامضا فالفظا ومعنى الى مثنى آخر كما فى قوله تعالى ٤ صغت فلوبكما \*  
على ما يحى فى باب المثنى وانما غير لفظ الواحد فى عشرون بكسر العين فيه بخلاف  
اخواته فانه لم يحز فيها تغيير لامكان معنى الجمع فى ثلثون مثلافه جمع ثلثة ايضا اذ هو  
ثلثة عشر مرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة فى عشرون  
بوجه فقصدوا بتغييره الى جعله كبناء مستأنف فالواو والنون فى عشرون واخواته  
كالجبر مما حذف كاقيل فى عزون ٥ وكرون وليس من باب تغليب المقلاء المذكورين  
على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون فى الرجال والنساء  
والطويلون فى الرجال والجمال وانت تقول عشرون امرأة وعشرون رجلا بلى يمكن  
دعوى التغليب فى نحو عشرون رجلا وامرأة وعشرون رجلا وجملا \* قوله  
( احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ماتقدم الى تسعة وتسعين مائة  
والى مائتان والى الفان فيهما ثم على ماتقدم ( قوله بلفظ ماتقدم ) ٦ اى يكون المعطوف  
الذى هو العقد والمعطوف عليه اى النيف بلفظ ماتقدم فى التذكير والتأنيث فالعشرون  
لهما ولفظا احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس فى الظاهر  
( قوله فيهما ) اى فى المذكور والمؤنث ( قوله ثم على ماتقدم ) يعنى ترجع من ابتداء كل  
مائة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد  
نحو احد ومائة اثنان ومائة وثلثة ومائة او تعطفه على المائة نحو مائة واحد مائتان  
واحد الف واثنان فى المعلوم معدودة وفى غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة



وثلاثة رجال والاول اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة من النيف معطوفة عليه في التقدير فثلاثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استأنفت العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف آخر كما من اول العدد الى الالف تعطف الالف على ذلك العدد النيف عليه نحو احد والى عشرة والى عشرون والى الف مائة والى الف مائتان والى ثلثمائة والى الف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما نافع عليها ( وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسما مستأ نفيا ثم للعاشر من ذلك العاشر اسما مستأ نفيا وهكذا لا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المئات اسم الالف الا انهم لما رأوا ان الاعداد لانهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدي الى وضع ما لانهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا عشرة آلاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة الف مائتان والى الف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لانهاية ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل مائة الف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة الف ( وثلثة واخوانها اذا ضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان يميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت الى الاف وجب اثبات التاء سواء كان يميز الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل او امرأة لان يميزها المائة والالف لا ما اضيف اليه المائة والالف ( واصل مائة مائة كسدره حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولا مائة ياء لما حكي الاخفش رأيت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطأ فاذا جمع او ثنى حذف الالف \* قوله ( وفي ثمانى عشرة قبح الياء وجاء اسكانها وشذ حذفها بفتح النون ) اما الفتح فلان الياء تحتمل الفتح لخفته كما في رأيت القاضى وجاء اسكانها كثيرا لتناقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معدى كرب وقالى قلى وبادى بدأ وجوبا وجاز حذف الياء مع قلته للاستئصال ايضا وبعد حذف الياء ففتح النون اولى من كسرهما ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرهما لتدل على الياء المحذوفة وقد يحذف الياء في ثمانى في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال \* لها ثانيا اربع حسان \* واربع فتعرها ثمان \* وفي الحديث ﴿ صلى ثمان ركعات ﴾ بفتح النون ٢ وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما ( والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال و بضع نسوة و بضعة عشر رجلا و بضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين ( قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والشهور جواز استعماله في جميع العقود \* قوله ( ويميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مئتان او مئتين ويميز احد عشر الى تسعة وتسعين

٢ ( قوله وقد يفعل ذلك برباع ) الرباعية مثال الثمانية السن التي بين الثانية والياب والجمع رباعيات ويقال للذى رباعيته رباع مثل ثمان فاذا نصبت اتهمت فقلت ركبت برذونا رباعيا



منصوب مفرد وبمئة الف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد) قوله الى العشرة الحد  
ههنا داخل في المحدود اعني ان يميز الثلاثة والعشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه  
بالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف على مامر قبل وقد يترك الاضافة فيقال ثلثة  
اكتب على البديل وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل  
كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات  
( واما النصب في نحو احد عشر رجلا فسيجيء القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان  
ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل  
موصوف الثلثة فافوقها ان يكون جمعا واما افراد يميز ما فوق العشرة ٤ فلما يجيء ( قوله  
لفظا او معنى ) الجمع المعنوي ٥ اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهم والقوم  
والاكثر انه اذا كان المفسر احدهما فصل بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس من التمر وذلك  
لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما تمهد  
من اضافته الى الجمع ( وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو ٦ باطل لقوله  
تعالى ﴿ تسعة رهط ﴾ وقالوا ثلثة نفر وقال ﴿ ثلثة انفس ٧ وثلث ذود ﴾ لقد جار  
الزمان على عيالي ﴿ ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه ٨ وان لم  
يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه كثمانية اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا  
اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود قلة نحو ثلثة اجبال وقد جاء  
ثلثة قروء مع وجود اقرآء وليس بقياس ( وقال المبرد يجوز قياسا ثلثة كلاب بتأويل  
ثلثة من كلاب وليس بمشهور ( قوله الا في ثلثائة الى تسعمائة ) استثناء من قوله مجموع لان  
المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مئآت لان للمائة جمعين  
احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق  
الامئآت يضاف اليها ٩ لعوز جمع التكسير كافي ( ثلث عورات ) لكنهم كرهوا ان يلي  
التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما نعوذ المجيء بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون  
اعني عشرين الى تسعين فاقصر على المفرد مع كونه اخصر وارتفاع اللبس وقد جاء في  
ضرورة العشر ثلاث مئتين وخمس مئتين قال ثلث مئتين للملوك وفي بهار دآئي ﴿ وجلت عن  
وجوه الالهاتم ﴾ وبعضهم يقول في مئون مؤون بضم الميم وبعضهم يشم كسر ميم مائة في  
الواحد ايضا شيئا من الضم ولا يبين الضم وذلك هو الاخفاء ( قال الاخفش لو ضمت ميم  
مئآت فقلت مئآت كافي مؤون جاز وبعضهم يجعل نون مئتين معتقب الاعراب كسنتين  
كما يجيء في باب الجمع ( وقال الاخفش هو فعيلين في الاصل ٢ كغسلين فحذف اللام فهو عنده  
مفرد وليس بشيء اذ لو كان مفردا لقال لمائة ٣ واحدة مئتين ولعله عنده اسم الجمع ( وقال  
بعضهم هو فعيل كعصى فابدل الياء الاخيرة نونا وقوله ﴿ وحاتم الطائي وهاب المأى  
﴿ عند الاخفش في الاصل المئين حذف النون ضرورة ( وحكى عن يونس انه مطروح  
الهاء كتمر وتمر ٤ وليس بمستقيم اذ القياس اذن مأى كعصى كما تقول في ثلثة لثى وفي ظبة

٤ فسيجيء العلة فيه  
نسخه

٥ اسم جنس آه او اسم  
جمع نسخة

٦ منقض بقوله نسخة

٧ قوله ( وثلث ذود )

الذود من الابل مابين

الثلث الى العشر وهي

مؤنثة لا واحد لها من

لفظها والتكسير اذ واد

٨ فالاول نحو ثلثة اقلام

وآذان والثاني نحو ثمانية

دراهم واربعة رجال

نسخه

٩ قوله ( لعوز ) عوز

التي عوزا

٢ قوله ( كغسلين )

الغسلين ما انغسل من

لحوم اهل النار ودمائهم

٣ قوله ( واحدة مأى )

وفي الصحاح فعيل كسر

الفاء لكسرة ما بعده

واصله مئى ومئى كعصى

وعصى

٤ ولو كان كما قال لقال لقال

كعصى نسخة



ظبي وقد قيل اصله مائى ككليب ه كسر الفاء كقيل شعير ورغيف ليكون العين  
حرف حلق كإيجي في التصريف ثم خفف لاجل القافية ومائى ككليب غير مسموع  
ففي هذا القول نظر ( قوله ) وميزاحد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ) اما  
نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعل  
ثلاثة اسماء كاسم واحد ( فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخسة عشر فجاز الاضافة  
الافى اثني عشر لما مر في باب المركب ٦ قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان  
ميراً فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ به لبيانه فكان الجمع كالشيء الواحد  
والمضاف اليه في نحو ٧ ثلثة عشر شيء آخر واما عشرون واخواته فلان النون  
ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هى مشبهة بها ( فان قيل فقد يقال ارضو زيد  
وكر وعرو وهذه النون مثلها ) قلت بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون  
الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين واخواتها  
فانها ليست جمع عشر وثلث واربع لما مر في اول الكتاب ولم تمكن الاضافة مع اثبات  
النون ايضاً لمسا بهتها لنون الجمع وربما جاء عشر ودرهم واربعو ثوب وهو قليل  
( واما افراده فلان جمعيتها الاصلية التى كانت له حين كان موصوفاً انما حوفظ عليها  
حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف ٢ فمابقي  
الجمعية له مضافاً كما كانت له موصوفاً فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة  
٣ الفضلات لم يبق كالموصوف الذى هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله والجمعية مفهومة  
من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقصر عليه ومع صيرورة المعدود في صورة  
الفضلات يراعى اصله حين كان موصوفاً فلا يوصف في الاغلب الا هو دون العدد  
لانه هو المقصود من حيث المعنى والمعدود وان كان مقدماً عليه كالوصف له تقول  
عندى عشرون رجلاً شجاعاً كما يوصف هو اذا كان مضافاً اليه قال الله تعالى ﴿ انى ارى  
سبع بقرات سمان ) ويجوز وصف العدد ايضاً لكن على قلة ( قوله ) وتثنيتهما وجمعه  
اى ثنية المائة والالف وجمع الالف اذا المائة لا تجمع مضافاً اليها ثلث واخواته كما مر  
وان لم يضاف اليها ثلث واخواته جمعت وازيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئات  
رجل ( قوله ) مخفوض مفرد ) اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال واما  
افراده فلما جرت اهرم عليه افراد المميز المنصوب الذى قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ  
العدد كاف في الدلالة على ٤ الجمع ومرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم  
حكم الافراد في كثير من الاشياء كتصغيرهم له على لفظه وجمعه له مرة بعد اخرى جمع  
التكسير واما هذه المرتبة فمشهور كثرتها لا كرتبة الاحاد فاغنت عن جمع تمييزها وقد  
يجمع بميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوباً قال ﴿ اذا عاش الفتى ما تبين عاماً ﴾  
فقد ذهب اللذاعة والفتاء ﴿ قال المصنف ونعم ما قال فيمن قرأ قوله تعالى ﴿ ثلثائة  
سنين ﴾ بالتونين وهى من غير حزة والكسائى انه على البدل لاعلى التمييز والالزم  
الشذوذ من وجهين جمع بميز مائة ونصبه فكانه قال ولبشوا سنين قال وكذا قوله تعالى

٥ قوله ( ككليب ) جمع

كلب كعبد وعبيد

٦ ليس هذا مثل ذلك  
نسخه

٧ خمسة عشر زيد معيار

للاول فلم يكن يجعل ثلثة

اشياء شيئاً واحداً من

حيث المعنى واما عشرون

واخواته فلانه لم يميز

حذف النون للاضافة

اذ ليس بنون الجمع حقيقة

بل هى

٢ فابقي الجمعية فيه

٣ المفعول الذى هو فضلة

نسخه

٤ الجمعية مع ان الكثرة

والجمعية في هذه المرتبة

اكثر واشهر من جمعية

مرتبة الاحاد لان مرتبة

الاحاد نسخه

٥ فاستغنوا عن جمع المعدود

لشهرة جمعيتها وقد يجمع

نسخه



﴿ انتى عشرة اسباط ﴾ والالزم الشذوذ بجمع المميز (قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكون نوابشوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم ان يميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تمييزا لكان واحد من ثلثمائة واقل السنين ثلثة فكان كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فتكون تسعمائة ( قال المصنف وهذا يطرد في قوله تعالى ﴿ انتى عشرة اسباط ﴾ فلو كان تمييز النكا نوا ستة وثلثين على رأيه (قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قرأة حزة والكسائي لانهما قرءا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عند هما تمييز لا غير و ان لم يكن منصوبا ( ولا شك ان قرأة الجماعة اقيس عند النحاة من قرأتهما ( وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعله كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل ( وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل جمعا استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله فمما وضع العدد له فلا هذا آخر كلام المصنف ( واذا وصفت المميز جازلك في الوصف اعتبارا للفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا و ظرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال ﴿ فيها اثنتان واربعون حلوبة ﴾ سودا كخافية الغراب الاسحم ﴿ واعلم ان سيبويه وجاعة من النحاة يستقبحون كون يميز العدد في اى درجة كان صفة ٢ نحو قولك سبع طوال واحد عشر طويلا ومائة ابيض لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم ٣ في اكثر الاوصاف بلى ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يستقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم واذا اضفت العدد المركب نحو احد عشر ك وخسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان باقيا على بناءهما لبقاء موجه اى التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا تخل به الالف واللام اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء ( واما الاخفش والفرء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان ذا اللام كثيرا ما ٤ يوجد في غير هذا الموضع مبني كالآن والذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الامعرب بالالدين واخواته الا ترى الى اعراب اى للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهم مع الاضافة والبناء عند القطع منها واما بناء نحو غلامى على مذهب النحاة وبناء حيث واذا ونحو قوله ﴿ على حين عاتبت المشيب على الصبا ﴾ فقد مضى الكلام عليه في مواضعها فالأخفش يعرب ثانى الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاءنى خسة عشر زيد اجراءه مجرى بعلبك والفرء يجعل جزئى المركب عند الاضافة معربين اعراب المضاف والمضاف اليه ٥ لشبهه لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون خسة عشر زيد كبن عرس زيد ﴿ قوله ( واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان ) يعنى مثل قولك شخص اذا اطلقتها على امرأة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي

٢ بما ذكر نالان المقى نسخته  
٣ فى مثل هذه الصفات  
نسخته

٤ ما يكون مبني نحو الا  
نسخته

٥ نحو ابن عرس تشبها  
لفظيا لهذا المركب بالمضاف  
آه نسخته



٦ وانت تعنى النساء وثلاث  
انفس وانت تعنى الذكور  
ويجوز ان تعبر المعنى  
فتقول نسخته  
٨ قوله (ومعصر)  
اعصرت الجارية  
ادركت وحاضت فهي  
معصر  
٩ تميزه نسخته  
٢ قوله (من التدد لدل)  
تدلدل الشيء اى تحرك  
متدليا  
٣ وقال الكوفيون هو  
قياس وقد مر الكلام  
عليه في باب نسخته  
٣ قوله (وكان النكير)  
النكير والانكار بتغيير  
المكر  
٤ قوله (ان تضيف آه)  
اضفت من الامر اى  
اشفقت وحذرت  
قال النابغة الجعدي اقامت  
ثلثا البيت  
٥ قوله (وتجأ را) جأر  
الرجل الى الله اى تضرع  
بالدعاء

الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعبر اللفظ وهو الاقيس  
والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص ٦ اى نساء و ثلاث انفس  
اى رجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال \* فكان  
مجئى دون من كنت اتقى \* ثلث شخوص كاعبان ٨ ومعصر \* قوله (ولا يميز واحد  
ولا اثنان استغناء بلفظ ٩ التمييز عنهما نحو رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعد)  
انما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لمالم يكن  
الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما همى  
فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا  
واحد رجل و لا واحد رجل و لا واحد رجال لان لفظه رجل وحدها تفيد الوحدة  
والمعدود ولم يقولوا اثنا رجلين و لا اثنا رجلان لان لفظه رجلين تفيد  
الاثنية وقوله \* كان خصيه ٢ من التدلل \* ظرف يجوز فيه ثلثة حفظ \* ضرورة  
(قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما) يعنى لم يقولوا واحد رجل و لا اثنا رجلين لان التمييز  
الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال  
واثنا رجال و ثلثة حفظ (واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اى غير مضاف  
ولامركب ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا وثلثة و الاربعون  
رجلا والعشرة والمائة بعيرا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى  
المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدرهم وثلث المائة  
واربعة الآلاف والثانى نحو ثلثائة الالف وثلثائة الف الدرهم و ثلثائة الف الف  
الف درهم وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو  
الثلثة الاثواب ٢ وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل  
على الاول كاحد عشر درهما ولا يجوز دخوله على التمييز لوجوب تنكيره ولا على  
ثانى جزئى المركب لانه يكون كان داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف  
نحو الاحد عشر درهما وهو عند الكوفيين والاختصاص قياس وقد يدخل على  
الجزئين والتمييز بفتح نحو الاحد عشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين \*  
واعلم ان العدد المميز بمذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من او بين  
اولا فان كان فالغلبة للتذكير نحو اشترت عشرة بين عبد وامة ورايت خمسة عشر  
من السوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتأنيث قال \* فطافت  
ثلاثين يوم وليلة \* ٣ وكان النكير ٤ ان تضيف ٥ وتجأرا \* اذا التار يخ مبنى على الليالى  
كايحى فلماذا اذا اهتمت ولم تذكر الايام ولا الليالى جرى اللفظ على التأنيث نحو قولك  
اقام فلان خمسا قال الله تعالى \* يتر بصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا \* وانما غلب  
التأنيث لذلك وللفضل اذ كانه مع الفصل لم يذكر المميز قال سيديويه يجوز في القياس خمسة  
عشر من بين يوم وليلة لكننه ليس بحد كلام العرب (وان لم يفصل بهما فان كان العدد  
مضا فالى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعدوآم وخمس آم واعبد اذا لاضافة



اليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلاثة ومائة رجل وامرأة وثلاث والف ناقه وجل ( وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امرأة ورجلا وخسة وعشرون ناقه ورجلا لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار باسبتهما نحو ثلاثة عشر رجلا وناقه واربعة عشر بيتا وصفة ٦ واربعة عشرون يوما وليلة هذا ( واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما بعدتها ولا كذا نحو اشربت عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر رجلا وناقه بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا ( والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اي في موضع القسم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامرأة اي ليسوا بخارجين من هذين القسمين ومن هذين الجنس كما ان يكون بين الشيثين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما \* واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتب لاول ليلة منه ٦ اولغرتة اولمهله او لمستهله وفي اليوم الاول لليلة خلت واللام هي المفيدة للاختصاص الذي هو اصلها والاختصاص ههنا على ثلاثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو ليلية حلت او يختص به لوقوعه قبله نحو ليلية بقيت وذلك بحسب القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت بوقوعه قبله وتقول في الليلة الثانية كتبت لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى آخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جازان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام ليلتين خلتا وفي ثالثها لثلاث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلاث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع النون الذي هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان تكتب في الرابع عشر لاربعة عشرة ليلة خلت ويجوز خلون رجلا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ (وقريب من ذلك ما حكى المازني الاجذاع انكسرن والاجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اي من ثلاثة الى عشرة لكان ميمزه جمعا نحو ثلاثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة ضمير الواحدة اي المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اي مافوق العشرة لكان ميمزه مفردا نحو ثلاثة عشر جذعا وتكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو ٧ الاولى من قولك الخمس عشرة ليلة خلت ومن

٦ اربع وعشرون عمامة  
وثوبا نسخه

٦ قوله ( اولغرتة اولمهله  
آه ) يقال اهل الهلال  
واستهل على ما لم يسم  
فاعله ويقال ايضا استهل  
هو بمعنى تين ولا يقال اهل

٧ اولى لانه اخصر من  
قولك نسخه



قولك الخمس عشرة ليلة بقيت اوبقين مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول اخصر  
منهما وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت اوبقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس  
عشر الى الاخير ان بقيت لتجوز نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال  
بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين  
لليتين بقيتا وفي التاسع والعشرين ليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه او سلخه  
او انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه \* قوله ( وتقول  
للفرد من المتعدد باعتبار تصيره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار  
حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية  
عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل  
في الاول ثالث اثنين اى مصيرهما من ثلثتهما وفي الثاني ثالث ثلثة اى احدها وتقول  
حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة  
عشر فتعرب ٩ ) يعنى بالمفرد الواحد والمتعدد المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد  
كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلاثه نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في  
رجال ثلاثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد  
منهم ( فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد او واحد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثنى  
عشر فقلت هذا واحد العشرة اراحدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب  
العددي ( فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين درجته ومرتبته  
العددية بالنظر الى حاله اى درجته التى هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث  
اى الواحد من الثلاثة والثاني اى الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله ( والثاني  
ان تقصد الى ذلك الواحد ٢ المراعى درجته العدية مع النظر الى الدرجة التى تحت درجته  
ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب تصيره الدرجة التى تحت درجته ممحوة ذاهبة  
الاسم وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ماتحته نحو ثالث اثنين  
اى واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثة حتى صار واحدها  
ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلاثة بنفسه اذ صار اثنان  
معه ثلثة وهذا معنى قوله باعتبار تصيره ( فاذا قصدت اليه باعتبار التصير لم يجز ان يبنى من  
واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من الاثنين  
نحو ثاني واحد اى مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير اما مجرورا  
او منصوبا وجب ان يكون انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلاثة  
وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا يزيد بشئ اذ المعنى انه صير  
مفعوله ٢ بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا فى الناقص ٣ بدرجة  
فقط واذا نصبت به فانما تنصب اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضى كما يجيى فى اسم  
الفاعل والاضافة فى هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانها متساويان  
فيها او النصب اكثر ( وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر فى هذا المفعول غير  
ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لانصير ثلاثة اصلا وان انضم اليهما واحد

٨ اى واحد من احدي  
عشر متأخر بعشر  
درجات واقعا  
٩ اى الجزء الاول لعدم  
موجب البناء وبنيا الجزاء ان  
المبنيان  
٢ بالنظر الى درجته والى  
درجته نسخه  
٢ بانضمامه نسخه  
٣ عن اصله المشتق هو  
منه نسخه



والاشنان وان انضم  
اليه ذلك الواحد ايضا  
اشنان بلى يصير جزء ذلك  
المجموع بعد ان لم يكن  
جزءا الا انه لما سقط عن  
المجموع الاول مع ذلك  
الواحد اسم الاثنية  
وصار يطلق على هذا  
المجموع الثاني اسم الثلاثة  
فكانه صار ذلك المجموع  
هذا المجموع نسخته

٥ قوله ( وهو قولهم  
ثلثت الرجل اى اخذت  
ثلث ماله ) ثلثت القوم  
اثلثهم بالضم اذا اخذت  
ثلث اموالهم واثلثهم  
بالكسر اذا كنت ثالثهم  
او كلتهم ثلثة بنفسك  
وكذلك الى العشرة الا  
انك تفتح اربعم واسبعهم  
واتسعم فيهما المكان حرف  
الخلق

٦ مثل هذا المركب واما  
ما حكى ابو عبيدة فانما  
كان ذلك في القعود فقط  
اعنى ثلثين واربعين و  
خسين الى مائة ولم يكن  
من المركب نسخته

٧ جزئى كلا المركبين  
اورابع ثلثة عشر بحذف  
عشر من رابع واعرابه  
ولا يجوز حذف ثلثة  
ايضا نسخته

٨ كالكاهل والحابط الا ان آه بخلاف نحو الكاهل نسخته

بل يكون ٤ المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتأويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام  
ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صار  
المجموع الاول هو المجموع الثاني ( فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى  
العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثبتت الاحداثيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربت  
الثلثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الامالاه حرف حلق  
كاربع واسبع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل ( وقد جاءت هذه الافعال بهذه  
المضارع بشرط ضم عين المضارع الا فيما لامه حلقى بمعنى آخر ه وهو قولهم ثلثت  
الرجل اى اخذت ثلث ماله وكذا ربت وكسبه الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن  
فيه ولا يجئ بهذا المعنى ثبتت الرجل اذلا معنى له ( ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة  
) واجاز سيويه ان يتجاوز العشرة ما هو معنى التصيير خلافا للاخفش والمازنى والمبرد  
( قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثهم اى جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة  
وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة ) قال السيرافى ان كثيرا من التحوين ينعون من الاشتقاق  
بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من يجيزه ويشقه من  
لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر وثلث اثني عشر ويتونه ( قال المبرد هذا  
لا يجوز لان هذا الباب يجرى مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول  
ربت ثلثة عشر ولا اعلم احد احكامه \* واعلم انه انما لم يجز الاشتقاق فوق  
العشرة بمعنى المصير وجاز بمعنى احد نحو ثلثت عشرة لان ما هو بمعنى الواحد في صورة  
اسم الفاعل وليس به معنى كحائط وكاهل فلا بأس ان يبنى من اول جزئى المركب  
اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل ( واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل  
لابد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من ٦ العدد الذى فوق العشرة  
والذى حكى ابو عبيدة انما هو فى القعود من العشرة الى مائة كعشرين وثلثين الى  
تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف ( والظاهر ان سيويه قاس ما هو بمعنى المصير  
على ما هو بمعنى الواحد ولم يقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان نحو ورابع  
عشر ثلثة عشر على بناء ٧ فاعل من اول جزئى المركب والاثنيان بشانئهما كما هو ورابع  
ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما لزوال التركيب ولا يجوز ههنا حذف  
اول جزئى المركب المضاف اليه لاعلى ان تركب رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولاعلى  
ان تضيف رابع الى عشر فتعربه اى تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الواحد  
كما يجئ واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تنصف قلت الاول والثاني  
والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كاذ كرنا يطلق على كل  
واحد من مفردات المعدودات اذا لم يقصد الترتيب فقلت الاول لتبيين قصد الترتيب  
وهذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة ٨ كما مر لكن فيه معنى  
الوصف بخلاف نحو الحائط وهذا يجوز ان يتجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادى  
عشر فتقلب الواحد الى الحادى يجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول الثاني



عشر فتسكن يائي الحادى والثانى مع انهما مركبان كما مر في نحو معدى كرب ( واما العشرون و الثلثون الى التسعين و المائة و الالف فلفظ المفرد من المتعدد و لفظ العدد فيها واحد كما مر في باب المركب وكان القياس العاشر و العاشر و العاشر و العاشر و العاشر في المعطوف الثالث و العشرون و الثالث و المائة و الرابع و الالف ( وان اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه و لا يجوز ذلك الا فيمادون العشرين فلك ان تضيفه اما الى اصله وهو الاغلب او الى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول العشرة و اول الخمسة و لا يضاف الى الواحد فلا يقال اول الاحد و لا اول الواحد لان معنى ٩ الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه و ذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلاثة احد ثلاثة و ليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه و اما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثانياً اثنين و قولك عطارد ثانياً السبعة السيارة ( و لا يجوز عند الجمهور ان ينصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة ) و نقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت ذلك فقد اجزيت مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلاثة قال نعم على معنى اتممت ثلاثة و جعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسى الى اثنين فاذا جاوزت العشرة و اردت الاضافة قلت على ما اجاز سيدي و حكاه عن العرب حادى عشر احد عشر و ثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادى عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول يجزئ مضاف الى المركب الثانى يجزئيه و كلا جزئى كلاً المركبين مبنيان ( وقد انكر ثعلب هذا الوجه و حكاه عن الكوفيين و قال انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة عشر و حجبتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئى المركب فتبنيه من الجزء الاول وهو النيف ( و قول سيدي و اولى لانه ليس اسم فاعل على الحقيقية و حكايته عن العرب لا تنكر مع ثقته و عدالته و لا ريب ان حذف ٩ ثانياً جزئى المركب المضاف اكثر استعمالاً لخفته و لاستئصال تكرار لفظ عشر ٢ فى المضاف و المضاف اليه فاذا حذفته اعربت اول الجزئين بوجود الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه و امتناع تركيبه مع جزئى المركب الاخير و يجوز حذف اول ٣ جزئى المضاف اليه ايضاً فتقون فى ثالث ثلثة عشر ثالث عشر فالذى ذكره سيدي و بعد الحذف فتحهما جميعاً اما الثانى فلتضمن الواو و اما الاول فليقام ثانياً جزئى المضاف اليه مقام ثانياً جزئى المضاف ( و ذكر الكوفيون ٤ جواز اعراب الاول و اما الثانى فلا كلام فى بناءه لتضمنه الحرف و وجه اعراب الاول عدم قيام ثانياً جزئى المضاف اليه مقام ثانياً جزئى المضاف ( قال السيرافى فى هذا قول قريب لم ينكره اصحابنا و روى الكسائى الوجهين عن العرب ( قال المصنف فى الوجه الاول اعنى بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلاضافة الى المركب الثانى لعدم الالتباس \* و اعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر باعراب ثالث معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذى هو ثلثة عشر و على هذا المعنى يجوز ان يقال ثالث اثني عشر و ثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة لا من ثلثة عشر و ثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر و على هذا لا يجوز ٤ ثالث اثني عشر

٩ هذه الاسماء البعض الذى هو الواحد نسخه

٩ الجزء الثانى من اول المركبين نحو ثالث ثلثة عشر اكثر نسخه

٢ فتعرب ثالث بوجوده آه نسخه

٣ ثانياً المركبين ايضاً اعنى ثلثة فيبقى نسخه

٤ اجراء ثالث بوجوده الاعراب مع بناء عشر

لما ذكر و وجهه انه لم يقم عشر الثانى مقام عشر

الاول قال ابوسعيد نسخه و لم يحذف منه شئ

٥ و لم يحذف منه شئ نسخه

٤ رابع ثلثة عشر نسخه



ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر \*  
 \* واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد وغيرهما حكم سائر اسماء  
 الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا  
 في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشر والثالثة والعشرون تؤنث الاسمين في  
 المركب للمؤنث كما تذكرهما للمذكور نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد  
 مذكور فلامعنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث  
 والعشرون والثالثة والعشرون ( قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين وفي الثاني ثالث ثلثة )  
 اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فاضافة المصير  
 الى مادونه واطافة ماهو بمعنى الواحد فقط الى مثله او الى ما فوقه \* قوله ( المذكور والمؤنث  
 المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التأنيث التاء  
 والالف مقصورة وممدودة ) كل ما فيه علامة التأنيث ظاهرة او مقدره سواء كان  
 التأنيث حقيقيا ولا يسمى مؤنثا فالحقيقي الظاهر العلامة نحو ضاربة ه ونساء وحبلى وغير  
 الحقيقي عرفه وصحراء وبشرى ٦ والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي  
 نار ودار ( ولا يقدر من جملة العلامات الاتساء لان وضعها على العروض والانفكاك  
 فيجوز ان يحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدره دون الالف  
 رجوعها في التصغير في نحو هنيئة وقديرة واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا  
 بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقدير جمع التاء فيه ايضا شاذ نحو ٧ قديمة  
 ووريثة ووريثة ( قوله وعلامة التأنيث التاء والالف مقصورة وممدودة ) تاء التأنيث  
 في الاسم اصل وما في الفعل فرعه لانه يلحق الفعل لتأنيث الاسم اى فاعله واصل العلامة  
 ان تلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بحملها للحركات وبنقلها  
 بها في الوقف هاء ( وقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما رواها مشابهة الهاء للالف وليس  
 بشئ لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف ( وقال جار الله  
 الياء ايضا علامة التأنيث في نحو ذى والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعه للتأنيث  
 كتا وليس في اسم الاشارة ماهو على حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى ان يقال انه اسم  
 لا حرف تأنيث كما في باب الضماير وتاء التأنيث قد تدخل الحرف كرتب اذا كان المجرور بها  
 مؤنثا كقوله \* فقلت لها اصبت حصاة قلبي \* ورتب رمية من غير رام \* وقد جاء \* يا صاحب ارببت  
 انسان حسن \* ويجوز ان يريد بالانسان المؤنث وتلحق ثم ايضا اذا عطف بها قصة على قصة لا مفردا  
 على مفرد ويقال لات مشابهة ليس كما في بابها ويقال لعلت في لعل ( واما تاء بنت واخت وهنت  
 وكلتا وثنتان ومنتان فليست لمحض التأنيث بل هي بدل من اللام في حال التأنيث  
 ولذا سكن ما قبلها وفي منتان كانه بدل من اللام لكون واحده وهومنة كشفة ( والالف  
 الممدودة عند سيويه في الاصل مقصورة زدت قبلها الفاء لزيادة المد وذلك لان الالف

٣ الثالثة عشرة كما يذكرهما  
 في الثالث عشر نسخة

٥ فاذا وضعت فهى نساء  
 والنفاس ايضا جمع المرأة  
 النفساء

٦ وكذا كل ما فيه علامة  
 التأنيث تقديرا ولا يقدر  
 نسخة

٧ قديمة ووريثة وقد  
 يدمة ايضا وهما شاذان  
 لان الهاء لا يلحق الرباعي  
 في التصغير ص

٨ وقدم نقيض وراه وهما  
 يؤنثان ويصفران بالهاء  
 نسخة



للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في كتاب وجار فاجتمع الفان فلو  
 حذف احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل  
 الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واو او لاياء مع ٩ ان مناسبة حروف العلة  
 بعضها البعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الف كما في كساو ورداى ٢ لكون  
 ما قبلها الفا كما فيهم فان زالت الالف وانقلبت ياء قلبت الف التائيت ياء ايضا كما في قوله \* لقد  
 اغدوا على اشقر ٣ يغتال الصغار ياء \* ويعلم تأيت مالم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله  
 تعالى \* والشمس وضحاها \* وبالإشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة التائيت بفعله  
 او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس \* والتفت الساق بالساق \* وبكأس من معين  
 بيضاء لذة \* ولظى زراعة \* ولسليمان الريح عاصفة \* وبمصغره ان كان المكبر ثلاثيا نحو  
 قديرة وبتجرده من الثالثة الى العشرة من التاء نحو ثلاث اذرع و عشر ارجل ويجمع على  
 مثال خاص بالمؤنث كفواعل في الصفات كطواق وحوابض او على مثال غالب فيه وذلك انما  
 يكون فيما هو على وزن عناق وذراع وكرع ويمين فجمعها على افعال في المؤنث وقد جاء في المذكر  
 على افعال قليلة نحو مكان وامكن وجنين واجن وطحال والحمل ( ٤ ) ويجيء التاء لاربعة عشر  
 معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو  
 القياس في هذه الانواع الاربعة اى في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعال  
 التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ٥ ربعة ويفعة ٦ في المذكر والمؤنث  
 فلكونهما في الاصل صفة النفس اى نفس ربعة ويفعة واما في الاسم الجامد وهى اسماء مسموعة  
 قليلة نحو امرأة ورجلة وانسانة وغلامة ( الثاني لفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر  
 من اجناسهما كخنخ ونخلة وتمر وتمر وبطة ونمل ونملة ففي قوله تعالى \* قالت  
 نملة \* يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت تاء الوحدة في نملة  
 لالكونها مؤنثا حقيقيا كما يجيء \* والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخرجة  
 واستخراج واستخرجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين اعني المخلوقة  
 والمصادر والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاء قليلا  
 للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهى اسماء محفوزة كسفينة وبن ولبنة  
 وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو كثة وفقعة للجنس وكم ٢ ووقع  
 للواحد وقال بعضهم ٣ ان ذا التاء فيهما ايضا للوحدة والمجرد منها للجنس والاكثر  
 على الاول ٤ والجنس المميز واحده بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء  
 ٥ في القرآن كلاهما قال الله تعالى \* نخل منقعر \* ونخل خاوية \* وقد يجيء  
 ياء النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابي وعرابي وفارسي وفارسي وعربي وعربي  
 ورومي ورومي واكثر ما يجيء التاء للمعنيين المذكورين وهى فيهما عارضة غير لازمة

(ولذا)

٩ انهما انسبه وانقلاب  
 حروف العلة بعضها الى بعض  
 نسخته ٢ الهمزة في كساو ورداء  
 منقلبة عن واو وياء ص  
 ٣ الشقرة في الخليل حجرة  
 صافية يحمر معه العرف  
 والذنب فان اسودا فهو  
 الكميت وبعير اثقير اى شديد  
 الحجرة ٤ كذا في التسخ ولم  
 يصرح المعنى الرابع عشر  
 بهذا العنوان  
 ٥ يقال رجل ربعة بالتسكين  
 اى مربوع الخلق لا طويل  
 ولا قصير وامرأة ربعة  
 وجمعها ربعات بالتحريك وهو  
 ثاذه اربع الغلام ارتفع فهو  
 يافع ولا يقال موفع وهو من  
 النوادر وغلان يفع ويفعة  
 وغلان يفعة وجارية يفعة  
 ٢ قوله ( ووقع آه ) الفقع  
 ضرب من الكمأة قال ابو  
 عبيدة هى البيضاء الرحوه  
 وكذلك الفقع بكسر  
 الفاء ٣ بل هو ايضا جار على  
 القياس يعنى ان المجرى جنس  
 وذو التاء مفرد نسخته  
 ٤ يعنى ان التاء فيهما للجنس  
 يؤيده قوله عليه الصلوة  
 والسلام الكمأة من المن  
 فاراد بها الجنس  
 ٥ الوجهان في الكتاب  
 العزيز نسخته  
 ٦ قوله ( وسقاة ) امرأة  
 سقاة وسقاية عزوته الى  
 ابيه وعزيت له لغة اذا نسبت  
 والاسم العزاء والعزاء ايضا  
 الصبر



ولذا قلب اللام همزة في نحو غزاة ٦ وسقاة وارتماء واستقاء ٧ وياه في تغايزه بخلاف نحو شفاوة ٨ وخزاية وسقاية وعلاوة وهرأوة وقحدوة فان التاء في هذه الاسماء للتأنيث اللفظي وهي باعتباره لازمة نحو غرفة وظلة وطلحة كما يجئ وان جاءت في بعضها غير لازمة كشفاوة وشقاء الا ان وضعها ٩ في المؤنث اللفظي على اللزوم (واما جواز قلب اللام وتركه في عباية وعباءة ٢ وعظاية وعظاءة ٣ وصلابة وصلاة فلما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى الثالث ان يجئ التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او فعول او صفة منسوبة بالياء او كائنة على فعال كقولهم خرجت خارجة على الامير وسابلة وواردة وشاربة وقولهم ركوب ركوبة وحلوب وحلوبة وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية والروانية والزيرية والجمالة والبغالة والحجارة والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتأنيث كافي ضاربة وليس كافي كثرة وكم وذلك لان ذالت في مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوم ما لعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمر وتمر فالتاء اذن للوحدة للتأنيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كافي الذبيحة ٤ والا كولة على ما يجئ (الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعول او فعول كنسابة وراوية ومطراية ٥ وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسب في نحو اجرى ودواري وكان التاء في هذا القسم للتأنيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشيء الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذه المثل على الانفصال وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سبية وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة (الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجواربة ٦ وموازنة وكيالجة دلالة على ان واحدها معرب فيقال الهاء امارة العجمة وذلك ان العجمي نقل الى العربية كما ان التأنيث نقل عن التذكير وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج (السادس ان تدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالا شعثة والمشاهدة في جميع اشعي ومشهدى وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي بل رجلى كما يجئ في باب النسبة ان شاء الله فحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء ٦ فصار التاء كالبديل من الياء كما ابدلت من الياء في نحو فرازنة ٧ وجماعة كايحيى ٨ وانما ابدلت منها لتشابه الياء والتاء في كونهما للوحدة كتمر ورومي وللبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدين لالمعنى في بعض المواضع كظلمة وكسرى وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كافي جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم تكسيه او جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعجمون في جمع

٨ قوله (وخزاية) خزي يخزي خزاية استخبي  
 ٩ في جميع مثل هذه الاسماء على اللزوم واما عدم القلب في عباية وصلابة وعظاية وقلنسوة وعرفوة مع انها للوحدة وهي باعتبارها غير لازمة فشاؤ دليل كونها للوحدة قولك في الجنس عباة وصلاة وعظاءة وقلنس وعرق نسخته  
 ٢ قوله (عظاءة) العظاءة دوية اكبر من الوزفة  
 ٣ قوله (وصلابة) الصلاة الفهر وكذا الصلاة بالهمزة  
 ٤ قوله (والا كولة) الا كولة الشاة التي تعزل للاكل وتسمن واما الا كيلة فهي المأ كولة يقال ا كيلة السبع  
 ٦ امرأة فروقة اي شديدة الخوف وكذا رجل فروقة وفي المثل رب عجملة تهب رشاو رب فروقة تدعى ليشا  
 ٦ قوله (وموازجة وكيالجة) جمع موزج وكيالجة  
 ٦ ليكون التاء كالبديل من ياء النسبة كما ابدل من الياء نسخته  
 ٧ قوله (وجماعة) الجمحاجح السيد والجمع الجمحاجح وجميع الجمحاجح الجمحاجحة وان شئت الجمحاجح  
 ٨ وايضا الياء والتاء متشابهتان نسخته



اشعري واعمى وكذا المقتون والمقاتوة ٢ في جمع مقتوى قال \* متى كنا لامك مقتونيا \* والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا عن الياء ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير الجمع الاقصى لم تأت فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسي فرسة بل فرس ولا في جمع لجام بلجة بل لجم وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف ٣ وقد يبيح له مزيد شرح في المنسوب ان شاء الله تعالى (السابع ان تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا عن ياء المدة قبل الاخر كجمحة في جمحاج وامافي فرازة وناذقة فيحوز ان تكون عوضا من الياء وان تكون علامة لتعريب الواحد والتاء والياء في نحو جمحاجة لانسقطان معا ولا تثبتان معا فالتاء لازمة (الثامن ان تدخل لتأ كيد تأنيث الجمع وذلك ما واجب الدخول وهو في بنائين افعلة كغربة وفعلة كغلمة او جائزه وهو في ثلاثة ابنية فعالة ٤ بكاملة وقد تلزم في هذا البناء كافي ٥ جحارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وخبوطة وقد تلزم كعمومة وخوولة والجمع الاقصى كصياقلة وملثكة ولا تلزم (التاسع دخولها لتأ كيد معنى التأنيث كافي ناقدة ونجدة ٦ واروية وهذه التاء لازمة قبل وقد جاء لتأ كيد التأنيث في الصفة كعجوزة وعجوزة فان عجوزا موضوع للمؤنث والتاء فيه غير لازمة (العاشر دخولها للمعنى من المعاني بل هو تأنيث لفظي كافي غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة (الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كافي عدة وزنة او عن لامه كافي كرة وظبة وهي لازمة (الثاني عشر دخولها عوضا عن ياء الاضافة وهو في ياباب ويا امت فقط (الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف خالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في ٧ حلوبة وركوبة ٨ ورحولة وكل فعولة بمعنى مفعول هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعلة نحو امرأة شكور وصبور وكل ما لحقته هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوى فيه المذكر والمؤنث (قال ابو عمرو قد يكون التاء عوضا من الف التأنيث كافي حبيرة تصغير حبارى وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يقال حبير كايحي في باب التصغير (قال الزمخشري تجمع هذه الوجوه انها للتأنيث وشبه التأنيث والاصل في الصفات كاذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن اسم فاعل ومفعول ان يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحايض وطالق ومرضع ٢ ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة (وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جبل ٣ ضامر وناقدة ضامر ورجل او امرأة عانس وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد

مصدر ويجوز تخفيف ياء النسب كما قال عمرو بن كلثوم متى آه قال سيبويه سألت الخليل عن مقتوى ومقتوين فقال هو بمنزلة الاشعري والاشعري

٣ وقد يتعمق في المفردان يكون معربا ومنسوبا فتأتي التاء في الجمع اشارة عليهما نحو برابرة في جمع بربري وسيابجة في جمع سيبجي وهو غلام الملاح نسخته

٤ قوله (بكاملة) يقال للابل اذا كانت ذكورة لم يكن فيها انثى هذه جمالة بنى فلان

٥ قوله (جحارة) الجحارة والذكارة جعاجر وذكر

٦ قوله (واروية) الاروية الانثى من الوعول

٧ قوله (حلوبة وركوبة) لركوب وركوبة ما يركب يقال ماله ركوبة ولا حولة ولا حلوبة اي ما يركبه ويحمل عليه ويحلبه

٨ قوله (ورحولة) الرحلة الناقدة التي تصلح لان ترحل وكذلك الرحول وقيل الرحلة المركب من الابل ذكر اكان او انثى



٤ قوله (عانس) عنست الجارية تعنس بالضم عنوسا فهي عانس وذلك اذا طال مكثها في منزل اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا اذا لم ﴿ ١٦٥ ﴾ تزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عنست ويقال للرجل

ايضا عانس ٥ قوله (ناشبة) النشاب السهم الواحدة نشابة والناسب صاحب النشاب وقوم ناشبة ٦ قوله (ونباله) النبل السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها والنبال بالتشديد صاحب النبل وكان قياسه ان يقال نابل والنابل الذي يعمل النبل ٧ في المعنى الاول والتجريد عنها في الثاني

بل نسخه

٨ المعطار كثير التعطر والحصان العفيفة ٨ قوله (وحصان) حصنت المرأة بالضم اي عفت فهي حاصن وحصان ٩ قوله (وناقة) دلات اي سريعة ٣ قوله (والقتوب) القتب بالتحريك وهو رجل صغير على قدر السنم والقتوبة من الابل التي تقبها بالقتب قوله (والجزور) الجزور من الابل يقع على الذكر والانثى ٣ فيكون من قربه بالكسر قربانا اي دنوت منه ٤ في فعل كامرأة شريت نسخه ٥ قوله (ناقة ريص)

الحدوث ثلاثة اقوال احدها قول الكوفية وهو ان التاء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر ٤ وعانس وتقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل تقتضي تجرد الفعل ايضا اذا لم يشترك كما في نحو حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراد وتقتضي ان لا يقال الامرأة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث (وقال سيويوه هو مؤول بنحو انسان حايض او شئ حايض كما ان ربعة مؤولة بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شئ اخر غير هذا التأويل (وقال الخليل انما جردت عن التاء لتأديتها معنى النسب (قال المصنف في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع الافعال تلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حايضة لان الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذولبن وذوتمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبني وتمري كذلك معنى طالق وحايض ذات طلاق وحايض كانه طلاقية وحيضية (قلت غايبة مرعى كلامهم ان اسم الفاعل المالم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبنى على الحدوث في احد الازمنة فلم يؤثروه تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابه لفظا وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكانت اجدر بالتجريد عن التاء ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حايض وطاقق محمول عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الامن حيث المعنى والتأويل فان معنى بصرى منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وقواس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء بل يقال امرأة ٥ ناشبة ٦ ونباله وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة في الامتناع من تاء التأنيث وقوله تعالى ﴿ عيشة راضية ﴾ بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للبالغة كما في علامة خلاف الظاهر وايضا هو ان نحو حايض وطامت من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناسب منها اتفاقا لان معناهما نبل ونشابة ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسماء فاعل منه كيف يجوز ان يقال نحو منقطر ومرضع في قوله تعالى ﴿ السماء منقطر به ﴾ وقولك فلانة مرضع من باب ابنية النسب ولم يثبت كون مفعول ومنفعل من ابنية النسب المتفق عليها حتى تحملها عليها كحملنا حايضا على نحو نابل (والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث

يقال ناقة ريص اول ما ريصت وهي صعبة بعد والذ كروالانثى فيه سواء ٦ لا تكون الاساسية يلحقها نسخه



بالتاء هو الفعل بالاستقرار ثم جل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشا بهتتهما له لفظا ومعنى كما يجئ في بابهما فالحق التاء للتأنيث كما يلحق الفعل ثم جاء بما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فأثوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتأنيث الفعل لمشا بهتة له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين ( واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحق التاء ٧ في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق ) فان قلت فالقياس اذن تجريد هما عن التاء كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق ( قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشا بهتتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشا بهتتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمى الفاعل والمفعول ولذلك جمع سلامة المذكور كما في اسمى الفاعل والمفعول ( وما لا يلحق تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث مفعول ومفعول ومفعيل وفعال وفعال كعطار ومحرب ٨ ومنطيق وحصان ) وقد حكى سيبويه امرأة جبان وجبانة ٩ وناقاة دلات وكذا فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينه واما فعول بمعنى مفعول فيستوى فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب ٢ والقنوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية للتأنيث فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث ( وما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فاعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قبيلة فلان وجريحتة ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قبيلة كما يحمل فاعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحقه جديد من جد يجدد عند البصرية ( وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اى قطعه وقيل ان قوله تعالى ﴿ ان رجلة الله قريب ﴾ ٣ منه وبناء فاعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد تجئ بمعنى مفعول قليلا كالذكر الحكيم اى المحكم على تأويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والحليف ورب عالم يلحق التاء ٤ في فاعيل نحو ناقاة ربيض ( واما الف التأنيث المقصورة فانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة في اخر الاسم على ثلاثة اضرب اما للحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كلقبعتى او للتأنيث والتى للتكثير ٦ ما تكون زائدة سادسة ويلحقها التنوين نحو قبعتى وكثرى وتيمز الف الحاق خاصة عن الف التأنيث بان تزن ما فيه الالف وتجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتأنيث ٧ نحو اجلى وبردى فانه لم يأت اسم على فعل حتى يكون الاسمان ملحقين به ٨ ويجئ معنى الحاق في التصريف ان شاء الله تعالى ( فمن الاوزان التى لا يكون الفها الا للتأنيث فعلى فى الغالب وانما قلنا فى الغالب لما حكى عن سيبويه فى بهمى ٢ بهماة وروى بعضهم فى رؤيا رؤيا وهما شاذان فعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعال التفضيل كالأفضل والفضلى وهو قياس اولا كمثل انثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر

٧ قوله ( نحو اجلى ) اجلى اسم موضع وهو مرعى معروف ( ٨ ومعنى الحاق ان تزيد فى كلمة حرفان فى مقابلة حرف اصلى فى كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها فى الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها فى جميع تصاريفها مثل المحقق بهام مقصودهم الاهم فى ذلك اقامة الوزن او السجع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلاف المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف ويجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للحاق معنى ٩ بكبيل وزينب فتحو قطع يقطع واقبل يقبل وقاتل يقاتل ليس بمحقق بد حرج يد حرج لخالفه مصادر المصدره نسخه ٩ قوله ( بكبيل ) جبال اسم للضبع على فاعل وهو معرفة بلا الف ولا م ٢ قوله ( بهماة ) بهمى نبت قال سيبويه يكون واحدة وجمعا والفها للتأنيث فلا ينون وقال قوم الفها للحاق والواحدة بهماة وقال المبرد هذا لا يعرف ولا يكون الف فعلى بالضم الا للتأنيث



٣ قوله ( و جزوى ) اسم موضع من رمال الدهناء جزوى اسم مجمة من عجم الدهناء وهى جهور غظيم يعلو تلك الجماهير  
 مجمة الرمل آخره ٤ للتأنيث ايضا اذ لم يحى عنده مثل برقع ولاق التاء لالف التأنيث شاذ وعند الاخفش للاخلاق  
 اذ هو ثبت نحو ٥ جؤذر و برقع نسخة قوله ( جؤذر ) فى الجؤذر لغتان ضم الدال وقحها ولد البقرة الوحشية قوله ( وقال  
 بعضهم جنفى ) وفى الصحاح الجنفاء اسم فرس حذيفة بن بدر الفزارى و الجنفاء اسم ماء لبني معوية بن عامر بن ربيعة و جنفى اسم موضع  
 قوله ( كالبشكى ) ناقة بشكى اى سريعة ﴿ ١٦٧ ﴾ وقد بشكت اى اسرعت بشكا صحاح ٦ وبشكى خفيفة المشى والروح

٧ قوله ( والجزى ) جار  
 جزى اى سريع صحاح  
 و الناقة تعدوا الجزى وكذلك  
 الفرس ٨ قوله ( كشقارى )  
 الشقارى بالضم والتشديد ثبت  
 ٩ قوله ( كبقير ) البقير  
 مثال السبى لعبة للصبيان  
 وهى كومة من تراب  
 وحولها خطوط  
 ٢ قوله ( كرعزى ) المرعزى  
 الزغب الذى تحت شعر العنز  
 وهو مفعلى لان فعللى لم يحى  
 وانما كسروا الميم اتباعا  
 لكسر العين كما قالوا منفر  
 ٣ قوله ( كهر بندى ) عدى  
 الجمل الهربندى اى فى شق  
 ٤ قوله ( كدفتى ) الدفق  
 على مثال الهجف السريع  
 من الابل ويقال ايضا مشى  
 فلان الدفقى اذا اسرع وعلى  
 هذا فهو مثل سبطرى فيتكرر  
 المثال

كالبشرى والرجعى او اسم ٢ كبهى ٣ و جزوى وبهامة ورؤياة ان صحا فالفهما عند سيويه  
 ٤ للاخلاق ايضا كما مر عند الاخفش مع انه لا يثبت فعلل كبرقع وذلك لما يحى فى التصريف  
 فى باب ذى الزيادة ( ومنها فعلى ولم يأت فى كلامهم الا اسما قبل ولم يأت منه الا ثلثة اسماء شعبي  
 وادعى فى موضعين واربى للداهية ( ٥ وقال بعضهم جنفى فى اسم موضع ورواه سيويه بالفتح  
 والمد ) ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر ٦ كالبشكى ٧ والجزى واما وصف  
 كفرس وثبى وناقة زلجى اى سريعة واما اسم كدقرى ونملى واجلى اسماء مواضع ( ومنها  
 افعللى كما جعللى للكثرة ( ومنها فعلى كجبارى لطائر وفو عالا كحولايا لموضع وفعالى ٨ كشقارى  
 نبت وفعلى كججى قبيلة من الانصار وفعلى ٩ كبقيرى لعبة وفعلى كخلبنى وفعلى كرجوتى  
 وفعلى كجوى كرى للداهية وفوعلى وفعلى كخوزلى وخيزلى لمشية فيها تفكك وفعلى  
 كيهيرى للباطل ومفعلى ككورى للثيم ومفعلى ٢ كرعزى وفعلى كهر بندى لمشية فى شق  
 وفعلى كبردر ايام موضع وفعلى كدربا للداهية وفعلى كزكيا والظاهر انه اجمعى وفعلى  
 كهرضنى لنوع من السير وفعلى ٤ كدفتى نوع من السير وفعلى ككندى اسم رجل وجاء بضم اللام  
 وفعلى ٥ كسبى للباطل وفعلى ككهارى وفعلى كهندبى وفعلى كسبى مشية فيها تبخر  
 وافعللى كاهجبرى للعادة فهذه احد وثلثون مثالا ولعلها تحيط باكثر ابيات المؤنث بالالف  
 المقصورة المختصة بالتأنيث ( واما فعلى وفعلى فهما مشتركان فى التأنيث واللاحق ففعلى  
 اذا كان مؤنث فعلى او مصدرا كالدعوى او جمعا كرضى وجرى فالفها للتأنيث واذا كان  
 اسما غير ذلك فقد يكون الالف لللاحق كعلقى لنبت فيمن نون وقال علقاة ٧ وكذا  
 تترى فيمن نون وقد يكون للتأنيث ٨ كالشروى ( واما فعلى فان كان مصدرا كالدكرى  
 او جمعا كججلى ٩ وظربى ولان الالف لهما فلا يكون الفه الا للتأنيث واذا كان صفة قال  
 سيويه ولا يكون الامع التاء فالفه لللاحق نحو رجل ٢ عزهات وامرأة ٣ سعلاة وقال  
 فى ضيزى وحبكى اصلهما ضم الفاء ( وحبكى ثعلب عن هى منونا بلاتاء وهو مخالف

٥ قوله ( كسبى ) السبى والسبى الباطل ٦ قوله ( كهندبا ) قال ابو زيد الهندبا بكسر الدال يمد ويقصر والمشهور قحها بالقصر  
 ٧ وتترى اصله وتترى من الوتر بمعنى الفرد قال تعالى ثم ارسلنا رسلا نترى اى واحدا بعد واحد ٨ ( قوله كالشروى ) شروى  
 الشىء مثله ٩ الظربان مثال القطران دوية كالهرة منتنة الريح تزعم الاعراب انها تفسوفى ثوب احدهم اذا صادها  
 فلا تذهب رايحه حتى يبلى الثوب وكذلك الظربى على فعلى وهو جمع مثل جملى جمع حبل وهو القبع ٢ رجل عزهات  
 وعزهات وعز هى بنون لا يطرب للهو ويعد عنه



٢ السعلات اخبت الفيلان واستسعلت المرأة صارت سعلاة اذا صارت صحابة بذية وقوله تعالى فسمه ضيزى اى جاثة  
 حيكي بكمزى مصدر حاك يحيك اذا تختر واختال وحيكي كضيزى كانه لغة فيه ٣ الدفلى نبت مر يكون واحدا وجمعا  
 والشعري الكوكب الذى يطلع بعد الجوزاء الذفرى من الغفاء هو الموضع الذى يعرق من البعير خلف الاذن ٤ قوله  
 (وحلة شوكة آه) برده شوكة اى خشنة المس لكونها جديدة ٥ قوله (ابن تأداء التأداء الامة وكان الفراء يقول  
 التأداء والسحناء لمكان حرف الحلق قال ابو عبيدة لم اسمع احدا يقولهما بالتحريك غيره قال ابن السكيت ليس فى الكلام فعلاء  
 بالتحريك الاحرف واحد وهو التأداء وقد يسكن يعنى ١٦٨ ❦ فى الصفات واما الاسماء فقد جاء فيها حرفان فرماء

وجنفاء وهما موضعان  
 ٦ قوله (بمعنى السحنة)  
 وهى العداوة ٦ سحنة  
 نسخ ٧ قوله (وفرماء)  
 الفرماء بالتحريك موضع  
 قال يرثى فرسانفق فى هذا  
 الموضع على فرماء عالية  
 سواء كان يفاض غرته خار  
 يقول علت قوائمه فرماء  
 وقال ثعلب ليس فى الكلام  
 فعلاء الا تأداء وفرماء  
 وذكر الفراء السحناء قال  
 ابن كيسان اما التأداء  
 والسحناء فاما حركتا لمكان  
 حرف الحلق كما يسوغ  
 التحريك فى مثل النهر والشهر  
 وفرماء ليس فيها هذه العلة  
 ولعلها مقصورة مدها  
 الشاعر للضرورة ونظيره  
 الجمزى فى باب القصر  
 السيرا برد فيه خطوط

لما ذهب اليه سيويه واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد يكون  
 لللاحق نحو معزى بالتثنية وقد يكون للتأنيث ٣ كالدفلى والشعري وقد يكون ذا وجهين  
 اللاحق والتأنيث كمتري وكذا ذفرى منونا وغير ممنون (ومن الاوزان التى لا يكون فيها  
 الممدودة الا للتأنيث فعلاء وهو قياس فى مؤنث افعال الصفة نحو اجر وجرآء وقد يجئ  
 صفة وليس مذكرة افعال كأمراة حسناء وديمة هطلاء ٤ وحلة شوكة وداهية دهياء  
 والعرب العرباء ويجئ مصدررا كلسراء والضراء واللاواء واسما مفردا غير مصدر  
 كالصحراء والهيحاء واسم جمع كالطرفاء) والقصباء وقد يقصر بعض هذه الاسماء الممدودة  
 للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها لمعنى ولانها لو كانت المحذوفة  
 لانصرف الاسم لزوال الف التأنيث كما ينصرف حبارى اذا صغرتها بحذف الف التأنيث  
 نحو حبيبة فاذا حذف الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو  
 اجتماعهما كما ذكرنا قبل (ومنهما فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يأت عليها سوى اربعة احرف  
 فلان ٥ ابن تأداء اى ابن الامة والسحناء ٦ بمعنى السحنة وحنفاء ٧ وقرماء بالقاف  
 عند سيويه وبالفاء عند الجوهري موضعان (ومنهما فعلاء ولم يأت عليها ٨ الا السراء  
 وقال الفراء اصله ضم الفاء كسرت للياء وفعلاء امام مفردا كالعشراء والرخصاء او جمعا  
 كالفقهاء والعلماء واما فعلاء وفعلاء كعرباء ٩ وخشاء فمحلحان بقرطاس وقرطاس (ومنهما  
 فاعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعلاء وهو امام مصدر كالبراكاء بمعنى اثبات فى الحرب  
 واما اسم كالثلاثاء واما صفة ٢ كطباقاء وفعولاء كبروكاء بمعنى البراكاء وفعلاء كهندباء  
 بكسر الدال وفتحها وفعلاء ٣ كعقرباء وفعلاء كخنفساء وفعلاء ٥ كقريناء ضرب من التمر  
 وفعلاء كزكاء وقد يقصر وليس الالف لللاحق بسنار لانه لا ينيون وفعلاء امام مفردا كاربعاء  
 واما جمعا كانباء وهو كثير وفعلاء بضم العين كاربعاء وقد تفتح الباء ففيها ثلاث لغات  
 وفعلياء كوكرباء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء ٦ كعبوراء وفعلاء كبحخادباء نوع  
 من الجراد وفعلااء كبرناساء بمعنى الناس وفعلاء كقرفصاء ❦ قوله (وهو حقيقى

صفر العشاء الناقة التى اتت عابها عشرة اشهر من وقت ارسال الفحل فيها والرخصاء العرق فى اثر الحمى (ولفظى)  
 ٩ قوله (وخشاء الخشاء العظم الناقى خلف الاذن وقال الجوهري اصله الخششاء على فعلاء فادغم ونظيره القوباء اصله القوباء  
 بالتحريك فسكنت استثقالا للحركة على الواو لان فعلاء بالتسكين ليس من ابنتهم ٣ قوله (كطباقاء جل طباقاء الذى  
 لا يضرب والطباقاء من الرجال العبي ٣ قوله (كعقرباء) العقرب يؤنث والانثى عقربة وعقرباء ممدود غير منصرف  
 والمذكر عقربان ٥ قوله (كقريناء) قريناء ممدود بغير تنوين لضرب من التمر وهو اطيب التمر بسر الكزكاء منبت  
 ذنب الطائر ٦ كعبوراء) العير الحمار الوحشى والاهلى ايضا والانثى ه



ه عيرة والجمع اعيارو  
معيوراء وعيورة

ولفظي فالحقيقي بازائه ذكر في الحيوان كامرأة رناقة واللفظي بخلافه كظلمة  
وعين ( انما قال في الحيوان لثلا ينقض بنحو الانثى من النحل فان بازائه ذكرا منها  
وتأنيته غير حقيقي اذ نقول اشترى نحلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة  
ونفساء وحبل وبلا علامة كأنان وعناق ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان  
كان اولي اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لاذكر لها من حيث التجوز العقلي ( قوله  
واللفظي بخلافه ) اي الذي ليس بازائه ذكر في الحيوان كظلمة وعين وقد يكون  
اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وجماعة ذكر اذ ليس بازائه ذكر فيجوز ان يقول  
٧ غردت جماعة ذكر وعندي ثلاث من البسط ذكور فيجوز ان يكون النملة في قوله  
تعالى ﴿ قالت نملة ﴾ ذكر او اعتبر لفظه فان ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم  
للمذكر الحقيقي الذي فيه علامة التأنيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين  
وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم ولعل السر في اعتبار التأنيث في منع صرفه  
لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تأنيته في غيره ويتعدى  
اليه ذلك واما منع الصرف فخالة تختص به لا بغيره ( واذا كان المؤنث اللفظي حقيقي  
التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير به اليه التذكير والتأنيث نحو  
عندي من الذكور جماعة حسنة وحسن قال ٨ طرفه \* كسامعتي شاة بحومل مفرد  
\* ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقال صاح دجاجة  
انثى على انك الغيت تأنيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لالتأنيث لانك وان الغيتها  
يبقى التأنيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء \* قوله ( واذا اسند  
اليه الفعل فالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر  
السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام  
فعلت وفعلن ) قوله ( اذا اسند الفعل ) اي الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان  
مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا فذلك الفعل وشبهه مع التاء للايدان  
من اول الامر بتأنيث الفاعل ( قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ) انما قال ظاهر  
احترازا عن المضمرة وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تأنيث المسند اليهما واجب  
على بعض الوجوه كما يجيء \* ثم اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة بالالف والتاء  
او جمع التذكير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمع فسيجيئ  
حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمرة والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل  
برافعه او لا فالأغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق علامة التأنيث برافعه  
نحو ضربت هند وضربت الهندان وضرب الهندات ( وحكى سيبويه عن بعض  
العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكر المبرد ولاوجه لانكار  
ماحكي سيبويه مع ثقته وامانه وان كان الرفع نعم وبئس فكل واحد من الحذف  
والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة لمشا بهتمها للحرف بعدم التصرف  
ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحقه الضمائر

٧ قوله ( وفعلاء كقر  
فضاء آهذه النسخة صحيحة  
اذا جعل خنفساء بفتح الفاء  
لثلا تكرر المثال فتأمل  
٧ الغار دالتحريك الطريب  
في الصوت ٨ قوله ( قال  
طرفة كسامعتي شاة آه اوله  
مؤلتان تعرف النعق فيهما  
يصنف اذني ناقته بالحدة  
والانتصاب اي محدد تان  
والتأليل التحديد كاذني  
شاة وحشية وحومل واد  
والمفرد الفردي



في نحو قوله تعالى ﴿ اسمع بهم وابصر ﴾ لكون الفعلين غير متصرفين وايضا لزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ماجأتني من امرأة وكفت يهند فليس انجرار الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرورين بالمفعولية ( وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الاهد فالا جود ترك التاء في الرفع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بالا او نقول المسند اليه هو الاعم المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كاذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الانحوا قامت اليوم امرأة فاللاحق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما اغتفر لطول الكلام ولكون الايتان بالعلامة اذن وعدا بالشيء مع تأخير الموعود ( وان كان الظاهر غير حقيقي التأنيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فاللاحق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى ﴿ فمن جاءه موعظة من ربه ﴾ هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى ( واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التأنيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت بالضرورة الشعر نحو قوله ﴿ فلا مزنة ودقت ودقها ﴾ ولا ارض اقبل ابقالها ﴿ على تأويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه بجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه ( واما الجمعان المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير او التأنيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير او التأنيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينات والجيلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة من الرفع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال او النساء او الزينات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما يعتبروا التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النسوة لان المجازي الطارئي ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما يبطل التثنية التذكير الحقيقي في رجلان ولا التأنيث الحقيقي في الهندان ولم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك المفرد ذو العلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفاء كما في الجليلات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حل عليه ما التاء فيه مقدر فلا يظهر فيه التغير كالزينات والهندات لان المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان تأنيث نحو الزينات مجازي قول الحماسي



٢ قوله (تخب) اي تعد  
وسراعا  
٣ قوله (الغبيط) الغبيط  
اسم وادومنه صحراء الغبيط  
٤ قوله (درادقه آه) يقال  
لصغار الابل دردق قال  
الاصمعي الدردق الصغار  
من كل شئ والجمع الدرادق

٥ لاصالتهم لغير نسخته

٦ قوله (انتموا آه) هكذا  
في النسخ باثبات الالف  
في الخط

٢ قوله (مجفل اجفل القوم)  
اي هر بواضرعين

حلفت بهدى مشعركراته \* ٢ تخب بصحراء ٣ الغبيط ٤ درادقه \* وحكم البنين  
حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال \* لو كنت من مازن  
لم تستبح ابي \* بنوا اللقيطة من ذهل بن شيبانا \* وكذا حكم المجموع بالواو والنون  
المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف  
والتاء كما يجي \* فالواو والنون فيه عوض من الالف والتاء ويساوي التاء في الزوم وعدمه  
تاء مضارع الغائبة ونون التانيث الحرفية في نحو \* يعصرن السسليط اقاربه \* فظهر  
بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي  
( واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى آخر الباب فنقول ضمير  
الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين اولا والعاقلون اما بالواو والنون اولا فضمير العاقلين  
بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قلت لبقاء لفظ المذكر  
الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون لان اصل مايزاد حروف الين  
والالف اخذه المثني والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التي  
في الجمع وكانت الواو لاصالته في الجمع بالعاقلين اولى ٥ لاصالته بغير العاقلين وصارت  
الياء للواحد المؤنث في تفعلين وافعلين فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شئ  
فيجي \* بالنون لمناسبة بين الواو وبينهما في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما  
واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو  
الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى طرأان معنى الجماعة على اللفظ ( واما  
غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجيلات ومؤنث يعقل كالنسوة  
والزينات ومؤنث لا يعقل كالنخل والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد  
المؤنث الغائب بتأويل الجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم  
ان النون موضوع له فنقول الايام والجيلات والنساء والزينات والدور والغرفات  
فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضمائر على  
اختلافها تقول في المرفوع المنفصل اتم وانتم وهم وهن وفي المنصوب المتصل  
ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم اياكن اياهم  
اياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل ٦ انتموا وضربكموا واياكموا ولكموا  
واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجزى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث  
وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجزى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت  
النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن ( واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالابل  
والخيل والغنم فخاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره  
وتأنيثه كالركب قال \* مع الصبح ركب من احاطة ٢ مجفل \* فهو كاسم الجنس نحو  
مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا والله اعلم \* قوله  
( المثني ما لحق آخره الف اوياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله  
من جنسه ) يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع  
صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهياتها



مختلفة كالأبيضين لانسان و فرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى  
 الماهيتين بل الى صفتيهما التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض  
 لافراس وسواء كان الوضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل  
 واحد من الواضعين في وضع لفظه زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك  
 المسمى اى مهية كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد انسان وسمى به فرس  
 فالعجز في الموضوعين الى شئ واحد كما في الابيضين ونحوه وهو كون تلك الذات متميزة  
 عن غيرها بهذا الاسم ( وهذا الذى ذهب اليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح  
 النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا  
 وان اشترك فيه كثيرون جنسا ) وعند المصنف تردد في جواز ثنية الاسم المشترك  
 وجعله باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرمان للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص  
 الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم  
 مع الاستقراء وجوزوه على الشذوذ في شرح المفصل ( وذهب الجزولى والاندلسي  
 وابن مالك الى جواز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم  
 يعتبرون في الثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب  
 الشافعي رحمه الله وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء  
 حكمها كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تم  
 في جميع مدلولاتها المختلفة كالتقاط العموم سواء ولا يصح ان يستدل بثنية العلم وجمعه  
 على صحة ثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته كنسبة  
 المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لابوضع واحد اما عند  
 المصنف فلانه يشترط في الثنية والجمع ٤ كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع  
 واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر ( واما عند غيره  
 فقال المصنف ولو سلم ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما  
 فرق وذلك ان المشترك له اجناس يؤخذ احادها فثني ويجمع كالقرءين للطهرين  
 والقروء للطهار فلوثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم  
 جنس يؤخذ احاده فثني ويجمع حتى اذا ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث  
 اللبس ( وقد ثني ويجمع غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد ان يجعل متفقي اللفظ  
 بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابهما حتى كأنهما شخص واحد شئ كتمائل ابي بكر  
 وعمر رضی الله عنهما فقالوا العمران وكذا القمران والحسانان ) وينبغي ان يغلب الاخف  
 لفظا كما في العمرين والحسين لان المراد بالتغليب التخليف فيختار ما هو ابلغ في الخفة ٦ وان  
 كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالعمرين في الشمس  
 والهمر ولزوم الالف في المثني في الاحوال لغة بني الحرث بن كعب قال \* احب منك الانف  
 والعينانا ٧ وقال \* ان اباها و ابا اباها \* قد بلغا في المجد غاياتها \* وقيل ان قوله تعالى  
 ﴿ ان هذان لساحران ﴾ على هذه اللغة وقبح نون الثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله

٣ فيه اشتباه العارض  
 بالمعروض فان الموضوع له  
 في كل وضع خصوصية  
 الذات المشخصة لا كونها  
 متميزة بهذا الاسم فان هذا  
 المعنى لازم خارج عن  
 الموضوع له كما لا يخفى على  
 من له دربة في ادراك المعاني  
 وتميز بعضها عن بعض ولا  
 فرق بين العلم المشترك بين  
 اشخاص كثيرة وبين سائر  
 المشتركات بين المعاني الكلية  
 ٤ قد عرفت ان المفردات  
 ليست بمعنى واحد في  
 الاعلام ايضا

٦ الا ان يكون احدهما  
 مذكرا والاخر مؤنثا فانه  
 يغلب المذكر كالعمرين وقد  
 ذكرنا الاختلاف في الالف  
 والياء والنون وفي واو  
 الجمع وبابه في اول الكتاب  
 ولزوم الالف آه نسخته

٧ اخره ومتميزين اشبهها  
 ظيانا \*



٨ قوله (ضنك كلاهما  
ذواشرومحك) الضنك  
الضيق والامر شدة المرح  
والمحك البلجاجة وتماحك  
الخصمان

٩ قوله (ذبحت) والذبح  
الشق ذبحت اى فنقت  
وشققت وقحمت والسك  
نوع من الطيب

٢ من دون ضرورة  
٣ ميا نسخة

٤ الا ان كلام لم يحتاج الى  
علامة الجمع اذ لا يلتبس  
بالمفرد لانه لم يوضع له  
واحتياج المجموع الى  
العلامة لوقوع ما لحقته  
على المفرد ايضا وليس  
كل لفظ مفرد يطلق  
نسخه

٥ بلفظ صالح بالوضع  
وهذا الاخير نسخة  
٦ من غير ان يوضع للمفرد  
نسخه

٢ ما قال في بناء المثني  
والمجموع بالواو والنون  
فيها نسخة

يارب خالك من عرينه \* لا تنقضى فسوته شهرينه \* شهرى ربيع وجادينه \* وقرى \*  
في الفعل ايضا في الشواذ \* اعداننى \* وقد يضم نون المثني وقرى في الشواذ في الفعل ايضا  
\* ترزقانه \* قيل اصل المثني والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المعنطر قال  
\* ليث وليث في محل ٨ ضنك \* كلاهما ذواشرومحك \* وقال \* كأن بين فكها والفك  
\* فأرة مسك ٩ ذبحت في سك \* وقد يحى العطف نثرا في الشذوذ ١ (واما اذا قصد  
التكثير كما في قوله \* اوعد قبر وقبر كان اكرمهم \* بيتا وابعدهم عن منزل الذأم \* او فصل  
بينهما بفصل ظاهر نحو جاءنى رجل طويل ورجل قصير او بفصل بمقدر نحو قولك  
جاءنى رجل فاكرمت الرجل والرجل الذى ضربته اى الرجل الجائى والرجل الذى  
ضربته فيجوز العطف كما رأيت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف  
كقوله تعالى \* صفاصفا \* و \* دكا دكا \* وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تعالى  
\* ثم ارجع البصر كرتين \* وقولهم لبيك وسعديك (ومذهب الزجاج ان المثني والمجموع  
مبينان لتضمنها واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما اعرابا عنده بل كل واحد  
صيغة مستأنفة كقيل في اللذان وهذان هندغيره وليس بشئ \* لانه لم يحذف المعطوف في  
نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبنى اما في المثني والمجموع فقد  
حذف المعطوف مع حرف العطف لوسلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف  
العطف (فان قال بل المفرد الذى لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف  
لوقوعه على الشيتين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واو واحدة وعلامة  
الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من لهزمة الاستفهام او ان الشرطية (قلنا بل  
اهدر معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان ذلك وجعل المفرد في المثني واقعا على شيتين بلفظ واحد  
لاعلى وجه العطف كلفظ كلا سواء الا ان كلام يقع على المفرد فلم يحتاج الى علامة المثني بخلاف  
زيدفانه احتاج عند التثنية الى علامتها لثلا يلتبس بالواحد وكذا تقول جعل المفرد في  
المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل ٤ فاحتج الى علامة الجمع رفعا للباس  
(فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذى اجزاء متضمنا لواو العطف والاوجب  
بناء عشرة وخسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نفوك ووقوع  
اللفظ على الجزئين المتساين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على  
وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءنى زيد وعمروا ومقدر كجاءنى خمسة عشر وذلك  
اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا  
على ضربين اما ان يوضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ المثني والمجموع  
او توضع للمجموع ٦ اولا ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد  
الى العشرة (ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ٢  
ذكر فيهما ايضا \* قوله (والمقصود ان كان الفه عن واو وهو ثلاثى قلبت واووا الا  
فالياء والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتأنيث قلبت واوا والا فالوجهان)



٣ من ان تقليا الفالان الواو والياء اذا تحركتا مع انفتاح ما قبلهما لم تقليا الفا اذا كان بعدهما الف كغزواو رميا وغليان  
وتزوان كإيجي في التصريف ان شاء الله تعالى نسخه ٤ كتي وبلي ١٧٤ منه ٥ قوله ( فان سمع فيها

يعنى بالمقصود ما آخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمى مقصورا  
لانه ضد الممدود اولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واوى  
عوضا عن واو وهو ثلاثى اى المقصور ثلاثى قلبت واوا \* اعلم ان الكلمة قد يلحقها  
التغيير عند التثنية فتعرض المصنف لذكر ذلك وهو في ثلثة انواع المقصور والممدود  
والمحذوف آخره اعتبارا فالمقصود ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله  
ولم يحذف للساكنين لثلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل  
سلبت الواو والياء ٣ ولم يقبل الفا لثلا يعاد الى ما فر منه وانما جازرد الواوى من الثلاثى  
الى اصله دون الواوى مما فوه خلفه الثلاثى فلم يستقل معه الواو ( وان كانت الالف  
الثالثة اصلا غير منقلبة عن شىء كتي وعلى الى واذا اعلاما فان الالف فى الاسماء العريقة  
البناء اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع فى متمكن ٤ الاصل ولم يعرف اصلها  
فان سمع فيها الامالة ٥ ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب  
قلبها ياء ٦ وان لم تسمع ٧ فالواو اولى لانه اكثر ٨ ( وقال بعضهم بل الياء ٩ فى النوعين  
اولى سمعت الامالة اولا لكونها اخف من الواو ( وقال الكسائى ان كانت الالف  
الثالثة المنقلبة عن الواو فى كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالبوا وجب  
قلبها ياء لثلا تتناقل الكلمة بالواو فى العجز مع الضمة او الكسرة فى الصدر فيمثل ٢ مثل  
هذه الالف ويكتبها ياء وعموم قلب كل ثلثة اصلها واوا واشهر ( قوله والافبا لياء )  
اى وان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثلثا وعن واو ٣ وذلك اما بان يكون ثلثا عن ياء  
كالفتى والرحى ٤ اوزائدا على الثلثة عن واو كالاعلى والمصطفى والمستصفي او عن ياء  
كالمرمى والمرتمى ٥ والمستصقي اوزائدا على الثلثة زائدا للتأنيث كالحلبى ٦ والقصيرى  
والخليفى اولالحاق كالارطى والجنطى اولالتكثير كلقبعثرى والكمثرى ( وقد يحذف  
الالف الزائدة خامسة فصاعدا فى التثنية والجمع بالالف والتاء ٧ كما فى زبعرى وقبعثرى  
ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل ٨ مذروان لامذريان لانهم انما يقبلون  
الالف الثابتة فى المفرد ياء عند التثنية وهنالمثبت الف قط حتى تقلب ياء اذ هو مثنى  
لم يستعمل واحده ( قوله وان كان ممدودا الى آخره ) الممدود على اربعة اضرب لان  
الهمزة امامبدلة من الف التأنيث كحمراء اولالحاق ٩ كعلباء او منقلبة عن واو اوياء  
اصلية ككساء ورداء ٢ او اصلية كقراء ٣ لجيد القراءة فالتى للتأنيث تقلب فى الاشهر  
واوا اما القلب فلكونها زيادة محضة فهى بالابدال الذى هو اخوا الحذف اولى من غيرها  
مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بين الفين فبالغوا فى الهرب من  
اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربتين  
فى الثقل وربما صححت فقيل جراء ان ( وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو جريان

الامالة ) كخسا بمعنى فرد  
٦ كتيان وبلبان  
٧ قوله ( فالواو اولى )  
كالوان ولدوان وعلوان  
واذوان وخسوان  
٨ ورأى بعضهم ان قلب  
الاصل والمجهولة ياء اولى  
سمع فيها الامالة اولالانها  
نسخه

٩ قوله ( فى النوعين ) الاصلى  
والمجهول  
٢ الكسائى  
٣ فالياء ظ  
٤ اورابعا فصاعد اما  
عن واو كالمغزى والمصطفى  
نسخه

٥ والمسترمى اورابعا فما  
فوقه زائدا نسخ  
٦ قوله ( والقصيرى آه )  
القصيرى الضلع التى تلى  
الشاكلة والقصيرى ايضا  
افعى

٧ قوله ( كما فى زبعرى )  
قال الفراء الزبعرى السئ  
اخلق ومنه سمي الرجل  
وقال ابو عبيدة هو الرجل  
كثير شعر الوجه والحاجبين  
والحيين وحمل زبعرى  
كذلك

٨ المذروان من القوس

الموضعان اللذان يقع عليهما الوتر من اعلى واسفل ولاواحد لهما ٩ العلباء عصب العنق ( والاعراف ) ٢ اصله  
كساو ورد اى ٣ وقد يكون القراء جمعا لقارىء



٤ وائمة موقع اسل فقببها  
الى الاصلية بعيدة نسخته  
٥ يقال عقلت البعير بشاين  
اذا عقلت يديه جميعا بحبل  
او بطريق حبل  
٦ بل وحب قلب الواو ميا  
في التنية كافي الافراد تقول  
فالك كالتفم نسخته ٧ اصل  
ثم فوه والجمع افواه واصل  
ذوذوى مثل عصى  
٨ مفردة ومشاو ومجموعه  
نسخه  
٩ واما او فوان فانه وان كان  
ما مؤن عليه من التنوين لكن  
يرد عليه فيها شبه التنوين وبديله  
اعنى النون وهى وان لم توجب  
حذف واوه لكن المهول  
يفزه شبه هائلة اما في حال  
الاضافة فهو في غاية الامن  
من التنوين ومن عوضه  
فذلك تبقى الواو فيها ولم يبق  
في حال التنية وقد جاء نسخته  
٣ قوله (رجام) الرجاء جمع  
الرجة وهى الحجارة الخشام  
٣ قوله (محمل) اسم رجل تمامه  
قد تمنعانك منهما ان تمضما  
وروى قد تمنعانك ان يضام  
ويضهدا الضيم الظلم  
والضهد القهر  
٤ لى يعلم السجاع منا لان دم  
بحرى ودم الجبان يسمد بزعمهم  
٥ ولا يلزم على ذلك بديان  
مع ان يداسا كنة العين لان  
ذلك مثنى بدى وهى لغة  
في بدلت نسخته

والاعرف في الاصلية بقاؤها في التنية همزة (وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها  
واوا نحو قران وان) واما التي للاخلاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فيحوز قلبهما  
واوا وبقاؤهما همزة لان عين همزتها ليست باصلية فشابته همزة حراء واحداهما منقلبة  
عن اصلية والاخرى عن واو اوياء ملحقة بالاصل فشابته همزة قراء الا ان ابدال  
الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل ٤ هى عوض  
من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة (واما المبدلة من اصل فتصححها اولى  
من ابدالها القرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد قلب المبدلة من اصل ياء ولا يقاس  
عليه خلافا للكسائى وانما صححوها ثانيا بين لانهم انما يقبلون الواو والياء المتطرفه بعد الالف  
الزائدة همزة كافي كساء ورداء ثم في التنية امان يصححوها همزة او يقبلوها واوهنالم يتطرف  
الياء حتى تقلب همزة اذ لم يستعمل واحدنا يان ٥ فالالف والنون ههنا لازمان كافي مذروان  
فثان يان كساقية وعمايه وجاء حذف زائدتى التانيث اذا كلمنا فوق الاربعة نحو قاصمان  
وخنفسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين (واما ما حذف آخره اعتباطا فان كان  
المحذوف رد في الاضافة وحب رده في التنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير  
تقول ابوان واخوان وحيوان وهنوان وربما قيل ابان واخان واما فوك فلم ترد اللام  
في التنية للم يرد في الاضافة ٦ وانما يثنى بقلب واوه ميا كافي الافراد نحو فان وانما  
لم يقل ٧ فوان كاقيل ذوامال لان ذولا زم الاضافة ٨ بخلاف فم فواوه متحصن من الحذف  
لامنه من التنوين فاجرى مثنى كل منهما مجرى ٩ مفردة لعروض التنية وقد جاء في الشعر  
فوان قال \* هما نقتا في في من فويهما \* على الناجح العاوى اشد ٢ رجام \* فليل هو جمع  
بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو ما اعتمب على لامة الواو والهاء كسنية  
وسنية فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فيان وهو ابعودر دلام ذات في التنية لالام ذوقالوا  
ذواتا مال وقد جاء ايضا ذابا مال وهو قليل (واما نحو غدو يدوم مالم يرد لامة في الاضافة  
فلا يرد ايضا في التنية يقال دمان ويدان واما يديان قال \* يديان يعضاوان عند ٣ محمل \*  
فعلى لغة من قال في المفرد يدى كرحى وقد جاء دميان دموان قال \* فلو انا على حجر  
ذبحنا \* ٤ جرى الدميان بالخبر اليقين \* قال الجوهري لامة واو وانما قالوا دمي يدمى  
كرضى يرضى من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر فديان شاذ عنده (قال  
سيويه هوسا كن العين لجمعه على دماء ودمى كظباء وظبى ودلاء ودلى ولو كان كقفاء  
لم يجمع على ذلك فديان او دموان عنده مثنى دمي لانه لغة في دم ومثنى دم دمان فقط  
وقال المبرد اصله فعل متحرك العين ولامه ياء فدموان شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه  
تثنيته على دميان قال الاترى ان الشاعر لما اضطر اخرجته على اصله في قوله \* فلسنا على  
الاعقاب تدمى كلومنا \* ولكن على اقدامنا يقطر الدما \* ٥ قال فان قيل قد جاء يديان  
كدميان مع ان يداسا كنة العين اتفاقا ( فالجواب انه مثنى يدى وهى لغة في يد لامتنى بدقلت  
ولسيويه ايضا ان يقول دمالغة في دم كيدى في يدوا المشهور ان يدا في الاصل سا كن



٦ سار بات نسخته ٢ قائله  
 تأبط شرا ٣ الخطه الامر  
 والقصة ٤ الرجفة الزلزلة  
 والرجقان الاضطراب  
 ٥ الرانة اسفل الالية و طرفها  
 الذى بلى الارض من الانسان  
 اذ كان قائما واستطير اى  
 ذعر و افزع واستطار الفجر  
 وغيره انشتر واستطير  
 الشئ اى طير

٦ فيهما انهما لما كانا مفردا كل  
 واحد منهما لا تفردا احدهما  
 عن صاحبه صار المفردان  
 كفرد وكان اللفظ الدال  
 عليهما كلفظ دال على مفرد اى  
 موضوعا وضعا اول مع  
 الالف والنون فصار خصيان  
 واليان موضوعين وضعا اول  
 لاعلى التثنية كذرون  
 ولم يستعمل مفرد هما  
 واما خصية والية فليستا  
 بمفرد بهما بل مفردا هما حصى  
 والى فى التقدير وقيل نسخته  
 ٧ ارتج اضطرب والرتب  
 بالضم ساكنة الطاء الكلاء  
 والرطبة بالفتح القضب خاصة  
 مادام رطبا والرطب سقاء اللبن  
 ٩ حياك الله اى ملكك وهى  
 كلمة تحية

٢ فى مثل هذه اللفظة التى هى  
 اكثر استعمالا من مثل هذه  
 المعنوية اجتماع تثنيين فيما  
 تأكد اتصالهما نسخته

العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الاثبت ولم يستبعد السير فى ان يكون اصل  
 يدفعل متحرك العين كقوله \* يارب ٦ سار سار ماتوسدا \* الاذراع العبس او كف اليدا  
 \* فاما احذف لانه لعله موجبة فهو امام مقصور منون وقد ذكرناه واما مقوص كذلك  
 ولا يحذف الياء فى تثنية المقوص مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه واجب الفتح  
 مع ذلك الساكن فلا يلتقى ساكنان كالم يلتقى مع التنوين فى حال النصب نحو رأيت قاضيا  
 تقول رأيت قاضيان وقاضيين \* قوله ( ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث  
 فى خصيان واليان ) انما يحذف النون فى الاضافة لما مر فى اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة  
 وقد يسقط للضرورة كقوله \* ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١



٣ وقد جمع بين اللغتين من قال ظهرهما مثل ظهور الترسين \* فان فرق المتضمنان بالعطف  
اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعرو ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر  
المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزئي المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس  
نحو لقيت غلامى الزيدين فتثنية المضاف واجبة وان امن جازجه قياسا وفاقا للفراء ويونس  
خلاف لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو وضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين  
الارحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا بمالفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ  
والمعنى نحو تفوسكما عجبتانى وعجبتنى وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك (وقد يقع المفرد  
موقع المثني فيما ٤ يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين والعينين تقول عيني لاتمام اى عيناى  
وقريب منه قوله \* وعيناى فى روض من الحسن ترتع \* وقد يقع المفرد موقع الجمع  
كقوله تعالى \* ويكونون عليهم ضدا \* وقوله تعالى \* وهم لكم عدو \* وذلك لجعلهم  
كذات واحدة فى الاجتماع والترافد كقوله صلى الله عليه وسلم \* المؤمنون كنفس  
واحدة \* ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله \* كما وفى بعض بطونكم تعفوا \* فان زمانكم زمن  
خبيص \* وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تعالى \* القيا فى جهنم \* اما على تأويل التيق الق  
اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التى بينهما وبمثله فسر قوله تعالى \* رب  
ارجعون \* اى ارجعنى ارجعنى واما لان اكثر الرقعة ثلثة فكل واحد منهم  
يخطب صاحبه فى الاغلب فيخطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنى لترن السنتم عليه  
وقد يقدر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحده او مثناه نحو قولهم جب مذاكير  
وبعير ٤ اصهب العثانين وقطع الله خصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى  
على تأويل فرقتين قال \* لنا بلان فيهما ما علمتم \* وقال \* لاصبح الحى اوبادا ٥ ولم يجدا \* عند  
التفرق فى الهجاء ٦ جالين \* ولا يجوز لنا مساجدان \* قوله (الجموع مادل على آحاد  
مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما فتحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح ونحو فلك  
٧ جمع) قوله (مادل على آحاد) يشمل الجموع وغيره من اسم الجنس كتمر ونخل واسم  
الجمع كرهط ونفرو العدد كثلثة وعشرة (وه معنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما)  
اى تقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها مع تغيير ما  
فى تلك الحروف اما تغيير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحرف كمسلمون او بالحركة  
كاسد فى اسد او بهما كرجال وغرف والتغيير المقدر كهبجان وفلك فقوله بتغيير ما  
اى مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفردة اى كاشة مع تغيير ما ودخل فى قوله بتغيير ما  
جمعا السلامة لان الواو والنون فى آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت  
الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى (وخرج بقوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما  
اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على آحاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد  
بان اخذت حروف مفردها وغيرت تغييرا مابل احادها الفساض من غير لفظها كبعير  
وشاة) فان قيل فتحو ركب فى ركب وطلب فى طالب وجامل وباقر فى ٨ جل وبقر



داخل فيه اذ آحادها من انمظها كإرأيت اخذ راكب مثلا وغيرت حروفه فصار ركب  
 (قلت ليس راكب بمفرد ركب وان اتفق اشترى كهما في الحروف الاصلية وانما قلنا  
 ذلك لانها لو كانت جوعا لهذه الآحاد لم تكن جوعا قلة لان اوزانها محصورة كما يجيء بل جوع  
 كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى الواحد كما يجيء في باب التصغير وهذه لا ترد  
 نحو ركب وجوعل وايضا لو كانت جوعا لردت في النسب الى آحادها ولم يقل ركبى  
 وجاملى وايضا لو كانت جوعا لم يجز عود الضمير الواحد اليها قال \* لها جامل لا بهدا  
 الليل ساهره \* وقال \* مع الصبح ركب من ٩ احاطة مجفل \* ويخرج ايضا اسم الجنس اى الذى  
 يكون الفرق بينه وبين مفردة اما بالتاء نحو تمر وتمر اوبالاء نحو رومى وروم وذلك لانها  
 لا تادل على آحاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لمافيه الماهية المعينة سواء كان واحدا  
 او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغيير حروف مفردة (٢) فان قيل  
 اليس آحاده اخذت وغيرت حروفها بحذف التاء اوالياء (قلت ليس ذواته ولا ذوالياء  
 مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع وتزيد عليه ان اسم الجنس  
 يقع على القليل والكثير فيقع التمرة والتمرين والتمرات وكذا الروم فان اكلت  
 تمره او تمرتين وعاملت روميا اورو ميين جازلك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم  
 ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض اسماء  
 الاجناس مما ٣ اشتد في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال  
 لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كجامل  
 وبارق وركب جمع خلافا لسيوبه وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم  
 جمع كبارق وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع ٤ والا فلا واسم الجمع واسم الجنس  
 اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل وتراب وانما لم يجيء  
 لمثل تراب واخل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز) والفرق  
 بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشترائهما في انهما ليسا على اوزان جوع التكسير  
 لان الخاصة بالجمع كفعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع  
 لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس  
 وبينه فيما له واحد متميز اما بالياء اوالياء بخلاف اسم الجمع (فان قيل فقد خرج بقولك  
 مقصودة بحروف مفردة بعض الجموع ايضا اعنى جمع الواحد المقدر ٦ نحو عبايد  
 وعبايد بمعنى الفرق ونسوة في جمع امرأة فينبغى ايضا ان يكون من اسماء الجموع  
 كابل وغنم) قلت ان اسماء الجموع كما مر هي المايدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع  
 الخاصة بالجمع والمشهورة فيه ونحو عبايد وعبايد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة  
 مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل  
 كعباد وعبود ونساء ٦ كغلام وغلمة فكان له مفردا غير تغييرا (وقد اخلق بجمع  
 الواحد المقدر نحو منا كير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابهة في جمع شبه

٩ احاطة كاسامة ابو قبيلة  
 اجفل القوم اى هر بوا  
 مسرعين

٢ فان قيل كيف يخرج  
 ودلالته على الآحاد بان  
 اخذت آحاده وغيرت

٣ اشهر

٤ فتحوا بل عنده مفرد  
 نسخته

٥ قوله (عبايد) العبايد  
 الفرق من الناس الذاهبون  
 فى كل وجه وكذا العبايد  
 وتقول صار القوم عبايد  
 وعبايد والنسبة اليه عبايدى  
 قال سيوبه لا واحد له  
 وواحد فليل او فعلول  
 او فعلال فى القياس  
 ٦ كما يقال غلام نسخته



وان كان لها واحد من لفظها للم يكن قياسيا فكان واحدها مذكورا ومذكر ومحسن  
ومشبه وكذا احاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في جمع الحديث فليس جمع ٧  
الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطفيف الرذل حوشي صلى الله عليه وسلم عن مثله  
( وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الاصل مصدرا وصف به يعرف  
كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف  
النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثنى للاختلاف النوعين فهو جمع مقدر  
تغييره كهبان بمعنى الابيض وكالفلك ٨ والدلاص تقول في التثنية هبجان وفلكان  
ودلاصان فهبجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال  
وخضر الحركات والحرف الزيدغير حركات الواحد وحرفه تقديرا ( واما الوصف  
الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع  
ولا يؤنث قال الله تعالى ﴿ حديث ضيف ابراهيم المكرمين ﴾ وقال ﴿ نبؤ الخضم اذ تسورا  
المحراب ﴾ ويجوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال  
عدول واما اثناء التأنيث فلا يلحقه لانها لا تلحق من الصفات الاما وضع وصفوا اما قوله تعالى  
﴿ وهم لكم عدو ﴾ وقوله ويكونون عليهم ضدا ﴿ فليس باسم ٩ الجنس اذ يقال عدوان  
وعدوان للاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع كهبان لانهما ليسا على  
وزن الجمع ولا اسمي جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولانما هو في الاصل مصدر  
اذ لم يستملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل ﴿ قوله ( وهو  
صحيح ومكسر الصحيح لمذكر وهؤنث المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها اوياء  
مكسور ما قبلها ٢ ونون مفتوحة لتدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء قبلها  
كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف وبقى ما قبلها مفتوحا  
مثل مصطفون ) قيل قد يكسر نون الجمع ضرورة كما قال ﴿ عرفنا جعفر اوبنى رياح  
﴿ وانكرنا ٣ زعانف آخرين ﴾ ويمكن ان يكون جعل النون منقلب الاعراب اى  
زعانف قوم آخرين ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا اولا وقد  
مضى حكم الصحيح ( والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فها هو غير  
ذلك في حكم الصحيح كظبيون ودلوون في العناقل المسمى بظبي ودلو والمنقوص  
تحذف ياءه وذلك لانها تنضم قبل الواو وتنكسر قبل الياء والضم والكسر مستقلان  
على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاءني القاضي مررت بالقاضي وهذه الياء مع  
واو الجمع وياؤه في حكم الطرف لعدم لزومها فحذفها فالتقى ساكنان فحذف اولهما كما  
هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها للضمة  
كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها لتعسر النطق بها ولو قلبت  
الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر ( فان قيل فكذا في نحو  
مسلمى قلت ذلك لياء الاضافة التي هي على اشرف الزوال واما في حال النصب والجر  
فحذفت الياء وبقى الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص

٧ الاحدوثة ما يتحدث به  
ورجل حدث ملوك بكسر  
الحاء اذا كان صاحب حديثهم  
وسمهم  
٨ قوله ( والدلاص آه )  
الدليص والدلاص اللين  
البراق يقال درع دلاص  
وادرع دلاص ٩ الجمع بل  
واحد اطلق على الجمع لترافد  
الجماعة في العداوة والضدية  
حتى كأنهم يد واحدة وشخص  
واحد نسخه ٢ وليس لنون  
مفتوحة دخل في تفرع  
ليدل لكن ذكر على سبيل  
التبعية لانها في حكم الحركة  
٣ قوله ( زعانف ) الزعنفه  
بالكسر القصير واصل  
الزعانف اطراف الاديم  
واكارعه  
٣ يقال اجتمع الضميم  
والزعانف وهم الادعياء  
والزعانف وهم الادعياء  
وهي في الاصل اطراف  
الاديم واجتمع السمك



مفتوحين بعد قححه وبعد هما الف ومثل هذا الثقل عندهم محتمل فلا يقلب الواو والياء الفا في نحو عزوان والزوان والغليان خلفه الكلمة بالالف بعد الواو والياء المفتوحة واما الياء الساكنة في نحو عصوين وقين فاصله الالف لما ذكرنا في اول الكتاب واما الجمع فلانه لو قلب الفه واوا اويا. كما في المثني لوقع الواو والياء المضمومتان او المكسورتان بعد قححه ومثل هذا لثقل لا يحتمل وكان يجب قلب الواو والياء مرة اخرى الى الالف فحذفت الالف بلا قلب للساكنين وبقي ما قبل الالف على قححه اذ لا ضرورة ملجئة الى ضمها او كسرها لان الواو والياء لا يستقلان بعد الفتح وايضا لوضمها او كسر لالتبس المقصود في الجمع بالنقوص والكوفيون نسخة

٦ السبروت من الارض القفرو الشيء القليل ورجل سبروت اي فقير ٢ ان هذين العذرين من ابرد الاعذار نسخة

٣ نصر بالصاد المهملة من قولهم نصرت الارض اي سقيت وغيثت وقد روى بالضا المعجمة ٤ طلحة الطلحة

طلحة بن عبيد الله بن خلف الخزاعي ع

في المثني ٤ لانها تنفتح كما ذكرنا قبل الف المثني وياهه والفتحة لا تستثقل على الياء كما في رأيت القاضي (وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلت في المثني مع التقاء الساكنين فيه ايضا كون او لهما حرف مداما لانه لو حذفت في المثني ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاء اعلا اخوتك بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلوا اخوتك واعليهم فلا يلبس به ٥ واما لان قححة الواو والياء قبل الالف او الياء في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمتهما او كسرتهما قبل الواو والياء ومن ثمه لا ترى في الطرف نحو غزوت ورميت كاترى في نحو نزوان وغليان فاذا لم يأت ذلك في الطرف مع كون الواو المضمومة في نحو غزوت والياء المكسورة في رميت في حكم الوسط لازوم الواو والياء بعدهما كما في ٦ سبروت وعفريت فاطنك بنحوا علون واهلين مع عدم لزوم واو الجمع وياهه بل يجيء مثله في الوسط نحو قول وطويل وغبور وبيع (والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها \* قوله (وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل وان كان صفة فذكر يعقل وان لا يكون افعال فعلاء مثل اجر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا بناء تأنيث مثل علامة) قوله شرطه اي شرط الجمع المذكر السالم اذا كان اسما اي غير صفة (قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحتها معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر لغير جمع المذكر او ليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير ولا شك ٢ في برودة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمعه على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة ان خرج بقوله فذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا (وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده \* واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيان احدهما التجرد عن تاء التأنيث ولا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلحون قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحزات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقه الالف والتاء (والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فتحو قوله \* ٣ نضر الله اعظما دفنوها \* بسجستان ٤ طلحة الطلحات \* واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث وان حذفت كما عملوه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد



ع واما طلحه ابن عبيد الله  
بن عثمان فن الصحابة

عنها لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون ولوجاز في الاسم لجاز في الصفة نحو  
ربعون وعلّامون ولا يجوز اتساقا وان قاسوا اذا التاء على ذى الالف فايس لهم ذلك  
لان الالف الممدودة تقلب واوا فتسمى صورة علامة التأنيث وانما قلبوها واوا دون  
الياء لتساؤلهما في الثقل كما قيل صحروا والالف المقصورة تنذف وتبقى الفتحة قبلها  
دالة عليها وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة نسيما حذف التاء لزومهما الكلمة  
فكانهما لامها ( و ذكر ان المازني كان يحذف في ورقاؤون الهمز في الواو لاجل الضمة  
( قال السيرافيني في هذا سهو لان انضمامها لواو الجمع بعدها فهو ه كانضمام واو دلوك  
او انضمام واو اعلاوا القوم ولا يجوز الهمز فيهما اتساقا وانما يجوز همز الواو المضمومة  
ضمة لازمة كما يجيء في التصريف واذا سمي بسعاد وزينب وهند مذكر عالم جمعت ايضا  
بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالالف والتاء اذا سمي به مؤنث وكذا اذا سمي باجر مذكر عالم  
قلت احرون واحامر وان سمي به مؤنث قلت احرات واحامر ( والثاني من الشرطين  
العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج ٦ وفرس طويل بالواو والنون وقد  
يشبه غير ذوى العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تعالى  
﴿ ايتنا طائعين ﴾ وقوله ﴿ فظلت اعناقهم لها خاضعين ﴾ ورأيتهم لى ساجدين ﴾ ومثله  
في الفعل ﴿ وكل في فلك يسبحون ﴾ ( وقول المصنف علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان  
يقول يعلم يشمل نحو قوله تعالى ﴿ فعم الماهدون ﴾ اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام  
العقل للنع من القبايح الجائرة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولو العلم  
بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والحق في الجمع اشرف من التكسير  
واما اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو  
( وخص بهذا الجمع من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم  
فخصيئته بالتصحیح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره وعادة العلم  
جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع  
بسبب زوال التعريف العلمى كما مضى فيجبر بالتصحیح كما جبر في نحو قلون وكرون ٦  
( واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معللا باعلاله مصححا بتصحیحه  
كما بين في التصريف اريد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجرى الوصف  
عليه في الجمع كعلامة الفعل وهى في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت في  
الوصف ايضا واوا وان كان واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا وتناسب الواو بن قبح  
قام رجل قاعدون غلمانة كما قبح يقعدون غلمانة ولما لم يكن في غير الوصف والعلم ما اختصاصه  
من المقتضيين للتصحیح لم يجوز تصحیحه ( والوصف الذى يجمع بالواو والنون اسم  
الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الاما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر  
نحو رجيلون الا ان المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجرى على الموصوف  
جربها وانما لم يجر لان جرى الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين  
كضارب والمضروب والطويل والبصرى فانها لا تدل على موصوف معين

ه كضمة الواو للاعراب  
في نحو دلوك اولسا كنين  
نحو مصطفوا البلد ولا  
يجوز فيهما الهمز اتساقا  
وانما الهمز في الواو اذا كان  
ضمه لازما نسخه  
٦ اعوج اسم فرس كان  
لبنى هلال  
٦ ولهذا اشارك باب العلم  
المجموع هذا الجمع وباب  
كرون في جواز جعل  
النون معتقب الاعراب  
نسخه



واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير فوزانه وزان نحو رجل رجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذ كر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذ كر بعده كما لا يذ كر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الطرف والحال وغير ذلك ( واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان العلمية وقبول تاء التأنيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التأنيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعال فعلاء وفعالان فعلى وما يستوى مذكرة ومؤنثة كما ذكرنا في باب التذكير والتأنيث ( واما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرةها ومؤنثها بالتاء لتأنيثها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الأول نحو تقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرةها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعبروا تان وجل وناق وحصان ٧ وجرء ويستوى مذكرةها ومؤنثها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضوعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما نحو احمر وجرء والافضل والفضلي وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامرأة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا يلحقها التاء فكأنها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعال فعلاء وفعالان فعلى ( واجاز ابن كيسان احزون وسكران ون واستدل بقوله \* فوا وجدت بنات بنى تزار \* حلائل ٨ اسودين واحرينا \* وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا جراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع ( وقد شذ من هذا الاصل افعال التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبرا لما فاته من عمل الفعل ٩ في الفاعل المظهر والمفعول مطلقا مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذى انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر بالواو والنون النقص في نحو قلوبن وكرون وارضون على ما يجئ ( واجاز سيويه قياسا لاسما ندمانون في قولهم ندمان لقبوله التاء كندمانه وكذا ٢ سيفانون لقولهم سيفانة قال سيويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعالن الصفة ان لا يلحقه التاء فندمانه وسيفانة كأنهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمعها هذا الجمع جلا على الاعم الاغلب ( واما نحو عريانون ٣ وخصانون فيحوز اتفاقا لان فعالن الصفة بضم انشاء ليس اصله عدم لحقوق انشاء ٤ ولما ندرت من بين الصفات التي يستوى مذكرةها ومؤنثها عدوة جلا على صديقة ومسكينة جلا على فقيرة قال بعضهم فيحوز في مسكين وعدوة مسكينون وعدوون ثم يحوز في المؤنث جلا على المذكر مسكينات وعدوات وهذا قياس لاسماع كما قال سيويه في ندمانون وشذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية ٥ كصهصلق فانه يستوى مذكرة ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون وصهصلقات ٦ لان تكسير الخماسي

( مستكره )

٧ قوله ( وجرء ) الجمر

الاثنى من الحيل والحصان  
بالكسر الذكر منها

٨ احرين واسودينا  
نسخه

٩ في الفاعل والمفعول  
مع نسخه

٢ قوله ( سيفانون ) رجل  
سيفيان اى طويل ممشوق  
ضامر البطن وامرأة  
سيفانة

٣ قوله ( وخصانون )

رجل خصان اى ضامر  
البطن وامرأة خصانة

٤ ولم يجمع هذا الجمع  
الصفات التي يستوى مذكر

ها ومؤنثها وهى ما ذكرنا  
في باب التذكير والتأنيث

لعدم قبولها التاء ومشابتها  
بذلك الجوامد نحو بشر

وفرس كما ذكرنا ولما ندرت  
عدوة نسخه

٥ قوله ( كصهصلق )

صوت صهصلق اى  
شديد والصهصلق الجوز

الصخابة الصخب الصوت

٦ وذلك لاضطرارهم اليه  
اذ تكسير نسخه



٧ على مذهب الاخفش وفيه ما فيه نسخة ٨ ليس المذكور بل التذكير وكونه مذكرا ٩ اما حذف النون فقدمضى في المثني وقد يحذف للضرورة نسخة ٢ العورة ١٨٣ ❦ السوء وكل ما يستحي منه ٣ قوله نظيف ( النطف التلطف

بالعيب ٤ في قوله عليه السلام لا غيلة بنى عبدالمطلب ابينني لاترموا بحجرة العقبة حتى تطلع الشمس بمنى ٥ قوله ( خلتي يقال لليت اللهم اسدد خلته اى الثلمة التى ترك ٦ قوله ( جمع ايبن وهو تصغير ابن ) تصغير ابناء ابناء شئت وان ايبنون على غير مكبره كان واحده ابن مقطوع الهزمة فنصغيره على ايبن ثم جمعه ٧ قوله ( كاضحى ) الاضحية الشاة التى تذبح يوم الاضحى وفيها اربع لغات اضحية واضحية والجمع الاضحى وضحية على فعيلة والجمع ضحايا واضحاة والجمع اضحى كما يقال ارطاة وارطى وبها سمي يوم الاضحى ٨ وواحدة ابنة كان واحد اضحى اضحاة نسخه واما ياء غلبين لغسالة اهل النار وياه البلغين الداهية ومنه قول عائشة لعلى رضى الله عنهما لقد بلغت منا البلغين فليست للجمع وان كان على صيغة الجمع بل الياء والنون زائدتان لانهما من بلغ وغسل بمنى ٢ شادا لوتبت ابن كجبل واجبل وزمن وازمن نسخة ٣ قوله ( قليصات آه ) القلوص من النوق الشابة

مستكره كما يجئ في بابه فلم يبق الا التصحيح ( قوله وشرطه ان كان اسما فذ كر علم ) عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذ كر شرطا جزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدأ المقدر اذن بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اى فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذى هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التى هى قوله شرطه فذ كر ( وفيه محذورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط كقوله ❦ وقائلة خولان فانكح فتأثم ❦ ٧ عند الاخفش والثاني ان الشرط ٨ كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة كقوله ❦ انك ان بصرع اخوك تصرع ❦ كما يجئ في بابه فلا يقال زيدان لقيته مكرمك (ويمكن ان يعتذر بان الشرط والجزء خبر المبتدأ والتقدير فهو حصول مذ كر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان مصفة فذ كر ( قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث ) عبارة استخف من الاولى لان مستويا عطف على افعال فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوى الشئ في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكور مع المؤنث لكان شيئا ❦ قوله ( ويحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحوسين وارضين ) ٩ قد يحذف النون للضرورة كافي المثني او لتقصير الصلة كما في قوله ❦ الحافظوا عورة ٢ العشرة ❦ لا يأتهم من ورائهم ٣ نطف ❦ وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ ❦ انكم لذائقوا العذاب ❦ بنصب العذاب تشبيها لها بالثونين في نحو قوله ❦ وحاتم الطائي وهاب المائي ❦ ( قوله وقد شذ نحوسين ) الشاذ من جمع المذكور بالواو والنون كثير ( منها ايبنون ٤ قال ❦ زعمت تماضرائنى امامت ❦ يسدد ايبنوها الاصاغر ٥ خلتي ❦ وهو عند البصريين ٦ جمع ايبن وهو تصغير ابني مقدر اعنى وزن افعال ٧ كاضحى فشذوذة عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره ( وقال الكوفيون هو جمع ايبن ٨ وهو تصغير ابن مقدر او هو جمع ابن كادل في جمع دلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ويجئ افعال في فعل ٢ وهو شاذ كاجبل وازمن وقال الجوهري شذوذة لكونه جمع ايبن تصغير ابن يجعل همزة الوصل قطعاً وقال ابو عبيد هو تصغير بنين على غير قياس ( ومنها دهيد هون واپكرون في قوله ❦ قد شربت الا الدهيد هينا ❦ ٣ قليصات ٤ واپكرينا ❦ فهما ٥ جمع دهيدة مصغر دهده وهو صغار الابل وجمع ابكر تصغير ابكر مقدر كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه

بمنزلة الجارية من النساء والبكر الفتى من الابل والاشئ بكرة ٤ البكر والقلوص من الابل كالفتى والفتات من الناس ٥ قوله ( جمع دهيدة ) في الصحاح كأنه جمع دهدها على دهاده ثم صغره على دهده



٦ قوله ( العلية ) الغرفة والجمع العلالى وهو فعيلة واصلة عليه ١٨٤ وقال بعضهم هي العلية بالكسر على

فعلية يجعلها من المضاعف  
٧ قال الكسائى اهلت بالرجل  
اذا انست به ٨ السيد  
الذئب وربما سمي به الاسد  
٩ قوله ( علس ) العلس  
القوى على السير السريع  
والعلس ايضا الذئب  
والرقة سواد يشوبه نقط  
بياض ودجاجة رقطاء  
والارقط من الغم مثل الابغث  
وهو قريب من الاخير

٢ والذهلول بالضم الفرس  
الجواد والعرفاء التى طال  
عرفها سميت الضبع بذلك  
لكثرة شعرها ٣ قوله  
( جيئل ) جيئل اسم للضبع  
وهو معرفة بلا الف ولا م  
٤ قوله ( عفرين ) عفرين  
مأسدة وقيل لكل ضابط  
قوى ليث عفرين بكسر العين  
والراء مشددة قال الاصمعي  
عفرين اسم بلد ٥ قوله  
( كالعضين ) من عضوته  
اى فرقته وقيل نقصانه الهاء  
واصله عضه لان العضه  
والعضين فى لغة قريش السحر  
وهم يقولون للساحر عاضه  
٦ قوله ( والرئين ) الرئين  
جمع الرية ٧ قوله ( كركة )  
الركة كالورق بمعنى الدراهم  
المضروبة ويجمع على رقين  
٨ ولدة الرجل تربه والجمع لدات ولدون ٩ قوله ( كالأضائة ) الاضائة الغدير والجمع اضي كقناة وقتي ( منسيا )

بالواو والنون من غير العقلاء والثانى كونه جمع مصغر لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع  
تصغيرا بكر جمع بكر فشذوذ من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالداهدين ( ومنها اولو  
فانه جمع ذو على غير لفظه ) ( ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسر الله تعالى قوله  
﴿ كتاب مرقوم يشهده المقربون ﴾ فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولاً عن  
جمع المنسوب ٦ الى عليه وهى الغرفة والقياس ان يقال فى المنسوب اليها على ككرسى  
المنسوب الى كرسى وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع عليه وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى  
الاما كن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير فى قوله تعالى ﴿ كتاب  
مرقوم ﴾ مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ( ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم  
واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه  
الوصف لان العالم هو الذى يعلم منه ذات موجدته تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال  
( ومنها اهلون وشذوذ لانه ليس بصفة ويجوز ان يتحمل ذلك لانه فى الاصل بمعنى  
الانس ٧ واما قوله ﴿ ولي دونكم اهلون ٨ سيد ٩ علس ﴾ وارقط ٢ ذهلول  
وعرفاء ٣ جيئل ﴿ فانما جمعه بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط  
والعرفاء بدل اهلوه ( ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ) ومنها ارضون وانما  
قمت الراء لان الواو والنون فى مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبه على  
انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون ( ومنها ابون واخون  
وهنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذومال فوصف ( ومنها بنون فى ابن  
لان قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا منسيا فى الجمع كما  
حذف فى الواحد ) ( ومنها قولهم بلغت منى البلغين والدرخين بضم الفاء فيهما ولقيت منك  
البرحين بضم الفاء وكسرهما وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم ليث  
٤ عفرين يجوز ان يكون شاذاً من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب ﴿ واعلم انه قد  
شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيالم يأت له تكسير من الاسم الذى عوض من  
لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها غيرا اوائل بعض تلك المجموع تنبها على انها ليست فى الحقيقة  
بجمع سلامة فقالوا فى المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وجاء سنون بضمها وهو قليل  
ولمثل هذا التنبه كسروا عين عشرين وجاء فى بعض ما هو مضموم الفاء الكسر  
مع الضم كالقلون والشون وليس بمطرذ اذ الطبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر  
واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير ٥ كالعضين والمئين والفئين والرئين ٦ ولعل  
ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت  
تكسيره ايضا كالتبين والاثني فى الثبة وربما جاء ايضا فى المحذوف الفاء ٧ كركة  
ورقين ٨ ولدة ولدين وفيما قلب لامه الفا ٩ كالأضائة والقناة لكن يحذف لامه نسيا

٨ ولدة الرجل تربه والجمع لدات ولدون ٩ قوله ( كالأضائة ) الاضائة الغدير والجمع اضي كقناة وقتي ( منسيا )



٢ السنون لانه مفتوح العين بدليل سنوات والقنون والاضون نسخه ٣ قوله (اريد به الذونينا) قال الاعشى ولا اعنى بذلك اسفليكم ولكنى اريد به الذونينا يعنى ١٨٥ - به الاذواء وهم ملوك اليمن المسمون بذى زبن وذى جدن وذى

نواس وذى اصبح وغير ذلك

٤ الاوزو الاوزة البط وجعه اوزون والحرة ارض ذات حجارة سود والجمع الحرار والحرات وحررون

٥ جمع اشيب كبيض وايض

٦ قوله (وماذا يدري آه) تدراه وادراه اختله اى خدعه قال المثقب العبدى وماذا يدري الشعراء منى البيت

٨ قوله (غراث الوشح)

الغراث جمع غرثان وغرثى وامرأة غرثى الوشاح اى دقيقة الخصر لا عملاء وشاحها فكانه غرثان الوشاح ما ينسج من اديم ويرصع بالجواهر تشده المرأة بين عاتقها وكشحتها والجمع الوشح

٨ قوله (البرين) كل

حلقة من سوار وقرط وخنخال وما اشبهها برة

ويجمع على برات وبرين قال وقعقن الجلاجل والبرينا

٨ فالمراد بها ههنا الخنخال والسوار وصامته البرين

كناية عن كونها سمينة

٩ قوله (اذا سمى) واعرب

منسيا حتى يصير كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبرت لاماتها لقل ٢ القنون والاضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالأعلون وعلى هذا قال \* ولكنى ٣ اريد به الذونينا \* ولو اعتبر اللام لقال الذونين كالأعلين فان ذو مفتوح العين عند سيويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبرها في الجمع (وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا ٤ كاوزين وحرثين وحكى عن يونس احرون بفتح الهمة وكسرها قيل قد جاء احرة في الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن زيد الهمة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسى (وعلى النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل المجموع كاذكرنا لكونه خاصا بالعلماء فغير بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا قالوا وماحرون واوزون فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حرف العلة قد تبدل من احد حرفي التضعيف كافي تظنيت (وقد يجعل النون في بعض هذه المجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس فكانه مكسر جفري فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال \* ذراني من نجد فان سنينه \* لعين بناشيا ٥ وشيننا مردا \* وقال \* ٦ وماذا يدري الاقران منى \* وقد جاوزت رأس الاربعين \* وقال \* ٧ غراث الوشح صامته ٨ البرين \* وقال \* وان لنا ابا حسن علياب برونحن له بنين \* ويلزمها الياء اذن كايلىزم ٩ اذا سمى يجمع سلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب شايح في الاختيار في هذا النوع كافي المجموع النقياسية مع العلية (وحكى عن ابى عبيدة وابى زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتوتون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقولون وقوله \* متى كنا لامك مقتونيا \* الالف فيه بدل من التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وحكى جميعا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد وكذا للمرأة وللرأتين والنساء ولعل سبب تجرثهم على جعل مقتوين للثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثره مخالفته للمجموع وذلك من ثلثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذى في الواحد وهو مقتوى ٢ والحاق علامة الجمع بما بقى منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واوه الف فقليل مقتى والجمع على مقتون كاعلون لاعلى مقتوون وانما قلنا ان واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيويه في المهلبون والمهالبة انه سمي كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كلامهم مهلب لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب ويجوز ان يقال ان ياء النسب في مثل مقتوون والاشعرون والاعجميون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل مقتوتون واشعريون واعجميون وحكى ابو زيد

بالحركات ٢ وعدم استعمال مقتى الذى هو واحده بعد حذف الياء ولو ثبت لقليل في جمعه مقتون كاعلون لامقتوون نسخه



في مقتوبين قبح الواو قبل الياء فيمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوبين وذلك  
ايضا لتغييره عن صورة الجمع بالكيفية لما خالف ما عليه جمع السلامة \* واعلم ان التذكير  
غالب للمؤنث كما تقدم في المثني والجمع فيكفي ككون البعض مذكرا نحو زيد وهند  
ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحير مقلبون  
وشذ ضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للتذكير والقياس ضبعانان ولعل  
ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للتذكير ايضا ضبع ( والعلم  
المركب الذي ٢ يبنى جزؤه الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعليك ومعدى  
كرب ثني وجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة ٨ معزبة والتثنية والجمع  
٩ للمعربات واما اللذان واللتان والذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيح مستأنفة  
٣ وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا  
سيبويه وذووا سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذووا خمسة عشر وهذا كما يقال في الجمل  
المسمى بها ذوا تأبط شرا وذووا تأبط شرا ٤ اتفاقا وذواتا شاب قرناها وذوات شاب  
قرناها لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامتا التثنية والجمع وكذا يلزم ان يقول  
في المثني والجمع على حده المسمى بهما اذا لم يجعل نونيهما معتقب الاعراب نحو جاءني  
ذوا مسلمين وذووا مسلمين لثلاثي يجمع على آخره الاسم اعرابا بالخرف وشذ في الاثني  
٥ الاثني واضافة ذو ومتصرفاته ههنا من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والمبرد  
يجيز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني ٦ وكذا يلزم  
تجويزه في نحو خمسة عشر عملا واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز  
ذلك كما في بعليك ومعدى كرب ( والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع معه  
المضاف نحو عبدا مناف وعبدو مناف ٧ واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف  
اليه معا كقولك في ابوزيد ابوالزيدين و ابوالزيدين والافتقار على تثنية المضاف وجمعه  
فيها ايضا اولى ( واما جمع ابن كذا وذو كذا علمين كانا اولافان كانا لعاقل قلت بنو  
كذا وذو كذا ابناء كذا واذواء كذا وان لم يكونا لعاقل سواء جاء لمؤنث بنت كذا  
وذات كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجل ذو عشون وناقاة ذات عشون اولم يأت لمؤنثه  
ذلك نحو ابن عرس وذو القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى  
ذوات كذا نحو جال ذوات عثانين وذوات العقدة الحاقا لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث  
على ما يجيء \* ٨ ( وروى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا للفظ ابن وان  
كان غير عاقل قال \* اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا \* كانه جعله جمعا لابن نعش  
وان لم يستعمل \* قوله ( المؤنث ما لحق آخره الفتوة وشرطه ان كان صفة وله مذكر  
فان يكون مذكوره جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض  
والاجع مطلقا ) قوله ( المؤنث ) اي الجمع المؤنث السالم ولا ينتقص حده ٩ بنحو  
سلفاة لان قوله قبل وهو صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ومؤنث بين ان  
المؤنث ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما وعلى هذا كان مستغنيا

٢ يدور الاعراب على  
جزئه الاخير كبعليك و  
معدى كرب يثنى ويجمع  
نسخه

٨ واحدة

٩ من خصائص المعربات

٣ ومالم يدور الاعراب على  
آخره كسيبويه

٤ وهو من اضافة المسمى

الى اسمه نحو ذات مرة

وتقول ذواتا شاب آه نسخه

٥ قوله ( الاثني ) يوم

الاثني لا يثنى ولا يجمع لانه

مثني فان احببت ان تجمعه

قلت اثانين

٦ واما من اعرابه فلا كلام

في جواز تثنيته وجمعه نسخه

٧ وقد يجمع ويثنى المضاف

اليه مع المضاف وذلك في

الكنى كقولك في ابوزيد ابوا

الزيدين و ابا الزيدين

والاول اكثر نسخه

٨ كما مر في قولهم الايام

مضين وحكى الاخفش

نسخه

٩ قوله ( بنحو سلفاء ) بناء

المرأة من سلفيته اذا قيته

على ظهره



ايضا في حد المذكور عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جلبه علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكور وانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين قد تدل على كل واحد من المعنيين كما في رجال وسكرى والجمالة والضاربة (قوله شرطه ان كان صفة الى آخره) ينظر الى المؤنث اما ان يكون صفة اولا فان لم يكن صفة قال المصنف جمع مطلقا لا يشترط شرط وهو قوله والاجع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء ٢ المؤنثة بناء مقدرة كقدر ونار وشمس وعقرب ٣ وعين من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطردها فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات والشمال في الرياح وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الاعلم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند او ذواته التأنيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كخزمة اولا كغرفة ومنه فولك الاكرامات والتخريجات والانطلاقات ونحوها لان الواحد اكرامة وتخريجة بناء الوحدة لا اكرام وتخريج ٢ وجمع المجرى اكاريم وتخاريج عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات والاكاريم كالضروب والقتول فلذا يقال ثلاث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء وثلاثة اكاريم وتخاريج اذا قصدت ثلاثة انواع من الاكرام او ذوالف التأنيث اذالم يسم به المذكور الحقيقي كالبشرى والضراء ٣ واذا سمي به المذكور الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر ذكره او ما يصح تأنيثه وتذكيره اذالم يأت له مكسورا ولم يحز جمعه بالواو والنون كاللغات والتاء ات الى آخرها ٤ وذلك لان سداد ابواب الجموع الا هذا (ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرش وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا) ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما اسم جنس مذكر لا يعقل اذالم يأت له تكسير كمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفر جلات لان تكسيه مستكره كما يحى وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاءه تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جواليق ٥ واما بوانات مع ثبوت بون فشاذا وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال اكلمات لقولهم اكلب (وان كان المؤنث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التأنيث اولا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات اولا كضاربات وجليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما لا يجمعان بالالف والتاء جلا ها ، ذكريهما اللذين لم يجمع بالواو والنون ٦ لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كما ذكرنا حروا وسكرايات كما اجاز في المذكور احرون وسكر انون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس في الحضراوات صدقة ❀ وكذا كل فعلاء او فعلا ٧ سميت به غير المذكور

٢ التي فيها التاء مقدرة آه  
نسخه

٣ ويمين ونحوها من غير  
الحقيقي التأنيث لا يطرده  
نسخه

٦ اذ جمعها آه لاختلاف  
الانواع فالاول كالضربات  
آه والثاني نسخه

٣ اما اذا كان علم مذكر  
فيجمع نسخه

٤ او العلم المصدر باضافة  
ابن وذو اذالم يكن عاقلانحو  
ابن عرس نسخه

٥ قوله (واما بوانات) البوان  
بالكسر عود من اعمدة الخيمة  
والبيت والجمع بون بالضم

٦ الا عند ابن كيسان فانه اجاز  
نسخه

٧ جعلته علما لغيره نسخه



الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تأنيث ظاهرة ولم تكن خاسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور وسائر ما يستوى مذكوره ومؤنثه جلالها على مذكراتها الممتعة من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومرضع ٨ ومطلق فرقا بين ٩ ما جرد من التاء وبين ذى التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يضربن فالحق ذو التاء ايضا علامة جمع المؤنث اى الالف والتاء ٢ واما المجرد منه فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجز مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض وطوالق ومطافل ( وان كان ٣ صفة المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اقتصت بالمؤنث خاسية اصلية الحروف كالرجل او المرأة الصهلقي والمرأة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة ٨ صهلقات وجحمرشات (و يجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمت وسبترات اى طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمال ذوعشون او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل بكيميلات وجحيرات وكتيبات لان المصغرفيه معنى الوصف وان لم يجز على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيها الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه ( قوله وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون ) اى فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزء في محل خبر المبتدأ ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض ٢ وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلا وفعلى فعلان وجميع الامثلة التى يستوى مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح ٣ وثيبات شاذ ووجهه ان فيعلا قياسه لحاق التاء في المؤنث كسيده وميته وخرج منه ايضا الوصف ذوالتاء الذى يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة ويفعة وعلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف والتاء ( وتقول في جمع بنت وابنة بنات وهى جمع اصلهما لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن اى بنو على حذف اللام نسيا ٤ في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اى اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام نسيا ( والثلاثي المحذوف اللام المعوض عنها التاء على ثلاثة اضرب امامفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات في هنة وسنة وضعة ٦ وذلك الفتحه وجاء بحذف اللام ايضا كذوات وهنات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لبالراو والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك كامة وشاة

٨ الم طفل الظبية معها طفلها وهى حديثة عهد بالنساج وكذلك الناقه والجمع مطافل ومطافيل

٩ مجرد هذا القسم نسخه

٢ بفيه معنى الفعل نسخه

٣ وصف المؤنث المستوى

تذكيره وتأنيثه او البناء

المختص بالمؤنث خاسيا اصلى

الحروف كالصهلقي في

الاول وجحمرش في الثاني

جمع بالالف والتاء

٨ الصهلقي العجوز الصحابة

والجحمرش العجوز الكبير

الصافن من الخيل القائم على

ثلاث قوائم وقد اقام الرابعة

على طرف الحافر

٢ وهذا صحيح نسخه

٣ قوله وثيبات ( رجل

ثيب وامرأة ثيب

٤ في المذكر والمؤنث نسخه

٥ شجر منه

٦ الضعة شجر والاصل

ضعو والهاء عوض لانه

يجمع على ضعوات



٧ قوله (عضوات) العضة كل شجر بعظم وله شوك ويجمع على عضة كشفاة فقصاصها الهاء وقيل نقصها الواو لانها تجمّع على عضوات ٧ ولم يجيء فيه الا ترك ١٨٩ الرد نسخته ٩ على الشذوذ (والعرق قديونث آه ٢ نظرا

عروض الصفة وندر  
في جمع كهلة كهلات بفتح  
العين ٣ قوله (ابت ذكر) اوله  
اذا قلت ودع وصل خرقاء  
واجتنب \* زيارتها تخلق  
حبال الوسائل \* اى بالليل  
٤ عود كلبة الصيد فتعود  
ورقص الشراب اضطرب  
٥ خفقت النجم خفوقا غابت  
٦ الجدية بالتسكين شئ محشو  
تحت دفتي السرج والرحل  
والجمع جدى وجديات  
بالتحريك ٧ ويجوز القياس  
عليه نسخته

٨ قوله (تبريت) تبريت  
لمعروفه تبريا اذا تعرّضت له  
وانشد الفراء واهلة البيت  
٩ قال ابن السكيت تبريت  
لمعروفة تعرّضت له والبلاء  
الاختيار يسكون بالخير  
والشريقا ابلاء الله بلاء  
حسنا وابلاه معروفا والجهد  
الطاقة والنائل العطاء

٢ ادجوا اى ساروا من اول  
الليل والكوثر من الرجال  
السيد الكبير ٣ قوله  
(متأوب) التأوب  
الايان ليلا يقال تأوبت اى  
جئت اول الليل راح يروح

وشفة واما مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر ككثبات ورثات لثقل الكسرة وقد جاء  
٧ عضوات واما مضموم الفاء ٨ ولم يرد فيه الرد ككثبات وظبات وكرّات لكون الضم  
اثقل الحركات وجاء في بعض اللفظ فيما يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب قالوا سمعت  
لغاتهم وجاء في الشاذ (انقروا ثباتا) ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا من اللام كالتاء  
في الواحد وكالواو والنون في كرون وثبون (وقال ابو علي بل هو تاء الواحد والالف قبلها  
اللام المرودة بمعنى سمعت لغاتهم اى لغتهم قال وذلك لان سيوبه قال ان تاء الجمع لا يفتح في موضع  
وفيما قال نظر اذا المعنى في سمعت لغاتهم وقوله انقروا ثباتا الجمع (وحكى الكوفيون في غير محذوف  
اللام استأصلى الله عرفاتهم بفتح التاء وكسرهما اشرفا ما يقال انه مفرد والالف للحاق  
بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه ٩ شاذ فالعرق اذن كالبوان مذكر له جمع مكسر  
وهو العروق جمع بالالف والتاء مثله \* ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء  
وان كان المصنف يذكره في قسم التصريف فقول كل ماهو على ورن فعل وهو  
مؤنث بناء مقدر او ظاهر كعدد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كعدة او معتل العين  
كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح  
عينه فيه كتمرات ودعدات (والتزم في جمع لجة لجات بفتح العين لان في لجة لغتين فتح العين  
واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل للزوم التاء في لجة لكونها صفة للمؤنث  
ولامذكر لها يقال شاة لجة اذا قل لبنها صار كالاسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد  
اسكان عين لجات قياسا لاسماعا) وغلب الفتح في جمع ربة لتجوز بعضهم فتح عين الواحد وقيل  
انها كانت في الاصل اسماء ثم وصف به فلو حفظه الاصل كما يقال في جمع امرأة كلبة نسوة  
كلبات بفتح العين ٢ ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمت وصعبات خلافا لقطرب ويجوز  
اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة \* ٣ ابت ذكر ٤  
عودن احشاء قلبه \* ٥ خفوقا ورقصات الهوى في المفاصل \* (وجاء في المعتل اللام  
نحو انوات ٦ وجديات بسكون عينهما ٧ وقد يقاس عليهما قصد التخفيف لاجل الثقل  
الحاصل من اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال نحو نسوة كلبات اعتبارا  
للسفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل في الاصل اسم دخله  
معنى الوصف فقبل في جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال \* واهلة ودقد  
٨ تبريت ودّهم \* وابليتهم في الحمد جهدى ونائلى \* اى وجاعة مستأهلة للود  
قال \* فهم اهلات حول قيس بن عاصم \* اذا ادخلوا ٢ بالليل يدعون كوثر \* ويقال  
اهلات ايضا بسكون الهاء اعتدادا بالوصف العارض وفتح هذيل العين المعتلة بكوزات  
وبيضات وقال \* اخو بيضات رائم ٣ متأوب \* وقرى في الشواذ \* ثلث عورات \*

روحانيض غدا يغد وغدا والرواح في مقابلة الصباح من الزوال الى الليل ٣ والمعنى متأوب بوضاه



وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون اليق لتقلها باقتضائها الموصوف  
ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاف والمعتل العين استنقالا  
٤ اي فرارا من الثقل العارض بتحريك اول المثليين وتحريك الواو والياء (فان قليلا فلتقلبا الفالبحر كهما  
وانفتاح ما قبلهما) قلت ان الحركة عارضة في الجمع ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما كالم  
تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض البضمة (واما فعلة بضم الفاء وسكون العين كعرفة  
وكذا فعل المؤنث بجمل فان كانت مضاعفة فلا سكن لازم مع الالف والتاء كغدات وان كانت  
معتلة العين ولا تكون الالبالواو كسورة فلا يجوز الاتباع اجاعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما  
في بيزات وروضات لانهم علاوه بخفة التفتحة على حرف العلة وكونها عارضة لكن سيويه قال  
لا تحرك الواو في دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة  
فلا سكن لا غير وان كانت اسما فان لم تكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء  
كان اللام واوا كخطوات او لا كعرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر  
اخف وذلك لان نحو عنقا اكثر من نحو ابل وان كان اللام ياء نحو كلية لم يجوز الاتباع اتفاقا للثقل  
واما الفتح فالبردنص على جوازه وليس في كلام سيويه ما يدل عليه واما ٦ فلفظ امهات  
في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس ٧ والهاء زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل  
تأمة لكونه على وزن تفتحت قال امهتي خذف والياس ابني \* ووزنها فعلة فخذف اللام (واما  
فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتاء الا بسكون العين  
نحو ٢ قدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا ياء ما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه  
الاتباع اجاعا ولا الفتح الاعلى قياس لغة هذيل وعيرات في جمع غير ٣ شاذ عند غير هذيل  
وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فلا سكن كعلمات وان كانت اسما فان كانت  
اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستتقال وجاز الفتح والاسكان على مانص المبرد  
كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام ياء ككلمة جاز الفتح والاسكان ٤ واما  
الاتباع فتح سيويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافي  
لعروض الكسر وقياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح  
والاسكان والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء  
صحت العين او لا الا فيما سمع نحو خطوات وغرفات \* قوله ( جمع التكسير مانع من بناء  
واحد كرجال وافراس وجمع القلة افعال وافعال وفعلة وفعال والصحيح وما عدا ذلك  
جمع كثرة ) لاشك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بنا واحده ايضا بسبب الزيادة  
لانك بنيت بهما بناء ه مستأ نفا فالفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضمت  
اليها الاثني عشر ويكون المجموع الثنائي غير المجموع الاول وهذا هو التغيير  
فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغيير ما فدخل فيه جمع  
السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغيير فيه اظهر لان علامات

٤ وانما تقلب العين في نحو  
جوزات وبيضات  
عند هزيل الفاء لعروض  
الحركة في الجمع كالم تقلب  
واو خطوات

٥ فليس في عينها اذا جمعت  
بالالف والتاء الا الاسكان  
نسخه

٦ ففي الناس لفظة امهات  
اكثر نسخه

٧ والكلام في زيادة الهاء  
واصله ينجى في التصريف  
نسخه

٢ قوله (قدات) القد بالكسر  
سيريق من جلد غير مدبوغ  
والقده خص منه

٣ العير الابل التي تحمل المبرة  
٤ وفي الكسر خلاف منه  
سيويه نسخه

٩ آخره فالفرد بسبب  
زيادتهما نسخه



٦ لم يلحق ما قبل آخر مفردة تغييراً ما وجع التكسير هو الذي لحق ما قبل آخر مفردة تغييراً لفظاً أو تقديراً نسخة  
٧ قوله ( فيقدر انه حصل هذه ﴿ ١٩١ ﴾ التغييرات بعد سكون ) وكذلك قلب الهمزة في جراء واوا وقلب الالف

في حبلي ياء في جمعهما  
يقدر بعد لحوق العلامة  
٨ النجدة الشجاعة الجفنة  
كالقصعة والجمع الجفنان  
والجفنتان بالتحريك

٩ بل الظاهر ان الاسم ان كان  
له جمع السلامة وجمع الكثرة  
فالسلامة للقلة فالجفنان في

جمع الجفنة للكثرة والجفنتان  
للقلة ولو لم يحى الاجع  
السلامة فمشارك بين الامرين

٢ واذرع في الذراع فهو  
اذن مشترك بين القلة والكثرة  
وكذا ان لم يأت للاسم الابناء

جمع الكثرة نسخة  
٣ نحو جعافر وكذا مالا  
يجمع نسخة

٤ قوله ( فهو اذا مشترك آه )  
اي بناء جمع القلة او بناء جمع  
الكثرة

٥ وقيل معنى كون المصدر  
جارياً على الفعل ان يذكر  
توكيداً وبياناً لدلوله نحو

ضربت ضرباً ام  
٦ على من هي له اي هو  
صاحبها على ان يكون مبتدأ

لها او اذا حال او موصوفاً  
او موصولاً نسخة

التأنيث الثلاث تغيير فيه ولا يبقى على حاله الامالتاء فيه مقدرة فالاولى في حرجع السلامة  
ان يقال هو الجمع الذي ٦ لم يغير مفردة الابالحاق آخره علامة الجمع وجمع التكسير ما غير  
بغير ذلك واما التغيير في نحو تمرات بنوح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفقهما  
واتباعها ٧ فيقدر حصول هذه التغييرات بعد سكون عيناتها لغرض وان لم يثبت  
نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع  
بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التائين لجمعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل  
( قوله وجمع القلة افعال الى آخره ) قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد  
بالقيل من الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع  
القلة من المكسر اربعة افعال وافعلا وفعلة وزاد الفراء فعلة كقوله هم  
اكلت رأس اي قليلون يكفهم ويشبهم رأس واحد وليس بشيء اذ القلة مفهومة  
من قرينة شبهم باكل رأس واحد لا من اطلاق فعلة ( ونقل التبريزي ان منها افعلاء  
كاصدقاء وجمعها السلامة عندهم منها ايضا استدلالاً بما يشبهها للتثنية في سلامة  
الواحد وليس بشيء اذ مشابهة شيء لشيء لفظاً لا يقتضي مشابهته معنى ايضا ولو ثبت ما نقل  
ان النابغة قال لحسان لما نشده قوله ﴿ لنا الجفنتان الغرّ بلعن بالصحى ﴾ واسبافنا يقطرن من  
٨ نجدة دما ﴿ قلت جفانتك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع  
قلة ( وقال ابن خروف جمعها السلامة مشتركان بين القلة والكثرة ٩ والظاهر انهما المطلق الجمع  
من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلمان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة  
بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة الى العشرة واختيارها فيه على سائر المجموع ان وجدت  
﴿ واعلم انه اذا لم يأت للاسم الابناء جمع القلة كرجل في الرجل ٢ او الاجع الكثرة  
كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلى حروفه ٣ ولما لا يجمع الاجعه  
كاجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك  
الاخر ايضا كقوله تعالى ﴿ ثلثة قروء ﴾ مع وجود اقراء ﴿ قوله ( المصدر اسم الحدث الجاري  
على الفعل ) يعني بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول  
والقصير ( والجري في كلامهم يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل  
له وما خذ اشتق منه ٥ فيقال في حدث حدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو ﴿ تبتل  
اليه تبتيلاً ﴾ ان تبتيلاً ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع  
اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية ٦ على شيء اي ذلك الشيء  
صاحبها اما مبتدأها او ذوالحال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن  
الالفاظ ٧ البهمة ( ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا تاماً على مذهب  
البصرية ٨ فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي

٧ المشترك وخاصة اذا كانت مجازية غير مشهورة فيما نقلت اليه من المعنى ولو قال نسخة ٨ لانه سمي عندهم مصدر الكونه  
موضعا يصدر عنه الفعل منه كالمقتل والمذهب وعند الكوفيين ومذهبهم ان المصدر مشتق من الفعل انه مفعول بمعنى الصدور



٩ فالمصدر بمعنى الصدور  
والصدور بمعنى الصادر  
اي صادر عن الفعل نسخه  
٢ الكوفية بان الفعل يعمل  
في المصدر نحو ضربت  
ضربا نسخه  
٣ وقولهم قبل المعمول فيه  
مغالطة ان ارادوا ان  
مرتبته وقت العمل ان تلفظ  
به قبل المصدر فسلم ولا  
ينفعهم لان النزاع في كون  
الفعل مقدما وضعا على  
وضع المصدر ماأخذاله لافي  
تقدمه عليه عند عمله فيه  
وينتقض  
٤ وذلك بان تنظر آه نسخه  
٥ تقول في انفعال واستفعل  
وافعل و افعل اذاصله  
افعل و افعل اذاصله  
افعال وتفعّل وانفعال  
واستفعل وافتعال وافعلال  
وافعللال و تفعال وليس  
ماذكرت نسخه  
٦ وجاء ايضا في فعل نسخه  
٧ على غير نسخه  
٨ فهو مخفف فيعال وتفعلا  
يحيى نسخه

مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعّل بمعنى المصدر نحو وقعت  
مقعدا حسنا اي قعودا ٩ والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل  
( واستدل ٢ الكوفيون على اصاله الفعل بعمله فيه كقعدت قعودا والعامل قبل المعمول  
٣ وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول  
والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فإين احد التقدمين من الاخر وينتقض ما قالوا  
بنحو ضربت زيدا و يزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول  
( وقال البصريون كل فرع يؤخذ من اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل  
مع زيادة هي الغرض من الصوغ والاشتقاق كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا  
حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الاثمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان  
يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان  
الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على  
الزمان وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او بمعناه سمي  
مفعولا مطلقا كما مر في بابه ( وقوله الجارى على الفعل ) احتراز من العالمية  
والقادرية \* قوله ( وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخرج واستخرج  
استخراجا ) يرتقى ابنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلاثين في الاغلب كما يحيى في التصريف  
واما في غير الثلاثي فيأتي قياسا ٤ كما تقول مثلا كل ماضيه على افعال فصدره على  
افعال وكل ماضيه على فعل فصدره على تفعيل وكل ماضيه على فعل فصدره على  
فعللة ويجوز ايضا ان يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان يقال  
نظر الى الماضي وتزيد قبل اخره الفا فان كان قبل الاخر في الماضي متحركا كسرت  
اولهما فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعمل فعلال وفي فاعل فيعال وفي  
فعل فعّال وان كان ثلث متحركات كسرت الاولين ٥ كأنفعال وافتعال واستفعل وافعلال  
وافعللال اذاصل ماضيهما افعلل وافعلال وتفعّال وليس هذا بناء على ان المصدر مشتق  
من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجيئ المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل ٦ والاشهر  
في مصدر فعل وفعلل وفاعل وتفعّل ٧ خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعللة  
ومفاعلة وتفعّل واما فعال ٨ في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياسي اذاصله  
قتال ولم يأت في تفعّل وتفاعل وماالحق بتفعّل من تفوعّل وتفعّل ونحوهما الاخلاف  
القياس كالتفعّل والتفاعل ويحيى احكام هذه المصادر في شرح مقدمة التصريف ان شاء الله  
تعالى \* قوله ( ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معمله  
عليه ولا يضم فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى  
المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان )  
قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره \* اعلم ان معنى المصدر عرض لابدله في الوجود  
من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدى ولبعضها



من الاكالة لضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في اللفظ ما يقتضى معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الالفاظ الدالة على مجالها ( فنقول اذا قصد تبين زمان الحدث الذى هو احد الازمنة الثلاثة معنا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذى يقوم به اوزمانه الخاص غير الازمنة الثلاثة او مكانه او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذى هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كيضرب فى الضرب او بتغييرهما مع الحذف كاستخراج فى الاستخراج او بتغييرهما مع الزيادة كينضرب واضرب فى الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة الثلاثة ٩ معنا ويقتضى وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او يقتضى وجوب ٢ ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم واليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الالة او غير ذلك ٣ وعلى الجملة كل ما كان ٤ عند المتكلم ذكره اهم من باقى لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم ٥ المذكور بعدها مفعول مالم يسم فاعله ( فالقصد من وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمته الحدث الثلاثة معنا وبعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم فى الاغلب فجىء بما كان منها ذكره اهم بعدها ( وانما قلت فى الاغلب لانه امكن فى بعضها ذلك كاضرب وتضرب ولكنه لما كان الاغلب مالم يمكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما فى اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة به اعنى المبنى للفاعل ٦ وللمبنى لباقى اللوازم صيغة مشتركة بينها اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبنى للفاعل اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كونه ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم فى اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تأخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قبل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشئ بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع فى الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى ﴿بل الله فاعبد﴾ اى من دون الاصنام او كونه تعلق الفعل به اولى منه بسائر ما تعلق به نحو زيد اضربت وبكرا وعمرا فالرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شئ مذکور

٩ على التعيين مع اقتضاء

تلك الصيغة

٢ او مع اقتضائها ان

يذكر من لوازمه نسخة

٣ ما كان

٤ عنده آه نسخة

٥ نائب فاعل لقوله يذكر

على تلك النسخة

٦ ولسائر اللوازم نسخة



بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شئ في اللفظ  
 (وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كإمر والمقتضى مرتبته التقدم على  
 مقتضاه وكان حق الفعل أن لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا  
 لطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا  
 لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه قبح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا  
 للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة  
 المشبهة فروعا عليه وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل  
 يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه  
 للمنسوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس  
 بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقلي وازال حكمه لان  
 الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن في نظره لافاعلا  
 ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا  
 آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء  
 ان لا تعمل لافي الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم  
 الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملهما  
 في جميع المواضع عمل الفعل وشرط فيهما لنصب المفعول دون رفع الفاعل كما مر في  
 باب الاضافة والحال والاستقبال لتحصل مع المشابهة اللفظية اعني الموازنة المشابهة  
 المعنوية ايضا والزما المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار  
 المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره  
 مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لالفاظا بالموازنة  
 ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا ضمنية كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير  
 ان لم ٥ يلزم عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا يجوز الاضمار فيه (واما  
 اشتراط الحال او الاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما  
 مر في باب الاضافة) فان قلت فاذا كان مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه  
 ان لا يعمل (قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فبادنى مشابهة  
 لطلبهما وضعا اعني الفعل يتحرك ذلك الوجد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل  
 فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسمي الفاعل والمفعول ولا ذاك العمل  
 واسم الفاعل والمفعول يطلبانها لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى  
 من طلبهما وقدم شطر صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه وايضا لو ازم  
 المصدر ذكر المسند اليه بعده واحد الازمنة الثلاثة صار اشتقاق الفعل منه عبثا لانا  
 ذكرنا ان وضع الفعل لبيان احد الازمنة مع ذكر المسند اليه \* واعلم ان المصدر انما  
 يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا  
 ٧ وذلك لانه لا يصح اذن تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربت

بل يقع موقعه مع ضمنية  
 الحرف المصدرى اعني ان  
 لم يشترط فيه الحال  
 والاستقبال لان اشتراط  
 ذلك في اسمي الفاعل  
 والمفعول ليحصل المشابهة  
 لفظا ومعنى لما امكنت و  
 لا يمكن في المصدر الموازنة  
 مطردا ولم يلزم ايضا  
 المسند اليه ولا يجوز  
 الاضمار فيه لنقصان  
 المشابهة لفظا ومعنى فان  
 قلت نسخته

٥ جواب لما

٧ لالتأكيد ولا للنوع  
 ولا للعدد وذلك لانه  
 لا يصح اذا كان مفعولا  
 مطلقا تقديره بان والفعل  
 اذ ضربت ضربا ليس  
 بمعنى ضربت ان ضربت  
 نسخته



٨ هو المحذوف والتقدير  
ضربا مثل نسخته

او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل ٨ المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للصدر بان والفعل لا يتم الا اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضى لكنهم قدره بان دون ماوى وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا شديدا لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم وظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان (قوله ولا يتقدم مموله) قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول وممول المصدر فى الحقيقة ممول الفعل الذى هو صلة الحرف وممول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر فى باب الموصولات (قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين مموله باجنى نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لا عجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تعالى ﴿كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما﴾ بمعنى صوموا اياما (قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء مموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوى عليه فيكون كالمذكور كما مر فى المفعول معه هذا ما قالوا (وانا لا ارى منعا من تقدم مموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك لبرائة واليك الفرار قال تعالى ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة﴾ وقال ﴿بلغ معه السعى﴾ وفى نهج البلاغة ﴿قللت عنكم نيوته﴾ ومثله فى كلامهم كثير وتقدير الفعل فى مثله تكلف وليس كل مؤول بشئ حكيمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بلى لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما راحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النفي فى قوله تعالى ﴿ما انت بنعمت ربك بمجنون﴾ فقوله بنعمت ربك متعلق بمعنى النفي اى انتى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا تقول لم اقم لك لما سلمت لاهينك بترك قيامى فاللام متعلقة بالنفي بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما فى قوله ﴿وما الحرب الا ما علمتم وذقمتم﴾ وما هو عنها بالحديث المرجح ٩ ﴿اى ما حديثى عنها وكذا يجوز ان يكون العامل فى الظرف اعنى يومئذ فى قوله تعالى ﴿فذلك يومئذ يوم عسير﴾ اسم الاشارة لان المراد به النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين مموله باجنى على هذا فلا يقدر الفعل لقوله تعالى ﴿اياما معدودات﴾ وكذا يجوز اعماله مضمرًا مع قيام الدليل عليه قوله (ولا يضمرفيه) يعنى كما يضمرفيه فى الصفة وقد ذكرناه وقد علل المصنف ترك الاضمار فى المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمرف لاضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمرف فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثنى والا التيسر ضمير المثنى والمجموع والمفرد بعضها بعض ولو ثنى المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك

٩ المرجح ان يتكلم الرجل  
بالظن قال تعالى رجيا  
بالغيب ويقال صار رجيا  
لا يوقف على حقيقة امره  
ومنه الحديث المرجح  
بالتشديد



٣ لاداء الاضمار فيه الى ما هو ممتنع على زعمه نسخة

٤ بل المضاف الى الفاعل لما ذكرنا ولكونه اخف بالاضافة منه منونا وانما يضاف نسخة

٥ رسمت الابل ترسم رسميا اذا اثرت في الارض من شدة الوطئ والربع الداخلى في الربيع والمصيف الداخلى في الصيف والشأن

واحدشون الرأس وهى مواصل قبائل الرأس وملتهاها ومنه يحى الدموع

٦ قوله (دار مربع) يقال اربعوا اى اقاموا في المربع عن الارتياح والتجمعة ومنه

قولهم غيث مربع مرتع ٧ قوله (من ماء الشؤون) قال ابن السكيت الشأنان

عرقان بنحدران من الرأس الى الحاجبين ثم الى العينين ٨ وكف البيت وكفا

ووكيفا اى قطر ٩ بشرط قيام قرينة على كونه مرفوع المحل نحو

ان يحى للمجرور بتابع نسخة ٢ نكيت فى العد ونكايه اى قتلت منهم وجرحت

قال ابو النجم تنكى العدى ويكرم الاضيافا ٣ نكل عن العدو وعن

اليمين اى جبن

باعتبار مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتى التثنية وعلامتى الجمع وهو مستقل او يحذف احدهما وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك فى اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه (ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف) قوله ولا يلزم ذكر الفاعل (٢ قد تقدم علته) قال المصنف انما ذلك لان التزامه كان يؤدى الى الاضمار فيه اذا كان الغائب متقدما ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس ٣ لاداء القياس الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره (قوله ويجوز اضافته الى الفاعل) وهو الاكثر لانه محله الذى يقوم به فعمله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شديد من حيث العقل لانه محله الذى يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته الفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة فى المصدر دون اسم الفاعل وسيجى الكلام فيه فى اسم الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر فى العمل المنون كما قيل ٤ بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجاء من المصدر كما يكون فى الفعل فيكون عند ذلك اشد شباها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بجى تابع له منصوب جلا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او بجى الفاعل بعده صريحا كقوله \* امن ٥ رسم ٦ دار مربع ومصيف \* لعينيك ٧ من ماء الشؤون ٨ وكيف \* او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يؤول بفعل مبنى للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل خبز اى ان اكل خبز فيجوز الاضافة اليه ٩ مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما بجى للمجرور بتابع مرفوع نحو يعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا (قوله واعماله باللام قليل) انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف المصدرى وليس كذا اللام التى فى اسمى الفاعل والمفعول لانها موصولة داخله على الفعل واما اللام التى فى الصفة المشبهة فلم تضعف بها لان عملها لمشابهة اسم الفاعل كما بجى لا لمشابهة الفعل (قيل ولم يأت فى القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بلى قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى \* لا يحب الله الجهر بالسوء من القول \* ويجوز ان يقال ان من ظلم فاعل المصدر اى ان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اى الاجهر من ظلم (وسيويه واخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله \* ضعيف النكابة ٢ اعداءه \* يخال الفرار ير اخى الاجل \* وقوله \* لقد علمت اولى المغيرة اننى \* كررت فلم انكلى ٣ عن الضرب



٤ سواء كان الفعل ظاهرا او مقدرًا جائزًا لظهور وذلك لما ذكرنا من تعذر تقديره بان والفعل او لان اعمال المصدر لعدم اصله وهو الفعل فاذا حصل فهو اولى بالعمل كما ان التيم لا يجوز مع وجود الماء قوله فان كان بدلامنه فوجهان نسخته ٥ وقالوا الدليل على ﴿ ١٩٧ ﴾ قيامه مقامه استعمالك اياه على وجه لا يجوز ذكر الفعل معه وذلك بالاضافة

الى الفاعل  
٦ هو المحذوف والتقدير  
ضربا مثل نسخته  
٧ نحو ضربك زيدا والى  
المفعول نحو وعمرك الله  
على مذهب سيويه و  
سبحان الله و ضرب  
الرقاب اذ لا تقول اضرب  
ضرب الرقاب والحق كما  
قال السيرافى ان العامل  
وهو ذلك المقدر ولو لاملم  
ينصب المصدر اذ المفعول  
لا بد من عامل ظاهر او  
مقدر ولو لم يضم الفعل  
بل كان المصدر قائما مقامه  
حقيقة لكان اسم فعل كما  
ذكرنا فى اسماء الافعال  
بلى لما قدر الفعل وجوبا  
كان كالمعدوم فجاز اضافة  
المصدر الى فاعله ا و  
مفعوله كما مر فى المفعول  
المطلق فكان المصدر  
بدل منه فعلى هذا قول  
المص وان كان بدلامنه  
فوجهان ليس بمرضى فى  
الظبل الوجه ان يقال  
ان كان الحذف لازما  
فوجهان ومن قال ههنا  
ان العامل هو المصدر  
جوز تقدم المفعول عليه

مسمعا \* فينبغى على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضربك زيد على ان الكاف مفعول  
( والمبرد منعه قال لاستعمال الاسمية فيه وقال فى قوله اعداءه اى فى اعدائه قال او يكون  
منصوبا بمصدر منكر مقدر اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه فيضم المصدر لقوة  
القربة الدالة عليه ) قوله وان كان مطلقا اى مفعولا مطلقا فالعمل للفعل ( ٤ انما كان  
العمل للفعل المقدر لما ذكرناه من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان  
الفعل ظاهرا او مضمرا جائزا لظهور واما ان كان واجب الاضمار فيجئ الكلام فيه  
وهو قوله وان كان بدلامنه وجهان \* اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلامن  
الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبل كما مر فى باب المفعول المطلق فلم ينتصب بلى  
يكون بدلامن الفعل اذ اصار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا  
لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين  
البدل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل حذفنا لازما فعند سيويه الناصب هو المصدر  
لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اى اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل فى  
المفعول لكونه كالفعل لالتا ويله بان والفعل ٥ ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال  
الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا فى المفعول المطلق ( وقال السيرافى بل  
العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل  
لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المفعول واما غير عامل ( قال المصنف وان لم يكن حذف  
الفعل حذفنا لازما كما فى ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر  
والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعلة ٦ لازما كان الحذف او جائزا  
فيه خلاف هل هو العامل ٧ او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على  
كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع  
المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى  
لا يدخل الافعال ومن ثمه يمنع الوصف ثلثتها عن العمل ويجوز حل توابع ما اضيف  
اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة فى ظاهر الاعراب وانما يصرار  
الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر كما مر فى باب الاستثناء ويحمل التوابع على  
محل المجرور ايضا خلافا للجزمى فى الصفة قال لان الصفة هى الموصوف فى المعنى  
والعامل فيهما واحد ( قال ابن جعفر هذه العلة موجودة فى التأكيد وعطف البيان  
ايضا بخلاف البدل فانه جملة اخرى والعامل فيه غير العامل فى الاول عنده وكذا فى  
عطف النسق ( قال الاندلسى الظاهر من كلام سيويه منع الحمل على موضع المجرور  
باسم الفاعل وبالصفة المشبهة بالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على الجمل ٨ اضمره ناصب

كما يجوز من قال العامل هو الفعل المقدر وذلك لان عمله اذن ليس لكونه مقدر بان والفعل بل لكونه بمعنى الفعل وحده  
وجوز ايضا عمله الضمير قال المص نسخته ٦ سواء كان الحذف لازما او لا نسخته ٧ لقيامه مقام الفعل والعامل للفعل ولا  
يشترطون لقيام المصدر مقام الفعل وجوب حذفه كما هو ظاهر كلام السيرافى والاندىسى نسخته ٨ يضمه ناصبا ورافعا نسخته



عند المانع من الحمل على  
الحمل مرتفع بحقه على أنه  
فعل أي غلبه بالحق المظلوم  
نسخه

٣ قوله ( طلب المعقب )  
عقب في الأمر اذا تردد في  
طلبه مجدا قال لبيد يصف  
حمار او اتانه \* حتى تهجر  
بالرواح ٤ وهما جها \*  
طلب المعقب آه

٤ هاج الشيء ناره وها جده  
غيره يتعدى ولا يتعدى  
٥ رناع جمع رانع كتيام  
في نائم

٦ يكون اما محذو في  
المضاد اي من ذوات  
هواك و ماء ذو غور  
و الاولى ان يقام مقام  
الصفة مبالغة كأنها تجسمت  
من الحدث قالت \* فانما  
هي اقبال وادبار نسخه

٧ قوله ( وشازب )  
الشازب الضامر اليابس  
الاعضاء و قد شزب  
الفرس شزوبا و مكان  
شازب اي خشن و المقور  
ومن الخيل الضامر

٨ وهذا الذي قال فيه  
نظر نسخه

٩ التي على وزن فاعل بل  
المراد اسم الشخص الذي  
فعل الشيء ولم يبحى نسخه

اورافع اما فعلا او متونا من جنس ذلك المضاد ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة  
الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر  
اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف  
او اذا تعذر الحمل على الظاهر كما في ٢ فقوله \* ٣ طلب المعقب بحقه المظلوم \* انما ارتفع  
المظلوم فيه لكونه فاعل حقه اي غلبه المظلوم بالحق ( ويعمل اسم المصدر عمل المصدر  
وهو شيطان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالمقتل والمتخرج  
والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله \* ا كفرا بعدد الموت عنى \* وبعد  
عطائك المائة الرتاما ٥ \* اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ( ويستعمل المصدر  
بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غوراي غاير وبمعنى اسم المفعول كقوله \* دار لسعدى اذه  
من هو اكا \* فيستوى فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتبار الاصل ويجوز  
تشبيهه وجعله ايضا ويجوز ان ٦ يكونا محذوف في المضاد اي ماء ذو غور ومن ذوات  
هواك وفي التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به \*  
قوله ( اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد  
على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بهم مضمومة و كسر ما قبل الآخر )  
قوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه سمي المصدر فعلا  
وحدثا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب  
السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان  
الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو المصدر والحدث ( قوله لمن قام ) الاولى  
ان يقول لما قام وذلك لما ذكرناه ان المجهول امره يذكر بلفظة ما وعلله قصد التغليب  
ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة  
المشبهة ولا يشتمل جمع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقرب من فلان او متبعد  
عنه و مجتمع معه فان هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحد هما معينا  
دون الاخر ( قوله بمعنى الحدوث ) يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق  
لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فتقول  
في حسن حاسن الآن او غدا قال تعالى ﴿ في ضيق ﴾ لما قصد به الحدوث  
﴿ وضائق به صدرك ﴾ وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا  
ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر ٧ وشازب ومقور  
وعذره ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في  
قولك الله عالم وكائن ابد و زيد صائم النهار وقائم الليل ( قوله الثلاثي المجرد ) اي  
غير المزيد فيه نحو اخرج واستخرج ( قال المصنف وبه سمي اي بلفظ الفاعل الذي  
هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم  
المفعول ولا المستفعل ٨ وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة  
٩ الالية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم مفاعل الشيء ولم يأت المفعول والمنفعل



٣ فيكون على وزن المضارع نُسَخه ٣ قوله ( واورس ) اورس المكان واورست الرمث اصفر ورثه بعد الادراك فصار عليه مثل الملاء الصفر فهو وارس ولا تقل مورث وهو من النوادر ٤ ايفع الغلام اى ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر ٥ القح الفحل الناقه والريح السحاب ورياح لواقح ولا يقال ملاقح وهو من النوادر وقد قيل الاصل فيه ملحقه ولكنها لا تلقح ﴿ ١٩٩ ﴾ الاوهى في نفسها لا قح كان الرياح لقتحت بخير فاذا انشأت السحاب وفيها

خير وصل ذلك اليه

٦ قوله ( فهو مسهب )

اسهب الرجل اذا اكثر

من الكلام فهو مسهب

بالفتح وهو نادر

٧ قوله ( واحصن )

احصن الرجل تزوج فهو

محصن بفتح الصاد وهو

نادر واحصنت المرأة

عفت واحصنها زوجها

فهى محصنة قال ثعلب

كل امرأة عفيفة محصنة

ومحصنة وكل امرأة

متزوجة محصنة بالفتح لا غير

٨ المتصفة بالفعل من

حيث هى هى لا يقتضى

فاعلا ولا مفعولا فلما كان

عملهما فيهما على خلاف

وضعهما روعى فيهما

ان يكون موقعهما عند

العمل موقع الفعل وذلك

اما بكونه مسندا

او بوقوعه بعد ما هو بالفعل

اولى فالاول اذا تقدم شئ

يسندان بمعمولهما اليه لان

الاسناد الى الشئ من لوازم

والمتفعل بمعنى الذى فعل الشئ حتى يقال اسم المفعول بلى لوقال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمكسر والمتدخرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بنى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا ( قوله ومن غير الثلاثى ) يشمل الثلاثى ذا الزيادة والرابعى المجرد والملحق بالرابعى ومنشعبة الرابعى ٢ يكون الجميع بوزن مضارعه المبني للفعل بيم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر وان لم يكن في المضارع مكسورا كمتدخرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعول اتباما للعين او يضم عينه اتباما لليم قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغنى عن مفعول بفعل نحو اعشب فهو عاشب ٣ واورس فهو وارس ٤ وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى ﴿ وارسلنا الرياح ﴾ وارسلنا الرياح ٥ لواقح ﴿ على بعض التأويلات وقد استغنى عن مفعول بكسر العين بمفعول بفتحها في نحو اسهب ٦ فهو مسهب ٧ واحصن فهو محصن والفتح اى افلس فهو ملفح ( قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اى ماء مدفوق وعيشة راضية اى مرضية والاولى ان يكونا على النسب كقابل وناسب اذا يلزم ان يكون فاعل الذى بمعنى النسب مما لا فعل له كقابل بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى ﴿ انه كان وعدة ما تيا ﴾ اى آتيا والاولى انه من آتيت الامر اى فعلته فالعنى انه كان وعدة مفعولا كافي الاية الاخرى ﴿ قوله ( ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضى وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائى وان كان معمولا اخر بفعل مقدر نحو زيد معطى عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه زيدا امس استوى الجميع ) انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل في المفعول لافى الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضى شابهه معنى لفظا لانه لا يوازنه مستترا وقد ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج للرفع الى شرط زمان وقد ذكرنا هناك كثيرا من احكامه المحتاج اليها فليرجع اليه ( قوله والاعتماد على صاحبه ﴿ اعلم ان اسمى الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعمل في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعوا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما قائماتها كافي اسم الفاعل او واقعا عليها كافي اسم المفعول والذات ٨ التى حالها كذا لا تقتضى لفاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل اما تقويهما بذكر

الفعل فيعمل تقدم المسند اليه كونهما مسندين فاما ان اردت اسنادهما الى شئ قبل ان تجعلهما مع ذلك الشئ مسندين الى مبنى آخر نحو ضارب الزيدان لم يظهر فيهما معنى الفعلية وهو الاسناد من اول الامر بل زياتوهم فيهما قبل مجئ ما اسندا اليه انهما مع تكبيرهما مسندا اليهما اذ هما اسمان والاسم ظاهرة اذا ابتدئ به ان يكون مسندا اليه فيتوقع ما يصح الابتداء بهما من الوصف او غيره قبل مجئ المسند فاريد بالابتداء من اول الامر انهما مسندان وذلك بالاعتماد على



والجملة مستدة الى المسند اليه المقدم ( قلت يدفع هذا الوهم بان الاصل في الجملة الاسمية تأخير الخبر ولم يحتاج في الفعل الى تقدم مسند اليه لانه لا يتطرق اليه مثل هذا الوهم في نحو يضرب الزيدان لانه لا يصلح لكونه مسندا اليه فعنى الاعتماد يسانده الى لفظ قبله تصير نسبه واقعا موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم ويعنى آه نسخته

٢ وانما عمل اسم الفاعل اذا اعتمد على حرف في النفي والاستفهام لانهما بالفعل اولى كما مر في المنصوب على شريطة التفسير نسخته ٣ فيجوز في نحو قائم زيد ان يكون زيد فاعلا كما يجوز ان يكون مبتدأ فيجوز قائم الزيدان وذلك لقوة الشبه بينه وبين الفعل وقد تقدم في باب المبتدأ كلام في احكام هذا الباب نسخته

٤ وليس معناه انه يجب اضافته فانه يجوز هذا ضارب امس بلا اضافة ويجوز ان يرفع فاعلا ظاهرا كما يجوز رفع المضمر نحو زيد ضارب ابوه كما مر في باب

ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا لذات مبهمه متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب بخلاف الالة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمه المتصفة بحدثها غير المختصة بما يعينها قبل واما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرفي الاستفهام وحرف النفي ( يعنى بصاحبه المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاما والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذو الحال نحو جاءني زيدا كبا جلا ( قال المص انما اشترط الاعتماد على صاحبه لانه في اصل الوضع وصف فاذا اظهرت صاحبه قبله تقوى واستظهر به لبقائه على اصل وضعه فيقدر ح على العمل ( وقال ابن مالك وهو حال كونه خبرا للمبتدأ او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال فان مجيء الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ قليل وهو الذي يسمى بالحال المؤنثمة ( قوله او الهمزة او ما ) هذا هو الثاني والاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولاضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولاضارب زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو مؤول به نحو انما قائم الزيدان اى ما قائم الا الزيدان ويقدر الاستفهام ايضا نحو قائم الزيدان ام قاعدان ٢ ( والاختش يجوز عمله من غير اعتماد على شئ من الاشياء المذكورة ٣ نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدأ ( قوله وان كان للماضى وجبت الاضافة معنى ) يعنى يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس وتكون اضافته معنوية هذا ان جاء بعده ذلك ٤ والاجازان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رايحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا ( واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضى مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطى عمرو امس درهما وظان زيد امس كما قال تعالى ﴿ وجاعل الليل سكنا ﴾ قال السيرافى ان الاجود ههنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثانى ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضى من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال ٥ من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام ( وقال ابو علي وجاعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطى زيد قبل وما اعطى قال درهما اى اعطاه درهما كقوله في الفاعل ﴿ ليك يزيد ضارع ﴾ فيتخلص بهذا التأويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى ( قال الاندلسى ردا على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولى



٦ وجواز قولك هذا ضارب زيد امس وعمر انصب المعطوف يقوى مذهب ابى علي في انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافي ٢٠١ <sup>٦</sup> لانه لا اضطرارهنا الى نصبه كما ادعى السيرافي في معطى عمرو دارهما

لان جل التابع على اعراب المتبوع الظ اولى فان اردت حكاية الحال الماضية جاز افعال اسم الفاعل كقوله تع وكلمهم باسط ذراعيه قال نسخته ٧ واذا لم يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضى كانت اضافته نسخته

٨ الروماني هو ابو الحسن علي بن عيسى الروماني النحوي المتكلم مات سنة ٣٨٤

٩ لانه لم يبحى في كلامهم عاملا الا بمعنى الماضى فتوسلوا بالالف واللام التى هى اسم موصول الى افعال صورة اسم الفاعل الماضى وان كانت فى الحقيقة فعلائس ٢ ثم نقول انما جاز عمل ذى اللام بمعنى الماضى لانه ليس فى الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط فيه الحال او الاستقبال بل هو فعل فى صورة الاسم كما مر فى الموصولات نسخته ٣ نحو الضارب زيدا امس نسخته

٤ قال لان الماضى لم يشبه الفعل وليس بشئ لانه ليس فى الحقيقة اسم فاعل

ظان وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يبحى في افعال القلوب ٦ ( ويضعف مذهب السيرافي قولهم هذا ضارب زيد امس وعمر اذا اضطرارهنا الى نصب عمرا لان جل التابع على اعراب المتبوع الظاهر الاولى ولا استدلال للكسائى فى قوله تعالى ﴿ وكلمهم باسط ذراعيه ﴾ لانه حكاية الحال الماضية ( قال الاندلسى معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كأنك موجود فى ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الان ولا يريدون به ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان محكى الان على ما تلفظ به كافي قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعانى الكائنة حينئذ لا الالفاظ قال جارا لله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضى واقع فى حال التكلم كافي قوله تعالى ﴿ فلم تقتلون انبياء الله من قبل ﴾ وانما يفعل هذا فى الفعل الماضى المستغرب كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رأيت الاسد فاخذ السيف فأقتله ( ٧ فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضى ثبت ان يكون اضافته معنوية يتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزید ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه فى باب الاضافة ( قوله فان دخل اللام استوى الجميع ) اى عمل بمعنى الماضى والحال والاستقبال ( وقال ابو علي فى كتاب الشعر والروماني ٨ ان اسم الفاعل ذال اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمر ٩ ولم يوجد فى كلامهم عاملا الا ومعناه المضى ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضى فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل فى الحقيقة بل هو فعل فى صورة الاسم كما قد تكرر ذكره ( ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيويه ولم يصرح سيويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضى فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما ( وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضى والحال والاستقبال واستدلوا بقوله ﴿ فبت والهيم يغشاني طوارقه ﴾ من خوف رحلة بين الطاعنين خدا ﴿ ويحتمل انتصاب خدا برحلة وبين والطاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولاه والظرف يكفيه راحة الفعل ٢ وانما عمل ذواللام مطلقا لكونه فى الحقيقة فعلا ( وقال الاخفش انما نصب ذواللام بمعنى الماضى ٣ تشبيها للمنصوب بالمفعول لانه مفعول به كافي زيد الحسن الوجه ٤ وضعف ما قال ظاهر ( ونقل عن المازني ٥ ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر ٦ وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر فى الموصولات فليس ذواللام فى الحقيقة عنده فعلا ﴿ واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعدي الى المفعول به بانفسهما ان يعتمدا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعتمد الفعل باللام اذا تقدم عليه المنصوب كقوله تعالى ﴿ لرؤيا يتعبرون ﴾

حتى يطلب المشابهة فعل بل هو نسخته ٥ هو ابو عثمان المازني صاحب التعريف نسبة الى بطن من تميم نظرا الى ان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل النصب وانما قال ذلك بناء على مذهبه وهو ان اللام ليس باسم موصول كما مر فى الموصولات نسخته



٧ قوله ( فيالرزام أم ابوحى من نعيم هورزاه بن مالك بن حنظلة ٢٠٢ ) يقال رشح اي ربي وفلان يرشح

للوزارة اي يربي لها  
ويؤهل خاض الماء  
وخضت الغمرات اقمحتها  
٨ البدن جسدا الانسان  
والمسن من الابل مخاميص  
جمع مخامص بناء المبالغة  
من المحمص وهو الجوع  
وصف بها الزمان فاضيف  
الى العشيات اضافة  
الى موصوفها  
٩ قوله ( لاخور ولاقزم )  
الخور الضعف ورجل  
خوار وريح خوار و  
ارض خوار والجمع خوار  
القرام بالتحريك الدناءة  
والقزم رذال الناس  
وسفلتهم يقال رجل قزم  
ويستوى فيه الذكر  
والانثى والواحد والجمع  
سواء لانه فى الاصل  
مصدر ٢ الوهن نحو من  
نصف الهيل والموهن مثله  
وقال الاصمعي هو حين  
يدبر الليل ٣ العمل بكسر  
العين المطبوع على العمل  
٤ قوله ( طرابا ) ابل طراب  
تيرع الى اوطانها ٥ قوله  
( وشأها ) شا أم اي سبقه  
وكذا شاء على القلب  
والشأ والغاية والامد  
٢ قوله ( وطن ) الطين  
بالتحريك الفطنة يقال  
هوطن وطبن اي فطن  
حاذق

وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص  
المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعندما كان من نحو علم وعرف وذرى وجهل بالياء لاغير  
نحوانا طلم به لجواز زيادتها مع انعالها ايضا كمايجب \* قوله ( وماوضع منه للمبالغة  
كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله ) ابنية المبالغة  
العامة اتفاقا من البصريين ثلاثة وهذه الثلاثة محاحول اليها اسماء الفاعلين التى  
من الثلاثى عند قصد المبالغة قال \* ٧ فيالرزام رشحواى مقديما \* على الحرب  
خواضا اليها الكتاببا \* وفي كلامهم انه لتخار بوائكها اي سمانها وقال \* ضروب  
بنصل السيف سوق سمانها \* اذا عدموا زادا فانك عاقر \* وربمابنى فعال ومفعال  
وفعول من افعل نحو حساس ودرارك من احس وادرك وقال \* شم مها وين ٢ ابدان  
الجزور مخاميص العشيات ٩ لاخور ولاقزم \* جمع مهوان من اهان ٣ قال سيوبه  
فاعل اذاحول الى فاعل او فاعل عمل ايضا وانشد \* حتى شأ آها كليل موهنا عمل ٣ \*  
باتت ٤ طرابا وبات الليل لم ينم \* فكليل مبالغة كال يعنى البرق ٥ وشأها اي ساها  
والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيوبه وقالوا ان موهناظرف لشأها لان كليل لازم  
ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه رايحة الفعل ( واعتذرله بان كليل  
بمعنى مكل فهو هنا مفعوله على المجاز كما يقال اتعبت يومك ففعل اذن مبالغة مفعول ) قلت  
لا استدلال بالاحتمال ولا سيما اذا كان بعيدا ( واستدل سيوبه على عمل فعل بقوله \*  
حذرامور اما تخاف وآمن \* مالميس منجبة من الاقدار \* ومنعه غيره وقال ان البيت  
مصنوع يروى عن اللاحق ان سيوبه سألنى عن شاهد فى تعدى فعل فعملت له هذا  
البيت اما اذا لم يكن فاعل وفعل محاحول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم ٢ وطبن  
وفطن فلا خلاف فى انهما ٣ لا ينصبان اذ كلامنا فى ابنية المبالغة لافى الصفات المشبهة  
وقد جاء فاعل مبالغة مفعول كقوله تعالى ﴿ عذاب اليم ﴾ على رأى وقوله \* امن ربحانة  
الداعى ٤ السميع \* ٥ يؤرقنى واصحابى هجوع \* واما الفاعل بمعنى المفاعل كالجليس  
والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شئ من ابنية المبالغة  
لقوات الصيغة التى بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم  
بفعل مقدر ( وقال البصريون انما تعمل مع فوات الشبه اللفظى لجر المبالغة فى المعنى  
ذلك التقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة  
المشبهة فى مشابهة اسم الفاعل ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كالم يشترط  
ذلك فى الصفة المشبهة ( وقال ابن بابشاد لا تعمل بمعنى الماضى كاسم الفاعل والابيات  
المنشدة ظاهرة فى كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها  
صحيا كان او مكسرا قال \* ثم زادوا انهم فى قومهم \* غفردنهم غير فخر \* وتقديم \*  
منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما فى اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل  
على ان العمل لها عنده ( قوله والمثنى والمجموع مثله ) اي يعملان عمل اسم الفاعل  
اما المثنى وجعا السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التى بها كان اسم الفاعل يشابه

٣ لا يعملان فى الباقي نسخته ٤ السميع السامع السميع ٥ الارق السهر صحاح ( الفعل )



٦ الفعل واما جمع المكسر ٦ فلكونه فرع الواحد قال \* ممن جلن به وهن عواقد  
 نسخته  
 ٧ قوله (غير مهبل) هبله  
 اللحم اذا كثر عليه  
 وركب بعضه بعضا  
 واهبله يقال رجل مهبل  
 ٨ عن وقوعه موقع الفعل  
 ولا يمكن تأويل المصغر  
 والموصوف كما يمكن  
 تأويل المثني والمجموع  
 به نسخته  
 ٩ قوله (خلف المحجرين)  
 احجرته اي الجأته الى  
 ان دخل حجرة فأنحجر  
 ٢ لانه هو الذي يفعله  
 الفاعل وهذا الذي نحن  
 فيه هو اسم المفعول به  
 اي الذي فعل به الفعل  
 اي اوقع عليه الفعل يقال  
 فعلت الضرب اي  
 اوقعته  
 ٣ فهو كالمحصول بمعنى  
 المحصول عليه  
 ٤ بزيادة الواو لانه اخف  
 لقلة حروفه فلما ارادوا  
 الواو فتحوا الميم لثلا  
 يتوالى ضمطان بعد هما واو  
 وهو مستثقل في القياس  
 الكثير الاستعمال واما  
 نحو عصفور ومغرد  
 وملول فليس بقياسي ولا  
 كثير وايضا ثبت التغيير  
 في اخيه وهو الفاعل نسخته

الفعل واما جمع المكسر ٦ فلكونه فرع الواحد قال \* ممن جلن به وهن عواقد  
 \* حبك النطاق فشب غير مهبل ٧ \* قوله (ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف  
 تخفيفا) يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله \* انخافوا عورة  
 العشرة \* لا يأتهم من ورائهم نطف \* وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة  
 بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذف في الموصول في قوله \*  
 ابني كليب ان عمي اللذا \* قتل الملوك وفككا الاغلا \* وقال \* وان الذي حانت  
 بفيلج دماؤهم \* هم القوم كل القوم يام خالد \* واما حذف النون مع الجر كما لضراربوا  
 زيد فلا ضافة (ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين  
 ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه ٨ عن تأويله بالفعل ولم يخرج  
 التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثني والمجموع  
 وليس بشئ لما ذكرنا واما قولهم انا مرتجل فسوير فرسخا فانما جاز لكون المعول  
 ظرفا ويكفيه رابحة الفعل \* واعلم انه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف  
 الى مفعوله عنه بظرف قال \* وكرار ٩ خلف المحجرين جواده \* اذا لم يحام  
 دون انثى حليلها \* اي كرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى  
 الدرهم عمر وكما جاء في المصدر في نحو قوله تعالى \* قتل اولادهم شركائهم \*  
 فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيدا مس  
 وعمر والمنتار جر المعطوف جلا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره  
 لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الاماضيا ليوافق  
 المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيدا مس وعمر اعدا  
 وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر والحمل على اللفظ اولى ويبقى هنا  
 الخلاف في ان النصب جلا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب  
 سيبويه فتقدير اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر انشد سيبويه \*  
 هل انت باعث دينار حاجتنا \* او عبدرب اخاعون بن مخراق \* قوله (اسم المفعول  
 ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول كضروب ومن غيره  
 على صيغة المضارع بميم مضمومة وفتح ما قبل الاخر كخرج ومستخرج وامره في العمل  
 والاشراط كما مر الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما) قوله (وقع عليه) يعني وقع  
 عليه او جرى مجرى المرفوع عليه ليدخل فيه نحو اوجدت ضربا فهو موجود علمت  
 عدم خروجك فهو معلوم وسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو  
 المصدر ٢ اذا مراد المفعول به الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار  
 الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول مالم يسم فاعله ٣ وكان قياسه  
 ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب  
 لكنهم لما اداهم حذف الهمزة في باب افعال الى مفعول قصدوا تغيير احد هما للفرق  
 فغيروا الثلاثي ٤ لما ثبت التغيير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات



والسكنات كضارعه لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة ه في الفاعل ولا الحركات في اكثرها كحر كاته نحو ينصرف هو ناصر ويحمد فهو حامد ( واما اسم الفاعل من افعال فهو كضارعه في موضع الزيادة في عين الحركات فغير وه بزيادة الواو فتحوا الميم لثلاثي توالي ضمتان بعد هما واو وهو مستثقل قليل كعمر ود ٦ ومملول وعصفور فبقى اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على الفعل لان ضمة الميم مقدره و الواو في حكم الحرف الناشئ من الاشباع كقوله \* ادنونا فنظور \* وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل الاخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد شذاضعت الشيء فهو مضعوف اي جعلته مضاعفا ( قوله وامره في العمل والاشتراط كما امر اسم الفاعل ) يعني ان حاله في عمل فعله اي انضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرفي الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلاوجه ٨ لاعادته فلا يحتاج في عمل الرفع الى شرط زمان كاتين في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كابن علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل ٩ ويبنى اسم المفعول من الفعل المتعدي مطلقا فان كان متعديا الى واحد فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحد نحو ضربت زيدا فهو مضروب واذا تعدى الى اثنين ليسا مبتدأ وخبر فهو يطلق على كل واحد منهما نحو اعطيت زيدا درهما فكل واحد من زيد والدرهم يقال له المعطى وكذا نحو قرأت زيدا الكتاب وان كانا في الاصل مبتدأ وخبر فاسم المفعول في الحقيقة واقع على مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ فالمعلوم في قولك علمت زيدا قائما قيام زيد وكذا في قولك جعلت زيدا غنيا المفعول غناء زيد ويصح ان يقال للمفعول الاول هنا مفعول لكن لا مطلقا بل بقيد الخير فيقال في علمت زيدا قائما قائما زيد معلوم على صفة القيام وفي جعلت زيدا غنيا زيد مجعول على صفة الغنى ( وان كان متعديا الى ثلثة وتوقع اسم المفعول على كل واحد من الاول ومن مضمون الثاني والثالث اعني مصدر الثالث مضافا الى الثاني ففي قولك اعلمت زيدا منطلقا المخاطب معلم وانطلاق زيد ايضا معلم ) فثبت بهذا التقرير ان المفعول به اما ان يكون واحدا او اثنين او لهما غير بايهما فضربت زيدا متعد الى واحد وكذا علمت زيدا قائما في الحقيقة واعطيت زيدا درهما متعد الى مفعولين او لهما غير الثاني وكذا اعلمت زيدا منطلقا في الحقيقة لكنهم لما كان ما هو المفعول حقيقة مضمون جملة ابتدائية نصبوا هما معا وسموا الاول مفعولا اول والثاني مفعولا ثانيا وفي نحو اعلمت زيدا فاضلا سموها ثانيا والثالثا وانما نصبوا هما معالان ما هو المفعول في الحقيقة مضمون لهما معا لامضمون احد هما ( وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجوز بناء اسم المفعول منه كما لم يجوز بناء الفعل المبني للمفعول منه اذا المسند لاجله من المسند اليه فلا يقال المذهب كما لا يقال ذهب وان تعدى الى

(الجرور)

ه في المضارع كما في اسم الفاعل من الرباعي وذى الزيادة فبقى اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على فعله لان ضمة الميم مقدره والواو في حكم الحرف الناشئ للاشباع كقوله ادنو فانظور \* فلا يعبأ به فاسم المفعول اذن يشابه المضارع المبني للمفعول لفظا ومعنى وصيغته آه نسخة

٦ قوله ( ومملول المملول ) الميل الذي يكتحل به والغرود ضرب من الكماء

٨ لاعادتها نحو زيد معطى غلامه درهما وقد ذكرنا في باب الاضافة ان عمله في مالم يسم فاعله الرفع غير محتاج الى شرط احد الزمانين نسخة ٩ فان كان الفعل متعديا بنى اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في باب المفعول به وان كان الفعل آه



بالتأويل اولى نسخة

٣ كما كان في اسم الفاعل وهو غلبة استعماله للحدوث ومن ثم تحول الصفة عند قصد الحدوث اليه فجعلها حقيقة في احدهما تحكيم والاصل ان تقول هي حقيقة في القدر المشترك بين القيدتين وهو الاتصاف بالحسن مطلقا لکن لما كان وضعها على الاطلاق ولم يكن آه نسخة

٤ على ما ذكرنا بل بدليل العقل وظهوره في الاستمرار عقلا هو الذى غره حتى قال مشتق لمن قام به على معنى الثبوت نسخة

٥ قوله (وادعج) الدعج شدة سواد العين مع سعتها ٦ لان اسم الفاعل ما قام به المصدر فهو بمعنى ذو مضافا الى مصدره فضارب بمعنى ذو جلوس كما ان الصفة المشبهة كذلك فعنى حسن ذو حسن لا فرق بينهما من جهة المعنى الابشئ واحد وهو ان وضع اسم الفاعل على انه متصف بمصدره على وجه الحدوث وضع الصفة على انها متصفة بمصدرها على الاطلاق كما ذكرنا وقيل انما علمت لاجل مشابهتها اسم الفاعل بانها صفة تثنى آه نسخة

المجرور جاز بناء اسم المفعول مستندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وعدلت عن الطريق فهو معدول عنه وكذا في متعدد حذف منه ما هو المفعول به وعدى بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهو مرعى عنها والمرعى هو السهم ( ومنه قولهم اسم المفعول اى اسم المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الاعم الحرف نحو سرت اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول في ضرب ضرب شديدا ان الضرب الشديد مضروب ( ثم اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول مالم يسم فاعله كؤدب انخدام اولا نحو زيد معطى درهم غلامه اى معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله وان لم يضاف الى معموله فاضافته حقيقة سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمر واولا كقولنا الحسين رضى الله عنه قتيل الطف ٨ اخزى الله قاتليه \* قوله ( الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت ) قوله ( من فعل ) اى مصدر ( قوله لازم ) يخرج اسمى الفاعل والمفعول المتعديين ( قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف الجر كعدول عنه واسم الزمان والمكان والآلة ) قوله على معنى الثبوت ( اى الاستمرار والزموم يخرج اسم الفاعل اللازم كقام وقاعدفانه مشتق من لازم لمن قام به لكن ٩ على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه فى الاصل للحدوث وذلك لان صيغة الفاعل موضوعة للحدوث والحدوث فيها اغلب ولهذا اطرده تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضابق عند قصد النص على الحدوث ٢ والذى ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث فى زمان ليست ايضا موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولادليل فيها عليهما فليس معنى حسن فى الوضع الاذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة او جميع الازمنة ولادليل فى اللفظ على احد القيدتين ٣ فهو حقيقة فى القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يحز نفيه فى جميع الازمنة لانك حكمت بثبوتها فلا بد من وقوعه فى زمان كان الظاهر ثبوتها فى جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصصه بعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان حسن فقط فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا ٤ \* قوله ( وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها ) صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ويجىء فى مقدمة التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وبيض ٥ وادعج واهور على وزن افعال وانما علمت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى كما مر ٦ لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهو بمعنى ذو مضافا الى مصدره فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل ومنه اعنى حاسنا كذلك محل للحدث المشتق هو منه متصفة بمصدرها على الاطلاق كما ذكرنا وقيل انما علمت لاجل مشابهتها اسم الفاعل بانها صفة تثنى آه نسخة



فضارب بمعنى ذو ضرب لافرق بينهما معنى الامن حيث الحدوث في احدهما ووضعا والاطلاق في الاخر كاذ كرنا وقيل عملت لمشايتها اسم الفاعل بكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث ( ومن ثم لم يعمل افعال التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من ومادام معه من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصدوا ان تثنيتها وجمعها وتأنيثها كثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه سواء لانه لا يطرده ذلك في الالوان والعيوب لانك لاتقول ٨ ابيضون وايضة كاتقول ضاربون وضاربة مع عمل افعال فعلاء عمل سائر الصفات المشبهة ( فان قيل المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعال التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة ٩ نحو طاولته فطلته طولانا طائل اي ذو طول اي ذو غلبة عليه بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني من باب المغالبة الا في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة ( قلت اول ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعال التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعال التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدى الافعال الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعدفكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم او انا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعال التفضيل الى مفعوله المغلوب الا بمن الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه معنى الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول او ذو غلبة بالطول بل معناه آخذ في الزيادة في الطول من مبدأ القوم بعدم مشاركتهم اياهم فيه ومخالفة تعديده لتعدى اسم الفاعل من المغالبة دليل مبينة معناه لمعناه ( وقال المصنف لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما يمكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعال التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه ( فان قيل فعل المغالبة يفيد فائدته ( فالجواب مامر ( قوله وتعمل عمل فعلها ( يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق ٢ واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها \* قوله ( وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام ومجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور وصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه والحسن وجهه واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحدا حسن وما فيه ضمير ان حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والافقها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة في ذلك ( اعلم ان الصفة المشبهة اما ان تكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها

٧ تثنية الصفة المشبهة  
نسخه

٨ ابيض ابيضان ابيضون  
ايضة ابيضتان ابيضات  
مع عملها عمل نس

٩ قوله ( نحو طاولته )  
يقال طاولني فلان فطلته  
اي كنت اطول منه من  
الطول والطول جميعا

٢ فكيف يشترط فيها  
الزمان نسخه



بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب  
 النعت والكلام ههنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما  
 ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة  
 اقسام الصفة باللام مع الثلاثة من اقسام الم معمول والصفة مجردة مع تلك الثلاثة ثم الم معمول  
 في كل واحد من الاقسام الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور صارت ثمانية عشر  
 لان الستة صارت مضروبة في الثلاثة ( وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع الم معمول  
 ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع مجرد الصفة  
 عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه ( اثنتان من هذه المسائل  
 الثماني عشرة متمنعان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى  
 ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان الم معمول مضافا الى المضاف  
 الى الضمير نحو الحسن وجهه غلامه والحسن وجهه غلام اخيه وذلك لانها لم تقدر الاضافة  
 فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة  
 تحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او بماضيف  
 اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه  
 ابي الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه  
 ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام  
 حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف ( واما في المثني والمجموع نحو الحسننا  
 وجهيهما والحسنوا وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيويه لكن  
 على قبج كافي حسن وجهه على مايجب من الخلاف ( و الثانية من المتمنعين ان تكون  
 الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والضمير كالحسن وجهه او وجه  
 غلام وانما امتنع مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه  
 الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة  
 فاذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة  
 فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتكير المضاف اليه  
 ومسئلة منها مختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام المضافة الى معمولها المضاف  
 الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه ( فسيويه وجميع البصريين يجوزونها ٢ على  
 قبج في ضرورة الشعر فقط ( والكوفيون يجوزونها بلا قبج في السعة وليس استباحها  
 لاجل ٣ اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليس بقبيحة كافي  
 رجل ضارب اياه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فتقتضى الحكمة  
 ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهلون التخفيفين اعني حذف التنوين  
 ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير ٤ مع الاستغناء عنه بما استكن  
 في الصفة ( والذي اجازها بلا قبج نظر الى حصول شئ من التخفيف على الجملة وهو  
 حذف التنوين ( ومنعها ابن بابشاد مستدلا بنسج ٥ العنكبوت وهو انه اضافة الشئ

٢ مع قبج ويقولون انها  
 لا تجي الا في ضرورة  
 الشعر والكوفيون  
 لا يستحبونها ويجوزونها  
 في السعة ووجه استباحها  
 ان اضافة الصفة الى  
 معمولها لاجل التخفيف  
 بخلاف نحو الحسن وجهه  
 بنصب وجهه فانه وان كان  
 فيه ضمير ان لكن الصفة  
 غير مضافة ليقيد التخفيف  
 فالحكمة يقتضى نسخته  
 ٣ امتناع نسخته

٤ الاستباح لاجل انه  
 لم يحذف الضمير في وجهه  
 مع انه حصل من الضمير  
 المستكن في الصفة ما يشترط  
 في الصفة المشتقة من عائد  
 الى الموصوف والذي آه  
 نسخته

٥ اي باو هن الحجج  
 واضعها



الى نفسه فان اراد به انه اضيف الحسن الى وجه وهو هو في المعنى فذلك انما منع من في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا يضاف الصفة الى ما هو فاعلمها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع اننا ذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانت اضيفت حسنا الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لا تمتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحداه وعبد بطنه وصدر بلده وطبيب مصره ونحو ذلك ( وانشد سيويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ \* اقامت على ربعيهما جارتا صفا \* كيتا الاعالى جوتنا مصطلاهما \* وقال المراد بل الضمير في مصطلاهما للاعلى اذ هو جمع في معنى المثني اذ هو للجارتين وليس للجارتين الاعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله \* ٦ روائف اليتيمك وتستطارا \* فالالف في تستطارا راجع الى روائف لانه بمعنى رانفتين فكانه قال جوتنا مصطلي الاعالى فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جوتنا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبج فعله اي فعل الغلام ويعنى بمصطلي الاعالى ما تحت الاعالى وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الحجر ابيض واعلاه كيت وما بينهما جون اي اسود وما ذهب اليه المراد تكلف والظاهر مع سيويه ( ٧ ومن المسائل المذكورة مسألتان اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنهما المصنف ٨ وهما الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة ٩ انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا ليرز في صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذ قصد التخفيف وذلك لان الاضافة الصفة الى مرفوعها قبحة في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عرفا لضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة ٢ وهي اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيفت اليه بعد نصبه كانت كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر متمنا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكالم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوا وهما على قبج في السعة ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة او لا غاية الظهور فيتبين في الجور انه كان قبله منصوبا قال \* انعتا اني من نعاتها \* ٣ كوم الذرى ٤ وادقة سرانها \* ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسألتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فهما حسنتان ٦ كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصلين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير

٦ قوله (روائف) الرافعة اسفل الالية و طرفها الذي يلي الارض من الانسان اذا كان قائما واستطير الشيء اي طير ٧ وبقيت مسألتان اخريان من المسائل الثماني عشرة نسخة

٨ وهما اللتان اجتمع في كل منهما ضميران وهما نسخة ٩ مع كونه فاعلا للصفة انما كان ليرز نسخة ٢ التي هي اصل غير نسخة ٣ الكوم جمع الكوماء وهي الناقة العظيمة السنام وذرى الشيء بالضم اعاليه وهي ايضا اعلى السنام ٤ قوله (وادقة) ودقت اليه دنوت منه واراد دنو سرانها من الارض لكونها حوامل قريبة من الوضع ٥ وهي منصوبة بوادقة والمراد السمن لانها متى سمنت خرجت اليك السمن سرانها ودنت اقليد ٦ لاجل اصلاتها نسخة



٧ يقال الماء يتصبب من الجبل اي يتحدر ٨ حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها نسخة ٩ وهو حذف الضمير ولان ﴿ ٢٠٩ ﴾ فيهما نسخة ٢ ههنا انك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي

الثنى والمجموع الزيد ان  
نسخه

٣ صاحبها مع كونها مسندة  
في المعنى الى سببه لكون  
تلك الصفة في اللفظ جارية  
على صاحبها خبرا او حالا  
اونعتا نسخة ٤ يتصف  
بالحسن الحسن وجهه او  
كانت غير هانحو زيد ابيض  
اللمية اي شيخ وكثير الا  
خوان اي مقتوبهم فيحسن  
اذن ان يجعل صفة سببه  
كصفة نفسه فيستجيب ضميره  
في صفة سببه كما يستجيب في  
صفة نفسه فيخرج السبب  
اذن عن ظاهر الفاعلية  
الى النصب او الى الجر  
لان الصفة لا ترفع فاعلين  
ولم يترك مرفوعا على  
ان يكون بدلا من الضمير لثلا  
يلتبس بالفاعل فان لم تجر في  
اللفظ على صاحب السبب نحو  
زيد وجهه حسن او جرت  
عليه لكنها لم تدل على صفة  
له في ذاته نحو زيدا جر  
ثوره لم يجز استتار ضمير ذي  
السبب فيها فيقبح زيد اسود  
فرس غلام الاخ وزيد ابيض  
الثور وزيدا جر غلاما نسخة  
٥ ولاندل صفة سببه على  
صفة نفسه فكيف يضم

في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا  
الاستعمال الحسن وجهها وحسن وجهها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر  
على الاضافة ( اما حسن انتصاب الممولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف  
الوجه بالحسن فنصبت وجهها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا  
اوقع في النفس للابهام اولائم التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو ٧ تصيب زيد  
عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية  
( واما حسن انجرار الوجه مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين ٨ احدهما  
في الصفة والآخر في معمولها وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا ٩ في الممول وفيهما  
معان تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذه  
قائدة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا  
على التمييز كما في الاولين والدليل على انتقال الضمير فيهما الى الصفة ٢ قولك هند حسنة  
الوجه والزيد ان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه ولاتأتى هذه العلامات  
في الصفة الا وفيها ضمائر مستترة الا في النكرة نحو قام رجل قاعدون غلمانة وانما جاز  
اسناد الصفة الى ضمير ٣ المسبب بعد اسناها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب  
خبرا اونعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفته في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة  
كما في زيد حسن الوجه فانه ٤ حسن بحسن وجهه اولانحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح  
فان لم تجر في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنها لم تدل على صفة له  
في ذاته لم يجز استئناس الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض  
الثور وزيد اصفر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف  
المذكور ٥ فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضم فيها ضمير نفسه اذ لم تدل  
صفة سببه على صفة نفسه ( فان قيل ليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على  
صفته في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا ( قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون  
الثور سببا لزيد لان صفة السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي  
هو كرم قال ﴿ ٦ الحزن بابا والعقور كلبا ﴾ فعليك العبرة بما ذكرت ( ومسئلة لا قبحة  
ولا في غاية الحسن وهي حسن وجه بالجر اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه  
الامطابقة الممول لاصله في التعريف اعنى وجهه ( واربع مسائل قبحة قبحا لا ينتهي  
الى منعها في حال السعة وتخصيصها بضرورة الشعر وهي الحسن وجه وحسن  
وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع الممول في جميعها والاوليان اقبح من  
الاخيرتين لعدم موافقة الممول فيهما لاصله في التعريف ووجه قبح الاربع خلو  
الصفة من عائد الى الموصوف ٦ وحذف الجار مع الجرور قليل قبيح اي وجه منه  
والوجه منه ( وقال ابو علي الوجه ووجهه بد لان من الضمير المستجيب في الصفة قاله في

في صفة سببه ضمير نفسه ( ١٤ ) قاله رؤبة اوله فذاك ( ني ) وخم لايبالي السبا ﴿ يذم انسانا يعلق بابه  
دون الاضياف وكتبه عقور ﴾ وهما صفتان نصبتا بابا وكتبها باللام ولاضافة كالحسن وجه اعني



قوله تعالى ﴿ مفتحة لهم الابواب ﴾ وهذا غسل الدم بالدم لان بدل البعض وبدل  
 الاشتغال ٧ لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الاغلب ( وقال الكوفيون اللام في الوجه  
 بدل من الضمير كما في قوله ﴿ لحافى لحاف الضيف والبرد برده ﴾ فالوجه باق على الفاعلية  
 كما كان في الاصل ٨ وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبج عند  
 البصريين ( ومثلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما لاستنكار في الظاهر  
 وهما الحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون  
 النصب توطئة للجرو وهو حسن كما ر ( واما استنكار ظاهرها فلنصب ما هو فاعل حقيقة  
 لا على التميز ( وعند الكوفيين نصب ٩ المعرف في مثله على التميز لتجوزهم تعريف  
 الميز كما ر في بابه ( وثلاث مسائل قبجة لا تجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين  
 جائزة في السعة بلا قبج عند الكوفيين وهى الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب  
 وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما ر ( ومثلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه  
 الحسن وجهه بجر المعمول فيهما كما تقدم والمجموع ثمانى عشرة مسألة ( ولنا ان نعل  
 استقبال المسائل الثلاث القبجة المنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استمكن ضمير  
 المسبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين اعنى جريها على المسبب واستلزامها  
 لصفته في نفسه فصارت بذلك صفة السبب كصفة المسبب صار السبب كالفضلة  
 وذلك لمحيته بعد الفاعل اى الضمير المستجن فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا  
 او جر بالاضافة لزال المانع من الاضافة الى السبب ٣ لان المانع منها انما كان رفعه  
 كما ذكرنا فلما استتر ضمير المسبب في الصفة استقبح محيته في السبب ايضا ٤ لانه انما كان محتاجا  
 اليه في السبب ليتبين كونه سببا واضمار الضمير في الصفة دال على انه السبب لانك لم تضمه  
 فيها الالدالة صفة سبيه على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في  
 السبب فلواتى به فيه كان قبجا وليس اسم الفاعل في نحو زيد ضارب غلامه كذا  
 لان الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سبيه على صفة نفسه ٥ وانضم هذا القبج في الحسن  
 وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فتأكد امتناعه ( قوله  
 والنصب على التشبيه بالمفعول في المعركة وعلى التميز في النكرة ) هذا عند البصريين  
 وقال الكوفيون بل هو على التميز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول  
 في الجميع والا ولى التفصيل ( قوله ما كان فيه ضمير واحدا حسن وما فيه ضميران حسن )  
 قد ذكرنا ما عليه ( قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها ) لما كان معرفة الحسن والاحسن  
 والقبج عنده على ما ذكرنا مبنية على الضمير مهداة قاعدة يتبين بها الضمير والضميران  
 والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في ممولها فان كان في المعمول  
 فهو ظاهر ٢ لبروزه نحو وجهه او الوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع  
 ظاهرا فتؤنت لتأنيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجعه فان رفعت ظاهرا فهى كالفعل  
 تؤنت لتأنيث الفاعل وتقرء عند افراد الفاعل وتثنيته وجعه كذا كرنا في باب النعت \*  
 ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف ٣ بها والى

٦ وحذف الضمير من  
 الصفة ليس بقوى كما ر  
 ولا سيما مع حذف ما يجره  
 معه اى وجه آه نسخته  
 ٧ فيهما ضمير المبدل منه  
 نسخته  
 ٨ وكون اللام بدلا من  
 الضمير فيما شرط نسخته  
 ٩ المعرفين على التميز لانهم  
 يجوزون نسخته  
 ٣ لان المانع من الاضافة  
 الى السبب انما كان رفعه  
 لما ذكرنا من انه كاضافة  
 الشى الى نفسه فلما استجن  
 ضمير ذى السبب نسخته  
 ٤ لان الضمير في السبب انما  
 احتجج اليه ليتبين انه السبب  
 نسخته  
 ٥ ثم نقول انضم القبج  
 المذكور نس  
 ٢ لانه يكون باراز نسخته  
 ٣ باللام او مضافا الى المضاف  
 اليه آه فحكم مررت آه حكم  
 برجل حسن وجه الغلام  
 نسخته



المضاف اليه بالغاما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابى  
 الغلام وكذا لوزدت وكذا حكم المفعول المضاف الى المضمحل المضاف الى المضمحل  
 وهلم جرا ٤ نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه غلامه وحسن وجه ابى غلامه  
 وكذا لوزدت وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله \* رحيب ه قطاب  
 الجيب منها \* و برجل حسن وجه يصونه وكذا الجرد عن اللام والاضافة الى الضمير حكم  
 المضاف الى الجرد عنهما بالغاما بلغ فحكم مررت نحو برجل حسن وجه حكم برجل حسن  
 وجه غلام وحسن وجه ابى غلام وكذا لوزدت ( قوله واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين  
 الى آخره ) يعنى باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المعتدى الى واحد فقط  
 كضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المعتدى الى اثنين هو المعتدى الى واحد نحو زيد معطى  
 غلامه درهما ومن المعتدى الى ثلاثة هو المعتدى الى اثنين نحو زيد مع علم اخوه عمرا كريما تقول  
 فى اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاخ النسب وفى اسم المفعول اللازم مضروب الغلام  
 ومؤدب الخدم سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفهما  
 للسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر فى باب الاضافة فاذا جاز فى معمولهما الرفع  
 جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعا ٧ كما مر فيجئى فى كل واحد منهما الثمانى عشرة  
 مسألة ٨ وكذا انما يجوز انتقال الضمير اليهما من المفعول ثم نصب المفعول او جره اذا كان  
 يحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا فى الصفة  
 المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم ابن الم بجر المفعول ولا مضروب مملوك اخ  
 ولا مشروب ماء الاخ ٩ هذا ( واما اذا كانت متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا ٣ ومعطى  
 اخوه درهما او معطى عمرو وثوبه فان حذف المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لثلا  
 يشته بالمفعول ٤ بخلاف الصفة المشبهة واسمى الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها  
 حتى يشته المنصوب والجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فامن التباس  
 المنصوب او الجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابى على نصب الفاعل او جره اجراء له مجرى  
 حسن الوجه ومنعه غيره ( وقد يجرى بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو  
 فلان شمس الوجه اى حسن الوجه فيجئى فيه المسائل المذكورة وهو قليل ( قيل لا يعمل  
 الصفة المشبهة فى الاجنبى كما يعمل اسما الفاعل والمفعول بل تعمل فى ه السبب فقط وليس  
 اطلاقهم هذا القول بوجه بلى تعمل فى غير السبب اذا كان فى معمول آخر لها ضمير صاحبها  
 نحو برجل طيب فى داره نومك وكذا اعتمدت على حرف الاستفهام او الذى نحو احسن  
 الزيدان وما قبجح الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل فى سببه واما نحو ما زيد قائم  
 الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او ولا حسنا وجهها برفع وجهها فان وجهها  
 وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية التى هى سببه فجاز خلو الصفة المعطوفة  
 ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير ٦ الذى اضيف وجه  
 اليه راجع الى جاريته التى هى مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه

- ٤ فحكم مررت آه حكم  
 برجل حسن وجه غلامه  
 و برجل حسن نسخته  
 ٥ قوله ( قطاب الجيب )  
 القطاب مخرج الرأس من  
 الجيب اى هى واسعة جيب  
 الدرع يروى بتوين رحيب  
 وباضافته كما مر اليه الاشارة  
 ٧ على ما تبين قبل نسخته  
 ٨ كما فى الصفة سواء وانما  
 يجوز استتار الضمير فيها  
 منتقلا من معمولها نس  
 ٩ بجر ٢ المفعول اذلا  
 يحصل فى الاغلب بمثل هذا  
 الموصوف المتقدم صفة نس  
 ٢ ينصب المفعول نسخته  
 ٣ او ضارب عمرا غلامه  
 ومعطى غلامه درهما نسخته  
 ٤ فان له مفعولا نسخته  
 ٥ السببى ان تعتمد على  
 الاستفهام نسخته  
 ٦ المضاف اليه وجه راجع  
 نسخته



جاريته فهو جل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لاقبيحة وبرجل قائم غلاماه  
 لاقاعدين ( ومن هذا الباب عند المبرد \* جوتنا مصطلها \* كما مر لان اصله جون  
 مصطلها اي مصطل على الاعلى اي مصطل على اعاليهما فلما قصد الاضافة حذف الضمير الذي اضيف  
 اليه اعلى واستتر في جون فصار جوتنا وادخل اللام في اعلى ليتعرف باللام كما كان متعرفا  
 بالاضافة ثم اقام موضع الاعلى ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره وجعله مثني لكون الاعلى ههنا  
 في معنى الاعلين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من  
 وجهه كما حذف من اعاليهما \* قوله ( اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على  
 غيره وهو افعال ) ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب ولو احتراز عن مثله بان قال ما اشتق من  
 فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اي في الفعل المشتق منه لا نقض بنحو طائل اي زائد  
 في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبني على  
 افعال لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في الفعل المشتق هو منه فيدخل فيه نحو خير وشر  
 لكونهما في الاصل اخيرا واثرا فحققا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على ٧ القياس  
 \* قوله ( وشرطه ان يبني من ثلاثي مجرد ليجن البناء وليس باون ولا عيب لان منهما  
 افعال لغيره نحو زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد  
 منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو اذروا اليوم واشغل  
 واشهر ) ٨ شرط افعال التفضيل ان يبني من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي  
 متصرف قابل معناه للكثرة ( فقولنا جاء منه فعل احتراز من ايدي وارجل من اليد  
 والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين اي آكلهما من الحنك واول شاذ  
 وكذا قولهم آبل من حنيف ٩ الخاتم لم يستعمل منه فعل على ما قام سيويه ( وقال الجوهري  
 ابل يا بل ابالة مثل شكس ٢ يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من  
 الفروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل ( وقولنا تام احتراز عن الافعال الناقصة ككان  
 وصار فانه لا يقال اكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون  
 الحدث كما توهم بعضهم والافعال موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على  
 الحدث ايضا كما سيجي في بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال هوا كون منك منطلقا وهو  
 اصير منك غنيا اي اشد انتقالا الى الغنى ( وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ٣ ما نبس  
 بكلمة فانه لا يقال هوا نبس منك لثلا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل لا نبس قلت ليس  
 لا نبس لنفي الحدث الذي هو التكلم ونبس موضوع له بل هو لنفي الفضل في التكلم  
 ( وقولنا متصرف احتراز عن نحو نم وبئس وليس اذ لا يقال انعم وابأس وليس ) ( وقولنا  
 قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب  
 منها امس ولا اطلع ويصح ان يحتز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعمور والعمى  
 ( وقوله ثلاثي ) احتراز عن الرباعي نحو دحرج ( قوله مجرد ) احتراز عن ثلاثي ذي  
 زائد نحو اخرج وعلو وانقطع واستخرج ونحوها ( قوله ليجن ) اي لولم يكن ثلاثيا بل

٧ الاصل نسخه

٨ شرطه نسخه

٩ الختم الجرة الخضراء

والحناتم مهائب سود لان

السواد عبر خضرة ٢ اي

صعب خلقه ٣ قوله ( نحو

مانبس بكلمة ) مانبس بكلمة

اي ما تكلم وما نبس ايضا

مثله



كان رباعيا نحو دحرج اولم يكن مجردا بل كان ذا زائد كاستخرج واخرج لم يمكن بناء  
 افعال منه اما ان اردت بناءه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان افعال ثلاثي مزيد  
 فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فانه يلتبس المعنى اذ لو قلت  
 في دحرج ادحرج لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج بخذف الهمزة  
 لا لتبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من المتشعبة وهذا كله بناء على انه لا صيغة للتفضيل  
 الا افعال وانما اقتصر و اعليه اختصارا (قوله ليس بلون ولا عيب) صفة ايضا لقوله ثلاثي  
 (وقوله لان منهما افعال لغيره) يعني انما لم يبين من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعال من غير  
 اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعال التفضيل لا لتبس احدهما بالآخر لو قلت زيد الاسود على  
 انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذوسواد او بمعنى الزائد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعال  
 الصفة مقدم بناؤه على افعال التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع  
 على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع (وينبغي ان يقال  
 من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعال التفضيل نحو فلان ابلد من فلان ٤ واجهل  
 منه واجق ٥ وارعن واهوج واخرق والدواشكس واعبي واعجم وانوك مع ان بعضها يجيء  
 منه افعال لغير التفضيل ايضا كاحق وحقاء وارعن ورعاء واهوج وهوجاء واخرق  
 وخرقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرده ايضا لتعليه بان منهما افعال لغيره (فالاولى  
 ان يقال لا يبنى افعال التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة لان غالب الالوان  
 ان يأتي افعالها على افعال وافعال كايص واسود وواجر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي  
 عليهما واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيدلكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا  
 فيه من غيره كاحول واعور فانها اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقبل واوهما  
 جلا على احوال واعور ومالم يجيء منه افعال ولا افعال كالبحر ٦ والفقم والعرج والعمى  
 لم يبين منها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقى محمولة على التقسيم  
 المذكورين في الامتناع (واجاز الكوفيون بناء افعال التفضيل من لفظي السواد  
 والبياض قالوا لانهما اصلا الالوان قال ٧ \* ابيض من اخت ٨ بنى اباض \* وقال \* لانت اسود  
 في عيني من الظلم \* وهما عند البصريين شاذان (قوله فان قصد غيره) يعني قصد التفضيل  
 من معاني الاشياء التي تعذر بناء افعال التفضيل من الفاظها وهي ذو الزيادة والرباعي والالوان  
 والعيوب الظاهرة بنى افعال ٩ من فعل يصح بناء افعال منه في حسن او كثرة او غير ذلك على  
 حسب غرضك الذي تقصده ثم يوثق بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعال منها فتنب  
 على التمييز لتحقيق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اقمح عورا واشد بيضا واسرع  
 انطلاقا واكثر درجة ونحو ذلك (وعند سيبويه هو قياس من باب افعال مع كونه ذا زيادة  
 ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم لي  
 من فلان وهو كثير ومجوزه قلة التغيير لانك تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني

٤ اي احق قال قيس بن  
 الخطيم وكل الداء ملتص  
 دواؤه ودواء النوك ليس له  
 دواء نظام

٥ قوله (وارعن) المرهونة  
 الحرق والاسترخاء ورجل  
 ارعن وامرأة رعاء ورجل  
 اهوج اي طويل وبه تسرع  
 وحق والهوجاء الناقة التي  
 كان بها هوجا من سرعتها  
 الاخرق ضد الرقيق يقال  
 خرق يخرق خرقا النوك  
 بالضم الحرق

٦ قوله (والفقم) الفقم  
 ان يتقدم الثنايا السفلى فلا  
 يقع على العليا

٧ اوله جارية في خدعها  
 الفضفاض اي الواسعة  
 وروى في ذيلها اودر عها  
 ٨ قوله (بنى اباض) الاباضية  
 فرقة من الخوارج اصحاب  
 عبدالله بن اباض التيمي  
 و اباض اسم موضع

٩ التفضيل آه من حسن  
 نسخه



من افعال التفضيل فتخلف همزة التفضيل ٩ همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته (ونقل عن البرد والافخش جواز بناء افعال التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كافتعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعال (قوله وقياسه للفاعل) يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضررب اي ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضررب بمعنى مضروب اكثر مضروبة من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثير الاشتباه لاطراداه واما سائر الالفاظ المشتركة فاعتبر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا جعله في احدهما اظهر دون الاخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الاوله فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقى اسم الفاعل مع انه اكثر عربا عما يطلب فيه من معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير قياس نحو اعدروا شهر واليوم واشغل اي اكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية ومنه اعنى في قول سيويه وهم بشانه اعنى \* قوله (ويستعمل على احد ثلاثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصده الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم نحو زيد افضل الناس ولا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد افضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعال التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما يخل عن الجميع لان وضعه الهم لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة ذكر المفضل عليه ظاهرا ٣ ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما ٤ كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعال المذكور معه المفضل عليه كما ٥ اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو افضل اي ذلك افضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعال التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لثلا يعرى عن ذكر المفضل عليه رأسا فلو خلا عن الثلاثة خلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود الهم من وضعه واذا علم المفضل جاز حذفه غالبا ان كان افعال خبرا كما يقال لك انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله الله اكبر وقوله \* ان الذي سمك السماء بنى لنا \* بيتادعائمه اعز واطول \* وقوله \* ستعلم اينا للموت ادنى \* اذا ادنيت لى ٦ الاسل ٧ الحرارة ٨ ويجوز ان يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز ٩ دعامة ولم يعوض منه التنوين لكون افعال غير منصرف فاستبشع

٩ همزة المحذوفة نسخه  
٣ واذ تجرد عنهما لزمه اللام لانها يشار بها نسخه  
٤ وهى لام العهدية كما ذكرنا قبل نسخه  
٥ يجرى مثلا بينك وبين مخاطبك ذكر طلب شخص هو افضل من زيد ثم تقول بعد ذلك زيد هو الافضل اي ذلك الافضل اي افضل من زيد فهو في قوة ذكر المفضل عليه لاشارته الى افعال المذكور معه المفضل عليه فلا يجوز اذن ان يكون اللام في افعال التفضيل في موضع من المواضع نسخه  
٦ الاسل شجر ويقال كل شجر له شوك طويل فشوكه اسل ويسمى الرماح اسلا  
٧ الحرارة العطاش من حر الرجل يحر فهو حران من الحرة بالكسر وهو العطش  
٨ وهو كثير فيجوز الاشياء ان المضاف اليه محذوف نسخه  
٩ الدعامة عماد البيت



ذلك واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع  
 مجروره محذوف اي اكبر من كل شيء ويقل الحذف ٢ في غير الخبر نحو جاءني رجل افضل  
 في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد ٣ كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف  
 الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر وانما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيان لان كل  
 واحد منهما يغني عن الاخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في ذكر واحد منهما  
 الا اذا كان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله \* ولست بالاكثر منهم حصي  
 \* وانما العزة للكثير \* فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر  
 حصي وهذا كما تقول مثلاً اريد شخصاً من قریش افضل من عيسى عليه السلام فيقال محمد  
 عليه السلام افضل من قریش اي ٤ افضل من عيسى من بين قریش ويجوز ان يحكم  
 بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله \* ورتت مهلهلا \* والخير منه \* زهير انم ذخر  
 الذاخرينا \* ويجوز في البيتين على ما قيل ان يقدر افعال اخر عاريا من اللام يتعلق به من اي  
 لست بالاكثر اكثر منهم حصي والخير خيرا منه ولا يمنع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية  
 اذا لم يكن المضاف اليه مفضلاً عليه كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضلته الى  
 البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان  
 صاحب الفعل مفضل على غيره مطلقاً فاعني ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو المجرور  
 بمن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقاً كما في زيدا احسن من عمرو واما تقديراً  
 كما في قول علي رضي الله عنه \* لان اصوم يوماً من شعبان احب الي من ان افطر يوماً من رمضان \*  
 لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقد ربه على رضي الله  
 عنه محبوباً الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا ليس  
 صوم يوم من شعبان احب منه وقال ٦ رضي الله عنه \* اللهم ابدلني بهم خيراً منهم \* اي  
 في اعتقادهم لاني نفس الامر فانه ليس فيهم خير (وابدلهم بي شرأمني) اي في اعتقادهم ايضا  
 والا فليكن فيه ٦ كرم الله وجهه شرّاً ومثله قوله تعالى \* اصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً \*  
 كأنهم لما اختاروا وموجب النار اختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الحمار ٨ فكانت  
 قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل  
 الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر  
 وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب  
 على القول بل المراد بهما عن الشعر والقول ( وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل  
 من المفضول وتجاوزه عنه فن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت من  
 زيد وانفصلت منه تعلقت بافعال المستعمل بمعنى ٩ متجاوز وبارين بلا تفضيل فعني قولك  
 انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز  
 ذلك لان من التفضيلية ٢ يتعلق بافعال التفضيل بقريب من هذا المعنى الاتري انك اذا قلت

٢ ان لم يكن خيراً منه  
 ٣ وانما كان الحذف في  
 خبر المبتدأ اكثر منه في  
 الصفة والحال لان الخبر  
 اكثر حذفاً في كلامهم  
 منهما فكان حذف بعضه  
 ايضا اولي من حذف بعضهما  
 وانما لم يجتمع نسخته  
 ٤ هو عليه السلام نسخته  
 ٥ غلغل النساج الثوب  
 اذا ررق نسجه وخففه وسمى  
 امرأ القيس بن ربيعة اخو  
 كليب بن وائل مهلهلا لانه  
 اول من ارق الشعر  
 ٦ عليه السلام نسخته  
 ٨ مع انه ليس للحمار شيء  
 من العلم المق ههنا لا تحقيقاً  
 ولا تقديراً واما نحو قولهم  
 نسخته  
 ٩ المتجاوز فاذا قلت انت  
 اكرم علي من ان اضربك  
 فكانت قلت تبانت لفرط  
 كرمك علي من ان اضربك  
 نسخته  
 ٢ اعني التي تدل على ان  
 صاحب الفعل مفصل على  
 ما بعدها متعلقة نسخته



زيداً فضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية  
 الا في معنى التفضيل ومنه قول امير المؤمنين علي رضي الله عنه ﴿ولهي بما تعدك من نزول  
 البلاء بجسمك والنقص في قوتك اصدق واوفي من ان تكذبك او تغرك﴾ اي هي متجاوزة  
 من فرط صدقها عن الكذب (ويجب ان يلي من التفضيلية افعال التفضيل لانها من تمام معناه  
 او يلي معموله قال ﴿فانارأينا العرض احوج ساعة﴾ الى الصون من ربط ٢ بمان مسهم ﴿  
 وقد يفصل بينهما بلو وفعالها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس وقد تقدم عليه في الشعر  
 كقوله ﴿واستزل الزباء قسرا وهي من﴾ عقاب ٣ لوح الجو ٤ منتمى ﴿ويلزم ذلك  
 ان كان المفضول اسم استفهام نحو من اعلم زيدا او مضافا الى اسم استفهام نحو قولك من غلام  
 ابيهم اكرم انت (قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما هو الاكثر ان يقصد به الزيادة على  
 من اضيف اليه) وانما كان هذا اكثر لان وضع افعال لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر  
 المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضى لانه مفضل على من سواء من جملة ما اضيف  
 اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء  
 على نفسه (وقول المصنف في دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيدا افضل  
 الناس لغرض التفصيل عليه معهم بل لغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه  
 لا يحتاج لحصول هذا الغرض اي التشريك في اصل الفضل الى واسطة ٦ لان لفظ افعال  
 يكفي في هذا الما ذكر المصنف بعينه بعد هذا وهو قوله لافعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة  
 فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل (فنقول لفظ ٧ افعال  
 يدل على المضاف صاحبه باصل الفعل فلا يحتاج لاجله الى شيء اخر والاولى في تعليل  
 دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في بالله الاضافة فليرجع اليه (وقوله بعد هذا في الشرح  
 ان لافعل جهتين الى آخر الكلام قدمضى الكلام فيه في باب الحال على الكمال (قوله  
 والثاني ان يقصد زيادة مطلقة) اي يقصد تفضيله على كل من سواء مطلقا لاهل المضاف  
 اليه وحده وانما تضيفه الى شيء مجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات  
 نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه  
 فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو ٧ احدهم كقولك نبينا صلى الله تعالى  
 عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من  
 جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة  
 اخوة يوسف ولا يكون بعضهم بدليل انك لو سئلت عن غدا اخوة يوسف ٨ لم يجزلك  
 غدا فيهم بلى يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب عليه السلام وان  
 تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم من سواء وهو مختص ببغداد لانها  
 منشؤه او مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة  
 يجوز ان يدخل فيهم (قوله ويجوز في الاول الافراد آه) يعني ٩ اول معنى المضاف  
 ﴿اعلم ان الاصل في افعال التفضيل ان يذكر معه ما اقتضاه وضعه وهو من التفضيلية

٢ الربطة الملاءة اذ كانت  
 قطعة واحدة ولم يكن لفقين  
 والجمع ربط ورباط والمسهم  
 البر المخطط  
 ٣ قوله (عقاب لوح الجو)  
 العقاب طائر واللوح بالضم  
 الهواء بين السماء والارض  
 والجو ما بين السماء والارض  
 ٤ المنتمى مصدر ميمي من نماه  
 فانتى اي رفعه فارفع ونصبه  
 على التمييز  
 ٤ انتمى انتسب  
 ٥ الاعتراض نسخته  
 ٦ قرينة نسخته  
 ٧ افضل آه باصل الفضل  
 نسخته  
 ٧ داخل فيهم نحو قولك نسخته  
 ٨ لم يعده فيهم لانه قد خرج  
 عن جملتهم باضافتهم الى  
 ضميره نسخته  
 ٩ بالاول المعنى الاول للمضاف  
 نسخته



لانه بصوغه على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدى الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كاحر والاسم كافكل في بدء النظر بمن التفضيلية فصارت كأنها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعال وذلك ايضا قليل فما دام معه من لا يطابق به صاحبه تنبيه وجمعا وتأنيبا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكور نحو زيد ٢ او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثنى وجمع وانث لكان كثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كاله ( فاذا اضفته وارادت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزومه صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما ان افعال المصاحب لمن مضارع للمضاف كاتين في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضولة الا صاحب افعال الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا لانه في احد هما دون الاخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ٣ وجاز ايضا تنيته وجمعه وتأنيثه ثنويات لفظية من المانعة من التصرف (وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقتها لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا ولا ( واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذواللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تنبيه وجمعا وتأنيبا فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف في الذي بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافضل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا ينديان من اصل واحد كإيجي في افعال التعجب ( واما ذواللام والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اى من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعال التعجب الفعلي مشابهة تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسم فلم يمتنع من التصرف ( واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول ٤ الذي كان مصاحبا له اى لعلم التفضيل \* واعلم انه يجوز استعمال افعال عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال \* ٥ قبحتم يا آل زيد نفرا \* الام قوم اصغرا واكبرا \* اى صغيرا وكبيرا وقال الاخر \* ملوك عظام من ملوك ٦ الاعاجم \* وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل وقيل ومنه قوله تعالى ﴿ وهو اهن عليه ﴾ اذ ليس شيء عليه تعالى اهن من شيء وما ٧ كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعال اكثر من المطابقة اجراءه مجرى الاغلب الذي

٢ افضل من عمرو والزيد  
ان افضل من عمرو والزيدون  
افضل من عمرو وهند افضل  
من عدد نسخه  
٣ للمشابهة التي بينهما نسخه

٤ المصاحب لمن التفضيلية  
نسخه  
٥ قوله ( قبحتم ) قبحه الله  
اى نحاه عن الخير فهو من  
المقبوحين  
٦ اعظم اى عظام نسخه  
٧ ورد كذلك فازوم الافراد  
والتذكير فيه اكثر نسخه







٩ قوله (يوماسراة كرام  
الناس) السرو سخاء في  
مرؤة يقال سرى يسرو  
وسرى يسرى اسرو فيهما  
وسرو يسر وسراوة اي  
صار سريا وجعه سراوة وهو  
جمع عزيز وهو ان يجمع  
فعل على فعلة ٢ لانهما غلبتا  
على الشئيين المذكورين  
فانحى عنهما معنى التفضيل  
نسخه

٣ اي باساوة نسخه

٤ اي قول صحيح بن وثيل  
الرباحي ٥ ان افعل التفضيل  
ضعف مشابهته للفعل معنى  
ولاسم الفاعل ايضا نسخه  
٥ اي قول العباس بن مرداس  
وصدره اكدوا حى للحقيقة  
منهم وقبه فلم ارمثل الحى حيا  
مصحبا ولا مثلها يوم التقينا  
فوارسا ٦ قوله (القوانسا)  
القوانس اعلى البيضة من  
الحديد وايضا عظم ناتي بين  
اذنى الفرس ٧ لانه لم يصف  
الى ماهو فاعل في المعنى  
كالحسن الوجه حتى يكون  
النصب توطئة للمجر ويتعدى  
الى المفعول به الذي كان للفعل  
قبل بناء افعل التفضيل باللام  
نحو اضرب من زيد وعمرو  
نسخه

٨ فيه كما بينا نسخه

٩ قوله (ان تدعم) دعمت  
الشيء دعما اذا جعلت له  
دعامة

ولاناعب الابين غرابها \* وقوله تعالى ﴿ فاصدق واكن من الصالحين ﴾ فعلى هذا  
يكون اول مجرورا المنصوبا وتقول اذا لم ترزيدا يوما قبل امس مارأيته مذاول من امس فان  
لم تره مذيو مين قبل امس قلت مارأيته مذاول من اول من امس ولا يتجاوز ذلك (واما آخر فقد  
انحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لامع من ولا مع  
الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدر مع المجرود طابق  
ماهولة تذكيرا وتأيينا وافرادا وتثنية ووجعا (وقد تجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا  
كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الخلة العظيمة قال ﴿ في سعى دنيا طالما قدمت ﴾  
وقال ﴿ وان دعوت الى جللى ومكرمة ﴾ ٩ يوماسراة كرام الناس فادعينا ﴿ وانما جاز ذلك  
٢ لانحاء معنى التفضيل منهما (واما حسنى في قوله تعالى ﴿ وقولوا للناس حسنى ﴾) فيمن  
قرأ بالالف وسوءى في قوله ﴿ ولا يجزون من حسن بسوءى ﴾ ولا يجزون من غلظ بلين ﴿  
٣ فليسا بتأنيث احسن واسوأ بل مصدر ان كالرجعى والبشرى ﴿ قوله (ولا يعمل  
في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره  
منقيا نحو مارأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو  
رفعوا لفصلوا بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه الكحل  
من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت مارأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل  
قوله ٤ ﴿ مررت على وادى السباع ولارى ﴿ كوادى السباع حين يظلم واديا ﴿ اقل  
به ركب اتوه تأية ﴿ واخوف الاماوى الله ساريا ﴿ اعلم ٥ ان مشابهة افعل التفضيل  
للفعل ضعيفة وكذا لاسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم  
الظاهر في الاعرف الاشهر الا بشروط كما يجئ وحكى يوس عن ناس من العرب  
رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه  
عمه وليس ذلك بمشهور و برفع المضمير المستتر الذى هو فاعله لان مثل هذا العمل  
لا يحتاج الى قوة العامل (واما المفعول به فكلمهم متفقون على انه لا ينصب بل ان وجد  
بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى ﴿ هو اعلم من يضل  
عن سبيله ﴾ اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله ﴿ واضرب منا بالسيف  
٦ القوانسا ﴿ ولا ينصب شبه المفعول به كالحسن الوجه اما ٧ لانه لا ينصب المفعول به  
فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة  
للاضافة الى ما كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التى تجئ  
وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا (ويتعدى افعل التفضيل الى المفعول به الذى كان  
للفعل قبل بناء افعل التفضيل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته  
للفعل واسم الفاعل ٨ واذا جاز لك ٩ ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا  
تعديا الى المفعول نحو ضربني لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتها ووجب عليك  
ذلك في الافعل لضعفه (وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى



اليه افعال المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به ٢ وكذا ادري واعرف واجهل وذلك لان  
 افعالها بما ٣ زيدت في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به ٤ وكذا اسم الفاعل والمصدر  
 نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف الجر تعدى اليه الافعل  
 بذلك الحرف ايضا نحو انا امرت منك بزيد وارمى منك بالنشاب (ويتعدى الى اول مفعولى  
 باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ٥ ثانيهما في البابين نحو انا اكسى منك لعمر والشباب واعلم  
 منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثانى ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر  
 متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كفعول بهما او زمانين او مكانين فان لم يكونا  
 من نوع كقولك درت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك اقت في العراق في بغداد  
 او في رمضان في الخامس ٦ بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشبهة الجزئية فان  
 اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمر واى مع عمرو وولفظاهما نحو سرت من البصرة  
 الى الكوفة جاز واتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعال نصبه بنفسه للاضطرار  
 اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعال فيكون ٢ ثانى مفعولى افعال والفعل  
 مع مفعوله الاول محذوفين اى انا اكسى منك لعمر واكسوه الشباب واعلم منك لزيد اعلمه  
 منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام امام اللام فلما  
 ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر (وقال صاحب المعنى لا يجوز حذف احد  
 المفعولين دون الاخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو اشد منك علما زيدا منطلقا وعلما بان زيدا  
 منطلقا) قلت اخصر من هذا كله وابعده من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد (وان كان  
 الفعل يفهم منه الحب والبعض تعدى الى ما هو الفاعل فى المعنى اى المحب او المبغض بالى نحو  
 هو احب الى واشهى الى و اعجب الى وهو ابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان  
 افعالها يتعدى الى المحب والمبغض بالى ايضا كقوله تعالى ﴿وحبب اليك الايمان﴾ وكره  
 اليك الكفر ﴿وهذه كلها بمعنى المفعول كاجد واشهر واجن ٣ وقد مر انه غير قياسى  
 ويتعدى الى المفعول من اى فعل كان بمن كما تقدم وهذا ٤ هو المفعول الحاصل لافعل  
 بصوغه على هذه الصيغة (وينصب افعال التفضيل الظرف لا كتفائه برايحة الفعل والحال  
 لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز نحو احسن منك وجهه لانه ينصبه  
 ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو ارقود خلا (قوله الا اذا كان لشيء الى آخره) وهذه  
 شروط رفع افعال التفضيل لفاعله الظاهر كما رفع احسن الكحل في قولك ما رأيت رجلا  
 احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فتعمل اذن الرفع قياسا مستمرا بلا ضعف (قوله لشيء)  
 هو رجلا فى المثال المذكور وذلك لانه صفته (قوله وهو) اى افعال (فى المعنى لمسبب)  
 اى لتعلق لذلك الشيء والاشهر فى اصطلاحهم ان يقال فى المتعلق السبب لا المسبب  
 واحسن فى مثالنا من جهة المعنى لتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن فى الحقيقة  
 هو الكحل لا الرجل (قوله مفضل) صفة لمسبب اى ذلك المتعلق الذى هو الكحل اذا

٢ او اعرف او ادري  
 او اجهل به نسخه

٣ يتعدى اليه بحرف جر نحو  
 نسخه

٤ ويجوز اللام ايضا نحو اعلم  
 منك لهذا او اجهل منك لكذا  
 ٥ الثانى من البابين منصوبا  
 نسخه

٦ منه نسخه

٢ المفعول الثانى لافعل  
 محذوف او الفعل محذوف مع  
 المفعول الاول نسخه

٣ وليست بقياس على ما مر آه  
 ٤ المفعول هو الذى حصل  
 نسخه



٥ غير ذلك الاول وذلك  
الغير في نسخته  
٦ ههنا انه باعتبار غير الاول  
كزيد في مثلنا فاضل نسخته  
٧ وهو جميع الرجال نسخته  
٨ فيفيد العموم في الظ نسخته  
٩ بحر في جر متفقين لفظا  
ومعنى فلا يقل مررت زيد  
بعمرو ولا حرف عطف قلت  
قوله آه نسخته  
٢ قلت انما قال حسنا مثل  
حسنه ولم يقل اكثر من  
حسنه لان الظ في مثل هذا  
المثال من حيث المعنى كما تقدم  
نفي المثلية عن الاول فيلزم  
اذا لم يكن مثل شيء فبالاولى  
ان لا يكون افضل منه هذا هو  
المراد وان كان في اللفظ نفي عن  
الاولى الافضلية لا المساواة  
وهذه العلة التي علل بها تطرد  
نسخته  
٣ فقدم آه حتى لا يلزم هذا  
المحذور نسخته  
٤ ولا يجوز وهذا التعليل  
يطرد لو كان نسخته  
٥ كونه مثبتا نسخته  
٦ ومنه قوله عليه السلام  
ولا احد احب اليه المدح  
من الله من البحارى

اعتبرت الاول اى صاحب افعال وهو رجلا في مثلنا مفضل (قوله على نفسه) الضمير للسبب  
اى هو اذا اعتبرت ه الاول مفضل او اذا اعتبرت غير ذلك الاول وهو في مثلنا زيد يكون  
مفضلا عليه (قوله منفيا) صفة مصدر محذوف اى مفضل تفضيلا منقيا اى لم يكن ذلك المتعلق  
باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثانى مفضولا بل هو باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول  
مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثانى والمراد ٦ في مثل هذا المثال انه  
باعتبار الثانى فاضل وباعتبار اول ٧ مفضول فالكحل الذى فى عين زيد يفضل الكحل الذى  
فى عين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا فى المثال المذكور مفرد لانه نكرة  
فى سياق النفي ٧ فتكون عامة (ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاو باعتبار غيره بقوله مفضل  
وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل وشبهه ٩ بحر فين مماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر  
قلت باعتبار الاول وباعتبار الثانى حالان الاول الضمير المرفوع فى مفضل والثانى من قوله نفسه اى  
ملتبساً باعتبار الاول او مقترنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو ورجلا ومعنى قوله  
باعتبار الاول اى بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اى نظرت اليه وراعى حاله (قوله لانه  
بمعنى حسن) قال المصنف انما لم يعمل افعال لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل  
ذلك الفعل كما كان لاسم المفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى  
حسن اذا لمعنى ما رأيت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنا مثل حسنه فى عين زيد ٢ فعمل  
افعل لانه فى هذا المكان فعلا بمعناه (قلت هذه العلة التي اوردتها تطرد فى جميع افعال التفضيل  
فيلزمه اذن جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابو اى  
حسن ابو اكثر من حسنه كما ان معنى احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد حسن الكحل  
فى عينه مثل حسنه فى عين زيد (قوله مع انهم لورفعوا الى آخره) هذا تعليل سيويوه وهو ان افعال  
انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطراب الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه  
بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كافي قولك مررت برجل احسن منه ابو برفع احسن وبالجملة  
صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فتكون قد فصلت بين  
العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك بلى قد يجوز ذلك فى العامل القوي نحو  
زيدا كان عمرو ضاربا واعنى ههنا بالاجنبى ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل  
الذى لا تتعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ واحسن خبره فله به تعلق  
من هذا الوجه (وعند الكسائى والقراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدأ معمول  
عندهما للخبر كما ذكرنا فى اول الكتاب) فان قلت ٣ قدم منه على الكحل حتى لا يلزم  
الفصل بين العامل والمعمول عند سيويوه باجنبي (قلت يبقى الضمير فى منه راجعا الى غير  
مذكور ٤ وتعليل سيويوه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن  
فى عينه الكحل منه فى عين زيد ونقل عن الرماني جواز ه ذلك فى المثبت والسماع لم  
لم يثبت الا فى النفي ٦ ولا منع ان يسعمل فى ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا فيه



٧ او ما رأيت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل نسخته ٨ فيها هذه العبارة الثالثة منصوب بفعل مقدر غير هذا الظاهر اى ما رأيت كعين زيد ما رأيت احسن فيها الكحل وذلك لان المراد بقولنا ما رأيت كعين زيد اى فى جنس الكحل فيها فلو نصبت احسن بهذا الفعل الظل لكان المعنى ما بصرت عينا مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد فى حسن الكحل فيها وهذا خلف من القولين لانه لا يكون مثل الشئ فى الوصف ٢٢٢ متصفا بالزيادة عليه فى ذلك الوصو وانما استغثت نسخته

نحو قولنا رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل (قوله ولك ان تقول الى آخره) يعنى ان لك فى مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر من الاول وهو ان تحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخلى على الاسم الذى ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه فى عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول (قوله وان قدمت ذكر العين الى آخره) اى لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو ان تقدم الاسم الذى قلنا انه غير الاول على افعال التفضيل داخلا عليه آلة التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل ٧ وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر رفعت افعال بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن ٨ فى هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اى عينا احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رأيت كعين زيد اى كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما رأيت احسن منها اى احسن منها ولا مثلها فحذف المعطوف فى الموضوعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رأيت كعين زيد اى رأيت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رأيت احسن من عين زيد اى رأيت كل عين انقص من عين زيد فى الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتى به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان فى اى شئ ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون فى المعنى ما رأيت مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة عليها فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ فى الوصف زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة وانما استغثت فى هذه العبارة بما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه ٢ لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها فى حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه فى عين زيد (قوله \* كوادى السباع حين يظلم واديا \* انتصاب واديا على انه مفعول لارى وقوله كوادى السباع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصبت على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادى السباع والكاف اسمية ٣ ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندى مثل زيد رجلا ٤ ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من كوادى السباع كما كان احسن فى عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل ٥ به ركب منهم بوادى السباع واخوف به ركب منهم بوادى السباع (قوله ولا ارى) الواو اعتراضية ٦ (قوله حين

٩ كعين زيد عينا احسن نسخته  
٢ لانك اذا لم تر عينا كعين زيد فى حسن الكحل فيها فبا لضرورة لا تكون رأيت خيرا منها فى حسن الكحل فيها وراز اضممار الفعل الناصب لاحسن لقيام القرينة كقوله \* لن تراها وان تأملت الاولها فى مفاق الرأس طيبا وقوله كوادى نسخته  
٣ فهو كقوله والمؤمن العائذات الطير نسخته  
٤ و اقل فى الاوجه الثلاثة منصوب بفعل مقدر كاحسن فى المسئلة المذكورة ويجوز ان يكون واديا هو المنصوب بالفعل المقدر و اقل صفته والتقدير ما رأيت كوادى السباع ما رأيت واديا اقل به ركب اتوه منهم نسخته  
٥ الباء بمعنى فى والضمير للوادى  
٦ اول للحال و اقل به بالنصب صفة واديا فى اللفظ والسبب له فى المعنى وهو الركب فهو فاعل لاقل لوليه التثنية اى ولا ارى واديا اقل به ركب

اتوه تئية بوادى السباع و ضميره الى الوادى واتوه صفة ركب وتئية صفة المحذوف اى اتيانا تأيته اى ( يظلم ) مكثا ويجوز انتصابه على المصدر لان التلبث نوع من الايتان وقيل حال اى اتوه متلبثين ما كثرين واخوف عطف على اقل او على تئية ان جعلته حالا والاستثناء مفرغ اى فى كل وقت الا وقت وقايتة تعالى ساريا عيني



٧ فيه كالجواب فيما تقدم في

حد الاسم والمراد بالترد  
والعكس ههنا ما هو عند  
اهل المنطق لا الذي عند  
النحاة كاذكرنا في حد الاسم  
نسخه

٨ قوله ( الخناق ) الخناق  
بالكسر حبل يخنق به

٢ الذي كان متحركا لاجل  
الساكنين نسخه

٣ وانما لم يدخلها الجزم لان  
الاسم لاصالته في الاعراب

استوفى الحركات فارادوا  
ان ينقصوا من الافعال

العربة لمشابهة الاسم  
حركة للدلالة على فرعيها

فقصوها الحركة التي  
لا تعملها وهي الكسر

اذهي ابعدها منها بخلاف  
الضم والفتح فانها

توجد ههنا في الفاعل  
والمفعول فلما نقصت الجر

ولم يبق بعد الرفع والنصب  
حركة اخرى بقيت الكلمة

على اصلها من السكون  
فسمى ذلك السكون الجزم

ولولا كراهة الخروج  
من اجاع النحاة لحسن

ادعاء ان المضارع المسمى  
بجزوما مبنى على السكون

لان عمل الجازم لم يظهر  
٤ ولهذا لم تطلب العلة

لكل اسم او فعل او حرف  
بني على السكون وانما سمي آه  
نسخه

يظلم ) ظرف لمعنى الكاف اى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه وما فى قوله ما وقي  
الله مصدرية على حد المضاف اى وقت وقاية الله السارين وهو ظرف لاخوف وهو  
بمعنى المفعول كاشهر واحد ( وقوله تأية اى تثبتا وتوقفا وهو تفعلة من تركيب ابي  
كحبي يقال تأي اى تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل كفى قولك زيد احسن منك  
ثوبا فيكون فى المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اى احسن ثوبه واول تأية ركب  
اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادى السباع  
كقوله عليه السلام ﴿ مامن ايام احب الى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة ﴾  
ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تأية من وادى السباع  
ثم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين ﴿ قوله ( الفعل مادل على معنى فى نفسه مقترن  
باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء  
فعلت وتاء التأنيث الساكنة ) قوله ( فى نفسه ) يخرج الحرف ( وقوله مقترن باحد  
الازمنة الثلاثة ) اى الماضى والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على  
طرحد الاسم اى على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعنى الاعتراض باب الغبوق واسم  
الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعنى على قولنا كل مقترن فهو فعل  
وماورد على عكس حد الاسم اعنى على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض  
بالمضارع والافعال غير المتصرفه كعسى وشبهه فهو وارد على طرحد الفعل اى على  
قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب ٧ عن الاعتراضات كما تقدم فى حد الاسم ( وانما  
اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع فى الماضى ومع  
التقليل فى المضارع ( واما السين وسوف فسماهما سيويه حرفى التنفيس ومعناه تأخير الفعل  
الى الزمان المستقبل وعدم التضيق فى الحال يقال نفست ٨ الخناق اى وسعته وسوف  
اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف الفاء فيقال سووقديقال سى بقلب الواو ياء وقد  
يحذف الواو ويسكن الفاء ٢ التى كان تحريكها للساكنين نحو سوف افعال وقيل ان السين منقوص  
من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل ( وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين  
للدلالة على تأخير الفعل من الحال الى الاستقبال ( واختص الجوازم بالافعال لانه لاجزم فى  
الاسماء ٣ لما ذكرنا انهم وقوا الاسماء لاصالته فى الاعراب الحركات الثلاث ونقصوا  
الفعل لفرعيته على الاسماء فى الاعراب ما لا يكون من عمله وهو الجر فلما نقص الجر لم يحرك  
بشيء بدل الجر فبقى مجزوما اى ساكنا ولولا كراهة الخروج من اجاع النحاة لحسن  
ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون لان عمل مسمى جاز ما لم يظهر  
فيه لالفاظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسماء كانت او فعلا او حرفا ان تكون  
ساكنة الاخر ٤ ومن ثم لا تطلب العلة لثبنا على السكون وانما سمي العامل عاملا  
لكونه غير اخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ( ثم نقول ان نحو  
لم يغز ولم ويرم ولم يخش مبنى كاغز وارم واخش وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين المعرب



المقدر اعرابه وبين المبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم  
سكونه انه لاستئصال الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما ليس  
الاعراب فيه بظاهر ليس بمقدرا ايضا لزوال ه محل الاعراب اي الحرف الاخير بلا علة  
بخلاف نحو يا شجى ولافتى فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرًا فيه  
( فان قيل لانسلم ان العامل انما يكون عاملا ٦ لتغيير آخر الكلمة عما هو اصله بل  
انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لآخر الكلمة  
اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فحين انما سمينا  
الجازم عاملا لنقله آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم  
او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدم على  
عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او الحاصل عند التجرد عنهما  
وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرفع ( قلنا ليس زوال الرفع  
اثر للجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد  
على ما قيل ان علة العدم عدم ٧ العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثر لزوال عامل  
الرفع وزوال عامل الرفع اثر للجازم واثرا لثرا فزوال الرفع اي الانجازم اثر  
للجازم ( قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر للنصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب  
جازما ( واقصى ما يمكن في تمشية كلام النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل  
وهو النصب والجازم يزيله لالي بدل فلم يسموا الناصب جازما لان تعريفه باثره  
الوجودي اولى من تعريفه باثره العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي  
فسمى جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في نحو لن يضربا ولن يضربوا  
وان تضربني جازما لازلته الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهوان  
ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطاري مسقطا للرفع الثابت  
بثبوت عامله ومانع له بعد ذلك من ايجاد رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال  
الرافع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله  
لم يرد الاعتراض المذكور ( قوله وحق تاء فعلت ) يعني به اتصاله بضمير الرفع البارز  
( وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو  
لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثني الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما  
استثقل وان حذفت التيس ( قوله وتاء التانيث الساكنة ) لانها انما اسكنت للفرق بينها  
وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من التاء الاسمية لخفة الاسم وثقل  
الفعل \* قوله ( الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع  
المتحرك والواو ) قوله ما دل اي فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح  
بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال ( قوله قبل زمانك ) اي قبل زمان ٣ تلفظك به لاعلى وجه  
الحكاية وقولنا لاعلى وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم يقول زيد  
بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به

٥ الحرف الذي هو محل  
الاعراب بخلاف آه نسخه  
٦ لما ذكرت بل انما يكن  
عاملا لانه يغيرها عن حالة  
الى اخرى نسخه  
٧ علة الوجود نسخه  
٧ فعلة عدم الزوال زوال  
عله  
٢ تلفظ المتلفظ به نسخه



لأنك حاك وزيد تلفظ به لاعوجه الحكاية فيدل على زمان قبل زمان تلفظ به ويخرج عنه أيضا نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكى به ( واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعى من امثلة الفعل هو الماضى نحو بعث واشترت والفرق بين بعث الانشائى وابيع ٣ المقصود به الحال ان قولك ابيع لابلده من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقتة لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والافهوكذب فلهذا قيل ان الخبر محتمل للصدق والكذب فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالة عليه والكذب محتمله ولادلالة لللفظ عليه واما بعث الانشائى فانه لا خارج له تقصد مطابقتة بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجوده فلهذا قيل ان الكلام الانشائى لا يحتمل الصدق والكذب ٤ وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقتة فاذا لم يكن هناك خارج ٥ فكيف تكون المطابقة وعدمها \* واعلم ان الماضى ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي امداعا نحو رجك الله واما امر ا كقول على رضى الله تعالى عنه في النهج \* اجزا امر وقرنه ٦ آسى اخاه بنفسه \* وينصرف اليه ايضا بالاخبار عن الامور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى \* ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار \* وسيق الذين \* والعلة في الموضوعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعاً كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفي بلا او ان في جواب القسم نحو والله لافعلت وان فعلت فلا يلزم تكرير لا كما يلزم في الماضى الباقى على معناه قال \* والله لا اعتذرتهم بعدها سقر \* اى لا اعتذرتهم (ويقلب ايضا اليه بدخول ٧ ان الشرطية وما يتضمن معناها وبدخول ما للنائبية عن الظرف المضاف نحو ما ذرت شارق ومادامت السموات لتضمنها معنى ان اى ان دامت قليلا او كثيرا وقديتى معها على الماضى كقوله تعالى \* وكنت عليهم شهيدا مادمت فيهم \* ويحتمل الماضى والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء على اتقت ام قعدت وبعد كما وحيثما لان في الثلاثة رايحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض ٨ اذ لا يحتمل الطلب والتقريع كما يجيى في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذى اتانى فله درهم او كل رجل اتانى فله درهم لان فيهما رايحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ (قوله مبنى على الفتح) اما بناؤه فعلى الاصل ٢ لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلشابهته الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب اى ضارب فالمضارع لماشابهة بالمشابهة التامة استحق الاعراب وهو لشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة ٣ وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا ٤ اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ٥ ومعنى بدلالته على المصدر والزمان وبطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن اخره كراهة توالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء

- ٣ اذا كان حالاً نسخته  
 ٤ اذا الصدق بمعنى مطابقة  
 الخارج والكذب بمعنى عدم  
 نسخته  
 ٥ فإين المطابقة وعدمها  
 وينصرف الى الاستقبال  
 نسخته  
 ٦ قوله (آسى) اى ليكف  
 وليواس  
 ٧ كالمجازاة غير لو واما كان  
 فقد سبق معها على المضى نحو  
 قوله تعالى ان كنت قلته  
 و يقلب ايضا بدخول ما للنائبية  
 آه نسخته ٨ اذا كان للطلب  
 لا للتقرير كما يجيى في قسم  
 الحرف ويكونه صلة نسخته  
 ٢ لان موجب الاعراب كما  
 ذكرنا في قسم الاسماء تعاقب  
 المعانى المختلفة على لفظ واحد  
 واما الافعال فللكل معنى منها  
 لفظ معين وقديتى لهذا مزيد  
 بحث في المضارع وانما بنى على  
 الحركة لشابهة الاسم بوقوعه  
 موقعه آه نسخته ٣ اذا اصل  
 الاعراب ان يكون بالحركة  
 واصل البناء ان يكون  
 بالسكون وايضا آه نسخته  
 ٤ وذلك انك لا تجد نسخته  
 ٥ ولا يتجاوز الرباعى كما يتجاوز  
 الاسماء ومعنى آه نسخته



الكلمة لان الضمير المتصل ٦ هو كجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاة ولهذا قالوا اصل ٧ هديب وعلبط هدايد وعلابط ( قوله الضمير المرفوع ) احتراز عن المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن ( قوله التحريك ) احتراز من المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم آخره لمجانسة الواو \* قوله ( المضارع ما شبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين فالهمزة للتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب مطلقا وللمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغايب غيرهما وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاء كيد ولان نون جمع مؤنث ( قوله ما شبه الاسم ) اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع ( قوله باحد حروف نأيت ) ليس بيانا لوجه المضارعة ٩ بل بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين والياء ههنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب محصل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كاذكرنا فالباء فيه كافي قولك يزيد صرت كقارون في الثروة ( قوله باحد حروف نأيت ) يخرج الماضي ( قوله لوقوعه مشتركا ) بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة بالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم ( قوله لوقوعه مشتركا ) اي هو حقيقة في الحال والاستقبال ( وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الاعلى الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا للقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كالاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفا الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف مثلثا لثلاثا ٣ والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو ماعلى جنبتي الان من الزمان مع الان سواء كان الان ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلي في قولك يزيد يصلي حال مع ان بعض صلواته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآت الكثرية المتتالية واقعة في الحال ( وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا يخرج كما تقول ان زيدا خارج ولا يقال ان زيد اخرج فان هذه اللام الداخلة في خبران اصلها ان تدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما شبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدأ واما قولهم ان زيدا في الدار فليقام الظرف مقام حاصل كما يجي في باب ان ( وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع

٦ له اتصال بعامله

٧ قوله ( هديب ) الهدب دالين

الخارجدا

٨ قوله ( وعلبط ) العلبط

والعلاط الضخم وايضا

القطيع من الغنم

٩ لان بيانها يجي بعد وهو

نسخه

٣ وليس بشي لان الحال نسخه



مخصصة له بالحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون دخولها وجهها اخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التأكيد فقط كما كانت تقيد لما دخلت على المبتدأ (قوله لو قوعه مشتركا وتخصيصه بالسين) يعنى ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحية الحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين (وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كافي الاسم وقال الكوفيون اعرب الفعل المضارع بالاصالة للمشابهة وذلك لانه قد توارد عليه ايضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعراجه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع بتعانيه وذلك نحو قولك لا تضرب رفعه مخلص لكونه لا للنفى دون النهى وجزمه دليل على كونه النهى ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف ٦ وجزمه على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب يظلم دليل على كون الفاء للسبية ورفعته على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي اولام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعراب المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب زيد كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع المتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير المتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرده في الاكثر الحكم الذي ثبت علمته في الاقل كحذفهم الواو في تعد واعد ونعد لحذفهم لها في يعدو وكذا حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم لحذفهم لها في اكرم (قوله فالهمزة للتكلم مفردا) تبين لمعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا تكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والافني اول اكرمت ايضا همزة وليست للتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب فلا يكون الفعل بسببها مضارعا ( فالهمزة للتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للتكلم مع غيره سواء كانا مذكرا او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلاث ٨ ويقول الواحد المعظم ايضا نفعول وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدم المعظم كالجماعة ولم يحى للواحد الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين ( والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مؤنثا او مجموعا والمؤنث الغائب والمؤنثين ايضا ) والياء للغائب غيرهما اى غير ٢ المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكور ومثناه وجموعه وجمع المؤنث (قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي) سواء كان حروفه اصلية كيد حرج اوفيه زائد كيكرم واصله يا كرم ويقطع ويقائل واصل الافعال ثلاثي ورباعي قمت حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح خلفه هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى اولان الرباعي اقل فاحتمل

٦ اى عن العطف الى النصب

٨ وقول الواحد المعظم كقوله تعالى نحن نقص مجاز نسخة

٢ للذكر واحدا او مؤنثا وجموعا نسخة



الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجاز بين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجئ في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصل حروفه حمل عليه الرباعي المزيدي فيه كفاعل ويفعل ويبقى غير الرباعي على اصل الفتح خلفته ٣ واما اهرق بهريق واسطاع بسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجئ في التصريف انشاء الله تعالى (قوله ولا يعرب من الفعل غيره) قد تقدم ٤ علته (قوله اذا لم يتصل به نون التأكيد \* اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نونا التأكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف ولا حظ له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين) فان قيل فلما امتزجا فهلا اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا وهلا اعراب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعراب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها (فلت املان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما يمكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وعلى هذا مذهب البصريين واملان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان العرب داعيا اخر الى ٦ ترك اعراب ما قبل النون كما اعرابوا الاسم على ما قبل التنوين فرجحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلية للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ٧ ولما كان اصل الاسم الاعراب لم ينوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضالم يكن للتنوين معه امتزاج قوى الا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعراب على تاء التأنيث (وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه ٨ كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلية قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق ٩ صار الاعراب مقدر كما في نحو غلامي على مذهب المصنف (وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضر بان او الواو نحو هل يضر بون او الياء نحو هل تضرين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والحذوف للساكنين في حكم الثابت فحوا يضر بن وتضر بن كخشون وتخشين فالسند الى احدي الاحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق (فان قيل فاذا كانت معربة فلم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضر بان ويضر بون وتضرين لما اشتغل محل الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف

٣ قوله (واما اهرق) اهرق يهرق اهرقا فهو مهريق والشئ مهراق ومهراق ايضا بالتحريك

٤ علة اعرابه والخلاف فيه نسخه

٥ فلم يعرب نسخه

٦ ان لم يعربوا على ما قبل نسخه

٧ فان قيل فلم لم بين الاسم مع التنوين فانه يمتزج به امتزاج الفعل بنوني التأكيد قلت ان التنوين علامة امكانية الاسم اي انه لا يشابه الحرف ولا الفعل وانه باق على اصله

فبناؤه مع التنوين مضاد لمقتضى التنوين فلم يعدو التنوين لكونه عارضا غير لازم مخرجا لما قبلها عن ان يكون اخر الكلمة فاجازوا دوران الاعراب عليه وان كان في الظ غير آخرها ولم يعربوا عليها كما على تاء

التأنيث لانها دليل تمام الكلمة التي قبلها كما عرفت في اول الكتاب والاعراب يكون على آخر الاسم كما مر لا على حرف آخر بعد تمامه نسخه

٨ لان الحرف اذا اتصل بالمعرب وامتزجا لم بين المعرب كياء النسبة وتاء التأنيث والفه لكن آه نسخه

٩ على ما تقدم قدر الاعراب آه على المذهب الصحيح نسخه

( التي )



٢ لمشابهة النون آو للمشابهة  
نسخه

٣ اذا شابه الفعل الفعل  
نسخه

٤ رفعا نسخه

٥ المشتمل على الضمير نسخه

٦ المستتر نسخه

٧ يعنى بذلك الضمير البارز  
نسخه

٨ وايضا لما شابه المضارع

اسم الفاعل زيد النون

بعد الفه وواو وياؤه ليكون

على صورة اسم الفاعل وان

كان بين نونيهما فرق وهو ان

نون الاسم كالتنوين ونون

الفعل علامة الرفع وكذا

بين الفيهما وواو يهما

ويا يهما وذلك ان الالف

والواو والياء في الاسم

علامة التنبيه والجمع

بالاتفاق وليست بضمائر

وهي في الفعل ضمائر على

الاصح كما تقدم في باب

الضمير وانما جاز آه نسخه

التي هي ضمائر ( قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدر الاعراب عند هؤلاء على نون  
التأكيد كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث ٢ لمشابهتهما للتنوين والاعراب قبل التنوين  
لاعليها واتشابهتهما قلب الفا في نحو ﴿ لنسفعا ﴾ ( قوله ولانون جمع ) اختلف فيه  
ايضا فالجمهور على ان الفعل يبنى للمحاكاة قال سيويه ان يضربن شابه ضربن يعني انه  
لما سكن آخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات جلا على ضربن جاز بناؤه ايضا جلا  
عليه واذا جازك تشبيه الفعل بالاسم واخراجهم عن اصله من البناء فالاولى ٣ في الفعل  
المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بناءه وهو الزامهم لمحل  
الاعراب الاسكان لمشابهة نحو ضربن ( وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء  
مقدر الاعراب لالزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع  
التنوين ﴿ قوله ( واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع  
للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضممة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك  
بالنون وحذفها نحو يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضممة تقديرا  
والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضممة والفتحة تقديرا والحذف ) قوله اعرابه  
رفع ونصب وجزم ) قدمضى علة اختصاصه بالجزم ( قوله فالصحيح المجرد الى آخره )  
( تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف  
في انواع الاسماء فتحا نحو تبينه في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديرى في كل واحد من  
تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديرى ولم بين اللفظى  
لعدم انحصاره ( قوله فالصحيح ) احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمى ويخشى فانه ليس  
بالضممة ٤ لفظا والسكون جزما ( قوله المجرد عن ضمير بارز ) احتراز عن ٥ المتلبس  
بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثني والجمع  
والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما احتراز عن هذه الامثلة  
الخمسة لانها لا تكون بالضممة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجي  
وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل  
بالضمير ٦ المستكن نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب  
بالضممة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد  
عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضممة  
والفتحة والسكون ( قوله والمتصل به ذلك ) ٧ اى المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز  
المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينصب ويجزم  
بحذفها وانما اعراب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضممة لتناسب  
الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يكن دوران الاعراب عليه  
ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة  
للو او ٨ وانما خص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو  
يدعو ويرمى ويخشى والقاضى وغلماى وان كان الاعراب في جميعها مقدرامانع



٤ وخاصة اذا كان ذلك الحرف نسخه ٣ لان الفعل مبنى معهما فلا يكون في المبنى علامة الرفع واما لاجتماع النونات عند من قال هو معرب مع النونين ويكون الاعراب ٢٣٠ مقدر نسخه ٤ اذا قلت على القلب يسلو

مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثني والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضر بان مشابهها لالف ضار بان وواو يضر بون مشابهها لو او ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحل الياء في تفعلين على اخويه الالف والواو في لحاق النون بهما ( وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل كالجزم وخاصة اذا كان على حرف ٢ ولا سيما اذا كانت تلك الحروف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعمار وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا تكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لالي بدل كما كان البدل في الاسماء الستة لان حروف العلة يبدل بعضها ببعض في الاعراب لكونها متولدة من حركات الاعراب القائم بعضها مقام بعض فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة الجزم ( وتحذف هذه النونات الخمسة مع نوني التأكيد اما ٣ عند من قال الفعل معها مبنى فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معها فلا اجتماع النونات فيكون الاعراب معها مقدر كما في قاض وتكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ ﴿ اتعدانني ﴾ وتفتح بعد الواو والياء جلا على نون الجمع في الاسم وندر حذفها لالاشياء المذكورة نظما ونثرا قال ﴿ ابيت اسرى وتبتي تدلكي ﴾ جلدك بالعنبر والمسك الذكي ﴿ قوله والمعتل بالواو والياء بالضممة تقديرا ( استئثلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم يستقل الفتح بعدهما خلفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو ٤ والياء ٥ كما يظهر في الاسم جر الياء ورفها ٦ قال ﴿ كجوارى يلعبن في الصحراء ﴾ ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء ٧ نحو قوله ﴿ ابي الله ان اسمو بام ولاب ﴾ وكذا في الاسم قال ﴿ كأن ايديهم بالقاع ٨ القرق ﴾ ايدى جوار يتعاطين الورق ﴿ وقد يقدر ايضا في السعة كثيرا كقولهم في المثل ﴿ اعط القوس بارابها ﴾ وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال ﴿ فاليوم اشرب ٢ غير مستحقب ﴾ انما من الله ولا واغل ﴿ وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستئصال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الاحرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا تحذف الاحرف الثلاثة في الضرورة ٣ قال ﴿ ولا ترضاها ٤ ولا تملق ﴾ وقال ﴿ الم بأتيك والانباء تتي ﴾ فيقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله ﴿ من حيث ماسلكوا ادنوا

قيضت هو اجس لاتنكف  
تغريه بالوجد  
٥ فعوضني منها غناي ولم  
تكن تساوي عيري غير  
خس دراهم  
٦ قد كاد يذهب بالدينا  
ولذتها موالى ككبش  
العوس صحاح  
٧ فالت لا ارثي لها من  
كلالة ولا من حفي حتى تلاقى  
محمد

٨ قوله ( القرق ) القرق  
بكسر الراء المكان المستوي  
يقال قاع قرق  
٩ واما في الاسم كقوله  
تعالى وبعولتهن احق  
بردهن في قراءة مسلم بن  
محارب

٢ قوله ( غير مستحقب )  
احتقبه واستحقبه بمعنى اى  
احتمله ومنه قيل احتقب  
فلان الاثم كأنه جمعه  
واحتقبه من خلفه

٢ اى محتمل انما والواغل  
في الشراب كالوارش في  
الطعام وهو من يدخل القوم  
في شرابهم فيشرب معهم  
من غير ان يدعى اليه  
٣ فيقدر الجزم كما في قراءة

قبل انه من يتقى ويصبر باثبات الياء ٤ ترصيته ارضيته بعد جهد ٥ قوله الم بأتيك ( فانظور )  
اخره بما لاقت لبون بنى زياد الياء زائدة وما لاقت فاعل بأتيك



٦ الذفرى الموضع الذى يعرق من البعير خلف الاذن ٧ قوله (جسرة) الجسر بالفتح العظيم من الابل وغيرها والانى جسرة  
٨ في رفع المضارع ايماء اليه ولعل ٢٣١ هـ هذا من الفراء ليسلم بهذا من نسخته ٢ لان الصلة لا تكون الاجلة نسخته

٣ لان حرف التنقيس من  
خواص الافعال ونحو كاد  
نسخته

٤ قوله (بان اصله) وفي بعض  
النسخ ان اصله الاسم كذا  
بنسخه

٥ فابت الى فهم وما كدت  
آيا وكم مثلها فارقتها وهى  
تصفر \* قوله ابت اى  
رجعت وقهم قبيلة وضمير  
مثلها للخطبة وتصفر من  
الصفير يريد ان تلك الخطبة  
تصفر تعجبا منى اقليد

٦ وجب العدول عن هذا  
الاصل كما يجىء في باب  
افعال المقاربة نسخته

٧ الزيادة فاحالته على هذا  
الظاوى نسخته

٨ كما ذكرنا نحو ان زيدا  
ليقوم نسخته

٨ يصير متعينا للمحالية  
نسخته

٩ واما اختصاص ليس بالحال  
فسيجىء الكلام عليه نسخته

٢ الاطلاع على ضعفه  
او قوته صار القسم ونون  
التأكيد الدالان على  
المبالغة منصرفين الى غير  
الموجود الاوى بالتأكيد

فانظور \* وقوله ينباع من ذفرى ٦ غضوب ٧ جسرة \* ورجاء نحو لم يأتى في السعة \*  
قوله (ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد) هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع  
هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء ٨ كالايماء الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا  
حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع  
الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اى ضارب او مجرور او منصوب  
نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب (وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه  
يكون اذن كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع) وتلك الاعتراضات  
مثل انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذى يضرب ٢ وفي نحو  
سيقوم وسوف يقوم ٣ وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان (ويمكن الجواب  
عن نحو الذى يضرب ونحو يقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانه تقول الذى ضارب هو  
على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان  
الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين  
واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ٤ بان  
اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله \* ٥ وما كدت آيا \* وانما عدل عن ذلك  
الاصل لما يجىء في بابه (وقال الكسائى عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول  
الكلمة فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضى واما المصدر ولم يكن فيهما هذا  
الرفع بل حدث مع حدوث ٧ الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوى الخفى  
كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها  
بجزء الكلمة فيعزلها الطارئ المنفصل (ويتعين المضارع للمحالية بالآن وآنفا وما فى  
معناها من الظروف الدالة على الحال وبلاد الابداء عند الكوفيين ٨ كما مر) وقال بعضهم  
٨ يتعين لها بنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيدا وما زيد يقوم  
وبان نحو ان يقوم زيد عند المبرد (وقال ابو على ان لمطلق النفي ومالنى الحال وقدمضى  
الكلام على ما فى بابها ٩ وسيجىء الكلام على ليس فى بابه) (ويتخلص للاستقبال بظرف  
مستقبل نحو اضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كيقوم القيمة وباقتضائه طلب  
الفعل وذلك فى الامر والنهى والدعاء والتخفيض والتنى والترجى والاشفاق لان  
طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقولك واعدا اكرمك واحسن اليك وبنونى  
التأكيد ولام القسم اذ الثلاثة توكيد وهو انما يلىق بما لم يحصل نحو والله لا يضرب على  
ضعف ولا يضربن واما الحاصل فى الحال فانه وان كان محتملا للتأكيد وذلك بان تخبر  
المخاطب ان الحاصل فى الحال متصف بالتأكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب  
فى الاغلب ٢ ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكده (واذا كان جواب القسم بما ٣ فهو

اى الاستقبال اذا دخلا على المضارع واما اذا كان جواب القسم بما فهو محتمل للحال لان ما فى الحالية ظاهرة كما مضى فى بابها  
وينصرف المضارع الى المستقبل نسخته ٣ قوله (فهو للحال) اى المضارع



للمحال لظهور ما في الحالية كما مضى في بابها ( ٤ ) وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب  
او جازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للمحال  
وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله تعالى ( ودوالوتدهن ) وكذا بكل اداة شرط  
وان لم تعمل الالوفانها موضوعا للشرط في الماضي ٥ ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا  
لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه ( ويتخلص ايضا بحرف  
التنفيص ) قال سيويوه ومن تبعه وبلالني ايضا ( وقال ٦ ابن مالك بل يبقى على  
صلاحية الحال وليس ببعيد لقوله تعالى ﴿ ولا اقول لكم عندي خزان الله ﴾  
الاية ونحوه كثير ( وينصرف المضارع الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم  
بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبان الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان  
والاول الاولي لان قلب المعنى اظهر واكثر في كلامهم ( وينصرف ايضا الى المضي  
بلوغالبا ٧ و باذ وربما فانهما موضوعان للماضي \* قوله ( وينتصب بان ولن واذن  
وكى وبان مقدرة بعد حتى ولا مكي ولا م الجحود والفاء والواو واو فان مثل اريد ان  
تحسن الى وان تصوموا والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة وليست هذه مثل علمت  
ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ولن معناها في المستقبل مثل  
لن ابرح واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل  
الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها  
السيبية ) ذكر النوصب جملة ثم ذكر منها ما يعمل مضمر اثم اخذ يفصل وهو قوله  
فان مثل اريد ان تحسن الى الى آخره ( قوله والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة \*  
اعلم ان ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع  
المفرد سواء كان معمول الفعل او لا نحو عندي انك قائم ولولا انك قائم وسواء كان معمول  
فعل التحقيق نحو عرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت  
في انك مسلم ( وقال سيويوه انه يضعف ان يقال ارجوا والطمع او اخشى او اخاف انك  
تفعل وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب  
ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله \* وددت وما تعنى الواودة اننى \* بما في ضمير  
الحاجية عالم \* وفي نهج البلاغة \* وددت ان اخي فلانا كان حاضرا \* وكذا  
٢ في تعليل المصنف لمنع من ذلك بقوله لو قلت اتمنى انك تقوم لكان كالتضاد قال لان  
التمنى يدل على توقف القيام وان تدل على ثبوت خبره وتحققه وذلك لاننا لنسلم ان ان دال  
على ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكدا فيصح ان يثبت هذا المؤكد  
نحو قولك تحقق انك قائم وان ينفي نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم واناشك في انه قائم لو كان  
بين معنى التمنى ومعنى ان تنافيا او كالتنافي لم يجزيت انك قائم ( رجعا الى المقصود فنقول  
اذا خففت المشددة تقاصرت خطاها فلا تقع مجرورة الموضع كالشددة لا تقول مجبت  
من ان استخرج ولا تقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدى معناه كالتبيين والتيقن

٤ قوله ( وينصرف الى  
المضارع ٥ وانما كان الشرط  
مستقبلا لان ان وهى ام  
ادوات الشرط غير لومو  
ضوعا للشرط في المستقبل  
كما مر في الظروف المبينة  
ويجب نسخه

٦ المالكى نسخه

٧ وقد تكون بمعنى ان  
للمستقبل كما يحى وباذ نسخه

٢ نظر منه



٣ اى مقاربا منه  
متاخا نسخه  
٤ اللازمة للفعل التى يكون  
فى الماضى لمجرد المصدرية  
وفى المضارع مصدرية  
ناصبة مخلصه للاستقبال اما  
لفظا آه نسخه  
٥ اوله وقد غدوت الى الخا  
نوت تبغنى \* شاو مثل شلول  
ثلشل شول فى فتية كسيوف  
الهند قد علموا \* ان هالك آه  
شاو من الشىء ورجل مثل  
وشلول كصبور وعنق  
وصردو بلبل وفد خفيف  
فى الحاجة سريع حسن  
الصحة طيب النفس وفى  
الصباح الشلشل والشول  
بمعنى وهو الخفيف فى العمل  
والخدمة ٦ وعامله فى المضارع  
لفظا فلا يفصل بينها وبين  
الفعل نسخه

والانكشاف والظهور والنظر الفكرى والايحاء والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتأويل ان  
يكون ظناغا بالمتأخيا ٣ للعلم فلا تقول اعجبني ان استخرج ولاودودت ان استخرج اورجوت ان  
استخرج كما كنت تقول ذلك فى المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية ٤  
لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفى المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق  
او ما يؤدى مؤداه او ما يجرى مجراه من الظن الغالب ليكون مؤذنا فى اول الامر انها مخففة لان  
التحقيق بان المخففة التى فادتها التحقيق انسب واولى فلهذا لم يجىء بعد فعل التحقيق الصرف ان  
المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدى معنى العلم قبحى المصدرية والمشددة والمخففة ولم يقنعوا  
بهذا لان الاولوية لاتفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله \* ه ان هالك  
كل من يخفى وينتعل \* او الفعلية الشرطية كقوله تعالى ﴿ ان اذا سمعتم \* وان لو استقاموا ﴾  
لم يحتاجوا الى فرق اخر اذا المصدرية تلزم الفعلية المؤلة معها بالمصدر فلا يحتمل ان تدخل على  
الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله  
تعالى ﴿ ام لم ينبأ ﴾ اى لم يعلم الى قوله ﴿ وان ليس للانسان ﴾ وقوله ﴿ اولم ينظروا ﴾ اى  
يتفكروا الى قوله ﴿ وان عسى ان يكون قداقرب اجلهم ﴾ لم يحتاجوا ايضا الى فرق آخر  
لان ان المصدرية لاتدخل على الافعال غير المتصرفه لانها تكون مع الفعل بعدها  
بتأويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل  
المخففة من الفعل اما بالسين نحو ﴿ علم ان سيكون ﴾ او سوف يكون او قد نحو ﴿ ليعلم  
ان قد ابلغوا ﴾ او بحرف نفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم  
وذلك لان ان المصدرية لايفصل بينها وبين الفعل بشىء من الحروف المذكورة لكونها  
مع الفعل بتأويل المصدر معنى ٦ فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا  
لايفصل بين لو وكى المصدريتين والفعل كما يجىء بلى قديفصل لابين المصدرية والفعل  
لانها لكثرة دورانها فى الكلام تدخل فى مواضع لاتدخلها اخواتها نحو قولك جئت  
بلامال ( فاذا اتفق وقوع لابعده المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية  
لما قدمنا ان المصدرية لاتقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل الظن جازان تكون ان  
مخففة ومصدرية كفى قوله تعالى ﴿ وحسبوا ان لاتكون قنسة ﴾ قرئ بالرفع  
والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا الا فى مثل هذا  
الموضع ( ويسمى النحاة هذه الحروف التى بعد ان المخففة حروف التعويض لانها  
كالعوض من احدى نونى ان وكجاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم  
فيقع بعده المخففة وذلك كثير وكذلك قديشدد الخوف او الرجاء ويقوى حتى يلحق  
بالتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله ﴿ فلاتدنى بالقلاة فانى ﴾ اخاف اذا ماتت  
ان لا ادوقها \* جوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد  
بالنصب اى ظنت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل



٧ قوله ( ان ثمر الله ) ثمر  
الله ماله اى كثره والتأثيل  
التاصيل يقل مجده مؤثله ومال  
مؤثله والتأويل اتخذ اصل  
المال يقال سد الله مفاقره اى  
اغناه وسد وجوه فقره ٩ او  
فعل غير هانسخه

علم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله ﴿ فلما رأى ان ثمر الله ماله ﴾ واثله موجودا وسد مفاقره  
﴿ من هذا ويجوز ان تكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغادذة علمت ان تخرج  
بالرفع بلا عوض وذلك شاذ ﴾ (فقول ان ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي  
معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترتيب كحسبت وطمعت  
ورجوت وارتدت ٩ او بعد غيره من الافعال كقول تعالى ﴿ او لم يكن لهم اية ان يعلمه ﴾ واعجبني ان  
قت ﴿ وما كان جواب قوله الا ان قالوا ﴾ او لا بعد فعل كقوله تعالى ﴿ لو ان كتب الله عليهم  
الجلالة ﴾ وان تقوم خير من ان تقعد وقد يحى المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله ﴿ ان تقرا  
آن على اسماء ويحكما ﴾ منى السلام وان لا تشعر احدنا ﴿ وفي حرف مجاهد ﴿ لمن اراد ان يتم ﴾  
وذلك اما المحمل على المخففة او المحمل على ما المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعدها  
غير لا من حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لادخاله على غير الفعل نحو ظننت  
ان لا مال لك وان كانت بعدها لادخاله على الفعل احتملت المخففة والمصدرية ( قوله والتي  
بعد العلم مخففة لا غير ) وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحقق  
ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كما مر ونزل واوحى ونادى فان فيها معنى  
اعلم وقال معانف قول ان وليها فعل غير متصرف كناديته ان ليس عندنا شئ فهي مفسرة او مخففة  
وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية وان تكون مفسرة  
ولا تحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى ﴿ نودى ان بورك من في النار ﴾ بمعنى اى  
بورك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدماء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته  
ان قم وذلك لان صلة المخففة كما لا تكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجاعا  
فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يحى في الحروف المشبهة بالفعل ( واجاز  
سينويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اى بان قم اى بالقيام  
( وقال ابو علي في قوله تعالى ﴿ ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ﴾ يجوز  
ان تكون مصدرية فتكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدأ محذوف اى  
هو ان اعبدوا الله وان تكون مفسرة وفي حكمه نحو ناديته ان يازيد قم لان الفصل بالنداء  
كالفصل وكان الفعل ولى ان ( واذا وليت ما فيه معنى القول وولياها فعل متصرف ٣  
مصدر للاجاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك امرته ان لا يفعل واوحى  
اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا لئني ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة كالمثقلة  
لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جازكون لالئني او للنهي فيرتفع  
الفعل او ينجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل اى امرته بان لا يفعل ٣ ولا يجوز  
ان تكون لانها فينجزم الفعل الا عند ابى على كما تقدم ( فان وليت ما فيه معنى القول  
وولياها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحى اليك ان ستفعل  
فمخففة او مفسرة وكذا قوله تعالى ﴿ ونادينا ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا ﴾ لان

٣ واوحى اليك بان لا تفعل



الفصل بالنداء كلافصل ( وان ولبت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصرف بل وليها اسمية نحو ناديت ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل ) وكذا ان وليتها الشرطية كقوله تعالى ﴿ وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ﴾ وقوله تعالى ﴿ قل اوحى الى ﴾ الى قوله ( وان لو استقاموا ﴾ واجاز الاخفش ان تنصب ان الزائدة ( وجوز الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقالوا في قوله تعالى ﴿ ولا يجرمكم شأن قوم ان صدوكم ﴾ ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ( ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها ٤ كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله ﴿ كان جزأى بالعصا ان اجلدا ﴾ وقوله ﴿ وشفاء غيك خابرا ان تسألني ﴾ وهما نادران او نقول ٥ لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل خبر مبتدأ مقدر او متعلق بالجلد مقدر وكذا خابرا منصوب بتسألين مقدر ( قوله ولن معناها نفى المستقبل هي تنفي المستقبل ) نفي مؤكدا وليس للدوام والتأيد كما قال بعضهم ( قال الفراء اصل لن ولم لا فابدل الالف نونا في احدهما ومما في الاخر وقال الخليل اصل لن لان قال ﴿ يرتجى المرء ما لان يلاقى ﴾ وتعرض دون اقربه الخطوب ﴿ اي لن يلاقى ﴾ وقال سيويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه جاء تقديم معمول معموله عليه حكى سيويه عن العرب عمرا لن اضرب ( وللخليل ان يقول لا يمنع ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعلا اذ هو وضع مستأنف ولا دليل على قول الفراء ( ونقل المصنف في لا يمنع تقديم معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمر الا اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما كاذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ( قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها ) الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ ٦ الذي هو بمعنى مطلق الوقت خلفه لفظه وجرّ دوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا ٧ منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص مثلا انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذمبنى فاذن على ما تقرر صالح للماضي كقوله ﴿ اذن لقام بنصرى ﴾ وللمستقبل نحو جئتني اذن اكرمك والحال نحو اذن انظنك كاذبا واذن ههنا هي اذني نحو قولك حينئذ ويومئذ الا انه ٨ كسر ذلك في نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذالم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادر كقوله ﴿ نهيتك عن

٤ لما قدمنا نسخه

٥ التقدير كان جزأى ان

اجلدا اجلد بالعصا وشفاء

عيك ان تسألني تسألين خابرا

نسخه

٦ من ظروف الزمان نسخه

٧ منها نسخه

٨ يوجب كسر ذلك لكونه

في صورة ما اضيف اليه

الظرف المقدم كما مر

في الظروف نسخه



طلابك ام عمرو \* بعاقبة وانت اذ صحيح \* والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف ( والغالب في المبنى على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذما وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمه والاضافة ٩ توجد في المضاف تخصيصا لکن لما كانت الجملة المضاف اليها ذاتا ثابته من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين ٢ في اللفظ بخلاف اذما وحيثما يحزم اذن ما هو جوابه نحو اذن اكرمك كما جازمت اذما وحيثما وانما قلنا بكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل ٣ بوجوده فيه كما اطلق النحاة لانه ٤ لا معنى للشرط في قوله تعالى ﴿ فعلتها اذن وانا من الضالين ﴾ واذ كان للشرط جاز ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لا كرمتك وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل واذ كان بمعنى الشرط في الماضي جازا جزاؤه مجرى لو ٥ في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى ﴿ اذن لا ذنك ضعف الحيوة ﴾ اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا لا ذنك وكذا قوله ﴿ اذن لقام بنصري معشر خشن ﴾ وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذ كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز ٦ دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان قال ﴿ ما ان اتيت بشيء انت تكرهه ﴾ اذن فلا رفعت سوطي الى يدي \* اذن فعاقبني ربي معاقبة \* قررت بهما عين من يايتك بالحسدى \* ٧ اي ان اتيت بشيء فلا رفعت ( ثم قد يستعمل بعد لو وان تو كيذا لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرفي الشرط المسد كورين مع فعلي الشرط نحو لو زرتني اذن لا كرمتك وان جئتني اذن ازرك فكاكك كررت كلتي الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمك لو اكرمتني جاز تأخر اذن الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه معنى ٨ تقول انا اذن خارج وان كان نحو ٩ ذلك لا يجوز في كلمة الشرط الاضرورة قال ﴿ والمرء عند الرشي ان يلحقها ذنب ﴾ كما تقول وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك قال تعالى ﴿ وان كادوا ليستفزونك من الارض ليجرؤك منها واذن لا يلبثون ﴾ واما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك او انا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك \* ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمال ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك تحديث اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في باب الظروف المنبئية ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله تعالى ﴿ فعلتها اذن وانا من الضالين ﴾ فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى

٩ تمنع عن الابهام نسخه

٢ من حيث اللفظ نسخه

٣ بلزوم معنى الشرط فيه

نسخه

٤ لانه جاء في نحو قوله تعالى

آه ولا معنى للشرط فيه

نسخه

٥ قال تعالى آه فادخل اللام

فيما هو جوابه معنى كما يدخل

في جواب لو والمعنى لو

ركنت نسخه

٦ استعمال جزائها استعمال

جزاء ان نسخه

٧ فادخل الفاء لان المعنى

ان اتيت بشيء تكرهه فلا

رفعت نسخه

٨ ككلمة الشرط نسخه

٩ انا ان كان كذا خارج

اي ان كان كذا فانا خارج

لا يجوز الا في ضرورة

الشعر كما يبيى نسخه



الجزء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه اعنى كونه للجزء ٣ لاستحالة حل المضارع ٤ اذناك على الحالية المانعة من ٥ الجزء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يحى فانه لما قصد النص على كون الفاء للسيبة دون العطف اضمران بعدها لينتفى عن المضارع الحالية المانعة لفاء من السبيبة ( ٦ ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وبواو معنى الاو الى ان نصب الفعل بعدهما لان النصب بام النواصب اى ان المصدرية اولى فيكون معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل الاعلى الاسماء وبكون او بمعنى الاو الى اللتين ٧ حقهما الدخول على الاسماء ( واذا جازلك اضمرا ان بعد الحروف التي هي الواو والفاء واو وحتى فهلاجاز اضمراها بعد الاسم وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعده لان المقتضى لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن للجزء صار اذن لاقتضائه النصب كما انه عامل النصب كما ان فاء السبيبة وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل فصار الفاء والواو واو واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل بيته وبين الفعل باحد ثلاثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو اذن والله كرمك والدعاء نحو اذن رحك الله كرمك والنداء نحو اذن يا زيدا كرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بيته وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذى هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في خير صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء ( وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل تصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبه التصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثمة تقول والله ان اتيتنى لا ضربتك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلاثة اشياء تصديره وذلك اذا كان جوابا او ان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى ﴿ واذن لا يلبثون خلفك ﴾ وكقولك تأتيني فاذن اكرمك جازلك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا

٣ على ماتقدم نسخة  
٤ اذن بسبب النصب على آه  
نسخه

٥ معنى الجزء ومثل ذلك  
المضارع الواقع آه نسخة

٧ لا يدخلان ايضا الاعلى  
٦ وقريب من هذا انهم  
نسخه

الاسماء نسخة



لم يقرأ أو اذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر \* ثم اعلم ان الفعل المنصوب  
المقدر بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك اذن اكرمك حاصل  
او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها  
تهيا ان يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان  
كأنه اخبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفاء على ما يجئ واما قولهم تسمع  
بالمعدي خير من ان تراه فشاذا وانما ارتكبت ادعاء ان اذن زمانية محذوفة الجملة المضاف  
اليها لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالها كما في اذ فان معنى ان جئتني اذن  
اكرمك في وقت المجئ اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمك ولا سيما في قوله تعالى  
﴿ فعلتها اذن وانا من الضالين ﴾ وقولهم اذن انك كاذبا بالرفع فانها متمحضة  
للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقت الفاء يجمع جانب اسميتها ( ونقل  
عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليه بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين  
( وقال الفراء اذا عملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لثلاثا تلتبس  
باذ الزمانية واما اذا عملتها فالعمل يميزها عنها ويجوز الفصل بينها وبين منصوبها  
بالقسم والنداء والدعاء يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذا انفصل بين الحرف  
ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين  
بفعل مقدر كما يجئ بعد واما نحو قوله \* فان بحبها اهلك مصاب القلب \* فلقوة شبه  
ان بالفعل هذا ( ومذهب سيويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصية بنفسها  
( قال سيويه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيويه  
بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديره في نحو زيد اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا  
اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا ٨ ( وقال بعض الكوفيين انه  
اسم منون ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذان فركبا كما قال في لن اصله لان  
ووجهه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما  
قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرايط افسح لان سيويه قال وزعم عيسى ابن  
عمران ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك  
فقال لا يتعذرذا ولم يكن يروى غير ما سمع هذا كلام سيويه ( قوله اذا لم يعتمد ما بعدها  
على ما قبلها ( يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع  
( الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك وقد جاء  
منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها \* قال \* ٢ لا تجعني فيهم شطيرا \* اني اذن اهلك  
او اطير \* بتأويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فتكون اذن مصدرية كما تقول  
زيد ان يقوم ( قال الاندلسي يجوز ان يكون خبران محذوفان اني اذل او لاحتمل ثم ابتدأ  
وقال اذن اهلك والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا ( الموضع الثاني ان يكون  
جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك وقول الشاعر \* ازجر  
جارك لا يرتع بروضتنا \* اذن يرد وقيد العير \* مكروب \* يجوز على مذهب

٨ اي يمكن ان يكون كلام  
الخليل كلام نجم الدين في  
اذن نسجه

٢ قوله ( لا تجعني ) اي  
لا تتركني

٣ قوله ( شطيرا ) اي غريبا

٤ قوله ( مكروب ) كربت  
القيد اذا ضيقته على المقيد



الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما بكون لافيه للنهي لانه جواب الامر ويرد مجزوما  
 لامنصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه في نحو قولك لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر  
 تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله  
 مصدر كان الخطاب ه قال لا تزجره فاجاب بقوله اذن يرد ( الثالث ان يكون جوابا للقسم  
 الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله \* لنن ٦ عادلي عبدالعزيز بمثلها \* وامكنني منها اذن  
 لا قبلها \* ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معمدا على ما قبلها بالاستقراء  
 بل تقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمرا ولبئس الرجل اذن زيد  
 ونحوه ( ويجوز في نحو قولك ان تأتني آتاك واذن اكرمك ثلاثة اوجه الجزم وهو  
 الاقوى يعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل  
 وهما كالجملية الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدأ بعد اذن  
 اي اذن انا اكرمك ( وقوله وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السبية \* اعلم ان مذهب  
 الاخفش ان كى في جميع استعمالاتها حرف جر وانصب الفعل بعدها بتقدير ان وقد  
 تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكى ان اكرمك قال \* فقلت اكل الناس اصبحت  
 مانحا \* لسانك كيمان تغرو وتخدعا \* وقال \* اردت لكىما ٧ ان تطير بقريتي \* فتركها ٨ شنا بيديا  
 بلقع \* ويعتذر لتقدم اللام عليها في نحو ﴿ لكىلا ٩ تأسوا ﴾ وتأخره عنها في نحو قوله \* كى  
 لتقضي رقية ما \* وعدتني ٢ \* بان كى المتأخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام  
 المتأخرة في الثاني بدل من كى المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في  
 المعنى قال \* قم اذا اصبحت اصبحت غاديا \* ابدل ثم من الفاء عند بعضهم ( وعند  
 الخليل ان الناصب مضمرب بعدها بناء على مذهبه وهوانه لانا صب سوى ان  
 ( ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالها حرف ناصبة مثل ان ( ويعتدرون  
 في نحو كىما ان تغر ٣ بان ان زائدة او بدل من كى وفي كى لتقضي زيادة اللام كما في  
 ﴿ ردف لكم ﴾ وفي كيه بان الفعل المنصوب بكى مقدر وما منصوب بذلك الفعل كأنه  
 قيل لك جئتك فتقول كيه اي كى افعل ماذا ( وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة اصول  
 احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية متأخرة عن الفعل  
 المقدر ولا تنتصب الامقدمة عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كى يكون  
 اذن متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام  
 كما في له وبه فان الجار والمجرور ككلمة واحدة فيسقط ما بهذا الوجه عن التصدر  
 اللفظي والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في ٦ كلامهم  
 ( وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضرا بعدها ان فاذا تقدمها  
 اللام نحو ﴿ لكىلا تأسوا ﴾ فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل  
 هو استفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي اذن جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل  
 وهكذا في كيه ولا تجر الاسم الصريح الا في كيه وفي غير هذه المواضع نحو جئتك

٥ لا ازجره نسخه  
 ٦ عادليه يعود اي رجع  
 وعادله بعدها اعرض عنه  
 واقلت البيع فسخته  
 ٧ لعل فاعل تطير العنقاء  
 لقولهم في المثل طارت به  
 العنقاء  
 ٨ الشن القربة البالية والبلقع  
 والبلقعة الارض القفرا التي  
 لاشى بها

٩ اسي بالكسراى حزن  
 ٢ آخره غير محتلس قاله  
 عبد الله بن قيس الرقيات من  
 قصيدته فكى للتعليل وغير  
 محتلس صفة لمصدر  
 محذوف وهو بفتح اللام  
 مصدر ميمى اي لتقضي  
 ما وعدتني قضاء غير اختلاس  
 ٣ وكىما ان تطير نسخه

٦ الكلام نسخه



كى تكرمى يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمر  
بعدها ان واللام فى كى لتقضي زائدة عندهم ايضا وبدل من كى الجارة ٧ وان عندهم فى كى  
ان بدل من كى لان كى بعد اللام بمعنى ان كى (ولا يتقدم على كى معمول الفعل المنصوب بعدها  
فلا يقال جئتك زيدا كى تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما  
واجاز الكسائى تقديم ٨ منصوب كى عليها واما قول الشاعر \* اذا انت لم تنفع فضر  
فانما \* يراى الفتى كى يضرب وينفع \* برفع يضر فليل ما كافة وقيل مصدرية وكى جارة  
اى لمضرتة ومنفعتة (وجوز المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد كى على انها بمعنى  
كيا والياء محذوفة للتخفيف وانشدوا \* لا تظلموا الناس كما لا تظلموا \* وقيل بل الناصبة  
ماتشبهها بالان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون \* لا تظلم الناس كما  
لا تظلم \* بالتوحيد وقد يجرى شرح كما فى حروف الجر وعلى مذهب الخليل لا ينصب  
المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه امارف  
او نصب اعراب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع اقوى من النصب ووقوعه  
موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان  
موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما يسمى جوازم  
فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخترنا قبل \* قوله (وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله  
بمعنى كى اولى ان مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير  
حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فيرفع وتجب  
السيبية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع فى كان سيري حتى ادخلها فى الناقصة  
واسرت حتى تدخلها وجاز فى التامة كان سيري حتى ادخلها وايهم سار حتى تدخلها) ابتداء  
بالحروف التى ينصب الفعل بعدها باضمار ان \* اعلم ان هذه الحروف مختلفة فيما اذا انتصب  
الفعل بعدها باضمار ان فعند البصريين حتى ولا من كى ولا من الجود وحروف جر والواو والفاء  
واو حروف عطف ولا ينصب عندهم شىء منها بنفسه لان الثلاثة الاولى ٩ حروف جر  
وهى من عوامل الاسماء والثلاثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص باحد  
القبيلين وجاء ان ظاهرة بعد لام كى خاصة فى بعض المواضع فتبين بذلك انها غير عاملة  
بنفسها (وعند الكوفيين ان حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت  
مقام كى فعملت عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فتعمل عمل ان وفيما  
قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشىء عن اصله واعتقاد بقاءه على اصله اولى مالم  
يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما تأول البصريون من تقدير الناصب  
بعد هذه الجارة حتى تبقى على اصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروجها عن  
اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب فى نحو قولها \* لبس عباءة وتقر عيني \* وفى  
قوله \* الا ابهذا ٢ الزاجرى احضر الوعى \* على ان لام الجود ليست بمعنى كى  
ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف تحملان فى النصب على ما ليستا بمعناه

٧ دون الناصبة لانها عاملة  
بنفسها واللام عندهم عاملة  
بتقدير ان فلا يصح ان يكون  
بدلا عنها اى عن الناصبة  
٨ معمول نسخه

٩ من عوامل الاسماء ولا  
يعمل شىء منها فى الافعال  
نسخه

٢ الحاجرى نسخه



( وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جروان الجر الذي بعدها في نحو ﴿ حتى مطلع الفجر ﴾ بتقدير حرف الجراى الى بعدهاى حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لاتعمل في الافعال كما ورد على سائر ٢ الكوفية بل يرد عليها بانها غير مختصة بقيل لكن في مذهبه بعدلان حذف الجار وبقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم ( وعند الجرعى ان الفاء والواو واو ناصبة بنفسها ) وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اى ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الاعراب كما انتصب الاسم ٣ الذى بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف ههنا بينهما لانه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية او الاستثناء وقولهم في نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظروف في نحو زيد عندك ٤ على الخلاف كما مضى في باب المبتدأ والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان الابتداء عنداكثر النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرعى الاعتراض بوجود اختصاص العامل باحد القيلين لانه يقول ان هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع وانما نحو قوله تعالى ﴿ فانتم فيه سواء ﴾ فقليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله ﴿ لو بغير الماء حلقي ٥ شرق ﴾ وقوله ﴿ فهلائفس ليلي شفيعها ﴾ ولترجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر فلا يدخل الاعلى اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الابان او كى او ما اولو ولا يصح تقدير ما اولو لانهما لاتنصبان ظاهرين فكيف تنصبان مقدرين مع ان لو لاتجى مصدرية الابد فعل التمنى كما يجى ولا يصح تقدير كى لان كى لاتستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكى اقوم او بمعنى اللام بلى قد جاءت كى بمعنى ان من غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قول ابى ذؤيب ﴿ تريدن كىما ٦ تضمدين وخالدا ﴾ وهل يجمل السيفان ويحك في غمد ﴾ كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى ﴿ انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس ﴾ وبعد فعل الامر كقوله تعالى ﴿ وامرت لاعدل بينكم ﴾ فتكون اللام زائدة كما في ﴿ ردف لكم ﴾ واذا كان في كى معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس ٧ فلم يبق الا ان التى هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها ايضا في غير هذا الباب نحو قوله ﴿ وقرعيني ﴾ واحضر الوغى ﴿ وحمل المشكوك فيه على ما ثبت اولى ( قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها ) يعنى ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذى قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا بل اربب فيجوز النصب سواء كان الدخول وقت الاخبار ماضيا

٢ الكوفيين فيصح عنده ان تكون ناصبة بنفسها لكن نسخته  
٣ لما خالف بعد الواو ما قبله في المفعول معه نسخته  
٤ لانه خالف المبتدأ الخبر اذ لا يطلق على زيد انه عند كما اطلق في زيد قائم ان زيدا هو القائم والظ نسخته

٥ قوله ( شرق ) تمامه كنت كالفصان بالماء اعتصارى ﴿ الشرق الشجا والغصة وشرق بريقه اى غص به والاعتصار ان يفص الانسان بالطعام فيعتصر بالماء وهو ان يشربه قليلا قليلا فيسيغه  
٦ قوله ( تضمدين الضمدان يتخذ المرأة خليلين قال ابو ذؤيب تريدن البيت  
٧ ولا يصح تقدير ما اولو لانهما ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين نسخته بالتأخير



او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلاثة وذلك بان يكون منك السير اما للدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول ٨ في احد الا زمانة ( وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله ) لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو ٩ اما ان يكون بمعنى كي او الى فما بعدها اما سبب عما قبلها او انتهاء له والمسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية ( فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض بورد تقريره ان يقال انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا او حالا عند الاخبار كما تجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان التي هي علم الاستقبال فيجب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان ( ثم اذا اردنا ان نين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذلك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن متقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام ان تقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها واري انه سار حتى يدخلها او تعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغني ولا ادري وذلك انك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو ارى مني العام الاول شيئا حتى لا استطع ان اكله العام بشيء فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى تدخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن الحكم بحصول مسيبه ( وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم يتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر لاعتن السير واذ قلت فلما سرت حتى ادخلها ٢ وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب ( واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل ٣ لمعنيين اما الحصر الشيء كقولك انما سرت وقعدت اذا حصرت سيره فيجوز الرفع على قبح لان الحصر كالنفي واما للاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع

( لان )

٨ لاماضيا ولا حالا ولا مستقبلا نسخة

٩ من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لا بد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية نسخة

٢ وقل ركب سار حتى يدخلها

٣ بمعنيين اما تحقير آه اذا حقوت آه

لان التحقير كالتنفي واما الاقتصار آه نسخة



لان السير لا يكون سببا الى الغروب و يجوز ماسرت الايوما حتى ادخلها بالرفع  
 و ماسرت الا قليلا لان النفي انتقض بالاهاذاكله في رفع ما بعد حتى ( وان قصد المتكلم  
 ان مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الاخبار و جب النصب و كذا يجب ان لم  
 يقصد لاحصولة في احدا لازمنة الثلاثة و لا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا  
 مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة  
 او عرض مانع من حصوله و مع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي و بمعنى الى ف نحو  
 سرت حتى تغيب الشمس متعين لمعنى الانتهاء و نحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى  
 السبية و نحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب  
 و لا العكس الا مع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها و حتى تغرب الشمس ( قال الجزولي  
 و نعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء  
 نحو حتى مطلع الفجر بل و جب دخولها في المضارع كما ان كى التي بمعناها  
 لا تدخل من الاسماء الاعلى لفظة واحدة و هى ما الاستفهامية نحو كيه على خلاف  
 فيها ايضا ( و قال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل لاياتى الا لانتهاء ٢ و اول نحو  
 قولهم كئنه ٤ حتى يأمرلى بشى بان معناه كئنه او اكله حتى يأمرلى بشى اى الى ان يأمر  
 فجوز وقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كئنه حتى  
 امره الى بشى لانه بمعنى الى و ما ذكره تكلف لا يمتشى له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة  
 ( قوله كانت حرف ابتداء ) اى حرف استئناف اى ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق  
 من حيث الاعراب بما قبلها كاتعلق المنصوب لان حتى المنصوب ما بعدها من الفعل  
 حرف جر متعلق بما قبلها و لان معنى ٤ بذلك ان ما بعدها مبتدأ مقدرا اى انا ادخلها لان  
 ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى ﴿ و زلزلوا حتى يقول الرسول ﴾ بالرفع ٥ فهو  
 فى الاستئناف مثل قوله تعالى ﴿ حتى اذا جاء امرنا ﴾ جاء بعده جملة شرطية مستأنفة  
 ( و قال المصنف و انما و جب مع الرفع السبية لان الاتصال اللفظى لما زال بسبب  
 الاستئناف شرط السبية التى هى موجبة للاتصال المعنوى فان السبب متصل بالسبب  
 معنى حتى يكون جبر انا لما فات من الاتصال اللفظى قال ﴿ ٦ و لا صلح حتى تضبعون  
 و نضبعوا ﴾ فعدم الصلح سبب للضبع اى مدايدى بالسيوف و قوله نضبعوا عطف على  
 تضبعون على توهم النصب على نحو قوله تعالى ﴿ فاصدقوا كن ﴾ و رفع قوله  
 تضبعون و ان كان مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل و مضى  
 ( قوله و من ثم امتنع الرفع ) اى من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استئناف  
 امتنعت المسئلة المذكورة لانه يبقى كان الناقصة بلاخبر ولو كانت تامة جاز الرفع  
 و امتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا و هو انك لم تحكم بالسير الذى هو سبب الدخول  
 فكيف تحكم بحصول الدخول و اما فى ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير  
 سائل عن تعيين السائر ﴿ و اعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى و او و بين الفعل المنصوب  
 بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شى تأخذ بنصب تأخذ و لو جئت بالشرط

- ٢ من التأويل اى و تأول  
 نحو قولهم  
 ٣ او اكله نسخه  
 ٤ بكونها حرف ابتداء  
 نسخه  
 ٥ بل معنى كونها حرف  
 ابتداء ان ما بعدها جملة  
 مستأنفة كما فى قوله تعالى  
 حتى اذا جاء امرنا استونف  
 بعدها الجملة الشرطية  
 قال المص نسخه  
 ٥ على قراءة نافع  
 ٦ قوله ( و لا صلح حتى  
 تضبعون و نضبعوا ) ضبع  
 الرجل مددت له ضبعي  
 للضرب قال و لا صلح  
 حتى تضبعون او نضبعوا  
 البيت صحاح



مجزوما فليس لك في تأخذ الا الجزم وكذا بعدا ونحو لا سير والله او اذا قلت لك اركب  
تركب بنصب تركب واستقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل  
نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم يقول واقم حتى متى اكلنا تأكل فالظرف مفصولا به  
على فتحه اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انظر  
حتى من اخذ تأخذ فلا يجوز بل يجب جزم تأخذ ( ولا يجوز الفصل اتفاقا بين  
ان ولن وكى وبين منصوباتها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي  
ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما تنصب بعدها لكونها على  
حرف واحد \* قوله ( ولام كى مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تأكيد بعد  
النفى لكان مثل ﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾ الظاهر ان ان تقدر ايضا بعد اللام الزائدة  
التي تجيء بعد فعل الامر او الارادة نحو امرت لاعدل ﴿ ويريد الله ليذهب ﴾ والتي  
لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو  
﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾ او معنى نحو ﴿ لم يكن الله ليفقرهم ﴾ وكان هذه اللام  
في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اى مناسب لها وهى تليق بك فعنى  
ما كنت لافعل ما كنت مناسبة لفعله ولا يليق بي ذلك ولا شك في ان في هذا معنى التأكيد  
واما قوله تعالى ﴿ وما كان هذا القرآن ان يفترى ﴾ كان اصله ليفترى فلما حذف اللام  
بناء على ٦ جواز حذف اللام مع ان وانجاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك  
لانها كانت كالنائبية ٧ عن ان \* قوله ( والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان  
يكون قبلها امرا ونهى او نفي او استفهام او تمن او عرض والواو بشرطين الجمعية  
وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان ) ٨ ترك التخضيض وهو من جملة  
الاشياء المذكورة نحو ﴿ لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ﴾ ولولا ارسلت الينا  
رسولا فنتبع اياتك ﴿ وترك الترجي ايضا قال الله تعالى ﴿ لعله يزكى او يذكر متنفعه  
الذكري ﴾ على قراءة النصب وقال الله تعالى ﴿ لعلى ابليغ الاسباب ﴾ ثم قال فاطلع  
بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهى عند النحاة  
لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تؤاخذنى بذنبي فاهلك اللهم  
ارزقنى ما لا فاصدق به (والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر  
ايضا نحو غفر الله لك فدخلك الجنة ( قوله ان يكون قبلها امر ) اذا كان الامر صريحا  
نحو ائتني فاشكرك فلا كلام في صحته واما ان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلول  
عليه بالخبر نحو اتق الله امرؤ و فعل خيرا فيتاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس  
او اسم فعل نحو نزال فاقاتلك و عليك زيدا فاكرمك او يكون الامر مقدر كالاسد  
الاسد فتجوا فالكسائي يجرى جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جنى في نحو  
نزال بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه ٩ واما النصب في قراءة ابى  
عمرو ﴿ واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون ﴾ فلتشبيهه بجواب الامر من  
حيث مجيئة بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد

٦ ان حذف الجار معان

وان جازر جاز نسخته

٧ عنها والمبدلة منها

نسخته

٨ ذكر الاشياء الستة وترك

التخضيض نسخته

٩ قوله ( واما النصب في

قراءة ابى عمرو ) قيل

النصب قراءة ابن عامر

لاقراءة ابى عمرو على ما

في الشاطبية



اضرب فيضرب اي اضرب يازيد فانك ان تضرب يضرب اي يضرب زيد واما  
 النهى فتحول لا تشتمنى فتندم والنفي مائتا تينا فتكر منا وهو اما صريح كما ذكرنا واما  
 مؤول نحو قلما تلقاني فتكر مني وكذا قل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل  
 بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجرى  
 في استعمالهم مجراه فلا ينصب جوابه كقولك انت غير امير فتضرب بني وكذا التقليل  
 بقدر في المضارع لا يقال قد تجيئني فتكر مني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن  
 النفي ٢ او القلة قياسا لاسماعا وقد يحى التشبيه المقيد لعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب  
 الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا  
 النفي فلا يجوز ذلك ( و ذكر سيويه ٣ حسبته شمتي ثابت عليه اي لو شمتني لو ثبت  
 عليه ) وقد يضم ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد الشرط قبل الجزاء  
 نحو ان تأتني فتكر مني او وتكر مني آتتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تأتني آتتك فاكرمك  
 او او اكرمك وذلك لمسابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذا الجزاء مشروط  
 وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين بالوجود  
 حقيقة وعليه حل قوله تعالى ﴿ ان يشأ يسكن الريح فيظللن رواكده ﴾ الى قوله ويعلم ﴿  
 على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما يجيئني فيكر مني زيدا قلنا في حتى  
 ان فيه مني التحقير القريب من النفي واما بعد الحصر بالانحو ما قام الا زيد فتحسن اليه  
 فلا يجوز اتقا قالانه بعد اثبات صريح بلى ان لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفاء  
 بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى شئ في حيز المنفي نحو ما قام احد الا  
 هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا  
 هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل  
 ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية الا الاشياء المعدودة هناك ( وقد جاء  
 ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله ﴿ سأتريك  
 منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا ﴾ والتمني نحو لوليتك عندنا فتكرمك والعرض  
 نحو الاتزور نافعطيك والاستفهام نحو هل تزور نافعطيك اليك وكان الاصل في جميع  
 الافعال المنتهية بعد الفاء السببية الرفع على انها جملة مستأنفة لان فاء السببية لا تعطف  
 وجوابها بل الاغلب ان يستأنف بعدها الكلام كماذا المفاجأة ومعنيهما ايضا متقاربان  
 ولذلك تقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجأة مختصة بالاسمية ( وقد سبق ما بعد الفاء  
 السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ وقوله ﴿ الم  
 تسأل الرب القواء فينطق ﴾ وقوله لم تدر ما جزع عليك فنجزع ﴿ جاء جميع هذا على  
 الاصل ومعنى الرفع فيه كعنى النصب لو نصب وكذا لا يمنع من ابقاء الرفع فيما بعد او  
 الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك بالرفع  
 وكذا في او قال الله تعالى ﴿ تقاتلونهم او يسلمون ﴾ معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى  
 ان يسلموا جازلك ان لاتصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتماد اعلى ظهور

٢ معنى القلة او النفي نسخه  
 ٣ يعنى الحق افعال الظن  
 بالنفي فينصب جوابها  
 لان مفعولها غير متحقق  
 الوقوع بشرط ان لا  
 يكون مقارنا لعلم  
 ٤ هذا البيت للجمل بن  
 معمر العذري و آخره  
 \* واني يرد القول دار  
 كانها \* بطول بلاها  
 والتقدم مهرق \* وقفت  
 بها حتى تجلت ممايتي \*  
 ومل الو قوف الارحتى  
 المطوق \* والربع المنزل  
 حيث كان والربع المنزل  
 في الربع خاصة والقواء  
 الخالي والبيداء الفلاة  
 التي تيسد بمن سلكها  
 والسملق الذي لاشئ  
 فيها ومعنى نطق الربع  
 ما بين من اثاره والعرب  
 يسمى كل دليل نطقا  
 وكلاما قال تعالى  
 هذا كتابنا ينطق عليكم  
 بالحق ومنه قول زهير  
 من جواره ام او في دمنة  
 لم تكلم \*



المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلاثة ( وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخصصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع هـ فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه الى النصب منبه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقيل الفاء المذكورة اجل ومخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ٣ لما ذكرنا في اذن ( وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقدير افتقير زرنى فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرم منى لان فاء السببية ٤ ان عطفت وهو قليل فهي انما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا تقول في الفعل المنصوب بعد و او الصرف هـ انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما و او الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم اي قم وقيامى ثابت اي في حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع وهى لا تدخل الاعلى الاسم قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم اي قم مع قيامى كما قصدوا في ٦ المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام منى لم يكن ٧ فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون و او العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شئ على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه ( وانما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير ٧ حاصلة المصادر فتكون كالشرط الذي ليس بتحقيق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كجزائها ثم حملوا ما قبل و او الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر استعما لامن الواو في مثل هذا الموضع اعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطف وفي صرف ما بعد هما عن سنن العطف لقصد السببية في احد هما والجمعية في لاخرى وايضا تقرب معنى الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية ( ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصا لبا قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطى فيأتك زيدا ويتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او انظرف او كيف اوله وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتك تخرج ومتى فاكرمك

هـ فكان لو ابقوه على رفعه ظاهرا في الحال و يسبق الى الذهن من تقدم الجمل ان الفاء لعطف الحال عليها فالصرف الى النصب منبه في الظاهر على ان الفاء ليس لعطف الجملة على الجملة لان نسخته ٣ كما ذكرنا في اذن سواء لان فاء السببية يجب دخولها على الجمل نسخته ٤ ليست للعطف وجوبا بل قد تكون وقد لا تكون كما يحى في باب الحروف ولهذا قال المص في قوله الذي يطير فيغضب زيد الذباب ان الفاء فيه للسببية لا للعطف والتي تحتمل السببية والعطف لا تعطف مفردا على مفرد بل هي لا تدخل الا على الجمل وكذا نسخته هـ يسمى الكوفيون هذه الواو الناصبة للمضارع و او الصرف ٦ في الاسم الذي هو مفعول معه نسخته ٧ في هذا التقدير نسخته ٨ ثابتة المضمون اي غير واقعة المصادر حاصلتها فتكون آه نسخته



٢ اي بين النهى وجوابه  
 ٢ قوله ( ويجوز ان يكون  
 فتكون عطفاً آه ) هذا  
 الوجه مذکور في  
 الكشف لكنه منظور  
 فيه لان هذا الطرد انما  
 هو على تقدير ان يكون  
 حساً بهم عليه فيكون  
 جائزاً كما يفهم من الكلام  
 فلا يكون سبباً للظلم اولا  
 يرى انه لا يجوز ان يقال  
 ليس زيد عندك فنضربه  
 فتصير ظالماً بهذا الضرب  
 ٣ الذي قبله مثبتاً ان لم  
 يكن وتدخل نسخه  
 ٤ اي ليس منك الا تيان  
 المقيد بالحديث مع انه  
 حاصل منك مطلق الا تيان  
 نسخه  
 ٥ لا يوافق قولك آه من  
 حيث المعنى ولا يعطى  
 فائدته بل الذي يعطيها  
 معنى فاء العطف اما  
 العاطفة نسخه  
 ٦ و ذلك ان تقول ما  
 تزورني قمحدثني بالرفع  
 فيكون النفي في الصورتين  
 نسخه  
 ٧ مجموع الا تيان اي  
 الزيادة المقيدة آه اياها  
 نسخه  
 ٨ بعده نسخه

تورني و كيف فاستقبلك تبيئني ولم فاسير تسير و يجوز ايضا حذف الفعل المستفهم  
 عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزم مما هو كالشرط تقول متى  
 فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء  
 لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة ( قالوا ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب  
 ايضا الشيء الواحد بجواب بين فقوله تعالى ﴿ ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة  
 والعشي ﴾ جوابه قوله ﴿ فتكون من الظالمين ﴾ وقوله ﴿ ما عليك من حسا بهم  
 من شيء فطردهم ﴾ جملة متمو سطة بينهما ٢ ويجوز ان يكون فتكون عطفاً على تطرد  
 ( وانما لم يجب بجواب بين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى  
 النفي نحو ما تأتينا قمحدثنا ان تأتينا تحدثنا اتنى الحديث لانتفاء شرطه وهو الا تيان كقوله  
 تعالى ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾ هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان  
 يجعل الفعل ٣ المتقدم عليه الذي هو غير موجب موجباً ويدخل عليه كلمة ان ويكون  
 الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءً كما تقول في قوله تعالى ﴿ ولا تطغوا فيه فيحمل عليكم  
 غضبي ﴾ اي ان تطغوا فحلول الغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعاً  
 الى الحديث في الحقيقة لالي الا تيان اي ما يكون منك اتيان بعده حديث ٤ وان حصل  
 مطلق الا تيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء  
 السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها بفاء السببية كما يجيء ( وانما قلنا ان الفاء بهذا  
 المعنى ليست للسببية لان قولك ان آتيتني حدثتني ٥ مخالف في المعنى لقولك تأتيتني ولا تحدثني  
 بل انما يعطى هذه الفائدة معنى فاء العطف الصريح اما طرفة الاسم على الاسم نحو  
 ما كان منك اتيان قمحدث على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على  
 الفعل ٦ نحو ما تأتيتني قمحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضوعين شيئاً واحداً واقعا على  
 المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون ٧ المجموع المقيد بقيد تعقب الحديث اياه  
 منفياً والركب من جزئين يذني بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا  
 فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث ٨ معه ويجوز ان يكون قوله تعالى  
 ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ بهذا المعنى وعلى نفيك الجزء الثاني فقط يكون المعنى  
 منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قول علي رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة  
 ﴿ لا يخرج لكم من امرى رضي فترضونه ولا سخط قبجتمون عليه ﴾ ولا يجوز  
 ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الا تيان لا يكون من دون الا تيان  
 بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفاً على الفعل الاول جاز  
 هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا كما قال ﴿ غير انما  
 لم تأتينا بيقين ﴾ فزجى ونكثر التأميلاً ﴿ اي قمحن نرجى ﴾ ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون  
 الفاء للسببية والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه الى  
 النصب لعدم اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ﴿ ودو الوتدهن فيدهنون ﴾  
 منه اي فهم يدهنون وكذا قوله تعالى ﴿ لا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ اي فهم



٤ قوله (سملق) الصلح الصفصف اى المستوى ٢ قوله (اذن اربعة معان) ثنى المجموع وثنى الثانى وحده وثنى الاول وحده وقصد السببية ٣ قوله (وللنصب معنيان) قصد لسببية مع اتفاهما والقصد الى ثنى الثانى ٤ فنصب فى قرأة ابى عمرو على ماتقدم والذى بهذ المعنى نسخة ٢٤٨ ٥ اى يقوم ولاينطق الا بالتي هى اعرف تحته

يعتذر ون فكانه قال فيد هنوا ويعتذر وا كما ان قوله تعالى ﴿ فاتم فيه سواء ﴾ بمعنى فستوا وكذا قوله ﴿ الم تسأل الربع القواء فينطق ﴾ ولم تدر ماجزع عليك فبجزع ﴿ ولا ارى بأسا من ان لايقدر فى مثله المبتدأ لان فاء الجزاء قد يدخل على المضارع المثبت والمنفى بلا من غير تقدير مبتدأ كما يجىء فى الجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدأ اظهر (وقال سيويه للمعنى فهمى بماينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال ﴿ وهل يخبر نك اليوم ببداء سملق ٩ ﴾ وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب امنا من اللبس كما ذكرنا فى نحوائنى واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا فى باب الحال نحوقت واضرب زيدا اى وانا اضرب زيدا وكذا ربما لا يصرف كما ذكرنا بعد واو العاطفة الى النصب فى نحو قوله ﴿ تقاتلو نهم اويسلون ﴾ مع انه بمعنى الامنا من اللبس فان واو فى الاصل لاحد الامرين والمعنى لابد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه ايماء الى معنى الى او الا (فالرفع بعد الفاء ٢ اذن اربعة معان كما تقدم ٣ وللنصب معنيان عند سيويه وانما جاز النصب عنده فى المعنى الثانى مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للقاء وما بعد ها بقاء الجزاء لكونه فاء بعد مضارع كما نسا بعدنى كما شبه فى كن فيكون ٤ والذى بالمعنى الثانى كثير الاستعمال كقولهم لايسعنى شىء فيعجز عنك اى ان وسعنى شىء لم يعجز عنك وقال ﴿ وما قام مناقم فى ندينا ﴾ فينطق الا بالتي هى اعرف ٥ وقال ﴿ وما حل سعدى غربيا ببلدة ﴾ فينسب ٦ الا الزبرقان له اب اى يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء فى البيتين منى للمجاز الاستثناء اذا الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب ٧ (وقد يستأنف بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعنى ولا اعود اى وانا لا اعود على كل حال وبعد او من غير معنى الى او الا كما تقول انا سافر اواقيم حكمت اولا بالسفر ثم بدالك فقلت اواقيم اى او انا اقيم اى بل انا اقيم وجوز سيويه الرفع فى قوله ٨ ﴿ نحاول ملكا اونموت ﴾ اما على العطف على نحاول او على القطع اى نحن نموت وقوله تعالى ﴿ او نرسل رسولا ﴾ بالرفع مقطوع اى نحن نرسل وقوله ﴿ ان تركبوا فركوب الخليل عادتنا ﴾ او تنزلون فانا معشر نزل ﴿ عند الخليل محمول على المعنى اى اتركبون او تنزلون كقوله ﴿ ولا ناعب الايين غرباها ﴾ وقال يونس هو على القطع اى بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجىء فى حروف العطف كما فى قوله تعالى ﴿ الى مائة الف او يزيدون ﴾ اى بل هم يزيدون ٩ (وقد تقطع بعد الواو والفاء وثم فى غير هذا الباب ٢ غير الجمعية قال ﴿ على الحكم المأتى يوما اذا قضى ﴾ قضيته ان لا يجوز

٦ قوله (الزبرقان) زبرقت الثوب صفرتة والزبرقان القمر وزبرقان من بدر الفراى قيل سمي بذلك لصفرة عامته واسمه حصين ٧ قوله (وقد يستأنف بعد الواو) اى الواو التى من شأنها ان تكون للجمعية وقد يقطع عنها

٨ فقد ثبت بما تقدم انه قد يرتفع الفعل بعد الفاء والواو واو على ان معنى الرفع كعنى النصب وقد يرفع على معنى الاستيناف وليست الفاء للسببية كما قلنا فى ما تأتىنا فحدثنا اى فانت تحدثنا بما يحدث الجاهل بجاننا واما الواو فحقولك دعنى ولا اعود اى انا لا اعود على كل حال واما وفكما تقول انا سافر ثم يدولك فتقول اواقيم اى بل انا اقيم نسخة ٨ فى قول امرء القيس ﴿ بكصاحبي لما رأى الدرب دونه وايقن انا لا حقان مقيصرا ﴾ فقلت له لاتبك عينك انما نحاول ملكا

اونموت فيعذرا ﴿ قوله ٩ (وقد يقطع بعد الواو) اى قد يقطع فى غير هذا الباب اعنى فى غير باب الجمعية ٩ (ويقصد) وكذا يجوز القط نسخة ٢ نحو اريدان تأتىنى ثم (تحدثنى اى ثم انت تحدثنى وقال ﴿ وما هو الا ان اراها فبجأة فابته حتى ما اكاد اجيب ﴾ بنصب ابته ورفعه على القطع اى فانا ابته نفسه بالتقديم



ويقصد \* لم ينصب يقصد لانه ٣ احتمال مع النصب ان يكون معطوفا على يجوز المنفى  
فيكون المعنى على الحكم ان لا يجوز ولا يقصد وهو تناقض ويحتمل ان يكون عطفا  
على لا يجوز الكائن بمعنى يعدل بمعنى على الحكم ان لا يجوز وان يقصد فترك العطف  
خوفا من اللبس ورفع على القطع اى وهو يقصد كما تقول زيد يحيى اذا اشتبهت بحبيبه  
وتمنيته اى ينبغى ان يحيى فالعنى ينبغى له ان يقصد اى ان لا يجوز ( وقد يقطع مع الفاء  
التي لغير السببية كاذ كرنا فى قوله \* فزجى ونكثر التأميلا \* ومثله قوله \* وما هو الا  
ان اراها فجماعة \* فابتهت حتى ما اكاد اجيب \* يروى بنصب ابتهت ورفع على القطع  
اى فانا ابتهت ( قوله و الواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك ) اى يجتمع  
مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها فى زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرنى وازورك  
او نهى نحو \* لانه عن خلقى وتأتى مثله \* عار عليك اذا فعلت عظيم \* او استفهام  
نحو هل تزورنى وتعطينى او تمن نحو لبتك عندنا وتكرنا او تحضيض نحو هلا تزورنا  
وتكرنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرنا و النجاة يؤولون هذا بواو العطف نحو  
ليكن زيارة منك وزيارة منى وقد ذكرت ما هو عليه فى الفاء ( قوله واو بشرط معنى الى  
ان ) معنى او فى الاصل احد الشئيين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اى يعمل احد  
الشئيين ٢ ولا بدله من احدهما فان قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احد  
الامرئين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان الفعل الاول يمتد الى  
حصول الثانى نصبت ما بعد او فسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شئ  
واحد فان فسرت بالالف المضاف بعده محذوف وهو الظرف اى لالزمتك الاوقت ان  
تعطينى فهو فى محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند من فسره بالى ما بعده بتأويل  
مصدر مجرور باو التي بمعنى الى هذا ( وقال سيبويه فى قول الشاعر \* وما نال شئ \* الذى  
ليس نافعى \* ويغضب منه صاحبي يقول \* يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع  
فلعطفه على الصلة اعنى قوله ليس نافعى ( وقال ابو على فى كتاب الشعر بل هو عطف  
على نافعى وليس بشئ \* لانه يكون المعنى اذن ما نال بقول للشئ \* الذى ليس يغضب منه  
صاحبي اى لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود واذا نصبته فهو  
على الصرف ( قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب معا وهو عكس  
المقصود لان مراد الشاعر الذى يغضب منه صاحبي لا ا قوله قلت الذى قاله انما يلزم  
لوجعلنا هذا الصرف فى سياق قوله ليس نافعى لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع  
نفعى وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغى لانه ينبغى ان لا يقول قولا لا يجمع نفعه  
وغضب صاحبه واما اذا جعلناه فى سياق النفي الذى هو ما نال فيفسد المعنى لانه يكون  
المعنى اذن لا يكون القول الذى لا ينعنى مع غضب صاحبي منه وذلك اما بانفائهما  
معا او بانفائه احدهما لان المركب ينبنى بانفائه احد جزئيه كما ينبنى بانفائه مجموعهما فتقدم  
الواو على ما هو منى حقيقة اعنى القول الذى تضمنه قوله بقول كتقدم الفاء على  
الفعل المستفهم عنه فى قولك متى فاكرمك تكرمنى كما تقدم تعليل ذلك ( وقال سيبويه

٣ لانه يوهم كونه عطفا على  
يجوز المنفى اى لا يجوز ولا  
يقصد وهو تناقض مع انه  
يجوز مع النصب ان يكون  
عطفا على لا يجوز بمعنى يعدل  
اى ان لا يجوز وان يقصد  
نسخه

٢ او الاشياء نسخه



٣ على ان من متعلق بغضب الابان لشيء ولا فائدة في هذا ولا يجوز ٢٥٠ آه نسخته ٤ قوله (والعاطفة)

الظاهر انه مجرور معطوف على حتى في قوله و بان مقدرة بعد حتى وعلى ما ذكره يكون مرفوعا ٤ والعاطفة يحتمل ان يراد الحروف العاطفة كلها كما جوزه ابو حيان مع الواو والقاء واو و ثم الا انه لم يجوز مع غيرها ويحتمل ان يراد الواو فقط لانه كلامه فيها ٥ شف عليه الثوب اي رقى حتى خلفه برى وثوب شف وشف اي رقيق قال تعالى او ان نفعل في امرنا ما نشاء ٦ وقد يحذف لام الجحود فيجوز اظهار ان كقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى على ما تقدم

٧ اي ان

٨ بعدها نسخته

٩ قال تعالى او ان نفعل في امرنا ما نشاء

٢ قوله (تسمع بالمعدي لا ان تراه) قال الكسائي وفي المثل تسمع بالمعدي خير من ان تراه وهو تصغير معدي منسوب الى معدين عدنان ابى العرب وانما حقت استنقالا للجمع بين التشديد مع بقاء التصغير يضرب للرجل الذي له صيت وذكر في الناس

فاذا رأته اذريت مرأته وقال ابن السكيت تسمع بالمعدي لان تراه قال وكان تأويله تأويل امر كانه قال اسمع به ولا تراه (باسم)

وتبعه ابو علي ان يغضب المنسوب معطوف على الشيء اي لذي غضب صاحبي اي لسبب غضب صاحبي (وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشيء غير النافع فيكون المعنى واما انا بقول شيء منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعي ٣ ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك انما أضفت الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا في الظروف المضافة الى الجمل ان نحو قولك يوم تسود فيه لوجوه قبيح \* قوله (٤) والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما) عطف على حتى في قوله وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة يقدر بعدها ان نحو قولها \* للبس عباءة وتقرعيني \* احب الى من لبس الشفوف ٥ \* ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والقاء واو في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتها \* قوله (ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لافي اللام) اخذ بين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذي يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذي يبقى بعد التقسيم هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة للجحود نحو \* وامرت لانا كون \* لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتكم للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه و اردت لضربك كقوله تعالى \* ردف لكم \* فجاز ان يظهر معها ما يقرب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية ٦ واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ذلك ٧ وكذا حتى لم يظهر بعدها ان لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وجل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي ٨ يليها المضارع واما الواو والقاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتصبيص على معنى السببية والجمعية والانتها كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ٩ وقد ظهر ان بعد او في الشعر قال \* لوان يلوم بحاجة لو أمها \* واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلا استكره الامين المتواليين (واما قول المصنف لانهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لان لا من بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال \* وحسبوا ان لا تكون فتنة \* والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتأكيده لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر \* لقد عدلتني ام عمرو ولم اكن \* مقالتها ما كنت حيا لاسمعا \* لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للمضمر \* وادلم ان ان الناصبة تضمير في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كافي تلك المواضع فلا تعمل لضعفها نحو قولهم ٢ تسمع بالمعدي خير من ان تراه ومنه عساك تفعل كذا على رأى كافي المضمرات ويقل ذلك اذا كان مقدر



٣ ومثله قوله وقالوا ما

تشاء ققلت الهوى اللهو  
بتأويل ان الهوى بهذا  
مثاله في المفعول الصريح  
بمخلاف الاول

٤ لانه

٥ في الاصل مفعول وقد  
تنصب مضمة شذوذا  
نحو قوله الايهذا اللامى  
اشهد الوغى وان احضر  
الذات هل انت مخلدى  
نسخه

٥ اى يجزع مفعول في  
الاصل ورفع لقيامه مقام  
الفاعل وهووظ

٦ اخذ تفصل كل واحد  
منها نسخة

٧ قوله واسرتهم يوم  
الصليفاء امرت الرجل  
رهطه والصليفاء الارض  
الصلبة وفي بعده واو  
في بمعنى

٨ قوله ( رسوما آه )  
رسم الدار ما كان من اثارها  
لاصقا بالارض

٩ في الايجاب في الماضى  
اعنى انه يستعمل في الاغلب  
في الامر المتوقع نسخة

٢ لم ينفعه نسخة حين التكلم  
نسخه

٣ وصلت نسخة

٣ قوله ( الماء ) اوله اليكم  
يابنى بكر اليكم \* الماتعلوا  
منا اليقينا \* اى تنجوا عنا  
فانكم قد عرفتمونا يقينا

باسم مرفوع كافي تسمع بالمعدي ولا سيما اذا كان فاعلا ٣ وقد جاء قوله \* وحق لثلى  
ياثينة يجزع \* ٤ وقد تنصب مضمة شذوذا كقوله \* الايهما الزاجرى احضر  
الوغى \* يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا \* قوله  
( وينجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهى وكلم المجازاة وهى ان ومهما واذما وحيثما  
واين ومتى ومن وماواى وانى وامامع كيفما واذافشاذ وبان مقدرة ) هذا ذكر الجوازم  
مطلقا \* قوله ( فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها ويختص بالاستغراق وجواز  
حذف الفعل ولا م الامر المطلوب بها الفعل ولاء النهى المطلوب بها الترك ) ٦ اخذ  
في التفصيل ( قوله فلم لقلب المضارع ماضيا ) قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم  
يقول ان لم يدخل على الماضى قلب لفظه الى المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازمة  
كقوله \* لولا فوارس من نعم ٧ واسرتهم \* يوم الصليفاء لم يوفون بالجوار \* وجاءت  
ايضا في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال \* فاضحت مغانيها قفارا  
٨ رسوما \* كأن لم سوى اهل من الوحش توهل \* قوله ( ولما مثلها ) يعنى لقلب  
المضارع ماضيا ونفيه اى نفي الماضى ( قوله ويختص بالاستغراق ) اعلم ان لما كما قالوا  
كان في الاصل لم زيدت عليه ما كما زيدت في اما الشرطية وايضا فاختصت بسبب هذه  
الزيادة بشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد ٩ في ايجاب الماضى فهو يستعمل في الاغلب  
في نفي الامر المتوقع كما يجز بقدر في الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع  
ركوب الامير قد ركب الامير او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم  
ولما ينفعه الندم ( واختص لما ايضا بامتداد نفيه من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم  
٢ ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ( ومنع  
الاندلسى من معنى الاستغراق فيه وقال هو مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر  
فيها الاستغراق كاذهباله النجاة وامام فيجوز انقطاع نفيه دون الحال نحو لم يضرب  
زيد امس لكنه ضرب اليوم ( واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها  
فلاتقول ان لما تضرب ومن لما يضرب ان لم تضرب ومن لم يضرب وكان  
ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفى او شبهه ومعموله ( واختصت ايضا  
بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر النفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة  
ولما اى لما ادخلها كما جاء ذلك في قدالتى هى نظيرتها قال \* ازف الترحل غير ان ركابنا \*  
لما تزل برحالتنا وكان قد \* وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله \* احفظ وديعتك التى  
استودعتها \* يوم الاعارب ان ٢ وجدت وان لم \* واذا دخلت همزة الاستفهام على  
لم ولما فهى للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر  
يعرفه كقوله تعالى ﴿الم تر بآء﴾ و ﴿الم تر بآء﴾ و قوله ٣ \* الماتعرفوا منا اليقينا  
\* قوله ( ولا م الامر اللام المطلوب بها الفعل ) يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله  
وهى مكسورة وقبها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ﴿ولتأت طائفة  
اخرى لم يصلوا فليصلوا \* وثم ليقتضوا﴾ وهو مع الفاء والواو اكثر لكون اتصالهما



الموقف في الحرب الجمع  
المصاف

٦ قوله (تبا) تبلمهم الدهر  
وابتلمهم اى افناهم تبالا  
اى اهلاكا وافناء

٧ وقوله تعالى قل للمؤمنين  
يفضوا من ابصارهم و

يحفظوا فر وجهم فقيه  
ثلاثة اقوال كهذه الاية

٨ هو مجزوم لانه جواب  
الامر ولا يلزم ان يكون

الشرط علة تامة لحصول  
الجزاء بل يكفى في كونه

شرطا توقف الجزاء عليه  
وان كان متوقفا ايضا على

اشياء اخر كما تقول ان  
توضأت صح صلاتك

وقال آه  
٩ على قراءة ابى عمرو

واستبعد هذا القائل ما  
استبعده الفراء ولو كان

كما قال الفراء نسخه  
٢ لانه زال موازنة الاسم

بزوالها مع زوال الشياح  
وامتناع لام الابتداء و

امامع الجوازم والنواصب  
فلم تزل الموازنة بل زال

الشياح ودخول اللام  
وقد جاء آه نسخه

٣ قوله ( نحو لتزره ولو  
بشوكه ) قال رجل

يارسول الله انى رجل  
اصيدا فاصلى فى القميص

بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما  
وحرف المضارع ككلمة وعلى وزن فخذ وكتف فتخفف بحذف الكسر واما ثم  
فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ( ويلزم اللام فى النثر فعل غير الفاعل  
المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضررب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل  
الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران  
واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام ﴿ قوموا فلاصل لكم ﴾ وقال الله تعالى  
﴿ ونحمل خطاياكم ﴾ وهذا ٤ اى امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل  
فلا بد من اللام كما رأيت فان كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس  
تغليب الحاضر نحو افعل الحاضر وغائب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على  
قلة ادخال اللام فى المضارع المخاطب ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ  
بمجموع الامر ين نصبا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام  
﴿ لتأخذوا مصافكم ﴾ وقرئ فى الشواذ ﴿ فبذلك فلتفرحوا ﴾ وجاء فى النظم  
حذف هذه اللام فى فعل غير الفاعل المخاطب قال \* محمد تفد نفسك كل نفس \* اذا  
ماخفت من امر ٦ تبالا \* واجاز الفراء حذفها فى النثر فى نحو قوله يفعل قال الله تعالى ٧  
﴿ قل لعبادى الذين امنوا يقيموا ﴾ وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سبب  
الاقامة والاولى ان يقال ٨ فى مثله انه جواب الامر لانه لما كان يحصل اقامتهم للصلاة  
عند قوله عليه الصلوة والسلام لهم صلوا جعل قوله عليه الصلاة والسلام كالعلة  
فى اقامتها ( وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما قلنا فى قوله ﴿ كن فيكون ﴾  
٩ بالنصب ولو كان كما قاله الفراء لم يختص هذا بجواب الامر \* ثم اعلم انه كان القياس  
فى امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف  
اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبنى لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة  
٢ وذلك لانه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة  
فى اوله وقد جاء فى الحديث امر المخاطب باللام ٣ نحو ﴿ لتزره ولو بشوكه ﴾ وفى اخر  
﴿ لتقوموا الى مصافكم ﴾ وهو فى الشعر اكثر قال \* لتقم انت يا بن خير قريش \*  
فتقضى حوايج المسلىنا \* والذى غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم  
مقدر هو القياس المذكور وايضا يجيئه باللام فى الشعر وايضا معاملة اخره معاملة  
المجزوم كما يجيئ وايضا الحمل على لاء النهى فانها تعمل فى المخاطب كما تعمل فى الغائب  
( قوله ولا النهى المطلوب بها الترك ) وهى تجزم بخلاف لاء النهى وقد سمع عن العرب  
الجزم بلاء النهى ايضا اذا صلح قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة ولا يكون ولا منع  
ان يجعل لاء النهى بلاء النهى ولاء النهى تجيئ للمخاطب والغائب على السواء ولا تختص  
بالغائب كاللام وقد جاء فى المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا اريتك ههنا لان  
المنهى فى الحقيقة ههنا هو المخاطب اى لا تكن ههنا حتى لا اراك \* قوله ( و كلم المجازاة  
تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثانى بسميان شرطا وجزاء فان كانا



واما لا فافعل كذا اي اما لا تفعل هذا نسخته

٦ وقوله ان كنتم مؤمنين نسخته

٧ تخيرا المكلف آه لعلمهم يتقون نسخته

٨ واما ان كانت للتأنيث فله تصرف معرفة ونكرة نسخته

٢ ويقوى قول الزجاج حكاية الكوفي عن العرب مهمن في ادوات الشرط قال آه وهذا لو ثبت دليل قوى نسخته

٣ قوله (ماوى) الماوية المرآة كانها منسوبة الى الماء ومساوية ايضا اسم امرأة

٤ ولاشئ من معنى الشرط فيها نسخته

٥ اي قول احقا وفي الاقليد وفي بعض الشروح اراد بالرسول النبي عليه السلام وقبله \* يا ايها الرجل الذي تهوى به وجناء بحجرة المناسم عر مس يقال حافر حجر اي شديد والعر مس الصخرة ويقال للناقة اذا كانت شديدة عر مس تشبيها لها بالصخرة وبعده \* ياخير من ركب المطى ومن مشى فوق التراب اذا بعد الانفس \* وهذا البيت بتمامه مفعول القول في البيت الاول

مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان \* اعلم ٤ ان ام الكلمات الشرطية ان ومن ثمه يحذف بعدها الشرط والجزء في الشعر خاصة مع القرينة قال \* قالت بنات العم ياسلى وان \* كان فقيرا معدما قالت وان \* ويحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لانحو قولك ايتنى وان لا اضربك اي وان لا تأتني اضربك ٥ وكذا يحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذلك فافعل هذا ( وعند الكوفيين يجي ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى \* وان كنتم في ريب \* ٦ انها بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه ( والجواب ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائر وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولو سلمنا ذلك ايضا قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التأويل كقوله تعالى \* ليلوكم \* لما كان التكليف من حيث ٧ التخيير في صورة الابتلاء وقال \* لعلمكم يتقون \* لما كانوا في صورة من يرتجى منهم ذلك وقال \* يضل من يشاء \* اي يترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فكذا قال تعالى \* ان كنتم مؤمنين \* وان كنتم في ريب \* لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده وللارتياب وضده لا بالنسبة الى علم البارئ تعالى ( قوله مهمما ) اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان تكتب بالياء ولو سمي بها لم تصرف لكون الالف زائدة ولوقيل انها للتأنيث لم تصرف بعد تنكيرها ايضا ٨ وقال الخليل هي ما لحقت بها ما كما تلحق بسائر كلمات الشرط نحو ممتيا واما ثم استكره تتابع المثلين فابدل الف ماء الاولى هاء لتجانسهما في المهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها ( وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذلا معنى للكف مع معنى الشرط الاعلى بعد وهو ان يقال في مهمما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل انت لا تقدر على ما افعل فقلت مهمما تفعل افعل ٢ ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله \* ٣ اماوى مهمن يستمع في صديقه \* اقاويل هذا الناس ماوى يندم \* لكان مقويا لمذهب الزجاج ( وقد جاء مهمما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابوزيد في نوادره \* مهمالى الليلة مهمالية \* اودى ينعلى وسربا ليه \* ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى \* مهمما تأتابه من آية \* وقال الشاعر \* ومهما وكلت اليه كفاه \* وقد جاء ماو مهمما ظر في زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس من الزمان اجلس فيه ( واما اذا فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظه ما تدخل على اذامع ان فيه معنى الشرط وهى للمستقبل وان دخلت على الماضى كان ولا تصير جازمة معها فكيف باذنا خالية من معنى الشرط الموضوع للماضى ٤ فاذا ما عنده غير مركبة ( وقال السيرا في ما علمت احدا من النحاة ذكر اذا ما غير سيبويه واصحابه واستشهد سيبويه له بيتين احدهما قوله \* اذ ما دخلت على الرسول فقل له \* ٥ حقا عليك اذا اطمن المجلس \* والاخر قوله \*



ازجى ازجيت الابل سقتها  
الضعينة الهودج كانت  
فيها امرأة اولا اصعد  
في الوادى وصعد فيه  
تصعيدا اى انحدر فيه  
وصعد في السلم صعودا  
وصعد في الجبل وعلى  
الجبل تصعيدا وفرعت  
الجبل صعده وافرعت  
في الجبل انحدرت  
٨ لكونه ماضيا ولا يدخل  
نون التأكيد في الماضي  
الانادر نحو دامن سعدك  
البيت

٩ والاصل بقاء الكلمة  
على الاسمية التي كانت عليها  
وعدم تغيرها الى الحرفية  
بدخول كلمة اخرى واما  
القياس على اذا حيث لم  
تصر جازمة فلا يلزم اذ  
ربما يختص نسخه  
٤ واما الكلام على من  
وماوى وايمان ومتى فقد  
تقدم وكذا على كيف  
وكيفما واذ اجزمت الثلاثة  
اولا ويجوز الى قوله ومتى  
نسخه

٥ معاوصيرورتها كشيء  
واحد نسخه  
٢ لطلبه للجزء وضعف  
الاداة عن العمل وعمل  
الفعل الجزم غريب اما  
ضعف الاداة فقد اجيب

٦ اذماتريني اليوم ٧ ازجى ظعنتى ﴿ اصعد سيرا في البلاد وافرغ ﴾ وقال بعض النحاة  
اصله اما وهو لا يجى \* الابنون التأكيد بعده كقوله تعالى ﴿ فاماترين ﴾ فلما كان  
ينكسر البيت بالنون غير صورة اما بقلب الميم الاولى ذالا ولا يتم له هذا في قوله اذما  
دخلت ٨ ( وقال المبرد اذما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهية  
للشرط والجزم كافي حيث فانها صارت بما يعنى المستقبل وجازمة ٩ واما الاعتراض  
بازا ما فلا يلزم اذر بما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلامر جمع  
الاترى ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا اقعده فيه ويجزم حيث مع مادون  
اذا واما حيثما فنقول ما فيها كافة لحيث عن الاضافة لازيادة كافي متيما واما وذلك ان  
حيث كانت لازمة للاضافة فكانت مخصصة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب  
الاضافة لتصير مبهمه كسائر كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها  
تجزم لتضمنها معنى ان التي هى للابهام فلا تستعمل في الامر المتيقن من المقطوع به  
لا يقال مثلا ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسماء الشرط كاحتمال الوجود  
والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعده اسماء ايضا  
كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار  
بتضمين هذه التكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لوقالوا في من ضربت  
ضربت ان ضربت زيدا ضربت وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا  
ماومتى وسائر اخواتهما ( ٤ ) ويجوز اتصال ما الزائدة بان و اى وايمان و اى ومتى واما  
في حيثما واذما فكافة كاذكرنا ( وقد اختلف في العامل في الشرط والجزء قال السيرافى  
ان العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجمليتين  
احداهما بالآخرى حتى صارتا كالواحدة فهى كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت  
وان واخواتهما عملت في الجزئين لاقتضائهما لهما ( وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة  
الشرط تعمل في الشرط وهما معا تعملان في الجزاء لارتباطهما ٥ وحرف الشرط  
ضعيف لا يقدر على عملين مختلفين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر  
واجيب عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان واخواتها  
وماولا ( وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزء مجزوم بالشرط وحده ٢  
لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزء فلا يستغرب عمله فيه واجيب باستغراب  
عمل الفعل الجزم ( وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار  
كانه جر بالجوار في قوله ﴿ كبيراناس في نجاد ٣ من مل ﴾ والجزم اخو الجر وليس  
بشيء لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق وينجزم الجزاء مع بعد  
عن الشرط المجزوم وينجزم بدون الشرط المجزوم ( وقال المسازنى الشرط والجزء  
مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين ٤ وهو قريب  
على ما اخترنا قبل وكلمة ان لاصلتها في الشرطية وكونها ام البسبب جاز ان تدخل  
اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت



٥ بنهم نسخة ٦ فيه شذوذان دخول ايما الشرطية على الاسم كون الفعل الذي بعد الاسم مضارعا ٧ اي دخول ان اختيارا على الاسم ٢٥٥ ٨ احتراز من الاسم الذي بعد ان فانه لا بد ان يليه فعل ٩ وفيه شذوذ

واحد وهو كون الفعل مضارعا

٢ وضعفه لحصول الفصل

بين الجازم وما عمل فيه

ظاهرا مع ضعفه نسخة

٣ مبنى للقول كما تقدم

نسخه

٤ لان كلمة الشرط مقتضية

للفعل في الجملة التي يدخلها

سواء كان بينهما فصل

اولا نسخة

٥ كما مر في باب المبتدأ من

مذهبهم نسخة

٦ وهو المنصوب بفعل

مقدر على شريطة التفسير

وعند الكوفيين بالفعل

الظاهر كما تقدم في بابه

وان لم يشتغل الفعل نسخة

٧ المنصوب مفعول للفعل

التأخر وعند البصريين

للمقدر المفسر بذلك التأخر

كما كان الفعل المشتغل

بالضمير سواء وذلك نسخة

٢ اي على قلة والاكثر

عندهم رفع الفعل بعد

الاسم المرفوع المتقدم

على الجواب ودخول

الفاء على الاسم المرفوع

كاسيأتي

فالاول مرفوع والثاني

وكذا لو نحو ﴿ لو انتم تملكون ﴾ بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في ضرورة قال ﴿ فتى واغل يزهرهم ٥ يحيوه ﴾ ويعطف عليه كأس الساقى ﴿ وقال ﴿ ايما الريح تملها تمل ٦ ﴾ وقال ﴿ ومن نحن نؤمنه بيت وهو امن ﴾ وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهزة الاستفهامية لم كانت اصلا في الاستفهام وسواء ههنا ٨ ولي ذلك الاسم فعل كازيد ذهب اولا كازيد ذاهب ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل فلا تقول متى زيدا تلتقى او تلقاه ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت او ضربته الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز ( وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيد القيت او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله ﴿ يثنى عليك وانت اهل ثنائه ﴾ ولديك ان هو يستردك مزيد ٩ ﴿ وقوله ﴿ ايما الريح تملها تمل ﴾ وانما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمير يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ﴿ ان منفس اهلكته ﴾ وهو ايضا عندهم ليس مبتدأ بل هو مرفوع بمقدر ٣ يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او اهلك كما مر في باب المنصوب على شريطة التفسير ( وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلا ٤ لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها اولا ونقل عن الاخفش ايضا في مثله انه مبتدأ لكن العامل عنده في المبتدأ هو الابتداء وعند الكوفيين الخبر او الضمير في الخبر ٥ كما تقدم في باب المبتدأ وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه ٦ فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين ٧ منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظة ان لكونها ام الباب ولم يجز ان يدخل كلمة الشرط على اسم لافعل بعده كما جاز ذلك في كالم الاستفهام ( وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ٢ اذقت زيدا قهقهة وان لم تأتني زيدا اضرب ٣ فهما معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط ( اما الكوفيون فلا يجوزون ٤ جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي ٥ هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار

منصوب بمقدرين يفسرهما الظاهر ان نسخة ٤ الجزم في الجواب نسخة ٥ ليس من جملة الشرط اما لو كان الفاصل من جملة الشرط فلا منع من جزم الجر نحو ان يضربني زيدا وان تضرب زيدا اضرب نسخة



نحو ان يضربني زيدا ضرب ( فانه تقدمه المنصوب فالقراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا ٦ كما في المرفوع للعلة المذكورة ( والكسائي ٧ بفصل في الفاصل فان كان ظرفا للجزء لغوا جزم الجزء لانه كلا فصل نحو ان تأتني اليوم غد آتاك وان تأتني اليك اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة ( واستشهد البصريون بقوله طفيل الغنوي \* وللحيل ايام فمن يصطبر لها \* ويعرف لها ايامها الخبر يقب \* والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدأ فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا وتصدير المبتدأ بالفاء نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرفع المضارع اتفاقا نحو ان ضربتني فزيدا اضرب ( ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزء نحو ان تأتني والله آتاك وان تأتني غفر الله لك آتاك وان تأتني يا زيد آتاك وان تأتني ولا فخذ اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جزائه اي ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر ٨ واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه وزيد حين جاءك تضرب او تضربه فان لم يجز اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيد اولي اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لقبح زيد ضربت على تأويل ضربته ( فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك ( قلت او لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمر الكفي لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولي ٩ واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولي لماتين في المنصوب على شريطة التفسير ٢ ان زيد زرته بالرفع اولي من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اذن بالضمير اولي ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو ٣ الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاءك فاكرمه اولي من فاكرم وان كان واقعا على غير المبتدأ من حيث المعنى نحو زيد ان جاءك فاكرمني كفي الضمير في الشرط ( واما الكوفيين فجزوا تقديم معمول الجزء المجزوم على ادات الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله \* يا اقرع بن حابس يا اقرع \* انك ان تصرع اخوك تصرع \* رفع الجواب مراعات لاصله من التقديم ( ٢ ورد بمنع كون مرتبة الجزء قبل الاداة لان الجزء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله \* من يفعل الحسنات الله يشكرها \* وقوله \* هذا سراقة للقران

٦ وان كان الاسم المنصوب معمول الجزء ايضا عندهم نحو ان تأتني زيدا اضرب ٧ يمنع جزمه الا اذا كان الفاصل ظرفا للجزء لغوا نحو ان الفاصل بالظرف كلا فصل والدليل على قول البصريين قول طفيل الغنوي وللخبر نسخ ٨ وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ٩ لكون عود الضمير من الخبر الى المبتدأ اولي من عوده اليه من معمول الخبر ٢ ان الرفع في نحو زيدا زرته اولي نسخ ٣ خبر المبتدأ نسخ ٢ والجواب انا لانم ان مرتبة الجزء التقديم بل الجزء نسخ



٣ اى فانه ناظر الى الجانب الذى انتبه من بين الجوانب ٤ وقد جاء التعليق بين المبتدأ والخبر عند دخول النواسخ كافي قوله تعالى سبحانه ان شاء الله صابرا ٥ واما نحو قوله تعالى نسخة ٦ فان نقول خبر قولنا لشي واذا اردناه جملة شرطية ملغاة متوسطة بين المبتدأ والخبر ٧ والمراد آه لا ينجزم ولا يكون بالفاء لتقدمه وذلك نحو اضرب نسخة ٨ وعلى مذهب البصريين وهو كون مرتبة الجزاء التأخر عن الشرط لا يجوز ان يقال ان اضرب جواب للشرط لفظا لزال عن مرتبته اذ لو كان كذلك لوجب جزمه آه نسخة ٩ وانسب وكذا يقول نسخة ٢ فالظ آه هذا جواب اذا فى قوله واذا دخل الواو على ان آه كما فى بعض النسخ ٣ تمامه ثلاثا ومن يحرق اعق واظلم ٤ مجزؤه وتحقر الدنيا احتقار مجرب اى شخص ٢ هذه الجملة الظاهرة ولم تذكر الواو الاعتراضى ايضا لانه لا يؤتى به الا فى صدر جملة متوسطة او متأخرة نسخة

يدرسه \* والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب \* وقوله \* واني متى اشرف الى الجانب الذى \* به انت من بين الجوانب ناظر ٣ \* فانه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر ٤ الاضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اى فهو كريم حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتنى لا كرمتك فسيحى ٥ وانما جاز تعليق اذا مع شرطية بين المبتدأ والخبر فى قوله تعالى \* انما امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون \* ٦ فلعدم عرافة اذا فى الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرورة اى انك تصرع ان تصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما تقديم مفعول الشرط على ادائه فاجازه الكسائى دون الفراء \* واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه ( وقال الكوفيون ٧ بل هو جواب فى اللفظ ايضا لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع فى موقعه كما ذكرنا انما ينجزم على الجوار اذا تأخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار فى قولك لك على الف درهم ان دخلت الدار وعند البصرية ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب اخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يعنى عنه فهو مثل استجارك المذكور الذى هو كالعوض من المقدر اذا ذكرت احدهما لم تذكر الاخر ٨ ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذى كان مرتبته التأخر عن الشرط تقدم على ادائه لانه لو كان هو الجواب لزم جزمه ولزم الفاء فى نحو انت مكرم ان اكرمتنى ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد مرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر ( وقد تدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذى هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شئتني فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم وضده وهو المدح او بالاكرام ٩ وكذلك قوله \* اطلبوا العلم ولو بالصين \* ٢ والظاهر ان الواو الداخلة على الشرط فى مثله اعتراضية ونعنى بالجملة الاعتراضية ما توسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات لقوله \* فانت طلاق والطلاق اليه ٣ \* وقوله \* يرى كل من فيها وحاشاك فانبا ٤ \* وقد يجئ بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام \* اناس يدولد آدم ولا فخر \* فتقول فى الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفى الثانى زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط فى مثله مدلول الكلام اى ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو ظهرته لم تذكر ٢ الجملة المذكورة والواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضية ( وقال الجزى هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذى قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور



في ان نحو زيد ان لقبته كريم لا يجوز الا في الشعر واما على ما تقدم من كون الواو اعتراضية فلا يلزم ذلك لانها لا تجيء  
الا في وسط كلام او آخره نسخة ٤ فيجئ بين المبتدأ والخبر وبعدهما ﴿ ٢٥٨ ﴾ نحو اناسيد ولد ادم ولا فخر والجملة

الا اعتراضية يكون جملة  
الشرط وغيرها نحو حاشا  
والطلاق اليه ولا فخر  
٥ لان ان الشرطية ان كان  
شرطها مستقبلا فعامل الحال  
مستقبل نحو زيد وان صلي  
وصام فاسق ففاسق العامل  
في الحال مستقبل اذ المعنى انه  
على هذه الحالة وقت الصلوة  
او الصيام وان كان ماضيا  
فعامل ماض على حسب  
ما تقدم

٦ قوله ( مطبعة ) المطبعة  
الناقة المثقلة بالحمى و  
صررت الناقة شددت  
عليها الصرار وهو خيط  
يشد فوق الخلف والتودية  
والخلف بالكسر حلة  
ضرع الناقة القادمان  
والاخر ان والتوادي  
الخشبات التي تشد على  
ضرعها كيلا يرتضعها  
ولدها

٧ كما كان نحو قوله آه وانى  
متى اشرف البيت على القلب  
وان تقدم نسخة ٨ اذ ليست  
الاستفهامية فتكون شرطية  
ولا واسطة بينهما واما ما يصلح  
نسخه

٩ فان كانت موصولة فالفعل

الذي بعدها لا محل له وان كانت شرطية فهو في محل الجزم وابن السراج جزم ٢ وان اضفت ( عليه )  
الظروف الي من وما وى على طريقه اضافتها نسخة

فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فنجيل وقد تقدم في باب العطف جواز  
حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزمه ان يأتي بالفاء في الاختيار فتقول زيد  
وان كان غنيا فنجيل لما تقدم ٣ من ان الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختيارا واما  
على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية تفصل بين اى جزئين  
من الكلام كانا بلا تفصيل اذالم يكن احدهما حرفا ٤ ( وعن الز محشرى ان الواو  
في مثله للمحال فيكون الذى هو كالعوض عن الجزاء عاملا في الشرط نصبا على انه حال  
كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرفه ومعنى الحال والظرف  
متقاربان ولا يصح اعتراض الجزئى عليه بان معنى الاستقبال الذى في ان يناقض  
معنى الحال الذى في الواو لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا  
نحو اضربه غدا مجردا وضربه امس مجردا واستقبالية ان باعتبار زمان التكلم فلا  
تناقض بينهما ٥ واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط  
لا يكون اذن الا ماضيا لفظا ومعنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطني  
وانما جاز ذلك حتى لا تعمل الاداة في الشرط لفظا كما لا تعمل فيما هو كالجزء عند البصرية  
او ما هو جزء عند الكوفية وقد يجئ في الشعر مضارع نحو آتيتك متى تأتني انشديسيويه  
\* فقلت تحمل فوق طوقك انها \* ٦ مطبعة من يأتها لا يصيرها \* كأنه قال لا يصيرها  
من يأتها ٧ كقوله \* والمرء عند الرشان يلقيها ذئب \* اى المرء ذئب على احد التقديرين  
فان تقدم ما هو جواب معنى على الظروف الزمانية او المسكانية من كلمات الشرط كمتى  
واذما واين واين وحيثما وانى فلا شبهة في تضمنها للشرط ٨ اذ لا تصلح للاستفهام  
ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من  
كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما وى فان جاء بعدها ماض احتمل  
عند سيويه كونها موصولة وشرطية نحو آتى من اتاني فان كانت موصولة فنصوبة  
بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمبتدأ والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدأ  
والتقدير من آتاني آته ٩ ولا محل للفعل الذى بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة  
وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا  
بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم  
كالعوض منه وان جاء بعدها مضارع نحو آتى من يأتني فالوجه كونها موصولة ويجوز  
جعلها شرطية على قبح فينجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون ماضيا  
في الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى ٢ وان جئت بالظروف قبل من وما وى على  
تقدير اضافة الظروف الى الجملة فالواجب كاذكر سيويه جعلها موصولة سواء ولى  
الكلم المذكورة ماض نحو اتدكر اذ من اتانا اكر مناه او مضارع نحو اتدكر حين ما  
تفعله افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد \* على حين من تلبث



عليه ذنوبه \* يجد فقدها اذ في المقام تدابر ٢ \* فان قيل لم جاز الجزم في السعة في نحو غلام  
من تضرب اضرب ولم يجز في نحو اذ كر اذ من يأتينا نكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما  
ان غلام المضاف كذلك (قلت لان غلام اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصارا ككلمة  
واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلذا يلزم  
تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون  
تلك الجملة كما مر في الظروف المبينة وذلك المضمون ههنا مصدر نكرمه واقعا على معنى  
من اى اذ كر وقت اكرامنا من يأتينا فلم يصرم مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتس منه  
معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدرا اذ كما لم يلزم تصدرا  
غلام بل هو معمول لتذكير المقدم عليه ٣ فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط من التصدر  
بتقدم اذ عليه (فان قلت فن مع دخول اذ عليه في صدر الكلام ويكفي في كلمات الشرط  
والاستفهام كونها في صدر كلام ما كما في نحو زيد من يضربه اضربه ونحو جاءني التي من  
يضربها تضربه (قلت قد مر في باب المبتدأ ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير  
من تمام جملتها اذا اثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئا وازيده ههنا شرحا) فاقول لا يجوز  
ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات  
بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني ٤ وذلك كأن  
وكان وظن واخواتها وما النفي لا تقول ما من يضرب اضرب وما ان تقعد اقعد واما  
لا فليست كما لانها تنغي في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع  
فلذا تقول لا من يعطك تعطه ولا من يكرمك تكرمه وكذا تقول لا ان اتيناك اعطينا  
ولا ان قعدنا عندك سألت عنا والظروف المضافة الى الجمل لاشك في احداثها في الجمل  
معنى وهو تصديرها بمعنى المصدر ولاتى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام  
لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتدأ كذلك ٥ (فان قيل خبر المبتدأ ايضا اذا  
كان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد (قلت لان سلم وما الدليل على ذلك فان  
هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان عليها قطعي سوى انهم قالوا الاصل هو  
الافراد فيجب تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدأ الافراد بل لو ادعى  
ان الاصل فيه الجملة لم يعد لان الاخبار في الجمل اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل  
على تقديرها بالمفرد ٦ بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع  
المفرد فيه وتقول ما انا بخيل ولكن ان تأتني اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي  
بعدها بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل \* قال \* فلست  
بحلال التلال مخافة ٨ \* ولكن متى يستر فد القوم ارفده \* واما قوله \* وما ذاك ان كان  
ابن عمي ولا اخي \* ولكن متى ما ملك الضرع انفع \* برفع انفع لان القوافي مرفوعة  
فعلى التقديم والتأخير لضرورة الشعر كما مر في قوله \* انك ان يصرع اخوك تصرع \*  
ومتى شرطية بلا شبهة فبجزم املك اذ لا يجي موصولة كما ومن واى واما اذا المفاجأة

٢ التدابر التقاطع  
٣ فلم يجز تقدمه على كلمة  
الشرط للزومها مصدر الكلام  
نسخه  
٤ يغير عن معناها نسخه  
٥ اى ليسا مقدرين بالمفرد فلا  
يصير دخول المبتدأ الموصول  
على حرف الشرط  
٦ لانا نقول لم قلتم انه لا يكفي  
في تقدير اعراب الجمل  
وقوعها موقعا يصح وقوع  
المفرد فيه بل يحتاج الى  
كونها مقدره بالمفرد ومع  
ذلك لا بد لهذا من دليل ولا  
يجدون وتقول آه نسخه  
٨ ولكن من لا يلق امرا  
ينوبه \* يعدونه ينزل به وهو  
اعزل \* الاعزل الذى لا سلاح  
معه  
٨ فى التلاع مخافة الصف الى  
الاودية والمعنى لست ممن  
يسند التلاع وهى بجارى  
الماء وسد الجبال وفي بعض  
النسخ ولست بحلال التلال  
٩ رفته برفدة منه  
الرفع بالفتح الاعانة وكذا  
الارقاد والاقادستر الاستعانة



فيصح مجيء من وماواى شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من ياتيه يعطيه كما يجوز فاذا من ياتيه يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجأة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه واما عدم وقوع ٢ نحو اين ومتى من الظروف بعدها فلا اختصاصها بالجملة الاسمية الخبرية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجأة مضافة الى الجملة بعدها يجب ان لا يجوز وقوع كلمة الشرط بعدها الاعلى اضمار المبتدأ بعدها اى فاذا هو من ياتيه يعطيه لما ذكرنا في امتناع ان ذكر اذ من ياتنا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجأة الا ترى الى حذف الخبر في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من او ما او اى وبعدها فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لامادون كلمة الشرط التي بعدها كما يجيء في حروف الشرط ويقبح جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا في آتيك ان تاتي فالاولى جعلها موصولة نحو اما من ياتيني فاني اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية ٣ وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال تعالى ﴿ فاما ان كان من المقربين فروح وريحان ﴾ ولا يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الاموصولة لتأثيرها معاني فيما بعدها ( وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو والفاء وثم فجازا من يضربك تضربه واين لقيته شتمته فان قدرت في كان ضمير الشأن جاز دخولها على كلمات الشرط ٤ وكذا لو حذف ضمير الشأن بعد ان على قبح فيه كما ياتي في باب الحروف المشبهة بالفعل كقوله ﴿ ان من لام في بني بنت حسان ﴾ الله واعصه في الخطوب \* وذلك لان كلم الشرط لم تل اذن تلك النواسخ في الحقيقة ) وكذا جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصدرية بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان من يضربه اضربه زيد لم يجوز لانه ولي اداة الشرط المؤثر في الجملة واما قولك علمت ابهم زيد وعلمت ازيد في الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدأ \* واعلم ان الجزء يحذف عند قيام القرينة يقال ان اتيتني اكرمك فتقول وانا ان تيتني وكذا في نوح الله تعالى ﴿ ولوان قرانا سيرت به الجبال ﴾ الآية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان لا ينجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل ه لثلا يعمل الاداة في الشرط كما لم تعمل في الجزء ( قوله فان كانا مضارعين او الاول ) يعني او كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان ترزني زرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فهما مجزوما ن لا غير واما قوله \* انك ان يصرع اخوك تصرع \* فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم ٦ ومثله قليل لم يأت في الكتاب العزيز ( وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال \* من يكذني بسني \* كنت منه \* كالشجي ٧ بين حلقة والوريد \* والاجود كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظ نحو ان ضربتني

( ضربتك )

٢ ان بعدها وعدم وقوع  
الجملة الاستفهامية نسخه

٣ لانه لا يتبين الجزم في  
الماضي وهي مبتدأة سواء  
كانت شرطية او موصولة  
ولا يصح وقوع اين واني  
ومتى وليان ومهما بعدا ما لعدم  
وقوعها مبتدأ بخلاف  
المضارع  
٤ نحو كان من يضرب  
اضرب

٥ حتى لا يعمل اداة الشرط  
لفظا في الشرط كما لا تعمل  
نسخه

٦ وهو قليل لم يجيء نسخه  
٧ الشجي ما ينشأ في الخلق  
من عظم وغيره



منى وما سمعوا من مانع  
دفعوا \*

٢ مما يجوز حذفه اعني  
لا يكون صلة نحو ان  
تضرب الذى اضربه  
يضربك ولا يكون صفة  
نسخه

٣ وكقوله متى تأتاني لم ينفى  
ديارنا \* قيل ويجوز في هذا  
القسم الرفع على الحالية نحو  
قوله متى تأتني نعشو ضوء  
ناره آه قال سيويه تلم بدل  
من الفعل الاول اى فعل  
الشرط

٤ قوله ( يلقى انا ما ) الانام  
جزاء الاثم فعلى هذا يلقى  
انا ما جزاء ويضاعف فعل  
مذكور بعده بدلا منه  
ولو كان الانام بمعنى الاثم  
كان يلقى انا ما بدلا من  
الشرط اعني يفعل ذلك كما  
يشعر به كلامه فتأمل

٥ الانام جزاء الاثم فيكون  
المثال مما جاء بعد الجزاء فعل  
موافق له معنى فقط

٦ نحو ان تأتني وتساءل او  
تساءل او ثم تسأل احسن  
اليك على ما تقدم في فاء  
السيية ان ان الناصبة  
تضمر بعد الواو والفاء  
الواقعتين اما بعد الشرط  
قبل الجزاء او بعدهما

يقول لا تائب مالي ولا حرم \*

ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك او اخدهما ماضيا لفظا والاخر  
معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتني وان تحالفا ماضيا ومضارعا  
فالاولى كون الشرط ماضيا والجزء مضارعا كقوله تعالى ﴿ من كان يريد  
الحياة الدنيا وزينتها نوف ﴾ وعكسه اضعف الوجوه ٨ نحو ان ترزني زرتك  
لان الاداة اذن تؤثر في الفعل الابد بقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر في الاقرب  
شيئا بغير المعنى ( ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زررتني  
وتكرمتني وان ترزني واكرمتني والاولى توافقهما كالشرط والجزء وكذا في الجزاء  
نحو ان زررتني اكرمتك واعطتك وان زررتني اكرمتك واعطيتك ( واذا ذكر بعد  
الشرط فعل ٢ ليس من ذبوله اى لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تحسبني اعصيك  
او صلة نحو ان تضرب الذى اضربه اضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه  
يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان ترزني احسن اليك فيجوز جزمه لكونه  
توكيدا لفظيا واما ان يختلف لفظا ومعنى نحو ان تأتني تسأل احسن اليك فيجب رفعه حالا  
وان جازان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تأمرني اذهب اطعك اى ان تأمرني بان  
اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لالفاظا ٣ نحو ﴿ ومن  
يفعل ذلك ٤ يلقى ٥ انا ما يضاعف ﴾ فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى  
نحو ان تضرب تضرب اى تسير وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى ( وكذلك  
الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالتفقا لفظا ومعنى نحو ان تأتني احسن اليك احسن اليك  
والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان ترزني اكرمتك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان  
تبعث الى آتاك احيى والمختلفان معنى لالفاظا نحو ان تأتني اضرب اضرب اى اسير ( وان  
جاء مع المتوسط واو اوفاء او ثم ٦ فالوجه الجزم ولك النصب مع الواو والفاء على  
الصرف كما ذكرنا في فاء السبية وواو الجمعية وكذا في الفعل المتأخر وينضاف الى ذلك  
في المتأخر جواز استينافه ايضا نحو ان تقم آتاك فاحسن اليك او احسن اليك فيكون  
النصب على السبية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اى فانا احسن اليك  
( قال ابن السراج اذا قلت تحمدان تأمر بالمعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان  
من شكل الاول رفعته لا غير نحو تحمدان تأمر بالمعروف وتوَجَّر عليه وان كان من شكل  
الثانى نحو تحمدان تأمر بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اى فى المعطوف ثلاثة اوجه  
الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول  
والثانى نحو تحمدان تأمر بالمعروف وتشكر فيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على  
العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفًا على الثانى  
( قوله وان كان الثانى فالوجهان ) اى ان كان الثانى اى الجزاء مضارعا  
والشرط ماضيا ٧ فى ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثانى اكثر وعند الكوفيين  
يجب الرفع لان الجزم فى الجواب للجوار فاذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب فعند  
البحاة الرفع فى ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه فى نية التقديم واما لنية الفاء قبل



الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة ( والاولى ان يقال تغيير عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لخلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فتكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديره كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولا م الامر ولاء النهى وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى يقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف عمل ان عن العمل في المتقدم عليها فثبت انها قد تعزل عن جزم الجزاء بشيئين بكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب مقدما وهذا عند المبرد ( واما الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجوار \* قوله ( واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا لم يجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منقيا بلا فالوجهان والافاء \* اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه او لولا لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يبيى مضارعا مصدرا من جعلتها بلا ولم امل فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال وامل فلانها لتغييرها معنى المضارع الى الماضى صارت بجزءه مع قلة حروفها اما لما اختها فكثيرة الحروف ٢ ولا يصدر الماضى شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم لقله دخولها في الماضى فعلى هذا لا تقول ان ستفعل وان لن تفعل وان ماتفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت ( ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان تجعل الخبر الذى يليها مفروض الصدق اما في الماضى نحو لو جئتني اكرمك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر وبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باى حرف كان ( فقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء به الفاء ٣ لمناسبتها للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في خفتها لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسم اقل من الفاء لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتأويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ٤ ومتهجم عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمنى والعرض والتخصيص والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء وكذا كانت انشائية كنم وبس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو قوله تعالى \* من يضل الله فلا هادي له \* وان تعذبهم فانهم عبادك \* اولا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى \* وان اطعموهم انكم لشركون \* فلتقدير القسم كما يبيى في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى \* واذا تلى عليهم اياتنا بينات ما كان

٢ وانما شرطنا في لا دخولها على المضارع لكثرة دخولها فيه بخلاف الماضى فلهذا لم يجز ان لا ضرب ولا شتم فعلى هذا نسخه

٣ وفي نسخة لفته لفظا ولمناسبتها آه بدل قوله هذا مع خفتها لفظا  
٤ هجمت على القوم دخلت عليهم بغتة



جتهم ﴿ اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا مجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط كالم  
 يلاحظ في قوله تعالى ﴿ والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ﴾ وقوله ﴿ واذا  
 ما غضبوا هم يغفرون ﴾ ( وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله  
 ﴿ من يفعل الحسنات الله يشكرها ﴾ ٥ و يروى ﴿ من يفعل الخير فالرحمن يشكره ﴾  
 فلا ضرورة اذن ( واجاز الكوفية حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى ﴿ ايما  
 تكونوا ﴾ ٦ يدرككم الموت ﴿ على قراءة الرفع وهي شاذة ٧ ) ويجب الفاء ايضا في كل  
 فعلية مصدرية بحرف سوى لا ولم في المضارع سواء كان الفعل المصدر بهما مضيا او مضارعا  
 فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدره نحو قوله تعالى ﴿ ان كنت قلتة فقد علمته ﴾  
 وان كان قيصه قد من قبل فصدقت ﴿ او مصدرا بما ولا نحو ان زرتني فاهنتك وان زرتني  
 فلا ضربتك ولا شمتك وفي المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما هذا كله لان هذه الاشياء  
 لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الامع علامة الجزاء ٦ بقى الماضي غير المصدر بحرف  
 والمضارع غير المصدر او المصدر بلا ولم اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر يلم فلا  
 يدخلهما الفاء اصلا نحو ان ضربتني ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهم لفظا للشرط  
 على ما بينا تعلقا بكلمة الشرط معنويا وذلك بانقلنا بهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم  
 يحتاجا اذن الى العلامة بقى المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركها اما الفاء  
 فلا نهما كما نأقبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلا تؤثر الاداة فيهما تأثيرا ظاهرا كما اثرت  
 في فعلت ولم افعلم واما تركه فالتقدير تأثيرها فيهما لانهما كما ناصالحين للحال والاستقبال على  
 ما تقدم في المضارع ان لاصالحة لهما على الصحيح فالاداة حلصتهما للاستقبال وهو نوع تأثير  
 قال الله تعالى ﴿ ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ﴾ وقال ﴿ فمن يؤمن بربه فلا يخاف  
 بخسا ﴾ وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في لم ولم يثبت وقال الله تعالى في المثبت  
 ﴿ وان يكن منكم الف يغلبوا ﴾ وقال ﴿ ومن عاد فينتقم الله منه ﴾ مذهب سيويه  
 تقدير المبتدأ في الاخير ليكون جملة اسمية في التقدير ( وقال المبرد لاحاجة اليه قال  
 ابن جعفر مذهب سيويه اقيس اذا المضارع صالح للجزء بنفسه فلولا انه خبر مبتدأ  
 لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا  
 التوجيه المذكور للاقيسة وان ثبت نحو قولك ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيويه  
 وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ الا ضمير الشأن ولا يجوز الا بعد ان الخففة قياسا  
 وبعد ان واخواتها ٧ للضرورة ( واذا كان جواب الشرط مصدرا بنهزة  
 الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما يغير  
 معنى الكلام يجوز دخولها كما تقدم على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة  
 الشرط نحو قولك ان اكرمتك اكرمني كما نك قلت ان اكرمتك اكرمني قال على رضى الله  
 عنه في نهج البلاغة ﴿ وان فعل الله ذلك لكم اتؤمنون ﴾ وقال الله تعالى ﴿ ارأيت ان

٥ تمامه والشرب بالشرع  
 الله مثلا في وروى سيان  
 ٦ اي فانتم ٧ اي والرفع  
 لا يثبت الا بتقدير الفاء

٦ وهي الفاء

٧ في نحو ان من لام في بني  
 بنت حسان البيت على  
 الشذوذ نسخه



٨ وأما في سورة هود أيضا قال يا قوم أرأيتم ان كنت على بينة من ربي وورزقني منه رزقا حسنا فهمت ٩ وهو انه يلزم جواز عدم دخولها الجملة الاسمية كما سيجي قريبا ٢٦٤ ولم تدخل الماضي فمعه ٣ ونحوه اريد

ان لا تقوم فان لاهنها مجرد النفي والاستقبال مستفاد من ان المصدرية ٤ اي كان

٥ الذي هو مدلول كان التضمني

٦ ومعنى استفادته منه انه يكون قرينة على اطلاق الحدوث في كان لانه مدلول للخبر

٧ فيه نظر بل مدلوله الزمن الماضي ومطلق الحدوث لا الزمن الماضي فقط وتعيين المطلق يستفاد من خبره كما سيأتي في باب كان فطلق الحدوث والزمن الماضي مستفاد من كان وتعيين المطلق مستفاد من خبره كما قررته في باب كان

٧ المراد بمدلوله هنا مدلوله الذي يستفاد من جوهره من غير انضمام شيء بعينه وذلك في نفس الامر هو الزمن الماضي فقط فلا منافاة بين كلامه هنا وبينه فيما تقدم من قوله وذلك لانه تدل على

الزمن الماضي ومطلق الحدوث فتأمل ٨ اي دلالة خبرها على مصدرها المبهم وتخصيصه

اياء بخلاف سائر اخواتها فانها تدل على مصادر لا تدل عليها اخبارها فاصبح زيدا قائما او ضاحكا يدل على (اذنية) الاصباح الذي لم يدل عليه القيام والضحك

كذب وتولى الم يعلم ويجوز جل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال الله تعالى ﴿ قل ارأيتم ان اتاكم ان اتاكم عذاب الله بعنة اوجهرة هل يهلك الابية ﴾ ٨ وقال تعالى ﴿ قل ارأيتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير الله ﴾ ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتهما في الاستفهام قال الله تعالى ﴿ قال يا قوم ارأيتم ان كنت على بينة من ربي وآتاني منه رجة فمن ينصرني ﴾ وتقول ان اكرمك فهل تكرمني (والمصنف قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما ٩ انما يدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ويعنى بالتأثير تحليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتمحضا للاستقبال ويدخل على ٢ الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقدظاهرة او مقدرة لانه اذن متمحض للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وماتا كد ورسخ لم يقلب ولم ينقلع على انه فدجاء قوله تعالى ﴿ ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى ﴾ وهو بمعنى الاستقبال (قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقوال ان لا وان كانت للاستقبال قد تجرد للنفي ٣ نحو جئت بلا مال فتكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال وان لم تجرد للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جئت انت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال \* ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ﴿ ان كنت قلته \* وان كان قبصه ﴾ وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو ٤ فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من خبره نحو كان زيد منطلقا فطلق الحدوث ٥ يستفاد ٦ من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث فعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله ٧ هو الزمن الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان ٨ دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيها (ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ﴿ ان كنت قلته \* وان كان قبصه ﴾ وقد يكون متمحق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا لانه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط متمحق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقوله ﴿ اتغضب ان اذا

كذب وتولى الم يعلم ويجوز جل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال الله تعالى ﴿ قل ارأيتم ان اتاكم ان اتاكم عذاب الله بعنة اوجهرة هل يهلك الابية ﴾ ٨ وقال تعالى ﴿ قل ارأيتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير الله ﴾ ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتهما في الاستفهام قال الله تعالى ﴿ قال يا قوم ارأيتم ان كنت على بينة من ربي وآتاني منه رجة فمن ينصرني ﴾ وتقول ان اكرمك فهل تكرمني (والمصنف قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما ٩ انما يدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ويعنى بالتأثير تحليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتمحضا للاستقبال ويدخل على ٢ الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقدظاهرة او مقدرة لانه اذن متمحض للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وماتا كد ورسخ لم يقلب ولم ينقلع على انه فدجاء قوله تعالى ﴿ ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى ﴾ وهو بمعنى الاستقبال (قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقوال ان لا وان كانت للاستقبال قد تجرد للنفي ٣ نحو جئت بلا مال فتكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال وان لم تجرد للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جئت انت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال \* ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ﴿ ان كنت قلته \* وان كان قبصه ﴾ وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو ٤ فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من خبره نحو كان زيد منطلقا فطلق الحدوث ٥ يستفاد ٦ من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث فعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله ٧ هو الزمن الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان ٨ دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيها (ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ﴿ ان كنت قلته \* وان كان قبصه ﴾ وقد يكون متمحق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا لانه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط متمحق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقوله ﴿ اتغضب ان اذا



٩ وروى اتغضب ان اذنا  
قتيبة حز تاجهار او لم تغضب  
لقتل ابن مالك \* كنى عن قتل  
قتيبة بحز اذنيه لان موضع  
ضرب العنق قريب منهما  
٢ للغنى ٣ وقولك للامير نسخته  
٤ ولا تحتاج الى تقدير نحو  
ان ثبت حز اذن اذنية على  
ما قال المص حتى يكون  
مستقبلا لان الغرض نسخته  
٥ فيه بحث اذ مراده ان  
اكن اليوم متصفا بالقول  
في الماضي فلا يتجه ما اورده  
الش عليه تأمل  
٦ ذكر هنا حسة اشياء  
واسقط النفي والترجي  
والدماء لكن النفي لا يجاب  
بمضارع مجزوم لكونه خبرا  
محذوف يتضمن معنى الشرط  
وبقي عليه الاخير ان  
٧ المخاطب على انه انما آه  
نسخه

اذنية حزتا ٩ \* ونحو قولك ٢ انت وان اعطيت مالا بخيل وانت ٣ وان صرت اميرا  
لا اهابك (٤) وقال المصنف التقدير ان ثبت حز اذن اذنية ليكون الشرط مستقبلا وليس بشئ  
لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت (وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت  
غدا جالسا فانتى نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب  
الصيغة الطارئة على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل  
قوله تعالى \* ان كنت قلته \* قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن  
قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيمة وكون عيسى عليه السلام قائل ذلك  
او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكا فيك  
اليوم وقوله تعالى \* ان كان قبضه قد \* ظاهر في الماضي \* قوله (ويجى) اذا مع الجملة  
الاسمية موضع الفاء) الشرط ان لا تكون الاسمية مطلبة وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام  
الفاء وى مناسبة بين معنيهما \* قوله (وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمنى  
والعاض ٦ اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع  
لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر \* اعلم ان كل ما يجاب بالفاء  
فينتصب المضارع بعد الفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها  
طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذ اذكر بعده ما يصلح  
للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل للتكلم به عليه وحامله على الكلام  
الخبرى افادة المخاطب بمضمونه تقول ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام  
المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبى فيكون المطلوب  
مقصودا للتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله  
وهذا هو معنى الشرط اعنى توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه  
على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك  
غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لان نفسه فيكون اذن معنى الشرط  
في الطلب مع ذلك الشئ \* ظاهر او اما الخبر فانه اذا ورد جملة على المخاطب فالظاهر انه انما  
تكلم به المتكلم لا فادة المخاطب بمضمونه لاعلى ان مضمونه مقصودا ٧ لنفسه او لغيره اذ يخبر بشئ  
مع ان ذلك الشئ غير مقصودا للخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت ايضا  
بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزءا لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزءا اذ ذلك في الطلب  
انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب مقصودا ما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى  
ان يكون له ( فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزءا بعده معنى الشرط جازلك  
ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزء كما تجزم بان وانجزام الجزء بهذه الاشياء لابان  
مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم  
الجواب ( ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهى دالة على ذلك المقدر



٣ قوله ( او شرعك ينم ) يقال مررت برجل شرعك من رجل اى حسبك والمعنى انه من النحو الذى تشرع فيه وتطلبه  
 ٧ اى كمر فى الكلام على لام الامر فاما الاية الكريمة فليس فيها لام امر ٤ وكانهم قالوا لم نرسى فقال انا نزاولها فارسوا امر لهم  
 من ارسى الملاح القى المرساة فى قعر البحر ليقيم فاستعمل فى كل اقامة ٢٦٦ ونزاولها نقاسيها اى الحرب او الكتبية

قيل ان قوما كانوا فى سفينة  
 وظهرت دابة فى البحر وفى  
 فمهاذرة فخاف اهل السفينة  
 فقال اميرهم ارسوا السفينة  
 لكى نزاول الدابة وتأخذ  
 منها الدررة وندفع شرها فلو  
 هلكنا بذلك فيكون من قدر  
 الله لا مخلص لاحد منه  
 ٥ قوله تعشوا عشوته  
 قصده ليل وعشوت الى  
 النار اعشوا اليها عشوا اذا  
 استدلت عليها بصير ضعيف  
 قال الخطيئة والمعنى متى تأته  
 عايشا آخر البيت فى الصحاح \*  
 تجد حير نار عندها حير موقد  
 ٦ الجزل غلاظ الحطب يريد  
 انهم يوقدون الجزل من الحطب  
 ليقوى نارهم فينظر اليها  
 الضيفان على بعد فيقصدها  
 وقوله نارانا ججا ذكر تأجج  
 وفيه ضمير النار على تأويل  
 الشهاب وقيل اصله تأججن  
 فقلبت النون الفا كما فى قوله  
 ولا تعبد الشيطان والله  
 فاعبدا وقوله تعشوا تبصر  
 بصير ضعيف وقوله تعشو  
 اى عايشا يقال عشوت الى  
 النار اذا استدلت عليها

ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استدعوه بعيد لانه اذا جاز ان يجزم  
 ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فالمانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم  
 اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك او كفى ك ٨ او شرعك  
 ينم الناس والتقى الله امر وفعل حيرا يثبت عليه وكذلك اسماء الافعال نحو صه  
 وتراك والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج واتالم ينتصب الفعل فى جواب هذه الاشياء  
 التى فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب للنصب صريح الامر او النهى عند غير الكسائى  
 بخلاف الجواب المحزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهى اتفاقا لان فاء السببية  
 قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما فى قوله تعالى ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾  
 \* ولم تدر ما جزع عليك قبح جزع \* ومع الرفع تضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع  
 محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهى وسائر الاشياء الثمانية مشابهة للشرط  
 فى عدم ثبوت مدلولها فى اذن مقوية لمعنى السببية فى الفاء فاذا كان يكون قبل الفاء صريح  
 الامر العريق فى الامرية حتى ان ضعف دلالة السببية فى الفاء بان يرتفع الفعل بعدها  
 كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره  
 واما الجزم فهو نص فى السببية ولا يضعف معناها معه فليحتج الى صريح الامر بل يكفى  
 معناه وقيل فى قوله تعالى ﴿ هل ادلكم على تجارة تبيعكم من عذاب ﴾ الى قوله  
 ﴿ يغفر لكم ﴾ ان قوله يغفر لكم جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى آمنوا وليس بجواب  
 هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا مانع من ان تقول هو جوابه كما مر فى لام الامر  
 ٢ فى قوله تعالى ﴿ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا ﴾ وقال البرد فى مثله ان يقيموا جواب  
 اقيموا مقدر اى قل اقيموا يقيموا وليس بشئ لانه مثل ﴿ كن فيكون ﴾ على قراءة ابى عمرو وفيه  
 من التكلف ما فيه (قوله اذا قصد السببية) اما اذا قصد الاستيناف نحو قوم يدعوك الامير وقال  
 \* وقال رائداهم ارسوا ٤ نزاولها \* فكل حثف امرى يجرى بمقدار \* او الوصف  
 نحو ﴿ وليايرثنى ﴾ على قراءة الرفع او الحال نحو ﴿ ذرهم فى خوضهم يلعبون \*  
 ولا تمن تستكثر ﴾ وجب الرفع وفى نحو مره يحفرها ويجوز الجزم على الجزاء والرفع  
 اما على الاستيناف اى انه ممن يحفرها او يحذف ان اى بان يحفرها ويجوز فى ذره يقول  
 ذلك الرفع الاعلى ستيناف او الحال او الجزم وقوله تعالى ﴿ فاضرب لهم طريقا فى البحر  
 يبسا لا تخاف ﴾ اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها \* وبما جاء حالا بعد الشرط  
 الصريح قول الخطيئة \* متى تأته تعشو ٥ الى ضوء ناره \* تجد حطبا ٦ جزلا ونارا  
 ٧ تأججا \* ويجوز فى مثله البدل لان الثانى من جنس الاول بخلاف قولك ان تأتى تقرأ

ببصر ضعيف واذا صدقت عنها قلت عشوت عنها بمدح بذلك بغيا وهو من بنى سعد بن زيد بن مناه يريد انه ( اعطك )  
 ابتدا بالنظر الى النار على بعد شديد فقصدتها بذلك النظر حتى قرب منها فاصابها ٧ قوله ( تأججا ) الاججيج تلهب النار  
 وقد اججت تأج اججها واججتها فتأججت



اعطك فانه لا يجوز فيه الالرفع ويجئ بعد الجزاء ظاهر اكان الشرط او مقدر بالفعل المصدر بالفاء  
او الواو او ثم نحو ان تأتى آتاك فاحدثك وائتى آتاك فاحدثك فيجزم ما بعد الفاء على العطف  
وترفعه على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات  
وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو قوله تعالى ﴿ من يضل الله فلا هادي له  
ويذرهم ﴾ قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب فاذا جئت ثم جاز الجزم  
والرفع دون النصب قال تعالى ﴿ وان تولوا يستبدل قوم غيركم ثم لا يكونوا ﴾ وقال  
﴿ وان يقاتلوكم يولوكم الاديبار ثم لا ينصرون ﴾ فلما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا  
موقع الجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى ﴿ فاصدقوا كن ﴾ قال ﴿ دعنى فاذهب  
جانبا يوما ﴾ واكفك جانبا ﴿ وهذا الذى يقال انه عطف على التوهم ﴾ كما فى قوله ﴿ بدالى  
انى لست مدرك مامضى ﴾ ولا سابق شيئا اذا كان جائيا ﴿ جروا الثانى لان الاول قد تدخله  
الباء وجزموا الثانى لان الاول قد يكون مجزوما ( قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا  
للكسائى ) يعنى ان الكسائى يجوز عند قيام القرية ان يضم المثبت بعد المنفى وعلى العكس  
فيجوز لا تكفر تدخل النارى اى ان تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز  
ايضا سلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل  
المظهر نفيوا وابتا واما قواهم فى العرض الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب فلان كلمة  
العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فتفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائى  
ببعيد لو ساعده نقل ﴿ قوله ( مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب  
بحذف حرف المضارعة وحكم آخره حكم الجزوم فان كان بعده ساكن وليس رباعى  
زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل اضرب  
اعلم وان كان رباعيا مفتوحة مقطوعة ) لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان  
اصرح فى عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح ان يطلب  
به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل  
الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء  
او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من  
غيره وهو الشفاعة ولم يطلب به الفعل بل كان اما على الاباحة نحو ﴿ كلوا واشربوا ﴾  
او للتهديد نحو ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾ ٢ او غير ذلك من محامل ٣ هذه الصيغة وانما  
سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة فى طلب الفعل على وجه  
الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو المائت والضائق اسم  
الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر  
وكذا الكلام فى النهى فان قولك لا تؤاخذنى فى نحو اللهم لا تؤاخذنى بما فعلت نهى  
فى اصطلاح النحاة وان كان دعاء فى الحقيقة ( قوله من الفاعل المخاطب ) ليخرج  
نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل فى مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج نحو

٢ فهذا يسمى امرا وان لم  
يكن طلبا لما ذكره ٣ هذه  
الصيغة على تسعة اقسام  
وقد جمعها الشاعر فى قوله  
﴿ الا ان لفظ الامر لاشك  
تسعة ﴾ سؤال وندب  
والاباحة تلحق ﴿ والزام  
حق والتهديد بعده ﴾  
ويتبعه لتعجزتم التخلق ﴿  
واخره التوقف او الهر  
فاعلم ﴿ وتنزيل ربي  
بالذى قلت ينطق ﴿  
واثنتها قوله تعالى اهدنا  
الصراط المستقيم وفارز قوهم  
منه وفا تشروا فى الارض  
واقبوا الصلوة واعلموا  
ما شئتم وفا تواسورة  
واثناطوعا او كرها وانثوني  
باسماء هؤلاء واخرجوا  
انفسكم



٤ بلى ولكن ان قولنا الامر نسخته ٥ ومثله ما نشد سيويه لثم بن نوبرة على مثل اصحاب البعوضة فأخشي لك الويل حر الوجه اوبك من بكا \* اى لبيك ٦ وان كان شاذا لكن حذف حرف المضارعة ايضا مع اللام نسخته ٧ فحذف حرف العلة من نحو اغز ورام واخش والحركة في نحو اضرب والنونات في نحو اضربوا واضربوا واضربى نسخته ٨ قد ذكرنا ان اصل الفعل لتفعل قياسا على امر الغائب ثم حذف اللام نسخته ٩ في الحال او في الاصل اوسا كن فان كان هناك متحرك على احد الوجهين لم يحتاج الى اجتلاب نسخته ٢ ان كان موجودا سواء كانت حركته اصلية كدحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل او منقولة اليه من متحرك بعده نحو قول ويع وخف وان لم يكن موجودا بل كان محذوفا كما عيذ ذلك المحذوف وابتدى به سواء كان مابعد حرف المضارعة بعد حذفه ساكنا كما كرم من تكرم ﴿ ٢٦٨ ﴾ اوصار متحركا بحركة مابعد نحو اعد

لا فعل انا ﴿ ولتحمل خطاياكم ﴾ فان قيل قولنا الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم ( قلت ٤ لانسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصه من الامر المضاف الى شئ آخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال في ماء الباقلاء انه ليس بماء اى ليس بماء مطلق ( قوله بحذف حرف المضارعة ) يخرج نحو قوله ﴿ لتقم انت يا بن خير قريش ﴾ وان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة ﴿ فبذلك فلتفرخوا ﴾ بالياء ( قوله وحكم آخره حكم المجزوم ) قال الكوفيون هو مجزم بلام مقدرة ٥ كما في قول حسان في امر الغائب ﴿ محمد فقد نفستك كل نفس ﴾ اذا ما خفت من امر تبالا ﴿ ٦ ﴾ قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطردا لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة ( وقال البصريون هو مبتدئ على السكون الا انه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كما امر الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اى الموازنة فرجع الى اصله من البناء وبقي آخره محذوفا لوقف كما كان في الاصل محذوفا للمجزم ٧ ( قوله فان كان بعده ساكن ) اى بعد حرف المضارعة ٨ اذا حذف اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخلو اما ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك ٩ اوسا كن فان كان هناك متحرك فان كان حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبدأ في الامر بذلك المتحرك ٢ نحو تكلم من تكلم وتقاتل من تقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك رد ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهى حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد

من تعيد ولا يكون هذا اعنى حذف المتحرك الذى بعد حرف المضارعة الا في هذا الباب اعنى باب افعل يفعل فقط وانما قلنا ان اصل الفعل يأفعل لان قياس بناء المضارع ان يزداد حرف المضارعة على الماضى نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما يحذف همزة الوصل في المضارع لانك تستغنى عنها بسبب حروف المضارعة المتحركة المتقدمة على تلك الهمزة فكان قياس الكرم ايضا ان تقول يؤكرم لان الهمزة فيه وان كانت زائدة الا انها همزة قطع وانما حذف الهمزة في المضارع لانه كان يجتمع الهمزتان في المضارع المتكلم فحذفت الثانية التى منها الاستئصال ثم جعل اخواته يؤكرم وتؤكرم عليه

طرد الياب وان كان بعد حرف المضارعة ساكن في الحال والاصل ما عدا ليد من همزة الوصل نحو اضرب ( اقم ) واستخرج وانطلق ( فان قلت فلم راعيت المتحرك الاصلى في نحو كرم فرددته في الامر ولم يجتلب همزة الوصل ولم تراع السكون الاصلى في نحو يقول ويخاف ويبع فجلب همزة الوصل نظرا الى الاصل ( قلنا ان اجتلاب همزة الوصل شئ اضطررت اليه ومع امكان مراعاة الاصل لا ضرورة فلا يجتلب همزة الوصل ولا ضرورة في نحو قول ويع وخف اقتضارا على الحركة المنقولة ولو كنا ايضا ارتكبتنا الرجوع الى اصل السكون فاجتلبنا همزة الوصل لاحتجنا الى نقل حركات حروف العلة الى ما قبلها كما في المضارع فكنا نستغنى عن همزة الوصل بتحرك مابعد ما فكان يكون سعيانا في ضلال اذ كنا نحذف الهمزة الجتلية ونحرك الساكن كما كان قوله آه نسخته



القطع المفتوحة المحذوفة  
قوله آه نسخه

٤ وذلك لان الهمزة اجتلبت  
ساكنة على مذهب الجمهور  
لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما  
اجتيج الى تحريكها حركت  
بالكسر لان الساكن اذا  
حرك حركه بالكسر لانه  
اعدل الحركات في الثقل  
والخفة اذ هو اقل من الفتح  
واخف من الضم فظاهر  
مذهب سيويوه انها اجتلبت  
متحركة بالكسرة التي هي  
اعدل الحركات لانها تحتاج  
الى متحرك لسكون اول  
الكلمة فاجتلبها ساكن  
ليس بوجه قال سيويوه قدمت  
الزيادة متحركة لتصل الى  
التكلم بهاء ومذهب اقرب  
وانما ضمت فيما انضم ثلثه  
اتباعا واستغفالا للخروج  
من الكسرة الى الضمة  
لان الحاجز غير حصين  
لسكونه وكذا في غير باب  
الامر نحو انطلق به واستخرج  
واذا بقي الامر على حرف  
واحد فان وصلته بكلام  
بعده فلا كلام وان وقفت  
عليه فلا بد من هاء السكت  
اذ لولم تأت بها وجب ان لم  
تسكن ذلك الامر الوقف  
على متحرك وان سكته لم  
الابتداء بساكن نسخه

اقم واعد فان همزة افعال حذفت بعد حروف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في اقيم  
ويقيم ونقيم فطرادا للباب وحلا ساثر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد  
حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبيع وهب  
( فان قيل كما حذفت الهمزة المتحركة في يقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة  
في تعدوتهب له ايضا وذلك للحمل على يعدو يهب بالياء كما يجي في التصريف فلم ترد الساكن  
بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما رددت المتحرك ( قلت لانه لو رد لاجتلب له همزة  
الوصل فكنت تقول اوعدوا وهب ثم كنت تعله اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف  
الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة ومقة فكان يكون السعي في رد الساكن ضايعا  
وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة  
ردده لزوال العلة كما كرم من تكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلبت همزة الوصل نحو  
اضرب اقتل انطلق استخرج ( وانما قلنا ان اصل يفعل مضارع افعال يفعل لان قياس بناء  
المضارع في جميع الافعال ان يزداد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم بكرم وضرب يضرب  
واستخرج يستخرج وانما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي في المضارع  
استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس بكرم يا كرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا  
انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي فياء كرم لاجتماع همزتين كما يأتي في التصريف وحل  
ساثر حروف المضارعة عليها ( قوله وليس رباعي يعني به باب افعال وحده فانه هو الرباعي  
الذي ما بعد حرف ٣ مضارعة ساكن فقط ويعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة احرف ( قوله  
مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواها اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة  
في الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الالة كما يجي  
في التصريف ان شاء الله تعالى ٤ وانما ضمت فيما انضم ثلثه في الامر كان كاقبل او في غيره  
كانطلق واقتدر اتباعا واستغفالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه  
واذا بقي الامر على حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد  
من هاء السكت كما يجي في آخر الكتاب قوله ( فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان  
كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف  
اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشماء والواو ومثله باب اخير وانقيد  
دون استخير واقم وا كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ومعتل العين ينقلب فيه  
الفا ( قوله فعل ما لم يسم فاعله ) اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف  
الى المفعول لانه بنى له ويجوز ان يريد باللفظ ذلك الفعل فيكون اضافة الفعل اليه  
اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الامر ( قوله هو ما  
حذف فاعله ) هذا حد مطرد عند سيويوه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني  
وضربت زيدا وهو ان الفاعل يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب



الاخفش وهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا  
 لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى ﴿ اسمع بهم وابصر ﴾ فليس ما ذكره المصنف بحد تام  
 الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله ( قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر  
 ما قبل آخره ) هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه ككرم  
 واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد  
 حذف الفاعل اذ لو لم تغير لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل ( وانما اخير  
 للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير  
 الثلاثي الى وزن فعل دون سائر الاوزان ٥ لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة  
 معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق ٦ في اول وهلة النظر بقسم الاسماء  
 فيجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج  
 ٧ من الكسرة الى الضمة انقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حل  
 غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر ( قوله ويضم الثالث مع الهزمة والثاني  
 مع التاء خوف اللبس ) يعني كل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الاخر  
 لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب ٨ اذ انما فقت عليه واتصل بما قبله نحو  
 الاستخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا فيما اوله تاء زائدة وهو نحو تكلم وتجاهل وتدحرج  
 لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تكلم وتجاهل وتدحرج ( قوله  
 ومعتل العين ) يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول منه ثلث لغات  
 قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصلمها قول وبيع استنقلت الكسرة على حرف  
 العلة فحذفت عند المصنف ولم ينقل الى ما قبلها اقال لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك  
 فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة ( فبعضهم يقلب الياء او الضمة ما قبلها فيقول قول  
 وبيع وهي اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة في الياء فيبقى بيع لان تغيير الحركه اقل من تغيير  
 الحرف وايضا لانه اخف من بيع ثم حل قول عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فاءه فانقلبت  
 الواو الساكنة ياء ( وعند الجزولي استنقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلهما  
 لان الكسرة اخف من حركة ما قبلهما وقصدتهم التخفيف ما يمكن فيجوز على هذا نقل  
 الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه  
 فبقي قول وبيع فقلبت الواو ٩ الساكنة ياء كافي ميزان ( قال وبعضهم يسكن العين ولا  
 ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وبقلب الياء او الضمة ما قبلها  
 وهذه افهاما لثقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء ( وقول الجزولي  
 اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها في العلة على غيرها والمصنف  
 انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعده على ما بينا ( واما  
 الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان نحو بكسرة فاء الفعل

٥ لبعده عن اوزان الاسم  
 ولو كسر آه نسخه  
 ٦ قوله ( في اول وهلة النظر )  
 يقال لقيته اول وهلة اي اول  
 شئ والوهلة الفزعة الووهل  
 الفزع وقد وهل  
 ٧ من الضمة الى الكسرة  
 اولى من العكس لانه طلب  
 خفة بعد الثقل بخلاف  
 الخروج من الكسرة الى  
 الضمة نسخه  
 ٨ اذا اتصل آه الاستخرج  
 مفتوح التاء ساكن الاخر  
 للوقف لالتبس بالامر نسخه  
 ٩ لكسرة ما قبلها نسخه



٢ تهيشو الفرق بين المبني للفاعل والمبني للمفعول عند سقوط العين لكون اللام باتصال الضمير فأن نحو بعت باخلاص الكسر وعدت من العيادة باخلاص الضمير بلبس فيه ﴿ ٢٧١ ﴾ المبني للفاعل بالمبني للمفعول بلا قرينة ولو قلت بعت يا عبد بالكسر وعدت

يا مريض بالضم كان ظاهرا في كونهما للمفعول بسبب القرينة فنقول اذا سقط العين الى قوله في اليائي نسخه

٣ الكسرة المستثناة على حرف العلة اليه كما هو في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع نسخه

٤ قوله (ولا اقوى اه) الاقواء في الشعر هو ان يختلف حركات الروى فيكون بعضه مرفوعا وبعضه منصوبا او مجرورا يقال اقوى الشاعر ويقال اقوى القوم اذا صاروا بالاقواء وهو المكان الخالي واقوى الرجل اذا كان دابته قوية ويقال قوى الضعيف وتقوى وقوته انا تقوية ه لما يجي في التصريف في باب الاعلال عند بيان امتناع قلب عين نحو طوى وهوى الفا وكسره آه نسخه

٦ استنقالا للواو بعد الضمة وربما يشم الفاء في المدغم ضمة ايضا لكن اقل من اشمام فاء معتل العين لان علة اشمام فاء معتل العين انما كانت خوف الالتباس عند خوف العين كذا كرنا ولا حذف ههنا

نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والتحا بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالأشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقيين (وقال بعضهم هو ان تأتي بضممة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم لان الاشمام عندهم ههنا حركة بين حركتي الضم والكسر بعدها حرف بين الواو والياء (قال المصنف والغرض بالاشمام الايدان بان الاصل الضم في اوائل في هذه الحروف وانما نهو على الضم الاصل ههنا بخلاف نحو بيض في جمع ايض ٢ لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور قبل (فاذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جازك اخلاص الضم في الواوى واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعثت يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواوى من اخلاص الكسر او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب فيه الفرق بل يعترف الالتباس لقله وقوع مثله (قوله ومثله باب اختيار وانقيد) يعني ان بابي افعل وانفعل معتل العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجي\* الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهم له في علتها وهي استنقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افعل تا وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فاقبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي الجرد (قوله دون استخيرا وقيم) يعني ان بابي استفعل وافعل معتل العين لا يجي\* فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي الجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كذا كرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن فلا بد من نقل ٣ حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجي\* في التصريف ان شاء الله تعالى \* واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو طوى ٤ ولا اقوى ولا استقوى ولا انطوى على هذا ولا اجنوى وانما لم يفعل ذلك ه اذ لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قيل يقال وقال يقول فكانت تقوى يطاى ويقاى ويستقاى وينطاى ويختاى ولا يحمّل في الفعل لثقله ياء مضمومة وان كان قبلها سكون كما يحمّل في الاسم نحو راى ودائى خلفته وكسرفاء فعل للادغام نحو رد لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي والواوى انما كان ٦ لانك ان حذفتها اجتمع الثقلان الضمة والواو كبوع وقول وبقلها يحصل الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في رد الثقلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما اشم

مع الضمير بل ينفك اذن الادغام نحو رددت وسردت وربما كسره آه نسخه



٧ قيل ان ضم الاول في الماضي والمضارع لعوض عن الفاعل المرفوع وفيه نظر لان المفعول المرفوع عوض منه والاولى  
الاقتصار على عوض واحد فنقول ضم آه نسخته ٨ جلا للمضارع على الماضي ٢٧٢ ❦ لانه نسخته ٢ قوله (ووعك) الوعك

فاه نحو رد ضمة ايضا و ربما كسرها فعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في عهد  
عهد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم في فخذ فخذ وجميع ذلك في الحلق العين لا يجي  
في التصريف وقد حكى قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ  
( قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ) ٧ انما ضم اول المضارع جلا على اول  
الماضي واما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر فليعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو انقل  
من الماضي ( قوله ومعتل العين ينقلب فيه الفا ) اي عين المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني  
للمفعول الفا نحو يقال ويباع ٨ وذلك للحمل على الماضي في اسكان العين كما يجي في التصريف  
ان شاء الله تعالى لانه ماض زيد عليه حرف المضارعة فهو يتبعه في مطلق الاعلال لافي الاعلال  
المعين الا ترى ان قال اعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة عينه وكذا اعل قيل بقلب عينه ياء  
ويقال بقلبها الفافهو يتبع الماضي في مجرد الاعلال ويعل في كل واحد منهما بما يليق به  
فكل ماله اصل معل اذا انفتح عينه وسكن ما قبله ينقل الفتح الى الساكن ويقلب العين  
الفا نحو يهاب واقام واستقام وليس النقل لاجل الثقل لان الفتح لا يستنقل بل لاجل  
قصد قلب ذلك المفتوح الفا للتخفيف فلولا ثقل الفتحة الى ما قبله لالتقى ساكنان وقد  
يجي الكلام في التصريف وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم  
يستعمل منه المبني للفاعل والاعل في ذلك الادواء ولم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم  
في غالب العادة انه هو الله تعالى فحذف للعلم به كافي قوله تعالى ❦ وقيل يارض ابلعي  
ماءك وسماء اقلعي وغيض الماء وقضى الامر ❦ وتلك الافعال نحو جن وسل وزم وورد  
وخم وفتد ٢ ووعك قال سيويه لو اردت نسبتها اليه تعالى لكان على افضل نحو  
اجنه الله واسله واركه واوردته ٣ ولعل ذلك لانه لا يأت من فعل المذكور بكن وسل فعلته  
صار كالم ووجع وعي ونحو ذلك من الالام التي بابها فعل المكسور العين فصاري عدى الى  
المنصوب كما يعدي باب فعل وذلك بالنقل الى افعال المتعدي ❦ قوله ( المتعدي وغير المتعدي  
فالتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي يكون الى  
واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلو الى ثلاثة كاعلم وارى واخبر وخبر وانبا ونبا وحدث فهذه  
مفعولها الاول كفعول اعطيت والثاني والثالث كفعول علمت ( قوله متعلق ) مفتوح اللام ٤  
وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حدينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل  
متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدي بالحرف الفلاني لكن  
لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر وامر  
الغائب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كانه لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدي الى المفعول  
بحرف الجر ولا يعدي ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير

مغت الحمى وقد وعكته  
الحمى فهو موعوك ٢ مغت  
الدواء اذا امرته في الماء واو  
عكت الكلاب الصيد اذا  
مرغته في التراب اذا اخذت  
الكلاب الصيد فرغته قيل  
وعكته وعكا ومن الجواز  
وعكته الحمى ذلته وبه وعك  
الحمى ٣ اي فعل الله به ذلك  
ولعل ذلك لان فعل المذكور  
لما يأت فيه فعلته صار نسخته  
٤ وهذا كما ذكرنا في حد  
المفعول به انه الذي يقع عليه  
فعل الفاعل كضربت زيدا  
او يجري مجرى الوقوع  
عليه نحو ما ضربت زيدا  
واحدثت الضرب وينبغي  
نسخته ٥ الخروج مع اسناده  
الى مرتفع به الا بمتعلق آخر  
وله ان يلتزم كونه متعديا  
لكن بحرف الجر فنقول ان  
نحو طال ونظرف هو اللزوم  
فقط لانه لا يتوقف فهمه على  
متعلق بخلاف نحو قرب  
وبعد وخرج ودخل لكن  
ذلك خلاف اصطلاح القوم  
فان قولهم متعدي على الاطلاق  
لا يقع الاعلى المتعدي بنفسه  
ويقولون في المتعدي بحرف  
الجر هو لازم متعدي بحرف  
منه ولا يعدها نسخته

الجر الا ترى انهم قالوا باب فعل يفعل لا يكون الا لازما مع قرب وبعد ( مفيد )



٦ ان فعلا واحدا قد تعدي

مرة بنفسه الى المفعول فيسمى متعديا ومرة بحرف الجر فيسمى لازما وذلك اذا تساوى الاستعمالان و غلب كل واحد منهما نحو شكرت لك وشكرتك ونصحت لك ونصحتك ونصحت لك هذا ما قيل والاولى جعل اللام زائدة والحكم تعدي هذه الافعال مطلقا اذ معناها مع اللام هو معناها بلا لام نسخته  
 ٩ تمامه تلك الحرائر لاربات اخرة سودا الحاجر لا تقرأ بالسور \* اى لا تقرأ السور الحاجر جمع محجور وهو ما بدأ من النقاب مما يلي العين  
 ٩ قوله (فلترعك) الروع الفزع يقول فزعت اليك وفزعت منك ولا تقول فزعتك  
 ٢ عنده هو اللفظ بجزء المجرور ولا يجوز الفصل بينهما توسعوا نسخته  
 ٣ وما زدت ليلي ان تكون حبيبه ولادين لها اناطالبه \* وامرتك ان تقوم  
 ٤ الجار عن عمله مضمرا ولهذا شد نحو الله نسخته  
 ٥ عجت بالمكان اعوج اى اقت به والعاجج الواقف  
 ٦ \* امرتك الخير فافعل ما امرت به \* فقد برليك ذامال اذا نشب \*  
 ٧ اى من الرجال

مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذى لا يصح ان يشتق منه ذلك \* واعلم ٦ انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرت لك والذى ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدي وال لزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجاما فكذا مع اللام فهى اذن زائدة كما في ﴿ ردف لكم ﴾ الا انها مطردة الزيادة في نحو نصحت وشكرت دون ردف فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنه واما الى غيرها فبقي نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما في يقرأ بالسور ﴿ ولا تلقوا بأيديكم ﴾ و ردف لكم ﴾ واذا تعدي بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى ﴿ وامسحوا برؤسكم وارجلكم ﴾ بالنصب وقال لبيد ﴿ فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معدة فلترعك العواذل ﴾ والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لامع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهزمة والتضعيف في اذهبت زيدا وكرمت عمرا لكن لما كان الهزمة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا ٢ منه كاجزاء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الامع ان وان وذلك فيهما ايضا ٣ بشرط تعيين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيويوه وبالجر عند الخليل والكسائى والاول اولى لضعف ٤ حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ الله لافعلن ونحو قول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت وقوله \* اشارت كليب بالا كف الاصابع \* وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتها (والاخفش الاصغر يجوز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار كما في خرجت الدار ولم يثبت بلى قد جاء في غيرهما اما شذوذا كقوله \* تمرود الديار ولم تعوجوا \* وقوله تعالى ﴿ لا تعدن لهم صراطك المستقيم ﴾ ولا تعزموا عقدة النكاح ﴾ وان تسترضعوا اولادكم ﴾ والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اى تجوزون الديار ولا تزم من صراطك ولا تنووا عقدة النكاح وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما يضمن الفعل معنى غيره فيعدي تعديه ما ضمن معناه قال تعالى ﴿ يخالفون عن امره ﴾ اى يعدلون عن امره ويتجاوزون عنه واما لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى ﴿ يغفونكم الفتن ﴾ اى يغفون لكم وكسبتك الخير اى كسبت لك ووزنتك المال اى وزنت لك وكننتك الطعام اى كلت لك ﴿ ولا يألونكم خبالا ﴾ اى لا يألون لكم وزنتك دينار اى زدت لك ونقصتك درهما اى نقصت لك ويجوز ان يضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول الثانى نحو امرتك الخير ٦ واستغفرت الله ذنبا و \* منا الذى اختير الرجال ٧



وخرجته ويعنى عن الهمزة قليلا ما لم يكن العين همزة نحو قرحته

٣ وقل ذلك في غير الهمزة من حروف الخلق ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز ان يجتمع على فعل واحد كثير منها كقوله\* خرجت الى اقطاعه في ثيابه على طرفه من داره بحسامته\* وبعض هذه حال ولا يجتمع على فعل اثنان منها بمعنى واحد فلا يقال مررت بزبد بعمره واذا تخالفا معنى جاز نحو ذهبت به بالبرية اى فيها قوله آه نسخته

٣ فان كانت العين همزة لم يعنى التضعيف عنها وتعينت الهمزة نحو اريت في رأيت وذلك لثقل التضعيف في الهمزة

٣ رأى بمعنى ابصر متعد الى مفعول واحد وبمعنى علم متعد الى مفعولين

٣ بخلاف هذين المنصوبين وقد ذكرنا في اسم المفعول ان المفعول به في الحقيقة اما واحد او اثنان ولا يتعدى الفعل حقيقة الى ثلاثة فلا وجه لاعادته نسخته

٤ اعنى اعلم وارى وعند الاخفش آه نسخته

سماحة ٨ \* كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الالباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزبد بخلاف نحو مررت به (والذى يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعديه عنده بمعنى مع) وقال سيديويه الباء في مثله كالمهمزة والتضعيف فعنى ذهبت به اذ بهته يجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله تعالى ﴿لذهب بسهمهم﴾ الباء فيه عند المبرد للتأكيد كان الله سبحانه ذهب معه (واما الهمزة والتضعيف المعديان فلا بد فيهما من معنى التغير وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا فى قوله تعالى ﴿آتونى زير الحديد﴾ اى بزبر على قراءة اتونى بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر (ولا ينقل من الثلاثى المتعدى الى اثنين الى ثلاثة الا علم ورأى نحو اعلم وارى ٩ والمفعول الذى يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذى كان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معنهما تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلذا تقول احفرت نهره زيدا (وتضعيف العين يعدى الى واحد كقرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا يعدى الى ثلاثة كالمهمزة وقل تعديته للحلقى العين الا فى الهمزة نحو نأيته (ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لا كرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها فى آخر افعال التفضيل (قوله والى اثنين كاعطى وعلم) يعنى ان المتعدى الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه فى الاصل مبتدأ وخبرا كاعطيت زيدا ولما حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكونا فى الاصل مبتدأ وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ثانى مفعولى باب علمت حال وكذا قالوا فى خبر كان وليس بشئ\* اذا الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا واسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ٣ ويجوز ذلك فى هذين المنصوبين (قوله والى ثلاثة كاعلم وارى) تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب ٤ فيزيد بسبب الهمزة مفعول اخر موضعه الطبيعى قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعديه حل الشئ على الاصل الفعل فعنى علمت زيدا منطلقا علمت على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان تذكر اولا المحمول ثم تذكر متعلق اصيل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية بان يذكر الذات اولاً ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كفى المبتدأ والخبر والحال وذى الحال والموصوف والوصف وكذلك فى نحو احفرت زيدا النهر اى حلقته على حفر النهر ولم يتفق ان ينقل الى ثلاثة من التعدية الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمت زيدا قائم بل لم يستعمل الثانى مفعولى علمت الاماهو مضمون الاول والثانى او مضمون الثانى علمت تقول فى علمت زيدا منطلقا علمت عمرا انطلق زيدا وعلمت عمرا الانطلاق قال تعالى ﴿واذ علمت الكتاب﴾ وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلاثة باقى افعال القلوب ايضا قياسا لاسماها فيقول



احسبتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واو جدتك ولو جاز القياس في هذا لجاز ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمرا جبة واجعلتك زيدا قائما وجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا وجاز نقل جميع الافعال الثلاثة متعديا ولازمها بالتضعيف والهمزة نحو ابصرت زيد عمرا وذهبت خالدا فثبت ان هذا موكول الى السماع اعني النقل من الثلاثي الى بعض ابواب المنشعبة ( واما اخبر وخبر انبا ونبأ وحدث ولم يستعمل احداث بمعناه فليست مما صار بالهمزة او بالتضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الا خبر بكسر الباء اي علم واما حدث ونبأ ثلاثين فلم يستعمل مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالها باعلم التعدى الى ثلاثة لان الانباء والتنبئة والاخبار والتخبر والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيويه من هذه الخمسة الانباء والحق البواقي غيره ( والحق بعضهم ارى الخلية باعلم سماها نحو اراني الله في النوم عمرا سالما وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثك بخروج زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونيهما الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني نحو علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد ٨ وعلمت القيام لكن علمت متعدية الى المضمون المذكور بنفسه رأيت وانبأت وحدثت لا يتعديان اليه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو ٩ واما قولهم انبأته بناء وخبرته خبرا وحدثه حديثا فهذه المنصوبات اسماء صريحة مقامة مقام المصادر اي انباء واخبارا وتحديثا ولو كانت مفعولاتها لجاز استعمال المفعول به مخصصا مقامها نحو حدثه خروج زيد ونبأته دخول خالد ٢ ولا يجوز في السعة اتفاقا ( فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثك او نبأتك او اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حدثك التحديث المخصوص ونبأتك هذه التنبئة المعينة وخبرتك التخبر الخاص فان تصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به ٣ كما ذكرنا لالكونه مصدرا مينا نوعه كما في ضربت ضرب الامير لان زيدا قائما بيان الخبر به وتعيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحدث الواقع منك اي التلطف والتكلم المخصوص وانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلطف فقولك اخبرتك زيدا قائما اي اخبرتك بهذا الخبر به والخبر به مفعول به ولاشك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به ( فظهر بهذا ان ما قاله المصنف وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما خبر خاص وان خبرا في قولك اخبرتك خبرا مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشئ بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما كالاخر اما غلط او مغالطة ( والدليل على كونه مفعولا به وكذا مفعول علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتصدر الجملة بان وايضا تقول

٥ الى باب افعلت وفعلت  
نحو نسخة

٨ او الانطلاق لكنه يتعدى  
الى مضمونيهما ايضا بنفسه كما  
رأيت بخلاف انبأت  
وحدثت فانهما لا يتعديان الى  
قوله اخبرت زيدا نفسه  
٩ قوله ( واما قولهم انبأته  
بناء آه ) نبأت من ارض  
الى ارض اي حررت  
ونبأت على القوم اذا طلعت  
عليهم

٢ ومعلوم ان مثل هذا لم  
يجئ في السعة نسخة  
٣ اي حدثك بقيام زيد



اخبرتكَ زيدا قائما فانا مخبران زيدا قائم فتضعيف اسم الفاعل الى ما كان في اخبرتكَ بعد الكاف واسم الفاعل لا يضاف الى المفعول المطلق فلا يقال انت ضارب ضرب الامير ( وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشيء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به اي المقول الخاص بخلاف قلت قولاسريعا على انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه ( قوله فهذه مفعولها الاول كفعول اعطيت \* اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولى اعطيت والثاني والثالث معا كثاني مفعولى اعطيت لانا يدين في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثاني فمفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فعنى اعلمتكَ زيدا قائما اعلمتكَ قيام زيد فهو كاعطيت زيد ادراهما سواء فيجوز ذلك ان لا تذكر لهما مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جمعها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث وان تذكر الثاني والثالث دون الاول واما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الاخر فعلى ما يجرى في افعال القلوب ( وظاهر مذهب سيويه انه لا يجوز ذكر اولها وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلاثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول ( واجازه ابن سراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لانه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولي اذ لا مانع وتبعه المتأخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولى علمت مع الثاني لانهما هو الاول هو الذى زاد بسبب الهزمة كما مضى \* قوله ( افعال القلوب ظننت وحسبت وخلصت وزعمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ماهى عنه فت نصب الجزئين \* اعلم ان الجملة التى تدخل عليها الافعال لا يتخلوا من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها اولا فالاولى هى الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد او زيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكى والثانية اى التى المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخلى عليها فى جزئها لتعلق معناها بمضمونها فلا يدخل اذن الاعلى الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه تعذر عمله فى الفعلية لان ٢ الضرورى من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذى فى الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا بالنصب فيجب ان ينصب كلا جزئى الفعلية لتعلق معناها بمضمونها ولا ينصب الفعل ٣ الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه ٤ فلا يتبين فيهما اثر الفعل الداخلى بلى اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن فى الظاهر كقولك علمت بمن تمر وعلمت اى يوم سرت وايهم رأيت بنصب اى على انه معمول الفعل المؤخر ( ثم نقول الذى يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما

٢ عمل الفعل الضرورى

نسخه

٣ نظاها نسخه

٤ احتراز من النصب مقدرا

كما اذا وقع حالا ونحوها



٥ منطلقا الفاعل انطلاقا زيد نسخ ٦ قوله ( وهي ججا يحجوا بمعنى ظن ) حجوت بالمكان اقلت به وحجوت بالشئ \* ظننت به وحجيت بالشئ \* اذا اولعت به وحجت الريح ٢٧٧ \* السفينة ساقتها ٧ قال \* قد كنت احجوا اباعرو اخائقة \*

حتى الم بنايوما ملات ٨ قال  
وخلت بيوتى في بقاع منع  
يخال به راعى الجمولة طائرا \*  
٩ قال ابن مالك هب اى ظن  
وعليه قوله \* فقلت اجرنى  
ابامالك والافهينى امرؤها  
لك \* وحسب المتعدى اما  
يراد به الاعتقاد الراجح وهو  
المشهور كقوله تعالى  
ويحسبون انهم على شئ \* او  
يراد معنى علم كقوله \*  
حسبت التقى والحمد خير  
بجارة \* دباها اذا ما المرء  
اصبح ثاقلا \* ٢ لارى  
بمعنى ظن عاملا عمله نسخة  
٣ وان كان رأيت بمعنى  
علمت نسخة

٤ اليقين وهو والمعرفة  
بمعنى واحد ولا يتوهم نسخة  
\* علمتك البازل المعروف  
فانبعثت اليك بي واجفات  
الشوق والامل \* ٥ من  
حيث المعنى نسخة  
٦ علمت وذلك ليس لفرق  
بينهما معنوى نسخة

٧ قال \* دريت الو فى العهد  
ياعرو فاقببط فان اغتباطا  
بالوفاء جيلو \* تعلم شفاء  
النفس قهر عدوها \* وبالغ  
بلطف فى التحيل والمكر \*

فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلاو ذلك فى باب كان رفعا للمبتدأ تشبيهه بالفاعل ونصبنا الخبر  
تشبيهه بالمفعول ولم يحز رفعا لان الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما  
اذ سبق الفعل بلامر فوع ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثانى لان طلب الفعل للمرفوع قبل  
طلبه للنصب والفاعل فى الحقيقة فى مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ فى كان زيد  
٥ قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن فى الحقيقة وكذا فى صار زيد قائما الصابر هو  
قيام زيد وكذا فى جميع اخوات كان لان كاهما بمعنى كان مع قيد آخر فعنى صار كان بعد ان لم  
يكن ومعنى مازال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان فى المساء والصبح والضحى  
ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان ( واما افعال المقاربة فليست من هذه اى من الافعال الداخلة  
فى الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولة كما يحى فى بابها  
( وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئى الجملة لان ثابتهما متضمن المفعول الحقيقى واولهما مضاف  
اليه ذلك المفعول الحقيقى اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم  
الواحد اى ذلك المفعول الحقيقى فلذلك يدخل على هذين الجزئين لفظة ان الجملة الجزئين  
فى تقدير جزء واحد ولم يدخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها وان كانا ايضا بتقدير  
المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ( ثم هذا المقتضى للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال  
القلوب على اضرب اما للظن فقط وهى ٦ ججا يحجوا بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب  
وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور ووليها الاسمية مجردة من ان  
نصبت جزئها فان كان ججا بمعنى غلب او قصدا وغير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امرا  
من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم تنصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب  
المذكورة فى المتن تنصب المفعولين اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل ارى  
الذى هو ما لم يسم فاعله ٢ من ارى عاملا عمل ظن الذى هو بعناه ولم يستعمل بمعن  
علم ٣ وان كانت اريت بمعنى علمت ( واما اليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى ٤ عرف  
ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا ٥ معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم  
وعرفت ان زيدا قائم واحدا لان عرف لا ينصب جزئى الاسمية كما ينصبهما ٦ علم لا لفرق  
معنوى بينهما بل هو مو كقول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين  
فى المعنى بحكم لفظى دون الاخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم فى نصب  
المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم ٧ وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل  
ترد الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم ان بعد الغنى رشدا ولا يتصرف  
فى تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا ٨ فلا تقول له تعلمت بل علمت وان كان  
درى بمعنى ختل وتعلم من تعلمت الشئ اى تكلفت علمه فليس من هذا الباب ٩ نلم ينصب

وقوله تعلم انه لا طير الاعلى متيطر وهى التنور ٨ فلا تقل ٩ فعلم نسخة



الجزئين اذا لم يصدر بان ( واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اثم ٢ قال تعالى في الظن بمعنى اليقين ﴿ انى ظننت انى ملاق حسابيه ﴾ وقد يجئ ظن بمعنى اثم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان يجعل شخصا موضع الظن الشئ \* تقول ظننت زيدا اى ظننت به انه فعل سيئا وكذا اتهمته ( واما للاعتقاد الجازم فى شئ \* انه على صفة معينة سواء كان مطابقا اولا وهو رأى فاذا كان بالمعنى المذكور ووليت الاسمية المجردة عن ان نصب جزئها نحو رأيت زيدا غنيا سواء كان فى نفس الامر غنيا اولا قال تعالى ﴿ يرونه بعيدا ﴾ وهو غير مطابق ﴿ وراه قريبا ﴾ وهو مطابق وقوله تعالى ﴿ الم ترا الى الذين خرجوا ﴾ متضمن معنى الانتهاء اى الم ينته علك الى حالهم وقد يلحق رأى الحلية برأى العلية فى نصب المفعولين قال تعالى ﴿ رأيتهم لى ساجدين ﴾ واما الاعتقاد كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عدت ٣ وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور ووليتهما الاسمية المجردة نصبا جزئها نحو كنت اعدته فقيرا فبان غنيا وقال تعالى ﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا ﴾ اى اعتقدوا فيهم الاوثنة ( واما للقول بان الشئ على صفة قولاً غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعم فى التحقيق قال امية \* الله موف للناس مازعموا ٤ ( واما لاصابة الشئ على صفة وهو وجد ٥ والى وعدا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشئ على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما ٦ وقوله تعالى ﴿ ووجدك عائلا ﴾ لا يخرج عن هذا لانه تعالى قد يستعمل من الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله ﴿ نبليه ﴾ ويضل ﴿ ونحو ذلك فكانه تعالى قد صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصح حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد فى نصب المفعولين خلافا لابن درستوية فهذه ٧ هى الافعال الداخلة على الاسمية التى مفعولها الحقيقى مصدر الجزء الثانى مضافا الى الاول وكذا اذا كان الثانى جامدا تحصل منه مصدرا فعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدا زيدا اخيك وان وقعت بعدها الفعلية فى الندرة فضمير الشأن مقدر قبل الفعلية لتصير به اسمية نحو حسبت يقول زيد اى حسبته يقول زيد ( وبعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى عرفته وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال \* ولقد نزلت فلا تظنى غيره \* منى بمنزلة المحب المكرم \* اى لا تظنى شيئا غير تزولك كذا ( قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليهما تقول لمن قال انظن زيدا قائما لنا ايضا اظنه او اظن هذا وكذا باقى افعال القلوب ( قال الاندلسى لوجاز قيام لفظ ذلك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال بشئ \* لان مفعولى باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمناه والصلة لا تقدر بالمفرد على حال ( قال الاندلسى وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اى ظننت الظن ( قلت لا يمنع مما قاله الفراء على ما ذكرنا وتقول ظننت به

٢ اذا ولها اسمية مجردة عن ان نسخة

٣ \* ولا تعدد المولى كثير ملك فى الغنى ولكن ما المولى شريكك فى العدم \* ٤ مازعما نسخة

٥ \* وجدتهم اهل الغنى فاقبتهم واعفقت عنهم مستزادى ومطمعى \* وقال تعالى انهم الفوا اباؤهم ضالين وقوله \* قد جربوه فالفوه المغيث اذا ما الروح عم فلا يلوى على احد \* وقالفته غير مستغيث ولا ذكر الله الا قليلا \* وقال وما الفيتى حلى مضارعا ٦ فلذا عد من افعال القلوب لزوم العلم منه وقوله تعالى نسخة

٧ الافعال المذكورة مفعولها فى الحقيقة مضمون مفعولها فى الظا اعنى مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ فعنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وظننت اخاك زيدا اى ظننت زيدا اخيك نسخة



اذا جعلته موضع ظنك قال تعالى ﴿ يظنون بالله غير الحق ﴾ ٢ اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق فلا منع من كونه مفعولا به اي شيئا غير الحق كافي قوله ﴿ فلا تظني غيره ٣ ﴾ ( قوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه ) اي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه اي تلك الجملة الاسمية صادرة من ذلك الاعتقاد ( وقوله هي عنه ) على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قائما حكمتك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن ﴿ قوله ﴾ ( ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها انه يجوز فيها الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والني واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشي واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها معنى اخرى تعدي به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت ) ( قوله ) اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ﴿ اعلم ان حذف المفعولين معاني باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفهما نسيان نسيان قول فلان يعطى ويكسو واذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما مع نسيان نسيان فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل ٤ اي يخل مسموعه مسادا قال ﴿ باي كتاب ام بابه سنة ﴾ ترى حجبهم عار اعلى وتحسب ﴿ وهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا ٥ كاسم واحد اذ مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كاه فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ﴿ ولا يحسبن الذين ﴾ بالياء الى قوله ﴿ هو خيرا لهم ﴾ اي بخلافهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قوله ﴿ ٦ لا تخلنا على غراتك انا ﴾ طالما ٧ قدوشى بنا الاعداء ﴿ اي لا تخلنا اذلة على اغراتك الملك بنا ﴾ ( قوله ) ومنها انه يجوز الالغاء ) الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعاقب فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيدا قائم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد فعنى زيد علمت قائم زيد في ظني قائم فالجملة الملغى عنها لا يحل لها لانه لا يقع مفرد موقعها

٢ فقوله غير الحق وظن الجا هلية مصدر ان احدهما للسببية والاخر تو كيد لغيره والمفعولان محذوران اي خلاف وعده حاصل ٣ اي مثله في نصب مفعول واحد ٤ قال الاصمعي من امثالهم في ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم من يسمع يخل يقول من يسمع من اخبار الناس ومن معايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه ومعناه ان مجانبة الناس اسلم في امثال ابي عبيدة سيلكوتى ٥ بمنزلة اسم واحد لان نسخته ٦ قوله ( لا تخلنا على غراتك ) اي لا تظن انا جاز عدون لا غراتك الملك بنا قدوشى بنا قبل ذلك الوشاة ٧ عند الملك فلم يضرنا ٦ اغريت الكلب باصيد واغريت بينهم والاسم الغراة وغري به بالكسر اي اولع به والاسم الغراء بالفتح والمدصحاح ٦ الغرأة بالهاء لا بالهمزة اسم من الاغراء فلا يردان الغراء لم يوجد بمعنى الاغراء سيلكوتى ٧ الوشاة جمع واش اي انما وطال اي امتد وما كافة عن طلب الفاعل او مصدرية سيلكوتى



والجملة المعلق عنها منصوبة المحل ( والفرق الاخر ان الغاء ٢ امر اختياري لاضروري والتعليق ضروري وقبل الجملة الملتقى عنها في نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشئ \* لان الفعل الملتقى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك او اليقين ولاشك ان معنى الفعل الملتقى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني ويمنع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ( ويقبح الالغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر كما شرحتنا في حد الامراب ترافعهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما يغلبهما ومع ذلك قد جاء قوله \* كذاك ادبت حتى صار من خلقي \* اني وجدت ملاك الشيمة الادب \* وقوله \* ارجوا وآمل ان تدنوا مودتها \* وما اخال لدنيا منك تنويل ٣ \* وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة ( وسيدويه لا يحتمل ذلك على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذف ضرورة ( وقال بعضهم ضمير الشأن مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواحيج الابتداء نحو قوله \* ان من يدخل الكنيسة يوما \* يلق فيها جأذرا وظباء \* فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ويقال قبح في نحو متى تظن زيد ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر وهو مع ذلك ضعيف ( واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف ٤ وكذا جاز الاعمال متساويان وذلك لان الرفع القوي اى فعل القلب تقدم على احدهما وتأخر عن الاخر وقد يقع الملتقى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال \* ولستم فاعلين اخال حتى \* ينال اقاصى الخطب الوقود \* وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها ٦ كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو ٧ جاءني زيد واحسب عمرو ( وتوكيد الملتقى بمصدر منصوب قبح اذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فيبينهما شبه التناسفي واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريين في المصدرية نحو زيدا حسبه او احسب ذاك قائم ( ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلتك لزيد قائم واما الالغاء فواجب مع التوسط والتأخر نحو زيد قائم ظني غالب اى ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كاقيل وقد تقدم ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان ٢ حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما ففي الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتأخرا لكن الالغاء قبح لما مر من قبح تأكيذ الفعل الملتقى واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اى ظن ظنا فعند

( من قال )

٢ ليس بمانع ضروري بل هو اختياري نسخه  
٣ نولته اعطيته نوال قال  
وضاح اليمن \* فانولت حتى  
تضرعت عندها وانباتها مار  
خص الله في اللم \* يعنى  
التقبيل ٤ لخلو ما هو الموضوع  
الطبعي للعامل اعنى ما قبل  
المعمولين عن العامل اللفظي  
فيتقوى المعنوي شيئا ومع  
ذلك فالاعمال اولى لتقدم  
الفعل على احد المعمولين  
واما اذا تأخر عنهما فالالغاء  
اولى لان العامل القوي  
يضعف بالتأخر عن المعمول  
بدليل جواز لزيد ضربت  
وامتناع ضربت لزيد وقد  
يقع الملتقى آه نسخه  
٦ واما ادري وسوف اخالك  
ادري اقوم ال حصن ام  
نساء ٧ و اجاءني زيدا احسب  
وعمر ٢ لم يذ كر الفعل معه  
وحذف جوازا نسخه



من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر هو كما لو حذف جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتأخرا نحو متى زيد ظنك قائم ومتى زيد قائم ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرًا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسط أو تأخر لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا ٣ على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق (قوله ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والني) التعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بلازوم لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق بمنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فن ثمة جاز عطف ٤ الجزئين المنصوبين على الجملة الملغى عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا (قوله بحرف الاستفهام) المعلق قديكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كباياتي وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله تعالى ﴿لنعلم اي الجزيين احصى﴾ وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقديكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقديكون حرف النفي وهى ما وان ولا نحو علمت ما زيد قائما وان زيد قائم ولا زيد في السدار ولا عمرو ولا رجل في السدار ٦ اما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة مجئ اليد وهى اجتماع ان واللام كما يجئ واما الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت معلقة لانها لاء التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل (ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاء في حيزها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا تدخل الا مع المكسورة كما يجئ ٧ واما اذا تجردت ان عن اللام فانها لاتعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تأويل المصدر فاذا امكنتك جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسر ان عن عمله واما قوله ﴿ولقد علمت لتأتين منيتي﴾ ان المنايا لاتطيش ٨ سهامها ﴿فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكيده للكلام لان فيه اللام المفيدة للتأكيده مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله ٩ وانني ﴿قسما اليك مع الصدود لاميل﴾ وقد يجرى نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجئ بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله (والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو ٢ علمت بمن تمر وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت ام قعدت واعراب الجملة المعلق عنها كاعرابها اذا لم تقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع

٣ قوله (على ما قيل) اي قيل يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا

٤ الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة نسخه

٦ كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولقد علمت ما هؤلاء ينطقون ووتظنون ان لبتنم الا قليلا

٧ وقوله ﴿فعبرت بعدهم بعيش ناصب واخال اني لاحق مستبعب﴾ بتقدير اللام

٨ قوله (لاتطيش) طاش السهم عن الهدف اي عدل ٩ اوله اني لا منحك الصدود وانني ﴿

٢ وكقوله تعالى وتظنون ان لبتنم الا قليلا واحسب لا يقوم زيد



اي على انه خبر مقدم على المبتدأ اي اي يوم يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كملت اي يوم الخروج قال \* لقد علمت اي يوم عقبتي \* والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف ( واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يتعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكر ا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يع الجملة التي بعد علمت كما انه قيل علمت ٢ ابو من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما ( واما قولهم ارأيت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارأيت اخبر وهو منقول من رأيت بمعنى ابصرت او عرفت كما قيل ابصرت وشاهدت حاله العجيبة او اعرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرأيت نحو ارأيت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو \* ارأيتكم ان اتاكم عذاب الله \* الآية وكم ليس بمفعول كما يجيء بل هو حرف خطاب ولا بد سواء اتيت بذلك المنصوب او لم يأت به من استفهام ظاهر او مقدر بين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو قولك ارأيت زيدا ما صنع و \* ارأيتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك \* و ارأيتم ماتدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا \* والمقدر كقوله تعالى \* ارأيتك هذا الذي كرمت على لئن اخبرتنى \* اي ارأيتك هذا المكرم لم كرمته وقوله تعالى \* لئن اخبرتنى \* كلام مستأنف ( وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى \* ارأيتكم ان اتاكم \* الآية وقوله \* ارأيت الذي ينهى عبد اذا صلى \* الى قوله \* الم يعلم \* وقوله \* ارأيت ان كان كرر ارأيت للتأكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال مخاطب لما قلت ارأيت زيدا عن اي شيء من حاله تسأل فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرأيت كما ظن بعضهم ( وتلحق الكاف الحرفية برأيت الذي بمعنى اخبر لانه لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن شيء اخر نحو النجاء ك فاستغنى بتصريف الكاف تنية وجمعا وتأنيها عن تصريف تاء الخطاب فبقي التاء في الاحوال مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مشى او جموعا وفاعل ارأيتك التاء لانت المقدر ٤ في نحو رويدك لان مفعوله بقي منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرني نحو ارأيتك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا ( وقال الفراء بل ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل ٥ رويدك والنجاء ك كما مضى في اسماء الافعال اعني ان الكاف مرفوع المحل ( فاذا اردت برأيت فعل القلب فالكاف المحقق به اسم يتصرف يتصرف المفعول الثاني وكذا التاء يتصرف بتصرفهما نحو ارأيتك زيدا و ارأيتكما الزيدين و ارأيتكم الزيدين و ارأيتك هندا و ارأيتكما الهنديين و ارأيتن كن الهندات \* واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها

( استفهامية )

٢ من هو زيد ظ  
٤ يعني ان ارأيتك وان  
صار بمعنى اخبرني الذي  
فاعله مستتر فاعله التاء  
كما كان قبل صيرورته بمعنى  
اخبرني فبقيناه على اصله  
وليس فاعله مستتر كاسم  
الفعل المشابه له في النقل  
عن اصله فان فاعل رويدك  
مستتر وكذا بقينا منصوب  
ارأيتك زيدا ما صنع وان  
صار بمعنى اخبرني الذي  
لا يتعدى اعتبارا بالحالة  
الاصلية فاعتبرنا الاصل  
في ابراز المرفوع والجيء  
بالمنصوب مع ان المعنى الثاني  
يقتضى استتار المرفوع  
وحذف المنصوب

٥ مذهبه في نحو رويدك  
نسخه



استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه  
 القيام وربما كنت تعرف ٦ قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام  
 يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظه عليها لاقتضائها مصدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن  
 مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة  
 فالعلم واقع عليها فكأنك قلت علمت زيدا الذي قام (ويبين الاستفهام من غيره في اي لكونه معربا  
 تقول ٨ في الاستفهام علمت اياهم قام برفع اي واذا كان موصولا قلت علمت اياهم قام بنصبه) وليس  
 اداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو علم زيدا بهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بالزوم التناقض  
 في نحو علمت اياهم قام وذلك لان علمت المقدم على اياهم مفيدان فائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام  
 الى هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان  
 دالا على انه لا يعرب انتساب القيام اليه لان اياهم قام استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام  
 الى معين ربما يعرفه الشاك بانه زيدا وغيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان العلوم هو  
 تلك النسبة وهو ناقض (فقول اداة الاستفهام اذن مجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى  
 عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شخص هي وذلك الشخص  
 في فرضنا زيد فالعنى عرفت قيام زيدا وانما لم يصرح باسم القائم ولم يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام  
 زيدا لان المتكلم قد يكون له داع الى اياهم الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع  
 الى التصريح به كقوله تعالى ﴿ وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ﴾ ومثله كثير  
 فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد  
 قائم او هل زيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد او عدم  
 انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام ان انتساب الفعل الى هذا  
 المعين او الى ذلك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد  
 قام او عمرو وعلمت هل زيد قام او عمرو وجوابها لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا  
 نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالعنى في جميع ذلك علمت  
 هذا الذي يشك فيه فيستفهم عنه (ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد  
 فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا بالعلم الابتدائي بل  
 وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام  
 بام وباسماء الاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام  
 فعنى علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام ٩ لانه هو الذي يقال  
 في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد قائم واما عمرو واما اذا قلت علمت هل زيد  
 قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم يتعلق بتلك النسبة  
 او نفيها قائما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعم لا يتعلق ابالنسبة (والجواب عما  
 قالوا انا لانسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم بلي مضمون

٦ بعد ذلك نسخته

٨ بعنى في الاصل واما بعد  
 دخول علمت فلا جواب لان  
 المتكلم بهذا ليس بمستفهم  
 بل مخبر غير مستخبر وكلمة  
 الاستفهام مجرد الاستفهام  
 لا لاستفهام المتكلم

٩ لان ذلك نسخته



استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا لعلم للتناقض المذكور في نحو علمت ابيهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا في الجواب متضمن ايضا لمعنى النسبية ونفيها لان المعنى بلى زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود اى المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اى ليجرد الاستفهام للاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الاخر ليتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت ام اقوم ام اقعده كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعده كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحننت وبلوت وسألت واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمس ككلمت وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد ٢ يا تبنى ام عمرو وقد يضمن الدال على التفكير كقوله تعالى ﴿ يتوارى من القوم من سوء ما بشره ايمسكه على هون ام يدسه في التراب ﴾ اى متفكرا ايمسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة ﴿ يتخالسان انفسهما ايها يسقى صاحبه كأس المنون ﴾ اى متفكرين ايها يسقى ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذى هو لترجيح احد الجوزين على الاخر (وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ابيهم في الدار وقتلت ابيهم في البيت وقدمضى ٣ ذلك في باب الموصولات ويجوز في نحو سألتك هل زيد قائم واستفهمت اقام زيد ان ينوى بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوى على ما هو مذهب البصريين او يضمن السؤال معنى القول فيلحق به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجىء بعد من مذهب الفريقين) فنقول الجملة بعد الفعل ٤ المعلق في موضع النصب وهى اما في موضع مفعول ينصب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو اى شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تعدى اليه الفعل بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعها واما تتضمن الفعل ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار في الجملة المعلق عنها في موضع مفعوله اى عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فتكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثانى والثالث نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثانى وحده نحو علمت زيدا ابومن هو وكذا قوله تعالى ﴿ وما ادريك ما يوم الدين ﴾ فان ادري تعدى الى مفعولين كادريك الحق وان كان بمعنى اعلم او في مقام الثالث وحده نحو علمت زيدا ابو من هو واما الثانى اى المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه مما يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعها ولكنه تعدى الى مفعول لتضمينه معنى تعرف اى تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه اقام هو ام قاعد اى تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيد ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد لاهون من رفعه في نحو اعلم زيد ابو من هو لان انظر الذى بمعنى تفكر وسل الذى بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لوسلطتهما عليه كما ينصبه اعلم اذا سلطته عليه (وكذا الحكم ان كان

٢ يمشى نسخه

٣ العذر عنه نسخه

٤ المطلق نسخه



الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع تعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم تجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعريف نحو امتحنت زيدا هل هو كريم اى تعرفت كرمه بامتحانه و ابصرت زيدا هل هو في الدار اى تعرفت كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تعالى ﴿ يسألونك عن الساعة ايان مرساها ﴾ اى يعرفون وقت ارسائها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمن ( وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيدا هل هو قائم اولاى شككت في قيامه فهى في محل الجرو تقول عرفتك الحال ازيد في الدار ام عمرو فهى في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة فيه بدل من زيدا هذا ( وقد اوجب الاخفش ان زيدا ظننت اخوه قائم قال وانما لم يجز لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا تدخل الماضى كما يجئ في باب ان فهى في التقدير داخله على اخوه كانك قلت ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم وارى عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كاذب اليه ٥ ابن مالك انه يجوز الالغاء ٦ والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في اعلم وارى تقول اعلمتك لزيد منطلق وازيد قائم ام عمرو وما زيد قائما وزيد اعلمتك قائما وزيد قائما اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت باب اعلم للم اسم فاعله نحو اعلمت ما زيد قائما وزيد اعلمت قائما ( وقال الاندلسى الذى اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولية ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيت للمفعول جازا ٧ والذى ارى انه لا يمنع من الالغاء والتعليق سواء بنى الفعل للفاعل او للمفعول ( وقال ابن جعفر لا ولغيت فقلت زيدا اعلمتك قائم او علمت فقلت اعلمتك لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة واحدة وليس ما قاله بشي لان اعماله بالنسبة الى شئ والغاء او تعليقه بالنسبة الى شئ آخر فهو مثل زيد علمت قائم اعلمته في الفاعل والغية عن المفعول وكذا في علمت لزيد قائم اعلمته في الفاعل وعلقت عن المفعول وايضا المعمل معنى الهزرة اى التصيير والملغى او المعلق اصل علم فالملغى غير المعمل \* واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولى اعطيت ( قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد ) هذه الافعال المذكورة في متن الكافية ولفظة هب بمعنى احسب ورأى الحلية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى نحو علمتني قائما وقال تعالى ﴿ انى ارانى اعصر خيرا ﴾ وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم رأيتنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ورأيتناك تقول كذا ( وقد يجرى مجراها رأى البصرية جلا على رأى القلبية وكذا عدم وفقد جلا على وجد لانها ضدها في اصل الوضع وانما لم يجز ٨ ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا منه واصل المؤثر ان يغير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاهما لفظا فلذا لا تقول ٩ ضرب زيد

٥ المالكى نسخة

٦ ومنه قولهم البركة اعلمنا

الله مع الاكابر

٧ وانا لارى منهما منعا سواء

نسخه

٨ اتحاد الفاعل والمفعول

ضميرين متصلين نسخة

٩ في المظهر نسخة



زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولاضربتك ولاضربتبا وان  
تخالفا لفظا لاتحدهما معنا ولاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا  
فقصده مع اتحادهما معنى تغيرهما اللفظ بقدر الامكان فنثمدقاوا ضرب زيد نفسه لانه  
صار النفس باضافته الى ضمير زيد كأنه غيره لغلبة متغايرة المضاف للمضاف اليه فصار  
الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر ( واما افعال  
القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما  
مضى فجاز اتفاهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن  
زيد زيدا قائما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير  
افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها اولم يقع نحو ما ضربت الا  
اياك وانما تقتل ايانا واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين  
معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد اظن قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثل  
الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمرة منفصلا جاز مطلقا وقد  
تقدم جميع ذلك بعلمته في المنصوب على شرط انفسير هذا ما ذكره المصنف من خواص  
افعال القلوب ( ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين  
نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على  
ما تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى  
فقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها  
الحقيقي و يكثر ذلك وان كان ذلك الفعل بم يقل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كسبت  
وخلت وظننت ٢ لانها لا تتطلب في ظاهر الاستعمال الامسندا ومسندا اليه سواء نصبتهما كما  
في حسبت زيدا قائما ولم نصبهما نحو حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو  
٣ المصريح به في الجزئين المصدرين بان ( هذا ما ذهب سيويه اعني ان آ مع اسمها وخبرها مفعول  
ظن ٤ ولا مفعول له اخر مقدر او الاحفش يجعل ان مع جزئها في مقام المفعول الاول ويقدر  
الثاني اي علمت ان زيدا قائم جاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان  
مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الاضمار ولا تقول ان ان  
مع ٥ جزئها ساد مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة  
مع جزئها في تقدير اسم مفرد في جميع المواضع كما يجئ في الحروف المشبهة بالفعل  
فكيف تكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت  
زيدا قائما ساد ان مسدان مع اسمها وخبرها ومفيدان فاندتها اذ هما بتقدير المصدر بلا  
آلة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر ٦ هذا اخر الكلام في افعال القلوب  
( ٧ واما غير افعال القلوب ٨ مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صيروما  
يرادفها من جعل ووهب غير تصرف ورد وترك وتخذ ٩ واتخذ وا كان واصل الباب  
صير ومفعولاه في الحقيقة هما اسم وخبر لصار في الاصل اذ منزلة صيرت زيدا قائما من

٢ كما تقدم في اول الباب

نسخه

٣ ما صرح به في الاستعمال

الاخر الذي مع ان اي

المصدر نسخه

٤ ولا يقدر له مفعولا تانيا

خلافا للاخفش فانه يقدر

مفعولا تانيا نحو علمت نسخه

٥ اسمها وخبرها نسخه

٦ لكونها اداة المصدر

نسخه

٧ هذا بيان احكام القسم

الثاني من القسمين المذكورين

في اوائل هذا الباب عند قوله

ثم هذا المقتضى للمفعول اما

افعال القلوب او غيرها

٨ من الافعال الناصبة الجزئي

الجملة كاسمين بتقدير المفرد

نسخه

٩ \* تحذت صران اثرهم

دبلا \* وفروا في الحجاز

ليجزوني \*



جزر السباع  
 ٥ قوله ( جزر السباع )  
 الجزر هو اللحم الذي تأكله  
 السباع وتقطعه بانيابها  
 ٦ \* فالظ الحاق غادر بصير  
 نسخة  
 ٦ تمامه \* وكل بسر قشم  
 \* القشم الكبير من السباع  
 وتمامه \* ينشئه يقصم قلة  
 رأسه والمعصم \* وينشئه  
 يتناوله قال تعالى وانالهم  
 التناوش يقصم يقطن  
 وقيل انما هو بطرف الاسنان  
 خاصة والحطم بجميع  
 الاسنان وقلة رأسه اعلاه  
 وقلة كل شيء اعلاه وقوله \*  
 فشككت بالرح الطويل  
 ثيابه \* ليس الكريم على  
 الفتاء بمحرم \* من قصيدة  
 عنزة بن شداد العيسى الا ان  
 الاولين غير تامين  
 ٧ اي الواقع على عين  
 ٨ قال في شرح الجمل فلم  
 يسمع هذا القائل الناس  
 وانما سمع قوما يقولون  
 الناس ينتجعون غيثا فخفي  
 ما سمع فرفعه وصيدح اسم  
 ناقة ذى الرمة ولذلك  
 لم يصرفها ففعل سمعت  
 في البيت على هذا التقدير  
 قول مخذوف وقد سدت  
 الجملة مسده

صار زيد قائما كمنزلة احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولى علمت يقال جعلت زيدا كريما فتقول بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يحلو من تصير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونيهما هو المفعول لصير كما كان مضمونيهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما في مفعولى علمت الا انه روعى اصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدران اذن بها كما ذكرنا في اول هذا الباب ( واما الغاء صير ومراد فانها وتعليقها فلم يأتي كما اتيا في افعال القلوب ٢ لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنية بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب بكاملته غنيا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشيء بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد تخرج من هذا الباب وذلك اذ لم تكن بمعناه كقوله تعالى ﴿ وجعل الظلمات والنور ﴾ اي خلق ووهب اي اعطى ورده اي جعله راجعا وترك اي خلى وتخذوا اتخذوا اي اخذ ( واما ان كان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجيء الا بمعنى صير ٣ وذلك لما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ان كان جعله كائنا فصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى ﴿ وضرب الله مثلا عبدا مملوكا ﴾ ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثلا وصاغه مثلا من ضرب الخاتم والبن ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان ( وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذي بمعناه نحو غادرته صريرا واذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة ٤ كما في قولك ﴿ غادرته جزر السباع ﴾ ٦ فالحاق غادر بصير هو الظاهر ( ومما ينصب المبتدأ والخبر من غير افعال القلوب ومن غير مرادفات صير سمع المعلق ٧ بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز تصدير الجملة بان نحو سمعتك تقول قالوا واذا عمل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الافعال الاعلى النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تسكلم وانا لا ارى منع من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعتك تمشي اتفاقا قال ﴿ سمعت الناس ينتجعون غيثا ﴾ فقلت لصيدح ان تجعى بلا لا ٨ \* ينصب الناس وقد روى برفعه على حكاية الجملة ( ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكى اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم والذي هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام والالم يكن حكاية والذي يقع بعده نحو اقول غدا زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود



من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الامفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى الذي فهم من الاصل لانه ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين فجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالباري تعالى وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شئ من اجزاء الجملة اجراء لمثل هذه الجملة مجرى اصلها اي المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكاية عن قال زيد قائم قال فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز يقص فيه عن الامم المختلفة اللسنة باللسان العربي وتقول قال زيدانا قائم وقلت لعمر و انت بخيل رعاية للفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمر و هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا في حال الحكاية غائبان ومنه قوله تعالى ﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ﴾ والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدى معنى القول قال تعالى ﴿ تقاسموا بالله لنيبته ﴾ وليبيتته بالياء والنون (وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها لامفعولا مطلقا على ما وهم المصنف كما تقدم في باب اعلم وارى ٢ وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان آية المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب وكذا تقول انا قاتل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوى والذي اوهم المصنف قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت اما زيد قائم او لفظا آخر مثله (وقد يقع المفرد بعد القول على خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم تحمل ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حقا او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فينتصب هذه الثلاثة لانها ليست اعيان الفاظ المحكى حتى تراعى وليست ايضا جملا مغيرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها ورابعها مفرد غير معبر به لاعتن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مر فوعا واما بناؤه فهل يراعى او لا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن جملة ولا مفرد ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى ﴿ قال سلام قوم

٢ والدليل عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قاتل زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة وكلاهما علامة المفعول به على ذكرنا في الموضع المشار اليه واذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك قلت اما زيد قائم او لفظا آخر ويقع لمحة مؤخرة  
٣ ويجوز ان يقدر سلام خبرا اي امرى سلام



٤ قوله ( دباءة الدباء على وزن المكاء القرع الواحدة دباءة قال امرء القيس اذا اقبلت قلت دباءة \* من الحصر مغموسة في الغدر \* وقيل البيت لغيره \* وبعده وان ادبرت قلت اثنية \* مملئة ليس فيها اثر \* وان اعرضت قلت سرعوفة \* لها ذنب خلفها مسطر \* اى طويل ٢٨٩ متمد ٥ من الاوجه الخمسة نسخه ٢ وقوله \* حتى اذا جن

الظلام واختلف \* اى القوم اطالوا على حتى اذا انشر ظلام الليل واختلف بضوء النهار اتوا الى بلبن مخلوط بالماء لونه كلون الذئب بحيث يصح ان يقال فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب فيما مضى من عمرك فالقول المقدر صفة لمذق

٣ وسليم يجرون القول مجرى الظن سواء كان فعلا ماضيا او مضارعا او امرا او اسم فاعل او مصدرا وعلى هذه اللغة يفتح ان بعد قلت وشبهه قال الخطيئة \* اذا قلت انى آيب اهل بلدة \* وضعت بها عنه الولية بالمعجم \* انشده ابو على في التذكرة

٣ ويخص اكثر العرب جواز هذا اللاحق بشرط ان يكون القول مضارعا مخاطبا ومنهم آه على ما قال الاندلسي ومنهم من يشترط آه فيقول نسخه

٤ اى قول الكميته والمعنى

منكرون \* اى عليكم سلام قال \* اذا اقبلت قلت دباءة ٤ \* اى هى دباءة وقوله تعالى \* قالوا سلاما قال سلام \* يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال فلان يقرئك السلام اى سلام عليك فيكون المنصوب فى قالوا سلاما بمعنى المرفوع فى قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير ٥ من الخمسة الاوجه فيكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف اى سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعنى قوله قال سلاما احسن منه على ما قال تعالى \* فحيوا باحسن منها \* وذلك لدلالة الجواب على اثبوت المستفاد من الرفع على ماضى فى باب المبتدأ ( ويلحق عند الكوفيين بالقول فى الحكاية ما فى معناه كقولك ناديتك بجمل واخبرته زيد قائم قال \* تنادوا بالرحيل غدا \* وفى ترحالهم نفسى \* وعند البصريين القول مقدر بدمثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول ليس بعزير فى الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول ناديتك سلام كما تقول قلت سلام والتأويل ذلك التأويل ( وقد يحذف المحكى بعد القول لقيام القرينة كما يستل من قال زيدا قائم فتقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكى كما فى قوله ٢ \* جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط \* واعلم انه قديمى القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول فى هذه المسئلة اى كيف تعتقد فيلحق بالظن فى نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين ( قال المصنف والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل فى العلم وقديقال لك كيف تقول زيدا قائما فجييب اعلمه قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاقه فى العمل بالظن مطلقا لغة سليم ٣ واكثر العرب لا يجوز هذا اللاحق الا بشرط كون الفعل مضارعا مخاطبا ( قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحووا بقول زيد عمرا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثر ٣ فى اللاحق من شرط تقدم استفهام متصل نحووا تقول زيدا قائما او منفصل بطرف نحو اقدمك تقول زيدا جالسا او بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله ٤ \* أجهما لاتقول بنى لؤى \* لعمر ابيك ام متجاهلينا \* فان نقض بعض ٥ الشرايط رجع الى الحكاية على لغة الاكثر كما ذكرنا ويجوز عندهم الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط ( قوله ولبعضها معنى آخر ) بل لكلها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذى فى شعره شقرة وخلت اى صرت داخل اى خيلاء وزعمت به اى كفلت وهذه الثلاثة بهذه المعانى تكون لازمة ( قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت ) قد ذكرنا انه اذا تعدى علمت ووجدت الى مفعولين فهما بمعنى عرفت

بحياة ابيك الاما خبر تنى هل ( ١٩ ) تظن ان قريشا ( نى ) يجهلون حقيقة الحال ولا يعلمون فضل المضر على اهل اليمن فاثروهم على مضرامهم يعلمون ذلك ولكنهم تجاهلوا والالف فى الآخر للاطلاق ٤ \* أبعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم ام دوام البعد محتوم \* ٥ الشروط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية مع استيفاء الشروط نسخه



٢ الذي معناه الكون في الصبح او الصيرورة نسخة  
٣ الذي معناه الدوام وما زال الذي معناه الاستمرار نسخة

٤ بخلاف هذه الافعال الناقصة فانها نسخة

٥ هذه الافعال نسخة  
٦ وكذا باقي الافعال اذ معنى صار نسخ

٧ ومعنى تقدير الفاعل نسخة

٨ \* ثم آلت لا تكلمنا كل حى معقب عقبا \* وقال عليه السلام لا ترجعوا بعدي كفارا بضرب بعضكم رقاب بعض وقال تعالى فارتد بصيرا

٨ لم يذ كر آض وعاد مثل ال ورجع وقد ذكرهما ابن الحاجب وهما بمعنى صار \* قال وآض رواض الهوى يبسا ذوايا \* وقال \* فاض بها جذلان بنفض رأسه كما آض بالنهب الكمي الخالس \* وقال \* فدارت رحا بنفر سائهم فعادوا كان لم يكونوا رميا \* فرميا خبر عاد ويكونون اتماما اي فعادوا رميا كان لم يوجد

٩ من الرجوع التام نسخة

واصبنا ايضا الا ان المعروف والمصاب مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت ٦ لا ينصبان المفعولين \* قوله ( الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهى كان وصار واصبح وامسى واضمى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومابرح ومافتى وما انفك ومادام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كأنها حربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخير حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثانى مثل كان زيدا قائما) انما سميت ناقصة لانها لاتتم بالرفوع بها كلاما بل بالرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالرفوع دون المنصوب (وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ لان كان فى نحو كان زيدا قائما يدل على الكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اى حصوله فجى او لا بلفظ دال على حصول ما ثم ٨ عين بالخبر ذلك الحاصل فكانت قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالفائدة فى ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة فى ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر فى بابه مع فائدة اخرى ههنا وهى دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده فى خبره وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اى الكون وضيفة ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما ساير الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح ٢ لدال على الكون فى الصبح او الانتقال ومثله اخواته ومادام ٣ الدال على معنى الكون الدائم ومازال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذى قالوه ( قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ) كان ينبغى ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره فان زيد فى ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال ٤ التامة واما الناقصة فهى لتقرير فاعلها على صفة هى متصفة بمصادر ٥ الناقصة فعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اى الحصول والوجود ٦ ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اى الحصول بعد ان لم يحصل ( ٧ قوله لتقرير الفاعل على صفة ) اى جعله وتبينته عليها ( قوله كان وصار الى آخرها ) لم يذ كر سيويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكل زيد عالما اى صار عالما كاملا قال تعالى ﴿ فتمثل لها بشرًا ﴾ اى صار مثل بشر ونحو ذلك ( وقد زيد على عدد الافعال التى ذكرها المصنف ونقص منه فالذى زيد من مرادفات صار ٨ آل ورجع وحال وارث كان كلها فى الاصل بمعنى رجع ٩ تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا فى الاصل بمعنى



٢ وان تعدى الى ماهو  
الان مصدر نسخه

انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان تستعمل تامة ٢ فيتعدى الى ماهو  
مصدر خبرها يالى ان عدت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن  
لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كأنها بعد ان لم يكن  
ففاعلها في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى  
جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها  
حين كانت تامة هو المرتفع بهالانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومراد فاتها  
تامة على الاصل قال \* فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا \* ورضت فذلت صعبة اى اذلال  
\* وقال \* ايقنت اني لاحالة \* حيث صار القوم صائر \* اى مكان انتقال القوم منتقل  
وقال تعالى ﴿ ظن ان ان يحوربلى ﴾ ولا بد في التامة ان يليها لفظة على والى ظاهرين  
او مقدرين لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل  
اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماحا الا ترى ان نحو انتقل لا يلحق به  
مع انه بمعنى تحول ( وكذا زيد على ٣ مراد فاتها مافتى \* وما افتأ \* وما افتك \* وماونى ٤ وما  
رام من رام يريم اى برح واصل مازال وما برح ومافتى \* ومافتأ \* وما افتك \* وماونى ٤ وما  
تامة بمعنى ما انفصل فتعدى من الى ماهو الا ان مصدر خبرها فيقال في موضع مازال زيد  
علما مازال زيد من العلم اى ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما فنصب الخبر نصب  
كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا انفصل شخص عن فعل كان فاعلاله دائما وكذا اصل برح  
ورام ان يكون تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما وبمن نحو برحت بابك ومن  
بابك و رمت بابك ومن بابك واصل ونى قصر فكان الاصل ان يعدى بى نحو ماونى زيد  
في القيام فجعل الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان ٢ لا يفصل عن الفعل ولا يقصر فيه يكون  
فاعلها دائما ( وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الشوب لان نفي النفي اثبات واذا قيدت  
نفي الشئ بزمان وجب ان يم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت  
اثبات الشئ بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب زيد كفى  
في صدق هذا القول ووقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضى واما قولك  
ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب بجميع اجزاء الزمن الماضى وذلك لانهم ارادوا  
ان يكون النفي والاثبات المقيد ان بزمن واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات  
مقيدا بوقوعه اى وقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن  
يناقض ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذى يقيد الاثبات به غير الجزء الذى يقيد به  
النفي فلا يناقضان فاكتفى في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي  
الاستغراق اذا استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما  
ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض احدهما الاخرى فتبين بهذا  
ان النهى يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي  
النفي يكون ايضا دائما ٤ ونفي النفي يلزم منه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو  
المقصود ( ولا يجعل ٦ كل فعل مفيد للنفي داخل عليه ولا يجعل بمعنى كان دائما بل ذلك

٣ مازال من مراد فاتها  
نسخه

٤ يقال فلان لا ينى يفعل  
كذا اى لا يزال يفعل

٢ لا يزول عن الفعل اولا  
يقصر فيه نسخه

٤ كما ان نفي الاثبات يكون  
دائما ونفي النفي اثبات  
فيكون اثباتا دائما نسخه

٦ بمعنى كان دائما كل فعل  
مفيد للنفي داخل عليه  
النفي بل ذلك موقوف  
نسخه



موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل او ما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بضم  
 الزاي ولا ما زول اميرا وما زال الناقص واوى مضارعه ما زال كخاف يخاف فاما زال  
 يزول كقال يقول وقولك زاله يزيله اى فرقه من الياء فتامان ( وقد حكي سيويه  
 وابوالخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلها زول  
 وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلها وقلبت ياء كما يفعل فى المبنى للمفعول فى نحو  
 قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد ( وقد يستعمل بعض هذه الافعال  
 المصدرية بما للبنى تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى ﴿ فلن ابرح الارض ﴾ وما وني  
 فى امره وما انفك من هذا الامر واما ما زال لا يزال وما فتى اوفتأ او افتأ فلا يستعملان  
 الا ناقصين ( قال سيويه ان به فى قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به والاولى ان نقول  
 هو الخبر اى ما زلت معه ( ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غذا وراح فقال هما  
 لا يكونان الا تامين وان جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله \* غذا طاويا  
 يعارض الريح هافيا ٨ \* اقول اذا كان غذا بمعنى مشى فى الغداة كقوله تعالى ﴿ ان اغدوا  
 على حرثكم ﴾ وراح بمعنى رجع فى الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح  
 الى بيته فلاريب فى تمامهما واما نحو قوله \* يروح ويغدودا هنا يتكحل \* فان كانا بمعنى  
 يدخل فى الرواح والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون فى  
 الغداة والرواح فهما ناقصان فلان منع اذن من كونهما ناقصين ( ومن الملحقات جاء فى  
 ما جاءت حاجتك اى ما كانت حاجتك وما استفهامية وانت الضمير الراجع اليه لكون  
 الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما فى من كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم  
 جاءت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضى الله تعالى عنهما  
 حين جاء اليهم رسولا من على رضى الله تعالى عنه ( ومنها قعد فى قول الاعرابى ارهف  
 ٢ شفرته حترقعدت كانها حربة اى صارت ( قال الاندلسى لا يتجاوز بهذين اعنى جاء  
 وقعد الموضع الذى استعملتهما فيه العرب قال وطرد بعضهم ٣ ( وقال المصنف  
 واجاد الاولى طرد جاء فى مثل جاء البر قفيزين وقيل هو حال وليس بشئ \* لانه لا يراد ان  
 البر جاء فى حال كونه قفيزين ولا معنى له ( قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد  
 فى مثل هذا الموضع الذى استعمل فيه اولا يعنى قول الاعرابى فلا يقال قعد كاتبا بمعنى  
 صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانه حربة ( قوله تدخل على الجملة  
 الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها ) وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة  
 لمضمون خبرها ( قوله فترفع الاول وتنصب الثانى ) تسمية مرفوعها اسمها واولى  
 من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كاذ كرنا فى الحقيقة مصدر الخبر مضاف الى الاسم ولهذا  
 لا تحذف اخبارها غالبا حذف خبر المبتدأ لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم  
 فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه  
 بالفاعل فاعلا ٤ لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهدوا  
 من ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول \* قوله ( فكان تكون ناقصة

٨ قوله ( هافيا ) هفا  
 الطائر بجناحيه اى خفق  
 وطار وهفا الشئ فى  
 الهواء اذا ذهب كالصوفة  
 ونحوها

٢ قوله ( شفرته ) الشفرة  
 السكين العظيم والحربة  
 واحدة الحراب

٣ وهو الفراء واجاد  
 معترضة والاولى آه مقول  
 قال

٤ وان كان بعد الفعل الا  
 انهم سموه فاعلا ولم  
 يسموا المنصوب مفعولا  
 بناء على ان كل فعل ناقصا  
 كان او تاما فلا بد له من  
 فاعل نسخته



٥ ان جاء شئ منها غير ناقص نسخته ٦ لاحد الزمانين وكن للاستقبال نسخته ٧ ان كان لا تدل على احد الامرين نسخته  
 ٨ التيهاء الفلاة فيها تاه ٩ التيهاء من القفر الموضوع الذي يلتبس فيه الطرق اى كنت بتيهاه والمطى جمع مطية اى  
 المركب والقطاير معروف قيده ٢٩٣ ﴿ لثلاث سوخ فيه الارجل لو كانت الارض رخوة والفرخ جمع فرخ

والبيوض جمع بيضة وبالفتح  
 في نسخته هو البايض  
 ٩ قوله (قطا الحزن آه)  
 الحزن ما غلظ من الارض  
 والحزن بلاد للعرب وحى  
 من غسان

٢ اسم الفاعل لمفعول نسخته  
 ٣ قوله (سراة) السراة  
 جمع السرى وهو الكريم  
 المشهور جياذ  
 ٤ كافي نسخته

المفصل تسمى عن رواية  
 المتن مضارع محذوف احدى  
 التائين من تساموا اذا تباروا  
 ٤ جياذ جمع جواد بخلاف  
 القياس لانه اراد به هنا  
 الرجال بقرينة قوله تسمى  
 وهذه صفة الرجال  
 والجواد لا يجمع على جياذ الا  
 اذا كان صفة للخيل بل جمع  
 الرجال على جواد للفرق  
 المسومة الموسومة على  
 حوافرها علامة والعرب  
 ما ليس احد ابويه برذونا  
 ولا هجيناً وروى المطهمة  
 الصلاب المطهمة مستوية  
 الظهر والصلاب شديدة

لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشأن وتكون تامة  
 بمعنى ثبت وزائدة وصار للانتقال واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة  
 بازمانها وبمعنى صار وتكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى  
 صار وما زال وما برح وما فتى وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذقبة ويلزمها النفي  
 ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس  
 لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا ( شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر  
 ايضا ه بجى بعضها تاما او زائدا ) قال فكان تكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت  
 خبرها مقرونا بالزمان الذى يدل عليه صيغة الفعل الناقص اماماضيا او حالا او استقبالا  
 فكان الماضى ويكون ٦ للحال او للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار  
 مضمون الخبر في جميع زمن الماضى وشبهته قوله تعالى ﴿ وكان الله سميعا بصيرا ﴾ وذهل  
 ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى  
 انه يجوز كان زيد تاما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضار بالمستفاد الاستمرار  
 وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار ( وقول المصنف دائما او  
 منقطعا رد على هذا القائل يعنى ٧ انه بجى دائما كما فى الآية ومنقطعا كما فى قولك  
 كان زيد قائما ولم يدل لفظ كان على احد الامرين بل ذلك الى القرينة ( والمعنى  
 الثانى ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال ﴿ بتيهاه ٨ قفر  
 والمطى كانها ﴾ ٩ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ﴿ قوله ويكون فيها  
 ضمير الشأن ) اى يكون فى كان الناقصة على اى معنى كانت من معنيها ضمير الشأن  
 مقدر فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحل خبرا لكان ( وقال بعضهم كان  
 المضمر فيها ضمير الشأن تامة فاعلمها ذلك الضمير اى وقعت القصة ثم فسرت القصة  
 بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت فى كلام العرب ضمير الشأن المبتدأ فى الحال نحو  
 ﴿ قل هو الله احد ﴾ او فى الاصل كاسم ان واول مفعولى ظننت نحو انه زيد قائم وظننته  
 زيد قائم (وتكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة فى المعنى  
 وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانها وزان ٢ علم الناصب لمفعول واحد  
 وعلم الناصب لمفعولين فهما بمعنى واحد ونقل ان كان تجى بمعنى كفل وعزل ( قوله  
 وزائدة ) اعلم ان كان تزداد غير مفيدة لشيء الا محض التأكيد وهذا معنى زيادة الكلمة  
 فى كلام العرب كقوله ﴿ سراة بنى ابي بكر ٣ سراة بنى ابي بكر ﴾ على كان المسومة ٥ العرب ﴿  
 وكذا قبل فى قوله تعالى ﴿ من كان فى المهدي صيبا ﴾ انها زائدة غير مفيدة للماضى والا  
 فابن الجمر وصيبا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الحرشب الكلمة ٦  
 من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق ﴿ فى لجة غمرت اباك بحورها ﴾

القوائم ٥ قوله (لمسومة العرب) الابل العرب والخيول العرب خلاف البهائم والبرازين ٦ جمع كامل وهم اولادها الاربعة  
 عمارة الوهاب وانس الفوارس وقيس الخناط والربيع الكامل نديم النعمان وانما سموا بكلمة لانهم يوصفون بالكمال فى  
 عقولهم واحوالهم ولانهم اجتمعت فيهم خصال الكمال ٦ قوله (من عبس) ابو قبيلة من قبس هيلان ٧ قوله (فى لجة) ط



في الجاهلية كان والاسلام \* ٨ واما اذا دلت كان على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيويه (وقال المبردان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان ) ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا ففي تسميتها زيادة نظر لما ذكرنا ان الزائد من الكلم عندهم لا يفيد الا محض التأكيد فالاولى ان يقال سميت زيادة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث المقيد في الخبر يعنى عنه لادلتها على زمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان فجاز ان تجردا في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقى كالظرف دالا على الزمان فقط فلذا جاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف ٩ تبينا لاحاقه بالظروف التي يتسع فيها فيقع بين ماء التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة ثبت ان كان المفيدة للماضى التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق (وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون ٢ وهو هوس اذا لمعنى لقولك ثبت الثبوت وقوله \* بذلك من تلك ٣ القلوص بقاء \* ٤ معناه رأى باد المصدر بمعنى اسم الفاعل ) ومذهب ابى على انه لا فاعل ٥ لها على ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق \* فكيف اذا مررت بدار قوم \* وجيران لنا كانوا كرام \* كانوا فيه ليست بزائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لنا خبرها اي جيران كرام كانوا لنا (وقال سيويه هي زائدة مع الفاعل لانه كالجزم منها والاول اولى لافادتها معنى وعملها لفظا \* ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعنى غير العاملة لاتقعا اولاً لان البداية تكون بالاوزام والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يلبق بهما الصدر وتقعا في الخشو كثيرا وفي الاخير على رأى نحو قولك حضرا خطيب كان ولا تزداد ولا تجرد الاماضية لخفتها (وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان \* كأن ٦ سيئة من بيت رأس \* يكون مزاجها غسل وماء \* على رواية رفع مزاجها وغسل وماء (قوله وصار للانتقال) هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن تنفيذ ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى بصير يكون بعد ان لم يكن (قوله واصبح وامسى واضمى لاقتران مضمون الجملة بازمانها ) هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل اعنى الصباح والمساء والضمى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعنى الماضى والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضمى فيقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعنى مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمانى الفعل اعنى الذى يدل عليه تركيبه والذى يدل عليه صيغته فعنى اصبح زيد اميرا ان اماره زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضى ومعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال او الاستقبال (وتكون تامة) كقولك ٢

ط الجملة بالضم معظم الماء  
وبالقح اصوات الناس  
وضمهم

٨ وكذ نسخه

٩ وايضا تبينا نسخه

٢ قوله ( وهو هوس )  
الهوس بالتحريك نوع من  
الجون

٣ القلوص من النوق الشابة  
بمنزلة الجارية من النساء  
٤ مصدر بمعنى الفاعل  
اي رأى بادا لا يستند المبنى  
للفاعل الى مصدره ولا معنى  
له نسخه

٥ قوله ( لها ) اي لكان

٦ قوله ( سيئة ) السيئة  
الخربت رأس قربة بالشام  
٢ \* و من فعلاى اننى

حسن القرى \* اذ اليلة  
الشهب اضمى جليدها \*

يقال لليوم ذى الريح الباردة  
والصقيع اشهب واليلة

الشهب والليلندى يسقط  
من السماء فيحمد على

الارض تقول جلدت  
الارض فهى مجلودة اي

دخل الجليد في وقت  
الضحى والمعنى انى كثير

الاطعام في وقت اعدام  
الطعام والرعا



اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اى وصلنا الى الصبح والمساء ودخلها فيهما وكذا اضحينا فبدل ايضا كل منها على الزمانين ( وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى بعدما التعجب ككان في لفظين وهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاءها وردده ابو عمرو وقال السيرافى انه ليس من كتاب سيويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اى الصبح والمساء والزمن الماضى كما كان لفظ كان مجردا للماضى ( قوله وظل وبات الى آخره ) يعنى ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغراقه ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اى الماضى او الحال او الاستقبال وتصريفه ظل يظل ظلولا ( قالوا ولم تستعمل ظل الانفاضة ) وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال اودام والعهدة عليه وقولك بات زيد مهموما اى كان في جميع الليل كذلك فاقترنهم زيد بزمانى بات وهما جميع الليل والزمن الماضى ومصدره اليتوتة ومضارعه يبيت وبيات كباع يبيع وهاب يهاب وتبجى تامة بمعنى اقام ليلا وتزل سواء نام اولم ينام وفي كلامهم ليلة السبت سرربت ( وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا ٣١ من الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ﴿ ظل وجهه مسودا ﴾ ( واما بجى بات بمعنى صار فقيه نظر ) قال الاندلسى جاز في الحديث بات بمعنى صار وهو ﴿ اين بات يده ﴾ قال لان النوم قديكون بالنهار قال ويحتمل ان يقال انها اخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل ( قوله وما زال الى آخره ) قد ذكرنا ان معنى ما زال واخواته كان دائما فقولك ما زال زيد اميرا اى استمرت الامارة ودامت لزيد مذقبلها واستأهل لها وهو وقت البلوغ الذى يمكن قيامه به اياه لاقبل ذلك ( قوله ويلزمها النفي ) ان كانت ماضية فجاوم وبلا في الدعاء وان كانت مضارعة فجاوم لا ولن والاولى ٤ ان لا يفصل بين لا وما بينهما بظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس وذلك لتركيب حرف النفي معها لا فائدة الاثبات وقوله ﴿ ٦ فلا وابى دهما زالت عزيزة ﴾ شاذ وليس مما ٧ حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى ﴿ تالله تفتؤند كرىوسف ﴾ بتأويل لا وابى دهما لازالت لان حذفها لم يسمع الا من مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الامعها قال ﴿ تفك تسمع ما حيت بهالك حتى تكونه ﴾ وتحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى ﴿ تالله تفتؤند كر ﴾ وقوله ﴿ ٢ تزال حبال مبرت اعدتها ﴾ لهما ماشى يوما على خفه جل ﴿ لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اى لا اقوم فكيف بها ( ولكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بنجرها لان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في بابها وخبر المبتدأ ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الاعمالا لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم ( واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يتمتع ذلك فيها ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها

٣ من دون من كون نهغه

٤ والاكثر نسخه

٦ قوله ( زالت ) اى فلا

زالت

٧ يكون حرف النفي

مخدوفة نسخه

٨ قوله ( قال ) تمته \*

و المرء قد يرجو الحيوة

مؤملا والموت دونه \*

٢ قوله ( وقوله ) الظاهر

وقولها

( ٢ قوله تزال حبال ) اوله

\* حلفت يمينا يا ابن قحطان

بالذى \* تكفل بالارزاق

في السهل والجبل \* وبعده

\* فاعط ولا تبخل اذا جاء

سائل \* فعندى لها عقل

وقد راحت العليل \* تخاطب

هذه المرأة زوجها قيل هذه

الايات الثلاثة لامرأة

تخاطب بعلمها فالناسيب

تأنيث الضمير

٢ البيت لامرأة سالم بن

قحطان بضم القاف وسكون

الحاء والضمير في لها عائد

على الابل اى لا تزال تعدلها

حبالا مبرمات لسداد

الرحال



عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد و الاغنيا لم يصر خالد لامتناع تصدر الا كما مر في بابه وقد خطى ذوالرمة في قوله \* ٣ حجاج ماتفك الامناحة \* على الخسف ٤ او زمرى بها بلدا فقرا \* واعتذر بان تفك تامة اى ماتفارق و طنها و مناخه حال وعلى الخسف متعلق بمناخه جعل الخسف كالارض التى تناخ عليها كقوله \* تحبة بينهم ضرب و جميع \* و زمرى عطف على مناخه نحو قوله تعالى \* صافات و يقبضن \* و قيل هى ناقصة خبرها على الخسف اى معه و مناخه حال و فيه ضعف من وجهين ان كان العامل فى الحال ماتفك احدهما ان المفرغ قل ما يأتى فى المثبت وان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال فى مثلنا و الثانى ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصرين فيما بعد المستثنى الا فى تابعه او فى المستثنى منه كما مر فى بابه وان كان العامل فى الحال على الخسف فيه ضعف من ثلاثة اوجه احدها ان المفرغ فلما يأتى فى المثبت كذا كرنا و الثانى ان عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه و لم يحزه سيويه خلافا للاخفش و الثالث ان المستثنى اذ يكون مقدما فى الاستثناء المفرغ على عامله و لا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم فى باب الاستثناء ( قوله و مادام لتوقيت امر الى آخره ) اى لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر فانت فى قولك اجلس مادام زيد قائما ابوه موقت جلوس مخاطب بمدة ثبوت قياس ابى زيد و كذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم مادام نحو اجلس مادام عمرو نائما ( قوله و من ثم احتاج ) اى و من اجل كونه توقيتا لشيء يكون نظرا لذلك الشيء و الظرف فضلة فلا بد من تقدم هـ جلة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات و ما التى فى اول مادام مصدرية و المضاف الذى هو الزمان محذوف اى مدة دوام قيام زيد ( قوله و ليس لنفى مضمون الجملة ) ( قال سيويه و تبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله فى الماضى و قال تعالى \* الا يوم يأتهم ليس مصروفا عنهم \* فى المستقبل و جمهور النحاة على انها لنفى الحال ( قال الاندلسى و احسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه فى نحو زيد قائم و اذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله و حكم ما حكم ليس فى كونها عند الاطلاق لنفى الحال و عند التقييد على ما قيد به و قد ذكرنا حكمه لافى باب المضارع ( و اصل ليس ليس كهيب كما يقال علم فى علم و الزامهم تخفيفها بالاسكان و تركهم قلب يائها الفا كما هو القياس فى هاب الماضى لمخالفتها اخواتها فى عدم التصرف و لا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا تحذف فى العين تخفيفا ( و سيويه و الاكثرون على انه فعل غير متصرف ) ( وقال ابو على فى احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد فى صيد لعادت حركة عين الياء عند اتصال الضمير كصيدت ولو كان كهباب لكسرت الفاء كهبت ( و الجواب ان ذلك لمفارقتة اخواته فى عدم التصرف قال ابو على و ما الحاق الضمير به فى لست و لستما و لستم فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة و معنى ما كان و كونه رافعا فناصبا كما الحق الضمير فى هاء هائيا هاوا هائى هائيا هائين مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل و الاولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها ٣ و هى لاتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكرنا فى هاء \* قوله

٣ قوله ( حجاج )

الخرجوج الناقه الطويلة على وجه الارض و قال ابوزيد الخرجوج الضامر ٣ اى الناقه الضامرة جمعه

حجاج قال الخوارزمى يريدانها لاتفك من اوطانها التى لاتنفصل عنها الاولها بعد الانفصال حالتان اما الاناخة على الخسف فى المراحل او السير فى البلد القفر

٤ هو حبسها على غير علف ٥ كلام و جلة نسخته

٩ وصيد فى صيد و لا يجوز ان يكون مضموم الياء اذ لم يحى من فعل معتل العين بالياء و لا ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لاتسكن فلا يقال فى ضرب ضرب و لم يقلب الياء الفا ليدل به على عدم تصرفه و مفارقتة لآخواته و سيويه و الاكثرون نسخته

٢ العين على الياء نسخته اى على فعليته



٤ لم يوافق فيه احد نسخته ٥ لان ماصدرية وقد ذكرنا العلة في ذلك في الموصولات نسخته ٦ كما ذكرنا  
ايضا في الموصولات نسخته ٧ لان حرف ٢٩٧ النفي كما ذكرنا نسخته ٨ وتشبيهها بماهاه ٩ ان لا تدخلها نسخته

٢ ولم ترد عينه المكسورة مع  
اتصال الضمير كما ردت في صيد  
المخفف العين فقالوا صيدت  
وايضا اجازا بطل عملها  
لدخول الا من قال ليس  
نسخته ٣ والفعلان لا يتقد  
مان على لم ولن ولما منع ان  
تعلق الظرف الاية بنحبر  
ليس و تعلقه بنفس ليس  
فان الافعال الناقصة لا يمنع  
تعلق نظروف بهما لدلتها على  
معنى الحصول فاذا قلت كان  
يوم الجمعة زيد قائما فلا يمنع من  
تعلق الظرف والحال بكان  
لدلتها على معنى الحدوث  
بل هو اولى من تعليقه بنحبر  
كان المؤخر فكذا ليس لانه  
بمعنى ما كان وكذا سائر الا  
فعال الناقصة ولا تصح هذه  
الدعوى الالبردم من بين الما  
نعين لذهابه الى فعلية ليس  
دون الكوفيين واعلم  
نسخته

٢ فان الامثال لا تغير نسخته  
٣ قوله ( يظأر ) ظأرت  
الناقة اذا عطفتها على  
ولد غيرها وفي المثل  
الظمن يظأر اي  
يعطفه على انصلح

( ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها ثلاثة اقسام قسم  
يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلا فالابن كيسان في غير  
مادام وقسم مختلف فيه وهو ليس ) ذكر ابن معط ان خبر مادام لا يتوسط بينه وبين  
الاسم وهو غلط ٤ لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات ( قوله من كان الى  
راح ) كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المصنف ومما لم يذكره من الافعال الناقصة يجوز  
تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجي ( واما مادام فلا خلاف في امتناع  
تقدم خبرها عليها ٥ كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يجوز فصل ما عن الفعل بنحبر  
٦ كما مر هناك واما غير مادام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء  
ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال الناقصة  
وصارت معها بمعنى الاثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم  
تزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يحز ذلك في هذه  
الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر  
الكلام مثبتا بمعنى الدوام ( واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم  
يجوزه احد منهم ٧ لانها لازمت هذه الافعال حتى صارت ك بعض حروفها فلا يجوز  
ما قاما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد اتفاقا وكل حكم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان  
النافية واما غيرهما من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا اتنى بها الافعال المذكورة  
لم يحز توسط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا  
لانها ليست كما في طلب التصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ( واما ليس  
فالاكثر على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفية من ذلك لان مذهبهم انها  
حرف كما فالحقوها بها كأن ووافقهم البرد وان كان مذهبها انها فعل نظرا الى عدم  
تصرفها ٨ ومشايتها لما ولقسان فعليتها جاز ٩ ترك نون الوقاية معها كما في قوله \*  
اذ ذهب القوم الكرام ليسى \* ٢ ولذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم  
ليس الطيب الا المسك بالرفع ( واستدل المجوز بقوله تعالى \* الياوم يايتهم ليس مصر وفا  
عنهم \* قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الاحيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك  
فانك تقول زيد ان اضرب ولم اضرب ٣ ولا منع ان يقال ان يوم يايتهم ظرف ليس فان الافعال  
الناقصة تنصب الظروف لدلتها على مطلق الحدث \* واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة  
على مبتدأ واجب الحذف كما ذكرنا في باب المبتدأ كما يكون للعت المقطوع بالرفع والممدوح  
او المذموم ولا على مبتدأ لازم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتدأ عام  
التصرف كما التجبية ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل ٢ كقولهم الطعن  
يظأر ٣ او يلزمها لكونه في جملة كالمثل كالمثل الاعمراضية كقوله \* فانت طلاق  
والطلاق الية \* او يلزم الابتدائية لكونه بعدما واذا المفا جأة او تضمنه معنى الدعاء  
كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى اثبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ ( ولا يقع

٤ يضرب مثلا للخيال يعطف عند التخويف بالظمن ومعنى يظأر اي يعطف ويعطى من الظئر وهي الحضانة



٥ الاشارة اليه نسخة

اخبار هذه الافعال جلا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم ه صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الاترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيامه حصول في الز من الماضي ومعنى صار زيد قائما لزيد قيامه حصول في الز من الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيامه حصول في الز من الماضي وقت الصبح وكذا ساثرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم عليه بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضربه لغلامه مخبر عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤولا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبارا كتنفي بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطالبان متساويين اذا لطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل يقوم وقد جاء الطلب فيهما معا في الشعر قال \* وكوني بالكارم ذكريني \* وان اختلف الطالبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كوني هل ضربت ٧ اجتمع طالبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام لان جاز ذلك المفرد يجب تقدمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل ٨ اخبار حتى يتناقض الكلام ( فان قيل فيجب ان يجوز تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد ) قلت ان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي تليها بلا فصل معنى الاستفهام لاني جملة اخرى بعدها فعلي هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة بماء النفي فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى مازال زيد لوجوب تصدراء النفي ويجوز متى لم يزل هذا واين لم يزل عمرو واي وقت لم يكن سماحك ( ٩ ) ومنع الجزولي والشلوبيني ذلك في ليس نحو اين ليس زيد فان منعنا ذلك بناء على منع ما تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه وان منعنا لادائه الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة ( فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ( ثم نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ماله صدرا للكلام وجب تقديمه على كان واخواته ان لم يصدّر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت ( واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تأخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الاعلى الاسم نحو لم يكن قائما الازيد او قائما لم يكن الازيد لما ذكرنا في باب الفاعل ) ويجب ايضا تأخيرها

\*٦ ودلى دل ما جده صناع  
٧ استحمال اذا لطلب في  
احد هما طلت في الاخر  
فيجتمع طلبان على مصدر  
الخبر في حالة واحدة  
نسخة

٨ معنى الاخبار حتى  
يتناقض هو ومضمون  
الخبر نسخة  
٩ ومنع بعضهم كالجزولي  
والشلوبيني نحو اين ليس  
زيد والاولى الجواز فان  
كان المانع منع ذلك بناء  
على المنع من تقدم خبر ليس  
عليه فقد مر الكلام عليه  
وان منع نسخة



الكوفيون في غير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرو ضاربا و اتما منع البصريون ذلك للفصل بين العامل الضعيف ومعموله بغير الظرف و فرق بعض البصر بين بين الخبر العامل اذا اتصل نسخته ٣ والقفا فذجع قنفذ والاثني قنفذة

٣ قوله ( هداجون ) الهدجان مشبة الشيخ وقد هدى بهدى وهدج العظيم

٤ اذا مشى في ارتعاش فهو هداج  
٤ و الظلم ذكر النعام والجمع ظلمان

٥ و يجوز عمرا كان زيد ضاربا بلا قبح لان العامل قوى فيجوز الفصل بينه وبين معموله الفضلة باجنبي نسخته  
٦ فضيل نسخته

٧ وان حراما ان اسب مقاعسا باباى الشم الكرام الحضارم \*

٧ اى انشد سيويه شفاء بالتنوين وغيره بالاضافة الى ياء المتكلم

٨ ان من مبتدأ وزيد خبره اما ههنا فقال الزمخشري وغيره لا يخبر نسخته

عن الخبر اذا كان جزء الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلته نحو كان عندي انك قائم وعندي كان انك قائم اذ لو تأخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان في الفعل ( ويجب تأخير الخبر عن كان واسمه معا ان دخله الانحو ما كان زيد الاقائما ويجب توسيطه او تأخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضى التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل كهل و أسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيد اذ لا يفصل هذه الكام عن الفعل كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير ( واما همزة الاستفهام وماء النفي اذالم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قاما كان زيد واقائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تأخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تأخر مرفوعه عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي واما اذا تأخر منصوبه فيجوز على قبح اذالم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار اذا لظروف متسع فيها والزم بعضهم تأخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز ( ٢ ولا يفصل عند البصرية بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الاظرف او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلا بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا ( واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمر و ضاربا ) و فرق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك الممول الفاصل وبينه اذالم يتصل فيجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما اوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيدا الحمي تأخذ او كان زيدا تأخذ الحمي قال \* قنافذ ٣ هداجون حول بيوتهم \* بما كان اياهم عطية عودا \* ويجوز في البيت زيادة كان ٥ \* واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدأ قال \* مادام فيهن ٦ فيصل حيا \* وتقول مازال رجل واقفا بالباب وكذا في باب ان قال \* وان شفاء عبرة مهراقة \* ٧ كذا انشده سيويه وقد يخبر في هذا الباب وفي باب ان بمعرفة عن نكرة ولم يجوز ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس لاتفاق اعرابي الجزئين هناك واختلا فهما ههنا وقد ذكرنا ان سيويه قال في نحو من زيد ان زيد ٨ هو الخبر ( وقال الزمخشري لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله \* يكون مزاجها عسل وماء \* ٩ فبين نصب مزاجها وقال \* ولايك موقف منك الوداعا \* وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول \* ولايك موقفى



منك الوداعا \* وان يرفع مزاجها على اضرار الشان في كان كافي الرواية الاخرى ولا  
 خلاف عند ٢ مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الاترى  
 انهم قالوا ان اولى بالاسمية بما تقدم في نحو قوله تعالى \* ما كان حجتهم الا ان قالوا \*  
 مع كو نهما معرفتين لمشا بهتها المضمرة من حيث لا توصف كالمضمر وانما جزاهم على تنكير  
 الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابي ان و كان لا اختلاف اعرابي الجزئين ( واورد  
 سيويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله \* اسكر ان كان ابن المراغة اذ هجا \*  
 تيمما بجوف الشام ام متساكر \* وقوله \* فانك لا تبالي بعد حول \* اطبي كان امك ام حجار  
 \* وقوله \* الامن مبلغ حسان عنى \* اطب كان سحرك ام جنون \* ورد عليه المبرد  
 بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة ٣ ( واجاب بعضهم المبرد عن سيويه بان همزة  
 الاستفهام في اطبي واطب و اسكر ان دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند الى  
 ضميره فار تفاع ذلك المرفوع بضمير يفسره ذلك الفعل اولى فاسم كان اذن نكرة  
 ( ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة ولو قدرت بعد  
 الهمزة فعلا لم يلها المستويان ( واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا  
 لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواء ما ولياها قد لا يكون في ضرورة الشعر  
 كما يجي في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير  
 ان المرفوع انما يفسر رافعه بظا هر اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو  
 \* ان امرء هلك \* وفي قوله خاصة \* اطبي كان امك ام حجار \* الاولى ان يرتفع ظي  
 بكان مقدرة لما يجي في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي ٤ لاتدخل همزة التسوية  
 الاعلى الفعل ( واجاب بعضهم المبرد عن سيويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا  
 ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو ضربت  
 رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لتصح وصفه ( والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد  
 الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضرته والافهو نكرة نحو  
 ارجل ضرته ام امرأة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير في الايات الثلاثة  
 غير مختصة فالضمائر اذن نكرات \* واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة مجي  
 اسمها نكرة لما فيها من النفي ويجوز حذف خبرها كثيرا كقوله \* انما يجري الفتى  
 ليس الجمل \* اي ليس الجمل جار يا وقيل بل جلت على لافصارت حرف عطف مثلها  
 وجب هذه الافعال متصرفة الاليس ودام ولتصار يفها مالها ولا يستعمل لمزال  
 واخواتها مصدر واسم فاعل ٥ الاتامين لانها يلزمها حرف النفي وهي لاتدخل على  
 المفرد ( وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها لنونها بالواو فحذفت مع انه قد حذف قبل  
 حركتها للجزم وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى \* لم يك مغيرا نعمة \* كما حذفت  
 كسرة لم ابال فقبل لم ابل بعدما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا ( قال سيويه  
 اذا لاقى نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يحذفها قال تعالى \* لم يكن الذين كفروا \*  
 لتقو بها بالحركة وخروجها بها عن شبه حرف المد ٦ واجازه يونس انشد ابوزيد

٢ من جوز مثل هذا ايضا  
 ان الاكثر والاولى نسخه  
 مما تقدم نسخه

٣ فلم يخبر الا عن المعرفة  
 نسخه

٤ لا يقع همزة الاستفهام  
 الا داخل على الفعل  
 واجاب اخرون نسخه

٥ \* قضى الله يا اسماء ان  
 لست زائلا احبك حتى  
 يغمض العين مغمض \*

٦ واجاز يونس الخذف  
 مع ذلك ايضا نسخه



٧ الحق بالكسر من الابل  
ما كان ابن ثلاث سنين وطعن  
في الرابعة وهاج الشيء  
ثار وهاجه اى اثاره  
يتعدى ولا يتعدى وتعنى  
اى اندرس وبالسرر  
متعلق بكان او بهاج

٨ قوله (قد تعنى) تعفت  
الدار درست سرر الشهر  
آخر ليلة منه وكذلك  
سراره وسراره وهو  
مشتق من استسر القمر  
اذا خفي ليلة السرار  
٢ لان الفعل فهو استقر  
قبله مقدر نحو كان  
في الدار زيد نسخه

٣ للمفعول به مفعول نسخته  
٤ مالم يكن جبر ابل زائدا  
لان التقدم للاهتمام  
والزائد لا يتهم به نحو كان  
نسخه

٥ يظهر لى ان عسى فى  
الحقيقة نسخته

٧ هكذا فى عباراتهم  
يدكرون لفظه بعد عقيب  
فراغ الكلام

فى توادره \* لم يك ٧ الحق على ان هاجه \* رسم دار ٨ قد تعنى بالسرر \* قال السيرافى  
هذا شاذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا  
بفتح القاف ٢ وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولا  
كان فى الدار زيد اى كان مستقرا فى الدار فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال  
٣ المحصول للمحصل عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ٤ ماناصبه ظاهرا  
لانه اذن فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ﴿ ولم يكن له  
كفوا احد ﴾ فانما قدم اللغو فيه لانه معقد القائدة اذ ليس الغرض نفي الكفر مطلقا  
بل نفي الكفولة تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا \* قوله  
( افعال المقاربة ما وضع لدنوا خبر رجاء او حصولا او اخذافيه ) الذى ٥ ارى ان عسى  
ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع فى حق غيره تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع  
على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو مالا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال ان معناه  
رجاء دنوا خبر كما هو مفهوم من كلام الجزولى والمصنف اى ان الطامع يطمع فى دنو  
مضمون خبره فقولا عسى الله ان يشقى مريضى اى اتى ارجو قرب شفاؤه وذلك لان  
عسى ايس متعينا بالوضع للطمع فى دنو مضمون خبره بل طمع حصول مضمونه مطلقا  
سواء ترجى حصوله عن قريب او بعيد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلنى الجنة  
وعسى النبى عليه السلام ان يشفع لى فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج  
ولادنو فى لعل اتفاقا ( وكذا فى عداهم طفق ومراد فاته من افعال المقاربة بمعنى كونها  
لدنوا خبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شروع فى الخروج وتلبس باول اجزائه  
ولا يقال ان الخروج قرب ودنى من زيد الا قبل شروع فيه لان معنى القرب قلة  
المسافة بلى يصح ان يقال فيمن شرع فى الشيء قرب تمام ذلك الشيء على يده وفراغه  
منه فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التى هى موضوعة لدنوا خبر الا كاد ومراد فاته  
( وقول المصنف لدنوا خبر رجاء او حصولا او اخذافيه ) فيه خبط لان نصب هذه  
المصادر على التمييز فى الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو رجاء الخبر اولدنو  
قولك يعجبني طيب زيد علما اى طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو فى المعنى كما فى  
حصوله اولدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنوا خبره بل لرجاء دنوا خبر على ما ذهب  
اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ فى الخبر بل هى للاخذ فيه ولفظ  
الجزولى اى ان عسى لمقاربة الفعل فى الرجاء او ضح واصح فيما قصده من المعنى ولو جعلنا  
المنصوب حالا من الخبر اى لدنوا خبر مرجوا او حاصل او مأخوذا فيه على تكلف  
فيه اذا حذف لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر فى  
كاد ليس حاصل بل هو قريب الحصول وتبين ايضا ان بين قرب الخبر وحصوله تناف  
لان القريب مالم يحصل بعد ٧ \* قوله ( فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى  
زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والثانى كاد تقول كاد زيد ينجى  
وقديدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون للاثبات



٨ قوله ( رسيس الهوى ) رس الحمى ورسيسها واحد وهو اول مسها ٩ يعنى الذى لرجاء دنوا الخبر نسخته  
٢ قوله ( واجبة ) فى جميع القرآن الا فى قوله تعالى عسى ربه ان ﴿ ٣٠٢ ﴾ تطلقن وقال ابو عبيدة آه ٣ واقول

ان عسى فى الآية نسخته  
٤ التوفية المفاضة وكذا  
التوفية والجائزة العطاء  
٥ الابؤس جمع بؤس من  
قولهم يوم بؤس ويوم نعم  
والابؤس ايضا الداهية  
قال الاصمعى اصله انه كان  
زارفيه ناس فانهار عليهم  
او اتاهم عدو فقتلوهم  
فصار مثلا لكل شئ يخاف  
ان يأتى منه شرو قال ابن  
الكلبى الغوير ماء لكلب  
معروف وهذا المثل تكلمت  
به الزبانه لما تنكب قصير  
للحمى بالاجال الطريق  
البهج واخذ على الغوير  
٦ لحنته بالفتح الحن لحننا  
اذا قلت له قولايهم عنك  
ويخفى على غيره

٧ اى عن الكلام صدره  
\* اكثر فى اللوم ملحا  
دائما \*

٧ قوله ( لاتلحى ) لحيته  
الرجل الحاه لحيه اذ لنته  
٨ ان ان يفعل ليس فى  
موضع خبر عسى قيل لان  
الحدث نسخته  
٩ كما قال نسخته

٢ قوله ( هذا آثاما )

افعل هذا آثرا و آثرذى اثيراى اول كل شئ وفى المفصل افعله اثراى مؤثراله وقال الاصمعى افعله آثما ( ما )  
عليه وقيل افعله اثاراله على غيره وينصب على المصدر اى مفعولا له ٣ اما ان يلزم مطردا آه فبعيد نسخته

وقيل يكون فى الماضى للثبات وفى المستقبل كالأفعال تمسكا بقوله تعالى ﴿ وما كادوا  
يفعلون ﴾ ويقول ذى الرمة ﴿ اذا غير النأى المحبين لم يكذب ﴾ ٨ رسيس الهوى من حب مية  
يرح ﴿ والثالث جعل وطفق وكرب واخذوهى مثل كادوا وشك وهى مثل عسى وكاد  
فى الاستعمال ) قوله ( فالاول عسى ) ٩ اى الذى لرجاء مضمون الخبر ( قال سيديويه عسى طمع  
واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى  
الاشفاق الخوف وانما يتصرف فى عسى بل لم يأت منه الا الماضى لتضمنه معنى الحرف  
اى انشاء الطمع والرجاء كعمل والانشآت فى الاغلب من معانى الحروف والحرف  
لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت حر فعنى الانشاء عارض  
فيهما ( قال الجوهري عسى من الله ٢ واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى  
اذ لا يكونان الا فى الجهول وقوله تعالى ﴿ عسى ربه ان تطلقن ﴾ ٣ للتخويف لا للخوف  
والاشفاق كما ان اوفى كلامه تعالى للابهام والتشكيك لالشك ( قال ابو عبيدة عسى  
من الله ايجاب فجاء على احدى لغتى العرب لان عسى للرجاء واليقين ايضا وانشد لابن  
مقبل ﴿ ظنى بهم كعسى وهم بتوفية ﴾ ٤ يتنازعون جوائز الامثال ﴿ اى ظنى بهم يقين  
هذا كلامه وانا لا اعرف عسى فى غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر  
ويجوز ان يكون معنى ظنى بهم كعسى اى مع طمع ( وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به  
ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيما عسيت  
عسيما عسيت انون جمع المؤنث نحو عسين ( وزعم الزجاج ان عسى حرف لما رأى  
من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر  
بما اعتذره ابو على فى ليس كما تقدم ( قوله عسى زيدان يخرج ) المتأخرون على ان عسى  
يرفع الاسم وينصب الخبر ككان والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا  
بالمثل النادر من قول الزبانه ﴿ عسى الغوير ابؤسا ٥ ﴾ وقوله ﴿ لاتلحى ٦ انى عسيت صائما  
٧ ﴾ ونقل عن سيديويه ٨ منع كون ان يفعل خبره قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون  
خبرا عن الجنة وقوله ابؤسا وصائما لتضمن عسى معنى كان فاجرى فى الاستعمال مجراه  
وعذر من جعله خبرا ان يقدر مضافا الى الاسم نحو عسى حال زيدان يخرج اوفى  
الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج ( ٩ قال ابو على فى القصرات عسى زيد ان يقوم  
اى عسى زيد ذاقسام وفى هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا  
فى الاسم ولا فى الخبر ( وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الامع  
بعض الكلم كزيادة ما فى قولهم افعل ٢ هذا آثر آما ٣ ولزومه مطردا فى موضع معين  
مع اى كلمة كانت بعيد ( وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم  
كون الحدث خبرا عن الجنة وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيدان يخرج اى الخروج  
ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى



ما احسن زيدا شئ جعله حسنا ثم تغير عنه بافادته انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال الاول ٤ كالفعل المتعدى وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل ( وقال الكوفيون ان ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى ﴿ لا ينهيكم الله عن الذين لم يقاتلوكم ﴾ الى قوله ﴿ ان تبروهم ﴾ اي لا ينهيكم الله عن ان تبروهم ٥ والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو يازيدون عسى ان تقوموا قد جاء بما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فعنى عسى زيد ان يقوم اي يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجالا ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس كما مر في ضمير الشأن واما عسيت صائما وعسى الغويرا بؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان ( وقال بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابوسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل ٢ مع كونها جرفا مصدريا بالقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوعه وان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا ٣ من مذهب سيوييه في المفعول معه ومثله ما قدر الكسائي في البيت الا ان يكون الفرقدان الا ان القرينة ههنا دلل كما ذكرنا ( فعلى مذهب الكوفيين اذا حذف ان في الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي ٤ لان تراه ( قوله وعسى ان يخرج زيد \* اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيدان يخرج خبر عسى جازان يقول في عسى ان يخرج زيدانه خبر ايضا وهو من باب التنازع فيقول في التثنية على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرج الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فيقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى ﴿ عسى ان يعثك ربك مقاما محمودا ﴾ لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك لم يجز اعمال الاول اعنى عسى لتكون ربك وهو اجنبى اذن فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى ﴿ عسى ان تکرهوا شيئا ﴾ يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعلم الثاني وان يكون ان تکرهوا فاعل عسى كما في قوله تعالى ﴿ عسى ان يكونوا خيرا منهم ﴾ وعسى ان يكن خيرا منهم \* واما نحو الزيدان عسى ان يقوموا والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولوا واحدا ( ولا يضير في عسى ضمير الشأن لانه ليس من نواسخ المبتدأ كما كان كاد منها وقوله تعالى ( كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾ في كاد ضمير الشأن ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعلم الاول ولواعلم الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل في مثله كما مر واما على قرأة من قرأ كاد تزيغ بالثناء فليس من باب التنازع والاوجب تأنيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث بل هو على اضممار الشأن في كاد ( وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع فتعمل ابهامت ويحتمل اضممار

٤ بمعنى الفعل المتعدى  
في الاصل وفي الثاني بمعنى  
اللازم  
٥ ولا ارى هذا وجهها  
بعيدا

٢ مع انها حرف مصدرى  
٣ في المفعول معه عند  
سيوييه وذلك كما قدر  
٤ خير من ان تراه



٦ واما عند الكوفيين فعلى  
اضمار ان كذا كرنا ويتعين  
نسخه

٧ ويقال اسناده الى سبب  
الفاعل نحو كاد زيد يخرج  
غلامه وعسى زيد ان يقوم  
اخوه الا ان يكون المسند  
الى سببه بمعنى الفعل المسند  
الى ضميره نحو كاد زيد يخرج  
نفسه فهو بمعنى كاد زيد  
يموت نسخه

٢ جمع غلة وهى والغل  
حرارة العطش  
٣ جمع جايحة وهى الشدة  
التي تحتاج المال اى يذهب  
به من شدة او آفة

٣ من العداء بالكسر والمد  
الموالة بين الصيدان  
يصرع احدهما على اثر  
الآخر فى طلق واحد  
والمراد بالهاديات فى قول  
امرأ القيس \* كان دماء  
الهاديات بنخره \* اوائل  
الوحش

٤ فظاهر نسخه  
٥ قال فى القواعد وذلك  
لان معناها الاشراف  
على الفعل وان يقيد بعده

الشان فى كاد ومثله ليس خلق الله وليس بمشهور اضمار الشان من افعال المقاربة  
الا فى كاد ومن الافعال الناقضة الا فى كان وليس ( ولا يتقدم ان مع الفعل على عسى  
اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى لكونه غير متصرف واما عند من قال هو  
بدل فلا تمناع تقدمه على المبدل منه ( وقد يحذف الخبر فى هذا الباب ان علم نحو \*  
هممت ولم افعل وكدت ولتبنى \* تركت على عثمان تبكى حلاله \* اى كدت  
افعل وكذا تقول كم عسى زيد انا قيل لك عسى زيد ان يقوم اى كم عسى زيد ان  
يقوم ولا يخالو المرفوع فى هذا الباب غالبا من اختصاص فلا يقال كاد رجل يقوم  
ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا ( قوله وقد يحذف ان ) كقوله \* عسى الكرب  
الذى امسيت فيه \* يكون وراءه فرج قريب \* وهو قليل وذلك لشبهه عسى بكاد  
٦ عند من قال هو خبر وقدم ان ذلك عند الكوفيين بتقدير ان يتعين فى اخبار  
جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمها ٧ فلا تقول  
كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم  
نحو كاد زيد يخرج نفسه هو بمعنى كاد زيد يموت ( وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا  
بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضى فقط ومعناها صار  
حرىا وحرى اى جديرا وصار خليقا واصلها حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم  
فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح  
الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلائشى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى  
ان يفعلن واذا قلت هو حرى على فعل او حرك بكسر الراء كم ان يكون نبيت وجعت  
وانثت ويقال ايضا بالحرى ان يكون كذا وقيدق بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق  
ان يفعل زيدا كما قلنا فى عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر \* عسى طيبى من طيبى \* بعده  
سئطقى غلات ٢ التكللى والجوامح ٣ \* السين فيه عند المتأخرين قائمة مقام ان لكونها  
للاستقبال ( والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي  
بعده كفى قوله تعالى ﴿ ثم بدالهم من بعد ما رأوا الايات ليسبحنه ﴾ اى يتوقع اطفاء  
غلات الكللى ( قوله والثانى كاد ) اى ما وضع لدنو حصول الخبر كاد وهو من كدت  
تكاد كيدا ومكادة كهبت تهاب ( وحكى الاصمعى كودا بالواو فيكون كخفت تخاف  
خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد فى اصل الوضع قرب ولا يستعمل  
على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك فى الاصل اسرع ويستعمل  
على الاصل فيقال اوشك فلان فى السير ومن مرادفات كاد واوشك اولى وكرب  
وهلهل وكرب فى الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اى دنت للغروب واما اولى  
فمعناه الاصلى قارب قال \* فعادى ٣ بين هاديتين منها \* واولى ان يزيد على ثلاث \*  
اى قارب وكاد لا يستعمل الامعان ٤ واظهار كونها مفعولا لاولى ( ويجب تجريد  
خبرها هل من ان واما كاد وكرب واوشك فيستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد  
٥ مع كاد وكربا كثر واعرف واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجراى كادا وكرب

( من ان يقوم )



٦ بمعنى كاد ويستعمل نسخته  
 ٧ اي على ان يجعل في  
 موضع خبرها او في موضع  
 اسمها نسخته  
 ٨ ولاجراء كاد في الاستعمال  
 مجرى كان نسخته  
 ٩ \* فابت الى فهم وما كدت  
 آياوكم مثلها فارتها وهي  
 تصفر \* وهو لتأبط شراو  
 هو ثابت بن جابر بن سفيان  
 اوله \* اذ المرء لم يحتل وقد  
 جد جده \* اضاع وقاسي  
 امره وهو مدبر \* ولكن  
 اخوا الحرم الذي ليس نازلا \*  
 به الخطب الا وهو للقصد  
 مبصر \*  
 ٢ قوله (هلهل) يقال هلهلت  
 ادركه اي كدت ادركه  
 ٣ قوله ( و صرصر )  
 صرصر الجندب صريرا  
 وصرصر الاخطب  
 ٤ صرصرة  
 ٤ الشقراق وقيل الصرد  
 ٥ استعمالها يقال هلهلت  
 نسخته  
 ٦ على انه كان مشتغلا به  
 نسخته  
 ٧ المذكوران اعنى نسخته  
 ٨ مقترنا بان بل يكون  
 مضارعا مجردا منها نسخته  
 ٩ اي يدرس صدره \* رسم  
 عفا من بعد ما قد انمى \*  
 ٩ قوله ( ان يمصحا ) مصح  
 الشيء مصوحا اي ذهب  
 وانقطع

من ان يقوم واوشك في ان يقوم و ثم حذف حرف الجر على القياس و اوجبوا ههنا  
 حذفها لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة كما مر وقد يقع بعد اوشك ان مع  
 الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اي اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع  
 ف اوشك ٦ لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اي مجرد الخبر من ان ويستعمل  
 استعمال عسى على الوجهين ٧ المعلومين و اذا حذف ان من اخبار هذه الافعال الثلاثة  
 فاما ان يقدر مع الحذف كافي تسمع بالمعدي واما ان يحذف رأسا بلا تقدير لها لاستعمال  
 كاد و كرب و اوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ٨ ولاستعمال كاد  
 مثل كان جاء في الضرورة \* ٩ وما كدت آيا \* ولهذا اضمر ضمير الشأن فيه في نحو  
 \* كاد يزيغ قلوب فريق \* واستعمل ايضا الافعال التي للشروع في الفعل استعمال  
 كان وهي طفق واخذ وانشاء و اقبل وقرّب و هبّ و علق وجعل وكانت بذلك اولى  
 من كاد و اخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون ك اخبار كان بخلاف خبر كاد وكان  
 اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى  
 \* وجعل الظلمات والنور \* اي اوجد و كذا انشأ الفعل و اقبل على الفعل و قرّب  
 الفعل و هب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره اي نشط فيه فاستعملت استعمال كان  
 لتضمينها معناه ٢ و اما هلل فانما الزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق  
 لان المبالغة في القرب فيه اكثر و مثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزول ٣ و صرصر  
 فكانه للمبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان ٥ نحو  
 هلهلت اقوم ( و لكون افعال المقاربة اي كاد و مراد فاته و افعال الشروع اي طفق  
 و مراد فاته فروعا لكان و محمولة عليها لم تقدم اخبارها عليها كما كان تقدم خبر كان  
 عليه ) و انما الزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم  
 و الماضي و المضارع المقترن بان لان المضارع المجرد من علامات الاستقبال ظاهر  
 في الحال كما مضى في بابيه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك  
 اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت و من  
 حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد  
 وقت الزوال قام دل على انه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت و اذا قلت كان زيد وقت  
 الزوال يقوم دل ٦ على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما جلت هذه  
 الافعال على كان و قصد المعنيان ٧ اي حدوث مصدر خبرها و كون فاعلها مشتغلا به  
 و جب ان لا يكون اسما و لا ماضيا و لا مضارعا ٨ بان ( و انما غلب في افعال المقاربة اعنى  
 كاد و مراد فاته كون اخبارها كذلك و يجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذي  
 فيها كانها للاشتغال و الشروع ايضا فهي ليست متضمنة لعنى كان مثل افعال الشروع  
 بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله \* قد كاد  
 من طول البلى ان يمصحا ٩ \* و لم يجوز ذلك في خبر فعل الاشتغال ( و اما التزامهم في خبر  
 عسى كونه مضارعا بان و منهم من ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام و كذا منعوا



من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة والاطمع والاشفاق  
مختصان بالمستقبل فهو اليق بعسى من المصدر ومن ثمه قد يحمل لعل وان كانت من اخوات  
ان عليه نحو لعلك ان تقوم ( قوله واذا دخل النفي على كاد الى آخره ) قال بعضهم في كاد  
ان نفيه اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيًا فان ارادوا به انك اذا  
قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اى القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف  
يكون اثبات الشئ نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلاريب وان ارادوا  
ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل  
لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت اخذا في الفعل لا قريبا  
منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اى القرب في  
ما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون فهو من الفحش غلط وكيف يكون نفي الشئ اثباته  
وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو الفحش لان  
نفي القرب من الفعل ابغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان ما قربت من المضرب  
اكّد في نفي المضرب من ما ضربت بل قديحي مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على  
ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت  
مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لالفظ كاد ولا تنافي بين  
انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت الشئ وانتفائه  
في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيد الثبوت مضمون خبره بل ٢ المفيد لثبوته تلك  
القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله  
تعالى ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ اى ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه  
اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم ﴿ اتخذنا هزوا ﴾ ادع لنا ربك  
بين لنا ماهى \* ادع لنا ربك بين لنا مالونها \* ادع لنا ربك بين لنا ماهى \* وهذا  
التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك مات زيد  
وما كاد يسافر قلنا بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله  
تعالى ﴿ لم يكديريها ﴾ وقوله \* اذا غير النائي البيت \* اذ ليس في هذه المواضع ما يدل  
على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هى الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات  
( فقال بعضهم انه للاثبات فى الماضى كان كقوله تعالى ( وما كادوا يفعلون )  
او فى المستقبل ( واستدل على كونه فى المستقبل ايضا للاثبات بتخطئة الشعراء ذا الرمة  
فى قوله \* اذا غير النائي ٣ البيت \* وقولهم نراه ٤ قد برح حتى ادى ذلك الى ان غير  
ذو الرمة لم يكدا الى لم اجد ولم يكدا مستقبلا لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات  
لم يخطئوه ( والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى ( وما كادوا يفعلون ) ان اثبات  
الفعل مفهوم من القرينة اى قوله تعالى ( فذبحوها ) لامن كادوا كما تقدم ولهذا لم يفد  
الاثبات فى قولنا مات زيد وما كاد يسافر لما لم تكن قرينة ( واما الجواب عن تخطئة  
الشعراء فبان تخطئهم ونصوب ذا الرمة فى بديته بناء على الدليل المذكور اى ان

٢ تلك القرينة هى المفيدة  
لثبوته نعمه

٣ تمامه \* المحبين لم يكدا  
رئيس الهوى من حب مية  
يرح \* الرئيس حديث  
النفس وفى نسخة الهجر  
٤ قوله ( قد برح ) برح  
مكانه اى زال عنه



- ٥ ومنه اكاد اخفيها  
 ٦ واخواتها نسفه  
 ٧ من حال الحول الحمى  
 يوشك ان يقع فيه  
 ٨ فانك موشك ان لا تراها  
 \* وتعد و دون غاضرة  
 العوادي  
 ٩ قوله ( من الاكوار )  
 الكور بالضم الرحل بادآه  
 والجمع اكوار وكيران  
 ٢ ناهيك به اي حسبك كما اذا  
 تعجبت من طيب شئ قلت  
 واهاله ما طيبه  
 ٣ قوله ( ولاشل عشره )  
 يقال لمن اجاد الرمي والطعن  
 لاشل لا ولا عمى ولاشل  
 عشرة اي اصابعه العشرة  
 ٤ قوله ( ابرحت ربا ) هذا  
 الامر ابرح من هذا اي اشد  
 وقتلوهم ابرح قبل اي اعجبه  
 ويقال ما ابرحه اي ما اعجبه  
 ويقال ابرحت ربا و ابرحت  
 جارا اي اعجبت وبالغت  
 ٥ بل لانشاء طلب التعجب  
 ٦ ولا يطلق التعجب عليه  
 تعالى نسفه  
 ٧ هذا المعنى نسفه

نفي القرب من الفعل لا يكون اثباته وقد خطأ الخطئين وذا الرمة في رويته من قال حين سمع تلك الحكاية اصابت بدبته واخطأت رويته (وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة قوله تعالى ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ الآية ونفي المضارع نفي لقوله ﴿ لم يكدير بها ﴾ ﴿ وقول ذي الرمة لم يكدير ﴾) وعند الاخفش يجوز زيادة كاده قوله (والثالث) اي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق ٦ واحوالها يقال طفق يطقق طفقا كطرف يفرق فرقا (وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطقق بجلس يجلس ويستعمل مضارع كاد واوشك ٧ خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب وندر اسم فاعل اوشك ٨ (قوله وهي مثل كاد في الاستعمال) وقد يجي خبر جعل جملة اسمية قال \* وقد جعلت قلوب بني سهيل \* ٩ من الاكوار مرتعها قريب \* وقد يجي شريطة مصدرة باذا نحو قولك جعل زيد اذا كلمته تغضب على ان الجزاء مضارع قال \* وقد جعلت اذا ماقت يفتلني \* ثوبي فانهم نهض الشارب الثمل \* قوله ( فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهو صيغتان ما فعله وافعل به وهي خير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن يزيد ولا يبينان الا بما يبنى منه افعال التفضيل و يتوصل في المتعجب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتدأ نكرة عند سبويه ما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سبويه فلا ضمير في افعال مفعول عند الاخفش والباء للتعدية اوزائدة فقيه ضمير) قوله (ما وضع لانشاء التعجب) اي فعل وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو ناهيك به ٢ والله دره وواهاله وبالك رجلا وكاليوم رجلا وويله رجلا بلا ينتقض بنحو قائله الله من شاعر ٣ ولاشل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ٤ ابرحت ربا الا ان يقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء ٥ \* واعلم ان التعجب ٦ افعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شئ ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة ما فاعل او افعال به دالا على ٧ المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب (قوله وهي غير متصرفة) لمشابهتها بالانشاء للحروف وهي غير متصرفة وايضا كل لفظ منها صار علما لمعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلماذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال (قوله ولا يبينان الا بما يبنى منه افعال التفضيل) قدمضي ذلك في باب افعال التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا بما وقع في الماضي واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا بما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل



بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما فعل (قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما ضرب وما قتل ليدل بذلك على ان التعجب منه صار كالقرينة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعال التفضيل فكان اصل ما ضربك لزيد وما قتلك له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لالذاته فلهذا لا يتعديان الى المفعول الذي كان الفعلي الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رأيت (ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول لما مر في افعال التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئها للمفعول بكونه مأخوذ من فعل المضموم العين كذا كرنا وهو لازم وربما بنى من المبني للمفعول اذا من التباسه بالفاعل نحو ما اجتهه وما اشهره وما مقته الى وما عجبته الى وما اشهاه الى فيتعدى كذا كرنا في افعال التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالي او بعد نحو احظي عندي وذلك اذا تضمن معنى الحب والبغض (قال سيوييه جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه وعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل واشهاه من شهو كما يقال رموت ٢ اليديه وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة بالمصدرية القائمة مقام التعجب منه بعدما اشددوا واشددوا ونحوهما نحو ما اشد ما ضربوا واشددوا بما سجن (ويبنى ايضا من باب افعال ٣ قياسا عند سيوييه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للعروف ٤ وما ابغضني له) والاخفش والبرد جوزا بناء من جميع الثلاثي المزيدي فيه كامر في افعال التفضيل وربما بنى من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلهما وكذا يقال ٥ ما آله وما فرسه وان لم يستعمل منهما الفعل كامر ويستعمل منهما الفاعل نحو آبل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما آله ٣ وندر ما خيره وما شره بحذف الهزرة بخلاف خير وشر في التفضيل ويتعدى الى غير التعجب منه كما كان يتعدى اليه افعال التفضيل سواء (ولمشابهة افعال التعجب لا فعل التفضيل في الوزن والاصل المبني منه وشرائط بناءه وتصحيح العين في نحو ما قوله وما يبعه وتعديه بما يتعدى به افعال التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعال التعجب اسم كفعال التفضيل وقوى وهمهم تصغيرهم اياه في نحو قوله \*يا ما ميلح غز لا ناشدن لنا \* واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولو لا انفتاح افعال التعجب وانتصاب التعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر (وقد اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمنا للمعنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف كامر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبنى على الفتح لكونه اخف فامبتدا واحسن خبره اي شئ من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة (واعتذروا لنصب التعجب منه بعد افعال بكونه مشابها للمفعول لمجيئه بعد افعال المشابهة لفعل مضمر فاعله فوقعه موقع المفعول به فانصب انتصابه فهو

٨ الموضوع او المنقول اليه  
نسخه

٩ قوله ( ما اجتهه ) جن الرجل جنونا واجتهه الله فهو مجنون ولا تقل مجن وقولهم في المجنون ما اجتهه شاذ لا يقاس عليه لانه لا يقال في المضروب ما اضربه ٢ كقولهم نعمت اليديه الا انه اريد هنا المدح بالرمي خاصة

٣ قوله اي ( قياسه ) التوصل بنحو اشد وجعل ما هو بمعنى مصدر المبني للمفعول وهو الفعل المبني للمفعول المصدر بحرف المصدرية مقام التعجب منه ٤ قوله ( وما ابغضني ) له بغض بفاضة صار بغيضا وبغضه الله الى الناس فابغضوه اي مقتوه

٥ هو آبل من غيره وافر س وهو آبل وفارس ولم يستعمل منهما الفعل كامر نسخه

٢ كذا كرنا افعال التفضيل  
نسخه



نحو قوله \* ولذنا بعده يذتاب عيش \* ٣ اجب الظهر ليس له سنام \* بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعال المتعجب منه ( والجواب عن تصحيح العين في نحو ما قوله وما ابعده واقول به وايبع به ان الاعلال نوع تصرف و فعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يحز الادغام في نحو اشدده في التعجب كما جاز في غيره واما التصغير فع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند الكسائي فانه يدعى اطراده ويقيس عليه افعال في جواز التصغير انما جاز ذلك لانه بعدم التصرف فيه شابه افعال الاسمي كبيض واقول منك ( قوله ويتوصل في الممتنع ) يعني بالممتنع مالا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان او العيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره اولم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما ٥ واما ما لزم النفي كما نبس ٦ او مصوفا للفعول او ادا ما لمصدر مشهور فلا يمكن التوصل بمصادرهما الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا ٧ مصدر منفي نحو نبس او مصوغا للفعول نحو جن وكذا لا مصدر لنم وبئس ويذرع ويدع حتى يوقع شيئا منها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقبله استغناء بما اكثر قائلته ( قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ) كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم يريد انك لاتقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا يزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعلوم وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته فما احسن امس زيدا على ان يتعلق امس بليقت وكذا ان يتعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في علم التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنعه الاخفش والبرد واجازه الفراء والجرمي وابوعلي والمازني نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم زيد ( واجاز ابن كيسان توسط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه زيد او يفصل بكان وحدها بين ما و افعال ٢ وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان ( وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضميره واحسن زيدا ٣ خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعال وقائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز السمع فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان ( قوله وما ابتداء ) اي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيديويه والاخفش في احد قوله وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يحهل سيبه فالتكثير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لاعتراه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء

٣ الجب القطع وبعير اجب  
بين الجب اي مقطوع السنام  
وذتاب كل شيء بالكسر  
عقبه

٥ ما كان لازما للنفي كما في نبس  
نسخه

٦ قوله (نبس) مانبس بكلمة  
اي ماتكم ومانبس ايضا  
مثله

٧ مصادر لها منفية  
او مصوغة ولا مصدر لغير  
المتصرف كنم نسخه

٢ عند الاكثرين نسخه  
٣ خبرها وفيما قال بعد لانه  
ليس كان على صيغة التعجب  
وقائدة دخول كان في التعجب  
في نحو ما كان



التعجب وانحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شئ يستحيل كونه بجعل  
 جاعل نحو ما قدر الله وما اعلمه وذلك لانه ٤ اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب  
 من الشئ سواء كان مجعولا وله سبب اولا فهمة افعال لتعدية ما كان لازما بالاصالة نحو  
 ما احسنه او لتعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو  
 فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا ٤ فيما اضرب زيدا العمرو فما مبتدا فاعل خبره  
 وفيه ضمير راجع الى ما هو فاعله والمنصوب بعده مفعوله ( وقال الاخفش في القول  
 الاخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا موجود  
 وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى  
 الابهام ٥ اللايق في التعجب كما كان في تقدير سيويه ومذهب سيويه ضعيف من وجه  
 وهو ان استعمال مانكرة غير موصوفة نادر نحو ﴿ فعماهى ﴾ على قول ولم تسع مع  
 ذلك مبتدأة ( وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوى من  
 حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد استفاد من الاستفهام معنى التعجب  
 نحو قوله تعالى ﴿ وما ادريك ما يوم الدين ﴾ واتدرى من هو والله دره اى رجل كان قال  
 ﴿ والله عينا ٦ خبر ايماء فتي ٧ قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من معنى الاستفهام  
 الى التعجب فالنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت ( واما احسن زيد فعند سيويه افعال صورته  
 امر ومعناه الماضى من افعال اى صار ذافعل كالحلم اى صار ذالحم والباء بعده زائدة في الفاعل  
 لازمة وقد تحذف ان كان التعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول على  
 ما هو القياس وضعف قوله ٨ بان الامر بمعنى الماضى مما لم يهدى بل جاء الماضى بمعنى  
 الامر نحو اتقى امرؤ ربه ٩ وبان افعال صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحذف زيد ٢ واشحم  
 زيد وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرود زيادتها في المفعول ( فقال الفراء وتبعه  
 الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله  
 حسنا كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفة بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن  
 ان يكون في شخص كما قال ﴿ وقد وجدت مكان القول ذاسعة ﴾ فان وجدت لسانا قائلا  
 فقل ﴿ وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيويه ٢ وايضا همزة الجعل اكثر  
 من همزة صار ذا كذا وان لم يكن شبيهاً منهما قياسا مطردا ( وانما لم يصرف على هذا  
 القول افعال وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا احسنوا احسنى  
 احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف ٣ وسهل ذلك انحاء معنى الامر  
 فيه كما انحى في ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعال به كعنى ما افعله وهو محض انشاء  
 ان تعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار ثنية المخاطب وجمعه  
 وتأنيته فهمة ٤ افعال على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول وهو  
 كثير كما يجئ في حروف الجر ( واجاز الزجاج ان تكون الهمزة للصيرورة فيكون  
 الباء لتعدية اى اجعله ذاحسن والاو لى لقله همزة الصيرورة ( ثم ان الزجاج اعتذر  
 لبقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اى يا احسن

٤ انحى اصل المعنى الذى  
 هو الجعل في فعل التعجب  
 واقتصر منه على ثمرته وهى  
 التعجب منه مطلقا سواء كان  
 مجعولا نسخة ٤ نحو نسخة  
 ٥ الذى يليق بالتعجب  
 نسخة

٦ قوله ( حبر ايماء ) الحبر  
 بالفتح القصير وهو ههنا  
 علم شخص

٧ قالوا وهو تضعيف  
 نسخة

٨ من جهة ان نسخة  
 ٩ ونحوه ومن جهة ان افعال  
 بمعنى صار نسخة

١٠ وان مر به ومن جهة ان زيادة  
 الباء في الفاعل قليلة ٢ ولم  
 يتصرف هذا الفعل وان  
 خوطب به مثنى آه نسخة  
 ٣ ولان معنى الامر انحى  
 فيه نسخة

٤ احسن التعدية نسخة



احسن يزيد وفيه تكلف وسماجة من حيث المعنى وايضا نحن نقول احسن يزيد يا عمرو ولا يخاطب شيثان في حالة واحدة الا ان نقول ان معنى خطاب الحسن قد انجس (ويجب كون التعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا ٦ حاله كذا جاز واذا علم التعجب منه جاز حذفه نحو قلت زيدا وما احسن قال تعالى ﴿ اسمع بهم وابعص ﴾ ٧ فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا ( واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه بملازمة الجر وبكون الفعل قبله في صورة ٨ ما فاعله مضمرا والجار والمجرور بعده مفعوله اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما في ما جاءني من رجل وكفي بزيدا لم يحذفه ( ولا يؤتى لفعل التعجب ولا لافعل التفضيل بمفعول مطلق خلا لئن اجاز ذلك لانها لجودها صارت كنم وبئس مما مصدر له ( ولا يجوز العطف على المضمرا المستتر في ما احسن زيدا ولا في احسن يزيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذي او باللام لانه انجس عنه معنى الفاعلية كما قدمنا بل معناه الان اي احسن حسن زيد فلو جئ بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد انجاسه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله فلانما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف ﴿ قوله ( افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فنما نعم وبئس وشرطها ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا ميمزا بنكرة منصوبة او بما مثل ﴿ فنعما هي ﴿ وبعده ذلك المخصوص وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل ﴿ بئس مثل القوم الذين ﴿ وشبهه متأول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل ﴿ نعم العبد ﴿ وفعم الماهدون ﴿ وساء مثل بئس ومنها حيد او فاعله ذا ولا يتغير ٩ وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصص نعم ويجوز ان ياتي قبل المخصص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه ( قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم) هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان انكم الخبرية متضمن للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشيء المدح وتحذره بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بلي تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان اخبارا صرفا عن جودته خارجا لدخله التصديق والتكذيب فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبه في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء لانشاء ومع هذا كله فلي فيه نظر اذ يطرده ذلك في جميع الاخبار لانك ٢ اذا قلت زيدا افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا لم يمكن ان تكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل اتكذبت انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيدا قائم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت اولم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ

٦ اثناء في موضع كذا نسخته  
٧ تحذف بهم عند الفراء جاز  
لانه مفعول نسخته ٨ طلب  
المفعول نسخته ٩ بتغير نسخته  
٢ قوله ( اذا قلت زيدا افضل  
من عمرو فلا ريب في كونه خبرا  
ولا يمكن ان تكذب في التفضيل  
ويقال انك لم تفضل آه ) لا  
يخفى عليك ان التفضيل ههنا  
ليس بمعنى جعلك اياه افضل  
بل بمعنى الاخبار عن كونه  
افضل ثم الاخبار الذي هو  
فعل المتكلم ليس مدلوله  
اصليا للكلام الخبري ولا  
مقصودا منه بل مدلوله  
الاصلي المقصود منه هو  
الحكم بالنسبة بين طرفيه وذلك  
محمّل للصدق والكذب  
كقولك زيدا قائم فلا يكون  
انشاء اصلا واما صيغة التعجب  
فالمقصود منها التعجب واحدا  
وذلك مما لا يتطرق اليه صدق  
ولا كذب واما كون التعجب  
منه كحسن زيد مثلا حاصلا  
في الواقع فهو لازم عرفي للمعنى  
المقصود وليس مقصودا من  
الصيغة فلا يلزم كونها خبرا  
وكذا الحال في صيغة المدح  
واما نحو قولك كم رجل عندي  
فمعناه الحكم بحصول الرجال  
عنده واستكثاره لتلك  
الرجال والاول خبر والثاني  
انشاء وقس على ذلك مثل رب  
رجل عندي وح فلا اشكال



٣ الحلقى العين اربع لغات الا ان الاكثر في هذين آه نسخته ٤ بنى تميم في اتباع الفاء للعين ثم اسكنوا الثاني كما في ابل وقد استعمل على الاصل في قول طرفة نسخته ٥ اوله \* ماقلت قدم را كبها \* المبر الغالب العظيم من ابر فلان على اصحابه اذا غلبهم وعلافيهم ذكره صدر الافاضل وقال المهدي لعله يريد اذا ﴿ ٣١٢ ﴾ غلبهم آه بافعال البر وهو الاحسان

٥ ابر الله حخته اى قبل ٦  
قال الجوهرى وان ادخلت  
على نعم ماقلت نعماء يعظكم به  
يجمع بين الساكنين وان  
شئت حركت العين بالكسر  
وان شئت قمت النون مع  
كسر العين

٧ اى كل الانسان نسخته  
٧ قوله ولا يصح ان يقال  
يمكن ان يقال انما لم يجز نعم  
كل الرجل زيد لانه يتبادر  
منه ان افراد الرجل متعددة  
حقيقة وايها عين زيد وذلك  
محال ولذلك لم يجز ايضا  
ان يقال انت كل الرجل  
وكما جاز ان يقال انت الرجل  
كل الرجل جاز ايضا ان  
يقال نعم الرجل كل الرجل  
زيد اذ يتبادر ح من العبارة  
ان المقصود المبالغة وقوله بل  
معنى انت الرجل اذ قصدت  
المدح ان من سواك كانه بالنسبة  
اليك ليس برجل برد عليه  
ان هذا الحصر اعنى نفى  
الرجولية عن سواه لا يفهم  
الا اذا حمل الرجل على  
الجنس وادعى اتحاد زيد به  
او حمل على استغراق الجنس

الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل اوليس يحصل فكذا قوله  
ليس بنعم المولودة بيان ان النعمية اى الجودة المحكومة بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا  
في فعل التعجب وفي كم ورب (قوله فمنها نعم وبئس \* اعلم ان نعم وبئس في الاصل فعلان  
على وزن فعل بكسر العين وقد اُطرد في لغة تميم كما يجي \* في التصريف في فعل ٣ اذا كان  
فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعت او فعلا كشهد) احد بها  
فعل وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة فعل باسكان العين مع كسر  
الفاء والرابعة فعل بكسر الفاء اتباعا للعين وكذا اُطرد اتباع الفاء للعين في فعل اذا كان عينه  
حلقيا لمشكلة العين قالوا رفيف وشهيد وشعير والاكث في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء  
واسكان العين اذ اقصد بهما المدح والذم عند بنى تميم وغيرهم (قال سيديويه كان عامة العرب  
اتفقوا على لغة ٤ تميم وقد استعمل طرفة نعم على الاصل في قوله \* نعم الساعون في الامر المبره  
ومنه قوله تعالى ٦ ﴿ فنعماهى ﴾ بفتح الفاء وكسرها على القرائتين ولم يجز اسكان كسرة  
العين مع ما لقصد الادغام وقرأ يحيى ابن وثاب في الشاذ ﴿ نعم عقبي الدار بفتح الفاء  
وسكون العين ولم يأت بئس في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما  
لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب (قوله وشرطه ان يكون الفاعل  
معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها) نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذى  
اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل \* واعلم ان اللام في نحو نعم الرجل زيد ليست  
لاستغراق الجنس كاذم اليه ابو على واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام  
الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ﴿ ان الانسان لني خسر ﴾ ٧ ولا  
يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال (فان قلت بل هذا  
على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل) قلت امتناع التصريح  
في مثل هذا بنحو نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وكل قائل بنحو نعم الرجل  
يحد من نفسه انه لا يقصد ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد معنى المبالغة المذكورة الامع  
التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل معنى انت الرجل ٨ اذا  
قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل  
للاشارة الى ما في الذهن كما قال المصنف لما بينا في باب المعرفة ٩ (ودليل فعليتهما لحاق  
التاء التي لا تقلب هاء في الوقف بهما وهى انما تلحق الفعل واربعة احرف ٢ احديهما  
لات مع ان بعض الكوفيين يقول انها هى التاء يزداد في اول حين والان قال \* نولى  
قبل نأى دارى ٣ جانا \* وصلينا كما زعت تلاتنا \* وقال \* العاطفون تحين مامن

وكون زيد عين الجميع وكل واحد منهما مناف لما تقدم منه فتأمل ٨ في المدح اى ان من نسخته ٩ ان هذا كلام (عاطف)  
لا طائل تحته نسخته ٢ وهى لات وثمت وربت ولعلت كما مضى في باب المذكر والمؤنث وتدل على فعليتهما نسخته  
قوله (جانا) الجمانه حب يعمل من الفضة وجمعها جان



عاطف \* والمطمعون زمان مامن مطعم \* كما مر في قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقان ثم ورب والاكثر انها لا تلحقهما الا اذا وليهما المؤنث ايذانا به من الاول الامر وذلك اذا عطفت بتم قصة على قصة قال \* فضيت ثمت قلت لا يعنيني \* ولا تقول جاءني زيد ثمت عرو وقد جوزه ابن الانباري ولا ادري ما صحته قال \* ما وى يار بماغارة \* وشعواء كالذعة بمايسم \* وقد جاء \* يا صاحب ربت انسان حسن \* يسأل عنى اليوم او يسأل عن \* ويجوز ان يكون اراد بالانسان مؤنثا والرابعة التي تلحق اهل نحو لعلت هند قائمة ( ودليل فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نحو نهار جلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا جواز استعمال جميع باب فعل مع فعليته استعمال نعم وبئس يقوى فعليتهما ايضا ثم تقول انهما بعد ذلك وهو كونهما فعليين مستقلين بفاعلهما كلاما صار مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها ككافي قوله \* والمؤمن العائذات الطير يسميها \* وجر دق طيفة فصار معنى نعم الرجل رجل في غايه الجودة فكأنه كان نعم الرجل رجل نعم اي جيد فصارا معا جزء جملة بعدما كاتا جملة مستقلة ولهذا نظائر نحو قوله تعالى \* سواء عليهم اذ نذرتهم ام لم تنذرهم \* وظننت زيدا قائما على ما مر في باب ظننت ونحو \* يوم يجمع الله الرسل \* فان الجمل في هذه الصور منسجمة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاول مبتدأ على ما قيل وكون مضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علمافهى محكية مطلقا وان لم تكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ( ثم بداهم من بعد ما رأوا الايات ليس يجنسه ) اي بداهم سبحانه اياه وان كانت اسمية اعراب الجزآن بما استحقه مضمونهما ٦ ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعر ب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا ككافي باب كان اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز ايضا حكايتهما اذ الفعل لا يبدله من مرفوع به ( وحكى الجزآن ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جر اسم واحد الاسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جر اولهما لم يمكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في نصب الثاني مناسباً ٨ للرفع تشبيها بالفعل واما الجمل التي هي خبر المبتدأ او ما وصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولى ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ( ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتهما لكونها فعلية كافي ( سواء عليهم اذ نذرتهم ) لكن ليس كونها بمعنى المفرد كافي سائر الجمل المذكورة اعنى بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كاذ كرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذى هو المخصوص كما يجيى فكان القياس ان يقال نعم رجل زيد ونعم رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل

٤ غارة شعواء اي فاشية متفرقة

٥ منطلقا وكان زيد منطلقا  
نسخه

٦ فنصب الجزآن ظ

٧ يمكن جرهما لان اسما  
واحد لا يجز الاسما نسخه  
٨ بعد الرفع تشبيها بالمفعول  
نسخه



٢ لامعنى تحتة نسخته

٣ نكرة فى المعنى نسخته

٤ كالعائذات الطير وجرى

نسخته

٥ تؤيد وتدعو اليه

وذلك ان المخصوص

مرتفع نسخته

٦ فاذن كان مبتدأ فلو كان

خبره ذلك المقدم مع بقاءه

على جليته نسخته

٧ ولاعائد نسخته

٨ ايضا نسخته

٩ تؤيد وتؤكد نسخته

٢ على انهما مناديان

نسخته

جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معر فباللام تعريفالفظيا ٢ كفى اشتر اللحم او ضميرامفسرا  
بما بعده وهو ايضا منكر فى المعنى كما مر فى باب المعرفة لداع لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا تاخير  
هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذله فى النفوس وقع فاوردوا الفاعل  
فى صورة المعرفة ٣ وان كان نكرة فى الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم فى الظاهر  
مصوغا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكور من الاشخاص او ذمه لافائدة فيه فبنوا امر  
المدح والذم من اول الامر على وجه يصح فى الظاهر والجملة الفعلية كاذ كرنا فى تقدير مفرد وهو  
الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم  
جيد فكأنه صفة مشبهة ومجوز ذلك كون جميع الافعال فى المعنى صفات لفاعلهما فصار نعم الرجل  
٤ بجرى قطيفة ( ولا يقال ان ما ذكرته قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول تدعو اليه  
وذلك لانه تقر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر اذ لو كان  
خبر مبتدأ مقدر لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو  
كنت نعم الرجل ونعم السيد ان وجدت ما ٦ فاذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر  
باقيا على جليته لوجب ان يكون فيها عائذ اليه ٧ ( والاعتذار بكون ذى اللام جنسا مستغرقا  
وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم  
المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمير للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة  
من الاستغراق لكونها فى حيز الايجاب ( والاعتذار بكون ذى اللام قائما مقام الضمير على ما قاله  
المصنف لا يتم اذ لو كان فى مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج  
الى التمييز فى نحو زيد نعم رجلا وكذا فى نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كفى قولك  
ابوه قائم زيد ( وليس ٨ اذن اعتذار الاندلسى بكون اللام للتعريف الذهنى المطابق لكل فرد  
فيكون اذن كالضمير الراجع بشئ اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان  
لم يكن فيه لام يشار بها الى ما فى الذهن على زعمهم وقد مر فى باب المعرفة ان التعريف الذهنى  
لامعنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة فى تقدير المفرد على الوجه  
المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ( و يؤيد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على  
نعم وبئس مطردا كقول الاعرابى لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ماهى  
بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بأس العير وليس زيد  
بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله  
\* والله ما ليلى بنام صاحبه \* اى بمقول فيه ذلك لان ذلك فى نعم وبئس مطرد كثير  
بخلاف بنام صاحبه ( وحكى قطرب نعم الرجل على وزن شديد وكريم فهذه الحكاية ان  
صحت ٩ تؤكد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطردا من نحو يانم المولى  
ويانم النصير ويابئس الرجل ٢ على انه منادى ( وايضا يجوز دخول لام الابتداء ولام  
القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل والله لنعم الرجل انت مع انهما لا تدخلان

( الماضى )



٢ قوله ( من سحيل )  
السحيل من الحبل ما يفتل  
فتلا واحدا كما يفتل الخياط  
سلكه والمبرم ان يجمع  
بين نسجتين فيفتلان حبلا  
واحدا والسحيل من  
الثياب ما كان غزله طاقا  
واحدا

٣ والمبرم المقتول الغزل  
طاقين والمتأم ما كان سداءه  
ولحمته طاقين طاقين ليس  
بمبرم ولا سحيل

٣ هذا يروى ابو نصر  
عن عمه الاصمعي وفي  
الاساس ومن المجاز امر  
سحيل و مبرم وانشد  
البيت واراد ضعيف وقوى  
٤ معرفة بلام زائدة نحو زيد  
نعم الرجل نسخته  
٥ شيخ نسخته  
٦ فاروى وان كان قليلا من  
من قولهم نسخته

٧ والضمير كمارأيت  
تصرف فيه نسخته  
٨ شرح كتابه نسخته

الماضي من دون قد ( وهذه الاشياء هي التي غرت الفراء حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كانا  
كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الابتكاف ولا جل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين  
جزئتها لا نظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل ( فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيدان  
زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتاج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر  
في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد  
الابهام كما في قوله \* على كل حال ٢ من سحيل ومبرم \* وقد تقدم المخصوص على نعم وبئس نحو  
زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل ٤ بلام زائدة كرايت او مضمرا مفسرا  
بما بعده كقول الاخطل \* ابو موسى فجدك نعم جدا \* ٥ وشيخ الحلي خالك نعم خالا \* وانما  
الزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تأخره ويدخله مقدما  
نواصح المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله جدك نعم جدا لا يرجع  
الى المبتدأ والالم يحتاج الى التفسير بل هو ضمير بل المذكور مفسر بما بعده ٦ فالذي روى  
وان كان كالشاذ لقلته في نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونعموا قوما وليس الضمير ان  
اي هم والواو براجعين الى الموصوف والالم يفسرا ( قوله مضمرا ميمزا بنكرة منصوبة  
\* اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لاثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا  
بين اصل المصيرين لعلتين احدهما عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعموا رجلا ونعموا رجلا  
ونعمت امرأة لان ذلك نوع تصرف ولهذا اجازوا نعم المرأة هند وبئس المرأة دعد كما  
اجازوا نعمت المرأة لكن الحلق تاء التانيث اهون من الحلق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق  
بعض الحروف ايضا كلات وئمت وربت ولعلت فلذلك اطرد نعمت المرأة ولم يطرد نعمها  
رجلين ونعموا رجلا ( والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكور اشهد ابهاما من غيره لانك  
لا تستفيد منه اذا لم تقدمه ما يعود عليه الا معنى شئ وشئ يصلح للثنى والمجموع  
والمذكر والمؤنث ولوثنيته وجعته واثنته لتخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع  
والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان او غل فيه كان اولي ( واما تمييز هذا الضمير  
فيتصرف فيه افرادا وتثنية وجمع وتانيثا نحو نعم رجلا ورجلين او رجلا او امرأة او امرأتين  
او نسوة اتفاقا منهم ايضا ( واما الضمير في ربه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية  
المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس مذهبوا اليه  
ببعيد لانه مثل قوله ويلهازوجة وبالهاقصة ويالك من ليل \* ٧ وقد تصرف في الضمير كما رأيت  
( واما تمييز هذا الضمير فذهب الجزولي وتبعه ٨ من شرح كلامه الى لزوم افراده ( والظاهر  
انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصيرين اما عند اهل الكوفة فظاهر  
لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما اهل البصرة  
فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد الثنى والمجموع



وقد صرح ابن مالك والمصنف بمطابقتها لما قصدوه هو الحق ( ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال الله تعالى ﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾ واذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذاتي جنبا وتمييزه فلجواز استغناء عنه فلذا قيل جنبا رجلا زيد و جنبا زيد رجلا ( ولا يجوز ان يجئ لهذا الضمير بالتواضع كالبديل والتأكيدي ٢ والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بتمييزه وهو المفيد للمقصود ويلزم ٣ هذا الضمير غالبان يميز وقيل في قوله تعالى ﴿ بئس مثل القوم الذين ﴾ ان التمييز محذوف اي بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجئ (وقد يجئ عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييزا لتأكيديا قال ﴿ تزود مثل زاد ابيك فينا ﴾ فتم الزاد زاد ابيك زادا ﴿ وقال تعالى ﴿ ذرعاها سبعون ذراعا ﴾ اي ذرعاها اذا المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كمجئ الحال في قم قائما وتعالى جأيا للتأكيدي ( ومنع سيويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام وتناول البيت بتزود مثل زاد ابيك زاد على ان مثل حال من مفعول تزود وهو زادا وقوله تعالى ﴿ ذرعاها ﴾ مصدر بمعنى المفعول اي منذر وعها اي طولها سبعون ذراعا ( قوله او بما مثل فنماهي) اختلف في ماهذه فقليل هي كافة هيئات نعم وبئس للدخول على الجمل كاقيل في قلمنا وطالما (قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف الا انه يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدأ والخبر في نحو فنماهي ( وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتهما في قوله تعالى ﴿ بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ﴾ ما فاعل وان يكفروا مخصوص وفي قوله تعالى ﴿ نعمما يعظكم به ﴾ المخصوص محذوف ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها في فنماهي لان هي مخصوص اي نعم الذي فعله الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعمما ( وقال سيويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فنعني فنماهي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص ويضعفه عدم مجئ ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا ما حكى سيويه انه يقال اني مما ان افعل ذلك اي من الامر ومن الشأن ان افعل ذلك ( قال وان شئت قلت اني مما فاعل بمعنى ربما فاعل كما يجئ في ٤ الحروف بل يجئ ما بمعنى شيء اما موصوفة نحو ﴿ هذا مالدى عتيد ﴾ او غير موصوفة ٥ كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو ﴿ نعمما يعظكم به ﴾ ولبئس ما شروا به انفسهم ﴿ وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله ﴿ انا ابن جلا وطلاع اثنايا ﴾ فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به وبئس الشيء شيء

٢ العطفين نسخته  
٣ التمييز لهذا الضمير غالبا  
وقالوا نسخته

٤ حروف الجر نسخته  
٥ نحو ما احسن زيدا عند  
سيويه نسخته



شروابه انفسهم مع انه قد جاء صريحاً في قوله \* نعم الفتى ٦ فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام \* اى فتى فجعت به ويجوز ان يكون تخرج في قوله تعالى \* كبرت كلمة تخرج \* صيغة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اى قولهم وفي قوله تعالى \* بثس ما اشترواه انفسهم ان يكفروا \* يجوز ان يكون على هذا القول اى ٧ كون ما معنى الشئ وقوله اشترواه انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بياناً لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف فقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم واو خبر مبتدأ محذوف والجملة بيان للمذموم (وقال الزمخشري والفارسي في احد قوله مانه مانكرة مميزة منصوبة المحل اماموصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف كما في قوله \* نعمما يعظكم به \* او مذكور كما في قوله تعالى \* بثس ما اشترواه انفسهم ان يكفروا \* او نكرة غير موصوفة كما في نحو \* فنعماهى \* وقولهم دققته دقانما (ولا يؤكده فاعل نعم الظاهر تأكيدها عنويها ٢ لانه لا يكون الاليعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا) ويجوز تأكيده لفظاً نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى \* بثس الرفد الرفود \* وقال \* ونعم الفتى المرثى انت \* خلافاً لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال ٥ ان الرفود مذموم والمرثى بدل من الفتى وليس بشئ لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تعالى \* ولعبد مؤمن \* ولا يمتنع عند ابى على والمبرد وهو الحق خلافاً لغيرهما اسناد نعم وبثس الى الذى الجنسية وكذا من وما واعنى بالجنسية ما يكون صلتهما عامة وفي نهج البلاغة \* ولنعم دار من لم يرض بهادارا \* قال \* نعم ٦ مرزاه من ضافت مذهبهم \* ونعم من هو في سرو اعلان \* ويقول نعم الذى هو عبد زيد واما ان كانت صلتهما مخصوصة نحو نعم الذى كان اليوم في الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلهما الابهام (او قد يرد فاعلهما منكر مفرداً نحو نعم رجل زيدا ومضافاً اليه كقوله \* نعم صاحب قوم لاسلح لهم ٧ \* وهو قليل) وقد روى مر بقوم نعم بهم قوما والباء في الفاعل لتشبيه نعم بفعل التعجب وهو افعال به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد تدخل هذه الباء في المخصوص كقوله عليه السلام \* نعماً بالمال الصالح للرجل الصالح \* اى نعم شيئاً المال الصالح لان المخصوص هو ٨ فى المعنى متعجب منه ههنا (وقد روى مررت بقوم نعموا قوما بالحق الضمير البارز وهو قليل كما ذكرنا) وقال ابو على انه سمع نعم عبدالله زيد وبثس عبدالله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس بمضاف الى المعرف الجنسى وينبغى ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روى شهدت صفين وبثست الصفون ٩ والاولى ان يكون هذا وان كان ايضاً خلاف الاصل مما ترك تمييز ضميره اى بثست بقعة الصفون فالصفون مخصوص لافعال ومثله قولهم فيها ونعمت اى مر حبا بهذه القضية ونعمت هى فالتمييز والمخصوص حذف

- ٦ فجعت المصيبة او جعته  
 ٧ على ان ما نسخة  
 ٢ لان التأكيده المعنوي نسخة  
 ٣ قوله (الفتى المرثى) النسبة الى امرى مرثى بفتح الراء ومنه المرثى الشاعر وكذا النسبة الى امرى القيس وان شئت امرى  
 ٤ تمامه \* اذا هم شبوالدى الحجرات نار الموقد  
 ٥ قوله تعالى الرفود مذموم اى مرفوع على الذم وقوله المرثى بدل نسخة  
 ٦ قوله رجل (نعم مرزاه) رجل مرزاه اى كريم يصيب الناس خيره  
 رزأت الرجل ارزاه رزاه اذا اصبت منه خيراً ما كان والمصدر مصدر ميمى  
 ٧ وتمامه \* وصاحب الركب عثمان ابن عفان \*  
 ٨ المتعجب منه فى المعنى نسخة  
 ٩ فى التسهيل صفون بلا الف ولام



٢ اذ هو هو تقو نعمت البلد هذه الدار قال نعمته ٣ قوله ﴿ ٣١٨ ﴾ ( عيطل العيطل طوباة العنق والشيء

٠ ما (وقديوث نعم وبئس وان كان فاعلمها مذكرا لكون المخصوص مؤنثا ٢ نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة \* او حرّة \* ٣ عيطل شيئا بجفرة \* دعائم الزور نعمت زورق البلد \* وكذا يؤنث الفعل وان كان المميز للضمير مذكر التأنيث المخصوص كقوله تعالى ﴿ ساءت مستقرا \* وحسنت مستقرا ﴾ قوله ( وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف ) قال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيويه ٤ وهذا الذي نصرناه قبل ( قوله وشرطه اي شرط المخصوص مطابقة الفاعل ) يعني ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم متأول باحد وجهين اما على حذف المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين ( وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجاهلة ولا يمتنع اعتراض نعم بذيله بين العامل ومموله لانها كالجمله الاعتراضية نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو نعم الرجل هو ( قوله وساء مثل بئس ) نحو ساء مثلا القوم \* اعلم انه يلحق نعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيدا وبالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو موت اليديه وقضو الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه معنى افعال به نحو ظرف زيدا اي اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن الالف واللام كقوله تعالى ﴿ وحسن اولئك رفيقا ﴾ ٢ تمييز لابهام اولئك وقيل حال ( ونحو قوله \* ٣ بعدما تأملى \* ما فيه زائدة وكذا في قولهم شدا انك ذاهب وان فاعل شدي ويجوز ان يكون ما فيهما كما في نعمتا و ما تأملى وان مخصوصان ( ويضم فاعل فعل المذكور كثيرا على وفق ما قبله نحو جاني الزيدان وكرما اي ما اكرههما ولم يحز ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم عر اقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى ( قوله ومنها حبذا وفاعله ذا ) اصل حب حب كظرف اي صار حبيبا فادغم كغيره والزم منع التصرف لما ذكرنا في نعم وبئس ( قوله ولا يتغير ) يعني لا يثنى ذا ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقال حب ذان ولا حب اولاء ولا حب تا لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس فالزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشيء ( وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره اي المحبوب زيد ( وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل ك بعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لاعلى حبذا وافق بئس معنى والاولى ان يقال في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم امامبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر كما قاله قوم هناك لكن لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يقدم على حبذا ( وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص

( نعم )

عريض ما بين الكاهل الى الظهر والجفرة الناقة العظيمة الجفرة وهى وسطها والدعامة خشب الخيمة ودعائم الزور منصوب على التشبيه بالمفعول والعامل بجفرة ولو لا التعريف لكان تمييزا عن النسبة على معنى محكمة معظمة هى من حيث دعائم زورها والزورق نوع من السفرو الزوراء اعلى الصدر

٣ الحرة الناقة الكريمة والعطيل من النساء والنوق والعرس الطويلة العنق والشيء امر بيضة الشيح وهو الوسط ودعائم الزور عظام الجفرة وهو كسفن الوجه ينصب دعائم اي عظيمة عظام الجفرة فزورق مذكر نسب اليه نعمت فشبه الناقة به والوجه فيها اضافته الى المؤنث وهو البلد اي المقازة ٤ وهو الذى ذكرناه قبل واخترناه نعمته

ورفيقا تمييز لان اولئك مبهم نعمته ٣ ( قوله بعد ) اوله \* قعدت له وصحبتى بين ضارج \* وبين العذيب بعدما تأملى \* اي قعدت لهذا البرق ساهرا واصحابى تزول بين هذين الموضعين انا مل من اين بدا البرق فبا بعدما بينهما



٤ لان النواسخ لا تدخل على تابع وانما يدخل على الجمل الاسمية كما مره ففضل الظاهر على المضمركا فضل عليه بجواز ترك التمييزهنا نحو حبذا زيد ووجب الايتان به اختيارا في نعم وقيل نسخه

٥ صدره \* فقلت اقبلوها عنكم بمزاجها \* والبيت للاختلاف ٦ قوله (حسن ذا ادبا) حسن الشيء وان شئت خففت الضمة فقلت حسن الشيء ويجوز ان تنقل الضمة الى الحاء قال الشاعر لم يمنع البيت فنقل الضمة الى الحاء

٧ ويسمى بها نسخه

نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك ٤ (وقال الربيعي اذا زائدة كافي ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه كقولك وبسمل ونحوهما) قوله وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز (نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جازان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمدا رسولا وحبذا رسولا محمدا ولم يجز في نعم تأخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر اي ذا وهناك عن الضمير المستكن ٥ وايضا التمييز لازم عن الضمير جاز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر على الضمير (وقيل انما لم يجز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذافيه ظاهر فاعليته وربما حذف المخصوص ههنا للقريظة كما حذف في نعم وقد يفرد حب عن ذافيه ويجوز اذن نقل ضمة عنها الى فائها كما يجوز حذفها قال ٥ \* وحب بها مقتولة حين تقتل \* بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله \* بعدما تأملى \* وانشد الجوهري \* لا يمنع الناس مني ما اردت ولا \* اعطيهم ما ارادوا ٦ حسن ذا ادبا \* ويروى ايضا \* عظم اليطن بطنك والتغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى الى المدح او التعجب وقد يجز فاعل حب بالباء مفردا عن ذا تشبيها بفاعل افعال تعجبا كما قال \* وحب بها مقتولة \* تم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين \* قوله (الحرف مادل على معنى في غيره) قدمضى شرحه في حد الاسم \* قوله (ومن ثم احتاج في جزئته الى اسم او فعل) اي ومن اجل ان معناه في غيره احتاج في كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون شيء آخر وكذا الفعل في نحو قام زيد واما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل او اسم (وقد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نحو نعم ولا وكان قد وخرجت ولما \* قوله (حروف الجر مواضع للافضاء بفعل او شبهه او معناه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فن لا ابتداء الغاية والتبيين والتبويض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والاختفص وقد كان من مطروشه متأول) الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اي لا يصال فعل والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى ﴿ وارجلكم ﴾ وتسمية بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي تضيف الافعال الى الاسماء اي توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليها والظاهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف



الجزم وبعضها حروف النصب ( و اراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر كذا كرنافى الحال نحو مررت بزيد وانامار بزيد و زيد ممرور به ومرورى بزيد حسن و زيد بعيد عن الاذى ( ويعنى بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او فى الدار لا كرامك فاللام فى لا كرامك يعدى الظرف الى اكرامك وهو فى الحقيقة معدل لفعل المقدر اولشبهه وذلك لان التقدير بزيد استقرأ ومستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جازان يقال ان الجار معدل للظرف وكذا فى يالزيد فان ياقا ثم مقام انادى ( واورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا فى الدار ابوه ولا اراه من ذلك لان فى الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كفى ﴿ هذا بعلى شيخنا ﴾ ولو صرحت بما هو معنى قلت اشير اليه فى الدار اى كاشا فى الدار فلفظ اشير يعمل النصب فى لفظى الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشئ فى الحال غير عمله فى المفعول به وكلامنا فى عمل معنى الفعل فى المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معنى فى الحال لا يحتاج الى حرف الجر ( ومن امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت منى لان معنى اين انت بعدت ( وقدمضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لامن لولا وكى ولات وقد اختلف فى لعل وسيجئ الكلام عليه ( قال المصنف فالعشرة الاولى لا تكون الاحروفا والخمسة التى تليها تكون حروفا واسماء والثلاثة البواقى تكون حروفا وافعالا ( قال ولم اعد على اسما وفعل او حرفا لاني اراعى فى العدان يكون بين الكلمتين المتخالفتين فى النوع المتماثلتين فى اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الحرفية والاسمية فى معنى العلو فلذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امر من مان يمين وكذا فى مع كونه امر اللؤث من وفى بنى وله امر من ولى بلى وكذا لم اعد الى اسما مع انه يجئ بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين ( قال و اراعى ايضا فى العدم مع التشارك فى المعنى التساوى فى اصل ٢ الوضع وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفى وله افعالا اصلها امين واو فى واو لى ( وفيما قال نظر لان على الاسمية تكتب الفواصله واو اتقا لكانها اذا اضيفت الى الضمير ينقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية وقوله ﴿ بانث تنوش الحوض نوشا من علا ٣ ﴾ علا فيه مبنى على الضم كقولهم من عل ٤ بحذف المضاف اليه ( ثم اعترض على نفسه وقال فحاشا وخلا وعدا الحرفية لا اصل لالقاتها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف فى عدم التصرف فصارت كانه لا اصل لالقاتها وهذا عذر بارد ( قوله فمن لابتداء ) كثيرا ما يجرى فى كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل فانهما يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل فى الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل ايضا يستعملان فى الزمان فقط والمراد بالغاية فى قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية ( فمن لابتداء فى غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت

٢ اللفظ نسخة

٣ تمامه \* نوشا به يقطع اجوازه الفلا \* ناشه تناوشه اى تناوله والمعنى يتناول ماء الحوض من فوق ويشرب شرابا كثيرا ويقطع بذلك الشرب فلوات فلا يحتاج الى ماء آخر ٤ قال آيته من على الدار بكسر اللام قال \* بكلمود صخر حطه السيل من على \* وآيته من علا كما فى البيت وآيته من عل بضم اللام



٥ جوز كل شئ وسطه والجمع اجواز ٦ قال تعالى لمجدد اسس على التقوى من اول يوم حق ان تقوم فيه ٧ القنة بالضم اعلى الجبل مثل القلة وجمعها قنان الحجر فصبة اليمامة ﴿ ٣٢١ ﴾ يذكر ويؤنث الحجة بالكسر السنة والجمع الحجج وروى مذجج ومذ

دهر ٨ اقوت الدار و قويت دخلت واقوين خلين ٩ من بمعنى الابتداء نسخته ٢ وذلك لان التبرئة تلازم الفراق الذي هو البعد من المتبرأ منه فصارت اصلا للممتد والخروج اصل للسير وابتداء له وان قل ٢ ويعرف من الا بتدائية بان يصح معها الى للانهاء لفظا او تقديرا نحو سرت من البصرة الى بغداد وقديماً في من لغرض الابتداء دون ان يقصد الى انتهائه مخصوص اذا كان المعنى لا يقتضى الابتداء منه نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزيد افضل من عمرو واشبا هما شرح لباب زوزني ٣ العيمة شهوة البن ٤ قوله ( من خلل السحاب ) الخلل الفرجة بين الشيتين والجمع الخلال ٥ وانتهاء رؤيتك خلل السحاب وانتهاء كون الهلال مرثياً مكان المتكلم وكذا المثال الثاني ٦ قوله ( شممت المسك ) شممت الشئ بالكسر اسمه شما وشميما وشممت بالفتح اسم لفة ٧ المفعول نسخته

من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى ﴿ من اول يوم ﴾ وقوله تعالى ﴿ نودى للصلاة من يوم الجمعة ﴾ وقوله لمن الديار بقنة ٧ الحجر \* اقوين ٨ من حجج ومن شهر \* وانا لارى في الايتين ٩ معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئاً ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشئ الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشئ الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان ٢ وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئاً ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وائيس التأسيس والنداء حديثين ممتدين والاصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فن في الايتين بمعنى في وذلك لان من في الظروف كثير ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده و ﴿ من بنينا وبنيناك حجاب ﴾ وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة وكذا الاقواء لم يبتدىء من الحجج بل المعنى من اجل مرور حجج وشهر ( والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى آخره وصمت من اول الشهر الى آخره وهو كثير الاستعمال ) ٢ وتعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فاندتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجمي اليه وافر اليه فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء ( واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج منه لا كونه مبتدأ لشيء ممتد جاز ان يقع موقعه عن لانها مجرد التجاوز كما يجيء تقول خرجت من المكان واخرج عنه وانفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعنه وسقاء من العيمة وعن ٣ العيمة اي بعده عنها ( واما من التفضيلية فهي وان كانت مجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل وكبعض حروف افعال التفضيل فلا تغير ولا تبدل ( واجاز ابن السراج كون من الابتداء غايته الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رأيت الهلال من مكاني ٤ من خلل السحاب فبدأ رؤيتك مكانك ومبدأ كون الهلال مرثياً خلل السحاب ٥ وكذا قولهم ٦ شممت المسك من دارى من الطريق ( ومثال التبويض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفاً نحو اخذت من الدراهم هذا فن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذت من الدراهم والدراهم مأخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيء فيتعلق بمقدر اي شيئا كائنا من الدراهم فيحوز اذا تقدم على ٧ النكرة ان يكون ايضا حالا عن النكرة



المؤخرة قال تعالى ﴿ خذ من اموالهم صدقة ﴾ ويعرف من التبعية بان يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض الجورر بمن نحو خذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئاً ( قال المبرد وعبد القاهر والزحشري ان اصل من المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من دراهم مبدأ الاخذ ( قوله وللتبيين ) كافي قوله تعالى ﴿ فاجتنبوا الرجس من الاوثان ﴾ وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون الجورر بمن تفسيره وتوقع اسم ذلك الجورر على ذلك المبهم كما يقال مثلاً للرجس انه الاوثان ولعشرون انها الدراهم في قولك عشرون من الدراهم وللضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعية فان الجورر بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض الجورر واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشترت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم الجورر على العشرين ولا يلزم ان يكون المأخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمنع ان تصرح وتقول اخذت من الثلاثين عشرين ومن عشرة تسعة ( وقال الزحشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأه ( وانما جاز تقديم من المبنية على المبهم في نحو قولك انا من حطه في روضة ومن رعايته في حرم وعندى من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم ٢ الذي فسر من التبيينية مقدم تقديراً كأنك قلت انا في شيء من حطه في روضة وعندى شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد كأنك قلت يعجبني شيء من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيديده اي شيء من اعضاء زيديده ففي جميع هذا ما هو ٣ العطف عليه محذوف والذي بعد من عطف بيان له كاذ كرنا في باب عطف البيان كل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني من زيد اي شيء من اشياؤه بلاربيب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء المبهم واما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل ٤ هو مثله في حذف المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا اي حصل لي من لقاءه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد ( وكذا الباء التجريدية في نحو قوله تعالى ﴿ فسئل به خبيراً ﴾ وقولك لقيت زيد اسدا اي سل بسؤاله خبيراً ولقيت بلقاء زيد اسدا ( وقد تكون من اللبدل كافي قوله تعالى ( ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة ) وقوله ﴿ فليت لنا من ماء زمزم شربة ﴾ مبردة بانت على الطهيان \* وتعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها ( قوله وزائدة في غير الموجب ) ٥ هو امانتي نحو ما رأيت من احد اونهى نحو ٦ لانضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيون شرط فيها شرطين كونها في غير الموجب ودخولها في النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون

( ذلك )

٨ يجوز ان تقول مصرحا  
نسخه

٢ في الحقيقة المفسر نسخه  
٣ المين نسخه

٤ مثل هذا الكلام على  
حذف نسخه

٥ وتزاد لاستغراق الجنس  
في الفاعل والمفعول نهياً  
وفيها وفي المبتدأ نقيماً  
واستفهاماً ٦ مثال المفعول  
ما ذكر ومثال الفاعل  
ما جاءني من احد ولا يقيم  
من احد وهل جاءك من احد  
ومثال المبتدأ ما في الدار  
من احد وهل من خالق غير  
الله وهل من احد في الدار



ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ﴿ فن في حيز الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تعالى ﴿ ان الله يغفر الذنوب جميعا ﴾ يناقضه ( واجيب بان قوله تعالى ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ خطاب لقوم نوح عليه السلام وقوله تعالى ﴿ ان الله يغفر الذنوب جميعا ﴾ خطاب لامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضا يناقض غفران كلها ( واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر ( واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية الزيادة في غير الموجب كما قال دعني من تمران كما مر في الموصولات ( وقول المصنف شيء من مطرو من للتبويض او التبين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه ٧ في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفي زيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح تأويله لجاز ان يكون السكاف في قوله ﴿ اتنهنون ولن ينهي ذوى شطط ﴾ كالظعن بهلك فيه الزيت والقتل \* حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان السكاف اسم ٢ وقوله تعالى ﴿ ولقد جاءك من نبا المرسلين ﴾ يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المصنف ويجوز ان يقال ضمير جاء للقرآن وقوله من نباء حال ( والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ٣ ما لا توصل الفعل اليه اعنى الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا تزد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزد ايضا غير استغراقية كما في الموجب وفائدة من الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعنى التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمال الامر جو حان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهي اذن لتأكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء في نحو التي بيده فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين ( وقيل ان من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا يتناهي ( وقد تجبى للتعليل نحو لم اتك من سوء ادبك اي من اجله وكأنها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ٤ ( ويكون من مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى تاء القسم ولا تدخل اذن الاعلى ٥ لفظ الرب كاختصاص التاء بالله وشذ دخول كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو تربى ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميمه في القسم خاصة ٦ وقيل المكسورة الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ( ويكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم ( وتختص من بجر قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال جئت من معه اي من عنده وكذا بله نحو فمن بله ان يأتى بالصخرة وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصت ايضا بجر عن وعلى اسمين \* قوله ( والى

- ٧ ذلك الشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بنى  
٢ واما قوله تعالى آه فضمير جاء راجع الى القرن  
نسخه  
٣ ما يوصل ظ  
٤ وخروج منه نسخه  
٥ لفظه الرب نحو من ربي كما ان تاء القسم مختصة باسم الله  
نسخه  
٦ وزعم بعضهم ان من القسمية بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويحى الكلام عليها في باب القسم ومن تكون في الظروف بمعنى في نحو من قبلك وتختص نسخه



لانتهاه وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا ويختص بالظاهر خلافا للبرد وفي  
 للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية  
 والظرفية وزائدة في الخبر في النفي والاستفهام قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك  
 زيد والقي بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو  
 في القسم للتعجب اعلم ان الى تستعمل في ٧ انتهاء غاية الزمان والمكان بلاخلاف نحو  
 ﴿ اتموا الصيام الى الليل ﴾ والاكثر عدم دخول حدى الابتداء والانتهاه في المحدود فاذا  
 قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشرى  
 ويجوز دخولهما فيه مع القرينة ( وقال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا تستعمل  
 في غيره الاجازا ) وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى رأسها  
 فالظاهر الدخول والافاظهار عدم الدخول نحو ﴿ اتموا الصيام الى الليل ﴾ والمذهب  
 هو الاول ( قوله وبمعنى مع قليلا ) كما في قوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا اموالهم  
 الى اموالكم ﴾ ٨ والتحقيق انها بمعنى الانتهاه اى تضيفونها الى اموالكم وكذا  
 قوله تعالى ﴿ ايديكم الى المرافق ﴾ اى مضافة الى المرافق ٩ والذود الى الذود ابل اى  
 مضافة الى الذود وقوله \* و انت التي حبيت شعبا الى يدا \* الى واوطاني بلادسواهما \* اى مضافا  
 الى يدا ( وقيل يحى \* بمعنى في كافي قوله \* فلان تركنى بالوعيد كاتنى \* الى الناس مطلى به القارأ  
 جرب ٢ \* والوجه انها بمعناها وذلك لان معنى مطلى به القارأ جرب مكره مبغض والتكره  
 يعدى الى قال تعال ﴿ وكره اليكم الكفر ﴾ جلا على التحبيب المضمن معنى الامالة  
 قال تعالى ﴿ وحبب اليكم الايمان ﴾ كما قيل بعث منه جلا على اشترت منه ورضيت  
 عليه جلا على سخطت قال \* اذا رضيت على بنو قشير \* لعمر الله اعجبني رضاها \* وقيل ان  
 الى في نحو انت الى حبيب او بغض وجلست اليه بمعنى عند الاولى بقاؤها على اصلها كما  
 ذكرنا وكذا هي في قوله \* وان يلتق الحى الجميع تلاقى ٢ \* الى ذروة البيت الكريم  
 المصمد \* بمعنى منتسب الى ذروة لا بمعنى في كما قيل ( قوله وحتى كذلك ) اى لانتهاه  
 الغاية مثل الى الان بينهما فرقا كما يحى \* وعنى بالعين لغة هذيلية وهى على ثلاثة اضرب  
 حرف جر وحرف عطف وحرف استئناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان ٣ الى وكى  
 ولا تجر بمعنى كى الامصدرا مؤولابه الفعل المنتصب بعدها بان المضمره نحو اسلمت حتى  
 ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجرد ذلك نحو سرت حتى تغيب  
 الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو ﴿ حتى مطلع الفجر ﴾ وينبغى ان يكون  
 المجرور بها موقتا لانه حد والتحديد بالجهول لا يفيد ونحو قوله ﴿ فذرهم في غرثهم  
 حتى حين ﴾ فبمعنى الوقت اى حين احذهم ( ومذهب الكسائى ان جرما بعدها بالى  
 لا يحتى لان العامل ينبغى ان يكون لازما باحد القبيلين وحتى تدخل الاسماء والافعال  
 فهى كما في لغة تميم عنده وقد ذكرنا ذلك فى النواصب ( واما العاطفة فهى مثل الجارة  
 فى معنى الانتهاه ولا تكون بمعنى كى ويجب ٤ توقيت ما بعدها كما فى حتى الجارة فلا تقول

٧ غاية ابتداء الزمان نسخة  
 ٨ اى مع اموالكم  
 ٩ وهو من الامثال  
 ٢ اى فى الناس نسخة  
 ٢ المعنى وان يلتقى الحى  
 للمفاخرة تجدى معهم ذروة  
 كل شى \* اعلاه وانما تريد  
 بالبيت ههنا الاشراف الذى  
 يقصد فسيمهم بالبيت الرفيع  
 المصمد الذى يصمد اليه اى  
 يقصد

٣ اما بمعنى الى او بمعنى كى  
 نسخة  
 ٤ ايضا ان يكون ما بعدها  
 موقتا فلا تقول نسخة



٥ لئلا ما قلناه في الجارة ويشتركان اي الجارة آه نسخه ٦ للعطوف عليه نسخه ٧ تقديره ضربت القوم واحدا واحدا الى ان انتهت بضربي الى زيد فزيد داخل في الضرب وكذا اذا نصبت زيدا وجعلتها عاطفة فهو على هذا التأويل  
٨ هذا البيت يروي مرفوعا على ﴿ ٣٢٥ ﴾ الابتداء فحتى حرف استئناف ومنصوبا فحتى اما عاطفة بمعنى الواو كما

ذكر السيراني في اي التي جمع  
مامعه شيئا بعد شيء الى انتهى  
القائمه الى النعل فالقاهها ايضا  
فهي داخله في الالتقاء ثم  
قال القاهها بعد تأكيدها  
واما ان يضم بعد حتى  
فعلا ويجعل القاهها تفسيرا له  
كانك قلت حتى التي نعلها  
القاهها ومجرورا على ان  
حتى جار بمعنى الى وتقديره  
كتقدير العاطفة اي التي  
جميع مامعه شيئا بعد شيء  
الى ان انتهى بالقائه الى  
النعل

٩ لان معنى التي الصحيفة  
التي جميع مامعه كقوله ولا  
تقل لهما اف اي شيئا من  
الاشياء يؤديهما نسجه  
٢ بل يجب رفعه هنا عنده  
على الابتداء والخبر بمحذوف  
اي حتى الصباح نمت فيه ٢ كما  
لا يجوز بالعطف اتفاقا والمذ  
هب الاول اولى لقوله تعالى  
نسخه ٣ ومطلع الفجر ليس من  
الليلة بل هو ملاقى لآخر اجزا  
ثانها نسخه ٤ مطلقا سواء كان او  
جزءا ملاقيا لآخر جزءه نسخه  
٥ جارة كانت او عاطفة نسخه  
٦ في الموت بل قوة نسجه

جاء في القوم حتى رجل ٥ لانه حد فلا فائدة في ابهامه ( ويشترك الجارة والعاطفة في انه  
لا بد قبلهما من ذي اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه  
نحو قدم الحاج حتى المشاة ( واما الجارة فيجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد  
ويجوز تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اي نمت الليلة حتى الصباح ( ويتفارقان  
ايضا بان مابعد العاطفة يجب ان يكون جزءا ٦ مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيد  
٧ او بجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم او جزءا لما دل عليه ٦ ماقبلها  
كما في قوله \* التي الصحيفة كي يخفف رحله \* والزاد حتى نعله ٧ القاهها \* عند من قال  
ان نعله عطف على الصحيفة ٩ اي التي جمع مامعه لانه اذا التي الصحيفة التي لا يمشي الا  
لها فقد التي كل شيء ( ويجب ايضا دخول مابعدا في حكم ماقبلها فالضرب في ضربت  
القوم حتى زيدا لا محالة واقع على زيد ايضا واما الجارة فلا كثرون على تجويز كون  
مابعدا متصلا باخر اجزاء ماقبلها كقمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى  
الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالجر ( والسيراني في مع  
جاعة او جب كون مابعدا ايضا جزءا ماقبلها كما في العاطفة فلم يجزوا نمت البارحة  
حتى الصباح جرا ٢ كالم يجزوا نصبا وهو مردود بقوله تعالى \* سلام هي حتى مطلع  
الفجر \* ٣ واما دخول الفجر المجرور بحيث في حكم ماقبلها ففيه اقوال جزم جار الله  
بالدخول ملقطا سواء كان جزءا مما قبله او ملاقي آخر جزء منه جلا على العاطفة وتبعه  
المصنف ( وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول ٤ جزءا كان او ملاقي آخر جزء  
منه وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كما في  
العاطفة والملاقى غير داخل ( وقال الاندلسي انما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك  
ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها  
فاذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك  
قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب \* واعلم انه لا يلزم ان يكون مابعد حتى ٥ العاطفة  
آخر اجزاء ماقبلها حسا ولا آخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون  
لكنه يجب فيها ان تكون آخر اجزائه اذ ارتبت الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت  
بقصدك من الجانب الاضعف مصعدا كان آخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى  
محمد عليه الصلاة والسلام بالعطف وليس هو صلى الله تعالى عليه وسلم آخرهم حسا  
ولا دخولا ٦ بل هو آخرهم قوة وشرقا ٧ واذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الاقوى  
منحدرًا كان آخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا  
قادمين قبل الركبان او معهم ( واما الجارة فيجوز ان يكون مابعدا كذلك وان لا يكون ٨

٧ وقد جهه ما قوله \* قهرناكم حتى الكماة وانكم \* لتحشوننا حتى بيننا الا صاغرا \* ٨ بل تقصد مجرد آخر الاجزاء حسا او ملاقيا  
ولا تقصد كونه اقواها واطرفها نحو قولك قرأت القرآن حتى سورة الناس جرا ولهذا جاء بعدها ما هو ملاقى وليس يجزء والترم نسجه



فاذالم يكن وجب كونه آخر الاجزاء حسا او ملاقيه له نحو قولك قرأت القرآن حتى  
سورة الناس جراول هذا جاء بعدها ما هو ملاق ايضا ٩ ( والترم صاحب المغني التحقير  
والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى في جواز  
عدم كون ما بعدها جزءا خلافا للسيرا في وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها ٢ كما  
قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه آخر الاجزاء حسا لاقوة او ضعفا لانك اذالم تقصد  
كونه آخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه آخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت  
السمكة حتى نصفها او ثلثها ٣ ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها والى ثلثها  
والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ٤ وليست بمعنى الواو خلافا  
لمن توهم ذلك لان حتى لا يد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المصنف  
لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد مع ان حتى تكون بمعنى مع ( فقال وبمعنى  
مع كثيرا ) واذ اعطفت بحتى العاطفة على مجرور فالاختيار اعاد الجار دفعا لتوهم كونها  
جارة نحو مررت بالقوم حتى يزيد وقد تكون بمعنى ذو الاجزاء التي قبل حتى جارة  
كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيدا رأيت عطفها وجرا ( وكل  
ما ذكرناه ٥ من الاحكام حتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى  
ابصرته ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتداءية وانها لاتعطف الجملة ادا ( قوله  
ويختص بالظاهر خلافا للمبرد ) اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني  
القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل  
على المضمر اجزاء بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلها تدخل اخر الاجزاء  
واوسطها وتقوم مقام الفاعل نحو قيم الى زيد ولا يقال قيم حتى عمرو وشبهة المبرد  
قوله \* واكفيه ما يخشى واعطيه سؤله \* والحقه بالقوم حناه لاحق \* ٦ وليس ما في  
البيت بحتى الجارة والالم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتداءية اى حتى هو كما في قوله  
\* فينساء بشرى رحله البيت \* ٧ وتمسك بقوله ايضا \* فلا والله لا يلقى اناس \* فتى  
حتاك يا ابن ابي ٨ يزيد \* وهو شاذ ( ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم  
ذو الاجزاء اما لفظا وتقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى  
في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الامع القرينة ٩  
وان كان ايضا جزءا ( وقال الاندلسى لافرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما  
جزءا بما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول  
وما اخترنا اظهر عند النحاة ( ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدي بحتى يجب ان يستوفى  
اجزاء التجزى الذى قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهى الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقى  
واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقى فتحكمها ايضا كذلك  
والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقى بعد الى واما بعد حتى ففيه  
الخلافا كما مر ٢ \* واعلم ان حتى لا يكون مستقرا الا فى نحو كان سيرى حتى ادخلها  
بنصب ادخل واعنى بالمستقر ما يتعلق ٣ بمقدر ( واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها فى

٩ على ما فى جواز عدم  
نسخه

٢ وان كان جزءا وفاقا للمالكى  
وفى جواز قصد كونه آخر  
الاجزاء حسا لاقوة او ضعفا  
خلافا لصاحب المغني الا انك  
اذالم نسجه

٣ ولا يجب ذلك فى الى بل  
يجوز نسجه

٤ وليست بمعنى الواو فى  
حكم ما قبلها نسجه ٥ فى العا  
طفة هو فى العاطفة لاسم  
على اسم ويجوز ان يعطف  
الجملة على الجملة نحو نظرت  
اليه نسجه

٦ والجواب ان اصله حتى  
هو لاحق مبتدأ وخبر فخفف  
لشعر كما قال نسخ ٧ ولو  
كانت جارة لم يكن لرفع  
لاحق وجه وتمسك نسجه  
٨ زياد نسجه  
٩ كما اخترنا نسجه

٢ فهذه الفروق بين حتى والى  
نسخه

٣ بمحذوف مقدر وهو معنى  
الاستقرار نسجه



٣ قوله (اشكل) دم اشكل  
 اذا كان فيه ياض وجره  
 ٤ الاشكل الذي يمازج  
 ياضه جرة ومنه قولهم عين  
 شكلاء وهي التي يمازج  
 ياضها جرة واراد ان دماء  
 القتلاء حين مجت الى دجلة  
 جعلت ماؤها اشكل لامتزاز  
 الدم به ٥ كقوله عليه السلام  
 دخلت امرأة النار في هرة  
 ٦ عجزه \* يحذى نعال  
 السبت ليس بتوأم \* البطل  
 الشجاع والتوأم الذي يولد  
 معه آخر ٧ قوله (والاباهر)  
 الابهر صرق اذا انقطع مات  
 صاحبه

٨ بقاؤها على اصلها نسخة  
 ٩ ويجوز كونها باقية على  
 معناها اي حاصلة في زمرة  
 عبادي اذ معنى ادخلى ايها  
 الروح في اجسام عبادي  
 وقيل انها بمعنى الباء آه  
 والاولى ان يقال انه جعل  
 نسخة

٢ البجاتي جمع نجى وقد يسكن  
 ياؤه فيقال البجاتي ٣ صعب  
 نسخة  
 ٤ واصل هذه الباء اللصاق  
 نسخة

٥ انها للمصاحبة نسخة

نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرناه هناك وفائدة الابتداء ايضا اما التحقير  
 كما في قوله \* فواعجبنا حتى كليب يسبني \* كان اباه نهشل او مجاشع \* او التعظيم كقوله \* فما  
 زالت القتلى تمج دماها \* بدجلة حتى ماء دجلة ٤ اشكل \* ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدأ  
 من جنس الفعل المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد  
 ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى رأسها اي رأسها ما كول (قوله  
 وفي لظرفية) اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظر في الكتاب وتفكر في العلم وانا في  
 حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكير والتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف  
 على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله عليه الصلاة والسلام ( في النفس  
 المؤمنة مائة من الابل ) اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف  
 وهذه هي التي يقال انها للسيبية ٥ وقوله تعالى ( ولا صلبنكم في جذوع النخل ) قيل ان فيه  
 وفي قوله \* بطل كأن ثيابه في سرحة ٦ بمعنى علي والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب  
 في الجذع تمكن المظروف في الظرف ( وقيل انها بمعنى الباء في قوله \* ويركب يوم  
 الروح منافوارس \* يصيرون في طعن الكلى ٧ والاباهر \* والاولى ان يكون بمعناها  
 اي لهم بصارة وحذق في هذا الشأن ( وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى ( فردوا ايديهم  
 في افواههم ) والاولى ٨ ان نقول هي بمعناها والمراد التمكن ( وقيل هي بمعنى مع في قوله  
 تعالى ( فادخلى في عبادي ) ٩ وبمعنى الباء في قوله \* نحابي بها اكفاء نا ونهينها \*  
 ونشرب في اثمانها ونقامر \* والاولى في الموضعين بمعناها اي حاصلة في زمرة عبادي  
 او بمعنى ادخلى ايها الروح في اجسام عبادي والشاعر جعل اثمانها ظرفا للشرب  
 والقيمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطافه وقولهم انت اخي في الله اي في رضاء  
 الله اي رضاء تعالى مشتمل على مواخاتنا لا تخرج عنه الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب  
 في الله والبغض في الله ( قوله والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به وقولك مررت به اي  
 الصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وبجياتك اخبرني ( وتكون مستقرا نحو الذي به  
 ٣ ضعف وبه داء ( وتكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وتوفيق الله حججت  
 ٤ وهذا المعنى مجازا للالصاق وتكون بمعنى مع وهي التي يقال لها ٥ باء المصاحبة نحو ( دخلوا  
 بالكفر \* وهم قد خروا جواربه ) واشترى الدار بالانها قيل ولا تكون بهذا المعنى الاستقرا اي  
 كاشين بالكفر وكاشة بالانها والظاهر انه لا يمنع من كونها لغوا وتكون للمقابلة نحو اشتريته به  
 وبدلته به وتكون مستقرا ايضا نحو هذا بذلك ( قوله وتكون للتعدية ) جميع حروف  
 الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل  
 كالهزمة والتضعيف وبغيره وهذا المعنى يختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به  
 وقت به اي اذهبت به واقته ولا يكون مستقرا وما سمعته مقدر الا في قراءة من قرأ  
 ( اثوني زبر الحديد ) اي اثوني بزبر الحديد ( قوله وللظرفية ) اي بمعنى



بالذحول اى بالاحقاد  
والاوتار آخره \* جن البدى  
رواسيا اقدامها \* وتشذراى  
تويا للقتال وتشذر القوم فى  
الحرب تطاولوا والذحول  
جمع ذحل وهو الحفـ  
والعداوة يقال طلب بذحله  
اى بتأره والبدى واد  
والرواسى الثوابت  
٥ وكقول الذؤيب \* شربن  
بماء البحر ثم ترفعت \* متى  
لجج خضرلهم نثيج \* ومتى  
هنا حرف جر فى البيت  
دليلان

٦ صدره \* نحن بنى ضبة  
اصحاب الفلج \*

٧ وفى المغنى قديكون الباء  
بدلية كقول فى القريط \*  
فليتلى بهموا قوما اذا ركبا  
\* شنوا الاغارة فرسانا  
وركبانا \* بهم اى بدلهم  
والاغارة مفعول لاجله  
وتفيد فائدة الى فى الانتهاء  
نحو اعود بالله كما تقدم

٨ اى ضيراء المتكلم فانه لا قائل  
بفتحها معه

٩ لتضمن الحرف كما فى باب  
الاضافة نسخته

٢ الاخلاق بحال دخولها  
فى المضمر لانها نسخته

٢ ربما لا يتم اما للوقف  
اول البناء وفائدتها الاختصاص  
نسخته

فى نحو \* ما بقاء الكبير بالاطلال ٢ \* اى فيها وتكون للسببية كقوله تعالى ﴿ فبظلم من الذين  
هادوا ﴾ وقوله \* ٣ غلب تشذرب بالذحول كانها \* البيت وهى فرع الاستعانة وقيل جاءت  
للتبويض نحو قوله تعالى ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾ قال ابن جنى ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى  
بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه وتجيى بمعنى من نحو  
٥ ﴿ عينا يشرب بها عباد الله ﴾ وبمعنى عن نحو ﴿ سأل سائل بعداب ﴾ وتجيى للتجرىد نحو رأيت  
زيد اسدا اى برؤيته اسدا كما مر فى من (قوله وزائدة فى الخبر فى الاستفهام) بهل لافى مطلق  
الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم (قوله والنفى) بليس نحو لیس زيد براكب  
وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلاء التبرئة ايضا نحو لاخير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى  
فى ولم يسمع فى النفى بان فما كان للمصنف ان يطلق النفى والاستفهام (وتزاد قياسا فى مفعول  
علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت زيد وعلمت به اى  
بحال زيد على حذف المضاف (وتزاد قياسا ايضا فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى  
ومتصرفاته وفى فاعل افعال فى التعجب على مذهب سيويوه وفى المبتدأ الذى هو حسبك وتزاد  
شاذا فى خبر المبتدأ الموجب نحو ﴿ جزاء سيئة سيئة بمثلها ﴾ عند الاخفش وتزاد سماعا  
بكثرة فى المفعول به نحو \* التى بيده ونحو \* ٦ \* تضرب بالسيف ونزجو بالفرج \* وقليل  
فى خبر لكن قال \* ولكن اجرا الوفعت بهين \* وهل ينكر المعروف فى الناس والاجر \*  
ومع ان مرفوعة قال \* الاهل اتاها والحوادث جمة \* بان امرء القيس ابن تملك بقرا \*  
وقد ذكرت مواضع زيادتها فى ما الحجازية ٧ ومن غريب زيادتها ان تزداد فى المجرور  
نحو قوله \* فاصبحن لايسألنه عن بابه \* اصعد فى علو الهوى ام تصو با \* وتضم  
كثيرا مع الله فى القسم نحو الله لافعلن وشاذا قليلا فى غيره كقول رؤبة خير لمن قاله  
كيف اصبحت (قوله واللام للاختصاص) لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة  
معه وكسرها معه ايضا لغة خزاعية وربما قحت قبل ان المضمره نحو ليعلم بفتح الميم  
ونقل فتحها مع جميع المظهرات ٨ \* اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء  
ولام الابتداء فتحها لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة  
بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولاه موافقة معمولهما ولم يكسر كاف  
التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة بل ٩ للقيام مقام الحرف عند  
من قال ان المضاف هو الجار وانما يبقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها  
بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص ٢ لام المضمر بذلك  
لانها لا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذا الضمير المجرور غير المرفوع ولو قحت فى غير  
الضمير لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب ٢ لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبني  
او موقوفا عليه (وفائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجمل  
للفرس والجنة للؤمن والابن لزيد) (والتي تسمى لام العاقبة نحو \* لدوا للموت \* ٣ وقوله  
تعالى ﴿ ولقد ذرأنا لجنهم ﴾ فرع لام الاختصاص كان ولادتهم للموت وخلقهم



حسابهم ويدل عليه تفسير ابن عباس وغيره  
٥ ينبغي ان يكون في نصحت لك وشكرت لك لان الفعلين يتعديان بانفسهما واما وزنه نسخة

٦ وكلته البر وكلت له و عددته الداهم و عددت له فاللام ليس فيها مثل شكرته وشكرت له لانها اوصلت الافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذف تخفيفا ومثله يغونكم الفتنة ولا يالونكم خبالا وكذا اللام زائدة في لا بالك نسخ

٧ مقوية وقد تحذف نسخة  
٨ على ما مر في نواصب الافعال وزائدة ايضا نسخة  
٩ في التعجب  
٩ للقسم في التعجب نسخة  
٢ وقد ذكرنا في باب العدد نسخة

٣ ونحو قوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته اي بعد ذلك  
٤ والتاسعة والعاشرة ربت وربت بفتح الراء وفتح الباء مشددة ومخففة مع تاء التأنيث

لجهنم وكذا التي للتعليل نحو جئت لك للسمن وللضرب اذا لمجي مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف تأخيره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربني لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو لزيد ويا لئام لام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك عملا للاستغاثة او للتعجب (وقد تجي بمعنى الى نحو سمع الله لمن جده اي استمع الله الى من جده ووجهت وجهي للذي اي الى الذي وبمعنى على نحو ﴿ وتله للجبين ﴾ اي عليه ﴿ ويخرون للاذقان ﴾ اي عليها (قوله وزائدة) في ﴿ ردف لكم ﴾ لان ردف يتعدى بنفسه وكذا في شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في وزنته المال ووزنت له فاللام ليست بزائدة بل هي ٧ معدية قد تحذف تخفيفا وهي في لا بالك زائدة عند سيويه وكذا اللام المقدرة بعدها ان بعد فعل الامر والارادة ٨ كقوله تعالى ﴿ وما امروا الا ليعبدوا ﴾ وقوله \* ما يريد لانى حاجتى \* وقيل هما بمعنى ان والظاهر هو الاول لقوله تعالى ﴿ وامرت لان اكون ﴾ وهي زائدة ايضا في قوله تعالى ﴿ واذبوأنا لبراهيم مكان البيت ﴾ لقوله ﴿ ولقد بوأنا بنى اسرائيل ﴾ وكذا اللام في قوله \* فلا والله لا يلقى لى لى \* واللام بهم ابدادوا \* ويجوز ان يقال ان الثانية للتأكيد تأكيد لفظي (قوله وبمعنى عن مع القول) يعنى في قوله تعالى ﴿ وقال الذين كفروا الذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ﴾ ولو كانت كاللام في قولك قلت لزيد لاتفعل لقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا (قوله وبمعنى الواو في القسم والتعجب) نحو لله لا يؤخر الاجل (قولهم في التعجب) يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله تتبعن وقيل ان اللام في ﴿ لا يلاف قريش ﴾ وللفقراء الذين احصروا ﴿ للتعجب والاولى ان تكون للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقيل تجي بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل ٢ في قوله تعالى ﴿ جامع الناس ليوم ﴾ اي في يوم وكتبته لثلث خلون ٣ اي بعد ثلث وثلث بقين اي قبل ثلث والاولى بقاء الثلاثة على الاختصاص كما مر في باب العدد ﴿ قوله ﴾ ( ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعالها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمرة مبهم ميم بنكرة والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز ويلحقها ما فتدخل على الجمل وواوها تدخل على نكرة موصوفة) في رب ثمانى لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء المشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة ( ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا تنكر لقائى للرجال بالمرّة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا ) قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب



بل ضربت وانما كان محذوفا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه ه هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله \* رب ه يضل لب ه لفتت به يضل \* وقوله \* ماوى ياربنا ٧ غارة \* شعواء كالذعة بالميسم \* وقوله \* فان تمس مهجور الفناء فر بما \* اقام به بعد الوفود وفود \* ووجه ذلك ٨ ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ من النوجهين في المدح ( ومن هذا القبيل قوله تعالى ﴿ قد يعلم الله ﴾ لان قد لتقليل المضارع في الاصل وذلك كما يقول الممدوح بكثرة العلم لا تنكران اعرف شيئا من العلم وان كان قليلا ( وهى حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاعفش ٩ وانما جعلهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هى مفيدة للتكثير في الاغلب كاذكرنا كفاضة كم انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافة كما تجر كم فلا يقال رب رجل ولا غلام رب رجل ( وتشكل عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هى ما يفضى الفعل الى المفعول الذى لولاها ما لم يفض اليه واكرمت تعدى بنفسه ( قال صاحب المغنى انما ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر من المفعول عن العمل فيعمد بحرف الجر كقوله تعالى ﴿ ان كنتم لارؤيا تعبرون ﴾ ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب ( والجواب العادة ان يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى تحصى مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربى لزيد حسن ( وتشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد صرته ( واعتذروا بان اكرمته صفة ٢ وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شىء واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم ٣ اكرمته لم يتخج معنى الكلام الى شىء آخر مقدر مثل تحققت او ثبت على مادّ عوا ( وان اعتذروا بان الضمير فى اكرمته للمصدر اى اكرمت الاكرام كقيل فى قوله \* هذا سراقة للقرآن يدرسه \* كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر كفى زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت فى كلامهم ٤ تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو زيد جاوزته ه اى مررت بزيد جاوزته ( وتشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءنى فى جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءنى هو جواب رب اذلا يتوقف معنى الكلام على شىء آخر بل تم بقولك جاءنى فيكون كقولك زيد مرّ والضمير فى مرّ لزيد وكقولك زيدا ضرب والضمير للمنصوب وقدم فى المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك بان ارتكب مرتكب متعملا ان جاءنى صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح فى شرح

ه هذا اصلها ثم كثيرا ما تستعمل نسخه

٦ قوله (ه يضل) اله يضل الجيش الكثير يقال جيش لب عرمم اى ذو جلبة وكثرة واللف الخلط والجمع ٧ قوله ( غارة شعواء) اى فاشية متفرقة

٧ وهى التى يأتى من كل الجهات

٧ وسياتى ان مازائدة لا كافة اى وجه كون رب للتقليل مجازا ون قد صارت فى معنى التكثير حقيقة

٩ فبناؤها عندهم لتضمنها معنى الانشاء حرف النفي اولمشابقتها الحرف وضا كما فى بعض لغاتها ووجل الاخرى عليها طردا الا ان اضافتها الى المفرد مبهمة عنه ٢ والجواب اى العامل نسخه ٣ اكرمت لا يحتاج نسخه

٤ تعيين نسخه ٥ بتقدير نسخه



٢ لان النفي صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصر بين اعنى عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف نسيخه ٣ قوله (وقوعه) اى وقوع النعت ٤ قوله (رغد) الرغد والرغد القدح الضخم الذى والرغد ايضا العطاء والرغد مصدر رفته رفته ٤ وقيل الرغد هو الاثناء الذى يحلب ٣٣١ فيه واراد الدم اراقه من القوم كانه قال رب دم مهراق واسرى

معتوف على رفته كانه قال او رب اسرى ٦ اقتال جمع قتل وهو العدو ذكره بن عقيل فى شرحه وروى جمع قيل بمعنى الملك ٧ الخبر منتظرا نسيخه

٨ قوله (وطابه) الوطب سقاء اللبن خاصة والجمع اوطب ووطاب قال امرء القيس ولو ادر كنه صفر الوطاب ٩ فهو مثل كل رجل يا تبنى او فى الدار فله درهم كذا كرنافى باب المبتدأ نسيخه

٢ احد يهما علم القلة والاخرى علم الكثرة وانما يحتاج الى العلامة فى المحتمل حتى يصير بالعلامة نصافى احد المحتملات فينبغى ان لا يؤتى بكم الا فيما يحتمل القلة احتمال الكثرة ولا يؤتى برب الا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة والمعرفة اما دالة على قلة من دون الكثرة كالمفرد والمنثى المعرفين واما دالة على كثرة من دون القلة كما فى المجموع المعرف واما النكرة فهى صالحة للقلة والكثرة معا نحو اجابنى رجل اى واحد وما جاءنى

قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم قد حصل (ويقوى عندى مذهب الاخفش والكوفيون اعنى كونها اسما قرب مضاف الى النكرة فعنى رب رجل فى اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدأ على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا فى باب الاستثناء فى قولهم اقل رجل يقول ذلك الازيد فانها يتناسبان بما فى رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدأ لا تدخل فى نحو \* غير ما سوف على الزمن \* وقولهم خطيئة يوم لا يصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذى له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم تجرى مجرى النفي فن ثم كان لرب صدر الكلام ٢ (قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل) وتضمنها معنى النفي كان القياس ان لا يجئ وصف مجرورها الا فعلية كفى اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة فى اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كفى قوله \* يارب هيجأ هى خير من دعة \* ويكثر ٣ وقوعه ايضا صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر فى باب الاستثناء قال صلى الله تعالى عليه وسلم \* الا رب نفس طاعة ناعمة فى الدنيا جا بعة عارية يوم القيمة \* ويتم الكلام بقوله جا بعة عارية بلا تقدير شئ آخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل فى وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدره فالظاهرة كقوله \* رب ٤ رفته ذلك اليوم \* واسرى من معشر اقيال ٦ \* وليس ٧ الجواب محذوف كما قال ابو على لانه قد تم الكلام بقوله رب رفته ولا يتوقف على شئ آخر والرغد القدح الضخم يقال هربق رفته اذا مات وهو كناية كقولهم صفرو طابه ٨ والمقدرة كفى قوله \* واسرى من معشر اقيال \* اى اسرى من معشر حصلت لى (واما نعت مجرور اقل ففعلية او ظرفية كما اخترنا فى باب الاستثناء ٩) واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله \* ان يقتلوك فان قتلك لم يكن \* عارا عليك ورب قتل عار \* وقال رب مبتدأ وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور رب كقوله \* يارب هيجأ هى خير من دعة \* (قوله لها صدر الكلام) لما ذكرنا (قو مختصة بنكرة) كما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولهما على النكرة لان ٢ النكرة محتملة للقلة والكثرة ٣ نحو جاني رجل وما جاءنى رجل فلولم تحتملها لم تستعمل فيهما والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمنثى المعرفين واما دالة على الكثرة دون القلة كما لجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما تحتاج الى العلامة فى المحتمل حتى يصير بها نصا (قوله موصوفة على الاصح) هذا مذهب

رجل اى هذا الجنس اذا فصلته واحدا واحدا فلولم يحتمل الكثرة لذاتهما يستعمل فيهما وكذا جاءنى رجلان او رجلان وما جاءنى رجلان او رجال نسيخه ٣ فالرجل صالح لهما والدلالة عليهما برجع الى شئ آخر



٤ وصف مجرورها والاولى انه يجب ذلك نسخته ٥ لما ذكرنا ان رب كحرف النفي نسخته ٦ فرب رجل بمنزلة مارجل  
 فلهذا لزم الصدر ولم يتقدم عليه ناسخ نسخته ٧ فالأغلب حذف الفعل بعد رب لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به  
 ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجئ به نحو قوله فمثلك حبل قد طرقت \* ورب رفده رفته \* وهذا الفعل ليس عاملا  
 في رب على ما اخترنا بل هو صفة مجروره كما تقدم ويجوز ٣٣٢ ان يقوم موضع الفعلية اسمية كقوله يارب آه

او ظرف نسخته

٨ مفيدة معنى الفعل كقوله

عليه السلام نسخته

٩ قال سيويه في رب رجل

واخيه ولا يجوز شي يذكر

قبل ذكره فتعلم انك لا تريد

شيئا بعينه وانك تريد شيئا من

امة كل واحد منهم رجل

وضمنت اليه شيئا من امة كلهم

يقال له اخ ولوقلت واخيه

وانت تريد شيئا بعينه كان

محالا نسخته

٢ وليس بشي اذ لو كان

معرفة نسخته

٣ وكذا الضمير في نعم وبئس

نسخته

٤ خلافا لمن ذهب الى تعريفه

نسخته

٦ قوله (بصرى) بصرى

موضع بالشام تنسب اليه

السيوف قال صفائح بصرى

اخلصتها قيونها \* ٧ قوله

(نجلاء) النجل بالتحريك

سعة شق العين والرجل

انجل والعين نجلاء وطعنة

نجلاء اى واسعة بينة النجل

ابو علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ٤ ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدأ على  
 ما اخترنا لا خبره لافادة صفة مجروره معنى الجملة كافي اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا  
 وقولهم خطيبة يوم لا اصيد فيه ٥ ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما  
 لا يوصف اقل لكون رب كحرف النفي فان التقليل عندهم كالنفي ٦ فلهذا لا يتقدم عليه ناسخ  
 ولزم الصدر (قوله محذوف غالبا) اذا كان الكلام الذى رب جواب عنه مصرحا به نحو  
 ما لقيت ٧ رجلا لم يمنع حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت القرينة  
 غير ذلك كافي قوله \* واسرى من معشرا يقال \* اى اسرتهم وان لم يكن هناك قرينة  
 وجب وصف مجرور رب بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا فى اقل رجل ووصفه اما فعلية  
 نحو رب رجل لقيته او جار ومجرور او ظرف نحو رب رجل فى الدار او امامك او اسمية نحو  
 \* يارب هيجامى خير من دعه \* او صفة ٨ مشتقة نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 \* رب نفس طاعة \* الخبر بتامه وليس شئ من هذه الاشياء عاملا فى رب بل هو وصف  
 لمجرورها كما ذكرنا وتسميته بجواب رب بعيد (ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور رب  
 وبكم وعلى النكرة المجرورة بكل واى (اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما  
 مر فى باب المعارف نحو رب شاة وسختها وكم ناقة وفصيلها واكل رجل واخيه واى رجل  
 وغلما ٩ (وقال الجزولى هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز فى التاب مع ما لا يجوز  
 فى المتبوع ٢ ولو كان كما قال لجاز رب غلام والسيد (قوله وقد تدخل على مضمرة) هذا  
 الضمير نكرة ٣ كما مر فى باب المعارف ٤ (قوله يميز بنكرة الى قوله فى مطابقة التمييز) مضى  
 شرحه فى باب نعم وبئس (قوله ويلحقها ما) اذا دخلها ما فالاكثر كونها كافة ورب  
 المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها بمعنى قلما كونها كحرف  
 النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زائدة قال \* ربما ضربة بسيف صقيل \*  
 بين بصرى ٦ وطعنه ٧ نجلاء \* وقال \* ماوى يارب بما غارة \* شعواء كالذعة بالميسم \*  
 ومثلها ما التى تلى كاف التشبيه الاولى ان تكون كافة نحو كن كانت اى كانت كائنا وزيد  
 صديق كما عمروا واخلوا وشذ اعمال الكاف مع ما ٨ ومالا تكف عن نحو \* عم اقريب \*  
 واما اذا وليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجارين نحو \* فبمراجعة \* ومما  
 خطيباً تهم \* وقد تكفها كما يجئ ورب المكفوفة لا تدخل الاعلى الفعل كما قال  
 سيويه وقوله \* ربما الجامل ٩ المؤبل فيهم \* وعناجيج بينهن المهار \* شاذ عنده

( ومثله )

٨ اما كافة كقوله اخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد \* كاسيف عمرو لم تخنه مضاربة او غير كافة

كقوله \* ونصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجزوم عليه وجامم \* ٩ قوله ( الجامل ) القطيع من الجمل مع رعاها قال الشاعر

بها جامل يا بهذا الليل ساهرة والمؤئل الموصل والعناجيج جيد الخيل واحدها عنجوج التأئل التاصيل يقال مجد مؤئل ومال

مؤئل والتأئل مال وفى نسخ الفصل المؤئل يقال ابل مؤئلة اى متخذة للقنية



٢ واما قوله ربما يود فانما دخل ربما المختصة بالماضي فيما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في القرآن بلفظ الماضي كثيرا نحو نسخ ٣ وجوز ﴿ ٣٣٣ ﴾ ابو علي في غير الايضاح ومن تابعه وقوعه الحال او الاستقبال

بعد ربما وهو الاظهر فلا يحتاج في الآية والشعر المذكورين الى تأويل واما قوله نسخه

٤ جمع يغفور وهو جار الوحش

٢ قوله ( في جلله اي من اجله ويقال من عظمه في عيني

٣ فكان قاتم الاعماق اي مغبرة النواحي والخواوي الحالى والمخرق الممر

٤ فثلث حبلتي قد طرقت ومرضع \* نسخه

٥ قوله ( لظاه ) اللظى النار

٦ قوله ( اصباب ) الصبب ما انحدر من الارض و الجمع اصباب والصعود ضده وجمعه صعاثد وصعد ٧ فعند سيويه حكمها هكذا والواو حرف عطف وان لم نسخه

٨ قوله ( والرجز ) الرجز نوع من الشعر

٩ قوله ( واقطعه ) القطع هو نصل قصير عريض للسهم والجمع اقطع واقطاع ٢ قوله ( تنبل ) يقال هذا رجل متبل نبله اذا كان

ومثله قياس عند الجزولي فيميز ربما زيد قائم ( والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل في الماضي ٢ كما ذكرنا والعذر عندهما في نحو قوله ﴿ ربما يود الذين ﴾ ان مثل هذا المستقبل اي الامور الاخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو ﴿ وسبق الذين ﴾ ونادى اصحاب الجنة ﴿ وقال الربيعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما والاول احسن وقال ﴿ قتلنا ونال القتل منا وربما ﴾ يكون على القوم الكرام لنا الظفر ﴿ اي ربما كان مثل قوله ﴿ فلقد يكون اخادم وذبايح ﴾ ٣ والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تأويل كما ذكره ابو علي في غير الايضاح وقوله ﴿ ربما تكره النفوس ﴾ البيت مافيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مر في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال ﴿ فذلك ان يلق الكربة يلقها ﴾ جيدا وان يستغن يوما فربما ﴿ اي ربما يتوقع ذلك ﴾ قوله ( وواوها ) اي واو رب مثل قوله ﴿ وبلدة ليس بها انيس ﴾ الاليعاير ٤ والاليعيس ﴿ اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين واجاز الكوفية قياس سائر الفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن وذلك غير جائز عند البصرية لاختصاص لفظه الله بخصايص ليست لغيرها تبعا لاختصاص سماها بخصايص فمنها اجتماع يا واللام في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا الله وافتاء الله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحو ها الله وهمزة الاستفهام نحو آ الله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامة بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر ) ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان تكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان تكون بعد الواو او الفاء او بل واما حذفها من دون هذه الحروف نحو ﴿ رسم دار وقفت في طلله ﴾ كدت اقضى الحياة ٢ من جلله ﴿ فشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله ﴿ وقاتم الاعماق ٣ خاوي المخرق ﴾ والفاء كقوله ﴿ ٤ وان اهلك فذى حنق ٥ لظاه ﴾ على يكاد يلتهب التهابا ﴾ وبل كقوله ﴿ بل بلد ذى سعد ٦ واصباب ﴾ واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو ٧ فله عطف ايضا عند سيويه وليست بجملة فان لم تكن في اول القصيدة ٨ والرجز كقوله ﴿ وليلة نحس بصطلى القوس ربهما ﴾ ٩ واقطعه اللاني بها ٢ يتبل ﴿ فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولهما كقوله ﴿ وقاتم الاعماق ﴾ فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق ٣ وعند الكوفيين والمبرد انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب ٤ جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدر في نحو وقاتم الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف ٥ وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليلة نحس

مع نبل ٣ ونحو ذلك من التقدير نسخه ٤ كائنة بمعناها جارة بنفسها نسخه ٥ ولا ترى حرف عطف الا في وسط الكلام ولا يقولون في وسط الكلام ايضا نحو وليلة نحس انها للعطف على الكلام السابق المذكور بل هي عندهم ٥



لا يقدرونه عاطفا على الكلام بل هو عندهم بمعنى رب وجار مثله ولو كان للعطف لجاز  
 اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا  
 على الفاء وبل ٦ ولكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول  
 حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو و ليلة نحس ولا فولية نحس اعتبارا لاصلها  
 بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذا جاز دخول واو العطف  
 والفاء وثم عليها ٧ نحو ووالله و فوالله و ثم والله (واضمر الباء باقيا عملها في قول رؤبة  
 \* خير لما قيل له كيف اصبحت وهو شاذ وقيل في كم رجل انه مجرور بمن وقدم في بابه  
 واما قوله \* اشارت كليب بالا كف الاصابع \* فشاذا (وقال الخليل في لاه ابوك انه  
 مجرور باللام المقدره كما قال في امس في نحو فعلت امس انه مجرور بالباء والاولى بناؤهما  
 كما ذكرنا في الظروف المبنية هذا الذي ذكرنا في رب المقدره على مذهب البصريين في  
 رب واما على ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلاثة \* قوله (واو  
 القسم انما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم  
 الله تعالى والباء اعم منهما في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابه  
 اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه \* اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها  
 حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر  
 استعمالا من اصلها اى الباء والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني  
 كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك  
 واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها (وانما حكم باصالتها  
 لان اصلها الالتصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا  
 لفظيا لكونهما شفهييتين ومعنويا الاترى ان في واو العطف و واو الصرف معنى الجمعية  
 القرينة من معنى الالتصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث و تراث ٢ ووكلة وتكلة و اتمد  
 فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل الاعلى لفظة الله وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو  
 (وحكى الاخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ (ولام الجر تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة  
 ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد بضم والكسرا كثر مختصة  
 بلفظ تربي ومذهب سيويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم لدلالة تغير  
 معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس بن مالك بضم الشين (ومذهب بعض  
 الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن والمكسورة من يمين وفيه نظر لان ايمن  
 مختص كايحيى بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ تربي ولا منع ان يقال تغير حكمه عند  
 اختصاره (ويمكن ان يستدل ببنائه على انه ليس محذوفا من ايمن العرب لان اختصار  
 العرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء ٣ كما في يدودم (والاولى ان يقال ان ما روى من قولهم  
 من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظة الله وحدها هي من الجارة المستعملة  
 مع ربي اتبع النون الميم ضمنا وكسرا للساكنين واما من الله ٤ بفحيتين فنقول اصلها

٥ بمعنى رب ولو كانت  
 للعطف على مقدر لجاز  
 اظهار رب بعدها في اول  
 القصيدة نحو ورب قائم  
 الاعماق كما يجوز اظهارها  
 بعد الفاء نسخه

٦ ثم صارت بمعنى رب  
 وانحى معنى العطف عنها  
 لكن مع ذلك نسخه  
 ٧ هذا كله على مذهب  
 البصريين في رب نسخه

٢ قوله ( ووكلة ) يقال  
 رجل وكل بالتحريك  
 ووكلة ايضا على مثال  
 همزة وتكلة يقال فلان  
 وكلة تكلة اى عاجز بكل  
 امره الى غيره ويتكل عليه

٣ بدليل غدويد نسخه

٤ بفتح الميم والنون نسخه



من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم النون وان كانت فتحها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة في القسم تختص برى اوبالله ( وقيل بل الثلاثة اى مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظه الله مقصورة من ايمن اما اختصار من الله بضمين من ايمن الله فظاهر واما المكسورتهما والمفتوحتهما فلا يرى لكونهما مقصورتين منه وجها لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يجىء والقصر لا يوجب البناء فمن ابن جاء كسر النون وفتحها بلى لوجاء ايمن الله على ثلاثة اوجه اى بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجر اى عند الكوفيين جازان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا ( ويجوز ان يكون من الله بفتحين مقصورا من يمين الله باتباع الميم للنون بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله ٥ باتباع النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع ٦ ) واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمن الله بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام بفتح الهمزة وكسرها وكل ما قصر من ايمن لا يستعمل الامع لفظه الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال الله وم الله بضم الميم وكسرها مقصورتين من من ومن على ما قال سيويه ( وقيل هما مقصورتان من من ايمن ٧ ففي كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة من يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم والواو شفهييتين فاختصا بلفظ الله كالتاء ( وفيه نظر لان الكلمة التى على حرف لم تجىء فى كلامهم مضمومة ) واذا حذف حرف القسم الاصلى اعنى الباء فان لم يبدل منها فالتخار النصب بفعل القسم ويختص لفظه الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض ( والكوفيون يجوزون الجر فى ٨ كل ما حذف منه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن والمصحف لا تين ويختص لفظه الله ٩ بتعويض هاء او همزة الاستفهام من الجار وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله فى الدرج فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف ( وجر الله جعل هذه الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله كالتاء فاذا جئت بهاء التنبيه بدلا فلا بد ان تجىء بلفظة ذابعد المقسم به نحو لاها الله ذا واى ها الله ذا وقوله ٢ \* تلعن ها ٣ لعمر والله ذاقسما \* والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة كما يأتى فى حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها ) واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الف ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقى ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر فى كلمة واحدة كالضالين اما فى كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وم الله الا انه لم يحذف فى الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون الف ها من تمام ذا فان ها الله ذابحذف الف ها ربما يوهم ان الهاء عوض عن همزة الله كهزقت فى ارقت وهياك فى اياك والثانية وهى المتوسطة فى القلة والكثرة ها الله ذابحذف الف ها للساكنين كما فى ذا الله وم الله ولكونها حرفا كلا وما وذا والثالثة

٥ الاعلى قول الكوفية من جواز الجر فى يمين الله لافعلن ٦ يمكن ان يقال بل تزال للاتباع كما قيل فى الحمد لله بكسر الدال ٧ وفى كون المكسورة مقصورة منه نظرا لاذلا ووجه لكسر ميم ايمن نسخة

٨ جميع ما يقسم به مع حذف الحرف ٨ جميع ما يحذف نسخة

٩ مع حذف الحرف بان يعوض منها هاء او همزة الاستفهام او قطع همزة الله نسخة

٣ تليين ها نسخة

٢ قوله ( تلعن ) قال زهير تلعن ها لعمر الله ذاقسما فاقصد بذرعك وانظر اين تسلك \* القصد بين الاسراف والتقتير يقال فلان مقتصد فى النفقة واقصد فى مشيك واقصد بذرعك اى اربع على نفسك اى ارفق بها

٣ وليس الهاء هنا عوضا من القسم وانما قصده ان هاء التنبيه اذا جاءت قبل المقسم به فلا بد من لفظه ذابعد المقسم به



٤ في اول ذا نسخه  
 ٥ كما قالوا الضالين في  
 الضالين نسخه

٦ نحو انا عرضنا الامانة  
 حيث وقعت مفعولا به  
 ٢ وان كانت فعلية وجب  
 حذفها مع الواو والتاء ولا م  
 الجرو من وحروف العوض  
 وجاز الحذف وغيره مع  
 غيرها نحو اقسام بالله  
 ٣ واودعه عندهم نسخه

وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبها على ان  
 حقها ان يكون ٤ مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم تقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي  
 اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وقح الفها للساكنين بعد قلبها همزة ٥ كما في الضالين  
 ودأبة (قال الخليل ذامن جملة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف اي الامر ذا او فاعل اي  
 ليكونن ذا او لا يكونن ذا والجواب الذي يأتي بعده نفي او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لافعل  
 بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك اي لا تا اخوك ونحوه (وقال الاخفش  
 ذامن تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدأ محذوف الخبر اي ذا قسمي فبعد  
 هذا اما ان يجرى الجواب او يحذف مع القرينة (واما همزة الاستفهام فاما ان تكون للانكار  
 كقول الججاج في الحسن البصري رحم آ الله ليقومن العبيد من العبيد فيقولن كذا وكذا  
 او للاستفهام كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم لعبد الله بن مسعود رضى لما قال هذا  
 رأس ابى جهل ﴿آ الله الذي لا اله غيره﴾ فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل  
 الثانية الفاصريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في آ الرجل ونحوه ولا تحذف للبس  
 ولا تبقى للاستثقال (واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله  
 فاء قبلها همزة الاستفهام تقول لشخص هل بعثت دارك فيقول نعم فتقول افالله لقد كان  
 كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو قلله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست  
 عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينها وبين الله بفاء العطف (وعند الاخفش الفاء في افالله  
 زائدة ودليل كون هذه الثلاثة ابدا لامعاقتها حرف القسم ولزوم الجر معهادون النصب مع ان  
 النصب بلا عوض اكثر كما تقدم \*واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا  
 بقرينة القسم بكلمة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدأ للقسم  
 كما يمن الله ولعمرك او لافان تعين وجب حذف الخبر كما في باب المبتدأ لدلالة ذلك اللفظ على تعيين  
 الخبر وهو ما قسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتعين للقسم ٦ كامالة الله وعهد الله ويمين الله  
 جازلك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لافعلن ٢ والمراد بامانة الله  
 ما فرض الله على الخلق ٣ من طاعته كانها امانة له تعالى عندهم يجب عليهم ان يؤدوها  
 اليه تعالى سالما قال تعالى ﴿انا عرضنا الامانة﴾ الآية ومعنى يمين الله تعالى ما خلف  
 تعالى به من قوله ﴿والشمس وضحاها﴾ والليل والضحى ﴿ونحوها او اليمين التي  
 تكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يميني  
 ويجوز اثبات الخبر نحو على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة  
 او المصحف لافعلن او الكعبة يميني لافعلن (وقال الفراء ان كان المبتدأ اسم معنى نحو  
 لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر آخر لان لعمرك يمين ولا  
 فعلن يمين ايضا فهو هو وليس بشيء لان العمر بمعنى لبقاء فهو مقسم به ولا فعلن مقسم  
 عليه فكيف يكون هذا ذلك وكذا الكلام في امانة الله وايمن الله ونحوه (والمبتدأ



٤ وان عرى من لام الابتداء  
جاز نصبه بفعل مقدر  
ودخول الباء عليه كقوله \*  
رقى بمرمك لانهجرينا ومنيئا  
المنى ثم امطينا \*

٥ قال الجزولي وكذا ايمن الله  
وان لم يتصل باللام سماها  
منهم وماسوى المقترن باللام  
وايمن يجوز نصبه بفعل  
القسم المضم نحو عهد الله  
والكعبة والمصحف وكذا  
تقول اياك لافعلن والنصب  
اكثر من الرفع في مثله  
ويرى قوله \* فقلت يمين الله  
ابرح قاعدا \* رفعا ونصبا  
وقال الجزولي لم يأت سماها  
نسخه

٦ فهزته في الاصل عندهم  
همزة قطع جعلت وصلا  
لكثرة الاستعمال تخفيفا  
٨ وافعل قد جاء في المفرد منه  
شيء صالح كأنك واجر  
واذرج في مكان واصبع  
وهي لغة في اصبع والاولى  
ان يقال اصل ايمن كسر  
الهمزة ففتحت للتخفيف  
واذا تكرر نسخه

٢ يعني في الاية الثانية ولو  
قال وقت غشيانه لكان  
اولى لانه في الكلام على  
والليل اذا يغشى

المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتداء ٤ نحو لمرمك ولايمن الله وجب رفعه ٥ ( قال  
الجزولي لم يسمع في لفظة الله الا النصب او اجر دون الرفع ( وجوز الاندلسي الرفع  
ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله ٦ جعلت همزة القطع  
فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة المعرفة ( وعند سيبويه هو  
مفرد مشتق من اليمين وهو البركة اي بركة الله يميني وهمزته للوصل في الاصل والدليل  
عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ٧ ويستبعد ان تكون  
الهمزة في الاصل مكسورة ثم قحت تخفيفا لعدم افعال بكسر الهمزة في الاسماء والافعال  
ولذا قالوا في الامر من نحو نصر انصر بضم الهمزة ويستبعد اصالة افعال في المفردات  
ايضا فيصدق ههنا قوله \* كلامر كبيها تحت رجلك شاجر \* واذا تكرر الواو  
وبعد واو القسم نحو قوله تعالى \* والليل اذا يغشى والنهار اذا تجللى \* فذهب  
سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف ( وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى  
وذلك لانها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء ولم تقف العطف وربط المقسم  
به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسام بالليل اقسام بالنهار اقسام بما خلق فهذه  
ثلاثة ايمان كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فتطلب ثلاثة اجوبة فان  
قلنا حذف جوابان استغناء بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا هذا الواحد جوابا  
للمجموع مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف  
الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم شيء واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب  
للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسام بالليل والنهار وما خلق  
ان سبعكم لشيء اي اقسام بهذه الثلاثة ان الامر كذا وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف  
بالله فالله لافعلن وبحياتك ثم حياتك لافعلن ولا تقول اقسام بالله اقسام بالنبي صلى الله  
عليه وسلم لافعلن وانجل على ما نبت في كلامهم اولى ( واعترض على كونه واو العطف  
بلزوم العطف على ما ملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجللى معطوفا  
على اذا يغشى والعاطف واحد ( اجاب جار الله بان قال الواو كأنها عوض عن حرف  
القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار للملم  
يجامع الفعل كأنه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله والنهار كأنه  
عطف على مامل واحد هو الواو ( قال المصنف فيلزم على هذا ان لا يميز اقسام بالليل  
اذا يغشى والنهار اذا تجللى وقد جاء قوله تعالى \* فلا اقسام بالخمس الجوار الكنس  
والليل اذا عسعس \* فقوله تعالى \* والليل \* وان لم يكن قبله معمولا لان الا انه يكون  
الواو فيه قائما مقام اقسام والباء حتى كأنه يجر وينصب وهو المحذور ( وقال المصنف  
انما جاز هذا لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب العطف وعلى ما قد منا  
في باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة  
هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام العظمة وهي عامل واحد  
فيكون التقدير ٢ بعظمة الليل وقت عسعسته فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد



\* واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك الله ٣ وعمرتك الله وعمرتك الله وقعدك الله ٤ وباللغة لتفعلن وقد يستعمل لعمرتك في قسم السؤال فجواب قسم السؤال امر او نهى او استفهام كقوله \* بدينك هل ضحمت اليك ليلي \* ويجاب بالا ولما ايضا نحو نشدتك الله الافعلت ولما فعلت وقد مضى في باب الاستثناء وقوله \* قعيدك ان لا تسمعيني ملامة \* ان فيه زائدة وربما قيل في قسم الطلب ايضا بالله لتفعلن ولتفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر ٥ (قوله ويلتقي القسم باللام وان وحروف النفي) معنى يلتقي اي يستقبل والمعنى يجاب القسم يقال تلقاه بكذا واستقبله به اي اجابه به \* اعلم ان جواب القسم اما السمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية فالثبوت تصدّر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد لافرق بينها وبين ان الامن حيث العمل ( ٦ ) وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتأكيد الذي لاجله جاء القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتداء ايضا كما يجيء في باب ان فلا تدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم الاعلى ما يدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ٧ (ومذهب الكوفيين ان اللام في مثل لزيد قائم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام الابتداء قالوا لانك تقول لطعامك زيدا اكل فقد دخلت على غير المبتدأ واجيب بانها في التقدير داخلة على المبتدأ ( ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قائم ولام القسم لا تدخل له بعد ظننت المقيد للشك ويجوز ان يعتذروا بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولهم يعلم الله ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالى ﴿ وظنوا ما لهم من محيص ﴾ ظنوا كالقسم وما لهم جوابه وليس بنص اذ يحتمل التعليق بل لوجاه مثل ظننت لقد فعل لكان نصا في اجراء ظننت مجرى القسم ( ثم نقول ان الاولى كون اللام في لزيد قائم لام الابتداء مفيدة للتأكيد ولانقدر القسم كإفعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتأكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو قائم ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما ٨ في ظاهر الامر تناف واما قولك لزيد ما هو قائم وان زيدا لم يقم فان واللام اثبتا نفي مضمون الجملة بلاجماعة بين الحرفين ( ثم ان لام الابتداء تدخل على المضارع لمشايبته للمبتدأ ٩ في كونه اول ٢ جزئي الجملة مثله مع مضارعه لمطلق الاسم قال المتلس \* لا ورث بعدى سنة يقتدى بها \* واجلوعى ذى شبهة ان توها \* وتدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ﴿ ولسوف يعطيك ﴾ خلافا للكوفيين كما مر ( ولا تدخل على الماضي وان كان اول ٢ جزئي الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله فذكر دخول لام الابتداء عليه نحو ﴿ لقد سمع الله ﴾ ولقد آتينا ﴿ وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فتصير الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق والتوكيد ( وتدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ اي تقدم عليه نحو لزيد ولني الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدأ ايضا

( اذا وقع )

اذا قلت ان نشدتك الله اي سألتك بالله كانك ذكرته اياه فنشداي تذكر صحاح

٤ وقولهم قعيدك وقعدك لايتك وقعيدك الله لايتك وقعدك الله لايتك يمين للعرب وهي مصادر استعملت منصوبة بفعل مضمر والمعنى بصاحبك الذي هو صاحب كل تجوى صحاح

٥ لعله انما لم يذكر الضرب الثاني مصرحاً به وهو غير قسم السؤال لانه الذي صدر له الكلام و سيزكره عن قريب ٦ وانما صلحا لان يكونا في جواب القسم لانهما نسخة

٧ الا اذا دخلت على المفرد نحو ان زيدا قائم فلا يدخل عليه لام جواب القسم فلا يقال والله لقائم لان جواب القسم لا يكون جملة ٨ تنافر في ظاهر نسخ ٩ لانه مضارع للاسم وهو مجرد عن العامل كالمبتدأ قال نسخة

٢ طرفي نسخ ٣ وكذا العاملة عمل ليس على ما ذكره النحاة او بان نسخة



اذ وقع موقع المبتدأ نحو لطمعك زيدا كل ولقي الدار زيد قائم بشرط كون الخبر العامل اسما كاذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطمعك زيد يأكل او ماضيا مع قد نحو لطمعك زيد قد اكل ولا يقال لطمعك زيدا كل ولا تدخل على غير ما ذكرنا من حرف الشرط وغيره ( وانما تدخل على نعم وبئس وان كانا في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم فقولك نعم الرجل زيد كقولك حسن زيد ( واذا وقع لام الابتداء بعد انجاز وقوعها في غير هذه المواقع ايضا نحو خبر المبتدأ المؤخر كأن زيدا لقائم كايحيى في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا لقسم مقدر خلافا للكوفية بل هي لام الابتداء ( والاسمية المنفية مصدرية بما معملة عنداهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا التبرئة على اختلاف احوالها نحو والله لازيد فيها ولا عمرو والله لارجل في الدار والله لافيهما رجل ولا امرأة واما مصدرية بان نحو والله ان زيد قائم ( وان كانت الجملة فعلية فان كان الفعل مضارعا مثبتا فالأكثر تصديره باللام وكسعه بالنون نحو لا ضربن الا ان تدخل اللام على متعلق للمضارع مقدم عليه كقوله تعالى ﴿ ولئن متم او قاتم لآلى الله تحشرون ﴾ فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا يأتى بالنون اكتفاء باحدى علامتى الاستقبال عن الاخرى وقلّ خلوا المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء ﴿ وقيل مرة اتارن فانه ﴾ ٢ فرع وان اخاهم ٤ لم يزهدهم ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في الضرورة والكوفيون اجازوه بلا ضرورة ويحكى عن ابي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون قال ﴿ تألى ابن اوس حلقة ليردنى ﴾ الى نسوة كآهنه ٥ مفادته بفتح اللام وضم الدال ويروى ليردنى بكسر اللام ونصب الدال ( وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله لتفعلن ( هذا كله ان كان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور جوزوا وقوعه جوابا للقسم خلافا للبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تأكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذرب موجود غير مشاهد يصح انكاره انشد الفراء ﴿ لئن تك قد ضاقت على بيوتكم ليعلم ﴾ ربي ٦ ان بيتي اوسع ﴿ وتقول والله ليصلى زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا يأتى بالنون لانها علامة الاستقبال كما مر في المضارع ( وان كان المضارع منفيا ففيه بما وان ولا على ماضى لكن ما وان اذا لم يتقيدا بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة ( فالبرد لا يجوز والله ما اقوم وان اقوم لكونه اذن ظاهرا في الحال ٩ ومذهبه ان القسم عليه لا يكون حالا ( ولا يجوز نفي المضارع بل ولن في جواب القسم لانهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار كايحيى والعامل الحر في لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطوا العمل لم يتعين النافي المحذوف ( وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها اذ لا يدخلها قد لعدم تصرفهما قال ﴿ يمينا نعم السيدان وجدتما ﴾ وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى في الاستطالة ﴿ والشمس

٣ قوله ( فرع ) يقال هو

فرع قومه للشريف منهم

وروى فرع

٤ قوله ( لم يزهدهم ) ضهدته

فهو مضهود اي مقهور

مضطر

٥ قوله ( مفادته ) المفاد

الخشب التي تحرك بها التنوير

والجمع مفادته

٦ فهذا يصح انكاره فيقال

بل يعلم ربي ان بيتك اضيق من

بيوتنا لان جواب القسم

يحمل الصدق والكذب

٩ وهو يمنع من كون المقسم

عليه حالا فينبغي ان يقول

ما يقوم غدا ونحو ذلك

ولا يجوز نسخه



وضحيتها ﴿ الى قوله قد افلح ﴾ فلم يأت باللام للطول وقال الشاعر ﴿ حلفت لهما بالله  
 حلقة فاجر ﴾ لئلا يوا بما ان من حديث ولا صال ﴿ ويجب تقدير اللام لان لام  
 الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما  
 نحو قوله ﴿ واقسم ان لوالتقينا وانتم ﴾ لكان لكم يوم من الشر مظلم ﴿ فذهب سيويه  
 ان ان موطنه كاللام في لئن جئتنى لا كرمك فاللام في لكان اذن جواب القسم لاجواب  
 لو فيكون جواب القسم في قوله ﴿ واقسم لو شئ انا نارسوله ﴾ سواك ولكن لم نجد ذلك  
 مدفعا ﴿ محذوف واسميء الكلام عليه في حروف الشرط ( واذا كان الماضي فيما منقيا  
 نحو والله ما قام واما ان نفى بلا وان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي  
 قال ﴿ حسب المحبين في الدنيا عذابهم ﴾ والله لا عذبتهم بعدها سقر ﴿ اي لا تعذبهم  
 فلا يلزم تكرير لا كما يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو لا رجه الله وذلك  
 لان الماضي في الموضعين ٢ بمعنى المستقبل وفي غيرهما يجب تكريرها نحو ﴿ لا صدق  
 ولا صلى ﴾ وربما جاءت في الشعر غير مكررة كقوله ﴿ فاي امر سبيء لافعله ﴾ واما  
 قوله تعالى ﴿ فلا اقحم العقبة ﴾ فانما ٣ لم يكرر فيه لتكرير تفسير العقبة وهو قوله ﴿ فك  
 رقة ﴾ الى آخره فكانه قال لافك رقة ولا طعم مسكينا ( وان كان المقسم عليه جواب  
 شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط كثيرا بلام مفتوحة تسمى  
 موطنه اي ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن اتيتني لا تينك  
 ويجوز والله ان اتيتني لا تينك بلام ( فان حذف القسم وقدر فالأكثر الجيء باللام الموطنه  
 تنبها على القسم المقدر من اول الامر ( وقد يجيء من غير لام كقوله تعالى ﴿ وان اطعمتهم  
 انكم لم شكركون ﴾ وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو فسيجيء حكمه  
 في حروف الشرط ( ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز  
 من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لا يزال واخواته او غيرها قال ﴿ فقلت بين الله  
 ابرح قاعدا ﴾ وقال ﴿ تالله يبقى على الايام ذو حيد ﴾ بمشعر به الظيان والاص ﴿  
 وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف  
 لاجل التخفيف وحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع  
 ان لفظ المضارع اثقل ومن ثم جاز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال واخواته  
 قال ﴿ تفك تسمع ما حيت ﴾ بهالك حتى تكونه ﴿ وانما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها  
 فلا يلبس بالايجاب ه واما قوله ﴿ فلا وابي دهماء زالت عزيزة ﴾ فلم يحذف النافي بل فصل  
 بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة ( وانما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون  
 علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا ٢ فحذف احدهما  
 يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوفة من المضارع لا دون ما لانها  
 اكثر استعمالا في نفي المضارع من ما ( قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل  
 عليه ) اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد وفي  
 نهج البلاغة ﴿ وقد والله لقوا الله ﴾ قوله ( او تقدمه ما يدل عليه ) نحو زيد قائم والله

٢ انتقل الى معنى الاستقبال  
 نسخته

٣ جاز عدم تكريره نسخته

٤ الحيدة العقدة في قرن

الوعل والجمع حيد كبكرة

وبدر والظيان ياسمين

البر ويقال للعسل والآس

بقية العسل في الخلية

٥ ولم يحذف من مازال

نسخته

٢ فكان يكون الحذف

اكثر وانما نسخته



٣ جواب القسم في الحقيقة  
 لكن لما لم يقع موقع الجواب  
 لم يكن معه حروف الجواب  
 التي تلتق بها القسم فهو  
 مثل جواب الشرط سواء  
 في اكرمك آه نسخه  
 ٤ القسمية نسخه  
 ٥ مع حرف يمنع عمله فيما  
 قبله نسخه  
 ٦ قوله (على الفردوس)  
 الفردوس البستان وحديقة  
 في الجنة وفردوس اسم  
 روضة دون اليمامة  
 والدعشوز الحوض المتلذذ  
 ٦ ابحت نسخه  
 ٧ اسى على مصيبة بالكرم  
 اى حزن و اسى فعل منه  
 روى اننى اى انا اسى اننى  
 مخلوق من ذلك الحزن  
 ٨ كما ان هيهات اسم لبعد  
 ويلزمه ان يكون جبيع  
 حروف التصديق كذلك  
 نسخه  
 ٩ في الظرف في تضربن  
 نسخه  
 ٢ وما فى معناه نحو يقينا  
 لافعلن و قطعاً لتزبن  
 وكذا كلا نسخه

وقام زيد والله وهذا الكلام الذى توسطه القسم او تأخر عنه هو ٣ من حيث  
 المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك  
 ان اتيتنى كما مر في بابہ (وقديجى بعد الجملة ٤ الاسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف  
 وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك كقوله تعالى ﴿ والفجر وليال  
 عشر ﴾ اى ليؤخذن وليعاقبن لدلالة قوله ﴿ الم تر كيف فعل ربك بعاد ﴾ الاية  
 عليه (وقديحذف الجملة القسمية لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا  
 عليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض  
 مع القسم مع ان معناه ابداء والبته ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل افادته  
 فآدته وقديقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله ٥ مقترنا بالحرف يمنع  
 عمله فيما تقدمه كنون التأكيد وما يقال عوض لاتينك وعوض ما آتيتك لغرض سده  
 مسد القسم كما يجى في الحروف نحو ما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقديستعمل في غير القسم  
 كقوله ﴿ هذا ثنائى بما اوليت من حسن ﴾ لازلت هوض قرير العين محسودا ﴿ ويقوم  
 مقام الجملة القسمية ايضا بعض حروف التصديق وهو جبر بمعنى نعم والجامع ان  
 التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول جبر لافعلن كانك قلت نعم والله لافعلن وهى  
 مبنية على الكسر وقد يفتح ككيف وليس اسما بمعنى حقا خلافا لقوم و بناؤها  
 عندهم لموافقة جبر الحرفية لفظا ومعنى ولايكفى في البناء الموافقة اللفظية الا ترى الى  
 اعراب الى بمعنى النعمة وقد يؤتى بها دون قسم قال ﴿ وقلن ٦ على الفردوس اول  
 مشرب ﴾ اجل جيران كانت ٦ ابحت دعائره ﴿ وربما نوتت ضرورة قال ﴿ وقائلة  
 اسيت فقلت جيرا ﴿ اسى ٧ انه من ذاك انه ﴿ وبه استدل من ذهب الى اسميته (قال  
 عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف ٨ ولا يعذر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق  
 ) وقديستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله ﴿ فاقسم لوشى اانا رسوله ﴿  
 اى اقسام بما يقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد بالنون نحو لا ضربتك  
 لان النون لها مواضع كما يجى ٩ ولا يجى في الخبر الصرف نحو تضربن زيدا واما  
 نحو ﴿ لقد سمع الله ﴾ ولزيد قائم فليرقم دليل على انهما جوابى القسم خلافا للكوفيين  
 كما تقدم (وقد يقوم مقام القسم حقا ٢ ويقينا و قطعاً وما شبهها نحو حقا لافعلن  
 وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو ﴿ كلا لينبذن ﴿ وكذا الالتزام اما نذر نحو والله على  
 كذا لافعلن او عهد نحو ما هدت الله لافعلن وعلى عهد الله لاقومن ﴿ قوله ( وعن  
 للمجاوزه وعلى للاستعلاء وقديكونان اسمين بدخول من والكاف للتشبيه وزائدة وقد  
 تكون اسما ومد ومنذ للزمان للابتداء فى الماضى والظرفية فى الحاضر نحو ما رأته  
 مذهرنا ومذيومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء ) قوله ( وعن للمجاوزه ) اى لبعد  
 شى عن الجورور بها بسبب ايجاد مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس اى بعد  
 السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اى بعده عن الجوع بسبب



الاطعام وكذا ادبت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته عند مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اى تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى ﴿يخالفون عن امره﴾ مضمن معنى يتجاوزون ٢ ﴿وطبقا عن طبق﴾ اى طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود جنس الطباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله تعالى ﴿كرتين﴾ والمراد في الكل التكثير والتكرير فاقصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورث السيادة كبرا عن كبر اى كبرا متجاوزا في الفضل عن كبر آخر وقال بعضهم اى كبرا بعد كبر والاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن وقوله ﴿لاه ابن عمك لا افضل في حسب﴾ عنى ٣ ولانت ديانى قنخزوني ﴿ضمن فيه افضل﴾ معنى تجاوزت في الفضل (قال ابو عبيدة ﴿وما ينطق عن الهوى﴾ اى بالهوى والاولى انها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اى نطقا صادرا عن الهوى فعن في مثله تفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم او عن جهل اى قولا صادرا عن علم (وقوله ﴿تصد وتبدى عن اسيل﴾ ضمن في تبدى معنى تكشف اى تكشف الغطاء وتبعده عن وجه اسيل (قوله وعلى للاستعلاء) اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كأنهارا كبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى ﴿كان على ربك حتما مقضيا﴾ تعالى عن استعلاء شىء عليه ولكنه ه اذا صار الشىء مشهورا في الاستعمال في شىء لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في البارى تعالى نحو توكلت على الله واعتمدت عليه واما قوله ﴿اذا رضيت على بنو قشير﴾ فلحمل رضيت في التعدى على ضدّه اى سخطت كما حل بعث منه على اشترت وقربت منه على انفصلت منه وقوله ﴿رعته اشهرا وحلا عليها﴾ اى على مذاقتها كأنه ملك مذاقتها وتسلسط عليه فهى تميل اليه وتتبعه (٦ وقولهم فلان على جلالته يقول كذا اى معها وكان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لركوبه من قولهم ركبه الديون اى لزمته ومنه سر على اسم الله اى ملتزما به فكانه مركب يحملك الى مقصودك (ومنه فولك مررت على زيد لانه يفيد ان مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف معنى مررت به وقوله ﴿ان الكريم وايبك يعتملى﴾ ان لم يجد يوما على من يتكل ﴿على ليس فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتأخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصولات فقدم على على من يتكل فصار على من يتكل فجاز حذف الضمير لانتصابه يتشكل صريحا ٧ (قوله وقديكونان) اى عن وعلى اسمين) فلا يستعملان المجرورين بمن وانما يتعين اذن اسميتهما لان الجر من خواص

٢ قوله (وطبقا) لتركن طبقا عن طبق اى احوالا بعد احوال هى طبقات في الشدة بعضها ارفع من بعض وهى الموت وما بعده

٣ قوله (ولانت آه) اى لانت مالك امرى فتسوسنى وخزاه يخزوه خزوا ساسه وقهره

٤ يجوز ان يكون افضلت مضمنا معنى تجاوزت في الفضل وان يجعل عن معنى على نسخة

• تصد وتبدى عن اسيل وتنى ﴿بناظرة من وحش وجرة مطفل﴾ وجرة اسم موضع بين مكة والبصرة والمطفل الظبية معها ولدها وهى قرية عهد بالنجاج ويروى عن شتيت

٦ وعلى صارت مشهورة بالاستحقاق فعليه كذا اى مستحقا عليه كذا ٦ ويحى بمعنى نحو نسخة ٧ لان المانع من النصب الصريح كان الحرف الجارة نسخة



٨ قوله ( غدت من عليه آه ) اوله اذلك ام كدرية تطل فرخها لقي بشروري كالثيم المعيل اي اذلك بعيرى او نوع من القطة الضارب لونها الى الكدره ولقي اي مهمل وشروري اسم موضع والمعيل من العيلة وهى الفقير قبل للاصمعي كيف قال غدت والقطة تذهب الى الماء ليلا فقال اراد التجميل الى الغدوة اي غدت القطة وبكرت من فوق ذلك الموضع وعن قيض وهو القشر الاعلى من البيض والمراد الفرخ والمجهل المفازة لاعلام فيها قال فى الاساس الخليل المعيل المسيب وعيل الرجل فرسه بالفلاة ٣٤٣ ٨ بعنى البيض وقوله بعدما تم ظمؤها اي مدة ما بين الوردين وقيض

فرش البيض وبيداء وفى نسخة بزيزاء اي الفقرة ومجهل غير متبين الطرق وقوله تصل اي من العطش يقال جاءت الفرس يصل عطشا اذا سمعت لحوقها صليلاى صوتا

٨ الظمؤ ما بين الوردين الصليل صوت جناحها فى طيرانها

٩ قوله ( وعن قيض ) وعن ان عطف على على كان اسما وان عطف على من كان حرفا ٢ الدرية حلقة يتعلم عليها الطعن قال عمرو بن معدى كرب طلب كاني للرماح درية ٣ قوله ( اجواز ) الجوز الوسط والجمع اجواز ٢ كاقريء فى الشواذ على الذى احسن بالرفع نسخة ٤ فلا يكون اسما نسجه ٥ مجرورة نحو قوله نسخة ٦ انهم البرد والشحم ذابا ٧ ومرفوعة بالفاعلية نسخة ٨ قوله ( لحق ) لحق لحوقا ضمرو لو احق الاقرب من

الاسماء قال يصف قطة \* غدت من عليه ٨ بعدما تم ظمؤها \* نصل ٩ وعن قبض ببيداء مجمل \* وقال ولقد ارانى للرماح درية ٢ \* من عن يمينى مرة وامامى \* فيبينان اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبتين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناه جانب بخلاف على قال \* باتت تنوش الحوض نوحا من علا \* نوحابه تقطع ٣ اجواز الفلاء \* اي من فوق ( قوله والكاف للتشبيه ) ودليل حرفيته وقوعه صلة فى نحو جاءنى الذى كزيد فهو مثل الذى فى الدار ( فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف اي الذى هو كزيد اي مثل زيد ( قلت قد تقدم فى باب الموصولات ان حذف المبتدأ فى صلة غير اي اذا لم تطل فى غاية القلة ٢ واستعمال نحو الذى كزيد شايح كثير ٤ ويتعين اسميتها ٥ اذا انجرت كفى قوله \* يضحكن عن كالبرد ٦ المنهم ٧ واذا ارتفعت كفى قوله \* انتهون ولن ينهى ذوى شطط \* كالظعن يهلك فيه الزيت والفتل \* او على الابتداء نحو كذا عندي درهما على ما قال بعضهم واستدل بقولهم ان كذا درهما مالك برفع مالك والاولى ان يدعى تركب كذا كما مر فى الكنايات وما ذكره من رفع مالك غير دال على مدعا وسبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة ( واما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولى ( وتكون ايضا زائدة اذا لم تلتبس بالاصلية كفى قوله \* ٨ لو احق الاقرب فيها كالمق \* اي فيها المقق وهو الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل فى نحو ليس كمثل شئ او دخول مثل عليه كقوله \* فاصبحوا مثل كعصف مأكول \* ٩ اذ الفرض انه لا يشبهه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتى التشبيه وزيادة ماهو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف فى الاغلب ٢ والحكم بزيادة الحرف اولى ( واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله \* وصاليات ككما يؤثفين \* فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظى فهما اما اسمان او حرفان كقوله \* ولا للباهم ابا دواء البيت واما ان تكون احدهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفا اذ زيادة الحرف اولى ٣ فتكون اما الاولى مثل قوله ليس كمثلها واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف ولا يجوز ان يكونا ٤ اسمين او حرفين واحدهما زائدة ( فان قلت لفظ مثل لا بدله من اسم مجرور ٥ فكيف حكمت بزيادة الكاف فى مثل كعصف ٦ ( قلت لا يمنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان عمله الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون

اضافة الصفة الى موصوفها القرب والقرب كالعسر والعسر من الشاكلة الى مراق البطن ٩ اذ لا بد من الحكم بزيادة احدهما على مثل او الكاف وزيادة ماهو آه نسخة ٢ لان الاسماء ثقل زيادتها دون الحروف نسخة ٣ من زيادة الاسم نسخة ٤ حرفين لان حرف الجر لا بدله من اسم مجرور فان قلت فلنفسه نسخة ٥ والكاف الاسمية مثله نسخة ٦ وجوزت اسمية الاولى وحرفية الثانية فى ككما قلت منع الاسم عن الجر اولى من منع الحرف لان الاسم يعمل بالجر بمشابهة الحرف والحرف يعمل بالاصالة مثل محذوف التنوين لكونه فى صورة المضاف الى عطف الظاهر بل اصلية لتأكيد معنى المثل كانه قال نسخة



مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف الظاهر كما قلنا في بابهم تم عدى ٧ فعلى هذا لا يكون الكاف زائدة فكانه قال مل عصف كعصف وكذا الكلام في ككها ويجوز في قوله تعالى ﴿ ليس كمثل شي ﴾ ان لا يحكم زيادة الكاف بل تكون على طريقة قوله \* ولا ترى الضب بها يجحر \* وقولك ليس لاسخ زيداخ اعنى نفي الشي \* بنفى لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخوزيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاسخ زيد من اخ هوزيد فنقيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هوزيد فكذا ههنا نقيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للبرد ٨ اذ لو دخله لادى الى اجتماع الكافين اذ اشبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل قال \* فاجل واحسن في اسيرك انه \* ضعيف ولم بأسر كاياك أسر \* وهو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلى الجرور ايضا قال \* فلا ترى بعلا ولا حلائل \* كه ٩ ولا كهن الاحائل \* وقال \* وام اوعال كهها او اقربا \* وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت ( وتجي \* ما الكافة بعد الكاف فيكون لكما ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جلة بمضمون اخرى كما كانت قبل الكاف لتشبيه المرء بالمفرد قال تعالى ﴿ اجعل لنا الهما كما هم آلهة ﴾ قال \* فان الخمر من شر المطايا \* كما الحطبات شربني تميم \* فلا يقتضى الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون الجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة كما ذكرنا لان تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد من فعل او معناه فاذا لم تجر فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلا ومعنى كن كما انت كن في المستقل كما انت كائن الآن فانت مبتدأ محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الآن ومنه قوله عليه السلام ﴿ كما تكونون يولى عليكم ﴾ شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه اى بحالتهن المكروهة ( وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حتى سيويه عن العرب انتظرنى كما آتيت اى لعلى آتيت قال رؤبة \* لانتم الناس كما لانتم \* ٣ فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب وذلك كما يجي \* بما بمعنى ربما قال \* وانى لما اضرب ٤ الكبش ضربة \* على رأسه تلقى اللسان من الفم \* اى ربما وتقول انى لما افعل اى ربما وقال بعضهم ان بما يجي \* ايضا بمعنى ربما نحو انى بما افعل اى ربما ( وثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو قولك ادخل كما يسلم الامام وكاقام زيد قعد عمرو وجوز الكوفية نصب المضارع بعد كما بمعنى كذا على ان يكون اصله كذا فحذف الياء تخفيفا ولم يدفعا الرفع ٥ ولم يثبت البصرية لافادة كالتعليل ولانصب الفعل بعده واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفية \* لاتظلموا الناس كما لاتظلموا \* والبصرية ينشدونها على الافراد نحو \* لاتظلم الناس كما لاتظلم \* اى لعلى وقد يكون ما بعد الكاف مصدرية ايضا نحو كما تدب تدان وافعل كما افعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعنى نحو كن كما انت وقوله ﴿ كما تكونون يولى عليكم ﴾ من هذا النوع كما يجوز ٦ ان يكون هذا النوع من القسم الاول اى تكون ما كافة

٧ وعلاوة او بذاهة ساج  
نسخه

٨ وانما لم يدخل عليه لانه  
كان يؤدى الى اجتماع  
الكافين نحو كك ومؤنثه  
ومثنيهما ومجموعهما  
فطرد المنع في الكل وقد  
جاء في الشعر داخلا على  
المنصوب نسخه

٩ قوله ( ولا كهن الا  
حائلا ) الناقاة اذا لم تحمل  
اول سنة تحمل عليها  
فهى تائط وحائل والجمع  
عوط وعيطا وعوطط  
وحول وحولل فان لم  
تحمل السنة المقبلة ايضا  
فهى عايط عيط وعايط  
عوط وعوطظ وحائل  
حول وحولل

٣ ولا منع تفسير معنى  
الكلمة بالتركيب الا ترى ان  
بما يجي \* بمعنى ربما نسخه

٤ قوله ( الكبش ) الكبش  
واحد الكباش والاكبش  
وكبش القوم سيدهم  
٥ والبصريون لم يثبتوا  
نسخه

٦ ان تكون ما في هذا  
النوع اعنى نحو كما تدب  
تدان كافة كما في القسم  
الاول نسخه



٧ اخر الباب قد مضى شرحه مستوفى في الظروف المبنية واعلم ان الاولى نسخه  
 ٨ معنى حاشى التبرئة قال \* حاشى ابى ثوبان انه به ضا عن الملحاة و الشتم \* الضن البخل ضن عليه بكذا اى ينخل عليه يعنى انه يضمن به ان يشتم و ان يلام و قد يعدى بعن و على و الملحاة اللوم  
 ٩ فلا يحكم باشتراك الحرف ففي قوله تعالى اه لا تقول ان على بمعنى من بل تضمن اكتالوا معنى تحكموا  
 ٢ و كذا قوله تبدى عن اسيل كما تقدم نسخه  
 ٢ و لا يطررد العلتان ٣ فى ما الحجازيه مع انها ايضا فرع الفعل فاعلة هى الاولى ثم نقول مشابتهامعنى للفعل المتعدى بما ذكرناه وهو اقتضاؤه الجزئين و مشابتهامعنى لمطلق الفعل نسخه  
 ٣ اى لم يقصدوا الى الفرق بينها و بين الفعل الذى هو اصلها ولاذنوا يجعل عملها فرعيا على فرعيها مع كونها فرع الفعل فعرف ان العلة الصحيحة هى الاولى وهى قوة مشابتهامعنى فليست كما الحجازية

و اما ما التى بعد رب فمن قال ان رب حرف فهى تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا كما ذكرنا فى كما و تبقى رب للتقليل اى لتقليل النسبة التى فى الجملة الواقعة بعدها و من قال انها اسم فهى كافة له ايضا عن طلب المضاف اليه و ما التى بعد قل و كثر و طال نحو قلما و كثر ما و طالما اما كافة للافعال عن طلب الفاعل و اما مصدرية و المصدر فاعل الفعل ( و قال بعضهم هى فى قوله \* صددت فاطولت الصدود و قلما \* وصال على طول الصدود يدوم \* زائدة و وصال فاعل قلما وهى عندسيويه كافة و وصال مبتدأ ( قوله و مذو منذالى ٧ آخره ) قدم شرحه فى الظروف المبنية ( قوله ٨ حاشى وعدا و خلا للاستثناء ) مضى شرحها فى باب الاستثناء \* واعلم انه اذا مكن فى كل حرف يتوهم خروجه عن اصله و كونه بمعنى كلمة اخرى او زيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له و يضمن فعله المعدى به معنى من المعانى يستقيم به الكلام ٩ فهو الاولى بل الواجب فلا تقول ان على بمعنى من فى قوله تعالى \* اذا اكتالوا على الناس \* بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا فى الاكتيال و تسلطوا و لا يحكم بزيادة فى فى قوله \* يجرح فى عرا قيبها نصلى \* بل يضمن يجرح معنى يؤثر بالجرح ٢ و قد مضى كثير من ذلك فى اما كنه \* قوله ( الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان وليت ولعل لها صدر الكلام سوى ان فهى بعكسها و تلحقها ما فتلغى على الافصح و تدخل حينئذ على الافعال ) انما سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لانها تشبه ليس الذى هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدى و ايضا ما الحجازية تشبه ليس معنى لالفاظا وهذه تشبه الافعال المتعدية معنى كايحى و لفظا من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا و اما قمتة او اخرها فان لم نقل انها لمشا بهتها للافعال بل قلنا هى لاستئصالها بسبب تشديد الاواخر والياء فى ليت فهى جهة اخرى بهاتشابه الماضى فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها لمشا بهتها الفعل فلا تشابه بسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة و كذلك نون الوقاية ان قلنا انها لحفظ قمتها فقط كما تحفظ سكون من وعن فهى من جهات المشابهة و اذن قلنا هى لاجل المشابهة فلا فلما شابته الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها و شابته مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابتهما للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعى ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعى فهو تصرف فى العمل ( وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التى هى اصلها من اول الامر او تنبيهها بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل ٢ وهاتان العلتان ثابتان فى ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فاعلة هى الاولى ( و مشابتهما معنى لمطلق الفعل من حيث ان فى ان وان معنى حقيقتا و اكدت و فى كان معنى شبهت ( قال الزجاج هى للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد و للشك اذا كان صفة مشتقة نحو كانت قائم لان الخبر هو الاسم و الشئ لا يشبه بنفسه



( والاولى ان يقال هي للتشبيه ايضا والمعنى كأنك شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لالى الموصوف المقدر فلهذا تقول كأتى ٤ امشى وكانك تمشى والاصل كأتى رجل يمشى وكانك رجل ٤ امشى فقيل هي للتحقيق في نحو كأنك بالدنيا لم تكن وكانك بالآخر لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابوعلى يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان للتشبيه اى كان الدنيا لم تكن ( والاولى ان تقول بقاء كان على معنى التشبيه وان لا تحكم بزيادة شئ ونقول التقدير كأنك تبصر بالدنيا اى تشاهد ها من قوله تعالى ﴿ فبصرت به عن جنب ﴾ والجملة بعد المجرور بالباء حال اى كأنك تبصر بالدنيا وتشاهد ها غير كاشة الا ترى الى قولهم كفى بالليل وقد اقبل وكفى بزيد وهو ملك ٥ والباء لا تدخل الجمل الا اذا كانت اخبارا لهذه الحروف ( وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءنى زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفه فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجىء وفى لبت معنى تمنيت وفى لعل معنى ترجيت وماهية التمنى غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهى ٦ استعمال التمنى فى الممكن والمحال واختصاص الترجي بالممكن وذلك لان ماهية التمنى محبة حصول الشئ سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله او لا وترتقب اى لعل شئ لا وثوق بحصوله فن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل فى الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شئ محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة ( وقد اضطرب كلامهم فى لعل الواقعة فى كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى ( فقال قطرب وابوعلى معناها التعليل فعنى ﴿ افعلوا الخير لعلكم ترجون ﴾ اى لترجون او لا يستقيم ذلك فى قوله تعالى ﴿ وما يدريك لعل الساعة قريب ﴾ اذلا معنى فيه للتعليل ( وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التى بعدها ولا يطرد ذلك فى قوله تعالى ﴿ ٣ لعله يتذكر او يخشى ﴾ اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله ﴿ آمنت بالذى آمنت به بنوا اسرائيل ﴾ فتوبة يأس لامعنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبيل منه والحق ما قال سيويه وهو ان الرجاء او الاشفاق يتعلق بالمخاطبين ٤ وانما ذلك لان الاصل ان لا يخرج عن معناها بالكيفية فلعل منه تعالى حل لنا على ٥ ان ترجو او نشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت فى كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لالشك تعالى الله عنه ( وقيل ان لعل تجيى للاستفهام تقول لعل زيدا قائم اى هل هو كذلك ( واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به فى حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف فى المبتدأ والخبر معا لطلبهما لهما ٦ معا ( ويجوز عندا لقراء نصب الجزئين بليت فحوليت زيدا قائمالانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اى تمنيت قيام زيد فنصبت الجزئين كما ذكرنا فى علة نصب افعال

٤ مت وتموت ومات و  
تموت وقيل نسخه  
٥ والواو لا تدخل الجملة  
التى هي خبر هذه الحروف  
فتبين ضعف قول الفارسي  
فى لكن نسخه  
٦ ان التمنى يستعمل فى  
الممكن والمحال والترجي  
لا يستعمل الا فى الممكن  
ذلك ان التمنى نسخه  
٢ اضطربت اقوالهم  
نسخه

٣ ومعناه اذها انما على  
رجائك ما ذلك من فرعون  
٤ وانما نصرنا مذهبه لان  
الاصل فى الكلمة نسخه  
٥ قوله ( ان ترجو ) يشك  
بمثل قوله تعالى خلقكم  
والذين من قبلكم لعلكم  
تقون

٦ معنى نسخه



٧ ولهذا جاء او كما جاز

نسخه

٨ انه حال من خبر لبيت

نسخه

٩ اشتاف وتشوف اذا

تطاول

٩ قوله ( اذا تشوفا )

تشوفت الى الشئ اي

تطلعت وقوادم الطير

مقاديم ريشه وهى عشرة

في كل جناح والواحدة

قادمة

٢ وسبيع اسم رجل

٣ قوله ( كراز ) الكرز

الخرج والكراز الكباش

الذى تحمل خرج الراعى

ولا يكون الا اجم لان الاقرن

يشغل بالنطاح

٤ المعمولين نسخة

٥ فيقول نسخة

٢ وان في قعر جهنم لسبعين

واما البيت اعنى قوله كان

اذنيه فقد ذكرنا انه رد على

الشاعر نسخة

٣ وانما لزم الحروف

المذكورة الصدر لما ذكرنا

وكل واحدة من هذه نسخة

٤ فوجب تصدراها نسخة

٥ لاندل على قسم من اقسام

الكلام لانها تؤكد نسخة

القلوب لهما سواء ٧ ومن ثم جاز لبيت ان زيدا قائم كجاء علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال  
القلوب في العمل سواء ( واستشهد الفراء بقوله \* ياليت ايام الصبي رواجعا \* والبصريون  
يحملون رواجعا على ٨ الحالية وعامله خبر لبيت المحذوف اي ياليت ايام الصبي لنا رواجع  
( والكسائي يقدر كان اي ياليت ايام الصبي كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون  
لا يضم ان الا فيما اشتهر استعمالهما فيه فتكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم ان خيرا  
فخير ) ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا كما رويوا عنه  
عليه السلام \* ان قعر جهنم لسبعين خريفا \* وانشدوا \* كان اذنيه ٩ اذا تشوفا \*  
قادمة او كما محرفا \* وذلك ان اسم كان مشبه وخبره مشبه به فمما مفعولان لشبهت الاول  
مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا  
الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب تحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة  
فقول ان لبت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا تنصل  
بهذا التضمين الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلالة كون مضمونهما مفعول فعل تضمنته  
لبت واما نحو قوله \* ياليت انى سبيعا ٢ في غم \* والخرج منها فوق ٣ كراز اجم \* فان  
مع اسمها وخبرها مغنية عن ٤ المفعولين لانها مفعول تمنيت ويذغى على ما ذهب اليه  
الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المفعول الثاني ان يقدر ايضا ههنا خبر لبيت  
والاعتراض كالا اعتراض ( واجاز الاخفش قياس لعل في مجي ان المفتوحة بعدها على  
لبت نحو \* لعل ان زيدا قائم ولم يثبت ( واما نصب باقى اخوات لبت للجزئين فمنوع  
والمروى \* ان قعر جهنم لسبعون خريفا \* ٢ واما قوله كان اذنيه البيت فقد ذكرنا  
انه خطى فيه ( قوله لها صدر الكلام ) كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان  
حرفا فمرتبه الصدر كحروف النفي واما لا ولم ولن فقد مر في المنصوب على شريطة  
التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتخفيض والعرض  
 وغير ذلك ( واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في  
مضمون الجملة فلم تلزم التصدر اجراء لها مجرى ساثر الافعال ٣ ) وانما لزم تصدير المنير  
الدال على قسم من اقسام الكلام ليبنى السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد  
المتكلم اذ لو جوزنا تأخير ذلك المغير فاخر والواجب على السامع حمل الكلام الخالى  
عن المغير من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في ان  
هذا التغير راجع الى الكلام المتقدم الذى حله على انه خال عن جميع التغيرات او ان  
المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما آخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى في حيرة ( وكل واحدة  
من هذه الاحرف تدل على قسم من اقسام الكلام ٤ بخلاف ان المكسورة فانها  
٥ تؤكد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك  
حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدراها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع  
جزئها في تأويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها مواع المفرادات كالفاعل  
والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف اليه ولا يتصدر وان كانت في مقام المبتدأ الذى حقه



الصدر لما ذكرنا في باب المبتدأ ( فليت ولعل وكان وان المفتوحة لاتدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اماليت ولعل فلانها طلب مضمون الخبر ٦ فلا توجه الى ذلك المضمون طلب آخر اذا لا يجتمع ٧ عندهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفردا لانه مشبهه كاذ كرنا وهو اماذات مذكورة ٨ شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدره قامت الصفة مقامه نحو كانت قائم وكانك قت او تقوم او عندك او في الدار كاذ كرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم الاستفهام فقط فالوكان خبرها اسم الاستفهام لوجب تقديمه عليها فتسقط اذن عن مرتبة المصدر الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون الاخبارية لان النعت كما مر في بابها لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله \* جاؤا بمنق هل رأيت الذئب قط \* واما ان المفتوحة ٩ فلان وضعها لتكون مع جزئها في تأويل المصدر والمصدر لا طلب فيه فتبين بهذا ان ان في نحو قوله امرأته ان قم لا يجوز ان تكون مصدرية على ما جاز سيويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب لامر في كان واما الجملة الطلية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرية بحرف الاستفهام والعرض والتنى ونحو ذلك فلا يرى منعا من وقوعها خبرا لهما كما في خبر المبتدأ وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه ٣ وانك لامر حبابك وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه وقال \* ولو ارادت لقات وهي صادقة \* ان الرياضة ٤ لا تنصبك للشيب \* قوله ( وتلقها ما فتلغى على الافصح ) اذا دخلت ما على ليت جاز ان تعمل وتلغى وروى قوله \* قالت اليتما هذا الحمام لنا \* الى جامتنا ونصفه فقد \* رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما للجازية فاذا اهملت فما كافة ( ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف ) وقال ابن درستويه انها نكرة مبهجة بمنزلة ضمير الشأن فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا عملت فما زائدة حرفية كما في قوله تعالى ﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ﴾ وروى ابو الحسن وحده في انما وانما الاعماء والالغاء ٢ والاعمال قليل فيها لضعف معنى الفعل فهما لان التأكيد الذي هو معناهما تقوية الثابت ٣ لا معنى آخر متجدد وعدم سماع الاعمال في كاتما وعلما ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما سابع عند الكسائي واكثر النحاة اذا لفرق بينها وبين ليتما واذا سماع في ٤ انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب ما ( وسيويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسمع المشهور فيه دون غيره \* قوله ( فان لا تغير معنى الجملة وان مع بجلتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول وبعد الموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدأ ولوانك لانه فاعل فان جاز التقدير ان جاز الامر ان مثل من يكرمني فاني اكرمه و \* اذا انه عبد القفا واللاهزم \* وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم

٦ فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك مطلوب طلب آخر  
٧ في كلامهم نسخة  
٨ هي مشبه بها آه الاسد نسخة

٩ فلانها موضوعة آه في تقدير نسخة

٣ وانكم لامر حبا بكم نسخة  
٤ قوله ( لا تنصبك ) نصب الرجل بالكسر نصبا تعب وانصبه غيره

٢ لكن الاعمال قل نسخة  
٣ لا يجدي معنى آخر نسخة  
٤ ليتما بلا ضعف نسخة



المكسورة لفظا وحكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمر وويشترط مضى  
الخبر لفظا وتقديرا خلا فالكوفي \* ولا اثر لكونه مبنيًا خلا فالبريد والكسائي في مثل  
انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر  
او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسور  
فتلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ خلافا  
للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل  
مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين اوسوف او قد او حرف النفي  
( قوله فان لاتغير معنى الجملة ) اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة فان موضوعة  
لتأكيدها معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدره  
خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغنى ان زيدا قائم بلغنى قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا نحو  
بلغنى انك زيداى زيديتك فان ٦ ياء النسب اذا حقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى  
المصدر نحو الفرسية والضاربة والمضروبية وكذا بلغنى ان زيدا في الدار اى حصول  
زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر ( قوله ومن ثم وجب الكسر ) اى من جهة  
عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير المفتوحة لمعناها الى المفرد ( قوله فكسرت ابتداء ) اى  
مبتدأها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلام لكنه ابتداء  
كلام آخر ٧ نحو اكرم زيدا انه فاضل فقوله انه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه  
ومنه قوله تعالى ﴿ ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا ﴾ وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت  
به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد الظن والعلم وانما كسرتها  
بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء للكلام المحكى وكسرت بعد الموصول لان الصلة  
لا يكون الا جملة نحو اكرمت الذى انه فاضل قال تعالى ﴿ ما ان مفاخره لتنوء بالعصبة  
وكذا كسرت في جواب القسم لانه جملة لاحالة نحو بالله انك قائم وقد تفتح ان في جواب  
القسم عند البرد والكوفيين ٢ اذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد  
اى اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم وتكسر ايضا  
اذا كانت حال نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى ﴿ وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا  
انهم لياكلون الطعام ﴾ لان الجملة تقع حالا ٣ ولادليل على كونها في تأويل المفرد كما مر  
فان قلت اقتحمها ليكون بتأويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا ( قلت ذلك اذا  
كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كانت في موقع خبر عن اسم عين نحو  
زيدانه قائم وكان عمرو انه قائم ٤ اذ لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ في تأويل  
المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز قتح ان في الخبر نحو مولى انك قائم وتكسر ايضا  
اذا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانها لا تجتمع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء  
لتأكيدها مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى ( قوله وقمحت فاعلة نحو بلغنى  
انك قائم ) لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم اى علمت  
قيامك وكذا المبتدأ نحو عندي انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة

٥ ويكون نسخة  
٦ الجامد اذا حقت ياء  
النسب في آخره فاذا معنى  
المصدر نحو الماهية  
والكمية نسخة  
٧ واستيناف له نسخة

٢ قال \* وتعلمني بربك العلى  
\* انى ابو ذيلك الصبى  
وروى بالفتح  
٣ واما المصدر فيقع حالا  
ايضا لكن اذا كان صريح  
المصدر لا المؤول به و  
تكسر نسخة  
٤ وكذا اذا دخلت فيما هو  
في خبرها لام الابتداء  
فانها لا تجتمع الا ان نسخة



انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجت من انك قائم ( قوله وقالوا لولا انك ) هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار جزئها كما تقدم في باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز فقحناها ليكون ان مع جزئها في موضع المبتدأ والخبر محذوف ( واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا في باب المبتدأ ففتح ان ظاهر ( قوله ولوانك لانه فاعل ) يعني ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز فقحناها لتكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل وسبغ في حرف الشرط وكذا يلزم قحها بعدما التوقية نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الاعلى الفعل وذلك انها مصدرية ويندر دخولها على الاسمية كما يجي فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما في لوانك قت سواء ( قوله فان جاز التقدير ان ) اي تقدير الجملة والمفرد ( جاز الامر ان ) اي فتح ان وكسرهما وذلك في مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتأويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في حيزها مبتدأ محذوف الخبر اي فاكرمني له ثابت وكذا بعد اذا المفا جاة كقوله \* وكنت اري زيد اكلما قيل سيدا \* اذا انه عبد القفا والهزام اي ٦ عبد قفاه اي لثيم القفا يعني ٨ صفعان والهزمتان عظيمان ناتئان في الميخين تحت الاذنين جمعهما الشاعر بما حو لهما كقولك جبت مذا كبره فالكسر على تأويل اذا هو عبد القفا والفتح على تأويل فاذا عبودية ففاء ثابتة وكذا اذا وليت ان الو او بعد قولك هذا او ذلك تقرير الكلام السابق قال تعالى ( ذلكم وان الله موهن \* فذلكم خبر مبتدأ محذوف ٩ وان عطف على هذا الخبر اي الامر ذلك والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئها قال \* اني اذا خفيت نار ٢ لمرلة \* التي بارفع تل رافعا ناري \* ذاك واني على جاري لذو حذب ٣ \* احوا عليه بما يجني على الجار \* فهو مثل قوله تعالى \* ذلك ومن عاقب ٢ \* الاية فالجملة القسمية في الاية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو اول قولي او اول كلامي ٣ فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول والتقدير اول قولي اي اقو الى حمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الامع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي اول مقولاتي لم يجمع مع انه بمعنى المفعول مراعاة لاصل المصدر والمعنى اول مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام وهو اني اجد الله فيكون قد قال كلاما اوله اني اجد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول في اول السورة \* بسم الله الرحمن الرحيم \* وقال عليه السلام \* افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لاله الا الله \* ولا يكون قوله اني اجد الله معمو لاللفظة قولي كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مصروبي زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمو للمضروب ( وقال

٦ عبد قفا ٧ نسخته

٧ وهي مثل حسن وجه فاما عبد قفاه فهو مثل

حسن وجهه

٨ قوله ( صفعان ) الصفع كلمة مولدة والرجل صفعان

٩ فان فتح فان نسخته

٢ قوله ( لمرلة ارملت

المرأة اذا مات عنها

زوجها وارمل القوم

اي نفذ ادهم

٣ ويقال حذب عليه و

تحذب عليه اذا تعطف

عليه والخنو العطف

والشفقة

٢ قوله ( ومن عاقب بمثل

ما عوقب به ثم بغى عليه

لينصرنه الله

٢ اني اجد الله نسخته



ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني اجد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدأ  
 محذوف اي اول قولي ونطقي بهذا الكلام ثابت (ورده المصنف احسن رد وذلك  
 ان افعال التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون لنطقه بهذا الكلام اجزاء اول ووسط  
 وآخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلاث تلفظه بلفظ اني وباعتبار الحروف تلفظه  
 بهمزة اني فيكون المعنى اذا صرحنا به تلفظي باني او بهمزة اني ثابت وهو خلف  
 من الكلام وغير مقصود به للتكلم (ويجوز الوجهان بعد اما فان قمت فاما بمعنى  
 حقا تقول احقا انك قائم فان فاعل اي احق ذلك حقا او تقول حقا في ٥ معنى الظرف اي  
 اني حق فيكون ان اما فاعلا او مبتدأ على المذهبين كما مر في باب المبتدأ قال \* احقا  
 ان ٦ اخطبكم هجائي \* ودليل كونه في ٥ معنى الظرف قوله \* اني حق ٧ مواتاني احاكم  
 \* بمالي ثم يظني السريس \* فهو كقوله \* احفا بني ابناء سلمى بن جندل \* تهددكم  
 ابى وسط المجالس \* وان كسرت فاما حرف استفتاح كما لا تقول اما انك قائم كما قال  
 تعالى \* الا ان عادا كفروا ربهم \* وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اي اني  
 حق والله انه ذاهب اي ٨ ذهابه واما والله انه ذاهب كأنك قلت الا انه والله ذاهب  
 (وحتى ان كانت ابتدائية وجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد  
 فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر (ولا  
 يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو مالقيتك مذ  
 زيد قائم ومذ قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدهما مضاف اليها كما مر في الظروف  
 المبنية فهي في تقدير المفرد الاتري ان ريث وآية يضافان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير  
 المفرد لم يجرى ان بعدهما الا مفتوحة كما مر في باب الظروف المبنية (والغالب بعد  
 لاجرم الفتح قال تعالى \* لاجرم ان لهم النار \* فلا امارد للكلام السابق على ما هو  
 مذهب الخليل او زائدة كما في لاقسم لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند  
 سيويه والخليل (وقال سيويه معنى جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله \* ولقد  
 طعنت ابا عيينة طعنة \* جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا \* برفع فزارة وان يغضبوا  
 بدل اشتمال منها اي حق غضب فزارة بعدها (وقال الفراء بل الرواية جرمت فزارة  
 نصب فزارة اي كسبت الطعنة فزارة الغضب اي جرمت لهم الغضب كقوله تعالى  
 \* ولا يجر منكم شأن قوم \* اي لا يجر من لكم وبمثله فسر بعضهم الآية اي جرم  
 كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم (وقال الفراء هي اي لاجرم كلمة كانت في الاصل  
 بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب لاجرم ٢ والفعل والفعل يشتركان في المصادر  
 كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع  
 فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذي فيها فلذلك تجاب  
 بما يجاب به القسم فيقال لاجرم لا تينك ولا جرم لقد احصنت ولا جرم انك قائم فمن فتح  
 فلنظر الى اصل لاجرم ٣ كما تقول لا بد ان تفعل كذا ولا محالة انك تفعل كذا اي من  
 ان تفعل ومن انك تفعل ومن كسر فمعنى القسم العارض في لاجرم (وحكى الكوفيون

٥ مذهب نسخة

٦ اخطبكم نسخة

٧ قوله (مواتاني) يقال

آيته مواتاة اي وافقته وطا

وعنه السريس الذي لا يأتي

النساء قال ابو عبيد هو العينين

وانشد لابي زيد الطائي اني

حق مواتاني احاكم وفي

نسخة السريس

٨ فاحق نسخة

٢ بضم الجيم

٣ فيكون مثل لا بد نسخة



فيها عن العرب وجوها من التغيير لاجر باسقاط الميم ولاذا جرم ٤ زيادة ذا ولاذاجر  
بغير ميم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زائدة ٥ وعين عن بدل من الهمزة كما في قوله  
\* اعن ٦ ترسمت من خرقاء منزلة \* ماء الصبابة من عينيك مسجوم \* وتقول شد  
ما انك ذاهب وعزما انك قائم بالفتح فشدد ٧ وعز فعلان مكفوفان بما كقما وطلما وهما  
بمعنى حقا فمعنى شد ما انك قائم حقا انك قائم اي في حق الا ان في لا تدخل على شد وعز لكونهما  
في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما ٨ معربا تاما كما هو مذهب سيويه في نعمنا صنيعك  
وبئسما عملك اي نعم الصنيع صنيعك وبئس العمل عملك (وقد ذكرنا ان جميع باب فعل  
مضموم العين يجوز استعماله استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان عمرا صالح ليس  
ماهنا كافة كما كانت في قولك زيد صديق كما عمرو اخي ولو كانت كافة لوجب كسر ان  
ولا يجوز الا الفتح ( فقال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف ٩ ودليل زيادتها قولهم  
هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم الزموا الكاف مع ان هذه الزيادة كراهة ان يجيء  
لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا صحيح كصحة ذلك (وتقول  
حقا انك ذاهب وجهد رأي انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رأي واذا  
جئت بما فقلت اما حقا فانك ذاهب واما جهد رأي فانك قائم فالكسر هو الوجه لانك  
لم تضطر مع اما الى جعل الطرفين خبرين لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك  
لان معمول ما في حيز ان يتقدم عليها مع اما لما يجيء في حروف الشرط نحو اما  
يوم الجمعة فانك سائر واما زيدا فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دون اما فاضطرت  
الى فتح ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا ( قال سيويه يجوز اما في رأي فانك ذاهب  
بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها ( وتقول اما في الدار فانك قائم  
بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار  
هذا الحديث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في مواضع  
المفردات والكسر في مضان الجمل اولى من تعريف ابي على كل موضع يصلح للاسم  
والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل  
والاسم كقوله تعالى \* ومن عاد فينتقم الله منه \* ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما  
بعد اذا المفاجأة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح (قوله ولذلك جاز العطف الى آخره )  
يعنى ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها  
كالعدم اذ فائدتها التأكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع \* ثم اعلم انه يختلف  
عبارتهم في ذلك يقول بعضهم كما قال المصنف بعطف على اسم المكسورة بالرفع  
وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظر الى ان الاسم  
هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول سبق على كونه  
مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان كاللام في لزيد ولاشك ان المرفوع  
٢ فيه هو زيد وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر مع  
ان ( ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل

٤ فيكون ذازائدة كما قيل  
في ماذا صنعت نسخة  
٥ كذا والعين في عن نسخة  
٦ قوله (ترسمت) ترسمت  
الدار تأملت رسمها  
والخرقاء حبيبة ذى الرمة  
٧ قوله (وعز) عز يعز  
اي صار عززا اي قوى  
بعد ذلة يقال شد فهو  
شديد  
٧ وعز على ذلك اي حق  
واشدد

٨ معرفة تامة نسخة  
٩ والدليل على نسخة  
٢ هو الاسم وحده نسخة



نسخة  
٧ فلا يخرجها عن كونها مع  
جزئها بتقدير اسم مفرد  
كونها بتقدير اسمين اذا كان  
ذاتك نسخة  
٨ قوله ( من الله ورسوله  
الاية ) الى الناس يوم الحج  
الاكبر ان الله يرى من  
المشركين ورسوله  
٩ اخذ ٢ اخذهم نسخة  
٩ تابعه نسخة  
٢ قوله ( اخذهم ) يقال  
ذهب بنوفلان ومن اخذ  
اخذهم بالفتح اي ومن  
سار بسيرتهم وحكى ابن  
السكيت ومن اخذ اخذهم  
برفع الذال واخذهم بكسر  
الهمزة مع رفع الذال اي ومن  
اخذ اخذهم وسيرتهم  
٣ لان اسمها لم يبق فيه معنى  
الابتداء بل صار ان مع الاسم  
والخبر تأويل نسخة  
٤ بالجار والمجرور اعني قوله  
من المشركين نسخة  
٢ وليست الجملة معطوفة  
على ان مع ما في حيزها بل  
الواو اعتراضية نسخ  
٣ قوله ( بمن يزد هبه )  
زهاه وازدهاه استحقه  
وتهاون به ومنه قولهم فلان  
لا يزدني بحديقة وخرق  
بالكسر فهو خرق واخرقته  
اي ادهشته ٤ تحسبي نسخة

لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد ( والجواب انه  
باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب وبشكل عليه  
بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد  
على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما ( فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده  
وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا ( قوله لفظا او حكما ) راجع الى المكسورة  
فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمر و المفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا  
قائم وعمر وان ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان ٣ المعنى  
علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولى علمت كما ان  
ان المكسورة مع جزئها بتقدير اسمين اي المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة ٤ بعد فعل القلب  
حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها مقام اسمين ( وفيما قال المصنف مع هذا التحقيق  
البالغ والتدقيق الكامل نظر وذلك لانا ٥ بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير  
اسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير المفرد فعلت ان زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائم وعلمت  
زيدا قائم بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب ٧ فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها  
عن كونها مع جزئها بتقدير المفرد اذ ذاك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان الحق  
ان ان مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر  
الذي ذاك الاسمان المنصوبان مؤولان به ( وانما دعا المصنف الى هذا التكليف انه رأى  
سيبويه مستشهدا على العطف على محل اسم المكسورة بقوله تعالى ﴿ واذا ن ٨ من الله  
ورسوله ﴾ الاية واذا ن بمعنى اعلام وكذا استشهد سيبويه بقوله \* والافاعلموا انا  
وانتم \* بغاة مابقينا في شقاق \* على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر  
من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلو لان ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة  
لما صح منه الاستدلال المذكور ( وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة  
قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانها حرفان  
مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع في نحو بلغني ان زيدا قائم وعمر ( والسيراني  
ومن ٩ تبعد لم يلفتوا الى استدلال سيبويه وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم  
المفتوحة مطلقا ٣ اذ لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع  
او منصوب او مجرور كما ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكلمة ( ونظر ابي سعيد صحيح فقوان قوله  
تعالى ﴿ ورسوله ﴾ عطف على الضمير في برى و جاز ذلك بلان كيد بالمنفصل لقيام الفصل  
٤ بقوله من الله مقام التأكيد او نقول رسوله مبتدأ خبره محذوف اي ورسوله كذلك ٢ والواو  
اعتراضية لا عاطفة ونقول في قوله \* والافاعلموا انا وانتم \* بغاة مابقينا في شقاق \* ان مابقينا في  
شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله \* ولا انا  
٣ بمن يزد هبه وعيدكم \* ولا اننى بالمشى في القيد اخرق \* بعد قوله \* فلا تحسبن ٤ انى  
تحشعت بعدكم \* لشيء \* ولا اننى من الموت افرق \* لان قوله \* ولا اننى بالمشى في القيد اخرق



\* عطف على اتي تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا من يزدهيه وعيدكم جلة اعتراضية لكان لاداخله على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولوروى ولا انني بالمشي في القيد بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا من يزدهيه مستأ نفا ولا مكررة (وحكم لكن في جوا العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم) قال سيويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم ان بالرفع لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة ان يعني في جواز العطف المذكور وتفارقها في ان اللام لا تدخل على ما في حيزها دون ان كما يحى وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء بعده لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة معنى راجع الى ما قبله لالي ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولاك ما قام زيد لكن عمرا قائم حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم (واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كائن وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدأ ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما اوردت فيه الحروف من المعاني وهو الحق والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك لامنعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق (قال الزجاج قوله تعالى ﴿غلام الغيوب﴾ في قوله ﴿قل ان ربي يصدق بالحق غلام الغيوب﴾ صفة ربي ويحتمل رفعه وجوها اخر ولم يذكرها البدن والقياس ه كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيد بن استحسنهما شمائهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة ٧ بان نحو لا غلام رجل في الدار الازيد (فلا يحتمل على المحل عند البصريين الا ٨ عند مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازة الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء والعامل في خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعوا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب والامر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التأثير كما ذكرنا في علم الاصول لانه يستغنى بكل واحد ٩ منهما عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناؤه عنهما معا ٢ ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهدن قائم وخارجة لم يأت الفساد الذي ذكرنا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب الالف كقوله تعالى (ومن رحمة جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فاذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تأتي للمعطوف بالخبر ظاهر نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك او تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين (وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدأ لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين ٢ في الخبر فالعامل في خبر ان اسمها لان المبتدأ والخبر يرتفعان عنده فلا يلزم ٣ صدور اثر عن مؤثرين (والفراء توسط مذهبي سيويه والكسائي فليمنع رفع المعطوف مطلقا

٥ ان يكون مثل سائر نسخه  
٦ رفعه كما تقول لا غلام رجل  
في الدار الازيد فنقول ان  
الزيد بن اعجباني شمائهما  
ولا يحتمل نسخة ٧ بليس نسخة  
٨ بعدمضى الجملة نسخة  
٩ من من المؤثرين نسخة  
٢ ولا يقال ففرق الخبرين  
حتى يسلم الكلام من الفساد  
كما تقول ان زيدا وهدن قائم  
وخارجة لان حكم المعطوف  
حكم المعطوف عليه فيجب ان  
يكون خارجة خبرا عن  
زيد كقائم ولا يجوز  
التفريق بلا عطف ايضا  
كان تقول ان زيدا وهدن  
قاعد خارجة لانك تفصل  
بقولك وهدن بين اسم ان  
وخبرها وهو اجنبي منهما  
وبقولك قاعد وهو اجنبي بين  
المبتدأ وخبره فابق اذن الا  
تقديم الخبر على ما ذكره  
البصريون نحو ان زيدا قائم  
وهن خارجة او ان زيدا قائم  
وهن وخبر هن في الثاني  
محذوف استغناء عنه بخبر  
زيد اي وهدن قائمة فيكون  
الواو في الثاني ايضا عاطفة  
جلة على جلة فاذا ثبت ذلك  
قلنا ان الرفع الذي هو الالف  
في ان زيدا وعمرو قائمان اثر  
واحد غير متجزى فلا يصدر  
عن مؤثرين مستقلين نسخة  
٢ الا في المبتدأ دون الخبر نسخة  
٣ عنده نسخة



ولم يجوز مطلقاً فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنياً او معرباً بمقدر الاعراب  
 جاز الحمله على الحمله قبل الحمله قبل الاسم نحو انك وزيد قائمان وان الفتى وعمرو قاعدان والافلا  
 لانه لا ينكر في الظاهر كما انكر مع ظهور الاعراب في المعطوف وذلك لان خبراً واحداً  
 عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبعد ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزمه  
 ايضاً توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي  
 ( واما قوله تعالى ﴿ ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون من آمن ﴾  
 فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية للتعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اي  
 والصابئون كذلك لسد خبران مسده ودلالته عليه كما في ياتيم تيم عدى على مذهب  
 المبرد منه قوله ﴿ فن يك امسى بالمدينه رحله ﴾ فاني وقيار بها الغريب ﴿ اي فاني وقيار  
 كذلك بها لغريب وسمع سيويه قبل الخبر رفع تو كيد اسم ان المبني وكذا المعطوف  
 غير منوى الخبر نحو انهم اجعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذاهبان خبر عنهما  
 بلا شك وسهل ذلك وجوزه بعض التجويز بناء الاسم ( واجاز الكسائي رفع المعطوف  
 على اول مفعولى ظن واخواته ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامك زائري وعمرو  
 ( وليس بشئ لان ظن ٧ عامل قوى اثر في الاسمين اللذين بعده بان صاربه مضمونهما  
 مفعولاه واذا منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل  
 الصريح ( وانما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون المفعولان في الظاهر كاسم ان وخبرها  
 فتقل الشناعة ( قوله خلافاً للمبرد والكسائي ) الظاهر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق  
 مذهب الكسائي كما هو مذکور في كتب النحو ( قوله ولكن كذلك ) اي في احكام  
 الحمله على الحمله ( قوله ولذلك دخلت اللام ) اي ولاجل كون المكسورة مع جزئها  
 في تقدير الجملة ( قوله دونها ) اي دون المفتوحة ﴿ اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة  
 في جواب القسم وكان حقها ان تدخل في اول الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى  
 ان سواء اعني التأكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرها اجتماعهما فآخروا اللام  
 وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حرى بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفاً  
 اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تأخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان  
 المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اعني  
 المبتدأ والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم  
 زيد ولطعامك زيد آكل لا تدخل بعد التأخر الاعلى احد الثلاثة نحو من الشعر لحكما  
 وان زيدا لقائم وان زيدا في الدار قائم ولا تدخل على متعلق الخبر ٨ المتأخر عن الخبر  
 فلا يقال ان زيدا قائم في الدار لثلاثي بنحس حقها كل بنحس بتأخير ما حقه صدر الكلام  
 عن جزئي الكلام اللذين ٩ هما العمدة ( وانما تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها  
 بظرف هو الخبر نحو ﴿ ان علينا للهدى ﴾ او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار  
 لزيد قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان ٢ حقه في التصدر وقوله تعالى  
 ﴿ وان منكم لمن ليبطئن ﴾ الاولى في لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة

٤ مضى الخبر نسخة  
 ٦ خلاف ومثل ذلك نادر  
 نسخة ٨ نسخ معنى الابتداء  
 وصير مضموا الجملة مفعولا  
 به نسخة

٨ اذا تأخر عنه نسخة  
 ٩ منهما يتركب الكلام لا  
 محالة نسخة  
 ٢ تصدده بوقوعه في حين  
 ان نسخة



٣ ويجوز ان زيدا لقد قام كاجاز ان زيدا ليقوم لقربه منه مضى في شرح جواب القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها  
فيهما وان ايدخلهما قد نحو ان زيدا لنعم الرجل او لبئس الرجل ٣٥٦ لمامر في افعال المدح والذم واذا كان الخبر

مضارعا مصدرا بحرف  
التنقيس جاز دخول هذه  
اللام فيه نحو ان زيدا سوف  
يخرج خلافا لسكو فين  
وذلك ان اللام للابتداء  
ومعناها التأكيد ولا تفيد  
الحالية كما توهموه حتى تنسا  
قض هي وحرف التنقيس كما  
مر في المضارع وشرط  
الخبر ايضا ان يكون مثبتا  
لان لام التأيد لا يجامع  
حرف النفي كما ذكرنا في  
جواب القسم ولا تدخل  
ايضا على حرف الشرط  
فلا يجوز ان زيدا ان ضربته  
يضربك ولا على غير ان من  
ادوات الشرط اسما كان  
او حرفا لان اللام والشرط  
كلاهما مرتبة الصدر  
فتنافرا نسخته

٤ خبرا لان نسخته

٥ وذلك لان اصلها لام الا  
بتداء كما ذكرنا في جواب  
القسم فلا تدخل الاعلى ما  
تدخل لام الابتداء وقد ذكرنا  
مواقعها نسخته ٦ ادخالها نسخته  
٧ ان يفصل نسخته  
٨ بين اللامين نسخته ٩ قوله  
(لجوز شهرة) الشهرة

القسمية صلة من او صفته ( وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز  
ان زيدا لقام ٣ كما يجوز ان زيدا ليقوم بل تقول ان زيدا لقد قام كما مضى في شرح جواب  
القسم ويجوز في نعم وبئس نحو ان زيدا لنعم الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر مضارعا  
مصدرا بحرف التنقيس جاز دخول هذه اللام عليه نحو ان زيدا لسوف يقوم خلافا للكوفيين  
كما مر في باب المضارع ( ولا تدخل هذه اللام في حروف النفي كما مر في جواب القسم ولا في حرف  
الشرط فلا تقول ان زيدا لئن ضربته يضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام  
والشرط مرتبة كليهما الصدر فتنافرا ( ولا تدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا  
من يضربه لا يضربه لان جواب الشرط وحده ليس ٤ هو الخبر بل هو مع الشرط ( واجازه  
ابن الانباري ( ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لوضيعته  
٥ لان اصلها لام الابتداء فلا تدخل الاعلى ما كانت تدخل عليه وقد ذكرنا مواضعها  
( واجازه الكسائي نظر الى سدها مسدا لخبر ( واذا وقعت الاسمية خبرا فالوجه دخولها على  
الجزء الاول نحو ان زيدا لايوه قائم ( وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب  
الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما ضعيف لان حقه الماسقط عن  
التصدر ان لا يتأخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر ( واذا اردت ٦ دخولها في خبر ان الذي  
في اوله لام القسم وجب ٧ الفصل بينهما لكرهه اجتماع اللامين قال تعالى ﴿ وان كلا  
لما ليوفينهم ﴾ فصل ٨ بينهما بما الزائدة كما قلنا في قولك زيد صدديق كما ان عمرا اخي ( وانما  
تدخل على معمول الخبر المتقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد نحو ان زيدا  
الطعامك آكل واني لبك واثق ولا تقول ان زيدا لاني الدار قام كما ذكرنا في جواب القسم  
( واجازه الاخفش وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا  
كقوله تعالى ﴿ انك لانت الحليم الرشيد ﴾ وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على  
الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدا لارتفاع ما بعده ( وقد يتكرر  
اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم عليه نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل منع منه المبرد  
واجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجردا من ان نحو  
قوله ﴿ ام الخليس ٩ لجوز شهرة ﴾ وقد رعبعضهم لهي عجوز لتكون في التقدير داخله  
في المبتدأ كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير ﴿ الا انهم لياكلون الطعام ﴾  
وكذا قرئ في الشواذ ﴿ وان الله لسميع عليم ﴾ بالفتح كما جاء في الخبر معمولا لاضحى  
نحو اضحى زيد لمنطلقا ولا مسمى قال ﴿ مرآوا ٢ عجالي فقالوا كيف صاحبكم ﴾ فقال  
الذي سألوا امسى لجهودا ﴿ ولزال قال ﴾ ومازلت من ليلي لذن ان عرفتها ﴿ لكاهام  
٣ المفضى بكل مكان ﴾ ولما في نحو ما زيد لتقائما وقوله ﴿ واعلم ان تسليما وتركا \*  
لا متشابهان ولا سواء \* شاذ لدخولها على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على كان

اللحم بعظم الرقبة ٢ قوله (عجالا) اي مستجلبين ٣ قوله (ولولا)  
(المفضى) افضى اي خرج الى القضاء ٣ المفضى نسخته



٤ قولہ (ویدا) ندوت  
من الجود يقال سن للناس  
الندی فندوا ٤ ویدا نسخہ  
٣ جر علیہ جریرة جنی  
علیہ والغشوم الظلوم  
والغشم الظلم ٣ قولك  
شهدت انك لقائم وقوله تعالى  
نسخہ  
٤ فشهدت بحمول علی علمت  
نسخہ  
٥ فيكون معلقا كعلمت ان  
زيدا لقائم نسخہ  
٦ وكذلك آه في السعة آه  
ان زيدا نسخہ  
٧ المفرد واعلم ان بعض  
العرب يقول نسخہ  
٨ الغرامة ما يلزم اداؤه  
وقد غرم الرجل الدية  
٨ عازما وطاريا نسخہ  
٩ كما يقال هياك في اياك و  
هرقت في ارقفت فلما غيرت  
نسخہ  
٢ للفراء نسخہ  
٣ بحذف الف فعال من  
الجلالة اولی ٤ فعومل بما  
عومل به نسخہ  
٤ فعل به ما عمل نسخہ

ولولا قال ﴿ فبادحتي لكان لم يكن ﴾ فاليوم ابني ومتى لم يبكني ﴿ وقال ﴿ لولا قاسم ٤  
وندا بسيل لقد جرت ٢ عليك يد غشوم ﴾ واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت  
بكذا وشهدت بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم واما  
٣ قوله تعالى ﴿ شهد انك لرسول الله ﴾ ٤ فنشهد بحمول على نعلم لان اصل الشهادة ان  
تكون عن علم ٥ ونشهد معلق كعلمت في نحو علمت لزيد قائم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين  
نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما ( وعلمت يجري مجرى القسم على ضعف فتقول اذن  
علمت ان زيدا قائم بكسر ان ٦ وكذا شهدت تقول في الشعر اشهد انك ذاهب بالكسر  
والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يجيء اشهدت لقدر آيته كذا كانه قيل والله لقد رأيت به وكذا اشهد  
لاخرجن قال ﴿ ولقد علمت لتأتين منيتي ﴾ وقد يقال ظننت لتموتن لكونه بمعنى علمت  
واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف كعلمت زيدا قائم وشهدت  
زيد فاضل كقوله ﴿ اني وجدت ملاك الشيمة الادب ﴾ والدليل على جواز اجراء  
الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى ﴿ فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ﴾ ففي  
قولك شهدت ان زيدا لقائم واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون شهدت فيه معلقا كظننت لزيد قائم  
( ويجوز ان يكون مجرى القسم واللام وان جوابه ولا يجوز اجراء شهدت مع الباء مجرى  
علمت نحو اشهد بان زيدا لقائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهدانه ذاهب وانك لقائم  
لعطفك الجملة على ٧ الجملة ﴿ واعلم ان من العرب من يقول لهنك لرجل صدق قال ﴿ لهنا  
لمقضى علينا التهاجر ﴾ وقال ﴿ لهنتي لاشقى الناس ان كنت ٨ غارما ﴾ وقد يحذف اللام  
وهو قليل قال ﴿ الا يسانبرق على قلل الحمى ﴾ لهنك من برق على كريم ﴿ وفيه ثلاثة  
مذاهب احدها لسيويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان ٩ كاياك وهياك فلما غيرت صورة  
ان بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني ٢ قول الفراء وهو ان اصله  
والله انك كما روى عن ابي ادهم الكلابي له ربي لا اقول ذلك ﴿ بقصر اللام ثم حذف حرف  
الجر كما يقال الله لافعلن وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك اي الله ابوك  
ثم حذفت الف فعال كما يحذف من الممدود اذا قصر كما يقال الحصاد والحصد  
قال ﴿ الا لبارك الله ٣ في سهيل ﴾ اذا ما الله برك في الرجال ﴿ ثم حذفت همزة  
انك وفيما قال تكلفات كثيرة والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم ان  
اصله لله انك واللام للقسم ٤ فعمل به ما عمل في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب  
من هذا لانه يقال لهنك لقائم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا ليضربن بنون التاكيد  
وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليضربن ووالله  
لقام جاز حذف قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما  
في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين في حكم  
واحدة الا ترى الى تخفيفات ايمن ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف  
الجار في الله لافعلن ( ولا يجيء لام الابتداء من جملة الحروف الستة الابدان المكسورة



٥ قوله (لمعيد) المعيد هو الذي هده العشق ٦ وجه الجواز انها نسخته ٢ مناسبتها لها لكونها نسخته ٣ لهذه المناسبة نسخته ٤ فلا يجوز ان يسقط عن مرتبتها بمجامعتها ٣٥٨ اياها نسخته ٥ وتكون ان المفتوحة بدلا

كقوله تعالى نسخته

٦ فانها بدل من احدى الطائفتين وكذا قوله نسخته ٧ فانهم بدل من كم اهلكتنا نسخته

٨ في قراءة تخفيف ان نسخته

٨ اي بتخفيف الميم من لما على

زيادة ما وقرئ بتشديدها

وفيه اشكال وقد اجيب عنه

باجوبة واحسنها ما جوب به

ابن الحاجب وهو ان لما هذه

هي لما الجازمة وفعالها محذوف

لانه يحذف الفعل معا جواز

تقديره وان كلا لما يتقصم

من اعمالهم شيئا او يظلمهم

او نحو ذلك ثم قال بعد ذلك

ليوفينهم ربك اعمالهم جلة

مستأنفة

٩ اذا كان اسمها مبنيا او معربا

مقصورا اذا نعرف انها

معملة او مسملة واما في

العرب فان اعلمت لم يلزم وان

اهملت لزم وان دخلت على

الافعال لزم نسخته

٢ لو قال او معربا تقديرا

لكان اولى ليم ما آخره الف

مقصورة والمضاف الى ياء

المتكلم

٣ واما قولهم آه

فانما لم تدخل اللام نسخته

٤ فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الامن نواسخ المبتدأ نسخته

والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله \* ولكنني من حبا ٥ لمعيد \* قالوا ٦ انما ذلك

لانها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون

فقالوا كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من

التصدر لكن جاز مجامعتها لها لشدة ٢ تناسبها بكونها بمعنى واحدا فاغفر ٣ لذلك سقوطها

عن مرتبتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها معنى ٤ فلم يغفر معها سقوطها عن مرتبتها

وما نشدوه فاما ان يكون شاذا كما في قوله \* ام الخليس لعجوز شهيرة \* واما ان يكون

في الاصل لكن انني فخفف بحذف الهزة ونون لكن كما خففت \* لكننا هو الله \*

اتفاقا منهم بحذف الهزة واصله لكن انا \* واعلم ان ان المكسورة ترادف نعم كما يجي في

حروف التصديق فلا تعمل وترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئها

اسما مفردا تقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخير كراهة اجتماعهما

نحو ان عندي انك قائم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا في البواقي ٥ وان مع ما في حيزها

بدل الاشتمال من احدى في قوله تعالى \* واذيعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم \*

٦ ومن كم اهلكتنا في قوله \* الم يروا كم اهلكتنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون \*

٧ واما قوله تعالى \* ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون \*

فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتأ كيد الاولى لما تراخي ما بينهما

وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخي ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله تعالى \* لا تحسبن

الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة

من العذاب \* ومثله قوله تعالى \* وهم بالآخرة هم كافرون \* وهذا قول الجرمي

وهو الحق (وقال المبرد انكم مخرجون مبتدأ خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم

الاولى اي انكم وقت موتكم اخراجكم) ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف

الستة كقوله \* ان الخليفة ان الله سربله \* وقوله \* لقد علم الحى اليمانون اننى \* اذا

قلت اما بعد اني خطيبها \* بكسر ان وروى اني بالفتح على ان يكون اني توكيرا

لاننى الاول كما قلنا في الآية الكريمة (قوله وتخفف المكسورة الى آخره) اذا خففت

المكسورة بطل اختصاصها بالاسماء فيغلب الالف على ان يكون اني توكيرا

ليوفينهم) ٨ بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والاية رد عليهم (قال

المصنف ويلزمها اللام مع التخفيف) سواء اعلمت او اهملت امامع الالف فللفرق

بين المخففة والنافية وامامع الاعمال فللتردد وهو خلاف مذهب سيويه وسائر النحاة فانهم

قالوا المعملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل (وقال ابن مالك وهو حسن يلزمها

اللام ان خيف التباس بالنافية فعلى قوله تلزم اللام ٩ ان كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا

٢ واما ان دخلت على الافعال لزم اللام ٣ وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم تدخل فيه

اللام لان الدعاء لا تدخله ان النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل ٤ لزم عند البصرية

(كونه)

٤ فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الامن نواسخ المبتدأ نسخته



كونه من نواسخ المبتدأ حتى لا يخرج ان بالتخفيف عن اصلها بالكلية والكوفيون يعمون  
 جواز دخولها على الافعال كلها قياسا كقوله \* بالله ربك ان قتلت مسلما \* وجبت عليك  
 عقوبة التعمد \* وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه \* وهو عند البصريين شاذ  
 ( واختلف في هذه اللام الفارقة فذهب ابي علي واتباعه انها غير لام الابتداء التي تجامع  
 المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق في ان علمت لزيدا قائما  
 ولمادخلت فيما لا تدخله لام الابتداء في نحو قوله \* ان قتلت مسلما \* وان تزينك لنفسك  
 ) وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ٢ ان التعليق  
 واجب لو دخلت على اول مفعولى افعال القلوب الا انها لا تدخل بعد الافعال الناصحة للابتداء  
 الاعلى الجزء الاخير وهو الخبر ٣ وتدخل مع المثقلة اما على المبتدأ المؤخر او الخبر او القائم  
 مقامه وفي الامثلة الواردة في التنزيل لم تدخل الاعلى ما كان خبرا في الاصل نحو \* وان  
 كانت لكبيرة \* وان كنت من قبله لمن الغافلين \* وان وجدنا اكثرهم لفاسقين \* وان  
 نظنك لمن الكاذبين \* ولما نصب الاول لخلوه من مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان  
 دخله لام الابتداء قال تعالى \* وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك \* وان كادوا  
 ليقتونك \* واما قوله ان قتلت مسلما وان تزينك لنفسك فشاذ ( وفرق الكسائي بين ان مع  
 اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسماء المحففة واما في الافعال فقال ان نافية  
 واللام بمعنى الا لان المحففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي  
 راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين قالوا انها نافية مطلقا دخلت في الفعل او في الاسم واللام  
 بمعنى الا ( ٤ وقال البصريون لو كان اللام بمعنى الاجاز جاءني القوم لزيدا اي الازيدي ولا  
 يلزم ما قالوا اذ ربما اخص بعض الاشياء ببعض المواقع كاختصاص ما بالاستثناء بعد النفي  
 ٥ ( ومنع ابو علي في المكسورة المحففة الممثلة من تقدير ضمير شان بعدها ٦ وجوز  
 ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقدم ذلك في باب الضمائر ( قوله وتحفف المفتوحة  
 فتعمل في ضمير شان مقدر ) ٨ قدم ذلك في ضمير شان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض  
 اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه  
 رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال \* فلوانك يوم الرخاء  
 سألتني \* فراقك لم انحل وانت صديق \* وقال \* بانك ربيع وغيث ربيع \* وقد  
 ماتكون هناك ٩ التثالا \* ( قوله ويلزمها مع الفعل الى آخره ) قدمضى شرحه في  
 نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة كقوله  
 \* ان هالك كل من يخفي وينتعل \* وقد تكون مصدرية بلانحو علمت ان لاشئ لك  
 او باداة الشرط نحو علمت ان من يضربك اضربه ٢ او برب نحو علمت ان رب  
 خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لي \* قوله ( كائنك للتشبيه  
 وتحفف فتلغى على ٣ الاصح لكن للاستدراك بتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتحفف  
 فتلغى ويجوز معها الواو وليت لئتمنى واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ

٢ ان هذا مثل مختزع ما لهم  
 به شاهد من كلام من يحتج  
 بقوله ويلتزم تعليقها لافعال  
 القلوب لو دخلت على اول  
 مفعولها لكنها نسخه  
 ٣ كما كانت تدخل مع المثقلة  
 نسخه

٤ ومنع البصريون كون  
 اللام بمعنى الا لانه خلاف  
 الظاهر قالوا لوجاز ذلك  
 لجاز جاءني القوم لزيدا اي  
 الازيدي نسخه

٥ او معنى النفي نسخه  
 ٦ وخالفه بعضهم فاضمر  
 بعدها ضمير شان قياسا على  
 المفتوحة والاول اولى  
 لاختصاص المفتوحة بذلك  
 لما مر في قسم الاسماء في ضمير  
 شان نسخه

٨ نحو قوله واخر دعواهم  
 ان الحمد لله رب العالمين  
 وقول الاعشى \* في فنية  
 كسيوف الهند قد علموا  
 \* ان هالك كل من يخفي  
 وينتعل \* ٩ قوله ( انثالا )  
 فلان ثمال قوم مداي غيات لهم  
 يقوم بامرهم ٢ قال \*  
 وعلمت ان من تتقفوه فانه  
 حذر لخامعة وفرخ عقاب  
 \* وقال في رب \* تيقنت ان  
 رب امر خيل خائنا امين  
 وخوان يخال امينا ٣ الا  
 فصح نسخه



الجر بها) في كان قولان قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل  
 كان زيدا الاسد ان زيدا كالا سد قدمت اداة التشبيه لتؤذن من اول الامر بقصد التشبيه  
 فوجب فتح ان المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الاعلى لفظ المفردات ففتحت لفظا  
 وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا فصار الكاف مع ان كلمة واحدة  
 فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت في محل خبر ان لصيرورتها بجزء الحرف كما ذكرنا ٤ في  
 كاف كذا وكاين ولا تقتضى ما يتعلق به كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الخبر لانها  
 خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا خففت كان ٥ فالاصح الغاؤها وقد جاء ٥ كان  
 ويريد به رشاء اخلب ٦ وقال ٥ وصدر مشرق النحر ٥ كان ثديه حقان ٥ واذا  
 لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة لكن ويجوز ان يقال ٢ ان ذلك  
 غير مقدر بعدها لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة لكن للزم الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة  
 من حروف العوض قوى اضممار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزوم حرف العوض في الفعلية  
 بعدها يقوى كونها مركبة من الكاف وان ويجئ بعد المهملة اسمية كقوله ٣ عبأت له  
 رمحاطويلا والة ٥ كأن قبس يعلى بها حين تشرع ٥ وفعلية كقوله تعالى ٥ كأن لم تكن  
 بالامس ٥ وقوله رضى الله تعالى عنه في نهج البلاغة ٥ كان قد وردت الاطعان ٥ وقوله  
 ٥ افد الترحل غير ان ركابنا ٥ لما تزل برحالتنا وكان قد ٥ اى وكان قد زالت بها وان جاء بعدها  
 مفرد كقوله ٥ تمشى بها ٤ الدرماء تسحب قصبها ٥ كان بطن حبلى ذات او نين متم ٥  
 فالمحذوف غير ضمير الشان اى كأن بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا ٥ بوجه  
 مقسم كان ظبية تعطو الى ناضر السلم ٥ برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو جملة اسمية  
 وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اى كأنها ظبية ويروى كان ظبية بالنصب  
 على اعمال كان ويروى بجرها على ان ان زائدة اى كظبية (قوله ولكن هي عند البصريين  
 مفردة) وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة  
 واصله لا كأن فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا تفيدان ما بعدها  
 ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيًا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف  
 فيما قالوا وهو نوع من علم الغيب وفيه نقل الحركة الى المتحرك وهو كما قالوا ان كم مركبة  
 من الكاف وما والاصل عدم التركيب (قوله بين كلامين متغايرين معنى) اى فى النفي  
 والاثبات والمقصود التغاير المعنوي لا اللفظي فان اللفظي قد يكون نحو جاءنى زيد  
 لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون كقوله تعالى ٥ ولوارا كههم كثيرا لفشلتم ٥ الى قوله  
 ٥ ولكن الله سلم ٥ اى ولكن الله لم يركهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر  
 ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعالى ٥ وان ربك  
 لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون ٥ فان عدم الشكر غير مناسب  
 للفضل بل اللابق به ان يشكر المفضل ومثله كثير فاذا خففت الغيت والاختفش  
 ويونس اجازا اعمالها مخففة ٦ ولا عرف به شاهدا (ويجوز دخول الواو عليها مشددة

٤ انه ليس لكاف كذا وكاى  
 محل لصيرورتها بجزء الاسم  
 ولا تطلب ما يتعلق به كما  
 كانت تطلبه حين نسخته  
 ٥ فالاصح نسخته  
 ٦ اخلب ليف ٢ لا يقدر  
 بعدها الضمير نسخته  
 ٣ قوله (عبأت لها) عبأت  
 المتاع اذا هيأتها والقبس شعلة  
 من النار يقال اشرفت الريح  
 قبله اى سددت ٤ قوله  
 (بها الدرماء) الدرماء  
 الارنب والمرأة التى غاص  
 كعبها فى لجم ساقها وتسحب  
 قصبها اى تجر والقصب  
 المعاء يقال تجر قصبه والاون  
 احد جانبي الخرج واتأمت  
 المرأة اذا جاءت بولدين فى  
 بطن فهى متم ٥ وافي فلان  
 اى والقسام الحسن وفلان  
 قسم الوجه ومقسم الوجه  
 وعطوت الشئ تناوله  
 ٥ المقسم المحسن والسلم  
 ضرب من اشجار البادية  
 وتعطو تناول ٥ وتعطو  
 الى ناضر السلم من قبيل  
 التضمين اى تميل اليه عاطيا  
 ٦ لم يثبت به شاهد نسخته



ومخففة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال \* فليست بآتيه ولا استطيعه \* ولك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل \* قوله (وليت للتمتي الى آخره) قدمضى شرحه في اول هذا الباب (قوله ولعل لترجي وشد الجربها) فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعل بعين غير مبعجة ولفظ بعين مجمعه وآخرهما نون وجاء رعن ورغن بجعل الراء مقام اللام ولائن وان ولعاء بالمدقال لعاء الله فضله عليكم \* بشئ ان امكم ٧ شريم \* ٨ وقد يقال لعلت كربت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة ومكسورتها وكذا بعل مكسورة اللام ومفتوحتها قال \* فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة \* لعل ابي المغوار منك قريب \* وهي مشكلة لان جرهما عمل مختص بالحروف ورفعها لمسابهة الافعال وكون حرف ماملة عمل الحروف والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق لها ههنا لا ظاهرا ولا مقدارا ٢ فهي مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيويه جارة لا متعلق لها وفي البيت الذي انشدناه ان روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشأن مقدر وابي المغوار مجرور بلام مقدره حذف لتوالي اللامات اي لعله لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يقال ثاني لامى لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للمظهر ٣ كما نقل عن الاخفش انه سمع ٤ من العرب قبح لام الجر الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن بونس وابي عبيدة والاحرسان روى بكسر اللام فضمير الشأن ايضا مقدر مع حذف ثاني لامى لعل لاجتماع الامثال ثم ادغمت الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال الاصل لعاء اي انتعش دعاء له فادغم توينه في لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما نشد ابو عبيدة \* لعل الله ٥ يمكنني عليها \* جهارا من زهير او اسيد بنجر الله (واللام الاولى في لعل زائدة عند البصرية اصلية عند الكوفية لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة اذ مبنها على الخفة والبصرية نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بهالم تصرف عند البصريين للتركيب والعلية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليهما كما هما قبل دخولها لكنه يجب تأخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جاريا ومجرورا فيجوز توسطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان في اناز زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة ويجب تأخيره نحو \* ان لدينا انكالا \* كما في المبتدأ والخبر وكل ذلك قد ذكرناه في باب المرفوعات في خبران (ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست بضمير الشأن الا في الشعر على قلة وضعف كقوله \* فلو كنت ضييا عرفت قرابتي \* ولكن زنجي غليظ المشافر \* فيمن روى برفع زنجي اي ولكنتك زنجي ومن روى بنصبه فان خبر محذوف اي ولكن زنجيا هكذا لا يعرف قرابتي (واما ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله \* ان من لام في بنى بنت حسان \* الله واعصه في الخطوب \* وقوله \* ان من يدخل الكنيسة يوما \* يلق فيها جثا ذرا وظباء

٧ قوله (شريم) الشريم

المرأة المفضاة

٨ وقد يلحق لعل تاء التأنيث

كما في ربت فيقال لعلت

نسخه

٢ بلى لولا نسخه

٣ لكن اتصالها بالكلمة ياباه

فتأمل

٤ ذلك من العرب ونقل

ايضا فتح اللام الجارة للمظهر

عن بونس نسخه

٥ قوله (يمكنني) مكنه الله

من الشئ وامكنه منه بمعنى



\* وذلك لان اداة الشرط لاتعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلبى الاحرف فعل صريح لكرهه دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد (وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد مأخوذ اى انه وتقول ان في الدار يجلس اخواك قال \* كان على ٦ عربيته وجبينه \* اقام شعاع الشمس اوطلع البدر \* وانما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمدا للكلام بل المراد به التفعيم فقط فهو كالزائد وجاء في الخبر \* ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون \* (وعند الكسائي من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة ( واذ اعلم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون ٨ تكثير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله \* ان محلا وان مرتحلا \* وان في السفر اذ مضوا مهلا \* اى ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا في الآخرة وان في رحيل السفر اذ مضوا الى الآخرة مهلا اى سباقاى لا يرجع الراحلون الى الآخرة وتقول ان مالا وان وندا وان غيرها بلا او شاء اى ان لنا ذلك والفراء يشترط في جواز حذف اخبارها تكثير ان كاقبل ان اعرابا قيل له ٢ ان الزبابة الفارة فقال ان الزبابة ان الفارة اى هما مختلفان ( والردي على المذهبين ماروى ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار نصرونا ووصلونا قد فضلونا وآونا وفضلوا بنا فقال عليه الصلاة والسلام \* الستم تعرفون ذلك \* قالوا بلى يا رسول فقال عليه الصلاة والسلام \* ان ذلك اى ان ذلك كذلك وماروى من قول عمر بن عبدالعزيز لمن مت اليه ٣ بقرابة ان ذلك اى مصدق ثم ذكر المات حاجته فقال عمر لعل ذلك اى لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى \* ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله \* اى هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زائدة وقال الشاعر \* خلان حيا من قريش تفضلوا \* على الناس او ان المكارم نهشلا \* قال ابن يعيش لم يأت خبر ان المحذوف الاظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان يقدر في ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا ان لك ذلك ولعل لك ذلك واقول لا يلجى الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا فلم ترتكبه بل نقدر ما يستقيم به معنى الكلام ٤ ظرفا كان اولا ( وقد يسد مسد الخبر واول المصاحبة نحو ان كل رجل وضعته ٥ والحال نحو ان ضربني زيدا قائما ( واما قولك ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر اى فطنت له ( قال سيديويه اصله ليت شعرتى حذفوا الهاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذر ها فلعله لم يثبت عنده مصدر الابلهاء كالنشدة والافلاموجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والترم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام ٦ نحو ليت شعري انا تبنى ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كذا كرنا في افعال القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عمر واى ليت علمى بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل ( وقال المصنف هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار ( وفيه نظر لان شعري مصدر معناه متعلق بمضمون

٦ عربين الانف تحت مجتمع الحاجب وهو اول الانف حيث يكون الشم ٨ لحذف الخبر نسخه ٢ قوله (ان الزبابة) الزبابة فارة صماء يضرب العرب بها المثل فيقول اسرق من زبابة

٣ قوله (مت) المت التوصل بقرابة والمائة الحرمة والوسيلة والموات الوسائل ٤ ويكون المعنى به ظاهرا نسخه

٥ الصحيح نصب ضيعته هنا بالعطف على اسم ان وان كانت الواو بمعنى مع نص عليه المالكى فان قيل كيف تكون لمعنى مع مع كونها عاطفة قلنا كافي قولهم كل رجل وضعته فانها عاطفة لضيعته على كل رجل مع انها بمعنى مع

٦ \* وبعد ليت شعري الحذف التزم وذكر الاستفهام بعده محتم \*



الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى تجرب به عنه لان علمك بالشيء غير ذلك الشيء ( وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدأ الذي بعده ) وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذبوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال ( وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله \* ليت شعري مسافر بن ابى عمرو وليت يقولها المحزون \* اى ليت شعري ايجتمع ام لا ومسافر منادى ( وقد يخبر ههنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب المبتدأ ٧ ان التخصيص غير مشروط في المبتدأ مع حصول الفائدة وانما لم يخبر عن المبتدأ المنكر بخبر مؤخر لثلاثا يلبس المبتدأ بالخبر وذلك لتوافق اعرابيهما واما ههنا فالاعرابان مختلفان قال \* فان شفاء عبرة مهراقة \* على ما انشده سيويه ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة نحو ان كريما بوبك قال تعالى ( فان حسبك الله ) كما قلنا في باب كان \* اطبي كان امك ام حار \* ويجوز ان يكون كفافا في قوله \* فليت كفافا كان خيرك كاه \* وشرك عنى ما رتوى الماء مرتو \* اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روى برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعن متعلق بكفافا اى مكفوفين عنى والماء على هذا الوجه منصوب اى ما رتوى مرتون من الماء وقيل شرك مرتو بتقدير مرتويا اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اعنى خيرك كفافا اى كان خيرك كفافا وشرك مرتويا عنى اى كفافا فحذف النصب ضرورة كما في قوله \* فلوان واش باليامة داره \* ويكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اى مادام الماء ريان \* قوله ( الحروف العاطفة ٢ الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبلى ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه لتفيد قوة او ضعفا ) اعلم ان بعضهم عداى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ( كما قال بعضهم ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو او ما جاءنى زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها فنصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط ( قوله للجمع ) مراد التمام بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشئيين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان او فى مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءنى زيد او عمرو اى حصل الفعل من احدهما دون الاخر ( قوله فالواو للجمع مطلقا ) ٣ معنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما فى زمان واحد وان يكون حصل من زيد او لا وان يكون حصل من عمرو او لا

٧ انه لا يشترط تعريف المبتدأ ولا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يخبر فى باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لثلاثا يلبس الثانى بتابع الاول لتوافقهما فى الاعراب وههنا الاعرابان مختلفان فلا بأس به لسخه

٢ العطف فى اللغة الامانة والثنى وانما سميت حروف المعطف لامالتها ما بعدها الى ما قبلها وتشريكها اياه معه وفى الاصطلاح ربط لفظ بلفظ باحد الحروف العشرة

٣ فاذا قلت جاءنى زيد وعمرو اى حصل هذا الفعل من كليهما لا من واحد منهما نسخه



٤ افادتها للترتيب نسخته ٦ ووجه المخالفين اية الوضوء وقوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو وقوله وهو الذي كف ايدهم عنكم وايديكم عنهم ٧ وقوله تعالى وجعلنا عاليها سافلها وامطرنا فان الامطار كان مقدما على جعل العالى سافلا لتقدم العلة على المعلول ٧ قوله ( اوجونة ) جونة العطار حفته وفض اي كسر ٧ الجونة الخابية مطلية بالفار وبالضم جونة العطار وقدحت المرق عرفته وقدحت العين اذا اخرجت منها الماء الفاسد وفضت ختم الكتاب اي كسرتة وروى جونة وقتحت ٨ هو جواب عن سؤال وهو ان يقال الواو اصلها وضعها للترتيب واستعمالها ههنا لغيره مجاز ٩ اذ يكون الدخول متقدما على القول متأخرا عنه في حالة واحدة نسخته ٢ فلولا الواو لجاز توهم ان الاسم الاول في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية والكلام الاول ﴿ ٣٦٤ ﴾ في الثالثة والرابعة واقع عن

سهو وغلط والثاني تدارك له اوجاز توهم ان المتكلم في المواضع الثلاثة قصد احدهما اذ كثيرا ما يورد الكلام بلا او مع القصد الى معناه كقول الشاك كنت آكل تمرا زيدا اي احدهما وكذا تقول خرج زيد دخل عمرو فانه كما يحتمل القطع بوقوع الامرين كليهما وهو الظاهر يحتمل وقوع احدهما فبالواو تصير الجمعية نصا كما باو بصير معنى احدهما نصائم اذا نفيت نحو جاءني زيد و عمرو مثلا قلت ما جاءني زيد و عمرو فهو نفي لركب اعني المجيئين والركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفاء احد جزئيه دون الاخر فيحتمل ان يكون

فهذه ثلاثة احتمالات عقلية لادليل في الواو على شئ منها هذا مذهب ججع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثلعب والرعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء ٤ انها للترتيب ( دليل الجمهور ٦ استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله \* ٧ اوجونة قدحت وفض ختامها \* وقوله تعالى ﴿ واسجدى واركعى ﴾ وقوله تعالى ﴿ نموت ونحى ﴾ والاصل ٨ في الاستعمال الحقيقية ولو كانت للترتيب لتناقض قوله تعالى ﴿ وادخلوا الباب سجدا ﴾ وقولوا حطة ﴿ وقوله في موضع آخر ﴿ وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا ﴾ اذ القصة واحدة ٩ \* ثم اعلم ان الواو مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعدا في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد عمرو ونحو زيد قائم وعمرو قاعد ( ٢ فان قلت لولم يجئ بالواو في عطف الجملة لعلم ايضا حصول مضمونى الجمليتين فما فائدتها ( قلنا بلى ولكن كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون الكلام الاول غلطا ويحتمل حصول احدا الامرين فبالواو صار نصا في حصول الامرين معا ففائدة الواو في مثله كفسادة لافي مثل قولك ماجاءني زيد ولا عمرو كما يجئ فكانه زيد يفيد النص وان لم يعده النحاة في الزوائد \* واعلم انك اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت ماجاءني زيد وعمرو بلا قيد فهو في الظاهر نفي للاحتتمالات الثلاث اي لم يجئ لافي وقت واحد ولا مع الترتيب ( والاكثر على ان لا يعطف على المنفى بالواو الا وبعد الواو لان نحو ماجاءني زيد ولا عمرو وذلك لان الواو وان كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت وعلى الترتيب الا انه لما كان يستعمل كثيرا للاجتماع في وقت كما في المفعول معه وواو الصرف ومع العطف ايضا نحو كيف انت وقصعة من تريد وكل

معناه انتفا المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفا احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت ( رجل ) بلا الزائدة بعد وواو العطف فقلت ماجاء زيد ولا عمرو وقد تراد طردا حيث لا يمكن نفي احد الفعلين كما في قوله تعالى ولا تستوى الحسنة ولا السيئة وما يستو الاحياء والاموات لان الاستواء بمعنى التساوى واذا انتفى المساواة من احد الطرفين فلا بد من انتفائها من الاخر ايضا وما قيل من ان زيادة للدفع وهم ان المنفى هو المجيئان المقيد ان بقيد الاجتماع في وقت لشيء لان نفي الشيء مطلقا واردة نفيه مقيد اخلاف الظاهر كما تقول ماجاءني رجل وتريد رجل قصيرا ونحوه فان كررت العامل فقلت ماجاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيويه نفي للمجيئين المنقطع احدهما عن الاخر كان المخاطب توهم انه حصل مجئ كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجئ الاخر فرفعت بهذا الكلام ط



رجل وضيعته خيف ان يكون مراد المتكلم ماجاءني زيد مع عمرو فيكون قد نفي الاجتماع في وقت لا ترتب مجئى احدهما على مجئى الآخر فجئى بلا في الاغلب دفعا لهذا التوهم وبيان ان المراد نفي الاحتمالات الثلاث (وقد تزايد فيما لا يحتمل الترتيب طردا كقوله تعالى (ولا تستوى الحسنة ولا السيئة) وقوله (وما يستوى الاحياء ولا الاموات) وان اردت نفي بعض الاحتمالات دون بعض فلا بد من القيد نحو ماجاءني زيد وعمرو معا او ماجاءني زيدا ولا عمرو ثانيا او ماجاءني زيد ثانيا وعمرو اولا فينتفي بعد ان تقييد باحد الاحتمالات احتمالات اخران (واما لو كررت العامل فقلت ماجاءني زيد و ماجاءني عمرو فهو عند سيديويه نفي للمجئيين المنقطع احدهما عن الاخر كان المحاطب توهم انه حصل مجئى كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجئى الاخر فرفعت بهذا الكلام وهمه (وعند المازني هو ايضا نفي للاحتمالات الثلاث كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفاءة زيادة لا بعد الواو واكثر (قوله والفاء للترتيب \* اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف اولا فان عطفت مفردا على مفرد ففأنتها ان ملابسسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسسة المعطوف عليه بلا مهلة فمضى قولك قام زيد فعمرو اى حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل ومعنى ضربت زيدا فعمرا اى وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد ( و اذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابسستها لمدلول عاملها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل في مصادر تلك الصفات كقولك جاءني زيد الاكل فالنائم اى الذى يأكل فينام كقوله \* يالهف زيابة للحارث \* الصايح فالغائم فالآيب \* اى الذى يصبح فيغتم فيؤوب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلاة الجماعة يقدم الاقرأ فالأفقه فالأقدم هجرة فالاسن فالاصبح ( وان عطفت الفاء جملة على جملة فأادت كون مضمون الجملة التى بعدها عقيب مضمون الجملة التى قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعدهم (وقد ٦ تفيد الفاء العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ( ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فيئس مثوى المتكبرين) وقوله (واورثنا الارض نبيوء من الجنة حيث نشاء فنع اجر العالمين) فان ذكر ذم الشئ او مدحه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل على الجمل كقوله تعالى (ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلى) الآية وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك ان موضع ذكر التفصيل بعد الاجال ومنه قوله تعالى (وكم من قرية اهلكناها فجاءت بأسنا بيانا) لان تبئت البأس تفصيل للاهلاك الجمل (وقد تجئى الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى ما حكى الزجاجي ٢ تقول العرب مطرنا ما بين زباله فالثعلبية ٣ بمعنى ما بين زباله الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زباله فالثعلبية بخذف بين مع كونه

ط وهمه وعند المازني هو نفي لمطلق المجئيين معا كما كان من دون تكرير العامل وهذا اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفاءة زيادة لا بعد الواو بلى تكرير الفعل المنفي في ذلك الغرض اصرح  
نسخه

٣ قوله (للاحتمالات الثلاث) هذه من تمة النسخة المعير اليها

٥ يفيد فاء العطف في الجمل  
نسخه

٢ وبالفتح مشددا ابو القاسم عبد الرحمن ابن اسحق والزجاجي صاحب الجمل نسب الى شيخه ابي اسحق الزجاج وفي نسخة الزجاج ٣ موضع في طريق مكة حرسها الله



٤ يجوز ان يكون ما بين قرن الى قدم ونحوه بدلا من ضمير المؤنث الذي هو مبتدأ كأنه قلت ما بين قرن الى قدم احسن الناس اى جميعها او كلها احسن الناس  
 ٥ بسقط اللوى بين الدخول فحومل \* فتوضح المقراءة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمال \* اى منازل ما بين نسخته  
 ٦ اى على الواو المنوى  
 ٧ قوله ( البردين ) البردان الغداة والعشى وكذلك الايردان  
 ٨ عطف على منازلها  
 ٩ قوله ( الى شعب ) الشعبة المسيل الصغير  
 ٢ اقوت فطال عليها سالف الامد قال الاصمعي العلياء مكان مرتفع من الارض والسند مسند الوادى فى الجبل وهو ارتفاعه حيث يسند فيه اى يصعد واقوت خلت من اهلها والامد الدهر والبيت للناطقة  
 ٣ فهذا كما تقول نسخته  
 ٤ شرطا لان المعنى نسخته  
 ٥ فهذا داخل على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط نسخته

مرادا ويقوم المضاف اليه مقام المضاف ويعر به باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم ٤ وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لكونه موصولا فلا تقول مطرنا بالة فالتعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما ( وحكى اجازته عن هشام ومثل قوله \* قفانك من ذكرى حبيب ومنزل \* ٥ البيتان الفاء فيه بمعنى الى اى منازل بين الدخول الى حومل الى توضيح الى المقراءة ) فان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو اذا الفعل لا يتعلق به حرفا جر بمعنى واحد كما مر بلا عطف ( قلت يستعمل فى تحديد الاماكن نحو قولك اشترت ما بين الموضع الفلانى الى دار زيد الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو تخفيفا للدلالة الكلام عليه ٦ قال الناطقة الجعدى \* ابادار سلمى بالحرورية اسلمى \* الى جانب الصمان فالتثم \* اقامت به ٧ البردين ثم تذكرت \* منازلها بين الدخول فجرثم \* ٨ ومسكنها بين العروب الى اللوى \* ٩ الى شعب ترعى بهن فقيهم \* فاذا كثر ذلك مع حرف الجر اعنى الى فحذفه مع فاء العطف التى هى بمعناه اولى بل هو واجب لا متناع اجتماع حرفى عطف ويجوز ان يكون المعنى قفانك بين منازل الدخول فنازل حومل فنازل توضيح فنازل المقراءة وكذا فى غير هذا الموضع واما قوله \* يادار مية بالعلياء فالسند ٢ \* الفاء فيه لافادة الترتيب فى الذكر لانه يذكر فى تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسبع مشتمل على مواضع منها السند ٣ فهو كقولك دارى ببغداد فالكرخ فاذا نفيت مثلا قولاك جاني زيد فعمرو فقلت ما جاني زيد فعمرو فانت ناف لتعقيب مجئى عمرو ولجئى زيد فيمكن ان يحصل الجيئان فى حالة وان يحصل مجئى عمرو قبل مجئى زيد ( هذا الذى ذكرنا كله حكم فاء العطف والتى لغير العطف ايضا لا تخلو من معنى الترتيب وهى التى تسمى فاء السببية وتختص بالجرم وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيه فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق ٤ شرطها فالمعنى فى مثلنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير فى القرآن الجيد وغيره قال تعالى ﴿ ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرشقوا فى الاسباب ﴾ وقال تعالى ﴿ قال انا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها ﴾ اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال ﴿ رب فانظرنى ﴾ اى اذا كنت لعنتنى فانظرنى وقال ﴿ فانك من المنظرين ﴾ اى اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين قال ﴿ فبعزتك ﴾ اى اذا اعطيتنى هذا المراد فبعزتك ﴿ لا غوينهم ﴾ وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان مابعد سببا لما قبله كقوله تعالى ﴿ فاخرج منها فانك رجيم ﴾ وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط فى المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء فى المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه ٥ وتعكس فتقول اكرمه فانه فاضل \* ثم اعلم انه لاتنافى بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهى مع ذلك عاطفة جلة على جلة نحو يقوم زيد فيغضب عمر ولكن



لا يلزمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قديؤتى في الكلام بقاء موقعها موقع الفاء  
السيبية وليست بها بل هي زائدة ٢ وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء  
للشرط ٣ كما تقدم في الظروف المبنيه قديجئى زائدة في غير هذا الموضع المذكور نحو زيد  
فوجد عند الاخفش وقوله \* واذا هلكت فعند ذلك فاجزى \* ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب  
بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا  
لما تقدم كقوله تعالى ( الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ) فان اخضرار  
الارض يبتدىء بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجئى بالفاء نظرا لانه لا فصل بين نزول  
المطر وابتداء الاخضرار ٤ ولوقال تم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالى  
( جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة ) نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال  
( فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ) نظرا الى ابتداء كل طور ثم  
قال ( ثم انشأناه خلقا آخر ) امانظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعاد المرتبة هذا الطور  
الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة ( قوله و ثم مثلها بمهله ) اي مثل الفاء في الترتيب الا  
انها تختص بالمهلة والتراخي ومن ثم قال سيويه في مررت يزيد ثم عمرو ان المرور مروران  
ولا تكون الاعاطفة ولا تكون للسيبية اذ لا يتراخي المسبب عن السبب التام ولا تعطف المفصل  
على الجمل كالفاء وقد يجئ في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم  
مناسبتها له كما ذكرنا في قوله تعالى ( ثم انشأناه خلقا آخر ) وكقوله تعالى ( خلق السموات  
والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ) فالاشراك بخالق السموات  
والارض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا في قوله تعالى  
( فلا اقحم العقبة ) ثم قال ( ثم كان من الذين امنوا ) فان الايمان بعيد المنزلة  
من فك الرقبة والاطعام بل لانسبة بينه وبينهما وكذا قوله ( استغفروا ربكم ثم  
توبوا اليه ) فان ه بين توبة العبد وهي انقطاع العبد اليه بالكلية وبين طلب المغفرة  
بونا بعيدا ( وقد يجئى ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر  
ما هو الاولي ثم الاولي من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني  
بعد الاولي في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله \* ان من ساد ثم ساد ابوه \* ثم قد  
ساد قبل ذلك جده \* فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسياده ثم بسيادة  
ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة  
الاب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه ٧ فتم ههنا كالفاء في قوله تعالى ( فبتش مثوى  
المتكبرين ) كما ذكرنا ( وقد تكون ثم والفاء ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم  
يكن الثاني مرتبا في الذكر على الاولي وذلك اذا تكرر الاولي بلفظه نحو بالله والله والله  
ثم والله وقوله تعالى ( وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ) وقوله  
تعالى ( كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ) واما قوله تعالى ( فاليها مرجعهم

٢ فأتيتها التنبيه على ان ما  
بعدها لازم لما قبلها نسخه  
٣ وذلك كما تقدم في اذا غير  
اللتضمنة للشرط نحو قوله  
تعالى اذا جاء نصر الله والفتح  
الى قوله فسبح وقد يجئى زائدة  
في غير مثل هذا نسخه  
لان اذا هذه منصوب بسبح  
المؤخر  
٤ ولوقيل مثلا ثم تصبح  
الارض مخضرة نسخه

٥ بين التوبة وهي الانقطاع  
بالكلية اليه تعالى نسخه  
٦ ابيه نسخه  
٧ لكن الغرض ما ذكرت  
من ترتيب معاليه الاخص  
فالاخص فهي كالفاء فيما  
ذكرنا في قوله تعالى فتم اجر



٢ النبذ نسخه

٣ فقوله اولم يكفروا

عطف على قوله لولا اوتى

نسخه

٤ ولم يجئ ذلك مستعملا

بل لا بد ان يكون مبنيا على

كلام مقدم نسخه

٦ تمامه وانحى بنا بطن

خبت ذى قفاف عقتل \* او

حقاف

٦ اى انا

قوله ( فلما اجزنا ساحة الحى )

اى لما قطعنا عرصه الحى

وفنائهم وانحيت بباطن

ارض ملساء والحقف الرمل

المنعطف والعقتل الرمل

الاجتمع كالثل

٦ اجزنا وجزنا بمعنى واحد

والعنى قطعنا ساحة موضع

الجت الوادى الحامى

والقفاف ما على من الارض

والعقتل الرمل المتراكم

والبيت لامرى القيس فن

المعلقات

٧ قوله ( تغلب بنت ) قولهم

تغلب بنت وائل يذهبون فيه

الى التائب نظرا الى القبيلة

كما قالوا تميم بنت مر

٨ قوله ( البكر ) البكر

الفتى من الابل

ثم الله شهيد \* اى ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام العلة مقام  
المعلول وقوله تعالى ( وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى ) اى ثم بقى  
على ذلك الهدى من التوبة والايان والعمل الصالح كما قيل فى ( اهدنا الصراط المستقيم )  
اى ايقنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء او استبعاد المرتبة البقاء عليها من مرتبة  
ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا فى قوله ( ثم انشأناه خلقا آخر ) من  
الوجهين ( وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى  
( ولقد انزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون \* ) او كما عاهدوا عهدا نبذه  
فريق ) الآية فقوله او كما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار ٢ الفعل ( وقد يكون  
الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية كقوله تعالى ( قالوا لولا  
اوتى مثل ما اوتى موسى اولم يكفروا ) ٣ عطف لم يكفروا على قالوا لولا اوتى  
( وكذا تدخل على فاء العطف للانكار كقوله تعالى ( ومنهم من يستمعون اليك افانت  
تسمع الصم ) فقوله انت تسمع الصم عطف على ومنهم من يستمعون اى بعضهم يستمع  
اليك غير سامع فى الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ( ومنهم من ينظر اليك  
افانت تهدى العمى ) اى ينظر اليك غير مبصر فى الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ او  
التقرير اذا دخلت على النفي وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى ( من اله غير الله  
يا تيكم بضياء افلا تسمعون ) اى اذا كان كذا فلم لا تسمعون وكذا قوله تعالى ( من اله  
غير الله يا تيكم بليل تسكنون فيه افلا تبصرون ) فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير  
( وكذا تدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى ( ماذا يستجمل منه  
المجرمون اثم اذا ما وقع آمنتم به ) فثم ههنا مثلها فى قوله تعالى ( ثم الذين كفروا بربهم  
يعرلون ) لان الايمان بالشئ مستبعد من استجماله استهزاء ( وهذه الحروف ليست بعاطفة  
على معطوف عليه مقدر كما يدعيه جار الله فى الكشاف ولو كانت كما قال لجاز وقوعها فى  
اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ٤ ولم تجئ الامنيا على كلام متقدم ( وهذه  
الحروف الثلاثة تجئ عند الاخفش زائدة والبصريون يؤولون فيما يقبل التأويل صيانة  
للحرف من الزيادة ) اما الواو فتل قوله تعالى ( فلما اسلموا وتله للجبين وناديناه ) قال  
البصريون جواب لما محذوف اى وتله للجبين وناديناه كان هناك مالا يوصف من الطافة  
تعالى وكذا قوله \* فلما اجزنا ساحة الحى \* ٦ البيت واما قوله \* ولما رأى الرحمن ان \*  
ليس فيهم \* رشيد ولاناه اخاء عن الغدر \* وصب عليهم ٧ تغلب ابنة وائل \* فكانوا عليهم  
مثل راغية ٨ البكر \* فالعنى غضب عليهم وصب يحذف المعطوف عليه وكذا قوله \* فاذا  
وذلك يا كيشة لم يكن \* الالمة حالم بخيال \* اى فاذا المامك وذلك الامام ( واما الفاء فى  
قوله \* ارانى اذا ما بتت على هوى \* فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا \* قيل الفاء زائدة وقيل  
بل الزائدة ثم حرمه التصدر ( واجاز الاخفش زيد فوجدو زيد فقام قياسا على زيادة الفاء مستدلا  
بقول الشاعر \* وقاله خولان فانكح فئاتهم \* واكرومة الجبين خلوك كما هيا \* والفاء

( فى قوله )



في قوله \* اباخرشة امانت ذانفر \* فان قومي لم يأكلهم الضبع \* زائدة عند البصريين دون الكوفيين كما مر في باب ( واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعالى \* حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم \* ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي المهمم الانابة ثم تاب عليهم وكل ما جاء من ٢ مثله فان امكن الاعتذار فهو اولى والا فليحكم بزيادة الحروف وانشد ابو زيد لزيادة ام قول الراجز \* يادهرام ما كان مشى وقصا \* بل قد تكون مشيتي ٣ توقصا \* قوله ( وحتى مثلها ) يعني مثل ثم في الترتيب والمهمل ( وقال الجزولي المهمل في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لامهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهمل والذى ارى ان حتى لامهلة فيها بل حتى العاطفة تفيدان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه ( وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الله كل ابي حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجى لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهمل بل الاعتبار فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنان من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة \* قوله ( واو ) واماوام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة للهمزة الاستفهام يلها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجوز اريت زيدا ام عمرا ومن ثم كان جوابها بالثعيين دون نعم اولا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او ) اعلم ان الاحرف الثلاثة لاحد الامرين او احد الامور واو واما العاطفتان في المعنى سواء الا في شئ واحد وهو ان او تجئ بمعنى الى او الا وتجئ او ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون اذن بعدها الالجل فلا يكون حرف عطف بل حرف استيناف واذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاء في زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة نحو ما ابالي اقت او قعدت وتقول في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم يدو لك الإقامة فنقول او اقيم اي بل اقيم على كل حال وهي في هذه الصورة محتملة للعطف فتكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما في قوله \* بدت مثل ٥ قرن الشمس في رونق الضحى \* وصورتها او انت في العين الملح \* فلا يحتمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى \* فارسلناه الى مائة الف او يزيدون \* اي بل يزيدون ( وانما جاز الاضراب ببل في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ٧ ما يحزر الناس من غير ٨ تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وانهم يزيدون ثم اخذ تعالى في التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله تعالى \* كلح البصر \* بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلطون فيه في هذه القضية

٢ مثل ذلك فليعتذر لكل ما يمكن وان سمح الاعتذار فليحكم بزيادة الحرف نسخته رقصا نسخته  
٣ قوله ( توقصا ) يقال مر فلان يتوقص به فرسه اي تازروا يعاقب الخطو الوقص كسر العنق  
٣ التوقص النزو في السير يقال مر فلان يوقص به فرسه اي ينزو والوقص مشى الشيخ الكبير ٥ قوله ( قرن الشمس ) قرن الشمس اعلاها واول ما يبدو منها في الطلوع رونق السيف ماؤه وحسنه ومنه رونق الصبح وغيرها ٧ قوله ( ما يحزر ) الحزر التقدير والحرس تقول حزرت الشيء احزره واحزره ٨ تحقيق نسخته



ان قالوا ذلك وحقق وقال ﴿ او هو اقرب ﴾ اى بل هو اقرب وقالوا ان لا واذا كان  
 في الخبر ثلاثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة  
 ( فالشك اذا اخبرت عن احد الشئيين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وتقصد ان  
 تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيدا وعمرو ولم تعرف الجأئي منهما فاوفيه للشك  
 واذا عرفته ٢ وقصدت الابهام على السامع فهو للابهام كقول لبيد ﴿ وهل انا الامن  
 ربعة او مضر ﴾ والظاهر انه كان يعرف انه من ابهما قال الله تعالى ﴿ اتاها امرنا ليلا  
 او نهارا ﴾ والتفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان  
 يكون جوهر او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر ٣ لاعرض او على انه  
 عرض لاجوهر او على انه لاهذا ولاذاك ( ٤ واما في الامر فان حصل للأمر بالجمع  
 بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس  
 الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا ( والفرق بينهما ان  
 الاباحة يجوز فيها ٥ الجمع بين الفعلين والاختصار على احدهما وفي التخيير يتختم احدهما  
 ولا يجوز الجمع هذا ما قيل ( وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما  
 الفقه او النحو لم يفهم من اما واويل ليستا ٦ الا لاحد الشئيين في كل موضع وانما استفيدت  
 الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معالان تعلم العلم خيرا وزيادة الخير ٧ فدلالة او  
 واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشئيين او الاشياء  
 على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام لان قبل او واما بل من قبل اشياء آخر  
 فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث  
 قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل  
 به ذلك ( واما في سائر اقسام الطلب ٨ فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو ولا يعرض فيه  
 شئ من المعاني المذكورة ( واما التمني نحو ليت لي فرسا او حارا فالظاهر فيه ٩ الجمع  
 اذ في الغالب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا ( واما التحضيض  
 نحو هلا تعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا والعرض نحو الا تعلم الفقه  
 او النحو والاتضرب زيدا او عمرا فكلما مر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما  
 كثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال ﴿ وكان  
 سيان ان لا يسرحوا نعما ﴾ ٢ او يسرحوه بها واغربت السرح ﴿ فان سيان بمعنى  
 مستويان وهو بين الشئيين قال ﴿ سيان كسر رغيه ﴾ او كسر عظم من عظامه ﴿  
 وقد يجئ او بمعنى الى او الا كما تقدم في نواصب المضارع ( واذا نقيت الخبر نحو رأيت  
 زيدا او عمرا فان اردت نفي رؤيتهما معا قلت ما رأيت واحدا منهما او ما رأيت احدهما  
 او ما رأيت زيدا ولا عمرا وان اردت نفي رؤية احدهما لارؤيتهما فان تعين عند ذلك  
 الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميت نحو ما رأيت زيدا او ما رأيت عمرا وان لم  
 تعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام قلت ما رأيت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رأيت  
 احدهما ورأيت الاخر ( وكذا اذا نقيت الامر وهو النهي كما اذا قلت مثلا في اضرب

٢ ولم تين للمخاطب فهي  
 نسخه

٣ لا غير نسخه

٤ قوله ( واما في الامر )  
 فيه تأمل ٥ الاختصار على  
 احد الفعلين ويجوز الجمع  
 بينهما آء نسخه

٦ ليست هي نسخه

٧ واما دلالة او في الاباحة  
 وفي التخيير على احد الشئيين  
 فهي على السواء بل معاني  
 الشك والابهام والتفصيل  
 والتخيير والاباحة جميعا  
 ليست مما استفيد من او واما  
 ودلت عليه اذ هي لاتدل في  
 جميع مواقعها الاعلى احد  
 الشئيين او الاشياء وتلك  
 المعاني المذكورة تعرض  
 للكلام لان قبل او بل من  
 قبل نسخه

٨ فلا يعرض آء فالاستفهام  
 نحو آء نسخه

٩ جواز الجمع اذ في الاغلب  
 نسخه

٢ قوله ( او يسرحوه )  
 فرس سريع اى سريع وخيل  
 سرح سرحت المشاية  
 سرحا اسمتها واهملتها



زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضى ان يكون المعنى لا تضرب احدهما  
واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر ( فان قلت فلا يبقى  
اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رأيت زيدا او عمرا وما رأيت زيدا  
او عمرا ) قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت  
اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقيين واذا قلت لا تضرب  
زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب الباقيين ٢ وكذا في الخبر نحو  
رأيت زيدا او عمرا او خالدا وما رأيت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل  
الوضع ( ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او ما يؤدي معناه في الاثبات  
فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد  
الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحا بالواحد رأيت واحدا من  
زيد و عمر ومثلا وكذا فيما يؤدي معنى الواحد رأيت رجلا منهما او رأيت زيدا او عمرا فان كل  
واحد من الالفاظ الثلاثة افاد انك رأيت واحدا منهما فقط واذا قلت في غير الموجب ما رأيت  
واحدا منهما او ما رأيت رجلا منهما او ما رأيت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة  
وان احتمل ان تريد به الواحد فقط فيكون المعنى مالمقيت واحدا منهما ولقيت الآخر لكن  
الاطهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد مالمقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اى  
المراد نفي رؤية كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما  
او ما يؤدي معناه نحو لقيت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا منهما ما كان اصله اى عدم  
الرؤية فيبقى الاخر على اصله اى غير مرئي واما اذا قلت مالمقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه  
وهو مالمقيت زيدا او عمرا ٣ والاصل عدم الرؤية ولم يصرح فيه بالعدم رؤية واحد  
منهما فبقاء الآخر على اصله من عدم الرؤية اولى فيكون نفي المطلق الرؤية ( فان قلت فاذا كان  
الاصل عدم الرؤية كان عليك ان لا تأتى بمفعول لرأيت لا واحدا ولا اكثر حين تخشى توهم  
المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول مالمقيت من جنس الرجال  
فادعائك الى تقييد نفي الرؤية بالواحد ( قلت قصد المبالغة ٤ وبيان ان ذلك الاصل اى عدم  
الرؤية ٥ بقى على حاله ولم ينتف بتعلقها باقل ما يكون اى الواحد فما زاد ( واذا تقرر  
هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تقييد العموم في الاغلب وذلك  
ان النكرة تقييد الوحدة والوحدة في غير الموجب تقييد العموم في الاغلب كما مضى فان  
قصدت التنصيص على العموم في مالمقيت رجلا او مالمقيت واحد قلت مالمقيت من  
رجل ومن واحد واذا قلت مالمقيت رجلين او رجلا فالمعنى مالمقيت مشئى واحدا من  
هذا الجنس ٦ وما رأيت جاعة واحدة منه فمع عدم من يحتملان الاستغراق وغيره  
ومع من بصير الاول نصا في استغراقه لجميع مثليات هذا الجنس والثاني في استغراقه  
لجميع جاعاته فظهر ٧ ان معنى ما رأيت زيدا او عمرا ما رأيت زيدا ولا عمرا في الاظهر

٢ يعنى فحيث المعدوداكثر  
من اثنين يختلف الاثبات  
والنفي كما رأيت ٣ احتمل  
ان يكون المعنى ما لقيت  
واحدا فكيف بما زاد وان  
يكون مالمقيت واحدا ولقيت  
الاخر لكن للمعنى الاول  
ترجيح لان الاصل كما قلنا  
عدم الرؤية ولم يصرح في  
مالمقيت واحدا منهما برؤية  
الاخر فالاولى بقاؤه على  
اصله من عدم الرؤية له  
فيكون المعنى ما رأيت واحدا  
فما زاد فيكون نفي المطلق  
الرؤية نسخته  
٤ وان ذاك الاصل لم يخرج  
عما كان عليه بتعلق الرؤية  
باقل ما يكون وهو الواحد  
فكيف بما زاد نسخته  
٥ يعنى فاذا لم يعلق الرؤية  
باقل ما يكون وهو الواحد  
فالاصل الذى هو عدم  
الرؤية باق ٦ وما عدا الواحد  
المثنى وكذا ما عدا الجماعة  
الواحدة خرجا بالاصالة  
٧ على هذا ان معنى قولهم  
نسخته



٨ قولهم لا تضرب زيدا او عمرا بمعنى لا تضرب زيد او لاعمرا ﴿٣٧٢﴾ نسخة ٩ الاثم والكفور نسخة

وكذا ٨ معنى لا تضرب زيدا او عمرا ويحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الاخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى ﴿ولا تطع منهم اثما او كفورا﴾ اذ لا يجوز ان يريد لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة ٩ الاثم والكفر فلفظة او في جميع الامثلة موجبة كانت ٢ اولا مفيدة لاحد الشئيين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم فلم يخرج او مع القطع بالجمع في الانتهاء في نحو ﴿لا تطع منهم اثما او كفورا﴾ عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له والله اعلم (واما ما فهمي بمعنى او ٣ في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه بما لا بد ان يكون مصدرا بما اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمرو فبني الكلام مع اما على احد الشئيين او الاشياء ٢ واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشئيين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او تقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت عازم من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا اما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلية على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه نحو جاءني اما زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو وقد جاءت اما غير مسبوقة بما اخرى في الشعر لكنها تقدر جلا على الكثير الشايع من استعملها انشد الفراء \* تلم بدار قد تقدم عهدا واما باموات الم خيالها \* اي اما بدار واما باموات وقد تختلف الثانية الاقال \* فاما ان تكون اخي بحق \* فاعرف منك غثي من سميني \* والافاطر حني واتخذني \* عدوا اتقيك وتتقيني ٣ \* وتلزم الثانية الواو ورماتر دبلاوا ونحو خذ اما هذا الماذك قال ياليتما مناع شالت نعماتها \* اما الى جنة اما الى نار \* ويروي ايما الى جنة وهي نعة في اما (وقالوا ان اما لا تستعمل في النهي وحكي قطرب قح همزة اما العاطفة (وهي عند سيويه مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال \* سقته الرواعد ٦ من سيف \* وان من حريف فلن يعدما \* فارتكب الشاعر حذف اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال \* لقد كذبتك نفسك فاكذبتها \* فان جزعا وان اجال صبر \* قال التقدير اما تجزع جزعا ولا منع من تغير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون مما بمعنى ربا (وقال غيره هو مفرد غير مركب اذا الافراد اصل في الحروف وتأول البيتين بان الشرطية وشرطها كان المحذوفة اي فان كان جزعا ومنع ابو على وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى ٧ داخلية على ما ليس بمعطوف على شئ والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما

٢ او غير موجبة نسخة  
٣ في معنى احد الشئيين او الاشياء وفي عروض معنى الشك او الابهام او التفضيل له في الخبر ومعنى التخيير او الاباحة في الامر وفي جمع الاحكام المذكورة الا ان او تستعمل بمعنى الى او الادون اما وايضا المعطوف عليه بما نسخة

٢ قولوا واحد التقدم اما الدال على هذا المعنى واما مع او نسخة

٣ \* وعجزه فما ادري اذا يمت ارضا \* اريد الخير انما يليني \* الخير الذي انا ابتغيه \* ام الشر الذي هو يتبغيني \*

٤ قوله (شالت) شال بالشيء رفعه وشال الشيء ارتفع والنعامة الحشبة المعترضة على الزرئوقين ويقال للقوم اذا ارتحلوا الى منهلهم او تفرقوا شالت نعماتهم (الزرئوقان) المنارتان على رأس البري يوضع عليه النعامة وتعلق منها البكرة منه

٦ قوله (من سيف) الصيف مطر الصيف والواحدة صيفة

٧ دخولها على غير معطوف

٨ قوله (رمين الحجر) الحجر واحد جرات المناسك والحجرة الحصاة (عاطفة)

نسخة



٢ قوله (من الرباب) الرباب السحاب الابيض ٣ وهو قليل شاذ نسخته ٤ ام مستفهما بها عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي الحكم المنسوب اليها ٣٧٣ نسخته ٥ فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسماء نحو نسخته

٦ قال اكل الدين في المظهر شرح المفصل مقصود هذا الفصل تعريف موضع استعمال او وام والضابط فيه انك اذا عرفت كون احد المسؤول عنده ووردت تعيينه فاستعمل ام وجوابه تصريح اسمه لابنعم ولا كقولك ازيد عندك ام عمرو ومعناه اعرف وجود احدهما عندك يقينا ولا اعرفه بعينه فاجبني بتسميته بجوابه تقول زيد ان كان زيدا وعمرو ان كان عمرا وان لم تعرف كونهما عنده بل تشك في ان احدهما عنده او لم يكن واحدا منهما عنده فاستعمل او وجوابه نعم او لا كقولك ازيد عندك او عمرو وجوابه نعم ان كان احدهما موجودا عنده وجوابه لا ان لم يكن واحدا منهما موجودا عنده

٧ اي يستفهم بها نسخته ٢ فان ام في قولك ازيد عندك ام عندك عمرو ومنقطع ومعناه بل عندك عمرو ولو كانت هي المتصلة لما احتج فيها الى تكرير الظرف كانه غلب على ظنك ان الذي عنده زيد فاستفهمت ليعود الظن يقينا

عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى تصيرا كحرف واحد ثم تعطفان معا مابعد الثانية على مابعد الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشئين غير عاطفة الواو في نحو قوله \* اما الى جنة اما الى نار \* مقدره (قوله و ام المتصلة) لازمة لهزمة الاستفهام الى آخره \* اعلم ان ام على ضربين متصلة و منفصلة فالمتصلة تختص بثلاثة اشياء احدها تقدم الهزمة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو \* سواء عليهم استغفرت لهم او لم تستغفر لهم \* وقد يجيء شرح همزة التسوية وهذه الهزمة قد تكون مقدره قبل ام المتصلة في الشعر قال \* لعمري ما دري وان كنت داريا \* بسبع ٨ ر م ين الجرام ثمان \* وقال \* لعمرك ما دري وان كنت داريا \* شعيب بن سهل ام شعيب بن منقر \* وقال كذبتك عينك ام رأيت بواسط \* غلس الظلام ٢ من الرباب خيالا \* وليس بكثير و ر بما يجيء هل قبل المتصلة ٣ على الشذوذ نحو هل زيد عندك ام عمرو (وانما زمت الهزمة في الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اي الشئين فشاركت همزة الاستفهام التي هي ايضا عريضة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام لان اصلها قد نحو قوله تعالى \* هل اتى على الانسان \* واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة او بهل ولا تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان ٤ الاستفهام بام عن اسم داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم وفي الحكم المنسوب اليه لان اسماء الاستفهام اذا استفهم بها عمت في الجميع فيغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمر مستفاد من قولك من عندك ٥ واذ لم يكن داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم نحو من عندك ام عندك جارواين زيد ام عندك عمرو او في الحكم المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن تضرب ام من تشم جاز وقوعها بعدها (٦ وثانيها انه يجب ٧ ان يستفهم بها عن شئين او اشياء ثابت احدها او احدهما عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهزمة بمعنى اي ويستفهم باى عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي بجوابه بالتعيين (واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستأنف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو ٢ قولهم انها لا بل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لالتدارك الغلط كما في قوله تعالى \* ام يقولون افتراه \* وقوله \* ام اتخذ مما خلق نبات \* وفيها مع معنى

فلما تمت الاستفهام غلب على ظنك ان الذي عنده عمرو فاعرضت من الاول واستأنفت سؤالا ثانيا منقطع عما قبلها ولذا سميت منقطعة



بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء او الهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتراه  
وقديجي بمعنى بل وحده كقوله تعالى ﴿ام انا خير من هذا الذي هو مهين﴾ اذلا معنى  
للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ﴿ام هل يستوى الظلمات  
والنور﴾ وقوله تعالى ﴿ام امن هذا الذي هو جند لكم﴾ وقوله ﴿ام كيف ينفع مانعطي  
العلوق به﴾ ٩ رثمان انف اذا ماضن بالبن \* فهي في مثله بمعنى بل وحده والمقصود ان الكلام  
معها على كلامين دون المتصلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة  
التي قبلها كاي وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستأنف ( وثالثها انه يليها المفرد  
والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو  
او مقدر ا احدهما نحو انها لابل ام شاء اي ام هي شاء ( قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي  
الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لثلايلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذلا يلبس اقول  
اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلبس بالمتصلة \* ثم اعلم انه اذا ولى المتصلة  
مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتأويل اي والمفرد  
ان بعدهما بتأويل المضاف اليه اي فحوا ازيد عندك ام عمرو بمعنى الهمما عندك وافي السوق  
زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليها نحو عندك زيد ام  
عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيويه لكن  
المعادلة احسن ( وان وليت ام والهمزة جلتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا  
فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقامت ام قعدت وانام زيد ام انتبه فهي متصلة ويجوز  
مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا  
فعليتين متساويتين النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك  
مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخي ام عمرو هو فالاولى ان ام في  
الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا فيها على ٢ الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت  
الاتصال ٣ والمفرد ادل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام  
واحد ٤ فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو وفي الاخيرتين اقام زيد  
ام قاعد وازيد اخي ام عمرو فعدولك الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال  
واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على ٥ الاكتفاء بمفردين منهما لان كل  
فعل لا بد له من فاعل ( وامان جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد  
قائم ام عمرو قاعد واقام زيد ام قاعد عمرو واقام زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد  
عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لاجزاء جملة فالتأخر على انها منفصلة  
لا غير والمصنف والانديسي جوزا الامرين فان كانت متصلة فالعنى اي هذين الامرين  
كان وليس ما ذهب اليه بعيد بلى ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما يكون احدهما اسمية  
والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احدى الاسميتين وتأخر  
خبر الاخرى نحو اقام زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركتين في جزء اذا لم يتساو نظمه

٩ قوله (رثمان) رثمت الناقة  
ولدها رثمانا اذا احبته

٢ الجمى بالمفرد نسخه  
٣ وهو اقرب الى كونها  
متصلة وكون نسخه  
٤ بان تقول في الفعليتين  
المشتركتين في الفعل ازيد قام  
ام عمرو وفي الاسميتين  
المشتركتين في جزء نسخه  
٥ لان المفردين من تينك  
الجملتين بمعناها نسخه



٦ فهى منصلة بلاخلاف  
نسخه

٧ فهى منصلة لفظا او تقديرا  
قولا واحدا وان لم يكن قبلها  
همزة آه نسخه

٨ وبعدها جملة ميزت احدا  
هما عن الاخرى بماذ كرت  
لك الساعة نسخه

نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ٦ و ابرك قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله تعالى ﴿سواء  
عليهم ادعوتهم ام انتم صامتون﴾ فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة لا منهم من الالتباس  
بالمنقطعة ٧ لان التسوية لا معنى فيها للمنصلة فعلى هذا ان كان بعدام مفرد لفظا وتقديرا فهى  
متصلة وتقدير افعلى متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة فى الاغلب لفظا وتقديرا وان كان بعدها  
جملة فان لم يكن قبلها الهمزة لظاهرة ولا مقدرة فهى منقطعة قولا واحدا فى الشاذ القليل نحو  
هل زيد قائم عمرو وان كان قبلها الهمزة ٨ ميزت المتصلة عن المنصلة بماذ كرت لك الآن ( وقال  
سيويه ام فى قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل  
ذلك الظن فى انه ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك لعلم  
المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لافائدة مجددة وهى تغير ظن  
كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب ( واما همزة التسوية وام  
التسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالى ومتصرفاته نحو قولك سواء على ائتت ام  
قعدت ولا ابالى اقام زيدا قعد فعند النحاة قولك ائتت ام قعدت جلتان فى تقدير مفردين معطوف  
احدهما على الاخر بواو العطف اى سواء على قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك عطف  
عليه وسواء خبر مقدم (وقد اجاز ابو على ايضا ان يكون سواء مبتدأ و ائتت ام قعدت خبره لكونه  
فى الظاهر فعلى انما جعل الفعلان مع الحرفين فى تأويل اسمين بينهما واو العطف لان  
ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها مستويان فى علم المستفهم لانك انما تقول ائتت ام قعدت اذا  
استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما  
عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك  
وقعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص فى انا افعل كذا ايها الرجل لجامع  
الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة تسوية ولا ينعكس  
( والذى يظهر لى ان سواء فى مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامر ان سواء على ثم  
بين الامرين بقوله ائتت ام قعدت وهذا كما فى قوله تعالى ﴿فاصبروا اولانصبروا  
سواء عليكم﴾ اى الامر ان سواء ( وسواء لا يثنى ولا يجمع وانه فى الاصل مصدر  
( وحكى ابو حاتم ثنيتيه وجمعه ورده ابو على وقولك ائتت ام قعدت بمعنى ان قت وان  
قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اى الامر ان سواء دالة على جزاء الشرط اى ان قتت  
او قعدت فالامر ان سواء على ولا شك فى تضمن الفعل بعد سواء وما ابالى معنى الشرط  
ولذلك استهجن الاخفش على ما حكى ابو على عنه فى الجملة ان يقع بعدهما الابتدائية  
٢ نحو سواء على او ما ابالى ادرهم مالك ام دينار ا ترى الى افادة الماضى فى مثله معنى  
المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى ﴿سواء عليكم ادعوتهم  
ام انتم صامتون﴾ فلتقدم الفعلية والالهيحز ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله  
تعالى ﴿هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فاتم فيه سواء﴾ اى قستوا

٢ اى استهجن كون الجملة  
الاسمية شرطه لان الشرطية  
يكون فعلا



٣ قوله ( شرق ) الشرق  
 الشجا والغصه وقد شرق  
 بريقه اى غص به قال عدى  
 بن زيد لوبغير البيت  
 وغصصت يارجل تعص  
 وانت بالطعام غصان اى ممتلى  
 به اعتصرت بفلان اى التجأت  
 اليه ٥ قوله ( انصاعت )  
 صعت الشئ فرقته فانصاع  
 اى تفرق ونحيت على حلقه  
 السكين اى عرضت  
 انصاعت بكسر الهمزة اى  
 مالت فلما دخلت همزة الا  
 ستفهام زالت همزة الوصل  
 ٦ قوله ( انب بالخرن ) نب  
 التيس صاح الخرن ماغلظ  
 من الارض والخرن بلاد  
 للعرب ولحيت الرجل الحاء  
 لحياذالته ٧ والدليل على  
 ان نسخه

٨ الذى هو اقت ام قعدت على  
 رأى النحاة ٢ لم يحسن نسخه  
 ٢ لان القائل ليس عربيا  
 ٣ اذ ليس فيه معنى الشرط  
 نسخه

٤ ان يقول كسائر الافعال  
 نسخه

لتقدم الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله \* لوبغير الماء خلقى ٣ شرق \* كنت كالفصان بالماء  
 اعتصارى \* وكذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء على اتقوم ام تقعد وما  
 ابالى اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضى معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه ( قال  
 ابو على وما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء فى التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضى قال الله  
 تعالى \* سواء علينا جز عنام صبرنا \* وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم \* وسواء عليهم  
 انذرتهم ام لم تنذرهم \* وقال \* سواء عليك اليوم ٥ انصاعت النوى \* بخرقاء ام انحى لك  
 السيف ذابح \* وقال \* ما ابالى ٦ انب بالخرن تيس \* ام لحانى بظهر غيب ائيم \* واما قوله \* فانك  
 لا تبالى بعد حول \* انطى كان امك ام حار \* فقد مر فى باب كان ان تقديره ما كان ظى كان امك نحو  
 \* وان احد من المشركين استجارك \* واما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل  
 فى الامر المفروض ووقوعه المجهول فى الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس ( وكذا حرف  
 الاستفهام تستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاء قياها مقامها فجردت عن معنى الاستفهام وكذا  
 ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى اولانها مثلها فى افادة احد الشيتين او الاشياء  
 فعنى سواء على اقت ام قعدت ان قمت او قعدت ٧ ويرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب  
 الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء اقت ام قعدت ولا ابالى اقت ام قعدت فى الحقيقة واحد  
 ولا ابالى ليس خبر المبتدأ ٧ بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالى بهما ( وقول ابن سينا \* سبان  
 عندي ان برّوا وان فجروا \* اذ ليس بجرى على امثالهم قلم \* يقوى ذلك وان لم يكن الاستفهام  
 بمثله مرضيا ( واما بجى الهمزة وام او الهمزة او او بعد باب دريت وعلت نحو ما درى ازيد عندك  
 ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك او عمرو فليس من هذا الباب ٣ اذ لا معنى للشرطية كفى الذى نحن فيه  
 ( وان قصدت معنى التسوية فى الشرط فى غير لفظى سواء وما ابالى فالغالب التصريح باو فى موضع  
 ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لا ضربنه قام او قعدو المعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك التقدير اذا المقصود  
 ان قام او قعد فلا ضربنه اى قيامه وعوده مستويان عندي لا يمنعنى احدهما من ضربه ويجب  
 تكرير الشرط سواء كان مع او مع ام لان المراد التسوية فى الشرط بين شيتين او اكثر فلا يجوز  
 ما ابالى قام ولا لا ضربنه قام ( واما غلب فى سواء وما ابالى الهمزة وام المتصلة  
 مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد الشرط لان بين لفظى سواء ولا ابالى وبين معنى الهمزة  
 وام المتصلة جامعا ومناسبة وهو التسوية فهى التى جوزت الاتيان بهما بعدا لفظين  
 بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع  
 هذا بعد سواء ولا ابالى ٤ ان تأتى باو مجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت او قعدت  
 ولا ابالى قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال \* ولست ابالى بعد آل مطرف \* حتوف  
 المنايا اكثر او اقلت \* ( وقال ابو على لا يجوز او بعد سواء فلا تقول سواء على  
 قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان  
 معنى ام ايضا احد الشيتين او الاشياء فيكون معنى سواء على اقت ام قعدت سواء



على الهمزة فعلت اى الذى فعلت من الامرين لتجرد اى عن معنى الاستفهام وهذا ايضا  
 ظاهر الفساد ( وانما لزمه ذلك فى او وفى ام لانه جعل سواء خيرا مقدما ما بعده مبتدأ  
 والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط ( وجوز  
 الخليل فى غير سواء ولا ابالى ان يجرى مجراهما فيذكر بعده ام والهمزة نحو لاضر به اقام  
 ام قعد مستد لا بسجحة قولك لاضر به اى ذلك كان ه وهو بمعنى اقام قعد وليس ما قال  
 بعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اى قيامه وقعوده مستويان عندى لا بمعنى  
 احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال \* اذا ما انتهى على ٦ تناسبت بده \* اطال فأملى  
 ام تنهى فاقصرا \* روى او تنهى فالهمزة فى اطال ليست استفهامية بل اطال ماض من  
 الاطالة وروى ام تنهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول ( ولا تجئ بالهمزة قبل  
 او فلا تقول لا ابالى ائت او قعدت ولا لاضر به اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام  
 وان لم يكن ٧ فيها معنى الاستفهام لما ٧ فيها من معنى التسوية المطلوبة ههنا وليس  
 فى الهمزة مع او معنى التسوية ( وقولك لا قتلته كأننا من كان ولا فعلته كأننا ما كان كأننا  
 فيها حال من المفعول ومن وما فى محل النصب على انهما خبران لكأننا وهما موصوفان  
 والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اى كأنه وفى كأننا وكان ضمير راجع الى ذى  
 الحال اى كأننا اى شئ كأنه ) قال المصنف كل موضع قدر الجملتان اى المعطوفة احدهما  
 على الاخرى بالحال فاونحو لاضر به قام ارقعد اذا المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر  
 الكلام بالتسوية من غير استفهام فام نحو ما ابالى ائت ام قعدت هذا كلامه ( ولقائل  
 ان بطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او  
 يجوز فيه ام وبالعكس \* واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة فى الاستفهام ان معنى قولك  
 ازيد اريت او عمرا احدثهما اريت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا اريت ام عمرا  
 الهمما اريت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون  
 بعد السؤال بام لانك فى ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسأل عما تعلم وتقول ازيد  
 افضل ام عمرو اى الهمما افضل من الاخر ففيه ذكر المفضول معنى ولو قلت ازيد افضل  
 او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذا المعنى احدثهما افضل وذلك انما  
 يكون اذا قال لك مثلا شخص عندي رجل افضل من بكر ثم ٢ حضر زيد وعمرو  
 فتقول ازيد او عمرو افضل اى احدثهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك الامر  
 فى او وام المتصلة فى الاستفهام فقدر او باحدهما وام بانهما تقول ألحسن او الحسين  
 افضل ام ابن الحنفية والمراد احدثهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من  
 احدهما والمعنى الهمما افضل من احدهما ٣ وابن الحنفية والجواب احدهما ( قوله ومن ثم لم يجز  
 اريت زيدا ام عمرا ) اى لانه لم يلهمما المستويان اذا احدهما فاعل والاخر اسم وقد تقدم ان سيويه  
 قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا اريت ام عمرا احسن واولى ( قوله ومن ثم  
 كان جوابها بالتعيين ) اى لكونهما لطلب التعيين \* قوله ( ولاوبل ولكن لاحدهما

٥ وام الهمزة بمعنى اى  
 نسخه  
 ٦ تنهيت نسخه.

٧ فيها نسخه

٢ احضر زيدا و عمرا  
 نسخه

٣ من بانية لاتفضيلية



معينا ولكن لازمة للنفي) \* اعلم ان لالنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للتبوع فلا يجئ  
 الابدع خبر موجب او امر ولا يجئ بعد الاستفهام والتمني والعرض والتخفيض ونحو ذلك  
 ولا بعد النهي ٤ تقول ضربت زيد الاعمر او اضرب زيد الاعمر (ولا تعطف بها الاسم  
 ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا تعدلانه جملة ولفظة لاموضوعة لعطف المفردات  
 وقد تعطف مضارعا على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا اقعده والمجوز مضارع على الاسم  
 فكانك قلت انا قائم لا اقعده (ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد  
 لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر  
 فقلت ولا بكر ولا خالد فتخرج لا عن العطف ويتمحض لتأكيد النفي لدخول العاطف  
 عليه وهذه الزائدة لا تدخل على العلم تقول انت غير قائم ولا قاعد وغير القائم ولا القاعد  
 ولا تقول انت غير زيد ولا عمرو بل تقول غير زيد وعمرو وقد مر هذا في قسم الاسماء  
 ) ومنع الزجاج من مجئ لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرء القيس \* كان  
 دنارا حلققت بلبونة \* عقاب تنوفي لا عقاب القواعل \* تنوفي ثنية والقواعل صغار  
 الجبال ) وقال بعضهم ليس ايضا تكون عاطفة كلاقال \* انما يحزى الفتى ليس الجمل \*  
 والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اي ليس الجمل جازيا (واما بل فاما ان يليها  
 مفرد او جملة وفي الاول هي التدارك الغلط ولا يخلو ان تكون بعد نفي او نهى او بعد  
 ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل التبوع في  
 حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلط يجوز  
 ان يكون قد قام وان لم يقم افدت بل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن  
 عمد او عن سبق لسان ) ونقل صاحب ٨ المغنى عن الكوفيين انهم لا يجوزون  
 العطف بل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد  
 بلكن بعد الموجب جلا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون  
 هذا ( واذا عطف بل مفردا بعد النفي او النهى فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى  
 الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة  
 الى المعطوف عليه ففي قولك ماجائني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجئ  
 كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح هذا الحكم فيكون غير جاء ويحتمل ان لا يصح فيكون  
 قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمجئ في جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا  
 وان لا يكون ) وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي ( وقال ابن مالك بل بعد النفي  
 والنهي كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطى ان عدم مجئ زيد في قولك ماجاءني  
 زيد بل عمرو متحقق بعد مجئ بل ايضا كما كان كذلك في ماجاءني زيد لكن عمرو  
 بالاتفاق وبه قال المصنف لانه قال في ماجاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجئ لعمرو  
 ومع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا ) وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها  
 ٢ واما حكم ما بعد بل الاتية بعد النفي او النهى فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك

٤ بل بعد الخبر المحض  
 المثبت والامر نحو نسخته

٨ ليس هو ابن هشام كما توهم  
 فانه متأخر عن المصنف

٢ واما ما بعدها اذا جاءت  
 بعد نسخته



٣ الحكم بانه لا يجوز النصب  
في ما زيد قائم بل قاعد بل  
يجب الرفع نسخه

٤ الآية بعد التهيى والنفي باق  
على الخلاف بين المبرد نسخه

٥ قبحى بعد الاستفهام  
ايضا كقوله آو اذا وليها

الجل فقد تكون لتدارك  
الغلط كما في المفرد سواء

اشتركت الجملتان في جزء  
نحو ضربت زيدا بل

اكرمته او لا نحو خرج زيد  
بل دخل خالد وقد تكون

لانتقال من كلام الى كلام  
اهم من الاول بل اقصد الى

اهدار الاول وجعله في حكم  
المسكوت عنه كما يبحى

في الكتاب العزيز نحو قوله  
تعالى بل هم في شك منها بل هم

منها صمون ومثله كثير واما  
لكن نسخه

٦ والاستفهام لا يجزم فيه  
نسخه

٧ ذكرنا في باب ان نسخه  
٢ لم يقع الحكم به منك غلطا

نسخه  
٣ مغايرة ما بعدها لما قبلها  
كما ذكرنا في باب ان نسخه

في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكانت قلت بل جاءني عمرو قبل ابطل النفي والاسم المنسوب اليه  
البحى (قالوا والدليل على ان الثاني مثبت ٣ حكمهم بامتناع النصب في ما زيد قائم بل قاعد  
ووجوب الرفع كما مر في باب و عند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي  
مسندا الى الثاني فكانت قلت بل ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني  
(واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيد لا بل عمرو  
فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا  
القيام عن زيد واثبت له عمرو بل ولو لم يبحى بل لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه  
يحتمل ان يثبت وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرو اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا  
ولولا المذكورة لاحتمال ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو  
وكذا لا الداخلة على بل بعد التهيى والنفي راجعة الى معنى ذلك التهيى والنفي مؤكدة لمعناهما  
وما بعد لا بل ٤ اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور (ولا يبحى بل المفردة  
العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام  
او طلب تحصيله ٥ ولا يجزم في الاستفهام لا بحصول شئ ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك  
وكذا قيل انها لا يبحى بعد التخصيص وانتمى والترجي والعرض (والاولى ان يجوز استعمالها  
بعد ما يستفاد منه معنى الامر والتهيى كالتخصيص والعرض (واما بل التي تليها الجمل فتأديتها  
الانتقال من جملة الى اخرى ٦ اهم من الاولى وقد يبحى للغلط والاولى يبحى بعد الاستفهام  
ايضا كقوله تعالى ﴿اتأتون الذكران من العالمين﴾ الى قوله ﴿بل انتم قوم عادون﴾ والتي  
لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل دخل خالد وقد تشترك الجملتان  
في جزء وقد لا تشتركان (واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفي او اثباتا من حيث المعنى  
لا من حيث اللفظ كما مر في المثقلة فاذا عطف بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي  
لان حروف النفي انما تدخل الجمل ويجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو  
ما جاءني زيد لكن عمرو وقدم معنى الاستدراك في المشددة فقدم بحى زيد باق بحاله ٢ لم يكن  
الحكم به منك غلطا وانما جئت بل لكن دفع الوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يبحى كزيد فهى في عطف  
المفرد نقضه لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول (اجاز  
الكوفيون بحى لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو وحلا على بل  
وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها بدفع ذلك الا ان لا يسلموهذا  
الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا ٣ المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة ويقع  
بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتنى والعرض والتخصيص على  
ما قيل (وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها محففة من الثقيلة وليست بحرف عطف  
وليها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد يقدر العامل بعدها



ويشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو (فالاولى كإقال  
الجزولى انها فى المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هى الواو ولكن لمجرد  
معنى الاستدراك واختار فيما بعده الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو اولما وافقتها  
لتقيلة فى مجيء الجملة بعدها وهى مع الواو ليست بساطفة اتفاقا واما المجردة عنها ٤ فان وليها  
المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها جملة فقبل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن  
الوقف على ما قبلها وقبل مخففة كما هو مذهب الجزولى فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف  
ابتداء \* قوله (حروف التنبيه الا واماوها) \* اعلم ان الا واما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام  
وقادتهما المعنوية تؤكد مضمون الجملة وكانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي  
والانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان الا انهما  
غير عاملين تدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية سواء كانت لطلبية امر او نهي او استفهاما  
او تمنيا او غير ذلك وتختصان بالجملة بخلافها وقادتهما اللغظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به  
وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المصنف فى هذا الكتاب (وتدخل الا كثيرا على النداء  
واما كثيرا على القسم وقد تبدل همزة اماها و عينا نحوهما وما وقد تحذف الفها فى الاحوال  
الثلاث نحو ما وهم وعم (وقد تجيء الا عند تحليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عند قوله \*  
الارجلا جزاء الله خيرا \* وقد جاء اما بمعنى حقا فيفتح ان بعدها كما مر فى باب ان ( واما اما  
والالعرض فمما حرفان تختصان بالفعل ٥ ولا شك فى كونهما اذن مركبتين من همزة الانكار  
وحرف النفي وليستا حكر فى الاستفتاح لانهما بعد التركيب تدخلان على ٦ الجملتين الاسمية  
والفعلية بلا خلاف والتان للعرض تختصان بالفعل على الصحيح كما قال الاندلسى ( واجاز  
المصنف دخولهما على الاسمية ايضا كما مر فى باب لا التبرئة ( واماها فتدخل من جميع المفردات  
على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا فى بابها ويفصل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم  
نحوها الله ذاو تعينها لعمرك الله ذاقسما ٧ فاقدر بذرعك فانظر اين تنسلك \* واما بضمير المرفوع  
المنفصل نحوها اتم اولى وهو اكثر وبغيرهما قليلا نحو قوله \* ها ان تاعذرة ان لم تكن قبلت \*  
فان صاحبها قد تاه فى البلد \* وقوله \* فقلت لهم هذا لهاها و ذالبا \* اى وهذا ليامذهب الخليل  
انها المقدمة فى جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اى كان القياس الله هذا ولعمرك الله هذا  
قسما وانتم هؤلاء وانها تاعذرة (والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكي  
ابو الخطاب عن يوثق به هذا انا افعل وانا هذا افعل فى موضعها اناذا افعل وحدث  
يونس هذا انت تقول كذا \* واعلم انه ليس المراد بقولك ها اناذا افعل ان تعرف المخاطب  
نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفيها انت ذاتقول وها  
هو ذا بفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم  
او المخاطب او الغائب كان معنى ها انت ذاتقول وها انت يضربك زيد انت هذا الذى

٤ فان كان بعدها مفرد فعاطفة  
خلافا ليونس وان كان بعدها  
جملة فقبل عاطفة نسخه  
٥ ولا كلام فى كون كل  
واحدة منهما مركبة من  
همزة الاستفهام المفيدة  
للانكار دخلت على حرف  
النفي نسخه

٦ الجملة من الاسمية والفعلية  
بلا خلاف واما التان للعرض  
فتختصان بالفعل عند  
الاندلسى نسخه  
٧ قوله (فاقدر) قدرت الشئ  
اقدره واقدره من التقدير



٢ بين بقوله تقول ما هو عليه  
الان مما هو مستغرب غير  
متوقع منه نسخة

٣ مع ذالم بعدها بعد اتم  
نسخه

٤ لما ذكرنا في اول باب ان  
الاهانسخه

٥ وقد قام واما مقام يافى الندبة  
وقد تستعمل في النداء ايضا  
كما في المنادى وقد جاءت  
انسخه

ارى لامن كنا تتوقع مندان لا يقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم ٢ بينت بقولك تقول  
وقولك يضربك زيد الذي استغربته ولم توقعه قال تعالى ﴿ ها اتم اولاء تحبونهم ﴾  
فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي مسأفة ( وقال  
البصريون هي في محل النصب على الحال اي هانت ذاقتلا قالوا والحال ههنا لازمة  
لان الفائدة معقودة به والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى  
اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك ( وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة  
في نحو ها انت ذات فعل غير منوى دخولها على ذا استدلالا بنحو قوله تعالى ﴿ ها اتم  
هؤلاء ﴾ ولو كانت هي التي كانت ٣ مع اسم الاشارة لم تعد بعد اتم ( ويجوز ان يعتذر  
للحيل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا تحسبهم لبعده قوله تعالى ﴿ ولا تحسبن  
الذين يضلون ﴾ وايضا قوله تعالى ﴿ ثم اتم هؤلاء تقتلون ﴾ دليل على ان المقدم  
في ها اتم اولاء هو الذي كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير  
اسم الاشارة في ها انت زيد ( وما حكى ابن خشرى من قولهم ها ان زيدا منطلق وها فعل كذا  
مما لم اعثره على شاهد ( فالاولى ان نقول ان هاء التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه  
كأمر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات ( وقد عد ابن مالك يامن حروف التنبيه  
قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الايا اسجدوا او تمن نحو ﴿ ياليتني كنت  
معهم ﴾ او تقليل نحو ﴿ ياربنا غارة ﴾ وقد يلبها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف  
النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه ( ولجميع حروف  
التنبيه صدر الكلام ٤ كلالاستفهام كاتقدم الاها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة  
فانها تكون اما في الاول او الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة ﴿ قوله ( حروف النداء  
يا عمها وياو هيا للبعيد وياي والهزمة للقريب ) ه وقد تنوب واما مقام يافى النداء والمشهور استعمالها  
في الندبة وقد جاء آلهمة بعدها الف و آي بهمة بعدها الف بعدها ياء ساكنة فيا عمها اي ينادى  
به القريب والبعيد ( وقال ابن خشرى هي للبعيد قال واما يا الله ويا رب مع كونه تعالى  
اقرب الى كل شخص من جبل وريده فلاستقصار الداعي لنفسه واستبعاده لها عن  
مرتبة المدعو تعالى ( وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على  
السواء ودعوى المجاز في احدهما او التأويل خلاف الاصل وياه وها وا آوى ووا في  
البعيد وياي والهزمة في القريب ﴿ قوله ( حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجيرون  
فتم مقرر لما سبقها وبلى مختصة بايجاب النفي واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم  
واجل وجير وان تصديق للمخبر ( قوله ( مقرر لما سبقها ) اي مثبتة لما سبقها من كلام  
خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منقيا نحو نعم في  
جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام وكذا يقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان  
نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام او منقيا نحو نعم في جواب من قال المقيم  
زيد اي نعم لم يقيم ( فتم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للمخبر



( فالأولى ان يقال هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيًا كان او اثباتًا )  
 ( ومن ثم قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما لوقالوا في جواب الست بربكم نعم لكان  
 كفرا فيصح بهذا الاعتبار ان يقال لها حرف الايجاب اى اثبات ما بعد حرف الاستفهام  
 لكن الاظهر في الاستعمال ان يقال الايجاب في الكلام المثبت لا المنفى والمستفهم عنه  
 ( وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعدهمزة داخله على نفي لفائدة التقرير  
 اى الحمل ٦ على الاقرار والطلب له فيجوز ان يقول في جواب الست بربكم ( والم  
 نشرح لك صدرك ) نعم لان الهمة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا  
 عطف على الم نشرح قوله ( ووضعنا عنك وزرك ) فكأنه قال شرحنا لك صدرك  
 ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤل به الاستفهام مع  
 النفي لاتقربا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام  
 يكون بما بعد ادائه بل هو كما لو قيل قام زيد بالاخبار فتقول نعم مصدقا للخبر المثبت  
 ( فالذى قال ابن عباس رضى الله عنهما مبنى على كون نعم تقرير لما بعد الهمة والذى جوز  
 هذا القائل مبنى على كونه تقرير المدلول الهمة مع حرف النفي فلا يتناقض القولان ( والدليل  
 على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر \* اليس الليل يجمع ام عمرو \* وايانا  
 فذاك بناتدان \* نعم وترى الهلال كما راه \* ويعلوها النهار كما علاني \* اى ان الليل يجمع ام  
 عمرو وايانا نعم وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل لك اليس لي عليك دينار فقلت نعم الزمت  
 بالدينار بناء على العرف الطارىء على الوضع ( وفي نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والهمزة وهى  
 والثانية كسر العين كناية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين  
 المفتوحة حاء كما قلبت الحاء عينا فى حتى ( ويقع نعم فى جواب الامر نحو نعم لمن قال زرني اى  
 ازورك وتقول نعم لمن قال لا تضربني اى لا اضربك ولو قلت نعم فى جواب التخصيض نحو  
 هلا تزورنا كان المعنى الايجاب اى نعم ازورك وكذا فى جواب العرض نحو الا تزورنا  
 ( قوله وبلى مختصة بايجاب النفي ) يعنى ان بلى تنقض النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي  
 مجردا نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد لى بلى قد قام او كان ٧ مقرونا باستفهام فهمى  
 اذن لنقض النفي الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى \* الست بربكم قالوا بلى \* اى  
 بلى انت ربنا ( وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله \* وقد بعدت  
 بالوصل بينى وبينها \* بلى ان من زار القبور \* اى ليعبدن بالنون الخفيفة  
 واستعمال بلى فى البيت لتصديق الايجاب شاذ ( وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها  
 الالف للوقت فلذا كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد فى مقام زيد  
 بل عمرو والاولى كونها حرفا برأسها ( ولايجاب بنم وبلى ولا بغير هما من حروف  
 الايجاب استفهام الا ما كان بالحرف وهى الهمة وهل ( واما اسماء الاستفهامية فان  
 جواب من ما هو اخص منه فلو قلت فى جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان  
 الاول اعم والثانى مساو فلم تعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول امارجل او زيد \* كذا

٦ ظاهره انه لو لم يؤول  
 بالايجاب لم يصح عطف  
 ووضعنا عليه وفيه نظر فانه  
 لا يشترط تطابق المعطوف  
 والمعطوف عليه ايجابا وسلبا  
 الا ترى انه يصح ما جاء زيد  
 واكرمه

٧ ذلك النفي نسخه



من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجل فتقول زيदा وواحد من بني تميم (و اما جواب ما فان كان  
سؤال عن الماهية فتحوا انسان او فرس او بقرا وغير ذلك من الانواع وان كان سؤالاً عن صفة  
الماهية نحو ما زيد فتحو عالم او ظريف او فارس ٢ كما تقدم في الموصولات ( وجواب اى المضاف  
الى المعارف معرفة نحو زيदा وعمر وانا واذك في جواب اى الرجال فعل ذلك او نكرة مختصة  
بالوصف نحو رجل رأيت في موضع كذا وجواب اى المضاف الى النكرة ما يصلح وصفاً لتلك  
النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اى رجل او نكرة مختصة بالنعى ( وجواب كيف ٣ لا يكون  
الانكرة ( وجواب كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة ( ومنع ابن السراج كونه معرفة )  
( وجواب متى و ايان تعيين الزمان دون المبهم منه ( وجواب اين و انى المكان الخاص ( وجواب  
الهمزة مع ام الاسم ٤ ( وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب هل نعم او بلى او لا ( قوله و اى  
اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم ) لاشك في غلبه استعمالها مسبوقه بالاستفهام و ذ كر بعضهم  
انها تجىء لتصديق الخبر ايضا و ذ كر ه ابن مالك ان اى بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم  
فينبغى ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منقيا و بعد الامر والنهى و بعد الاستفهام موجبا  
كان او منقيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء يقال لا تضربنى فتقول اى والله لا تضربك  
وكذا يقال ما ضرب زيد فتقول اى والله ما ضرب و هذا مخالف للشرطين الذين ذ كرهما المصنف  
اعنى لزوم سبق الاستفهام و كونها لا يثبت ٦ وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها  
فكذلك جمع حروف التصديق ( ولا يستعمل بعد اى فعل القسم فلا يقال اى اقسمت بربى ولا  
يكون القسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اى والله و اى لله بحذف حرف  
القسم ونصب الله و اى ها الله ذا و اى وربى و اى لعمري و اذا جاء بعدها لفظة الله فان كان  
معها نحو اى ها الله ذا فقد مر الوجوه الجائرة فيه في باب القسم ويجب جلاله اذن  
لنباية ٧ حرف التنبيه عن الجار وان تجردت عن ها فالله منصوب بفعل القسم المقدر  
( وفي ياء اى ثلاثة اوجه حذفها للساكنين و فتحها تبينا لحرف الايجاب وبقاؤها ساكنة  
والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التحريك  
والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجراء لهما مجرى  
كلمة واحدة كالضالين و تمود الثوب كفى ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظة الله  
( قوله و اجل و جبر و ان تصديق للخبر ) سواء كان الخبر موجبا او منقيا ولا تجىء  
بعد ما فيه معنى العطب كالاستفهام والامر وغيرهما ( وحكى الجوهري عن الاخفش  
ان نعم احسن من اجل في الاستفهام و اجل احسن من نعم في الخير فجوز مجيئها على  
ما ترى في الاستفهام ايضا ( و اما خبر فقد مضى شرحها ٨ في القسم في حروف الجر  
( و اما ان فقال سيويه هو في قول ابن قيس الرقيات ٩ و يقلن شيف قد علاك \* وقد كبرت  
فقلت انه \* والهاء للسكت وقيل ان فيه للتحقيق والهاء اسمه والخبر محذوف  
اى انه كذلك وقول ابن الزبير لفضالة بن شريك حين قال له لعن الله ناقه

٢ وقد تقدم ذلك نسخته  
٣ نكرة لا غير نسخته  
٤ اى ايجاب في نحو ازيد  
عندك ام عمرو زيदा وعمر  
ولا يوجب بنم واولاه المالكى  
ان اى بمعنى نعم وهذا الاطلاق  
يقضى ان يقع بعد الخبر  
موجبا كان آه نسخته  
٦ والنظر في هذا الى الا  
ستعمال نسخته  
اى استعمال العرب ٧ هاعن  
حرف القسم نسخته  
٨ ومن آياته وقول ابن قيس  
لرقيات \* و قلن على الفردوس  
اول مشرب اجل جيران  
كانت ابحت دعائره \*  
الفردوس موضع في بلاد  
العرب والداثر جمع دشور  
وهو الحوض المتلم اى قلن  
هذا اول مشرب فقلت اجل  
جبر كانه قال اجل اجل  
٩ اوله \* بكر العواذل  
في الصبوح يلنى والومهنه \*



جلتني اليك ان ورا كبا ٢ نص في كونها للتصديق لكنه يدل على انه يحكى لتقدير مضمون  
الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف من ان ثلاثها لتصديق الخبر\* قوله (حروف الزيادة ان وان  
وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع لما وبين لو والقسم  
وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واي واين وان شرطاً وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف  
٣ ولما مع الواو بعد النفي وبعدها المصدرية وقلت قبل ٤ اقسام وشذت مع المضاف ومن والباء  
واللام تقدم ذكرها) قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية  
تأكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس (فان قيل فيجب ان لا يكون  
زائدة اذا افادت فائدة معنوية) قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد  
بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تغد شيئاً للم تغير فادتها العارضة الفائدة  
الحاصلة قبلها ( ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت  
اولا زوائد ولم يقولوا به ٥ وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدين وبعضها لا يعمل نحو  
﴿فبارجة﴾ واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه ٦ زيادتها افصح او كون الكلمة  
والكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن السمع او غير ذلك من الفوائد اللفظية  
ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا والاعدت عبثاً ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء  
ولاسيما في كلام الباري تعالى وانبيائه وائمة عليهم السلام وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد تفرد  
احدهما عن الاخرى (وانما سميت هذه الحروف زوائد لانهما قد تقع زائدة لانهما لا يقع الا زائدة  
بل وقوعها غير زائدة اكثر وسميت ايضا حروف الصلة لانها توصل بها الى زيادة الفصاحة  
او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك (اما ان فتراد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي وتدخل  
على الاسم والفعل نحو\* وما ان طبنا حين ٧\* ونحو قوله\* ما ان جزعت ولا هلعت\* ولا يرد  
بكاى زيدا\* وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر في ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو  
قوله تعالى ﴿ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه﴾ وكذا بعد الاستفتاحية ٨ نحو الان قام زيد  
وكذا مع ما بل زيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست فقها وكسرا  
والفتح اشهر) واما ان فيكثر زيادتها بعد ما نحو (فلما ان جاء البشير) ٩ وبين لو والقسم وقدم  
في القسم ان مذهب سيبويه كونها موطئة للقسم قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وسائر كلمات  
الشرط كقوله تعالى (واذا خذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب) الابعة ويحكى\* الكلام فيه  
(وقد تراد في الانكار نحو انانيه وقلت بعد كاف التشبيه نحو ٢\* كان ظبية تعطو\* بالجر وليست  
في قوله تعالى ﴿وان عسى ان يكون﴾ وان لو استقاموا\* وان اقم وجهك ﴿ زائدة  
كاتوهم بعضهم بل الاولي ان مخفقتان والثالثة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل ( واما  
ما اقتزاد مع الخمس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا مات كرمي اكرمك  
بغير الجزم ومتيما تكرمني اكرمك بمعنى متى تكرمني ولا تقيد بها معنى التكرير ولو  
افادتها لم تكن زائدة فمن قال ان متى للتكرير فتى مامله ومن قال ليس للتكرير فكذا متيما

٢ لا يحتمل التأويل الا انه  
يدل على انه نسخه  
٣ ولا يقع بعد الواو  
٤ القسم نسخه  
٥ واما التأثير اللفظي فيؤثر  
بعضها بان يعمل عملا كالباء  
ومن الزائدتين وبعضها  
لا يؤثر نحو فبارجة نسخه  
٦ بسبب الزيادة نسخه  
٧ اخره ولكن\* من ايانا و  
دولة آخر بنا  
٨ وعليه قوله\* الا ان سرى  
ليلي فبت كثيرا\* احاذر ان  
تأ النوى يعمونا\*  
٩ قوله (وبين لو) اي قبل  
لو وبعد القسم نحو والله ان  
لو وقت لقت  
٢ تمامه فيوما توافينا بوجه  
مقسم كان ظبية تعطوا لي  
وارق السلم



واياما تفعل افعل وايمانان اكن ﴿ واما نذهب بك ﴾ وقد تدخل بعد ايان ايضا قليلا  
ويجئ حكم مامع ان في نوني التأكيد (قوله شرطا) تقييد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي  
واين وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية  
( ولم يعدوا ما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها تأثيرا قويا وهو منع العامل  
من العمل وتهيته لدخول ما لم يكن له ان يدخله ( وعلى مذهب من اعلم لتمامها وانما  
واخوانها يكون مازائدة وليست في حيثما واذا ما زائدة لانها هي المصححة لكونها  
جازمتين فهي الكافة ايضا لهما عن الاضافة وينبغي ان لاتعد في نحو بعين ما ريتك  
﴿ من عضة ما ينبت شكيرها ﴾ زائدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على  
ما يجئ في بابها وقدمضى الخلاف في ما في مثل مثلا ما في الموصولات وقد تزداد بعد بعض  
حروف الجر ﴿ نحو فبما رجة ﴾ وبعاقريب ﴿ وبما خشيائهم ﴾ وزيد صدبقي كما ان  
عمر اخي وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها ( وكذا قيل  
في لاسيما زيد بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في هذه اللفظة لازمة وقلت زيادتها بعد  
المضاف نحو من غير ماجرم ﴿ واما الاجلين قضيت ﴾ ومثل ما انكم تنطقون ﴿  
وقيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها ( واما لا تزداد بعد الواو العاطفة بعد  
نفي او نهي وقدم ذكرها في باب حروف العطف نحو ما جاء في زيد ولا عمرو وهي  
وان عدت زائدة لكنها رافعة لاحتمال احد الجيئين دون الاخر كما مر في حروف العطف  
( والجب انهم لا يرون تأثير الحروف تأثيرا معنويا كالتأكيد في الباء ورفع الاحتمال  
في لاهذه ٢ وفي من الاستغراقية مانع من كون الحروف زائدة ورون تأثيرها تأثيرا لفظيا  
ككونها كافة مانع من زيادتها وتزداد بعد ان المصدرية نحو ﴿ ما منعك ان لا تسجد ﴾  
ولثلا يعلم اهل الكتاب ﴿ وجاءت قبل المقسم به كثير الايذان بان جواب المقسم مني نحو  
لا والله افعل قال \* لا وايبك ابنة العامري \* لا يدعى القوم اني افر \* وجاءت قبل المقسم  
قليلا وعليه جعل قوله تعالى ﴿ لا اقسم بيوم القيمة ﴾ وشذت بعد المضاف نحو ٣ \* في ثمر  
لا حور سرى وما شعر ٤ \* والخور الهلكة ( وامان والباء واللام والكاف فقد تقدم  
ذكرها في حروف الجر \* قوله ( حرفا للتفسير اي وان فان مختصة بما في معنى القول )  
اعلم ان الفرق بين اي وان وان اي يفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله  
والجملة كما تقول هريق رفته اي مات قال \* وترميني بالطرف اي انت مذنب \* وتقليني  
لكن اياك لا اقل \* وان لا تفسر الامفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول مؤد معناه  
كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر اي  
ناديناه بشي \* ولفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ٥ ان قم اي كتبت اليه  
شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول  
به الظاهر كقوله تعالى ﴿ او حينا الى امك ما يوحى ان اذ فيه ﴾ وقوله ما قلت لهم  
الاما مرتني به ان اعبدوا الله \* فقوله اعبدوا الله تفسير ﴿ للضمير في به وفي امرت معنى  
القول وليس مفسرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم

٢ ومن في نحو ما جاءني  
من رجل مانع من كون  
الحرف زائدا نفعه

٣ قال الزاجر نفعه  
بل هو للججاج  
٤ اخره بافكه حتى اذا  
الصبح جشر

٥ اليك ان اثنت اي كتبت  
اليك شيئا هو اثنت نفعه



ذلك مستدلا بهذه الآية والاستدلال بالمحتمل ( واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدرى على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على امر او نهي متصرف لان له اذن مصدرا ( واستدل سيويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو ٢ او عز اليه بان قم ويجوز ان يقال هي زائدة لكرامية دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى او عز اليه بهذا اللفظ ( وقيل ان ان في قوله ان اعبدوا الله زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محتمل وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعالى ﴿ وانطلق الملائمة ان امشوا ﴾ قال التقدير قائلا بعضهم لبعض ان امشوا ( واجيب اما بان زائد او بان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين من مجلس يتغا وضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملائمة بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه ( وينبغي ان تعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى ﴿ و آخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ﴾ ليست ان فيه مفسرة لان قوله تعالى ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ خير المبتدأ المقدم ولا منع لو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فمضى ٣ امر ان قم اى قاله قم بتأويل امر يقال او بتقدير قال بعده على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة \* قوله ( حروف المصدر ما وان فالاولان للفعلية وان للاسمية ) اما ما فوصل بالفعل المتصرف اذ الذى لا يتصرف لامصدر له حتى يؤول الفعل ٤ مع الحرف به \* ولا يوصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما فاقاد ان مع ذلك الفعل والا فليس مؤولين به الاترى ان معنى بمارحبت وبرحبها شى واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شى واحد والمصدر المؤول به ٦ ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه ان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين بهذا ان صلة ان لا يكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيويه وابوعلى ولوجاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكى ولو ولا يجوز ذلك اتفاقا ( ويختص ما المصدرية بنسبها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا فعله ماذر شارق اى مدة ماذر اى مدة ذروره ٧ ( وصلتها اذن في الغالب فعل ماضى اللفظ مثبت كما ذكرنا او منى بلم نحو تهدينى مالم تلقنى ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضى ويقال ٨ كونها فعلا مضارما ( وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيويه الا فعلية وجوز غيره ان تكون اسمية ايضا وهو الحق وان كان ذلك قليلا كما في نهج البلاغة \* بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية \* وقال الشاعر \* اعلاقة ام الوليد بعد ما \* افنان رأسك ٩ كالنعام المجلس \* واجاز ان جنى كون وصلتها جارا ومجرورا فيجوز على مذهبه

او عزت اليه في كذا وكذا تقدمت وكذلك وعزت اليه تو عيزا  
٣ امرته ان قم اى قلت له قم بتأويل امرت بقلت او تقدير قلت نسخته  
٤ الحرف مع الفعل به نسخته  
٥ وقد جاء شاذا قوله بما لستماهل الخيانة والغدر \*  
٦ الفعل مع الحرف المصدرى لا يفيد معنى الامر فبين نسخته  
٧ وجوز الزمخشري في قوله تعالى ان اتاه الله الملك ان يكون ان نائبة عن ظرف الزمان اى وقت اتايه  
٨ كون فعلها مضارما وقد مضى في باب الموصولات الخلاف في كون المصدرية اسما او حرفا وصلتها عند سيويه لا تكون الا فعلية نسخته  
٩ قوله ( كالنعام ) بالفتح نبت يكون بالجبل بيض اذا يبس يقال له بالفارسية در منه اسيد ويشبه به الشيب الواحد ثغامة قال الشاعر يخاطب نفسه اعلاقة البيت اخلص النبات اذا اختلط رطبه ويابسه واخلص رأسه اذا اختلط سواده بياضه



٢ نصبه لفظاً وتخصيص  
المضارع بالاستقبال معنى  
او امر نسخته

٢ وقد تجىء بعد فعل غير  
مفهم معنى التمني كقولها  
٣ ما كان ضرك لومنت  
وربما من الفتى وهو  
المقبض المحنق \*

٣ يعنى ابنة عقبة بن ابي  
مقبض لما اسره الرسول  
عليه السلام وامر على  
رضى الله عنه بقتله ضيرا  
فخاطبته بقصيدة عظيمة  
من جلستها هذا البيت  
٤ صدره تجاوزت احراما  
اليها ومعسرا \* لامره  
القيس

٥ النيب جمع ناب وهو  
السنة من الابل والضوهر  
الرجل الضخم الذى  
لا غناء عنده والكمى  
الشجاع المتكى فى  
سلاحه لانه كى نفسه اى  
سترها بالدرع ولبيسة  
والتقدير لولا يعقرون  
الكمى وهو اللابس لامة  
الحرب

٦ واما اذا قلت هلازيدا  
ضربت فهو كقولك ان  
زيدا ضربت على الخلاف  
نسخته

٧ ذكرنا فى باب ان نمحه

ما خلا زيد وما عدا زيد بالجزم وما مصدرية (وامان المصدرية فلا تدخل الاعلى  
الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى ﴿ لولا ان من الله علينا ﴾ او مضارع  
وله فيه خاصة تأثيران ٢ آخران نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهى على مذهب  
سيبويه كامر وتميم واسد يقبلون همزتها عينا وينشدون ﴿ اعن ترسمت من خرقاء  
منزلة ﴾ ماء الصابة من عينك مسجوم (واما ان المشدد فتوصل بمعمو ليها اذا كانت  
حاملة واذا كفت فبالجمل الاسمية او الفعلية (ومن الحروف المصدرية كى اذا دخلته  
لام التعليل نحو كى تخرج وهى بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها  
فى نواصب الفعل المضارع فمن حتم كونها حرف جر لم يجعلها فى مثالنا مصدرية  
بل قدران بعدها (ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني ٢ نحو قوله تعالى  
﴿ ودوا لو تدهن ﴾ وقال ٤ ﴿ على حراصا لو يسرون مقتلى ﴾ وصلتها كصلة ما  
الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلوعن فعل التمني فيتنصب الفعل بعدها  
مقرونا بالفاء نحو لو كان لى مال فاحج اى اتمنى واود لو كان لى مال قال تعالى ﴿ لو ان لى  
كرة فاكون من المؤمنين ﴾ قوله (حروف التخصيص هلا والا ولولا ولو ما لها صدر  
الكلام ويلزم الفعل لفظا او تقديرا) اعلم ان معناها اذا دخلت فى الماضى التوبيخ  
والهوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلبه فهى  
فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل  
كثير فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنها  
من حيث المعنى للتخصيص على فعل مثل ما فات وقتا تستعمل فى المضارع ايضا الا فى موضع  
التوبيخ والهوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام  
من التوبيخ فهو العرض فتكون هذه الحروف للعرض (وتستعمل فى ذلك المعنى الا  
المخففة ايضا ولو التى فيها معنى التمني نحو لو نزلت فاكنت واما نحو اما تعطف على  
( قوله وتلزم الفعل لفظا ) نحو لولا ارسلت ولو ما تأتينا ( او تقديرا ) نحو قوله ﴿  
تعدون عقره النيب افضل مجدكم ﴾ بنى ضو طرى لولا الكمى المقنعا ﴿ ونحو هلا  
زيدا ضربت وجاء الاسمية بعدها فى ضرورة الشعر نحو قوله ﴿ يقولون لعلى ارسلت  
بشفاعة ﴾ الى فهلا نفس لى شفيعها ﴿ واذا اولها الظرف فهو منتصب بالفعل الذى  
بمده لا بمقدر قبله كقوله تعالى ﴿ ولولا اذ دخلت جنتك ﴾ قلت لان الظرف يتسع  
فيه ٦ وما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف  
الذى مضى ولزومها صدر الكلام ٧ لما مر قبل ( وقد يجىء الفعلية بعد لو لا غير  
التخصيصية قال ﴿ الازعت اسماء ان لاجبها ﴾ فقلت بلى لولا ينازعنى شغلى ﴿  
فتؤول بلولم فهى اذن لوالتى هى لامتناع الثانى لامتناع الاول وقيل هى لولا المختصة  
بالاسمية والفعل صلة لان المقدرة كقوله تسمع بالمعيدى لان تراه ﴿ قوله (حروف  
التوقع قد وهى فى الماضى للتقريب وفى المضارع للتقليل ) هذه الحرف اذا دخلت  
على الماضى او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه مضاف فى بعض المواضع



زالت اوله \* افدا لترحل  
غير ان ركابنا \*  
٤ بفتح الغين وكسرت  
الراء مخففة ووهم حسن  
چلبى فى حاشية المطول  
فذكره انها مشددة مثنى  
غرى وهو الطربال  
والطربال القطعة العالية  
من الجدار او الضخرة  
العظيمة والغريان قبرا  
مالك وعقيل نديمى جذيمة  
الابرش سمي بذلك لان  
النعمان بن المنذر كان  
يفر بهما بدم من يقتله اذا  
خرج فى يوم يؤسه وتماه  
\* وصاليات ككما يؤثفين  
والصاليات الاحجار التى  
جعلت انا فى والكاف فى  
ككما زائدة ويؤثفين من  
اثبت القدر اذا جعلت  
لها انا فى والقياس يثفين  
فاخرج على الاصل كقول  
من قال فانه اهل لان يؤكرما  
٥ ذكر البيانون انه جائز  
على قبج وان هل زيد  
خرج جائز على قبج وهل  
زيدا ضربت فكذا قبج  
لا يمتنع كما فى المفتاح وغيره  
٥ بل لا بد من ايلائها  
لفظا نه  
٦ قنسرون بلد بالشام  
اليه قنسى صحاح  
٧ فهى لمحض التقرير اعنى  
الجاه المخاطب الى الاقرار  
نسخه

الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا لمن  
يخطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قدركب اى حصل ٨ عن  
قريب ما كنت توقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة (ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة  
التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط ويجوز ان تقول  
قدركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوبه (ولا تدخل على الماضى غير المتصرف كنعم  
وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضى حتى تقرب معناها من الحال وتدخل  
ايضا على المضارع) المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضاد الى التحقيق  
فى الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اى بالحقيقة يصدر منه الصدق وان  
كان قليلا وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو ﴿قد نرى تقلب وجهك﴾  
وتستعمل ايضا للتكثير فى موضع التمدح كاذكرنا فى ربما قال تعالى ﴿قد يعلم الله  
المعوقين﴾ وقال ﴿قد اترك القرن مصفرا انامله ٢﴾ ولا تفصل من الفعل الا بالقسم  
نحو قد والله لقوا الله وقد لعمري قال كذا وقد يغنى عن الفعل دليل فيحذف بعدها  
قال ﴿لما نزل برحالتنا وكان قد﴾ قوله (حرف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر  
الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذاهل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيد ضربت  
واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع واثم كان واومن  
كان دون هل) قوله (لهما صدر الكلام) لما مر فى باب ان (قوله ازيد قائم اقام زيد  
وكذلك هل) يعنى تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل  
اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية  
خبرها فعل نحو هل زيد قام الاعلى شذوذ ذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد فقيل  
اهل قال ﴿اهل عرفت الدار بالفرين ٤﴾ وكثرا استعمالها كذلك ثم حذف الهمزة  
لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله  
تعالى ﴿هل اتى على الانسان﴾ اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال  
ثم تطفلت على الهمزة فان رأت فعلا فى حيزها تذكرت عهدا بالجمى وحتت الى الالف  
المألوف وعانقت وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع جود الفعل لا تنع به  
مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته كما مر فى المنصوب  
على شريطة التفسير (قوله والهمزة اعم) يعنى انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها  
انه لا يقال هل زيد خرج لاعلى كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقال  
هل زيد ضربت على ان زيدا منصوب بما يعده ولا يقال هل زيدا ضربته على ان  
زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم (ومنها ان الهمزة تستعمل فى الاثبات للاستفهام  
واللانكار ايضا قال تعالى ﴿اتقولون على الله ما لا تعملون﴾ وقال الشاعر اطربا وانت  
قتسى ٦ \* ومن ذلك ازيدنه فى الانكار ولا تستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة  
على النافية ٧ فلمحض التقرير اى جل المخاطب على ان يقربا مر يعرفه نحو (الم نشرح  
لك\* والم يحدك\* واليس ذلك بقادر) وهى فى الحقيقة للانكار وانكار النقي اثبات



السيد الكثير الخير قال \*  
وانت كثير يا ابن مروان  
طيب \* وكان ابوك ابن  
العقيل كوثرا \* وروى  
كبير  
قوله (مشكوم) شكته

اي جزيته  
٤ ربان نسخه  
٥ معنى ذلك الاستفهام  
فلا نسخه

٦ وان لم يرد معناه نحو نسخه  
٧ اذا قصدت معناه نسخه  
٨ قام في مثله بمعنى بل و  
هي حرف استيناف ولو  
كانت عاطفة لاستفيد  
معنى ذلك الاسم بالعطف  
وام المنقطعة لاتفيد معنى  
تلك الاسماء المتضمنة معنى  
الاستفهام اذا المنقطعة  
بمعنى بل وساذج الاستفهام  
الذي هو معنى الهمزة و  
هذه الاسماء ليست لساذج  
الاستفهام بل لاشياء ايضا  
مقرونة بمعنى الاستفهام  
فاذا قصدت معناها وام  
يستفد من ام لبالعطف  
ولا بالتضمن لم يكن لك  
بمن التصريح بها بعد  
ام نسخه

٩ انه مضبوط في نسخه  
بفتح الهمزة قال فخر  
الدين السماع كسر ها  
٢ ذكر المفرد

٣ ما يتم به ذلك نسخه

واما هل فلا تدخل على النافي اصلا ( ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام للتسوية  
ولا تستعمل هل معها الا اذا كامر وتختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها  
للتقرير في الاثبات كقوله تعالى ﴿ هل ثوب الكفار ﴾ اي الميثوب وقولهم \* هذه  
بتلك وهل جزيتك يا عمرو \* وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجيء بعدها الاتصدا  
للايجاب كقوله تعالى ﴿ هل جزاء الاحسان الا الاحسان ﴾ اي ماجزاء الاحسان  
وقال \* وهل انا الامن غزية ان غوت \* غويت وان ترشد غزية ارشد \* ومن  
خصائص الهمزة ان تدخل على الفاء والواو وثم كاتقدم في حروف العطف ولا تدخل  
هل عليها لكونها فرع الهمزة قد تتصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على  
هل ٨ ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للتصدر قال تعالى  
﴿ فهل انتم مسلمون ﴾ وقال الشاعر \* وهل انا الامن غزية \* وتقول ٢ ان اكرمك  
فهل تكرمني ولا تقول فأتكرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الى  
ولا يجيء الهمزة بعدام ويجوز ذلك في هل وسائر كل الاستفهام لعروض معنى الاستفهام  
فيها كاتين من مذهب سيويه اعني حذف همزة الاستفهام قيل هذه الاسماء وعراقه  
الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرف في استفهام قال \* ام هل ٣ كثير بكي لم يقض  
عبرته \* اثر الاحبة يوم البين مشكوم \* وقال الله تعالى ﴿ امن يجيب المضطر ﴾  
وقال الشاعر \* ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به \* ٤ رثمان انف اذا ما ضن بالبن \*  
وغير ذلك ( واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعدام نحو  
من يطعمني ام من يسقيني واين آكل ام اين اشرب اذا قصد ٥ اشراك ما بعدام فيه فلا يجوز  
من يطعمني ام يسقيني ٦ وان لم يقصد اشراكه فيه نحو من يطعمني ام يسقيني  
زيد جاز وانما وجب اعادته ٧ مع قصد الاشراك فيه لان ام منقطعة اذا المتصلة لا بد لها  
من تقدم الهمزة ٨ وام المنقطعة حرف استيناف وهي بمعنى بل وساذج الاستفهام  
الذي هو معنى الهمزة فلا تفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشياء مقرونة  
بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم يستفد من ام لبالعطف لان المنقطعة حرف  
استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها  
بعد ام ( واماهل فيجوز فيها ترك الاعادة لانها لساذج الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة  
تشبيها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعها الشاعر في قوله \* هل ما علمت  
وما استودعت مكتوم \* ام حبلها اذا نأتك اليوم مصروم \* ام هل كثير بكي لم يقض  
عبرته \* اثر الاحبة يوم البين مشكوم \* وربما ابدلت هاء هل همزة ( ومن خواص  
الهمزة جواز ٢ حذف المفرد بعده اعتمادا على ما سبق من ذكر ٣ ذلك المفرد في كلام متكلم  
آخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا وازيد او ازيد لمن قال جاءني زيدا ورأيت  
زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا وهل بزيد \* قوله ( حروف الشرط  
ان ولو واماها صدر الكلام فان للاستقبال ولو للضى ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا  
ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض



وان كان جامدا جاز لتعذره ( انما كان لها صدر الكلام لما تقدم في باب ان ( قوله فان للاستقبال ) يعني سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو للمضى ٤ على اليهما دخلت قال تعالى ﴿ لو يطيعكم في كثير من الامر ﴾ هذا وضمهما كما مر في الظروف المبينة ومرفيها طرف من احوالهما ( ومذهب الفراء ان لو تستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو ﴿ اطلبوا العلم ولو بالصين ﴾ ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الاول ( وقال المصنف بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قديكون اعم من السبب كالاشراف الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال لانتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب ( وفيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزء لازمه سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لجمعت اولا لشرطا واولا سببا كقولك لو كان زيديا لي كنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة ( والصحيح ان يقال كما قال المصنف هي موضوع لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ان امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا ٢ لعللة التي ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون متمنا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه ( وقديجي جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وآية ذلك ان يكون الشرط بما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط انبساطا والبق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام ذلك الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهتنتي اكرمتك ٣ اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تعالى ﴿ ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ﴾ الى قوله ﴿ ما نفذت كلمات الله ﴾ اي لبقيت وقول عمر رضي الله عنه ﴿ نم العبد صهيب لو لم يخف لم يعصه ﴾ اي لو امن لاطاع وقوله تعالى ﴿ ولو اسمعهم لتولوا ﴾ ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبنى قال \* لو يشأ طاربه ٤ ذو مبيعة \* لاحق الاطال ٦ نهد ٧ ذو خصل \* وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات ( وقوله وتلزمان الفعل لفظا او تقديرا ) اما في نحو \* لو ذات سوار لطمتني \* ولو زيدا ضربته فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرنا في ان زيدا ضربت وجاء في الضرورة شرطها اسمية قال \* لو بغير الماء خلق شرق \* كنت كالغصان بالاء اعتصاري \* وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله \* فهلا نفس ليلي شفيعها ( قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل ) هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل لوالتي يليها ان وقال السيرافي ان الذي عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان تقع نأبه عن الفعل الذي يجب وقوعه بهدولان

٤ وان دخلت على المضارع كقوله تعالى لو يطيعكم نسخته

٢ لما قال المص من الاول سبب والثاني مسبب بل لان موضوعة لكون جزاؤها معدوم المضمون كما مر في الظروف المبينة فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء وقديجي جواب ان ولو نسخته

٣ فاذا استلزم نسخته ٤ قوله ( مبيعة ) المبيعة النشاط واول جرى الفرس

٥ قوله ( الاطال ) الاطل والاطل والايطل الخاصرة وجمع الاطل اطل

٦ قوله ( نهد ) فرس نهد اي جسيم مشرف ٧ قوله ( ذو خصل ) الخصلة بالضم لفيفة من شعر



خبر ان اذن فعل ينوب لفظه عن الفعل بعدلوا فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكأنك قلت  
لو جاءني زيد ( قوله انطلقت موضع منطلق ) يعني ان اذا وقعت بعد لو المحذوف  
شرطها فخيرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لابدله من مفسر  
وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر  
ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى ٨ فقد  
ذكرنا ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ﴿ ولو ان ما في الارض  
من شجرة اقلام ﴾ واما قوله تعالى ﴿ يودوا ﴾ لو انهم بادون ﴿ فلان لو بمعنى ان  
المصدرية وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لا يشترط  
مجيء الفعل في خبر ان الواقعة بعدلوا وان كان مشتقا ايضا كاذهباله ابن مالك قال  
اسود بن يعفر ﴿ هما ٢ خبثاني كل يوم غنيمة ﴾ واهلكتهم لو ان ذلك نافع ﴿ وقال كعب  
اكرم بها خلة لو انها صدقت ﴿ موعودها اولوان النصح مقبول ﴿ ومع هذا فلا شك  
ان استعمال الفعل في خبر ان ٣ الواقعة بعدلوا اكثر وان لم يكن لازما ( واذا حصل الفعل  
فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا  
قال ﴿ تمد بالاعناق او تلويها ﴿ وتشتكي لو اننا نشكها ﴿ وجواب لو اما فعل مجزوم  
بل نحو لو ضربتني لم اضربك او ماض في اوله لام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا  
وان وقعت لومع ما في حيزها صلة فمحذف اللام كثير نحو جاءني الذي لو ضربته  
شكرني وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذبوله كقوله تعالى ﴿ ولو ان ما في الارض  
من شجرة ﴿ الى قوله ﴿ ما نفدت ﴾ ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان  
الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كاذكرنا  
واما قوله تعالى ﴿ ولو انهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير ﴾ فلتقدير القسم  
قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لوكا في قوله تعالى ﴿ وان اطعموهم انكم  
لمشركون ﴾ وقوله تعالى ﴿ كلا لو تعلمون هم اليقين لترون الحليم ﴾ وجواب القسم  
ساد مسد جواب لو ( وذهب جار الله الى ان الاسمية في الآية جواب لو قال انما جعل  
جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء ﴿ قوله ( واذا تقدم القسم اول  
الكلام على الشرط لزمه المضى لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله  
ان آتيتني او ان لم تأتني لا كرمك وان توسط بتقديم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى  
كقولك انا والله ان تأتني آتتك وان آتيتني لا تينك وان آتيتني فوالله لا تينك وتقدير القسم  
كاللفظ مثل لئن اخرجوا وان اطعموهم ﴿ اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما  
ان يتقدم على القسم ما يطلب ان خبر نحو زيد والله ان آتيته يأتك وان زيدا والله ان كرمته  
يجازيك او لا يتقدم والاول قديجيء الكلام عليه في قوله وان توسط بتقديم الشرط  
وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خبر بدليل قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم  
القسم اول الكلام ظاهرا او مقدر او بعده كلمة الشرط سواء كانت ان او لو او لولا  
او اسما الشرط فالأكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم

٨ اما المعنى فلفظ ان دال

عليه نسخة

٩ قوله ( لو انهم بادون )

بدا القوم بد واخرجوا

الى باديتهم والمضارع يبدو

٢ قوله ( هما خبثاني )

خبثات الشئ وخبثاته اي

سترته

٣ في مثل هذا المقام اغلب

واكثر نسخة



ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه ( اما في ان فكقوله تعالى ﴿ ولئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ﴾ الآية ) ( اما في لو فكقوله تعالى ﴿ ولو انهم امنوا واتقوا لمتوبة من عند الله خير ﴾ وقوله تعالى ﴿ لو تعلمون علم اليقين لترون ﴾ وتقول والله ان لوجئتني لجنتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لولجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا تقول والله لوجئتني ماجنتك ولا تقول لما جنتك ولو كان الجواب للولجاز ذلك وان التي بين لو والقسم عند سيويه موطئة كاللام قبل ان وقيل اسماء الشرط وعنده غيره زائدة ( اما في لولا فتقول والله لولا زيد لضربتك قال ﴿ والله لولا شيخنا عباد ﴾ ٢ لكمرونا اليوم او لكادوا ﴿ واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يحز حذفها ( اما في اسماء الشرط فكقوله تعالى ﴿ واذا اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ﴾ الى قوله ﴿ لتؤمنن به ﴾ وقوله ﴿ لمن تبعك منهم لا ملان جهنم ﴾ ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصدده كقوله الاعشى ﴿ لئن منيت بنا عن غب ٣ معركة ﴾ لاتفنا عن دماء القوم تنتقل ﴿ وقال ﴿ لئن كان ما حدثه اليوم صادقا ﴾ اصم النهار قبض الليل للشمس باديا ﴿ وقال ﴿ حقلت له ان تدلج ليل لا يزل ﴾ امامك بيت من بيوتى سائر ﴿ واما لو انعكس الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ولك بعد ذلك الغاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله لا اكرمك ( وتعليل هذه الاحكام مبنى على مقدمة وهى ان اداتي القسم والشرط اصلهما التصدر ٢ كالاتهام لتأثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلامهما لكثرة استعمالهما ٣ وبعدهما عما يؤثر ان فيه اى جوابهما قد يسقط عن درجة ٤ تصدده على جوابه فيلغى باعتباره اى لا يكون في الجوابين علامتهما اما الشرط فنحو آتيتك ان آتيتني واما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف امرهما ٥ فلا يكون لهما جواب لفظا واما من حيث المعنى فالذى يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم اكثر الغناء من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام حتى رفع الله المؤاخذه به بلائية لتمر السنهم عليه وسماه لغوا فقال تعالى ﴿ لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ﴾ وايضا تأثيره في الاصل في معنى الجواب اقل من تأثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه وهو كالزائر الذى يتم معنى الكلام دونه والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيف فكان اداة القسم البقى بالانغاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالانغاء وقدامك ان تعتبره فتقول لا اكرمك ولا تقول انا ان لقيتني اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدأ واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدأ ولهذا حل قوله ﴿ انك ان يصرع اخوك تصرع ﴾ على التقديم والتأخير لضرورة الشعر ( فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذ تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوى القسم بالتصدر الذى هو اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا

٢ قوله ( لكمرونا ) اى  
لغلبونا بعظم الكفرة

٣ غب كل شئ عاقبه  
٢ لما تقدم في باب ان لانها  
مؤثر ان في معنى الكلام  
نسخه

٣ وبعده عن جوابه نسخه  
٤ التصدر على الجواب  
نسخه

٥ ويصير ان بحيث لا  
جواب لهما نسخه



استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد تقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله و القريب ضعف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله و جاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب و يلغى القسم كما مر في قوله \* لئن منيت بنا عن غيب معركة \* البيت ( واذ اتقدم الشرط على القسم و يجب اعتباره لتقويه بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم و يجوز ذلك بعدهذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لا تينك فالقسم و جوابه جواب الشرط و يجوز الغاء القسم لتوسطه كما ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتني و الله آتاك فآتاك جواب الشرط و الشرط و الجواب ٦ دال على جواب القسم و ساد مسده ( واما اذا تقدم لو او لولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابيهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية و لا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جئتني و الله لا كرمتك و لولا زيد و الله لضربتك ( قوله و ان توسط ) اى القسم ( قوله بتقدم الشرط ) قد ذكرناه ( قوله او غيره ) يعنى طالب خبر كالمبتدأ بلا ناسخ او مع الناسخ ( جاز ان يعتبر القسم و ان يلغى ) سواء تقدم على الشرط او تأخر عنه فان تقدم ٧ مع الغاء فتحو انا و الله ان اتيتني آتاك الغيب القسم مع تقدمه على الشرط و جواز ٨ اعتباره لتقدم المبتدأ عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ و القسم لغو كفى زيد و الله يقوم و تقول مع الاعتبار انا و الله ان اتيتني لا تينك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط و جعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك زيد و الله ليقوم و هذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان هناك لجوابه طالب آخر ( و ان تأخر عن الشرط ٢ مع الالغاء فتحو انا ان اتيتني و الله آتاك الغيب لتقدم طالبين للجواب عليه اعنى المبتدأ و الشرط و تقول مع للاعتبار انا ان اتيتني فوالله لا تينك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط و الجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ ( و ان توسط القسم بتقدم غير الشرط اى طالب الخبر عليه و لم يكن هنالك لاشترط متقدم على القسم و لا متأخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم و ان يلغى نحو انا و الله لا قوم و انا و الله اقوم و ان كان الخبر مفردا و جب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة و ذلك نحو انا و الله قائم و على هذا فلا يحسن اطلاق قوله المصنف و ان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره و الغاؤه ( و طريق الحصر ان تقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او بتوسطه او بتأخر عنه فان تقدم و جب اعتباره سواء و ليه الشرط نحو و الله ان اتيتني لا تينك او لا نحو و الله انى آتاك و ان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه و جب اعتبار الشرط و جاز الغاء القسم و اعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لا تينك و انا ان اتيتني و الله آتاك او لم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتني فوالله لا تينك و ان اتيتني و الله آتاك و ان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتأخر عنه الشرط او لا فان تأخر فان اعتبرت القسم

٦ ساد مسد جواب القسم  
نسخه

٧ فع الالغاء نحو نسخه  
٨ عدم ظ

٢ فع الالغاء نحو نسخه



الغيت الشرط نحو انا والله ان اتيتني لا تينك وان الغية اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تأتني اتيك وان لم يتأخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جلة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لا تينك وانا والله آتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا والله قائم وان تأخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني اتيك والله هذا ( وكل موضع قلنا ان وما تضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اي لاجواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرناه في الجوازم فيقل نحو اجيئك ان تجيئني والله ان تجيئني لا كرمك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله \* فان يك من جن لا يرح طارقا \* وان يك ٣ انسانا لانا انفس يفعل \* وقوله \* ٤ فان تبتئس بالشغرى ام قسطل \* ٥ لما اغتبطت بالشغرى قبل اطول \* وقوله \* لئن تك قد ضاقت على بيوتكم \* ليعلم ربي ان بيتي اوسع \* وقوله \* اما ترى ناحفة لانعال لنا \* انا كذلك مانحفي ومنتعل \* فقول المصنف لزمه المضي لفظا او معنى ليس على الاطلاق والاولى ان يقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ويعنى بالمعنى نحو ان لم ترزني لازورك وقد تين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس يحتم بل قد يحتم الجواب للشرط وان قل كقوله \* لئن منيت بنا البيت \* ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لفعل وما فعل وان فعل والمراد الاستقبال لكونه سادامسد جواب الشرط قال الله تعالى \* ولئن اتيت الذين اتوا الكتاب بكل آية ماتبعوا قبلك \* ولئن زالتنا ان امسكهما \* ولئن ارسلنا ريحا \* الى قوله لظلوا ( قوله و تقدير القسم كاللفظ ) اي القسم المقدر كالمفوض به سواء كان هناك لام موثقة كما في قوله \* لئن اخرجوا \* اولم تكن كما في قوله \* وان اطعموهم انكم لمشركون \* وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله \* من يفعل الحسنات الله يشكرها \* ٢ \* واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جاز ماكن وماوين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزء لكونهما بكلمة واحدة نحو امن يضربك تضربه يحزم تضربه وكذا الوضربك لضربه وكذا ان تأتني اتيك بالجزم ( ويونس برفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول من ان اضربه يضربني بالجزم لا غير ٣ اتفاقا لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام ويقول في الهمزة ان اتيتني اتيك بتقدير آتيك ان تأتني وكذا امن تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب على ماضى وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تأته يشكرك يحزم يشكرك والدليل عليه قوله تعالى \* افان مت فهم الخالدون \* والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فان لسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم يقل فان مت بل كان تقول ان مت فهم الخالدون

٣ انسانا كلها الانس  
نفسه

٤ لا تبتئس اي لا تحزن  
٥ القسطل غبار الحرب

٢ اخره \* والشر بالشر  
عند الله مثلان \*

٣ وفي كتابه اتفاقا والظاهر  
وقفا



اي افهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهزمة الداخلة على اذا  
 فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع الجزاء لانه ليس بجزء كما مضى في الظروف  
 البنية بل موضوع موضع الجزاء لعرض ذكرناه هناك فليست اذا اذن مع جلتها كان  
 مع جلتها بل مرتبة جزائها التقدّم من حيث المعنى على اذالانه عاملها كاتين في الموضوع  
 المذكور فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه ( فمن ثم لم يأت الفاء في قوله تعالى ﴿ ائذا كنا  
 عظاما ورفانا ﴾ ائنا لني خلق جديد ﴿ لان التقدير ائنا لني خلق جديد اذامتنا ولهذا  
 كثيرا ما يكرر الاستفهام في انا نحو قوله ﴿ ائذامتنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمدينون ﴾  
 لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو  
 في موضع الجواب كرر قوله كما فلا تحسبنهم بعد قوله ﴿ ولا تحسبن الذين ﴾ لما طال الكلام  
 والفاء فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمدينون مع ان في اوله همزة الاستفهام  
 وان ولا يعمل في غير هذا الموضوع ما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض ٤ المذكور فيما تقدم  
 فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم ٥ انتصاب يوم بقائم على الصحيح على ما يحى  
 مع كونه خبرا لان لغرض اذكره هناك \* ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان  
 قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جزائه جزءا للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية  
 لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت  
 فلك كذا وان سألته فان اعطيتك فعلى كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت  
 الفاء اداة الشرط الثاني لتخلها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى اعنى الشرط  
 الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء كقوله \* فان عثرت بعدها  
 ٦ ان وألت \* نفسى من هاتا فقولا لالعا \* فهو بمنزلة والله ان آيتنى لا تينك فتانى  
 الشرطين لفظ اولهما معنى ومثله ٢ ان تبت ان تذب ترحم اى ان تذب فان ٢ تبت ترحم  
 وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سألته ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اى ان  
 دخلت الدار فان لقيتني فان سألته اعطك فقوله فان سألته مع الجزاء جواب فان لقيتني  
 وقولك فان لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا ففس ان كان اكثر \* قوله  
 ( واما للتفصيل والتزم حذف فعلها و عوض بينها وبين قائمها جزء مما في حيزها مطلقا  
 مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل هو معمول المحذوف مطلقا وقيل ان كان جائز  
 التقديم فمن الاول والا فمن الثاني ) اعلم ان اماما موضوعه لعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك  
 هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فتكلم واما بشرفكذا الى آخر ما قصد ولاستلزام  
 شئ لشيء اى ان ما بعدها شئ يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط  
 لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شئ لشيء اى استلزام الشرط للجزء كما ذكرنا  
 في الظروف البنية والمعنى الثاني اى الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها  
 بخلاف معنى التفصيل فانها قد تجرد عنه ( وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في  
 جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحل قوله تعالى ﴿ والراسخون في العلم ﴾  
 بعد قوله ﴿ اما الذين في قلوبهم زيغ ﴾ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان

٤ ائنا لمبعوثون خلقا جديدا  
 ٤ الذى ذكرناه في  
 الظروف البنية نمضه  
 ٥ يوم منصوب نمضه  
 ٦ قوله ( ان وألت ) وأل  
 اليه بثل وألا ووؤلا اذ  
 الجأ

٢ تب نمضه



محملاً في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى ٣ لزوم التفصيل فيها ( واما بيان معنى الشرط فيها فبان نقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضى تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فتكلم فيؤدى الى الاستثقال لهذا ايضا وايقض حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن من شئ فزيد قائم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا شئ يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شئ في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شئ فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء ٤ لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شئ واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلماذا الغرض وتحصيله جاز وقوع الفاء في غير موقعها ( فقدتين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيثان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط ( وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشئ آخر الا ترى ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعدها لم يحذف وجوبا لامع سد جواب لولا وجواب القسم مسده ( وحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولولم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام ( وكذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف نحو ﴿ واما اليتيم فلا تقهر ﴾ واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان حكمهم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابى لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات ٢ الخبر كالحال نحو اما مجردا فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك والمفعول له نحو اما تأديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعدها السببية فيما قبلها وان كان ذلك متمنعا في غير هذا الموضع لان تقديم معمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا نقول مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذا لم يحصل بالتقديم شئ من الاغراض ( ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع اخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فما اضرب ( ولا تقدم من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا لانك لا تتجاوز قدر الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلا ياك كل ( وقد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء ٣ الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى ﴿ فاما ان كان من المقربين فروح وريحان ﴾ اي اما يكن شئ فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب استغنى به عن جواب

٤ على ما بين لك نسخه

٢ الجزاء ظ

٣ جزاء اما مقام شرطها نسخه



ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز امان جثثي اكرمك بالجزم  
 ووجوب امان جثثي فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو  
 ان ضربتني فاكرمك قال تعالى ﴿ واما اذا ما بتليه فقد رزقه عليه رزقه فيقول ﴿ اي  
 اما يكن من شيء فاذا ما بتليه يقول ( وانما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان  
 كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يتم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه فبح ان تعمل  
 في الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء في نحو آتيتك  
 ان آتيتني فالاصل ان تعمل الاداة في الشرط فالجزاء بعدم الانجزام عند حذف الشرط  
 اولى واما قولهم افعل وان لا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط  
 ههنا ( واما معنى ان كذا كرنا ( واما تفسير سيويه لقولهم اما زيد قائم بمهما يكن من  
 شيء فزيد قائم فليس لان ابا معنى مهمما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى  
 المعنى البحت لان معنى ٤ مهمما يكن من شيء فزيد قائم ان كان شيء فزيد قائم اي هو قائم  
 البتة ( ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف  
 شرطها على ما بينت من مذهبهم في امانت منطلقا انطلقت هـ ( ولا يحذف الفاء  
 في جواب اما الا لضرورة الشعر نحو قوله ﴿ فاما الصدود لاصدود لديكم ﴿ او مع  
 قول محذوف يدل عليه محكيه كقوله تعالى ﴿ فاما الذين كفروا الم تكن اياتي ﴿ اي  
 فيقال لهم الم تكن ولا يقع بين امو فائها جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قائم فعمه وكذا  
 لان الواقع بينهما كما مضى جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد  
 الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة ﴿ واعلم انه قديما ما يتكرر ذكره بعد فائها  
 وذلك اما مصدر مكرر ضمنا بان يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا  
 فسمين واما علما فعالم واما صفة تكرر لفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقا مصافيا فليس  
 بصديق مصاف واما علما فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لك  
 واما ابوك فلا ابالك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد فالمنكر من المصدر  
 والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لالي حد الوجوب  
 ( والعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطى ظاهر لفظ سيويه ( والاولى  
 انهم يجيزون الرفع والنصب فيه كما يجيء ( واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع  
 والنصب ( والعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر  
 والوصف مرفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا الاماسيحي ( فالرفع في جميع ما يجوز  
 فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين ( واما النصب فان سيويه ذكر ان ذلك  
 في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين ( فقال شراح كلامه  
 وذلك لانه رآهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى مفعولا له فمعنى اما سمنا  
 فسمين مهمما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهمما  
 يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم ( ٢ قال سيويه ونصب المنكر عند بني تميم على الحال قال  
 لانهم للم يجيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل

٤ اما نسخته  
 ٥ كما في قسم الاسماء  
 نسخته

٢ وحل سيويه نصب  
 المصدر المنكر نسخته



فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعلم ان التقدير مهمما تذكر زيدا عالما فهو  
 عالم ٣ او المذكور بعده اى عالم في مثالنا فيكون حالا مؤكدة (قال سيويه اما الرفع في المصدر  
 فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فعنى اما العلم فعلم اى عالم به كقوله تعالى ﴿ واتقوا  
 يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ﴾ اى لا تجزى فيه شيئا ( اقول والدليل على انه يجوز  
 عند بنى تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيويه اما العلم فعلم  
 بزيد بنصب العلم اى فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب  
 اى فانضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء  
 ( واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشئتين المذكورين  
 في المصدر الواقع حالا عند بنى تميم ) واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند  
 الجارين لادليل عليه ولو كان كذلك لجاز اما السمن فسمين واما العلم فعالم ( والاولى  
 ان يقال المنصوب عند بنى تميم والجارين في الصفة على انه حال مما بعد الفاء وفي المصدر  
 المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق  
 لما بعد الفاء ) واما المرفوع فعلى انه مبتدأ بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند  
 كلا الفريقين ( وكشف القناع عنه ان تقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى  
 شخص ثبوت الاشياء او يدعى له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوى او يدفع كما تقول  
 مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال  
 لان المعنى اما اذا كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اى ابديت  
 من نفسك العلم وترينت به وادعيت ذلك فانت في الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا  
 فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا مثلك واذا كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى  
 ﴿ ياء بها الذين آمنوا آمنوا ﴾ على احسن التأويلات اى ياء بها المدعون للايمان آمنوا  
 حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء والتقدير ان يكن شئ فانت عالم عالما اى انت عالم حقيقة  
 حين كنت عالما صورة وفي زى العلماء ( والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على  
 هذا الوجه او نجعله مفعولا مطلقا على ان معنى اما سمينا فسمين ان يكن شئ فهو سمين  
 سمنا وكذا في نحو اما سمينا فلا سمين اى اما يكن شئ فلا سمين فيه سمنا ( واما المصدر المعرف  
 فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء فعنى اما العلم فعالم اما يكون شئ فزيد عالم العلم ( واما الكلام  
 على انه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمنا فسمنا فسمين او فانك سمين  
 فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما  
 جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدأ لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين  
 وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اى انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمين  
 وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضر نحو ﴿ لا ارى الموت يسبق الموت شئ ﴾ \*  
 \* وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذوعبيد اى فانت صاحبهم ولم  
 يقل فذوهم لان ذولا يضاف الى مضر ( وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم  
 اى فانت عالم اى فانت هو واما نحو اما العلم فعالم واما العالم فعالم فاستغراق لاعلم

٣ او ما بعد الفاء على ان  
 يكون حالا مؤكدة وقال  
 نحوه



ولاعلم كالضمير الراجع الى المبتدأ وقولك اما العلم فلك علم اى لك شئ منه واما العالم  
 فلست بعالم اى فلست به ( وانما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالظاهر الساد  
 مسد المضمر وان لم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب المبتدأ نحو زيد  
 ضرب زيد لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما يتوسط الفاء بينهما  
 فكأنهما ليستا بمبتدأ وخبر ( واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد  
 فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان اولا ( وروى يونس عن بعض العرب  
 نصبه قال سيويه هي حيثة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف  
 في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كافي الجماء الفقير واما اذا اردت  
 بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كافي قولك اما البصرة فلا بصرة لك  
 واما ابوك فلا ابالك ( اقول اما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له بل هو على  
 انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد اى يملكهم وذلك كما روى الكسائي اما  
 قريشا فانما افضلهم اى فانما اغلبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه  
 مبتدأ اى اما كونه عالما فحاصل والخبر مدلول ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون  
 عالما فهو عالم اى اما عدم كونه عالما فليس بحاصل ( وقال سيويه لاني ان لا يكون زائدة  
 كافي قوله تعالى ﴿ لثلا يعلم اهل الكتاب ﴾ وفي الصور التي ذكرتها خبط كثير للنحاة  
 وهذا الذي ذكرته اقرب عندي ( وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى  
 ﴿ وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر ﴾ وهذا فليذوقوه ﴿ وبذلك  
 فليفرحوا ﴾ وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به  
 او مفسر به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما ( واما قولك زيدا  
 فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله ﴿ وقائلة خولان فانكح فثأنتهم ﴾ قد ذكرنا في باب المبتدأ  
 ان مثله على كلامين عند سيويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش ( وانما جاز ٤ تقدير  
 اما بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله  
 فناسبا لزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان يقدر اما قبل المنصوب ٥ وتدخل فاؤها  
 على الامر والنهي فان ما قبل فاء اما ملزوم لما بعدها كما ذكرنا واما قوله تعالى ﴿ واذلم  
 بهتدوا به فسيقولون ﴾ وقوله ﴿ واذا اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا ﴾  
 وقوله ﴿ فاذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقموا ﴾ فلا جراء الظرف مجرى كلمة الشرط  
 كما ذكر سيويه في نحو قولهم زيد حين لقيته فانما اكرمه على مامر في الجوازم وذلك في  
 اذ مطرد على مامر في الظروف المبنية ويجوز ان يكون قوله ﴿ واذا اعتزلتموهم  
 وما يعبدون ﴾ وقوله ﴿ فاذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم ﴾ من باب ﴿ والرجز فاهجر ﴾  
 اى مما اضمر فيه اما وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وفاقموا  
 في الظروف الماضية التي هي اذلم بهتدوا واذاعتزلتموهم واذلم تفعلوا وان كان  
 وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالما ذكرنا ٢ في نحو اما زيد فنطلق من الغرض  
 المعنوي اى قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت في الازمنة الماضية

٤ ذلك في الامر والنهي  
 خاصة مع المنصوب بهما  
 فحسب لان الامر لالزام  
 الفعل  
 ٥ ويجيء بالفاء في الامر  
 نمضه

٢ ان الغرض المعنوي اذن  
 قصد  
 نمضه  
 الذي هو قصد نمضه



وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة ( قوله وهو معمول لما في حيزها ) اي ما بين  
 اما والفاء معمول لما في حيز الفاء اي لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المصنف لان المبتدأ  
 في نحو اما زيد فقام خارج عنه اذا العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط  
 مع الشرط في نحو قوله ﴿ اما ان كان من المقربين ﴾ خارجة عنه ( قوله مطلقا ) اي  
 سواء كان ما بعد الفاء شئ يجب له صدر الكلام كان وما النافية في نحو اما يوم الجمعة فانك  
 مسافرا ولم يكن وذلك ٣ للغرض المذكور هذا مذهب المبرد واختاره المصنف ( وقال  
 بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي سواء كان بعد الفاء شئ يمنع من عمل ٤ ما بعده  
 فيما قبل الفاء او لا فتحو اما زيد فقائم عنده بتقدير اما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة  
 فزيد قائم اي اما ذكرت يوم الجمعة ( وليس ذلك بشئ ) اذ لو كان كذلك لجاز النصب  
 في نحو اما زيد فقائم على تقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز اتفقا ٥ و لجاز  
 الرفع اختيارا في اما يوم الجمعة فزيد قائم ٦ ولا يجوز الابتأويل بعيداى قائم فيه ( وانما  
 ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ٧ ولا يفصل  
 بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم ولم يتبهاوا ان التقديم في هذا المقام  
 الخاص ٨ للاغراض المذكورة ( وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق  
 للتصدر كان وما او مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله  
 قبل موصوفه نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييزا وعامله اسم تام  
 نحو اما درهما فعندي عشرون او كون العامل مع نون التثنية كيد نحو اما زيد فلا ضربن  
 ٩ او صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك ٢ فان لم يكن احدها فالعمل لما بعد الفاء  
 وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فمن الثاني  
 ( وليس ايضا بشئ ) لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء  
 فلا بأس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض ٣ مهم فيجوز لتحصيله الفاء مانعين فصاعدا  
 والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمنع  
 تقدير ناصب نحو ذكرت وغيره ( قال ابن خروف وقد تبدل الميم الاولى من اما ياء قال \*  
 رأث رجلا ايما اذا الشمس عارضت \* فيضحي وايمابالغشي فيحصر ٤ \* قوله ( حرف  
 الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا ) الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان يفضك  
 فيقول كلا ردعالك اي ليس الامر كما تقول وتكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى  
 ﴿ رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا ﴾ وقد يكون كلا من كلام المتكلم  
 بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشئ منكر فيذكر بعده كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى  
 ﴿ واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا ﴾ وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله  
 تعالى ﴿ كلا والقمر ﴾ وكلا ان الانسان ليطغى ﴿ فيجوز ان يجاب بجواب القسم  
 كافي الاية وان لا يجاب بقوله تعالى ﴿ كلا بل يحبون العاجلة ﴾ و ﴿ كلا اذا بلغت  
 التراقي ﴾ وليست للردع اذ لا معنى له ٢ الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما  
 في قوله تعالى ﴿ ثم بطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا ﴾ واذا كانت بمعنى حقا لم

٣ انما جاز للغرض المذكور  
 وهذا نسخة

٤ ما بعد الفاء فيما قبلها نسخة

٥ لانه قد علم انه اذا قيل

اما زيد فقائم ان الغرض

الاخبار عن زيد بالقيام

لا جعله فاعلا ولا مفعولا

٦ على تقدير حصل يوم

الجمعة وشبهه فالغرض

ذكر يوم الجمعة ظرفا

منصوبا للقيام لا فاعلا

للفعل المحذوف شرح المص

٧ في نحو اما يوم الجمعة فزيد

قائم نسخة ٨ للغرض

الذي ذكرنا نسخة

٩ واما نسخة

٢ وهذا معنى قوله ان كان

جائز التقديم فالعامل ما بعد

الفاء وهو معنى قوله فمن

الاول وان كان بعد الفاء

آء نسخة

٣ قوى نسخة

٤ كذا سمع بالصاد اي يرد

وفي نسخة

فيحصر بالصاد وفي اخر

فيحصر

٢ سقط الا في بعض النسخ



٣ وكونه كحرف من  
حروف الفعل في نحو  
ضربت حتى سكن نسخته  
٤ الحرس واحد نحراس  
السلطان

٥ لان اصل المضارع ليس  
سكون لامه حتى آه قلنا  
عارضة نسخته

٦ لكونه مأخوذا منه  
واصله ان يكون باللام نحو  
ليضرب كما ذكرنا في باب  
فاللام في لم يخافا آه اصلها  
الحركة وهي متحركة  
بحركة كاللازمة لان هذه  
الحركة نسخته

٢ قال \* لها متنتين خضاتا  
كما \* اكب على ساعديه  
النمر \* اي سمينتان

٣ لان الالف لكونها ضميرا  
مرفوعا متصلا بجزء  
الكلمة فصارت حركة  
التاء العارضة كاللازمة  
فيقولون رماتا وغزاتا ولا  
يقولون نسخته

٤ مع عروضها ليست  
كاللازمة لان الظاهر ليس  
كالضمير في الاتصال نسخته

لم يجوز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت لردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل اي كلالا تقل او ليس الامر كذا ( واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع مخاطب عما يقوله تحقيقا لصدده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية \* قوله ( تاء التأنيت الساكنة تلحق الماضي لتأنيت المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف ) اعلم انه انما جاز الحاق علامة التأنيت بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل ٣ وكون الفاعل بجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لثلاثي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الاترى الى وقوع الفاعل بين الفعل و اعرابه في نحو يضربان ويضربون وتضربين فتأنيت الفعل لتأنيت فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الججاج \* يا حرسى \* ٤ اضربا عنقه \* اي اضرب اضرب وقوله تعالى \* رب ارجعون \* اي ارجعني ارجعني ارجعني ( وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبها من اول الامر بسكون هذه على بناء مالحقته لانها كالحرف الاخير مما تلحقه وبحركة تلك على اعراب ما وليته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو تاء قائمة ( وتقلب الاسم في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى ( وتكون اصل التاء الفعلية هو السكون لم ترد اللام المحذوفة للساكنين في رمتا وغزاتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي بجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كاللحركة بخلاف حركة اللام في لم يخافوا ولم يخافوا وخافوا وخافوا وخافوا وخافون ويعن وقولن فان عين الفعل في هذه لم تحذف لان ٥ سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام ( وكذا الامر ٦ اصله المضارع والاصل في اضرب لتضرب كما بينا فاصل لام لم يخافا وخافا ولم يقولوا وقولا هو الحركة وهي الآن متحركة بحركة كاللازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو بجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب وبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة ( وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصل هاتين الحرفين السكون كالتاء الفعلية ( ٢ وجاءت لغة ضعيفة باعتبار حركة التاء ٣ لكون الالف بجزء الكلمة فقالوا رماتا وغزاتا ولا تقول رمات المرأة لان الحركة ٤ لاجل كلة منفصلة ليست بجزء ما قبلها اذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير ( قوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف



يعنى نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقرن النساء فيكون الالف والواو والنون مثل  
 التاء حروفاً منبئة من اول الامر ان الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسماء ضمائر ه لثلاثا  
 يلزم اذن تقدم الضمير على مفسره من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا ٦ ورب عبد  
 وفي باب التنازع ولكونها حروفاً لا ضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني  
 البراغيث (وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا  
 استعمال النون في الرجال كقوله \* يعصرن السليط اقاربه \* ويجوز ان يريد بالاقارب  
 النسوة هذا ما ٧ قالوا (ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها  
 ) واما الفائدة في مثل هذا الابدال فامر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ  
 المؤخر والغرض كون الخبر مهما \* قوله (التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر  
 لالتساكيد الفعل وهو للتمكن والتكثير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم  
 موصوفاً بان مضافاً الى علم ) ٨ قوله (نون ساكنة) يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن  
 (قوله تتبع حركة الاخر) يخرج امثالها لان آخر هذه الكلمات نون ساكنة ٩ الا تونها  
 لا تتبع حركة او اخرها وقد استفيد منه ان التنوين وجودى بعد الحركة (وانما اطلق  
 قوله حركة الاخر ولم يقل آخر الاسم ليشتمل تنوين الترنم في الفعل كقوله \* وقولى ان  
 اصبت لقد اصابت \* قوله (لالتساكيد الفعل) يخرج نون التأكيدي الخفيفة (وانما لم يجعل  
 للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط  
 في الوقف رفعا وجرا ٢ فلذا كتب في حال النصب الف لانها تقلب الفاء فيها وقد  
 ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب (قوله ويحذف من العلم الموصوف بان مضافاً  
 الى علم) نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب  
 التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك  
 هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وهي بن بن وضل بن ضل  
 لانه قد يعبر به عن لا يعرف على اجراءه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان  
 بهذه الصفة (فان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم ابن كريم اوزيد ابن اخينا لم يحذف  
 التنوين لفظاً ولا الالف خطأ لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو  
 على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع ان التنوين انما حذف في الموصوف  
 لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ  
 مع خبره (وحكم ابنة حكم ابن) (وفي الوصف بينت وجهان كما مر في باب النداء) (وحذفها  
 في نحو قوله \* وحاتم الطائي وهاب المأى \* وقوله \* فالفيتة غير مستعجب \* ولا  
 ذا كر الله الا قليلا \* ضرورة وقرئ ٣ في الشذوذ قل هو الله احد الله \* قوله (نون  
 التأكيدي خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص ٤ بالفعل المستقبل في  
 الامر والنهي والاستفهام والتنبي والعرض والقسم وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم  
 وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما  
 عداه مفتوح وتقول في التثنية وجع المؤنث اضربان واضربان ولا تدخلها الخفيفة

• لزوم تقدم الضمير على  
 ما يعود عليه من غير فائدة  
 نسخه

٦ ورب رجلا نسخه

٧ قاله الهامة نسخه

٨ التنوين في الاصل

مصدر نونت اى ادخلت

نونا نسخه

٩ لا ان نونها تتبع حركة

اخرها نسخه

٢ وانما سميت التنوين

وهو تفعيل من نونت لانها

عارضة والمصدر هو

الحادث ولذا يسميه سيويوه

الحادث والحدثان فسميت

اللة تنوين الكلمة بالتنوين

وقد ذكرنا نسخه

٣ هي قراءة عثمان رضى

الله عنه

٤ بالامر والنهي نسخه



خلافا ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمفصل فان لم يكن فكا لتصل ومن ثم قيل  
 هل ترين وترون وترين واغزون واغزن والمخففة تحذف للساكنين وفي  
 الوقف فيرد ما حذف والمفتوح ما قبلها تقلب (الفا) انما حركت المشددة بالفتحة لنقلها  
 وخفة الفتحة وكسرت بعد الالف الاثني والالف الفصل نحو اضربان واضربان تشبيها  
 بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو تضربان وكذا النون في الاسم المثني  
 نحو الزيدان (قوله تختص بالفعل المستقبل) انما تدخل على الحال والماضي لما مر في باب  
 المضارع ودخولها في الاغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام  
 والتمني والعرض (واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل الابدان تدخل على اول  
 الفعل ما يدل على التأكيد ايضا كلام القسم نحو والله لا ضربن وما الزيدة نحو اما تفعلن  
 ليكون ذلك الاول توطئة لدخول نون التأكيد وايدانا به ٣ (ثم الطلب على ضربين اما طلب  
 وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتخصيص والعرض والتمني او السؤال عن  
 حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن والاتفعلن وليت تفعلن وهل  
 تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال \* ابعد كندة تمدحن قبلا  
 \* وتقول كم تمكئن وانظر متى تفعلن قال \* واقبل على رهطى ورهطك نبتحت  
 \* مساعينا حتى ترى كيف نفعلنا \* والخبر المصدر بحرف التأكيد نحو والله لتضربن  
 وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن ومتيما تفعلن وايهم  
 ما يفعلن وايا ما تفعلن وانما تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما  
 (وقد تدخل نون التأكيد اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز  
 دخولها فيه نحو قوله \* فهمما تشأمنه فزارة تعطكم \* ومهما تشأمنه فزارة تمنعا \* وقوله \*  
 نبتم نبات الخيزراني في الثرى \* حديثا متيما يأتك الخير ينفعها \* لكنه اقل من دخولها  
 في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم مانحو ان تفعلن افعل قال \* من يتقن  
 منكم فليس بأثب \* ابدأ وقتل بنى قبيلة شاف \* ويجيء النون ايضا بعد الافعال  
 المستقبلية التي تلحق اوائلها ما الزيدة في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو يجهد  
 ما يبلغن ٥ وبين ما اريك اى اتحق الذي اراه فيك وبالم تخنننه يضرب لمن يطلب  
 امر الايناله الامشقة \* ٦ ومن عضه ما يبتن شكيرها \* يضرب لمن كان له اصل  
 وامارة تدل على كون شئ آخر قلما يقولن واكثر ما يقولن وربما يقولن (وانما كان  
 دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرطية يشبه النهى في الجزم  
 وعدم الثبوت واما قوله \* ربما اوفيت في علم \* ترفعن ثوبى شمالات \* فضرورة  
 وانما حسن ٧ لزيادة ما في رب وترفعن في حيزها (ويجىء النون بعد المنفى بلا اذا كانت  
 لامتصلا بالمنفى قياسا عند ابن جنى لانها اذن تشبه النهى واستشهد بقوله تعالى  
 \* واقواقنة لاتصين الذين ظلموا \* وقيل ان لافي الاية للنهى وقد تجىء مع لالتافية  
 منفصلة نحو لافي الدار يضربن زيد (وعند ابي على لا تجىء بعد النفى اختيارا العربية

٣ واما الطلب فلا يحتاج  
 الى مثل ذلك لان وضع النون  
 لتوكيد ما فيه معنى الطلب  
 نسخته

٤ قوله (نبات الخيزراني)  
 الخيزران شجر وهى عروق  
 القناة والخيزران القصب  
 ٥ مثل يضرب لاستعمال  
 الرسول اى اجعل فكن  
 كما فى انظر اليك

٦ صدره اذا مات منهم ميت  
 شرف ابنه \* شكرت الشجرة  
 ايضا يشكر شكر اى خرج  
 منها الشكير وهو بنبت حول  
 الشجرة من اصلها وربما قالوا  
 للشعر الضعيف شكير اقال ابن  
 مقبل شكير جحافله قد كتبت  
 والشكيران ضرب من  
 النبت وهو السكيران بالسين  
 المهمله ايضا وهو من الحمض  
 قال \* من النبت الاسكيرانا  
 وحلبا \*

٧ لان ما زيدت في رب  
 وترفعن من جعلتها نسخته



٢ وقد يدخل على الماضي اذا كان فيه معنى الطلب شاذا قال \* دامن سعدك ان رحمت مئيا لولاك ليك للصباية جانحا \*  
اي دام سعدك ٣ (قوله املودا غصن املوداي ناعم ورجل ٤٠٤) املود وامرأة املودة قوله

(اشاهرن) شهر سيفه اي  
سله

٥ اللمة شعر يجاوز شحمة  
الاذن ٦ اي الكلمة

٧ واذا حذف فعلها دليل  
وهو ضمة ما قبلها فلا اجتماع  
هذه الاشياء كان الحذف اولي  
نسخة

٨ لما كان خارجا عن القياس  
نسخه

٩ كالمضموم ما قبلها اذ لم يكن  
قبلها ما يكون خلفا عنها وادالا  
عليها كما كان هناك ضمة  
والواو وان كانت صلي  
حرف فهي اسم تام وهو فاعل  
فينبغي ان لا يحذف الاعم  
خلف منه عليها وانما ضمت  
نسخه

٢ اعني الياء ان كان نسخه  
٣ وان كانا في كلمتين كالقلمة  
الواحدة لما ذكرنا في الواو  
نسخه

٤ نحو ارضي واخشي  
حركات بالكسر واتمام  
يحذف للساكنين لما قلنا في  
الواو وهو انه يلزم حذف  
الكلمة الواحدة ولا سيما  
وهي الفاعلة بلا خلف عنها  
اذ قبلها قحمة وانما كسرت  
الياء للساكنين ولم تفتح  
اجراء لما قبل نسخه

(اول الوقف)

٥ وايضا لو قحمت لا لتبست بالواحد المذكور ولو ضمت لاستنقل وقال المالكي نسخه

من معنى الطلب وتجرده من المأثمة في الاول قال سيويه تدخل بعد لم تشبها لها بلاء النهي  
من جهة الجزم قال \* يحسبه الجاهل مالم يعلم \* شيئا على كرسيه معهما \* وربما حلقت المضارع  
خاليا من جميع ما ذكرنا (قال سيويه يجوز في الضرورة انت تفعلن قيل ٢ وتدخل اسم  
الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال \* اريت ان جئت به ٣ املودا \* مر تجلا ويلبس  
البرودا \* اقاتلن احضروا الشهودا \* وقال آخر \* ياليت شعري عنكم حنيقا \* اشاهرن  
بعدنا السيوفا \* وهذا كاشبهه في دخول نون الوقاية في قوله \* وليس حاملني الابن جال  
\* ثم ان النون تلز من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لا قوم من  
بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى ﴿ ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون ﴾  
وقوله \* ليعلم ربي ان بيتي اوسع \* شاذ عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها في الامر  
والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا لغيره قال \* فاما تريني  
ولي لمة ٥ \* فان الحوادث اودى بها \* وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر  
اثباتها (قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم) لان ضمير المذكرين اعني الواو اما ان ينضم  
ما قبلها كانصروا واغزوا او يفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت  
بهانون التأ كيدللساكنين في كلمتين واو لاهمامدة وان كانت الثانية ٦ لشدة الاتصال وعدم  
الاستقلال كالجزء من الاولى ٦ الا انها على كل حال كلمتان والنقل حاصل بوجود الواو  
المضموم ٧ ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وسى ضمة ما قبلها (قال سيويه لو قالوا اضربون  
واضربين ٨ كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتموت الثوب ومدبق (والمفتوح ما قبلها  
تحرك للساكنين بالضم وانما لم تحذف ٩ لانها ليست بمدى كما يحى في التصريف في باب  
التقاء الساكنين) وانما ضمت ولم تكسر ولم تفتح اجراء لما قبل نون التأ كيد في جمع  
المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضمة فيه (قوله ومع مخاطبة مكسور)  
لان ضمير مخاطبة ياء ٢ فان كان ما قبلها مكسورا كاضربي واغزى وارمى حذف الياء  
للساكنين ٣ كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا ٤ حركت بالكسر كاخشين وارضين  
اجراء لما قبل النون في مخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين  
هو الاصل ٥ (وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتح لغة طائفة نحو ارضن  
في ارضى (قوله وفيما عداه مفتوح) اي فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكور  
نحو اضربن واغزون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث نحو  
اضربان وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف يلى قبل الالف  
قحمة ولعل هذا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكور فتركيب الفعل مع النون وبنائه  
على الفتح عند الجمهور لكون النون بجزء الكلمة (واتمردت اللامات المحذوفة للجزم



اولووقف في نحو ليعزون واغزون وليرمين وارمين وليخشين واخشين لان حذفها كان للجزم  
اولووقف الجارى مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لاجزم ولاوقف (وهذا الذى  
ذكرناه من كونه مبنيًا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابى على) وقال الزجاج والسيرافى  
بل الحركة للساكنين معر با كان الفعل او مبنيًا لانه بلحاق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء  
فعاد الى اصله من البناء والاصل فى البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح  
صيانة للفعل من الكسراخي الجر بلا ضرورة كما كانت فى اضربن الا انه تحريك للساكن  
بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة فى الاصل اى المضارع وكون النون  
بجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما فى اخشون واخشين بخلاف الرجل فى  
اضرب الرجل فلكونها كاللازمة ردت العين المحذوفه للساكنين فى قومين ولم ترد  
فى قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون (واما على  
مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب او البناء  
فانه يقول انما رد اللام وفتح فى الساكن نحو اغزون وارمين اذ لو لم يرد لقبل اغزن  
بالضم وارمن بالكسر فكان يلتبس بالاول جمع المذكر وبالثانى الواحد المؤنث ففتحوا  
ما قبل النون فى كل واحد مذكر صحيحة ومعتلة ٢ (واما رد اللام فى ارضين واخشين  
فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس به شىء آخر هذا ولغة طيى على ما حكى عنهم القراء  
حذف الياء الذى هو لام فى الواحد المذكر بعد الكسر والفتح فى المغرب والمبنى نحو  
والله ليرمن زيد وار من يازيد وليخشن زيد واخشن يازيد وعليه قوله \* اذا قال قطنى  
قال بالله حلفه \* لتعتنى عني ذا اناك اجعاً \* ) وانما لم يحذف الالف فى اضربان وان  
التقى ساكنان كما حذفوا الواو والياء فى اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما  
كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذف الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف  
من الواو والياء وايضا المدفيه اكثر منه فى الواو والياء والمديقوم مقام الحركة والنون  
كعوض الكلمة فصار اضربان كالمضالين (واما الالف فى اضربان فلم تحذف لانها  
محتلبة للفصل بين النونات فلو حذف حصل الوقوع فيما فرمه (واما حذف النون  
التى هى علامة الرفع فى الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيًا عند الجمهور وعند غيرهم  
لاجتماع النونات (قوله ولايدخلهما الخفيفة ) اى لا تدخل الخفيفة المثني وجمع المؤنث  
لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده (واما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان كانت  
ساكنة فهى كالمتركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتركة ارتفاعه واحدة فهما كحرف  
واحد متحرك (ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها فى نحو اضربانى بنون الوقاية  
واضربان نعمان وان كان بزوال التقاء الساكنين الممنوع بالادغام فى نون الوقاية ونون  
نعمان لان ٣ النونين المدغم فيهما ليستا بلازمتين (واما يونس والكوفون فجوزوا  
الحاق الخفيفة بالثني وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان تبقى النون عندهم ساكنة وهو المروى  
عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المدة كقراءة نافع \* بحياى \* ٤ وقراءة  
ابى عمرو \* واللاى \* وقولهم التقيت حلقنا حلقنا البطان (ولاشك ان كل ٥ واحد فى مقام

٢ ثلا يلتبس به الجمع  
والواحد المؤنث اذا  
وصلوا اليهما واما نسخته  
٣ نون الوقاية ونون نعمان  
ليستا نسخته  
٤ اى فى حالة الوصل و  
اما جوازه فى الوقف فلا  
خلاف فيه  
٥ ما اوردوا  
٥ ذلك نسخته



الشدوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان تحرك بالكسر للساكنين وعليه جل قوله تعالى ﴿ولاتبعان﴾ بخفيف النون \* واعلم ان كلامن الخفيفة والثقيلة حرف برأسها عند سيوييه وعند اكثر الكوفيين ٦ المخففة فرع المثقلة (قوله وهما في غيرهما) اى النونان في غير المثني وجع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء (قوله كالمفصل) اى كالكلمة المفصلة يعنى يجب ان ٧ يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضمنا وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها وقد بينا نحن حكم جيهما في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثني وجع المؤنث ما ذكر (ومع غيرهما على ضر بين امامع ضمير بارز وهو شيثان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا ولو احد المؤنث نحورى واغزى وارمى واخشى وامامع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحوره واغز وارم واخش ٢ فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المفصلة تقول اغزن وارمن ٣ بحذف الواو كما حذفها مع الكلمة المفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذف في اغزى الجيش وارمى الغرض وتضم الواو ٤ المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المفصلة تقول اخشين كاخشى الرجل (قوله فان لم يكن) بارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون كالمفصل اى كالكلمة المتصلة ويعنى بها الف التثنية نحو غرون وارمين واخشين برد اللامات وقتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا (قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا زبده كلامه (ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضى متصلان ايضا ٥ وانت لانتبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن فكا لمتصل على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس الون عليه من المتصل والمفصل اذا سئل مثلا لم يحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذف في اخش وارم واغز ولم ضمت الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضى الرجل ولم تحذف كما في ارموا الرجل وارمى الغرض وكل طلة تذكرها في المحمول عليه فهى مطردة في المحمول فافائدة الحمل وانما يحمل الشئ على الشئ اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم يثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدى وان لم يكن في ان العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدى (قوله والمخففة تحذف للساكنين) وذلك اذا لاقى المخففة ساكن بعدها كقوله ٦ لانهن الفقير حلك ان \* تركع يوما والدهر قدرفعه \* حطالها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فانها ٧ قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل (فالتنوين يحذف ٨

( في ابن )

٦ المثقلة اصل المخففة نسخه  
٧ يعطى آخر الفعل من ضم  
او كسر ما يعطى اخر اولى  
الكلمتين المنفصلتين اذا  
اجتمعا وغرضه نسخه  
٣ فالذى مع الضمير البارز  
النون فيها كالكلمة نسخه  
٣ بالحذف كما حذف مع  
المفصل نسخه  
٤ في اخشون وتكسر الياء  
في اخشين كما فعلت في اخشوا  
الرجل واخشى الرجل فقد  
رأيت كيف كان النون كالكلمة  
المفصلة مع الواو والياء  
نسخه  
٥ خص بمتصل مفتوح  
ما قبله  
٥ ومع هذا فانك تحذف  
اللام معهما ولا تثبتها  
كما تثبت مع الالف نسخه  
٦ صدره \* لكل هم من  
الهموم سعة \* والمسى  
والصبح لابقاء معه \* قد  
يجمع المال غير اكله ويأكل  
المال غير من جمعه \*  
٧ لا يلزم ما دخلته نسخه



في ابن وابنة بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله \* وحاتم الطائي  
 وهاب المائي \* ٩ والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقا ( وقال سيبويه عن يونس  
 انه اذا جاء بعد النون المخففة في اضربان واضربان ساكن تبدلها همزة مفتوحة نحو  
 اضرباء الرجل واضربناء الرجل ( قال سيبويه ٢ لوجوزنا الحاق الخفيفة بالمشي فالقياس  
 حذفها للساكنين كما يحذف اتفاقا في المفردين المذكور والمؤنث وجمع المذكر فيسقط  
 الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل في آخره نون خفيفة فحكمها  
 حكم التنوين اعني انه يقرب المفتوح ما قبلها الف نحو اضربا في اضربن ( قال سيبويه  
 وقياس مذهب يونس في اضربان واضربان ان تقلب النون الخفيفة اتفاقا في المدة  
 الطولى بقدر الفين ( ٣ وقال الزجاج لومدت الالف وطال مداها ما زادت على الالف  
 لانها حرف لا تتكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها ( وقال السيرافيس في ليس هذا الذي انكره  
 الزجاج بمنكره وذلك انه يقدر ان المد الذي يزداد بعد النطق بالالف الاولى يرام به الف  
 آخر وان لم ينفصل عن الاول ولم يتميز ( ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور  
 ما قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول اقبلها واوا بعد الضمة في نحو  
 اخشون ويا بعد الكسرة في نحو اخشين فاقول اخشوا واخشي قال الخليل لا ارى  
 ذلك الاعلى مذهب من قال من اهل اليمن ٣ هذا زيد ومررت بزیدی وهي غير فضيحة  
 واما في نحو اضربن واضربن فيقول يونس اضربوا واضربوا وفاقا لغيره في اللفظ الا  
 ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيره هما الضمير ان المرود ان بعد حذف  
 النون كما يجئ ويقول في هل تضربن وهل تضربن هل تضربوا وهل تضربن بلا نون  
 والواو والياء بدلان من المخففة وعند غيره هل تضربون وهل تضربين والواو والياء  
 ضميران ردا بعد حذف نون التأكيدي مع رد النون التي سقطت لاجل نون التأكيدي كما  
 يجئ ( قوله فيرد ما يحذف ) يعني اذا حذف النون اعيد الى القفل الموقوف عليه  
 ما ازيل في الوصل بسببها من الواو والياء وحدهما كما تقول في اضربن واضربن  
 واخشون واخشين اضربوا واضربوا واخشوا واخشي او من الواو والياء مع النون  
 التي بعدها كما تقول في هل تضربن وهل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل  
 تضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بناء على انهم ٤ قدروا  
 النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين  
 فان الوقف في جاء في قاض ٥ بغير رد الياء على الافصح لكون التنوين لازمة اذا لم يكن  
 مانع فكأنها ثابتة ايضا مع عروض الحذف \* هذا اخر شرح المقدمة \* والحمد لله  
 على انعامه وافضاله بتوفيق كماله وصلواته على محمد وكرام آله \* وقد تم تمامه وحج  
 ٦ اختتامه في الحضرة \* المقدسة الغرورية على مشرفها صلوات رب  
 العزة وسلامه \* في شوال سنة ست وثمانين وستائة \*

٨ في الموصوف بان ظ  
 ٩ (قوله والنون الخفيفة) اي  
 واما النون الساكنة فتحذف  
 للساكنين ثم تعليقات السيد  
 الشريف باسرها من غير  
 نقص بل زيادة بعون الله  
 الملك الوهاب ٢ القياس  
 حذف النون الخفيفة بعد  
 الالف كما يحذف اتفاقا نسخه  
 ٣ وكان الزجاج يقول  
 نسخه

٣ ينكشف في اللفظ  
 كالانكشاف نسخه  
 ٣ غير الفصحى نسخه  
 ٤ قدروها معدومة من  
 اصلها عند عروض الحذف  
 لعدم نسخه  
 ٥ جاء في قاض نسخه

بسكون الضاد ٦ حم  
 اختتامه اي قدر والمعنى قدر  
 الله ختم واعان عليه ووفق  
 له يقال حم الشئ اي قدر فهو  
 محمود وكذا حم

الذي ياعقله في الشاع  
 نسخه  
 نسخه  
 نسخه



ولنذكر احكام هاء السكت وان كان المصنف ذكر بعضها في التصريف وحرف التذكير والانكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة ( اما هاء السكت فهي هاء تزداد في اخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان اخرها الفاء والكلمة حرف او اسم عريق البناء نحو لاوذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفية ٧ اذا جئت بعدها بحرف اخر وذلك في الوصل تبين النطق بها واذا لم تأت بعدها بشيء وذلك في الوقف خفيت حتى ظن ان آخر الكلمة مفتوحة فلذا وصلت بحرف اي بين جوهرها واختاروا ان يكون ذلك الحرف هاء لمناسبتها بخفاء حرف اللين فاذا جاءت ساكنة بعد الالف فلا بد من تمكين مد الالف ليقيم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين فتبين الالف بذلك التمكين والمدوام في الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى او العارضة البناء نحو لافتي فلا تزيدها السكت اما الخوف التباس هاء السكت بهاء الضمير المضاف اليه فان الاسم العريق البناء لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون الاء اعراب مقدر في الف افعى وشبه الحركة الاعرابية في لافتي وسند كرانها لا تلتحق المتحركة بحركة اعرابية او شبه الاعراب واما الف نحو هذا وهؤلاء فليس الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان ٢ محركا بحركة بناءة نحو هو وهى وهؤلاء ( ولا يلحق هذه الهاء ساكنة آخر غير الالف المذكورة سواء كان واوا او ياء كهمو وهذى او غيرهما ككم ومن ذلك لان الالف اخفى فهي الى البيان احوج بل تلحق الالف والواو والياء في الندبة نحو واغلاما واغلامكم واغلامك وفي الانكار نحو الاميراء والاميروه لقصدك الى زيادة مد لصوت فيهما ( ٣ وثاني الموضعين اذا وقفت على كلمة بحركة الاخر بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة اذا لولم تزد الهاء لسقطت الحركة للوقف وانما لم يبين الاعرابية لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك هما رجلان وضاربان ومسلمونه وهنه وضربته وهلمه وضربته ويحكمكه وثمه واضربه وانطلقته وضربته وعصايه وقاضيه وغلاميه وهو وهيه وابنه وكيفه وغير ذلك ( ودخولها فيما قبل آخره ساكن اقوى واكثر من دخولها فيما قبل آخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو اسكن الاخر ( ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو يضربانه ويضربونه وتضربينه لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية ( وقد منع بعض البصريين ان يقال انطلقته وضربته ٤ للتباس بضمير المصدر وفي ضربته بالمفعول به ايضا وليس بشيء لان الخليل حكى انطلقته عن العرب ولو كان الالبس ما نعا لم يقولوا اعطيتكه وانه وليته ولعله واعلمته ( وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء لمشابهتها بها وذلك في انا وحيهلا ( ولم يلحقوها آخر نحو لارجل ويازيد ونحو خمسة عشر ٥ لان حركة البناء عارضة فتشبه بذلك حركة الاعراب ( وكذا لم يلحقوها آخر الماضي لمجرد لانه انما حرك كما ذكرنا في باب مشابهة العرب فكأن حركته اعرابية فلم يقولوا ضربته ( واذا كان الكلمة مما ذهب لامها جزما او وقفا فان بقيت على حرف واحد فهاء السكت

٧ خفية فاريد بيانها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة فلا بد من مد الالف فتبين الالف في نحو افعى مقدر في الاعراب نسخته ٢ لها حركة واحدة كهو نسخته ٣ ويزاد الهاء ايضا في آخر كلمة موقوف عليها اذا كانت بحركة الاخر نسخته

٤ للتباس الاول بضمير المصدر والثاني بالمفعول به نسخته ٥ لعروض حركة البناء نسخته



٦ ههنا نسخة

٧ لولم تأت بالهاء لسكنت  
نسخه

٨ الا هذا النوع اعنى الذى  
حذف آخره ولا يلحقون مالم  
يحذف منه شئ بل يقفون  
عليه بالاسكان نسخة

٩ يحذف الهاء فى نحو اغز  
وارم واخش نسخة

٥ فى ما الاستفهامية المحذوف  
الفها بعد حرف الجر كغلام  
والام اكثر من حذفها واما  
فى الجرورة بالاضافة نحو

بجئى مه ومثل مه فالهاء عند  
الوقف لازمة كما فى ره  
وقه وقد يجئى لتعليل ذلك  
فى باب الوقف ان شاء الله نسخة

٦ اذا اتى قرنته بما شاء من  
الخشيش والشعير والماء ومثله  
يامر حباه بحمار ناجية  
اذا اتى قرنته بالمانية ٣ شين

الكشكشة نسخة  
٣ فالكسكسة لغة تميم لا بكر  
والكشكشة لغة بنى اسد  
اوربعة كذا فى القاموس

٤ وذلك لانهم ان لم يلحقوها  
سكنت  
٥ الفرق نسخة

واجبه نحو روه وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالسككن وان كانت على اكثر من  
حرف نحو اغز ه وارمه واخشه ولم يغزه ولم ير مه ولم يخشه فالهاء ٦ فى مثلها ليست بواجبة  
لكنها لازم ههنا فى نحو ثمه ومسلمونه لانك ٧ اذ لم تأت بالهاء سكنت اخر الكلمة بعد حذف حرف  
منها وهو اجفاف وهى فى نحو اعده واقه فى قولك ان تع اعه وان تق اقه لازم ههنا فى اغزه ولم ير مه  
لان الاجفاف ههنا اكثر لو سكن العين وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين (وبعض العرب  
لا يلحقون هاء السكت ٨ من المتحرك الاخر الا ما حذف من آخره شئ ولا يقفون على مالم يحذف  
منه شئ كما ناولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان (وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض  
العرب يقف ٩ على المحذوف الاخر ايضا نحو اغز وارم بالاسكان من غير هاء (وقال سيويه  
هذه اقل اللغتين والحق الهاء ٥ فى نحو علام والام وختام وبهم وبهم واعم اجود من حذفها لانه  
حذف منها الالف كما حذف فى نحو اغزه وارمه واخشه الحرف الاخير ويجوز اسكانها وان  
صارت الميم على حرف واحد لانها مترجت بحرف الجر قبلها فصار تاما كحسام لان الجار لا ينفك  
عن المجرور وهذا المجرور لكونه على حرف صار ك بعض حروف الجر فال اتصال حاصل من  
الطرفين (واذا وقفت على نحو مجئى م جئت فقلت مجئى مه فالهاء لازمة كما فى روه وره لان  
المضاف لكونه اسما لا يمتزج بالمجرور امتزاج حرف الجر بمجروره) وتحذف هاء السكت عند  
الوقف فى الدرج كهمزة الوصل الا ان يجرى الوصل بجرى الوقف كقوله تعالى ﴿ هلك عنى  
سلطانيه خذوه ﴾ وصلوا حقا السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين محتمل  
فى الوقف ويحركها من ثبوتها وصلابعد الالف مجرى الوصل بجرى الوقف اما بالضممة تشبيها  
لها بهاء الضمير او بالكسرة للساكنين وروى على الوجهين يامر حباه بحمار عقرا ٦  
(واما ٣ سين الكسكسة وهى فى لغة بكر بن وائل فهى السين التى تلحقها بكاف المؤنث  
فى الوقف ٤ اذ لولم تلحقها لسكنت الكاف فتلبس بكاف المذكر وجعلوا ترك السين  
فى الوقف علامة للمذكر فيقولون اكر متكس فاذا وصلوا لم يأثوا بها لان حركة  
الكاف اذن كافية فى ٥ الفصل بين الكافين (وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث  
السين فى الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم مامر فى الحاق السين وناس كثير  
من تميم ومن اسد يجعلون مكان كاف المؤنث فى الوقف شينا قال تضحك منى ان رأيتنى احترش  
\* ولو حرشت لكشف عن حرش \* وذلك ايضا للغرض المذكور وانما ابدلوا  
شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الخلق لانها ليست حلقيه  
(وقد يجرى الوصل بجرى الوقف فىقال انش ذاهبة قال \* فعيناش عينها وجيدش  
جيدها \* سوى ان عظم الساق منش دقيق \* (واما حرف الانكار فهى زيادة  
تلحق آخر المذكور فى الاستفهام بالالف خاصة اذا قصد انكار اعتقاد كون المذكور  
على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاءنى زيد فيقول من  
يقصد تكذيبك وان زيدا لا يأتىك ازيدنيه اى كيف يجيئك فهذه العلامة بيان انه



لا يعتقد انه اتاك او يقول ذلك من لا يشك ان زيدا جاءك وينكر ان لا يجيئك فكانه يقول من يشك في هذا وكيف لا يجيئك ( قال الاخفش ان هذه لزيادة موضوع لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان اريد انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهمز والسحرية فكانه يقول كيف لا يجيئك زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ﴿ ذق انك انت العزيز الكريم ﴾ هذا قوله والاولى ٦ ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخرية ( وانما يلحق هذه الزيادة بشرط الوقف والانكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينهما وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما على الحقيقة لا على وجه الانكار لم يلحق وكذا لا تلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور يقول او ما يفيد فأنته نحو اتقول زيدا واتكلم زيد ( والاعلم مع حصول الشروط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذ هبتوه لمن قال ذهب وآنا انه لمن قال انا فاعل ( وربما زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يصح المعنى ٧ بلحاظها من جملة كلامك فتقول لمن قال ذهب اذ هبتاه ( ومنه حكاية سيويه سمعنا من قبل له اتخرج ان اخصيت البارية فقال آنا انه منكر ٨ لرأيه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكي لقال اتخرجوه ( ثم نقول آخر الكلمة اما ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او حرف صحيح ٩ فالاول نحو جاءني القاضي ورأيت المعلى وزيد يغزو وحكمه ان يزد على آخره مثل آخره فيجتمع ما كنان فحذف اولهما فنقول ألقاضيه وآلعلاء واغزو وان كان الساكن صحيحا توينانا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر لتساكنين ٧ فلا يكون زيادة الانكوار اذا نال الياء نحو ازيدنيه والم تضربيه وان كان متحركا فدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فتكون بعد الضمة واو وبعد الفتحمة الف وبعد الكسرة ياء نحو ازيدونه وازيدنيه وآ الامير و فليس مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفاعل عند الابس ( ويجوز لك ان تلحق مدة الانكار بان يزيد بعد المذكور مدخل في اوله همزة الاستفهام فلا تكون المدة اذن الايام ٨ لانك تكسرون ان لتساكنين وزيادة ان الزيادة البيان والايضاح ٤ لان حرف المد والياء خفيان فهو زائدك في ما ان فعل ( قال المصنف الظاهر انهم لم يزيدوا ان الا فيما آخر ساكن محافظة ٥ لذلك الساكن لانه لم يزد ان تحرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مدة ( ورد قوله بجيئها بعد المتحرك في آانا انه لان نون انا متحركة واجاب بان الزيادة انما تكون في حال الوقف والوقف على بالالف فصار وان لم يكن فيه الف لجئ ان بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يزد ان لقليل آنا بحذف احدي الالفين وقياس ما قاله ان يقال آ المعلى آنيه وآ القاضي آنيه واغزو آنيه ان اريد وهذا الذي قاله من تخصيص ان بالساكن آخره ٦ قياس منه لم يأت في كلام النحاة \* ثم اعلم انه يجوز لك الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا يافتى كاترك العلامات في من حين تقول من يافتى وانما يجوز اثبات التنوين ههنا في حال

٦ انه يقال ذلك ايضا على وجه الانكار بخلاف نسخه  
٧ فيه من كلامك نسخه  
٨ لرأى نفسه ان يكون على خلاف ما ذكر السائل نسخه  
٩ فحرف العلة في نحو نسخه  
٧ فزيادة الانكار بعده هي الياء فقط نسخه  
٨ لاجل الساكنين نسخه  
٤ لان الياء والياء خفيان فهو مثل قولك ما ان فعل نسخه  
٥ على صورته لثلاثي متحرك الساكن ان كان صحيحا ولا يحذف ان كان مدة نسخه  
٦ لم يجيئ في كلام النحاة وانما هو قياس منه ثم انه لا يجوز نسخه



الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة الانكار بتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفاً عليه فلا يستنكر بقاء التنوين في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا وعمرية فيمن قال لقيت زيدا وعمر ازيدا الطويله واذا قال ضربت عمرا قلت اضربت عمرا فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد وعلى اى قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الذببة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت ههنا ( واما حرف التذكير فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا نطق من يتذكر بكلمة ولا يريد ان يوقف ويقطع كلامه في فصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال ويقول ومن العام قال فتمت فحة اللام الى ان يتذكر مانسى ويصله به ويقول ومن العاصم ( ويصله بياء ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفنى اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت وتقول في قد فعل وفي الالف واللام ٧ في نحو الحارث مثلا قدى والى وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو القاضى والعصا ويغز ومددت ذلك الحرف الى ان تذكر ولا تجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال انك تجتلبها وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار ولا تلى هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان هذه انما تزداد اذا لم تقصد الوقف \* تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه \* والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

٧ اذا تذكرت لهفه

\* باصيلوب اتمام اول نجه بو كتاب دلپذير \*

\* سويلدم تقريض كونه جوهرين تاريخ اكا \*

\* هروجهله اولسه شايان طبع وتمثيله اولور \* ١٢٧٥

\* كافيه شرحى رضى الدين عالمه بجا \* ١٢٧٥

لما كان شرح الكافية لتجيم الدين الرضى الاسترآبادى \* متنامتين المسائل \* ووثيق الدلائل \* وما أخذ الكل الشروح والحواشى \* ومكشفا لمعانى اسرار التأويل التى لها الفواشى \* وكان مختلف النسخ في تراكيبه زيادة ونقصانا وتقديما وتأخيرا \* تصحيحه وتبييضه مرارا \* مع تبديل بعض عباراته الوجيزة \* ونشر من تلك النسخ الكتب الكثيرة \* طبع باختيار النسخة التى قوبلت من النسخة الاخيرة للشارح ومثل في اطرافها اكثر عبارات النسختين الاولين مع تعليقات العلامة المحقق السيد الشريف التى موضحة لبعض الفوائد \* ومبينة لمعانى الشواهد \* وتحريرات متعلقة بالشرح وما فيه من الابيات ليزداد شرقا بين الانام والاشراف \* وينتشر فوائدها في كل النواحى والاكناف \* في ظل السلطان الاعظم \* والحاقان الافخم \* السلطان ابن السلطان \* السلطان انمازى عبد الحميد خان \* ادام الله وجوده \* وافاض على الكافة بره وجوده \* في المطبعة ( الشركة الصحافية العثمانية ) وقد صادف ختام طبعه في اوائل ذى الحجة الشريفة لسنة عشر وثلثمائة والى من هجرة من له العز والشرف



*[Faint, illegible text within a rectangular border]*



﴿ ٢ ﴾

﴿ شيخ رضى الدين على الكافيه نك ﴾  
( شقه سى )



٨ ( قوله وعلى ما فسرنا الوضع آه ) اى على وجه يكون احترازا عن شىء فلا يتجه ان ذكره تصريح بما علم التزاما ٩ ( قوله خلاف المشهور اه ) وايضا فقوله لفظ مغن عن الوضع بمعنى الصوغ فيكون ذكره ليتعلق به قوله لمعنى ٢ ( قوله ومعنى اللفظ مايعنى به ) قيل المعنى مصدر بمعنى المفعول او اسم مكان استعمل فيه او هو مخفف المعنى يقال عرفت ذلك فى معنى كلامه وفى معناه كلامه وفى معنى كلامه



٥ الغوى فلا يلزم الدور هذا ما قيل في توجيه كلامه وخيئذ يكون نحو مسلمان وبصرى وضویر بی کلمة حقيقة وان سلم ان اجزائها تدل على اجزاء معانيها لا كلمتان صارتا بالامتزاج في حكم كلمة واحدة كما اختاره الشارح لكن لقائل ان يقول يلزم على هذا ان يكون مثل قالوا وقالوا وقلت داخلا في حد الكلمة مع انه جملة مركبة من فعل وفاعل فتأمل ٣ ( قوله احتراز بقوله وضع عن لفظ آه ) اى قيد على هذا المعنى كما اذا سمع من وراء جدار فيخرج ح عن الحد بقيد الوضع واما اذا علم حيوته بالمشاهدة فلا دلالة له اصلا فيخرج عن الحد بقوله لمعنى وعلى هذا فلا منافاة بين اثباته للمهمل او لا معنى وبين اخراجه بقوله لمعنى ثانيا واما قوله وقدم فهو اشارة الى ان هذا الاحتراز انما يتصور اذا فسر الوضع بالصوغ كانه عليه بقوله عما صيغ ٤ ( قوله فالجواب ان اللام آه ) بل لتعريف الماهية والطبيعة ٥ ( قوله فيناقض ) قيل فعلى هذا ينبغي ان لا تصح ارادة الاستغراق في مثل اللفظة والكلمة والتمره وان لا تصح ان يقال كل لفظه ولا كل ثمرة خير من جرادة بقصد العموم قلنا المنافي للوحدة هو الكثرة بمعنى الكل لا بمعنى كل واحد ولذلك قال كل الانسان ولم يقل كل انسان واما صحة استثناء اى فرد اريد من الانسان ههنا فباعتبار ان ثبوت هذا الحكم لكل انما هو ثبوتة لكل فرد لا باعتبار انه اريد بلفظ الانسان كل فرد منه ٦ ( قوله والمقصود في هذا الموضوع هو الثانى آه ) قيل فعلى هذا لا يكون الوحدة مرادة اصلا وان كانت الماهية متصفة بها فتأمل ٧ ( قوله ان قيل لم لم يقل لفظه آه ) التوافق بينهما في التذكير والتأنيث انما يجب بثلاث شرائط الاول ان يكون الخبر مشتقا او في حكمه الثانى ان لا يكون مما يتحد فيه المذكر والمؤنث كجريح الثالث ان يكون رافعا لضمير المبتدأ فلا يؤنث في هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه



٤ ( قوله فاعرب المركب اعراب الكلمة ) هذا في نحو بصرى وقائمة وحبلى وجرأ ظاهر لان الاعراب في آخر المركب على جزء لا يستحقه اصلا واما المنون فالتنوين فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول وفي المثني والمجموع ان جعل العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فلا اعراب للمركب بل للجزء الاول والاعراب في نحو الرجل واضرب انما هو للجزء الثاني الذي يستحقه لا للمجموع المركب منه و من الجزء الاول فتأمل

٥ ( قوله وكذلك الحركات الاعرابية ) يعنى انها ايضا كلمات برأسها من قبيل الحروف لكن لشدة امتزاج الحركة الاعرابية بغيرها عد المجموع كلمة واحدة ولا يتصور هنا اعراب المجموع

٦ ( فتغيرت بالحرفين ) اى حرف المضارعة وحرف النسبة اعنى يائها المشددة

٧ ( بنية المنسوب اليه والمضاف ) اى تغيرت بنية ماضم الى حرف المضارعة عن الحركة الى السكون وقد ابدل لفظ المضاف بالمضارع وله وجه ايضا ٨ ( قوله وصارتا ) اى الحرفان ٩ ( قوله فلا يوجب تغير البنية ) فلا يلزم ان يعد المجموع كلمة واحدة كما في اضرب ٢ ( قوله اما الفعل الماضى ففيه نظرا ) قيل لكن السكنات غير ملفوظ بها وكذا عدد الحروف فلا يكون الوزن المفسر بهذا المجموع لفظا فلا يكون جزء من اللفظ وكذا ان فسر بالهيئة العارضة باعتبار ترتيب الحروف على الحركات والسكنات المخصوصة لان الظاهر ان تلك الهيئة اعتبارية وان اريد بالوزن نفس الحركات الطارئة وحدها او مع الحروف الزائدة فالجواب انها اسباب للدلالة لانها دالة



و الاقدام في جواز الحكم عليها انفسها سواء حكم عليها بما ثبت لها في انفسها او بما ثبت لها بالقياس الى غيرها نعم اذا استعملت في معانيها افلا شك ان الحكم ح يتوجه الى المعاني التي اختلفت حالها في جواز الحكم عليها و امتناعه و من ثم قيل الاسناد الى معنى اللفظ من خواص الاسم و اما الاسناد الى اللفظ فمشارك بين الثلاثة ( قوله اي دلالتها بآية ) ماذكره من تقدير احد المضافين او حذف الخبر مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تأويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله لاحتيج الى ماذكره لكن النظر الى المعنى يعني عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ٩ ( قوله فتكون حاصرة ) يعني ان ههنا تقسيمين كل واحد منهما دائر بين النفي والاثبات فلا يتصور في شيء منهما زيادة ولا نقصان فالاول التقسيم الى المستقل وغيره ولا شك انه حاصر لا يمكن اجتماع القسمين ولا ارتفاعهما والثاني تقسيم المستقل الى المقترن وغيره وهو ايضا دائر بين النفي والاثبات فمجموع قسمي المستقل مقابل لغير المستقل مقابلة حقيقة لا يعقل فيها زيادة ولا نقصان وكل واحد منهما مقابل للاخر ايضا مقابلة حقيقة ولم يردان ههنا قسمة واحدة دائرة بين النفي والاثبات الى اقسام ثلاثة ليعترض عليه بان غير المستقل ايضا يحتمل الانقسام الى قسمين بصفتين متقابلتين فان اجيب بعدم وجودان صفة متنوعة سوى الاستقلال والاقتران لزم ان يكون الحصر في الاقسام الثلاثة استقراريا لاحصاء عقليا وكيف يريد هذا ولا يتصور في تقسيم واحد الى اقسام ثلاثة ان يكون دائرا بين النفي والاثبات واحتمال انقسام احد القسمين الى اقسام مندرجة تحته لا يمنع الانحصار نعم يتجه ان يقال لم قسم احد القسمين دون الآخر فيجاب بان الآخر لم يشتمل على انواع مختلفة واما ان التقسيم غير حاصر فكلا ٢ قوله ( توقف المركب على جزئه ) فذات الكلمة جزؤ ذات الكلام ومفهومها جزؤ مفهومه ٣ ( قوله وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن ) قيل عليه ان المركب لا يدل على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن بل اللفظ المركب يدل على كل جزء من اجزاء معناه دلالة تضمن والكلام ههنا في تضمن المركب لجزئية واجيب بانه اراد على معنى كل جزء يعني لما كان المركب دالا بالتضمن على معنى كل جزء جعل متضمنا لجزئيه وهذا ركيك لان معنى تضمن المركب لجزئيه ان كل واحد منهما في ضمنه وهو ظاهر مستغن عن اعتبار الدلالة التضمنية كما لا يخفى وكانه اراد ان اطلاق التضمن على التركيب من جنس اطلاق التضمن على الدلالة فكما ان تلك دلالة على ما في الضمن فهذا تركيب مما في الضمن لكن عبارته قاصرة عن ذلك وفي تفسيره التضمن بالتركيب اشارة الى بطلان ما توهم من انه لا يشمل المقدر فلذلك عدل الى التضمن







ح معنى الحرف بلاطائل اذ يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه تارة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة فنقول كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة للاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظ العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابداء واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله الة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يتعقل الابداء كمتعلقه وهذا معنى ما قيل الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لاتعين الا بالنسب اليه فالمدرك متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لافي العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيعقل بتعقله والحاصل ان لفظ الابداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعه لكل واحد من جزئياته المتخصصة المتعلقة من حيث انها حالات لتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يعقل قصدا ويلاحظ في ذاته فيستعمل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليتمكن ان تعتبر تلك النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لاتعقل الابداء كمتعلقاتها ولما كان وضعها لتلك الجزئيات وضعا واحدا لم يلزم ان يكون لفظها من مشتركة بينها ٣ قوله ( فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره ) جعل معنى الحرف حاصلا في لفظ آخر بان اوجد الحرف معناه فيه وجعل ذلك اللفظ متضمنا لمعنى الحرف وحكم بان ذلك اللفظ لا يدل عليه وكل ذلك لاحصائه لان معنى اللام متعلق بمعنى الرجل حقيقة لا بلفظه وكذلك الاستفهام متعلق بمعنى الجملة واذا تضمن لفظ معنى لفظ آخر دل عليه كما في اين ومتى والافلا تضمن اصلا



Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or letter. The text is very faint and difficult to read, but appears to be organized into several paragraphs. The script is dense and fills most of the page.



ه هو لقصور في معناه بحسب المعقولية لا لقصور في دلالته ٧ قوله ( الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء آه ) اذا كان كل واحد منهما موضوعا لذلك المعنى فلم صار ذلك المعنى في نفس احدهما مطابقة دون الاخر فان قيل اراد ان لفظ الابتداء وضع لذلك المعنى مطلقا ولفظ من موضوع له من حيث انه حاصل في غيره قلنا معنى الابتداء امر واحد حاصل في غيره متعلق به فجعل احدا للفظين موضوعا له في نفسه والاخر موضوعا له من حيث انه متعلق بغيره عار عن الفاشدة على قياس ما قيل في اشتراط ذكر المتعلق وايضا اعتبار هذه الخئية في معنى من لا يخرج به عن الاستقلال وصلاحيه الحكم عليه كما اذا قيل الابتداء الحاصل في الغير فالحق اختلاف المعنى وان معنى من الابتداء آت المخصوصة المحفوظة في غيرها واما اذا لوحظت بالذات كقولك ابتداء السير من البصرة صارت معاني مستقلة لكنها بهذا الاعتبار ليست معنى من

ه جعله حالا والالقال ناطقة وايضا يدفعه قوله صوت الحمار ٦ ( قوله فنقصوه ما لا يكون معمولا للفعل ) اي المضارع اي منه ٧ ( قوله ودج ) دج صياح للدجاج ٨ ( قوله فاذا سميت بالاسم ) اي جعلته علما ٩ ( قوله تمنحضت للتمكن ) فيه رد على من استدل بثبوت التنوين بعد العلية على انها ليست للتكثير ٢ ( قوله وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا ) هذا اولي مما قيل من ان تنوين التمکن يدل على امكانية الكلمة اعني كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعبرين وحينئذ لا يتصور معناها في غير المنصرف



ف فتوهم انه له وعلى تقدير تسليم انه له فالماضى حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث معدوم له انتظار الوجود وليس في مدلول شي \* منهما زمان معين بل الزمان المعين من لوازم مدلولهما ٧ ( قوله وغيره غير والحق انه بمعنى المضى آه اى العود بمعنى المضى ) فلا يرد على حد المص ايضا كما لم يرد الماضى والمستقبل

ه الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز كونها شاملة بخلاف الحد فانه يجب اطراده وانعكاسه ولا حاجة الى هذا العدول عن الظاهر فان المطرد المنعكس يسمى عند التحويين حدا اى معرفا والمطرد الذى لا ينعكس يسمى عندهم خاصة قال المص فى شرح منظومته نعى بالخصيصة الامر الذى اذا وجد دل على الثبوت واذا فقد لم يدل على الانتفا فيطرد ولا ينعكس ولو جعل حدا كان اخص من المحدود



٥ من التعريف لافيه نفسه ٢ قوله ( اما ان عرف الاختلاف الصحيح آه ) الذي يعرف الاختلاف الصحيح الحاصل في كلامهم بالتبع مستغن عن النحو انما المحتاج اليه من لا يعرفه كذلك فالمتبع بضم له قوانين يعرف بها الاختلاف الحاصل في كلامهم فتعريف العرب نافع بالقياس اليه ليتمحصله ضابط في معرفة الاختلاف واما بالقياس الى غيره فلا فائدة فيه سوى ان يعرف المعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ من غير ان ينتفع به في معرفة احكام كلامهم ٣ قوله ( بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير آه ) تحقيقه ان المبني لمانع قد زال عنه استحقاقه للاعراب وصلاحيته له بذلك المانع فلا يقدر في اخره اعراب بل يقال هو في محل اسم آخره اعراب واما المقصور مثلا فهو مستحق للاعراب لكنه عاجز عن تحمله فيقدر في آخره اذ لا يجز عن التحمل التقديرى ولا يحتاج ههنا الى اعتبار اسم آخر



Handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is extremely faint and illegible due to the low contrast and resolution of the scan.



د بامرأببارى لاوجودله وذلك لانه قال فهوامر لايتحقق اذنحن نقطع انالمتكلم اذا قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا انه ليس فى آخر زيد الاضم وقبح وكسر لامر آخر يسمى اختلافا اى لامر آخر متحقق بدليل ماسبق وبدليل ان اختلاف آخر زيد فى المثال المذكور مما لايمكن انكاره ٢ قوله ( فهوامر واحد ناشى من مجموع الضم والقبح والكسر لامن كل واحد منها ) فيه بحث اذلايلزم من عدم كونه ناشيا من كل واحد ان يكون ناشيا من المجموع لجواز ان ينشأ من اثنين منها ٣ قوله ( والانقلاب من حيث هو هوشى واحد ) هذا لاينافى ان يندرج تحته افراد متنوعة ثلاثة اواكثر كما ان الاعراب من حيث هو هوشى واحد ويقسم الى ثلاثة



ه تحكم وايضا اذا انتقل الاسم من السكون الى الضم ومن الضم الى الفتح ومن الفتح الى الكسر فقد استوفى اقسام الاعراب ولم يوجد هناك انتقال من السكون الى الفتح ولا من السكون الى الكسر ٨ قوله ( بحسب تغير الحالات المنتقل اليها ) اي دون المنتقل عنها ٩ ( قوله وليس كذا الف المثني وواو الجمع اذا جعلتا اعرابا ) يعني لا يقدر الالف قبل الاعراب مغيرة لما بعده لادائه الى تقدير حذف علامة التثنية ٢ قوله قنين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ( اي سواء كان بالحركة او بالحرف ٣ قوله ( والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولاً ) اي لا ما ذكرناه ثانيا لفساده وذلك لان التحول كما يتغير باعتبار التحول يتغير باعتبار التحول اليه فيلزم ان يزيد الاعراب على ثلاثة كما ذكره ٤ قوله ( والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون ) قد عرفت فساد ذلك بلزوم كون الاسم في حال السكون الاصلى معربا بناء على ان الاختلاف نسبة الى طرفيه على سواء فان قيل لا يحصل الاختلاف الا عند حصول الحالة المنتقل اليها اذ لا اختلاف حال حصول المنتقل عنها قلنا اذا حصل الاختلاف كان نسبه اليهما على السوية فح يحكم بكون الاسم في الحالتين معا معربا او مبنيًا ٥ قوله ( لقوله ما اختلف آخره به ) لعله اراد بقوله ما اختلف آخره به ما يكون سببا للاختلاف لا ما حصل به الاختلاف بالفعل او يحصل وقد وجد في الاسم في التركيب الاول ما هو سبب لاختلاف آخره في الجملة وان لم يترتب عليه الاختلاف بالفعل لتوقفه على امر آخر وليس يعتبر في مثل اختلف ويختلف اذا استعمل في هذا الموضع ونظائرهما اقتران بزمان كما لا يخفى

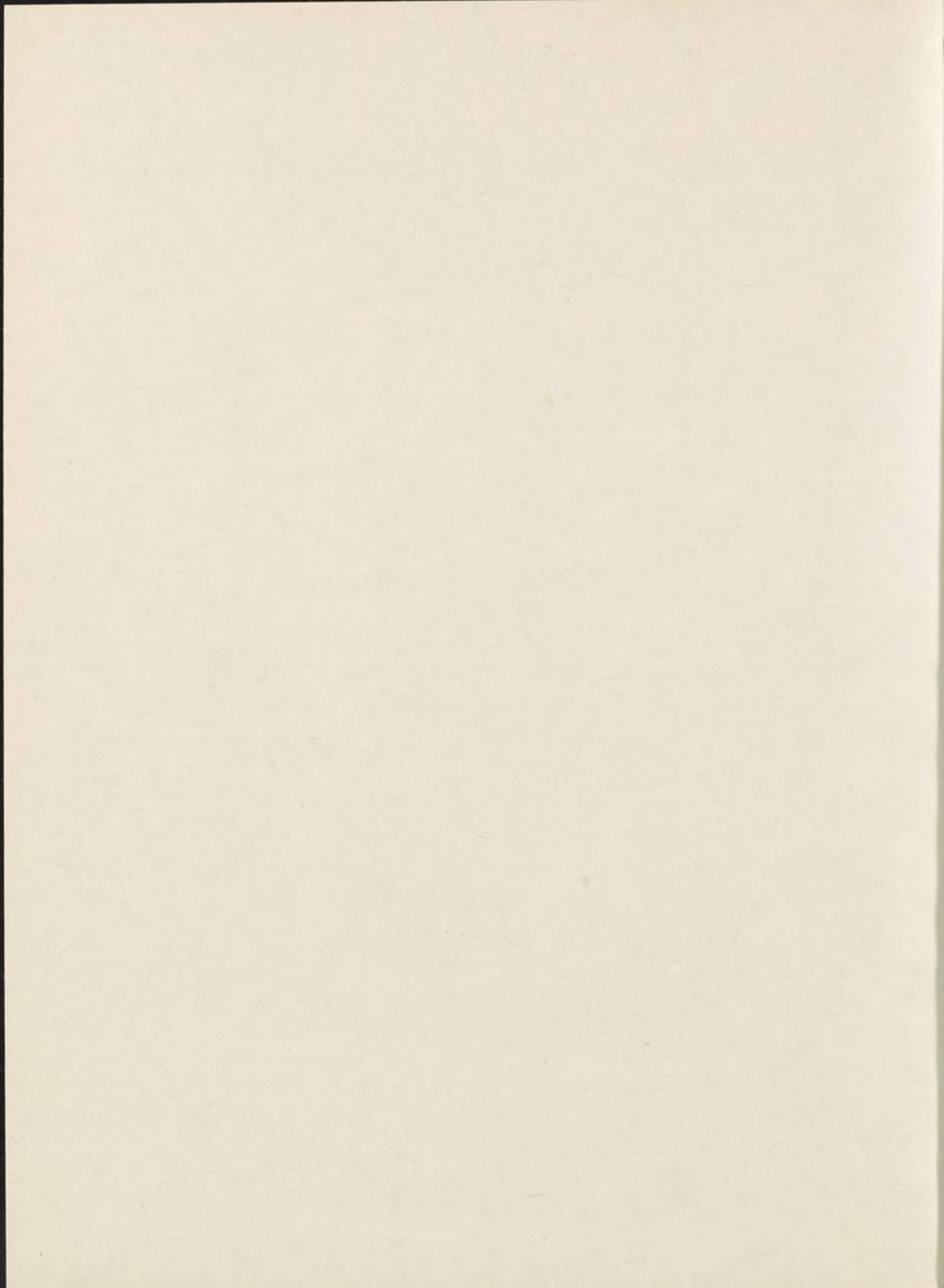


م التقدم زمانا وتلفظا فلا مدخل للتأثير الحقيقي فيما نحن بصدده وايضا تأثير كل واحد منهما انما هو في رفع الآخر لاني ذاته قلت لو كان هناك تأثير في الحقيقة لكان الاولى والانسب ان يقدم المؤثر في التلفظ وهذا هو المراد من لزوم تقدمه على اثره وتقدم كل واحد منهما على رفع الآخر تلفظا لا يتصور الا بتقدمه على الآخر تلفظا فتأمل ٤ قوله ( في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة ) لا يخفى ان حق العلامة من حيث هي علامة ان تكون متقدمة على ما هي علامة له لتعرف هي اولا ثم يعرف بها ما هي علامة له فلو كان كل من المبتدأ والخبر علامة لرفع الآخر كان حقه ان يقدم على الآخر ليعلم به حال الآخر ومن ثم اطلق الخويون الحكم بان مرتبة العامل التقدم على معموله ٥ ( قوله قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر مقدم على صاحبه من وجه آه ) قد تحقق فيما سبق ان عمل كلمة في اخرى انما هو بحسب ارتباط بينهما في المعنى اذ بذلك يحدث في الاخرى معنى يحتاج الى وضع علامة له وليس بين المبتدأ والخبر ارتباط الا باعتبار كون الخبر مسندا الى المبتدأ فلو جعل الخبر عاملا ومعمولا معا بالقياس اليه لم يكن ذلك الا بحسب هذا الارتباط فيلزم تقدمه عليه وتأخره عنه من هذه الجهة لانها جهة كونه عاملا وجهة كونه معمولا والعامل من حيث هو عامل مقدم رتبة والمعمول من حيث هو معمول مؤخر رتبة ٦ ( قوله فاذا اختلف الجهتان فلا دور ) هذا الاختلاف لا يحد به نفعاً بل الواجب ان يبين اختلاف جهتي العاملة والمعمولة كما في كلمة الشرط مع الفعل فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتأخر رتبة من جهتين مختلفتين ولا استحالة فيه بخلاف المبتدأ والخبر لا اتحاد جهة العاملة والمعمولة فيهما كما بيناه

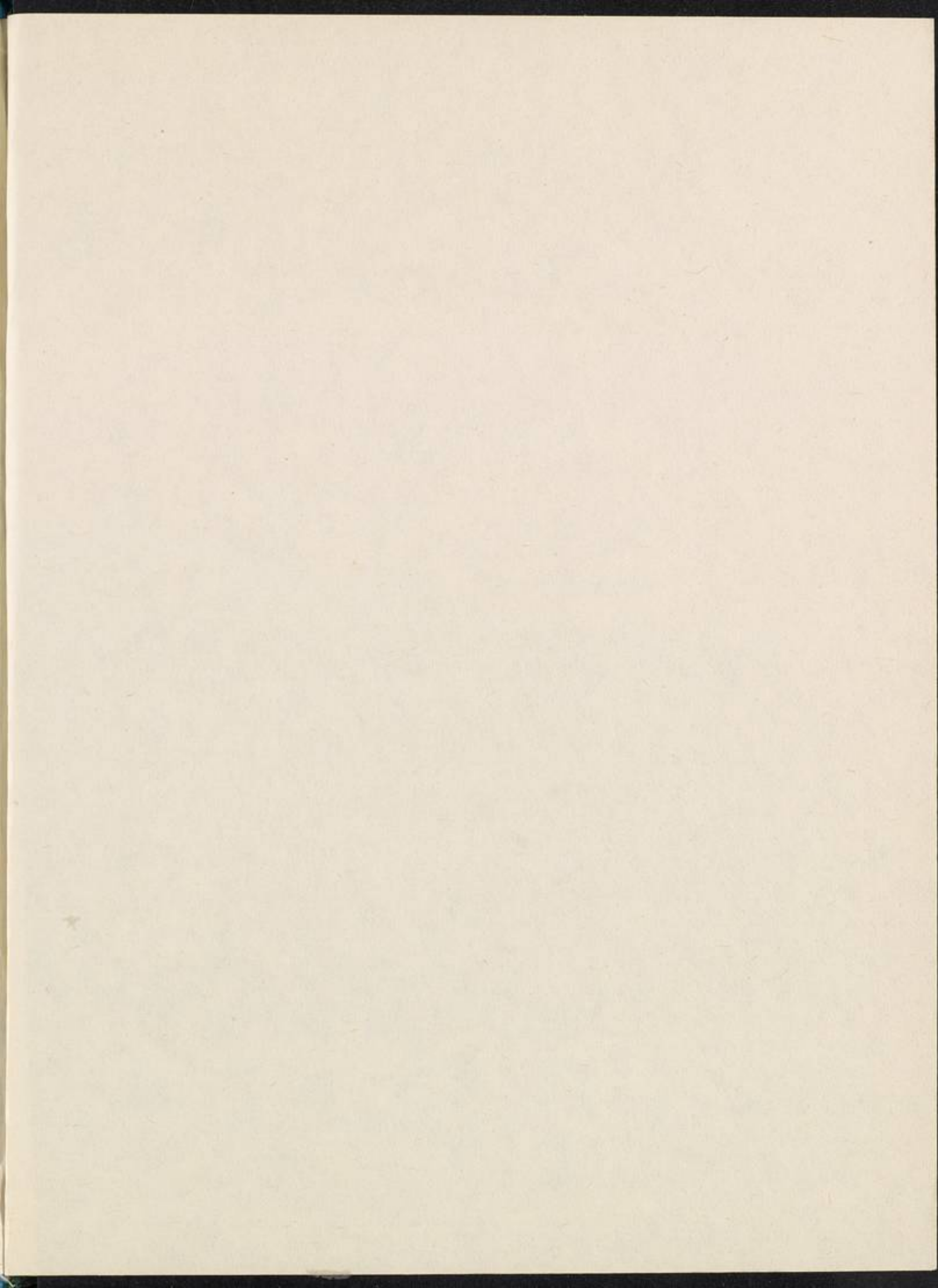


Faint, illegible text, possibly bleed-through from the reverse side of the page.













**Elmer Holmes  
Bobst Library**

**New York  
University**



۲۵۰۰ ریال

تهران: ناصر خسرو پاساژ مجیدی

VED